

# الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مناصب الإمام الأعظم  
أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهامة مولانا الشيخ نظام  
وجهاة من علماء الهند الأعظم

قريبه وصديقه  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مكتبة أبي بكر  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

# الفناوى الهندية

المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام  
وجماعة من علماء الهند الأعلام

تدقيق وتصحيح  
عبد المظيف حسن عبد الرحمن

الجزء الثالث

معتمدين على الكتب التالية:  
البيهقي - المصنف - الكفاية - المحالقة - أدب القاضي  
الشهابية - المصنف عن الشهادة - النكاح

مفسر است  
محمد عيسى بيضون  
دار الكتب العلمية

طبعة الأولى - ١٤٠٠ هـ



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الفكرية والنشرية محفوظة  
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
نسخة الكتاب كلاً أو جزءاً أو تسجيله على  
الأسطوانة المسموعة أو إلكترونية أو  
برمجية على أي شكل أو شكل آخر  
إلا بموافقة  
القائمين عليه.

Exclusive Rights by  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à  
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'éditer, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, audio ou vidéo,  
sans l'autorisation écrite de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رسل الطرود - شارع البشري، بناية ملكوت  
مكتب والاس ١ - ٣١٣٩٨ - ٣٩١١٩٥ - ٣٩١٤٤١ (٩١١)  
صندوق بريد ٩٤٢٨ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Rue Al-Zarif, Bohary St. Makart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax: 00 (961 3) 378542 - 366125 - 364339  
PO Box: 11 - 9428 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beirut - Liban

Rue Al-Zarif, Rue Bohary, Im. Makart, 1ère Étage  
Tel. & Fax: 00 (961 3) 378542 - 366125 - 364339  
BP: 11 - 9428 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7431-2882-5



<http://www.daral Kutub.com>

e-mail: [daral Kutub@daral Kutub.com](mailto:daral Kutub@daral Kutub.com)

[info@daral Kutub.com](mailto:info@daral Kutub.com)

[daral Kutub@daral Kutub.com](mailto:daral Kutub@daral Kutub.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب البيوع وفيه عشرون باباً

### الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه

أما تعريفه: فمبادلة المال بالمال بالتراضي<sup>(١)</sup>، كذا في الكافي، وأما ركنه فتوعان: أحدهما: الإيجاب والقبول، والثاني: التعاطي وهو الأخذ والإعطاء كذا في محيط السرخسي، وأما شرطه فتألف من أربعة: شرط الانعقاد وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم، أما شرائط الانعقاد فتألف من: منها في العاقد وهو أن يكون عاقلاً مميزاً كذا في الكافي والنهاية، فيصح بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيع وأثره كذا في فتح القدير، وأن يكون متعدداً فلا يصلح الواحد عاقداً من الجانبين كذا في البدائع، إلا الأب ووصيه والقاضي إذا باعوا أموالهم من الصغير أو اشتروا منه، ويشترط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر لليتيم وإلا الرسول من الجانبين هكذا في البحر الرائق، وإلا العبد يشتري نفسه من مولاه بأمره كذا في العيني شرح الهداية، ومنها في العقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يتقبل المشتري ما أوجبه البائع بما أوجبه فإن خالفه بأن قيل غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو يغير ما أوجبه أو يبيع ما أوجبه لم ينعقد إلا فيما إذا كان الإيجاب من المشتري فقبل البائع بانتقص من الثمن أو كان من البائع فقبل المشتري بأزيد انعقد فإن قبل البائع الزيادة في المجلس جازت كذا في البحر الرائق، ومنها في البدلين وهو قيام المالية حتى لا ينعقد متى عدمت المالية هكذا في محيط السرخسي، ومنها في المبيع وهو أن يكون موجوداً فلا ينعقد بيع للمعدوم وما له خطر لعدم كبيع نتاج التاج والحسل كذا في البدائع، وأن يكون مملوكاً في نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه فلا ينعقد بيع الكلأ ولو في أرض مملوكة له ولا يبيع ما ليس مملوكاً له وإن ملكه بعده إلا السلم والمقصوب لو باعه الغاصب ثم ضمنه نفذ بيعه هكذا في البحر الرائق، وأن يكون مالاً متقوماً شرعاً مقدور التسليم في الحال أو في نالي الحال كذا في فتح القدير، ومنها: سماع للمتعاقدين كلامهما وهو شرط انعقاد البيع بالإجماع فإذا قال المشتري: اشتريت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في الفتاوى الصغرى، فإن سمع أهل المجلس كلام المشتري والبائع يقول: لم أسمع ولا وقر في أدني لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق، ومنها: في المكان وهو اتحاد المجلس بأن كان الإيجاب والقبول في مجلس واحد فإن اختلف لا ينعقد، وأما شرائط النفاذ فتوعان: أحدهما: الملك أو الولاية، والثاني: أن لا يكون في المبيع حق لغير البائع فإن كان لا ينفذ كالمرهون والمستأجر كذا في البدائع، وأما شرائط الصحة: فعامّة وخاصّة، فالعامّة: لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لأن ما لا ينعقد لم يصح ولا ينعكس فإن الفاسد عندنا منعقد نافذ إذا اتصل

(١) قوله بالتراضي قيد به اقتداء بالآية وليس جزءاً من التعريف كما حققه الكمال اهـ



به القبض، ومنها: أن لا يكون مؤقَّتاً فإن أتمه لم يصح، ومنها: أن يكون المبيع معلوماً والثمن معلوماً علماً يمنع من المنازعة فيبيع المجهول جهالة تفضي إليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيمته وبحكم فلان، ومنها: الفائدة فيبيع ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم استويا وزناً<sup>(١)</sup> وصفة كذا في البحر الرائق، ومنها: الخلو عن الشرط الفاسد وهو أنواع منها: شرط في وجوده ضرر كما إذا اشترى ناقة على أنها حامل وأنه يكون المشروط محظوراً وشرط ما لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع والمشتري أو للمبيع إن كان من بني آدم وليس بملائم للعقد ولا مما جرى به التعامل بين الناس وشرط الأجل في المبيع العين والثمن العين، ويجوز في البيع الدين والثمن الدين، وشرط خيار مؤبد وشرط خيار مؤقت بوقت مجهول جهالة متفاحشة كهبوب الريح ومجيء المطر وقدم فلان أو متقاربة كالتحصان والدياس وقدم الحاج وشرط خيار غير مؤقت أصلاً وشرط خيار مؤقت بالرائد على ثلاثة أيام هكذا في البدائع، وأما الخاصة فمنها معلومية الأجل في البيع بثمن مؤجل فيفسد إن كان مجهولاً، ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين فيبيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد الإقالة وبيع شيء بالدين الذي على فلان بخلاف ما إذا كان على البائع، ومنها: المائلة بين البديلين في أموال الربا، ومنها: الخلو عن شبهة الربا، ومنها: القبض في الصرف قبل الافتراق، ومنها: أن يكون الثمن الأول معلوماً في بيع المراجعة والتولية والإشراك<sup>(٢)</sup> والوضعية، وأما شرط التلزم فخلوه عن الخيارات الأربعة المشهورة وغيرها هكذا في البحر الرائق، وأما حكمه فتبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع إذا كان البيع بائناً وإن كان موقوفاً فتبوت الملك فيهما عند الإجازة كذا في محيط السرخسي، وأما أنواعه: فيالنظر إلى مطلق البيع أربعة أنواع وموقوف<sup>(٣)</sup> وفاسد وباطل، فالنافذ ما أقاد الحكم للحال والموقوف ما أقاده عند الإجازة، والفاسد ما أقاده عند القبض والباطل ما لم يفسده أصلاً، وبالنظر إلى المبيع أربعة: بيع العين بالعين وهي المقايضة وبين الدين بالدين وهو الصرف، وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه هو بيع العين بالدين كأكثر البياعات هكذا في البحر الرائق، وكذا باعتبار تسمية البذل يتنوع إلى أربعة أنواع مساومة وهو بيع بالثمن الذي يتفقان عليه، ومراجعة وهو بيع مثل الثمن الأول، وزيادة وتولية وهو بيع بالثمن الأول لا غير، ووضعية وهو بيع بالنقص من الثمن الأول كذا في محيط السرخسي.

### الباب الثاني فيما يرجع إلى انعقاد البيع

#### وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول فيما يرجع إلى انعقاد البيع:** قال أصحابنا رحمهم الله كل لقضين يبتعان عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال ينعقد بهما البيع كذا في المحيط، فارسية كانت أو عربية أو نحوهما هكذا في التتارخانية، وينعقد بالماضي بلا قية وبالمضارع بها<sup>(٤)</sup> على

(١) قوله استويا وزناً أما إذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد لربا الفضل لا لعدم الفائدة اهـ (٢) قوله والإشراك بأن يشرك غيره فيما اشتراه بأن يبيعه نصفه مثلاً اهـ (٣) قوله وموقوف: الحق أنه قسم من الصحيح اهـ (٤) قوله بها أي بالنية محله إذا لم يكن أهل بلد مستعملون المضارع للحال وإلا فلا يحتاج للنية كاهل قوارزم اهـ

الأصح كذا في البحر الرائق، فإذا قال البائع: أبيع منك هذا العبد بالف أو أبذله أو أعطيكه وقال المشتري: اشتريه منك أو آخذه ونوبها الإيجاب للمحال أو كان أحدهما بلفظ الماضي والآخر بالمستقبل مع نية الإيجاب للمحال فإنه يتعقد وإن لم يتو لا يتعقد هكذا في القنية، وأما ما تمحض للمحال كما بيعك الآن فلا يحتاج إليها، وأما ما تمحض للاستقبال كالقرون بالسنين وسوف أو الأمر فلا يتعقد به إلا إذا دل الأمر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال: آخذه فإنه كالماضي كذا في النهر الفائق، سئل أبو الليث الكبير عن قال لآخر: خذ هذا الثوب بعشرة فقال: أخذت ثم البائع قال: لا أعطيك قال: ليس له ذلك وكذلك المشتري ليس له أن يمنع بعد قوله: أخذت كذا في المحيط، ثم إذا كان بلفظ الأمر فلا بد من ثلاثة الفاظ كما إذا قال البائع: اشتري مني فقال: اشتريت فلا يتعقد ما لم يقل البائع: بعث أو يقول المشتري: بع مني فيقول: بعث فلا بد من أن يقول ثانياً: اشتريت كذا في السراج الوهاج، ولا يتعقد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بأن يقول المشتري للبائع: أبيع هذا الشيء مني بكذا أو ابتعته مني بكذا فقال البائع: بعث لا يتعقد ما لم يقل المشتري: اشتريت كذا في البدائع، ولو قال لآخر: خذ بدي ابن حمير وازمن<sup>(١)</sup> بكذا وقال الآخر: اشتريته ولم يقل هو بعث لا يتم البيع كذا في الخلاصة وحكي الإمام الأجل ظهير الدين عن عمه شمس الأئمة الأزجندی وأستاذه شمس الأئمة السرخسي أنه يتعقد لأن: فروختم<sup>(٢)</sup> مضمرة في قول البائع ومعناه: خريدي كه فروختم<sup>(٣)</sup> كذا في المحيط وهو المختار كذا في مختار الفتاوى، ولو قال: أفلتلك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر: قبلت اختلفوا فيه قال أبو بكر الإسكافي: يتعقد البيع بينهما بلفظة الإنالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله: لا يتعقد به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيه خان، ويتعقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط، ولو قال الرجل لآخر: وهبت منك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر: قبلت صح البيع كذا في الخلاصة، ويصح الإيجاب بلفظ الجعل كقوله: جعلت لك هذا بكذا لما ذكره محمد رحمه الله أن القاضي إذا قال للدائن: جعلت لك هذا بدينك كان بيعاً وهو الصحيح وقوله: رضيت ويتعقد بلفظ أجزت بعد قوله بعث كذا في البحر الرائق، وكذلك لو قال المشتري: اشتريت بكذا فقال البائع: رضيت أو أمضيت أو أجزت كذا في الاختيار شرح الثنائر، وكذا لو قال: هذا العبد بيع لك بدينك فقبل الآخر يتعقد البيع كذا في النهاية، قال لغیره: اشتريت عبدك بالف درهم فقال البائع: قد فعلت أو قال: نعم أو قال: هات الثمن صح البيع بينهما وهو الأصح كذا في جواهر الاخلاطي، ولو قال: اشتريته بكذا فقال البائع: هو لك أو عبدك أو فذلك ثم البيع كذا في الوجيز للكردي، ولو قال لآخر: بعث منك كذا بكذا فقال: أخذت ثم البيع كذا في الخلاصة، ولو قال لآخر: عوّضت فرسي بفرسك فقال: وأنا فعلت أيضاً فهذا بيع وعليه فتوى شمس الأئمة الأزجندی كذا في جواهر الاخلاطي، وإذا قال لغیره: هذا العبد عليك بالف درهم فقال الآخر: قبلت يكون بيعاً كذا في المحيط، قال: بعث هذا العبد بالف وهبت الثمن منك وقال الآخر: اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردي، وأما إذا باع بكذا من الثمن وقبل

(١) ثروبيها: اشتريت مني هذا الشيء بكذا. (٢) اي بعث. (٣) اشتريت فبقي بعث.

المشتري ثم أبراه من الثمن أو وهبه أو تصدق عليه صبح، ولو باعه وسكت عن الثمن يثبت الملك إذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الخلاصة، ويلزم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الأخلاطي، ولو قال: بعث منك بغير ثمن لم يملك المبيع وإن قبض كذا في الخلاصة، ولو قال: بعث منك هذا العبد بالقي درهم فقال المشتري: اشترته بغير شيء لا يصح كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أضاف البيع إلى عضو من أعضاء المملوك إن أضافه إلى عضو إذا أضاف العتق إليه يصح يصح البيع بالإضافة إليه وما لا فلا كذا في الذخيرة، في تحميس الناصري لو قال: من فروختم امين بنده بهزله درهم توخريدي<sup>(١)</sup> فقال مجيباً له: خريدم ثم البيع أما لو قال: من فروختم امين بنده وابهزله درهم<sup>(٢)</sup> فقال المشتري: خريدم ولم يزد على هذا لا يكون بيعاً لعدم الإضافة كذا في التتارخانية، ولو قال: بعثتك بكذا بعد وجود مقدمات البيع فقال: اشترته ولم يقل منك صبح وكذا على العكس كذا في فتح القدير، وعن أبي يوسف رحمه الله لو قال لآخر: عهدي هذا لك بالف إن أعجبك فقال: أعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة، وكذلك إذا قال: إن وافقت فقال: وافقتي وكذلك إذا قال: إن أردت أو هويت فقال: أردت أو هويت فهذا بيع كله<sup>(٣)</sup> في الجواب وأما في الابتداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة، قال: إن كان هذا المصمت خمساً من قرن فقد بعته منك بكذا فقال المشتري: فقد اشترته ثم وزنه فكان كما قال البائع: فليس يبيع إلا إذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لأنه تحقيق وليس بتعليق كذا في الغنية، رجل قال لآخر: اذهب بهذه السلعة وانظر إليها اليوم فإن رضيتموها فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز وكذا لو قال: إن رضيتموها اليوم فهي لك بالف درهم جاز وهي بمنزلة قوله: بعث منك هذا العبد بالف درهم على أنك بالخيار اليوم كذا في فتاوى قاضيهان، وهذا استحسان أخذ به علماؤنا الثلاثة كذا في الذخيرة، ولو قال: بعث منك بالف إن شئت يوماً إلى الليل كان ذلك تنجيهاً لا تعليقاً كذا في البحر الرائق، بعته بالف إن رضي فلان إن وقت للرضا وقتاً جاز إن رضي كذا في الوجيز للكردي، وإن اشترى ثوباً شراء فاسداً ثم لقيه غداً فقال: اليس قد بعثني ثوبك هذا بالف درهم فقال: بلى فقال: قد أخذه فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فإن كانا تشاركاً البيع الفاسد فهو جائز اليوم، رجل باع من رجل عبداً بالف درهم وقال: إن لم تجعني اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقيل للمشتري ولم يأت بالثمن ولقيه غداً فقال المشتري: قد بعثني عبدك هذا بالف درهم فقال: نعم، فقال: قد أخذه فهذا شراء الساعة لأن ذلك الشراء قد انقضى ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: بعثتك بالف فإن لم تأتني بالثمن إلى سنة فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا كالحيار، وإن شرط إلى ثلاثة أيام فقال: إن لم تأتني بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيني وبينك جاز استحساناً ولو قال إلى أربعة لا يجوز ولو جاء به في الثلاثة فقال: لا أريد تأخيره فإني أجيزه إذا جاء به في الثلاث كذا في الخلاصة، إذا قال

(١) أنا بعث هذا الغلام بالف درهم فهل اشترته فقال مجيباً له: خريدم، أي: اشترته. (٢) أنا بعث هذا

الغلام بالف درهم فقال المشتري: خريدم، أي: اشترته. (٣) قوله فهذا بيع كله: أي لأنه يصح

التعليق بفعل قلبي كما في البحر

لآخر: إن أدت إليّ كذا درهماً في هذا الثوب فقد بعته منك فأدى الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً قبل: هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز كذا في جواهر الاخلاطي، ذكر في السير وكذلك إذا قال: فروختم چون بها بمن رسد<sup>(١)</sup> فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً كذا في المحيط والذخيرة، اشترت جاريتك هذه بعشرة دنانير فروختي<sup>(٢)</sup> فقال: فروخته كبير صح إن كان مراده تحقيق البيع كذا في القنية، وفي القنية سئل الحسن بن علي عن رجل ساوم وكيل البائع السلعة باثنين وعشرين ديناراً وأبى الوكيل إلا بخمسة وعشرين فقال المشتري: اترك لي هذه الثلاثة الدنانير ورضي بذلك من غير أن يوجد منه قول وهناك شهود على أنه رضي قطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك بيعاً فقال: هذا القدر ليس ببيع إلا أن يوجد الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما من القعل كذا في التتارخانية ولا يجوز أن يتأديه من بعيد أو من وراء جدار رجل في البيت فقال للذي في السطح: بعته منك بكذا فقال: اشترت صبح إذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد كذا في القنية، والبعد إن كان بحال يوجب الاكتباس بقول كل واحد منهما يمنع وإلا فلا كذا في الوجيز للمكردي، رجل قال لآخر: إن الناس يشترون كرمك هذا بالفي درهم فقال: بعته منك بالفي درهم فقال: اشتريته به صبح إن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا في الهزل والجد فالحقول قول من يدعي الهزل فإن أعطاه شيئاً من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا في الخلاصة، قال الدلال للبائع: فروختي بدين بها فقال: فروخته شد<sup>(٣)</sup> ثم قال للمشتري: خريدي فقال خريده شد فإن كان مراده تحقيق البيع يتعقد كذا في القنية، إذا قال لآخر بعته عبيدي هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً يتعقد البيع قاله الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده كذا في السراجية، اشترت منك طعاماً بالفي فتصدق به على المساكين ففعل في المجلس ثم وإن لم يتكلم للدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الإعراض قبل القبول وكذا لو قال: بعته هذا الثوب فاقطعه قميصاً ففعل قبل الافتراق يتم البيع كذا في الوجيز للمكردي، في الفتاوى لو قال لآخر: بعته منك عبيدي هذا بالفي فقال الآخر: هو حر لا يعتق كذا في الخلاصة، ذكر شيخ الإسلام والصدر الشهيد في دعوى الجامع: أن هذا جواب ويعتق العبد كذا في المحيط، ولو قال: فهو حر عتق وعليه ألف درهم كذا في الخلاصة، روى إبراهيم عن محمد في رجل قال لغيره: بعني غلامك هذا بالفي درهم فقال: بعته فقال المشتري: هو حر قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: قوله هو حر قبض منه له وعتق عليه، وقال محمد: لا يعتق فلا يكون قابضاً بالعتق كذا في المحيط، والأكل والركوب واللبس بعد قول البائع: بعته رضا بالبيع كذا في العيني شرح الهداية، إذا قال لغيره: كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله كان هذا بيعاً وكان ما أكل حلالاً له ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاستحسان كذا في المحيط، رجل كان يبيع رجلاً ويشترى منه الثياب فقال المشتري: كل ثوب آخذه منك فلك فيه ربع درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجيزه بالشراء حتى اجتمع عند

(١) بعته لما يصل إلى الثمن. (٢) هل بعته فقال: افرض البيع. (٣) أبعته بهذا الثمن فقال: يكون بيعاً

اشترت فقال: يكون شراء.

المشتري ثمن عشرة أثواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الثمن وربع درهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن رابعه والثياب عنده على حالها فالربح جائز والشراء جائز وإن لم تكن الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز الربح، رجل سلّم رجلاً بثوب فقال البائع: أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري: لا أخذه إلا بعشرة فذهب به ولم يقل البائع شيئاً فهو بخمسة عشر إن كان المبيع في يد المشتري حين سلّمه، وإن كان في يد البائع فأخذه منه المشتري ولم يمنعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري وقال: لا أخذه إلا بعشرة وقال البائع: لا أبيعك إلا بخمسة عشر فرد عليه المشتري ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شيئاً فذهب به المشتري فهو بعشرة كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المجهني إذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمتهما ينظر إلى آخرهما كلاماً فيحكم بذلك كذا في البحر الرائق، ولو قال: بعث منك هذا العبد بآلف درهم ثم قال: بعث منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري: قبلت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال: بعث منك هذا العبد بآلف درهم فقبل المشتري ثم قال: بعث منك هذا العبد بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري: اشتريت يتعقد البيع الثاني وينفسخ البيع الأول كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا لو باعه بجنس الثمن الأول بأقل أو أكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة أو بأحد عشر فإن باعه بعشرة لا يتعقد الثاني، والأول يبقى بحاله خلّو الثاني عن الفائدة كذا في الظهيرية، ولو قال لآخر: بعث منك عبدي هذا بآلف درهم وقال المشتري: اشتريت منك بآلفي درهم فالبيع جائز فإن قيل الزيادة في المجلس فالبيع بالفي درهم وإن لم يقبل صح بآلف، ولو قال: اشتريت هذا العبد بآلفين فقال البائع: بعث منك بآلف جاز البيع بآلف في الخلاصة، ولو قال: بعثتك بآلف بعثتك بآلفين فقال: قبلت الأول بآلف لم يجز فإن قال: قبلت البيعين جميعاً بثلاثة آلاف فهو كقوله: قبلت الأخير بثلاثة آلاف يعني يكون البيع بآلفين والآلف زيادة إن شاء قبلها في المجلس وإن شاء ردها وكذا بآلف ومائة دينار وإنما يلزمه الثاني وقيل: يلزمه الثمنان والأول في الزيادات وهو أوجه وإذا قيل الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدير، رجل قال لغيره: بعثك هذا بآلف درهم فقال: لا أقبل بل أعطيتني بخمسمائة ثم قال: قد أخذته بآلف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن دفعه إليه فهو رضا وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده، وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موروث كذا في الجوهرة النيرة، وخيار القبول يمتد إلى آخر المجلس كذا في الكافي ويشترط لصحة القبول حياة المرحب فلو مات قبله بطل الإيجاب كذا في التمهيد للفائق، وأيهما قام من المجلس قبل القبول بطل الإيجاب وكذا لو لم يقم ولكنه تشاغل في المجلس بشيء غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائماً ففقد ثم قبل فإنه يصح كذا في السراج الموهاج، وسئل نصير عن رجل قال لآخر: بعث منك هذا العبد وفي يد المشتري قدح ماء فشربه ثم قال: اشتريت قال: كان بيعاً تاماً وكذا لو أكل لقمة ثم قال: اشتريت كذا في الأخيرة، وأما إذا اشتغل بالأكلة بتبدل المجلس فلو نام أو نام أحدهما إن كان مضطجعاً فهي فرقة، وأما إذا نام جالساً لا يكون فرقة كذا في الخلاصة، وإذا اغشي عليهما ثم اتفقا وقبل جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا



عالم يبطل كذا في التارخانية، رجل قال لغيره: أعطيتك هذا بكذا فلم يقبل المشتري شيئاً حتى كلم البائع إنساناً في حاجة له بطل البيع كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان في المفوضة وقبل بعد الفراغ منها جاز كذا في القنية، ولو أضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز كذا في الوجيز للكردي، ولو كان المشتري في الدار طخرج ثم قال: اشتريت لا ينعقد البيع بينهما كذا في المحيط، وإن تعاقدا عقد البيع وهما بمشيان أو يسيران على دابة واحدة أو دابتين فإن أخرج الخطاب جوابه متصلاً بخطاب صاحبه تم العقد بينهما، وإن فصل عنه وإن قل فإنه لا يصح وإن كانا في محل واحد كذا في العيني شرح الهداية، وفي الخلاصة عن التوازل إذا أجاب بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز كذا في فتح القدير، وبه تأخذ كذا في النهر الفائق ناقلاً عن جميع الفائق، وقال الصنبر الشهيد في الفتاوى: في ظاهر الرواية لا يصح كذا في الخلاصة، وإن أوجب أحدهما وهما واقفان فسارا أو سار أحدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول يبطل الإيجاب وإن نباحها في السفينة في حال سيرها فوجدت سكة بين الخطابين لا تنفع ذلك الانعقاد وهي بمنزلة البيت كذا في السراج الوهاج، وإذا قال: بعث من فلان الغائب فعطّر في المجلس فلان وقال: اشتريت يصح كذا في المحيط، ولو قال البائع: بعث وقال المشتري: اشتريت وخرج الكلامان معاً ينعقد البيع هكذا كان يقول والذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، ولا يذ من كون القبول قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق، فلو باع عصيراً فلم يقبل المشتري حتى تخمر ثم نخلل ثم قبل المشتري لم يجز وكذا لو ولدت الجارية ثم قبل المشتري وكذلك لو باع عبيدين فلم يقبل المشتري حتى قتل أحدهما فقبض البائع الدية ثم قبل المشتري هكذا في التارخانية، رجل قال لآخر: يعتك هذه الأمة بألف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع أرض اليد إلى البائع أو لم يدفع فقال المشتري: قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية، ذكر محمد في كتاب الوكالة مسألة تدل على أن من قال لغيره: بعث منك هذا العبد بكذا لقول المشتري: قبلت إن البيع لا ينعقد بينهما ما لم يقل البائع بعد ذلك أجزت وبه قال بعض المشايخ وهذا لأن البائع حين قال: بعث منك فقد ملك العبد من المشتري، فإذا قال المشتري: اشتريت فقد تملك العبد وملكه الثمن فلا بد من إجازة البائع بعد ذلك ليشملك الثمن وعامة المشايخ على أنه لا يحتاج إلى إجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي عن محمد كذا في الذخيرة، والمسحوب أياً كان أن يرجع قبل قبول الآخر هكذا في النهر الفائق، ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب كذا في التارخانية، وفي اليتيمة يصح الرجوع وإن لم يعلم به الآخر كذا في البحر الرائق، لو قال البائع: بعث منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال: اشتريت ينعقد البيع كذا في الظهيرية، لو قال: بعث وقال المشتري: اشتريت وقارنه الآخر رجعت إن كانا معاً لا يتم البيع وإن عاقبه البائع برجعت ثم كذا في الوجيز للكردي، وإذا حصل الإيجاب والقبول لزوم البيع ولا خيار لواحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية كذا في الهداية، ولا يحتاج في تمام العقد إلى إجازة البائع بعد ذلك وبه قال العامة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق، لو قال المشتري: اشتريت منك هذا العبد بألف وقال البائع: بعث فقال المشتري: لا أريده فليس له ذلك كذا في الذخيرة، وإن قال لآخر: بعث مني هذا الثوب

بعشرة درهم فقال له: بعث فقال المشتري: لا أريده فله ذلك كذا في السراج يوهاج، رجل استباح من رجل ثوباً بتسعة دراهم فقال رب الثوب بالفرسية: بده درهم كم ندهم سدي<sup>(١)</sup> فقال الآخر: رضيت فقال صاحب الثوب: لا أبيع فله ذلك كذا في السراجية، والكتاب كالأطبا وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس يبيع الكتاب وأعلم الرسالة كذا في الهداية، قال تاج الشريعة: وصورة الكتابة أن يكتب إلى رجل أم بعد عقد بعث عهدي فلاناً منك بكذا فلما بلغه الكتاب وقراه وفهم ما فيه قيل في المجلس صح البيع كذا في العيني شرح الهداية، والرسالة أن يقول: اذهب إلى فلان وقم إن فلاناً باع عيده فلاناً منك بكذا فجاء فأخبره فأجاب في مجلسه ذلك بالقبول، وكذا إذا قال: بعث عهدي فلاناً من فلان بكذا فافهم يا فلان فأخبره فذهب فأخبره فقبض كذا في فتح القدير، وإذا قال: بعث هذا من فلان لعائيب بكذا فبلغه أخبر فقيل لا يصح، ولو قيل عنه إنسان في المجلس توقف على إجازته كذا في السراجية، ولو قال: بعثه منه فبلغه يا فلان فبلغه رجل آخر جرد كذا في المحيط، ورجل كتب إلى رجل شريت عبدك هذا فكتب إليه رب العبد بعته منك كان بيعاً كذا في الظهيرية، ولو كتب إليه بعني بكذا فوصل إليه فكتب بعته لم يتم ما لم يقل أكتب اشتريت كذا في العيني شرح الهداية، كتب رجل إلى آخر بعث عبدك هذا مني بكذا فكتب المكتوب إليه بعث منك عهدي هذا فهذا ليس ببيع كذا في المحيط، وعندما كتب شرط العقد أو أرسل رسولاً إذا رجع عن ذلك صح رجوعه سواء علم الرسول أو لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية، ويصح رجوع الكاتب والمرسل عن الإيجاب الذي كتبه وأرسله قبل بلوغ الآخر وقوله سوء علم الآخر أو لم يعلم حتى لو قبل الآخر بعد ذلك لا يتم البيع كذا في فتح القدير، إذا قال لآخر: بعث منك هذا العبد بكذا فقال الآخر لرجل آخر: قل اشتريت فقال الرجل: اشتريت ينظر إن أخرج الكلام مخرج لرسالة صح الشراء وإن أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح كذا في المحيط، وقد يكون البيع بالأخذ والإعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع التعاطي كذا في فتاوى قاصصخان، ولا فرق بين أن يكون المبيع حسيماً أو غيباً وهو الصحيح هكذا في التبيين، والشرط في بيع التعاطي الإعطاء من الجانبين عند شمس الأئمة الحلواني كذا في الكفاية، وعليه أكثر المشايخ ولي البرارية هو المختار كذا في البحر الرائق، والصحيح أن قسم أحدهما كاف بقصر محمد رحمه الله على أن بيع التعاطي يثبت بقبض أحد البديلين وهذا ينتظم القس والمبيع كذا في النهر الفائق، وهذا القائل يشترط بيان الثمن لانعقاد هذا البيع بتسليم المبيع هكذا حكى فتوى لشيوخ لإمام أبي الفضل الكرماني كذا في المحيط، وهذا فيما ثمنه غير معلوم وأما الخبز واللحم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن كذا في البحر الرائق، وفي المنتقى رجل ساوم رجلاً بشيء أراد شراءه منه ولم يكن معه وعاء يأخذه فيه ثم فارقه ثم جاء بالوعاء بعد ذلك وأعطاه الدراهم فهذا جائز كذا في المصمرات، في المنتقى أنه على آخر ألف درهم فقال الذي عليه المال للمدي له المان: أعطيك بمالك دنائير فساومه بالدنابير ولم يقع بيع وفارقه فجاءه بها فدفعها إليه يريد الذي كان ساوم عليه ثم فارقه ولم يستألف بيعاً حرر إنساعة كذا في فتح القدير، رجل اشترى قرناً من تمر

بثمانية دراهم ثم قال للبائع: انت بوقر آخر بهذا الثمن وألفه هـ فجاءه البائع بوقر آخر وألقى في ذلك الموضع فهذا بيع وله أن يطالب الآخر بثمانية دراهم كذا في المصنوع، في جرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال للمعام كيف تبيع اللحم قال: كل ثلاثة أرطاب بدرهم قال: قد أخذت منتك زب إليّ ثم بدأ اللحم أن لا يرون منه ذلك، وإن ورن فقبل بيض المشتري كان بكل واحد منهما الرجوع فإن قبضه المشتري أو جعله البائع في وعاء المشتري بأمره ثم البيع وعليه درهم، وفي بوقر من سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لقصاب: رب لي ما عندك من النحم أو قال: رب لي من هذا اجنب أو قال: من هذه الرجل على حساب ثلاثة أرطاب بدرهم عوزن فلا خيار له كذا في الخط، قال لمن جاء بوقر بطيخ فيه انكيار والصغار بكم عشرة من هذه فقال: بدرهم فعزل عشرة حنارها فذهب بها والبائع ينظر أو عوز البائع عشرة فقبلها المشتري ثم البيع كذا في فتح القدير، دفع إلى بائع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه حنطة وقال له: بكم نبيها فقبل: مائة بدرهم فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال للبائع: عدلاً أدفع إليك ولم يجز بينهما بيع رذهب لمشتري فجاء عدلاً ليأخذ الحنطة وقد يعبر لسعر قليل للبياع أن يجمعها منه بل عليه أن يدفعها بالسعر الأول كذا في الغنية، اشترى وسائد وطناقص لم تسج ولم يذكر الأجل لا يصح ولو نسخ الوسائد وسمنها لا يصح والباعطي إنما يكون بيعاً إن لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل، وأما إذا كان بناء عليه فلا كذا في الوجيز للكردي، قال الآخر: بكم هذا الوقر من النحم فقال: يكذا فقال: سبق الحمار فساقه لم يكن بيعاً ولا إذا سلم الخطب وانقضى الثمن كذا في سرجة، قال لقصاب: كم من هذا النحم بدرهم فقال: سويين قال: رب فأعطى درهماً فأخذه فهو بيع جائز ولا يجب الدور وإن ورنه موجوده انتقص رجوع بقدره من الدرهم لأن اللحم لا ينعقد بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردي، رجل أتى قصاباً كل يوم بدرهم وانقص يقطع اللحم له وبهره وصاحب الدراهم يظن أنه من ثمن اللحم في اليد هكذا ثم وزن لمشتري في البيت يوماً فوجد اللحم ثلاثين إسناً يرجع على القصاب بما يخص قدر النقصان من الدراهم ولا يرجع بقدر النقصان من النحم هذا إذا كان الرجل من أهل البلدة التي وقع فيها البيع، وأما إذا لم يكن من أهل هذه البلدة بأن كان غريباً وقد اصطلاح أهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقال هذا الغريب خيار أو قصاب: أعطني بدرهم خبز أو أعطني لحماً بدرهم فأعطاه أقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم ففي الخبز له أن يرجع كما إذا كان من أهل هذه البلدة وفي اللحم ليس له أن يرجع لأن الاصطلاح والتسعير في الخبز متعارف فظهر في حق الكل وفي اللحم من الغرائب فلا يظهر في حق غير أهل البلدة كذا في الظهيرية، في مجموع المتوازن رجل له هلي آخر دين وطلبه فجاء المطلوب بشعر قدر معلوماً وقال للطلب: خذ به سعر البلد قال: إن كان سعر البلد معلوماً وهما يعلمان ذلك كان بيعاً تاماً أما إذا لم يكن سعر البلد معلوماً أو كان معلوماً إلا أنهما لا يعلمان ذلك لا يكون بيعاً كذا في الخط، ومن بيع المتعاضد تسليم المشتري ما شترى إلى من يضيفه بالشععة في موضع لا شععة فيه وكذا تسليم التوكيل بعدما صار شراؤه لنفسه إلى الموكل إذا قبضه الأمر وأبكر الأمر وقد اشترى به كذا في

البحر الرائق نقلاً عن المجتبى، ومن صورته ما إذا جاء المودع بأمة غير المودعة وقال: هذه امتك والمودع يعلم أنها ليست هي وحلف فآخذها حل الوطء للمودع وللأمة التمكن، وحس أبي يوسف لو قال للبياط: ليست هذه بطائتي وحلف البياط أنها هي وسعه أخذها كذا في فتح القدير، ولو رد أمة بخيار عيب والبيع متيقن أنها ليست له فآخذها ورضي فهو بيع بالتعاطي هكذا في البحر الرائق، وكذا القصار إذا رد ثوباً آخر على رب الثوب وكذا الإسكاف كذا في الواقعات الحسامية، دفع إليه دراهم ليشترى منه البطاطيخ المعينة فآخذها ويقول: لا أعطيها بها وأخذ المشتري منه البطاطيخ فلم يستردها ويعلم عادة السوق أن البائع إذا لم يرضى يرد الثمن أو يسترد المتاع ولا يكون راضياً ويصح حلفه لا أعطيها تطيباً بقلب المشتري فقال: مع هذا لا يصح البيع كذا في القنية، قال حلف: سألت أسداً عن قال في السوق: من عنده ثوب هروي بعشرة فقال له: رجل أنا فأعطاه قال: هذا ليس يبيع إلا أن يقول حين أخذه: أخذته بعشرة فأذهب وانظر إليه وسألت الحسن عن هذا فقال: البيع جائز ولكل واحد منهما حق نقض هذا البيع كذا في المحيط.

**الفصل الثاني في حكم المقبوض على سؤم الشراء: رجل ساوم رجلاً بثوب فقال البائع: هو لك بعشرين وقال المشتري: لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع إلا أن المشتري إن استهلك الثوب يترمه عشرون درهماً وله أن يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: القياس أن تكون عليه قيمته إلا أنا تركنا القياس بالعرف ويترمه عشرون وإذا أخذ ثوباً على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كانت عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أخذ من رجل ثوباً وقال: أذهب به فإن رضيته اشتريته فذهب به وصاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال: إن رضيته أخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط، وعليه الفتوى كذا في التعاريف، وعن محمد رحمه الله تعالى: رجل ساوم رجلاً بثوب فآخذه على المساومة أو دفعه إليه وهو يساومه وقال: هو بعشرة فذهب به اشتري قال: هو على الثمن الذي قاله البائع أبداً حتى يرد عليه ومعنى قوله حتى يرد عليه أن يقول المشتري: لا آخذ إلا بتسعة أو لا أرضى إلا بتسعة كذا في الذخيرة، رجل قال: هذا الثوب بعشرين وقال المشتري: أخذته بعشرة فذهب بالثوب فهلك في يده فعليه قيمته ولو قال البائع بعد ذلك: لا أنقصه من عشرين فذهب به وهلك فعليه عشرين كذا في الخلاصة، وفي فروق الكرابسي هذا الثوب لك بعشرة فقال: هاته حتى انظر إليه أو نبره غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني أمره بالإتيان به ليرضاه وبأخذه وذلك بيع بدون الأمر فصح الأمر أولى كذا في النهر الفائق، وإن أخذه لا على النظر ثم قال: انظر فضاع لا يخرج الكلام الأخير عن الضمان الواجب بأول مرة كذا في الوجيز للكردي، طلب من البزاز ثوباً فأعطاه ثلاثة أثواب وقال: هذا بعشرة والثاني بعشرين والثالث بثلاثين وأحدها إلى منزلك أي ثوب ترضى به بحث منك فحصل الثياب فاحتقرت في منزل**

المشتري فإن هلك الكل جملة ولم يدر أنها هكت على لتعاقب أو عمن أنها هلكت على التعاقب لكن لم يعلم الأول هلاكاً ولا ثانياً ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل ثوب وإن علم الأول بزمه قيمة ذلك والأحران أمانة عنده وإن هلك الثوبان وبقي الثالث بزمه قيمة نصف كل واحد منهما إن سم يعلم أيهما هلك أولاً ورد الثالث لأنه أمانة وإن هلك واحد وبقي الثاني لزمه قيمة ابهالك ويعد للثوبين فإن احترق ثوبان وبعض الثالث ولا يدري أيهما احترق أولاً رد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان أحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الصغيرى، وإن احترق أحدهما ونصف الآخر مع يرد لنصف الباقي وبزمه لآخر ولا تملك جعل الأمانة في الهالك وإمساك النصف اليامي بكل الشئ، وكذا لو بقي من ثياب شيء يسر له شئ كذا في التوجيه للكردي، ولو أن رجلاً بعث رسولاً إلى برأز أن ابعث لي ثوب كذا فيبعث إليه البرأز مع رسوله أو مع غيره فضاع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصادقوا على ذلك فلا ضمان على الرسول وبعد ذلك إن كان هو رسول الأمر فالضمان على الأمر وإن كان رسول رب الثوب فلا ضمان على الأمر حتى يصل إليه الثوب وإذا وصل إليه فهو ضامن كذا في الخلاصة، رجل دفع سلعة إلى مناد يسأله عنيها فطوّل من يدراهم معلومة فوضعها عند الذي طلبها فقال: ضاعت مني أو وقعت مني كانت عني فبعتها قالوا: ولا شيء عني سادي، وهذا إذا كان مادوناً به في الدفع إلى من يريد شراءها قبل البيع وإن لم يكن مادوناً له في ذلك كان ضامناً كذا في الظهيرية، الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم لشراء فأه الموكل فله يرضى به الموكل ورده عنه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل إلا أن يأمره بوجوب يأخذ على سوم الشراء فحسب إذا ضمن الوكيل رجع الموكل كذا في فتاوى قاضيدن، وفي تجنيس للمصري ثوب غاب عن دلاله لا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب الحديث وقد ساوم واتفقا على أن ثوب عليه قيمة الثوب كذا في التتارحابة، استباح قوماً ونفرو الشمس منه بإذن البائع أو قال له إن انكسر فلا ضمان عليك فانكسر يضمن قيمته، وإن لم ينقر الشمس لا ضمان لو بالادب، وعن الإمام أراه الداهم يسيطر إليه فعمره أو قوساً فمده فانكسر أو ثوباً فليس له فتحرق ضمن إن لم يأمره بالفسخ وأمد والنسم، وقيل إن كان لا يرى إلا بالغمز لا يضمن إن لم يجاور ويصدق في أنه لم يجاور كذا في الوجيز للكردي، رجل جاء إلى رجاء فقال له: ادفع إلي هذه القارورة فأراه إياه فقال الرجاء: ارفعها فرفعها فوقع فانكسرت لا يضمن له فاع لانه رفعها بإذنه، وإن كان على سوم الشراء فالشئ ليس بمذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن إلا بعد بياض الشمس في ظاهر الرربة فإن كان القابض قال للرجاء: بكم هذه القارورة فقال الرجاء بكذا فقال: أحدها فقال الرجاء: نعم فأحدها فوقع من يده فانكسرت كان عليه قيمته هذا إذا أحدها بإذن صاحبه وإن أحدها بغير إذن صاحبه كان ضامناً بين الشمس أو سم بين كذا في الظهيرية، رجل ساوم رجلاً بصدح فقال لصاحب الصدح: أرني قدحك هذا فدفعه إليه فمطر عليه الرجل فوقع منه على أقدح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والأقداح، قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن القدح لأنه أمانة ويضمن سائر الأقداح لأنه ألتفها بغير إذنه كذا في فتاوى قاضيدن، ولو شترى شيئاً



فأعطاه البائع غير المبيع غلطاً فهلك ضمن القيمة لأنه قبضه على جهة البيع وهو سوام ولو قال لغلامه : اقض قبض غلطاً فهلك لم يضمن كذا في التتارخانية.

**الفصل الثالث في معرفة المبيع والتمتع والتصرف فيهما قبل القبض :** قال القدوري في كتابه : ما يضمن في العقد فهو مبيع وما لا يضمن فهو ثمن إلا أن يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة ، الأعيان ثلاثة الثمن أبداً ومبيع أبداً وما هو بين مبيع وثمن أما ما هو ثمن أبداً فالدرهم والدنانير قبلها أمثالها أو أعيان آخر صحيحها حرف الباء أو لا والمفوس الثمن لا يضمن بالتعميم كالدرهم وأما ما هو مبيع أبداً فهي الأعيان التي ليست من دوات الأمتال والمعدنيات المتفاوتة إلا الثياب إذا وصفت وخبر بها أجل لتصير ثمناً حتى لو اشترى عبداً بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب للثوب أجلاً لم يجوز وإن ضرب له أجلاً جاز ولو افترقا قبل قبض العبد لا يبطل البيع كذا في محيط السرخسي ، ولا يجوز البيع في الأعيان التي ليست من دوات الأمتال إلا عيناً كذا في المعني شرح الهداية ، وأما ما هو مبيع وثمن فهي المكملات والموزونات والمعدنيات المتقاربة فإن قابلها الثمن فهي مبيعة وإن قابلها مكمل أو موزون أو عددي متقارب بمنظر إن كن كلاهما عيناً جاز وكلاهما مبيع وإن كان أحدهما عيناً والآخر ديناً موصوفاً في الذمة فإن جعل العين منهما مبيعاً والدين ثمناً جاز ويشترط قبض الدين قبل التفريق وإن جعل الدين منهما مبيعاً والعين ثمناً لا يجوز وإن قبض الدين قبل التفريق لأنه يصير بائعاً ما ليس عنده ولا يجوز إلا بجهة السلم وعلامة الثمن أن يصحبه الباء وعلامة المبيع أن لا يصحبه عرفت المبيع والثمن فنقول من حكم المبيع إذا كان منقولاً أن لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته في المشتري فهو الجواب في الأجرة إذا كانت الأجرة عيناً وقد شرط تعجيلها لا يجوز بيعها قبل القبض وكذا بدل الصلح عن الدين إذا كان عيناً لا يجوز بيعه قبل القبض فاما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمد إذا كان عيناً فيبيعها جائز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز إجراؤه كذا في المحيط ، ولو وهبه أو تصدق به أو أقرضه أو رهنه من غير بائعه لم يجوز عند أبي يوسف ويجوز عند محمد وهو الأصح كذا في محيط السرخسي ، ولو روج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوجيز للكردي ، هذا إذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع أجسي وأما إذا تصرف فيه مع بائعه فإن باعه منه لم يجوز بيعه أصلاً قبل القبض كذا في المحيط ، ولو وهبه من البائع لم يصح ولو رهنه منه فقبله يفسخ البيع كذا في محيط السرخسي ، وإن لم يقبل البائع الهبة بطلت الهبة والبيع صحيح عني حاله كذا في التتارخانية ناقلًا عن شرح الطحاوي ، قال محمد : كل تصرف يجوز من غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز إلا بالقبض كالبعض كالبعض ونحوها إذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية ، وذكر الكرخي في مختصره إذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل فهو نقض للمبيع ولو قال : بعه لي لا يكون نقضاً ولو باعه لم يجوز بيعه ولو قال : بعه ولم يقل لي ولا لنفسك فقبل فهو نقض للاول وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لا يكون نقضاً كذا في المحيط ، ولو قال : بعه ممن شئت فإنه لا يصح هكذا في التتارخانية ناقلًا عن الخلاصة ، ولو قال المشتري لبائع قبل القبض

اعتقه فاعتقه البائع جاز المتق عن البائع وينسخ البيع الأول ولا يقع المتق عن المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى المتق باصل كذا في الهبط، رجل اشترى جارية وسم يفضها فقال للبائع: بعها أو طأها أو كان طعاماً فقال كله فعلى فأن ذلك يكون مسخاً للبيع وما لا يفعل البائع ذلك لا يكون مسخاً كذا في فتاوى قاضيهان، وبو ملك المتق بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في الهبط، اشترى داراً أو عقاراً فوهبها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أجرها قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى أرضاً فيها زرع يزرعها والزرع بقل ودفعها إلى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، وفي النوازل إذا اشترى داراً ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالأمر موقوف إن أدى الثمن وقبضها جاز الوقف كذا في الهبط، والمتصرف في الأثمان قبل القبض والمديون سبيد، لا سوى المصروف والمسلم جائز عندما كذا في الذخيرة، وذكر الطحاوي أنه لا يجوز التصرف في الفرض قبل القبض قال القدروري في كتابه: هذا سهو وأصحح أنه يجوز كذا في الهبط، وفي السير الكبير: إذا أسر العدو عبداً لمسلم وأحرروه بداهم فدخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجه إلى دار الإسلام فحضر المالك لتدبير وقضى القاضي له بالعبد بالثمن فلم يقبضه من يد المشتري من العدو حتى باعه إن باعه من الذي في يده يجوز وإن باعه من غيره لا يجوز، قال: وهو نظير ما إذا نصى القاضي بركة العبد المشتري بسبب عسى البائع فلم يقبضه البائع حتى باعه إن باعه من المشتري يجوز وإن باعه من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة، والله أعلم.

### الباب الثالث في الاختلاف والواقع بين الإيجاب والقبول

إذا أوجب البائع البيع في شيئين أو ثلاثة وأرد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الآخر إن كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وإن كانت متفرقة فله ذلك كذا في الهبط، وكذا إذا أوجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ليس له ذلك إن اتحدت الصفقة وإن تفرقت فله ذلك كذا في لكافي، وكذلك لو قد: بعثك هذا العبد فقيل لمشتري في نصفه لم يصح إلا أن يرصى الآخر في المجلس كذا في محيط المرخسي، قال القدروري: وإنما يصح مثل هذا إذا كان للبعض الذي قبضه المشتري حصة معصومة من الثمن فأما إذا كان للثمن ينقسم باعتبار القيمة نحو إن أضاف العقد إلى عبيد أو ثوبين لم يصح العقد إذا قبل لمشتري في أحدهما وإن رصى به البائع كذا في الذخيرة، ثم لا بد من معرفة اتحاد الصفقة وتفرقها فملل إذ اتحد البيع والشراء وثمن بأن ذكر الثمن جملة وبيائع واحد والمشتري واحد فالصفقة متحدة قياساً واستحساناً وكذلك إن تفرق الثمن بأن سمي لكل بعض من المبيع ثمناً على حدة واتحد الباقي بأن قال البائع: بعثك هذه الأثواب العشرة لكل ثوب منها بعشرة كانت الصفقة متحدة أيضاً وكذلك إذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن ذكر جملة بأن قال البائع لرجلين: بعث هذا منك بكذا وقال المشتريان: اشترين هذا منك بكذا كانت الصفقة متحدة كذا في

المحبط، هذا هو الكلام في الاتحاد وأما الكلام في جانب التمرد فنقول. إن تفرقت استسمية بأن سمي بكل بعض ثمن على حدة وتكرر المبيع أو الشراء والبائع والمشتري ابتداءً أو كان أحدهما اثنين فالصفقة متفرقة وكذلك إذا تفرق الثمن وتكرر المبيع أو الشراء والبائع والمشتري وحدث بأن قال البائع لرجل. بعث منك هذه الأثواب بعثك هذا بعشرة بعثك هذا بحمسة أو قال المشتري: اشتريت منك هذه الأثواب اشتريت هذا بعشرة اشتريت هذا بحمسة كانت الصفقة متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية شرح الهداية، وإن اتحد العقد وتعدد التعاقد والتمس في القياس بتعدد وفي الاستحسان وهو قول الإمام وعليه الفتوى لا بتعدد كذا في الوجيز، إذا اشترى شيئين أو أشياء مختلفة أو شيئاً واحداً ونقد بعض الثمن وأراد أن يقبض بعض المبيع فإن كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وإن كانت الصفقة متفرقة فله ذلك فإذا اشترى رجل من آخر عشرة أثواب يهودية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال: هذه العشرة ثمن هذا الثوب يعينه وأراد أن يقبض ذلك ليس له ذلك لأن الصفقة متعددة وكذلك لو أبرأ البائع المشتري عن ثمن أحد هذه الأثواب يعينه وقال المشتري: أنا أخذت ذلك الثوب لم يكن له ذلك وكذلك لو أبرأ البائع لمن ثوب يعينه شهراً لم يكن له أن يقبض ذلك وكذلك لو أبرأ عن جميع الثمن إلا درهماً أو آخر عنه جميع الثمن إلا درهماً وكذلك لو وقع الشراء على أن لمن ثوب منها يعينه حال وثنس الباقية مؤجل لم يكن له أن يقبض شيئاً حتى ينقد الحال وكذلك لو كان الثمن مائة وللمشتري على البائع لسمون درهماً فصار ذلك قصاصاً بما وجب على المشتري لم يمكن للمشتري قبض شيء من الثياب حتى ينقد العشرة وكذلك إذا كان ثمن أحد الأثواب يعينه عشرة دنائير وثنس الباقية مائة درهم فنقد الدنانير أو نقد الدراهم لم يكن له أن يقبض شيئاً منها هكذا في المحبط، رجلاً اشترى من رجل عبد بألف درهم فنقد أحدهما وحضر الآخر فليس له أن يقبض شيئاً من العبد ما لم ينقد الثمن جملة فإن أوفى جميع لثنس قبض العبد كله ولا يكون منطوعاً فإذا حضر الغائب ليس له أن يقبض حصته حتى يدفع إلى الخاصر ما يقده من حصته فإذا فعل ذلك قبض نصيبه كذا في المحبط، وإن ملك العبد في يد الذي يرضه قبل أن يحضر الغائب أو بعدما حضر قبل أن يطلبه حدث أمانة حتى رجع الذي قبض بحصته وإن حضر الغائب وطلب نصيبه ممنعه حتى يستوفي ما نقد عنه ثم حدث ملك بما نقد عنه بمسرة المبيع يهلك في يد البائع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو كان البائع أبرأ أحد المشتريين عن حصته من الثمن أو أخرجه شهراً لم يكن له أن يقبض حصته من العبد حتى ينقد الآخر حصته من الثمن كذا في الأخيرة، وإن تعددت الصفقة في هذه المسائل انعكست الأحكام كذا في البحر الرائق.

الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه بإذن البائع وغير إده وفي تسليم

المبيع وفيما يكون قبضاً وما لا يكون وبإبادة أحد القبضين عن الآخر والتصرف في

المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول

الفصل الأول في حبس المبيع بالثمن. قال أصحابنا رحمهم الله تعالى للبائع: حق حبس

المبيع لاستيلاء الثمن إذا كان حالاً كذا في المحبط، وإن كان مؤجلاً فليس للبائع أن يحبس المبيع

قبل حلول الأجل ولا يملكه كذا في المبسوط، ولو كان بعض الثمن حالاً وبعضه مؤجلاً فله

حبسه حتى يستوفي الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان به حبس جميع المبيع كذا في الدخيرة، وفي التعرید للمشتري أن لا يسلم الثمن إذا كان لمبيع عائلاً حتى يحضره كذا في انتشارخانية، سواء كان هذا في المصير الذي فيه المبيع أو في مصر آخر وبحقه الخلية بإحضاره كذا في السراج الوهاج، إذا استوفى الثمن وسلم المبيع أو سلم بعير قبض الثمن أو قبض المشتري بإجارة البائع لفظاً أو قبضه وهو يراه ولا يهده ليس له أن يسترده ليجبسه بالثمن وإن قبضه بعير إداره له أن ينقض قبضه كذا في الخلاصة، ولو دفع بالثمن رهن أو كفل به كفيل لم يسقط حق البائع في حبس كذا في المحيط، وفي الرهانات لو أجزأ البائع عريماً على المشتري سقط حقه ولو أجزأ المشتري البائع بالثمن على إنسان لم يسقط وذكر كرخي أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط حق حبس كذا في محيط السرخسي، في اعتباري لو أجزأ البائع المبيع من المشتري أو أودعه سقط حق حبس حتى لا يملك سرده في ظاهر الرواية كذا في البدائع، ولو كان الثمن مؤجلاً قدم بقبض المشتري حتى حل لأجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منه كذا في الدخيرة، ولو أجزأه بالثمن مدة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت المدة فالأجل سنة من حين قبض المبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان سنة بمعناها صدر الثمن حالاً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى نفس حال في الوجهين كذا في المحيط، ومحل الاختلاف فيما إذا منع البائع من التسليم أم إذا سم بمنع فابتدأه من وقت العقد إحصاء كذا في البحر الرائق، ولو كان في البيع خيار لهما أو لأحدهما والأجل مطلق فابتدأه من حين يلزم العقد وفي خيار الرؤية يعتبر الأجل من حين العقد كذا في المحيط، إذا أجزأ الثمن بعد العقد بطل حق الحبس كذا في البدائع، ولو اشترى عبداً فأعتقه أو دبره قبل القبض وهو مفلس ليس للبائع أن يجيبه وتعد أعتق ولا يسمى إعلاء في قيمته للبائع عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة، وهو عسي ظاهر الرواية كذا في المسعود، ولو كانت قبض القبض أو أجزأه أو رده للبائع أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يبطل هذه التصرفات فإن لم يبطل حتى نقد المشتري لثمن حازت الكتابة وبطل الرهن والإجارة كذا في الخلاصة، والمشتري إذا نقد للثمن كله أو أبرأه البائع عن كله بطل حق الحبس كذا في البدائع، في المشتري اشترى بها لقبضه بعير إذا البائع وسره بمسامير حديد أو كان ثوباً فضيفه أو أرضاً فبناها أو غرسها فلبائع أن يأخذها ويجيبها فإن قل البائع أن أشترى المسمار وأقلع للكرم لتصير الأرض كما كانت فإن لم يكن في رعه ضرر له أن يبرعه وإن كان فلا إذا هلك في يد البائع ضمن البائع قيمة المسمار والصنيع كذا في محيط السرخسي، ولو كان المبيع جارية فوطعها المشتري فإن علقته وولدت فليس للبائع أن يجيبها وإن لم تعلق ولم تد منه أن يجيبها فلو ماتت عبد البائع فإن أحدث البائع منه بعد الرضا هنكت من مال البائع وإن لم يحدث هنكت من مال المشتري هكذا في الواقعات الحسامية، في الرخصة عبد فان لمولاه اشترت نفسي منك بكذا فقال النوبى. بحث ليس له أن يمتعه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة، وكذا لو وكل أجسبي العبد ليشتره من مولاه له فاعظم لمولى واشترى نفسه له لا يثبت البائع حبسه للثمن كذا في البحر الرائق.

**الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً** من باع سلعة بدين قبل للمشتري: ادفع الثمن أولاً ومن باع سلعة بسلعة أو ثمناً بدين قبل لهما: سدما معاً كذا في الهداية، وتسليم المبيع هو أن يخلو بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه بغير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن كذا في الدخيرة، وشرط في الأجساد مع ذلك أن يكون: خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه كذا في التهر الفائق، ويعتبر في التسليم أن يكون المبيع مفزواً غير مشمول بحق غيره هكذا في الوجيز للكردي، واجمعوا على أن التخلية في البيع الجائز تكون قبضاً وفي البيع العاسد روايتان والصحيح أنها قبض كذا في فتاوى قاضيهان، والتخلية في بيت البائع صحيحة عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، رجل باع خلا في دن في بيته فحسب بيته وبين المشتري لحسم المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فهلكت بعد ذلك بقاءه بهلك من مال المشتري في قول محمد وعبد العزى هكذا في الصغرى، رجل باع مكيلة في بيت مكيلة أو موزوناً موازنة وقال: خلعت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكمله ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو أنه دفع إلى المشتري المفتاح ولم يقل: خلعت بينك وبينه لا يكون قابضاً كذا في الظهيرية، وقصر المفتاح قبض للدار إذا تهيأ له فتحها بلا كلفة وإلا فليس بلقب كذا في مختار المتأوى، ولو باع الدار وسسم المفتاح قبض ولم يذهب إلى الدار يكون قابضاً قبل: هذا إذا دفع ربه مفتاح هذا الدن وأما إذا لم يكن دفع لم يكن ذلك تسليمًا وإن دفع إليه المفتاح ولم يقل: خلعت بينك وبين الدار فاقبضها لم يكن ذلك قبضاً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: حد لا يكون قبضاً ولو قال: حده فهو قبض إذا كان يصل إلى أحده وبه كذا في الدخيرة، وفي فتاوى القاضيين إذا كان بغيره: بعت منك هذه السبعة وسلمتها إليك فقبل ذلك الغير: قبلت لم يكن هذا تسليمًا حتى يسلمه بعد البيع كذا في المحيط، ولو اشترى خلافاً أو جارية وقال المشتري للخلام: تعالى معي أو امش فتخطى معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا لو أرسله في حاجته كذا في فتح القدير، ولو باع داراً غائبة فقال: سلمتها إليك فقال: قبضتها لم يكن قبضاً وإن كانت قريبة كان قبضاً كذا في البحر الرائق، وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، والقريبة أن تكون بحار بقدر على إغلاقها وإلا فهي بعيدة كذا في البحر الرائق، إذا باع داراً من إنسان ببلدة أخرى ولم يسمحها إليه إلا باللفظ ثم امتنع المشتري عن تسليم الثمن كان له ذلك كذا في المحيد، اشترى عبداً في منزل البائع فقال البائع للمشتري: قد خلعتك فأبى المشتري أن يقبضه ثم مات الصبد فهو من مال المشتري كذا في مختار المتأوى، ولو اشترى ثوباً وأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى عصبه إنسان فإن كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يمد يده ويقبض من غير قيام صح التسليم وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيهان، رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها فخلو البائع بينها وبينه فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان لمشتري أن يضمنه فإن استحقها رجل كان للمستحق أن يضمن الحرق وليس له تضمين للمشتري كذا في الظهيرية، وفي فتاوى أبي الليث إذا باع داراً وسلمها إلى المشتري وهيها متاع قبل للبائع لا يصح التسليم حتى يسلمها إليه فارغة فإن أدان البائع



للمشتري بقبض الدار والمتاع صح التسليم لأن المتاع صار وديعه عند المشتري كذا في الدخيرة، وكذلك إذا باع أرضاً فيها ررع للبائع وسلم الأرض إلى المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط، ولو باع قطعاً في فراش أو حطة في سبيل وسلم كذلك فإن أمكن للمشتري قبض القطع أو الحطة من غير فتح الفراش ودق السبيل صار قابضاً له وإن لم يمكنه إلا بالفتح والدق لا لأنه تصرف في ملك البائع وهو لا يملك التصرف في ملكه، ولو باع الثمر على الشجر وسلم كذلك صار قابضاً لأنه يمكنه الجذاذ من غير تصرف في ملك البائع كذا في البدائع، ولو اشترى دابة والبائع راكمها فقال: أحملني معك فحملته فعميت هلكت على المشتري قال القاضي الإمام: هذا إذا لم يكن على الدابة سرج فإن كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قابضاً وإلا فلا، ولو كانا راكبين فباع المالك منهما من آخر لا يصير قابضاً كما إذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كد في فتح القدير، رجل باع قصاصاً حاتم بدينار ودفع الخاتم إلى المشتري وأمره أن ينزع القمص فهلك الخاتم عند المشتري فإن كان المشتري يمدد على برعه بغير ضرر كان على المشتري ثمن القمص لا غير وإن كان لا يمدد على نزع القمص إلا بضرر لا شيء على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح وإن لم يهلك الخاتم حبر المشتري إن شاء تبرص حتى ينزعه البائع وإن شاء نقص المبيع كذا في فتاوى قاصحان، رجل باع حباناً في بيت لا يمكن إخراجها إلا بفتح الباب فإن البائع يجبر على تسليمها خارج البيت فإن كان لا يقدر على تسليمها إلا بضرر كان له أن ينقص المبيع كذا في الظهيرية، وذكر في الهدوميات لو باع الأب داراً من ابنه الصغير في عبلة وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضاً حتى يفرغ الأب فإن أهدمت الدار والأب فيها ساكن يكون من مال الأب، وكذلك لو كان فيها متاع الأب وهيالة وليس هو ساكن فيها، وكذلك لو باع من ابنه الصغير حبة هي على لآب أو طيلساناً هو لآبسه أو خدماً في إصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى يبرع ذلك وكذلك هي الدابة والأب راكمها حتى ينزل فإن كان عليها حمولة حتى يحيط عنها كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرماك على الخروج منها فباعها من رجل وخلق بينها وبين المشتري ففتح المشتري الباب فعلمته الرماك فانتقلت كان الثمن على المشتري سواء كان يقدر على أحد الرماك أو لا وإن لم يفتح المشتري الباب وإنما فتحه رجل آخر أو فتحه الريح حتى خرجت الرماك ينظر إن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً وإلا فلا كذا في انصهريه، رجل له رماك في حظيرة فباع منها واحدة بعينها من رجل وقبض منه الثمن ودل للمشتري ادخل الحظيرة وأقبضها فقد خلت بينك وبينها فدخل يقبضها فعاجلها فانتقلت وخرجت من باب الحظيرة وهدمت قال محمد رحمه الله تعالى: إن سلم الرماك إلى المشتري في موضع يقدر على أخذها فهو حق<sup>(١)</sup> ومعه وهي الرماكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وإن كانت تقدر على أن تملك منه ولا يضبطها البائع فليس بقبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذه فهو حق ولا يقدر بغيره وهو ليس معه وهو كذا في فتاوى قاصحان، وإن كان المشتري لا

(١) قوله بوهي بوهي محرقة ويسكن، أجل يرمى في أشربة فتؤخذ به الدابة والإنسان كما في القاموس

يعذر على اخذها وحده ويقدر على احدها لو كان معه اعوان أو عرس ينظر إن كان لأعوان أو العرس معه يصير قابضاً وإن لم يكن لأعوان أو العرس معه لا يصير قابضاً كذا في المحيط، وإن كانت الرمكة في يد البائع وهو محبس لها فقال للمشتري: هاك الرمكة فاقبضت للمشتري بده عليها أيضاً حتى صارت الرمكة في أيديهما والبائع يقول للمشتري خلعت بيها وبمسك وأنا لا أمسكها معاً لها من حيث وإنما أمسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما فالهلاك على المشتري وإن كانت الرمكة في يد البائع ولم يصل إليها يد المشتري فقال البائع للمشتري: قد خلعت بيها وبمسك فأقبضت فإني إنما أمسكها لك فانفلتت من يد البائع قبل أن يقبض المشتري وهو يقدر على اخذها من البائع وضبطها كان الهلاك على البائع كذا في الدحيرة، وإن اشترى طيراً يطير في بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يعذر على اخذها بصيرته وخلى لبائع بيته وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير فذكر الناطقي أنه يكون قابضاً بطير ولو فتح الباب عبر مشتري أو فتحته الريح لا يكون المشتري قابضاً كذا في فتاوى قاصيحاب، سئل شمس الأئمة الأرواحي عن عرس بين اثنين وهو في المريع باع أحدهما بصبه من صاحبه وقال للمشتري ادعب وأقبض بهلك العرس قبل أن يدعب المشتري فإنه قال: الهلاك عليهما، ووافقت في زمان أن رجلاً اشترى بقرة من رجل وهي في المريع فقال له البائع ادعب وأقبض البقرة فأقبض بعض مشايخه أن البقرة إن كانت برأي العين بحيث تمكن الإشارة إليها فهذا مبطل ولا فلا، وهذا الجواب ليس بصحيح، والصحيح أن البقرة إن كانت برأي العين بحيث يتمكن للمشتري من قبضها لو أراد فهو قبض لها كذا في المحيط، اشترى من آخر دهنًا معينًا ودفع إليه قارورة ليريه فيها فورب بحضرة المشتري صار المشتري قابضاً وإن كان في ذلك البائع أو في بيته وإن كان ورث بعينه للمشتري قبل: يصير قابضاً وهو صحيح كذا في جواهر الأحلاص، وهي البراية وكذا كل مكيل أو موزون إذا دفع إليه البوعاء فكأنه أو ورثه في وعائه كذا في البحر الرائق، ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضاً ولا مشترياً سواء وزن بعينه أو بحصرته، ولا يحل للمشتري التصرف لما لك فيه وهو المختار للفتوى هكذا في جواهر الأخلاطي، ولو قبض بعد ذلك حقيقة الآن يصير مشترياً قابضاً حتى لو هلك ذلك عليه بالاتفاق كذا في العيانية، ولا يحل له التصرف فيه ولا بعد الوزن ثابت وعند البعض يحل التصرف قبل إعادة الوزن وعينه الفتوى كذا في الوحي للكردي، ولو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن ب درهم فحده بقارورة ودفعها إليه وأمره أن يكيل له فيها والدهن معين فلما وزن فيها رطلاً انكسرت القارورة وسال بدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار فما وزن قبل الانكسار فهلاكه على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهلاكه على البائع وإن بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل الانكسار وصبت البائع فيه دهن آخر كان ذلك للبائع وحسب مثله للمشتري كذا في الصهيرية، وإن دفع لقارورة منكسرة إلى البائع ولم يعلم بذلك وصبت فيها بآخر المشتري فذلك كله على المشتري، ولو أن المشتري أمسك القارورة بنفسه ولم يدفعها إلى البائع والمسألة بها أنها كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط، وذكر في فتاوى رجل اشترى سمناً ودفع إلى لبائع ظرفاً وأمره بأن يزن فيه وهي الظرف حرق لا يعلم به المشتري والبائع يحسب

به فغلب كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري، وإن كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعاً كان المشتري قابضاً للشيء وعنده جميع الثمن، وفيه أيضاً رجل اشترى كراً من صبرة وقال للبائع: كله في جوالي ودفع إليه الجوال ففعل كان المشتري قابضاً كذا في متاوى قاصحان، وفي القدوري: إذا اشترى حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالاً وأمره بأن يكبل فيها لفعل البائع فإن كان الجوال بعينها صار المشتري قابضاً بكبل البائع فيها وإن كانت بغير عينها بأن قال: أخرجني جوالاً وكلها فيه فإن كان المشتري حاضراً فهو قبض وإن كان غائباً لم يكن قبضاً، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يكون قبضاً عند هبة اشترى في الوجهين حتي يقبض الجوال فيسلمه إليه كذا في الفتاوى الصغرى، قال هشام في نواته: سألت محمداً عن رجل اشترى من آخر شيئاً وأمره المشتري أن يجمعه في وعاء للمشتري فجمعه فيه ليزنه عليه فالتكسر الإناء وتوى ما فيه فهو من مال البائع لأنه إنما جعله ليزنه فيعلم وزنه لا للتسليم إلى المشتري، فإن ورنه لم يتكسر الإناء فهو من مال البائع أيضاً وإن ورنه في شر البائع أيضاً ثم جعله في إناء المشتري ثم اتكسر الإناء فهو من مال المشتري كذا في الدهان، ولو اشترى دهناً ودفع القارورة إلى الدهان وقال للدهان: إن بعث القارورة إلى منزلي فبعث فتنكسرت في الطريق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن كان للدهان: أبعث على يد غلامي ففعل فتنكسرت القارورة في الطريق فلهلاك يكون على البائع لأن حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع فهو بمنزلة البائع كذا في فتاوى قاصحان، فإن قال المشتري للبائع: زن لي في هذا الإناء كذا وكذا وأبعث به مع علامك أو قال: مع غلامي ففعل فتنكسر الإناء في الطريق قال: هر من مال البائع حتي يقول: ادفعه إلي علامك أو قال: إلى غلامي فإذا قال ذلك فهو وكيل فإذا دفعه إليه فكأنه دفعه إلى المشتري فيكون الهلاك عليه كذا في المحيط، إذا قال المشتري للبائع: أبعث إلي أبي واستاجر البائع رجلاً يحمله إلي أبي فهذا ليس يقبض والأجر على البائع إلا أن يقول: استاجر علي من يحمله فقبض الأجير يكون قبض المشتري إن صدقه أنه استاجر ودفع إليه وإن أنكر استجاره والدفع إليه فالتقوى قوله كذا في التتارخانية، وفي مجموع التوازل لو اشترى وعاء هديد<sup>(١)</sup> من قروي في السوق وأمره بشفله إلي حانوته فسقط في الطريق هلك على البائع وكذا لو اشترى وقر العين أو الحطب في الحصر فعلى البائع أن ينقله إلي بيته ولو هلك في الطريق هلك على البائع كذا في الخلاصة، رجل اشترى بقرة فقال للبائع: سفلها إلي منزلك حتى أجيء حملك إلي منزلك واسفلها إلي منزلي فماتت البقرة في يد البائع لأنها تهلك من مال البائع فإن ادعى البائع تسليم البقرة كان القبول قول المشتري مع يمينه، اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري: تكون هن الدابة فإن ماتت ماتت لي فهلك هلك من مال البائع لا من مال المشتري كذا في متاوى قاصحان، باع من آخر جارية ووضعها عند متوسط لبوقه المشتري الثمن فضاغت عنده فهو على البائع ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية إلى المشتري بغير علم البائع فللبائع أن يستردها ومنى

(١) قوله وعاء هديد: هي القانوس الهديد كملط اللين الخافز له مصححه بحراري

استردوا فله أن لا يضعها على يد المتوسط إلا إذا كان المتوسط عدلاً من تعدد رد الجارية ضمن العدل فيمتنأ للبائع كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى ثوباً وله بقية وله ينفذ المثل فقل للبائع: لا تأخذ عيه ادفعه إلى فلان فيكون عنده حتى أدفع إليك ثمن فدعه للبائع، لي فلان مهلك عنده كان الهلاك على البائع لأن المدعوع إليه يمسكه بالنقص لأجل استلغ فتكون هذه كبد البائع كذا في الظهيرية، البائع إذا دفع المبيع إلى من هي غير المشتري لا يصير قابضاً حتى لو هلك ينفسخ البيع كذا في مختار الفتاوى، ولو اشترى شيئاً فنفذ بعض الثمن ثم قال للبائع: تركته وهذا عندك ببقية الثمن أو قال: تركته وديعة عندك لا يكون ذلك قبضاً كذا في فتاوى قاصيخان، لو أطلع المشتري لمبيع في يد البائع أو أحدث فيه عيباً فهو قبض منه، وكذلك لو فعله البائع بأمرة وكذلك لو اعتقه أو دبره أو أفر أن الجارية أم رثه، وكذلك لو فعله البائع بأمرة، ولو اشترى جارية بها حبل فأعلقه في بطنها قبل القبض لا يكون قبضاً لاحتمال أنه لم يصح اعتاقه فلم يصير متنعاً كذا في محيط السرخسي، وإن أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري كذا في الوجيز، وفي التفريد، رد جنى على المبيع من قبض فاحذر المشتري اتباع إجماع بنفسه، لا اختيار يكون قابضاً عند أبي يوسف خلافاً لعمد وحمه الله تعالى كذا في الفتح الحانية، ولو قتل المبيع قبل القبض فعلى المشتري عن الدم فهذا اختيار منه للمبيع وبالبائع أن يأخذ القيمة من القاتل فتكون ردته في يده فإذا أدى المشتري ثمن رد القيمة على القاتل كذا في محيط السرخسي، وإذا أمر المشتري البائع بطحن خنطه فصحن صار قابضاً وصدق للمشتري كذا في البحر الرائق، ولو أودع المشتري من البائع أو أعاره أو جره لم يكن قابضاً ولا يجب الأجر ولو أودع لمشتري عند اجنبي أو أعاره فامر البائع بتسليمه إليه يصير قابضاً كذا في محيط السرخسي، إذا قال المشتري للبائع: قبل تسعيد بعض لي كذا فأمره البائع بعمل صار المشتري قابضاً كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً وله بقية فامر البائع أن يهيمه من فلان فعمل البائع ذلك ردفعه إلى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضاً، وكذا لو أمر البائع أن يزوج من فلان فعين أو لم يعين ففعل جاز وصار المشتري قابضاً للمشتري أولاً ثم يصير قابضاً لنفسه والأجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحتسب من ثمن إن كان من جسمه، وكذا لو أعار البائع العبد من رجل من التسليم إلى المشتري أو وهب أو رهن فاجار المشتري ذلك جاز ويصير قابضاً كذا في فتاوى قاضيخان، وهو قال: أعتقه فأعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الإمام ومحمد كذا في الوجيز للكردي، ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملاً لا ينقصه كالتقصير والغسل بأجر أو بعير بأجر لا يصير قابضاً وتجب الأجرة على المشتري إن كان بأجر وإن كان عملاً ينقصه يصير قابضاً كذا في البدائع، ولو استأجر المشتري البائع لتعليمه أو حلق رأسه أو لص شاربه أو ظفره لا يصير قابضاً وله الأجر إلا أن يكون شيء من ذلك يحدث نقصاناً ولو استأجر البائع ليعفنه لم يصح لأنه واجب عليه كذا في الفتاوى الحانية، وهو روج المشتري أو أمر عليه بدس لم يكن قبضاً منه استحساناً، ولو وصلها الزوج في يد البائع فهو قبض في قولهم جميعاً كذا في الخواص، اشترى جارية فزوجها قبل القبض فقبلها الزوج أو لمسه، قال: ينبغي أن يصير قابضاً كما لو وصلها كذا في الفقيه، قال في

المنتقى: اشترى جارياً وزوجها قبل القبض فماتت قبل أن يدخل بها الزوج ينتقض المبيع وتموت من مال البائع ويكون المهر الذي على الزوج مستثري وعليه حصته من الثمن ينقسم الثمن على المهر وعلى قيمة الجارية فما أصاب المهر من الثمن لزمه ويتصدق بالفصل إن كان في المهر فضل، والمهر في هذا بمذلة الولد قال: ثمة أيضاً اشترى عبداً بجارية علم بتقابضها حتى زوج المشتري الجارية من إنسان بمائة درهم ثم مات العبد في يد بائعه قبل أن يدفعه إلى مشتري العبد فإن العقد ينتقض فيما بينهما ووجعت الجارية إلى الذي كانت له ومهرها له ويرجع على مشتريها بقدر النقصان، وذكر هذه المسألة في موضع آخر من المنتقى وزاد في وضعها وقال: رجل اشترى من رجل جارية بعبد فقبل أن يقبل المشتري الجارية زوجها المشتري من رجل بمائة درهم وقد كانت الجارية قبل التزويج تساوي ألفي درهم فنقصها التزويج خمسمائة ثم وطعها الزوج في يد البائع ثم مات العبد قبل التسليم إلى مشتريه قال: المهر للذي باعها ويكون له الخيار إن شاء أخذ جاريته ناقصة ولا شيء له غيرها، وإن شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطعها الزوج، ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل القبض فوطعها الزوج ثم مات العبد قبل التسليم من يبيع الجارية إن شاء سلم الجارية لمشتريها وضمنه قيمتها يوم وطعها هو يحكم النكاح وإن شاء نقص البيع فيها وأخذ جاريته من المشتري وفسد النكاح وبطل المهر والخيار في نقض البيع فيها وتركه إلى بائعها دون مشتريها وينقص البيع بنقصه وإن لم ينقصه القاضي، ولو كان المشتري زوجها بإياه بعدما قبضها بأمره وبأقي المسألة بعانها لم يكن للبائع سبيل على الجارية ويضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وتسلم هي للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح، ولو كان لمشتري قبضها بغير أمر البائع ثم بقي البائع فزوجها بإياه وقد علم البائع بقبضه لها أو لم يعلم فإن هذا لا يكون تسليماً من البائع للمشتري، لأن تزويجه إياها قبل انقضاء صحيح فإن وطعها البائع بعد ذلك في يد المشتري يحكم النكاح فإن هذا تسليم من البائع بقبضه فإن مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الأمة سبيل كذا في الهبط، والله تعالى أعلم.

**الفصل الثالث في بعض المبيع بغير إذن البائع:** لو قبض المشتري المبيع بغير إذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فإن حلى المشتري بين البيع وبين البائع لا يصير البائع قابضاً ما لم يقبضه حقيقة كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفاً يلحقه لنقص بأن باع أو رهن أو آجر أو تصدق بنقص التصرف وإن كان لا يملحه الفسخ كالمعتق والتدبير والاستيلاء لم يملك البائع رده إلى يده كذا في الأخيرة، ولو نقد المشتري بئمه الثمن فوجده البائع رهن أو ستوقاً أو مستحقاً أو وجد بعضه كذلك كان له أن يمنع المبيع فإن كان المشتري قبضه بغير إذن البائع بعد نقد الزيف أو الستوق فللبائع أن ينقض قبضه ولو تصرف فيه المشتري بنقص تصرفه إذا كان تصرفاً يحتمل النقص كذا في الهبط، وإن كان قبضه بإذن البائع ينظر إن وجده زيفاً فرده لا يملك استرداده عند أصحابنا الثلاثة وإن وجده ستوقاً أو رهن أو مستحقاً وأخذ منه أنه استرد، ولو كان للمشتري تصرف فيه فلا سبيل للبائع عليه سواء كان تصرفاً يحتمل النقص أو لا كذا في إبدائع، فإن لم يجد البائع شيئاً بما ذكرنا في الثمن حتى باع المشتري العبد أو آجره أو رهنه وسلم ثم إن البائع وجد في الثمن شيئاً مما ذكرنا



مجموع ما صنع المشتري في العهد جالز لا يقدر البائع على رده ولا سبيل له على العهد كذا في المحيط، قال محمد بن الجائع: إذا اشترى الرجل مصراعين باب أو خمسين أو مئتين فقبض أحدهما بغير إذن البائع ولم يقبض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع فلم يجعل قبض أحدهما قبضاً للآخر ثم قال: ويتحيز المشتري في المقبوض فقد جعلهما في حق الخيار كشئ واحد كذا في الذخيرة، ولو أحدث بأحدهما عبثاً قبل القبض بصير قابضاً لهما جميعاً كذا في الظهيرية، ولو قبض أحدهما فاستهلكه أو عبثه صار قابضاً للآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل أن يحدث البائع فيه حبساً أو مبيعاً هلك على المشتري، ولو سمعه البائع بعد ذلك ثم حدث هلك على البائع حتى يسقط من الثمن بحصته كذا في الذخيرة، ولو جنى البائع على أحدهما بوزن المشتري صار قابضاً لهما حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال المشتري، ولو مع البائع أحدهما بعد ذلك لو منعهما كان عليه قيمة ما هلك، ولو أذن البائع لمشتري في قبض أحدهما كان إذناً في قبضهما حتى لو قبضهما ثم استرد البائع أحدهما لحبسه بالثمن صار عاصباً كذا في المحيط، قال محمد بن الجائع: رجل اشترى جارية من رجل بألف درهم ولم يقدر ثمنها حتى قبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل بمائة دينار وتغلبها وعاب المشتري الأول وحضر بئعه وأرد استرداد الجارية من المشتري الآخر لأن المشتري الآخر أن لا يمر كما وصفه البائع كان للبائع الأول أن يستردها وإذا استردها بصل البيع الثاني وإن كذب المشتري الآخر البائع الأول فيما قال أو قال: لا أدري أحق ما قل أم باطل فلا حصومة بينهما حتى يحضر العائث كذا في الذخيرة، فإن حضر العائث وصدق البائع الأول فيما قال لا يصدق على المشتري الآخر وإن كذبه يقان للبائع الأول - ألم البيعة على ما ادعيت فإن أقام البيعة بمحض من المشتري الأول والثاني ردها القاصي على البائع الأول وانتقص لبيع الثاني إلا إذا نقد المشتري الأول للثمن قبل الرد على البائع الأول بحيث لا يرددها القاصي على البائع الأول وإن نقد المشتري الأول للثمن بعد ما أخذه البائع الأول سلمت الجارية للمشتري الأول ولم يكن للمشتري الآخر عليها سبيل كذا في المحيط، ولو ماتت الجارية في يد المشتري الآخر كان للبائع الأول أن يضم المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المردودة على البائع قائمة مقام الجارية حتى لو هلك عند البائع الأول انتفض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الأول بما نقد له من الثمن كما لو هلكت الجارية بعد الاسترداد في يد البائع الأول ولو لم تهلك القيمة في يد البائع حتى نقد المشتري الأول للثمن أخذ القيمة من بئعه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سبيل كما لم يكن له على الجارية سبيل في مثل هذه الصورة، ويرجع للمشتري الثاني على المشتري الأول بالثمن الذي نقده وإذا سلمت القيمة للمشتري الأول ينظر إن كانت من غير حبس الثمن لا يقصد بشيء وإن كانت من جنس الثمن يتصدق بالفضل إن كان ثمة فضل كذا في الذخيرة.

**الفصل الرابع فيما ينوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب: الأصل أن البيع إذا وقع والبيع مقبوض مضمون على المشتري بقيمته ينوب قبضه عن قبض الشراء لأنه من جنس القبض المستحق بالشراء لأن قبض الشراء مضمون بنفسه كذا في محيط السرخسي، إذا تجانس**

القبضان بأن كانا قبض أمانة أو ضمان فتأوبا وإن اختلما باب المضمون عن غيره لا غير كذا في  
 الوجيز للكردي، فإذا كان الشيء في يده بقصد أو مقبوضا بعقد فاشتراه من المالك  
 عقد صحيحا ينوب القبض الأول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن يذهب إلى بيته ويصل إليه أو  
 يتمكن من أخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة، ولو جعل المقبوض يدين المصروف واعترقا لا  
 يبطل وكذا لو افترقا عن مجلس المصروف قبل قبض أحد البديلين ثم اشترى القابض ما قبض بصير  
 قابضا للمحال لأنه لو بقي المقبوض في يده على حكم عقد فاسد كان مضمونا بقيمته فتاب عن  
 قبض الشراء كذا في محيط السرخسي، ولو كان في يده عارية أو رديعة أو رهنا لم يصير قابضا  
 بمجرد العقد إلا أن يكون بحضرته أو يرجع إليه فيتمكن من القبض كذا في الحاوي، وإن قبض  
 المشتري في فصل التوبة والعارية لا يكون قبض منه ثم أراد البائع أن يحبسها بالنقص لم يكن  
 له ذلك وإن أخذ البائع من بيت المودع قبل أن يصل إليه يد المشتري كان له ذلك، ولو كان  
 لمبيع بحصرتيها فباعه منه لم يكن لبياعه حبسه كذا في المحيط، ولو أرسل علامة في حاجته ثم  
 باعه من أبيه الصغير جاز من هلك العلامة قبل الرجوع مات من ما الأب لأن يده عليه قائمة  
 بكنها يد أمانة فلا ينوب عن قبض لشراء، ولو رجع وتمكن الأب من قبضه صار قابضا لأنه وليه  
 فإن رجع بعد بلوغ الابن لم يصير الأب قابضا ويقبض الابن بنفسه، ولو اشترى من غيره للابن ثم  
 بلغ لابن فحق القبض للأب كما كان كذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى إبريق فمئة بمائة  
 دينار وقبض المشتري الإبريق ولم يتقد الدنانير حتى افترقا وبطل المصروف بعدم قبض أحد البديلين  
 في مجلس كد عن المشتري رد الإبريق على لبايع من وضع المشتري الإبريق في بيته ولم يرد  
 ثم بقي البائع فاشترى الإبريق منه شراء مستقبلا بدنانير ونعمده الشمس ثم افترقا فالبائع جائر  
 وبصير قابضا للإبريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة، ولو اشترى عبد وقبضه وبطل الشمس ثم  
 تقابلا ثم اشتراه ثانيا وهو في يد المشتري صح اشتراء ولو باعه من غير المشتري لم يصح ولا  
 يصير قابضا بنفس العقد حتى لو هلك قبل أن يقبضه هلك بالعقد الأول وبطلت الإقالة والعقد  
 الثاني لأن المبيع في يده بعد الإقالة مضمون بغيره وهو الشمس الأول أمانة في نفسه فشبه أبرهون  
 فلا ينوب عن قبض الشراء، وكذا لو كان الشمس الأخير جسيما آخر سوى الأول كذا في محيط  
 السرخسي، ولو اشترى رجل غلاما بجاربه وتقابضا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في منزله  
 ثم تعايلا ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله إياه قبل أن يذهب إليه حتى جاز الشراء صار  
 مشتري قابضا به بنفس الشراء حتى لو هلك قبل أن يصل يده إليه هلك عن المشتري بشراء  
 الثاني ولا تبطل الإقالة لأن كل واحد منهما ما بعد الإقالة مضمون على قابضه بالقيمة هذا إذا  
 تقابلا والعبد مع الجارية قائمان، أو إذا تقابلا بعد هلك العبد بعد لتقبض صححت الإقالة  
 روجب على مشتري العبد قيمته فإن اشترى لذي في يده الجارية في هذه الصورة اجازية من  
 بائعها قبل أن يدفعها إليه وبسبب اجازية بحصرتيها ثم ماتت اجازية بعد الشراء الثاني قبل أن  
 يجدد المشتري نها قبضا هلك بالشراء الأول وبطلت الإقالة والشراء الثاني لأن اجازية بعد  
 هلاك العبد مضمونة على مشتري بغيرها وهو قيمة العبد ومثل هذا القبض لا ينوب عن قبض  
 شراء، ولو كانا قائمين بعد الإقالة ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم

هلكا معاً أو على التعاقب هلك كل واحد منهما من ماله من اشتراؤه لأن كل واحد منهما مضمون بضمان نفسه، ولهذا لو هلك أحدهما بعد لإقالته قبل الشراء نجح قيمته ولو اشترى جارية بدراهم على أن المشتري بالخيار فيه ثلاثة أيام ثم نقضها ثم فسخ المشتري لم يبيع بخيار المشرع فعمم بردها على البائع حتى اشتراها منه شراء مستملاً صحيح، وكذلك ينبغي أن يصح شراء الأجنبية من مبيعات قبل قبض المبيع فهو هلكك إجازته قبل أن تفصل إتيانها به المشتري بظن الشراء الذي وانفسخ وهككت بحكم شراء الأول لأن المبيع في خيار بشرط بعد انفساخ مضمون على المشتري بغيره وهو انفسخ، ولو كان خيار للمبيع والمسألة بحالها صح شراء لثاني، وإذا هككت الجارية هككت بالشراء الثاني والجواب في رد بخيار الرؤية وبخيار العيب بظهور الجواب فيما إذا كان يبيع بشرط خيار للمشتري كذا في المحيط، الأصل في حبس هذه المسائل أن في كل موضع انفسخ البيع بين البائع والمشتري في المشتري بسبب هو فسخ من كل وجه في حق سائر كافة قبضه البائع قبل أن يقبضه من المشتري يصح بيعه بعهده من المشتري أو من أجنبي، وفي كل موضع انفسخ بيع بينهما بسبب هو فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق غيرهما لو باعه من المشتري يصح ولو باعه من أجنبي لا يصح وهذا أصل كبير حسن أشار إليه محمد في بيع الجائع كذا في الذخيرة، اشترى إبريق قصعة بإبريق قصعة ونقضها ثم تقابلا ثم تباعا قبل أن يعرف ولم يقبض ثانياً وأعرفا بظن البيع الثاني والإقرار وعاد تباع الأول لأن في التصارفة كل بدل مضمون بعد لإقالته بغيره لا بنفسه، اشترى إبريق قصعة بدنانير وقبضها ثم أنه رد في الذخيرة صح إذا قبضها البائع في مجلس شراؤه ولا يشترط تجديد قبض فيما يقابل الزيادة ولو لم يرد ونكس حدد المبيع على الإبريق بزيادة أو باق من لثمن الأول بحسب بعض الإبريق ولثمن الثاني وإن لم يقبض انفسخ وعاد العقد الأول كذا في محيط المرحومي، والله تعالى اعلم.

**الفصل الخامس في خلط المبيع واجتماعه عليه.** في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من آخر كراً حصّة بعبه وكر شعير بعبه ولم يقبضهما للمشتري حتى خلطهما للبائع قال: يقوم كره من هذا الغلوم وتقوم خمسة قبل الخلط ثم يقسم ثلث حصته على ذلك ويحط عن مشتري ما دخل حصته من الغلوم ويأخذ المشتري بكر ويأخذ شعير بنفسه، وكذلك لو باعه رجل من رقيق ورطلاً من بفسج فخلطهما ولو باع رطلاً من رقيق ومات رطل من رقيق وخلط الرقيق بالرقيق فقد بطل البيع في الرقيق ولم يشتري أن يأخذ رقيق إن أحب يأخذ منه مائة رطل وله الخيار فيه وإن كره ذلك لم يقبضه ولو أن رجلاً كان من حابية ريب عشرة أرصا واشترى منها رجل ثوباً فخلطها حتى خلطها بمائع بما في حابية كذا المشتري في أحدهما بالخيار كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً بألف درهم ولم يقبضه حتى وهبه بمائع بمائة أو آخره أو أودعه فبطل بفسخ البيع ولا يكون للمشتري أن يقبض أحد من هؤلاء إلا أنه إذا قبضهم رجعوا على البائع ولو أعده أو وهبه فبطل عبد المسعير أو موهوب له أو أودعه فاستعمله فودع فبطل من ذلك كتاب المشتري بالخيار إن شاء أمضى البيع وضمن المسعير

والمردود والموهوب له وليس للمضام أن يرجع على البائع وإن شاء فسخ البيع كذا في فتاوى قاضيه خان، وكان للبائع أن يضمن المستودع القيمة لأنه استعمله بغير أمره وليس له أن يضمن المستعير لأنه استعمله بأمره كذا في القبط، رجل اشترى من رجل عبداً، بائع درهم فلم يقضه حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار إن شاء أحد العبد بصف الثمن وإن شاء تركه فإن احتار فسخ العقد سقط عنه جميع الثمن وإن احتار أحد الأقطع فعليه نصف الثمن عدى وكذلك لو قتله البائع قبل القبض يسقط الثمن عن المشتري عبداً وإن شئت يد العبد من غير فعل أحد كان المشتري بالخيار إن شاء أحد بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن قطع أحده يد العبد فالمشتري بالخيار إن احتار إمضاء العقد فعليه جميع الثمن وأتبع القاطع بصف القيمة فإن أخذ من القاطع بصف القيمة تصدق بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن وإن احتار المشتري فسخ البيع فإن البائع يبيع الحائلي بنصف القيمة ويتصدق بمصداً بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لأن أصل الجاهية حصلت لا على ملك البائع وإن كان باعتبار المار يجعل كالحاصل على ملكه كذا في المبسوط، ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري بإذنه أو بغيره فمات من جهته البائع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه، ولا شيء على البائع منه لأن قبض المشتري مشابه بالمقد من حيث إنه يقيد بمثل التصرف ويؤكد ملك الغير فقد تحصل بين جهته البائع وسرقتها ملك التصرف للمشتري فيقطع إصافة السراية إليها لأن اختلاف الملك يمنع إصافة السراية إليها كذا لو قطع يد عبد إنسان ثم باعه مولاه ومات منه عند المشتري لم يضمن الحائلي إلا في قطع اليد بخلاف قبض البائع لتحبس بعد قبض المشتري لأن قبضه لا يبعد له ملك تاماً فلم يتحمل بين جهته وسرقتها ملك فبقيت السراية مضافة إلى جهته ولو قبض قبل نقد الثمن بغير إذنه فقصص البائع يده في يد المشتري فمات منه سقط كل الثمن وإن مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن كذا في محيط السرخسي، اشترى عبد فقتله إنسان بعد قبض القبض قال الشيخ لإمام أبو بكر محمد بن الفضل: حرم المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن احتار بمضاء البيع كان القصاص له وإن احتار بقص البيع كان القصاص للبائع، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن احتار بمضاء البيع كان القصاص للمشتري وإن احتار بقص البيع فلا قصاص، وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال: يجب القيمة في الحائز ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ماله لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضيه خان، اشترى عبداً ولم يقضه فأمر البائع رجلاً أن يقتله فقتله فالمشتري بالخيار إن شاء ضمن القاتل قيمته ودفع الثمن إلى البائع وإن شاء نقص البيع فإن ضمن القاتل فالقاتل لا يرجع على البائع كذا في الدحيرة، ولو كان مكن العبد ثوب ففان البائع لحائط، أقطعه لي قميص باجر أو بغير اجر لا يكون للمشتري أن يضمن الحائط ويرجع بالقيمة على البائع كذا في القبط، رجل اشترى شاة فأمر البائع إنساناً بدهبها إن علم اندبج بالبيع فلم يشتري أن يضمنه إلا أنه لو ضمنه لا يرجع به على البائع، وإن لم يكن علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن يضمنه كذا في الظهيرية، ولو أب رجلاً له شاة أمر رجلاً بأن يدهبها له باع الشاة قبل أن يدهب ثم ذبحها المأمور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع كذا في فتاوى قاضيه خان،

ولو كان المشتري هو الذي قطع يد العبد صار قابضاً لجميع العبد فإن هلك العبد في يد البائع من القطع أو من غيره قبل أن يحميه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن، وإن كان البائع منعه ثم مات من القطع فعلى المشتري جميع الثمن أيضاً فإن مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن فإن قطع البائع أولاً يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم براً منها جميعاً فالعبد لازم للمشتري بنصف الثمن، ولا خيار له ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولاً ثم قطع البائع رجله من خلاف فبراً منهما كان المشتري بالخيار بين شاء أخذ العبد وأعطى ثلاثة أرباع الثمن وإن شاء تركه وعليه نصف الثمن ولو كان المشتري نقد الثمن ولم يقبض العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع البائع رجله من خلاف فبراً منها فالعبد للمشتري ولا خيار له فيه كذا في المبسوط، وعلى البائع نصف قيمة العبد مقطوع اليد كذا في محيط السرخسي، ولو كان البائع أولاً قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذي أعطاه كذا في المبسوط، هذا كله إذا برأت جانيهما وإن سرت جديتهما ومات منهما فإن بدأ البائع وقطع يده ثم قطع المشتري رجله ومات منهما في يد البائع فإن لم يكن الثمن مفقوداً لزم للمشتري بثلاثة أثمان الثمن لأن يقطع البائع سقط نصف الثمن والمشتري بالقطع أُلِف نصف الباقي فبقي ربح المبيع تلف بسرابة الجانيين فكان الربع عليهما نصفين، وإن كان الثمن مفقوداً يرجع على البائع بنصف الثمن لأنلألفه النصف أولاً ويضمن قيمة العبد لأن ثمنه تلف بسرابة جديته بعد قبض المشتري وأما إذا بدأ المشتري فقطع يده ثم البائع والمسالمة بحالها فعليه خمسة أثمان الثمن إذا لم يكن الثمن مفقوداً وإن كان الثمن مفقوداً فعليه جميع الثمن وعلى البائع ثلاثة أثمان القيمة هكذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى عبداً بألف درهم ولم ينفذه الثمن حتى قطع البائع يده ثم لطم للمشتري يده الأخرى أو قطع الرجل التي في جانب اليد المقصوعة فمات من ذلك كله فقد بطل من المشتري بقصع البائع يد العبد نصف الثمن ثم ينظر إلى ما نقص للعبد من جناية المشتري عليه في قطع يده أو رجله فإن كانت هذه الجناية نقصته أربعة أخماس ما بقي فقد تقرر على المشتري أربعة أخماس نصف الثمن ثم الباقي وهو خمس النصف تلف بجنايتهما فيكون نصف ذلك على المشتري قصار حاصل ما على المشتري من الثمن أربعة أعشار الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه بجناية البائع وسرابة جديته خمسة أعشار ونصف عشر كذا في المبسوط، ولو قطع البائع يده أولاً ثم المشتري وآخر رجله من خلاف قبل نقد الثمن ومات فعلى المشتري ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمنه حصة جانيته وجناية الأجني ويرجع المشتري على الأجني بثلث القيمة وثلثي ثمنها لأن نصف العبد تلف بجناية البائع فسقط نصف الثمن ونصفه الباقي تلف بجنايتهما فتقرر على المشتري ربع الثمن ثم الربع الباقي تلف بجناية الكل فتدفع بجناية كل واحد ثلثه ويحتاج إلى حساب له ربع وربعه نصف وثلث وذلك أربعة وعشرون ولا يتصدق بشيء من ذلك لأنه ربح حصل في ملكه وضمانه ولو قصع البائع والأجني يده أولاً ثم المشتري رجله من خلاف ومات فعلى المشتري بجنايته ربح الثمن والنفس ثلثاً ثمنه ويرجع للمشتري على الأجني بربع القيمة باليد وثلثي ثمنها بالنفس يكون على عاقلة في

ثلاث سنين ثم ما يجب على الاجنبي فهو على المشتري لانه لما جنى بعده صار محتراً ابتاع  
الاجنبي ثم ما ياحده عن اليد ب كان أكثر من ربع الشمس تصدق بفصل لانه وجب بجنابه قبل  
الفصل فكان ربع ما لم يضمن ولا يتصدق بشيء مما ياحده عن الشمس لانه ربع ما قد ضمن  
لانه حدث بعد دخول البيع في صمائه كذا في محيط السرحسي، ونحو قطع لمشتري واحسي  
يده معاً ثم قطع البائع رجله من خلاف فمات من ذلك كنه فالمشتري بخيار فإن احضر اشبع  
ففيه من الشمس خمسة اشبار ونبت ثمنه ويسقط عنه ثمن الشمس وثالث ثمنه حصه ما دفع  
بجنابة البائع وبسرايه جديته، ثم يرجع المشتري على الاجنبي بتمشي القيمة ونشي ثمن القيمة  
ولا يتصدق بفصل ب كان في ذلك فصل، وإن حذر المشتري نقص البيع بزمه من الشمس حصه  
ما تلف بجديته وبسرايه جديته وذلك ثمن الشمس وثالث ثمن الشمس ويسقط عنه ما سوى ذلك  
ويرجع البائع على الاجنبي بتمشي القيمة ونشي ثمن القيمة ب كان به فصل يتصدق بالفصل  
كذا في المسوط، وبو اشترى رجل من رجلين عبداً ولم يبعث الشمس فقطع احد البائعين يده ثم  
الآخر رجله من خلاف ثم فقا المشتري عبده ومات من ذلك كنه في يد البائع فعلى المشتري  
للمضاع لأول ثمن الشمس وخمسة اسدس ثمنه ويرجع المشتري عليه بتمشي قيمه بعد سدس  
ثمنها على عاقبه في ثلاث سنين وعليه للمضاع الثاني ثمن الشمس وخمسة اسداس ثمنه،  
ويرجع هو على عاقبه بتمشي قيمه العبد وسدس ثمن قيمته ويتصدق بما رآه على ما عره  
الافضل ما احده عن الشمس فيه بطوب له، وبو اشترى رجلان من رجل عبداً ثم قصع احد  
المشترين يده ثم الآخر رجله ثم ساع فقا عبده ومات من نقص البيع فعلى لأول البائعين ثمن  
الشمس وسدس ثمنه، وعلى الثاني ثمن الشمس وسدس ثمنه، ويرجع على البائع لأول بتمشي  
القيمة وسدس ثمنه وعلى الثاني بتمشي القيمة وسدس ثمنه وإن اشبعوا ببيع فعلى كل واحد  
ثلاثة اشبار الشمس وثالث ثمنه، ويرجع المضاع الثاني على لأول بتمشي قيمه وسدس ثمنها  
كذا في محيط السرحسي، رجل اشترى شاة من رجلين مضطرت واحد هدا الأخرى قبل الفصل فهلك  
حيز المشتري إن شاء أحد البائعين بخصنها من الشمس وإن شاء ترك، وكذا لو اشترى حماراً وشعيراً  
فاكل الحمار الشعير قبل الفصل لأن فعل المجدء جبار فصار كأنها هلك بأفة مساوية، رجل  
اشترى عبدين فقتل أحدهما لآخر قبل الفصل فحيز المشتري إن شاء أحد البائعين بجميع الشمس  
وإن شاء ترك، وكذا لو اشترى عبداً وطعاماً فأكمل العبد الطعام قبل الفصل لا يسقط شيء من  
الشمس لأن فعل الآدمي معبر فصار المشتري قابضاً للمهلك بفعل الاول كذا في فتاوى فاضلحان،  
ولو مات أحد العبيدين أحد البائعين بخصته من الشمس إن شاء، ولو اشترى اثنين ومات أحدهما  
قبل الفصل فإن شاء أحد البائعين بخصته من الشمس وإن شاء ترك، وذكر في الجامع اشترى جارية  
فولدت قبل الفصل ثم قتل أحدهما صاحبه أخذ المشتري الباقي بجميع الشمس وإن شاء ترك فإن  
أحده ثم وجد به عبداً رده بجميع الشمس هكذا في محيط السرحسي، ولو باع عبداً برعيف  
بعينه ولم يفاضل حتى أكمل العبد اترعيف بصير البائع مستوفياً بتمشي لآن جديته تعبد في يد  
البائع مضمونه على البائع، ولو باع حماراً بشعير بعينه فلم يفاضل حتى أكل الحمار لشعير  
يسمح لبيع ولا يكون سابع مسوفاً الشمس كذا في فتاوى فاضلحان، وفي قولنا أخيه رجل

اشترى من رجل جارية فوطعها المشتري قبل نقد الثمن فتمتعها البائع فهلكت عنده لا يجب على المشتري العقر<sup>(١)</sup> بالاتفاق وهو المختار كذا في التتارحانية والله تعالى هو الموفق والمعين .

**الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن : الاصل ان مطلق**

العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله حتى انه لو اشترى حنطة وهو في المصر والحنطة في السواد يجب تسليمها في السواد كذا في المحيط ، لو اشترى حنطة في سبيلها فعلى البائع تحليصها بالكس والكدوس والتدريس ودفعها إلى المشتري هو المختار كذا في الخلاصة والتي للبائع كذا في البهر العائق ، ولو اشترى حنطة مكاملة فالكيل على البائع وصيها في وعاء المشتري على البائع ايضاً هو المختار كذا في الخلاصة ، وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قرية كان صب الماء على السقاء ، والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضيهان ، وكل ما باع مجاورة من المفترات كاسنم والسمب والثوم والخزير فقلعها وقطعها على المشتري ويكفر المشتري قابضاً بالتحلية وإن شرط الكيل والورن فعلى البائع إلا ان يحجر البائع ويقول أنها بالورن كذا فإما ان يصدق المشتري فلا حاجة إلى الورن او يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار ان الوزن على البائع مطلقاً كذا في الوجيز للمكردي ، وفي المتن : إذا اشترى حنطة في سفينة فالإخراج على المشتري ، وإذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والإخراج من البيت على المشتري وكذا إذا باع حنطة أو ثوباً في حجاب وباع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب على البائع والإخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط ، وأجرة الكيال والوران والدراع والعداد على البائع إذا باعه بشرط الكيل والوزن والدراع والعداد كذا في الكافي ، وأجرة وزن الثمن على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاخلاطي ، وأجرة ناقد الثمن على البائع إن زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقاً وعليه الفتوى كذا في الوجيز للمكردي ، وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيهان ، هذا إذا كان قبل القبض وهو الصحيح أما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوداج ، ولو اشترى على ان يوفيه في منزله جار حلقاً فلهما رحمه الله ، ولو اشترى حطباً في قرية وقال موصولاً بالشراء . أحمله إلى منزلي لا يفسد وهو ليس بشراء كذا في الخلاصة ، إذا اشترى وقر حصص فعلى البائع ان يأتي به إلى منزل المشتري بحكم العرف ، وفي صلح الموازن عن محمد بن سماعة قال في الأشياء التي ساع على ظهر لدواب كالخطب والعجم ومحو ذلك : إذا امتنع البائع عن حمل إلى منزل المشتري أحبرته على ذلك وكذا الحنطة إذا اشتراها على ظهر الدابة فإن كانت صيرة اشتراها على ان يحملها إلى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى ، رجل اشترى صوفاً في فراش فأبى البائع فتقه فهذا على وجهين : أما إن كان في فتقه صبر أو لم يكن ففي الوجه الأول : لا يجبر عليه لأن الضرر لا يلزم بالعقد وهي الوجه الثاني . يجبر لكن مقدار ما ينظر إليه المشتري فإذا رصيه أجبر على فتقه كله كذا في الوقعات الحسامية ، في النصاب . رجل اشترى داراً فطلب من البائع أن يكتب صكاً على الشراء فأنهى البائع من ذلك لا يجبر على ذلك ، وإن كتب للمشتري من مال نفسه وأمره بالإشهاد وامتنع البائع من ذلك يؤمر بأن يشهد شاهدين هو المختار لأن المشتري محتاج إلى الإشهاد لكن إنما يؤمر إذا أتى المشتري بشاهدين إليه

بشهادتهما على البيع ولا يكف بالخروج إلى الشهود كذا في المضمرات، فإن أبي البائع يرضع المشتري الأمر إلى القاضي فإن أقر بين يدي القاضي كتب له سجلاً<sup>(١)</sup> وأشهد عليه كذا في المحيط، وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوجيز للكردي، ولكن يؤمر بإحضار الصك حتى يتسنع من ذلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري والصك القديم في يد البائع حجة به أيضاً كذا في العتاي الصغرى، فإن أبي البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر البائع على ذلك؟ قال العقبة أبو جعفر في مثل هذا: إنه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، والله تعالى الموفق للصواب.

### الباب الخاص فيما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحاً وما لا يدخل وفيه ثلاث فصول

**الفصل الأول فيما يدخل في بيع الدار وبجوها** قال محمد رحمه الله: رجل اشترى منزلاً فوقه منزل فليس له الأعلى إلا إذا قال: بكل حق هو له أو قال: بمراقفه أو قال: بكل قطين وكثير هو فيه أو منه وفي بيع الدار يدخل العلو تحت البيع وإن لم يذكر كل حق هو لها أو ما أشبه ذلك كما يدخل السفلى وإن لم يذكر كل حق هو لها أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط، ولو اشترى بيتاً لا يدخل علوه وإن ذكر الحقوق ما لم ينص على العلو كذا في محيط السرخسي، وإن لم يكن عليه علو كان له أن يبني عليه علواً كذا في السراج الوهاج، قالوا: هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكس سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار لأن كل مسكن يسمى خانه سواء كان صغيراً أو كبيراً إلا دار السلطان فإنها تسمى سراي كذا في الكافي، ولجناح يدخل في البيع كذا في التتابع، والظلة التي تكون على الطريق وهي السباط الذي أحد طرفيه على جدار هذه الدار والطرف الآخر على جدار دار أخرى أو على الأسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار إلا بذكر كل حق هو لها وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد: تدخل وإن لم يذكر كل حق هو لها إذا كان مفتوحاً إلى هذه الدار وإذا ذكر الحقوق أو المرافق تدخل الظلة عند أبي حنيفة في البيع إذا كان مفتوحاً في الدار وإن لم يكن مفتوحاً إلى الدار لا تدخل وإن ذكر الحقوق أو المرافق كذا في المحيط، ومن باع داراً دخل بناؤها في البيع وإن لم يسمه كذا في الهداية، اشترى بيتاً في دار لا يدخل الطريق ومسبل الماء من غير ذكر ولو ذكر بحقوقه ومراقفه يدخل وهو الأصح كذا في العتاي الصغرى، ومن اشترى منزلاً في دار أو مسكناً فيها لم يكن له الطريق في هذه الدار إلى ذلك المشتري إلا أن يشتريه بكل حق أو بمراقفه أو بكل قليل وكثير وكذا المسبل هكذا في فتح القدير، اشترى داراً لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وإن باع داراً وقال بحقوقها ومراقفها أو قال: بكل قليل وكثير داخل فيها وخارج عنها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضيه خان، والطريق ثلاثة: طريق إلى الطريق الأعظم وطريق إلى سكة غير ناعده وطريق خاص في ملك إنسان فالطريق الخاص في ملك إنسان لا يدخل في البيع من غير ذكر إما نصاً وإما بذكر الحقوق



والمرق، والطريقان الآخران يدخلان في البيع من غير ذكر وكذا حق مسيل الماء في ملك خاص وحق إلقاء النجس في ملك خاص لا يدخل في البيع إلا بالذكر إما نصاً أو بذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط، وللشرب والمزق قسط من الثمن حتى لو باع دراً مع حمرة فاستحققت الدار دون الحمرة ينقسم الثمن على الدار والمزق هكذا في الكافي، وإذا لم يدخل الطريق وليس له مفتاح إلى الشارع له أن يرد البيع إن لم يعلم بالخلال كذا في الوجيز للكردي، ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذكر كذا في المحيط، واخطب وأثنى موضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الأحكام، وبيع العنود دون السمل جائز إذ كان مبنياً فإن لم يكن مبنياً لا يجوز ثم إذا كان مبنياً لا يدخل طريقه في الدار إلا بذكر الحقوق والمرافق كذا في السراج الراجح، ويكون سطح السمل لصاحب السمل وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهدم هذا العلو كان للمشتري أن يبني عليه علواً آخر مثل الأول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو بيع السمل يجوز أن يبيع مبنياً كان أو مهدماً كذا في شرح لطحاوي، ولو اشترى علو انتزل واستثنى للصريق صبح كذا في الكافي، ولو باع دار ولم يذكر الحقوق والمرافق ركل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيه من بيوت ومتارل وعلو وسمل وجميع ما يجمعها ويشتمل عليها حدودها لأربعة من مطبخ واهبر والكيف كذا في المضمرات، ويدخل في بيع الدار المخرج والمربط واليبر ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر وفي بيع منزل من الدار أو بيت منها لا تدخل هذه الأشياء، لا بالذكر وهذا إذا كان المخرج والمربط في الدار المبيعة، فأما إذا كان في دار أخرى متصلاً بالدار المبيعة لا تدخل هذه الأشياء كذا في المحيط، وأما إذا باع بيتاً قسم البيت يقع على مسمى مسلف عليه باب فيدخل حيطانه وسقفه والباب كذا في السراج الوهاج، وللقرية مثل الدار فإن كان في الدار أو في القرية باب موضوع أو خدب أو لبن أو حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وإن ذكر الحقوق والمرافق، وكذا لو اشترى داراً وقال: بكل قسبل وكثير هو فيها أو منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضيهان، ولو باع داراً وكان لها طريق قد سدت صاحبها وجعل لها طريقاً آخر قباعها بحقوقها فله الطريق الثاني دون الأول كذا في محيط السرخسي، ولو باع بيتاً بعينه من المرس بحدوده وحقوقه فأراد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنعه من الدخول وبأمره يفتح الباب إلى السكة فإن كان البائع بين البيت الذي باعه طريقاً معلوماً في المنزل ليس له أن يمنعه وإن لم يبين قال بعضهم: ليس له أن يمنعه وهو الصحيح كذا في الظهيرية، امرأة لها حجرتان ومستراح إحدى الحجرتين في الحجرية الأخرى ومفتاح المستراح ورأسه من الحجرية الثانية فباعته الحجرية التي فيها المستراح وليس رأس المستراح معها ثم باعت بعد ذلك الحجرية الأخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهما سكناً قال أبو بكر البيهقي رحمه الله: إن كانت كتبت في الصك لأول أنه اشتراها بسفلها وعلوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرية الأخرى فالمستراح في هذه الحجرية لمشتريها على حاله، وإن كان لمكتوب في الصك لأول دون المستراح الذي رأسه في الحجرية الأخرى فمشتري الحجرية الأخرى أن يرفع المستراح عن حجرته أو يهدم مفتاحه، والمشتري الثاني باختيار إن شاء أخذ حجرته بحصنها من

الشمس وإن شاء ترك إن كانت البائعة شرطت له استراح في البيع كذا في فتاوى قاضيهان، مثل أبو بكر عن امرأة بها حجرتان واستراح إحدى حجرتين في الحجرة الأخرى ومفتحة من الحجرة الثانية بعابت الحجرة التي مفتح استراح فيها ثم باعت ذلك الحجرة الأخرى وقد كتبت لكل واحدة منهما صكاً، قال: إن كانت كتبت في الصك الأول أنه اشترىها بسفنها وعموها ولم تكتب فيه دون استراح الذي في الحجرة الأخرى فالمستراح يدي في الحجرة الأخرى بحجرتها الثانية على حاله وإن كان المكتوب في الصك الأول دون المستراح الذي في الحجرة الأولى فلمشتري الحجرة الأخرى أن يرفع المستراح من حجرتها، وإن لم يرفعه فيه أن يسلّم مفتح والمشتري الثاني بالخيار إن شاء أحد حجرتي بحصتها من الثمن وإن شاء ترك فإن اشترطت له البائعة المستراح في البيع كذا في انتشارحانيه نادياً عن الخاوي، در فيها بيوت باع بعض البيوع بعضها بموافقتها ثم أورد البائع أن يرفع باب الدار الأعظم وأبى المشتري ثم يكرس للبائع أن يرفع وكذا لو باع بعض البيوت بموافقتها وحقوقها هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل أو ظهري لدار له أخرى بجانبه وقد يكرس حق فذلك كله للمشتري وإن لم يسمعه وكذلك يؤمر برفع حطب على حائط المبيعة، وكذلك السرداب الذي تحته للمشتري إلا أن يستثنيه البائع والقول للمشتري إنه ثم يستثنيه ولو كان للظهري وحشبه واستردب لأجنبي بحق لأرم يملك أو إجارة فهو عيب لأنه ليس له أن يسمعه وإن كان بإجارة لا حرج له لأنه ليس بدارم، ولو قال البائع: استثنيت ذلك فالحق قوله كذا في المنتارحامة، ولو اشترى داراً فيها يستأن دخل في البيع صغيراً كان أو كبيراً من كان خارجاً عنها لا يدخل وإن كان له دار في الدار كذا في أبو سليمان، رجل باع داراً ولآخر فيها مسيل ماء فرضي صاحب المسيل ببيع الدار فبأن كان له رقة المسيل كان له حصص من الثمن وإن كان له حق حري الماء فقط فلا يسطر من الثمن وبطل حقه بدار فرضي البيوع هكذا في فتاوى قاضيهان، وفي النعمان، إذا باع داراً لا ماء فيها وفيها بئر ماء وأجر مطوي في البئر وأشياء أخر كتبها متصلة بالبئر دخل تحت البيع وفي التورث إذا باع داراً وصفاً بئر ماء وعليها بكرة ودلو وحبل فبأن معها بموافقتها دخل أخيل ولدت في بيع لأنهم من المرافق، وإن لم يذكر المرافق لا بدخلان والبكرة تدخل على كل حد لأنها مركبة<sup>(١)</sup> والأصل أن ما كان في الدار من البناء أو ما كان متصلاً بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق الشيعة وما لا يكون متصلاً بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا أن كان شيئاً جرى العرف فيه فيما بين الناس أن البائع لا يرض به ولا يسمعه عن المشتري فحينئذ يدخل وإن لم يذكره في بيع ومن هذا قلنا إن المعلق لا يدخل في البيع من غير ذكر مكنونه متصلاً بالبناء كذا في المحيط، ولا يدخل للفعل في بيع الخائضات والدور، وسبوت وإن كان الباب مفصلاً ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر ويدخل مفتاح المعلق مستحسناً<sup>(٢)</sup> كذا في فتاوى قاضيهان، ومفتح القطع لا يدخل هكذا في المحيط، ويدخل للسلام في بيع الدار والبيوت إن كانت مركبة وإن لم

(١) مونه لأنها مركبة ظاهر تعديلها لو لم يكرس مركب بان كانت متشعبة بحيث أو موضعها يحطاف

في حلقه الخشبة التي على البئر بها لا يدخل ويحرق وتعتبر في هذا الباب تعرف الدار من بيوتها

(٢) مونه مستحسناً أي لا قيات لعدم اتصاله وقفاً به حونه بحكم العرف أي دجيرة

تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الظهيرية، والسرر نظير السلام كذا في المهيض، والإجار بدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو نبي لأنه مركب، والإجار في أصل اللغة السطح غير أنه أريد به ههنا السقفة المبينة على السطح ولا بدخل في بيع البيت كما لا بدخل البعل كذا في الظهيرية، والشور تدخل في بيع الدار إن كانت مركبة وإن لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التتارحانية بقللاً عن الحانية، وفي النعيون إذا اشترى دار وبها رحى الإبل وقد اشترى ما يحقونها ومراستها لا تكون رحى لإبل ولا متاعها للمشتري وهذا بخلاف ما لو باع ضيمة وبها رحى ماء فباعها بكل حق هو لها حيث كان الرحى للمشتري، وكذلك دولايب الضبعة للمشتري بمحلة الرحى والدالية للبائع وكذلك جدوعها كذا في التحيرة، ولو اشترى بيت الرحى بكل حق هو له أو بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله في الشروط. أن به الحجر الأعلى والأسفل كذا في الظهيرية، ولو باع نصف دهبه من شريكه أو غيره بدخل نصف ثياب الخراج كذا في القبة، وإذا كان درج في دار من حشيش أو ساج أصلها في البناء فبأنها تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول ونصب فهي للبائع وهذا مثل السلم كذا في المهيض، وكذا السلاسل وانقذابل المسورة في السقف كذا في التتارحانية بقللاً عن الفتاوى المعتابية، شترى دار واحتلفا في باب الدار فقلد ألتابع هو لي وقال المشتري: لا بل هو لي فمن كان الباب مركباً متصلاً بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري، وإن لم يكن باب مركباً وكان مقسوعاً فإن كانت الدار في يد البائع كان لقول قوله وب كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى دصبيخان، وفي المستقى إذا قال غيره: بعت هذا البيت وما أعنت عليه بابه فليس ما أعنت عليه بابه من المتاع للمشتري وهذا يقع على حقوقه كأنه قال: بعتك بحقوقه قدر هـم. قلت لأبي يوسف رحمه الله: إن قال به بعتك بما فيه من شيء قال: هذا على حقوقه أيضاً وإن قال: عسى ما فيه من المتاع فهذا حائز على ما فيه من المتاع كذا في المهيض، وفي البوارل مثل أبو بكر عن رجل له داران وفي إحدى الدارين سرداب مفتحتها لي لدار الأخرى باع التي مفتحتها إليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب لذي مفتحتها إليه، وإن باع لدار التي السرداب تحتها أولاً ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتحتها إليه شيء، وسئل أبو نصر عن رجل شترى داراً وبها سرداب مفتحتها إلى دار لمشتري وأسفلها إلى دار جاره أو كنيسة مثل ذلك فتنازع لذي افتتح إليه وندي إليه أسفلها دار السرداب لم مفتتح إليه فإن أقام لذي أسفلها إليه لبيته قضى به له فإن كان لمشتري اشتراه بحقوقه منه أن يرجع على بائعه بحصصه من الثمن كذا في التتارحانية، ورجل به داران في سكة غير نافذة أسكن كل واحدة منهما رجلاً فبني أحد الساكنين سباطاً ووضع حشبه على حائط الدار التي هو فيها وعنى حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب السباط إلى الدار التي هو فيها لا عبر برب الدار بعم<sup>(١)</sup> ذلك ثم إن الولي طلب

(١) قوله من كان الباب مركباً أي عليه به حكم أبواب الشبائيت وذلك أن الأبواب التي من الدار تدخل إن كانت مركبة متصلة والتي من الخارج لا تدخل إلا إذا كانت متصلة أيضاً لأن غير متصلة توضع

وترفع تأمل أهل عابدين

(٢) قوله ورب الدار يعلم بالأولى إذا لم يعلم به بحراري

من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها ببيعها بحقوقها ومراقفها ثم حطب لساكن  
الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كدست ببيع ثم احتصم المشتريان فأراد المشتري  
الثاني أن يرفع حطب السلبات عن حائطه كالله ذلك<sup>(١)</sup> كد في فتاوى قاضيخان، وفي المسمى  
اشترى حائطاً يدخل ما تحته من الأرض وكذا ذكر في الشفعة من غير ذكر خلاف وفي الخبط  
جعلته قول محمد والحسن رحمهما الله تعالى، وقول أبي يوسف رحمه الله لا يدخل، وأما  
أساسه فقيل: الظاهر من مذهبه أنه يدخل كذا في فتح القدير، إذ اشترى داراً أو حائطاً فانهدم  
حائط فوجد فيه رصاصة أو حطب أو ساجد، فإن كان من جسد البناء كالحطب الذي تحت الدار  
يوضع لبيبي عليه ويسمى صبح سمارسية فهو للمشتري وإن كان مودعاً فيه فهو للبائع كذا في  
الخيوط، وفي الصاوي رجل باع حائطاً دخل ألوح الحائط في البيع سواء باع الحائط بمراقفه أو  
لا هو المختار كذا في الخلاصة، وبوعى الحائط طله كما يكون في الأسواق إن ذكر المرعى  
تدخل وإلا لا كذا في الوجيز للكردي، ولو باع الحداد حائطه يدخل كور الحداد في البيع وإن  
لم يذكر المراقف وكور البائع لا يدخل وإن ذكر المراقف لأن كور الحداد مركب منص وكور  
البائع لا يكون مركباً ورق الحداد الذي يفتح فيه لا يدخل كذا في فتاوى قاضيخان، وقدر من  
السحاب يصبح لأصحاب السوي في حصة أو لمصاغر يصبح فيه المصبع أو بمصاير يوضع  
فيه الثيب للبائع كذا في الخبط، وجدع القصار أي يدعي عليه ثياب لا يدخل وإن ذكر  
المراقف كذا في الوجيز للكردي، ومفلاة لسواين وهي التي يغطي فيها سوق إذ كانت من  
حديد أو نحاس فهي للبائع وإن كانت في البناء كذا في محيط المرحسي، وإن كانت من صلب  
دخلت في البيع كذا في الدهرقة، والصدوق أثبت في البناء وأما حجب العسدير وحوي  
الربائب وحبابهم ودبابهم<sup>(٢)</sup> وحماهم وبرده برمن أو أثبت في البناء لا يدخل<sup>(٣)</sup>، وليست هذه  
الأشياء من متاع الدار ولا من حقوقها، ويستوي في هذه مسائل أن ذكر الحائط مطلقاً أو  
بمراقفه أو حقوقه كذا في الخبط، باع الحدم لا يدخل فيه نقصان والمعدات وإن باعه بالمرق  
كذا في الشهيرة، والسكرة والدله الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط المرحسي، وقال  
السيد الإمام أبو القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختار الفتاوى، وتدخل القدر<sup>(٤)</sup> في بيع  
الحمام من غير ذكره كذا في الخبط، وفي الطاوي سئل أبو بكر عن مصابيح حمام هل يدخل  
في بيع الحمام قال لا كذا في التتارخانية.

فصل الثاني فيما يدخل في بيع لأراضي والكروم إذ باع أرضاً أو كروماً ولم يذكر  
الحقوق ولا المراقف ولا كر قليل وكثير فإنه يدخل تحت البيع ما ركب فيها للثابت بحول المراس

(١) بوله كان له ذلك ظاهر ولو كذا أصل فوضع يده لأن يده إذ ذلك لا يعتبر لعدم كونه مذكراً حتى ذلك  
بحري.

(٢) الدباب ثمة في الأرض وهو نفس لما عده.

(٣) بوله لا يدخل في بيع في التتارخانية عن أبي حنيفة أنه على مذهب مالك النكرة والمسلم ما كان مثب في  
البناء من هذه الأشياء يسمى أن يدخل في بيعه أي وإن لم يقر بحقوقه.

(٤) قوله القدر جمع قدر بالكسر أي يفتح فيها مصابيح، والظاهر أنه أراد بها قدر الحمام الذي يسكن  
فيه الماء ويسمى حقة هاهنا عابدين.

والاشجار والائمة كذا في الذخيرة، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى ذكر ان اشجر يدخل في بيع الارض من غير ذكر ولم يفصل بين اشجرة وغير اشجرة ولا بين لصغيرة والكبيرة والاصح ان الكل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى سواء كان كالمحطب او غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة، ولا تدخل البهيسة فانها على شرف الفصح فهي كحطب موصوع فيها هكذا في فتح القدير، قال مشايخنا: ان كان الشجر يحرس ليقطع كشجر المحطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى، والزرع والشجر لا يدخلان في البيع استحساناً إلا ان يشترط المتابع هكذا في الذخيرة، ولو باع الارض وقال: يرافقتها لا يدخل الزرع والشجر في البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: بكل قنين وكثير هو فيها ومنها من حقوقها او مرافقها لم يدخل ايضاً، وإن لم يقل: من حقوقها او مرافقها يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج، وفي المتن إذا قال: بكل قنين وكثير هو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقل والبراري وغير ذلك كذا في الذخيرة، ولا يدخل في بيع الارض ما كان موضوعاً فيها كالشمار مجدودة والزرع المحصودة والمحطب وللمن موضوع فيها ولا ان يشترط صريحاً كذا في السراج الوهاج، ولو باع ارضاً فيها مقابر صح البيع فيما وراء المقابر<sup>(١)</sup> ومصرح الحاشية يس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذلك مرافق كذا في البحر الرائق، إذ باع الارض والكرم وقال: بعت ملك بحقوقها او قال: يرافقها يدخل في البيع بذلك حقوق ومرافق ما كان غير داخل بدونهما وذلك الشرب والمسبل والطريق الخاص كذا في السراج، ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز بيع واحد لنخلة طريقاً من أي نواح شاء لانه لا يتعدت فإن كان متعدياً لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيهان، وورق التوت والاس والرغفر ولورد بحمرة الشمار واشجارها بمنزلة النخل كذا في النسيب، باع ارضاً ومعه قطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالشجر وأما اصل النخل فقد قالوا: لا يدخل وهو الصحيح، وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر هكذا ذكر الحاشية احمد السمرقندي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، الطرفاء وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا المغوطة وكل ما له ساق، والإمام القسطلي جعل قوائم الخلاف كالشجر بلع اوان انقطع او لا وبه معنى كذا في الخلاصة، ولو شترى اشجار لقرصاء لا يدخل الاوراق إلا بالشرط كذا في الفتاوى الصغرى، وإن كان في ارض كراث بيعت مطلقاً فما كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مغيب منه في الارض فالصحيح انه يدخل لأنه يبقى سمين فيكون بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضيهان، وأما الثفت وفارسية اسبست والطرية فما كان على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر كالزرع والشجر وأما اصول هذه الاشياء وهي ما كان معيها في الارض فممنوع من قال: لا يدخل لان نهاية الاصل مدّة معلومة فيما بين الناس فيكون كالزرع، ومنهم من قال: يدخل لان نهاية هذه الاشياء متفاوتة تفاوتاً عايش بتفاوت الاراضي فيكون كالاشجار وصار الاصل ان ما كان لقطعه مدّة معلومة ونهاية معلومة

(١) قوله صح البيع لهما وراء المقابر أي وإن لم يصرح باستثنائها لانها مستثناة عادة كدساحل والرواية وهذا هو الاصح وما نقله في الدر من عدم الصحة ما لم يستثنها خلاف الاصح اهر بخراري

فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس بقطعة منه معبوم فهو بمنزلة الشجر  
 يدخل تحت بيع الأرض من غير ذكر والرعرع لا يدخل من غير ذكر وكذلك أصله كذا في  
 المحيط، ولا يدخل فيه ما ليس لبقاء وإن كان متصلاً به كيقصب ولحصب والخشيش كذا في  
 محيط السرخسي، وكل ما به ساق ولا يقطع أصله حتى كذا شجراً يدخل تحت بيع الأرض من  
 غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الأرض من غير ذكر لأنه بمنزلة الثمر هكذا  
 في المحيط، بدر أرضه وبها قبل أن يسب لا يدخل في البيع لأنه لم يصب لا يصير نبع ولو  
 ست، ولم يصرفه قيمة ذكر للقيمة أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يدخل فيه، والضوابط أنه  
 يدخل كذا في الظهيرية، وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي، وفي حاشية مداوي  
 المصنف إذا باع أرضاً فيها ريع لم يثبت به كذا ابتداءً من غير أن في الأرض فهو للمشتري  
 وإلا فهو للبايع فإن سقاه المشتري حتى ست ولم يكن عس عند البيع فهو للبايع والمشتري  
 منطوق مما فعل كذا في النهاية، ومن باع أرضاً حل ما فيها من السحل والشجر في بيع وإن  
 لم يسمه فإن كانت التحليل مثمرة وقت العقد وسقط ثمر للمشتري فله حصته من الثمن وإن  
 كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة السحل كذلك وقسمه ثمر كذلك فإن الثمن ينقسم ثلاث  
 إجماعاً فلو كانت الثمرة بألف سماوية أو أكلة ألبان قبل الفسخ فإنه يصرح من ماضي لحث  
 الثمن وله الخيار إن شاء أحد الأرض والسحل بشئ الثمن وإن شاء ترك في قولهم جميعاً كذا في  
 السراج الوهاج، ثم يعتبر في القسمة قيمة الثمار حين أكلها فباع كذا في المسوط وإن لم  
 تكن الثمرة من جودة وقت العقد وأثمرت بعده قبل الفسخ فإن الثمرة للمشتري، وكذا في  
 ريادة على الأرض والسحل عندهما، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على التحليل خاصة، وأنه  
 إذا كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة السحل كذلك والثمرة كذا فاكل البايع الثمرة قبل  
 الفسخ طرح عن المشتري ثلث الثمن عندهما وبأحد الأرض والسحل بشئ الثمن ولا حرج به  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة، وعند محمد رحمه الله تعالى له الخيار، قال أبو  
 يوسف رحمه الله تعالى بطرح عنه ربع الثمن وله الخيار إن شاء أحد الأرض والسحل بثلاثة  
 أرباع الثمن وإن شاء ترك كذا في السراج الوهاج، وإن كان الثمر لتحليل مريض أحد المشتري  
 الأرض والسحل بنصف الثمن، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يأخذهما شئ الثمن وإن  
 أثمرت ثلاث مرات أحد الأرض والسحل بجميع الثمن وسقط عنه ثلاثة أثمان الثمن جميعاً  
 الثمر، وعند أبي يوسف يأخذهما بخمسة أثمان الثمن، وإن أثمرت ربع مرات يأخذهما بثلاث  
 اثمان وعند أبي يوسف يأخذهما بثلاثة أثمان الثمن، وإن أثمرت خمس مرات يأخذهما  
 بسبعي الثمن وعند أبي يوسف بسبعة أجزاء من الشئ عشر أجزاء من الثمن كذا في المسوط،  
 وبما كانت الثمرة بألف سماوية لا يطرح شيء من الثمن ولا خيار للمشتري في قولهم جميعاً، وإن  
 كان مسمى للتحليل خمسمائة وللأرض كذلك فإن الثمرة في هذا بعض ريادة على التحليل

(١) قوله قد عس في المصباح عس الشيء عندما من باب عس منه من يدره تصاحبه فهو يجرى عنه منه  
 إلخ له

(٢) قوله فهو للمشتري، لأن البعض لا يجوز بيعه على الأفراد فصار كجزء من أجزاء الأرض لا من الأرض

خاصة إجماعاً فإذا أكله البائع طرح من المشتري ربحه ولا خيار للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نه الخيار كذا في الجوهرية النيرة، ولو اشترى ثالة<sup>(١)</sup> صغيرة وتركها بإذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمر بملعها ويكون الكل للمشتري، وإن تركها بغير إذن البائع حتى أثمرت بمصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا اشترى أرضاً ومخللاً وليس لها شرب وهو لم يعلم بدلت فله الخيار هكذا ذكر في المتنعي كذا في المحيط، رجل اشترى أرضاً بشرها وللبائع في الثالة التي بقي منها الأرض ماء كثير ذكر في السودري أنه يقضي للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الأرض فيكون ذلك شراً مع الأرض كذا في فتاوى قاضيخان، اشترى أرضاً إلى جنبها أفدق<sup>(٢)</sup> وبين الأرض والأفدق مساة وعلى المساة أشجار وجعل أحد حدود الأرض الأفدق دخل السنة وما عليها من الأشجار تحت البيع رهد ظاهر كذا في الظهيرية، من باع نخلاً أو شجراً فيه ثمر بشرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع بأن يقول المشتري: اشتريت هذا الشجر مع ثمره سواء كانت مؤبرة أم لا كذا في السراج الوهاج، ولا فرق بين ما إذا كان للثمر لمة أو لم تكن في الصحيح ويكون في الحائض للبائع هكذا في الشيبين، رجل اشترى شجرة بشرط أن يقطعها نكلوها في جزاءه والصحيح أنه يجوز وللمشتري أن يقطعها من أصلها وإن اشترى بشرط القطع فال بعضهم. إن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوماً عند الناس جاز البيع وإلا فلا وقال بعضهم. يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله أن يقطعها من وجه الأرض فاما عروقها في الأرض لا يكون له إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيخان، وأعلم بأن شراء شجر لا يحل من ثلاثة أوجه إما أن يشتريها بقطع بدون الأرض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقطعها وله أن يقطعها بعروقها وأصلها يدخل في البيع وليس له أن يحمز الأرض إلى ما يتناهى إليه العروق لكن يقطعها على ما عليه يعرف والعادة إلا إذا شرط البائع القطع على وجه الأرض أو يكون في النقطع مضره للبائع نحو أن يكون بقرب من الحائط أو ما أشبهه حينئذ يؤمر المشتري أن يقطعها على وجه الأرض، فإن قطعها أو قطعها ثم نبئت من أصلها أو عروقها شجرة فإنها للبائع، وإن قطع من أعين الشجرة فما ثبت يكون للمشتري، وأما إذا اشتراها مع قرارها من الأرض فإن لا يؤمر المشتري بقطعها ولو قسمها على أن يفرس مكانها أخرى، وأما إذا اشتراها ولم يشترط شيئاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تعني الأرض لا تدخل في البيع، وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الأرض قال الصدر الشهيد: واشتوى على أن الأرض تدخل كذا في المحيط، وهو المختار كذا في البحر الرائق، وأجمعوا على أنه لو اشتراها للقطع لم يدخل ما تحتها من الأرض كذا في النهر العائق، وإن اشتراها بالقرار تدخل اتفاقاً كذا في البحر الرائق، وفي أي موضع دخل ما تحب الأرض من الشجر فإنها تدخل بعدد غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو رادب الشجرة غلطاً بعد البيع كان لصاحب الأرض أن يبيح ولا يدخل تحت البيع ما يساهي إليه العروق والأغصان وعليه الفتوى كذا في المحيط، اشترى شجرة بعروقها رهد ثبت من عروقها أشجار فإن كانت الأشجار النابتة بحيث لو قطعت شجرة الأصل بيست صارت مبيعة وإلا فلا

(١) ثوبه ثالة أي حبله صغيرة كما في القاموس اهـ (٢) ثوبه أفدق هو الجدول الصغير كما في العرب اهـ

لأنها إذا كانت يمسك بقطع الشجرة كانت ثابتة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في الدخيرة، اشترى كرمًا تدخل الوثائل المشدودة على الأوتاد المضروبة في الأرض، وكذا عمد الرراجين المدفونة أصولها في الأرض من غير ذكر كذا في القصة، رجل له أرض بهضاء ولآخر فيها نخل مباعهما رب لأرض يردن، وآخر بالف وقمة كل واحدة منهما خمسائة درهم بينهما نصفان فإن ملك النخل قبل الفصح بآفة سماوية حير المشتري بين الترك وأحد الأرض بكل الثمن لأن المشتري ملك النخل وصفًا وتبعًا، والتمس منه رب الأرض لاستفاص البيع في حق النخل فلم يسم للمشتري إلا الأرض والتمس بمعاينة ما يملك للمشتري دون ما فات، وإن ملك نصف النخل فله رب النخل ربعه وثلاثة أرباع ثمن رب الأرض وهو أنكر النخل ما يساوي خمسائة فملك الثمن رب النخل وثمنه رب الأرض، وعبد أبي يوسف نصفه رب الأرض فإن باع الأرض والنخل وسمى لكل واحدة ثمنًا والأرض والنخل لواحد أو لرجلين ثم ملك النخل سقط نصف الثمن، لأن النخل أصل من وجه ووصف من وجه يرد لم يسم له ثمنًا تكون بهما وإذا سمي بها صارت أصلًا إذا ملكت ههنا حصتها من الثمن ولو لم يملك النخل ولكها انصرف قبل الفصح ثمنًا يساوي خمسائة فالأرض بخمسمائة والنخل واثنان بخمسمائة عندهم كذا في الكافي، لو اشترى أشجارًا ليقطع من وجه الأرض وفي القلعة صرر بالأرض وأصول الشجر عليس له أن يقطع لأن فيه صررًا لصاحب الأرض منه أن يدفع الضرر ويسمى البيع وهو يختار لأنه عجز عن التسليم معنى كذا في محيط السرحسي، وفي فتاوى أبي البيه ومن اشترى أشجارًا ليعظمها من وجه الأرض فلم يفعل حتى نسي عن ذلك منه وجاء أول الصيف وأراد يشتري أن يقطعها فإن لم يكن في القطع صرر بين الأرض وأصول الأشجار له أن يقطع لأنه تصرف في ملكه، وإن كان فيه صرر بين عليس له أن يقطع دعاء لصرر عن صاحب الأرض وأصول الأشجار وإذا لم يكن بمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصح احتساب الأشياء فيه، قيل يدفع صاحب الأرض قيمة لأشجار أبي مشتريها وتبصر الأشجار له واحتسبوا فيما بينهم أنه يدفع قيمتها مقطوعة أو قيمتها قائمة، عامتهم على أنه يدفع قيمتها قائمة وهو الصحيح، وقيل ينقص السع يسهم في الأشجار ويرد صاحب الأرض على المشتري ما دفع إليه من ثمن الأشجار وبه كان يفتي إغقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى، وحاربه الصدر الشهيد في وقاعته كذا في المصمرات، ولو طلب رجل من آخر أن يبيع منه أشجارًا في أرضه للحصص فاتفق على رجل من أهل البصر لينظروا إلى الأشجار كم يكون منها من لأوقار فاتفقوا على أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقرًا من الحصب فاشتراها بثمن معلوم فلما قطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقرًا فأراد البائع أن يجمع الريدة من المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية، وفي فتاوى أبي النبيث: رجل باع كرمًا بمجرى مائه وبكل حق هو له ومجرى مائه في سكة غير نافذة بيه وبين رجين وعلى صفة السهر أشجار فإن كان رقية المجرى ملك للبائع كانت الأشجار للمشتري وإن لم يكن رقية المجرى ملك للبائع بل كان له حق تنسيب الماء فالأشجار للدائع هذا إذا كان الغارس هو للبائع أو لم يكن الغارس معلومًا فإن كان الغارس غير البائع كانت الأشجار للغارس كذا في فتاوى قاضيخان، ولو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع قرية البوت



والبدء دون لهرث كذا في محيط السرخسي، ولو باع قرية بأرضها وللبائع قرية أخرى بحبيها فقال: يعتك هذه القرية أحد حدودها أو الثاني أو الثالث أو الرابع قرية البائع تدخل أرض هذه القرية التي لم يبيعها في أرض القرية التي باعها مما يليها، وإن قال أحد حدود هذه القرية أرض قرية كذا لم يدخل فيه أرض القرية التي لم يبيعها كذا في المحيط والله أعلم

**الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر** رجل باع علماً أو حجارة كان على البائع من الكسوة قدر ما يورث عورته كذا في فتاوى قاضيان، ثيب العلام والحجارة تدخل في البيع بغير شرط للعرف إلا أن تكون شيئاً مرتفعة ثيباً فليس للمعرض فلا تدخل إلا بالشرط لعدم العرف بد العرف في ثياب البدلة والمنهنة ثم البائع بالخيار إن شاء أعطى الذي عليه وإن شاء أعطى غيره لأن الداخل بحسب العرف كسوة مثلهما لا يبيعها ولهد لم يكن لها حصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع شيء، وكذا إذا وجد بها عيباً ليس له أن يردها كذا في التبيين، ولو هلك الثيب عند المشتري أو تعيبت ثم رد الحجارة ببيع ردها بجميع الثمن كذا في البحر الرائق، ولو وجد بالحجارة عيباً كان له أن يردها بدون تلك الثياب كذا في التبيين، هذا إذا هلكت وأما مع شامها فلا بد من ردها وإن كان تبعاً كد في البحر الرائق، هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع حجارة وعليها قلب قصعة وقرفطان ومن يشترط ذلك والمائع بغيره قال لا يدخل شيء من الحمي في البيع وإن سلم البائع الحمي لها فهو بها وإن مكنت عن طيبها وهو يراها فهو بمنزلة كذا في الظهيرية، باع عبداً له مال إن لم يذكر المال في البيع فله المالا الذي باعه كذا في فتاوى قاضيان، وهو الصحيح كد في جواهر الأحكام، وإن باع العبد مع ماله فقال بعه مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع، وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع، وإن كان المال عيباً جاز البيع إن لم يكن من الأثمان، وإن كان من الأثمان فإن كان مال العبد ذراهم والشمس كذلك فإن كان الشمس أكثر جاز وإن كان مثله أو أقل منه لا يجوز وإن لم يكن الثمن من حسن مال العبد بان كان ثمن العبد ذراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جاز إذا تفاضلا في المجلس، وكذا لو قبض مال العبد ولمد حصته من الثمن وإن اختلفا قبل قبض بعض العقد في مال العبد كد في فتاوى قاضيان، ويدخل العذر في بيع العرس من غير ذكر وكذا الرمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لأن العرس لا يفقد إلا بمقود وكذا البعير بخلاف الحمار كذا في فتاوى قاضيان، وأخيل المشدود في عرق الحمار يدخل في بيع الحمار للعرف إلا أن يكون للعرف بخلافه كذا في محيط السرخسي، ولو باع حماراً موكفاً يدخل الإكاف وأبردة تحت البيع وإن كان غير موكف فكذلك هو مختار كذا في الخلاصة وهكذا في الظهيرية كذا احتاره الصدر الشهيد كذا في المحيط، ولا يتعلق ذلك الإكاف بعه كثر العبد كذا في أسهر المائق، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن العصف: لا يدخل الإكاف في بيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يحصل بين ما إذا كان الحمار موكفاً أو لم يكن وهو الظاهر لأن الحمار إذا بيع مع الإكاف يقال: يا حماره ميفر، ثم كذا في فتاوى قاضيان، وتدخل لاقتد

في بيع الجمال كذا في البحر الرائق، إذا باع فرساً وعليه سرج فلا رواية لهذا في شيء من الكتب قاطباً؛ وينبغي أن لا يدخل إلا بالنقص فيه أو يكون الثمن كثيراً لا يشتري ذلك المرس عارياً بمثل ذلك الثمن كذا في المغايب، ولجام الدابة والحبل المشدود على قرن البقر والحمل لا يدخل إلا بالشرط لعدم العرف إلا أن يكون العرف بخلافه هكذا في التبيين، ومصيل الناقة وفرو الرمكة وجعش الأنان والمجول والحمل إن ذهب به مع الأم إلى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال إلا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي، قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: اشترى سمكة فوجد في بطنها نولوة فإن كانت في الصدف تكون للمشتري وإن لم تكن في الصدف فإن كان البائع اصطاد السمكة بردها المشتري على البائع وتكون عند البائع بحيلة النقطه يعرفها حوالاً ثم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضيخان، وكل شيء لا يكون غداء للسمكة فالبائع وما يكون غداء للسمكة فهو للمشتري كذا في الدخيرة، وإن اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان، ولو كان فيه عسر يكون للمشتري كذا في الدخيرة، ولو اشترى دجاجة فوجد فيها نولوة فهي للبائع كذا في المحيط، وفي التجريد وكل شيء يوجد في حوصلة الطير مما يأكله فهو للمشتري وإن كان من غيره فهو للبائع كذا في التفرخاتية، ولو وجد نولوة في بطن السمكة التي في بطن السمكة فهي للبائع، ولو وجد في بطنها صدفاً فيه لحم وفي اللحم نولوة كما تكون النولوة في الأصداق فهي للمشتري وكذا لو اشترى اصداقاً ليأكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها نولوة في اللحم فهي به هكذا في الدخيرة، وأعلم أن كل ما دخل تبعاً لا يقابله شيء من الثمن ولذا قال في القنية: اشترى داراً فذهب بتأزمها لم يسقط شيء من الثمن وإن استعمل أخذ الدار بالحصه ومنهم من سوى بينهما بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قسطاً من الثمن إلا بالنسيئة كذا في النهر العاتق، والله تعالى أعلم.

### الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول

**الفصل الأول فيما يصح منه وما لا يصح** يصح البيع بشرط الخيار لأحد العاقلين أو لهما جميعاً عندما وكذا خيار الشرط لأجنبي جائز عندما كذا في فتاوى قاضيخان، وهو موضوع للفسخ لا للإحارة عندئذ فإذا فلت الفسخ بمضي وقته ثم انعقد هكذا في السراج «وهاج»، وهو على أنواع: فاسد بالاتفاق كما إذا قال: اشتريت على أبي بالخيار أو على أبي بالخيار أيهما أو على أبي بالخيار أيه أو وجائز بالاتفاق وهو أن يقول: على أبي بالخيار ثلاثة أيام فما درهما ومختلف فيه وهو أن يقول: على أبي بالخيار شهراً أو شهرين فإنه فاسد عند أبي حيفة رحمه الله تعالى جائز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المعاينة، فسد أبي حيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام وعندهما يجوز إذا سمي مدة معلومة كذا في مختار الفتاوى، والصحيح قول الإمام كذا في حواهر الأحكام، وإن شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو أبداً حتى فسد العقد فإن أجز في الثلاث صح انعقد عندما كذا في الكافي، ولو شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو لم يبين وقتاً أو ذكر وقتاً مجهولاً فأجاز في الثلاث أو سقط الخيار

بموت أو مجوث العبد أو اعتقه المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزاً كذا في محيط السرخسي، واختلف المشايخ في حكم هذا العقد في الابتداء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فمنهم من يقول: هو فاسد ثم ينقلب صحيحاً بالإسقاط قبل اليوم الرابع وهو مذهب أهل العراق كذا في النهاية، قبل: وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفائق، والأوجه أنه موقوف فإذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن وهو مذهب أهل خراسان كذا في النهاية، واختاره الإمام السرخسي وفخر الإسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر كما في الفوائد الظهيرية والذخيرة كذا في البحر الرائق، وإذا لم يوقت للخيار وقتاً وبطل صاحب الخيار خياره بعد مضي الثلاث لا ينقلب جائزاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينقلب جائزاً هكذا في السراج الوهاج، وفي الفتاوى إذا اشترط للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشراء في آخر شهر رمضان فالشراء جائز وله الخيار ثلاثة أيام الآخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال: لا خيار له في رمضان فالباع فاسد كذا في المحيط، وفي الخاتبة إذا اشترى شيئاً في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال: لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البائع للمشتري ذلك فسد المبيع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا باع من آخر ثوباً بمشرة دراهم ثم أن البائع قال للمشتري: لي عليك الثوب أو عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى: هذا عندنا خيار كذا في المحيط، خيار الشرط يثبت في البيع الفاسد كما يثبت في البيع الجائز حتى لو باع عبداً بالثمن درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار فقبضه المشتري بإذن البائع وأعتقه لا يجوز لا نافداً ولا موقفاً كذا في الفتاوى الصغرى، إذا باع على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذه المسألة على وجوه إما أن لم يبين الوقت أصلاً بأن قال: على أنك إن لم تنقد الثمن فلا بيع بينهما أو بين وقتاً مجهولاً بأن قال: على أنك إن لم تنقد الثمن أياماً وفي هذين الوجهين العقد فاسد وإن بين وقتاً معلوماً إن كان ذلك الوقت مقدراً بثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: البيع فاسد، وقال محمد رحمه الله تعالى: البيع جائز كذا في المحيط، فإن نقض في الثلاث جاز في قولهم جميعاً كذا في الهداية، ولو أعتقه للمشتري في الأيام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن بقدر إعتاقه لأن هذا البيع بمنزلة شرط الخيار للمشتري ولو مضت الأيام الثلاثة ولم ينقد الثمن فالصحيح أنه يفسد ولا يفسخ حتى لو أعتقه بعد الأيام الثلاثة نفذ إعتاقه إن كان في يد المشتري وعنه قيمته، وإن كان في يد البائع لا ينقد إعتاق المشتري هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل الشروط للفسدة، وإذا باع عبداً أو نقد الثمن على أن البائع إن رد الثمن فلا بيع بينهما كان جائزاً وهو بمعنى شرط الخيار للبائع كذا في الذخيرة، حتى إذا قبض المشتري المبيع يكون مضموناً عليه بالقيمة ولو أعتقه المشتري لا ينقد عتقه، ولو أعتقه البائع بعد كذا في فتح القدير، ويجوز شرط الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى أن المشتري إذا قال للبائع أو البائع قال

للمشتري بعد تمام البيع: جعلتك بالخيار ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك صح وكان الخيار كما شرط له، وإن كان الخيار فاسداً فسد به العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا: لا يفسد ومن باع من آخر شيئاً وقبض المشتري المبيع ومضى أيام فقال البائع للمشتري: أنت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس لأن هذا بمنزلة قوله لك الإقالة، ولو قال: أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كما سمي هكذا في المحيط، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاصيحيان، في الفتاوى العتبية ولو قال: جعلتك بالخيار في البيع الذي نعتقه ثم اشتريه مطلقاً لم يثبت الخيار في البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو قال المشتري: عسى أني بالخيار في الثمر أو في المبيع فهو كقوله على أني بالخيار كذا في التتارخانية، وإن شرط الخيار إلى الليل أو إلى وقت الظهر أو إلى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينتهي الخيار ما لم تمض الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العمادية، هكذا ذكر للمسألة في الأصل، وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما ذكر في الأصل فقال: إذا باع على أنه بالخيار إلى الليل فله الخيار ما بينه وبين أن تغيب الشمس فإذا غابت الشمس بطل خياره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، ولو شرط خيار ثلاثة أيام ثم أسقط منها يوماً أو يومين سقط ما أسقطه من ذلك وصار كأنه لم يشترط إلا يوماً كذا في السراج الوهاج، باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن له أن يغله ويستخدمه جار وإن فعل ذلك لا يبطل خياره، ولو باع كرمياً على أنه بالخيار ثلاثة أيام عسى أن يأكمل من ثمره لا يحوو البيع كذا في فتاوى قاصيحيان، وإذا باع الأب أو الوصي شيئاً من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو حائر فإن بلغ الصبي في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: في ظاهر الرواية الخيار إلى الصبي فإذا أجاز للبيع في مدة الخيار حاز وإن رد بطل كذا في الفتاوى الصغرى.

**الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه:** إذا كان الخيار مشروطاً بالبائع فالمبيع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق والتمس يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق، وهل يدخل في ملك البائع؟ على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يدخل وعلى قوبهما يدخل كذا في المحيط، ولو شرط الخيار لهما جميعاً لا يثبت حكم العقد أصلاً كذا في فتاوى قاصيحيان، وإذا كان الخيار مشروطاً للمشتري فالتمس لا يزول عن ملكه بالاتفاق والمبيع يخرج عن ملك البائع بالاتفاق، وهل يدخل المبيع في ملك المشتري على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى؟ لا يدخل وعلى قوبهما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى، ويبتني على هذا الأصل المختلف مسائل.

**منها:** أن من اشترى زوجته عسى أنه بالخيار ثلاثة أيام لم يفسد النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما يفسد فإن وطئها في أمد قبل الاحتيار إن كانت بكرًا سقط الخيار إجماعاً وإن كانت ثيباً لم يسقط خياره وله ردها وعندهما يصير محتاراً كذا في السراج الوهاج، وهذا إذا لم ينقصها الوطء فإن نقصها ولو ثيباً امتنع الرد هكذا في النهر الغائق، وأجمعوا أنها لو لم تكن زوجته فوطئها فإنه يصير محتاراً سواء كانت ثيباً أو بكرًا كذا في السراج الوهاج، سواء نقصها الوطء أو لم ينقصها كذا في النهاية.

ومنها: إذا ولدت المشترة في المدة منه بالسكاح لا نصير أم ولد له عنده خلافاً لهما كذا في الهدية، وهذا إذا ولدت في مدة الخيار وهي في يد البائع أما إذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري ونصير أم ولد له بالاتفاق لأنها تعييت بالولادة هكذا في الكفاية، وإذا اشترى جارية قد ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا نصير أم ولد له بنفسه «شراء» وخياره على حاله إلا إذا اختارها صارت أم ولده وعندهما نصير أم ولد له بنفسه لشراء ويمطل خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج

ومنها: لو كان لمشتري قريب لم يعتق عنده خلافاً لهما كذا في محيط السرخسي ومنها أن من قال: إن ملكك عندي فهو حر فاشترى عبد بشرط الخيار فإنه لا يعتق عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق أما لو قال: إن اشتريت عبداً فهو حر فاشترى عبد بشرط الخيار فإنه يعتق بالاتفاق

ومنها: إذا اشترى جارية بشرط الخيار وفيضها فحاصت عنده في المدة فاخترها لا يكتفي بتلك الحصة في الاستبراء عنده وعندهما يكتفي بها كذا في السراج الوهاج، وكذا إذا وجد بعض الحصة فيها هكذا في فتح القدير، وإذا فسخ المشتري للعقد ورد الجارية على البائع لا يجب على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض أو بعده، وعندهما إن كان الفسخ والرد قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء متحسناً والقياس أن يجب، وإن كان الفسخ والرد بعد القبض يجب على البائع الاستبراء قياساً واستحساناً كذا في المحيط، وأجمعوا أن العقد لو كان بائناً ثم فسخ للعقد بإقالة أو غيرها إن كان قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وإن كان بعده يجب ولو كان الخيار للبائع ففسخ لا يجب الاستبراء فإن أجاز البيع فعلى المشتري أن يشتريها بعد حوار البيع والقبض بحيثضة مستأنفة إجماعاً كذا في السراج الوهاج

ومنها: إذا قبض المبيع ثم أودعه عند البائع وهدت عنده في مدة الخيار أو بعدهما يفسخ البيع عنده وعندهما لا يفسخ ويلزمه الثمن كذا في المصمرات، أما لو كان الخيار للبائع وسلمه إلى المشتري ثم إن المشتري أودعه في مدة الخيار للبائع فهلك في يده قبل تمام البيع أو بعده يطل البيع في قولهم جميعاً كذا في فتح القدير، ولو كان بائناً عقضه المشتري بإذن البائع أو بغير إذنه والثمن مفقود أو مؤجل وله فيه خيار رؤية أو خيار عيب فأودعه البائع فهلك في يده البائع هلك على المشتري مدره الثمن بالإجماع كذا في النهاية.

ومنها: إذا اشترى العبد المأذون سلعة وشرط الخيار لعنه ثم أبراء البائع من الثمن قبل خياره على حاله إن شاء أعتق أن يكون المبيع له بغير شيء وإن شاء فسح البيع وعاد إلى البائع بغير ثمن وعندهما بعد البيع يطل خياره كذا في المصمرات، وأما لو كان العقد بائناً فبر العبد المأذون من الثمن بإبراء البائع فليس له أن يرد بسلعه لا بخيار الرؤية ولا بخيار العيب بالإجماع، ولو كان المشتري حراً والمسألة بحالها له أن يرد بخيار الشرط وإن برأ من الثمن في قولهم جميعاً وهو ظاهر وكذا أنه إن يرد بخيار الرؤية أيضاً قبل القبض وعنده وإن برأ من الثمن، ولو وجد به عيباً فأراد أن يرده بعد ما برأ من الثمن فإنه يضر إن كان قبل القبض فله الرد وإن كان بعد القبض فليس له الرد كذا في النهاية

ومنها: إذا اشترى دمي من دمي خمر أو خنزيراً فأسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض بطل البيع سواء كان العقد باتاً أو بشرط الخيار لهما أو لأحدهما ولو أسلم أحدهما بعد القبض فإن كان العقد باتاً جاز ولا يبطل، وإن كان بشرط الخيار لبائع فأسلم البائع بطل البيع، ولو أسلم المشتري لا يبطل وخيار البائع على حاله، فإن احتار الفسخ عادت الخمر إليه، وإن اختار الإجازة صارت الخمر للمشتري حكماً والمسلم من أهل أن يملك الخمر حكماً، وإن كان الخيار للمشتري فأسلم بطل العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما تم العقد ولا يهين وإن أسلم البائع لا يبطل بالإجماع، وخيار المشتري على حاله فإن احتار المشتري العقد صارت له وإن فسخ صارت للبائع والمسلم من أهل أن يملك الخمر حكماً هكذا في النهاية.

ومنها: حلال اشترى ظبياً بالخيار فقبضه ثم أحرم والظبي في يده ينتقض البيع عنده، ويرد إلى بائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالإجماع ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يردّه كذا في فتح القدير

ومنها: مسلم اشترى من مسلم عسيراً بشرط الخيار فتحصر في المدة فسد البيع وعندهما تم كذا في النهاية.

ومنها: أن الخيار إذا كان للمشتري وفسخ العقد فالروايات تردّ على البائع عنده، وعندهما للمشتري كذا في فتح القدير، باع عبداً بجارية على أن يأتع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ عتقه في قولهم ويبطل البيع، وإن اعتق الجارية جاز ويكون إسقاطاً للخيار ويتم البيع ولو اعتقهما هي كلام واحد نفذ عتقه فيهما ويغرم قيمة الجارية ولا ينفذ إعتاق المشتري لا في العبد ولا في الجارية، ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية مبتأً لبائع العبد والخيار لبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو اعتقها نفذ إعتاقه فيها ويكون ذلك إسقاطاً لمخير كذا في فتاوى قاصبيخان، مثل عس اشترى عبداً على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال: ليس للبائع مطالبة الثمن ما لم يمض الثلاث كذا في التتارخانية ناقلاً عن الخاوي، قال بشر سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن إليه ولو دفع للمشتري الثمن أجبرت لبائع على دفع العبد إليه، ولو دفع البائع العبد إلى المشتري أجبرت المشتري على دفع الثمن، وبه الخيار ولو كان الخيار للبائع ونفذ المشتري الثمن وأراد أن يقبض العبد فممنعه البائع فله ذلك غير أنه يجبر البائع على ردّ الثمن، قال أصحابنا رحمهم الله تعالى.

خيار الشرط يمنع تمام الصفقة، فإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري والمبيع شيء واحد أو أشياء لم يكن له أن يجيز العقد في البعض دون البعض سواء كان المبيع مقبوضاً أو لم يكن لأنه تفرق الصفقة قبل التمام وإنه لا يجوز بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفرق كذا في المحيط، ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض فذلك بعضه أو استهلكه إنسان فللبائع أن يجيز البيع في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا كان بما

يتفاوت فهلك البعض انتقض البيع وليس للبائع أن يجبر في الباقي وإن كان مكبلاً أو موزوماً أو معدوداً غير متفاوت فهلك بعضه فللبائع أن يلزم البيع فيما بقي، ولو استهلك المستهلك المبيع في يد المشتري فللبائع أن يلزمه البيع ويأخذ الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك ليس للبائع أن يلزمه إلا برضا المشتري، ولو هلك أحد العبدین في يد البائع لم يكن له أن يلزم المشتري العبد الباقي إلا برضاه كذا في الحاوي.

**الفصل الثالث في بيان ما ينفذ به هذا البيع وما لا ينفذ وفي بيان ما ينسخ به وما لا ينسخ:** من شرط له الخيار سواء كان بائعاً أو مشترياً أو أحسباً له أن يجبر في مدة الخيار بإجماع الفقهاء وله أن يفسخ، فإن أجاز بيع حاضرة صاحبه يريد بغير علمه جاز كذا في فتح القدير، شرط الخيار إذا كان للبائع فيجوز البيع ونفوده بأحد ثلاثة معاد: أحدها: أن يجبر البيع بالقول في مدة كذا في السراج الوهاج، كان يقول: أجزت المبيع ورصيته وأسقطت حاري ومحو ذلك كذا في فتح القدير، ولو قال: هويت أحده أو أحببت أو أعجيتي أو وافقتي لا يبطل كذا في البحر الرائق، والثاني: أن يموت البائع في مدة الخيار يبطل خياره بموته ونفسه عقده كذا في شرح الطحاوي، والثالث: أن يمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا إحالة من نه الخيار كذا في السراج الوهاج، وكذلك إذا أغشى عليه أو جن ومضت الأيام الثلاثة، ولو أنه أدق في مدة الخيار حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطولوسي أنه لا يكون على خياره وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أنه على خياره قال رحمه الله تعالى: وهو منصوص في المأذون وهو الأصح كذا في الذخيرة، والتحقيق أنه الإغناء والخنوع لا يسقطان إنما المسقط له مضي المدة من غير اختيار كذا في البحر الرائق، وكذلك لو بقي بائعاً حتى مضت المدة كذا في محيط السرخسي، وإن سكر من الخمر لم يبطل خياره وهو الصحيح كذا في حواهر الأخلاص، وإن سكر من البتج في المدة يبطل خياره حتى لو زال السكر من البتج في المدة ليس له أن يتصرف بحكم الخيار هكذا حكى عن الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطولوسي رحمه الله، والصحيح أنه لا يبطل كذا في الخيط، وإن أريد وعاد إلى الإسلام في مدة فهو على خياره إجماعاً وإن مات أو قتل على الردة بطل خياره إجماعاً وإن تصرف بحكم الخيار بعدها توقف تصرفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبعد عندهما كذا في الذخيرة، ومسحه بأحد الأمرين إما بالقول أو بالعمل أم بالقول بأن يقول: فسخت فيعد ذلك بنظر إن كان للمشتري حاضراً يصح الفسخ ولا يحتاج فيه إلى قضاء أو رضا، وإن كان غائباً لا يصح الفسخ ويكون موقوفاً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخيط، والخلاف إنما هو في الفسخ بالقول، أم إذا نسخ بالعمل فإنه يفسخ حكماً اتفاقاً في الحاضرة والغيبة، والمراد بالغيبة عدم علمه وبالحاضرة علمه ولو فسخ في غيبته سلمه في المدة ثم الفسخ لحصول العلم به ولو يدعه بعد مضي المدة ثم انعقد بمضي المدة قبل الفسخ، وكذا إذا أحاز البائع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسحه كذا في البحر الرائق، وأما الفسخ بالفعل بأن يتصرف البائع في مدة الخيار في البيع تصرف الدلاك كما إذا اعتق أو دبر أو كاتب

وكذلك إذا باع من غيره، وكذلك لو وهب وسلم يفسخ البيع ولو وهب ولم يسلم لا يفسخ البيع وإذا رهن وسلم يفسخ البيع كذا في المحيط، وإذا جرد ذكر في بعض المواضع أنه لا يكون فسخاً ما لم يسمه يبي استأجر وذكر في بعضها أنه يكون فسخاً وإن لم يسمه إلى استأجر وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في التدخيرة، وإذا سلم البيع في مدة الخيار إلى المشتري قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن سلمه على وجه الاحتياط لا يبطل خياره ولا يملكه المشتري وإن سلمه على وجه التمليك يبطل خياره هكذا في العصول العمادية، والخاص أن ما وجد من البائع في البيع لو وجد منه في الثمن لكان إجاره للبيع يكون فسخاً للبيع دلالة كذا في البدائع، رجل باع عبداً بثمن في الدمة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار أو أبرأه عن الثمن أو اشترى من المشتري شيئاً بذلك الثمن يصح شراءه وإبرأه وهبته ويبطل خياره لأن الثمن في يده بمدة العروص هكذا في فتاوى قاضيخان، وكذا لو ساءم البائع بالثمن الذي في يده شيئاً كذا في البدائع، ولو اشترى من غير المشتري شيئاً بدت الثمن يبطل خياره ولا يجوز شراءه ولو كان الثمن ديناً فإفواه المشتري قبض وتصرف فيه لا يبطل خياره، وكذا لو دفع للبيع إلى المشتري لا يبطل خياره ولو كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح إبرأؤه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا تم البيع بينهما بمضي مدة الخيار أو إسقاط الخبر في المدة بعد إبراء البائع هكذا في فتاوى قاضيخان، والخاص في هذه المسائل أن الثمن إذا كان شيئاً يتعبد بالتعيين فإذا قبض البائع لثمن وتصرف فيه من بيع أو هبة فذلك إمضاء ببيع، وإن كان الثمن شيئاً لا يتعين بالتعيين كدراهم فتصرف فيه بعدم قبض مع المشتري أو مع غيره فذلك ليس بإمضاء للبيع وإن تصرف فيه قبل القبض مع المشتري بأن اشترى منه بالثمن ثوباً أو صدقة من الثمن وهو ألف درهم على مائة دينار فذلك احتياؤه للبيع كذا في المحيط، ولو باع عبداً على أنه بالخيار فيهما وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وإن تراضيا على إجازة البيع لأن البيع بشرط الخيار غير معتقد في حق أحدهما فإذا حدث أحدهما كانت الإجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخصه فلا يجوز، ولو قال البائع في حياة العبد بن نقضت البيع في هذا يعينه أو قال نقضت البيع في أحدهما كان نفسه باطلاً ويبقى الخيار فيهما، وكذا لو باع عبداً واحداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال: نقضت البيع في نصفه كان باطلاً، رجل باع بيضاً أو كفرة<sup>(١)</sup> على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج المرخ من البيض أو حار الكفرة تمراً في مدة الخيار بطل البيع، ولو كان الخيار للمشتري ولمسأله بحالته بقي خياره كذا في فتاوى قاضيخان، ولو لم يكن في بيع خيار فالبيع باقٍ والمشتري بالخيار إن شاء أحد وإن شاء ترك كذا في التوالعات الحسامية، رجل باع أرضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتفايضا ثم إن البائع نفق البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع، فإن أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري

(١) قوله أو كفرة: هو وعاء طلع الحبل وتثلث سكاف والعام معاً فموس.



متى شاء قبل أن يؤذي ما عليه من الثمن ولا يكون للمشتري أن يحبسها لاستبقاء الثمن الذي كان على البائع كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان المشتري زرع الأرض كان للمشتري أن يحبسها بأجر المثل ويبيع البائع عنها إلى أن يستحصل الزرع، وإن أراد المشتري بعد ما زرعتها أن يمنع الأرض من لبائع حتى يسترد الثمن ليس له ذلك، وإن أبى المشتري أن تكون الأرض في يده بأجر المثل إلى وقت إدراك الزرع وكره قلع الزرع أيضاً وأرد تصميم رب الأرض الزرع كان له ذلك إذا كان قد آذن له في زرعتها إلى أن يدرك الزرع ولا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها حتى يستحصل بمهر شيء هكذا في المحيط، وإذا كان الخيار للبائع في عبد باعه فبأن البائع للعبد: أنت حر إن دخلت الدار أو قال: إن دخلت الدار فانت حر ثم يمكن هذا نقضاً للبيع وكذلك إذا قال للعبد: أنت حر أو هذا العبد الآخر ذكر المسألة في المتن وروى هشام وبشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن مضى أجز الخيار قبل أن ينقص البيع وجب البيع وعنى العبد الآخر كذا في الدخيرة، ولو كان الخيار في الرمي فمضى البائع كان مباح وإن طعن المشتري ليمرر بمقدار الضمن لا يسقط، وإن راد عن ذلك يبطل قال القنبي أبو جعفر ما راد عن يوم وليلة كثير وما دونه قليل لا يبطل خبره كذا في مختار الفتاوى، وإذا هلك المبيع قبل القبض يبطل البيع سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً وإن هلك بعد القبض فإن كان الخيار للبائع فكذلك يبطل البيع لأن البيع صار بحال لا يحتمل إنشاء العقد عليه فلا يحتمل الإجازة فيفسخ العقد ضروره ويلزم النقص إن لم يكن له مثل والمثل إن كان له مثل، وإن كان الخيار للمشتري لا يبطل البيع ولكن يبطل الخيار ويلزم البيع وعليه ثمن هكذا في البدائع، وفي استقوى رجل باع من آخر جارية على أنه بالخيار ودفعها إلى المشتري فأعتقها المشتري أو زوجها في مدة الخيار ثم إن البائع أجاز البيع فيها لا يجوز عن المشتري ولا يزوجه وقد نقص البائع النزويج بإجارته البيع وإحلاله فرجها للمشتري وهو كان الزوج وطنها وهي بكر ثم نقص البائع البيع فيها وقد نقصها الوطء مائة درهم وعقرها مائتا درهم فالبائع بالخيار إن شاء أتبع الزوج بالعتق تام ولم يرجع به للزوج على أحد، وإن شاء أتبع المشتري بنقص الوطء ورجع المشتري على الزوج سواطين بالمائة التي ضمن ولو لم يكن البائع دفع الأمانة إلى المشتري وزوجها المشتري رجلاً وهي في يد البائع فوطئها لزوج ثم أجاز البيع ولم ينقصها الوطء لأنها شيب فالتكاح فسد إذا فسخه المشتري ولا يبيض ما لم يفسخه لأن رجها لم يحل للمشتري بإجازة البائع للبيع وللمشتري على الواضحة مهر مثلها إذا فسخ التكاح ولا خيار للمشتري في رد الأمانة بالوطء الذي كان عند البائع من قبل أن الوطء لم ينقصها وإن كان الوطء راء كان هذا عساً فمرد به كذا في المحيط، رجل باع داراً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ففسخه المشتري على درهم مسماة أو على عرص بعينه على أن يسقط الخيار ويمضي البيع جار ذلك ويكون رباة في الثمن، وكذا لو كان الخيار للمشتري ففسخه البائع على أن يسقط الخيار فيحبط عنه من الثمن كذا أو يريده هذا العرص بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا باع عبداً بأرب درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام فأعطاه المشتري به مائة دينار ثم إن البائع ينقص البيع فالصواب باطل وكان عليه أن يرد الدينار كذا في المحيط، قال هشام سمعت محمداً عن رجل

باع داراً عسى أنه بالخيار ثلاثة أيام فتواري المشتري في بيته أراد أن يهدي له الثلاث فيجب له البيع هل يؤخذ في هذا بالأعذار قال: نعم أبحث إليه من يمدده فإن ظهر وإلا أبطلت خياره إلا أن يجيء في الثلاث، قلت: وإن لم يأت الخصم في الأيام حتى كان آخر لثلاثة الأيام أتاك في وقت لا تستطيع أن تبحث إليه من قبلك الأعداء فمألك أن تبطل الخيار عليه قال: لا أفعل ذلك، قلت: فإن قال الخصم: إني أعذرت إليه وأشهدت واحتفى مني فاشهد لي بذلك فإن أمروا أشهدوا أن هذا قد رعم أنه قد أعذر إلى صاحبه في الأيام الثلاثة كان ياتيه كل يوم فيعذر إليه فيحتفي منه فإن كان الأمر كما قال فقد أبطلت عليه الخيار وإذا ظهر بعد ذلك وإنكر سألت المدعي البيعة على الخيار وعلى أعذاره كما كان ادعى كذا هي لدخيرة، شترى شيئاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء المشتري في الأيام الثلاثة إلى باب البائع ليرد البيع وحض البائع منه فطلب المشتري من القاضي أن يصب خصماً عن البائع ليرد عليه احتدوا فيه قال بعضهم: يصب خصماً نظراً للمشتري، وقال محمد بن سعدة رحمه الله تعالى: لا يجيب القاضي إلى ذلك ولا يصب خصماً لأن المشتري لما اشترى ولم يأخذ منه وكيلاً مع احتمال العيبة فقد برك النظر لنفسه فلا ينتظر له فإن لم يصب القاضي خصماً وطلب المشتري من القاضي الأعداء عن محمد رحمه الله تعالى. فيه روايتان في رواية يجيب القاضي إلى ذلك فيبعت متادياً بسدي عن باب البائع أن لقاضي يقول إن حصلك ملأاً يريد أن يرد عليك البيع فإن حصرت وإلا نقصت للبيع فلا يفسخ القاضي البيع من غير أعذار، وفي رواية لا يجيب القاضي إلى الأعداء أيضاً فمحل محمد رحمه الله تعالى: كيف يصح لمشتري؟ قال ينبغي للمشتري أن يسترقق فيأخذ منه وكيلاً ثمة إذا حاف العيبة حتى إذا غاب البائع يرد على التوكيل كذا في مدى فاصيدان، اشترى شيئاً يتسارع إليه المصداق على أنه بالخيار ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وهي الاستحسان بمال للمشتري، إم أن تفسخ البيع وما أن تأخذ المصداق شيء عليك من الثمن حتى تجبر البيع أو بنفس المبيع يحدث دفعا لنضر من الجائدين كذا في فتح القدير، ولو باع شيء ثم يتسارع إليه المصداق بيعاً يائاً ولم يقضه المشتري ولم يتقد الثمن حتى غاب كان للبائع أن يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشترى وإن كان يعلم ذلك كذا هي فتاوى قاصيدان، ولو كان الخيار للبائع أو للمشتري فقال: من له الخيار إن لم أفعل كذا اليوم أبطلت خياري لا يبطل خياره وكذا لو قال نلتك في خيار العيب، ولو لم يقل كذلك ولكن قال: أبطلت خياري عمداً أو قال: أبطلت خياري إذا جاء غد فجاء غد ذكر في المنتقى أنه يبطل خياره، وليس هذا بالأول لأن هذا وقت يجيء لا محالة بخلاف الأول كذا في الطهريّة، ولو باع جارية بعبد على أنه بالخيار في الجارية فهبه العبد أو عرصه على البيع بإجرة، وعرضها على البيع ففسخ على الأصح كذا في البحر الرائق، رجل شترى جارية على أنه بالخيار مرة غيرها عن البائع وقال: هي التي اشتريتها فالقول قوله وللبائع أن يملكها ويقضاها كذا في الوقعات الحماسية، بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مسلم باع من مسلم عسيراً على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فصدت في يده خيراً فقد انتقض البيع ذكر المسألة في المنتقى: قال وضمن العسير وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، وقال الحاكم أبو الفضل رحمه الله

تعالى وقد قال في موضع آخر: المبيع على خياره إن سكنت حتى مضى الثلاث لزم البيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشر أن البيع ينتقض لو لم يتخاصما حتى صار خلافاً فاختار المبيع إلزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المشهور من الرواية كذا في المدحرة، في المشتري باع عبداً على أن المبيع بالخيار فإذا له في العجالة لا يكون هذا نقضاً للبيع إلا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعد ما سمعه دين لم يجز كذا في محيط السرخسي، ولو باع عبده على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه إلى المشتري ثم عصبه من المشتري ثم يمكن ذلك فسخاً للبيع ولا إبطالاً للخيار كذا في الفصول العمادية في الفصل الخامس والعشرين، وإذا باع عبداً على أن المبيع بالخيار وقبضه المشتري وقتل العبد عند المشتري فيلزم موت العبد وحسن المشتري قيمته للمبيع أحد أولياء الجنابة الفقة من المبيع وكان للمبيع أن يرجع على المشتري بمثلها وهو بمنزلة العصب، رجل باع عبداً على أنه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلاث: قد فسخت البيع ونقصته، ثم قال بعد ذلك: قد أجرت البيع وقبل المشتري فهذا جائز استحساناً، ولو جنى المبيع على المبيع في هذه الصورة جنابة ونقصه فقال للمشتري: أنا آخذه كذلك فليس له ذلك إلا أن يسلم المبيع له كذا في المحيط، ولو استهلكت المبيع أجسبي والخيار للمبيع لا ينسخ البيع والمبيع على خياره سوء كان المبيع في يد المشتري أو في يد المبيع فإن شاء مسح البيع واتبع الجنابي بالضم، وكذلك لو استهلكه المشتري إن شاء مسح البيع واتبع المشتري بالصمان وإن شاء أجزأه واتبعه بالثمن، ولو تعيب المبيع في يد المبيع فإن كان بأفة سماوية أو بفعل المبيع لا يبطل البيع وهو على خياره إن شاء مسح البيع وإن شاء أجزأه، فإن أجزأ المشتري بالخيار فإن شاء أخذه بجميع الثمن وإن شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض، وإن كان بفعل المبيع بطل البيع وإن كان بفعل أجسبي لم يبطل البيع وهو على خياره إن شاء مسح البيع واتبع الجنابي بالارض وإن شاء أجزأه واتبع المشتري بالثمن والمشتري يتبع الجنابي بالارض، وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يبطل البيع واتبع على خياره إن شاء مسح البيع واتبع المشتري بالصمان وإن شاء أجزأه واتبع المشتري بالثمن وكذلك إذا تعيب في يد المشتري بفعل أجسبي أو بفعل المشتري أو بأفة سماوية فاتباع المبيع على خياره، إن شاء أجزأه بالبيع وإن شاء مسح، من أجزأ أخذ من المشتري جميع الثمن غير أنه إن كان اتعيب بفعل الأجسبي فليشترى أن يتبع الجنابي بالارض، وإن فسخ فإن كان اتعيب بفعل المشتري أو بأفة سماوية فالمبيع بائعاً لثاني وأرض لحاجة من المشتري وإن كان اتعيب بفعل أجسبي فالمبيع بالخيار إن شاء اتبع الجنابي بالارض وإن شاء اتبع المشتري وهو يرجع بما ضمن على الأجسبي هكذا في البدائع، وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي إذا جنى المبيع في يد المبيع جنابة والخيار له فإن نقض البيع دفعه المبيع أو هداه فإن أمضى البيع أو سكنت حتى مضت المدة وقبله المشتري ورعي يعيب أجسبه دفعه المشتري أو هداه كذا في المحيط، رجل اشترى إبهه على أن المبيع بالخيار ثم مات المشتري فأجاز المبيع البيع عتق الأبس ولا يرث إبهه كذا في فتاوى صاحبان، ولو باع المكاتب أو خادون وشرط الخيار لبعده معجز المكاتب أو حجر المادون في مدة الخيار عقد لزم البيع وبطل الخيار في قولهم جميعاً كذا في البدائع، باع شاة على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجزأ المبيع صومها في مدة الخيار يكون نقضاً كذا في الفصول العمادية، ولو كان

الخيار للبائع والحاربة عنده فوطفت بشبهة انعقض البيع كذا في المحيط، ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكتمست اكتساباً عند البائع أو عند المشتري أو ولدت أولاد فإن المكن يدور مع الأصل، إن تم البيع بينهما يكون للمشتري وإن انقسخ بينهما يكون للبائع كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا كان الخيار للمشتري فنفوذ هذا البيع بما ذكرنا من المعاني الثلاثة ومعنى آخر سوانها وهو أن يتصرف المشتري في المبيع تصرف ملاك والأصل فيه إن كان كل فعل بشر المشتري في المشتري بشرط الخيار له فعلاً يحتاج إليه للامتحان ويحل في غير المالك بحال فلاشتغال به أو مرة لا يكون دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وإن فعل لا يحتاج إليه للامتحان أو يحتاج إليه للامتحان إلا أنه لا يحل في غير المالك بحال فإنه يكون دليل الاختيار كذا في الذخيرة، إذا كان الخيار للمشتري فباعه أو اعتقه أو دبره أو كاتبه أو ربه أو وهبه سلم أو لم سلم أو أجر فهذا كله إحازة منه لأن هذه التصرفات تختص بالملك هكذا في النهاية، وكذا لو اعتق بعضه كذا في التمهيد الفائق، الوطء واستقبال بشهوة والباشرة بشهوة واسطر بسى فرجها بشهوة إحازة من المشتري وأما المس والنظر إلى فرجها بعير شهوة لا يكون إجارة هكذا في البدائع، ولو نظر إلى سائر أعضائها بشهوة لا يسقط خياره لأنه يحتاج إليه للامتحان بخلاف البائع لو لمس سائر أعضائها أو نظر إلى فرجها لا عن شهوة أو نظر إلى سائر أعضائها عن شهوة يجب أن يسقط خياره لأنه لا يحتاج إلى ذلك وهذه تصرفات لا تحمل بدون المثلث كذا في محيط السرخسي، وحال الشهوة أن تنتشر أنه أو يزداد انتشارها وقيل: أن يشتهي بقلبه ولا يشترط الانتشار كذا في السراج الوهاج، رجل اشترى من آخر جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ثم أن المشتري قبلها أو لمسها أو نظر إلى فرجها ثم أراد أن يرفضه وقال: لم يكن ذلك بشهوة فالقول قوله مع مبيحه هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى في المنتقى ثم قال: ألا يرى أن رجلاً لو قبل امرأته أو لمسها أو نظر إلى فرجها ثم قال: لم يكن عن شهوة كان القول قوله كذا هاهنا ولو كان مباشرة ثم قال: كان ذلك مني بعير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدر الشهيد يقوله في القيلة: يعني بحرمة المصاهرة ما لم يتبين أنه فعل بعير شهوة، وفي اللبس والنظر إلى الفرج كان يقول: لا ينفي بحرمة ما لم يتبين أنه فعل بشهوة فعلى قياس ما قاله الصدر الشهيد لمة يجب أن يقال في مساماة المشتري إذا قبلها ثم قال: لم يكن عن شهوة أن لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط، ولو قبلها المشتري فقال: قبلتها بعير شهوة إن كان في العلم لا يقبل قوله وإن كان في سائر البدن فالقول قوله، وهو على خياره كذا في السراج الوهاج، ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في بيوجه إذا نظرت إجارة إلى مرقح المشتري أو قبلته أو لمسته بشهوة فآثر المشتري أنها فعلت بشهوة فإن فعلت ذلك بتسكين المشتري سقط خياره بالإجماع كذا في الفتاوى الصغرى، وإن اختلست اختلاصاً من غير تحمكس المشتري وهو كره لذلك فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يكون ذلك إجارة للبيع وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يكون فعله إجارة سبيع كيفما كان وأجسروا على أنها لو باضعته وهو ماثم بأن أدخلت فرجه في فرجها يسقط الخيار هكذا في البدائع، إذا دعا الجارية المشترة إلى فراشه لا يبطل خياره وكذا إذا روجها إلا إذا وطئها الروح

كذا في الفتاوى السراجية، وإن كان خيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العقد ويظل الخيار سواء كان بفعل البائع أو بعير فعله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية، وإن كان العيب مما يحتمل الارتجاع كالمرض فللمشتري على خياره إن شاء فسخ وإن شاء أحاز وليس له أن يفسخ إلا أن يرتفع العيب في مدة الخيار فإن مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع كذا في البدائع، ولو مرض العبد والخيار للمشتري فلتني البائع وقال: نقضت البيع ورددت العبد عليت فلم يقبل البائع وبم يقبضه فإن مضت المدة والعبد مريض لزوم المشتري، وإن صح فيها علم يردّه حتى مضت المدة كان له أن يردّه على البائع بذلك الرد الذي كان منه كذا في فتح القدير، وإذا أراد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة متولدة من لأصل كالسبي والغيره من المرض ودهاب القباصي من العين فإنها تمنع الرد والفسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج، وإن كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كصبيغ الثوب وحياطه وتلميق بالسمن والبناء والغرس في الأرض فإنه مانع من الرد بالإجماع، وكذلك إذا كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبس والصوف والعقر والأرض وغيرها فمنع الرجوع أيضاً كذا في الينابيع، والمنفصلة البغير متولدة كالعلة والكسب لا تمنع اتعافاً كذا في النهر الفائق، فإذا احتار المبيع فالزيادة له مع الأصل إجماعاً وإن احتار الفسخ يرد الأصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يرد الأصل لا غير والزوائد للمشتري كذا في السراج الوهاج، ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري والخيار له لينظر إلى سيرها أو قوتها أو كان ثوباً فليس لينظر إلى مفدله أو كانت أمة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو باقٍ على خياره، فإذا أراد من الركوب على ما يعرف به فهو رضا وسقط خياره، فإن ركبها حاجته فهو رضا هكذا في السراج الوهاج، هذا إذا كان الاستخدام يسيراً عاماً إذ كان كثيراً يخرج من حدّ الامتحان والاختيار يكون اختياراً للملك كذا في الهيوط، وإن لبسه ليستدفع به وهو أن يلبسه لدفع عادية أبعد بطل خياره كذا في الظهيرية، وإن ركبها يستقيها أو ليستري لها هلعاً أو ليؤدها على بائعها فالقباص أن يكون إجارة وفي الاستحسان لا يكون إجارة وهو على خياره كذا في البدائع، قيل: هذا إذا لم يمكن الرد والسقي والعلف إلا بالركوب وإن أمكن بدون الركوب يبطل وكذلك الركوب لحمل علف إن كان في وعاء واحد لا يبطل وإن كان في عدلين يبطل ذكره في السير الكبير كذا في محيط المرخسي، وإن استخدمها مرة أخرى فإن كان في النوع الذي استخدمها في المرة الأولى كان اختياراً للملك وإن كان في نوع آخر لا يكون اختياراً والإكراه على الاستخدام في المرة الأولى اختيار للملك، فسر محمد رحمه الله تعالى الاستخدام في كتاب الإجازات فقال: بأن يأمرها بحمل لثاغ على السطح أو بإزالته عن السطح أو بتقديم الثعل بين يديه أو بأن تغمز رجله بعد أن لا يكون عن شهوة أو بأن تطبخ أو تخبز بعد أن يكون ذلك يسيراً وإن أمرها بالطبخ والخبز فوق القاعدة فذلك رضا كذا في الهيوط، ولو ركب الدابة ليعرف سيرها ثم ركبها مرة أخرى إن ركبها لمعرفة سير آخر غير الأول بأن ركبها أولاً ليعرف أنها هملّاح ثم ركبها ثانياً ليعرف سرعة عدوها فهو على خياره، والثوب إذا لبسه مرة لمعرفة الطول والمرض ثم لبسه ثانياً يسقط خياره

كذا في البدائع، ولو اشترى أرضاً مع حرثه فسقى الحرث أو قصل<sup>(١)</sup> منه شيئاً أو حصده أو حرص المبيع للبيع بطل خياره لا لو عرضه ليَقُومَ كذا في البحر الرائق، ولو كان في الأرض نخلة فصدم النخل أو لفتح بطل خياره كذا في محيط السرخسي، ولو زرع الأرض أو حرثها فهو رضا من المشتري ومن البائع مسح ولو كان النهر عارية وكان يسقي به كذا كان يسقي قبله سقط خياره، وكذا إذا أعاره أو أجره سقط خياره سواء سقى منه استمير أو لم يسق كذا في التتارخانية ناقلاً عن الفتاوى العنابية، وكري النهر وكبس البحر يسقط خياره ولو أهدمت البئر ثم بدأ بها ساعد خياره كذا في الذخيرة، ولو سقى من نهر الأرض دولبه أو شرب بمحمسه لا يسقط خياره لأنه مباح ولو سقى من نهرها أرضاً أخرى فهو رضا، بخلاف ما إذا سقى منه أجسبي بغير علمه ولو رعت ماشية المشتري الكلا يسقط خياره بخلاف ما شبه الداس كذا في المحيط، وإذا اشترى الرجل نهراً أو بئراً وهو باختيار وقعت في البئر شاة لمسا أو وقعت فيها عذرة أو شيء مما يتنجس الماء به لم يكر له ردّه قبل. النزح وأما إذا برح في مدة الخيار حتى طهر هل له أن يردّ على البائع ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب، وأحلف لشايح به قل بعضهم. له حق ردّه لأن العيب زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له أثر فيكون المشتري على خياره على قياس ما لو حم العبد في مدة الخيار في بدّ المشتري ثم انقطع عنه الحسي في المدة كان المشتري على خياره، وحكى الفقيه أبو جعفر عن أساده أبي بكر البلخي أنه لا يكون به لرد أيضاً بعد الرجوع لأنه بقي بعد الرجوع عيب فإنه وإن طهر عندما لا يظهر عند بعض العلماء كذا في الذخيرة، ولا يسقط خياره لو أسقى من البئر لشربه ووضونه ودولبه ليسر إلى كثرة الماء لأنه محتاج إليه ولو سقى بها رزعا بطل خياره لأنه غير محتاج إليه معرفه قدر الماء هكذا في المحيط، ولو قطع حور الائمة أو أحد بعض عرفها لا يبطل كذا في فتح المهدية، فإن ودحها أو قصه حكه أو برعها فهو رضا كذا في السراج الوهاج، ولو حمل عليها علماً يسقط خياره هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا حمل علماً لها لا يسقط خياره، ولو كان له دواب فحمل عنهم جميع الدواب عيبها فذلك رضا هكذا في المحيط، اشترى بفرة أو شاة على أنه باختيار فحلب لبها بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية، وهو اغتار كذا في جواهر الأحكام، وفي المندوري إذا سكن المشتري الدار أو أسكنها رجلاً بأجر أو بغير أجر أو رَمَ منها شيئاً أو أحدث فيها بناء أو جصصها أو طيبها أو هدم منها شيئاً فهو إصاءة للبيع كذا في الظهيرية، ولو سقط حائط منها بغير صمغ أحد يسقط الخيار كذا في محيط السرخسي، ولو شترن داراً وهو ساكن فيها على أنه باختيار فدام على سكني لا يبطل خياره كذا في فتاوى قاضيخان، ولو كان فيها ساكن أجر ماعها النافع برصاه وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري واستأذى العلة لهذا صا كذا في الحاروي، المشتري بحجر بشرط إذا باع بختيار الشرط لا يبطل خياره وقيل يبطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الأحكام، ولو مسح من الكتاب لعمه أو لغيره لا يبطل وإن قلب الأوراق وإن كان من بطل كذا في البحر الرائق، قالوا: ولو قيل بالانتساح يبطل الخيار وبالدرس لا يبطل خياره فله وجه

(١) قوله أو قصل. بالفتح أي قطع كما في العاموس

ومحور الأخذ به كذا في فتاوى قاضيه خان، وهو المأخوذ كذا في جواهر الإخلاص، ولو جزم الغلام أو سقاه دواء أو حتى راسه فهو رضا كذا في المحيط، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أمر العلام بجز راسه يعني رأس العلام فهذا ليس برضا إلا أن يريد به الدواء وكذا الظلي بالسورة إلا أن يريد به الدواء، وكذا غسل الرأس واللحية وفي المتن إذا احتجم الخادم بأمر المشتري فهو رضا كذا في الظهيرية، ولو اشترى قنأ بحيار حرأه يحجم الناس بأجر فسكت كان رضا لا لو بلا أجر لانه كالاستخدام ألا ترى أنه لو قال: أحجمني فحجمه لم يكن رضا كذا في البحر الرائق، وفي الأصل اشترى حارية فامرأها أن ترضع ولده لا يكون رضا كذا هي الفصول المصادية، ولو أمر الحارية بعدما اشترى على أنه بالخيار بالمشط والدمع أو القلس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية، اشترى بشرط خيار شبقاً فقبضه أو نقد ثمنه لا يبطل بذلك خياره كذا هي الفصول المصادية، ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثاً وقبضه فذهب للعبد مال أو اكتسبه ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير إذنه أو بغير علمه لم يبطل خيار المشتري ولو ذهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عتق الابن ولا يبطل خيار المشتري في العبد، ولو ذهب للعبد أم ولد للمشتري وقبضها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال. ولا يشبه الولد أم الولد من قبل أن أم الولد تبقى على ملكه بعد بحكم الخيار والولد لا يبقى، ولو أن المشتري استهلك الشاة الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة كذا في الظهيرية، ولو اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان، ولو قطع البائع يده قبل التسليم إلى المشتري لا يبطل الخيار عند الكل ولو قطع أجني عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا بيعت أمدار بجانب الدار للمشتري بشرط الخيار للمشتري فأخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط، والأخذ ليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه أخذ أو لا كذا في النهر الفائق، المشتري بشرط الخيار إذا رخص بالثمن في أيام الخيار جار كذا هي الفصول المصادية، وإذا باضت الدجاجة في اللدة سقط خيار إلا أن تكون مدرة وإذا ولد الحيوان سقط الخيار إلا أن يكون للولد ميتاً كذا في البحر الرائق، وفي المتن إذا ولدت في يد المشتري ولداً ميتاً إن لم تنقصها الولادة فهو على خياره كذا في المحيط، وإذا كان البائع والمشتري جميعاً بالخيار لم يتم البيع بإجارة أحدهما حتى يحميها عليه كذا في المبسوط، وفي المتن رجل باع عبداً بأمة عتي أن كل واحد منهما بالخيار فيما باع فأجاز بائع العبد البيع وقد تقابضا عمات لعبد في يد المشتري فقد لزمه وتم البيع، وفيه رجل اشترى عبداً بجارية وشرط كل واحد الخيار لنفسه فيما باع ثم يهما أعتقا معاً جاز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها، رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وهما جميعاً بالخيار فقال البائع: قد أجزت البيع بمحض من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت للبيع محضرة البائع فالبيع يفسخ وإن هلك العبد في يد المشتري قبل أن يردّه في الأيام الثلاثة أو بعدها فعلى المشتري الثمن من قبل أن البائع قد أجزم البيع وصار المشتري بالخيار دون

البائع ولو أصابه عيب قبل هذه المقالة أو بعدها فهر سواء وعيه الثمن، ولا يستطيع رده بعد العيب الذي أصابه وإن بدأ المشتري ففسخ العقد ثم إن البائع أجاز البيع ثم هلك البند فعلى المشتري قيمته، وكذلك لو أصابه عيب بقصه بعد هذه المقالة فليبع منتقص يرد المبيع ويرد نقصان العيب ولو أصاب العيب قبل أن يعسخ المشتري البيع ثم أجازته البائع فالبائع لازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المصط، وإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فنقصا البيع ثم هلك عند المشتري قبل أن يقصه البائع فعلى المشتري الثمن إذا كان له الخيار والقيمة إن كان الخيار للبائع كذا في المصط، ولو اشتريا شيئا على أنهما بالخيار ورضي أحدهما بالمبيع صريحا أو دلالة لا يرد له الآخر بل يحصل خياره عند الإمام، وقالوا: يرد البيع في نصيبه، وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب كذا في المهر العاقش، رجل شترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار مرسعي أحدهما بالمبيع ولم يرض الآخر لزهما البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصيحات، والله تعالى المعز.

**المصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار.** إذا حتلما فيه فالمقول قول الذي يتبعه وإن اختلف في معاداره فالمقول قول المقر بأقصر الوقيين، وإن حتلما في نصيبه فالمقول قول الذي ينكر نصيبه كذا في المصط، أحسما في شرط الخيار وأقاما البيعة مبيعة مدعي الخيار أولى كذا في القصة، إن كان الخيار لأحدهما واختلما في الإجازة والنقص في المدة فالمقول لمن له الخيار مدعي المسخ أو الإجازة والبيعة بين الآخر وإن أحسما بعد مضي المدة فالمقول لمدعي الإجازة أيهما كان والبيعة لمدعي النقص، وأما إذا كان الخيار لهما وأحسما في النقص والإجازة في المدة فالمقول لمدعي النقص والبيعة للآخر وإن اختلفا بعد مضي المدة فالمقول لمدعي الإجازة والبيعة لمدعي النقص كذا في محيط السرخسي، هذا كله إذا لم يكن لبيئتهما تاريخ، ولو أرحمت البيعتان بقبول بيعة أسبقهما تاريخا أيهما كان على المسخ والإجازة كذا في شرح الطحاوي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل باع عبدا من رجل بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام وقبضه المشتري فصحت المدة فقال أحدهما: أيهما كان إن العبد مات في الثلاث وانتفض البيع ووحيت القيمة وقال الآخر: لا بل هو حي أبق فالمقول قول من يدعي أنه حي أبق، وإن أقاما البيعة كانت السنة سنة من يدعي أنه حي أبق أيضا كذا في المحيط، وأما إذا تصادقا على الموت فعدل أحدهما مات في الثلاث، وقال الآخر: مات بعد الثلاث فالمقول مدعيه في الثلاث والبيعة للآخر، وأما إذا تصادقا على الموت بعد الثلاث في يد المشتري واختلفا في المسخ والإجازة فأقام أحدهما البيعة أن البائع يقص في الثلاث وأقام آخر أنه أجاز في الثلاث فالبيعة لمدعي المسخ وقيل: هذا قياس وفي الاستحسان البيعة لمدعي الإجازة، وإن تصادقا على الموت في الثلاث والنسالة بمجانها فبيعة مدعي الإجازة أولى ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث وإجازة البائع في الثلاث وادعى الآخر الموت في الثلاث ونقص البائع فيه فالمقول مدعي النقص والبيعة للآخر، ولو ادعى أحدهما الموت بعد الثلاث ونقص البائع في الثلاث والآخر الموت في الثلاث وإجازة البائع قبله فالمقول لمدعي النقص والسنة لخصمه، وكذلك لو كان الخيار لهما واختلفا على هذا الوجه كذا في محيط السرخسي، قال محمد



رحمه الله تعالى في الجامع أيضاً. رجل باع عبداً على أن يبايع بالخيار ثلاثة أيام قبضه المشتري وقيمته المئ درهم فزادت قيمته في الأيام الثلاثة فصارت المئ درهم ثم مضت الأيام الثلاثة فأقام البائع بيته أن المشتري قتله خطأ في الأيام الثلاثة بعدما صارت قيمته المئ درهم وأنكره المشتري فأقام المشتري بيته أن البائع قتله خطأ بعد مضي الأيام الثلاثة فالبينة بيته البائع ولو أقام أحدهما البيته أنه مات في يد المشتري في الأيام الثلاثة وأقام الآخر البيته أنه مات بعد الثلاثة كانت البيته بيته من يدعي الموت بعد الثلاثة، وإذا قضيا بوجوب ضمان القتل للبائع هما كان للبائع أن يضمن عاقلة المشتري، ولو أراد أن يضمن المشتري قيمة العبد يوم قبضه لم يكن له ذلك وكذلك إن أقام البائع بيته أن قتلًا قتله في الأيام الثلاثة خطأ وأقام المشتري بيته على ذلك الرجل أو غيره أنه قتله خطأ بعد مضي الأيام الثلاثة كانت بيته للبائع أولى ويفضي للبائع على عاقلة المقاتل بقيمته يوم القتل، وإن اختار تصدق المشتري القيمة لم يكن له ذلك، ولو كان المشتري أقام البيته على البائع على أن البائع قتله في الأيام الثلاثة وأقام البائع بيته أن المشتري قتله بعد الأيام الثلاثة وأقام المشتري بيته على أن هذا الأجبي قتله في الأيام الثلاثة فأالبينة بيته البائع وإن أراد المشتري في هذا الوجه إثبات القتل على الذي أقام عليه البائع البيته أنه قتله بعد الثلاث وأراد تصديه لم يكن له ذلك كذا في المحيط، ولو عقد أن هذا الرجل عصيه في الثلاث وأدعى البائع الموت في الثلاث وأدعى لمشتري الموت بعد الثلاث فأالبينة للمشتري ولو عكسا فبيته للبائع أولى وللمشتري أن يضمن العاصب قيمته كذا في محيط السرخسي، وكذلك إذا كان العصب من أمير كان للمشتري أن يأخذ الذي أثبت العصب عليه بصماته وإن لم يبق البيته على ما وصفنا من القتل والموت فالفول قول من يدعي القتل والموت في الثلاث كذا في المحيط.

**الفصل الخامس<sup>(١)</sup> في شرط الخيار في البعض والخيار لغير العاقدة** ولو اشترى ثوبين أو عبدين أو دابثين على أنه بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام أو على أن يبايع بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام فهذه المسألة على أربعة أوجه: في ثلاثة منها يفسد البيع فيهما جميعاً وفي الواحد جاز فيهما جميعاً، أما الوجه الثلاثة فأحدها: إذا لم يعين الذي فيه الخيار ولم يبين نس كل واحد منهما على حدة والثاني: إذا عين الذي فيه الخيار ولم يبين حصص كل واحد منهما من الثمن، والثالث: إذا بين حصصهما من الثمن ولم يعين الذي فيه الخيار، والرابع: إذا عين الذي فيه الخيار وبين حصصهما من الثمن فإن البيع جائز في أحدهما بائناً وفي الآخر الخيار، فإن أجاز البيع من له الخيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غير فسخ تم البيع فيهما ولزم المشتري لثمنهما وليس للآخر فسخ البيع في أحدهما ولا في كليهما حتى ينفذ ثمنهما كذا في السابيع، ولو اشترى كلباً أو زنباً أو عبداً واحداً على أنه بالخيار في نصه فصّل الثمن أولاً ولا فرق بين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري فإن كان الخيار للمشتري عليه أن يرد لنصف الذي شرط له الخيار فيه وإن كان فيه تفريق الصفقة على البائع لأنه رضي بهذا التعريق كذا في الكافي، وإذا

اشترى الرجل من آخر عبدين كل واحد منهما بألف درهم وشرط الخيار في أحدهما بعينه  
 للبائع حتى جاز العقد فقال المشتري ان أحد الذي لا خيار فيه وانقد ثمنه لم يكن له ذلك،  
 ولو أراد البائع من المشتري ان ينقد جميع الثمن رأى المشتري لا يجبر عليه، ولو أراد البائع ان  
 يسلم الذي لا خيار فيه إلى المشتري ويقض ثمنه من المشتري ويوقف العبد الآخر وقب  
 المشتري: لا قبل منك ولا أعطيك شيئاً من ثمن حتى تجبر اسيع في الآخر فأحدهما أو تعسخ  
 العقد فيه فأحد لعبد الذي تم البيع فيه بحصته فحدث بلى المشتري كذا في هيض، ولو رد  
 البائع أن يدمع العبدين إلى المشتري ويأخذ ثمنهما لم يجبر المشتري على ذلك، وإن قال  
 المشتري أنا أخذ العبدين وانقد ثمنهما ليس له ذلك إلا برض البائع، ولو كان خيار للمشتري  
 في هذه الصورة فأراد المشتري أن يأخذ العبد الذي رغب اسيع فيه ويأخذ ثمنه وأبى البائع  
 ذلك لا يجبر البائع عليه وكذلك لو أراد البائع أن يسلم إلى المشتري العبد الذي رغب فيه البيع  
 ويأخذ ثمنه رأى المشتري ذلك فذلك كله إلى المشتري، ولو قال المشتري ان أحد العبدين  
 وانقد ثمنهما وأبى البائع ذلك لا يجبر البائع عليه، ولو قال البائع للمشتري: أعطيتك العبدين  
 وأخذ الثمنين وأنت على خيارك لا يجبر عليه كذا في الدحية، رجل اشترى عبداً وشرط الخيار  
 لغيره ثلاثة أيام فابهما أجاز البيع جاز وأبهما فسح البيع فسح على هذا الشرط صحيح  
 عند علمائنا انتلالة استحساناً كذا في إجماع التصغير، وإن أجاز أحدهما وفسح الآخر فإن عرف  
 السابق منهما فهو أولى كذا في الهيض، وإن فسح أحدهما وأجاز الآخر معاً فالفسح أولى كذا  
 في الحاوي، وهو لأصح هكدا في أشهر الفائق، رجل أمر آخر بأن يبيع عبده بشرط الخيار للأمر  
 فباعه بآنا بغير خيار أو بشرط الخيار لنفسه توقف، ولو امتثل بأن شرط الخيار للأمر ثبت الخيار  
 لهما فأبهما أجاز أو نفى صح عمر أن المأمور إن أجاز بطل خياره وبقي الأمر على حيائه ويكون  
 الباقي خيار لإجدة<sup>١</sup> حتى لا يتوقف بمدة وكذا لو أمره بالبيع مطلقاً أو بشرط الخيار بنفسه  
 فباع وشرط الخيار للأمر أو لأجنبي ثبت الخيار لهما لما مر أن اشتراط الخيار لغير العائد اشتراط  
 لنفسه كذا في الكافي، وإذا أمر رجلاً بأن يشتري له عبداً بعينه أو بغير عينة وسمى له ثمناً  
 وجسماً حتى صح الأمر وأمره أن يشتري الخيار لنفسه يعني بمأمور فاشترى وشرط لنفسه أو  
 للأمر أو لأجنبي نفذ على الأمر، ولو أمره أن يشتري الخيار للأمر فاشترى بغير خيار أو شرط  
 الخيار لنفسه لا ينفذ على الأمر، ولكن يبرم المأمور وكذا لو أمره أن يشتري خياراً لنفسه فاشترى  
 بغير خيار لنفسه لا ينفذ على الأمر ولو أمره أن يشتري الخيار للأمر فاشترى وشرط الخيار له كما  
 أمره به حتى نفذ على الأمر ثم أجاز المأمور البيع بطل خياره، والأمر على خياره فإن أجاز العقد  
 كان العبد له وإن رد كان للوكيل حتى لو هلك العبد بعد ذلك في يد الوكيل هلث من من  
 الوكيل، ولو أن الوكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الأمر له، رد العبد فلا حاجة بي فيه  
 فحدث بعد هذا القول في يد الوكيل هلث من من الأمر فإن قد الوكيل بعدما قل له الأمر: رد  
 هذا لعبد وصيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الوكيل هلث من من الأمر، ولو باعه لمأمور

(١) قوله حار الإجازة أي لا خيار الشرط ومعه لا للأمر أن يجبر البيع فيكون قد رخص فيه الوكيل  
 ونعمه في البحر اهـ

بعد الأمر بالرد من رجل تولف على إجارة الأمر هو أجاز البيع الثاني نفذ بيع الثاني والأول وبقيت الملك له وبطيب له الربح إن كان في الشمس وبيع وإن مضى البيع الثاني صار الخال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وإن مضى البيع الأول بعد البيع الثاني لزم العقد لما مور لكن لا ينفذ عليه بعه لذي كان قبل ذلك فإن جدد المأمور بيعاً بعد ذلك نفذ وطاب له الربح إن كان في الشمس وبيع كذا في المحيط، وإذا اشترى الرجل شيئاً لم يره بأمره بشرط الخبر للأمر كما أمره به حتى يثبت اختيار الأمر ولو كحل ثم ختم البائع والوكيل بعد ذلك فعاد البائع. إن الأمر قد رخصي والأمر عائب وانكر الوكيل ذلك فانقور للوكيل بلا بيع، وذكر شمس الأئمة أحسنني رحمه الله تعالى أن في استحلاف الوكيل في هذه المسألة روايتين وعلى أصح الرويتين ستخفيف الوكيل كذا في مدحيرة، هذا إذا لم ينفذ البائع بعه على ما ادعى فاما إذا قام البائع اليه أن الأمر قد رخصي من بيع لأمر للأمر وإن كان الأمر عائباً وإن لم ينفذ له بعه على ذلك إلا أن المشتري قد صدقه فيما ادعى من رخص الأمر ثم حضر الأمر في مدة الخيار وانكر الرضا ودعى أنه نقض البيع بمحض من البائع ذكر أن الشراء يلزم للمشتري ولا يضره الأمر حتى لا يكون للوكيل أن يرجع على الأمر بالشمس إذا لم يكن مدفوعاً إليه، هذا إذا مال الأمر هذه المدة في مده خيار، وأما إذا قالها بعد المدة من البيع يلزمه ولا يكون مفسداً فيما حكى لأنه حكى أمراً لا يملك استئنافه لمحال كذا في المحيط، ولو باع الأب أو الوصي أو المضروب أو الشريف أو الوكيل بشرط الخيار بعه أو يهدي عاقده جاز ولو بلغ النصف في مدة الخيار بطل الخيار وم البيع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار إلى الصبي إذا أجاز بيع في مدة خيار جار وإن رد بطل كذا في مصرى، وإن مضى وقت اختيار نفس البيع كذا في الكافي، ولو باع المكاتب بشرط خيار لنفسه فعجز في الثلاث ثم اشترى في دولهم وكذلك المأدون إذا حذر عليه المولى في الثلاث بطل الخيار كذا في محيط، ولو اشترى الأب أو الوصي شيئاً للصبي بدين في المدة بشرط الخيار ثم بلغ النصف فاجار الأب أو الوصي حاز لعقد عندهم والصبي بالخيار إن شاء أجاز وإن شاء فسخ فإن أجاز الصبي ثم لبيع في حقه وإن فسخ وإن حق التصغير فيصح الشراء في حق الأب أو الوصي لو حود لإجارة، وإن لم يحز نصف الصبي شيئاً حتى مات الوصي بعد ما رضي بالبيع أو قبل ذلك فاستقيم على خياره، فإن لم يموت الوصي ومات بعد في يد الوصي في وقت الخيار أو بعد مده أو مات من قبله في وقت خيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فاشترى لأمر للمشتري كذا في مدحيرة.

**الفصل السادس في خيار التعيين** صح خبر اشعير في القيميات لا في الثلثيات فيه دون الأربعة استحساناً كذا في لهر المائز، ولا يصح في أربعة كذا في الكافي، وهو أن يبيع أحد فعدين أو ثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحداً كذا في سحر الرائق، ويجوز خيار التعيين في حساب البائع كما يجوز في حساب المشتري كذا في لظهيرية، وهو لأصح كذا في البحر الرائق، وإذا وقع البيع على هذا فقبضهما يشتري فاحدهما ملك المشتري مفسون عليه بالشمس والآخر ملك البائع أدلة في يده هكذا في الحارثي، ثم قيل.

يشترط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير قد شمس الأئمة: وهو الصحيح وقيل: لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قد فخر الإسلام. هو الصحيح كذا في التبيين، وإن تراضيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو جواز أن يرد كلاً من الثوبين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولو رد أحدهما كان بخيار التعيين وثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء ونعيبه بطل خيار الشرط وأبهر البيع في أحدهما وعليه أن يعين كذا في فتح القدير، وإذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنه ومدة معلومة انتهت كانت عندهما كذا في الهداية، وإذا ذكر الخيار مطلقاً ولم يوقت كان الكرخي يقول لا يجوز هذا البيع وإليه أشار في الجامع الصغير وفي المأذون وإليه مال شمس الأئمة الخنواشي وشمس الأئمة السرخسي وقصر الإسلام علي البردوي كذا في المحيط، وهو شرط معه خيار الشرط وهلك من له الخيار بطل خيار الشرط وثبت لم يورث خيار التعيين حتى لا يملك الراش ردهما، وإذا اختار أحدهما بقي الآخر أمانة وإن كان الخيار للمشتري وهلك أحدهما قبل القبض معين الهالك للأمانة ولقائم للبيع وله الخيار في العائم بأحده أو برده، ولو هلكا بطل البيع هكذا في محيط السرخسي، وإن كان الباقي أنسب له أن يأخذ أيهما شاء وإن شاء تركهما، ولو هلك بكل بطل البيع كذا في شرح الصحاوي، ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع وانعاقم للأمانة فبرده، ولو هلكا على التعاقب تعين الهالك أولاً للبيع قبل الهالك ولزمه ثمنه ولو هلكا معاً لزمه نصف ثمن كل واحد منهما كذا في محيط السرخسي، وكذلك لو هلكا على التعاقب ولكن لا يدري السابق لزمه نصف ثمن كل واحد منهما كذا في السهابة، ولو كان البائع هلك أعلاه ثمناً وقال للمشتري لا بل أرحصهما ثمناً فالقول للمشتري كذا في محيط السرخسي، ولو أقام أحدهما للبيهة على الإنفراد قومت بيته وسقط البيع، ولو أقام جميعاً فبيته البائع أولى ولو تعيب أحدهما في يد البائع قبل القبض فالتعيب منهما لا يتعين للبيع والمشتري على خياره إن شاء أحد التعيب بجميع ثمنه وإن شاء أحد الآخر وإن شاء تركهما وكذلك إن تعيبا جميعاً كذا في شرح الطحاوي، ولو قبضهما ثم تعيب أحدهما في يده معين ذلك للبيع والآخر للأمانة وإن تعيب جميعاً كان على التعاقب لزمه الأول ويرد الباقي إلى بائعه ولا يضمن بقصد ما حدث به كذا في السبابع، وإن احتما في الأول فعلى ما ذكرنا، كذا في البحر الرائق، وإن تعيبا معاً فلا يتعين أحدهما للبيع وإن أخذ أيهما شاء بثمنه وبسبب ردهما جميعاً وبطل خيار الشرط، ولو رداد عيب أحدهما بعد ذلك أو حدث به عيب آخر معين ذلك للبيع كذا في السبابع، ولو تصرف مشتري في أحدهما تصرف المالك جاز تصرفه فيه ويكون محسراً به ولزمه ثمنه وتعين الآخر للأمانة، ولو تصرف البائع في أحدهما فتصرفه فيه موقوف إن معين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وإن تعين ذلك للأمانة بعد تصرفه فيه كذا في شرح الصحاوي، ولو تصرف المشتري فيهما وهما حيان مهر على خياره فبرده لذي لم يحتر وثبس له أن يردهما كذا في المحيط، ولو باعهما المشتري ثم احتار أحدهما صح بيعه فيه ولو صبح المشتري أحد الثوبين معين هو مبيعاً

وردة الآخر ولو اعتقتهما البائع عنق اندي بردة عليه، وإن كان اعتق ما اختاره المشتري لا يصح اعتاقه، وإن استولدهما المشتري نعتت الأولى للبيع وحسن عقر الأخرى للبائع ولا يثبت نسب وندها منه لعدم الملك، ويؤثر المشتري بالبيان ابتها استولدها أولاً فإن مات قبل البيان فحيار التعيين للورثة، وإن لم يعلم الورثة الأولى منهما ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة ونصف عقرها للبائع وتسعيان في نصف قيمتهما للبائع، وروي أن الولدين يسعيان أيضاً في نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية، ولو وطئتهما البائع والمشتري مولدًا وادعى كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها أولاً وحسن عقر الأخرى ويثبت نسب ولد الأخرى من البائع ويضمن البائع عقر الأخرى للمشتري، وإن مات قبل البيان ولم يعلم ورثته المشتري الأولى منهما لم يثبت نسب الولدين من أحد وعنتقوا وحسن المشتري نصف ثمن كل واحدة منهما ونصف عقرها للبائع والبائع يحسن نصف عقر كل واحدة منهما للمشتري ويتقاصان ولا يؤهم بينهما هكذا في البحر الرائق، ولو كان الخيار للبائع والمساكنة بحالها فله أن يلزم المشتري أي ثوب شاء وليس للمشتري حيار الترك لأن المبيع من جانبه يات وله أن يفسخ البيع لأن له في البيع منهما الخيار وليس له أن يلزمهما جميعاً لأن المبيع أحدهما، ولو هلك أحدهما قبل القبض أو بعده هلك أمانة والبائع بالخيار إن شاء ألزم الباقي وإن شاء فسخ البيع فيه وليس له أن يلزم للمالك، وإن هلكا جميعاً قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض إن هلك أحدهما قبل صاحبه يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك آخراً لأن الأول هلك أمانة وإن هلكا معاً لزمه نصف قيمة كل واحد منهما كذا في شرح الطحاوي، ولو نعت أحدهما أو كلاهما قبل القبض أو بعده فحيار البائع على حاله وله أن يلزم المشتري أيهما شاء فإن ألزمه التسليم فلا خيار له في تركه وإن ألزمه انعيب إن كان بعد القبض فكذلك وإن كان قبل القبض فهو بالخيار إن شاء رضي به وإن شاء تركه كذا في المصابيح، وإن ألزمه المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك كذا في الظهيرية، وإن شاء البائع فسخ البيع واستردهما كذا في شرح الطحاوي، وإن تعيب كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما كذا في المصابيح، ولو تصرف المشتري فيهما أو في أحدهما لا يجوز، ولو تصرف البائع في أحدهما يجوز تصرفه فيه وتعين الآخر للبيع، وله خيار الإلزام فيه والفسخ ولو تصرف فيهما جميعاً يجوز تصرفه فيهما ويكون فسخاً للبيع كذا في شرح الطحاوي، ويسقط حيار التعيين بما يسقط به حيار الشرط كذا في الظهيرية، ابن مساعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء إن شاء أحد هدا بعشرة وإن شاء أخذ هذا بعشرين وإن شاء أخذهما جميعاً فصيح أحدهما واختاره وردة الآخر فقال البائع: اخترت الذي ثمنه عشرون وقال المشتري: اخترت الذي ثمنه عشرة فالحقول في الثمن قول المشتري، ولو أن المشتري قطع الثوب قميصاً ولم يحطه ثم احتلفا في الثمن فإن شاء البائع أحد ما أقر به المشتري من الثمن وإن شاء أخذ الثوب مقطوعاً، وإن كان القطع قد زاد فيه مثل الصبيح فلا سبيل للبائع عليه وله ما أقر به المشتري، المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أحدهما بثمن مسمى فضاخ أحدهما وقطع الآخر فقال المشتري:

اخترت الذي قصته ثم صاع الآخر وأن فيه أمير وقال البائع - لا بل اخترت الذي صاع ثم قطع الآخر فعليك قيمة الذي قطع مع ثمن الذي صاع فإن لمشتري صامس نصف ثمن الذي صاع ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه كذا في اعيط، ويجوز خيار التعيين في البيع بعمامة أيضاً إلا أن ما هنا ما يتعين ببيع يكون مضموناً بالقيمة والباقي كما قلنا في الحدوث فإن ماتا معاً ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو اعتقهما المشتري عتق أحدهما والتعيين إليه، ولو اعتق أحدهما بعبه أو باعه جاز وعليه قيمته، ولا يجوز إعطاء المبيع لأحد البائعين ولا من المشتري، ولو اعتق البائع أحدهما بعبه ثم اعتق لمشتري ذلك أو عبه ببيع أو مات فعتق البائع بعتل ولو رد ذلك على البائع صح عتقه، ولو كان اعتقهما وردها عليه عتق أحدهما والتعيين إليه كذا في الصهرية، والله تعالى أعلم.

**الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي حناية البيع بشرط الخيار وما يتعلق به** رجل اشترى من آخر شاة على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقصده ثم جاء ليرده على البائع يحكم الخيار فقال البائع - ليس هذا هو الذي بعته وقال المشتري - هو ذلك والقول للمشتري مع يمينه كذا في الصهرية، وبكاست السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فأرد المشتري إحادة العقد في عين في يد البائع فقال البائع - ما بعثك هذا وقال المشتري - لا بل تعني هذا ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتب وقالوا - يعني أن يكون القول قول البائع، هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للمشتري، قلنا إذا كان الخيار للبائع ليس كانت السلعة مقبوضة عند المشتري بسلعة ليردها على البائع في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعثت قبضته مني فقال المشتري - الذي يعني أن أقضيتي هذا فانقور للمشتري مع يمينه وإن كانت السلعة غير مقبوضة فأراد البائع إلزام البيع في عين فقال للمشتري - ما اشتريت هذا ذكر أن القول للمشتري مع يمينه كذا في الصهرية، قل محمد رحمه الله تعالى - رجل بع عبد عسى أنه فيه بالخيار ثلاثة أيام فقتل العبد قتيلاً خطأ في مدة الخيار فعمم المولى ذلك فجاز البيع وهو عالم بحناية ثم يصير مختاراً للعبد وصحت الإجازة وكاب للمشتري الخيار لأن العبد قد تعيب في ضمان البائع فإن احتار المشتري أحده يغير بين الدفع والعداء وإن احتار بعض البيع يغير البائع بين الدفع والعداء هذا إذا كانت الحدية في يد البائع فإن كانت في يد المشتري وباقي المسألة بحالها فالبيع على خياره، فإن أجاز جاز وبثبت المثل للمشتري وقت العقد ثم يخبر المشتري بين الدفع والعداء فإن كان الخيار للمشتري وجب العبد في يد البائع كان للمشتري خيار التعيب، ويبقى خيار الشرط أيضاً فإن احتار أحد يغير بين الدفع والعداء، وإن احتار البعض بخير البائع، ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار به يمكن له أن يرده على البائع ولا أن يعد به في مدة الخيار فحسب له أن يرده بخير الشرط يزول التعيب ولو لم يعد واختار الدفع سقط خيار الشرط وبمرر العبد على ملكه عند الإقدام على الدفع فيجب عليه الثمن، رجل اشترى داراً بشرط الخيار ببيع أو للمشتري أو كان التبيع مانع فوجد في الدار قتيلاً فعسى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يدعى على عامله صاحب اليد على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على عاتق المشتري إن كان البيع بدأ وعلى عاتقه من يصير

الدار له بالفسخ والإجازة إن كان فيه الخيار ثم عندهما إذا كان البيع بائناً والدار في يد المشتري حتى وجبت الدية على عاقلة المشتري لم يذكر في الكتاب أن للمشتري حل بمخبره، ويجب أن لا يخبر لأن وجود القتل في الدار ليس بموجب حل بالنظر لا حقيقة ولا اعتباراً فإن الدار لا تصير مستحقة بصمان الجناية كذا في المهرط.

### الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في كيفية ثبوت الخيار وأحكامه:** شراء ما لم يره جائز كذا في الحاوي، وصورة المسألة أن يقول الرجل لصيره: بعث منك هذا الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والدرة التي في كفي هذه وصفتها كذا أو لم يذكر الصفة أو يقول: بعث منك هذه الجارية المنتقبة وأما إذا قال: بعث منك ما في كمي هذا أو ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكره في المبسوط، قال عامة مشايخنا: إطلاق الجواب يدل على جواره عندنا كذا في المهرط، من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه إن شاء أخذه بجميع ثمنه وإن شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفت له أو على خلافها كذا في فتح القدير، هو خيار يثبت حكماً لا بالشروط كذا في الجوهرية السيرة، ولا يتمتع بثبوت الملك في البدل ونكس يمنع اللزوم كذا في محيط السرخسي، ولا يسقط بصريح الإسقاط قبل الرؤية ولا بعدها هكذا في البدائع، وله أن يفسخ وإن لم يره عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى وهو الصحيح كذا في الفتاوى النصري، وإن إجازته قبل الرؤية لم يجز وجوبه باقي على حاله فإذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء رده هكذا في المضمرات، وكما يثبت الخيار في البيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن إذا كان عيناً كذا في فتاوى قاضيهان، وشروط ثبوت الخيار أن يكون البيع مما يتعين بالتعيين فإن كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع، والمكيل والموزون إذا كان عيناً فهو بمنزلة سائر الأعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والآلاتي ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ديناً في الدمة كالسهم والدراهم والفتاوير عيناً كان أو ديناً والمكيل والموزون إذا لم يكن معيناً فهو بمنزلة الدراهم والفتاوير كذا في فتاوى قاضيهان، وإنما يثبت في كل عقد يفسخ بالرد كالإجازة والصلح عن دعوى مال والقسمة والشراء وما أشبه ذلك من العقود التي تفسخ بالرد هكذا في شرح الطحاوي، ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالنكاح وبدل الخلع وبدل الصلح من دم العمد وما أشبه ذلك من العقود التي يكون الردود مضموناً بنفسه لا بما يقابله كذا في الذخيرة، الاستروشن في فوائد بعض الأئمة استفتيت أئمة بخاري أن خيار الرؤية وخيار العيب هل يشتركان في الفاسد فأجابوا أنهما يشتركان<sup>(١)</sup> كذا في الفصول العمادية، واختلفوا في أنه مطلق أو مؤقت قيل: بآته مؤقت يوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية وإن لم توجد الإجازة صريحاً ولا دلالة كذا في البحر الرائق، واختار أنه لا يوقت بل يبقى إلى أن يوجد ما يبطله كذا في فتح القدير، وهو الصحيح كذا في

(١) قوله يشتركان في البحر عن جامع الفصولين أنهما لا يشتركان في البيع الفاسد أي لو جوب فسخه بدونهما  
أهلين عابدين.

البحر الرائق، وليس يباح أن يطالب المشتري بالشمس ما لم يسقط خيار الرؤية منه كذا في فتح القدير، وخيار الرؤية لا يورث حتى إن المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي. ولو باع شيئاً لم يره بأن ورث شيئاً لم يره حتى يباعه جار البيع ولا خيار له في قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر كذا في الذخيرة، ولو باع عبداً بعين لم يره وبدين ثم رآه فردّه يستقضى البيع بحصة العين ولا يستقضى حصة الدين لأنه لا خيار به في حصته كذا في محيط السرحسي، ومن اشترى ما رأى خبر إن تعبر وإن لم يتخير لا بحير إلا إذا لم يعلم عبد العقد أنه كان رآه من قبل بحيث يثبت له الخيار كذا في التبيين، وإن احتلف في التعمير فقال المشتري: قد تعبر وقال البائع: لم يتخير فاقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة هذا إذا كانت المدة قريبة يعلم أنه لا يتعبر في مثل تلك المدة فإن معدت المدة بأن رأى أمة شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة ورغم البائع أنها لم تتغير فاقول للمشتري كذا في الكافي، وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو احتلفا فدل البائع للمشتري رأيه وقت الشراء وقال المشتري: لم أره فاقول قول المشتري مع يمينه كذا في الهدائع، وإن كان المشتري معدوداً وأقر المشتري بفحص المهدود المشتري ثم قال بعد ذلك: لم أر جميع المهدود لا يقبل قوله كذا في المحيط، وقد قال أصحابنا ورحمهم الله تعالى: إذا احتلفا بعد ذلك فقال البائع: ليس هذا ما بعتك وقال المشتري: هو ما بعني فاقول قول المشتري وكذلك في كل موضع يمسح العقد بقول المشتري وحده، وفي كل موضع لا يمسح العقد بقوله ولا يبرم البائع أو حكم الحاكم فاقول قول البائع في الجميع مثل الرد بالعيب كذا في شرح القنوري للأطعم، رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل السلخ جاز بحداف ما إذا باع من البصيص بره قبل لقطع فإنه لا يجوز وإن رضي البائع بالقطع وإذا حار بيع الكرش قبل السلخ كان على البائع إخراجها وللمشتري خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان اشترى قبل البيع لا يجوز كذا في الفتاوى الصغرى، ولو نظر إلى حمار هروي فقلبه ثم رآه صاحب الحمار قطع منه ثوباً ثم أخبره أنه قطع منه ثوباً ولم يره إياه حتى اشترى باقي الحمار فهو بالخيار إذا رآه، وكذلك لو عرض رجل ثوبين ثم لب أحدهما في مديبل وجاءه ولم يره واشتراه منه ولم يعلم أيهما هو فهو بالخيار إذا رآه كذا في الطحاوي، ولو أياه بالثوبين جميعاً وبف كل واحد منهما في مديبل وعان. هذان الثوبان اللذان عرضت عليهما أمس فقال: أخذت هذا الثوب بعينه بعشرة وهذا الثوب بعينه بعشرة ومن يره حالة لشراء لا خيار له وإن اشتراها بثمن مختلف بأن قال: أخذت هذا بعشرين وهذا بعشرة فله الخيار، ولو قال: أخذت أحدهما بعشرين ولم يعلم أيهما هو فهذا حاسد هكذا في المحيط، وفي المستقى إذا عرض عى رجل حمار هروي فنظر إلى كل ثوب ثم أن صاحب الثوب بف ثوباً من الحمار في مديبل فاشتراه الذي عرض عليه الحمار فله الخيار إذا رآه وإن كان بين صاحب الحمار أنه من ذلك الحمار حتى يره أنه شيء يخرجه بعينه كذا في الذخيرة، وإذا اشترى شيئاً فله كذا رآه وهو لا يخرجه بأن رأى ثوباً في يد إنسان ثم أب صاحب الثوب بعه في مديبل وبأعه منه أو رأى حماره في يد إنسان ثم رآه مسجبه صده فاشتراه منه ولم يعلم أنه ذلك الثوب أو تلك الحمارية فله الخيار إذا رآه بعد ذلك كذا في المحيط، اشترى راوية ماء فله الخيار إذا رآه لأن بعض الماء أطيب



من بعض، وكذا لو شرط من دجلة وهي من دجلة لأن بعض المواضع أطيب من بعض كذا في محيط السرخسي، وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة حتى أن من اشترى من آخر عدل رطلي (١) فسم يره فقبضه وحدث بثوب منه عيب فليس له أن يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة، ولو أجاز العقد في بعض المبيع دون البعض بأن اشترى ثوبين أو عشرين أو ما أشبه ذلك ورأهما بعدما قبضهما ورضي بأحدهما فقال: رضيت بهذا لم يجر والخيار على حاله كذا في المحيط، ولو اشترى شيئين ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء أبى رستم عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورؤية أحدهما لا تكون كرويتهما ولا إذا قبض الذي رآه فأنقذه بحبسه يلزمه، وفيه خلاف أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، رجلان اشترى شاة لم يرها وقبضاه ثم نظرا إليه فرضي به أحدهما وأراد الآخر الرد ليس له الرد إلا أن يجتمعا عليه، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك إذا كان البائع اثنين والمشتري واحداً والخيار للبائع فقبض أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز ما لم يجتمعا على الإجارة ولو أن رجلاً اشترى جارية قد رآها أحدهم فقبضها فنظر إليها الذي لم يرها واجتمعا على ردها عليهما ذلك ولو أن الذي رآها قال رضيت وأنفذت البيع قبل أن يرد المدي لم يرها كان للمدي لم يرها أن يرد جميع المبيع ورضاه شريكه بمنزلة رؤيته كذا في المحيط، ومن رأى أحد الثوبين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر فله أن يردهما أو يمسكهما كذا في الكافي، ولو اشترى عدل رطلي لم يره فقبض منه ثوباً بطل خياره في الكل كذا في محيط السرخسي، وأرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج إلى قضاء ولا رضا البائع، وينتسخ بقونه: رددت إلا أنه لا يصح الرد إلا يعلم البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق، وإذا قبضه ثم رآه فهو على خياره ما لم يجر أو يوجد منه ما يدل على الرضا كذا في الظهيرية، والرضا به يصح بعد الرؤية بمحض من البائع وبغير محضر به بالاتفاق وهو على ضربين رضاء بالصرح ورضاء بالدلالة والرضا بالصرح أن يقول بعد الرؤية رضيت أو يقول: أجزت، والرضا بالدلالة: أن يراه بعد الشراء فيقبضه كذا في الذخيرة، وما يبطل به خيار الشرط من نسيب أو تصرف يبطل به خيار الرؤية، ثم إن كان تصرفاً لا يمكن فسخه بعد وقوعه ونعاده كالإعتاق والتدبير أو تصرفاً يوجب حقاً للغير كالمبيع المطلق والرهن والإجارة يبطل قبل الرؤية وبعدها كذا في الكافي، فإن باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه يعيب بقضاء فاس أو بما هو نسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقصت الإجارة لا يعود خيار الرؤية، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان، وإن كان تصرفاً لم يتعلق به حق الغير بأن باع بشرط الخيار لنعسه أو وهب ولم يسم أو عرض على البيع لا يبطل خياره وإن كانت هذه التصرفات فيه بعد رؤية يبطل خياره كذا في الكفاية، ولو عرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يبطل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع، ولو كاتبه ثم عجز فراه لم يكن له أن يردّه بالخيار كذا في الحاوي، لو حرج بعض المبيع من يده أو نفصى في يده أو راد زيادة متصلة أو منفصلة فإنه يبطل خياره كذا في السراج الوهاج، وكذا لو

(١) قوله رطلي قال في شرح الوقاية الزط حين من الناس في سواد العراق والثوب الرطلي يسبب إليهم

كان جاريه فوطته أو لمسها بشهوة أو نظر إلى عرجها عن شهوة أو دابة فركبها لحاجه نفسه أو نحو ذلك هكذا في البدائع، ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري فهو كالمنطلق حتى يسقط به الخيار من الرؤية كذا في النعسي شرح الكفر، وكذا إذا باعه بيعاً فاسداً وسلمه كذا في الصهبورية، وكذلك لو وهبه وسلمه قبل الرؤية كذا في محيط السرخسي، وكذا بفقد الثمن مع الرؤية كذا في فتاوى فاصيحات، ولو هلكت في بده شيء منه بطل خياره كذا في الحلوي، وإن تصرف فيه تصرفاً بنفسه وهو لا يعلم به بطل خياره كما إذا جرد صوف الشاة المبيعة وهو لا يعلم أنها المبيعة أو ليس الثوب ولا يعلم أنه المبيع وبقي ثمنه كذا في السراج الزهاج، ولو اشترى جاريه لم يرد فادعها للمانع المشتري وهو لا يعرفها فماتت عنده فهو قبض وعنده الثمن لأنها ماتت في ضمانه كذا في محيط السرخسي، ولو استودعها المشتري البائع بعد ما قبضها فماتت عند البائع قبل أن يرعى المشتري فهي من مال المشتري وعليه الثمن كذا في الميسوط، وإذا اشترى حبة فالبس ببيع وهو نائب مقام فمضى فيه وذلك بنفسه بعد بطل خيار الرؤية وإن لم ينقصه لا يبطل خيار الرؤية كذا في عبيد، ولو اشترى داراً سمى بها فبيعت داراً بغيرها فأنقضت بالشمعة لا يبطل خيار الرؤية في مذهب الروية كذا في فتاوى فاصيحات، وهو افتار كذا في لهر بغائر، في الكهري لو اشترى نؤوه في صدف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيع جائز وله الخيار إذا رآه وقال محمد رحمه الله تعالى، البيع باطل وعليه الفسخ كذا في المنصهرت، ولو قال بعثك ما في هذا الجوس أو ما في هذا البيت جاز وله الخيار إذا رآه، ولو دل بعثك ما في هذه الدار أو ما في هذه القرية لا يجوز البيع وإن كان المشتري رأى النؤوه قبل الابتلاع، وإن باع المؤلوه بعد ما ماتت اندحاجه جاز البيع وبمشتري خيار الرؤية في النؤوه إن سمى بكن رآه قبل ذلك كذا في مائون فاصيحات، لو اشترى مائة وحمله إلى موضع فله رده بعيب أو رؤية لو رده إلى موضع اتعد وإلا فلا كذا في البحر الرائق، سواء أرداد بعيبه أو اتعد كذا في النعبي، شري لساً غني أن يحمله المتع إلى مرقب المشتري إن كان البيع بلفظ العارسية جاز البيع وإن سمى بكن رأى الثمن مرة بعدما حملته للبائع إلى مرقبه فلان عقبيه أبو الليث سمى بكن له أن يردده بخيار الرؤية لأنه لو رده بعث إلى الحمل فكون دعت مرقبة عيب حدث عند المشتري كذا في فتاوى فاصيحات، ومؤنة البيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري وفي جامع الفصولين لو اشترى المشتري في الدار رجلاً لا يسقط خيار الرؤية، إلا أن أسكه بأخر هكذا في البحر الرائق، ولو اشترى أصلاً فادون للأكر أن يردعها بطل لأن فعله بأمرة كلفه كذا في النعسي شرح الكفر، ولو اشترى أصلاً ولها كما فروعها لأكار يردعها المشتري بأن تركها عليه على الحالة متقدمة ثم رآه فليس له أن يردعها كذا في الكفعية، إذا أعاد لأرض قبل أن يراها لم يردعها المستعير فإن الخيار لا يسقط فيه الزرع هكذا في العصور العمادية، وفي بولول حياً أراد أن يبيع صبيته علم وجهه لا يكون بمشتري خيار رؤية فالحيلة أن يقر بثوب لإنسان ثم يبيع الثوب مع الصبيته ثم المهر له يستحق الثوب المهر به فيبطل خيار المشتري كذا في السهر الفائق، اشترى من آخر داراً ثم يردعها ولم يرض بسد مدد بديامد<sup>١</sup> وقال لغوم كونه يمشيد برحريدن من ابن حاتم<sup>٢</sup> لم

(١) أعاد من له معنسي (٢) كونه مشهود على مرقبي هذه الدار

أراد أن يردّها بخيار الرؤية ليس له أن يردّها كذا في الدحيبة، رجل اشترى داراً هي في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري: سلعتها إليك ثم امتنع المشتري عن أداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له أن يردّها بخيار الرؤية فإن لم يردّها يؤمّر البائع بأن يحرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكيلًا إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه كذا هي فتاوى قاضيهان، ولو كان عبداً فوجده أعمى فقال: أريد أن أعتقه عن كفارة يمتني فإن أجرا ولا رددته منه أن يردّه، بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى كزبي حنطة ولم يردّها ما قال في أحدهما قبل القبض أو بعده فله خيار الرؤية فيما بقي كذا في الدحيبة، في المشتري اشترى شاة لم يره فقال للبائع بعه أو قال: بعه لنفسك فهذا ردّ الساعة باعه البائع أو لم يبعه وقد انتقص البيع، ولو قال ذلك بعدما رآه ثم يدكر هذا الفصل في هذه المسألة إعاد ذكره بعد هذا في مسألة الشاة فقال: إذا اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع: بعه أو بعه لنفسك فهو سواء فإن كان لم يرها فهو الساعة نقض للبيع ورد بخيار الرؤية وإن كان قد رآها لم يمكن نقضاً حتى يقول: قد ملبت ذلك وإن أبيع كذا في المحيط، اشترى شاة لم يرها فقال للبائع: أحلب لبها تصدق به أو صبه على الأرض فعمل بطل خيبره في الشاة بقبض<sup>(١)</sup> البائع كذا في البحر الرائق ناقلاً عن جامع المصولين، ولو اشترى عبدين ففسد أحد ابعدهن إنسان خطأ قبل القبض فاحذر المشتري قيمته من فاته وأضاعه لا يبطل خياره في الآخر كذا في الطهيري، وفي الأصل إذا جرح العبد عبد لمشتري جرحاً له أرض أو كانت أمه فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له أن يردّها بخيار الرؤية فإن وطئها عبر المشتري بطريق الرنا أو وطئها للمشري أو كان الجرح من المشتري فليس له أن يردّها إلا أن يرضى البائع في المسائل الثلاث، فإذا ولدت ولداً فإن بقي الولد فليس له الرد على كل حال وإن مات الولد إن أوجست الولادة نقصاناً ظاهراً فليس له الرد إلا يرضى البائع وإن لم توجب نقصاناً ظاهراً فكذلك<sup>(٢)</sup> على روية كتاب المضاربة كذا في المحيط، ولو كانت دابة أو شاة فوئدت لم يكن له أن يردّها وكذا لو قتل ولدها هو أو غيره فإن مات الولد كان له الرد كذا في الحدوي، ولو أن البائع جرح العبد عبد المشتري أو قتله ذكر في الأصل أنه وجب البيع على المشتري وعلى البائع العبرة في القتل والأرض في الجراحة كذا في المحيط، وعن عيسى بن إبان إذا روج لمشتري المجاورة قبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها فله الرد والمهر يصلح بدلاً عن عيب التزويج وإن كان أرض العيب أكثر من المهر وقيل: يخرم الباقي وهو الصحيح كذا في الطهيري، ولو حم العبد ثم ذهب الحمى عنه كان له أن يردّها إذا رآه ولو حاصمه إلى القاصي وهو محبوم فابى البائع أن يبعه فإن القاصي يبطل الرد ويجوز البيع، فإن صح بعد ذلك لم يكن له أن يردّه بعد قضاء القاصي، ولو أشهد على ردّه بعصرة البائع وهو صحيح ثم قبل أن يقضه ثم أقلمت عنه أحمى وعاد إلى الصحة فهو لأرم للبائع كذا في الحاوي، اشترى حصه محازفة قد رآها ثم يقبضها حتى حفت وبعصت لا خيار له كذا في مختار الفتاوى، ثم اعلم أن كل من له الخيار يملك الفسخ إلا ثلاثة لا يملكونه

(١) قوله يقبض الذي رأيته في نسخة من البحر لقبض ولعلها أولى اهـ

(٢) قوله فكذلك يعني له الردّ اهـ من شرح الوقاية

الوكيل والوصي والعبد المذود، إذ اشتروا شيئاً بأقل من قيمته منهم لا يمكنونه إذ كان حبار عيباً ويمكنونه إذا كان حبار رؤية أو شرط كذا في البحر الرائق.

الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كروية الكل في إبطال الخيار أصله أن غير المرئي إذا كان مبيعاً للمرئي فلا حبار له في غير المرئي، وإن كان غير المرئي أصلاً ينتظر أن كانت رؤيته ما رأى لم يعرفه حين ما لم يره بغير حبار وإن كانت تعرفه بطل حبار كذا في محيط سرحسي، إذ اشترى حباريه أو عيب ورأى وجهه ورصبي به لا يكون له الخيار بعد ذلك كذا في محيط، وكذا إذا مضى إلى أكثر الوجه فهو كروية جميعه، ولو رأى من بني آدم إلى جميع لأعضاء من غير الوجه حباريه باق كذا في السراج الوهاج، ولو اشترى قرصاً أو بعل أو حمداً أو بحر ذلك فرأى وجهه لا غير، روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار ما لم يره وجهه ومؤخره وهو الصحيح كذا في البدائع، وقد قلنا: إن قد أهل الصفة والمعرفة بالدواب أنه يحتاج إلى النظر إلى الفوائض كان شرطاً في سقوط الخيار أيضاً كذا في شرح نقدوري بلاقطع، ورؤية أحافر والدبيب والدب لا يكفي هو الصحيح كذا في المناوي العيانية، وفي شاه النقيب لا بد من النظر إلى ضرعه وسائر جسدها كذا في الظهيرية، وإن اشترى شاة اللحم لا بد من الجس حتى لو رآها من بعيد فهو على حباريه كذا في البدائع، ولو اشترى بقرة حبوباً أو دابة حلوبة أو ناقه حبوباً فرأى كلها ولم يضرعه فله الخيار كذا في السراج الوهاج، وفيما يضعه لا بد من الدوق وفيما يشم لا بد من الشم وفي دهور المعاري لا بد من سماع صريها كذا في السبيل، أمضى ما يذاق فذاقه بيلا ولم يره سقط حباريه كذا في النقيب، وإن كان المبيع منقولاً ليس بحبوان فإن كان شيء منه مقصوداً كنوجه في الحمار<sup>(١)</sup> وأشباه ذلك لا يبطل حباريه ما لم يره وجهه وإن لم يكن شيء منه مقصوداً كنكراس إذا رأى البعض ورصبي به بطل حباريه إذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة كذا في مناوي قاصبحان، وإن وجد دونه فله الخيار كذا في لدخيرة، ولو اشترى ثوباً واحداً فرأى ظاهره متصوفاً ولم يشره فإن كان سادجاً ليس بمنقش ولا يدي علم فلا حباريه، وإن كان سقط فهو على حباريه ما لم يشره وير نقشه وإن لم يكن منقشاً ولكنه ذو علم فرأى عنه فلا خيار له، وإن لم يره عنه فله الخيار كذا في البدائع، ثم قيل: هذا في عرفهم أما في عرفنا فما لم يره بطن الثوب فلا يسقط حباريه لأنه استقر اختلاف الباطن وقضاير في الثياب وهو قول رفر رحمه الله تعالى، وفي مسرود: الخرب على ما قال رفر رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، ولا يكفي أن يرى ظهر الطمنسة ما لم يره وجهها وموضع نوشي منها، وما كان به وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا في الظهيرية، وقالوا في البساط لا بد من رؤيته جميعه كذا في النهر الثائق، وفي الوسادة المحشوة لو رأى صاهرها فإن كانت محشوة بما يحشى مثلها يبطل حباريه، وإن كانت محشوة بما لا يحشى مثلها فله الخيار كذا في البحر الرائق فلا عن المراج، ولو اشترى جبة مبسة ورأى بطاسها فله الخيار إذا رأى ظهرها سواء كانت المبسة مقصودة بأن كان عليها ضرر أو لم تكن لأن الظاهر مقصوده بكل حال إلا إذا كانت الظهارة غير

(١) قوله «الحمار» فتح الميم هي من همدان إنهم يسمون الثياب المعاصرة صحاح، وحديثه في مكان الأوسى الإتيان بابه النسب الله

مقصودة بأن كانت شيئاً حقيقياً ولو رأى ظاهرها فليس له الخيار إذا رأى بطلانها إلا إن كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها فرو كذا في التنازعانية باقلاً عن البرهانية، وفي فتاوى النسفي إذا اشترى مكاعب وقد جعل وجوه المكاعب بعضها إلى بعض فنظر المشتري إلى ظهورها لا يبطل خيار الرؤية ولو نظر إلى وجوهها ولم ينظر إلى الصرم يبطل خيار الرؤية كذا في الصغرى، وقيل: ينبغي أن ينظر إلى الصرم في زمانها لتفاوته وكونه مقصوداً كذا في فتح القدير، وفي ترايب المعدن وترايب الصواعين يعتبر رؤية ما يخرج ولو اشترى سرجاً بأداته ونخضه وسم ير اللبد ثم رآه فله أن يرد الكل وكذا للرحى بأداتها إذا لم ير شيئاً مبايناً منها ثم رآه فله الخيار كذا في الظهيرية، ولو اشترى خمين أو مصراعين أو نملين ورأى أحدهما كان له خيار للرؤية إذا رأى الباقي كذا في فتاوى فاصيخان، وفي الفتاوى: وإذا اشترى بضعة مسك وأخرج المسك منها فليس له أن يردّها لرؤية أو عيب لأن الإخراج يدخل فيه عيباً حتى لو لم يدخل كان له أن يردّها كذا في الذخيرة، اشترى قوصرة سكر لم يره ثم أخرجه من القوصرة وعربطه سقط خياره كذا في البحر الرائق، ولو اشترى دهنًا في قارورة فنظر إلى القارورة ولم يصب الدهن على راحته أو على إصبعه فهذا ليس برؤية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة، ولو رأى ما اشتراه من وراء زجاجة أو في مرآة أو كان المبيع على شفا حوض فنظره في الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره كذا في السراج النواج، ولو اشترى سمك في الماء بمكر أخذه من غير اصطيد مرآه في الماء قال بعضهم: لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير، ولو نظر إلى المبيع من وراء ستر رفيع كان رؤية كذا في فتاوى قاضيخان، وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى: إذا رأى عيب كرم فله الخيار حتى يرى من كل نوع منها شيئاً، وفي النحل إذا رأى بعضه ورسمي به بعض خيار الرؤية وجعل رؤية نوع من أنواع النحل جائزاً على كله وإذا اشترى رماناً حبواً وحامضاً ورأى أحدهما فله الخيار إذا رأى الآخر، وفيه أيضاً إذا اشترى حمل حمل مرأى بعضه ورسمي به لم يرم المبيع حتى يرى كله ميرصى به، وكذلك الثمار الظاهرة كلها ما يدخل منها في المكبل والقرن وما يدخل في المعد بعد أن يكون في رأس النحل والشجر كذا في الذخيرة، وهو المختار هكذا في المصبرات، وإن كان المبيع عقاراً ذكر في عامة الروايات أنه إذا رأى خارج الدار ورسمي به لا يبقى خياره قالوا: هذا إذا لم يكن في الداخل بناء فإب كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل أو ما هو المقصود منه وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان، حتى إذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيتاً طابقاً<sup>(١)</sup> يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية صحن الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزلة والعلو ولا في بند يكون لعلو مقصوداً كما في سمرقند وبعضهم شرط رؤية الكل وهو الاظهر والأشبه كذا في ضبط، وفي بيت العبد يقضى بجواب الرواية أنه يكفي برؤية الجدر حرج البيت كذا في الخلاصة، وإن كان كرمًا ذكر في الكتب أنه إذا رأى رؤوس الأشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورسمي به لا يبقى خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيخان، وقالوا لا بد من اليأس من رؤية ظاهره وباطنه كذا في البحر الرائق، وإذا كان المشري أشياء مرأى وقت الشراء بعضها دون بعض إن كان من المكبلات والمرومات فإن كان في

(١) قوله وبيتاً طابقاً. الطابق العظيم من الزجاج والبر تعريب ما به ومنه بيت الطابق أحد صواب

وعاء واحد فلا خيار له إلا إن وجد الباقي بحلاف ما رأى فثبت له الخيار لكن خيار العيب لا خيار الرؤية وإن كان في وعاءين فإن كان الكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة أحسن المشايخ فيه قال مشايخ العراق: لا خيار به وهو الصحيح، وإن كان من جنسين أو من جنس واحد على صفتين منه الخيار بلا حلاف كذا في البدائع، وإن كان المبيع من العدديات المتفاوتة نحو الثياب التي اشتراها في جراب وبسطاطين لتي تكون في الشريعة<sup>(١)</sup> وغير ذلك لا بد من رؤية كل واحد وإذا رأى البعض فهو بالخيار في الباقي، ولكن إذا أرد الرد يرد الكل هكذا في الدخيرة، وبقي العدديات المتفاوتة نحو الخمر والبعض رؤية البعض تكفي إذا وجد الباقي مثل المرتي أو موقه هكذا في محيط، لكن إذا رده يرد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الأحكام، فإن قال المشتري في هذه الفصول: لم أجد الباقي على المصفاة التي رأيت المرتي بل دونه وقال البائع: لا بل وجدته على ثلث المصفاة فالقول قول البائع مع عيبه وعلى المشتري البيعة كذا في الدخيرة، ولو اشترى شيئاً معاً في الأرض كالصنل والتموم واخزر وما أشبهه لم يكن برؤية بعضه مختاراً وهو على خياره ما لم ير جميعه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا قلع شيئاً منه يستند به على الباقي ورضي به سقط خياره كذا في السراج الوهاج، وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا: لم يذكر هذه المسألة في ظاهري الرؤية وإنما ذكرها في الأمالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: إن كان عيب في الأرض مما يكال أو يوزن بعد القلع كخثوم والخمر والبصل فقلع المشتري شيئاً بإذن الساع أو قلع الساع إن كان المقلوع مما يدخل تحت الكل أو الوزن إذ رأى المقلوع ورضي به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كراهية الكل إذا وجد الباقي كغفلك، وإن كان المقلوع شيئاً يسيراً لا يدخل تحت الوزن لا يبطل خياره، هذا إذا قلع البائع أو قلع المشتري بإذن البائع، فإن قلع المشتري منه شيئاً بغير إذن البائع إن كان المقلوع شيئاً له ضمن لزمه البيع في الكل رضي به أو لم يرض كذا في فتاوى قاضيه، وجد في ناحية أخرى من الأرض أقل منها أو لم يجد فيها شيئاً كذا في المحيط، وإذا كان المقلوع قبلاً لا ضمن له لا يبطل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه، وإن كان ذلك يباع عدداً كالقحل فرؤية البعض لا تبطل خياره فيما بقي إذا حصل القمع من البائع أو من المشتري بإذن البائع، وإن قلع المشتري بغير إذن البائع وكان المقلوع شيئاً له ضمن سقط خياره كذا في المحيط، وهو المختار كذا في فتح القاري، هذا إذا كان الغيب معبراً ووجوده في الأرض فإن باعه قبل أسبعت أو بعد أسبعت في الأرض إلا أنه لا يدرى أهو ثابت في الأرض أو ليس بثلث لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الأرض مثل الصنل ونحوه وقلع الساع شيئاً من موضع وقال: أبيعك على أن في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن باع حرراً فقال: أسبعت أحداً إن أقمعه فلا ترصاه مبهلت على وقال المشتري: أحداً إن أقمعه فلا يصلح لي فلا أقدر على رده فمن تطوع منهما بالقلع جاز وإن لم يتطوعا مسح القاضي العقد بينهما كذا في شرح القدروري للأفطاح، ولو اشترى كردجيين من الجوز فقلع فوجد في أحد الكردجيين جيداً وقع الآخر فوجده

(١) قوله في الشريعة في شيء من سعة يحصل فيه البطلان ونحوه هـ فاسوس

معيناً لا يرد شيئاً منه لأنه تعيب بالنقل لكنه يرجع بالنقصان العيب، ولو اشترى جرر في جولى  
موجد في اعلاه جرر طويلاً وفي اسفله قصيراً صغيراً فإن كان القصير لا يشتري بم يشتري به  
الطويل كان عيباً يرجع بالنقصان كذا في فتاوى قاصيحيان، وفي نوادر هشام سألت محمداً  
رحمه الله تعالى عن رجل اشترى عشرة أجربة جرر في الارض فقبض الاوخر وبعت لثلام وأمره  
بفلق الجرر ففلق كله ثم جاء المشتري هل له حيار الرؤية قال: نعم قلت. قد نقصه لقلع ثلث  
القبضة فإن: وإن نقصه كذا في المحيط.

**الفصل الثالث في شراء الأعمى والركيل والرسول بيع لأعمى وشروءه جائز باتفاق**  
الأئمة الثلاثة كذا في فتح القدير، وله الخيار إذا اشترى ولا حيار به فيما باعه كذا في اسراج  
الوهاب، وتقليبه وجسه بمرلة لنظر من الصحيح فيما يجس، وفي المسمومات يعتبر الشم وفي  
المدقوق يعتبر الدوق كذا في لذخيرة، ولا يشترط بيان الوصف في شهر الروايات كذا في  
محيط السرحسي، فإن كان ثوباً فلا بد من صفة طوله وعرضه ورفعه مع الخس، وفي الخبطة لا  
بد من النمس والصفقة كذا في الجوهرة سيرة، وواشترى ثماراً على رؤوس الأشجار فإنه يعتبر  
فيه الوصف لا غير في أشهر روايات كذا في محيط السرحسي، ولا يسقط حياره في العبد  
حتى يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القنذوري للأصمعي. وكذا الدية  
والعبد والأشجار وجميع ما لا يعرف بالشم والشم والدوق كذا في اسراج الوهاب، وإن وحد  
هذه الأسباب قبل العقد فلا حيار كذا في فتاوى التمرناشي، ولو وصف له ثم رضى به ثم أبصر  
لا يعود لخبر كذا في البدائع، ولو اشترى الصغير ثم عي انتقل الخيار إلى الوصف كذا في صح  
القدير، ولو قل لأعمى قبل يوصف ورضيت ثم بسف حذاره كذا في اجوهرة مسره، فاب  
محمداً رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى طعماً  
ولم يره ووكل وكبلاً بقضه فقبضه الوكيل بعدما رآه ونظر إليه فمس للمشتري أن يردّه ولو  
أرسل رسولاً بقبضه فقبضه الرسول بعدما رآه ونظر إليه فمس للمشتري أن يردّه، وقال أبو يوسف  
ومحمد رحمهما الله تعالى: لو كسب ورسول سواه، والمشتري أن يردّه إن شاء وإن شاء أحده  
كذا في لذخيرة، وأصل مسألة أن الوكيل بالنقص يملك حيار الرؤية عنده خلافاً لهما  
وإنما يملك إبطاله عنده إذا قبضه وهو يصبر إليه فإن قبضه مستوراً أنه أراد بعدما نظر إبطال الخيار  
قصداً فمس له ذلك كذا في الكافي، وصورة الركيل أن يقول المشتري لعيره: كس وكسني في  
قبض المسع أو وكلك بقبضه وصورة الرسول أن يقول: كس رسولاً عني في قبضه أو أمرنت  
بقبضه أو أرسلت لبقضه أو قال: قل لفلان يدفع إليك للمسع كذا في البحر الرائق ناقلاً عن  
الفوائد، أما لو كسب بالشراء فمؤيته كروية الموكل بالأندك كذا في الهيضة، وليس سموكل، إذا رأى  
أن يردّه كذا في عيني شرح الهداية، واجمعوا على أن الرسول بالشراء لا يملك بطلان الخيار ولا  
تكون رؤيته رؤية المرسل ويثبت الخيار للمرسل، إذا لم يره كذا في البدائع، وإذا وكن إنساناً أو  
أرسله قبل شراء حتى رآه ثم شره الموكل والمرسل بنفسه يثبت له حيار الرؤية كذا في المحيط،  
وعليه فتوى كذا في المضمرات، الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئاً كان رآه الموكل ولم يعلم به  
الوكيل كان للموكل خيار لرؤية كذا في فتاوى ذصيحان، وهذا إذا كان وكبلاً بشراء شيء غير

عليه، ولو كان وكيلاً بشراء شيء بعينه قد رآه الموكل ولم يره الوكيل فليس للوكيل خيار الرؤية إذا اشتراه كذا في الفصول العمادية، التوكيل بالرؤية منصوباً لا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله حتى لو اشترى شيئاً لم يره فوكل رجلاً برؤيته وقال: إن رصيته فحده لم يجر كذا في البحر الرائق ناقلاً عن جامع المصولاء، ولو وكل رجلاً بالنظر إلى ما اشترى ولم يره به وصي بمرم العقد وإن لم يرض بمسحه يصبح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لأنه جعل النظر والرأي إليه فيصبح كما لو فوض الفسخ والإجارة إليه في البيع بشرط الخيار كذا في محيط السرخسي.

### الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول

**الفصل الأول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب وتفصيله** خيار العيب يثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج، وإذا اشترى شيئاً لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبله والعيب يسير أو فاحش فله الخيار إن شاء رضي بجميع الثمن وإن شاء رده كذا في شرح الطحاوي، وهذا إذا لم يتمكن من يذاته بلا مشقة فإن تمكن فلا كبحرام الجارية فإنه يسبيل من تحليلها كذا في فتح القدير، وليس له أن يمسكه ويتخذ النقصان كذا في شرح القدوري للأقطع، ثم ينظر إن كان الأطلاع على العيب قبل القبض فله المشتري أن يرده عليه ويفسخ العقد بقلبه: ردودت ولا يحتاج إلى رضا البائع ولا إلى قضاء القاضي، وإن كان بعد القبض لا يفسخ إلا برضا أو قضاء ثم إذا رده مرض البائع كان فسخاً في حقهما بيعاً في حق غيرهما وإن رده بقضاء كان فسخاً في حقهما وفي حق غيرهما هكذا في السراج الوهاج، وفي كل عقد يفسخ بالرد ويكون مضموناً بما يقابله يرد بالعيب اليسير والفاحش، وأما في كل عقد لا يفسخ بالرد ويكون مضموناً بنفسه لا بما يقابله كالمهر وبذل الخلع والقصاص فإنه لا يرد بالعيب اليسير وإنما يرد بالعيب الفاحش هكذا في شرح الطحاوي، وإنما لا يرد المهر بالعيب اليسير إذا لم يكن مكيناً أو موزوناً، أما إذا كان مكيناً أو موزوناً فيرد باليسير أيضاً كذا في الفصول العمادية، وللفاحش من المهر ما يخرج من الجيد إلى الوسط ومن الوسط إلى الرديء كذا في البحر الرائق، وأخذ الفاضل فيه كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بأن يقومه مقوم صحيحاً يأنف ومع العيب يأنف ويقوم مقوم آخر مع هذا العيب يأنف فهو يسير وما لا يدخل تحت تقويم المقومين بأن اتفق المقومون في تقويمه صحيحاً يأنف وتقوم في تقويمه مع هذا يأنف فهو فاحش هذا هو مختار المفتي كذا في مختار الفتاوى.

وأما حكمه: فهو ثبوت الملك للمشتري في البيع بحال ملكاً غير لازم هكذا في الدائع، ويكون موروثاً كذا في شرح الطحاوي، ولا يتوقفت كذا في السراج الوهاج.

وأما شرائط ثبوت الخيار: فمنها: ثبوت لعيب عند البيع أو بعده قبل التمسك حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار، ومنها: ثبوته عند المشتري بعد تيسر البيع، ولا يكتفي بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد في جميع العيوب عند عامة المشايخ، ومنها: العقل في الإباق والسرقة والبيع على الفراش، ومنها: اتحاد الحالة في العيوب الثلاثة فإن احتلت لم يثبت حق الرد، ومنها: جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض فإن كان عالماً به عند أحدهما



فلا حمار له، ومنها: عدم اشتراط البراءة عن العيب في المبيع عندما حتى لو اشترط فلا حبار للمشتري كذا في البدائع، قال القدوري في كذا: كل ما يوجب نقصان في الشئ في عده لتجار فهو عيب وذكر شيخ الإسلام حواجر راده ان ما يوجب نقصاناً في العيب من حيث المشاهدة والعيان كالشلل في اطراف اعيون والنهش في الاواني او يوجب نقصاناً في صانع لعين فهو عيب وما لا يوجب نقصاناً فيهما يعتبر به عرف الناس، إن عدوه عيباً كان عيباً وإلا لا هكذا في المحيط، والمرجع في كونه عيباً أو لا أهل الخبرة بذلك وهم التجار أو ارباب الصنائع إن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير، القمح والبر والخلو والإصبع المثلثة والنافضة عيب كذا في المحيط، وكذا القيل مصدر الاقل وهو الذي كانه ينظر إلى طرفه، والبراء وهو خروج المصدر هكذا في البدائع، وكذا العشم والحرس وسائر العيوب التي تكون في الخنفة كذا في الحوي، والبخر والذمر عيب في الألة ويسمى بعيب في العلام إلا أن يكون فاحشاً لأن ذا يدل على ذاء في الباطن وإنشاء في نفسه عيب كذا في الكافي، وهكذا في البدائع والمبسوط والتبيين، والبخر عيب فيهما وهو شقاق ما تحت السرة هكذا في البحر الرائق، والقرن عيب وهو عظم يثبت في الفرج يمنع اللوط، والعمل عيب وهو لحم يثبت في الفرج يمنع اللوط كذا في السراج الوهاج، وقيل: أن يكون المائي منه شبه الكيس لا يمتد الواطئ يوطئها كذا في الظهيرية، ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع أو عند غيره ولم يعلم به اشترى ثم علم كان له أن يردها في إحدى الروايتين وعليه الفتوى، وفي رواية أخرى لا تجعل نفس الولادة عيباً، فلا ترد إذا لم توجب الولادة نقصاناً ظاهراً فيها كذا في فتاوى صاحبان، نفس الولادة في البهائم ليس بعيب إلا أن يوجب نقصاناً وبه يعني كذا في المصمريات، والحمل عيب في الجارية كذا في السراج الوهاج، ولو اشترى حبلى فولدت عند المشتري لا حصره به مع البائع فإن ماتت في نفسها رجع بنقصان الحمل إن لم يعلم به عند الشراء كذا في البحر الرائق، وفي النصاب لحمل في البهائم والدواب ليس بعيب إلا أن يوجب نقصاناً بها وبه يعني كذا في المصمريات، والرق عيب وامرأة رعاء إذ لم يكن لها حق إلا المبال، والعق عيب وهو ربح في الفئاة وربما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون ذلك إلا لذة في البدن كذا في الظهيرية، والعناء في الجارية التي تتحد أم ولد عيب كذا في المحيط، وفي البقائي: لو كان أبوها أو جدّها بعير وشد فهو عيب، وفي نوادر ابن رشد عن محمد رحمه الله تعالى: إذا كان أبوها أو جدّها بعير وشد فهو عيب عدي في الجوازي اللاتي يتحدن أمهات أولاد أما غير ذلك فليس بعيب إلا أن يكون عيباً عند النحاسبين كذا في الدخيرة، والرماء عيب في الجارية قل ذلك أو كثر، وفي العلام إن كان قليلاً فليس بعيب وإن هي كثره ارتكبها ويجب عليه لثوبه والاستعمار وإن كان مدمناً على الزنا بحيث يحل بحدمة المولى فهو عيب كذا في السباع، وكذا إذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب كذا في البدائع، وإذا كانت الجارية ولد الرنا فهو عيب وليس بعيب في العلام كذا في المحيط، والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد إلا الزنا في الجارية فإنه روي عن محمد رحمه الله تعالى في الأمالي: لو اشترى جارية بالعه وقد كانت رست عند البائع ولم يشتري أن يردها وإن لم تزد عنده، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل

اشترى جارية فأبقت عنده ثم وجدها واستحقها مستحق بيبسة العيب الإباق لازم لها ابتداءً وهذا نص على أن الإباق أيضاً لا يشترط معاودته عنده فعلى هذا يرجع المستحق بقصان العيب عليه وإن لم معاودها عنده، وكذا من اشترى منه بردها عليه به من غير معاودة عنده والاول هو انظار كذا في التبيين، ولو اشترى عبداً يعمل به عمل قوم لوط فإن كان مجاناً فهو عيب لانه دليل الابنة وإن كان باجر فلا بخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كعصا كان كذا في القنية، وفي البزازية: التختت نوعان: احدهما: بمعنى الردي، من الأفعال وهو عيب، والثاني: الرعونة والليث في الصوت والتكسر في المشي، فإن قل لا يرد وإن كثر رده كذا في البحر الرائق، والعتة عيب وكذا الخصى، ولو اشترى عبداً على انه حصي فوجده فعلاً لا يرداً<sup>(١)</sup> ولو اشترى على انه فعل فإذا هو حصي كان له أن يرد كذا في فتاوى قاضيه خان، والأدرة عيب وهو عظم الخصى كذا في الظهيرية، والثولول عيب إذا كان ينقص الشمس وإن كان لا ينقصه فلس بعيب، وبالحال كذلك فقد يكون الحال ربة لا ينقص من ادنية، وهو ما إذا كان على الخد وقد يشبهه إذا كان على رأس الأرنبة، وذلك ينقص من المالية كذا في المبسوط، وعدم الختان في العلام والحدرة ليس بعيب إذا كانا جليبين أو مولدين صميرين، وإن كان مولدين كبيرين فهو عيب كذا في محيط المرحسي، وهذا في عرف بلادهم فاما في ديارنا فالجارية لا تحتن بعدم الختان فيها لا يكون عيباً أصلاً كذا في البدائع، وهكذا في فتاوى قاضيه خان، والسكاح عيب في العبد والامة فإن طلق العبد الزوجة قبل الرد سقط الرد وإن طلق الامة زوجها إن كان الطلاق رجعي فله الرد لأن المطلقة الرجعية في حكم الزوجة مدليل أن للزوج أن يراجعها بغير إذن سدها وإن كان الطلاق بائناً سقط الرد، قال في الكرحي: إذا كانت ادرية محرمة الوطء على المشتري برضاع أو صهرية فليس يجب مثل أن تكون أخته من الرضاعة أو امه من الرضاعة أو أم امراته أو انتهي كذا في السراج الوهاج، والدين في العبد والامة عيب إلا أن يقضي البائع أو يبرئ العراء كذا في الخلاصة، وفي القصة الدين عيب إلا إذا كان يسيراً إلا يعد مثله نقصاناً كذا في البحر الرائق، وكذلك لو وجده مرهوناً أو مستأجراً كذا في السباع، وفي الكرحي إذا كان في رقبته جناية فهو عيب ويتصور هذا فيما إذا حدثت الجناية بعد العقد قبل القبض أما إذا كانت قبل العقد فيأبى يصير البائع مختاراً لنساية، فإن قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد كذا في السراج الوهاج، وشرب الخمر إن كان ينقص الثمن يكون عيباً في الجارية وفي العبد ليس بعيب إلا أن يكون أمرد، وهذا إذا كان فاحشاً لا يكون للناس مثله فإن لم يكن كذلك لا يكون عيباً في ادرية كذا في الخلاصة، والسحاح القديم عيب إذا كان من داء أما القدر المعتاد منه فلا يعد عيباً، والبرص عيب والجذام عيب وهو قبيح تحت الجسد يوجد نشه من بعيد ورى تمقطع الأعضاء به هو أفحش العيوب كذا في الظهيرية، والسس سموداء والخضر عيب، وفي لصفراء اختلاف الروايات كذا في المحيط، والسس المسقط عيب صرماً كان أو غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاص، وارتفاع العيب في الجارية ابالة وهي التي بلغت سبع عشرة سنة، وكذلك إذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج، ويعرف ذلك بقول الامة فترد إذا انظم

(١) قوله لا يرد: وقال أبو يوسف الخصى أصل برغبة الناس فيه وحرم به في الفتح هـ

إليه نكول البائع قبل القبض وبعبه وهو الصحيح كذا في الهداية، قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الأئمة فيه كذا في الكافي، ولو اشترى عبدا فوجده مغائرا إن كان بعد عيبا كالفسار بالترد والسطرغ ونحوهما فهو عيب، وإن كان بما لا بعد عيبا عرفا كالفسار بالجور والبطيخ يقال له بالفارسية: كوز باغش وستة زدن وغيره زدن لا يكون عيبا كذا في الفصول العمادية، ولو وجد المملوك على غير الإسلام فهو عيب كذا في الحاوي، وإذا اشترى عبدا على أنه كافر فوجده مسلما لم يردّه وعلى العكس يرد كذا في التهذيب، وكذا إذا اشترى نصراني عبدا على أنه نصراني فوجده مسلما لم يثبت له خيار كذا في السراج الوهاج، والعسر عيب وهو الذي يعمل بمساره ولا يستطيع أن يعمل بيمينه إلا أن يكون أعسر مسرا وهو الأضبط الذي يعمل باليدين كذا في المبسوط، والعشا عيب وهو ضعف بالبصر حتى لا يرى عند شدة الظلمة أو شدة الضوء والعسم عيب وهو بهرسة وتشنج في الأعصاب، والسلمة بالكسر عيب وهي زيادة تحدث في الجسد كالغدة لتحرك إذا حركت وقد تكون من حمصة إلى بطيخة، والسلمة بالفتح الشجة وفسرها شمس الأئمة السرخسي بالقروح التي تكون على العين كذا في الظهيرية، الخنف عيب وهو إقبال كل واحد من الإبهامين إلى صاحبه وقال ابن الأعرابي: الذي يمشي على ظهر قدميه كذا في الظهيرية، والصدف عيب وهو التواء في أصل العنق والشدق عيب وهو توسع مفرد في الفم كذا في المبسوط، والكبي عيب إلا أن يكون سمة كما يكون في بعض الدواب والقحج عيب، وهو في آدمي تقارب صدور قدميه وتباعد عقبه، والقذع عيب وهو المعوج للرسغ كذا في المحيط، وكثرة الدمع في العين عيب إذا كان من داء كذا في السراج الوهاج، والشر عيب وهو انقلاب في الأجفان كذا في الظهيرية، ريح السيل عيب كذا في الخلاصة، والجرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط، والظفر عيب وهو بهاض يبدو في إصبع العين يسمى بالممارسة: ناحته، والشعر في جوف العين عيب كذا في الظهيرية، والصبورية وهي لون بين الصفرة والخمرة بعد عيبا في التركية والهندية لا في الرومية والصفالية لأن عامة شعور أهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى قاضيهان، والشمط عيب وهو أن يكون بعض شعر الرأس أو اللحم أبيض والبعض أسود كذا في مختار الفتاوى، ثم اللون المستوي في الشعر السواد وما سوى ذلك إذا كان ينقص الشمس وبعبه التجار عيبا فهو عيب كذا في الظهيرية، وفي الحاوي ظهرت الحاربة محضوية الرأس قال: إن ظهر بها شمع ودعا وإن ظهر بها شقرة لا يردّها إلا إذا كان سواد الشعر مشروطا في البيع كذا في التتارخانية، الإباق والبول في القراش والسرقة لبس بعيب في الصغير الذي لا يعقل بأن كان لا يأكل وحده ولا يلبس وحده فلما إذا كان صغيرا عاقلا فإنه يكون به عيبا، ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة هكذا في المضمرات ناظرا عن الزاد، فإذا وجدت هذه الأشياء من الصغير عند البائع والمشتري في حال صفه فهو عيب يردّ به وإذا وجدت عندهما في حال كبره فكل ذلك وأما إذا احتلفت فكان عند البائع في صفه وعند المشتري في كبره فلا يردّ به كذا في الغنيّة، وفيما عدا الجنون من السرقة والإباق والبول على القراش ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه ظاهر الجواب أنه لا يشترط المعاودة في رد المشتري ومن المشايخ من قال: يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكروا في شروحه أن معاودة هذه الأشياء شرط بلا

خلاف من المشايخ وهكذا ذكره في عامة الروايات كذا في الضبط، لو وجد العيب القديم عند المشتري لم زال قبل أن يردّه بطل خياره كذا في السراج الوهاج، وحد الإباق أنه إذا استخفى وعاب من مولاة تمرّدًا فهو إباق وهو اختيار الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني هو المختار وبه معنى كذا في مختار المتأوى، الإباق ما دون السعر عيب بلا خلاف بين المشايخ كذا في النهاية، إذا خرج من البلد يكون عيبًا بالاتفاق إن أتى من المولى أو من رجل كان عنده بإجارة أو عارية أو ودعة فإن لم يخرج عنه استلقوا فيه والأشبه أن يقال: إن كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبًا، وإن كانت صغيرة بحيث لا يحق عليه أهلها وبهوتها لا يكون عيبًا كذا في التبيين، ومن القرية إلى مصر إباق وكذا على العكس، ولو أتى من غاصب إلى مولاة فليس بعيب، ولو أتى منه ولم يرجع لا إلى المولى ولا إلى الغاصب فإن كان يعرف منزل مولاة ويقوى على الرجوع إليه فهو عيب وإن لم يعرفه أو لا يقدر فلا كذا في فتح القدير، وإن أتى في دار الحرب من المضم قبل أن يقسم ثم ردّ إلى المضم فهو ليس بآتي، وإن بيع في المضم أو قسم المضم فوقع في سهم رجل فأتى في دار الحرب يرد الرجوع إلى أهله أو لا يرد فهو آتي كذا في الظهيرية، والسرقه وإن كانت أقل من عشرة دراهم فهي عيب وقيل: ما دون الدرهم نحو فلس أو فلسين ليس بعيب والعيب في السرقه لا فرق فيه بين كونه من المولى أو من غيره إلا في المأكولات، فإن سرقته لأجل الأكل من المولى ليس عيبًا ومن غيره عيب، وسرقته للبيع من المولى وعبره عيب هكذا في فتح القدير، وفي جامع العصور لو سرق بصلًا أو بطيخًا من العلة أو قلنسًا كما يسرق التلافة لم تكن عيبًا ولو سرق بصلًا من علة الأجنبي فهو عيب وهو المختار كذا في البحر الرائق، وإن سرق شيئًا من المأكولات للمدّار يكون عيبًا للمولى والأجنبي فيه سواء كذا في الفصول العمادية، وإذا نقب البيت ولم يحتس شيئًا فهو عيب كذا في الظهيرية، قال في الفوائد الظهيرية: وهنا مسألة عجيبة وهي أن من اشترى عبدًا صغيرًا فوجده يبول في الفراش كان له أن يردّه وإن لم يتمكن من الرد حتى تعيب عنه بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب، فإذا رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد هل للبائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لزوال ذلك العيب باليدوخ لا رواية لهذه المسألة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه وكان والذي رحمه الله تعالى يقول: ينبغي أن يسترده استدلالًا بمسألتين إحداهما: أن الرجل إذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن يردّها فإن تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فإذا رجع بالنقصان ثم أتتها زوجها كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه، والثانية: إذا اشترى عبدًا فوجده مريضًا كان له أن يردّه فإن تعيب عنه بعيب آخر رجع بالنقصان فإذا رجع ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يسترد النقصان قالوا: إن كان البرء بالمداواة لم يمكن له أن يسترده وإلا فله ذلك، واليدوخ هاهنا لا بالمداواة فكان له أن يسترده كذا في النهاية، وعدم استمسك البول عيب كذا في البحر الرائق، والمجنون في الصغير عيب أبدًا ومعناه إذا جن عبد البائع في الصغير ثم جن في يد المشتري في الصغير أو في الكبير يردّه وقيل: إذا اشترى عبدًا قد جن عند البائع فله أن يردّه وإن لم يجن عند المشتري، والمحذور على أنه لا يرد ما لم يعاود عند المشتري هو الصحيح كذا في الكافي، ومقداره أن

يكون أكثر من يوم وليلة وما دونه لا يكون عيباً كذا في التبيين والعيني شرح الكثر والجامع الكبير كذا في النهر الفائق، وفي الظهيرية: من المحاضر أن الطرار والنباش وقاطع الطريق كالسارق عيب في العبد كذا في البحر الرائق، ولو اشترى عبداً أمرد فوجده معلوقاً للحمية أو منتوف اللحمية كان له أن يرده إن ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند البائع كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا اشترى جارية تركية لا تعرف التركية أو لا تحسن والمشتري عالم بذلك إلا أنه لا يعلم أنه عيب عند التجار فقبضها ثم علم أنه عيب فإن كان هذا عيباً بيناً لا يحق على الدس كالعمور ونحوه لم يمكن له أن يردها وإن لم يمكن بيناً يحق على الناس أن يردوها وأما إذا اشترى جارية هندية لا تعرف الهندية ينظر إن عده أهل البصر عيباً فله الرد وإن لم يحدوه عيباً فليس له الرد كذا في المحيط، اشترى جارية فوجدها لا تحسن الضيغ والخمر أصلاً ليس بعيب إذا لم يشترط وكذا في العبد فإن كانا بحسان ثم نسيها في يد البائع والمشتري أورد كذا في الخلاصة، وفي الكبرى: لو اشترى جارية فوجد بها وجع العين يأتي مرة بعد أخرى إن كان حديثاً لا يرد وإن كان قديماً يرد كذا في التتارخانية، وإذا اشترى جارية فوجد بها وجع الضرس يأتي مرة بعد أخرى فإن كان حديثاً فليس له الرد وإن كان قديماً فله الرد كذا في السارحاتية، وفي المحيط الأمانة المشتراة إذا قالت: بي وجع الضرس لم ترد بقولها كذا في السراجية، إذا كانت إحدى العينين زرقاء والأخرى غير زرقاء أو إحدهما كحلأ والأخرى بيضاء فهو عيب كذا في البحر الرائق، اشترى غلاماً فظهر به حمى فهو عيب له أن يرده كذا في محضر العتلاوي، وإذا اشترى جارية ثيب عسى أن البائع لم يطاعها ثم ظهر أنه كان وطنها قبل البيع فليس له الرد كذا في المحيط، وفي المنتقى اشترى جارية على أنها عذراء فقبضها وماتت في يده ثم ظهر أنها كانت ثيباً لا يرجع على البائع بشيء، سواء كان ذلك ينقصها أو لا ينقصها ورواه المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يرجع عليه بمقدار نقصانها كذا في الدحيرة، ولو اشترى جارية على أنها صغيرة فإذا هي بالغة لا يردها كذا في الخلاصة، ولو اشترى جارية فوجدها دميعة أو سوداء ليس له حق الرد إذا كانت تامة أخنفة كذا في الظهيرية، اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث لا يسير لها فحج ولا حمال كان له حق الرد فإن امتنع الرد بسبب من الأسباب فوُت محترقة الوجه كما هي وفوُت صحيحة غير محترقة الوجه ولكن على الفصح لا على الجمال فيرجع بفصل ما بينهما كذا في المحيط ناقلًا عن التزيادات، إذا اشترى جارية عسى أنها جميعة فوجدها قبيحة ترد كذا في الخلاصة، رجل اشترى غلاماً بركيبه ورم فقال البائع: إنه ورم حديث أصابه ضرره فأورمه واشتراه المشتري عسى ذلك ثم ظهر أنه كان قديماً لا يرد قال رضي الله تعالى عنه: وهذا إذا لم يبين السبب وأما إذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرد كما لو اشترى عبداً وهو محبوم فقال البائع: هو حمى غباً فإذا هو غير ذلك كان له أن يرد كذا في فتاوى قاضيه خان، وكذلك إذا قال البائع: إن كان قديماً فنجواه عليّ لم تبين أنه قديم فليس له الرد، وكذلك إذا اشتراه على أنه حديث فإذا هو قديم ليس له الرد ذكر المسألة في فتاوى الفضلي كذا في الدحيرة، اشترى غلاماً ليس لأحد أذنيه ثقب إلى الدماغ فهو عيب، وثقب الأذن وإن كان واسعاً في

الهندية ليس بعيب وفي التركية عيب إن عدوه عيباً كذا في الخلاصة، وكثرة الأكل تعد عيباً في الجارية دون العلام كذا في مختار العتاي، وفي صحيح لصاوي اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم المشتري أنها عيب فله الرد والصحيح من الجواب في مسألة القرحة، إن كان هذا عيباً سائلاً لا يخفى على الناس يكون له الرد وإن لم يكن هذا عيباً سائلاً فله الرد كذا في الدخيرة.

**الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها** اشترى بقره فوجدها لا تحب فإن كان مثلها يشتري للحمب فله أن يرد وإن كان مثلها يشتري للحم لا ولو كانت تأخذ بصرعها ونمض جميع لسها فهذا عيب كذا في الخلاصة، وقلة الأكل في الدواب عيب وليس بعيب في بني آدم كذا في السراج الوهاج، وفي فوائد شمس الإسلام ولو كانت الدابة آكلة خارجاً عن العادة ليس بعيب هكذا في الخلاصة، اشترى حماراً لا يهتق فهو عيب كذا في النسيب، ولو اشترى ثوراً فإذا هو بهام يعني كاو هوكت كان كردن مي حسبت<sup>(١)</sup> يكون عيباً كذا في الفصول العمادية، ولو اشترى حماراً فوجده بطيء الذهاب فليس له الرد إلا إذا اشترى على أنه عجول وإن كان يعثر كثيراً دائماً فهو عيب، وإن كان في الأحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية، اشترى ديكاً فيصبح في غير الوقت له أن يرد كذا في مختار لصاوي، رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الأذن إن اشتراها للأضحية كان له أن يردّها وكذلك كل ما منع التصحية وإن اشتراها بغير الأضحية لا يكون له أن يردّها إلا أن يكون ذلك عيباً عند الناس، وإن أحلف البائع واشترى فقال للمشتري اشتريتها للأضحية وأنكر البائع ذلك فإن كان ذلك في زمان الأضحية كان القول قول المشتري إذا كان من أهل أن يصحح كذا في فتاوى قاصيخان، كادوا كوسعد يلبدي في خوردا كر پيوسته حورد عيب بودوا كردر هفتة پكار يدوبا رجورد عيب بود<sup>(٢)</sup> كذا في الفصول العمادية، وذكر في النسخة أن الرجل إذا اشترى دابة فوجدها يأكل الدباب إن كثرت دنت فهو عيب وإن كانت تأكل في الأحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية، إذا اشترى حماراً فمزا عليه حمر هل يكون هذا عيب يرد به حكى أنه هذه المسألة صارت واقعة بحار في علم يعني أجوبة أئمة ذلك العهد وأجاب القاصي الإمام عبد الثالث الحسين السعفي أنه إن كان مقهوراً فهو ليس بعيب وإن سلم نفسه لذلك فهو عيب فاسعقر عليه كذا في الدخيرة، والدخس عيب وهو ورم يكون في أطراف حافر الفرس والأطراف دون الحافر كذا في الظهيرية، والعز عيب وهو ميلان في الذنب والمش عيب وهو شيء يخرج في ساق الدابة يكون له حجم وليس له صلاحه كذا في المحيط، وبلى الخلة عيب إذا نعض الشمس لاجله يعني إذا كان يحول من ماء فمه ما تبتل به الخلة التي جعل فيها العلف كذا في محيط السرحسي، وخلع الرأس عيب وهو أن يكون له حيلة يخلع رأسه من المقود وإن شدّ عليه كذا في الظهيرية، وأخف عيب وهو تداسي القدمين وتباعد القدمين كذا في المحيط، والخرن وهو أن يقف ولا ينفذ، والجموح وهو أن لا يقف عند الإتمام عيب هكذا في الخلاصة، والخرن بالذلل المعجمة عيب وهو كل ما يحدث في عروق الدابة من تزايد أو انتفاخ عصب والزوائد عيب وهي أطراف عصب تتفرق عند المعالجة وتنقطع

(١) لورد بنام في وقت الشغل. (٢) نور أو خروف يأكل النحاسات إن كان يأكلها دائماً يكون عيباً وإن كان يأكلها في الأسبوع مرة أو مرتين فليس بعيب.

عندها وتلتصق بها والمجاية عصب في فرس البعير كذا في الظهيرية، والصكت عيب وهو أن يصطلك الساقان أو الرجلان عند المشي كذا في محيط السرحسي، والمهفوع محبب عسره في الأصل فقال: ماخوذ من الهقعة وهي الدائرة التي تكون في صدره من جانب الأيسر ويكون ذلك أبض يتشام به، وفسره في المتنقي فقال: للمهفوع الذي إذا سار سمع ما بين حاصرته وفرجه صوت، والانتشار عيب وهو انتماخ في العصب عند الإتمام، وقيل: هو اتساع سواد العين حتى كاد يأخذ البياض كله كذا في المحيط، اشترى فرساً موجد كبر السن قيل: ينبغي أن لا يرد إلا إذا شرط صغر السن كالجارية إذا وجدها كبيرة السن كذا في البحر الرائق، وفي فتاوى آهو اشترى بكرة تذهب من مكان المشتري إلى مكان البائع قال: لا يكون عيباً وفي العلام بمرتين أو ثلاث كذلك كذا في التناحرانية، ومن اشترى ناقه مصرة وهي التي شد البائع صرعها حتى اجتمع اللبن فيه فصار صرعها كالصراة وهي الخوص فليس له أن يردّها والتصرية ليست بعيب عندها وكذلك لو سؤ اتامل عيده وأجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري كاتباً أو للبسه ثياب اختبارين حتى ظنه حياراً فليس له أن يردّه<sup>(١)</sup> كذا في الظهيرية، اشترى حمير فوجدها صقيف لا يدخل رجلاً فيهما ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواهر زاده إن كان لا يدخل رجلاه في رجليه لا يرد وإن كان لا يدخل لآلعه في رجلاه يرد وذكر شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن القفص إن اشترى من أشرافهم ليس له الرد وإن اشترى من أشرافهم مطلقاً لا يرد وكان القاضي الإمام علي بن سعيد يفتي بالرد أشرافهم ليس له الرد وليس له أن يرد أحدهما أصغر من الآخر وإن كان خارجاً عما عليه خلاف الناس في العادة يرد وإلا فلا كذا في الظهيرية، ولو كان لا يدخل لا يرد في رجليه فقد البائع. دهراني نو عراخ شود<sup>(٢)</sup> فأخذ المشتري وليس يوماً فلم يتسع هل به أن يرد كانت واقعه الفتوى وأجاب بعض الأئمة أنه لا يرد كذا في القفصول العمادية، اشترى مسجياً لا يتسع الرجل مع القمامة ويسعه بدونها منه الرد إذا اشترى للبسه كذا في القفية، في فتاوى الفضلي اشترى جبة ووجد فيها عارة ميتة فهو عيب، وتاويل المسألة إذا كان إحراجي يوجب قصصاً في الحجة فإن كان لا يحتاج إلى الخرق ونقصان الحجة لا يكون عيباً كذا في الخلاصة، وهي الذخيرة إذا اشترى ثوباً نجساً ولم يعلم به ثم علم وكان يحال إذا غسل لا يتقص الثوب لا يكون له حق الرد على ما هو المختار للفتوى كذا في المصمرات، وإن كان فيه دهر فهو عيب لأن الدهن قلما يبرول كله فيعد عيب كذا في فتاوى قاضيخان، اشترى حائوياً فوجد بعد القيص على يابه مكتوباً وقف على مسجد كذا لا يرد لأنه علامة لا تبيح عليها الأحكام كذا في القفية، باع سكمي به في حائوياً لغيره وأحبر لمشتري أن أجرة الحائو كذا فظهر أن أجرة الحائو كذا أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرد «سكنى بهذا السبب كذا في فتاوى قاضيخان، وكون لقب لمفلاق للبيت الذي بيع في جد الغير عيب وكذا لو كان في جداره ثقب كبير يعد عيباً كذا في الوجيز، اشترى أرضاً فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من الرد كذا في القفية، وإذا اشترى حطة مشاء إليها فوجدها رديئة فليس له حق الرد بالعيب وكذا إذا اشترى إزاء قضة بعينها فوجدها رديئة من غير غش ولا كسر فلم يعتبر الرداء هي

(١) قوله فليس له أن يردّه، أي ويرجع بالنقصان على المشتري كما في شرح المجموع (٢) يتسع في رجعت

المكيل والموزون عيباً هكذا في المحيط، وإن وجد الخنطة مسوسة أو عفة كان له أن يردّها كذا في فتاوى قاضيهان، وحل اشترى نقرة على أنها رخم دار فقبضها وأذلها فلم تكن رخم دار كان له أن يردّها لأن فوات المشروط بمنزلة العيب كذا في فتاوى قاضيهان، اشترى روثين قمي فوجد فيه ثراباً يردّه بلا فصل بين القليل والكثير كذا في الوجيز، ولو اشترى باقة من بقل فوجد في جوفها حشيشاً فإن كان يعد عيباً فله الرد وكذلك لو اشترى قفة أو قوطاً لا من الثمار فوجد في أسفلها حشيشاً فله أن يرد، وكذلك إذا اشترى صبرة فوجد في أسفلها دكاناً، والباقة اللدستجة وما ينسج من سعف الطرفاء إن صغر فهو قفة وإن عظم فهو قرطال كذا في الصهيرية، وحل اشترى أرضاً فوجد فيها طريقاً يمر فيه الناس كان له أن يرد بالحنة، ولو اشترى كرمًا فوجد فيه بيوت السمل كثيراً كان له أن يردّه كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا لو وجد في الكرم تمر العير أو مسيل ماء العير كذا في الخلاصة، وإذا اشترى كرمًا فظهر أن شربه على بلوق<sup>(١)</sup> يوضع عبي ظهر نهر أو على موضع آخر فله حق الردّ كذا في المحيط، وكذلك إذا كان يحل لا يمكن سقه إلا بعد أن يسكر النهر كذا في الظهيرية، وكذا لو وجد حائطاً وحداً مشتركاً فهو عيب ولو وجد الحائط رهصاً إن كانوا يعدونه عيباً فهو عيب كذا في الخلاصة، اشترى داراً ولها مسيل ماء إلى ساحة العير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله الرد وإن شاء أمسكها ورجع بنقصانه كذا في القصة، اشترى أرضاً وبعللاً ليس لهما شرب ولم يعلم به له الخيار كذا في الوجيز للكردي، وهي المنقطة اشترى مصحفاً فوجد في حروفه سقطاً أو اشتريه عبي أنه سقط بالنحو فوجد في نقطه سقطاً قال: هذا عيب يردّه وبه أيضاً وإذا اشترى مصحفاً على أنه جامع فوجد فيه آياتان ساقطتان أو آية ساقطة قال: هذا عيب يردّه ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده مصحفاً قال المعلم: إن فيه خطأ كثيراً قال: إن كان فيه خطأ الكتابة يرد ويرجع بالشمس كذا في المحيط، ولو شترى أرضاً فترث عمده وقد كانت تمر عبد البائع فله أن يرد إلا إذا دفع المشتري وجه الأرض فعمم أنها زنت لرفع الشراب أو جاء الماء لعاب من موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي، ولا يظن أن يكون المراد في المشتري أكثر مما كان في يد البائع أو كان مثل ذلك القدر بل إذا كان يعين ذلك لسبب يملك الرد كيفما كان كذا في محيط، وكذلك إذا اشترى كرمًا وقد ظهر في يد المشتري بهاري<sup>(٢)</sup>، إن كان بالسبب الذي كان في يد البائع يملك الرد كذا في الفتاوى الصغرى، اشترى حيزاً على أنه مطبوخ بالماء العفراء ثم علم أنه بخلافه فله الرد وكذا إذا لم يذكر لعط الشرط كذا في القنية، وكذا لو اشترى الحناء أو محوه على أن للكل مثل الجاشي<sup>(٣)</sup> وليس من جنس ما رآه أول مرة يرد كذا في الخلاصة، اشترى حسمائة فقير حنطة فوجد فيها ثراباً إن كان ذلك التراب مثن ما يكون في مثل تلك الحنطة ولا يعدله الناس عيباً ليس له أن يرد ولا أن يرجع بنقصان العيب وإن كان مثل ذلك التراب لا يكون في مثل تلك الحنطة ويعده الناس عيباً فإن أراد أن يرد الحنطة كلها منه ذلك وإن أراد أن يحير التراب فبرده على البائع بحصة من الشمس ويحس الحنطة ليس له ذلك، هذا إذا لم يميز هو

(١) قوله على ناو، يجمع على فوافات وهو الخشبية المشفورة التي يجري فيها الماء في الدواليب أو يعرض على النهر في الحداول ليجري الماء فيها من جانب إلى جانب المصغوب (٢) وبهي (٣) الامودح.



ميز فوجد ترفاً كثيراً ويعدده الناس عيباً فإن أمكنه أن يردها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض فله أن يرده وإن لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بأن انتقص بالتنقية ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الخطة إلا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك، وعلى هذا كل ما كان نظير الخطة كالسمسم وغيره لو اشتراه فوجد فيه ترفاً فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط، ولو اشترى دهنًا فوجد فيه اللآي فهو كذلك حتى لا يرد اللآي وحده كذا في الخلاصة، ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاصاً بمجر الرصاص ويرد على البائع بحصته من الشئ قل أو كثر كذا في الظهيرية، جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى لنفس هذه المسائل أصلاً فقال: كل ما يسمع في قلبه لا يميز كثيره، وكل ما لا يسمع في قلبه كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسمع في قلبه فيميز كثيره ويسامح في قلبه التراب فلا يميز كثيره علما المشايخ أخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا اشترى شحماً قديداً ووجد فيه ملحاً كثيراً فهو على ما ذكرنا في الخطة يجد فيها التراب كذا في المحيط، وفي فتاوى أبي إسحق لو اشترى بفرة من محاسن فأدبها بمخرج منها حجر مثل ما يخرج من المحاسن فله أن يحسب من الشئ بحسبه إلا أن يشاء التمتع أن يأخذها كذلك ويرد النص كذا في الدخيرة.

**الفصل الثالث فيما يقع الرد بالعيب وما لا يقع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع**  
الأصل أن المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف المثل بطل حقه في الرد، وإذا اشترى دابة فوجد بها جرحاً مداوها أو ركبها لحاجته فليس له أن يردها ولو دأواها من عيب قد برئ إليه فله أن يردها بعيب آخر لم يبرأ إليه كذا في المحيط الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب إلا إذا كان على كره من البعيد وإذا استخدم مرتين يكون رضا بالعيب وبه يغني كذا في المضمرات، ومصر الاستخدام في كتاب الإحزاب فقال وإن يأمره بحمل المناع على المسطح أو بإزالته عن المسطح أو يأمرها بأن تعمر رجله بعد أن لا يكون عن شهوة أو يأمرا بأن تطيح أو تحيز بعد أن يكون يسيراً فإن أمر بالطبخ والحفر فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الدخيرة، ولو ركب الدابة لينظر إلى سيرها أو لس الثوب لينظر إلى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط، وإذا ركبها ليردها أو ليستقيها أو يشتري لها علفاً فليس يرضا إذا لم يجد بدءاً من ذلك بأن كانت صعبة أو هو عاجز عن المشي أو كان العلف في وعاء فإن كان في وعاءين فلا حاجة إلى الركوب فكان رضا كذا في السراجة، ولو حمل عليها علف دابة أخرى وركبها أو لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الدخيرة، وإن كان المشتري تاراً فسكها بعدما علم بالعيب أو رم منها شيئاً أو هدم يسقط خياره كذا في البدائع، اشترى ظفراً فوجد بها عيباً فأمرها أن ترضع صبياً لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطعم صبياً أو باع فهو رضا كذا في محيط السرخسي، ولو حلب لبنها ولم يبيع ولم يأكل فكذلك الجواب، وفي صلح الفتاوى إن الحلب بدون البيع أو الأكل لا يكون رضا كذا في المحيط، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى جارية لها لبن فأرضعت صبياً لها أو للمشتري ثم وجد بها عيباً فله أن يردها، ولو أنه حسب لبنها واستهلكه أو شربه ثم وجد بها عيباً لم يردها كذا في الظهيرية، اشترى بفرة فشرب من لبنها ثم

اطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول العمادية، رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها معلّم بعيب ثم ارتضع منها الولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب وإن كان هو أرسل الولد عليها وإن احتلب المشتري من لبنها شيئاً فضره أو سقاء ولده بعدما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب كذا في فتاوى قاضيهان، وإن جر صوفها ثم وجد بها عيباً فإن لم يكن الجر نقصاناً فله أن يردّها قال محمد رحمه الله تعالى: الجر عندي ليس بنقصان وفي موضع آخر من المتقى إذا جر صوفها بعد العلم بالعيب فهو رضا، ولو أخذ من عرفها فليس برضا كذا في المحيط، قيل له: فإن اشترى كرمًا فأنثر عنه فقطع ثماره ووضعها على الأرض ثم وجد بالكرم عيباً لم يعمم به قال: إن كان القطف لم ينقصه شيئاً فله أن يردّه كذا في الفصول العمادية، رجل اشترى جدرة على أنها صابغة جاز البيع وإن لم تكن صابغة لا يكون للمشتري أن يردّها كذا في فتاوى قاضيهم، اشترى عبداً موجد به عيباً فضره بعد ذلك فإن كان أثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان، وإن لطمه أو ضره سوطين أو ثلاثة ولم يؤثر فيه كان له أن يرد كذا في الفصول العمادية، ولو اشترى عبداً في عيبه بياض فسال بآثمه عنه فقال: إنه من الضرب وهرول إلى عشرة أيام ومضت العشرة ولم يزل لا يردّه كذا في القمية، سئل علي ابن أحمد عن رجل اشترى غلاماً ثم ادّعى عليه بعد ثلاثة أيام أن به سعلاً وبقي هذا العلامة مدة ثلاثين يوماً أو أكثر بعد هذه الدعوى في يده واستعمله ثم بعد ذلك ادّعى عليه السعال هل له أن يردّه على ذلك العيب فقال: إن استعمله بعدما علم بعيب فهو رضا كذا في التتارخانية ناقلاً عن التيممة، وإذا وطئ الجارية المشتراة ثم اطلع على عيب بها لم يردّها ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكرًا أو ثيباً إلا أن يقول البائع: أنا أنبلها كذلك وكذلك إذا قبها بشهوة أو لمسها بشهوة وإن وطئها أو قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة بعدما علم بالعيب فإنه رضا بالعيب وليس له أن يردّها ولا أن يرجع بنقصان العيب، وإذا وطئها غير المشتري في يد المشتري بزمان فليس له أن يردّها بكرًا أو ثيباً ويرجع بنقصان العيب إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك، وإن كان الوطء بشبهة حتى وجب المقر على النواصي فليس له الرد وإن رضي به البائع كذا في المحيط، ولو اشترى جارية فزوّجها لا يردّها ووطئها الزوج أم لا رضي البائع بالرد أو لم يرض كذا في المضمرات، ويرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي، ولو كان لها زوج عند البائع لم يردّها عند المشتري فإن كانت ثيباً فإن نقصها الوطء لا يردّها إلا مرضا البائع، وإن لم ينقصها له الرد هذا الذي ذكرنا في الثيب إذا وطئها في يد البائع مرة ثم وطئها عند المشتري، وأما إذا لم يكن وطئها عند البائع وإنما وطئها عند المشتري لم يدكر في الأصل وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يرد كذا في المضمرات ناقلاً عن النصاب، وإن كانت بكرًا لا يرد ويرجع بالنقصان ولو قال البائع: أنا أنبلها كذلك منه ذلك كذا في محيط السرخسي، اشترى خشبة ليأخذها مدّة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل وأمر أنه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها بغير شرط ففطر إليها بالنهار فوجدتها معيبة كان له أن يردّها كذا في فتاوى قاضيهان، ولو اشترى برذونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد إذا لم ينقصه الخصاء كذا ذكره في فتاوى أهل سمرقند وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرعيني يفتي بمحله كذا

في الظهيرية، ولو اشترى طعاماً فأكَل بعضه ثم وجد به عيباً رجع بفحصان عيب ما أكل ويرد الباقي عند محمد وكذا لو عرض بصفة على البيع يرد الباقي، وكذا لو باع ولا يرجع بفحصان عيب ما باع ويرد الباقي عند محمد، عليه القترى، ولو اشترى دقيقاً فحجر بعضه ثم سار أن الدقيق كان مرأ يرد ما بقي بحصته من الثمن ويرجع بفحصان العيب بصفة ما استهلك وهذا قول محمد وبه أحد الفقهاء كذا في الخلاصة، هذا إذا كان الصعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين فإن كان في وعاءين في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكَل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البائع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قوبهم كذا في فتاوى قاصصان، ولو اشترى ثوباً فوجده صغيراً لا يمكن قطعه فأراد رده فقل له البائع: اره الخياط فإن قطعه وإلا رده عليّ فأراه الخياط فإذا هو صغير لا يقطع فإن له رده كذا في اسراج الرواج، وكذلك الخف وانقلسوة كذا في المصابع، وكذا إذا بعه درهم يومئذ فقال للبائع: أتفقه إن راجت عليك وإلا رده عليّ فقبضها على ذلك فلم ترح عليه فله أن يرده استحساناً كذا ذكره في كتاب المصحح من السوارل كذا في الظهيرية، المشتري إذا وجد المبيع معيباً فقال له البائع: بعه فإن لم يشتري رده عني فعرض فله يشتري بده كذا في الفتاوى الصغرى، ولو اشترى عبداً فاستقال البائع فأنى أن يقينه قال: هذا ليس بعرض على البيع منه أن يرده كذا في الظهيرية، رجل اشترى ثوباً فقطعه ولم يحط فوجد به عيباً فليس له أن يرده، فإن قال البائع: يا أقبه كذلك كان له ذلك، وإن باعه المشتري صار مبطلاً حق الرد فلم يرجع بشيء، علم أو لم يعلم، وإن حاطه ثم وجد به عيباً كان له أن يرجع بالعيب، فإن دس البائع: أنا أقبله كذلك لم يكن له ذلك كذا في الجامع الصغير، وكذلك في السورين إذا الته بالسمن أو النعس كذا في المصبرات، وإذا عرضه على البيع بعد علمه بالعيب أو آجره أو رعبه فذلك رضاء بالعيب وليس له أن يرده بالعيب ولا يرجع بفحصان العيب كذا في المدحيرة، وفي لقدوري اشترى شيت وآجره ثم اطلع على عيب فله أن ينفص الإجره ويرد لمستاجر بالعيب بخلاف ما لو رعبه من غيره كذا في الظهيرية، إذا وهب اسبيع بعدما اطلع على عيب به ولم يسلم فليس له أن يرده عني بالعه، ولو فعل شيئاً من ذلك قبل العلم بالعيب يعني العرض ولهي بدور التسليم فهذا لا يكون رضاء كذا في الدخيرة، رجل اشترى عبداً وقبضه فوجهه لرجل وسلمه إلى الموهوب له ثم رجع في الهبة بمير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له أن يرده في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعن محمد رحمه الله تعالى أن له أن يرده كذا في فتاوى قاصصان، أعلم أن الزيادة نوعان متصلة ومفصلة والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع كالصبيغ وما أشبهه وأنها تمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء قال البائع: أنا أقبله كذلك أو لم يفعل ومتولدة من المبيع كالسمن والحمان والعملاء البياض وأنها لا تمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية، وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاصصان، فإن أبي المشتري الرد وأراد الرجوع بالتقصان وقال البائع: لا أعطيك بفحصان العيب ولكن رد عليّ المسع حتى أرد عليك جميع الثمن هل للبائع ذلك، على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى، له ذلك كذا في الظهيرية، وأما الزيادة المفصلة فوعان

أيضاً: متولدة من المبيع كالولد والثمر وما هو في معاصها كالارض والعقر وإنها تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ صدناه وغير متولدة من المبيع كالكسب والعلو وإنها لا تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ، وعرفه أن يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة ويسمى الزيادة للمشتري مجاناً بغير عوض كذا في الهبط، هذا إذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري قوماً إذا كانت هائلة فهلاكها إن كان بأقفة مساوية له أن يرد الأصل بالعيب ويضمن كاتها سم تكرر، وإن كان بفعل المشتري بالبائع بالخيار إن شاء قبل ورد جميع الثمن وإن شاء لم يقبل ويرد بالعيب وإن كان بفعل اجنبي ليس له أن يرد ويرجع بتقصان العيب هكذا في البدائع، هذا إذا حدثت الزيادة بعد قبض المبيع أما إذا حدثت قبل قبضه وكانت متصلة بحادثة منه فإنها لا تمنع الرد وإن كانت متصلة غير حادثة منه صار المشتري قابضاً بذلك وصارت الروايات كأنها حدثت بعد القبض فتمنع الرد ويرجع بالأرض وإن كانت منفصلة حادثة منه كالولد والصوف واللبس والثمر والارض والعقر فإنها لا تمنع الرد فإن شاء ردها جميعاً وإن شاء رضى بهما بجميع الثمن كذا في السراج الوهاج، ولو لم يجد بالمبيع عيباً لكرر وجد بالزيادة عيباً فليس له حق الرد إلا إذا كان حدوث تلك الزيادة قبل القبض يورث نقصاناً في المبيع فحينئذ يكون له الرد لأجل النقصان في المبيع كذا في شرح الطحاوي، ولو قبض الزيادة والأصل لم يجد بالمبيع عيباً برده يحصل من الثمن لأنه صار للزيادة حصة الثمن بعد قبضها ولو وجد بها عيباً بردها خاصة بحصنها من الثمن كذا في القصة، وإن كانت منفصلة غير حادثة منه كالكسب والهبة فإنها لا تمنع الرد فإذا رده فالزيادة تكون للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تعيب له وعندهما الزيادة للبائع ولا تطيب له أيضاً وإن رضى بالعيب واختار المبيع فليس مع الزيادة له إجمالاً ولكن لا تطيب له كذا في السراج الوهاج، ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيباً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرد المبيع خاصة بجميع الثمن وعندهما برده مع الزيادة ولو وجد بالزيادة عيباً لا يردّها ولو هلكت الزيادة والمبيع معيب برده خاصة بجميع الثمن بالإجماع كذا في الفقيه، رجل اشترى حنطة فذهب العيار عنها عند المشتري وانقص كينها ليس له أن يردّها، وكذلك لو كان معها رطوبة فحقت عند المشتري أو اشترى حنطة رطبة فبيست عنه كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المتنفي إذا اشترى عبداً كاتباً أو حيازاً وقبضه فتسنى ذلك في يده ثم اطلع على عيب به فله أن يردّه كذا في الدخيرة، وفي المتنفي إذا اشترى من آخر تمراً بالري وحممه إلى الكوفة ثم اطلع على عيب به هناك وأراد أن يردّه قال محمد رحمه الله تعالى: ليس له ذلك حتى يردّه إلى الري، ولو كان مكان الثمر جارية أشار محمد رحمه الله تعالى إلى أنها ليست بظير، لتمر حيث قال أرى سعر هذه ثمة وهما قريباً ولا أرى لحملها تلك المؤنة كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى هي الزيادة: إذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء وحدى العيب وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردها فإن لم يتقبضها المشتري حتى يجلى البياض ثم عاد البياض فهي لأرمة للمشتري ولا خيار له في ردها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن له الخيار والصحيح ما ذكره في الرواية ألا يرى أن رجلاً لو اشترى جارية ولتقطعت ساقه أو سوداء ومشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت الساقطة وذهب

السواد عن ثبيتها ثم سقطت تلك الثنية أو عاد السواد فالحجارة لأزمة للمشتري لأن البائع لم يعجز عن تسليم ما التزم بالعقد كما التزم، وبمقبضها وهي بيضاء إحدى العينين أو ثبيتها ساقطة وهو يعلم بذلك لم يجهل البياض وبيئت الثنية ثم عاد السواد وسقطت الثنية ثم وجد بها عيباً آخر كان عند البائع يردها بذات العيب ولو لم يعد البياض في العين التي ذهب عنها البياض يمكن أبيضت العين الأخرى لم يكن له أن يردها بحجارة يعيب أبداً ولو لم تبيض العين الأخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها البياض بفعل المشتري بأن ضربت المشتري عيناها فأبيضت لم يجد بها عيباً آخر كان عند البائع لم يكن له أن يردها فإن قال البائع: أبا أقبها كذلك وأرد جميع الثمن كد للمشتري أن يردها عليه بخلاف ما إذا عاد البياض بضرب الأجنبية في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري أن يردها بالعييب وإن رضي به النائع هذا الذي ذكرنا كله إذا اشتراها مع علمه أنها بيضاء إحدى العينين، وأما إذا اشتراها ولم يعلم يكونها بيضاء إحدى العينين فقبضها ثم علم كاد له أن يردها فإن لم يردها حتى يجهل السواد لم يكن له أن يردها بعد ذلك وإن استحقها بسبب ما لم يعلم بالعييب له أن عاد لبياض لا يكون أن يردها أيضاً ولو وجد بها عيباً آخر كان له أن يردها كد في الخيط، اشترى جارية وهي بيضاء إحدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى يجهل البياض عن عيناها ثم عاد بياضها فعمم بدنت كان له أن يردها ولو قبضها وهي بيضاء إحدى العينين ولم يعلم بذلك حتى يجهل السواد ثم عاد فقصر المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم أنه أن يردها كد في الخيط في نوع معرفة العيوب، وكذلك إذا اشترى جارية وهي ساقطة الثنية أو مسودة الثنية وهو لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بدنت ثم زال السواد أو نبتت الثنية لم يكن له أن يردها وكذلك لو سقطت الثنية أو عاد السواد بعد ذلك لم يكن له ذلك، ولو وجد بها عيباً آخر كان له أن يردها كد في الخيط، شفع ريش اللدائر المذبح منع الرد بالعيب كد في القنية، وفي فتاوى أبي السيث اشترى عبداً وهو مريض فورد المرض في يد المشتري فليس له أن يرده على البائع لكن يرجع بمقتضى العيب كد في الظهيرية، رجل اشترى عبداً كان محموماً عند البائع كان تأخذه الحمى كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطلق عبده عند المشتري ذكر في المتن أن للمشتري أن يرده ولو أنه صار صاحب فاشترى يدره عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع بالمقتضى ولا يرد وكذا لو كان له قرحة فلمعجرت أو كان جذعاً دسجراً كان له أن يرده، وإن كد به جرح فذهبت يده من ذلك عند المشتري أو كانت موضحة فصارت آفة عند المشتري ليس له أن يرد كذا في فتاوى قاصصيحان، وإذا كان في المشتري حمى غلب في يد البائع وأزال ثم عاد في يد المشتري فإن عاد ثانياً عيباً له الرد لا اتحاد السبب ولو كان الثاني ريباً لا يكون له الرد لاختلاف السبب، وكذا لو اشترى وقد ظهر في يد المشتري مرض فهو على هذا ويخرج من هذا أحسن هذه المسائل كذا في مختار المفتوى، اشترى عبداً فقبضه فعمم عنده وكاد يحمي عند البائع قال بن عصف: لمسألة معجزة عن اصحابنا أنه إن حمى في الوقت الذي كان يحمى منه عند البائع كان له أن يرده أو في غيره فلا

كذا في النهر الفائت دلالاً من الخاتمة، لو كان بالمسح أثر قرحة وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة وأخبر الجراحون أن عوده بالعيب القديم لم يرد ويرجع بالنقصان هكذا في القنية، اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة ايماً ثم خاصمه فقال له البائع: سم امسكتها طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري: إنما امسكتها لأنظر أنه هل يزول العيب قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: ترك الخصومة لهد لا يكون رضا بالعيب وله أن يردها على البائع، وكذا إذا أراد الرد فلم يجد البائع وأطعمه وامسكه ايماً ولم يتصرف فيها تصرفاً يدل على الرضا ثم وجد البائع فله أن يرد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: عسى هذا أدركت مشايخ إمامي يرجعهم الله تعالى كذا في العصور العمادية، في المشتري رجل اشترى من رجل عبداً ثم إن المشتري أمر رجلاً ببيعه ثم علم الأمر بعد ذلك أن به عيباً قال: إن باعه الوكيل محض من الموكل ولم يقل الموكل شيئاً فهذا من رضا بالعيب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري أن يرد العبد على بائعه بذلك العيب قال: وكذلك إذا علمه الوكيل أنه يذهب من موره لبيعه فلم ينته فهذا من رضا أو أخبر الأمر أن الوكيل ساد به وهو يعرضه لفسده فلم ينته فهذا من رضا بالعيب كذا في المخط، اشترى سحابة رجلاً فطلب قبلها لمذبح وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى إبرسماً وبه فظهر به عيب كذا في القنية، رجل اشترى أرضاً ليس عليها خراج فوجد بها عيباً ثم وضع عليها الخراج لا يكون له أن يردها ولو اشترى عبداً ونقصه ثم رده على البائع بغير اشتراط أو بخيار الرؤية أو النص ثم ذهب عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وإن ذهبت عيناه بضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى ديراً مباح بعصفها ثم وجد بها عيباً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: لا يرد ولا يرجع بشيء كذا في فتاوى قاضيهان، اشترى كروماً فأكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وإن رضى البائع كذا في المخط، ولو اشترى فيلقاً فشمه ثم وجد به عيباً فله الرد كذا في القنية، اشترى قدوماً وأدخله في النار ثم اطلع على عيب لم يرده، ولو اشترى ذهباً فأدخله في النار ثم اطلع على عيب به كذا في الدجيرة، وهكذا في الخلاصة، اشترى حديداً ليتخذ آلات النجارين وحمله في الكور ليخرجه بالنار فوجد به عيباً ولا يصلح لك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرده كذا في القنية، ولو اشترى مشاة وحده ثم اطلع على عيب به لم يرده إلا برضا البائع كذا في الصمري، ولو اشترى مكينة فحده ثم وجد به عيباً إن حده بالمرد ليس له أن يردها لأنه ينتقص منه وإن حده بالمحر له الرد كذا في العصور العمادية، اشترى برمة جديدة فقال له البائع: اطبخها فإن ظهر بها عيب أقبلها بعد الطبخ وأرد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد بدون الرضا ويرجع بنقصان العيب، فهو علم العيب لكن سم يعلم أنه قد تم تصرف فيه تصرف اهلاك ثم علم قدمه لم يرد كذا في القنية، وإذا اشترى عبداً فوجده مباح الدم يقود أو برودة أو قطع عشرين يقتل فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عنده وقالوا لا يرده ولكن يرجع بنقصان عنه فقوم صادقاً وغير صادق ف يرجع بفصل ما بينهما، ولو اشترى عبداً قد مرق ولم يعلم به المشتري فقصع في يد المشتري له أن يرده على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقالوا لا يرده ولكن يرجع بنقصان عنه فقوم صادق وغير صادق ف يرجع

بمصل ما بهتبهما، ولو سرق عبد البائع ثم عد المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان عندهما كما  
 بهما وعنده لا يرد به إلا رضا البائع للعيب الحادث، ويرجع يربع الثمن لأن اليد من لأدني مصفه  
 وقد تمت بجائز، وإن قبله البائع كذلك يرجع المشتري على البائع بثلاثة أرباع الثمن فإن  
 تداولته البيوع والأيدي ثم قطع أو قتل عند الأخير يرجع الباعة بعضهم على بعض عنده كما  
 في الاستحقاق، وعندهما هو بمسئلة العيب فيرجع لأخير عنى بانه، وهذا إذا لم يعلم المشتري  
 به فإن علم به لم يرجع بشيء عندهما وعنده يرجع في أصح الروايتين، لأنه عنده الاستحقاق  
 عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يجمع الرجوع كذا في النكاح، وهكذا في الجامع الصغير، فإن  
 اعتقه المشتري بمثل ثم قتل أو قطع فعندهما يرجع بالعيب وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا  
 وإن اعتقه بلا عدل يرجع به عدنا كذا في الجامع الصغير، رجل اشترى عبداً وقبضه ثم باعه من  
 البائع فوجد به العيب عيباً قديماً دل أبو يوسف رحمه الله تعالى. وهو قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى له أن يرد على المشتري الأول كذا في فتاوى قاصيحات، وفي مقتضى اشتري من آخر  
 ديناراً بدراهم وتقابضاً ثم إن مشتري الدينار باع الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الآخر  
 عيباً ورده على المشتري الأول بغير قضاء كان للمشتري الأول أن يرد على بائعه بذلك لعيب،  
 وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقبضها من غيره فوجدها العيب ريوفاً فوجدها عليه  
 بغير قضاء القاصي فله أن يرد على الأول كذا في الصغير، وفي مقتضى اشتري عهد فوجده  
 ثمعى فقال للمشتري للبائع أريد أن أعقبه عن كعارة بمشي فإن حاز عبي ولا رده فله أن يرد  
 كذا في المحيط، شترى حراب ثوب هروي فوجد المشتري بالثياب عيب وقد كان أسف جرابه  
 في المقتضى أن به أن يرد الثياب بجميع الثمن قال رضي لله تعالى عنه وبمشي أن يكون  
 الجواب في الجارية ولعبد إذا وجد بهما عيباً بعد ما أسف ثوبهما كذلك وكان به أن يردهما  
 بكلي الثمن كذا في الفصول العبادية، وفي المقتضى عن محمد رحمه الله تعالى لمشتري في  
 حيار العيب إذا قال للبائع إن لم أرد عليك اليوم فقد رصيت بالعيب فهذا القول باطل وإنه لرد  
 كذا في الدخيرة، رجل اشترى من رجل داراً فادعى رجل فيها مسيل ماء وثقم على ذلك بينة  
 فهو بمسئلة العيب فإن شاء المشتري أمسكها بجميع الثمن وإن شاء ردها فإن كان قد سبي فيها  
 بناء فله أن ينقض بناءه وليس له أن يرجع بقيمة بئانه كذا في الظهيرية، العبد المأدود إذا اشترى  
 شيئاً فوجده معيباً وقد كان أبراه البائع عن الثمن أو وهب له الثمن وقبل العبد ذلك لا يملك  
 الرد بالعيب، ولو كان مكال العبد المأدود حر إن وجد به العيب بعد انقبض لا يملك الرد وإن  
 وجد العيب قبل القبض فله الرد كذا في الدخيرة، أقر المشتري بعد ما طلع على عيب أو قبله أن  
 المبيع كان لمعان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع، وبالمود إلى المشتري بعد البيع عالماً  
 بالعيب لا يكون له حق الرد، وإن كان فسحاً كذا في موحيز لكردي، ولو باع ثم رد عيبه  
 بسبب هو فسح من كل وجه ثم اطلع على عيب كذا عند سائح فله أن يرد كذا في الدخيرة،  
 رجل شترى من رجل عبداً بكر موصوف بغير عيبه وتقابضاً ثم وجد بائع لعبد بكر عيباً  
 وحدث به عنده عيب آخر فإنه لا يرجع بشيء وإن كان الكرك بعينه عند البائع رجع في العبد  
 بمثل نقصان العيب في الكرك إلا أن يرضى البائع وهو مشتري العبد أن يأخذ الكرك بعينه ويرد

العيب، رجل استقرض من رجل كرو حنطة وقبضه ثم اشتراه منه بمائة درهم يعني المستقرض اشترى الكرو المستقرض من المقرض ثم وجد باكر عيباً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يردّه بالعيب ولا يردّه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك إن كان المقرض موهباً فاشترى المقرض بها دنائير وقبض الدنانير ثم وجد المستقرض الدرهم انقرض زبواً فله أن يستبدلها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط، ثم في كل موضع يشتد للمشتري حق الرد إذا قال في وجه البائع: قد أبطلت البيع إن كان قبل القبض النقض البيع قبل البائع أو لم يقبل، وإن كان بعد القبض فإن قبض البائع وكذلك ينتقض البيع، وإن لم يقبل لا ينتقض البيع، وإن كان بخير محض من البائع لا ينتقض البيع وإن كان قبل القبض كذا في الذخيرة، اشترى كرواً مع خللاتها ثم وجد بها عيباً فإن أراد الرد ردها ساعة وحدها كذلك لأنه لو جمع اثلاث أو تركها يمتنع الرد عليه كذا في السراجية، من اشترى عيدين أو ثوبين أو نحوهما صفقة واحدة وقبض أحدهما ووجد بالآخر الذي لم يقبض عيباً فإنه بالخيار إن شاء أخذهما بجميع الثمن وإن شاء ردهما وليس له أن يأخذ التسليم ويرد المعيب بحصته من الثمن في هذه الصورة فإن كان للعيب في القبض اختلط فيه يروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يردّه خاصة، والصحيح أنه يأخذهما أو يردّهما ولو قال المشتري: أنا أسكت العيب وأخذ المنتقصان ليس له ذلك، فإما لو كان قبضهما أعني لعبدتين ثم وجد بأحدهما عيباً فإن له أن يردّه خاصة كذا في فتح القدير، وليس له أن يردّه إلا برضا البائع كذا في المحيط، ثم هذا فيما يمكن إفراد أحدهما دون الآخر في الانتفاع كالعبدتين، وأما إذا لم يمكن في العادة كتنعين أو خفوق أو مصراحي باب فوجد بأحدهما عيباً فإنه يردّهما أو يحسبهما بالإجماع كذا في فتح القدير، وإذا اشترى روج ثور ثم وجد بأحدهما عيباً بعد القبض فإزاء أن يرد للمعيب خاصة فظاهر الجواب أن له ذلك، قال مشايخنا: إن ألف أحدهما للممنع مع صاحبه وصار بحال لا يحصل إلا مع صاحبه فإنه لا يرد للمعيب خاصة وصار بمنزلة شيء واحد كذا في المحيط، إذا اشترى جاريتين ولم يقبضهما حتى وجد بأحدهما عيباً فقبض للمعيبة لزمته جميعاً، وإن قبض التي لا عيب بها كان له أن يردّها وإن باع المعيبة بعدما قبضها أو اعتقها قبل القبض أو بعده لزمته للمعيبة كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا اشترى جراب لرب هروي وأخذ ثوباً منه فقطعه وخاطه أو باعه ثم وجد بثوب من الجراب عيباً فالمشتري أن يأخذ ما بقي من الثياب ويرد الذي به العيب خاصة ولو قال البائع: لا أسلم أنا أرضي أن يرد الجراب كله فليس له ذلك إلا أن يشاء المشتري، ولو كان قطع الثوب ولم يخطه فرضي البائع أن يحسب الجراب ويأخذ الثوب المقطوع فله ذلك كذا في المحيط، اشترى نخيلاً فالمرت عنده فهلكت الشمر بأفة مساوية يرد بالعيب وإن أكله البائع لا يرد بالعيب كذا في الكافي، اشترى نخلاً فيه ثمر بموضعه من الأرض وثمره ولم يقبض المشتري حتى جلد البائع الشمر فإن كان جذاه نلص للنخلة أو الشمر بأن كان لم يندغ الجذاه فالمشتري بالخيار وإن كان لم ينقص النخلة والشمر فلا خيار للمشتري، وإذا قبضهما المشتري فوجد بأحدهما عيباً رده وحده وإن كان اشترى قبض ذلك كله قبل الجذاه ثم جده المشتري ولم ينقصه الجذاه شيئاً ولم ينتقص النخل أيضاً وجد بأحدهما عيباً لم يكن له أن يرد



أحدهما دون الآخر وله أن يردهما جميعاً بالعيب الذي وجد بأحدهما ولو كان جداد المشتري  
 نقض أحدهما ثم وجد العيب لم يرد واحداً منهما ورجع بقصاصة العيب إلا أن يشاء البائع أن  
 يقبل ذلك مع العيب فحينئذ يرد، وكذلك لو اشترى شاة على ظهرها صوف مجز البائع الصوف  
 قبل القبض أو جزه المشتري بعد القبض كان الجواب فيه كالجواب في الثمر كذا في المحيط،  
 اشترى شاة حامللاً فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة لا خيار للمشتري فإن قبضها ووجد  
 بأحدهما عيباً رده بحصته من الثمن، ولو ولدت بعد القبض لا يرد كذا في محيط المرحسي،  
 إذا اشترى شاة وهي صرعىا لئن فعلت البائع أو المشتري بنتها كان بمنزلة الولد إذا لا قيمة له حالة  
 الاتصال كما في الولد كذا في المحيط، وإذا اشترى فحلاً أو سلحماً مبيعاً في الأرض فقلعه  
 المشتري كله فوجد به عيباً بعد ما قلعه كله لا يستطيع الرد لكن يرجع بقصاصة العيب كذا في  
 التتارخانية، رجل اشترى مشجراً فوجد بعض أشجارها مبيعاً قال أبو بكر: يرد الكل أو بأحد  
 الكل وليس له أن يرد المبيع خاصة، وإن كانت الأشجار متباينة قال رضي الله تعالى عنه. إن  
 كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب، وإن كان بعد القبض واشترى المشجرة بأرصها فكذلك  
 وإن اشترى الأشجار خاصة رد للمبيع خاصة كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا اشترى من آخر عبداً  
 بشئ معلوم فجاء اجنبي وراد للمشتري في المبيع ثوب فقبضه المشتري فهذا منقطع وللثوب  
 حصه من الثمن وقد رضي صاحب الثوب أن تكون حصه ثوبه للبائع، فإن وجد المشتري بأحد  
 عيباً رده بحصته من الثمن وتكون حصه الثوب للبائع فإن وجد المشتري بالثوب عيباً بعد ذلك  
 رده على صاحبه وأحد من البائع تلك الحصه، ولو لم يجد بأحد عيباً لم يرد بالثوب عيباً رده  
 على صاحبه ولم يرجع بحصته، فإن وجد بعد ذلك بالعبد عيباً رده على صاحبه بجميع الألف  
 كذا في المحيط، ولو اشترى مصرعي باب فقص أحدهما بإذن البائع وهناك الآخر عند البائع  
 فإنه يهلك على البائع وللمشتري أن يرد الآخر إن شاء، ولا يجعل قبض أحدهما قبضه  
 جميعاً ولو أن المشتري قبض أحدهما فعليه وهناك الآخر عند البائع يهلك على المشتري كذا في  
 فتاوى قاضيخان، ولو اشترى خاتماً فيه فصر وقلع الفص لا يضر بواحد منهما فوجد بأحدهما  
 عيباً بعد القبض كان له أن يرد المبيع منهما وكذا السيف اهلى والمثقة كذا في تنهيد العائق،  
 وإن كان المشتري شيئاً واحداً فوجد به عيباً قبل القبض أو بعده فليس له أن يرد المبيع  
 خاصة، وإن كان المعقود عليه مما يكره أو يورث من ضرب واحد فوجد به عيباً ليس له أن  
 يرد المبيع خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حكى الشيخ الإمام إمام أحمد  
 الطلوايسي، أنه كان على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يجب أن يرد بعض المكمل  
 والموروث بالمعيب وإن كان مجتمعاً إذا كان التمييز لا يزيد بالمعيب عيباً، وكذلك إذا وجد  
 للبعض صفراً فأراد أن يهرس ويرد الصفار من الحب الذي هو من تحت الغراب ويمسك الباقي  
 ليس به ذلك، وكذلك إذا اشترى أجوز أو اليسر فوجد البعض صفراً فأراد أن يرد الصفار  
 خاصة ويمسك الباقي فليس له ذلك وحكي عن العفيع أبي جعفر الهذلي رحمه الله تعالى أنه  
 قال: ما ذكر من الجواب في المكمل والموروث محمول على ما إذا كان الكل في وعاء واحد، أما  
 إذا كان في أوعية مختلفة فوجد في وعاء واحد مبيعاً فإنه يرد ذلك وحده بمنزلة الثوبين

والصنفين كالخنطة والشمير وكان يفتي به وبزعم أنه رواه عن أصحابه وبه أخذ شيخ الإسلام  
 حواهر راده رحمه الله تعالى، ومن المشايخ من قال: لا فرق بين ما إذا كان الكل في وعاء واحد  
 أو أوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الأصل يدل عليه،  
 وبه كان يفتي شمس لائمة السرخسي كذا في المحيط، قال العقبة أبو جعفر فيما إذا اشترى  
 لعائف إبراهيم فوجد بعض ما في كل لعافة معيباً فأراد أن يرد ذلك خاصة بأن يحبر العيب ليس  
 به ديث، ولو وجد لعافة منها كلها معيباً كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في  
 المحيط، وكذلك إذا اشترى هدداً من كبة الفزل فوجد في كل واحد شيئاً معيباً لا يكون له أن  
 يميز ذلك ويرده خاصة وإن وجد بعض الغزل معيباً به أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في  
 الدخيرة، ولو استحق بعض المكيل والمزورون لا حيار له في رد ما بقي هذا إذا كان لاستحقاق  
 بعد القبض، أما لو كان ذلك قبله منه أن يرد الباقي هكذا في الهداية، وإذا كان المشتري ثوباً  
 وعد قبضه المشتري ثم استحق بعضه فلم يشتري الحيار في رد ما بقي كذا في النهاية، وإذا  
 حدث عند المشتري عيب بأقفة سلوية أو غيرها ثم أطلع على عيب كان عند البائع منه أن يرجع  
 بنقصان لعيب، وليس له أن يرد المبيع إلا أن يرعى البائع أن يأخذه معه الحادث عند المشتري  
 فله ذلك اللهم إلا أن يتمتع أحده إياه لحق الشروع كذا في فتح القدير، وكيفية الرجوع بنقصان  
 لعيب أن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم وبه ذلك العيب، فإن كان تماوت ما بين الغيبتين  
 النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن، وإذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب  
 فالأصل في هذا أن في كل موضع لو كان المبيع قائماً على ملك المشتري وامكنه الرد على البائع  
 إما بالرضاء أو بدون الرضا فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب، وفي  
 كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائماً على ملكه فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه  
 يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً ولبسه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو  
 وغيره ثم علم بعيب فإنه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قتله اجسبي لا  
 يرجع بالنقصان قتله عبداً أو خطأ كذا في المحيط، وإن قتله بنفسه فكذلك في ظاهر الرواية إلا  
 رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع بنقصان العيب كذا في شرح التكملة، ومن  
 اشترى عبداً فحرره بلا مال أو مات عنده فاطلع على عيب يرجع بنقصان العيب، والتدبير  
 والاستيلاء كالإعتاق ولو حرره بمال أو كاتبه ثم أطلع على عيب لم يرجع بشيء كذا في  
 الكافي، وهكذا في محيط السرخسي، ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت بالنس ثم علم بعبادة  
 ميتة فيها فإنه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان الثمن كذا في فتاوى  
 قاضيه خان، اشترى سمكة فوجدها معيبة وغاب البائع ولو انتهر حضوره تصد بشواها وباعها  
 فليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر كذا في القنية، اشترى جداراً  
 مائلاً فلم يعلم به حتى سقط منه الرجوع بالنقصان كذا في الشهر المائع، قال في القدوري: إذا  
 اشترى طعاماً أو ثوباً وخرق الثوب أو استهدك الطعام ثم أطلع على عيب كان به لا يرجع  
 بنقصان العيب بلا خلاف ولو ليس الثوب حتى تحرق من اللبس أو أكل الطعام ثم أطلع على  
 عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يرجع بنقصان العيب وهو الصحيح، وإذا اشترى

عبدًا وباع بعضه وبقي البعض لم يرد ما بقي ولم يرجع بمقتضى العيب بحصة ما باع بلا خلاف؛ وهل يرجع بحصة ما بقي ففي ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الدجوة والطحيط، لو اشترى دقيقاً<sup>(١)</sup> فلما حبر بعضه وجده مرأ قال أبو جعفر: له أن يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع عليه بمقتضى ما حبر منه وهو قول محمد رحمه الله تعالى خاصة قال أبو الليث: وبه يأخذ كذا في الباطيخ، ولو اشترى طعاماً فوجد به عيباً وقد أكل بعضه يرجع بمقتضى عيب ما أكل ويرد ما بقي بحصته وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وبه كان يعني العقبة أبو جعفر وبه أحد العقبة أبو الليث، وإن باع نصفه يرد ما بقي عند محمد رحمه الله تعالى أيضاً وعليه القوي ولا يرجع بمقتضى ما باع كذا في المصنوع، هذا إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فإن كان في وعاءين في جوارقين أو في قوصرين أو ما أشبه ذلك فأكمل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البايع كان له أن يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاصصخان، اشترى سمياً دائماً فأكفه ثم أقر البائع أنه كان وقعت فيه غارة وماتت منه أن يرجع بمقتضى العيب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى كذا في المصنوعات، اشترى جيراً فوجده أقل من السعر المنهود رجع بالبائعي وكذا كل ما ظهر سعره كذا في السراجية، ومن اشترى بيضاً أو بطيخاً أو قنءاً أو حياراً أو جوزاً أو قرعاً أو فاكهه فكسره غير عالم بالعيب فوجده فاسداً فإن لم ينتفع به كان قرق المر وبيعه لغيره يرجع بالنسبة كله لأنه ليس بمثل فيكون بيعه باطلاً بخلاف ما لو كسره علماً بالعيب لا يرد، ولا يعتبر في الجوز صلاح فشره وإن كان ينتفع به مع فساده بأن يأكله الغفراء ويصلح للعلف يرجع بحصة العيب كذا في فتح القدير، إلا إذا رضى به البائع، هذا إذا لم يشاؤله منه شيئاً فإن تنازل بعد ما دافعه لم يرجع بشيء ولو وجد البعض فاسداً وهو قليل جاز البيع استحساناً وأقليل ما لا يحل الجوز عنه عادة كالأحد والأثنين في الدقة، وإن كان العاسد كثير لا يجوز ويرجع بكل الثمن كذا في الهداية، وإذا اشترى بعضاً لعمامة فكسرها ووجدها مدرة ذكر بعض المشايخ أنه يرجع بمقتضى العيب ولا يرجع بجميع الثمن لأنه ينتفع بعمرها فكونها مدرة يكون عيباً فيها وهذا الفصل يجب أن يكون بلا خلاف، وأما إذا كسر بعض النعامة فوجد فيها فرساً مبتاً اختلف المتأخرون منهم من قال لا يجوز لأنه اشترى شيئاً واحداً منهما ومنهم من قال لا يجوز لأن الميت في معدنه كذا في العبط، وجاز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في حصة الصحيح منه، وفي النهاية هو الأصح هكذا في النهر العائق، اشترى بعيراً فمما أدخله داره سقط فدهعه إنسان بأمر المشتري فظهر به عيب فديم كان سمشتري أن يرجع بمقتضى العيب على البائع في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أحد المشايخ هذا، إذا علم بالعيب بعد الدبج، أم إذا علم بالعيب ثم دبحه هو أو غيره بأمره أو بعير أمره لا يرجع بشيء كذا في فتاوى قاصصخان، اشترى حيواناً فدهعه ينتعسه فإذا أمعاه فاسدة فساداً قديماً رجع بالمقتضى عندهما وعليه الفتوى، ولو أكل بعضه ثم علم رجع

(١) قوله لو اشترى دقيقاً إلى آخره. عذمت هذه المسائل وفي بعض النسخ عدم ذكرها فيما تقدم وهو أحسن للزوم التكرار بلا حاجة له

بمقصان ما أكل ويرد الباقي كذا في السراجية، وإذا اشترى جملًا فظهر به عيب فوقع فأنكسر  
عقه فتمحره ليس له أن يرجع على البائع بشيء كذا في الدخيرة، رجل اشترى بحيرًا وقبضه ثم  
وجد به عيباً فذهب به إلى البائع ليرده فعطب في الطريق فإنه يهلك على المشتري ثم المشتري  
إن أثبت العيب يرجع بمقصان العيب على البائع كذا في فتاوى قاضيخان، اشترى جارية  
فقبضها فأبقت ثم علم بها عيباً لا يرجع بشيء، ما دامت حية وإن ماتت يرجع بالمقصان كذا في  
محيط السرحسي، ولو اشترى عبداً بجارية وتقاها فوطئ المشتري الجارية ثم رأى صاحب  
العبد فلم يرض أو وجد به عيباً فرده بخير إن شاء ضمن المشتري الجارية قيمتها يوم قبض  
مشتريها وإن شاء أحد الجارية ولا يضمن المصنوع إن كانت بكر ولا لعفر إن كانت ثيباً كذا  
في الدخيرة، رجل باع من رجل عبداً يأمة وتقاها ثم وجد مشتري الأمة بالأمة أصحاً رائدة  
وردها عليه بقطعة فاضر وأحد العبد ثم إن مولى الأمة أطلع على أن مشتري الأمة قد كاد وطنها  
قبل أن يستردها والوطء لا ينقصها شيئاً ودلت بعد ما ماتت الأمة في يد المذي ردّت إليه أو  
بعد ما باعها فليس له شيء كذا في المحيط، سئل حبيب التوبري ويوسف بن محمد وعمر بن  
الحافظ رحمهم الله تعالى عن قايض ثوراً بفترة وهي حامل فولدت عبد المشتري ووجد الآخر  
بالثور عيباً فردّه على صاحبه بما يرجع عليه بقيمة الثور أم بقيمة البقرة قالوا: يرجع بقيمة  
البقرة كذا في التتارخانية فلا عن البثيمة، ولو اشترى أرضاً فجعلها مسجداً ثم وجد به عيباً  
فإنه لا يرد في قولهم، واحتلفوا في الرجوع بنفسه العيب واختار بلعوى أنه يرجع كما لو  
اشترى أرضاً فوقفها ثم علم بعيب ذكر هلال أنه يرجع بمقصان العيب كذا في فتاوى  
قاضيخان، اشترى ثوباً وكفى به مهتاً فإن كان المشتري وارث الميت وقد اشترى بشيء من تركته  
رجع بالأرض ولو تبرع بالتكبير أجسي لم يرجع بأرض العيب كذا في المحيط، اشترى شجرة  
فقطعها فوجد بها لا تصلح إلا للحطب يرجع بمقصان العيب إلا أن يأخذ البائع مقطوعة قالوا  
وهذا إذا اشترى لا لأجل الخطأ أما إذا اشتراها لأجل الخطأ لا يرجع بمقصان العيب كذا في  
الدخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع مسلم اشترى عصيراً وقبضه وتحمّر في يده  
ثم أصنع على عيب لم يرده ويرجع بمقصان العيب، فإن قال ليأبى: أنا أخذ الحمير بعينها فليس  
له ذلك لأن امتناع الرد حق الشرع، فإن لم يحاصمه في العيب حتى صارت حلاً رجع بمقصان  
العيب ولا يرده بالعيب إلا أن يقبل البائع كذا في المحيط، ولو أن مصرياً اشترى من مصري  
خمرًا وتقاها ثم أسلمها ثم وجد المشتري بالخمر عيباً لا يرده بالعيب وإن قبله البائع كذلك  
ولكن يرجع بمقصان العيب، فإن لم يرجع بمقصان العيب حتى صار الخمر حلاً لم يرده البائع  
بالعيب إلا أن يرضى البائع كذا في الدخيرة، سئل أبو القاسم عن اشترى حلاً فلم يصب في  
خافية المشتري ظهر أنه منكر لا يستع به قال: هو أمانة في يد المشتري فإن هلك أو فسد لا  
ضمان عليه وإن أهراقه المشتري بفساده قال: إن كان بحار لا قبحة له إذا شهد عليه شاهدان فلا  
شيء عليه كذا في التتارخانية، المشتري الثاني إذا وجد لبس معيباً وقد تعدد الرد بعيب حدث  
عنده مرجع على بائعه بمقصان العيب ثم يكر لبائعه أن يرجع بمقصان العيب على البائع عند  
أي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الصغرى، رجل اشترى عبداً ولقبه فباعه من

غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب كان عند البائع الأول فإن المشتري الثاني يرجع بمقتضى  
العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بمقتضى العيب على البائع الأول لأن البيع الثاني  
لا يمسح بالرجوع بمقتضى العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول كدعي  
فتاوى قاضيهان، فإن محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل اشترى من آخر عد  
بألف درهم وتفايض ثم أقر مشتري أب البائع قد كان اعتقه قبل البيع أو دبره أو كاتب أمه فأنكر  
أنه أسولدها وأنكر البائع ذلك وحلف لا يصدق المشتري على البائع ويكون العيب حر في  
الإقرار بالعتق وولاؤه موقوف وصدر مديراً موقوفاً في مسألة التدبير وكذا في مسألة لاسيلاذ وإن  
وجد المشتري بالمبيع عيباً علم أنه كان عند البائع منه أن يرجع بمقتضى العيب وكذلك لو كان  
اشترى أقر أنه حر الأصل والمسألة بحالها يرجع بمقتضى العيب كذا في المحقق ولو دعي  
اشترى أنه بعه وهو ملك لفلان وصدقه المقر له وأخذه ثم وجد المشتري به عيباً لا يرجع  
بمقتضاه ولو كذبه المقر له منه رده كذا في محيط السرخسي، ولو علم بعيب ثم أقر له لفلان  
وكذبه رده كذا في الكافي، ولو وجد به لمشتري عيباً قديماً وقد حدث عنه آخر حتى متع  
رده وذلك قبل الإقرار مرجع بمقتضى العيب ثم أقر به المشتري للمقر له وصدقه المقر له ثم يرجع  
البلغ على المشتري بمقتضى العيب الذي أحد منه كدعي في الحية، ولو اشترى عبداً وقبضه ثم  
قال: بعته من فلان بعدما شترته واعتقه فلان وكذب المدعي عليه فيما قال فإن العبد يعتق  
على المشتري بإقراره، فإن وجد به عيباً بعد ذلك لا يرجع على بائع بشيء ولو دعي المشتري  
أنه بعه من فلان ولم يذكر أن فلاناً اعتقه وحلف فلان ذلك وحلف له وجد به عيباً فإنه يرد  
على البائع كذا في فتاوى قاضيهان، اشترى من رجل عبداً بألف درهم وتفايضاً فأقر المشتري أن  
العبد كان لفلان اعتقه قبل أن يشتريه وأنكر البائع ذلك كله دائماً أن صدقه المقر له في الملك  
والإعتاق أو صدقه في الملك دون الإعتاق أو كذبه فلهما جميعاً ففي الوجه الأول كان العبد  
مولى للمقر له فإن وجد المشتري بالعبد عيباً قديماً لم يرجع بشيء وفي الوجه الثاني دفع العبد  
إلى المقر له وكان عبداً له لا يعتق عليه وإن وجد المشتري به عيباً لم يرجع بشيء، وفي الوجه  
الثالث حتى العبد على المقر وكان لولاء موقوفاً وإن وجد المشتري بالعبد عيباً قديماً يرجع  
مقتضى العيب على البائع كذا في المحيط، فإن عاد فلان إلى تصديقه رجع البائع عليه بمأخذ  
من العيب ولو أقر أنه كان لفلان فاعتقه بعدما اشتريته لم يرجع بمقتضى العيب سواء صدقه المقر  
له أو كذبه كذا في محيط السرخسي، والله تعالى أعلم

#### الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه وإقامة البينة يجب أن يعلم بأن العيب

نوعان: ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة والعين كالقروح والعمى والإصبع الرائدة وأشبهاها،  
وباطن لا يعرفه القاضي بمشاهدة العين، والظاهر أنواع قديم كالإصبع الرلدة وبحرها،  
وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كائز الجندري وما أشبه ذلك،  
وحادث يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كالجرأحات وما أشبهها، وحادث لا  
يحتمل التقدم على مدة البيع، وأما الباطن فتعوزان: نوع يعرف بأثار قائمه كالثدي والخص  
والداء في موضع لا يطلع عنه الرجال، ونوع لا يعرف بأثار قائمه: كالسرفة والإهاب والجسور فإن

كانت الدعوى في عيب ظاهر يعرفه القاضي بالمشاهدة ينظر إليه فإن وجدته سمع الخصومة وما لا ملا، فإن كان العيب قديماً أو حديثاً لا يحدث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كان للمشتري أن يردّه لا عرفاً قيامه للجمال بالمعاينة وتيقناً بوجوده عند البائع إذا كان لا يحدث مثله أو لا يحدث في مثل هذه المدة إلا أن يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد بالرصاص أو غيره ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه كذا في المحيط، ثم عند طلب البائع يمين المشتري يحلف المشتري بالبائع الروايات وعند عدم طلبه هل يحلف المشتري عام المشايخ على أنه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري أكثر اقضاه على أنه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه لا نصاً ولا دلالة وهو الصحيح كذا في المحيط والخبرة، وإن كان عيباً يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ويحتمل النقص عليه أو كان مشكلاً فالقاضي يسأل البائع أكان به هذا العيب في يده فإن قال نعم كان للمشتري حق الرد إلا أن يدعي البائع سقوط حق المشتري في الرد ويثبت ذلك بسكوته أو باليمين فإن أنكر فالقول قوله مع يمينه إن لم يكن للمشتري بينة على كون هذا العيب عند البائع كذا في المحيط، وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا: الصحيح أنه يحلف بالله ما له حق الرد عليه بهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي، وعليه الفتوى كذا في التتارحانية، وإن كان عيباً لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يردّه على البائع، وأما إذا كان العيب باصفاً فإن كان يعرف بأثر قائمه في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فإن كان للقاضي بصيرة بمعرفة الأمراض ينظر بنفسه، وإن لم يكن له بصيرة يسأل عمر له بصيرة ويعتمد على قول عدلين وهذا الحوط والواحد يكفي فإذا أخبره واحد عدل بذلك بنيت العيب بقوله في توجه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع، وفي شرح أدب القاضي للخصاص: ينظر إن كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك يقول الواحد أو المشي أو أشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فإنه لا يرد على البائع بل يحلف، وإن كان هذا العيب مما لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة إن عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف البائع وإن عرف وجوده بقول المشي ذكر في الإحصية وفي الفدوري أنه يرد بقولهما وهكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع كذا في الدخيرة، وإن كان عيباً لا يطلع عليه إلا النساء كالخيل وما أشبه ذلك فالقاضي يربها النساء الرخدة لعدة تكفي والثتان أحسن، فإذا قالت واحدة عدل: إنها حبلية أو قالت ثنتان ذلك بنيت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك إن قالت أو قالتا حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن حلف البائع فإن نكل الآن يرد عليه وإن قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع فإن كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وإن كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحد، وهل يرد بقول المشي؟ ذكر بعض مشايخنا، أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لا يرد وعلى قياس قولهما يرد ذكر الخصاص في أدب القاضي، أنه لا يرد في ظاهر روايه أصحابنا، وفي الفدوري أنه لا يرد في المشهور من قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيحلف البائع فإذا نكل فقد نكذب شهادتهن بنكوله فيثبت الرد ذكر المصدر الشهيد في بيوع الجامع الصغير: وفي دعوى الخيل لو

قالت امرأة: إنها حبلى وقالت امرأتان أو ثلاث. ليس بها حبل تتوجه الخصومة على البائع بقول  
تلك المرأة ولا يعارضها قول الحارثين والثلاث في أنها ليس بها حبل، ولو قال البائع للقاضي:  
المرأة التي تقول أنها حامل جاهلة بمعنى نقاصي أن يحتار لدث امرأة عالة كذا في المحيط،  
رجل اشترى جارية قد بلغت فأدعى أنها حبلى قال محمد رحمه الله تعالى: يحلف البائع أبنة  
ما هي كدلت لأنه لا يظن إليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاصحان، وأجواب في دعوى  
الاستحاضة في حق حكم الرجوع إلى النساء بوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل الفحص  
وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن إذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لأن  
دورهم يدم براء الرجال فجاز أن يثبت بشهادتهم كذا في المحيط، ولو اشترى جارية وقصص ثم  
قال: إنها لا تحيض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن لفصل لا تسمع دعوى المشتري إلا أن  
يدعي ارتجاع الحيض بأخيل أو بسبب الداء فإن ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويرى القاضي  
النساء، إن قل: هي حبلى يحلف البائع أن دلت لم يكن عنده، وإن قل: ليس محلى فلا  
يمحى على البائع كذا في فتاوى قاصحان، والمراجع في البناء إلى قول الأصابع كذا في الدخيرة،  
وبو ادعى بسبب الحبل عن محمد رويناد، في رواية إن كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر  
وعشرة أيام يسمع الدعوى وإن كان أقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعينه عمل  
السام وهو مختار للمتنوى كذا في مختار الفتاوى، وإذا سمع القاضي الدعوى سأل البائع أهى  
كما يقول المشتري من قال: نعم ردها. على البائع وإن قل هي كذلك للحال وما كانت كذلك  
عند توحيه الخصومة على البائع لتصادفهما على قيامه لحال فإن طلب المشتري عيه حلف  
فإن حلف برئ وإن نكل ردت عليه وإن أقام المشتري بيعة لم تفعل على الانقطاع وتفعل على  
الاستحاضة، وإن نكل البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند الإمام لا وعدهما يستحلف  
كذا في الشهر الفائق، قال في كتاب لأقضية اشترى جارية وطمع المشتري بشجة كانت بها  
عند البائع وحلف القاضي البائع فنكحل مردها المشتري عليه فأدعى البائع بعد ذلك أنها حلت  
في يد المشتري وهي حبلى في هذه الساعة فالتقاضي يسأل المشتري عن ذلك، فإن قال: مالي  
به علم فالتقاضي يريها النساء فإن قل: هي حبلى لا يثبت الرد بقولهن ولكن تتوجه الخصومة  
على المشتري فيحلفه يأنه ما حدث هذا أخيل عندك فإن حلف فلا شيء عليه والرد ماضى وإن  
نكل يثبت ما دّعاؤه البائع ويردها على المشتري مع نقصان عيب الشجة فإن قال البائع: أنا  
أملك الجارية مع أخيل ولا أصمن نقصان عيب الشجة كان له ذلك، ولو أن القاضي حين سأل  
المشتري عن أخيل قال: هذا الحبل كان عند البائع ولم أعلم به سمع دعواه فيحلف البائع فإن  
حلف سم يثبت وجوده عند البائع وقد أقر المشتري بوجوده عنده فكان للبائع أن يرد الجارية  
عليه ويرد معها نقصان الشجة وإن نكل عن اليمين طهر أن هذا العيب كان عند البائع وظهر أن  
الرد كان صحيحاً قال: ولو كان القاضي حين قضى يرد الجارية على البائع بعيب الشجة فقبل أن  
يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع: أنها حبلى وأنه حدث عند المشتري وقال المشتري: لا  
بل كان عند البائع فالتقاضي لا يعجل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه أنه  
حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط، وإذا كان العيب باطلاً لا يعرف بإثار

قائمة بالبدن تحرق الإباق والمجنون والسرقة والبول في الفراش فإنه يحتج إلى إثباته في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع أن يسأل القاضي البائع أنه عيب في الحال قالوا: إنما يسأل البائع عن ذلك إذا صح دعوى المشتري وإنما يصح دعوى المشتري إذا ادعى أن عيب العيب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري إلا أن في الجنون يصح دعوى المشتري بهد القدر، وفي الإباق والسرقة والبول في الفراش لا بد لصحتها من رتبة شيء وهو أن يقول المشتري: عيب العيب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متحدة ويعني بالاتحاد أن يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البيع أو بعد البلوغ، أما لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكفي لصحة الدعوى والسؤال البائع، وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البيع أو كان في أيديهما بعد البيع أو كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البيع فهذا يكفي لصحة الدعوى والسؤال البائع كذا في الدخيرة، إن ادعى إباق وسجوه مما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون ثم يحلف البائع إذا أنكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري أنه أبق عنده، أما لو اعترف بقيامه للحال فإنه يسأل عن وجوده عنده فإن اعترف به رده عليه بالتمسك من المشتري وإن أنكر طوّل المشتري بالبيئة على أن الإباق وجد عند البائع، فإن أقامها رده ولا حلف بالله لقد باعه وسلمه وما أبق عنده قط فإن يبرهن المشتري على قيامه للحال حلف البائع بالله ما أبق عندك قط، وإن لم يبرهن ولم يقر البائع فعند الإمام لا يحلف خلافاً لهما هكذا في النهر الفائق، ولا يحلف المشتري على الرضا من غير دعوى البائع عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى لم إذا ادعى البائع كيف يحلف لمشتري أكثر للقضاة هي أنه يحلف بالله ما سقط حلف في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لا صريحاً ولا دلالة كذا في المخطط، وهو الصحيح كذا في البحر الرائق، رجل اشترى عبداً فوجد به عيباً فأنكر البائع أن يكون عنده فاقام المشتري شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل كذا في فتاوى قاضيخان، ولو ابتاع في صفتين بأن اشترى نصفه بخمسين ديناراً ثم اشترى منه النصف الآخر بمائة دينار وعلم بعيب فيه وقد كان قبل البيعين وقال البائع: حدث عندك بعدهما فاقول للبائع، ولو قال المشتري: أحدهما في النصف الثاني وأتوقف في النصف الأول لأنني أتيقن بالعيب عند البيع الثاني وأشدت فيه عند البيع الأول له ذلك فإن حلف لزم وإلا برّد وله أن يستحلفه بعده في النصف الأول كذا في الكافي، ولو حاصم المشتري في النصف الأول قبل أن يخاصمه في النصف الثاني فتكل البائع عن البيعين فرد عليه النصف الأول ثم أراد ردّ النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك حتى يخاصمه فيه خصوصاً مستقبل كذا في المخطط، ولو خاصمه في النصفين كان له ذلك وإقراره بالعيب في النصف الأول إقراره به في النصف الثاني بخلاف العكس ويكره في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي، وإذا خاصمه في النصفين جميعاً لم يكن على الواحد، لا يمين واحدة لأنه جمع بين الدعويين فيكتفي بيمين واحدة كما لو جمع بين الدعوي في الدعوى وإن سكل لزمه كل العبد وإن حلف في النصف وسكل في النصف لزمه ما سكل لا غير، وأما إذا



كان البائع اثنين مباحاً عبداً من رجل صفقة أو صفقتين مباح أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري بعيب فيه إن شاء، خاصمه في أحد النصفين وإن شاء فيها فإن خاصمه في أحد النصفين حلف فيما باعه على البينات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي، فإن حلف في أحدهما لم يقع به الاستعلاء عن البين في النصف الآخر ولا يكل في أحدهما لم يكن ذلك لازماً في النصف الآخر وإن جمع بين النصفين في الخصومة فلا يحلوا إما أن يكون البيع صفقة أو صفقتين فإن كان صفقتين حلفه على النصفين ويجمع بين البين بالله لقد بعته النصف وسميته وما به هذا العيب ولقد باعه صاحبك بصفعة وسلمه وما يعلم به هذا العيب وهذا بالاتفاق، فاما إذا كانت الصفقة واحدة فكذا الجواب عند محمد رحمه الله تعالى. وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي بالبين على نصيبه خاصة على البينات، وتزوب تثبت عن عيبه في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط، رجل اشترى جارية وقصصها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على ياتعه بقوله، وقيل للبائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الأول علم يقبل الأول، قالوا إن كانت الجارية ادعت العتق كان للأول أن لا يقبل وإن كانت الجارية ادعت أنها حرة الأصل فإن كانت حرة سلمت انتقذت فذلك فهو بمنزلة دعوى العتق، وإن لم يكن نفادت ثم ادعت أنها حرة الأصل لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل كذا في فتاوى قاضيخان، والصحيح أنه إذا لم يسم منها ما يكون إقراراً بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية والمشتري أن يرجع على البائع بالشخص كذا في جوهر الاحلاطي، ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والمجارية لم تكن عند البائع فقبضها لمشتري ولم تفر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والمجارية لم تكن حاضرة عند السع الثاني وقبضها لمشتري الثاني قالت المجارية أنا حرة فإن القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فإن أول المشتري الأول. إن المجارية أقرت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وبس لمشتري الأول بينة على إقرارها بالرق فإن للمشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالثمن على ياتعه، لأنه ادعى إقرار المجارية بالرق كذا في فتاوى قاضيخان وفي الظهيرية اشترى عبيد أحدهما بالثمن والآخر بالثمن إلى سنة صفقة أو صفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلف فقال البائع: رددت مؤجل الثمن وقال المشتري: بل معجبه فاقول للبائع سواء هنك ما في يد المشتري أو لا ولا تخالف، ولو اختلف في الثمن فادعى البائع أن ثمن الردود كذا وعكس للمشتري فاقول للمشتري كذا في النهر الفائق، باعه عبداً ووهب له عبيد آخر وقبضهما ومات أحدهما وأراد رد الحي بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع: هو موهوب فاقول للبائع أنه موهوب وللبياع أن يرجع في الحي وإن ادعى المشتري أن الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه بالثمن، ولكن إنما يرجع البياع في الحي بعد أن يحلف أنه ما باعه الحي وكذا المشتري إنما يرجع بالثمن على البائع بعد أن يحلف أنه ما اشترى الميت، ويرجع البياع على المشتري بقيمة الميت، ولو اشترى عبيدين ومات أحدهما وأراد رد الحي بالعبث وقال: ثمنه دراهم، وقال البائع: دنابر فاقول للمشتري، ولو كان العبد واحداً وأراد رده بالعيب وقال البائع: المبيع غيره فاقول له كذا في الكافي، عن محمد رحمه الله تعالى في الإملاء إذا اشترى الرجل من آخر عبيد ببيع

درهم صفقة واحدة ووجد بأحدهما عيباً بعدما قبضهما ثم اختبعا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري: كان قيمة للعيب اثني درهم وقيمة لأخر ألف درهم وقال البائع: على عكس هذا لم يلتفت إلى قول واحد منهما وينظر إلى قيمة العيبين يوم يحتصمان فيه، فإن كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة ألف درهم رد للعيب خاصة بنصف الثمن بعدما حنف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا في الذخيرة، وإن أقاما جميعاً البيعة على ما ادعيا أحد البيعتين جميعاً فيما ادعيا من العطل فيجعل قيمة المردود التي درهم على ما شهد به شهود للمشتري ويجعل قيمة الآخر التي درهم على ما شهد به شهود البائع فيرد المشتري للعيب بنصف الثمن، ولو مات أحدهما والآخر قائم ووجد بالقائم عيباً وختبعا في قيمة القائم وفي قيمة الميت ولا بيعة لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك ويفرغ البائي على قيمته يوم احتصما ولو أقاما البيعة على قيمة الهالك فالبيعة بصفة البائع أيضاً ولو لم يقيم البيعة على قيمة الهالك وأقاما البيعة على الحي فالبيعة بصفة المشتري كذا في المحيط، وفي أسوارل رجل اشترى حلاً في حابة وحمله في حرة له فوجد فيها فأرة ميتة فقال البائع: هذه الفأرة كانت في جرتك وقال للمشتري: لا بل كانت في خابتيك فالقول قول البائع كذا في الظهيرية، وفي فتاوى أهل مسرقند اشترى ذهناً بعينه في آنية بعينه وأتى على ذلك أيام فلما فتح رأس الأنية وكان رأسها مشدوداً منذ قبضها وجد فيها فأرة ميتة والكر البائع أن يكون في يده فالقول قول البائع لأنه يسكر العيب وتاويل المسألة إذا كان رأسها مشدوداً وقت القبض ولم يعلم لتفتيحها بعد ذلك إلى أن وجد فيها الفأرة ولا عذمه، أما لو عرف استمرار الشد وعدم انفتاح رأس الأنية إلى أن وجد فيها الفأرة فالقول للمشتري وله الرد كذا في المحيط، وإذا اشترى عبداً وقبضه ثم جاء به وقال: وجدته محبوق النخبة فأنكر البائع فالقول قول البائع فإن ثبت المشتري أنه محبوق النخبة اليوم فإن لم يكن أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج النخبة عند المشتري به أن يرد، وإي كان أتى على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يطم البيعة أنه كان محبوق النخبة عند البائع أو استخف به فنكل كذا في الذخيرة، وفي المتنقي رجل باع من آخر عبداً وقبضه المشتري وطعن فيه بعيب وقال: اشتريته اليوم ومثله لا يحدث في اليوم وقال البائع: بعته منذ شهر ومثله يحدث في الشهر فالقول للبائع، اشترى من آخر جارية ووجد بها عيباً فخاصم البائع إلى صاحب الشرط والسلطان لم يوله الحكم فقصى على البائع ودفعها إليه وقضى للمشتري بالثمن كله وسع المشتري أن يأخذ الثمن منه اشترى دابة وأراد أن يرد بها بعيب وقال البائع: قد ركبته في حوائجك بعد ما علمت العيب وقال المشتري: لا بل ركبته لأردها عليك فالقول للمشتري، وتاويل المسألة على قول بعض المشايخ إذا كان لا يمكنه الرد إلا بالركوب كذا في المحيط، ولو قال: البائع ركبته لتسقي بلا حاجة ينبغي أن يسمع قول المشتري كذا في فتح القدير، ولو ادعى المشتري عيباً بالمبيع والبائع يعلم أن هذا العيب كان به يوم البيع وسعه أن يأخذه حتى يقضي القاصي عليه بالرد عليه وكان والذي رحمه الله تعالى يقول: هذا إذا اشترى البائع من غيره لأنه إذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على بائعه، أما لو لم يشتريها من غيره فعليه أن يأخذه ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرية، رجل اشترى شيئاً معلماً بعيب قبل

القبض فقال: أبطلت البيع بفعل البيع إن كان بمحض من البائع وإن لم يقبل البائع، وإن كان ذلك في عيبة البائع لا يبطل البيع، وإن علم بعيب بعد القبض فقال: أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع إلا بقضاء أو رضا كذا في فتاوى داصبحان، رجل باع من آخر حذيرة فقال: بعها وبها فرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالحذيرة وبها فرحة في ذلك الموضع وأراد ردها ودل البائع: ليس به هذه لفرحة قلت انفرجه وانفرجه النبي أمرت به قد برأت وهذه فرحة حدثه عندك فالقول قول المشتري كذا في المحظوظ، ولو قال: بعها وحذيتي بعينها ببضء وجاء مشتري بالحذيرة وعينها يسرى ببضء وأراد أن يردها فعلى البائع: كان البياض بعينها يسمى وقد ذهب وهذا ببعض حادث بعينها اليسرى فالقول للمشتري، وكذا إذا كان البائع بعينها وبرأسها شجة إلى آخر المسائل فإن قال البائع في فصل الشجة: كانت الشجة موصحة فصارت منته عندك فالقول للبائع في هذا وكذا في فصل بياض العين، لو قال البائع: كنت بعينها بكه بياض وقد أراد عندك ونعين مبيضة كذا أو عذمتها فالقول للبائع وإن كانت بعينها بكت بياض فقال البائع: كان البياض مثل الخردل أو أقل من هذا قال: إذا جاء من هذا امر متعارف جعل القول للمشتري، وإن تعاقب القول للبائع، ولو قال: بعها وبها حتى جاء المشتري بها محمولة يريد ردها فقال: البائع: ردت الحسي لا يصدق البائع وكان للمشتري أن يردها ولو دل البائع: بعنها وبها عيب وجاء المشتري وبها عيب وأراد ردها فقال: البائع: لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا وكذا فالقول قوله، ولو قال: بعها وبها عيب في رأسه فجاء به ليرده وأراد أن يرده بعين برأسه فالقول للمشتري أنه هذا لعيب وإن كذبه بائع، وعاصل أن البائع إذا سبب العيب إلى موضع وسماه فالقول للمشتري، وإن لم يسببه إلى موضع بل ذكره مطلقاً فالقول قول البائع كذا في الدحيه، ولو شترى جارية فقصه ثم جاء بدها وقال: وجدته ذات روح وأبكر البائع أو أقر أنه كان لها روح وبكته مات والمشتري يدعي فيه الزوجية لم يثبت للمشتري برد، وله أن يحلف البائع ولو أقام المشتري البيه أن فلاناً زوجة وهو عاتب لم يلتزم إلى بيته إلا إذا أقام البيه على إقرار البائع بسكاح فيها بعيل، ولو أقر البائع أن زوجها كان فلاناً ولكن أطلقها فلا يثبت قبل لبيع والمشتري يدعي فيه الزوجية فنقول قول البائع فإن حصر الزوج وأدعى سكاك وأبكر الإطلاق فالقول قوله ولمشتري ردها وإن دل بائع بعينها صحت وبها روح ولكنه عصف قبل أن سلمها إياها أو مات عنها وسلمها إياها ولا روح بها فالقول قول المشتري وله أن يردها كذا في انسراح الزواجر، ولو كان لها روح عند المشتري فقال البائع: كان لها روح عندي غير هذا الرجل إياها أو مات عنها قبل البيع كان قول البائع كذا في فتاوى داصبحان، وإذا اشترى حذيراً وقصه بعض بعين به فجاء بخاذله ليرده فقال البائع: ما هذا حادمي فقال المشتري: هذا حادمتك فدي المشتري فالقول قول البائع مع بيته كذا في الدحيه، عيب في يد رجل ادعاه ثلث كل واحد أنه باعه من ذي أثب كذا وسم بعد النمس وبرها سمم البع يدعي للبد بالثمنين قيمتي بكل واحد بنس ادعاه، وكذا لو دلا به عيبه ودعي في يده وباعه منه لأن الدعوى في النمس وبكل فيه سره من وجد به عيباً رده بالتميب على واحد منهما ولا يرد عليهما وإن رجح بالتميب على أحدهما به أن يرجع

بالتقصان على الآخر إلا أن يأخذه معيها، ولو مات العبد في يد المشتري ثم علم بعيب قد به رجوع عبيهما بفحصان العيب، وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده واحد أرشها ووجد به عيباً رجوع بتقصانه عليهما ولا عكس الرد عليهما ولا يملك أحدهما أحده ولو أرخا وسبق تاريخ أحدهما رد بالعيب على الآخر كان ذا اليد اشتراه من الأول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في المكافي، وحل قال لآخر إن عبي هذا آتوا فاشتره مني فقال لآخر لكم مبيعهم فقال - مكدا فاشتراه منه ثم رجعه للمشتري أتقاً فليس له أن يرده وهذا ظاهر فإن باعه المشتري من آخر فوحده المشتري الثاني أتقاً فأراد أن يرده وانكر للمشتري الأول أن يكون أتقاً فأقام المشتري الثاني بينة على مقالة البائع الأول لم يستحق به شيئاً، ولو قال البائع الأول للمشتري الأول: يعكس هذا العبد على أنه آتوا أو على أنني بريء من إيفائه والمسألة بحالها كان للمشتري الآخر أن يرده على المشتري الأول، ولو قال البائع الأول: بعته على أنني بريء من الإتيان ولم يقل من إيفائه لم يرده المشتري الآخر على المشتري الأول ما لم يقم البينة على أنه باعه وهو آتوا كذا في الظهيرية، وفي المتن وحل أقر على عبده يدهن ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذكر الدين فإن للمشتري الآخر أن يرده على بائعه بذلك الإقرار الذي كان من البائع الأول لأن الدين لازم وللحريم أن يرد المبيع فيه، وليس هذا كالإقرار بالإتيان قبل البيع وبعده في حق فسخ المبيع الآخر بين المشتري وبين بائعه الذي لم يفر بالإتيان والإقرار بالروح كالإقرار بالدين في أن للمشتري الآخر رد على بائعه بالإقرار الذي كان من البائع الأول كذا في المحيط، وحل اشترى عبداً وقيضه فسلومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب به فلم يتفق فبيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيباً يحدث مثله وأقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع كان له أن يرده وفعل المشتري للذي سلومه ليس به عيب لا يبطل حقه في الرد كذا في فتاوى قاصحان، ولو قال للذي سلومه - اشتره فإنه ليس به عيب كذا فلم يتفق بينهما بيع ثم أن المشتري ادعى ذلك العيب وأراد أن يرده على بائعه بذلك فليس له ذلك وبر كان مكان العبد ثوب وبقي المسألة بحالها لا نسمع دعواه ولا يرده على بائعه في الوجهين جميعاً ولو كان العيب مما لا يحدث مثله أصلاً أو لا يحدث مثله في هذه المدة يرد العاصي العبد على بائعه كذا في المحيط، وحل أقر أن أمته انقضت ثم وكل وكيلة أن يبيعها ولم يبيع أنها أتت فباعها مأموره وتفاضل ثم علم للمشتري بذلك لإقرار وأراد ردها به على بائعه وكذا به بائعه وقال: ثم تاتي فليس للمشتري أن يردها على الوكيل، ولو أن الموكل قال للوكيل - إن عبي أتى فبيعه وتبرأ من بائعه الوكيل ولم ينهرا من إيفائه ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل القبض فله أن يرده بذلك كذا في الظهيرية، من العصور جاء بأمة ولها إصبع رائدة فبردها على رجل فأنكر الرجل بيعها منه ثم أقام البينة على شرائها ثم قال البائع: اشترت مع براءة من كل عيب وأقدم البينة عليه لا يعبل كذا في الحماديه، وحل اشترى عبداً فأراد أن يرده بالعيب وأقام البائع البينة على إقراره أنه باع للعبد قبلت بينته وليس له أن يرده بالعيب ولو أقام البائع البينة أنه باع من فلان وفلان حاصر يجحد والمشتري الأول يجحد أيضاً كان حجودهما بمنزلة الإقالة ولا يرد كذا في فتاوى قاصحان، بر قال لحارثيه يا سارقة أو يا أبة أو يا زانية أو يا سحوبة أو قال هذه السارقة فطعت كذا وسجوها لا يكون إقراراً

منه بقيام هذه الأوصاف، حتى لو باعها ثم وجدها المشتري كذلك لم يردّها على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى، إذا باع عبداً وأقر البائع والمشتري بإيقاعه وكان ذلك منهما في عقد البيع ثم باعه المشتري من آخر وكسّم إيقاعه ثم باعه المشتري الثاني من آخر عني أنه مأمون وليس يلزم ثم علم المشتري الآخر بالإيقاع وبما جرى بين البائع الأول والمشتري الأول من إقرارهما بالإيقاع وقت حريان البيع لم يكن له أن يردّه ولا يكون إقرار المشتري الأول بإيقاعه باعداً على من لم يشتر منه من الساعة ولو أن المشتري الأول اشتراه من غير إقرار منه ومن البائع الأول بإيقاعه ثم أقام المشتري الأول بيبه على إيقاعه وردّه القاضي على البائع الأول ثم إن البائع الأول باعه من ذلك المشتري أو من رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري لثاني من رجل آخر ثم علم للمشتري الآخر بالإيقاع وبما جرى بين المشتري الأول وباعه من رد القاضي العبد عليه بالإيقاع بيبه قامت منه أن يردّه على بائعه كذا في المحيط، رجل اشترى من آخر حارية ثم ادّعى أنها آبهة وأقام البينة عني بإيقاعها وردّها القاضي بدلت ثم أقام رجل أسية على أنها آبهة ولذت في مسكه وقضى القاضي له بالحارية ثم باعها هو من محاصمه المشتري في إيقاعه واحتج عليه بحكم الحاكم بالإيقاع فله أن يردّها كذا في الظهيرية، باع الإمام أو أميه غنيمه محررة ووجد المشتري عيباً لا يرد عليهما كذا في انكافي، ولكن ينصب الإمام رجلاً للحصومة معه ولا يقبل إقراره بالعيب ولا يمين عليه لو أكر وإما هو خصم لإتيانه بالبينة وإذا أقر مصوب الإمام بالعيب انحزل ثم إذا رد بالعيب فإنه ينصب إلى العينة إن كان قبل التقسّم وإن كان بعدها فإنه يباع بالشمس وإن نقص النقص أو زاد كان في يده المالك كذا في الحرانراقي، اشترى عبد وباعه من أمه في صحته ثم مات فورثه الأب وليس له وارث سواء ثم وجد بالمشتري عيب فديماً كان له أن يرد إلا أنه يسأل القاضي حتى ينصب حصصاً عن الميت فبرده الأب على ذلك حصص ثم لا ين يردّه عني بائع أبيه، فإن كان للميت وارث آخر يردّه الأب على تلك الورث ثم يردّه على بائع الميت، ومن يعقل محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من ما إذا كان الميت استوفى شمس وبين ما إذا لم يسوف، وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في انكشاف دليل على التسمية في الزوجين كذا في فتاوى قاصيخان، ولو باع الوارث من مورثه فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيباً ردّ أبي الوارث لآخر إن كان وإن لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالمعصاة، وكذا لو اشترى لنفسه من أبيه الصغير شيئاً وقبضه وأشهد ثم وجد به عيب فرفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب عن أبيه حصصاً يردّه عليه ثم يردّه الأب لأبيه على بائعه، وكذا لو باع لأب من أبيه كذا في الوجيز للكردي، مكاتب اشترى أباه أو أبيه لا يرد بالعيب ولا يرجع غصناته فإن عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب يردّه المولى ويؤله للمكاتب، فإن باع المولى المكاتب أو مات يردّه المولى نفسه فإن أبراه المكاتب قبل العجز لا يردّه المولى وإن أبراه المولى قبل عجز المكاتب حار كذا في المحيط السرحسي، وكذا إذا اشترى أمه وأما إذا اشترى أخاه أو عمه أو أخته فعلى قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى هؤلاء يكتسبون معه فصار الخواب فيهم والجواب في الأب والابن على السواء وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء لا يكتسبون معه فيملك ردهم بالعيب كما يملك بيعهم فإن أبراه المولى البائع عن العيب قبل عجز المكاتب لا يصح إبراءه عنه

وإذا اشترى المكاتب أم وبده ووجد به عيباً فإن كان معه ولد لا يمتد رده كما لا يملك بيعها ولكن يرجع بنقصان العيب، والمكاتب هو الذي يباع الرجوع فإن ابتاع المكاتب البائع عن العيب قبل المعجز صح وإن ابتاع المولى لا يصح، وإن تم بكم معها ولد فكذلك لجوب على قولهما وعن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردّها هكذا في شحيط، اشترى من مكاتبه عبد لا يردّه المولى بالعيب ولا يحاصم بانه كذا في محيط السرخسي، مكاتب أو حرّ اشترى عبداً وكاتبه ثم وجد به عيباً لا يردّه به ولا يرجع بنقصان العيب أيضاً فإن ابتاع المكاتب أو الحر البائع من العيب صح الإبراء حتى لا يكون المولى مكاتب بعد العجز ولا يوارث الحر ولا يرد بالعيب ولو ابتاع المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الإبراء وكذلك وارث الحر إذا ابتاع المولى لا يصح إبراءه وإن كان ذلك في عرض موت الحر ولو أن المولى ابتاع البائع بعد ما عجز المكاتب الأول قبل عجز الثاني أو بعد عجز الثاني صح الإبراء وكذا وارث الحر إذا ابتاع البائع بعد موت مورث صح الإبراء ولو اشترى عبداً وباعه من آخر ثم مات المشتري أو ثم ظهر بانه عيب كان عند البائع الأول فأبى وارث المشتري الأول لبائع عن العيب صح الإبراء حتى لو ردّ العبد عنه لا يستطيع هو رده على البائع وإن كان اردّ بمشقة في الحال ولو كان المولى اشترى العبد أولاً من الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجد مولى بالعبد عيباً وأراد المولى أن يردّه على بائعه هل له ذلك لم يذكر هذا الفصل في الكتاب بل مشايخنا يسمي أن لا يكون له ذلك كذا في المحيط، عبد مأدون مديون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه يعلم المولى بعيبه في العبد فإن كان الثمن مفقوداً أو كان ديناً فإن كان ذراعهم أو دسبر أو مكبلاً أو موروباً غير هين أو كان عرضاً بكنهه هلك في يد العبد حتى صار ديناً لا يردّه وإن لم يكن للثمن مفقوداً أو كان مفقوداً ولكنه عرض قائم في يد العبد رده ورد على البائع في أن يوجوه كنهها كذا في الكافي، مأدون مديون اشترى عبداً فباعه من مولاه وباعه ثم ابتاعه من العبد عن لذيذ فوجد المولى بالعبد عيباً لا يردّه ولا يرجع بنقصان وإن لم يقبض يردّه باع شديد من آخر ولم يقبض فوجب منه الثمن لا يرد المشتري بالعيب وإن كان قبض الثمن ثم ذهب منه يردّه بالعيب كذا في محيط السرخسي، باع عبداً وذهب ثمنه للمشتري أو ابتاعه ثم وجد عيباً ردّ قبل قبضه لا بعده كذا في الكافي.

الفصل الخامس في البراءة من العيوب والنقصان عنها يسع بالبراءة من لعيوب جائر في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما عساه يباع وما لم يعلمه وما وصف عليه المشتري وما لم يقف عليه، وهو قول أصحابنا رحمه الله تعالى سواء سمي جنس العيوب أو لم يسم بأشياء به أو لم يشر بهراً عن كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده إلى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقد محمد رحمه الله تعالى: لا يبرأ عن العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي، ولو شرط أنه بريء من كل عيب به لم يصرف إلى الحادث في قولهم جميعاً، وكذلك إذا خص ضرباً من العيوب صح التخصيص كذا في المحيط، ولو باع بشرط البراءة عن كل عيب به وما يحدث فالباع بهد الشرط فاسد كذا في شرح النجاشي، ولو احتلفا في عيب أنه حادث بعد انعقد أو كان عبده لا أثر لهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف

رحمها لله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى القول للبائع مع عيبه على العلم انه حادث، هذا إذا اطلق اما إذا أبرأ مقيداً بعيب كان عند البوع ثم احتلها على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البحر الرائق، وإذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب في جاريه ثم اشترها أحد الشاهدين بعبر البراءة فوجد بها عيباً كان له أن يردّها، وكذلك لو شهدا عبي البراءة من الإبقاء ثم شترها أحدهما فوجدها آفة منه أن يردّها ولو شهدا أنه براء من إبقائها ثم اشترها أحد الشاهدين فوجدها آفة عيبس له أن يردّها هكذا في الميسوط، وبشرى البائع من كل عيب يدخل فيه العيوب والآداء وإن أبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكي والإصبع الزائدة ولا أثر قرح قد أبرأ كذا في فتاوى قاضيهان، ولو تبرأ من كل غائلة فالمائلة للسرقة والإبقاء والفجور كذا في السراج الوهاج، ولو تبرأ من كل من سوءاء يدخل الحمرء والخضراء كذا في فتح القدير، ولو باع عبداً وتبرأ من كل قرح به دخل تحت القروح اندامه وآثار قروح قد برئت ولا يدخل تحت آثار الكي لأن الكي غير القرحة كذا في المحيط، ولو أبرأ من كل آفة برأسه فهذا برأسه موصحة لا آفة لا يبرأ من الموصحة كذا في محيط السرحسي، رجل قال لآخر: أنت بريء من كل حق لي قيلت دخل للعيب وهو المختار ولا يدخل للدرك كذا في الوقعات الحسامية، رجل اشترى ثوباً فأراه البائع فيه خرقاً فقال المشتري قد أبرأتك عن هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد أن يقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شبراً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري، وكذا في زيادة بياض العيون وكذا لو أبرأ عن كل عيب بها أو أبرأ عن عيوبها ثم قال للمشتري: هذا حدث بعد الإبراء وكذلك لو قال: أبرأتك عن هذا المرض ثم قال: هذا غير ذلك حدث بعد الإبراء كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: برئت إليك من كل عيب بعينه فإذا هو أعور لا يبرأ، وكذا لو قال: برئت إليك من كل عيب بيده فإذا يده مقصوعة لا يبرأ وإن كان إصبع واحدة مقطوعة أو أصبعين مقطوعين<sup>(١)</sup> برئ كذا في محيط السرحسي، وإن كان مقطوعة أصبعين فهما عيبان ولا يبرأ إذا كانت البراءة من عيب واحد بانسد وإن كان الأصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال أنا بريء من كل عيب بهذا العيب إلا إياه فوجده آفة فهو بريء عنه ولو قال: إلا الإبقاء فله الرد بالإبقاء كذا في المحيط، رجل باع ثوباً على أنه بريء من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد حاصها أو رفعها أو رفاها فهو بريء من ذلك، وكذا لو كانت فيه خروق من خرق نار أو عفونة فهو بريء منها كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترى عبداً على أن به عيباً واحداً فوجد به عيبين وقد تعذر رده بموت أو ما أشبه ذلك فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار إلى البائع، وقال محمد رحمه الله تعالى: الخيار إلى المشتري يرجع بتقصان أي العيبين شاء فيقوم العيب وبه العيبان ويقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بتقصانه فيرجع بفضل ما بينهما وكذلك إذا وجد به ثلاثة عيوب وتعيب عنده بعيب زائد حتى تصدر الرد يرجع بتقصان العيبين من الثلاثة أي ذلك شاء عند محمد رحمه الله تعالى فيقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بتقصانه ويقوم وبه العيوب الثلاثة فيرجع

(١) قوله أو إصبعين مقطوعتان هكذا في المسح ولعل الأصوب إصبعان بخ أحد

بفضل ما بينهما كذا في المحيط، إذا اشترى عبدين على أن بأحدهما عيباً فوجد بأحدهما عيباً فليس له حق الرد ولو وجد به عيبان فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيباً فله حق الرد فبعد ذلك ينظر إن كان ذلك قبل القبض فبهما جميعاً وإن كان بعد القبض بردهما شاء وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاختار إلى المشتري عند محمد رحمه الله تعالى، فإن كان قبض أحد العبدین ولم يعلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبضه مع العلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالذي قبضه أولاً كان له أن يردهما شاء، فإن ارده لذي قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع: ليس لك أن ترداً لأنك وصيت بعينه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت إلى قول البائع وإن علم بقيام العيب بالعبدین ثم قبضهما أو قبض أحدهما كان ذلك منه اختياراً لهما كذا في الذخيرة، باع شيد على أنه بريء من كل عيب لا يكون إقراراً بالعيب بخلاف ما لو شرط البراءة عن عيب واحد أو عن عيبين كان ذلك إقراراً بذلك العيب بواحد أو باع عبدين على أنه بريء من كل عيب بهذا العبد بعينه وسميها إلى المشتري واستحق أحدهما ووجد المشتري بالآخر عيباً لزمه العيب بحصته من الثمن فيقسم الثمن على العبدین وهما صحيحان لا عيب بهما فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن، ولو باع عبدين بثمن واحد على أنه بريء عن عيب واحد بهذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد بالذي برئ عن عيب واحد به عيباً فإنه يقسم الثمن بينهما على قيمة المستحق صحيحاً وعلى قيمة الآخر وبه عيب واحد فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بذلك كذا في فتاوى قاضيهان، إذا باع من آخر عبداً على أن لا عيب به ولكن تبرأ إليه عن عيب واحد فاشتراه على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تعذر رده بسبب من الأسباب يرجع بنقصان أي العيبين شاء من قيمته صحيحاً بخلاف ما إذا لم يقل في الابتداء لا عيب به فإنه هناك يرجع بنقصان أي العيبين شاء من قيمته صحيحاً بالعيب الآخر ولو اشترى عبدين على أنه بريء من كل عيب بأحدهما فقبضهما وجد بأحدهما عيباً لا يكون له أن يرده فإن استحق الآخر بعد ذلك يرجع بحصته من الثمن فيقسم الثمن بينهما وهما صحيحان ولو اشتراهما على أنه بريء من ثلاث شجاج بأحدهما فوجد بأحدهما ثلاث شجاج واستحق الآخر فإنه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشجوح بثلاث شجاج كذا في المحيط، وفي نوادر ابن سباعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: اشترى من رجل عبداً وصم له رجل عيوبه فوجد به عيباً ورده فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على المودة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ضمان للعيوب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق، وكذلك لو صم له رجل ضمان السرقة والمعتق فوجده حراً أو مسروقاً ضمن: وكذلك لو صم رجل العمى والجور فوجده كذلك يرجع على الصام بالثمن ولو مات عبده قبل أن يرده وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري أن يرجع بدنه على الصام كذا في الذخيرة، رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجد فيه من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يحوز ذلك فإذا وجد به عيباً ورده على البائع كان له أن يرجع على الصام بحصة العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيهان.



**الفصل السادس في الصلح عن العيوب.** قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل. إذا اشترى عبداً بألف درهم وقبضه وبعده اشترى ثم وجد به عيباً فأنكر البائع أن يكون باعه وبه ذلك العيب ثم صالحه البائع على أن يرد عليه دراهم مسماة حاله أو إلى أجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على دينار فإن نقده قبل أن يتفرقا فهو جائز وإن اختلفا قبل أن يبعده بطل الصلح، ولو كان المشتري دعه واستقد الثمن ثم اطلع على عيب به فصالحه بآتعه منه على دراهم لم يجر فإن كان العبد مات عند المشتري الذي مرجع على بآتعه بقصاص العيب ثم إن البائع الثاني صالح البائع الأول على صلح فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح باطل وعندهما صحيح، وإن كان الثمن مكياً أو موروثاً بغير عيب وبين الكيل والورث وتقباضاً ثم وجد بالعبد عيباً فصالحه من وقع الصلح على بعض الثمن من جسده فهو استثناء لا استدلال فيجوز حالاً ومؤجلاً سواء كان الثمن قائماً في يد المشتري أو مستهلكاً وإن وقع الصلح على خلاف حس الثمن فهو معاوضة فهي كل موضع حصل الاتفاق فيه عن عين بدين يجوز وفي كل موضع حصل الاتفاق فيه عن دين بدين لا يجوز وإن كان الثمن مكياً أو موروثاً بغيره وتقباضاً وصالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلاً أو بغيره فهو جائز إن كان الذي أحده عوضاً عن العبد مستهلكاً وإن كان لذي هو ثمن قائماً بغيره لم يجر الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلاً ودار حالاً إذا أوفاه قبل أن يفرقا أو كان بغيره كذا في المحيط، وروال العيب يبطل الصلح فيرد على البائع ما بده أو حط إذا رال، ولو رال بعد خروجه عن ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب يدرهم جاز وإن لم يجد به عيباً، ولو قد اشترى ملك العيوب لم يجر كذا في فتح القدير، طعن بغيره في عيبها ثم صالحه البائع من عيبها على شيء جاز وإن لم يذكر العيب وجعل تسمية محل العيب عملة تسمية العيب كذا في المحيط، ولو وجد به عيباً فاصطلحا على أن يحط كل عشرة ويأخذ الأجنبي د ور، المخطوط ورصي الأجنبي بذلك جاز وجاز حط المشتري دون البائع، ولو قصر المشتري الثوب فإذا هو متخرق وقار المشتري لا ادري نحرق عند القصار أو عند البائع فاصطلحا على أن يقبله المشتري ويود عليه القصار درهماً والبائع درهماً جاز، وكذلك لو اصطلحا على أن يقبله البائع ويدفع إليه القصار درهماً والمشتري درهماً قيل: هذا عبط وتاويله أن يصير لقصار أولاً للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك إلى البائع كذا في فتح القدير، وهي فتاوى الغضني اشترى من آخر جارية ووجد بها عيباً فاصطلحا على أن يدفع البائع كذا درهماً والجارية للمشتري فهو جائز وإن اصطلحا على أن يدفع المشتري ذلك والجارية للبائع لا يجوز إلا إذا باعها منه بأقل من الثمن الذي اشترى منه بعد أن كان نقد الثمن كله كذا في لدحية، وهكذا في فتاوى قاضيجان، اشترى ثوباً فقطعه قميصاً ولم يحطه ثم وجد به عيباً أقر البائع أنه كان عنده فصاحبه البائع على أن قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جائزاً ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بعمل المشتري كذا في المحيط، قال في الأصل. اشترى أمة بمحمسين ديناراً وقبضها وطعن المشتري بعيب بها فاصطلحا على أن قبل البائع السلمه ورد عليه تسعة وأربعين ديناراً فالرد جائز وهل يعيب للبائع ما استفضل من الدينار ينظر

إن كان البائع مقرراً أن هذا العيب كان عنده على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يطالب ويوجب عليه ردّه على المشتري وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدرمه الرد، وما إذا كان حائداً أن هذا العيب كان عنده إن كان عيباً لا يحدث مثله فكذلك الجواب وإن كان عيباً يجوز أن يحدث مثله طالب للفضل للبائع بالاتفاق، وإن لم يقر ولم يسكر بل سكنت فهو وما لو أنكر سواء كذا في الدخيرة، وإن كان أحد من المشتري ثوباً وقيل منه السعة عسى أن يرد عليه الثمن كنه فهذا وحسبه الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فإن قبضت في المجلس فكذلك الجواب، وإن كانت الدراهم إلى أجل لم يجر عسى وجه من الوجوه لأنه صرف، ولو كان مكان الدراهم طعام موصوف إلى أجل وهو ينكر أن يعيب كان عنده على أن يرد عليه الثمن وتقابضا قيل أن يتفرق والعيب يحدث مثله فهو حائر وإن تعرقا قيل أن يفقه الثمن بطل الطعام لأنه دين بدين وقسمت الدراهم عسى قيمة السلعة الصحيحة وقيمتها وبها العيب ويرد على المشتري ما أصاب السلعة وأمسك ما أصاب النقصان كذا في المبسوط، وحل اشترى عيّد فوجد به عيباً قبل القبض فصاحه البائع من لعبه عسى حارية كانت الحارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن بيني شترى به العبد عسى العبد والحارية على قدر قسمتهما، حتى لو وجد بأحدهما عيباً ردّه بحصته من الثمن، وإن كان هذا الصلح بعدما قبض المشتري العبد كانت الحارية بدلاً عن اللعب حتى لو وجد بالحارية عيباً ردّها بحصة عيب العبد من الثمن كذا في فتاوى قاضخان، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: رجل اشترى من آخر عبداً ووجد به عيباً قبل أن يقبضه وصاحه من العيب عسى عيّد آخر وقبضهما المشتري ثم استحق أحد العبد من رجوع المشتري بحصته مستحق من الثمن أيهما كان كأنه اشتراهما جميعاً ولو قبض العبد اشترى ثم وجد به عيباً فصاحه منه عسى عيّد ودفع الثمن ثم استحق العبد المشتري يضمن الصلح في الحد الثاني كذا في المحقق، وهكذا في فتاوى قاضخان، صالحه من العيب على ركوب دهنه في حوائجه شهراً فهو جائر قالوا: فأويله إذا شرط ركوبه في المنصر أما إذا شرط ركوبه خارج المنصر أو أصح لا يجوز كذا في الدخيرة، سئح مبيع من يد المشتري ورجع على بائعه فصاحه بائعه على ما لا قبيل للبائع أن يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في الصفري في مسائل الاستحقاق، ادعى عيباً في حارية فأنكر البائع فاصطالحا عسى ما على أن يرى المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها هذا العيب أو كان بها بكن برئت وصحت كان للبائع أن يرجع عسى مشتري ويأخذ ما أدى من بدل المبيع كذا في الصفري، وهو طعن في بياض بيعها فصالح البائع من ذلك على أن حط عنه درهماً كان جائزاً فلو أنه أنجس البياض بعد ذلك رد درهم عسى البائع، وكذلك لو طعن بحسن فيها فصالحه البائع عسى أن حط عنه درهماً ثم ظهر أنه لم يكن بها حيل فإنه يرد درهم، وكذلك لو اشترى أمة فوجدتها منكوبة فأراد أن يردّها عسى البائع فصاحه البائع عسى درهم ثم طلقها الزوج طلاقاً بائناً كره على المشتري رد درهم كذا في المحقق، اشترى ثوباً فقطعه فميصاً وحاطه صاعه بعد ذلك أو سم به حتى اضجع على عيب به أو كان المبيع بعد ظهور العيب ثم صاحه من العيب عسى دراهم كان جائزاً، وكذلك إذا صبغه بصغ أحمر ثم باعه أو لم يصبه حتى صاحه من العيب ولو قطعه

ولم يخطئه حتى يباع ثم صالحه من العيب لم يصح، والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بمنزلة القطع مع الحياطة كذا في الذخيرة، اشترى حملاً ووجد به عيباً قديماً فأراد الرد فصولح بينهما بدينار وأخله ثم وجد به عيباً آخر فله أن يرده مع الدينار كذا في القنية، في المنتقى رجل اشترى من آخر كر حصة بعشرة دراهم وقبض الكر ولم يدفع الثمن حتى وجد بالكر عيباً ينقص العشر فأراد رده فصالحه البائع من العيب على كر شعير بعينه فإنه جائز رحمة الشعير نقصان العيب، وإن كان بعير عينه ووضع وسمى أجله فهو باطل لأنه صار بمنزلة سلم لم يدفع إليه رأس ماله، فإن دفع عشر الثمن وقال: هذا حصة كر الشعير فهو جائز والشعير سلم، وكذلك إذا دفع إليه كل اشمن ولو دفع إليه عشر الثمن ولم يقل هذا حصة الشعير فإن الذي نفذه من جميع الثمن ثبتت عشر كر الشعير ويجعل تسعة أعشاره كذا في المحيط.

**الفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والموهر.** ولو باع الوصي مال الميت بدرمه المهددة ويرد عليه بالعيب ولو اشترى عبداً بكلف وقبضه قبل نقد الثمن فمات المشتري عن دين ألف سوى الثمن ولا مال له سوى العبد موجد الوصي به عيباً فردّه على البائع بعير مضاء لا ينقصه الغريم وبأخذ الوصي من البائع نصف الثمن ويدفعه إلى الغريم وكذلك لو أقال بعير عيب كذا في محيط السرخسي، ولو أن البائع لم يقبل هذا العبد من الوصي حتى خاصمه إلى القاضي فإن كان القاضي علم بدين الغريم الآخر لا يرده بل يسعه ويقسم الثمن بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده، وإن لم يعلم القاضي بدين الغريم الآخر وخاصم الوصي البائع في العيب رده بالعيب على البائع ويطلق الثمن الذي للبائع على الميت فإن أقام الغريم بينة على ديهه خبر البائع بالردود عليه إن شاء أمضى الرد وضمن الغريم الآخر نصف ثمن العبد فيصير الثمن بينهما نصفين وإن شاء نقض الرد، ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة، فإن كان العبد ماب أو حدث به عيب آخر عند البائع أو اعتقه أو دبره أو استولد بعد رد القاضي تعين عليه ضمان نصف للثمن، فإن كانت قيمة العبد يوم ارد أكثر من ثمنه لما يتغلب فيه جعل ذلك عفواً، وإن كان أكثر مما لا يتغلب فيه لم يجعل ذلك عفواً، كذا في محيط السرخسي، ولو أن رجلاً اشترى عبداً في صحته بألف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجد بالعبد عيباً فردّه بغير قضاء أو استقال البيع البائع فإقاله فإن برا من مرضه لجميع ما صنع صحيح، وإن لم يبرأ من مرضه وماتت قيمة العبد مثل الثمن أو أقل منه ولا مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي إذا رد العبد بغير قضاء أو أقله البيع وقيمة العبد مثل للثمن أو أقل منه ولم يقبل البائع العبد حتى خاصم المشتري البائع إلى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي يرد العبد عليه سواء علم بدين الغريم الآخر أو لم يعلم فإن مات المشتري من مرضه بعد ما رده عليه فالجواب فيه كالجواب في الوصي إذا رده بالعيب بقضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الآخر إلا أنه متى كانت قيمة العبد أكثر من الثمن فإنه لا يجوز المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين، ولو قال: أنا امسك للعبد وأرد نصف القيمة حتى تزول الهابة لم يكن له ذلك كذا في المحيط،

الوكيل بالبيع إذا باع ثم خوصم في عيب فقبل المبيع بنهر قضاء لزم الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للموكل أن يخاصم الموكل فإن خاصمه وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بينته هذا إذا كان عيباً يحدث مثله وإن كان قدماً لا يحدث ذكر في عامة روايات البيوع والمهرن والوكالة والمأذون أنه يلزم الوكيل وهو الصحيح وبه أحد الفقهاء أبو بكر البلخي وإن كان الرد بقضاء القاضي فإن كان بالبينة لزم الموكل لدى كان العيب أو حديثاً وإن كان القضاء بغير الوكيل فذلك عند علمائنا وإن رد على الوكيل بإقراره بقضاء القاضي إن كان عيباً لا يحدث مثله كان ذلك رداً على الموكل، وإن كان عيباً يحدث مثله لزم الوكيل وللوكيل أن يخاصم الموكل فإن أقام الوكيل بينة أن هذا العيب عند الموكل رده على الموكل كذا في فتاوى قاضيهان، وإن لم يكن له بينة فله أن يحلف الموكل فإن مكمل رده عليه وإن حلف لزم الوكيل وهذا كله إذا كان الوكيل حراً عاقلاً فإن كان مكاتباً أو عبداً مأذوناً فالخصومة في الرد بالعيب معهما ولا يرجعان على المولى ولكن يباع المأذون فيه ويلزم الدين المكاتب كذا في المحيط، الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما دلم حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة فإن لم يكن من أهل وجوب العهدة بأن كان عبداً محجوراً أو صبيّاً محجوراً كان الرد إلى الموكل فإن كان من أهل وجوب العهدة فمات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد إلى الموكل كذا في فتاوى قاضيهان، من أمر عبد غيره بأن يشتري نفسه للأمر من مولاه بألف درهم فقال: نعم فأتى مولاه وقال: يعني نفسي لفلان بألف درهم ففعل فهو للأمر فإن وجد الأمر بالعبد عيباً وأراد خصومة البائع فإن كان العيب معدوماً للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به، وإن لم يكن العبد عالماً بذلك فله الرد والذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان للعبد الرد من غير استطلاع رأي الأمر كذا في الذخيرة، الوكيل بالشراء إذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها إليه حتى وجد بها عيباً كان له أن يردّها كان الموكل حاضراً أو غائباً وبعد التسليم إلى الموكل لا يملك الرد إلا بأمر الموكل فإن ادعى البائع في الوجه الأول أن الموكل رضي بالعيب والموكل غائب وحلف بمين الوكيل أو الموكل ليس له ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا لم يستحلف ورد الوكيل الجارية على البائع ثم حضر الموكل وادعى الرضا فأراه استرداد الجارية من يد البائع فله ذلك كذا في الذخيرة، وإن أقام البائع بينة على ما ادعى فثبت بينته وإن أقر الوكيل أن الموكل رضي العيب صح إقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أقر الوكيل أنه أبرأ الأمر صدق على نفسه ولزمه المبيع إلا أن يرضى الأمر أو تقوم بينة على ذلك فيلزم الأمر كذا في محيط السرخسي، ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيل بالخصومة في العيب فادعى البائع أن المشتري رضي بهذا العيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيحلف كذا في المحيط، الوكيل بالشراء إذا اشترى وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رده على الوكيل لم يملك الرد على البائع كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل بالشراء إذا اشترى ووحد بالمشتري عيباً قبل القبض وأبرأ البائع من العيب جاز ولزم الأمر وإن كان بعد القبض لزمه دون الأمر كذا في الخلاصة، المشتري من الوكيل يرد بالعيب عليه وإن وصل الشئ إلى الموكل كذا في الوحيير للكردي، الوكيل بالشراء إذا اشترى العبد الذي وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض يخير

الوكيل يسيراً كان العيب أو فاحشاً فإن رده لزم وإن رضي فإن كان العيب يسيراً ينفذ على الموكل وإن كان فاحشاً فعلى الوكيل استحساناً إلا أن يشاء الأمر كذا في الصغرى، وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب يساوي بالثمن الذي اشتراه فترضى به الوكيل فإنه يلزم الأمر وفي الزيادات الوكيل إذا رضي بالعيب إن كان قبل القبض لزم الأمر وإن رضي بعد القبض فإنه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان قبل القبض أو بعده كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال الأمر للمشتري حين رأى العيب: لا أرضى به فرضي به المشتري فلازم أن يلزمه الأمور كذا في الصغرى، وذكر في المنتقى لو وكل رجلاً ببيع عبد له فافترق الوكيل أنه أتى ولم يعلم أنه أقر به قبل الوكالة أو بعد الوكالة ثم باع العبد من رجل وتقاطعت لم اطلع على مقالة الوكيل فله أن يرده على الوكيل وليس للوكيل أن يرده على الموكل ولو كان المشتري سمح إقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشتراه منه لم يكن له أن يرده على الوكيل كذا في المحيط، وإن وجد المشتري من الوكيل عيباً أخذ الثمن من الوكيل إن كان نقد الثمن إليه وإن نقد الثمن للموكل فمن الموكل كذا في الوجيز للكروبي، من اشترى عبداً ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر عيباً فردّه على المشتري الأول إن رده قبل القبض بقضاء أو برضا فالمشتري الأول أن يرده على بائعه فإن كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده من على المشتري الأول فإن كان الرد بقضاء ببينة أو بنكول المشتري الأول أو بإقراره بالعيب فله أن يرده إذا ثبت أن العيب كان عند البائع الأول ومعنى القضاء بالإقرار أنه أنكر الإقرار فثبت بالبينة وإن رده برضا المشتري الأول فالمشتري الأول لا يرده على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمريض وفيما لا يحدث كالإصبع الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي، وفي المنتقى اشترى من آخر داراً وأسسها إلى إنسان ثم افترقا قبل القبض ثم رأى المشتري بالدار عيباً فله أن يردها على بائعها وإن لم ينفردا حتى تنافس السلم فكذلك له أن يردها على بائعها وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى لأن بيع العقار قبل القبض لا يجوز عبده كذا في الدخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل اشترى من آخر عبداً بألف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وتقاطعت ثم إن المشتري لقي بائعه وراد في الثمن خمسين ديناراً حتى صحت الرهبة ودفع المشتري الرهبة إلى البائع ثم وجد المشتري بالعبد عيباً فردّه على البائع بقضاء فأمر استرد الثمن والرهبة جميعاً وكان للمشتري الأول أن يرده على بائعه كذا في المحيط، ولو أن البائع مع المشتري حداً بيعاً ثانياً بأقل من الثمن الأول أو بأكثر ثم رده بالعيب لم يكن للبائع الثاني أن يرده على البائع الأول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله أو لا يحدث مثله كذا في الخلاصة، ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن عرصاً بعينه ثم وجد بالعبد عيباً وردّه على الأول بقضاء رده المشتري الأول على البائع الأول وإن لم يجد المشتري الثاني بالعبد عيباً لكنه هنك العرض قبل أن يقبض البائع الثاني وقبض العرض خمسون ديناراً فإنه يستقضي العقد في ثلث العبد ويعود ذلك الثلث إلى البائع الثاني فإن وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيباً ورد الثلثين الباقيين على البائع الثاني بقضاء فإن للبائع الثاني أن يرد العبد على البائع الأول بذلك العيب وإن كان لم يهلك العرض لكن أقله البيع في ثلث العبد ثم وجد بالبائع عيباً لا يدره على بائعه كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً وقبضه وباعه من آخر وجده المشتري

الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الأول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبد عيباً كان عند البائع الأول كان له أن يرده على يائمه ولو جحد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الأول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيباً كان عند البائع ليس له أن يرده على يائمه كذا في فتاوى قاضخان، والمشتري متى علم أنه صادق في دعوى البيع لا يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى إلا إذا عزم أن لا يعاصم الثاني إذا وجد بيبه يوماً من الدهر فحينئذ يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الدخيرة، ولو صدقه في البيع ثم قال: إنه كان تلحثة أو كان فيه خيار الشرط أو خيار الرؤية أو كان بيعاً فاسداً فينتقص كان له الرد بالعيب على يائمه ولو تصادقا بعد البيع أنهم اتفقا به الخيار لم ينقصه صاحب الخيار لم يرده على البائع ولو أقرا عبد القاضي بالبيع لم جحداً أيهما أقرا عنده بشيء حمل القاضي جحودهما فسحا حتى لو أراد الآخر إمساكه أو اعتاقه لا يصح ولا يرده الثاني بالعيب على البائع الأول كذا في محيط السرخسي، رجل اشترى عبداً وقبضه ووجد به عيباً فأراد أن يرده فأقام البائع بيبه أن المشتري الرأه باعه من فلان قبلت بيته ولم يمكن للمشتري أن يرده سواء كان فلان حاصراً أو عائياً ولو كان البائع أقام البيه أن المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاصر لكنهما يجحدان البيع والشراء لم يرده المشتري الأول كذا في الدخيرة، سأومه علاماً بنسي عشر فبني وقال: وهبته لك وقبضه المشتري وذهب له الدنانير الاثني عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيباً ليس له أن يرده كذا في القبة

### الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه عشرة فصول

الفصل الأول في بيع الدين بالدين وبيع الأثمان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض: بيع الدين بالدين جائز إذا تفرقا عن المجلس بعد قبض البدلين حقيقة أو حكماً أو بعد قبض أحد البدلين حقيقة والآخر حكماً سواء كان عقد صرف أو لم يكن أما بعد قبض الدين حقيقة بأن اشترى من آخر ديناراً بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفاً ولم تكن الدرهم والدينارين بحضرتهم ثم نقد في المجلس وتفرقا جاز، وكذلك إذا اشترى موصياً أو طعاماً بدرهم حتى لم يكن صرفاً ولم يكن الكل بحضرتهم ثم نقد في المجلس وتفرقا جاز، وأما بعد قبض البدلين حكماً بأن كان لرجل على آخر عشرة دراهم وللآخر عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ما عليه يد له على صاحبه حتى كان العقد صرفاً بأن كان له على رجل مائة درهم وللآخر عليه دراهم فاشترى كل واحد منهما ما عليه يد له على صاحبه وتفرقا كذا العقد جائزاً وأما بعد قبض أحد البدلين حقيقة والآخر حكماً بأن كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم بدرار ونقد الدين وتفرقا عن المجلس فالعقد جائزاً وكذلك إن كان لرجل على رجل حصة فاشترى من عليه الحصة الحصة بالدراهم ونقدها في المجلس جاز وذكر في صلح الفتاوى مسألة الحصة وقال لا يجوز البيع وإن نقد الدراهم في المجلس فأما وما ذكر في صلح الفتاوى محمول على ما إذا كانت الحصة مسما فيها أما إذا كانت الحصة قرصاً أو ثمن بيع جاز البيع على ما ذكرنا كذا في المجيب، وأما إذا حصل الافتراق بعد قبض أحد البدلين لا غير إما حقيقة أو حكماً فإن حصل الافتراق بعد قبض أحد البدلين حقيقة جاز في

غير الصرف ولم يجوز في الصرف بيانه فيمن اشترى ديناراً بعشرة دراهم حتى كلاك العقد صرفاً  
 فقبض الدينار ولم يسلم العشرة أو قبض العشرة ولم يسلم الدينار حتى تفرقا كان البيع باطلاً،  
 ولو اشترى مئوساً أو طعاماً بدرهم حتى لم يكن العقد صرفاً وتفرقا بعد قبض أحد المبدلين حقيقته  
 يجوز، وأما إذا حصل الاتفاق بعد قبض أحد المبدلين حكماً لا غير لا يجوز سواء كان العقد  
 صرفاً أو لم يكن سائماً فيما إذا كان له على رجل دينار فاشترى من غميه ادينار الدينار بعشرة  
 دراهم حتى كان العقد صرفاً وتفرقا قبل نقد العشرة كان باطلاً وكذلك إذا كان عليه مئوس أو  
 طعام فاشترى من عليه المئوس أو الطعام المئوس أو الطعام بدرهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان  
 العقد باطلاً وهذا فصل يحب حفظه والناس عنه غافلون كذا في التحفة، وإذا اشترى من آخر  
 ألف درهم بمائة دينار ونقد مشترى الدراهم الدائير ولم ينفق يافع الدراهم الدراهم وقد كان  
 يافع الدراهم على مشترىها ألف درهم حين قبل عقد الصرف فقال يافع الدراهم لمشتريها.  
 اجعل الألف التي لي عليك بالدراهم التي وحيث لك عليّ بعقد الصرف فرضي به المشتري جاز  
 وهذا استحسان، والمقاصة يدين وجب بالشراء بعد عقد الصرف بأن اشترى من آخر دراهم  
 بدينار ونقده ولم يقبض الدراهم حتى اشترى مشترى الدراهم من ماله بها ثوباً فقال مالهها  
 لمشتريها. اجعل الدراهم التي لي عليك بلك درهم التي لك عليّ بعقد الصرف وتراضيا عنه ذكر  
 في رواية أبي سفيان أنه يجوز وإليه أشار في إريادات وذكر في رواية أبي حنيفة أنه لا يجوز  
 وهو الصحيح هكذا في المحيط، لو تبايعا فلساً بعينه بفلسين بإعتابهما حار البيع ويتعين كل  
 واحد منهما حتى لو ملك أحدهما قبل القبض بطل العقد ولو أراد أحدهما أن يدفع مثله ليس  
 له ذلك كذا في شرح الطحاوي، ولو باع فلساً بعينه بفلسين بغير اعتابهما لا يجوز وإذا  
 تقابضا في مجلس ولو باع فلساً بعينه بفلسين بغير اعتابهما أو على العكس لا يجوز ما لم  
 يقبض ما كان ديناً في المجلس كذا في محيط السرخسي، قال الشيخ الإمام لأجل شمس الأئمة  
 الحناني: كثر جواب في الفلوس فهو الجواب في الدراهم ليعادة اعني بها العطارف، وكذلك  
 الجواب في لرسص والسوق<sup>(١)</sup> قالوا ويجب أن يكون في لعدلي كذلك كذا في التحفة،  
 حتى لو باع واحداً منهما بالدين بجزء بعد أن يكون يداً بيد هذا هو المختار للفتوى كذا في  
 المعايضة، ولو تبايعا فلوساً بدرهم على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا واشترقا فصل البيع ولو  
 كان الخيار لأحدهما فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في البدائع،  
 ذكر القندوري في شرحه أيضاً قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى مئوساً بفلوس على أن  
 كل واحد منهما بالخيار وتقابضا وتعرف على ذلك فالبيع فاسد ولو كان أحدهما بالخيار فالبائع  
 جائز ويجب أن يكون هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بريد به إذا كان الخيار  
 لأحدهما كذا في التحفة، ولو باع فلساً بعينه بفلسين بإعتابهما بشرط الخيار يجوز كذا في  
 محيط السرخسي، لو اشترى بفلوس كاسدة في موضع لا تمنع فإن كانت بإعتابها حار وإن لم  
 تكن معينة لا يجوز قال محمد رحمه الله تعالى في المدع وإذا سطره الرجل من رجل كراً  
 من طعام ونقصه ثم إن المستقرض اشترى من المقرض الكسر الذي له عليه مائة درهم جاز ووجب

عليه للمستقرض كثر مثله فيصح شراؤه بخلاف ما إذا اشترى غير من عليه الكفر حيث لا يجوز وإذا جاز الشراء إن نقد المائة في المجلس فاشترى ما مضى على الصحة وإن افترقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف ما لو وجب للمستقرض على المقرض كثر حنطة ثم إن كل واحد منهما اشترى ما عليه بمصاحبه بما له عني صاحبه وتفرقا حيث يجوز قالوا : وهذا الجواب لذي ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد وحميد الله تعالى، وأما عن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالمستقرض لا يصير مالكا للمستقرض إلا بالاستهلاك بعد القبض فلم يجب في دمه المستقرض للمال شيء فلا يصح الشراء فإذا استهلكه ثم اشتراه الآن يصح لشراءه بخلاف ثم إذا نقد المشتري وهو المستقرض لمائة في المجلس ثم وجد بالكفر القرص عيب لم يردّه ولكن يرجع بقصد العيب من الثمن، ولو كان القرص المقبوض مستهلكا كان الجواب كما قلنا إلا أن الفصل الأول يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذلك الجواب في كل مكمل ومورون غير الدراهم والدينار والعموم إذا كان قرضا ولو كان المستقرض اشترى الكفر الذي عليه بالقرض بكم مثله جاز إذا كان عيبا، وإن كان دين لا يجوز إلا إذا قبضه في المجلس فإن وجد المستقرض بالقرض عيبا لم يردّه ولم يرجع بقصد العيب بخلاف الفصل الأول، ولو اشترى المستقرض الكفر المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى رضى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض من عين القرص صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح كذا في المخط، رجل أقرض رجلا أقرص رجلا ألف درهم على أنها حياد وقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة دينار صح ثم إذا صح الشراء هاهنا بالاتفاق فإن لم يقبض الدينار في المجلس وافترقا بطل العقد وإن قبض الدينار في المجلس فاعتقد ما مضى على الصحة فإذا وجد المستقرض الدراهم المقرض زيف أو بهرجة لم يردّها ولا يرجع بقصد العيب هاهنا أيضا كذا في الفتحا حانية، رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيع من إسان باشي عشر درهما مكسرة لا يجوز فإن أراد حليلة فالحيلة في ذلك أن يستقرض منه التي عشر درهما مكسرة بقبضه العشرة لم يردّه من درهمين كذا في الوقعات الحسامية. إذا ادعى رجل على غيره شيئا لم يكن له أن يورث أو يعد فاشترى المدعى عليه من المدعي بمائة دينار ثم تصادقا أنه لم يكن للمدعي عني المدعى عليه شيء فاعتقد باطل تفرقا أو لم ينفقا وادعى درهم أو دينار أو فلسا فاشترى المدعى عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ففي مسألة الدراهم والدينار إن لم ينفقا ورجع بمثل ما اشترى في المجلس يصح العقد ولو تفرقا عن المجلس بطل العقد وفي المجلس لم يبطل العقد وإن تفرقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الأخيرة، وإذا باع درهما كبيرا بدرهم صغير أو درهما جيدا بدرهم رديء يجوز لأدبهما فيه غرضا صحيحا فأبى إذا كان مستويين في القدر ونصفه فبيع أحدهما بالآخر قال بعضهم لا يجوز وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الإمام أبو أحمد كذا في

(١) قوله أو بهرجة كذا في غير ما كتاب وصدر به بهرجة بتقديم الباء على الباء كما في المغرب وهي ما يردّه التجار لرأية بعته كذا نقه في الإيضاح البحراني



الحيط، الدراهم المضروبة على ثلاثة انواع احدها: ان يكون ثلثها صفر أو ثلثها فضة أو ثلاثة ارباعها صفرًا وربعها فضة أو خمسة امداسها صفرًا وسدسها فضة أو كان الصفر هو الغالب، ونوع منها ان يكون ثلثها فضة وثلثها صفرًا أو ثلاثة ارباعها فضة وربعها صفرًا أو كانت الفضة هي الغالبة، ونوع منها ان يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا والنصف من هذا والنوع الاول من الدراهم يجعل في الحكم كشيئين محتصرين صفر وفضة ولا يكون احدهما مغنوا لصاحبه، ويعتبر كل واحد منهما على حده وإن اشترى بهذا النوع من الدراهم فضة حاصصة أو ما له حكم الفضة الخالصة فإن كان وزن الفضة الخالصة أقل من وزن الفضة التي في الدراهم أو يكون وزن الفضة المفردة مثل وزن الفضة التي في الدراهم أو كان لا يدري وزنها لا يجوز البيع عند علمائنا وإن كان وزن الفضة الخالصة أكثر من وزن الفضة التي في الدراهم يجوز البيع وتكون الفضة بالفضة والزيادة من الفضة الخالصة بإزاء الصفر ويراعى فيه شرط الصرف حتى انه لو أخل بشرط من شرائطه سد الصرف وبطل في الصفر ايضاً ولو اشترى بهذا النوع من الدراهم ذهباً يجوز كيهما كان ولو أخل بشرط من شرائطه بطل للصرف وبطل البيع في الصفر ايضاً، ولو تباعا هذا النوع من الدراهم بعضاً ببعض يجوز كيهما كان متعاضلاً أو متساوياً والتباين فيهما جميعاً من شرطه كذا في شرح الطحاوي، وإذا اشترى درهم أكثرها عش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس واحدهما نسيئة لا يجوز وإن كاتب رائحة وكذلك إذا احتسفا جنساً لا يجوز إذا كان احدهما نسيئة وكذلك إذا كان المفرد رائجاً والنسيئة كاسده مردودة كذا في العيانية، الوجه الثاني: ان يكون للفضة في الدراهم المشوشة علة بان كان ثلثها فضة وثلثها صفرًا فيبيع بالفضة الخالصة لم يجر إلا سواء سواء كذا في الدخيرة، وكذا بيع بعضها ببعض لا يجوز إلا مثلاً بمثل كذا في البدائع، الوجه الثالث: ان يكونا على السواء بان كانت الدراهم المشوشة نصفها فضة ونصفها صفرًا فيبيع بالفضة الخالصة فإن كانت للفضة اثني من الدراهم غالبة على الصفر لا يجوز بيعها إلا ورناً بورن وإن لم تكن غالبة بان كانا على السواء فهو بمنزلة الوجه الاول هكذا في المحيط، ولا يجوز البيع بها ولا إقراضها إلا ورناً إلا إذا اشار إليها في المباحة فيكون بياناً لقدرها ووصفها كما لو اشار إلى الحاد ولا ينقص اسع بهلاكها قبل لتسليم رقي الصرف كغالب العش حتى لو باعها بحسبها حاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر مما فيه كذا في البهر الفائق، قال في الجامع، وإذا كانت الدراهم ثلثها صفرًا وثلثها فضة فاشترى بها رجل متاعاً ورناً حاز على كل حال ولا تتعين تلك الدراهم وإن اشترى بدراهم مسماة من هذه الدراهم بشئ عيناها عدداً وهي بينهم ورنية فلا حير في ذلك وإن اشترى بعينها عدداً فلا بأس به وإن كان تعامل الناس المديعة بها ورناً فبعد ذلك إن أدى من غيرها محتاج إلى وزن هذه الدراهم لم يشأ إليها وإن أدى عيناها صح من غير وزن كما في الدراهم الخالصة ولو عين هذه الدراهم وسماها وقال: شترت منك هذا المتاع بهله الدراهم وهي كذا كذا درهماً أراد به تسمية الوزن وكانت شاع فيما بين الناس ورناً وقع ذلك على الوزن هذا، إذا كان بينهم وزناً وإن كان بينهم عدداً فإذا اشترى بها غير عينها عدداً جاز وإن كان فيها الخلف والشقال كذا في الدخيرة، وإن كانت الدراهم ثلثها فضة

ولثلثها صغراً فهي بمنزلة الدراهم الزهوف والنهرجة إن اشترى بها شيئاً إن لم تكن مشاراً إليها لا يجوز الشراء إلا وزناً كما لو كان الكحل فضة زينة وإن كانت مشاراً إليها يجوز الشراء بها من غير وزن وإن كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صغراً فالجواب فيها كالجواب فيما إذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صغراً سواء كذا في المهبط، ومن اشترى بها سلعة مكسدت وترك الناس للتعلمة بها بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم ينظر إن كان البيع قائماً بعينه أخذه البائع وإن كان هالكاً ضمن المشتري قيمته يوم القبض وقالوا: البيع جائز إلا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يجب عليه قيمتها يوم القبض وعند محمد رحمه الله تعالى: آخر ما يتعامل الناس بها وإذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا الخلاف كذا في البيع، وشرط في العمود أن يكون الكساد في سائر البلاد فلو كسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا: وما ذكر في العمود قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قولهما فلا ويتخي أن ينتفي البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع كذا في فتح القدير، ولو اشترى رجل من آخر ثوباً بدراهم بعينها من التي ثلثها فضة وثلثها صغراً وهي عندهم وزناً أو عدداً فلم ينقدها حتى ضاعت لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها وهذه إذا علم عددها أو وزنها حتى يتمكن المشتري من إعطاء مثلها عدداً أو وزناً كما قال محمد رحمه الله تعالى في الكفاب، أما إذا لم يعلم ينتقض البيع وإن كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صغراً فهو بمنزلة الدراهم النهرجة والزهوف لا ينتقض البيع بهلاكها ويرد مثلها وزناً إن علم وزن المشار إليه فإن لم يعلم ينتقض البيع وكذلك الجواب فيما إذا كان نصفها فضة ونصفها صغراً وإن كانت الدراهم ثلثها صغراً وبيعت وزناً بيع السلع يجب أن تتعين بالتعيين فيبطل البيع بهلاكها قبل التسليم كذا قاله مشايخنا رحمهم الله تعالى كذا في المهبط، ولو كسد هذا النوع من الدراهم وصارت لا تروج بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكاسدة والزهوف والرصاص حتى تتعين بالإشارة إليها ويتعلق العقد بعينها حتى يبطل العقد بهلاكها قبل النقد لكن قالوا: هذا إذا كان العاقدان عالين بحال هذه ويعلم كل واحد منهما أن الآخر يعلم بذلك، وأما إذا كانا لا يعلمان أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر أو يعلمان لكن لا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فإن العقد لا يتعلق بالمشار إليه ولا يجنسها وإنما يتعلق بالدراهم الرائجة التي عندها تعامل الناس في تلك البلدة هذا إذا صارت بحيث لا تروج أصلاً فاما إذا كانت يقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم الدراهم الزينة فيجوز الشراء بها ولا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بجنس تلك الدراهم الزهوف إن كان البائع يعلم بحالها خاصة وإن كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بجنس المشار إليه وإنما يتعلق بالحيد من نقد تلك البلدة كذا في البدائع، وفي الخلاصة والبرازية عن المنتقى غلبت الفلوس أو رخصت نعتد الإمام الأول والثاني أولاً ليس عليه غيرها وقال الثاني: ثانياً عليه قيمتها يوم البيع والقبض وعليه القدر الذي انتهى، أي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرطي كذا في النهر الفائق، وإذا كانت الدراهم صغراً مختلفة منها ما ثلثها فضة وثلثها صغراً ومنها ما ثلثها فضة وثلثها صغراً ومنها ما نصفها فضة ونصفها صغراً فلا بأس ببيع إحدى هذه الصنوف بالصنف الآخر متفاضلاً بدأ بيد ولا خير في ذلك نسيعة فاما إذا باع

جسمها بذلت اجتنس متفاضلاً فبيها إذا كانت القصة عابية لا يجوز إلا مثلاً بمثل وفيما إذا كان الصغر غالباً أو كذا على السوء يجوز متسوية ومتفاضلاً، ويشترط أن يكون يداً بيد باعتبار صورة العضة وعلى قياس هذه المسألة قالوا: إذا باع من العدالي ثشي في زمان واحد يثنى يجوز بعد أن يكون يداً بيد هذه الجملة من الجامع الكبير كذا في المحيط، قال: ومشايخ لم يفتوا بجوار ذلك في العدالي والخطار له لأنها أعر الأموال في ديارها ولو أبيح التفصيل فيه يفتح باب الزها كذا في الهداية والتبيين.

**الفصل الثاني في بيع الثمار وأزوان الكروم والأزراق والبطيخ وفي بيع الزرع والرطبة والخشيش.** بيع الثمار قبل الظهور لا يصح اتفاقاً فإن باعها بعد أن نصير مستعماً بها يصح وإن باعها قبل أن نصير مستعماً بها يأن لم نصبح لتناول بني آدم وعصف السواب فالصحيح أنه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال، هذا إذا باع مطلقاً أو بشرط القطع فإن باع بشرط الترك فسد البيع وهذا إذا لم يتناه عظمها فإن تناهى عظمها بیاعها مطلقاً أو بشرط القطع صح وإن باع بشرط لترك لم يصح قياساً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وصح استحساناً عند محمد رحمه الله تعالى وفي الأسرار أن لعنوى على قوله كذا في الكافي، وفي التبعة للصحيح قولهما كذا في النهر العاتق، ولو باع كل الثمار وقد طهر البعض دون البعض فصار للذهب أنه لا يصح وكان شمس الأئمة حلياً والفصلي يمتنان بالجور في الثمار والبادجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان الموجود أصلاً في العقد والمعدوم تبعاً استحساناً لتعاضل الناس والاصح أنه لا يجوز كذا في الميسوط، ولو اشتراها مطلقاً وتركها بإذن البائع حطب به الفصل وإن تركها بلائنه وراد ذات تصدق بما راد في ذاته، وإن تركها بعدما تناهى لم يتصدق بشيء، وإن باع مطلقاً وتركها على استئجار راجر التحيل مدة معلومة سقطت الإحارة وطالب له الفصل كذا في الكافي، ولو اشتراها مطلقاً عن القطع وانسرت ثمرة فإن كان قبل تحلية البائع بين المشتري والثمار فسد البيع وإن كان بعدما لم يفسد وبشركا وانقول للمشتري في مقدار الزائد مع يمينه وكذا في البادجان والبطيخ، وأخيلة في كون الحادث للمشتري أو يشتري أصول البادجان والبطيخ والرطبة ليكون الحادث على ملكه كذا في النهر العاتق، اشترى أزوان الكروم وبعضها نبيء وبعضها قد مضى من كان كثر نوع بعضها نبيء وبعضها قد مضى جاز وإن كان بعض الأنواع نبيء والبعض قد مضى لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبعضها نبيء وبعضها قد مضى أو الكل نبيء لا يجوز وكذلك إذا كان مشتركاً بين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه نبيء أو الكل نبيء لا يجوز وهذا إذا باع من اجسبي فإن باع من شريكه أفتى ركن الإسلام علي السعدي أنه لا يجوز كذا في المحيط والذخيرة، وأخيلة في ذلك أن يبيع الكل ثم يبيع البيع في النصف أو الثلث ويحو ذلك ولو باع برل الكرم بعدما نصبح وأدرك مشاعاً أو غير مشاع حار كذا في السراخية، اشترى الكرم مع العلة وقبضه إن رصي الأكار حار للبيع وله حصة من الثمن وإن لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى، لو اشترى ثمرة بدو صلاح بعضها وصلاح الباقي يتقارب وبشرط التوك جاز عند محمد رحمه الله تعالى وإن كان يتأخر إدراك البعض تأخراً كثيراً فالبيع جائز فيه أدرك ولم يجر في الباقي كذا في الخلاصة، وإن

اشترى الرجل عبداً كرم عني أنه ألب من مدم يخرج منه إلا قدر تسعمائة من فلفل مشطري أن يطالب البائع بحصة مائة من من لفس كذا في الظهيرية، وهكذا في الكافي، اشترى أوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفاً صح ولو ترك الأغصان منه أن يقطعها في السنة لثابتة ولو تركها مدة ثم أراد قطعها منه ذلك إن لم يضر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق، ولو اشترى أوراق مرصاد بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال القتيبي أبو جعفر: إن اشترى الأوراق بأغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهب الوقت ويجبر على جرها إلا أن يكون مطع لأغصان يضر بالشجرة فعليه جبر البائع إن شاء فسخ البيع وإن شاء رضي بالقطع، وإن اشترى الأوراق بدون الأغصان إن اشترى على أن يأخذها من ساعته جاز وإن اشترى على أن يأخذها شيئاً مشبهاً لا يجوز وكذا لو اشترى على أن يتركها على الشجرة وإن اشترى ولم يشترط شيئاً فإن أخذها في اليوم جاز وإن لم يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع كذا في فتاوى قاضيهان، وأخيلة في ذلك أن يشتري الشجرة بأصلها فأخذ الأوراق ثم يبيع الشجرة من البائع أو يهبها له كذا في مختار الصاوي، ويصح قولهم الخلاف يجوز وإن كانت تنمو ساعة فساعة ويبع الكراث يجوز وإن كانت تنمو من الأسفل مكان التعامل فأما ما لا تعمل فيه وهو يسمو ساعة فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية، وقال الإمام المصنفي الصحيح أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز كذا في فتح القدير، ولو كانت المبيضة نواحد فباع قبل أن يخرج الحديقة بهذا القصد من خيار روراً فزحتم" يجوز البيع على شجرة لطبيخ دون ما يخرج من الحديقة ثم ما يخرج من الحديقة يخرج على ملكه وسواء أن يترك في الأرض ويكون له الولاية الشرعية فأخيلة أن يشتري الحشيش وشجار البطيخ ببعض الثمن ويصاخر الأرض ببعض الثمن من صاحب الأرض أياداً معلومة وفي الجامع الصغير لا يجوز هكذا في خلاصة، ويبعي أن يعلم يبيع لأشجار أو شجار أو حشيش ويؤجر لإجاره فإنه لو قدم الإجارة لا يجوز كذا في مختار الصاوي، ولو بيع أشجار البطيخ وأعار لأرض يجوز أيضاً إلا أن الإجارة لا تكون لازمة ويكون له أن يرجع كذا في صاوي قاضيهان، مطبحة بين شريكين باع أحدهما نصيبه من إثنين لا يجوز لأن في قمعه ضرراً بحو غير البائع وإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضي به فيسمى أن يشتري كل المبيضة من لشريكه ثم يفسح كذا في المحيط، رجل قال لغيره ابن حبارور موهو وحده بده درهم" فكان ذلك قبل أن يخرج الحديقة، قال أبو بكر محمد بن عفضل رحمه الله تعالى يجوز ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحديقة فإن حرثت الحديقة بعد ذلك كانت الحديقة للمشتري وإن كان البيع يشترط لترك لا يجوز البيع فإن كانت المبيضة مشتركة فباع أحدهما نصيبه منها لا يجوز فإن باع نصيبه من المبيضة وسلم إلى المشتري كان نصيب البائع للمشتري ما لم يقص البيع ولو أجار الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضي به كذا في لا يرضى بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، باع المروء وهو يقل إن بدعه عني أن يقطع المشتري أو يرسل في دابته تناكله

(١) بعته هذه المبيضة، قوله: الحديقة هي واحدة الحديج محركه وهي حبل البطيخ ما دلم رطباً كما في القاموس اهـ (٢) هذه المبيضة بعناها لك بمشرة دراهم

جائز وإن باعه على أن يترك حتى يدرك لا يجوز وكذا بيع الرطبة وعارسيتها: سبست راء، على التفصيل المذكور هو المختار وهو ماخوذ من الفقيه أبي الليث كذا في جواهر الاخلاقي، في فتاوى أبي الليث أرض بين رجلين فيها روع لهما باع أحدهما نصف الروع الذي هو نصيبه من غير شريكه بدون الأرض فإن كان الروع مدركا يجوز وإن كان غير مدرك لا يجوز إلا برضا صاحبه باع مطلقاً أو بشرط القطع، وإن باع بشرط الترك لا يجوز وإن رضي به صاحبه، ولو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم في الفصل الأول إذا لم يجر بيع نصف الزرع لو لم يمسح العقد حتى أدرك الزرع ينقلب العقد جائزاً وإن كان الروع في انفصل الأول مع الأرض مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الروع من شريكه بدون الأرض لا يجوز إذا لم يكن مدركا كذا في المحيط، وهو المختار للفقيه أبي الليث هكذا في محيط السرخسي، وعلى هذا القطع وسائر أنواع الروع إذا كان مشتركا بين اثنين باع أحدهما نصيبه من صاحبه بدون الأرض، وأما إذا باع نصف الزرع مع نصف الأرض من شريكه أو من أجسي بغير رضا شريكه جاز، وفي الاحتياط إذا باع النصف من الروع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط، وفي العاوي الصغرى إذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع أحدهما نصيبه من الأجسي لا يجوز ولو كان بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه من أحد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما جارا كذا في المصيرية، وإن كان الزرع بين رب الأرض والأكار فباع رب الأرض من الأكار نصيبه لا يجوز، ولو باع الأكار نصيبه من رب الأرض جاز لأنه لا يحتاج في التسليم إلى القسمة ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مررعة الجامع الأصغر قل نصير، مزروع بالثلث باع نصيبه من الروع من رب الأرض أو غيره لا يجوز، وفي الأصل إذا باع رب الأرض الأرض وفيها روع بيته وبين الأكار جعلت على وجهين: الأول أن يكون الروع بقلا وفي هذا الوجه يتوقف بيع على إحارة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو بدون الزرع فإن كان باع رب الأرض مع جميع الروع وأجاز المزارع للبيع في الأرض والزرع جميعا تعد أبيهم وانقسم الثمن على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع فما أصاب الأرض فهو نصيب صاحب الأرض وما أصاب الزرع فهو رب الأرض والمزارع نصيبه، وإن لم يجر المزارع أبيهم فالمشتري بالخيار إن شاء رخص حتى يدرك الروع وإن شاء نقص أبيهم وإن كان صاحب الأرض باع الأرض جازا وحدها فإن أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري والزرع بين رب الأرض والمزارع، وإن لم يجر المزارع أبيهم فالمشتري بالخيار وإن كان صاحب الأرض باع الأرض بخصته من الروع وأجاز المزارع للبيع أخذ المشتري الأرض وخصه رب الأرض من الروع بجميع الثمن، وإن لم يجر فالمشتري بالخيار، وإن أراد المزارع أن يمسح البيع في هذه الصورة بالنصحيح أنه ليس له ذلك إذا كان الروع مدركا وقت البيع وفي هذا الوجه إن باع الأرض وحدها أو مع نصيبه من الروع جاز البيع من غير توقف، وإن باع الأرض مع جميع الزرع ينعقد البيع في الأرض ونصيب رب الأرض من الروع ويتوقف في نصيب المزارع، لأن أجاز المزارع فذلك ينعقد البيع في حصته أيضا وكان له من الثمن حصة نصيبه من الزرع وبالتالي من الثمن لرب الأرض، وإن لم يجر بخير المشتري إقلا لم يعلم بإذراة وقت الشراء كذا في التدخيرة، أرض فيها روع فباع الأرض بدون الزرع أو المزارع بدون الأرض جاز، وكذا لو باع نصف الأرض بدون لروع، وإن باع نصف الروع بدون الأرض لا يجوز

إلا أن يكون بينه وبين الأكار فبيع، لا كار نصيبه من صاحب الأرض جائز وإن باع صاحب الأرض نصيبه من الأكار لا يجوز، هذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض، وأما إن كان من قبل الأكار فيسفي أن يجوز كذا في فتاوى قاضيهما، ولو كان مدركاً جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه، وفي مزارعة الجماع الأصغر مزارع بالثلث باع نصيبه من لزوع من رب الأرض أو من غيره لا يجوز كذا في المحيط، ذكر شيخ الإسلام: أن رب الأرض إذا باع نصيبه من الزرع بدون الأرض من اجنبي أو باع المزارع نصيبه من اجنبي والزرع لم يدرك حتى لم يجر البيع لدفع الضرر عن صاحبه، ثم إن صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع الأول جائزاً كذا في الدخيرة، ثم بيع نصف الزرع بدون الأرض إنما لا يجوز في موضع كان لصاحب المزارع حق القرار بأن زرع في ملكه أما إذا لم يكن له حق القرار بأن كان متعدياً في الرراعة كالغاصب جاز بيع نصف الزرع وعلى هذا إذا باع نصف البذر بدون الأرض إن كان محققاً في البناء لا يجوز وإن كان متعدياً جاز كذا في المحيط، في النسيئة ذكر البيهقي من اشترى أرضاً فزرعها فأشرك في الزرع والأرض جاز ولو أشرك في الزرع وحده لم يحز كذا في التتارحانية، اشترى خصباً على شجرة يجوز ولو اشترى بقلاً في مبقلة لا يجوز كذا في القنية، ولو اشترى رطباً على رؤوس النخل يثمر على الأرض جزأاً من غير المكيل لا يجوز كذا في التهذيب، دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف، على أن يقرض فيها مرس توناً ثم باع صاحب الأرض أرضه ونصيبه من الأعراس بعد مضي المدة صح، فلو باع المشتري من آخر بعد البيع وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى، وأما على قولهما فيصح لأن بيع العقار قبل القبض جائز عندهما وعليه الفتوى كذا في المصبرات، وإذا باع جزء من الكراث بعدما علا يجوز وإن باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك هذا في سائر الأقول إذا باع منه جزء بعدما علا يجوز، وإن باع كذا وكذا جزء لا يجوز، وكذلك في التفصيل إذا باعه بعدما علا التفصيل في أحوال يجوز البيع وكذلك هذا في الأشجار إذا باعها وهي ثابتة ليقطع أو ليقلع في الحال فهو جائز كذا في الدخيرة، ولا يجوز بيع الكلا وإجارته وإن كان في أرض مملوكة غير أن لصاحب الأرض أن يمنع الدخول في أرضه وإذا امتنع فلفظه أن يقول: إن لي في أرضك حقاً إما أن توصلني إليه أو تحشه وتدفعه لي هذا إذا نبت بنفسه فاما إذا كان سقى الأرض وأعد لها للإنبات فنبت ففي الدخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لأنه ملكه وهو مختار الصدر الشهيد، ومنه لو حندق حول أرضه وهياها للإنبات حتى نبت للقصص صار ملكاً له وعليه الأكثر هكذا في البحر الرائق، ومن احتشبه إنسان بلا إلفه كان له الاسترداد هو المختار كذا في جواهر الاختلاط، والحيلة في حوار إجارته أن يستاجر الأرض لإيقاف الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن أو الأجرة فيحصل به غرضهما كذا في البحر الرائق، ويدخل في الكلا جميع أنواع ما ترعاه الدواب رطباً كان أو يابساً بخلاف الأشجار لأن الكلا ما لاساق له والأشجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز بيعها إذا نبتت في أرضه، والكماة كالكلا كذا في التبيين، وبيع بيض صيد في أرضه لم يؤخذ لا يجوز هكذا في الحاوي.

الفصل الثالث في بيع الموهون والمستاجر والمضروب والأبق وأرض القطيعة والإخارة والأكار: اختلف في بيع الموهون عامتهم على أن بيعه موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر

الأخلاطي، حتى لو قضى الرهن الدين أو أبراه المرتهن من الدين أو رد الرهن عليه أو أجاز ورضى به ثم البيع ولا يحتاج إلى تجديد العقد كذا في الغياثة، وإن لم يجر المرتهن بيعه وطلب المشتري من القاضي التسليم فالقاضي يفسخ العقد بينهما كذا في المحيط، وبيع المستاجر بغير بيع الموهون موقوف عند حاشية المشايخ وهو الصحيح والمشتري الخيار إذا لم يعلم وقت الشراء أن المشتري موهون أو مستاجر كذا في الذخيرة، قال الصدر الشهيد: الصحيح أن جواب ظاهر الرواية له الخيار وإن كان علماً به كذا في الغياثة، ولو أراد المستاجر فسخ البيع ذكر الصدر الشهيد أن له ذلك في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي ليس له ذلك، وذكر شيخ الإسلام خراهر زاده أن فيه روايتين والمعنى على أنه ليس له ذلك كذا في الفصول العسادية، ولو كانت الإجارة طويلة فباع ثم جاء أيام الفسخ بعد بيعه عند أكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيهان، واختلفوا في المرتهن قال بعضهم: له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح كذا في الغياثة، ثم إذا لم يجر المستاجر حتى انقضت الإجارة بينهما بعد البيع السابق، وكذا المرتهن إذا لم يفسخ حتى قضى الدين بعد البيع السابق، وليس للرهن والآجر حق الفسخ أصلاً فإن أجاز المستاجر البيع نفذ ولا يزع من يده حتى يصل إليه ماله كذا في الفصول العسادية، وإن كان المستاجر مما يحتمل الهلاك عند المستاجر بعد الحبس لا يفسخ الدين بخلاف الرهن كذا في فتاوى قاضيهان، باع الدار المؤجرة بغير رضا المستاجر ثم زاد المستاجر في الأجرة ودد العقد بنصف البيع الموقوف لأن تجديد الإجارة يتضمن نسخ الأولى فيفسد البيع كذا في القية، إذا باع الآجر المستاجر من رجل بغير إذن المستاجر ثم باعه من المستاجر جاز البيع من المستاجر وهو مفسد للبيع الأول، وبو باعه من رجل ثم باعه من رجل آخر فأجاز المستاجر البيع لأول والثاني بعد البيع الأول وبطل الثاني كذا في الصغرى، ولو باع عبده المؤجر وسمه إلى المشتري فعليه لم يكن للمستاجر أن يفسخه بخلاف المرتهن فإن له أن يفسخه قيمته كذا في محيط المرخسي، سمع المستاجر البيع لقال للمشتري: في إيجارتي ولكن من كرمك أن تفركتني حتى آخذ الأجرة التي دلعتها إليه فهو إجارة وينفذ البيع كذا في القية، والمشتري من الرهن إذا باع أو احتق ثم أجاز المرتهن البيع بعد وعقده بلا خلاف كذا في الفصول العسادية، وإذا باع الرهن الموهون بغير إذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جاز البيع من المرتهن وهو مفسد للبيع الأول كذا في المحيط، وإذا باع الرهن الموهون من رجل بغير إذن المرتهن ثم باعه من رجل آخر بغير إذن المرتهن ثم أجاز المرتهن أحد البيعين نفذ البيع الذي لحقته الإجارة، والثمن للمرتهن يستوفي منه حقه كذا في الصغرى، ولو كان مكان البيع الثاني رهن أو إجارة وأجاز المرتهن الرهن أو الإجارة ينفذ البيع وبطل الرهن والإجارة كذا في الذخيرة، باع عبداً موهوناً فاهتق المشتري قبل أن يقضيه من المرتهن حتى ويضمن قيمته للمرتهن ولا ثمن للبائع عليه كذا في محيط المرخسي، باع الرهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم افتكه فالسابق أولى كذا في القية، إذا باع المقصود من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فإن أقر الغاصب ثم أبيع ولزمه وإن جمعه ولم يقصود منه بينة فكذلك كذا في الغياثة، وإن لم يكن له بينة ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع كذا في الذخيرة، ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسمه إلى المشتري لم يجر ويكون

باطلاً لا فاسداً، وإنما يجوز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن العاصب إذا باع المقتضوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه، ولو اشتراه العاصب من المالك أو وهبه منه أو ورثه منه لا يمتد بيعه قبل ذلك كذا في الفصول العمادية، وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من آخر طعاماً وتصدق به وكان قائماً في يده المساكين حتى اشتراه العاصب من المقتضوب منه جاز شراؤه ويرجع في صدقته، ولا يجوز عن كثارة يمينه وإن استهلك المساكين الطعام بعد الشراء ضمنوا وإن لم يشتروا ضمن قيمته جازت صدقته وأجزأت عن كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام مستهلكاً حال ما اشتراه العاصب من المقتضوب منه في أيدي المساكين فالشراء باطل إلا أن يقول: أشتري منك مائة علي من الطعام فحينئذ يجوز الشراء وجازت الصدقة للمساكين قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل غصب من آخر عبداً ثم أن العاصب أمر رجلاً حتى يشتريه له من مولاة فاشترى صح الشراء وصار الأمر قابضاً له بنفس الشراء وكذلك لو أمر رجل أجنبي العاصب أن يشتريه له ففعل صح وصار الأمر قابضاً بنفس الشراء كذا في المحيط، ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر عبداً وباعه العاصب من رجل وسلمه إلى المشتري ثم إن العاصب صالح مولاة منه على شيء قال إن صاحبه على القيمة درهم أو دينار جاز بيع العاصب، وإن صالح على عرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل وبطل البيع الأول كذا في الظهيرية، وإن اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه كذا في مختار الفتاوى، واشترى من العاصب إذا اعتق ثم أجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه قياساً وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ينعقد استحساناً ولو كان المشتري من العاصب باعه ثم أجاز المالك البيع الأول لا ينفذ بيع المشتري بلا خلاف العاصب إذا باع المقتضوب من رجل ثم باعه للمشتري من لآخر حتى تداولته الأيدي ثم إن المالك أجاز عبداً من العقود جاز ذلك العقد غصب عبداً وباعه من إنسان ثم إن المشتري باعه من آخر ثم إن المالك ضمن العاصب فإنه ينفذ البيع الأول ويبطل بيع المشتري كذا في الفصول العمادية، ولو قطعت يده عند المشتري وأخذ المشتري أرشها ثم أجاز المولى بيع لغاصب كان الأرض للمشتري ويتصدق بما زاد على نصف الثمن، وإذا مات العبد أو قتل ثم أجاز المولى لا تصح إجازته وإذا كان المشتري أعتق العبد فقطعت يده ثم أجاز المولى بيع العاصب كان الأرض للعبد كذا في التتارخانية، هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من رجل عبداً وباعه ثم جاز المقتضوب منه وأجاز البيع قال: إن كان المقتضوب منه يقدر على أخذ العبد فإجازته جائزة وإلا فلا، وإن كان اغتصبه بالري والعبد بالكوفة والمغاصب والمقتضوب منه كلاهما بالري فأجاز المقتضوب منه البيع قال محمد رحمه الله تعالى: إمضوه جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا علم أنه في الأحياء فإمضاه جائز وإن لم يعلم أحي هو أم ميت إمضوه باطل وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الظهيرية، ولو خلاص المالك العاصب وقضى به ثم أجاز البيع يصح في ظاهر الرواية، ولو لم يعلم قيام المقتضوب بأن أبق فأجازته تصح الإجازة في ظاهر الرواية وكل ما حدث من كسب وود وعفر وأرض قبل الإجازة فللمشتري كذا في المحيط السرخسي، قال في الجامع: رجل غصب من آخر



جارية وغصب آخر من رب الجارية عبداً وتبايعا العبد بتجارته وتقباضاً ثم بلغ المالك ذلك فاجازه كان باطلاً ولو كان مالكهما رجلين فبعضهما فأجازا كان جائزاً وصارت الجارية لغاصب الغلام والغلام لغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاهما كذا في المحيط، وأما إذا غصب أحدهما دراهم والآخر دنانير من رجل واحد ونبايعا وتقبضا وافترقا فاجار المالك جاز ويضمن كل واحد مثله وإن لم يجر بطل، والفلوس مثل الدراهم والدنانير وأما إذا غصب أحدهما دراهم والآخر منه جارية أيضاً وتبايعا فاجار المالك جاز فإن أحد غاصب الجارية الدراهم ثم اجار المالك وهلك عنه هلك أمانة ولكن يضمن المشتري الجارية مثل دراهمه فإن اجار قبل قبض غاصب الجارية الدراهم ثم قبض وهلك عنه فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن المشتري لم يرجع على البائع، وإن ضمن البائع يرجع على المشتري بمثلها فكان به وإذا رجع بها سلم له ما أخذه كذا في المحيط السرخسي، بيع الآبق لا يجوز فإن عاد من الإباق وسلمه إلى المشتري، روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز وبه أحد الكرخي وجماعة من مشايخنا وهكذا ذكر القاضي الإسيدي رحمه الله تعالى في شرحه والمذكور في شرحه: إذا ظهر الآبق وسلمه إلى المشتري يجوز البيع وأيهما امتنع إما البائع عن التسليم أو المشتري عن القبض يجوز عليه، ولا يحتاج إلى بيع جديد إلا إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي وطالب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي ومسح القاضي العقد بينهما ثم ظهر العبد حينئذ يحتاج إلى بيع جديد، وروي عنه رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج إلى بيع جديد وبه أحد جماعة من مشايخنا وبه كان يعني أبو عبد الله الهلبي وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب البيوع في باب البيوع الفاسدة هكذا في المحيط، قللوا: واختار هد وتاويل الرواية الأولى أنهما يتراضيان عند عود العبد كذا في للمباني، وإن جاء رجل إلى مولى الآبق وقال: إن عبدك الآبق عدي وقد أحدثه فبعه مبي فباعه كذا في الذخيرة، فإذا جاز بيعه فإن كان حيث قبضه أشهد أنه قبض هذا ليرده على مالكه لا يصير قابضاً، فإن هلك قبل أن يرجع عليه انفسخ البيع ورجع بالشئ وإن لم يشهد يصير قابضاً هكذا في فتح القدير، ولو قال: هو عبد فلان وقد أخذه فبعه مبي فصدقه فباعه لا يجوز لكنه فاسد إذا قبضه المشتري منك كذا في البحر الرائق، إذا اشترى عبداً وأبق قبل القبض فإن المشتري بالخيار في فسخ ذلك للعقد ولا يكون للبائع أن يطالب المشتري بالشئ ما لم يحضر العبد الآبق كذا في الذخيرة، ولو باع الآبق من ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له أو يتيم في حجره حاز وإعتاق الآبق عن الكفارة جائز إذا علم حياته ومكانه كذا في النهاية، وإذا أبق العبد المصوب من يد الغاصب ثم إن المالك باع العبد من الغاصب وهو أبق فالبيع جائز كذا في الذخيرة، ويبيع أرض الخراج جائز يريد به أرض لسواد وكذلك أرض انقطعة يجوز بيعها وهي التي أقطعها الإمام لقوم وخصهم بها كذا في الحاوي، وأما بيع أرض الإخارة والأكارة فالإخارة هي الأرض الخراب يأخذها الإنسان بأمر صاحبها فيحسرها ويزرعها والأكارة الأرض التي في يد الأكرة فتقوى: إن باعها صاحبها جاز وإن باع الذي له أخارتها وأكارتها لا يجوز وإذا باع الأرض وهي في عقد مزروعة آخر قال شمس الآلحة الحلواني: المزراع

أولى في مدته من أيهما كان البذر فإن أجاز المزرع البيع فلا أجز بيعه، وفي مجموع أسوار  
 إن أجاز المزرع يكون كل التصبيح للمشتري يريد به إذا كان في الأرض على، وإن لم يجوز  
 يجوز البيع، وكذا في الكرم سواء ظهرت الثمار أو لم تظهر، وفي الجواب في مسائل الأرض  
 على التفصيل إن كان البذر من المزرع لا يجوز في حقه، وإن كان من رب الأرض وقد أجاز  
 البذر لا يجوز وإن كانت الأرض فارغة يجوز وكذا في الكرم إن لم تظهر الثمار يجوز البيع وبه  
 كان يعني ظهور الدين كذا في المخطط، وإن لم يزرع ولكن أراض كرم الأرض وحفر الأنهار وغير  
 ذلك في ظاهر الرواية يفسد بيعه وهو الأصح، ولو باع الكرم لم يفسد في حق العامل سواء عمل  
 في الكرم أو لم يعمل كذا في الفصول العمادية، ولو اشترى قرية ولم يستش منها المسجد  
 والمقبرة فسد البيع، هذا إذا كان المسجد معمور فإن حرق ما حوله واستبقى الناس عنه لا  
 يفسد، وإن اشترى ضيقة وبها قطعة من الوقف لا يجوز كالسجد ذكره شمس لأنه أخواني  
 وشمس الأئمة السرخسي رحمهما الله تعالى، وقال ركن الإسلام عني السعدي رحمه الله  
 تعالى: يجوز وفي التعريف ذكر رجوعهما إلى قول ركن الإسلام هو مختار، ولو باع أرضاً مملوكة  
 مع أرض موقوفة ولم يبيح حصّة المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في أصح  
 بقوين ولو اشترى ملكاً وبه طريق العامة لا يفسد البيع وطريق عيب، وفي المتن الطريق ب  
 كان ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع، ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في  
 بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود في المسجد احتج المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والمختار أنه  
 لا يشترط وبه يعني، واستثناء أحياء وطريق العامة عنى هذا، وفي لمقره لا بد من ذكر حدود  
 ولا إذا كانت روبة كذا في محتر الفتاوى، جيل فيه كبريت فحمل منه وبيع لأبأس به، وكذلك  
 لو حمل من حجره قذع، وكذلك لو كان فيه أشجار مستحق فحمل المستحق فباع وكذلك الملع  
 وهذا كله إذا لم يكن ملكاً لأحد فإن كان لا يجوز بيع شيء مما ذكرنا كذا في الفتاوحانية

**الفصل الرابع في بيع الحيوانات** بيع السمك في البحر أو لسر لا يجوز فإن كانت له  
 حظيرة فدخلها السمك فإما أن يكون أعضاها لذلك أو لا فإن كان أعضاها لذلك فما دخلها منك  
 وليس لأحد أن يأخذه ثم إن كان يؤخذ بغير حيلة صطياد جاز بيعه، وإن لم يكن يؤخذ إلا  
 بحيلة لا يجوز بيعه، فإن لم يكن أعضاها لذلك لا يملك ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه، إلا أن  
 يستأخذ الحظيرة وإذا دخل فحسب يملك ثم ينظر إن كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه وإلا لا يجوز؛  
 ولو لم يعضها لذلك ولكن أعضه في الحظيرة منك فإن كان يؤخذ بلا حيلة جاز بيعه  
 أو بحيلة لم يجر كذا في فتح القدير، وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء إذا قبضه  
 المشتري ورأه فله الخيار وإذا أخذ سمكة وجمعها في حب ماء فالجواب فيه على التفصيل لذي  
 فلنا في الحظيرة كذا في المخطط، وإن كانت في نهر عظيم لا يجوز بيعها بحال وإن قدر على  
 التسليم بعد البيع، وكذلك لو ملك السمكة لم ينعث من يده فوقعت في النهر غير أن هاهنا  
 إن قدر على التسليم بعد البيع فقل أن يفسح بمقد حذر وشمس في خيار الرؤية سواء رآه  
 قبل ذلك أو لم يره، وهذا عند أبي الحسن كرخي، وقال مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى لا  
 يجوز بيعها وإن قدر على التسليم كذا في البيوع، وإن كان في الحظيرة سمك وقصص وبيع

السملك والقصب جملة فز كان لا يمكن أحد السملك ولا بصيد فالباع دست في لكن اصفاذ السملك قبل ذلك أو لا، وإن كان يمكن أحد السملك من غير صيد فإن لم يكن اصفاذ السملك قبل ذلك فالباع فاسد في السملك، وهل يفسد في القصب قتلوا. على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد وعلى قياس قولهما لا يفسد، وبصحيح أن على قولهما يفسد انعقد في القصب، وإن كان اصفاذ السملك قبل ذلك يجوز البيع في لكن عنده جميعه كذا في الدخيرة، والعمام إذا علم عدده وامكن تسليمها جاز بيعه، وما إذا كان في برزجها ومخرجها مسدودة فلا إشكال في جواز بيعها، وإن إذا كانت في حنة صيرتها ومعلوم بالعادة أنها حي، فكذلك كذا في فتح القدير، وإذا أراد الرجل أن يبيع برج حمام مع استخدام إن باع بئلا جاز، وفي المتن في إذا باع صبرا في ماء أو سمكا فيه وهي بما يرجع إليه أو طير يطير في السماء ويرجع إليه فالبيع جائز وبسليم إذا رجع وكذلك الصبي لذي ألف وهو دجس ويرجع إليه، وإن مروحش بعد ألف ولا يؤخذ إلا بصيد فاعه لم يجر بيعه كذا في الدخيرة، بيع مرس علف لا يجوز إذا كان لا يمكن أحده إلا بعبلة كذا في السراجيه ولا يجوز بيع السهل إذا كان مجموعا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى إلا إذا كان في كورها عسل واشترى سكويات بما فيها من النحل وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز إن كان مجموعا كذا في الخاوي، بيع نحل يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وعلمه يفتوى كذا في العبدية، وفي فتاوى أبي الليث إذا اشترى العلى الذي يقال له بالعارسية - مروحش يجوز وبه أحد الصدر شهيد كذا في المحيط، وهو المختار ولو استأجر إنسانا ليرسل عليه الحق جاز بالاتفاق كذا في خلاصة، وبيع بدر القر وهو بيع بدر العلف يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه الفتوى وبيع دود الفز وهو دود العيش يجوز عند محمد رحمه الله تعالى أيضا وعليه يفتوى كذا في الوقعات، ولا يجوز بيع هوم الأرض كاخية والعقرب والوع وما أشبه ذلك، ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالمضغ والمروطان وغيره إلا السملك ولا يجوز لاستناع جلده أو عظمه كذا في المحيط، وفي الم رل ويجوز بيع اغيات إذا كان يتمتع بها في الادوية، وإن كان لا يتمتع بها لا يجوز والصحيح أنه يجوز بيع كل شيء يتمتع به كذا في السراجية، بيع الكلب اعلم عندنا جائز وكذلك بيع السمور وصيد الوحش والطير حتى عندما معلما كان أو لم يكن كذا في فتاوى صاحبنا، وبيع الكلب الغير المعلم يجوز إذا كان قابلا للتعليم وإلا فلا هو الصحيح كذا في جوهر الاطلافي، قال محمد رحمه الله تعالى. وهكذا يقول في الاسد إذا كان بحيث يقتل التعليم ويصاد به فإنه يجوز البيع من بعد وإن سار يشلان التعميم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الدخيرة، وفي الفتاوى معتنية ويجوز بيع الدب الصغير الذي لا يقبل لتعليم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى صغيره وكبيره سواء كذا في التتارخانية، وبيع القيس جائز وفي بيع القردة رو يناد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط السرخسي، ويجوز بيع جميع الحيوانات سوى تحرير وهو المختار كذا في جواهر الاحلافي، ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع أراضيها كذا في الخاوي، وبيع دور بغداد وحوانيت لسوق التي لسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التهذيب

**المصل الخاص في بيع الحرم الصيد وفي بيع التمرات.** بيع الحرم الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد الحرم لا يجوز كذا في المحيط، ولا يجوز بيع صيد في الحرم محرم باع أو حلال كذا في السراجية، حلال في الحرم بابها صيداً في الحل جار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يسلّمه بعد ما خرج منه إلى أهل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في محيط السرحسي، ولو أحرم وفي يده صيد لغيره فباعه مالكة وهو حلال جار ويجوز على النسليم وعنه أجزاء إن تلف، ولو وكل محرم حلالاً ببيع صيد فباعه فالباع جائر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: البيع باطل كذا في الحاوي، ولو وكل الحلال محرماً ببيع صيد أو شراؤه لا يجوز ولو وكل رجلاً رجلاً ببيع صيد فالحرم الأمر وباع المأمور بالبائع جائر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما باطل كذا في المحيط، وبواشترى حلال من حلال صيداً فلم يفسده حتى أحرم أحدهما انتقص البيع كذا في الحاوي، ولا يجوز بيع دبهجه الجوسي والمرتد وغير الكتابي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت النسبة عليه عمداً كذا في الدخيرة، وفي التجريد وكذلك دبهجة الصبي الذي لا يعمل والمجنون كذا في السراجية، ولا يجوز بيع ما دبح الحرم من الصيد وما دبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحاوي، ويجوز بيع دبايح أهل الكتاب كذا في المحيط، أهل الكفر إذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز وبواعوا دبهجتهم ودبهجتهم أب يفسدوا الشاة أو بضربها حتى ماتت جاز كذا في الواقعات، ولو تباع بدميان حمراً أو حنزيراً ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقص بيع يريد به إثبات حسن الصبح ولو تقابعا الحرم ثم أسلم أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض انفس أو لم يقبض كذا في الحاوي، وإذا اشترى الدمي عبداً مسلماً جاز وأجبر على بيعه صغيراً كان اليتيم أو كبيراً كذا في انتارحانية بلافاً عن التجنيس، ولو اشترى كافر من كافر عبداً مسلماً شراء دميماً أجبر على رده، ويجوز البائع على بيعه ولو اعتقه الدمي أو دبره جار ويسمى المدبر وكذلك إن كانت أمة يستولدها ويوجع الدمي ضرباً ولو كاتبها جازت الكتابة ولا ينتقص وكذا إذا اشترى الدمي مصححاً وكذلك إذا ملك الدمي شققت من عبده مسلم فاحتكم في البعض كاحتكم في الكل، ولو كان أحد المتعاقدين مسلماً والآخر دميماً لم يجر بينهما إلا ما يجوز بين المسلمين، ولو وكل المسلم دميماً ببيع الثمر أو شراؤه جار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: لا يجوز، ولو أن ينامي النصراني مسلماً عبداً لهم أجبروا على بيعه وإن كان لهم وصي باعه وإن لم يكن جعل القاصي لهم وصياً فباعه لهم ولو وهب مسلم عبداً مسلماً للكفر أو بصدق به عليه وسمه إليه جار وأجبر على بيعه هكذا في الحاوي، وفي العيون لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات إلا عصم آدمي والخير وهذا إذا لم يكن على عظم العين وأشباهه دسومه، فأما إذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه، وفي مدى أهل سمرقند إذا ذبح كنبه وباع لحمه جار وكذا إذا ذبح حمامه وباع لحمه، وهذا فصل احتلف المشايخ فيه بدء على اختلافهم في طهارة هذا اللحم بعد الذبح، وحيدر الصدر الشهيد على طهارته، ولو ذبح لحزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الدخيرة، ويجوز بيع لحوم السباع والحمر المدبوحة في لرواية الصحيحة، ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرحسي، وأما جلود السباع والحمر والبغل وما كانت مدبوحة أو مدبوحة جار ببيعها

وما لا فلا وهذا بناء على أن الجلود كلها تظهر بالدكا أو بالندباع إلا جلد الإنسان والخنزير وإذا ظهرت بالدكا جاز الانتفاع بها لتكون سجلاً للبيع، وأما شعر الميتة وعظمها وصفوفها وقرنها فلا بأس بالانتفاع بها وبيع ذلك كله جاز وأما العصب ففيه روايتان في رواية جاز الانتفاع به وبيعه كذا في المحيط، ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخنزيرين ولا يجوز بيع شعر الإنسان ولا يجوز الانتفاع بها وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير، ولو أخذ شعر النبي ﷺ من عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع والشراء لا بأس به كذا في السراجية، ولم يجر بيع لبن امرأة ولو في قدح حرة كانت أو أمة ولم يضمن متلعه كذا في الكافي، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز بيع لبن الأمة هو اختار كذا في مختار العناوى، ولا يحق بيع الملائع والمضامين والمملوك ما في رحم الأنثى وعلى هذا يخرج بيع عصب الفحل والحمل هكذا في البدائع، ولا يجوز بيع الحر والخمر والخنزير والميتة كذا في التهذيب، ويجوز بيع السرفين والبرع والانتفاع بهما، وأما العذرة فلا يجوز الانتفاع بها ما لم تحتلط بستراب ويكون التراب غالباً وكذا بيع العذرة لا يجوز ما لم تحتلط بالتراب ويكون للتراب غالباً كذا في المحيط، بيع سرفين الرباطات لا يجوز إلا إذا جمعه رجل قباعة كذا في السراجية، ويجوز بيع حرة أخصم إن كان كثيراً وهبته كذا في القنية، والحلال إذا احتلط بالحرام كالخمر والفاخرة يقع في المسمن والمعجون فلا بأس ببيعه إذا بين ما لم يغلب عليه أو استويا كذا في محيط السرخسي، ولا بأس بالانتفاع به من غير الأكل، وفي الثانية وإذا وقعت قطرة من البول أو الدم في حل أو ربت لا يجوز بيعه كذا في التتارخانية، وما كان الغالب عليه الحرام لم يجر بيعه ولا هبته وكذلك الزيت إذا وقع فيه ودك الميت فإن كان الرتب غالباً جاز بيعه وإن كان الودك غالباً لم يجر والمرد من الانتفاع حلال عليه الحلال الانتفاع في غير الأبدان، وأما في الأبدان فلا يجوز الانتفاع به كذا في المحيط، ويجوز بيع البربط والفصل والمزمار والدب والنرد وأشياء ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز بيع هذه الأشياء قبل الكسر ذكر المسألة في إجازات الأصل من غير تمصيل وذكر في السير الكبير تمصلاً على قولهما فقال: إن باعها ممن لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري ممن يستعملها فلا بأس ببيعها قبل الكسر، فإن باعها ممن يستعملها أو يبيعها هذا المشتري ممن يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى. ما ذكر من الإطلاق في الأصل محمول على التمهيل المذكور في السير كذا في الدحيه، وإن أبلغها إنسان فإن كان الإنفاق بامر القاضي لا يضمن وإن لم يكن بامر القاضي فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاصحان، والعنوى على قولهما كذا في التهذيب، ولو باع عبداً بما يرعى إله في أرض المشتري أو بما يشرب من ماء بئر جاز، وكذا لو باع عبداً بجارية من جوازي البائع أو من جوازي المشتري ولم يعينها بتعقد كذا في محيط السرخسي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز بيع الأشرة أحرمة كلها إلا الخمر وعلى مستهلكها الضمان، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى. لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط، وفي افتاوى العتابة ولا بأس ببيع العصير من يتحده خمر أو لا يبيع الأرض من يتخذها كنيسة كذا في التتارخانية، ولا يجوز بيع المكاتب والمذبر وأم

بولد ومعتق البعض كذا في الحاروي، ولو باع أم الولد وسلمها لا يملكها لمشتري وكذلك معتق البعض وكذلك مدير عبدا كذا في فتاوى قاصيخان، ولو رضى المالك بالبيع فعليه روايته والأظهر الجواز كذا في الهداية، وفي الجمع للمكاتب إذا جاز بيعه لا يقصد هو اختيار من الرواية وعليه عامة مشايخ كذا في مختار الفتاوى، ولو هلكت خروام الولد والمدير والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقال: يضمن في المدير وأم الولد قيمتهما وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف المكاتب فإنه لا يضمن لمشتري إذا قبضه وماب عبده بعتا كذا في الكافي، ولو باع مالا متوقفاً بمكاتب أو أم ولد وقبض المال ملكه مطلقاً فاسد ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدير من نفسه كذا في فتاوى قاصيخان، ولو اشترى عبدة أو دم لا يملكه لأنه ليس بدار لعدم قبولها فعلي هذا لو اشترى بجدته وبنته ودنت جلد يسكه ناساً للبداعة يبعده ولو اشترى عبداً عبدة أو دم وقبضه وهلك هل يضمن قيمته ذكر في السير الكبير أنه لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن عندهما كذا في محيط سرحسي، وذكر شمس الأئمة السرحسي - به يضمن وهو تصحيح كذا في فتاوى قاصيخان، وأولاد الإمام من أولئك بمنزلة الأصول وكذلك بولد لمشتري في حال لكونه والوالدان، وإن من سوه من ذوي الأرحام فلا يدخلون في الكتابه ويجوز بيعهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما لا يجوز كذا في الحاروي.

#### الفصل السادس في تفسير الربا وأحكامه. وهو في الشرع عبارة عن فصل مال لا يقابله

عوض في معدومة من بدل، وهو محرم في كل مكبل وموروث يبيع مع جسده، وعنه انقدر والجس يبيعي بالقدر المكبل فيما يكال والورث فيما يورث فإذا بيع المكبل كالر والشمير والتمر والملاح أو الموزون كالذهب والفضة وما يباع بالوزن بجسده مثلاً مثل صاع، وإن تعاضل أحدهما لا يصح وجبهه وردته سوء حتى لا يصح بيع الجبهه بالردية، ثم فيه ثلث إلا مثلاً مثل ويجوز بيع الجبهه بالشمير والتفاحة بالتدخين وما دون نصف صاع في حكم الجبهه، ولو تباعه مكبلاً أو موروثاً غير مطعوم بجسده متعاضلاً كالخمس والحديد ثم يجر عبداً وإن وجد انقدر والجس حرم بفضل ونسبه وإن وجد أحدهما وعدم الآخر حل بعصل وحرم لنساء وإن عدم حل بعصل ونسبه كذا في الكافي، وكل شيء نص رسول الله ﷺ على تحريم لتعاضل فيه كقبلاً فهو مكبل أبداً وإن ترك الناس تكبيل فيه مثل الخسطة والشمير والتمر والملاح وكل شيء نص على تحريمه ورثاً فهو موروث أبداً وإن ترك الناس الورث فيه مثل الذهب والفضة كذا في السراج البوهاج، وما لا نص فيه ولكن عرف كونه كبل على عهد رسول الله ﷺ فهو مكبل أبداً وإن امتد الناس بيعه ورثاً في زمانه ولم عرف كونه موروثاً في ذلك الوقت فهو موروث أبداً وما لا نص فيه ولم يعرف حاله على عهد رسول الله ﷺ يفسر فيه عرف الناس فإن تعاضلوا كبله فهو كيلي وإن تعاضلوا ورثه فهو ورثي وإن تعاضلوا كبله وورثه فهو كيلي ورثي وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم إلى الله تعالى كذا في المحيط، فعلي هذا لو باع أمير بجسده مسلولاً ورثاً أو الذهب بجسده مسلولاً كقبلاً لم يجر عندهما، وإن تعاضلوا ذلك كذا في الكافي، ولو باع المكبل ورثاً أو الموزون كقبلاً لا يجوز وإن تساوى فيما بيع به حتى يضمن سائرهما لأصالة كذا في شهر

الفاقق، قال الشيخ الإمام: واجمعوا على أن ما ثبت كبله بالنص إذا بيع ورثاً بالدراهم بجور، وكذلك ما ثبت ورثه بالنص إذا بيع كبلًا بالدراهم بجور كذا في الدجيرة، وكل ما يباع بالأص، أو بالأواني كالذهب ونحوه موزن كذا في مختار المتأوى، ولو بيع ما ينسب إلى الرطل والأوقية كبلًا يكبل منسارين بحرف قدرهما كبلًا ولا يعرف وزن ما يحلها لا يجوز ولو بياها كبلًا متفاضلاً وهما متساويان في الوزن صح كذا في فتح القدير، وفي المبسوط الحنطة لعمدة مع الحنطة الجديدة جنس واحد، وكذلك السقي مع البخسي، والعارسي مع اللؤلؤ في انتمر حس واحد مع اختلاف الوصف وكذلك العلكة مع الرحوة كذا في مظهرية، وقد اعتبروا الجودة في الأصوات الموهبة في مال السيم فلا يجوز للرصي بيع جهده بردي، وبسعي أن يكون الوقف كذا في النهر الفائق، وصح بيع لبسة باليهشتي والسمة بالتمرتي والجورة بالخورتي وصح بيع القنس بالفلسون بأعيانهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي، وصح بيع العنب بالزبيب منه ثلاً كبلًا عنده خلاف لهما، وكذا كل شرة بها حال جفاف كالبن ولششمش والجور والكيمثري ولرمان والأجاص يجوز بيع رطبها برطبها وبلمسها بياها كذا في النهر الفائق، ولا بأس ببيع البطيخ بالتمر متفاضلاً إلا أن يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزناً فإنه لا يجوز إذا كان سميناً وإن كان في موضع يباع التمر فيه كبلًا جازت السبعة أيضاً كذا في متأوى فاصبحان، ذكر أبو الحسن الكرخي أن ثمار التحليل كلها جنس واحد وأما بقية الثمار فثمرة كل نوع من الشجر حس واحد كالعنب كلها جنس واحد وإن اختلفت أنواعها وكذلك لكمثري كلها جنس واحد وإن اختلف أنواعها وكذلك التفاح كلها جنس واحد حتى لم يجر بيع نوع من العنب بنوع آخر متفاضلاً وعلى هذا التفاح والكيمثري ويجوز بيع لكمثري بالتفاضل وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلاً كذا في الذخيرة، بيع العنب بالندس يسفي أن يجوز كيفما كان كذا في الفقه، ويجوز بيع الحنطة الممولة بالحنطة المبلولة والمبلولة بالياصة والرطبة بالرطبة والياصة بالياصة والياقلاء الرطب بالياقلاء الرطب والزبيب المنقع بالزبيب المنقع والمنقع يعبر استمع عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا إذا علم أهم إذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسي، وفي بيع الحنطة المقلية بغير المقلية اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى والأصح أنه لا يجوز وإن تساوبا كبلًا وأما بيع المقلية بالمقلية فيجوز إذا تساوبا كبلًا كذا في المحيط، ولا يصح بيع البر بالدقيق والسريق متساوياً أو متفاضلاً، وصح بيع الدقيق بالدقيق متساوياً كبلًا عند ولا يصح بيع الدقيق بالسويق عند أبي حنيفة متساوياً أو متفاضلاً كذا في الكافي، بيع لسحاله بدقيق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على طريق الاعتبار بأن كانت السحالة الحاصلة أكثر من السحالة في الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز على طريق الاعتبار بل إذا تساوبا كبلًا كذا في الصمري، وإذا باع الدقيق بالدقيق ورثاً لا يجوز كما لا يجوز بيع الحنطة بالحنطة ورثاً وبمع السويق بالسويق وبمع السحالة بالسريق بغير الدقيق بالدقيق، وإذا باع دقيقاً مسحوقاً بدقيق غير مسحوق جاز إذا تساوبا كذا في الذخيرة، وبيع الدقيق بالخبث يجوز كذا في الفقه، وبيع الحنطة بالخبث واحد بالحنطة وبيع الخبز بدقيق والدقيق بالخبث مال بعضهم يجوز متساوياً ومتفاضلاً وعليه الفتوى، لأن الحنطة كبلية وكذا الدقيق والخبز ورثان فيجوز بيع أحدهما

بآخر متفاضلاً ومتساوياً إذا كنا نقدين، وإن كان أحدهما نسيئة إذا كان الحيز نقداً جاز عند علمائنا وإن كانت الحنطة أو الدقيق نقداً والحيز نسيئة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بالحيز قرصاً بقرصين بدأ بيد وإن تفاوت كثيراً فهذا نص على أن بيع الحيز يجوز كيفما كان عندهم كذا في القنية، وفي المنهبي باع رخيصاً نقداً برخيصين نسيئة يجوز ولو كان الرخيصان نقداً والرخيص نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات الحيز يجوز نقداً ونسيئة كيفما كان كذا في النهر الفائق، ولا يجوز استقراض الحيز وزناً ولا عدد، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يجوز بالوزن والعدد جميعاً للتعامل، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبيين، وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق، وبيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تساوياً أو تفاضلاً وعندهما يجوز تساوياً أو تفاضلاً بعد أن يكون بدأ بيد كذا في المحيط، وفي الأصل ولا خير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة قالوا: وهذا إذا كانت الحنطة بيعت تكال فاما إذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض ببعض وكذلك الجواب في كل مكيل وموزون، وإن بيعت الحنطة بالحنطة مجازفة ثم كيلت فكانتا متساويتين لا يجوز والأصل أن في كل موضع اعتبرت المماثلة بين البديلين في المعيار الشرعي شرطاً لجواز العقد يشترط العلم بالمماثلة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الذخيرة، إن اشترى طعاماً بطعام مثله فبطل له وترك الذي اشترى ولم يقض حتى افتراق فلا بأس به عندنا، والتفاضل في المجلس في بيع الطعام بالطعام من جنسه أو من خلاف جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط، ولو باع الحنطة بالشعير معاصلاً بدأ بيد جاز وإن كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز إلا متساوياً وإن كان في كل واحد من الجانبين حبات الشعير كذا في فتاوى فاضلخان، ولو اشترى حنطة في سبيلها بحنطة مدراء لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المدركة أكثر كذا في الظهيرية، وإن باع قصيل حنطة بحنطة كيلاً وجزافاً جاز إن لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق، في الأصل لو باع الزيت بالزيتون أو دهن السمسم بالسمسم أو شاة علي ظهرها صوب بصوب أو شاة في ضرعها لبن بلبن أو العصير بالعنب أو الرطب بالديس أو اللبن بالسمس أو النقطن بحب النقطن أو التوتى بالتمر أو داراً فيها صفائح ذهب بذهب أو سيفاً مقصصاً بقصه أو الحنطة المنقاة بحنطة في سبيلها إذا كان الخالص أو الفصول أكثر من المكون والمضمون جاز عندنا وإن كان المفصول أقل أو مثله أو لا يدري لا يجوز البيع بالإجماع، وهذا إذا كان الثقل في البديل الآخر متقوماً، وإن لم يكن متقوماً لا يجوز البيع كما إذا باع السمسم بالزبد لا يجوز إلا إذا علم أن السمسم الخالص مثل ما فيه فيجوز هذا التفهيم مروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصاً كذا في محيط السرخسي، ولو باع القطن بقرله جاز عند محمد رحمه الله تعالى وهو أظهر ولو باع المخلوج بغيره جاز إذا علم أن الخالص أكثر مما في الآخر ولو باع غير المخلوج بحب القطن فلا بد أن يكون الخالص أكثر من الذي في القطن هكذا في النهر العائق، والكثير بالقلطن يجوز



كيفية كان بالإجماع كذا في الهداية، ولا بأس بخزل قطن بشباب قطن بدأ به، وكذا غزل كل جنس يشابه إذا كانت لا توزن تلك للثياب كذا في الفتية، ويجوز بيع قمر سمسم مرعى بقمري سمسم غير مرعى والزيادة بإزاء الرائحة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إنما تعتبر الرائحة إذا كانت تزيد في ورنة بحيث لو خلس نقص كذا في (الحوي)، ودهن البصمخ والخيري جنسان والأدهان المختلفة أصولها أجناس كذا في فتح القدير، والخل والزيت جنسان وكذا إذا اختلفت الأدهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وإن كان أصلهما واحداً فقالوا: يجوز بيع قفيز دهن سمسم مرعى بقمري دهن سمسم غير مرعى وجعلوا الرائحة التي فيه بهاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت مطيب برطل زيت غير مطيب لأن الرائحة زيادة فكانه باع زيتاً بزيوت وفضل كذا في السراج الوهاج، وفي المنتقى وإذا باع مكوك سمسم مرعى بقمم سمسم غير مرعى كذا في الكحل لا يجوز وكذلك سوق ملتوت يسمى ومحللى بسكر بسوق غير ملتوت وغير محللى كذا في (المعجم)، وبو اشترى شاة بلحمها فإن اشترى بلحم شاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها وأمعناها إن تساوى جاز وإلا فلا، وإن اشترى بلحم شاة مذبوحة غير مسلوخة إن كان اللحم أقل مما في المذبوحة أو مثله أو لا يدري لا يجوز، وإن كان اللحم أكثر مما في المذبوحة جاز وإن اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز إلا أن يعلم أن اللحم أكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما كذا في فتاوى قاصيخان، ويشترط التمييز وأما نسيلة فلا هكذا في النهر العاتق، ولو اشترى شاة مذبوحة بشاة حية يجوز إجماعاً ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز كذا في السراج الوهاج، ولو اشترى شاتين مذبوحتين مسلوحتين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز لأنه لحم بلحم وزيادة اللحم في الشاتين المسلوحتين بإزاء سقط الآخر، ولو اشترى شاتين مذبوحتين غير مسلوحتين بشاة مذبوحة مسلوخة لم يجوز لأن زيادة اللحم مع السقط ربا ولو اشترى شاتين مسلوحتين بشاة مذبوحة مسلوخة لم يجوز لأن كميتهما لحم والزيادة ربا، إلا إذا كانا مستويين في الوزن يجوز حينئذ كذا في شرح الضحاوي، واللحم معتبرة بأصولها بالبقر والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع لحم أحدهما بالآخر متفاضلاً والإبل جنس واحد عربها وبهتها وكذلك الغنم جنس واحد صانها ومعزها كذا في المدخيرة، وفي (منازل) الغنم التي، بالمطبخ يجوز سواء عدد أصحابها رحمهم الله تعالى وبحرم التفاضل إلا أن يكون في المطبخ شيء من التبريل كذا في (التقارحات)، لحم الإبل والبقر والغنم وألوانها أجناس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض متفاضلاً بدأ بهد ولا حير فيه نسيفة وكذا الألية واللحم وشحم البقر أجناس مختلفة يجوز بيع البعض ببعض متفاضلاً بدأ بهد، ولا حير فيه نسيفة كذا في فتاوى قاصيخان، وأما شحم الجنب ونحوه فتابع اللحم وهو مع شحم البطن والألية جنسان وكل ذلك لا يجوز نسيفة، وأما الرزوس والأكارع والجلود يجوز بدأ بهد كفيهما كان إلا نسيفة كذا في فتح القدير، ويجوز بيع خيل خمر بحل السكر متفاضلاً كذا في (الحوي)، وصح أيضاً بيع حل الدفل بحل العنب متفاضلاً كذا في النهر العاتق، ولو باع الخيل بالعصير متفاضلاً لا يجوز لأن العصير يصير حلاً في الثاني



في النهر العائق، وإذا ثابها بها فاسداً في دار الحرب فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى، وقد أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يجوز كذا في النهرين.

**الفصل السابع في بيع الماء والحمد:** لا يجوز بيع الماء في بئر وبهره هكذا في الحارثي،  
 وحديث أن يؤاجر الدلو والرشاء هكذا في محيط السرخسي، فإذا أحده وجمعه في جرة أو ما  
 أشبهها من الأوعية فقد أحرقه فصار أحق به بجور بيعه والتصرف فيه كالصيد الذي يأخذه  
 كذا في الذخيرة، وكذلك ماء المطر يملك باختيار كذا في محيط السرخسي، وأما بيع ماء  
 جمعه الإنسان في حوضه ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواضر زاده في شرح كتاب الشرب أن  
 الخوص إذا كان مجصصاً أو كان الخوص من نحاس أو صغر جار البيع على كل حال وكأنه جعل  
 صاحب الخوص محرر الماء بجعله في حوضه، ولكن يشترط أن يقطع الجري حتى لا يحتلط  
 المبيع بغير المبيع، وإن لم يكن الخوص من الصخر أو النحاس، ولم يكن مجصصاً فقد اختلف  
 المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على حسب اختلافهم في بيع الجملة في التيممة في الصنف قال  
 محمد رحمه الله تعالى: واختار في هذه المسألة أنه إن سلم أو لا عني سوم البيع ثم باعه بعد  
 التسليم جاز وإن باع أو لا ثم سلم لا يجوز كذا في محيط، والصحيح أنه يجوز بيعهما قبل  
 التسليم إن سلم إلى ثلاثة أيام، وإن سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز كذا في محيط السرخسي،  
 رجل باع التيممة الأصح أنه يجوز سلم أولاً ثم باع أو باع أولاً ثم سلم وهو اختيار الفقيه أبي  
 جعفر والاحوط أن يسلم أولاً ثم يبيع كذا في فتاوى قاصيحات، وكان الفقيه أبو نصر محمد بن  
 سلام السليبي يجوز للبيع بعد التسليم وقبله إذا لم يحلل بين البيع والتسليم مدة طويلة فإن  
 سلم بعد لبيع بيوم أو يومين ولو سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز، وعلى هذا أكثر مشايخ مدرء  
 الشهر ثم إذا حار البيع ثبتت للمشتري خيار الرؤية إذا رآها حين وقع التسليم، فإن رآها بعد ما  
 وقع التسليم فإن وقع لسلم ثلاثة أيام ثم يكره له خيار الرؤية وإن وقع التسليم قبل ذلك يبقى له  
 خيار الرؤية إلى تمام ثلاثة أيام من وقت العقد كذا في المحيط، وإذا باع الشرب وحده لا يجوز  
 وإذا باع الشرب مع الأرض يجوز، وإذا باع أرضاً مع شرب أرض أخرى لم يذكر محمد رحمه  
 الله تعالى هذا الفصل، وحكي عن الفقيه أبي نصر بن سلام رحمه الله تعالى أنه يجوز، وقال  
 للفقيه أبو جعفر: إياه أشار محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، رجل اشترى من السقاء  
 كذا وكذا قرية من ماء الفرات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كانت القرية بعينها جاز  
 لمكان التعامل وكذا الراوية والجربة، وهذا استحسان وهي القيس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها  
 وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصيحات، وإذا قال لغيره اسق دوابي كذا  
 شهراً بدوهم لم يجز ولو قال: كل شهر كذا قرية فهو جائز إذا أراه القرية، ولو قال لغيره: أسفليك  
 ماء فراحث ماء ففتح له من نهر وسقاء فلا شيء له ولو قال: اسق دوابك من نهر أو من  
 حوضي كذا فذلك جائز كذا في الذخيرة.

**الفصل الثامن في جهالة المبيع أو الثمن:** ومن أطلق الثمن في البيع بأن ذكر القدر دون  
 الصفة كان على غايب نقد البلد وإن كانت النقود مختلفة فسد البيع إلا أن يبين أحدها أو  
 يكون أرواح فينصرف إليه، وهذا إذا كانت مختلفة في المالية فإن كانت سواء فيها جاز البيع إذا

أطلق اسم الدرهم ويتصرف إلى ما قلناه من أي نوع شاء وإذا كان يكون الواحد أو اثنين أو ثلاثاً أو ثلاثاً فصالية الاثنين أو الثلاث كما جاء الواحد من لأحادي، ولا يسمى لواحد من الثلاثي أو الثلاثي درهماً من يصرف الدرهم في عرفهم إلى أحد الأشياء، وهو الواحد من الأحادي والثلاث من الثلاثي والثلاث من الثلاثي كذا في الكافي، وإذا اشترى الرهن شيئاً من غيره ولم يذكر ثماً كان البيع فاسداً، ولو أن البائع قبل بعث منك هذا لعبد يلا تسرون المشتري: فلو كان البيع باطلاً كذا في التمهيد، راجل قال لمديره الذي عليه عشرة درهم بعثني هذا الثوب ببعض عشرة وبعثني هذا الثوب الآخر بم يقي من العشرة فقد نعم قد بعثك فهو جائز، وإن قال: بعثني هذا ببعض العشرة وبعثني هذا الآخر ببعض العشرة فقد قد بعثت كان فاسداً لأنه بقي من العشرة شيء مجهول، بخلاف الأول فإنه لم يبق من العشرة شيء كذا في تناول قاضيهان، جهالة المبيع أو الثمن مانعة حواز البيع إذا كان يتعذر معها التسليم وإن كان لا يتعذر لم يفسد العقد كجهالة كيل الصيرة بأن يباع صيرة معينة ولم يعرف قدر كيلها وكجهالة عدد الثياب المعينة بأن يباع أثواباً معينة ولم يعرف عددها كذا في عيطة، وإذا قال: بعث منك هذه الصيرة كل فقير منها بدرهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجوز البيع في فقير منها بدرهم. ولا يجوز البيع في الباقي إلا إذا علم المشتري جملة القفاز قبل التفريق هذه الخيارات إن شاء أحد كل فقير بدرهم وإن شاء ترك ويلزمه البيع بدرهم، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز البيع في جميع الصيرة كل فقير منها بدرهم، سواء علم الخملة أو لم يعلم، وكذلك لو قال: بعث منك هذه الصيرة كل فقير منها بدرهمين أو كل ثلاثة أقفرة بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف كذا في شرح الطحاوي، فإن لم يسارعاً حتى كالمها للبائع أو بعضها وسمها إلى المشتري لزم في جميع ما يسلمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وبطلان في الباقي، وعلى هذا الخلاف كل ورسي ليس في تعصص ضرر كالغسل والربح وغيرها من الموزونات كذا في مضمرات، وأما الحكم في الدرعي إذا قال: بعث منك هذه الأرض كل فرع منها بكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يجوز البيع في البكر لا في الدراع الواحد ولا في الباقي إلا إذا علم المشتري جملة الدراع في المجلس من الخيار، وإن تفرقا قبل العلم ناكذ الفساد وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز البيع في الكل كل دراع بما سمي له من الثمن ولا حيز له وكذلك إذا قال: بعث منك هذا الثوب كل دراعين بدرهمين أو قال: كل ثلاثة أذرع بثلاثة درهم فهو على هذا الاختلاف وكذلك الحكم في الورني الذي في نبيعضه مصرّة للبائع، وأما الحكم في العددي فإنه يتعذر إن كان متقارباً فالحكم كما ذكرنا في الكلي والورني وإن كان عددياً متعاوناً نحو أن يقول: بعث منك هذا الفطيج من العسم كل شاة منها بعشرة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الدرعي ولو قال: بعث منك هذا الفطيج كل شاتين بعشرين درهماً لا يجوز البيع في الكل في قوله جميعاً، وإن علم الجملة في المجلس واحتار البيع لا يجوز أيضاً كذا في شرح الطحاوي، ولو باع الصيرة إلا فقيراً منها جاز في جميعها إلا فقيراً منها بخلاف ما إذا باع هذا الفطيج من العسم، لا شاة منه بعير عينها فالبيع فاسد كذا في السراج الوهج، ولو باع لؤلؤة عسى أنها نوى مثقالاً فوجدتها أكثر

سلمت للمستري كذا في قدرى فاضبحان، ولو باع هذه الحطة وهذا الشعير كل فقير بدرهم ولم يسم جملتها فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يعلم الكل، فإذا علم فيه الخيار، بقاء أحد كل فقير من الحطة بدرهم، وعندهما يجوز في الكل، ولو فـ فقير منهما بدرهم جاز البيع على فقر واحد نصفه من الحطة ونصفه من الشعير ولا يجوز في الباقي فإذا علم كله وله الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو باعهما على أن كل واحد عشرة أفصة كل فقير بدرهم بركة كل واحد بنصف الثمن وهو عشرة حتى لو واحد بأحدهما عيباً بعد القبض ردة خاصة بنصف الثمن وبوبع كل فقير منهما درهم ثم واحد بأحدهما عيباً رد المغيب خاصة بخصته من الثمن، فإن كانت فيه الحصة ضعف قيمة الشعير رد الشعير بثلث الثمن والحطة بثلاثه، ولو دلل الفقير منهما درهم فكانه قال كل فقير منهما بدرهم، ولو باع مبرة حطة وقطيع عم على أن الصبرة عشرة ولقطيع عشرة كل شاء وفعير يمشيه إن وجد كل واحد عشرة حار لبيع وإن وجد القطيع أحد عشر فسد البيع في الكل ولو وجد القطيع عشرة والصبرة أحد عشر صح البيع، ولو وجد كل واحد تسعة حار وبطرح منه عشرة دراهم وله الخيار، ولو وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة حار السع ويقسم كل عشرة على شاة وفعير والثناة الرائدة يضم إليها فعير من هذه الحطة فإذا تبين حصه خمسة حطة يطرح منها عشرة ويخبر في الكل بين الأحد بنقيه الثمن وبين بركة، وإن وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة فسد البيع في فعير من الصبرة لجهالة نمه لأنه لا يعرف نمه إلا بعد القسمة عليه وعلى الشاة العائنه والصفقة متى فسد في البعض فسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد في الكل فيجوز في تسعة أعوام وتسعة أقمرة وله الخيار كذا في محيط السرحسي، في القدوري إذا مال بعث مث هذا السهم كل واحد يكدا فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقلا. البيع جائز في الجميع ولا خيار له هكذا في المحيط، رجل اشترى العنب كل وقر بكدا والورع عنده معروف إن كان يحب عندهم من حسن واحد يحب أن يجوز في وقر واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في بيع لصبرة كل فعير بدرهم، وإن كان للعنب أجساماً محتففة لا يجوز البيع أصلاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، كبيع قطيع العنب وعندهما إذا كان جسماً واحداً جاز في كل العنب كل وقر ما عدا، وكذا إذا كان الجنس مختلفاً هكذا أورد المصدر الشهيد في الفتاوى، ولعقبة أبو الليث جعل الخرب بالمواز فيما إذا كان العنب من حسن واحد متفقاً وإن كان من أحاسن مختلفاً قال القعبه العمري على قوبهما يسيراً للأمر على المسلمين كذا في الخلاصة، في السعي رجل قال لآخر بعك هذه السعينة الآخر كل ألف عشرة دراهم فالبيع فاسد، ولو قال لآخر بعك منه ألفاً بعشرة فإن عدته الألف ثم البيع فيها ولكن واحد منهما أن يبيع من لبيع ما له بعد له كذا في المحيط، وهي البرارية اشترى عنب كرم على أنها ألف من فظهر تسعمائه عنب لست مائة مائة من الثمن وعلى قياس قول الإمام بعد العقد في الباقي كذا في البحر الرائق، وإن كان المبيع كبيراً وسمى جملة كيده يتعلق العقد بما سمي منه كما إذا قال بعك منك هذه الصبرة على أنها مائة فعير بدرهم أو على أنها مائة فقير بمائة درهم وسمى لكل فقير ثماناً أو لم

يسمى فإذ واحد كما سمي فيها وبمعنى ويكون بمشتري ولا خيار له، وإن وجدها أكثر من مائة  
فغير مائة زيادة لا تدخل في المبيع وتكون الزيادة للبائع ولا يكون للمشتري إلا مقدار ما سمي  
بها مائة درهم ولا خيار له أيضاً، وإن وجدها أقل من مائة فميز بالمشتري بالخيار إن شاء أحده  
بحصته من الثمن وإن شاء ترك وبصرح حصه المقتصد سواء سمي لكل قهر ثماً على حدة أو  
سمى لكل ثماً واحداً وتعبر بالمقصود بأول الكيل ولا عبرة بالكيل الذي بعده وكذلك هذا  
الحكم في جميع الكتابات وفي جميع الورقات التي ليس في بعضها مصرية هكذا في شرح  
الطحاوي، وإن اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع عشرة أو أذرع على أنها مائة ذراع مائة فوجدها  
أقل فالمشتري بالخيار إن شاء أحده بحملة الثمن وإن شاء ترك وإن وجدها أكثر من السرع الذي  
سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع وإن نقص نقد فات الوصف لمردود منحل رضاء فيحبر  
ولا يحبط شيء من ثمنه كذا في الكافي، وهو قول يمتثل هذا الثوب أو هذه الأرض على  
أنها عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجدها عشرة لبعه بعشرة درهم ولا خيار له، وإن وجدها  
خمس عشرة ذراعاً فهو بالخيار إن شاء أحد الجميع كل ذراع بدرهم وإذا شاء تركها، وإن وجدها  
تسعة أذرع أو أقل أحدها بعصتها إن شاء كذا في الشائع، لو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع  
كل ذراع بدرهم فوجده عشرة أذرع ونصفاً أحده بعشرة إن شاء ويرد وحده تسعة ونصفاً أحده  
تسعة (إن شاء عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى) إن وجده  
عشرة ونصفاً أحده بأحد عشر، وإن وجده تسعة ونصفاً أحده بعشرة إن شاء، وقال محمد  
رحمه الله تعالى إن وجده عشرة ونصفاً أحده بعشرة ونصف وإن وجده تسعة ونصفاً أحده  
بتسعة ونصف (الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قالوا هذا في مذروع متفاوت  
جوانبه فاما في مذروع لا يتفاوت جوانبه كما كرمنا من إذ اشترى على أنه عشرة أذرع فكذا فوجده  
واحد لا تسلم له الزيادة، كذا في محيط السرخسي، وكذلك جميع الدرعات كالخشب وغيره  
وكذلك في كل ورقي في بعضه غير كإنباء المصوغ من بصر والحباس وغيرهما نحو أن  
يقول يمتثل هذا الإنباء على أنه عشرة أمهات مائة درهم فوجده مائة أو زاد أو سمي لكل ثماً  
أو لم يسم كذا في المضمرات، راجل قد اشترى هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف  
وهو ثلاثة عشر ذراعاً فإذا هو خمسة عشر ذراعاً فقال شائع: غشيت لا يلتفت إلى قوله ويكون  
للمشتري بالثمن المسمى نصاً، وفي الدلالة لا يسلم كذا في الشهيرة، ولو باع مصوغاً من  
بعضه على أن وره مائة بعشرة دنابر وتفاضلوا فترق ثم وجد وره مائة فهو كله للمشتري  
بعشرة دنابر ولا يراد في الثمن شيء وإن وجده ثمانين أو تسعين دنابري بالخيار لو سمي لكل  
عشرة ثماً فقال يمتثل على أنها مائة بعشرة دنابر كذا وره عشرة دنابر وتفاضلوا ثم  
وجد وره مائة وخمسين إذ علم بذلك قبل استرق له الخيار إن شاء زاد في الثمن خمسة دنابر  
وأخذ كله بخمسة عشر دنابراً وإن شاء ترك وره علم بعد لتفرق بطن أربع من ثمن المصوغ وله  
الخيار في الثمن من شاء رضي بثلاثه بعشرة دنابر، وإن شاء رد الثمن واسترد الدنابر، وإن وجد  
خمسين وعلم بذلك قبل استرق أو بعده منه الخيار إن شاء رده ويسترد عشرة دنابر وإن شاء  
رضي به واسترد من الثمن خمسة دنابر، وكذلك لو باع مصوغاً من ذهب بدراهم فهو على

هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوي، ولو باع مبيعاً بحسبه مثل وره فوجده أريد إن علم بها قبل التعرق منه اخبار إن شاء راد في الشئ وإن شاء ترك، وإن علم بها بعد التعرق بطل العقد القص في قدرها فإن وجد أقل منه الخيار إن شاء رضي بها وأسرده الفضل وإن شاء رد الكل سواء سمي لكل وزن درهمين أو لا كذا في البحر الرائق، وأما حكم في العددي فإنه إن كان عددياً متقدراً كالجوز والبعض فحكمه كحكم الكلي والوري، ويتعلق العقد بمقداره إذا سمي لكل ثمة واحد أو سمي لكل واحد ثمة على حدة وإن كان عددياً متعدداً كالعمم والبقر وبحورهم فإن لم يسم بكن واحد منهما ثمة كما إذا قال: بعت منك هذا المصحح من العمم عني أنه مائة بالغ درهم أو سمي كما إذا قال: كن شاه بعشرة فإن وجده مائة كما سمي فيها وبعمم، وإن وجده زيادة فالباع فاسد في الكل سمي لكل واحد ثمة أو لم يسم بكن واحد وجده أقل إن لم يسم لكل واحد ثمة فالباع فاسد أيضاً وإن سمي لكل واحد منها ثمة عني حدة فالباع جائز ولكن به الخيار إن شاء أحد الباقي بما سمي من الشئ وإن شاء ترك وكذلك الحكم في جميع العدديات المتفوقة، ولو قال بعت منك هذا المصحح من عمم كل شاتين بعشرين درهماً وسمي جملة مائة فالباع فاسد وإن وجده كما سمي كذا في شرح الطحاوي، ولو اشترى على أنها أكثر من عشرة أفعرة فوجدها أكثر من عشرة جاز وإن وجدها عشرة أو أقل لا يجوز وإن اشترى على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وإن وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وفي أدله على أنها عشرة أدع في انجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى المصرية، وأما إذا باع الحطة على أنها أقل من كراً أو أكثر من كراً فوجدها أقل أو أكثر جاز وإن وجدها كراً ثامناً فسد البيع، وأما إن باعها عني أنها كراً أو أقل جاز كيفما كان وره لأنه إن وجد كراً أو أقل فهو المسمى وإن وجد أكثر فالزيادة لم تدخل تحت البيع فببردها وله نكر بمائة وكذا لو باعها على أنها كراً أو أكثر، لا أنه إذا وجد أقل بطرح حصة النقصان ويعبر كذا في محط السرحسي، وإذا شترى حطة على أنها كراً فوجدها تنقص فعيراً يفسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعني هذا إذا اشترى مائة جورة كل جورة بنفس فوجد بعض الجوز حاوياً فإن العقد لا يجوز كذا في الطحاوي، ويتعدى العماد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك إذا اشترى مائة بيضة كن بضعه يدق فوجد البعض مدرة فإن العقد فاسد في المدرة ويتعدى الفساد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قياس هذه المسائل يخرج ما إذا اشترى عبداً مبيعاً في كرم معين على أنه كذا من فوجده كذلك أو أقل أو أكثر كذا في المحط، ولو باع عدلاً عني أنه عشرة أثواب فنقص ثوباً أو زاد ثوباً فسد البيع كذا في الكافي، ولو بين ثمن كل ثوب ونقص صح بقدره وخير وإن زاد فسد، وقيل: عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد في فصل النقصان أيضاً والصحيح أنه يجوز كذا في النبيين، وجل عنده حطة أو مكبل آخر أو موزون ظن أنها أربعة آلاف من ماعها لأربعة نفر لكل واحد منهم ألف من ثمن معلوم ثم وجده ناقصاً قد بعضهم: بهم الخيار إن شاوروا أخذوا من الموجود بحصته من الثمن وإن شاوروا تركوا والصحيح ما قال بعضهم أن أخبار فيه على التفصيل إن باع منهم جملة فكذلك وإن باع منهم عني الثعالب فالتقصان

على الأخير دون الأولين، وهو بالخيار إن شاء أحد ما وجد وإن شاء ترك كذا في فتاوى قاضيخان، فإن محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا اشترى الرجل من غيره زق ربت بمائة درهم عني أن له الزق وما فيه من الزيت على أن وزن ذلك كله مائة رطل موزن ذلك فوجده كله تسمى رطلاً الرق من ذلك عشرون رطلاً والزيت سبعون فإن التفتت من الزيت حاصه فيقسم الشمس عني قيمة الظرف وعلى قيمة ثمانين رطلاً من ربت فما أصاب الزيت بطرح ثمنه ويجب الباقي، وكان المشتري بالخيار فيما بقي إن شاء أخذه بما قلنا وإن شاء تركه، وقال أكثر مشايخنا رحمهم الله تعالى: ينبغي أن يفسد العقد هي الكل عني حصة رحمه الله تعالى، وإن وجد المشتري الرق ستين رطلاً والزيت أربعين رطلاً فإن كان الرق لا يطغ ذلك القدر في مياهات الناس كان للمشتري الخيار إن شاء أحد الكل بكل الشمس وإن شاء ترك وإن وجد المشتري الزق مائة رطل والزيت خمسين رطلاً كان البيع فاسدًا، ولو وجد وزن الزق عشرين رطلاً ووزن الربت مائة رطل لزم المشتري الزق وثمانون رطلاً من الزيت بجميع الشمس وبرد الباقي على البائع، وكذلك لو كان الرق على حدة والزيت على حدة فاشتريهما جملة كان اجواب كما قلنا كذا في المحيط، رجل اشترى زيتاً على أن يزنه بطرقة ويصرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلاً فهو فاسد، ولو اشترى على أن يصرح عنه بوزن الظرف جاز كذا في الجامع الصغير، ولو اشترى زيتاً في ظرف وسمماً في ظرف آخر فاشتريهما بغير ظرف عني أن يكون ذلك كله مائة رطل فوجد الشمس أربعين رطلاً والزيت ستين رطلاً فإنه يرد من الزيت على البائع عشرة أرطال ويصرح من ثمن الشمس مقدار عشرة أرطال من الشمس، وكذلك إذا اشترى حنطة في جوانات وشعير في جوانات آخر بغير الجوانل على أن الكل مائة من فهو على هذا وكذلك إذا اشترى المائة إلى ثلاثة أصناف من امكيلات دخل تحت العقد من كل صنف ثلث المائة كذا في المحيط، ويجوز أن يبيع بقاء بعينه لا يعرف قدره وبوزن حجر بعينه لا يعرف قدره، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز والأول أصح كذا في بكافي، وهذا إذا كان الإناء لا ينعكس بالكس ولا ينعكس ولا يتوسط كالقنطرة والحرف، وأم إذا كان ينعكس كالرنبيل والقفه فلا يجوز، لا في قرب الماء استحساناً بالتعامل فيه وكذا إذا كان الحجر ينعكس وكذلك إذا باعه بوزن شيء يفسد إذا جف كالخيار والبطيخ كذا في التنبيه، ويشترط بقاء عقد البيع على الصحة بقاء الإناء والخجر على حالهما هو قلنا قبل التسليم بعد البيع كذا في البحر الرائق، في المشتري رجل معه درهم قال: اشتريت منك هذا الثوب مثلاً بهذا وأشار إلى ما معه من درهم فوجده سئوفاً فبيع فاسد كذا في المحيط، رجل أراد أن يشتري جارية فجاء بصرة عقول: اشتريت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال: بما في هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فيه أن يرد ما ويرجع بنقد البلد وإن وجده نقد البلد حذر ولا حذر لئلا يخلط ما إذا قال: اشتريت هذه الجارية بما في هذه الجارية ثم رأى الدرهم التي كانت فيها كان به الخيار ويسمى هذا حيز الكمية لا حيز الرؤية لأن خيار الرؤية لا يثبت في النقود كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا اشترى شيئاً برأيه ولم يعلم المشتري رقبه فاعقد فاسد وإن علم بعد ذلك إن علم في المجلس جاز العقد وكان الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الخدوشي رحمه الله تعالى



يقول: وإن علم بالرقم في المجلس لا ينفذ جازراً ولكن إن كان البائع دائماً على ذلك الرضا ورضي به المشتري انعقد بينهما عقد ابتداء بالتراضي كذا في اندخيرة، وإن تعرف قبل العلم بطل وكذا لو باع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم إن علم المشتري في المجلس صح ولا يطل كذا في الخلاصة، رجل باع ثوباً يرقمه ثم إن البائع باعه من آخر قبل أن يبين الثمن جاز بيعه من القاضي، ولو أن البائع أخبر الأول بالثمن فلم يجره حتى باعه البائع من حرم يجر بيعه من القاضي، ولو استهكم قبل العلم بالثمن كان عليه القيمة والرقم يسكون القاف علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا في الظهيرية، وفي الأصل إذا قال: أريدت هذا منك بمثل ما يبيع الناس فهو فاسد، ولو قال: بمثل ما أخذ به فلان من الثمن فإن علماً بمقدار ذلك وقت العقد فالبيع جائز وإن لم يعلم فبالعقد فاسد، فإن علماً بعد ذلك بفساد علماً وهو في المجلس يفسد العقد جازراً ويصح للمشتري لأن ما يلزم المشتري من الثمن إنما ظهر في الحال، وهذا يسمى خيار تكشف الحان كذا في اندخيرة، وفي شرح نشائي لو باع بمثل ما باع فلان إن كان شيئاً لا يتفاوت كالخبز واللحم يجوز ولو اشترى عدل رضي بيمينه أو بحكمه سم يجر للجهالة كذا في الخلاصة، ولو باع شيئاً يربح به يردده ولم يعلم ما اشترى به فالبيع فاسد حتى يعلم المشتري صحار أو يمدح، وهو رواية ابن رستم عن محمد رحمهما الله تعالى فإن علم ورضي به جاز البيع وروى ابن سبعة عن محمد رحمهما الله تعالى أن البيع فاسد ومعه أنه موقوف على الإحازه ولو قبض واعتقه أو باعه قبل العلم أو مات المشتري فالعقد والبيع جائزاً وعليه القيمة، ولو كان عتق عليه يحكم القراه ولم يكن علم بالثمن حتى قصه فعليه القيمة كذا في المحرط، وفسد بيع عشرة أدرع من دلو أو حمام عند الإمام وقلاً يجوز إذا كانت أمدار مائة ولا فرق عنده بين أن يكون من مائة أو لا في لأصح كذا في الشهر العاتق، وأحلف المشايخ على قولهما فيما إذا لم يسم جملتها والصحيح أحوار كذا في البحر الرائق، قال شيخ الإسلام - وأجمعوا - على أنه لو باع سهماً من عشرة أسهم من هذه الأمدار أنه يجوز ولو قال: درعاً من هذه الأمدار إن عيّن موضعه بأن قال: من هذا الجانب، لا أنه لم يميزه بعد فالعقد منعقد غير باطل حتى لا يجر البائع على التسليم وإن لم يعيّن موضع الدرع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً وعلى قولهما يجوز وتسرع الأمدار فإن كانت عشرة أدرع صار شريكاً بمقدار عشر الأمدار وذكر شمس الأئمة الحلواني أن على قولهما اختلف المشايخ لأصح أنه يجوز عندهما إذا باع سهماً من الأمدار ولم يعيّن موضعه ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا يجوز، وهو قال: يعتك درعاً من هذا الثوب ولم يعيّن موضعه أو قال: من هذه الخشبة ولم يعيّن موضعه ذكر بعض مشايخ أنه على الخلاف إندي ذكر ما في مسألة الأمدار وذكر بعضهم أنه لا يجوز الإجماع كذا في المحيصة، اشترى درعاً من خشبة أو ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجر أمدار إلا أن يقبله وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جائز وعن محمد رحمه الله تعالى أنه فاسد ولكن لو قطع وسم فليس للمشتري أن تمتنع من أخذه كذا في القنية، جل قال: بعثت منك نصيب من هذه الأمدار بكذا جاز إذا علم المشتري بنصه من الأمدار، وإن لم يعلم به النافع لكن بشرط تصديق النافع فما يقول وإن لم يعلم المشتري بنصه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

ورحمهما الله تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاصصيان، ولو باع جزءاً من خمسة أسهم أو سهمين منها أو عشرين منها أو من خمسة أصداء أو جزءاً أو نصيباً فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً لا قياساً كذا في ليجر الرائق، رجل اشترى من آخر صاحبه أو أرضاً وذكر حدودها ولم يذكر درعها لا صولاً ولا عرضاً جاز المشتري، إذا عرف الحدود ولم يعرف الخيران يجوز فهو له يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع إذا لم ينع بينهما جاحد وقد عرفاً جميع المبيع كذا في الخلاصة، رجل باع حصة مجموعة في محبورة من أرض والمشتري لا يعلم مبيعها ولا مسمى محبورة قالو كان له الخيار وإن كان يعلم مسمى المحبورة فلا أنه لم يعلم مبيع الحصة جاز البيع ولا خيار له إلا أن يخرج تحتها دكان أو نحو ذلك كذا في الصهيره، رجل قال: بعث منك هذه المائة لشدة بهمة فائه لشدة كس شدة منها بمائة فالباع فاسد رجل قال لآخر: بعث منك هذه البقرة وهي حية كل رطل بدرهم فمبعضها فصاعب منه ضمن قيمتها وعن محمد رحمه الله تعالى عيى قال: بعثت هذه السنة كل ثلاثة أرسل بدرهم بوربها حية فالباع باطل وكذا إذا قال: وررها حصصاً رطلاً فاسترى منه كل ثلاثة أرطل بدرهم، وكذا إذا قال: بعثت هذه البرمجة بوربها سراًهم كذا في المحيط، إذا قال لغيره: بعث منك عبداً بكذا ولم يسمه ولم يره المشتري فالباع باطل، فالباع مجهول بسبب عبده الغير وعند آخره وكذلك إذا قال: بعثت عبداً فالباع فاسد إذا كان له عند آخره أن ينص البائع والمشتري أن للمبيع هذا العبد فالباع جاز، واحتج المشايخ في معنى قوله البيع جاز منهم من قال معناه أن البيع الأول يجوز إذا اتفقا ومنه من قال: يعتد بهما بيع آخر بالباطل لا أن ينقلب البيع الأول حائزاً كذا في المدحيرة، وهي شرح كتاب العرق، إذا قال لغيره: بعث منك عبداً لي بكذا وله عبداً واحد إذا قال: عبداً لي في مكان كذا جاز البيع، وإن لم يقل في مكان كذا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عامة المشايخ على أنه لا يجوز البيع قائم رحمه الله تعالى، وهو الصحيح كذا في المحيط، رجل قال لغيره: بعث منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والشيء والمشتري لا يعلم ما تحويه الدار كذا البيع فاسد ولو كان مكان الدار بيت والمسألة بحالها يجوز وكذلك ما في هذا التصدير، الخواص كذا في نظهرية

**الفصل التاسع في بيع الأشياء المنصبة بغيرها وفي البيوع التي فيها اشتاء لا يجوز بيع** لأن في بيع ولا ولد في نص، ولا يجوز بيع صوف على ظهر نعيم في ثرواية المشهورة كذا في محيط السرخسي، وهو سلم الصوف واللبس بعد العقد لم يجز أيضاً ولا سقط صحيحاً كذا في البحر الرائق، ولا بيع عسل الفحل كذا في شرح الطحاوي، ويجوز بيع الحنطة في سمسها مكابطة ومواربه وإن لم تشتد الحبوب بعد كذا في القسفة، وله يجوز بيع لمائة وهو بيع التمر على التخلل بتمر محدود مثل كيل ما على السجل من التمر جزءاً، صاً، والمفادله وهو بيع الحنطة في سنبليها بحنطة مثل كيلها حرصاً كذا في الشهر العاتق، ولو اشترى ثمن تلك الحنطة لا يجوز وهو اشترى الثمن بعد الكدس قبل التدفئة جاز كذا في الخلاصة، ومن يجر أيضاً بيع الملامسة وهي أن يتساوما سلعة وينتقا على أنه إذا سها المشتري فقد باعها منه ومن يجر أيضاً بيع بقاء الحجر وهو أن ينقي حصاة ونمة الثواب فأي ثوب وقعت عليه كذا هو المبيع ولا فرق بين كونه معاً أو

غير معين لكن لا بد أن يسبق تواضعهما على الثمن وكذا العتيدة وهو أن يبيد كل منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه عن جعل البيعة كذا في البهر الصائغ، ولو باع الجمل دون الخطة جاز والجمل ساق الخطة كذا في لطهيرية، ولو اشترى الصدف ولم يسم الملوثة حاز وله الملوثة كذا في الخلاصة، إذا باع البدر الذي في البطيخ ممن يريد البذر ورضى صاحب البطيخ أن يقطع له البطيخ فالبطخ باطل ولم يجز أصلاً هو الصحيح كذا في جواهر الاحكام، وكذا بيع النوى في الثمر وحل السمسار ورب الربتون وإن سلم البائع ذلك للمشتري ثم يجر كذا في الحاوي، دفع إليه غزلاً ليسج به عمامة من سده فمسجها ثم اشترى منه الإبريسم الذي نسجه فيه جاز كذا في الفقيه، وفي العيون لو باع حياً في بيت ثم يكرس إخراجاً إلا يقطع الباب بجور وأجبره على تسليمه خارج البيت، وإن علم المشتري أن لا يقدر أن يسلم إليه البائع في البيت فإن لم يقدر إلا بالنكسر كسره وأجرجه وقيل، البائع باطل كذا في مختار الفتاوى، ولو باع حباً هذا القطن لا يجوز، وفي المنتقى وأحضر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الخلاصة، ولو باع الجلد وأكرش قبل الدبح لا يجوز فإن دبح بعد ذبح ونزع الجلد وأكرش وسلم لا يقطع العقد جازاً كذا في الدخيرة، ولو باع جذعاً في سعة أو درعاً من ثوب من طرف منه معلوم أو درعاً من حشة من موضع بعينه أو حنية سيف لا يخصص إلا بصبر ونصف روع لم يدرك أو كان ذلك بين رجلين فباع أحدهما بعينه من غير شريكه فالبيع فاسد فإن وصي ابتاع أن يقطع الجذع أو يقطع الدراع من الثوب أو الخشب أو الحنية من السيف أو يخصص الزرع إذا كان كله له فالمشتري أن يفسخ قبل أن يفعل شيئاً من ذلك فإن فعل البائع قبل أن يفسخ المشتري لزمه العقد ولا خيار له كذا في الحاوي، وبيع موضع أجدع من لحائط وبعته لا يجوز بالاتفاق كذا في مخبر الفتاوى، وبيع العصف في الخاتم على هذا إن كان فيه ضرر لا يجوز والخاتم أمانة في يد المشتري وإن لم يكر فيه ضرر جاز وعينه ثمن العصف إن ملك الخاتم في يده وإن كان فيه ضرر لا شيء عيب إن هلك كذا في الخلاصة، وفي موارد ابن سباعة قال: سألت محمداً عن باع قصاً في خاتم أو جذعاً في سيف ولا يبرع ذلك إلا بصبر يملكه المشتري أو هو موقوف قال: هو موقوف لا يملكه ما دام للبائع فيه خير إن شاء سم وإن شاء سم يسلم أشار إلى ما قبل القطع، فإذا صار بحال لا يقدر البائع فيه على الأماع من دفعه يملكه المشتري، فإن لم يخاصم المشتري في ذلك حتى باع البائع بخاتم بأسره أو باع البيت من إسنه آخر ودفعه إليه قال محمد رحمه الله تعالى: بيع البائع ثابت يقص بعه ولا كذا في المحيط، وذكر في المنتقى أصلاً في جسد هذه المسائل فقال: كل ما أجز البائع على دفعه إلى المشتري فقبضه على ذلك البيع مبدع لزمه، وكل ما لم أجبره على دفعه إلى المشتري فدفعه إليه لا يكون قابضاً ولا صكاً عليه إذا هلك كذا في الدخيرة، ربح باع صوماً في مرشاه فابى البائع فتقه إن كان في فتقه ضرر لم يجر وإن لم يكن في فتقه ضرر يجوز، فإن احتلما في الفتق فعلى البائع أن يعقن شيئاً حتى ينظر إليه المشتري فإذا رآه ورضى به أجز على الفتق الباقي، وكذلك بيع أجز في الأرض على هذا كذا في الخلاصة، ويشترط لحوار بيع العمارة في المحلوت والأشجار في الأرض أن لا يلحقها ضرر بالقطع في لأملاك مساحة كذا في اللية، قال ابن

سماعة: قلت حمد رحمه الله تعالى: رأيت إن اغتصبت جذعاً فصلفت به بيتاً أو اغتصبت أجراً فبئت به داراً أو اغتصبت مسجلاً فجعلته في باب ثم أتيت البيت والباب والدار يجوز البيع في ذلك وإذا علم المشتري يكون له الخيار في رد الدار والبيت والباب قال البيهقي جازز وليس للمشتري فيه خيار كذا في المحيط، أكار له صارة في ضيعة رجل فباع الصارة إن كانت الصارة بده أو شجرة جازز إذا لم يشترط الثمن في الأرض وإن كانت كراباً أو كربي أنهار أو نحو ذلك لا يجوز كذا في الظهيرية، ولو كان المبيع داراً أو أرضاً بين رجلين مشاعاً غير مقسوم فباع أحدهما قبل القسمة بيتاً منها بيمينه أو قطعة بيمينها فالبيع لا يجوز لا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه بخلاف ما إذا باع جميع نصيبه من الدار والأرض فالبيع جائز كذا في شرح الطحاوي، ولا يجوز بيع المسبل وبعته ويجوز بيع الطريق وبعته كذا في التبيين، ولو باع أمة في بطنها ولد موصى به لا لأحر فأجاز الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شيء له من الثمن وإن ولدت قبل القبض فله حصنة من الثمن إلا إذا مات قبل القبض فلا حصنة له وإن ولدت قبل القبض ولم يجر للموصى له أو اعتقه أحد المشتري الأمة بحصنتها من الثمن ولا يصح الإجارة بعد الولادة بحال كذا هي التتارخانية، لو استثنى من المبيع ما يجوز إفراده بالعقد جزئ الاستثناء كما لو باع صبرة إلا صاعاً منها أو دنانير من حل أو دهن إلا عشرة أمساء، وكذلك لو كان عددًا متعارفاً جازز البيع، ولو استثنى منه ما لا يجوز إفراده بالعقد لا يصح استثنائه، كما لو باع جارية إلا حملها أو شاة إلا عضواً منها أو قطيعاً من الغنم إلا شاة أو سيفاً محبباً إلا حلته ثم يجرز كذا في محيط السرخسي، ولو باع بناء أو داراً واستثنى ما فيه من الخشب أو استثنى ما فيه من اللبن والأجر والتراب يجوز إذا اشتره للمقصود كذا في الفقيه، ولا يجوز أن يبيع الثمر ويستثنى منها أوطالاً معبومة، هذا إذا باعها على رأس الشجر أما إذا كان مجزئاً فباع الكل إلا صاعاً منها فإنه يجوز، فالو. وهذه رواية الحسن وهو قول الصحابي، وأما على ظاهر الرواية فينبغي أن يجوز ولو باع نجلاً واستثنى منها نجلاً معلوماً جازز هكذا في السراج الرواج، ولو باع صبرة بمائة إلا عشرها فله تسعة أعشارها بجميع الثمن، ولو قال: عني أن عشرها لي فله تسعة أعشارها يتسعة أعشار الثمن خلافاً لما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه بجميع الثمن فيها، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال: أبيعك هذه المائة الشاة بمائة على أن هذه لي أو ولي هذه حسد ولو قال: إلا هذه كان ما بقي بمائة كذا في فتح القدير، ولو قال: هذه للمائة لك بمائة درهم إلا نصفها فإن النصف بمائة درهم ولو قال: ولي نصفها كان النصف بخمسين درهماً كذا في المحيط، ولو باع أغناماً أو عدل بين واستثنى واحداً غير معين فالبيع فاسد ولو استثنى معيناً جازز كذا في الخلاصة، وكذلك الحال في كل عدي متفاوت هكذا في فتح القدير، ولا يجوز بيع جارية اعتق ما في بطنها ونظيرها إحدى عشرة مسألة، إحداهما يجوز انعقد والإستثناء وهي ما لو أوصى بالأم واستثنى الجنين أو أوصى بالحمل واستثنى الأم صح الإستثناء، وأربعة منها يفسد العقد والإستثناء وهي ما لو باع أمة أو كائنها أو استأجرها أو صالح عليها من دين واستثنى الجنين ففسدت هذه العقود، وستة يجوز العقد ويبطل الاستثناء وهي: ما لو وهب الأم أو تصدق وسمها أو أمهرها أو صالح عليها من دم العمد أو خالع عليها أو اعتق الأم واستثنى الجنين فعي

هذه العقود بطل الاستثناء ونفذت للعقد عليها كذا في محيط المرحسي، وفي المالني عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره: يمتك هذا العبد بآلف درهم ولا نصفه بحمسمائة درهم فالباع حائز في جميع العبد بآلف وحمسمائة وكذا لو قال: إلا نصفه بمائة درهم فالباع حائز كله للمشتري بآلف ومائة درهم، وفي المالني عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال له: يمتك هذا العبد بآلف درهم على أن لي نصفه بثلاثمائة درهم أو ستمائة درهم أو ثلث الثلث أو ثلث أو ثلث مائة دينار فالباع حائز في هذا كله كذا في المحمد، رجل باع دابة لطريق على أن يكون للبائع فيها حق المرور، وكذلك لو باع صاحب الدار السفلى على أن يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية، ذكر ابن سبابة في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لغيره: أبيعك هذه الدار إلا طريقاً فيها من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف طولها وعرضها وشرط ذلك لنفسه أو لغيره فالباع حائز والثلث الذي سمي كله ثمن ما بقي من الدار سوى الطريق، ولو قال في بيع الدار: على أن للبائع فيها طريقاً ووصف طولها وعرضها لا يجوز ذلك كذا في المحيط، ولو قال: أبيعك داري هذه بآلف على أن لي هذا البيت بعينه لا يصح، ولو قال: إلا هذا البيت جاز البيع، ولو قال: يمتك هذه الدار إلا بناءها جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع، ولو باع أرضاً إلا هذه الشجرة بعينها بفرازاها جاز البيع، وللمشتري أن يمتنع عن قدي أعصان الشجرة في ملكه كذا في البحر الرائق، الحسن بن رباح في كتاب الاختلاف بين أبي يوسف ورفر رحمهما الله تعالى إذا قال لغيره: يمتك هذه الدار بآلف درهم إلا مائة دراهم فالباع حائز في مائة دراهم أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع حائز والمشتري بالخيار إذا علم دراهم الدار من شيء كان البائع شريكاً معه في الدار بملكه الدراهم وإن شاء ترك كذا في المحيط، ولو قال: أبيعك هذه الطعم بآلف درهم إلا عشرة أعمدة منها فالباع حائز في مائة دراهم أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع حائز وللمشتري الخيار إذا عول منه لعشره إلا قعره، ولو باع بمائة إلا ديناراً كان بتسع وتسعين كذا في البحر الرائق.

**الفصل العاشر في بيع شيئين أحدهما لا يجوز البيع فيه وشراء ما بأقل مما باع ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكية وميتة وباعهما بأجل البيع فيهما سمي لكل واحد منهما أو سمى باسم عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما إن سمي لكل واحد منهما صح في العبد والذكية كذا في الكافي، وكذلك لو اشترى شاة من مسلوحيين فأذا أحدهما دهبية مجوسي أو دهبية مسلم ترك التسمية عليهما عند إن ذلك ولبيد سواء عدنا كذا في المبسوط، وإن جمع بين قس ومدير أو مكاتب أو أم ولد أو بين عبده وعبد غيره صح في العس وعنده بالخصة من الثمن، ومن جمع بين وقف وملك وأطلق صح في الملك في الأصح كذا في الكافي، ولو اشترى دمين من حل ثم ظهر أن أحدهما حرم إن لم يبيح حصه كل من من الثمن فالباع حائز في الكل وإن يبيح فذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعدهما يجوز للعقد في الحل كذا في الدحيرة، وإذا اشترى عبيدين وقبض أحدهما ولم يقبض الآخر حتى يباعهما جميعاً بآلف على أن كل واحد منهما بمائة دينار جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط، رجل**

اشترى مملوكاً صاعه مع مملوكه قبل ان يتقص ما اشترى حرة نسيح في يدي هو عداه عند علمائنا الثلاثة كما في الخلاصة، وإذا اشترى عبد بألف درهم وقبض العبد ولم ينف الثمن حتى يباعه مع آخره من البائع بألف درهم كل واحد بمحملة فإنه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الحديث، وفي المتن: رجل اشترى داراً وطريقاً من طريق المسلمين محدودة معلومة يعني جمع بين الدار وبير طريق لمسلمين في بيع فاسحق الطريق بعد ما قبضها المشتري فإن شاء المشتري رد الدار وإلا شاء 'مسكها بحصتها إذا كان الطريق محتلاً بالدار، فإن كان مبيعاً لزمته الدار بحصتها ولم يكر له الحيا، وإن كان الطريق ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع، ولو كان مكان الطريق مسجد خاص يجمع فيه القوم به مثل الطريق المعلوم فإن كان مسجد جماعة فسد البيع كنه لأن بيع المسجد الجامع لا يجوز ولا يعلو وكذلك إذا كان مهدوماً أو أرضاً ساحة لا بناء فيها بعد أن يكون في الأصل مسجد جامع، وإذا كانت الأرض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه كان الشئح الإمام الأجل ظهير الدين المرعبي رحمه الله تعالى يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما إذا باع مبيع مدعى عليه مع المدعى عن دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبداً بمحملة نقد ومحملة به على فلان أو بمحملة إلى العبد فسد البيع في الكل ذكره القدوري في شرحه كذا في المحقق، وإذا اشترى من آخر محسوداً عشرة دراهم وألف من من الحنطة وبين أوصافها إلا أنه لم يبين مكان الإبقاء للحنطة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حصة الحنطة هل ينعدي لفساد إلى الباقي على قوله قد يبيعي أن لا ينعدي كذا في الحديث، ولم يجر شروؤه وشراؤه من لا يصح شهاؤه به باع نفسه أو يبيع له بأن باع وكله بأنشئ بماء قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشتريه أو من وارثه لا من يوهوب له والموصى له والمبيع لم ينقص دافاً وتحدد الثمن حسناً وبدناً بحسن اندراجها وفي الشعبة كذا في الكافي، وكذلك إن بقي عليه شيء قبل نقد الثمن كذا في المحيط، وفي العناوين العنانية ولو بعه بدنانير ثم اشترى بدراهم بأقل لا يجوز ولو بعه بدنانير ثم اشترى الفضة بأقل جاز وإذا اشترى بدراهم بأقل قبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قياس قولهما 'يجوز كذا في التنازحة، ولو اشترى بحسن آخر أو بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب، ولو اشترى بأكثر من الثمن الأول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص السعر وتنقص من حيث السعر فاشترى بأقل مما باع لم يجر ولا عبرة بالسعر كذا في الخلاصة، ولو قص نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجر، وكذا لو أحوال المدعى على المشتري ثم اشتراه بأقل مما باع كذا في النسخة، ولو باع المشتري من رجل ثم ادعى البائع الأول اشتراه من المشتري الذي بأقل مما باع جاز فإن عد المشتري الأول فإن عاد إليه بسبب هو صحيح في حق المدعي كذا لا يجوز للبائع الأول أن يشترى بأقل مما باع، وإن عاد إليه بسبب هو صحيح في حقها بيع جديد في حق الثالث كان المدعى أن يشترى بأقل مما باع كذا في المحيط، وفي العناوين العنانية ولو قبض الثمن ثم اشترى بأقل جاز ولو وجدها ربواً مردها لم يسل الخوار وكذا لو صلحه من الثمن على ثوب وخصه ثم اشتراه بأقل ثم وجدها بثوب عبداً فردة لا يفسد

الشراء ولو وجد الثمن مستحقاً فسد الشراء ولو باعه ثم اشتراه أبوه أو ابنه باقل جاز في حال حياته وبعد موته، وإذا باع المضارب ثم اشتراه رب المال باقل لم يجوز وإن كان فيه ربح، ولو اشترى عبداً بمائة وقبضه ثم باع من البائع أمة بثلاثمائة درهم ثم اشترى الأمة بالعمد وبمائة جاز في نصف الأمة كذا في التلخيصية، باع عبداً بألف نسيئة وشرط الخيار لأحدهما فالعقد المشروع له الخيار البيع ثم اشتراه الأجنبي بمخمسمائة قبل نقد الثمن جاز، وإن كان البائع هو الذي اشتراه لم يجوز كذا في المصراعية، ولو أن المشتري وهب السلعة من إنسان ووهبها الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم أن المشتري باعها من البائع باقل جاز وكذلك لو أن المشتري باع العبد من إنسان ثم اشتراه ثم باعه من البائع باقل بما باع جاز، ولو أن المشتري وهب من إنسان وسلعه ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز، إذا ركل ببيع عبداً له بألف فباعه الوكيل ثم أراد الوكيل أن يشتريه باقل بما باع لنفسه أو لغيره بأمره قبل نقد الثمن لا يجوز، ولو باع المهر أو المكاتب أو العبد لم يكن للمولى أن يشتريه باقل هكذا في المحيط، ولو باع ثم ركل آخر حتى يشتري باقل جاز عنده كذا في الخلاصة، صح البيع في المضموم إلى شراء ما باعه باقل ليل التقيد كما لو اشترى أمة بمخمسمائة ثم باعها ومعهما أخرى من البائع قبل نقد الثمن بمخمسمائة جاز البيع في التي لم يشتريها منه وفسد في الأخرى كذا في البحر الرائق، وفي القدوري ولا يجوز أن يبيع سلعة بثمن حار ثم يشتريها بذلك الثمن إلى أجل، ولو باعه بألف درهم نسيئة إلى سنة ثم اشتراه بألف درهم إلى سنتين لا يجوز وإن زاد على الثمن درهماً أو أكثر جاز وتجعل الزيادة في الثمن الثاني بمقابلة النقصان المتمكن بزيادة الأجل فينعدم النقصان كذا في المحيط.

### الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده

يجب أن يعلم بأن الشرط الذي يشترط في البيع لا يغير ما إن كان شرطاً يقتضيه العقد ومعناه أن يجب بالعقد من غير شرط فإنه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم البائع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري، وأما إن كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا إلا أنه يلزم ذلك العقد ونعمي به أنه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط أن يعطي المشتري كعبلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد وقبل الكفاية أو كان غائباً عن مجلس العقد فحضر قبل أن يتفرقا وقبل الكفاية حاز البيع استحساناً، وكذا البيع بشرط أن يعطي المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وإن لم يكن الرهن من مقتضيات العقد إلا أن الرهن يؤكد موجب العقد، قال في المنقي وإن لم يكن الرهن معينا ولكن كان مسمى إن كان عرضاً لم يجوز، فإن كان مكيلاً أو موزوناً موصوفاً فهو جائز وإن لم يكن الرهن معيناً ولا مسمى وإنما شرطاً أن يرهنه بالثمن رهناً فالبيع فاسد إلا إذا تراضيا على تعيين الرهن في المجلس ودفعه المشتري إليه قبل أن يتفرقا أو تجعل المشتري الثمن، ويبطل الأجل فيجوز البيع استحساناً كذا في المحيط، وإذا لم يكن الكفيل معيناً ولا مسمى فالعقد فاسد، وإن كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد وأبي أن يقبل

الكفالة أو لم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا أو أخذوا في عمل آخر فالبيع فاسد استحساناً قبل بعد ذلك أو لم يقبل كذا في الذخيرة، ولو شرط أن يرهن كمر حصة جيداً جاز لأن هذه الجهالة لا تفسد البيع ولو شرط فيه رهناً معيناً ثم امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري إما أن تدفع الرهن أو قيمته أو الثمن أو يفسخ العقد كذا في محيط السرخسي، ولو امتنع المشتري من هذه الوجوه فالبائع أن يفسخ البيع هكذا في البدائع، وإذا اشترى شيئاً بشرط أن يكمل فلان بالدرك فهو كالبيع بشرط أن يعطي المشتري بالثمن رهناً أو بنفسه كعبلاً فإنه يصح إذا كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد وكفل كذا في الصغيرى، ولو باع على أن يحيل البائع رجلاً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحساناً، ولو باع على أن يحيل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياساً وجاز استحساناً كذا في الظهيرية، وقيل في الحوالة إن باع بشرط أن يحيل المشتري بجميع الثمن على غيره فسد البيع، ولو شرط أن يحيله بنصف الثمن على غيره جاز، ذكر المحاكم في مختصره أنه يجوز مطلقاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، وإن كان الشرط شرطاً لا يلائم العقد إلا أن الشرع ورد بجوازه كاختيار والأجل أو لم يرد الشرع بجوازه ولكنه متعارف كما إذا اشترى نعلين وشراكاً على أن يجذوه البائع جاز البيع استحساناً كذا في المحيط، وإن اشترى صرماً على أن يحرز البائع له خماً أو قلنسوة بشرط أن يبطل له البائع من عنده فالبيع بهذا الشرط جائز للمعامل كذا في التتارخانية، وكذا لو اشترى خفاً به خرق على أن يحرز البائع أو ثوباً من حلقاتي وبه خرق على أن يخطيه ويجعل عليه الرفعة كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى كريباً بشرط القطع والحياسة لا يجوز لعدم العرف كذا في الظهيرية، وإن كان الشرط شرطاً لم يعرف وروود الشرع بجوازه في صورة وهو ليس بمتعارف إن كان لأحد المتعاقدين فيه منفعة أو كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه من أهل أن يستحق حقاً على الغير فالعقد فاسد كذا في الذخيرة، ولو باع عبداً على أن يسهه المشتري قبل نقد الثمن كان البيع فاسداً كذا في الظهيرية، رجل قال لغيره: بعثك عبيدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبيدك هذا أو قال: على أن تجعل لي عبيدك هذا فسد البيع لأنه شرط لطلبه في البيع، ولو قال: بعثك عبيدي هذا بألف درهم على أن تعطيني عبيدك هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو باع عبداً على أن المشتري متى باعه فالبايع أحق بثمنه فالبيع فاسد كذا في السراج الموهاج، بعث منك هذا الحمار على أنك ما لم تجاور به هذا النهر لردده عليّ قبله منك وإلا فلا لا يصح، وكذا إذا قال: ما لم تجاور به إلى الغد كذا في الفتية، ولو اشترى شيئاً ليبيعه من البائع فالبيع فاسد ولو اشترى ثوباً ليبيعه البائع أو يقرض البائع المشتري الثوباً فالبيع فاسد كذا في الخلاصة، ولو باع شيئاً على أن يهب له المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئاً أو يقرضه كان فاسداً، ولو باع على أن يقرض فلاناً الاجنبي كان جائزاً كذا في فتاوى قاضيهان، ثم إن شرط منفعة المعقود عليه إما يفسد العقد إذا كان المعقود عليه من أهل أن يستحق حقاً على الغير وذلك هو الرقيق، فأما ما سوى الرقيق من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حقاً فاشترط منفعته لا يفسد العقد، حتى لو اشترى شيئاً من الحيوان سوى الرقيق بشرط أن لا يبيعه أو لا يهبه فالبيع جائز، وإن كان في هذا الشرط



سبعة لسقوط عليه كذا في المحيط، ولو باع عبداً أو جارية بشرط أن لا يبيعه وإن لا يهبه ولا يخرجه عن ملكه فالبيع فاسد كذا في البدائع، وإن باع عبد على أن يطمعه اشترى جارية، وإن باع على أن يطمعه حبياً أو لهما كان قاسداً كذا في فتاوى قاصبحان، وإذا باع عبداً بشرط أن يطمعه اشترى فالبيع فاسد في ظاهر رواية أصحابنا ورحمهم الله تعالى حتى لو اعتقه المشتري قبل القبض لا يفسد عقده، ولو قبضه ثم أعقبه بقلب العقد جازر حسناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يلزمه لثمنه، وعلى قولهما لا يفسد جازراً حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط، واجمعوا أنه لو هلك في يده قبل الإتيان برمت القيمة، وكذلك لو باعه من رجل أو وهبه من رجل وجبت عليه القيمة كذا في التتارخانية، بشرط جارية على أن يكسوها القراء أو عسى أن لا يصرها أو على أن لا يؤذيها فسد البيع كذا في فتاوى قاصبحان، ولو باع جارية على أن يديرها المشتري أو عسى أن يستولدها فالبيع فاسد كذا في البدائع، وإن كان شرط المفعة جرى بين أحد المتعاقدين وبور أحبيي بأن اشترى عسى أن يقرض البائع فلان الأجنبي كذا وفل المشتري ذلك ذكره المصنف الشهيد رحمه الله تعالى في شروح الجامع في باب الزيادة في بيع من غير المشتري أن للعقد لا يفسد، وذكر القدوري رحمه الله تعالى أن العقد يفسد، وصورة ما ذكره القدوري رحمه الله تعالى إذا قال المشتري للبائع: اشترت منك هذا على أن تقرضني أو عسى أن تقرض فلان وذكر أن العقد فسد كذا في الذخيرة، وفي المسقى قال محمد رحمه الله تعالى: كل شيء يشترط على البائع وهو يفسد العقد إذا شرط على الأجنبي فهو باطل، من جملة ذلك إذا اشترى دابة على أن يهب هرله عشرين درهماً فهو باطل، وكذلك لو دل على أن يهب لبي فلان عشرين درهماً، وكل شرط يشترط على البائع لا يفسد للعقد وإذا شرط على الأجنبي فهو جازر وهو اختيار كذا في الخلاصة، إذا اشترى شيئاً على أن يحط فلان لأجنبي كذا عه حر البيع وهو بالخيار إن شاء أحد بجميع الثمن وإن شاء تركه، وروى ابن سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اشترى من آخر شيئاً على أن يهب البائع لأبي المشتري أو لأجنبي من الثمن كذا فسد البيع كذا في البحر الرائق، وإذا باع ثوباً على أن لا يبيعه المشتري أو لا يهبه، أو دابة على أن لا يبيعهها أو يهبها أو طعاماً على أن لا يأكله ولا يبيعه ذكر في الدررعة ما يدل على حواز النسخ وهكذا روى الحسن في المهرود عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في البدائع، وهو الظاهر من المذهب كذا في الهداية، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اشترى من آخر دابة على أن لا يطمعها فالبيع جازر وكذلك إذا قال: عسى أن يخرها وإن قال: على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يبيعهها منه فالبيع فاسد، وإن قال: على أن يبيعهها أو يهبها ولم يقل من فلان فالبيع جازر قال في المسقى وهكذا، روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وإن اشترى على أن لا يبيع إلا بإذن فلان أو اشترى داراً على أن لا يهدمها أو لا يبنها إلا بإذن فلان فالبيع فاسد كذا في المحيط، رجل باع شاة على أن يشتره لنفسه لا يجوز البيع، ولو قال: يمت منك هذا بمائة درهم سحت ورشوة جازر بيع كذا في فتاوى قاصبحان، ولو اشترى على أن يؤذي الثمن من يبيعه فهو فاسد كذا في البحر الرائق، ولو باع داراً على أن يتخذها مسجداً لمسلمين فسد البيع، وكذلك لو باع طعاماً على أن يتصدق

به على الفقراء وكذا لو باع بشرط أن يجعلها سقاية أو مقبرة للمسلمين فسد البيع كذا في فتاوى قاضيهان، وفي العتابة: ولو شرط أن يتخذ بهيمة أو يتخذ العنبر حراماً جاز كذا في التتارخانية، ولو قال: أبيعك هذا بثلاثمائة درهم وعلى أن يخدمني سنة أو قال بثلاثمائة درهم على أن يخدمني سنة، أو قال: بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسداً لأن هذا بيع شرط به الإجارة وكذا لو قال: أبيعك عبدي هذا يخدمك سنة كذا في فتاوى قاضيهان، ولو باع ثوباً على أن يخرقه المشتري أو داراً على أن يخرقها فالبيع جائز والشرط باطل كذا في البدائع، وإن كان شرطاً ليس به منفعة ولا مضرة نحو أن يبيع طعاماً بشرط أن يأكله أو ثوباً بشرط أن يلبسه فالبيع جائز كذا في المحيط، ولو اشترى جارية بشرط أن يطاها أو لا يطاها فعند محمد رحمه الله تعالى يجوز في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، في المنتقى إذا قال لغيره: أبيعك هذا العبد بألف درهم لك على فلان قضاء مني لك عن فلان فأبيع جلتز وهو متطوع عن فلان، وفي نوادر ليس سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا باع الرجل عبداً له من رجل بالدين الذي للمشتري على فلان وهو العبد ورصي به فلان فهو جائز، ولما للبايع على العريم الذي عبه اندهس كذا في المحيط، وإذا باع عبداً من رجل على أن يدفع للمشتري ثمنه إلى العريم للبايع كان البيع فاسداً، وكذلك إذا باع عبده من إنسان على أن يضمنه المشتري عبه الثمن للعريم له كان البيع فاسداً كذا في الدخيرة، رجل قال لغيره: بيع عبدك من فلان على أن أجعل لك مائة درهم جعلاً على ذلك فباعه من ذلك الرجل بألف درهم ولم يذكر الشرط في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل، وإن كان أعطاه كان له أن يرجع فيه، وكذا لو قال: بيع عبدك من فلان على أن أهب لك مائة درهم كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المنتقى إذا قال لغيره: اشتري مني هذا بثلاثة التي على فلان فهو فاسد، وإن قال: أبيعك ثوبي بمائة لك على فلان عسى أن يبرأ فلان العريم عما عليه لك فهو جائز كذا في المحيط، رجل باع شيئاً وقال: بعث منك بكذا على أن أحط من ثمنه كذا جاز البيع، ولو قال: عسى أن أهب لك من ثمنه كذا لا يجوز، ولو قال: بعث منك بكذا على أن أحطت عنك كذا وقال: على أن وهبت لك كذا جاز البيع لأن الهبة قبل الوحوب حط وفي الوجه الأول شرط الهبة بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترى عبداً وشرط الخيار لنفسه شهراً على أنه إن عرضه علي بيع أو استخدمه فهو على خياره فالبيع فاسد، وإذا كان لرجل على رجل دين فاشترى منه ثوباً على أن لا يقاومه فالبيع فاسد في ظاهر رواية أصحابنا، حتى لو اعتقه للمشتري قبل القبض لا ينفذ حقه، ولو اعتقه ينقلب العبد جائزاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحساناً حتى يلزمه الثمن، وعلى قولهما لا ينقلب جائزاً حتى تلزمه القيمة كذا في المحيط، رجل اشترى أنزل كرم بشرط أن يبني البائع حيطانه فسد البيع، ولو قال البائع: اشتر حتى أبني الحوايط جاز البيع، ولا يجبر على البناء ولكن يخير المشتري إذا لم يبن إن شاء أمسك وإن شاء رد كذا في الظهيرية، باع شيئاً على أن يعطيه بالتفريق إن كان ذلك شرطاً في البيع لا يجوز البيع وإن لم يكن شرطاً ولكن ذكر بعد البيع كان للبايع أن يأخذ جملة كذا في مختار الفتاوى، ولو اشترى بشرط أن يوفيه في منزله فإنه ينظر إن كان للمشتري في المصير ومزله أيضاً فيه فالبيع جائز بهذا الشرط استحساناً في قول أبي حنيفة

وأي يوسف رحمهما الله تعالى، ولو كان منزله خارج المصر والمشتري خارج المصر ومنزله في المصر لا يجوز بالإجماع، وكذلك إذا كان كلاهما في غير المصر، ولو كان بشرط الحمل إلى منزله لا يجوز بالإجماع كذا في شرح الطحاوي، اشترى حطباً في قرية شراء صحيحاً وقال موصولاً بالبيع وأحمله إلى منزلي جاز البيع لأن هذه مشورة وليس بشرط إن شاء حمل وإن شاء لم يحمل كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترى من آخر طراً على أن يسلم فلان المبيع له وعلم أن لفلان فيها شيئاً أو لم يعلم فالباع فاسد وقال الحسن. إن علم أن له فيها شيئاً فإن سلم المبيع جاز وإلا كان بالخيار في حصة البائع فإن شاء أجزأه وإن شاء أبطله كذا في المحيط، وإذا قال المشتري: زدتك في الثمن مائة على أن تبقي بالف درهم فعلم جاز البيع وكان البيع بالف ومائة وكذلك إذا قال: أهب لك زيادة في الثمن كذا في الذخيرة، باع عبداً على أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر فسد البيع، هذا إذا كان الثمن حالاً فإن باع بالف إلى شهر على أن يؤدي إليه الثمن في بلد آخر جاز البيع بالف إلى شهر ويبطل شرط الإيماء في بلد آخر لأنه باع بالف إلى أجل معلوم، وإنما ذكر الإيماء في بلد آخر لتعيين مكان الإيماء وتعيين مكانه فيما لا حمل له ولا مؤنة لا يصح وإن كان شيئاً له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان الإيماء ويجوز البيع أيضاً كذا في فتاوى قاضيهان، رجل باع على أنه بالتقديركذا وبالسبيك بكذا أو إلى شهر بكذا وإلى شهرين بكذا لم يجز كذا في الخلاصة، إذا قال لغيره: أبيعك هذا الرق وهذا الزيت للذي فيه على أن الرق خمسون رطلاً والزيت خمسون كل رطل منهما بدرهم فوجد الرق ستين رطلاً والزيت أربعين فإن الثمن ينقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الرق، ثم يراد على الثمن حصة العشرة الأبطال التي وجدها زائدة في الرق، وينقص عن الثمن حصة عشرة الأبطال التي وجدها ناقصة عن الزيت، ثم يقال له: إن شئت فخذ وإن شئت فذع كذا في المحيط، إذا باع برذوناً على أنه هملاج فالباع جائز وإذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقة على أنها حامل ففي ظاهر الرواية لا يجوز كما لو باعها على أن معها ولداً كذا في الذخيرة، ولو استقرض من آخر ألف درهم ببخاري على أن يوفيه مثلها بسمرقند أو استقرض ببخاري ألف درهم إلى شهر على أن يوفيه مثلاً بسمرقند لا يجوز كذا في المحيط، ولو باع شاة على أنها حبلية فسد البيع كذا في الظهيرية، ولو اشترى جارية على أنها حامل فقد ذكر الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى أن المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في جواز هذا البيع بعضهم قالوا: لا يجوز كما لو شرط الحمل في الميائيم وقال بعضهم: البيع جائز، قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى: وهذا القول أصح عندي كذا في الذخيرة، وروى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال: هذا الشرط إذا كان من البائع يجوز البيع وإن كان من المشتري لا يجوز كذا في شرح الطحاوي، ولو اشترى جارية للظفوة على أنها حامل لم يجز البيع كذا في فتاوى قاضيهان، ولو باع جارية وتبرأ من الحمل وكان لها حمل أو لم يكن فالباع جائز كذا في المبسوط، ولو اشترى بقرة على أنها حلوب أو لبون قال الطحاوي: لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأستاذ رضي الله تعالى عنه، وقال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز وبه أخذ الفقيه رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله تعالى، وبه يفتي كذا في الخلاصة، باع جارية ظفراً على أنها

ذات لين ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن لعصل أن البيع دسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه جائز لأن هذه عملة الصنعة لصار كذا لو اشترى عبد على أنه كاتب أو حبر وثمة بجور كذا هاهنا وهو الصحيح وعنه الفتوى كذا في البغائية، لو اشترى بطنية على أنها حلوة، أو زيتاً أو سمساً على أن فيه كذا من الذهب أو أراً خاماً على أنه يروح الأور الأبيض من الماء كذا مثلاً أو شاة أو ثوراً حياً على أن فيه كذا من النعم دسد النعم في الكل لتسدر معرفته قبل العمل كذا في القبية، ولو باع شاة على أنها تحبب كذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات، وكذلك لو اشترى على أنها تضع بعد شهر والعقد فاسد كذا في الدحية، قال: اشترى من ثمة هذه البقرة على أنها ذات لين وقل يباع: إن أبيعها كدلت ثم باعها العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بحلاف ذلك ليس له لرد كذا هي لقصة، اشترى حورية على أنها تعني كذا كذا صوت فإذا هي لا تعني جاز ولا خيار له، فلو باع وهذا إن ذكر هذه بصفة على وجه اشترى عن الميت، وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط دسد على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإحدى الرويتين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذ به هو الأول وعلى هذا بيع الكيش الطاح وبديث المقاتل إذا كان شرط ذلك على وجه الشري عنه بجور أيضاً كذا في البغائية، اشترى جواً على أنه فاسد لا يجوز البيع إلا أن يكون كثيراً يشترى مثله للحطوب كذا في فتاوى قاصيخان، ولو اشترى حمامة على أنها نصرت كذا كذا صرناً فالبيع فاسد لأنه لا يمكن إجبار الحمام على ذلك، والشروط لا يمكن التعرف عنه لتحال فيفسد كذا في لظهيرية، وفي الأصل إذا باع كلباً على أنه عقور وحمامة على أنها دوازة لا يجوز إلا أن يصر ذلك على وجه اللعب كذا في الدحية، ولو اشترى دراً وشرط مع الدر انعاء لا يجوز، باع أرضاً وشرط إن أحدث لمشتري فيها حديقاً فاستحققت فالبيع حرام للمشتري بذلك لا يجوز لأن الدرع لا يضمن الحفر وما شاكله، وإنما يضمن البناء والاعراس والروع كذا في محيط السرخسي، وبر اشترى حارية على أنها تخبز كل يوم كذا أو تنكسب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة، باع زرعاً وهو بفس على أن يرسل المشتري فيه دوايه جاز استعساناً وعليه الفتوى وفي لقيس يفسد وبه أحد بعض المشايخ كذا في فتاوى قاصيخان، اشترى أرضاً على أن حرجها على البائع فالبيع فاسد، ولو شرط البعض على البائع أن شرط عليه شيئاً من حراج الأصل فكذلك وإن شرط عليه راتداً على حراج الأصل جاز، اشترى أرضاً على أن حراجها ثلاثة دراهم ثم ظهر أنه أربعة أو قال: أربعة ثم ظهر أنه ثلاثة فالبيع فاسد، هذا إذا كان علمه ذلك فإن لم يعلم فابيع حذر والمشتري بالخيار إن شاء قبلها بحراجها كلها وإن شاء تركها، ولو اشترى الأرض الخراجية بعبر خروج أو أرضاً بعبر حراج اشتراها مع الخراج بأن كان لبائع أرض خراجية وضع حراجها على هذه الأرض فباعها وعدم للمشتري ذلك فالبيع فاسد كذا في الخلاصة، اشترى عبداً على أن تكون سرقته على البائع أبداً أو حسونه عليه إلى أن يستهل الهلال فعن قبل أن يستهل الهلال فردّه على البائع فلم يقصده البائع فهلك عند المشتري فأنشأ البيع بهذا الشرط دسد، فإذا ردّه على البائع بحيث تناله بده فقد برئ منه ولا شيء للبائع عليه كذا في فتاوى قاصيخان، مثل القاضي الإمام ركن الإسلام علي السعدي عن أرض خرصها عشرة يعمها مالكها مع خراج

خمس عشرة عشر راد عليها من خرج أرض أخرى قال: البيع فاسد، وكذا في حائب الفقدان، فسئل وإن لم يعلم مقدار أصل الخراج على هذه الأرض واحتلف البائع والمشتري في المقدار فادعى المشتري أقل وأدعى البائع أكثر هل يصح إلى خراج مثل هذه الأرض في تلك القرية وإذا أراد المشتري أن يحتلف البائع ما يعلم أن أصل خراج هذه الأرض كذا في ذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان، نعم وما قوب إن كانت السلطة خراجة إلا أنه لا يعلم كيف وصح أصل الخراج غير أنهم يورعون الخراج على الشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل أرضاً بغير خراج أو بخراج قليل هل يجوز فقال: هذا عرف محال لحكم الشرع كذا في الذخيرة، اشترى أرضاً على أن البائع يتحمل خراجها فقبضها المشتري فأخذها تشعباً بشعنة طناً منه أن البيع بهذا الشروط جائز ثم ظهر له أنه كان فاسداً قال القاضي الإمام أبو عبيد السني رحمه الله تعالى البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت بالتشعب حق بشعنة ما لم يعلم حق البائع في الاسترداد، فإن كان تشعباً أخذها بتراضيهما كان ذلك نهياً مبتدأ وإن شرطاً في الواحد بالتشعب أن يتحمل البائع خراجها كان للتشعب أن يرد وإذا فلا كذا في الظهيرية، ولو اشترى بشرط أن يملكهما بكلاً باركشده<sup>١</sup> البيع فاسد، وكذا لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه اجباية ولو اشترى على أن اجباية الأولى ليست على المشتري واقتفاً على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة، إذا باع ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز ثم يضرب كان خراجها كثيراً مثل ما بعد ذلك عيباً في الناس بغير المشتري بسبب لعيب، وإن لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاصحان، وإذا باع أرضاً وقال إن خراجها كذا ثم ظهرت الزيادة إن كنت الزيادة شيئاً بعدة الناس عيباً فله الرد، إذا اشترى داراً على أنها حرة من النوائب هذا يطالب المشتري بالنوائب منه أن يرد على بائعها إن كان حراً وعلى ورثته إن كان ميتاً وكذلك إذا اشترى على أن قوتها نصف دائر فإذا هو أكثر فله أن يرد، وإذا باع حائناً على أن عتتها عشرون فإذا هي خمسة عشر فإن أراد بذلك أنها كانت تعدل فيما مضى كذا فلا يصح به العقد وإن أراد بذلك أنها نقل في المستقبل فالعقد فاسد، وإن أطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئاً فالعقد فاسد هكذا في المحيط، باع أرضاً على أن فيها كذا نخلة فوجدها امشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري إن شاء أحدها بجميع الثمن وإن شاء ترك ولو باع داراً على أن فيها كذا بيتاً فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري على هذا الوجه، ولو باع أرضاً على أن فيها كذا حقله عليها ثمارها فباع الثكل بثمارها فإن كان تحمل فيها غير ثمره فسد البيع كما لو باع شاة مدبوحة فإذا رجلها من لصحت مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاصحان، وإذا باع أرضاً على أن فيها نخلة وأشجاراً فإذا ليس فيها نخيل وأشجاراً فليس جازر ويخير المشتري، وإذا باع ينحيتها وأشجارها فله وما لو باعها على أن فيها نخيل وأشجاراً سواء وكذلك لو باع داراً يسفلها وعلوها فإذا لا علوها كان سمسري الخبارة، وإذا قال بعث هذه الدار بأجدها وأبرابها وحشيتها فإذا ليس فيها أجودع ولا أبواب ولا خشب فهو بالخيار، وإن كان فيها باب وجدع فلا خيار له، وإن كان فيها باب واحد أو جدع واحد فله الخيار، ولو قال بعثتها بما

ففيها من الأجلداع والأبواب والخشب والنخول فلم يحد شيئاً من ذلك فلا خيار له، وإذا اشترى شيئاً على أنه محلى بمائة درهم فضة أو نعلاناً على أنها مشركة بمشارك أو خاتماً على أن نفسه ياقوت أو فصاً على أنه مركب فيه حلقة ذهب فإذا لا شارك إلى آخره، أو كانت هذه الأشياء كما شرطت فتلزم الشريك وأشباه ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور إن شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وإن شاء ترك، إلا إذا اشترى فصاً على أنه مركب في حلقة ذهب فلم توجد الحلقة فإن في هذه الصورة البيع فاسد، والحسنة في ذلك إن كل شيء يباع ويدخل غيره في البيع تبعاً له من غير ذكر ذلك الغير فإذا بيع ذلك الشيء وشروط ذلك الغير معه في البيع ووجه ذلك الشيء، ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وإن شاء ترك، وكل شيء يباع ولا يدخل غيره في بيعه تبعاً له من غير ذكر فإذا بيع ذلك الشيء وشروط غيره معه في البيع ولم يوجد ذلك الغير فالمشتري يأخذ ذلك الشيء بحصته كذا في المحيط، باع ثوباً على أنه مصبوغ بالصفر فإذا هو أبيض جاز البيع وبغير المشتري كما لو باع داراً على أن فيها بناء فإذا لا بناء فيها جاز البيع وبغير المشتري بخلاف ما لو اشترى ثوباً على أنه أبيض فإذا هو مصبوغ بالصفر كان فاسداً كما لو باع داراً على أن لا بناء فيها وكان فيها بناء يقصد البيع كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو باع داراً على أن بناءها آجر فإذا هو لبن ذكر في التجريد أنه فاسد كذا في الخلاصة، وكذا لو باع ثوباً على أنه مصبوغ بالصفر فإذا هو مصبوغ بالزعفران فسد البيع، ولو اشترى كريباً على أن سده ألف فإذا هو ألف ومائة يسد إليه الثوب، ولو اشترى عسي أنه سداسي فإذا هو خماسي خير المشتري إن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك كذا في فتاوى قاضيه خان، وإذا قال: يمتلك هذا الثوب الفراء أو الخز وكان محتلطاً فإن كان للسدي مما شرط واللحمة من غيره فالبيع باطل، وإن كانت اللحمة مما شرط فالبيع جائز وبغير المشتري في فصل الفراء وفي الخز لا خيار للمشتري إن كانت اللحمة خراً والسدي من غيره، قال بشر: سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل اشترى من آخر ثوباً على أنه كتان فإذا نكس قطي فله أن يردّه، وإن قطعه لم يرجع بشيء، ولو كان أكثره قطناً فالبيع فاسد كذا في المحيط، اشترى سوقاً على أنه لبن يمين من المسس وتقابضا والمشتري ينظر إليه فظهر أنه لبن بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري كما لو اشترى صابوناً على أنه متخذ من كذا كذا جرة من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر إلى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار، وكذا لو اشترى قميصاً على أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فإذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري، ولو باع من آخر إبريسماً هورنه البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال: وجدته ناقصاً إن كان يعلم أنه انتقص من الهواء لا شيء علي البائع وكذا لو كان النقصان مما يجري بين الزرين، وإن لم يكن النقصان من الهواء ولا مما يجري بين الزرين فإن لم يكن المشتري أقر أنه كذا متناً فله أن يمنع حصة النقصان إن كان لم ينفقه الثمن، وإن كان نقده رجوع عليه بذلك وإن كان المشتري أقر أنه قبض كذا متناً ثم قال: وجدته أقل من ذلك فليس له أن يمنع من البائع شيئاً من الثمن ولا يسترده، رجل باع حياً من طعام ثم ظهر النصف تبعاً فإنه يأخذه بنصف الثمن بخلاف ما لو شري بقرأ من حطة على أنه

عشرة أذرع فوحده أقل بخير المشتري إن شاء أحده بجميع الثمن وإن شاء ترك، وكذا لو اشترى كتيبا على أنه كتاب النكاح من تالف محمد رحمه الله تعالى بإد هو كتاب الطلاق أو كتاب الطب أو كتاب النكاح لا من تالف محمد رحمه الله تعالى، قالوا، يجوز البيع لأن الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد، وإنما تختلف أنواعه وهو لا يمنع الجواز، ولو اشترى شاة على أنها نعجة فإذا هي معز جاز البيع بخير المشتري، ولو اشترى بعيرا على أنه خراسي فلم يجده خراسيا كان له أن يردده كذا في فتاوى فاضلحان، وإذا باع شخص على أنه جارية فإذا هو علام فلا بيع بينهما، وهذا استحسان أخذ به علماءنا والأصل في هذه المسألة وما يجانسه أن الإشارة مع التسمية متى اجتمعت في العقد هو جد للبشر إليه على خلاف المسمى إن كان الخلاف من حيث الجنس فالبيع باطل حتى أن من باع فصا على أنه ياقوت فإذا هو زجاج كان البيع باطلا وإن كان البشائر إليه من جنس المسمى إلا أنه يحالفة في النصفة فاعقد جاز وبمشتري الخيار إذا رآه كما لو اشترى فصا على أنه ياقوت فأحمر فإذا هو أصغر كذا في المحطة، اشترى فلسوة على أن حشوها فضص فمشتها المشتري فوجد المشتري صوبا حلقوا فيه قال بعضهم، يفسد البيع فبردها المشتري يرد معها تفصيص الفتق، وقد بعضهم. يجوز البيع ويرجع بالتفصيص وهذا أصبح هكذا في الظهيرية، ولو باع جبة على أن ظهرها كذا وبطنها كذا وحشوها كذا فوجد الظهارة على ما شرط وبطنها وحشوها على خلافه جاز ويصحير المشتري وإن كانت الظهارة من غير ما شرط فبيع باطل، وإذا باع عباءة على أن بياضها حروري فإذا هي مروي فبيع جائز ويصحير المشتري وكذلك إذا قال: حشوه قر فإذا هو قصص كذا في غبطة، اشترى أرسا ثم أصبح عن إبقاء الثمن وقال: اشتريتها على أنها جريد فإذا هي أنقص وقال البائع: بعثتها كما هي وما شرطت لك شيئا كان أعول قول البائع في إنكار الشرط مع عبه، باع حمار رقال. بأن شرط بيعه وشحمه كذا عارني است<sup>١</sup> كان بمشتري أن يرد وكذا لو قال: تبعث عني أن لا ترجع علي بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى فاضلحان، ولو اشترى جارية ثيبا على أن النطق سم يكن وطنها ثم بان أن لسانه كان وطنها لزم البيع ولا يكون للمشتري ولا له أن يرد كذا في الظهيرية، ولو اشترى جارية على أنها بكر فإذا هي غير ذلك ملو قال المشتري: لم أحدها بكرا وقال البائع: بعثتها وسلمتها وهي بكر تدعى لقول قول البائع مع اليمين، ويحلف لقد بعته وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنه يربها النساء وذكر في كتاب الاستحسان أنه يربها النساء كذا في أحلاصة، وفي نوادر ابن سماعة رجل شري من آخر سمكة على أنها عشرة أرطال وورثها على المشتري فوجد في بطنها حجرا وورثه ثلاثة أرطال أو نحو ذلك والسمكة على حدها وبمشتري بالخيار إن شاء أحدها بجميع شحمه وإن شاء ترك، وإن كان قد شراها قبل أن يعلم بذلك فباني أنوم السمكة على أنها عشرة أرطال وأقومتها وهي سبعة أرطال فيرجع بحصة ما بينهما، وإن وجد في بطنها صبا أو ما أشبه ذلك لم تأكل السمكة لرمه لبيع ولا خيار به: وقال محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى من آخر سمكة على أنه عشرة أمعاء فقبضه فإذا هو خمسة أمعاء فهو بالخيار إن شاء أمسكه بجميع الثمن وإن شاء ترك، وإن

حدث به عيب عند المشتري وأبى البائع قبوله لأجل العيب فإنه ينظر إلى الطسبت فإن كانت قيمته على عشرة أسماء عشرين وعلى خمسة أسماء عشرة والعيب بعينه عن قيمته خمسة أسماء درهماً فإنه يرجع على البائع بنصف الثمن لتقصان الوزن ويرجع أيضاً بعشر الثمن لأجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط، اشترى بغيراً على أنه لا يصبح فوجده يصبح كأنه أن يردده، وهذا الجواب ظاهر فيما إذا كان يصبح زيادة على العادة بحيث يعد ذلك عيباً عند الناس كذا في فتاوى قاصيحيان، ولو اشترى جارية على أنها لم يلد فظهر أنها كانت وبدت ولداً كان له أن يردده كذا في الظهيرية، رجل قال لعمري، مع عيذه من فلان بألف درهم على أن يكون الثمن عليّ والعمد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع، ولو قال، مع عيذه من فلان بألف درهم على أنني صلب لك بخمسة مائة درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاصيحيان، ولو اشترى ثوباً على أنه يساهوري فإذا هو بحاري أو عمارة على أنه شهرستانية فإذا هي سمرقندية به البيع فاسد كذا في الخلاصة، اشترى جارية على أنها مودة أنكونه فإذا هي مولده البصره يرددها، اشترى ثوباً على أنه هروي فإذا هو بلخي البيع فاسد عند أصحابنا الثلاثة، وفي رد بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا اشترى سميته على أنها ساح فإذا فيها غير الساح قال إن كان شيئاً لا يد من أن يكون فلا خيار له وهي بجميع الثمن يريد بهذا أنه إذا استعمل فيها شيئاً من غير الساح لا يصبح ذنب اشترى، إلا من غير الساح، ولو كان كل السعفة من غير الساح فلا بيع بينهما، وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره بكم هذا الثوب الهروي والثوب مصرع صنع الهروي فقال: يكذب فباعه قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هو مثل الشرط أنه هروي وهو فوسي، يريد بهذا لو بين أنه هروي كان البيع باطلاً كذا في المحيط، إذا شرط الأجل في المبيع العين فسد العقد وإن شرط الأجل في الثمن والثلث من فإن كان الأجل معمولاً جاز البيع وإن كان مجهولاً فسد البيع، ومن حيلة الأحال المجهولة البيع إلى السرور والمهرجان، وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة السرور والمهرجان في الجامع الصغير وأجاب بالعدد معقلاً والصحيح من الجواب في هذه المسألة أنها إذا لم يبيد سرور النجوس أو سرور السلطان فالعقد فاسد وإذا بيب أحدهما وكانا يعرفان وقته لا يفسد العقد هكذا في المحيط، ولم يجز بيع إلى قدوم الحاج والحصاد والديمان والقطاف والحداد كذا في الكافي، وإن اشترى إلى فطر الصاري وقد دخلوا في الصوم جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز وإن أسقط الأجل الفاسد قبل مضيه ينقذ العقد جائزاً استحساناً وعد ربه رحمه الله تعالى لا ينقلب جائزاً والصحيح قولنا لأن مشايخنا قالوا: العقد موقوف فظهر أنه كان حائزاً بإسقاط المفسد وهكذا روى الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بضعاً وهو الصحيح، وأما سائر البياعات الفاسدة فروى الكرخي عن أصحابنا أنه ينقلب حائزاً بحدف المفسد والصحيح أنه لا ينقلب جائزاً كذا في محيط المرخسي، ولو باع مطلقاً ثم أحل الثمن إلى هذه الأوقات جاز كذا في النهر الفائق، وإن أجله إلى هبوب الريح فهو باطل وإن قال، في رجب أحلت إلى رجب فهو على الرجب القابل، وإن قال إلى تسلاخه وإلى تسلاخ هذا الرجب والسع إلى الميلاد فاسد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في إكتاب فإن كان لمراد ميلاد البهائم فالجواب على ما



أطلق في الكتاب وإن كان المراد ميلاد عيسى عليه الصلاة والسلام من ذكر من الجواب محمول على ما إذا لم يعرف وقت كذا في الخط، رجل اشترى مدعاً بألف درهم إلى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كتاب البيع فسد، ورجل باع عبد بألف على أن يسده كل أسبوع بعض الثمن حتى يتفده حسنة عند مضي الشهر كان فسد كذا في فتاوى قاصحان، إذا اشترى مسكاً وزناً فوجد فيه لرصاص فهو بالخيار إن شاء رد الرصاص وحط عن الثمن بقدر وزن الرصاص وإن شاء ترك وإذا اشترى سمناً وزناً فوجد فيه رصاص فقل محمد رحمه الله تعالى: إن كان ربه قد يكون مثله في الثمن ولا يعد عيباً رماه بجميع الثمن وإن كان بعد عيب فإن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك، وإن كان مما لا يكون مثله في الثمن من شاء أخذه بحسنه وإن شاء ترك، رجل اشترى من آخر جراب ثياب هرويه أو غيرها أو اشترى قوصرة تمر فلم يقبضها حتى عمد البائع وأخرج الثياب من الجراب أو أخرج الثمر من القوصرة ثم باع الجراب أو القوصرة وترك الثياب أو لم يبع الجراب أو القوصرة لكنه انتفع بها قال: متاع والتمر لازم للمشتري ليس له أن يتخس من الثياب والتمر فكان الجراب والقوصرة كذا في الخط، اشترى حبة لوز وشروط لها وزناً وتقبضها ثم وجدها ناقصة وقد استهلكها قل: لا يرجع بشيء في نياض قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه استقبح ذلك وترك مياضه فيه لأن بعضنا الثؤث بعد من الثمن شيئاً كثيراً وجعل له أن يرجع بالنقصان وفي باب لإجارة وفي آخر كتاب الصرف إذا باع على أن ورثها مثقالاً فإذا هو مثقالان فالريادة تسلم للمشتري بعير ثمن لآل الثور فيما يضره انتميع بعض بمثولة الوصف كذا في الدجيرة، اشترى بستاناً فيه محل وشجر وشروط له عشرة أجرة وقبضه بعير مساحة فأكل ثمره ستين ثم وجدته تسعة أجرته لم يرد ولم يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخط، وعن محمد رحمه الله تعالى فيس اشترى أرضاً فيها نخل وكرم على أنه عشرة أجرة وأكل ثمرها سبعين ثم نبى لها حصصاً أجرة قال: تقو هذه الأرض وهي خمسة أجرته بكم تساوي ولو كانت عشرة أجرته في مثل حالها بكم تساوي ف يرجع بفضل ما بينهما كذا في الدجيرة، رجل مع فقيران من حصص في ربيع قباع فقيراً من رجل بدرهم ولم يقبض حتى باع من آخر فقيراً منه بدرهم ثم هلك أحد الفقيرين فاشترى بالخيار فيه إن شاء أخذ كل واحد منهما نصف الفقير الثاني بنصف الثمن وإن شاء ترك وإن ترك أحدهما نصيبه فأرد الآخر أن يأخذ الفقير منه بدرهم فليس له ذلك إلا أن يشاء البائع فإن قبض المشتري لآخر فقيراً ولم يقبض الأول شيئاً ثم إن المشتري الآخر رد ذلك الفقير على البائع بعيب فقير قضاء قاض فليس للمشتري الأول في الفقير المردود شيء، إن له أن يأخذ الفقير الثاني أو يترك من حط البائع أحد الفقيرين بالآخر استقصى بيع المشتري الأول، وإن لم يحط البائع وكان قد رد عليه بعيب بمصاء قاض وليس بالفقير الباقي عيب فأرد المشتري الأول أن يأخذ الباقي دون المردود رأبى البائع إلا أن يأخذ نصف كل واحد منهما فذلك لبائع فلو هلك الفقير الباقي عنده وبقي المردود الذي به عيب فأرد المشتري الأول تركه فذلك له وإن أراد أخذه كله فله ذلك، وإن شاء أن يأخذ نصفه ويترك نصفه فعلى ولو كان يفتقر الهالك هو المردود الذي به عيب والفقير الباقي هو الأول الذي سم يمكن به عيب فليشتري أن يأخذ نصفه

وليس له أن يأخذ كله، فإن سبم البائع كله فله المشتري أن يمنح كذا في المحيط، رجل اشترى أرضاً يشرها فإذا لا شرب لها فأراد المشتري أن يأخذ الأرض بحصتها ويرجع على البائع بحصة الشرب من الثمن فله ذلك كذا في الذخيرة، إذا اشترى طعاماً مكايلاً وقبضه فإنه لا يأكله ولا يبيعه ولا يتنفع به حتى يكيله، وكذلك إذا كان البائع ابتاعه واكتاله من ياتعه بحصرة المشتري لم يجوز له أن يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع ولا يأكل حتى يكثاله ثانياً كذا في المحيط، ثم عامة المشايخ حملوا فيما إذا كان البائع قبل البيع والمشتري يراه أما إذا كاله بعد العقد فيجوز التصرف فيه وإن لم يعد الكيل والورن وعينه الفتوى كذا في التهذيب، وإن كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح أنه يشترط كيل آخر كذا في التناحرانية، وإذا اشترى من غيره حنطة مجازفة وباعها بعد ما قبضها من غير مكايلة فإنه يكفي فيه كيل واحد وكذلك إذا استقرض من رجل كراً حنطة على أنه كراً ثم باعه مكايلة فإنه يكفي فيه كيل واحد إما كيل المشتري وإما كيل البائع المستقرض بحصرة المشتري، ولو اشترى حنطة مجازفة وباعها من غيره بعدما قبضها مجازفة أو استفاد حنطة من أرضه أو بالهبة وباعها من غيره مجازفة أو ملك حنطة ثمناً على أنها كراً وقبضها وباعها مجازفة قبل الكيل فهو جائز كذا رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى، وإذا اشترى مكايلة وباعه من غيره مجازفة قبل أن يكيل هو يجوز ظاهر ما أطلق محمد رحمه الله تعالى في الأصل يدل على أنه لا يجوز، وذكر ابن رستم في نوادره أنه إذا باعه مجازفة قبل أن يكيله جاز ولو باعه مكايلة قبل أن يكيله لا يجوز نصار في المسألة روايتان وكل جواب عرفته لي المكيلات فهو الجواب في اللوزونات كذا في المحيط، إذا اشترى من آخر ثوباً على أنه عشرة أفرع كان له أن يبيعه وأن يتصرف فيه قبل الذرع، وإذا اشترى من آخر هدياً بشرط العدة هل يجب إعادة العدة؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا المعصل في الكتب الظاهرة قالوا: وقد ذكرنا كرهنا أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط إعادة العدة لإباحة التصرفات، وعلى قولهما لا يشترط وفي شرح القدوري أما لمعدودات فيجب إعادة العدة في رواية وفي رواية لا يجب وصحح القدوري هذه الرواية، اشترى طعاماً مكايلاً أو موازنة شراء فاسداً ولبس بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبيع الثاني جائز وإنما تعتبر إعادة الكيل في البيعين الصحيحين كذا في الذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا اشترى كراً من طعام مكايلاً بمائة درهم فاكثانه من البائع نفسه ثم أنه ولي رجلاً بالثمن الأول لم يكن للمشتري أن يقبضه إلا بكيل مستقل، وإن كان المشتري الأول الذي باع من هذا الثاني اكتاله لنعمه يحضر من المشتري فإن اكتاله المشتري الثاني فوجده يزيد قليلاً رد الزيادة على المشتري الأول سواء كانت هذه الزيادة زيادة تجري بين الكيلين أو زيادة لا تجري فإن ردها المشتري الثاني على الأول ينظر إن كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الأول لا يردّها على ياتعه، وإن كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها المشتري الأول على ياتعه فإن وجده المشتري الثاني مالصاً كان للمشتري الآخر أن يأخذ المشتري الأول بحصته سواء كان النقصان بدخل بين الكيلين أو لا يدخل، فإن كان النقصان مما يدخل بين الكيلين يرجع المشتري الأول على ياتعه، وإن كان مما لا يدخل وثبت ذلك بالسنّة أو بتصديق البائع بذلك.

وكذلك لو كان ابيع اثني مائة ولو كان المشتري الأول باع من الطعام فقيراً ودفعه إلى المشتري ثم باع الباقي على أنه كرم بمثل ما اشتراه تولية فاكنته الثاني فوجده كراً تاماً فذلك جائز ولا حيار له لكن ليس الكرم ينقسم على أحد وأربعين فقيراً فما أصاب الفقير يسقط عن المشتري الثاني وذلك جزء من أحد وأربعين جزءاً من الثمن ونزله الثاني وعهد محمد رحمه الله تعالى بحيز إن شاء أحد الكل بجميع الثمن وإن شاء ترك ولو كان العقد الثاني مربحة وباقي المسألة بحالها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بحيز المشتري إن شاء رده وإن شاء أمسكه بجميع الثمن كذا في المحيط، اشترى كراً بمائة درهم على أنه أربعون فقيراً فاكنته وتفاضل فابتل فصار خمسين فأسده الماء ثم باع مربحة أو تولية ولم يبر جاز والمشتري منه أربعون فقيراً وبقيت له عشرة أفغرة، وإن باع هذه العشرة لثلاثة مربحة أو تولية فباعها على خمس الثمن وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يبيع هذه العشرة مربحة، ولو أصابه الماء بعد كيل الثاني قبل انقضاء أحد المشتري كله بكل الثمن إن شاء كذا في المحيط السرخسي، رجل اشترى كرو حطة بمائة درهم على أنه أربعون فقيراً وكاله فإذا هو أربعون فقيراً فقبضه المشتري ثم تقيلاً البيع ثم اكنته البائع فإذا هو يزيد أو ينقص فقيراً وتصادف أن ذلك من نقصان الكيل أو من زيادة الكيل فالزيادة مع الأصل للبائع وسقطت عليه حتى لا يحط شيء من الثمن، وكذلك لو أصابه الماء فارقاد فقير ورضي به البائع فذلك كله له إلا أن يكون له يعدم به فله أن يردّه بالعيب ونيطس الإقالة ويعود البيع لأول، وكذلك إن كان رطاً وقت السع وهو كرم تام ثم جف وانتقص عند المشتري ثم تقيلاً فاكنته فانتقص وعلم أنه من الجفاف أو تصادفاً عليه فذلك كله للبائع ولا يحص من ثمن شيء كذا في المحيط، الأصل أن المبيع إن كان عيناً مثلاً إليه بيع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبائع وبعده للمشتري وإن لم يكن لمبيع عيناً مثلاً إليه فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض وبعده القبض للمشتري، إذا اشترى صنماً على أنه فقير بدرهم فابتل قبل الكيل ثم كاله فإذا هو فقير وربع سبب الثمن فإن شاء أخذ منه قسراً وإن شاء ترك، وإن رواد بعد تشكيل بمحض من المشتري قبل القبض فالزيادة له ويخير لمكان البطل، وإن انتقص بعد الكيل أحده بجميع الثمن ولم ينتقص قبله أخذه بحصته من الثمن كذا في المحيط السرخسي، ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فكان فقيراً فلم يقبضه المشتري حتى أعيد عليه الكيل فإذا هو يزيد أو ينقص قد ما يكون بين الكيلين لمره بجميع الثمن لأن الموقوف عليه تعين بالكيل وبم يظهر خطأ الكيل الأول، حتى لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما لا يجري بين الكيلين إن كان رائداً رداً الزيادة على سبعة وإن كان ناقصاً أخذه بحصته من الثمن في حالين جميعاً كذا في المحيط، وإذا اشترى فقيراً من صرة مدوهم فقبل البائع منها فقير وكاله بمشتري ولم يسمه إليه فأصاب الصيرة والمدوهم ماء رواد كل فقير بما للبائع أن يعطي المشتري فقيراً لا غير من أي الطعامين شاء والمشتري الخيار في قبوله، ولو بقصر الصيرة والمزول إن كان يدياً فحيف كره له فقير تام ولا حيار لواحد منهما، ولو اشترى فقيراً من صرة نقص فقيراً من جملتها ثم رده بعيب انتفض البيع، وإذا تناهيا فقير بفقير باع بينهما فابتل أحدهما بعد الكيل قبل القبض فراد فذلك للمشتري ويحصر ولا

بفسد البيع لمكان الزيادة ونز كانت الزيادة قبل التكيل يحير صاحب الطعام الهائس بين أحد فقير وبين البرك عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإذا تباها فقيراً من صيره بفقير بعينه وكال صاحب الصورة فقيراً منها ولم يسمه إليه حتى أصابها ولمزوز ماء فصاحب القفيز الهائس بالخيار إن شاء أحد فقيراً وجب وإن شاء ترك وعند محمد رحمه الله تعالى بفسد البيع ولو ابتل الموزول حاصلة فعليه تسليم فقير من الهائس ولا خيار لواحد منهما كذا في محيط المرحسي.

### الباب الحادي عشر في أحكام البيع الغير المجاز

البيع نوعان باطل وفسد، فالباطل ما لم يكن محله مالاً متقوماً كما لو اشترى حراً أو خنزيراً أو صيد الحرم أو الميتة أو دماً مسروحاً فهو لا بعيد الملتك، وأما الفاسد وهو أن يكون بدلاء مالاً كما لو اشترى بحمر أو خمرير أو صيد الحرم أو مدير أو مكاتب أو أم الولد أو أدخل فيه شرطاً فاسداً أو نحوه فإنه ينعقد البيع ببيعة المبيع ويملك عند القبض كذا في محيط المرحسي، واختلف المتأخرون أنه مضمون أم أمانة قال بعضهم: هو أمانة وقال بعضهم: يكون مضموناً عليه كذا في شرح الطحاوي، ويشترط أن يكون القبض بإذن البائع وما قبضه بعير إذن البائع في البيع الفاسد فهو كما لم يقبض وفي الزيادات إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع وبهية فإن قبضه في المجلس يصح القبض استحساناً ويثبت المالك فيه للمشتري وإن قبض بعد الاتفاق عن المجلس لا يصح قبضه لا قياساً ولا استحساناً، ولا يثبت المالك فيه للمشتري وإذا أذن له بالقبض قبض في المجلس أو بعد الاتفاق عن المجلس صح قبضه ويثبت المالك فاسداً واستحساناً إلا أن هذا المالك يستحق القبض، ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشترى شراءً فاسداً يتملك أو انتفاع لكر مع هذا لو تصرف فيه تصرفاً بعد تصرفه ولا ينقض تصرفه ويطلب به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفاً يحتمل النقص بعد ثبوته كالسهم وأشاعه أو لا يحتمل النقص كالإعناق وأشاعه إلا الإجارة والسكاح فإنهما لا يطلان حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط، ولو اعتقه أو باعه المشتري أو دبره بطل حق الفسخ وكذا لو استولدها وتصير الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري قيمة الجارية، وهو يقره المقرر ذكر في البيوع أنه لا يعرف وفي الشرب روايتان والصحيح أنه لا يضمن العقر وكذا لو كاتبه وعنى المشتري قيمته فإن أدى بدل للكتابة وحق تقرر على المشتري ضمان القيمة، وإن عجز ورد في لرق إن كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فلبائع أن يسترد وإن كان بعد ما قصي عليه بالقيمة لا عمل على المصد للبائع، ولو أوصى به صحت الوصية ثم إن كان الموصى حياً فلبائع حق الاسترداد وإن مات بطل حقه فإن التات للموصى به عند جديده بحلاف الثابت للوارث بأن مات المشتري شراءً فاسداً فلبائع أن يسترد من ورثته، وكذا إذا مات البائع فلو رثته ولاية الاسترداد كذا في البديع، ولو قطع الثوب وحاطه أو بطه وحشاه بقطع حق البائع في الفسخ هكذا في محيط المرحسي، رجل اشترى ثوباً شراءً فاسداً وبهية وقطعه ولم يحطه حتى أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان لقطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في

فتاوى قاصمخان، ولو كان المبيع مضاء فبني المشتري فيه بناءً أو غرس أشجاراً بطل حق الفسخ عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبطل كذا في محيط السرخسي، الواجب في بيع العاسد القيمة إن كان المبيع من ذوات القيم ومثل إن كان مثلاً وهذا إذا هلك عند المشتري أو استهلكه أو وهبه وسلمه، وينقطع حق الاسترداد للبائع وكذا لو رهن أو باع المشتري من آخر فهو منك الرهن ورجع في الهبة وعاد المبيع إلى البائع بما يكون مسجاً للبائع أن يسترد وهذا إذا لم يقص القاضي بالقيمة فإن قضى ليس له حق الاسترداد كذا في الخلاصة، وإن كان المبيع نائماً في يد المشتري لم يزد ولم يقص فإنه يرد على البائع وبمسح البيع فيه إلا أن العساذ إن كان قوماً دخل في صلبه وهو البدل أو المبدل فكل واحد منهما يملك فسحه في حصرة صاحبه عندهما، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك بمحصرة صاحبه ويعبر حصرة صاحبه، وإذا لم يكن العساذ قوماً دخل في صلبه وإنما دخل في العساذ بشرط فيه مفعة لأحد المتعاقدين فكل واحد منهما يملك فسحه قبل القبض وأما بعد القبض فالذي له الشرط يملك فسحه بمحصرة صاحبه ولا يملك الآخر ولو ازداد المبيع في يد المشتري فلا يخبر إما أن يكون مصله أو منفصله وكل واحد منهما على صريح إمام أن تكون متصلة متولدة من الأصل كالخمس والجمل والجملاء بياض أو غير متولدة كالصبيغ في الثوب والسمن في السويق والبياء في الساحة والمنعصنة متولدة من الأصل كالولد والعقر والأرض والنمر والصوف أو غير متولدة من الأصل كالكسب والمعة والهبة والصدقة من كانت متصلة متولدة من الأصل فإنه لا يقطع حق البائع عنه، وإن كانت متصلة غير متولدة من الأصل كالصبيغ وغيره يقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة أو المثل إن كان من المثليات، وكذلك لو كان قصاً معلوله أو غزلاً فسجبه أو حصه فصحتا انقطع حق البائع عنه وتحوّل إلى القيمة أو المثل، ولو كانت الزيادة منفصلة إن كانت متولدة من الأصل فإنها لا تمنع الفسخ وله أن يردّها جميعاً ولو كانت بولادة منفصتها يجبر لنقص الواقع فيها بالحدوث منها، ولو هلكت هذه الروائد في يد المشتري فلا ضمان عليه ويحرم نقصان الولادة، ولو استهتت هذه الروائد بضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة للبائع أن يسترد الزيادة وبإحد من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت زيادة منفصلة غير متولدة من الأصل فلبائع أن يسترد المبيع مع هذه الروائد ولا يطالب به فإن هلكت الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وإن استهتت فلا ضمان عليه أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يحرم ولو استهتت المبيع والروائد قائمة في يد المشتري فقرر ضمان المبيع ونشئت الزيادة للمشتري وإن انقص المبيع في يد المشتري إن كان النقصان بأفة مساوية قسماً إن باع المبيع من أرض النقصان، وكذلك النقصان بفعل المشتري أو بفعل المفقود عليه، فأما إن كان النقصان بفعل الأجنبي البائع بالخيار في أرض إن شاء أحد من الجانبين ولا يرجع على المشتري وإن شاء اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجانبين ولو قنده الأجنبي فلبائع أن يضمن المشتري قيمته ولا سهول له على القاتل والمشتري يرجع على عاقبة القاتل بالقيمة في ثلاث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صدر مسترداً حتى أنه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه حبس من البائع صار مسترداً ويكون هلاكه على البائع وإن وجد منه حبس ثم هلك بعده فإن ينظر إن هلك من

سراية جدية اساقع صار مسروداً ايضاً ولا ضمان على المشتري وإن هلك لا من سراية جنابه  
 فعليه ضمانه وبطرح حصته بنقصان بالخديعة، ولو فله اساقع أو سقط في بحر جعفر البيوع صار  
 مسروداً وبطل على الضمان هكذا في شرح الطحاوي، ولو اشترى جارية شراء فاسداً وبصفا  
 وباعها وربح فيها تصدق بالربح، ولو اشترى بنصفه شيئاً آخر فربح فيه طاب به الربح كذا في  
 السراج ابراهيم، رجل اشترى دار شراء فاسداً وبصفا فحوت حرماً فاحش ثم حاصم البيوع إلى  
 القاضي فقضى القاضي للبائع بعينه الدور يوم قبض المشتري كان للتفويض أن يأخذها من  
 المشتري بتلك العينة، رجل اشترى عبداً شراء فاسداً وقبضه ثم أعطه أو فله وقيمه يوم القبض  
 والإعتاق أكثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضيخان، ولو  
 اشترى من رجل عبداً بمكاتب أو مدبر أو يأم ولد وتقابضا ملك مشتري العبد العبد ومشتري  
 المكاتب والمدبر وأم الولد لا يملكه وإن قبضه يأم البائع، وكذلك لو اشترى عبداً يأم العبر بعبر  
 إذن صاحبه ملك مشتري العبد ولا يملك الآخر ما قبض حتى يجبر مالكة البيع، وكذا لو  
 اشترى من رجل عبداً بهرب أو غاء غير مرفوع في حوص أو نهر أو نهر أو شربى بدرأ غير  
 محصور فهو على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي، من اشترى جارية شراء فاسداً ليس له أن  
 يعاقبها فإن وطئها وبم يعلقها كان للبائع أن يسردها فإدا أسردها ضمن مشتري عقرها للبيوع  
 وإذا اعلقها بضمن قبضتها، فإذا وجبت القيمة فعلى قور شمس لأتمة السرحسي لا عقر عليه  
 وعلى ما ذكره شيخ الإسلام في المسألة رويان على رواية كتاب البيوع لا يبر عليه وعلى رويه  
 كتاب الشرب على العقر هكذا في تحقيق، رجل اشترى أمة شراء فاسداً فله بقبضها حتى  
 اعتقها فأجار البائع إعتاقه عن عب على البائع ولا شيء على المشتري، ولو اشترى عبداً شراء  
 فاسداً فقال للبائع قبل القبض اعتقه عني فاعتقه البائع عنه كان يعتق عن البائع دون  
 المشتري كذا في فتاوى قاضيخان، ولو اشترى عبداً "شراء فاسداً وقبضه ثم قال البائع هو حر  
 سم يعتق فإن قال بعد ذلك هو حر لم يعتق أبداً إن كان الكلام الأول بعبر محصور من المشتري،  
 أما إذا كان محصور المشتري عتق كذا في محيط السرحسي، ولو اشترى حطة شراء فاسداً فأمر  
 البائع أن يطحنها فطحنها كان يدين البائع وكذا لو كانت شاه فأمر البائع بدبحها فدبحها،  
 ولو اشترى بعبر حطة شراء فاسداً وأمر البائع قبل القبض أن يخلصها بطعام المشتري فعلى ذلك  
 كان ذلك قصداً من المشتري وعليه مثمنها للبائع كذا في فتاوى قاضيخان، رجل اشترى أمة شراء  
 فاسداً وروجه بمهر مسي موطئها الروح وقد كانت بكرأ ثم إن البائع حاصم فيها واحداها  
 فالتكاح جائز والمهر للبائع ثم إن كان فيه وهاء عاء بنقصها من دهاب المدونة فلا شيء على

(١) قوله كانت العتق عن البائع: هذه رواية ضعيفة أو غلط من الكاتب والمصنوب أن العتق يكره عن  
 المشتري، وكذا الذقيق والنجم في المسألة الأسه أنه بالامر بعبر المشتري فله انقصاء كذا في ر  
 وغيره فتأمل أنه مصححه بحرأوى

(٢) قوله ولو اشترى عبداً إلى قوله كذا في محيط السرحسي: عبارة الفقه اخضر وأوضح بعضها على ما في  
 البحر فاعتق البائع المبيع بعد قبض المشتري بعبر محصوره باطل ويحصر به صحيح ويكون مسحاها وهو  
 تخصيص لقولهم إن اعتاقه باطل أنه فامل أنه مصححه بحرأوى

امشترى وإن كان النقصان أكثر من المهر رجع به على المشتري كذا في المحیط، ولا يحوز بيع جارية بجاريته إلى أجل فإن قبضها وذهبت عنها عدها ونصف قيمتها ولو فقام غير المشتري كان للبائع حذر أن يضمن الفلأقل أو المشتري قيمته ثم رجع المشتري على الباقي ولو بدت ولديها ومات أحدها أحد الجارية والولد الباقي ولم يضمنه قيمة الميت ويضمن بمصاها الولادة إلا إذا كان في الولد وفاة، ولو مات الولد بجنايته يضمن قيمته، ولو مات الأم وحدها أخذ الولد من وقية الأم كذا في محیط لرحمسي، اشترى عبد فسد وقبضه بدين مائة وبغده الشمس، ثم أراد البائع أن يأخذ عبده كان للمشتري أن يحمي العبد منه إلى أن يستوفي الثمن فإن مات البائع ولا مال له غير العبد كان للمشتري أن يحمي العبد من عرقه الذي نفعه ببيع بحقه، فإن كان الثمن اثني عشر مثلاً إلا أن أحده المشتري فإن فصل فالفضل لعمره البائع، وإن كان الشمس الثاني قل كان هو أسوة لساير عرماء البائع يصرب هو معهم بقيمة حقه فيها يظهر من التركية، وإن مات العبد في يد المشتري كذا عبده قيمته ولو اشتراه بألف دين كان له على البائع قبل الشراء شراء فاسداً وقبضه بدين البائع ثم إن البائع أراد سرده المبيع بحكم فساد مبيع وأراد مشترى حبه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك إذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري فبيعها إذا وقع اشتراء فاسداً لا يكون المشتري أحق بالعبد هكذا في المحیط، رجل باع عبد ببيع فاسداً ثم ساقصا البيع بعد القبض ثم أبراه البائع من القيمة ثم مات بعلام عند المشتري كان على المشتري قيمة العلامة، ولو قال أبراه عن بعلام ثم هلك عند المشتري كان أبراه عن العلامة لأنه إذا أبراه عن العلامة فقد أخرجها من أن يكون مضموناً وصار أمارة فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى فاصبحان، رجل اشترى علامة بجمسمائه وقيمه حصصاً من شراء فاسداً وقبضه فاردت قيمته من قبل السعير حتى صار يساوي ألفاً فباعه فعليه حصصاً لا غير اعتبار بقيمته بزم القبض ولو عصب عبداً قيمته ألف ورددت قيمته حتى صار العبد ثم اشتراه من المالك شراء فاسداً ثم مات بعد فإن وصل إلى العاصب بعدما اشتراه فعليه الألف، وإن لم يصل حتى مات فعليه ألف لأن الزيادة في العصب أمارة وإنما تصير مضمونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجد كذا في الظهيرية، عاصب العبد إذا اشتراه من المصوب منه شراء فاسداً واعتقه نفذ باعتقه لأنه اعتقه بعد القبض كذا في فتوى فاصبحان، وبو رد المشتري المبيع على بائعه في الشراء انعاسد انعسخ لعقد على أي وجه رد عبده ببيع أو هبة أو صدقة أو بغيره أو ودعة وكذلك لو باعه من وكيل البائع بالشراء وسهم إليه برئ من ضمانه، ولو باعه من عبد لبائع وهو مأمون له في التجارة وليس عليه دين لا يجوز ركن المبيع انعاسد يفسخ عبده، ولا أبراه من الضمان حتى يصل المبيع إلى البائع ولو كان لعبد مأموناً في لشجرة وعنه دين صح بيعه وتقرر عليه الضمان للبائع ولو كان شترى من العبد مأذون عليه دين ومضه بإذنه ثم باعه من سيده جاز بيعه من السيد وتقرر عليه الضمان للعبد وإن كان لعبد لا دين عليه لا يجوز بيعه الثاني ولكن يفسخ لبيع لأول وبهرا من ضمانه بالرد على السيد لأن رده على مولى العبد كرده على العبد ولو باعه من مصارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا يفسخ البيع، ولو كان البائع وكيلاً بغيره بالشراء فاشترى من المشتري منه لموكله صح البيع الثاني وثبت عليه

التمس للمشتري وتقرر له الضمان على المشتري الأول فيلتقيان قصاصاً إلا إذا كان في أحدهما فصل يرد كذا في شرح الطحاوي، ولو كان المبيع ثوباً فصبغه المشتري يصحح يريده من الأحمر والأسفر وتحوهما روي عن محمد رحمه الله تعالى أن البائع بالخيار إن شاء أخذه وأعطاه ما رده الصبيغ فيه وإن شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع، ولو باع أرضاً بيعاً فاسداً فحصبها المشتري مسجداً لا يبطل حق الصبيغ ما لم يبن في ظاهر الرواية فإن بناها بطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغرس الأشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضيخان، وفي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى عبداً شراه فاسداً ثم أنه المشتري أدن له في التجارة فحلله دين ثم أن البائع خاصم للمشتري في استرداد العبد فإنه يرد إليه ولا سبيل للمراءى عنه ويضمن المشتري الأقل من قيمة العبد ومن الدين للمراءى كذا في المحیط، شترى حارية شره فاسداً وقبضها بإذن البائع ثم أنه يريده أن يستردها من المشتري بحكم فساد البيع فأقام المشتري بينة أنه باعها من فلان بكذا فإن صدقه البائع فيه ضمنه قيمتها وإن كذبه فيما قال كان له أن يستردها منه، وإن استرد البائع الحارية ثم حصر الغائب وصدق المشتري كان له أن يسترد الحارية من البائع وإن كان البائع الأول صدق المشتري فيما قال وأخذ القيمة لم يحصر الغائب لم يكن للبائع الأول استرداد الحارية سواء صدق الذي حضر المشتري الأول أو كذبه، ولو قال بعتها من رجل ولم يسمه وكذبه السلع كان للبائع أن يستردها فإن استرد ثم جاء رجل فقل للمشتري: عبت هذا فإن كذب ذلك الرجل المشتري فالاسترداد ماض وإن صدق فكدلت كذا في المحیط، إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد إن كان يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فسد كان القول قول مدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد باتفاق الروايات، وإن ادعى الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه شتراه بألف درهم ووطئ من خسر والآخر يدعي البيع بألف درهم في ظاهر الرواية، بقول قول مدعي الصحة أيضاً والبيئة بينة الآخر كما هي الوجه الأول هكذا في فتاوى قاضيخان

### الباب الثاني عشر في أحكام البيع الموقوف وبيع أحد الشريكين

إذا باع الرجل مال الغير عندما يرفع البيع على إحارته المثلث، ويشترط صحة الإحارة قيام العاقدين ولتعقود عبده ولا يشترط قيام التمس إن كان من اسقود فإن كان من العروص يشترط قيامه أيضاً كذا في مناهي قاضيخان، ثم إذا صحت الإحارة فيما إذا كان التمس شياً يشعير بالنعيين وكان التمس قائماً فالتمس يكون لمبايع دور الحجر ويرجع الحجر على المبايع ببيعة ماله إن كان من ذوات القيم ويمثله إن كان من ذوات لأمثال هكذا في المحیط، وموهك التمس في يد البائع قبل الإحارة أو بعده هلكت أمته، ولو هلكت المبيع في يد المشتري فبمالمثل أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن المشتري يرجع بالتمس على البائع إن نقده وإن ضمن البائع فإن كان المبيع مضموناً عنده فقد أسبغ وإن كان أمانة عنده فإن سلم أولاً ثم باع تعد البيع وإن باع أولاً ثم سلم لا ينفذ البيع ويرجع إلى مضمون عن المشتري كذا في المحیط للمراءى، وإذا مات المثلث لا ينفذ بإجازة الوارث وعند إجازة المثلث يملك المشتري مع الرابدة التي حدثت بعد البيع قبل



الإجازة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو اشترى لغيره نفذ عليه إلا إذا كان المشتري صبياً أو محجوراً عليه فيتوقف، هذا إذا لم يضاف الفصولي إلى غيره فإن أضافه بان قال: بيع هذا العبد لفلان فقال البائع: بعته لفلان توقف والصحيح أنه يكفي في التوقف أن يضاف في أحد الكلامين إلى فلان، وفي فروق الكرابسي لو قال: اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول: بعته منك بطل العقد في أصح الروايتين هكذا في النهر العائز، وإن قال البائع للفصولي: بعته منك لأجل فلان فيقول: قبلت أو اشتريت أو يقول: اشتريت منك هذا لأجل فلان فيقول: بعته بعد العقد على المشتري ولا يتوقف، ورويت في موضع آخر لو قال صاحب العبد للفصولي: بعته منك هذا العبد بكذا وقال الفصولي: قبلت لفلان أو قال: اشتريت لفلان أو يتوقف ولا يبعد على الفصولي هكذا في المحيط، رجل قال لغيره: اشتريت عبدك هذا من نفسي بألف درهم ومولى العبد حاصر فقال المولى: قد أجزت وصمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى بيعاً الساعة، رجل باع عبداً لغيره بغير إذنه ففقد المولى، قد أحسنت وأصبحت ووفقت لم يكن كلامه إجازة للبيع وله أن يردّه، وإن قبض الثمن يكون إجازة وكذا لو قال كميته مؤنة البيع أحسنت فجزاك الله خيراً لم يكن ذلك إجازة للبيع، إلا أن محمداً رحمه الله تعالى قال: قوله أحسنت وأصبحت يكون إجازة استحساناً كذا في فتاوى قاضيخان، وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، باع أرض ابنه فقال لابن: ما دمت حياً فأنا راس بالبيع أو أجزه ما دمت حياً فهو إجازة، ولو قال: مسكها ما دمت حياً لا يكون إجازة كذا في الوجيز للكردي، وفي المنقى أن قوله بئس ما صنعت إجازة، بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع عبد رجل بغير أمره فبلغه الخبر فقال للبائع: قد وهبت لك الثمن أو تصدقت به عليك فهذا إجازة إن كنت قائماً كذا في الظهيرية، بلغ المالك أن فصولياً باع ملكه فسكت لا يكون إجازة ولو بغيه البيع فأجاره قبل علمه بمقدار ثلث ثم علم المقدار ورد البيع فاعتبر إجازته لا رده، باع الفصولي أو المودع بلا إذن المودع مبرهن المالك على إجازة البيع حال قيام البيع لا يتمكن من أخذ الثمن من المشتري إلا أن يكون وكيلاً من الفصولي في قبض الثمن، باع عبد غيره فمات العبد ثم ادعى المالك أنه كان أمره ببيع بصدق، وإن قال بلغني بيع وأجزته لا يصدق كذا في الوجيز للكردي، رجل باع عبد رجل بغير إذنه بمائة درهم فجاء المشتري إلى مولاه وأخبره أن فلاناً باع عبده بكذا فقال المولى: إن كان باع بمائة درهم فقد أجزت قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان فلان باعه بمائة درهم أو أكثر فهو حائز، وإن كان باعه بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز وإجازته تكون على نصف الذي ذكر وكذا لو قال: إن باعك بمائة درهم فهو حائز فهو عني ما رخصاً ولو قال: إن باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يحز ولا يكون ذلك إجازة بل يكون عدة فإن باعه بعد هذا إن شاء أجزا. وإن شاء لم يحز كذا في فتاوى قاضيخان، باع ثوب غيره بغير أمره فصنفه المشتري فأجاره رب الثوب البيع حار ولو قصعه وخاطه لم يحز لأن للبيع قد حدث كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى الفصولي شيئاً لغيره ولم يضاف إلى غيره حتى كان الشراء له فطل المشتري والمشتري له

أن المشتري به فسلم إليه بعد القبض بالنفس الذي اشتراه به وقبل المشتري له فأرد أن يسترد من صاحبه بغير رضا لم يكن له ذلك، وبإحتمال فقال: المشتري له كمت امرتك بالشراء وقال المشتري: اشتريته لك بغير أمرك فاقول قول المشتري له لأن المشتري لما كان اشتريته لك كان ذلك إقراراً منه بأمره كذا في البدائع، رجل اشترى عبداً شراءً فاسداً بألف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار إن قبضه البائع كان ذلك فسخاً لبيع العاصد وما لم يقبضه لم يفسخ كذا في فتاوى قاصصيان، رجل باع عبداً بغير إذن صاحبه بألف درهم وقبله المشتري وباعه آخر من آخر بألف درهم بغير أمر صاحبه فقبله المشتري الثاني توقف انعقدان وإذا بلغ مولى ذلك فأجدهم يصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين اختيار هكدا في المحيط، وكذلك لو كان الفضولي واحداً باعه منهما وقال الكرخي مسألة الفضولي فيما إذا باعه منهما معاً لأنه لو عاقب بين العقدين كان الثاني مسخاً للأول ومن أصحها من لا يجعل الثاني مسخاً للأول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل باع ثوب غيره من ابن نفسه بغير أمر مالكه ولأبي صبيح مادون أو باعه من عبده المادون له وعينه دين أو لا دين عليه ثم إن البائع أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه ولم يعلمه من باعه لا يجوز ذلك إلا في عبده المدين كذا في المحيط، والبيع أحق من الشكاح والإجارة والرهن حتى لو باع فضولي أمة رجل وروجهما فصوي آخر من آخر أو أجزأها أو رهنها فأجارهما المولى معاً جار البيع وبطل عبده، واعتق والكتاية والتدبير أحق من غيرها، والهيبة والإجارة أحق من الرهن، والهيبة أحق من الإجارة، والبيع أحق من الهيبة في الدار واستوى في العبد كذا في الكافي، وبو قال: اشتريت عبداً هذا من نفسي ومن فلان بألف درهم يعني أسس فقال المولى: قد رصيت لم يجز في شيء، ولو قال: اشتريت عبداً هذا أسس اشتريت نصفه من نفسي بحسمانة ونصفه من فلان بحسمانة فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان إذا كان المولى: أجرب كذا في المحيط، وللمشتري فسخ البيع قبل الإجارة، وكذا للفضولي قبلها كذا في الوجيز للكردي، ومن البيع الموقوف بيع النصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على إجارة والده أو وصيه أو جده أو القاضي، وكذا المعتوه والنصي المحجور إذا بلغ سبها يتوقف بيعه وشراؤه على إجارة الوصي أو القاضي، والعبد المحجور إذا باع شيئاً من مال المولى أو من مال وهب له أو اشترى شيئاً يتوقف على إجارة المولى، وإذا باع رجل عبده المادون لمدين بغير إذن الغرماء يتوقف على إجارة الغرماء وإذا باع مولى العبد المادون بغير إذن الغرماء وبهش لئس فهلكت ثم أجاز الغرماء بيعه صححت، وبهلك لئس على الغرماء، وإن أجاز بعضهم البيع وقص بعضهم: بحصرة العبد والمشتري لا تصح الإجارة وبطل البيع، ومن الموقوف إذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عبداً من أعيان ماله إن صح جاز بيعه وإن مات من ذلك المريض ولم تجز الورثة بطل البيع، ومنه المرتد إذا باع أو اشترى يتوقف ذلك إن قتل على رذته أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وإن أسلم بعد بيعه، إذا دفع أرمه مزارعة مدة معلومة على أن يكون البدر من قبل العامل ورعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض يتوقف على إجارة المزارع هكدا في فتاوى قاصصيان، رجل اشترى من رجل ثوباً باعه البائع من آخر بفصل عشره

دراهم ثم أجاز المشتري التبع لا يجوز الإجازة كذا في خازن، حازه بين رجلين باعها أحدهما بغير إذن الشريك وقبضها للمشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز في حصصه كذا في فتاوى فاصيحن، في نوادر ابن سماعة إذا باع أحد الشريكين نصف الدار مشاعاً بمصرف ذلك إلى نصيبه ولو باع بقسري نصف الدار المشتركة بين رجلين بمصرف يبيع إلى نصيبهما فإن أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب الغير وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقار محمد وروى رحمهما الله تعالى البيع جائز في ربعها كذا في عيونه، رجالاً بينهما حصصه من طعام باع أحدهما فقيراً من الصبرة وكأنه للمشتري بعد البيع فاجاز الشريك بيعه ولم يجر جاز البيع ويكون جميع النصف سائغ، وباع أحدهما فقيراً فاجاز الشريك ثم كاله للمشتري فصاع ما بقي كان للشريك على البائع نصف فقير ولا سبيل له على المشتري وهو له يكره شريك أجاز البيع حتى صاع ما بقي من الطعام أحد شريك من مشتري نصف القصص الذي باع، وهو عزل أحدهما فقيراً من الصبرة المشتركة وباع ذلك فقير فاجاز للشريك بيعه كذا نشر بينهما بمصرف، وإن لم يجر الشريك بهما وأحد من المشتري نصف ما باع فله للمشتري أن يرجع على البائع بجميع القمير ليس له ذلك، وبكاه ناخيز وباعه رجع بمصرف النصف على البائع وإن شاء تركه كذا في فتاوى فاصيحن، قرية مشتركة بينهما باع أحدهما منه دوراً أو دراهين أو ثلاثاً حار في النصف، وباع نصف مراح من بحر ركك، وباع حجرة منها لم يجر ركك يبيع طرفين في أرض بينهما لا يجوز إلا برصده، وباع حبيب من بدار ثم باع بقية الدار حار في نصف وإذا باع نصف بناء من غير أرضه لم يجر كذا في المحط، وإذا كان حصصاً أو لموروث مشتركاً بين اثنين باع أحدهما نصيبه من شريكه أو من لأجنبي فعول إذا كانت شركة في المال سبب الخط منهم باختيارهم أو بالإجلاء من غير اختيارهما يجوز بيع أحدهما حصصه من شريكه ولا يجوز من لأجنبي إلا بإذن شريكه وإذا كانت الشركة بسبب ميراث أو الشراء أو الهبة يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ومن لأجنبي بعد إذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى. ذكر في التناول باع نصيبه من لشجرة بغير إذن شريكه بغير أرض به كذا في الأشجار نعت أو أن لقطع جار البيع وإن لم تبلغ فالبيع فاسد، في الوقعات نخيل بين شريكين وعليها ثمر، أرض بين اثنين ومسا راع قال لم يذكر هذا في الكتاب وبني أن يجوز كذا في المحط، وإذا قل لأجر بعت منك نصبي من هذه الدار بكذا وعلم المشتري بنصيبه ولم يعلم البائع حار بعد أن يقر سائغ أنه كذا قال المشتري، وإن لم يعلم المشتري قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز علم جائع أو لم يعلمه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز علم البائع، ثم يبيع كذا في الفتاوى الصغرى، ولو كان ثياب بين رجلين أو علم أو ما أشبه ذلك مما ينقسم فباع أحدهما حصصه من شاة أو توب فإنه يجوز وليس لشريكه أن يضمنه في رواية محمد رحمه الله تعالى، وفي رواية الحسن بن زيد لا يجوز إلا بإذارة شريكه وبه أخذ الصحابي رحمه الله تعالى كذا في عيونه،

بقر وأرض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البقر بطريقه في الأرض جاز البيع في البقر ولا يجوز في الطريق، وهو الصحيح وينتف على إحازة صاحبه فهو أجاز شريكه جاز البيع في الكل، وإن باع نصف البقر بغير طريق جاز هكذا في محيط السرحسي، باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باعه من أجسي أو من شريكه، وإن باع نصف البناء بدون الأرض من أجسي أو من شريكه لا يجوز، قلوا: وهذا إذا كان البناء بحق، أما إذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من أجسي ومن شريكه كذا في المحيط، ومن باع عبد رجل وأراد المشتري رد الصد وقال: إنك بعني بغير أمر صاحبه وجحد البائع ذلك وقال: بل بعنك بأمر صاحبه فأقام المشتري بيعة على إقرار صاحب العبد أنه لم يأمره ببيعه أو أقام بيعة على إقرار البائع بذلك لا تقبل بيئته، وإن أقر البائع عند القاضي أن رب العبد لم يأمره بالبيع بطل البيع إن طلب المشتري ذلك، ولو جحد رب العبد أمره عند القاضي وعاد وطلب بآئمه العسخ فسخ القاضي البيع بينهما، فإن طلب المشتري تأخير العسخ ليحلف الأمر على عدم الأمر لم يؤخر فلو حضر الأمر وحلف أخذ العبد، وإن نكل عاد البيع ولو حضر وححد الأمر عند القاضي والمشتري عاتب له يأخذ العبد، وللبائع أن يحلف رب العبد بأنه ما أمرتني ببيعه فإن نكل ثبت أمره، وإن حلف ضمن لبائع وبعد بيعه، ولو مات رب العبد قبل حضوره ورثته بآئمه وجحد الأمر وبرهن لا تقبل بيئته وإن برهن على إقرار مشتريه بعدم الأمر بعد موته تقبل، ولو ورثه البائع وعبره فإن ادعى غيره جحد الأمر يسمع ولمشتريه أن يحلفه بأنه ما نعلم أن الموتى ما أمره ببيعه، فإن نكل ثبت الأمر وإن حلف أحد نصف العبد ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وخبر في النصف الآخر، هذا إذا أقر المشتري بأن العبد ملك الأمر فلو جحد لما قول الأمر حتى يبرهن على ملكه كذا في الكافي

### الباب الثالث عشر في الإقالة

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما، إلا أن لا يمكن جعلها تسحاً بأن ولدت المبيعة فيطلق كذا في الكافي، باع جارية بألف درهم ونفايلاً العقد فيها بألف درهم صحت الإقالة، وإن تقديلاً بألف وخمسمائة صحت الإقالة بألف ويبدو ذكر الخمسمائة وإن تقديلاً بخمسمائة فإن كان المبيع قائماً في يد المشتري على حاله لم يدخله عيب صحت الإقالة بالألف، ويلغو ذكر الخمسمائة فيجب على البائع رد الألف على المشتري وإن دخله عيب تصح الإقالة بخمسمائة ويصير المخطوط بإزاء التفصيص، ولو كانت الإقالة بجنس آخر ذكر في عامة الكتب أنها تصح الإقالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالثمن الأول ويلغو ذكر جنس آخر وإن لرداد المبيع ثم تعديلاً فإن كان قبل القبض صحت الإقالة سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة وإن كانت بعد القبض إن كانت منفصلة والإقالة باطلة عنه، وإن كانت متصلة صحت الإقالة عنده هكذا في المحيط، أقسى حتى أو حرك الثمن سنة أو أقل حتى أصح عنك خمسين تصح الإقالة لا التأخير والمخط وقال الثاني جاز أبصاً، أصله أن الإقالة تصح عند تنافي الباعين أحدهما ماضٍ والآخر مستقبل كقوله أقضى فقال الآخر أقلت وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تصح إلا بمصيرين كالباع والبايع واحترق في لفتاوى قول محمد رحمه

الله تعالى كذا في الوحي للكردري، رجل باع شيئاً ثم قال للمشتري: اقلني البيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك إقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في طاهر الرواية حتى يقول البائع بعد ذلك قبضت كذا في فتاوى قاضيه خان، لو قال المشتري سركت لبيع وقال البائع رصيت أو أجزت يكون إقالة كذا في الخلاصة، بيع بحر برده<sup>(١)</sup> فقال دادم لا تصح الإقالة، لم يغفل بدير فم وبه يغني كذا في الوحي للكردري، ولو طلب البائع الإقالة من مشتري فقال للمشتري: هات الثمن وقبل البائع فهو كفول البائع. اقلني كذا في الخلاصة، جاء الدلال بالشئ إلى البائع بعدما باعه بالأمر المطلق فقال البائع لا ادفعه بهذا الثمن فأحير به المشتري فقال: أنا لا أريد أيضاً لا يفسخ كذا في الغنية، ونعتقد بالتعاطي ولو من أحد الجانبين هو الصحيح كذا في السهر الفائق، قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قد بعد أيام: إن الثمن عال فرد البائع بعض الثمن المقبوض ففس قال: البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله إقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردري، شترى إبريسماً فأحذه ثم قال للبائع: لا يصلح العملي فحذه وادفع إليّ الثمن فأبى البائع فقال: تركت كذا من الثمن ودفع إليّ الباقي ففعل فهو إقالة لا بيع مبتدأ، طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري: ادفع إليّ الثمن فكشفه قبالة ودفعها إليه فأحدها منه ورد لبيع فهو فسخ كذا في الغنية، باع من آخر ثوباً فقال له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فأقطعه فميصاً فقطع البائع قميصاً ثيل أن يتفرك منه يتكلم بشيء كان إقالة كذا في فتاوى قاضيه خان، وشروط صحة الإقالة رضا المتقارنين والمجلس وتقاضير بدل الصرف في إقالته وإن يكون المبيع محل الفسخ بسائر أسباب الفسخ كإرداء بخيار الشرط والرؤية والعيب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن لم يكن بان إرداء ريادة تمنع الفسخ بهذه الأسباب لا تصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيام المبيع وقت الإقالة فإن كان هالكاً وقت الإقالة لم تصح، وأما قيام الثمن وقت الإقالة فليس بشروط، إذا تبايعا حيناً بدين كالدراهم والدينارين عينا أو لم يعينا والفلوس والمكيل والموزون ولعددديات الموصوفة في الدمة ثم تقابلا والعين قائمة في يد المشتري صحت الإقالة سواء كان الثمن قائماً أم هالكاً وإن تقابلا بعد هلاك العين لم تصح وكذا إن كانت قائمة وقت الإقالة ثم هلكت قبل الرد عسى البائع بطلت الإقالة وكذا إذا كان المبيع عيدين وتقاضيا ثم هلكا ثم تقابلا لا تصح الإقالة وكذا لو كان أحدهما هالكاً وقت الإقالة والآخر قائماً وصحت الإقالة ثم هلك المقام قبل الرد بطلت الإقالة، ولو تبايعا حيناً بدين وتقاضيا ثم هلك أحدهما في يد مشتري ثم تقابلا صحت الإقالة وعلى مشتري الهالك قيمته إن لم يكن له مثل ومثله إن كان له مثل فبطلت إلى صاحبه ويسترد منه العين، وكذلك لو تقابلا والعينان قائمتان ثم هلك أحدهما بعد الإقالة قبل الرد لا تبطل الإقالة حكدا في البدائع، ولو هلكا قبل الترد بطلت إقالة كذا في المهيض، رجل باع من آخر كرمًا وسلم فاكل المشتري نرله سنة ثم تقابلا لا تصح، وكذلك لو هلكت الريادة متصلة أو مفصلة أو استهلكها اجنبي كذا في الخلاصة، ولو اسم عبداً في طعام فقبض الطعام فعاب العبد ثم تقابلا صحت الإقالة وسرته قيمته كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى عبداً بقره أو بمصرع

(١) اعطى البيع ثوباً فقد اعطيت قلت.

وتقابضاً ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقابلاً والقبضة قائمة في يد البائع صحت الإقالة، وعلى البائع رد الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهباً لا فضة، ولو كان العبد وقت الإقالة ثم هلك قبل الرد على البائع فعلى البائع أن يسترد الفضة ويسترد قيمة العبد إن شاء ذهباً وإن شاء فضة كذا في البائع، رجل اشترى صابوناً وطباً وقبضه فحجب عنه وانتقص وزنه بالمعاف ثم تفاسحاً البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لأجل النقصان، رجل اشترى لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع إليه الفساد فذهب المشتري إلى بيته ليبيعه بالثمن فقال مكنته وخاف البائع أن يفسد كان للبائع أن يبيعه من غيره استحساناً، وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع ثم يظن إن كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الأول كان عليه أن يتصدق بالريادة، وإن كان أنقص فالتقصان يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الأول كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل اشترى حملاً وقبضه ثم جاء بالحمار بعد أربعة أيام وردّه على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الإقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية، باع أمة وأكر المشتري الشراء لا يحل للبائع أن يطأها ما لم يعزم على ترك الخصومة لأن البيع لا يفسخ بمجرد المشتري، فإن عزم البائع على ترك الخصومة حل له أن يطأها، وكذا لو باع جارية ثم أكر البيع والمشتري يذعي لا يحل للبائع أن يطأها فإن ترك المشتري الدعوى وسمح البائع أنه ترك الخصومة حل له الوطء كذا في فتاوى قاضيه خان، اشترى من رجل عبداً بامة وتقابضاً ثم إن للمشتري باع نصفه من رجل ثم أقال البيع في الأمة بعد ذلك جازت الإقالة وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يبع لكن قطعت يد العبد وأخذ الأورث ثم أقال البيع في الأمة كذا في الظهيرية، رجل اشترى عبداً بألف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال له البائع بعد ما نقيه: وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضاً للبيع، ولا تصح هبة الثمن كذا في فتاوى قاضيه خان، قوم في السمنية وقد اشترى يوم من رجل سهم في السفينة أمتعة فخبف الفرق ووقع الاتفاق على القاء بعض الأمتعة عن السفينة حتى تحف السفينة فقال بائع الأمتعة: من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد أقله البيع فطرحوا صحت الإقالة استحساناً كذا في الخلاصة، رجل اشترى عبداً ثم ادّعى أنه باعه من البائع بأقل مما اشتراه قبل نقد الثمن وفسد البيع وادّعى البائع أنه أقال البيع كان القول قول المشتري في إنكار الإقالة مع بيمه، ولو كان البائع يذعي أنه اشتراه من المشتري بأقل مما باع والمشتري يذعي الإقالة يحل كل واحد منهما كذا في الظهيرية، الوكيل بالبيع يملك الإقالة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وأما الوكيل بالشراء فذكر شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام المعروف بخواهر رآه أنه لا يملك الإقالة كذا في فتاوى قاضيه خان، ويصح إقاله الموكّل مع البائع والمشتري وإقالة الوارث والوصي جائزة ولا تجوز إقالة الوصي له كذا في القيمه، وتجوز الإقالة في المكبل من غير كبل ولا يصح تعليق الإقالة بالشروط بأن باع ثوباً من زيد فقال زيد: اشتريته رخصاً فقال: إن وجدت مشترياً بالزيادة فبعه منه فوجد عبداً ياريد لا يعقد البيع الثاني كذا في الوجيز للكردي، والإقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها فسح كذا في محيط السرخسي، من له دين مؤجل إذا اشترى بذلت الدين من

عليه شيئاً وبضه ثم تقايلا لا يعود الاجل، ولو رده بالمعيب بفساد كان فسخاً من كل وجه  
يعود الاجل، ولو كان بالدين كعيل لا تعود الكفالة في توجيهاً كذا في الفتاوى الخيرية، باع  
بقره ثم قال مشتريها، بعضها منك رحيصة فقال امشري، يا كاتب رحيصة فيها واسبرج فيها  
نفسك وأوصل إليّ ثم بقرتي التي بعته مني فباعها وربح من كان قبل انقبض أو بعده لكن  
قال به مشتريها: بعضها بنفسك فهو مسح والربح له وإلا فهو توكيل والربح للموكل، رعت صبيته  
مشاركة فيها وبين ابنيها المبالغ وأجر الابن البيع ثم أدلت الأم وأجر الابن الإقالة ثم باعته ثانياً  
بعير إجارته يجوز ولا يتوقف على إجارته لأن الإقالة يعود المبيع إلى ملك العبد لا إلى ملك  
الموكل والمخير، امشري كرهاً بالذهب ودفع مكانه خطه ثم باعها البيع قبل به أن يطلب خطه،  
شترى بدرهم جيد ودفع ربواً مكانه ونحوها البائع ثم تقايلا فله المشتري أن يرجع على  
البائع بالجداد، اشترى شيء له حمل ومو، ونقله إلى موضع آخر ثم باعها فمؤنة ترد على البائع،  
شترى نفرة وتقايصاً ثم تقايلا والنفرة بعد في يد المشتري يحبها ويأكل لسها فله البائع،  
يطلب منه مثل اللبن، ولو هككت في يد المشتري فيطل الإقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن  
لمشتري، يظهر الإقالة في حق القائم دون الهالك كذا في الفقه، ولو اشترى أرضاً مع رزعا  
وحصده المشتري ثم تقايلا صحب في الأرض حصتها من الثمن بخلاف ما لو تقايلا بعد  
دراكه فإنها لا تعود كذا في النهر العائق، رجل شترى شيئاً وتقايصاً ثم كسدت بدهم ثم  
تقايلا فإنه يرد ثلث الدرهم الكاسدة كذا في الخلاصة، ولو اشترى أرضاً فيها أشجار فقطعها  
ثم تقايلا صحبت الإقالة جميع شمس ولا شيء لسانع من قيمة الأشجار، ويسمى الأشجار  
بلمشري هذا إذا علم البائع بقطع الأشجار وإذا لم يعلم به وقت الإقالة يحير إن شاء أحدها  
بجميع الثمن وإذا شاء ترك كذا في الفقه، إقالة لإقالة حائرة لا إقالة إقالة لسل كذا في النهر  
العائق، ولو باع بعد الإقالة من المشتري جاز ولو باع من غيره سم يجر، ولو أقال البائع المبيع ثم  
أقال البائع يلمه لأول جاز وكذا يبعه من ياتمه يجوز كذا في محط السرحسي

### الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوصية

المراجعة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح، والتولية بيع بمثل الثمن لأول من غير زيادة  
شيء، والوصية بيع بمثل الثمن الأول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط، وهو باع  
شيء مرابحة إن كان لشخص مثلياً كالمكيل والموردون حار البيع إذا كان لربح معلوماً سواء كان  
الربح من جس الثمن الأول أم سم يمكن وإن سم يمكن مثلياً كالمعروض إن باعه مرابحة ممن لا يملك  
العرض لا يجوز، وإن باعه ممن يملك ذلك العرض إن باعه بالحرص الذي في يده، وبيع عشرة حار  
وإن باعه بربح ده يارده<sup>(١)</sup> لا يجوز إلا إذا علم الثمن في الخمس فيجوز وبه الخيار فإذا احتار العقد  
بلمه أحد عشر استحساناً وكذا لو باعه تولية ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز إلا إذا  
علم الثمن في المجلس فيجوز وله الخيار هكذا في محيط السرحسي، ولو اشترى ثوباً بعشرة  
فاعطى بها ديناراً أو ثوباً فراض المال العشرة حتى لو باعه مرابحة نرم للمشتري الثاني عشرة، وبه

اشترى ثوباً بمشرة خلاف نقد البلد فباعه بربح درهم فبالعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح إلى رأس المال فقال: أبيعك بربح ده بازده فالربح من جسس الشئ كذا في الحصيد، ولو أعطى الزبوف مكان الجيد ويجوز بها البائع فله أن يبيع مراجعة على الجيد كذا في الحياوي، ولو أعطاه بالثمن عرصاً أو رهناً فهلك يبيع مراحته على الدراهم كذا في محيط، المرحسي، باع متاعاً مراحته وأحبره أن رأس ماله مائة دينار فلما أراد أن يدفع الثمن قال اشترته بدنانير شامية والبيع ببعداد قال: ليس له إلا نقد ببعداد، وإن أقام بيعة أنه اشتراه بدنانير شامية قبلت بيعة ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط، ولو وهب المشتري المبيع من إسمان ثم رجع في البيعة فله أن يبيع مراحته وكذلك لو باعه ثم رد عليه بعيب أو حيار أو إقنة صو تم البيع فيه ثم رجع إليه بعيث أو هبة لم يكن له أن يبيعه مراحته وإذ كان المبيع جملة م ي بكل أو يوزن أو يحد وهو غير متفوت كان للمشتري أن يبيع بعض تلك الجملة، وإن كان جملة م يختلف أو عددياً متفاوتاً فإن باع بعضها مشاعاً مراحته جار وإن باع معيماً فإن كان الشئ جملة لم يجر وإن سمي لكل واحد ثمتاً جار يبيعه مراحته على ما سمي له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الحياوي، ولو أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جسس و حد وبني جنسهما ونوعهما وصفتها ودرعها على السوء وقبضهما عند محل الأجل وأرد أن يبيعهما مراحته على خمسة يكره ما لم يبين وقال: لا يكره كذا في الكافي، وإذا اشترى ثوب واحد واشتق نصفه فليس له أن يبيع النصف الثاني بنصف الشئ وإن كان الباقي نصف الثوب باعتبار الدرهم كذا في المحيط، عاصب العبد إذا قضى عليه بقيمة العبد عند الأباقي ثم عاد العبد من الأباقي فله أن يبيعه مراحته على القيمة التي غرم إلا أنه يقول قام علي بكدا، وكذا لو اشترى عبداً يحمر فقيسه فأبى يقضي الفاسي عليه بالقيمة للبائع كذا في الحياوي لكبرى، رجل وهب لرجل ثوباً على عوض اشترطه وثقابضاً فليس له أن يبيعه مراحته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في الصنع، وأما في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن عوض مثل قيمة الهبة فلا بأس بأن يقول قام علي بكدا ولا يقول اشترته، رجل ورث عبداً فباعه بألف ثم أفل المبيع بعد التقيض أو قبله فأراد أن يبيعه مراحته لم يعه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الحياوي، ولو اشترى محتوم حنطة محتومي شعير بغير عسهما ثم تقابضاً فلا بأس بأن يبيع الحنطة مراحته، وكذلك كل صنف من مكيل والمزور يصف آخر ولو اشترى قفيزاً من الحنطة بقميزي شعير بغير عسهما ثم باع الحنطة بربح ربع الحنطة لم يجر، وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة ثم باعه بربح درهم كذا في المحيط، ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد ثمتاً لا يجوز بيع أحدهما مراحته وإن سمي لكل واحد منهما ثمتاً جار عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز، ومن اشترى شيئاً وأهلى في ثمنه فباعه مراحته على ذلك جاز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا أراد زيادة لا يتعاسر الناس فيها فإني لا أحب أن يبيعه مراحته حتى يبين، ورجال اشترى مكبلاً أو موروثاً أو معدود متقارباً واقسماه جاز لكل منهما أن يبيع حصته مراحته ولو كان ثباتاً أو نحوها فاقسمها لم يجر لكن واحد منهما يبيع حصته مراحته كذا في محيط المرحسي، اشترى دنانير بدرهم فأراد أن يبيع الدنانير



مراجعة لا يجوز كذا في الظهيرية، اشترى متاعاً ورقم بأكثر من ثمنه فباعه مراجعة على الرقم جاز ولا يقول قام عليّ بكذا وكذا لو ورث أو انتهب مالاً وباع برقمه، وهذا إذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن، وأما إذا علم أن المشتري يعلم أن الرقم وانتمس سواء فإنه يكون خيانة فله فليجار كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى نصف عبد بمائة ثم اشترى النصف الآخر بمائتين فله أن يبيع أي النصفين شاء مراجعة على ما اشتراه، فإن شاء باع الكل على ثلاثمائة درهم مراجعة كذا في الحاوي، ويحور أن يضم إلى رأس المال أجر القصار والصبيغ والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم، والأصل أن حرب النجار معتبر في بيع المراجعة فما جرى العرف بإلحاقه برأس المال يلحق به وما لا فلا كذا في الكافي، ولا يحمل عليه ما أنفق عليه في سهره من طعام ولا كراه ولا مؤنة لا بعدد الحرب فيه ظاهراً كذا في المبسوط، ولا يضم أجرة الراعي والتعليم للمهد صناعة أو قرآن أو عساً أو شراً أو كراه بيت الحفظ وعلى هذا لا يضم أجرة سائق الرقيق وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا لا يضم أجرة الطبيب والرائس والبيطار وحمل الأبن وأحر اعمان<sup>(١)</sup> والعداء في الجنابة وما يؤخذ في الطريق من الظلم إلا إذا جرت العادة بضمه كذا في النهر الفائق، ولا يلحق أجرة الحجامة ولا يزيد أحر الكيالين في ثمن اطعام كذا في الحاوي، ويضم أجرة السار في ظاهر الرواية ولا يضم ثمن الحلال ومحوه في الدواب ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم إلا ما كان سرفاً وزيادة ويضم علف الدواب إلا أن يعود عليه شيء متولد منها كالبانها وصوبها وسمنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما إذا أحر الدابة أو العبد أو الدار وأحد أجرنه فإنه يربح مع صم ما أنفق عليه، لأن العنة ليست متولدة من العين وكذا دجاجة أصاب من بيضها يحسب بما نال وما أنفق ويضم الباقي ويضم أجرة التحصيل والتطعيم وحفر البئر في الدار ما بقيت هذه، فإن رأت لا يضم وكذا سقي الزرع والحكم وكشمه، ولو قصر الثوب بنفسه أو طين أو عمل هذه الأعمال لا يضم شيء منها وكذا لو تطوع متطوع بهذه الأعمال أو بإعادة كذا في فتح القدير، ويضم نفقة كرى الأنهار وجعل الفناة والمساة والكواب وغرس الأشجار ما دامت ياقية وكذا نفقة أحر الجاز للثمن واللفظ ولا يضم أحر الحافظ كذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى شاة واستأجر من يديجها ويسلخها ويمدحها فإنه يضم ذلك كله إلى رأس ماله، وكذلك إذا اشترى نحاساً واستأجر من يضربه آنية يحسب بذلك، وكذلك الخشب بمنعته أبواباً، وكذلك إذا اشترى حطباً فاتخذ منه حصاً فإنه يحسب أجر الموقد والأتون والنقالين كذا في المحيط، ولو روج عبده لم يلحق مهره برأس المال، ولو روج أمته لم يحط مهرها من رأس المال، ولو اشترى نولوة فثقبها بأجر يضم أجره إلى الثمن وأما الياقوتة فإن كان ثقبها يلصقها فلا يضم، وإن كان يريد بها خيراً أو لا بد منه يضم، ولو اشترى ثوباً وبطانة فاتخذها حية وحشاها قطعاً ورثه أو وهب له يضم أجرة القطن والخياطة إلى ثمنه وكذلك لو ورث الثوب ويطنه بالمرو الذي اشتراه أو كان الغرو ميراثاً والظهارة شراء يضم ثمن الغرو والخياطة إليه ولو كان ثوبان أحدهما شراء والأخر ميراث فباعهما مراجعة وقال: يقوم عليّ بعشرة لا يحور لأن الثوب الموروث لم يشتريه بشيء، ولو صيغ الثوب الموروث

(١) قوله اعمان كشدا الذي يقطع الشجر ويحور من الأرض كما يعاد من القاموس المصحح.

بمصرف وأنفق عليه درهماً ثم باعهما مراجعة وقال: يقرمان عليّ بكذا جاز كذا في محيط  
 للسرْحسي، وإن حان في المراجعة فهو بالخيار إن شاء أخذ بكل الثمن وإن شاء ترك وإن حان في  
 التولية حطها من الثمن، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلو هلث المبيع قبل أن يرده أو  
 حدث به ما يمنع المسخ عند ظهور الخيانة لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى، وهو المشهور من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي، إذا كان  
 بالمبيع عيب فندس فلما علم رضي به فله أن يبيعه مراجعة وكذا لو اشتراه مراجعة فجاء به  
 صاحبه فله أن يبيعه مراجعة على ما أخذ به كذا في الحاوي، وإذا حدث بالمبيع عيب في يد  
 البائع أو في يد المشتري بأفة مساوية أو بفعل المشتري أو بفعل البائع فله أن يبيعه مراجعة بجميع  
 الثمن من غير بيان عند عمائد الثلاثة ولو كان الحادث من فعه أو فعل أجنبي لم يبيعه مراجعة  
 حتى يبين وكذلك إذا حدث من المبيع ثناء وهو قائم في يده كالثمرة والولد والصوف أو هلك  
 بفعله أو بفعل أجنبي لم يبيعه مراجعة حتى يبين ولو هلك بأفة مساوية جاز له أن يبيعه مراجعة  
 من غير بيان ولو اشترى جارية ليلاً فوطئها جاز له أن يبيعها مراجعة من غير بيان وإن كانت بكرًا  
 لم يبيعها مراجعة حتى يبين كذا في المحیط، وإذا اشترى ثوباً فأصلبه قرض فار أو حرق نار يبيعه  
 مراجعة بلا بيان وإن تكسر الثوب بنشره وطيه فانتقص لزمه البيان كذا في الكافي، ولو استغل  
 الدار أو الأرض من غير نقص دخل بها جاز له أن يبيعها مراجعة من غير بيان ولو اشترى مسيكة  
 لم يبيعه مراجعة حتى يبين وهذا في الأجل المشروط فإن لم يكن مشروطاً إلا أنه متعارف مرسوم  
 فيما بين التجار مثل الباع يبيع الشيء ولا يطالبه بالثمن جملة بل بأحده منه مسلماً في كل  
 شهر أو كل عشرة أيام فأكثر المشايخ على أنه ليس عليه أن يبين ثم في الأجل المشروط إذا باعه  
 من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار إن شاء رضى به وأمسكه وإن شاء رده كذا في المحیط،  
 فإن استهلك المشتري المبيع أو هلك فعلم بالأجل لزم البيع كذا في التمهيد للعائق، ولو اشترى  
 بالدين ممن عليه الدين شيئاً وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل ذلك من غيره فليس له أن يبيعه  
 مراجعة من غير بيان وإن كان يشتريه بمثل ذلك الثمن من غيره فله أن يبيعه مراجعة سواء أحذه  
 بلفظ الشراء أو بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يعرف بين الصلح والشراء هكذا في الظهيرية، وفي  
 كل موضع وجب البيان ولم يبين فإذا علم المشتري بذلك فالمشتري بالخيار إن شاء أمضى البيع  
 بالثمن كله وإن شاء رد المبيع فإن لم يكر المبيع قائماً في يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا  
 في الحاوي، وإذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن باعه مراجعة بما بقي بعد الحط، وكذلك لو  
 حط عنه بعد ما باع حط فذلك عن المشتري الثاني مع حصته من الربح ولو كان وراء حط ذلك  
 عن المشتري الآخر، ولو زاد المشتري في الثمن باعه مراجعة على الأصل والزيادة جميعاً وهذا  
 مذهب علمائنا الثلاثة، ولو اشترى ثوباً لم ينقد ثمنه ثم باعه مراجعة جاز فإن آخر الثمن عنه  
 شهراً بعد ذلك لم يلزمه أن يؤخر عن المشتري كذا في المحیط، ولو وهب الثمن كله جاز له أن  
 يبيعه مراجعة على ما اشترى كذا في الحاوي، ومن اشترى ثوباً وباع بربح ثم اشترى طرح كل ما  
 ربح إن باعه مراجعة وإن أحاط بثمنه لم يبيعه مراجعة، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يبيعه مراجعة بالثمن الأخير، فإذا اشترى ثوباً بعشرة ثم باعه بحمسة عشر وتقابضا ثم

اشتره بعشرة يبيعه مرابحة بخمسة، ويقول قام علي بحمسة ولا يقول اشترته بخمسة، ولو اشتره بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتره بعشرة لا يبيعه مرابحة أصلاً، عهد مادون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوباً بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده مرابحة على عشرة، وإذا اشتره سيده بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه العبد مرابحة على عشرة، والمكاتب كالمادون ولو بين أنه اشتره من عبده المادون أو من مكاتبه له أن يبيعه مرابحة على خمسة عشر كذا في الكافي، ولو اشترى رب المال من المصارف مال المصارفة باعه مرابحة على حصته من الربح وكذا لو اشترى من لا تعمل شهادته به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى من شريك له شركة عتاق فلا بأس أن يبيعه مرابحة، وكذا إذا كان الشيء لشريكه خاصة واشتره لنفسه فاما إذا كان الشيء من الشركة واشتره لخاصة نفسه فله أن يبيعه بصيب شريكه مرابحة على ما اشتره ويبيع بصيب نفسه مرابحة على النصف الأول كذا في الحاوي، رجل اشترى عبداً بألف درهم ويقابضها ثم باعه مرابحة على ألف ومائة درهم ردها يقابضها ثم يبع المشتري الثاني أن شراء الأول كان بألف فخاصه في ذلك فأقام بينه عليه بذلك، فقال بآلته: قد كنت شريكه بألف درهم وهبته له ثم اشترته بألف ومائة سم يصدق على ذلك فإن طلب من المشتري على علمه، وقال المشري: شهدتني حين وهبته واشترته بألف ومائة استحلته على علمه ولو لم يمدح بيعة هذا ولكنه قال: هذه لثلاثة أمثقتها عليه في طعمه وفي حمولته من الذي قد اشترته فيه إلى هذا البلد فإن كان بين باعه مرابحة على ما دام عليه فالقول قوله مع يمينه وإن كان قال: قد اشترته بألف ومائة فباعه على ذلك ثم يمس قوله في هذه لماك إنها نفقة، رجل اشترى ثوباً بخمسة عشر درهماً وبقيت النصف ثم باعه بربح ده باردة وأحبر أنه قد اشترى بعشرة ثم انتقد عشرة وريحتها ثم قال بعده: علطت قام علي بحمسة عشر وكذبه المشتري فإنه لا تعمل بيعة ابتاع على ما دعي من رأس المال وإن صدقه المشتري في ذلك قبل له أعطاه خمسة دراهم ونصف أو رد المبيع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يؤخذ المشتري بزيده إلى يقين لئلا يفت في ما عسخ البيع وحده الثوب ورد ما انتقد، وإن شئت فسلم لمبيع بالذي انتقدت لا يرد عليه ولو قال المشتري إنما اشترته بخمسة فختت وسميت رأس مائك عشرة وأراد استحلته على ذلك فلا يمين على لئلا يفت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو أقر ابتاع أن رأس ماله خمسة ر فاست على ذلك بيعة فإنه يرد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرد شيئاً فإن شاء للمشتري رد المبيع وإن شاء أمسك بالنفس يدي نقد، وإن كان اشتره ثوبية في المسابيح جميعاً فمهما يردان في الريادة والنقصان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى. في النقصان، وكذلك قياس قوله في الريادة، وكذلك له ابتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الرجوع في ده بازده كذا في المحيط، وإذا باع الرجل المتاع بربح ده يازده أو ما شاكل ذلك فإذا علم المشتري بالنقص إن شاء أحده وإن شاء تركه، وإن علم بالنقص قبل العقد فليس له أن يرد، وإذا اشترى رجل ثوباً بخمسة دراهم واشترى آخر ثوباً بسنة دراهم ثم باعهما جميعاً بصفقة واحدة مرابحة

أو مواضعة فالثلثين بينهما على قدر رأس مالهما كذا في الخاوي، ولو اشترى ثوباً يساوي عشرة  
بعشرة واشترى آخر ثوباً بعشرة يساوي عشرين وأمره ببيعه مع ثوبه فقال: قلم عليّ بعشرين  
وأبعك بربع عشرة فاشتراهما وقبضهما ووجد ثوب الأمر عيباً وأمره رده فقال المشتري  
اشتريتكما صنفعة واحدة بعشرين وانقسم الثلثين والربع أثلاثاً فأرده ثلثي الثلثين وقال: الدائع  
بصفتين فردّه بالنصف فالقور للمشتري مع عيبه بالله ما يعلم أن الأمر كما قال البائع وإن قاله  
البينة فالبينة للمشتري ويأخذ من الدائع ثلثي الثلثين ويرجع الأمور على الأمر بنصف الثلثين  
خمسة عشر ويقوم خمسية في ماله، ولو ادّعى المشتري صفتين ودّعى الدائع صنفعة فاقول  
للبائع البينة فالبينة للمشتري كذا في الكافي، فإن وجد المشتري العيب بثوب المأمور رده بعشرة وإن  
أقام البينة فالبينة بينة المشتري، وإن وجد العيب بثوب الأمر رده بخمسة عشر لأن المشتري  
ادّعى فيه خمسة عشر وقد المر له الدائع بخمسة زائدة فإن شاء صدّقه وأحد منه، وإن شاء ترك  
فإن مشايخنا رحمهم الله تعالى هدّ إذا كان البائع مصرّاً على إقراره فإما بدّله يمكن مصرّاً على  
إقراره فلا يأخذ بتدث الخمسة كذا في المحيط، ومن ولي رجلاً شيئاً مما قدم عليه ولم يعلم  
المشتري بكم قام عليه فسد البيع فإن أعلمه الدائع في الغفلة صح البيع وللمشتري الخيار إن شاء  
أحده وإن شاء تركه كذا في الكافي، ولو اشترى ثوباً بعشرة فباعه بوضبعة ذه يردّه<sup>١</sup> يجعل  
كل درهم من رأس المال أحد عشر جزءاً فتكون الجملة مائة وعشرة لسقط منه جزء واحد من  
أحد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه بوضبعة ذه يردّه<sup>٢</sup> يجعل  
كل درهم اثني عشر فيكون مائة وعشرين ويسقط منها عشرون كذا في المحيط.

### الباب الخامس عشر في الاستحقاق

استحقاق المبيع على المشتري يوجب تدفع لعقد السابق على إجارة المسحوق ولا يوجب  
قبضه وقبضه في ظاهر الرواية كذا في المحيط، وأصح في البيع متى يفسح والصحيح أنه لا  
يفسح ما لم يرجع على بائعه بالثلثين حتى لو أجاز المستحق بعدما قضى له أو بعد ما قبضه قبل  
أن يرجع يشتري على بائعه بفتح كذا في البحر بقائق، إن كان المشتري شيئاً واحد كالثوب  
الواحد والعبد فاستحق قبضه قبل القبض أو بعده وللمشتري الخيار في الباطني، وإن شاء أحده  
بالخصه وإن شاء تركه وإن كان المشتري شيئاً كالثوبين والعبدتين قدم بمصنفهما حتى استحق  
أحدهما أو قبض أحدهما ثم استحق الآخر فليس له الخيار في الآخر، وإن استحق بعد الفسخ  
فلا خيار له في الآخر وإن تعرضت الصفقة عليه وإن كان المشتري مكيبلاً أو موروثاً استحق قبضه  
قبض القبض فليس له الخيار فيما بقي، وإن استحق قبضه بعد القبض فعلى أبي حنيفة رجعه  
الله تعالى رواية في كذا في المحيط، ورجل له ثلاثة أقدرة حصة باع منها فقيراً ثم باع منها فقيراً من  
رجل آخر ثم باع منها فقيراً من ثالث ثم كآلهم الأقدرة الثلاثة ثم استحق رجل من الكل فقير  
فإنه يأخذ الفقير الثالث كذا في المحيط، إذا استحق المبيع أو المصنوع مد باع أو عصب رجع  
بشئنه وبرئ الغاصب، اشترى ثوباً أو عصبه وحاطه فمبعضاً أو برأ وطحنه أو شاة وشواه فاستحق

لا يرجع بثمنه ولا يبرأ المصاب بل للمالك تضمينه، ولو لم يحط ولم يشو رجع بالثمن ويرى المصاب ولو يبرهن أن المراس له وآخر أن المصمم له وآخر أن المجلد له ثم يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو اشترى ثوباً فقطعه ولم يحطه ويبرهن رجل أن الكمين له وآخر أن مدحريص له وآخر أن البدن له لا يرجع المشتري على البائع بالثمن كذا في الكافي، وإذا استحق المسع قبل الغنص فادعى المتبايعان أن البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من المشتري تقس بينهما فإن لم يجد بيعة فنقض القاضي البيع بينهما ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بيعة لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المسع فنقض البائع الثمن ويبرهن المشتري الأخير، فإن كان المتبايعان نقضاه من غير قضاء بأن طلب المشتري الثمن منه فاعضاه لا يرتفع نقضهما بحال وإن نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينتفع حتى ينقضه القاضي كذا في الحاوي، وهي استقضى رجل اشترى عبداً بالف درهم وذهب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه أو بعده ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو أجاز مستحق العبد العقد قبل أن يقضي له بالعبد فإن البيع جائز والهيبة جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كانت الهيبة قبل قبض الثمن ويضمن البائع مثله لرب العبد، ولا تجوز لهبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون رب العبد كذا في المصنف، اشترى من رجل عبداً ثم وهبه لرجل ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع رجوع كذا في الظهيرية، رجل اشترى عبداً وقبضه موهبه من آخر أو تصدى به على رجل ثم جاء رجل واستحق من يد الموهوب له أو من يد المقتضى عليه كذا للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه، ولو اشترى عبداً وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الأول بالثمن على بائعه قبل أن يرجع المشتري الثاني عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى فضيخان، سبعة ولدت عنه اشترى لا باستيلاده فاستحققت ببوسة تبعها ولدها، وإن أمر بها لرجل لا يتبع ولدها، وإذا قصي بالأصل للمسحق ولم يعلم بالزوائد لا تدخل الزوائد تحت القضاء، وكذا إذا كانت الزوائد في يد آخر وهو غائب لم تدخل الزوائد تحت القضاء كذا في الكافي، وإذا قال عبد لمشتري: اشترني فابا عبد واشتره فإذا هو حر فإن كان البائع حاضراً أو غائباً غيبة معروفة فلا شيء على العبد، وإن كان البائع غائباً غيبة غير معروفة بأن لم يدر مكانه فإن المشتري يرجع على من دان له اشترى فابا عبد بما دفع إلى البائع من الثمن ثم يرجع على من باعه بما رجع المشتري به عليه إن قدر هكذا في البحر الرائق، ومن ادعى حراً مجهولاً في دار فأنكر ادعى عليها ذلك فصولح منه على مائة درهم فأحدها ادعى فاستحق بعضها ثم يرجع على المدعي ولو ادعى كنهها فصاحه عني مائة درهم فلا بد من بعض التصحيح، ولو أقام الهيبة عليه لا تقبل بيبته إلا إذا ادعى إقرار المدعي عليها بالحق فحينئذ تصح الدعوى فتقبل البيعة كذا في الكافي، ولو ادعى قسراً معلوماً كرمعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وإن بقي أهل منه رجع بحساب ما استحق كذا في البحر الرائق، اشترى أمة وبعصها فادعت أنها حرة الأصل أو ملك فلان أو معنقة أو مدبرة أو أم ولده وصدقتها فلان أو حلف المشتري فكل لا يرجع بالثمن على البائع وإن برهن على أنها ملك المستحق لا تقبل، وعلى

إقرار البائع على أنها ملك المستحق تقبل ولو برهن المشتري على أنها حرة الأصل وهي تدعى أو برهن على أنها ملك للأن وهو اعتفها أو حبرها أو استولدها قبل شرائه قليل ويرجع بالشئ على البائع كذا في الكافي، اشترى جارية وقبضها ببيعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقيل للبائع الثاني منه ثم الثاني ردّها على الأول فلم يقبل الأول قالوا: إن كانت الجارية أدعت العتق كان دلاول أن لا يقبل وإن كانت ادعت أنها حرة الأصل فإن كانت حين بيعت وسلمت امقادت بذلك فهو بمنزلة دعوى العتق وإن لم تكن اتقادت ثم ادعت أنها حرة لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل، رجل اشترى جارية وهي لم تكن عند البيع فقبضها المشتري ولم تفر بالرق ثم باعها المشتري من آخر وهي لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري ثم قالت: أنا حرة فإن القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن، فإن قال للمشتري: إن الجارية أقرت بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الأول بينة على إقرارها بالرق فإن المشتري الثاني يرجع بالشئ على المشتري الأول والمشتري الأول لا يرجع بالثمن على بائعه كذا في فتاوى قاضيهان، رجل في يده عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف إليه ثم جاء رجل واستحق نصف العبد بيينة كان المستحق من البعير جميعاً وإن كان المشتري الأول قبض العبد ولم ينقض الثاني يتصرف الاستحقاق إلى الثاني دون الأول وإن قبضه جميعاً كان المستحق منهما، رجل اشترى عبدين من رجل بألف درهم وقبضهما ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، ولو باعه بضعه وأودعه النصف أو باع النصف ثم باع نصفه بمئة أو دم لم يكن للمشتري خصماً للمستحق ولو باع من رجل نصفه وأودع من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي، اشترى أرضاً وعثرها فاستحققت هل يرجع على بائعه بما اتفق في عملتها؟ لا رواية لهذه المسألة قبل: لا يرجع، سئل شمس الإسلام الأزجندى عن اشترى جارية فظهر أنها حرة وقد مات البائع ولم يتوك شيئاً ولا وارث له ولا وصي غير أن بائع الميت حاضر قال القاضي: يجعل للميت وصي حتى يرجع المشتري عليه ثم هو يرجع على بائع الميت كذا في المحيط، رجل اشترى شيئاً فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع إلى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بالتسليم إلى البائع، ولو اشترى شيئاً قد أقر أنه ملك البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل إليه بوجه من الوجوه فإنه يؤمر بتسليمه إلى البائع كذا في فتاوى قاضيهان، رجل اشترى أمة وقبضها ونقد الثمن ثم استحقها رجل بالبيعة فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقلل له البائع قد علمت أن الشهود شهود رور وإن الأمة كانت لي وقال المشتري: أنا أشهد أن الأمة كانت لك وأنهم شهدوا برور لا يبطل حق المشتري في الرجوع بالشئ إلا أن الجارية لو وصلت إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع كذا في الظهيرية، اشترى أمة وقبضها ثم اشتراها عنها أهل الحرب ثم اشتراها هذا الرجل منهم ثم استحققت بالبيعة وقضى القاضي للمستحق أن يأخذها لأنه أن يرجع بالثمن على بائعها الأول كذا في المحيط، اشترى جارية وضمن له آخر بالدرك فباعها من آخر وذلك من آخر وثقابضوا، ثم استحققت فليس لواحد

منهم أن يرجع على بائعه حتى ينصبي عليه، وكذلك الكعيل لا يرجع الأول عليه حتى ينصبي عليه، فإن أقام واحد منهم البينة أن بعدد أحد البائع بعدد نصبي به لم يستحق له ثمن بيعة، وإن كان الثمن قد يسحق ولكنه أقام البينة أنه حر لأصل أو أنه كان عبداً لعلان فأنعه أو أقام رجل البينة أنه عبده دبره فعصى بشيء من ذلك فبطل واحد أن يرجع على بائعه قبل القبض عليه وبطلت للمشتري الأول أن يرجع على الكعيل قبل الرجوع عنه كذا في الحادي، شري أمه وقبضها فدعاها آخر فاشتراها منه أيضاً لم يستحق وقد ولد للمشتري قال محمد رحمه الله تعالى يرجع بالمشتري على البائعين فإن كانت حرة بالقبول لأكثر من ستة أشهر من وقت أن اشتراها من الآخر يرجع بقيمة الثمن التي يجرها لم يستحق على البائع الآخر. حرة لأقل من ستة أشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الثمن على واحد منهما قال محمد رحمه الله تعالى وبضمن أن يبيع في الأرض المشتري إذا استحققت البينة وبغرس وأرغ وصمان الرجوع أن يضرب قيمة بعضها سائح كذا في المحيط، رجل اشترى دراهم وقبضها ثم جاء رجل وسحق بعضها ثم أن المشتري أقام لبينة أنه اشتراها من مسحق ولم يوقت لذلك وقت قال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع للمشتري على البائع شيء من الثمن إذا هو رجل اشترى دار فدعاها آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضاً فإنه لا يرجع على البائع شيء، أو أقام المشتري البينة على أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبيل بيعة كذا أنه أن يرجع على البائع بنصف الثمن كذا في فتاوى قاضيهان، ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإمامة رجل اشترى من رجل نصفاً بمائة حتى فيها بقاء ثم استحققت الأرض وقضى بقاضي علو المشتري يهدم لسان فهدمه ثم استهلكه فلا شيء على البائع من قيمة الباء وهذا احتسب منه له وإن لم يستهلكه وبكى مصر أمده كان الباء صحيحاً كقصر صيناً أو كسره رجع فعلى البائع فضل ما بين القبض والباء وإن شاء البائع أخذ النقص على ذلك الحدة وأعطاه قيمة الباء مبناً ويدفع عنه ما حدث في النقص من النقص من كل وجه، فإن احتسب هذا المشتري باختيار أو شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وكذلك كل فساد يدعيه بجناية أحد فامشترى باختيار والبائع باختيار فإن اتفق على وجه من ذلك فعلى بينهما أن يحتلف تركه في يد المشتري وضمن البائع فعلى ما بين النقص إلى الباء وإن كان النقص من غير حدية حد فهو مثل ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، كان للمشتري أن يمسكه ويرجع بفصل ما بين الهدم إلى الباء كذا في المحيط، رجل اشترى دار وبني فيها وغاب ثم أن البائع باعها من آخر وبقي للمشتري الآخر بقاء لأول وبني فيها بقاء ثم جاء الأول واستحققت فإن كان الثاني بقاء بالآلات هي منكه يضمن المشتري الثاني للمشتري الأول حصه بقاء الأول من الثمن بعامرة وبعض البقاء الأول للمشتري الأول إن كان قائم وإن كان الثاني سهمك حصه قيمة ذلك للمشتري الأول، وإن سى بعض الأول فامشترى الثاني يضمن للمشتري الأول حصه البقاء من الثمن بعامرة، ومشتري الأول أن يمسك بقاء وليس للمشتري الثاني دفعه فإن ردد المشتري الثاني في ذلك رباذه أعطاه قيمة الرباذه من غير أن أعطاه أجر العمل كذا في مدحرة، شترى حارية وقبضها

(١) قوله كان الباء صحيحاً كذا في جامع الشيخ المعاصرة والمناسك كذا أو بقاء كذا في جامع  
بسعة طبع الهند المجموع منها

مولدت له ثم اعتقها وتزوجها فولدت له ويدا آخر ثم استحققت فليس عليه إلا عقر واحد، وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق وبكته ربي بها والعميد باله فولدت له أولاداً ثم أنها استحققت سم يهرم للمستحق إلا عقراً واحداً وصار ذلك لاعتق كان لم يكن وثبت بسبب الأولاد ويهرم فيمنهم ويرجع على البائع بقيمة الأولاد الذين كانوا قبل العتق ولا يرجع بقيمة الأولاد الذي كانوا بعد العتق كذا في هيبة، وإذا اشترى أمة من إنسان واستحققت من يده بابتدك المطلق وقضى القاضي بالأمه للمستحق ونصير يد المشتري عن الأمة ورجع المشتري على البائع بالثمن فأقام بيته أن هذه أمة ولدت في ملكه من أمته وإن انقصه للمستحق وقع باطلاً وليس له حق الرجوع عليّ بالثمن قبلت بيته إذا أقامها بحضرة المستحق وبعض مشايخنا أبو ذلك فقالوا يسمى إن لا نشترط حضرة المستحق وهكذا حكى في فتاوى شمس الأئمة المرحومي بفرعاً كذا في الظهيرية، جارية بين رجلين اشترىها من رجل واستولدها أحدهما وصنع لشریکه نصف قيمتها ونصف عقرها ثم استولدها ثانياً ثم استحقها مستحق وقضى القاضي به بجارية وبقيمة الولدين وبالعقر من المستولد فإن المستولد يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجعان بالثمن على البائع ويرجع على البائع بنصف قيمة الولدين حصته من الشراء ولا يرجع بالنصف الثاني كذا في الدخيرة، وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دفع من رجل ساجدة منقاة في بطريق ونقص الثمن وحتى بين المشتري وبين الساجدة ولم يحرکها المشتري من موضعها فقد صار قائماً بها فإن أحرقتها رجل فهي من مال المشتري فإن جاء مستحق استحقها بيته فإنه بالخيار إن شاء ضمن المخرق وإن شاء ضمن البائع إن كدر البائع هو الذي ألقاها في ذلك الموضع ولا سبيل للمستحق على المشتري إن لم يكن المشتري حركها من ذلك الموضع كذا في الهيبة، استحق حماراً من يد رجل ببخارى ونقص المستحق عليه السجل وباتحه بسرقة فقدمه إلى قاضي سمرقند وأراد الرجوع عليه بالثمن وأظهر سجل قاضي بخارى فأقر البائع بالبائع ولكنه أنكر الاستحقاق وكوّن السجل سجل قاضي بخارى فأقام المستحق عليه البيعة أن هذا السجل سجل قاضي بخارى لا يجوز لقاضي سمرقند أن يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود أن قاضي بخارى قضى على المستحق عنه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه من يد المستحق عليه كذا في الدخيرة، هو قال البائع هي الدفعة: إن الحمار نتج في ملكه بالثمن وليس له الرجوع عني وأقام البيعة تقبل إن كانت بحضرة المستحق وتشتترط حضرة الحمار، وقال الإمام ظهير الدين لا تشتترط حضرة الحمار وكذا في دعوى العبد المحرية إذا رجع المشتري على البائع بالثمن لا تشتترط حضرة المستحق عليه في الحمار كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى

### الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والمثلن واخط والإبراء عن الثمن

الزيادة المتوسطة<sup>١</sup> من المبيع كالولد والعقر والأرض والثمن والدين والصرف وغيرها مبيعه كذا في محيط المرحومي، فإن حدثت قبل انقضاء كانت بها حصة من الثمن وإن حدثت بعد

١ قوله الزيادة المتوسطة إلخ هذه زيادة على الترجمة ولا يصير فيها سبيحاً وهي عهد لما نفي من مصححه.



القبض كانت مبيعة تبعاً ولا حصة لها من الثمن أصلاً ولو أنلف البائع السماء المتولد من البيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن على قيمة الأصل يوم انعقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا خيار للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال له، الخيار ولو استهلك الدماء اجنبي ضمن قيمته وكان مع الأصل مبيعاً هكذا في المخطوط، الزيادة في الثمن والتمس جائزة حال قيامهما سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلتحق بأصل العقد، ولو قدم المشتري بعدما راد بجبر إذا امتنع وفي الرد بالمعيب وغيره تعتبر الزيادة كأنه باعه مع هذه الزيادة وإذا زاد في الثمن لا بد أن يقبل الآخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتعرفا بصحت كذا في الخلاصة، وإنما تصح الزيادة إذا كان المبيع محللاً للعقد صرّ أجر المشتري أو رهس أو دهب أو حط أو اتخذ مبيعاً أو قطعت يده وأخذ المشتري زرعها صحت الزيادة إلا أنه لو باع من المهرس والمستاجر أو باع بعد الدهب والخياطة وغيرهما لا تصح، ولو اعتق أو كاتب أو دبر أو استولد أو مات أو قتل أو وهب أو باع أو طعن أو نسج أو حمر أو أسلم مشتري الخمر لا تصح الزيادة كذا في الكافي، وإن كان دقيقاً محبزه أو أحد اللحم قلية أو سكباجاً أو شاة فجعلها إرباً إرباً ثم راد في الثمن لا تصح هكذا في الخلاصة، ولو راد بعد ما صار الخمر حلاً صحت الزيادة بلا خلاف كذا في المذخيرة، ولو اشترى عبداً يالغ بضاعه من آخر بمائة دينار فرد الآخر خمسين ديناراً ورد بمعيب بقضاء رجع بالثمن والزيادة، ولو راد المشتري الثاني عرضاً يساوي خمسين ديناراً نصف الثمن فهلك العرض قبل قبض المشتري الأول يفسخ البيع في ثلث العقد ولو رد ثلثي العبد بمعيب بقضاء رد كل العبد على بائعه الأول ولو تعابلا في ثلث ثم رد ثلثيه بقضاء لا يرد شيئاً كذا في الكافي، ثم في كل موضع تصح الزيادة من المشتري يصح من لاجبي أيضاً كذا في المخطوط، ولو راد الاجنبي إن رد بأمر المشتري يجب على المشتري ولا يجب على لاجبي وإن زاد بعير أمره فهي موقوفه إن أجاز المشتري برمه وإن لم يجز بطلب ولو كان حين رد ضمن عن المشتري أو أصابها إلى مال نفسه لزمته الزيادة، وبعد ذلك ينظر فإن كانت بأمر المشتري يرجع عليه وإلا فلا كذا في الخلاصة، الرتبة المتولدة لا تراجح المبيع في الزيادة المشروطة ما دام المبيع قائماً حتى كانت لزيادة المشروطة زيادة على المبيع دون الولد والتمس ينقسم أولاً على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما أصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد، وتعتبر قيمة الأصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه، رجل اشترى جارية قيمتها ألف درهم يالغ درهم فودت الجارية قبل القبض ولداً قيمته ألف درهم ثم أن البائع راد المشتري غلاماً يسوي ألف درهم ثم ورثت قيمة الولد فصارت ألفي درهم ثم قبضهم المشتري وبقيت الألف ثم وجد بها ولد عيباً رده بثلاث الألف، وإن وجد بالأم عيباً ردها بسدس الألف، وإن وجد بأمر زيادة عيباً ردها بنصف الألف، وكذلك لو لم تلد الجارية لكر عينها بيضاء وقت العقد فذهب البيض عن عينها ثم إن عبداً ففأعياها عند البائع فدفعه مولاه بالحماية إلى البائع ثم راد البائع المشتري عبداً يساوي ألفاً فهذا ولأول سواء إذ قبضهم المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد وعلى قيمة الزيادة يوم زاد، ثم ما أصاب الجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة العبد المدفوع بالدين يوم قبضه المشتري، فإذا وجد بأحد

عبيد دُرّه بالحصّة، وأما إذا كانت عيناها صحيحتين عند البيع وقبضتها ألف درهم فنصرب عبد حينها عند البائع حتى يبيضت فدفعه مولاه إلى الساع ثم راد البائع المشتري عبداً يساوي ألف درهم ثم قبضهم للمشتري فينقسم الثمن أولاً على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الزيادة نصفين، ثم ما أصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد المدفوع نصفين فثلث قيمة العبد أو كثر، ولو ماتت الجارية بسبب غير فناء العين ثم راد البائع المشتري في البيع دابة يساوي ألف درهم ورضي به المشتري صححت الزيادة فإذا قبض المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد والعبد المدفوع يوم القبض المشتري حصّة الجارية تسقط بهلاكها قبل القبض، وحصّة الولد أو العبد المدفوع تنقسم عليه وعلى الزيادة تعتبر قيمة الزيادة يوم الرقادة وقيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري فإن لم يقبض المشتري شيئاً من ذلك حتى هلكت الزيادة هلكت حصّتها ويختير المشتري إن شاء أخذ الولد أو العبد المدفوع بحصّته من الثمن وإن شاء ترك وهذا الخيار غير الخيار الذي ثبت به بهلاك الجارية قبل انقباض، وإن هلك الولد أو العبد المدفوع قبل القبض وبقيت الزيادة للبائع أن يمسك الزيادة من المشتري كذا في المخطوط، ولو اشترى اثنين بألف فولدت إحداهما ولداً فماتت فراد البائع عبداً وقيمة كل واحد ألف ووراد الولد ألفاً فقبضهم قسم الثمن أولاً على الاثنين نصفين فما أصاب الأم قسم على الأم ووردها اثلاثاً اعتباراً لقيمة الولد يوم القبض وقيمة الأم يوم العقد وسقط قسطها بهلاكها وثلث الثمن للولد، ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والحية من الثمن فيستتبع للولد خمسي العبد والحية ثلاثة أخماسه وقسم ما في الولد من الثمن وهو ثلث الألف عليه وعلى حمسي الزيادة أسداً بقدر قيمتهما، وقيمة خمسي الزيادة أربعمئة وقيمة الولد ألفان يجعل كل أربعمئة سهماً فصار خمسا الزيادة سهماً وصار الولد خمسة أسهم، وما في حية عليها وعلى ثلاثة أخماس العبد اثماناً بقدر قيمتهما وقيمة الحية ألف وقيمة ثلاثة أخماس الزيادة ستمئة فجعل كل مائتين سهماً فتكون الأمة خمسة أسهم وثلثة أخماس الزيادة ثلاثة أسهم فيكون الكل ثمانية أسهم فلو هلك العبد قبل قبضه ظهر أنه لا يقبله شيء وأن الأم هلكت بنصف الثمن، والنصف في الحية والزيادة تتبع الحية وخير للمشتري لتعير المسح قبل القبض ولو بقي وقبضه ألف سقط بموت الأم الربع وفيه ربع فيقسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لأنه يقسم بين الولد والحية اثلاثاً لثلاث تبع لها وثلثه تبع للولد أرباعاً بقدر قيمتها ربعه في ثلث الزيادة وثلاثة أرباعه في الولد وما في الحية عليها وعلى ثلثي العبد أحصائاً ثلاثة أخماسه في الحية وخمسه في ثلثي الزيادة كذا في الكافي، اشترى عبيد بألف قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمئة ثم صارت قيمة الأول ألفاً ثم زاد المشتري تقسم الزيادة عليهما يوم البيع اثلاثاً، وإن كان أحدهما هالكاً يوم الزيادة صححت الزيادة بقدر القائم وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي، في المشتري رجل اشترى عبيدين صفقة واحدة بألف درهم وتلقاها أو لم يتلقاها حتى زاد المشتري مائة في ثمن أحد العبيدين بعينه أو قال في ثمن أحدهما ولم يعين لا تجوز الزيادة وإن كان لكل واحد منهما ثمن على حدة وزاد في ثمن أحدهما بعينه جازت، وكذا إذا زاد في ثمن أحدهما لا بعينه وجعل القول قول المشتري في إصاعة الزيادة إلى أحد

التمسوا وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب إذا اشترى عبيدين صفقة واحدة بألف درهم ثم راد  
المشتري في نفس أحد العبيدين بعينه القياس أن يجوز ويقسم الثمن على العبيدين ثم تدخل  
الزيادة في حصة لميل الذي رده فيه، وكذلك إذا راد جارية في ثمن أحدهما بغير عيبه جازت  
وكان للمشتري أن يضيفها إلى أيهما شاء، وكذلك إذا راد عرضاً كذا في المحيط، باع منه قسم  
يقبضها حتى زاد البائع أمة أخرى ثم استحلقت لأولى يأخذ المشتري ابتاقية بحصتها من الثمن  
كذا في المحيط المرحسي، أحد بعض الثمن صحيح ويلحق بأصل العقد عندنا كالتزادة سواء  
بقي محلاً لتعديله وقت الخط أو لم يبق محلاً كذا في المحيط، إذ ذهب بعض لثمن عن  
المشتري قبل القبض أو أبرأه عن بعض الثمن فهر خطه فإن كان البائع قد قبض الثمن ثم خط  
المنص أو وهب بآء قال: وهبت منك بعض الثمن أو ذاك خطعت بعض الثمن عنك صح  
ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري، وبر قال: أبرأت عن بعض ثمن بعد القبض لا  
يصح الإبراء كذا في الدخيرة، وإذا خط كل الثمن أو وهب أو أبرأه عنه فإن كان ذلك قبل قبض  
الثمن صح الكل ولكن لا يلحق بأصل العقد وإن كان بعد قبض الثمن صح خط والهبة ونم  
يصح الإبراء هكذا في المحيط، الإبراء من ثمن بعد الإقالة بحور والمبيع أمانة في يد المشتري بعد  
الإقالة كذا في التارخانية، باع عبداً مبيعاً فأسداً وتفايضا ثم أبرأه البائع من بقيمة ثم مات  
العلام ضمن بقيمة، ولو قال: أبرأتك من الغلام فهو بريء كذا في السراجية

### الباب السابع عشر في بيع الأب وابوصي والقصاصي مال الصغير وشرائهم له

يحور بيع الأب من ابنه الصغير وشراؤه منه نفسه مستحسناً وترجع الحفوف إلى نصبي  
ويقوم الأب مقامه فيها، وهذا لو بيع منك مطاللة الأب بـشمن، وهو باع الأب من غيره فباع لا  
يملك المطالبة بعينه كذا في محيط المرحسي، واحتجفت لمشيخ في أنه هل يشترط تمام هذا  
العقد الإيجاب والقبول والصحيح أنه لا يشترط حتى أن الأب يقول: بعث هذا من ولدي فلا  
يكف، أو قال: اشتريت من مال ولدي هذا هكذا فإنه يتم العقد ولا يشترط أن يقول: بعث هذا  
من ولدي واشتريت، ويجوز هذا البيع من ذاك بمثل القيمة وما يتفلسن الذي فيه، واجد أبو  
أب عند انعدام الأب بمنزته كذا في المحيط، باع الأب صبعة أو عقاراً لابنه الصغير بمثل قيمته  
فإن كان الأب محموداً أو مسوراً عند مناسي يحور، وإن كان مفسداً لا يحور وهو الصحيح،  
وإن باع مقولاً وهو مفسد في رواية لا يحور إلا إذا كان حياً للصغير وهو لأصح، وبيع الأب  
على ابنه الكبير المحور جواً طويلاً يحور وقصيراً لا يحور والمحور المظويل مقدّر بشهر فصاعداً  
والقصير بما دونه وهو لأصح كذا في محيط المرحسي، الأب أو لوصي إذا باع عقاراً للصغير  
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن رأى انقاضي بقض لبيع خيراً  
لنصبي كان له بطله كذا في فتاوى قاضخان، باع لأب من الصغير شيئاً بمثل الثمن فأجار  
انقاضي بعد وكذا لو جعل البائع وصياً فأجار هو بعد كذا في القيمة، ومن كان له ابان  
صغيران لباع مال أحدهما من الآخر بأن قال: بعث عبد أبي فلان من بني فلان جدار وود بلبعا  
بالعده عليهما في الصحيح كذا في المحيط، الأب إذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضاً

بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير بحال يتمكن من القصد حقيقة هلك على الوالد كذا في فتاوى قاضيه خان، وأثنى الذي يرم بشراء مال ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى يصيب للمقاضي وكذا عن الصغير فقبضه من أبيه ثم يردّه إليه فيكون وديعه من يده وفيما لو باع دله من ابنه وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضاً حتى يفرغها الأب، وبشترط تسليمها إلى أمين القاضي كذا في محيط السرخسي، فإن عد الأب بعد ما تحوّل عنها فسكنها أو جعل فيها مناعه أو أسكنها عياله وكان غنياً صار بمنزلة المأصّب كذا في المحيط، رجل اشترى لولده الصغير ثوباً أو خادماً ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده إلا أن يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه وإن لم يقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته ثم لا ترجع بقية الورثة بذلك على هذا الولد إن كان لم يثبت أنه اشتراه لولده وإن اشترى لابنه الصغير ضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي الاستحسان لا يرجع، وإن قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان له أن يرجع على الولد كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو اشترى لولده الكسوة أو الطعام يرجع بثمنه عنه وإن لم يشهد عليه لأنه مأثور به غير متطوع به بخلاف شراء الدار والعقار كذا في محيط السرخسي، الأب إذا باع مال لصبي وسلم قبل استيفاء الثمن يملك استرداد البيع ليحييه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة، امرأة اشترت لولدها الصغير صبيحة بمائها على أن لا ترجع على الولد بالثمن جار استحساناً وتكرراً لا مـ مشترية لنفسها ثم تصير هبة من لولده الصغير رصعة، وليس لها أن تبيع الرصعة من ولدها كذا في فتاوى قاضيه خان، دار لرجل وله امرأة بينهما ابن صغير فقالت المرأة اشترت مني هذه الدار لا يسأله وقال الأب: بعثها بجور كذا في الخلاصة، ولو كانت الدار مشتركة بين الأب والأجسبي فقالت للمرأة لهما: اشترت منكما هذه الدار لا تسأل فداً بعثا حار لا لأب لما جور شراءه جملة الدار فقد أدل لها في شراء الجملة كذا في فتاوى قاضيه خان، ذكر هشام أن الأب إذا اشترى عبد ابنه الصغير لنفسه شراءً فاسداً فبات العبد قبل أن يستعمله الأب أو يفضّه أو يأمره بعمل مات من مال الصغير ولو باع عبداً له من ابنه الصغير بيعاً فاسداً ثم اعتقه الأب حارّ عتقه كذا في المحيط، ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه فباع للصبي كانت النعمدة من قبل الولد على لوالده كذا في فتاوى قاضيه خان، وكل الأب رجلاً يبيع عبد الأب من ابنه لا يجوز إذا كان الابن صغيراً لا يعبر عن نفسه إلا إذا قبل الأب العقد من الوكيل فيجوز والصحيح أن حقوق العقد تثبت للوكيل وتكتموا في أن الأمر يكون متصرفاً لنفسه أو للصغير، وبصحيح أنه متصرف للصغير ثالث عنه، وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الأب، وما كان من جانب الأب فعلى الوكيل، وكذلك لو وكل يبيع مال أحد بنيه من آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فتبعوا جاز، وكل الأب رجلاً يبيع عبد ابنه فباعه الوكيل من الأب جاز هكذا في محيط السرخسي، وفي نوادر ابن سماعة فيمن باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف درهم ثم قال في مرضه: قد تبصت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يجز إقراره، وفي رواية في مرضه: قد قبضتها من فلان فصاحت كذا مصداقاً، وفي رواية: قد قبضتها واستشهدت بها ثم بكن مصداقاً ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري إذا أخذ منه الثمن أن يرجع به على الأب أو في ماله

كذا في المحيط، إذا اشترى الأب داراً رحمه محرم من الصغير ماله نعد على الأب دون الصغير كذا في محيط السرخسي، وإن اشترى للمعتوه أمة استولدها بالنكاح يلزم الأب قياساً وفي الاستحسان يجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك، والأصح هو الأول كذا في الدخيرة، ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينفذ عليه ويغذ على الأب فيعد ذلك إن كان المشتري قريباً من الأب عتق عليه وإن كان أجسباً عنه كأم الصغير وعتوه أو أحدهما أو أحتهما لا يعتق عليه كذا في المحيط، باع الأب ملك ابنه فقال الابن: كنت بالغاً حين باعه بغير إذني وقال الأب: كنت صغيراً فالقول قول الابن، ولو ماتت وحلفت أولاداً صغيراً وكبيراً فباع أبو الصغير شيئاً من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير إذا كان يمثل القيمة كذا في القسمة، ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه حار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان حراً لليتيم وأخبره في عبر العقار ما قال شمس الأئمة: أن يبيع مال نفسه ما يساوي خمسة عشر بعشرة وأن يشتري نفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر وتفسير الخيرية في انعقاد عقد البيع أن يشتري لنفسه بصعف القيمة وأن يبيع من اليتيم نصف القيمة كذا في فتاوى قاضيهان، ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يمكنه بقوله: بعث أو اشترت كما في الأب أو يحتاج إلى الشطرين لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتب، وذكر أساطفي في وافيته: أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الأب كذا في المحيط، ولو باع الوصي ماله من أجسب يمثل نفسه يجوز وقيل إن يجوز نصفه بأحد شروط ثلاثة: إما أن يبيع بصعف نفسه أو بصغير حاجة إلى ثمنه أو يكون على الميت دين لا وفاء إلا به وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي، ولو أمر الوصي رجلاً بأن يشتري شيئاً من مال اليتيم فاشترى لمؤكله لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، نصي المادون له إذا باع مال نفسه من الوصي فإنه كبيع الوصي بنفسه ولو باع النصي مادون من الأجسب بعين فاحش يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وصي باع عقاراً ليتيم ومصلحه اليتيم في بيعه إلا أنه يبيع لصيق الثمن على نفسه قالوا: يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الثمن لنفسه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو اشترى الوصي لأحد اليتيمين من الآخر لا يجوز وكذلك إن أخذ منهما بالتجارة ليتبهما لا يجوز لأن الوصي لو باشر ذلك لا يصح فكذلك من سعاد انصرف من جهته وكذلك لو ادب لبعديهما في التجارة فباع أحدهما من صاحبه لا يجوز وفي الأب يجوز في لائس وعديهما كذا في محيط السرخسي، القاضي إذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، القاضي إذا اشترى من الوصي شيئاً من مال اليتيم جاز وإن كان هذا القاضي جعله وصياً كذا في الفتاوى الكبرى، أحد الوصيين إذا باع مال اليتيم من الوصي الآخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، وصي اشترى ليتيم من مديون اليتيم داراً بعشرين قيمتها خمسون ديناراً عندما استوفي الدين أقال يبيع لا يجوز كذا في لقنية، لو وصي إذا باع مال اليتيم بالسنة إذا كان اتاجيل فاحشاً بأن لا يباع هذا المال بهذا لأجل لا يجوز وإن لم يكن كذلك لكن معاف عليه المحرود عند حلول الأجل أو هلاك الثمن عليه وكذلك، وإن كان لا يحاف عليه

المحمود ولا هلاك الشئ عليه حار بيع الوصي، رجل اشتاع مال البتيم من الوصي بألف ورجل آخر اشتاعه بمائة وألف والأول أملى من الثاني قالوا: ينبغي للوصي أن يبيع من لاون كذا في فتاوى قاضيهان، ولو باع الوصي الشركة من غيره فإن كانت الورثة صغار حاز بيعه في كل شيء، ضمناً كان أو عقاراً أو عروضاً سواء كانوا حضوراً أو غيباً على الميت دين أو لا، لكن إنما يبيع مثل القيمة أو بما يتغلب الناس في مثله قال شمس الألفة الحلواني في شرح ادب القاضي بلخصاً: هذا جواب السلف وجواب المتأخرين أنه إنما يجوز بيع لعقد بإحدى الشرائط الثلاث: إما أن يرغب المشتري بضعف قيمته أو لتصغير حاجة إلى ثمنه أو على الميت دين لا رفاء له إلا به، فلو كانت الورثة كلهم كباراً وكانوا حضوراً ولا دين على الميت لا تملك التصرف في الشركة أصلاً لكن يتقاضى ديون الميت ويدفع إلى الورثة، وإن كان على الميت دين إن كان محيطاً بالشركة أجمعوا أنه يبيع كل الشركة، وإن لم يكن مستغرقاً ببيع بقدر الدين، وفيما راد على الدين ببيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً، وعندهما لا يبيع وإن لم يكن في شركة دين لكن أميت أوصى بوصياً إن كانت الوصية ماثلت أو دونه أبعدها وإن كانت أكثر من الثلث انعقد بغير الثلث وما بقي للورثة ولو أراد أن يبيع شيئاً من الشركة بتعهد الوصية أجمعوا أنه يبيع بقدر الوصية وما زاد عن الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا إذا لم نقص الورثة الدين ولم ينفذوا الوصية من خالص ممتلكهم أما إذا فعلوا لم يسو الوصي ولاية بيع الشركة أصلاً وإن كانت الورثة غيباً وحده عن محمد رحمه الله تعالى ثلاثة أيام فإن لم يكن في الشركة دين ولا وصية فإنه يبيع لمقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار ختلف المشايخ فيه والأصح أنه لا يبعث ببعه، وإن كانت الشركة مشغولة بالدين في لعروض يبيعها مطلقاً بقدر الدين وزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وإن كانت الورثة بعضهم صغاراً والبعض كباراً إن كان الكبار غيباً والشركة خالية عن الدين وعن الوصية فإنه يبيع المقول ومن عقار يبيع حصة الصغار ويبع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف، وإن كانت الشركة مستغرقة ببيع العقار والمقول وإن كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمقول بالإجماع وبيع الزيادة على ما ذكرنا من الخلاف، وإن كان الكبار حضوراً إن كانت لشركة حالية يبيع حصة الصغار من العقار والمقول بالإجماع وبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف، وإن كانت شركة مشغولة بالدين إن كان مستغرقاً ببيع الكبار وإن كان غير مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على الخلاف كذا في الخلاصة، وكل ما ذكرنا في وصي الأب فكذلك في وصي وصية وصي الجد أبي الأب ووصي وصية ووصي القاضي ووصي وصية ووصي القاضي ثمرة وصي لأب إلا في خصصة وهي أن القاضي إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والأب إذا جعل أحداً وصياً في نوع كان وصياً في الأنواع كلها كذا في فتاوى قاضيهان، في نواذر هشام عن محمد رحمه الله تعالى وصي يتيم باع غلاماً لبتيم بألف درهم فبسته ألف درهم عن أن الوصي بالخيار فاردادت لسة العبد في مدة الحذر فصارت ألفي درهم فليس للوصي أن ينفذ البيع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى كذا في المحط، امرأة باعت متاع زوجها بعد موته ورعمت أنها وصيته ولزجها أولاداً صغار ثم قالت المرأة بعد مدة

لم تكن وصية قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا تصدق المرأة على المشعري وبمعها موقوف إلى بلوغ الصغار، فإن صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصية جار بمعها وإن كذبوها بطل، فإن كان المشتري سرق الأرض المشترا لا يرجع المشعري على المرأة بشيء، هذا إذا أدعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصية، وإن ادعى صبي أنها باعت ولم تكن وصية تسمح دعوى الصبي إذا كان ماذوناً في التجارة أو في الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي ونحوهما فإن عجز عن استرداد الضيقة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي يضمن البائع قيمة المقار بالبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضيهان، للصبي أو اندعته أب أو وصي أو جد صحيح فادن القاضي للصبي أو الممتن في التجارة وأبى أبوه مذكته جازر وإن كانت ولاية القاضي مؤخره عن ولاية الأب أو الوصي كذا هي الفقهية.

### الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول

**الفصل الأول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه:** أما تفسيره: فالسلم عقد يثبت به الملك في الثمن عاجلاً وفي الثمن آجلاً. وأما ركنه: فيان تقول لأخر أسمت إليك عشرة دراهم في كره حنطة أو أسلفت ويقول الآخر: قبلت ويسمى السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الأصح كذا في محيط السرخسي. وأما شرائطه فتشترط نوع يرجع إلى نفس العقد ونوع يرجع إلى البذل. أما الذي يرجع إلى نفس العقد فواحد: وهو أن يكون العقد حارياً عن شرط الخيار للعاقدين أو لأحدهما بخلاف خيار المستحق فإنه لا يبطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد اختلفا عن القبض وأجاز المستحق فالسلم صحيح ولو أبطل صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بأيهما ورأس المال قائم في يد المسلم إليه ينقلب العقد جائزاً عندنا وإن كان هالكاً أو مستهلكاً لا ينقلب إلى الجواز بالإجماع كذا في البدائع، وأما الذي يرجع إلى البذل ستة عشرة، ستة في رأس المال، وعشرة في المسلم فيه، أما الستة التي في رأس المال فاحدها: بيان الجنس أنه دراهم أو دنانير أو من المكيل حنطة أو شعير أو نحو ذلك.

**والثاني:** بيان النوع أنه دراهم غطرية أو عدالية أو دنانير محمودية أو هروية، وهذا إذا كان في البلد نقود مختلفة وأما إذا كان في البلد نقد واحد فذكر الجنس كاف. **والثالث:** بيان الصفة أنه جيد أو رديء أو وسط كذا في النهاية.

**والرابع:** بيان قدر رأس المال وإن كان مشاعراً إليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تشترط معرفة القدر بعد التتميم بالإشارة حتى لو قال لعمري: أسلمت إليك هذه الدراهم في كره ولم يدر وزن الدراهم أو قال: أسلمت إليك هذا البر في كذا مناً من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكافي، ولو كان رأس المال مما لا يتعلق العقد بمقداره من الذرعات والعدديات المتفاوتة لا يشترط إعلام قدره ويكتفي بالإشارة بالإجماع كذا في البدائع، ولو أسلم في شيئين مختلفين ورأس المال مكيل أو موزون لم يجوز حتى يبين حصة كل واحد منهما من رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان من غير المكيل والموزون لم يحتاج إلى

التفصيل، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز في ذلك كله كذا في الخاوي، لو أسلم جسمين ولم يبين قدر أحدهما بأن أسلم دراهم ودينار في مقدار معلوم في البر في قدر أحدهما ولم يبين لأحرلهم يصح السلم بهما كذا في البحر الرائق.

والخاص: كون الدراهم والدينار مستفدة وهو شرط الجواز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً مع إعلام القدر هكذا في النهاية.

والخاص: أن يكون مقبوضاً في مجلس السلم سواء كان رأس المال ديناً أو عيناً عند عامة العلماء استحساناً وسواء قبض في أول المجلس أو في آخره لأن ساعات المجلس بها حكم ساعة واحدة، وكذا لو لم يقبض حتى قما بمشاي فقبض قبل أن يفترقا بأبداهما جاز كذا في السائع، في المواد لو تعاقدا عقد السلم ومشياً ملاً أو أكثر ولم يقبض أحدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فافترقا جاز كذا في الذخيرة، ولو بئاً أو نام أحدهما إن كانا حاسين لم يكن ذلك قرينة لتعذر الاحتراز عنه وإن كان معصومين فهو ذرة كذا في متاوى فاصبحان، وفي السوارحل رجل أسلم عشرة دراهم في عشرة أفرصة حفصة ولم تكن الدراهم عنده فدخل منه بصرح الدراهم إن دخل حيث يراه المسلم إليه لا يبطل السلم وإن نرى عنه بطل كذا في الخلاصة، ولو خاص أحدهما في الماء وغمس فيه فإن كان أثناء صائب بحيث يرى بعد الغمس لم يثبت الافتراق وإن كان كسراً لا يرى بعد الغمس يثبت الافتراق كذا في مختار الفتاوى، ولم أسلم إليه قبض رأس المال في المجلس أجبره الحاكم عليه كذا في المحب.

وأما الشروط التي في السلم عهد، فأحدها بيان جنس المسلم فيه حفصة أو شعير

والثاني بيان نوعه حفصة سفية أو بحسية أو جسية أو سهلية

والثالث بيان الصفة حفصة جيدة<sup>(١)</sup> أو رديئة أو وسط كذا في النهاية، أسلم في كند

بيكو وقال: سلك أو قال: سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذ به كذا في العيانية

والرابع: أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو العدد أو البدر كذا في السائع، ويتبين أن نعم قدره مقداره يؤمن فقده من أيدي الناس، ولو علم قدره بمكيال بعينه كقوله: بهذا الإناء بعينه أو بهذا الرنيل أو بورن هذا الحجر لا يجوز إن كان لا يعلم كم يسع في الإناء ولا يعرف وزن الحجر كذا في حواهر الأحلاص، وكذا في الدرعات يسغى أن نعم قدره بدرع يؤمن فقده من أيدي الناس، وإن أعلمه بخشبة بعينه ولا يدري كم هي أو مدرع بده أو بد فلان لا يجوز كذا في الذخيرة، ولا يصح بمكيال رجل بعينه ولا يدري رجل بعينه إذا كان كيل الرجل ودراعه معايرين لكيل العامة وذراعهم، وإذا كان موافق لكيل العامة وذراعهم فتقيده بذلك يكون نوعاً والمسلم حائز كذا في السائع، ولا بد أن يكون الكيل بما لا يقص ولا يمسد كالقصاص مثلاً فإن كان مما يمسد بالكبر كالرنيل والأجر لا يجوز للمداغة إلا في قرب الماء للتعامل فيه كذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في النهاية.

والخاص: أن يكون المسلم فيه مؤجلاً بأجل معبر حتى إن سلم لحال لا يجوز واحتلف في ادبي الأجل إندي لا يجوز السلم بدونه عن محمد رحمه الله تعالى: أنه قدر أدناه بشهر



وعليه الفتوى كذا في المحيط، ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم إليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالاً كذا في فتاوى قاصيحيان.

السادس: ان يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين النحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند النحل أو على العكس أو منقطعاً فيما بين ذلك وهو موجود عند العقد والنحل لا يجوز كذا في فتح القدير، وحد الوجود ان لا ينقص من السوق وحد الانقضاء ان لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في البيوت هكذا في السراج نوحاح، وإذا سلم فيما يوجد إلى حين النحل ولم يقبضه حتى انقضاء من أيدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم باختيار إن شاء نسخ العقد وإن شاء انتظر لوجوده كذا في التيسيع.

السابع: ان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدرهم والدنانير وأما ان يشرط هل يجوز فيه النسيء؟ فعلى قياس رواية المصنف لا يجوز وعلى قياس رواية كتاب الشركة يجوز كذا في النهاية.

الثامن: ان يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعة من المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة والدرعيات كذا في المحيط، فلا يجوز السلم في الحيوان ولا اطرافه من الرؤوس والاكراع وكذا لا يجوز في العبيد والإماء لاختلافهما في العقل والخلق كذا في السراج النوحاح.

التاسع: بيان مكان الإبقاء فيما له حمل ومؤنة كالنحو ونحوه كذا في الكافي، وهو الصحيح كذا في النهر العاتق، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: ليس بشرط ولكن إن شرطه صح وإن لم يشرطه يتعين مكان العقد لتسلم كذا في الكافي، وإذا شرطه رب السلم على المسلم إليه ان يوفيه السلم في مصر كذا ففي أي موصيه دفعه إليه من ذلك المصريفه ذلك وليس لرب السلم ان يكلفه في موصيه آخر كذا في المحيط، قيل هذا إذا لم يكن لمصر عصباً فإن كان عصباً بين نواحيه فربح لا يجوز ما لم يكن حاجة منه لأن جهالتها مفصلة إلى المداينة كذا في محيط السرخسي، وفيما لا حمل له ولا مؤنة كالنسيء والكافور لا يشترط تعيين مكان الإبقاء بالإجماع وهل يتعين مكان العقد للإبقاء في رواية البيهقي والجامع الصغير يتعين وهو الأصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والتيسيع، وذكر في الإحارث أنه لا يتعين ويوفيه في أي مكان شاء وهو الأصح كذا في الكافي والهداية، فلو عين مكاناً قبل لا يتعين لأنه لا يبعد حيث لا يترتب بقله مؤنة ولا تختلف ماله باختلاف الأمكنة وقيل: يتعين وهو الأصح كذا في العنابة، ولو عقد السلم في البحر أو على شاطئ البحر فيما له حمل ومؤنة سلم إليه في أقرب الأماكن منها كذا في التيسيع.

العاشر: ان لا يشمل البيدين أحد وصفي علة رب العسل وهو القدر أو الحس وهذا معرود إلا في الأثمان فإنه يجوز إسلامها في الضرورت لحاجة الناس كذا في محيط السرخسي، وأما بيان حكم السلم فهو ثبوت الملك لرب السلم في المسلم فيه مؤجلاً بمقابله ثبوت الملك في

(١) قوله وهو القدر أي يتفق احرازه على القدر الضيق للإسلام بعدد في حقه، وكذا في رعيه ونحوه فإن الورق وإن تحقق فيه إلا ان الكمية مختلفة، وكذا الإسلام خطئة في الربط فإنه جائز كذا في الكمال وبه ظهر وجه الاستثناء المذكور بعد تأمل اهـ محمدي

رأس المال المعزى أو الموصوف معجلاً للمسلم إليه كذا في النهاية، وإذا صح السلم فأحضر المسلم إليه المسلم فيه لا خيار لرب المسلم فيه إلا أن يحده على خلاف للشروط فيحبر المسلم إليه بإحضار ما وقع عليه العقد كذا في التنايع.

**الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز** إذا أسلم ثوباً هروباً في ثوب هروي لا يجوز وإذا باع قفيز حطلة في قفيز شحير لا يجوز أيضاً كذا في التحقير، ويجوز أن يسلم ما يكال فيما يوزن إذا كان للوزن مما يصلح أن يكون مسلماً فيه بأن يكون مبيعاً مضبوطاً بالوصف حتى إذا أسلم الحنطة في الذهب والمضنة لا يجوز عندنا باطلاً وهو الأصح، ويجوز أن يسلم ما يوزن فسا يكال هكذا في البسوط، ولا يسلم ما يوزن فيما يوزن إذا كان مما يتعين في العقد كالحديد في الزعفران، وأما إذا أسلم الدراهم والدينار في الثوريات فيجوز ولو أسلم نفقة قصة أو ثير من الذهب أو الصوغ في الزعفران قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز، ولو أسلم الفلوس في اللوزي يجوز إلا إذا أسلمها في حسبه ولو أسلم أواني الصفر في الوزنيات إن كانت الأواني تباع وربما لا يجوز، وإن كانت تباع عدد يجوز إلا أنه لا يجوز كما قلنا في الفلوس هكذا في شرح الطحاوي، ولا يجوز إسلام المكيل في مكيل وإذا اختلف النوعان مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به واحداً بالثمن يبدأ به، ولا بأس به نسيئة إذا كان المسلم فيه مضبوطاً بالوصف على وجه يتصل بذكر الموصوف بدوات الأمان حتى لو أسلم ثوباً هروباً في جوهرة أو درة لا يجوز وكذا في الحيوان عندما وإن كان من نوع واحد مما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به الثمن الواحد يبدأ به ولا خير فيه نسيئة على قول علمائنا حتى لو أسلم هروباً في ثوب هروي لا يجوز عندما هكذا في البسوط، ولو أسلم مكيلاً في مكيل أو موزون أو شيئاً في جسمه وغير جنسه بطل العقد في جسمه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح في حصة الموزون بخلاف الجنس كذا في الحاوي، ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على أن يكون حلول بعض في وقت وحلول بعضه في وقت، ولا يحتاج إلى بيان حصة كل واحد منهما، وإذا لم يقسم حتى فات المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عند علمائنا الثلاثة وبكى رب السلم بالخير إن شاء انتظر إلى وقت وجود مثله فيأخذ منه، وإن شاء لم ينتظر ولم يصبر إلى ذلك الوقت واحد رأس ماله كذا في شرح الطحاوي، وإذا أسلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا بأس بأن يسلم الفلوس في الحديد والرصاص وما أشبهه، وإذا أسلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمراد من الفلوس البراذع، أما لو كانت كاسدة فلا يجوز إسلامها في الحديد والرصاص ولو أسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وإن أسلم السيف في الصفر يجوز إذا كان السيف يباع عدداً، وإن كان يباع وزناً لا يجوز كذا في المحيط، ولا يجوز إسلام الحنطة في الدراهم للمحلة عندما وإذا صح سمها قال عيسى بن أيان رحمه الله تعالى: يبطل العقد أصلاً قد شمس لأثمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى، هو الصحيح هكذا في الظهيرية، ولو أسلم في المكيل وربما كذا إذا أسلم في البير والشعير بالميزان فقه وزيتان والمعتمد أخباراً وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كبلاً كذا في البحر الرائق، وإذا أسلم في اللبن في حبه كبلاً أو وزناً

معلوماً إلى أحل معلوم جار وكذلك الخلل والعصر نظير الدين لم ذكر الدين في حبه قال شمس  
 الأئمة المرحسي رحمه الله تعالى. هذا في ديارهم لأن الدين كان يقطع عن أيدي الناس في  
 بعض الأوقات أم في ديارها فلا يقطع فيحوز في كل وقت والخل يوجد في كل وقت فلا  
 يشترط الحين والعصر لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حبه أيضاً كذا في الدخيرة،  
 ويجوز السلم في المسمى كيلاً ووزناً إلا رواية عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وزن وكذا  
 كل ما يكال بالرحل يجوز كيلاً ووزناً كذا في انتزاعية ماقل عن الفتوى العتبية، ولو أسسم  
 في حطة حديثة قبل حذرناها لا يصح عبداً لأنه أسسم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما إذا أسسم  
 في حطة موضع أنه إن كان قد لا يتوجه انقطاع طعامه جار السلم فيه كذا إذا أسسم في حصة  
 حراسان أو العراق أو مرغانه وكذا إذا أسسم في صاعم لمدة كبيرة كسمقند ويخارى أو كاشان  
 جار ومن مشايخنا من قال لا يجوز إلا في صعاء ولأية والصحيح أن الموضع المضاف إليه الصعاء  
 إن كان مما لا يعد طعامه غالباً يجوز أسسم فيه سواء كان ولاية أو لمدة كسره وب كذا بما  
 يحتمل أن يقطع طعامه فلا يجوز أسسم فيه كارض نعبها أو قرية نعبها كذا في البدائع، وب  
 كانت النسبة إلى قرية لسد الصفة لا لبعض المكان كالخشمري يخارى يصح لأن ذكره ليس  
 لجودة كذا في الكافي، ولو أسسم في حطة هراة لا يجوز، ولو أسسم في ثوب هراة يجوز. إذا أتت  
 بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله  
 تعالى يجوز أن يسلم المروي البغدادي في مروى مروى وكذلك المروي البغدادي في مروى لأهوار  
 ومروى بواسط كذا في المحيط، وب أسسم قطعاً هروياً بي ثوب هروى جار كذا في فتاوى  
 قاضيهان، وب أسسم شعراً في مسح من شعر أو صوف في لد أو حرابي ثوب حرابي كان لا  
 ينقص شعراً حاز وإن كان ينقص ويعود شعر كالنبد لا يجوز ولو أسسم عزلاً في ثوب عزل جار  
 كذا في محط السرخسي، وكل معدود تتفاوت آحاده كالقميخ والمان لو بحر السد فيه  
 عدداً كذا في الخاوي، ويجوز أسسم في الصدقات المتفاوتة حتى يجوز في الجو والنهر عدداً  
 أو كيلاً أو وزناً وذكر في التريقات أنه يجوز السلم في الخور والبصر متى بين نفس الدخاجة  
 والإوز وإن لم يسم وسطاً ولا حيداً لأنه ما سقطت تفاوت من حيث نقدر علان يستفاد من حيث  
 الصفة أو من كذا في محط السرخسي، وعمر أبي يوسف رحمه الله تعالى كل ما تتفاوت آحاده  
 في القسمة فهو عددي متفاوت وكل ما لا تتفاوت آحاده في قسمة فهو عددي متماثل وعن  
 أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أسسم نفس الإوز في نفس الدخاخ أو بعضه في بعض  
 الدخاخ جار. وإن أسسم بعض الدخاخ في بعض الدخاخ أو أسسم بعض الدخاخ في نفس الإوز،  
 كان في حبه يفدر عنه جار وإن كان في حبه لا يفدر عنه لا يجوز هكذا في المحيط، ويجوز  
 أسسم في النكاعه عدداً ولو أسسم بالدين رايي في حوب فتاوى أنه يجوز أيضاً كذا في  
 المحصرات، ويجوز السلم في العلوس عدداً في ظاهرها رواية كذا في التابع وهو لصحيح هكذا  
 في النهاية، ويجوز السلم في أباديمان عدداً وكذا الكشمري ولشمس ذكره الرديسي رحمه  
 الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، وروى الحسن أن السلم في البصل والثوم يجوز كيلاً وعدداً  
 لأنه عددي متماثل كذا في محط السرخسي، قال لا حر في السلم في السوحاح إلا أن يكون

مكسوراً فبشروط وزن معلوماً وكذلك جوهر الزجاج فإنه موزون معلوم على وجه لا تغاير فيه كذا في المبسوط، في النسيئة إذا سلم في أناسي الذهب والفضة وجعل رأس المال ذهباً لا يجوز السلم فيها هكذا في التناحرانية، ولا يجوز السلم في الأناسي المتحدة من أرجاج لأنها عديمة متفاوتة ويجوز في الطوليين إذا بين نوعاً معلوماً وفي الأناسي المتحدة من الخزف إن بين نوعاً معلوماً صد أناسي يجوز وكذا الكيزان على هذا كذا في الظهيرية، ولا بأس في اللبن والآجر إذا سمي مبلغاً معلوماً وإنما يصير المبلغ معلوماً إذا سبب طول وعرض وعمقه إلى ذراع العامة فإن كان أهل البدة اصطحنوا على ملين واحد فلا حاجة إلى بيان المبلغ كذا في البيهقي، وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذراعان المعلومة كرهاً كان أو حريراً ولا يشترط ذكر الوزن في الكرياس واحتلفوا في الحرير والصحيح أنه يشترط كذا في فتاوى صاحبان، وإن بين الوزن ولم بين الدرع لا يجوز قال شيخ الإسلام حواهر زاده في شرحه إذا شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذراعان إما لا يجوز السلم إقامته بين لكل ذراع ثمة وأما إذا بين لكل ذراع ثمة فيجوز كذا في المحيط، ولو سلم في ثوب اختار بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن فإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروي أنه إذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضاً كذا في فتاوى قاصحان، وإذا اشترط كذا ذراعاً مطلقاً فله ذراع وسط اعتباراً للنظر من الجانبين واحتلف المشايخ رحمهم الله تعالى في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا: أراد به المصدر وهو فعل الدرع لا الاسم وهو الخشب يعني لا يمد كل اليد ولا يرحي كل الإرجاء، وقال بعضهم: أراد به الخشب لأن حشب الدرع يتفاوت في الأسواق فمنها ما يكون أقصر ومنها ما يكون أطول قال شيخ الإسلام: الصحيح أنه يحمل عليهما إذا اشترط مطلقاً فيكون له الوسط سهمياً نظراً لجانبين كذا في الدخيرة، قال في الأصل: ولا بأس بالسلم في الثمن كلاً معلوماً ووزناً معلوماً وكيفية العرارة إذا كانت معلومة جاز وإلا فلا حير به وقد احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: إنه مكمل على كل حال وقال بعضهم: إن تعارف الناس وربه فهو موزون وإن تعارفو كونه فهو مكمل كذا في المحيط، ولا يجوز السلم في تراب الصواعين والمعادن كذا في التناحرانية مطلقاً عن العناية، ويجوز السلم في البسط والحصر والبواري إذا اشترط من ذلك ذراعاً معلوماً وصفه معلوماً وصنعة معلومة كذا في الحاوي، ويجوز في الجرائق والمسوح والأكسية بصفة معلومة طولاً وعرضاً ورقعة لأنه يمكن ضبطها بالوصف، ولا يجوز في العراء لأنها متفاوتة كذا في محيط السرخسي، ولا خبر في السلم في جلود الإبل والبقر والعنم وإن بين من ذلك صرباً معلوماً يجوز كذا في الدخيرة، وهي المبسوط ولا يجوز السلم في الآدم ولورق إلا أن يشترط من الورق والآدم صرباً معلوماً الطول والعرض والجودة بحيث يجرى السلم فيه كالثياب وكذا الآدم إذا كانت تباع وزناً فإنه يجوز السلم فيها بذكر الوزن على وجه لا يتمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهيرية، ولا يجوز في الرؤوس والآكارع كذا في الخلاصة، ولا يصح السلم في اللحم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يجوز إذا بين جنسه ونوعه ورسنه وموصفه وصفته وقدره كشاة حصي لبي من الجنب أو العمد سمين مائة رطل وفي منوع العظم روايتان

والأصح عدده، وهي الحقائق والعيون القوية على قولهما وإذا حكم الحاكم بجوازه صح اتفاق  
 كذا في البحر الرائق، ويجوز السلم في الآلهة والضخم عند الكل كذا في الصهير، والسلم في  
 السمك لا يجوز إما أن يكون جبراً أو مالخاً ولا يجوز إما أن يسم فيه عدداً أو وزناً فإن أسمى فيه  
 عدداً لا يجوز طرياً كان أو مالخاً، وإن أسمى فيه وزناً كان مالخاً يجوز وإن كان طرياً فإن كان  
 العقد في حبه والأجل في حبه ولا ينقطع فيما بين ذلك فإنه يجوز وإلا فلا كذا في شرح  
 انطحاوي، وإن أسمى في السمك للصغار بالكيل أو الوزن فالصحيح أنه يصح في الصغار كذا  
 في الشنايع، وفي الكبار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية عنه وهو  
 قولهما يجوز كذا في محيط السرخسي، قال في الأصل: ولا حبر في السلم في شيء من الطيور  
 كذا في الخيص، وفي الحيوانات التي لا تتفاوت كالعصافير قبل لا يجوز وهو الأصح، ولا يجوز  
 في لحوم الطيور قبل: هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تجس للتفاوت لأنه بمعنى المقصود فاما ما  
 تقتنى وتجس للتفاوت فتقبل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافه له وقيل: يجوز  
 بالاتفاق وهو الأصح هكذا في محيط السرخسي، ولا يجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة  
 ومحمد رحمهما لله تعالى لا وزناً ولا عدداً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وزناً  
 وأخبار المشايخ رحمهم الله تعالى للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أتى بشرائطه  
 لحاجة الناس لكن يجب أن يحاط وقت القبض حتى يقبض من الحبس الذي سمي حتى لا  
 يصير استبدالاً بالسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط، ولا يجوز إسلام الخمر في الحنطة والدقيق  
 وعددهما يجوز وعلمه القوي كذا في التهذيب، ويجوز السلم في الدقيق كيلاً ووزناً كذا في  
 الظهيرية، ولا حبر في السلم في شيء من الجواهر والمؤلؤ أما الصعود من اللائق التي تساع وزناً  
 وتجعل في الأدوية فيجوز السلم فيها وزناً ولا بأس بالسلم في الخصى «السورة كيلاً لأنه مكمل  
 معلوم وهو مقدور السلم في كل وقت كذا في المصنوع، ولا بأس بالسلم في الدهن إذا اشترط  
 من ذلك ضرباً معلوماً قبل الثرى وغيره سوء هو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط، ولا بأس  
 بالسلم في الصوف وزناً وإن اشترط كذا كذا جرة يفرودن لم يحرم ولو أسلم في صوف عم  
 بعينها لم يحرم وكذلك البالد وسمونها ولا خير في السلم في سمس الحديث ولربيت الحديث  
 والحنطة الحديث وهي التي تكون في هذا الصنف ولا بأس بالسلم في مهمل السلف يريد به إذا كان  
 معلوم الطول والعرص والصفة ولا يجوز إسلام الصوف في شعر لأنه يجمعهما الوزن قال  
 شمس الأئمة الحمرواني: هذا إذا كان الشعر سبع وزناً وإن كان لا يدع وزناً فلا يحرم النساء كذا  
 في المحيط، ويجوز سلم الدميض في الخمر ولا يجوز في الخنزير فإن أسلم أحدهما بطل، والمسلم  
 والنصراني سواء في أحكام السلم ما خلا الخمر كذا في محيط السرخسي، ولا بأس بالسلم في  
 القطر والكتان والإبريسم والنحاس والتبر والحديد والبرصاص والصفر والشبه وهذه الأشياء من  
 دروات الأمثال، والحناء والوسمة والرياحين الملبسة التي تكال نظير هذه الأشياء، وأما للرياحين  
 الرصبة والبقول والخطب فهذه الأشياء ليست من دروات الأمثال فلا يجوز السلم فيها ولا بأس  
 بالسلم في الجبن والمصل إذا كانا معلومين عند أهل الصنعة على رجه لا يتفاوت هو الصحيح  
 كذا في المحيط، وإذا أسلم في الجذوع ضرباً معلوماً وسمى طوله وعرضه واجله والمكان الذي

يوميه فيه فهو جائز وكذلك الساج وصوف العبدان واخشب وانصب واعلام العلق مي  
 القصب باعلام ما يشد به العن بشر أو ذراع أو نحو ذلك فعند ذلك لا تجري المارعة بينهما  
 كذا في المبسوط، ولا حير في السلم في الرتبة كذا في الدخيرة، والعن من دوات الامثال ذكره  
 شمس لائمة السرحسي وذكر الطحاوي ان كل ما كان موروثاً فهو متلي كذا في المحيط، ولا  
 بأس بالسلم في طلست أو قمعة أو حقيق أو نحو ذلك إذا كان يعرف وإن كان لا يعرف فلا  
 خير فيه كذا في الهداية، ولا بأس بالسلم في القب ورب كذا في الخلاصة، وإذا أسلم في الماء  
 ورب وبين المزارع جاز وإذا جاز في الماء حار في الجسد أيضاً كذا في فتاوى قاضيهان.

الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال والمسلم فيه : لا يجوز لمسلم إليه أن يبرئ  
 رب السلم من رأس المال وإن أبرأه وقبل رب السلم السرعة بطل عقد السلم وإن رد لأبرأه لم  
 يبطل كذا في المحيط، ولا يجوز أن يأخذ عوض رأس المال شيئاً من غير جنسه فإن أعطاه من  
 جنس أحوذ منه أو أودا في الصفة فرضي المسلم إليه بالأردا جاز وإن أعطاه أحوذ من جنسه أجبر  
 على أخذه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجبر ولا يأخذ إلا برضاه وهو المختار كذا في السراج  
 الوهاج، ولا يجبر الاستبدال بالسلم فيه، ولو أعطاه السلم حبة مكان الرديء يجبر رب السلم  
 على القول عبداً، وإن أعطاه رديئاً مكان الحيد لا يجبر، ولو كان السلم ثوباً حيداً جاء بثوب  
 رديء، وقال : خذ هذا وأرد عبثك درهماً، فهذه ثعابي مسائل، أربعة في اندروعات، وأربعة في  
 المكيلات والموزونات، أما المقروعات إذا كان السلم ثوباً جاء المسلم إليه ناريد وصعباً أو ذراعاً  
 وقال : خذ هذا ورد لي فيه درهماً جاز وتكون زيادة الدرهم مقبولة أحوذ الذراع الزائد، ولو  
 جاء بثوب رديء، أو بما هو أنقص ذراعاً وقال : خذ هذا وأرد عليك درهماً ففعل لا يجبر، ولو  
 أعطاه الرديء، وقال : خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهماً ففعل جاز، ويكون ذلك إبراء عن  
 الصفة، وإن كان السلم من المكيلات والموزونات بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أقدرة من  
 الحسنة فأتى بحسنة جيدة وقال : خذ هذا ورد لي درهماً لا يجبر ولو جاء بأحد عشر فقيراً وقال :  
 خذ هذا ورد لي درهماً أو جاء بتسعة أقدرة وقال : خذ هذا وأرد عليك درهماً فقبل جاز، ولو  
 جاء بعشرة أقدرة رديئة وقال : خذ هذا وأرد عليك درهماً لا يجبر، وعن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أنه يجوز في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيهان، وهكذا في الظهيرية، ونصح الحواة  
 والكفالة والأرتهان برأس المال، فإن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض بطل العقد، وإن كان  
 الكفيل والمحال عليه في المجلس ولا يضرهما افتراق الكفيل والمحال عليه إذا كان المتعاقدان في  
 المجلس، ولو أحدهما رهنما فافتراقا للرهن قائم انتقض العقد، ولو هلك في المجلس مضى العقد  
 على الصحة، ولو أخذ بالمسلم فيه رهنما فهلك الرهن صار مستوفياً ولو لم يهلك الرهن ولكن  
 مات المسلم إليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم أحق بالرهن إلا أنه لا يجعل لرهن يديه بل  
 يباع بجنس حقه حتى لا يصير مستبدلاً بالمسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط، وإذا جاء لمسلم  
 إليه إلى رب السلم فخلى بيته وبين السلم يصير قابضاً بالتخلية كذا في دين آخر كذا في فتاوى  
 قاضيهان، وتجوز الحوالة بالمسلم فيه وكذلك الكفالة إلا أن في الحوالة يبرأ لمسلم إليه وفي  
 الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار إن شاء طالب المسلم إليه وإن شاء طالب الكفيل ولا يجوز

رب السلم لاستبدان مع الكفيل ويجوز للكفيل أن يستدل مع المسلم إليه عند الرجوع فيأخذ  
 بدن ما أدى إلى رب السلم كذا في السماع، ولو كان بالسلم كفيل وسوفي الكفيل السلم من  
 المسلم إليه على وجه الانتصاء ثم ياعه ويربح فيه فذلك حلال له إذا قصى رب السلم طعاماً  
 مثله، ولا خلاف في هذا إذا تقرر ملكه مادام طعام السلم وإنما الخلاف فيما إذا كان المسلم إليه  
 هو الذي قصى رب السلم طعام السلم فإنه يرجع على الكفيل بضعه مثل ما دفع إليه ثم قال في  
 هذا الكتاب فما ربح يصيب للكفيل وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر  
 محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: أحب إلي أن يردّه على الذي قصه ولا يحبره  
 عليه في القضاء، وفي كتاب الكفالة قال: يتصدق بالفصل هذا، إذا قصه الكفيل على وجه  
 الانتصاء فإما إذا قبضه على وجه الرسالة بال يسلم إليه السلم إليه طعام السلم ليكون رموله في  
 سلمه إلى رب السلم فتصرف فيه وربح فالربح لا بطيب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله تعالى كذا في المسود، ولو قال رب السلم كذا مالي عليك في غرائث أو قال كذا وإغرته  
 في بيتك ففعل لا يصير رب سلم قابضاً كذا في فتاوى قاضحان، ومن سلم في كذا أمر  
 السلم المسلم إليه أن يبيع له في غرائث رب السلم لفعل ورب السلم عاثر ثم يكر قبضاً حتى  
 لو هلك عندك من ما لم يسلم إليه كذا في الهدية، ولو كان رب السلم حاضراً بصيراً قابضاً  
 بالانتفاق سواء كانت الغرائث له أم تليها في هلك في فتح الله بر وأبيي شرح بهدانة، ولو دفع  
 رب السلم غرائثه إلى السلم إليه وفيها صعامه وقال كل مالي عليك في الغرائث ففعل ورب  
 السلم عاثر احتلف المشايخ فيه وتصحيح أنه يصير قابضاً كذا في فتاوى قاضحان، وبوضعه  
 بأمر رب السلم ثم يصير قابضاً كذا في الحاوي، فإذا أخذ رب السلم للفق كذا حراماً كذا في  
 التناحرانيه، وإن أمره أن يبيع في البحر في السلم "فعل حدث من ما السلم إليه كذا في  
 العاية، ولو أمر رب السلم بعلام السلم إليه أو به بقبض السلم ففعل كان جائزاً كذا في فتاوى  
 قاضحان، وإذا وكل رب السلم وكيلاً مدفع رأس المال إلى السلم إليه صح فإن دفع الوكيل وهداه  
 في المجلس بعد صح، وإذا قام الوكيل عن المجلس قبل المدفع وهداه في المجلس بعد لا يطل  
 السلم، وإن ذهب رب السلم عن المجلس أو المستلم إليه قبل دفع الوكيل بصل السلم وكذلك لو  
 كان السلم إليه وكل رجلاً بالقبض إن سلم إلى رجل دراهم في كذا حظه ثم رب السلم إليه  
 اشترى من رجل حظه على أنها كذا وأمر رب السلم عن كذا السلم به يحتاج لإباحة التصرف  
 فيه من الأكل والبيع وأشباه ذلك إلى كيلين كين للمسلم إليه وكيل رب السلم ولا يكفي رب  
 السلم كين للمسلم إليه وإن كان رب السلم حاضراً حتى كان السلم إليه، وكذلك لو كان السلم  
 إليه أمر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج إلى أن يبيع من يبيع ولا للمسلم به بحكم البيعة  
 عنه ثم يكيله بنفسه ولا يكفي بكيل واحد، وكذلك لو كان السلم إليه دفع إلى رب السلم  
 دراهم حتى يشتري له حظه بشرط الكين وقبضه وكنه ثم قبضه فضاء بحقه فعليه أن يكيل

(١) قوله في السلم أي في مساقاة السلم، وأم في الشراء إذا أمره المشتري أن يبيع في البحر فعلى قبضه  
 من مال المشتري كما صرح به ابن ماجة في يخره والغرض منه كونه هلالاً أو صحاحه بحراري

ثانياً لنفسه كد في المحيط، ولو اشترى المسلم إليه حصة محارفة أو استعداد من أرضه أو محرات أو بهية أو رعية وأوده رب السلم ركاله محضر منه فيكتفي بكل واحد كذا في النهاية، ولو استقرض الطعام بكيين وسلمه إلى رب السلم لم يحتج إلى إعادة الكيل كد في الحاوي، وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحقق، وإن كان رأس مال عبد موجد له مسلم إليه مستحقاً أو معساً فإن لم يجز المستحق أو لم يرض المسلم إليه بالعبد بطل السلم سواء كان بعد الافتراق أو قبله وإن أجاز المستحق أو رضي المسلم به بالعبد حار السلم سواء كان قبل الافتراق عن قبض رأس المال أم لا ولا سبيل للمستحق على المقصود وله أن يرحم على الناقد بمثله إن كان مثلياً كذا في لبدائع، وإن كان رأس مال دينا، فحله فلا يخو إما أن يوجد مستحقاً أو سترقة أو ديوفاً ولا يحلو إما أن يوجد ذلك في مجلس أو بعد الافتراق فإن وحده مستحقاً في المجلس، فإن أجاز المستحق جازاً إذا كان رأس المال قائماً نص على ذلك في الجمع، وإن لم يجز انتقض القبض بقدره من الأصل فصار كأنه لم يقبض فإن نص مثله في المجلس حار إلا فلا كذا في محيط السرخسي، وإن وجدها ستوفه إن كان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز به المسلم إليه لا يجوز، فاما إذا رده وقبض الجيد مكانه في المجلس حار كد في المحيط، وإن وجدها ربوفاً أو تهرجة وكان ذلك في مجلس العقد فرب تجوز المسلم إليه حار وإن رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز، وإن افتراق قبل الاستبدال بطل السلم كد في الدحيوة، وأما إذا وجد شيئاً منها مستحقاً وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس فإن حار به، فالدلث وكان رأس المال قائماً حار وإن رده بطل السلم بقدره عنده جميعاً، وأما إذا وجد شيئاً منها ستوفه وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم بقدره قل أو كثير تجوز به أو رده استبدال مكانه أو لم يستبدل ولا يعود جائزاً بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط، وأما إذا وجد شيئاً منها ربوفاً وكان ذلك بعد الافتراق فإن تجوز به حار وإن لم يتجوز به ورده أجمعوا على أنه دال على استبدال في مجلس الرد فإن السلم يبطل بقدر ما رده، وأما إذا استبدل مكانه في مجلس الرد ففي رواية الاستحسان لا يبطل متى كان المردود قليلاً وبه أحد عمالوك رحمهم الله تعالى، وإن كان كثير فعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل وعندهما لا يبطل استحساناً هكذا في الدحيوة، ثم اتفقت الروايات الظاهرة المشهورة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ما زاد على النصف كثير وأما النصف ففيه روايتان، وفي رواية الثلث كثير وهو الأصح والأحوط كد في محيط السرخسي، وفي الحاوي قال بصير: كان شذاد يقول للمسلم إليه إذا وجد في مدرهم ربوفاً بعد ما افتراق يعني أن يأخذ الدل أو لا ثم يرد الزبوف قال لنفسه: هذا حبط فهو رد الزبوف وأخذ الدل قيل أن يفارقه بجور أيضاً في قول عثمان إذا كان أقل من النصف كد في التدرجانية، ولو وجب على المسلم إليه دين مثل رأس المال هل يصير رأس المال قصاصاً بدين الدين أم لا، فهذا لا يحلو بما أن وجب دين آخر بالعقد وإما أن وجب بالقص فإن وجب بالعدد فإن أن وجب بحقد متقد على عقد السلم وإما أن وجب بحقد سائر عنه فإن وجب بحقد متقد على السلم فإن كان رب السلم يبيع من المسلم إليه ثوباً بعشرة درهم وبم خبيرة بعشرة حتى أسلم إليه عشرة دراهم في حصة فإن جعل الدين قصاصاً أو براضياً بالمقاصة يصير



قصاصاً، وإن أبى أحدهما لا يصير قصاصاً وهذا استحسان، وإن وجب بعقد متأخر عن السلم لا يصير قصاصاً وإن جعله قصاصاً هذا إذا وجب للدين بالعقد، فإذا وجب بالتقصير كالغصب والقرض فإنه يصير قصاصاً سواء جعله قصاصاً أم لا بعد أن كان وجوب الدين الآخر متأخراً عن العقد، هذا إن تساوى الدينان فإذا تماصلا بأن كان أحدهما أفضل والآخر أدون فرضي أحدهما بالتقصير وأبى الآخر فإنه يطر إن أبى صاحب الأفضل لا يصير قصاصاً وإن أبى صاحب الأدون يصير قصاصاً كذا في البدائع، قال محمد رحمه الله تعالى في الزهدات: رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كثر حنطة وسط إلى أجل معدوم ودفع إليه رأس المار ثم إن رب السلم باع من المسلم إليه عبداً بكر حنطة وسط مثل المسم فيه وقبض الكر ولم يسم العبد إليه حتى انقضى العقد بموت العبد أو بالرد بخيار الشرط أو الرؤية أو بالرد بالغيب قبل انقضاء يقضاء أو بغير قضاء أو بعد القبض بقضاء حتى انقضى العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان على رب السلم أن يرد الكر الذي هو ثمن العبد حكماً لأنصاخ العقد في العبد فإن مال بائع العبد وهو رب السلم: أبا أمسك الكر المقنوض وأرد مثله كان له ذلك، فإن لم يرد رب السلم لكر الذي هو ثمن حتى حل السلم صار قصاصاً بكر لسلم تقاصاً أو لم يتقاصاً، وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل المسم ولكن قبض الكر الذي هو ثمن كان بعد السلم ثم انفسخ البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكر الذي هو ثمن قصاصاً بالسلم عند حلول الأجل، ولو كان مشتري العبد وهو المسلم إليه رد العبد بعد القبض بالتراضي أو تقايلاً العقد في العبد وبأبى للسائلة بحالها فإن الكر الذي هو ثمن لا يصير قصاصاً بالسلم في الفحص تقاصاً أم لم يتقاصاً، ولو كان عقد البيع وقبض الكر قبل عقد السلم وبأبى لسالة بحالها فإن الكر الذي هو ثمن العبد لا يصير قصاصاً بكر السلم وإن تقاصاً كذا في المحيط، ولو وجب على رب السلم دين يقبض مضمون نحو أن يعصب منه أو يستقرض بعد السلم يصير قصاصاً ولو كان عصب منه كراً قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل لسلم فجعله قصاصاً صار قصاصاً سواء كان يحضرتهما أم لم يكن، ولو كان الكر ودبعة عند رب السلم قبل العقد أو بعده فجعله للمسم إليه قصاصاً لم يكن قصاصاً إلا أن يكون الكر يحضرتهما أو يرجع رب السلم فيخلط به، ولو عصب منه كراً بعد العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصاً، ولو كان العصب واقفاً قبل العقد فلا بد من أن يجعله قصاصاً وهذا كله إذا كان الغصب في مثل الحق، فإن كان في أجود أو أدون لم يصير قصاصاً في الجود إلا برضا المسلم إليه وفي الرديء إلا برضا رب السلم هكذا في الحاوي، أسلم إلى آخر مائة في كراً فاشترى المسلم إليه مائة كراً مثله بمائتين مؤجلاً وقبضه فإن كان قائماً في يده فأرد رب السلم أن يقبضه عن كراً السلم ثم يجرد من قبضه وطاحه فعليه مثله ولا يصير الواجب عليه قصاصاً بالسلم، وإن رصياً به فإن قبض الضمان ثم قضاه إياه عن كراً السلم حاز ولو لم يطحن ولكن تعيب هذه فإن شاء للمسلم إليه أحده وإن شاء حبسه فإن حبسه مثله لا يصير قصاصاً، وإن أخذه ثم قضاه حاز فإن احتار أحد الكر بعينه ولم يسترده فجعله قصاصاً حاز إذا رصياً به جميعاً ولو اصطلاح على المفاصة قبل أن يحتار المسلم إليه شيئاً لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، وقد قالوا إنه يجوز ولو لم يجعله

قصداً واسترد المسلم إليه الكر المعبث ثم غصبه رب السلم ورضي به فهو قصاص ولا ينتمت إلى ربحا المسلم إليه، وإذا غصب الكر المبيع أجبي من المسلم إليه ثم أحال المسلم إليه رب السلم على الغصب ليقيضه عن سلحه لم يجرز والحوالة باطلة فإن غيب عبد الأجنبي ورضي به رب السلم جاز وكذا لو كان ودعاه عبد الأجنبي ورضي به رب السلم إلا أنه إذا ملك للكر المبيع قبل قبضه في الغصب لا تبطل الحوالة وفي الودعة تبطل هكذا في محيط السرحسي، رجل أسلم إلى رجل في قعير من رطب وجعل أجله في حبه حتى كان جائر فأعطاه المسلم إليه مكانه قعيراً من تمر أو أسلم في قعير من تمر فأعطاه مكانه قعيراً من الرطب ويجوز به رب السلم فهو جائر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما. إن كان المسلم فيه قعير رطب فأعطاه مكانه تمرًا لا يجوز على كل حال وصار كما لو أسلم في ثلاثة أرباع قعير تمر ثم استوفى قعيراً من تمر، وإن كان أسلم في قعير من تمر فأعطاه قعيراً من رطب فهو على وجهين عندهما إما أن يقيضه على وجه الأسبق، بأن يقول المسلم إليه لرب السلم حده بحقتك أو قصاء لتلك أو قصاء من حقتك أو ما أشبه ذلك من العبارات، أو يقيضه على وجه الصلح والإبراء بأن يقول حده صلحاً بحقتك أو قصاء من حقتك على أبي بريء بما كان لك قبلي ففي الوجه الأول، هو باطل، وفي الوجه الثاني، وهو ما إذا كان على طريق الصلح والإبراء ينظر إلى هذا الرطب كم يمتص إذا جف فإن عدم ذلك يبي على ما يعلم وإن لم يعلم يبي ذلك على أكثر ما لا يزيد عليه المقتض، فإن علم أنه إذا جف ينقص مقدار الربع أو علم أنه لا يريد المصداق على الربع وبقي ثلاثة الأرباع ينظر بعد هذا إن كانت قيمة القعير من الرطب مثل قيمة ثلاثة أرباع قعير من تمر أو أقل فالصلح جائز وإن كانت قيمة قعير من الرطب أكثر من قيمة ثلاثة أرباع تمر السلم بطل الصلح، ربحي أسلم إلى رجل في قعير من حنطة فأعطاه مكانه قعير حنطة مقببة لم يجر في قولهم جميعاً وكذلك لو أسلم في قعير بسر أخضر أو أصفر في حنطة وأعطاه مكانه قعير بسر مطبوخ أو أسلم في قعير حنطة فأعطاه مكانه قعير حنطة مطبوخة أو أسلم في قعير حنطة فأعطاه مكانه قعير دقيق لا يجوز، ولو أسلم في قعير حنطة فأعطاه قعيراً من حنطة فد وقع في الماء حتى انسخ بهذا جائر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز، ولو أسلم في زيتون فأخذ مكانه زيتاً لا يجوز وإن علم أنه أقل مما في الزيتون كذا في المحيط.

**الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم إليه** إن وقع الاختلاف في جس أسلم فيه بأن قال رب السلم: أسلمت إليك عشرة دراهم في كره حنطة وقال المسلم إليه: أسلمت عشرة دراهم في كره شعير تحالفاً استحسن أن لم تكن لهما بيعة، ويبدأ بيمين المسلم إليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول، وفي قوله الآخر يبدأ بيمين رب السلم كذا في المحيط، وإذا تحالفاً فالقاضي يقول لهما ماذا يريدان فإن قالَا: نفسخ العقد أو قال أحدهما: دبت مسح القاضي العقد بينهما وإن قالَا: لا نفسخ تركهما رجاء أن يعود أحدهما إلى نفسه من صاحبه كذا في الدحيه، وأيهما بكل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوي، وأيهما أقام بيعة قبلت بيعة وإن أقاما البيعة إن لم ينفردا عن مجلس العقد بعد محمد محمد

رحمه الله تعالى بمقتضى بعضين يقتضي على رب السلم بعشرين رهنماً وعلى المسلم ببيع بكر حطة وكثر شعير وإن تفرقا عن مجلس وبقه رب السلم عشرة لا غير يقتضي بمقد واحد بيعة رب السلم، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى بمقتضى بمقد واحد ببيع رب السلم على كل حال كذا في المحط، وإن اختلفا في قدر السلم فيه فقد اختلفا في حبس المسلم فيه سواء، وإن اختلف في صفة المسلم فيه ولا يبيعه لواحد منهم القس أن يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفان ويتعاضدان فأخذ وإن قامت لأحدهما بيعة فإنه يقتضي ببيئته طائلاً كان أو مظلوماً، وإن أقاما جميع البيعة فعلى قولهما لا شك أنه يقتضي بمقد واحد ببيع رب السلم، وأما عن قول محمد رحمه الله تعالى فذكر في بعض المواضع أنه يقتضي بمقد واحد من رهنه بأخذ كذا في الذخيرة ومن أسلم إلى رجل عشرة درهم في كمر حطة فقد أسلم إليه شرطه رد بشا وقال رب السلم لم تشتري شيئاً فقول المسلم فيه وفي عكسه فقولوا يجب أن يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده لقولهم سلم فيه كذا في النهاية، وإن اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعد بالتعدي إن اختلفا في حصة إن قل رب السلم أسلمت إليّ عشرة درهم في كمر حطة وقال المسلم إليه لا بل أسلمت لي ديناراً في كمر حطة ولا بيعة لأحدهما منهما بينهما لا يتحالفان قياساً ويمكن لقول قول رب السلم، وفي الاستحسان يتحالفان وإن أقاما البيعة فقد محمد رحمه الله تعالى يقتضي بمقد واحد على رب السلم بدينار وعشرة دراهم ويقتضي على المسلم إليه بكرتي حطة إن لم يتفرقا عن مجلس العقد ومن يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في هذه الصورة، وذكر ابن سماعه في تودره عنهما أنه يقتضي بمقدين، وذكر الكرخي أنه يقتضي بمقد واحد ببيعة نسيم فيه وهو الصحيح وإن وقع الاختلاف في قدر رأس المال أو صفته والجواب فيه كالجواب فيما إذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه أو قدره كذا في المحط، الأصل أنهما إذا اختلفا في جنس المسلم فيه أو صفته أو في رأس المال من هذه الوجوه وإقامة البيعة فعندهما يقتضي بمقد واحد ما أمكن فإن تعدد بيعتين وعند محمد رحمه الله تعالى بمقتضى بمقدين، فإن تعدد بمقد واحد كذا في محط السرخسي، إذا اختلفا في السلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لا يتعد بالتعدي إن اختلفا في جنس السلم فيه وفي رأس المال ولا بيعة لهما يتحالفان قياساً واستحساناً فإن أقاما أحدهما ببيعة قيس ببيئته، وإن أقاما البيعة فمقتضى بالتعدي إن لم يتفرقا عن مجلس العقد بلا خلاف وإن وقع الاختلاف في قدر نسيم فيه وفي قدر رأس المال ولا بيعة لهما يتحالفان وإذا أقاما أحدهما ببيعة قيس ببيئته، وإن أقاما البيعة فمقتضى بمقد واحد رحمه الله تعالى إن لم يتفرقا عن مجلس العقد وعندهما يقتضي بمقد واحد، وإن اختلف في صفة رأس المال والسلم فيه فالجواب في حق التحالف أن يتحالف قياساً واستحساناً، والجواب في البيعة عنده جميعاً كالجواب فيما إذا اختلف في صفة نسيم فيه أو في صفة رأس المال لا عبرة بكل جواب عرفته لعمه في إقامة البيعة عندهم فهو الجواب هنا كذا في الذخيرة، وإذا كان رأس المال عينا بأن كان عرصاً إن اختلفا في جنس السلم فيه فإن الجواب في التحالف أن لا يتحالف قياساً ويكون القول قول المسلم فيه ولكن في الاستحسان يتحالفان.

ثم الجواب إلى آخره على ما بينا وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته، وإن أقاما جميعاً البينة فإنه يقضي بعقد واحد عندهم جميعاً، وإن اختلفا في قدر السلم فيه فالجواب في حق المتحالف والبيئة كالجواب في الفصل الأول عندهم جميعاً، وإن اختلفا في صفة السلم فيه إن لم تقم لأحدهما بينة فالقياس على ما مضى من الاستحسان<sup>(١)</sup> أن يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفاً وبالقياس يأخذ، وإن قامت لأحدهما بينة يقضي بها وإن أقاما جميعاً البيئتين يقضي بعقد واحد عندهم جميعاً كذا في المحط، فإن اختلفا في جس رأس المال ولم تقم لأحدهما بينة القياس أن لا يتحالفا ويكون القول لرب السلم وفي الاستحسان يتحالفاً، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته، وإن أقاما جميعاً البيئتين فعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقضي بعقدين<sup>(٢)</sup> وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يقضي بعقد واحد على رواية الكرخي وهو الأصح وإن اختلفا في مقداره إن لم تقم لأحدهما بينة فالقياس أن يكون القول لرب السلم ولا يتحالفاً إلا أنها يتحالفاً استحساناً بالأثر وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته، وإن أقاما جميعاً البيئتين يقضي بعقد واحد عندهم، وإن اختلفا في صفة السلم فيه لم تقم لأحدهما بينة فإنهما لا يتحالفاً قياساً واستحساناً ويكون القول لرب السلم، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته وإن أقاما جميعاً البيئتين يقضي بعقد واحد عندهم جميعاً، وإن اختلفا فيهما إن اختلفا في جس رأس المال وجنس السلم فيه إن لم تقم لأحدهما بينة فإنهما يتحالفاً قياساً واستحساناً، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته، وإن أقاما جميعاً البيئتين يقضي بعقد واحد عندهم جميعاً، وإن اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه إن لم تقم لأحدهما بينة فإنهما يتحالفاً قياساً واستحساناً، وإن قامت لأحدهما بينة تقبل بيئته وإن أقاما جميعاً البيئتين فإنه يقضي بعقد واحد، وتقبل بينة كل واحد منهما في إثبات الزيادة كذا في الدخيرة، وإن اختلفا في مكان الإبقاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: القول قول المسلم إليه ولا يتحالفاً، وقال أصحابه: يتحالفاً وقيل: الخلاف على العكس والأول أصح كذا في فتاوى قاصدينا، وهذا إذا لم تقم لأحدهما بينة وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضي ببينته طالباً كان أو مطلوباً، وإن أقاما جميعاً البيئتين ذكر أنه يقضي ببيئتي الطالب ويقضي بعقد واحد كذا في المحط، ولو اختلفا في أجل السلم فالاحتلاف فيه لا يوجب التحالف والتراؤ عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، فلو اختلفا في أصل الأجل فإن كان المدعي للأجل رب السلم فالقول قوله ولو ادّعى المسلم إليه وأنكره رب السلم فالقول قول المسلم إليه والعقد صحيح استحساناً في قول

(١) قوله من الاستحسان - كفا في عبارة الدخيرة والأصوب حذوه كما لا يخفى اهـ مصححه

(٢) قوله يقضي بعقدين - لأن القضاء بهما يمكن لأن كل فريق شهد بعين لم يشهد به الآخر والقضاء

بعمرتين في عقدين يمكن وتوجيه جميع ما ذكر في هذا المظالم وريادة عليه مذكور في الدخيرة فليراجع

أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: القول قول رب السلم والعقد فاسد كذا في الخواري، هذا إذا لم تقم لأحدهما بيعة وإن قامت لأحدهما بيعة فبنت بيعة وإن أقامنا البيعة فالبينة بيعة من يدعي الأجل كذا في المحيط، وإن اتفقا على شرط الأجل واحتجنا في قدره كان القول قول رب السلم مع يمينه كذا في صاوي قاضيهما، هذا إذا لم تكن لأحدهما بيعة وإن قامت لأحدهما بيعة يقتضي بيمينته وإن أقامنا جميعاً البيعة فالبينة بيعة المطلوب ولا يعصي بعقد من عندهم جميعاً كذا في الدخيرة، وإن اختلفا في مضي الأجل بعد ما تفقد أنه شهر فالقول قول المطلوب كذا في التهذيب، وإن قامت لأحدهما بيعة فعلى بيمينته وإن أقامنا جميعاً بيعة فالبينة بيعة المطلوب كذا في المحيط، ولو احتجنا في قدره ومضيه فالقول في العقد قول رب السلم والقول في المضي قول المسلم إليه ولو أقامنا جميعاً بيعة فالبينة بيعة مسلم إليه على إثبات زيادة أنه لم يمس كذا في شرح الطحاوي، وإذا وقع الاختلاف بينهم في قبض رأس المال في المجلس فأقام رب السلم للبيعة أنهما يعرف قبل قبض رأس المال وأقام مسلم إليه البيعة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق فإن كان رأس المال في يد المسلم إليه فالبينة بيعة المسلم إليه والمسلم حائز كذا في الدخيرة والمحيط، وإن كنت الدرهم في يد رب السلم بأعنيها فقال المسلم إليه: 'أردعتها إياه أو عصبتها بعد القبض وعد قامت إليه على القبض كان القول قوله ويقضي بالدرهم كذا في الخواري، وإن قامت لأحدهما بيعة فإن قامت رب السلم لا تفعل وبيعة مسلم إليه تفعل وإن لم يمس لأحدهما بيعة فإن كنت الدرهم في يد المطلوب فإن كان الطالب لا يدعي عليه عصباً ولا ودعة وإنما يقول ما قبضت رأس المال فيه لا يمين على واحد منهما، وإن ادعى الطالب العصب منه أو الودعة بعد ما أنكر القبض في مجلس القول قول المطلوب، وإن كانت دراهم في يد رب السلم فإن كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب عصباً ولا ودعة بعد ذلك فلا يمين على واحد منهما وإذا ادعى المطلوب العصب أو الودعة بعدما ادعى قبض رأس المال في المجلس وأنكر الطالب فمس مشايحنا من قال: القول قول المطلوب مع يمينه فيحلف رب السلم وبأحد رأس المال من رب السلم، ومنهم من قال بأن هذا هكذا إذا ادعى الطالب: لم يقبض موصولاً بأن قال: أسلمت إليك وسكت ثم قال: 'إلا أنك لم تقبض، أو قال: أسلمت إليك ولم يقبض بالعطف لا بالاستثناء، فأما إذا قل موصولاً: لم تقبض والمضروب يقول: قبضت بحب أن يكون القول قول الطالب في هذه المسألة ولا يكون القول قول المضروب هكذا في المحيط، إذا جاء المسلم إليه بعدما تعرفنا عن المجلس بقبض رأس المال وعد: وجده ربواً [ب] صدقة يدين رب السلم كان له أن يردّه على رب السلم وإن كذبه في ذلك وأن يكون من دراهمه وادعى المسلم إليه أنه من دراهمه فإن كان المسلم إليه أقر قبل ذلك فقال: قبضت الجهاد أو قال: قبضت حفي أو قال: قبضت رأس المال، أو قال: استوفيت الدراهم ففي هذه الوجوه الأربعة لا يسمع دعواه الرباهة حتى لا يستحلف رب السلم، أم إذا قل: قبضت دراهم فأنه من أن يكون القول لرب السلم والاستحلف القول للمسلم إليه، وأم إذا قل: قبضت بالقول لمسلم إليه كذا في الدخيرة، ولو أقر بقبض الدراهم ثم ادعى أنها ستوفة لا يقبل وإن قبض ولم يقر بشيء، ثم ادعى أنها ستوفة قبل قوله هكذا في صاوي قاضيهما، وإذا وجد بعض رأس مال مفرقة أو مستحقة

فاختلف قدر رب السلم - هو ثلث رأس مال، وقال المسلم إليه، هو النصف فالقول قول رب السلم مع يمينه ولو كان ستوناً أو مائةً فاحتلف في ذلك فالقول قول المسلم إليه كذا في الخواص، وهذا شرط في السلم في الثوب أجيد فجاء بثوب ودعى أنه جيد ونكر الطيب فبعضني بربه اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فإن قال: جيد - جبر على القول كذا في الخلاصة، وجعل قد لا حرج أسمنت إثني عشرة درهماً في كره حقه إلا أني لم أقبضها أو قال: أسمنتني إلا أني سم أقبضها من ذكر قوله إلا أني لم أقبضها موصولاً لكلامه صدق قياماً واستحساناً وإن ذكر موصولاً بأن سكت ساعه ثم قال: إلا أني سم أقبضها صدق قياماً ولم يصدق استحساناً ثم إذا سم يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع يمينه، هذا إذا قال: أسمنت إلي أم إذا قال: دفعت إلي عشرة أو قال: بقدنتني حتى لم أقبضها فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يصدق وصل أم فصل، كما لو قال: يصب ثم قال: لم أقبض، وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق ب وصل، وإن فصل لا يصدق كذا في المحيط، وإن اختلفا فقال رب السلم - شرطت لي أن توفيقي في محبة كذا وقال المسلم إليه أعطيتك في محبة أخرى غير تمت أجبر رب السلم على القبول كذا في المدحيرة، وإذا كان الشرط في عقد السلم أن يوفيه في مكان كذا فقال المسلم إليه: حذره في مكان آخر وخذ مني الكراء إلى ذلك المكان فقبضه كان جائزاً ولا يجوز أحد كراءه عليه رد من أحد من الكراء وهو بالخيار إن شاء رصني بقبضه وإن شاء رده حتى يوفيه في المكان الذي شرط به فإن هلك لمقبوض في يده فلا شيء له كذا في المحيط، ولو شرط أن يوفيه به في سرقة بعدما يوفيه في محبة كذا بأن قال: علي أن توفيقي في ثوب سمرقند ثم توفيقي بعد ذلك في سرقة بكلاباد عامة المشايخ على أنه لا يجوز قياماً واستحساناً وكان انقبه أبو بكر محمد بن سلام بقول يجوز السلم استحساناً كذا في المحيط، ولو شرط أن يوفيه به في منزله ابتداءً فعلى مشايخ رحمه الله تعالى قولوا: القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز، وقال أحمد في تشهيد هذا القياس والاستحسان فيما إذا لم يبين سريره ولم يعلم المسلم إليه أنه في أي محبة أما إذا بين أو علم المسلم إليه ذلك يجوز قياماً واستحساناً كذا في المدحيرة، ففي رب السلم المسلم إليه بعد حلول الأجل في غير البند الذي شرط الإبقاء فيه فيه مطالبته بالسلم فيه إن كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه، قال رضي الله عنه وأنتى بعض معني ومسا به لا يتمكن من مغالبة وهذا الجواب أحب إليّ لا في موضع الضرورة وهو أن يفهم المسلم إليه في بلد آخر فيعجز رب السلم عن استبداء حقه كذا في النية

**الفصل الخامس في الإقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب** - يجب أن يعلم بان الإقالة في السلم جائزة كذا في المحيط، فإن نقلاً في كل مسلم فيه جازت الإقالة سواء كانت الإقالة بعد حلول الأجل أو قبله وسواء كان رأس مال قائماً في يد المسلم إليه أو هانكاً، ثم إذا جازت الإقالة فإن كان رأس المال مما يتعين بالتعيين وهو قائم فعلى المسلم إليه رد عيه إلى رب السلم، وإن كان هانكاً فإن كان مما له مثل فعليه رد مثله، وإن كان مما لا مثل له فعليه رد قيمته وإن كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين فعليه رد مثله هانكاً أو قائماً وكذا في مدحيرة رب السلم

فيه ثم تقايلاً والمقبوض قائم في يده جازت الإقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض وإن تقايلاً السلم في بعض المسام فيه فإن كان بعد حلول الأجل جازت الإقالة بمقداره إذا كان الباقي جزءاً معلوماً من النصف والثالث وبحر ذلك من الأجزاء المعلومة والسلم في الباقي إلى حلول أجله عند عامة العلماء، وإن كان قبل حلول الأجل إن لم يشترط في الإقالة تعجيل الباقي جازت الإقالة أيضاً والسلم في الباقي إلى حلول أجله، وإن اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والإقالة صحيحة وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن الإقالة عندهما فسخ كذا في البدائع، وإن أراد رب السلم أن يستبدل برأس المال شيئاً بعد الإقالة لم يجر استحساناً وبه أحد علمائنا اثلاثة كذا في المحيط، واجمعوا أن قبض رأس المال بعد الإقالة في باب السلم في مجلس الإقالة ليس بشرط لصحة الإقالة كذا في التتارحانية نافلاً عن السخاقي، رجل أسلم جارياً في كمر حنطة فقبضها المسلم إليه ثم تقايلاً فصارت في يد المسلم إليه صحت لإقالة وعليه مبيتها يوم قبضها ولو تقايلاً بعد هلاك الجاربه جاز أيضاً وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير، سئل علي بن أحمد عن رب السلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم إليه قبل القبض بأكثر من رأس المال أو برأس المال هل يكون ذلك إقالة بالمسلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون إقالة كذا في التتارحانية، باع رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح إقالته كذا في القبية، نقايلاً للمسلم ثم احتلما في رأس المال فالقول للسلطوب ولو تقايلاً للمسلم بعدما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم احتلما في مقدار رأس المال بمعامان هكذا في محيط السرخسي، في ماوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل أسلم إلى رجل في كمر حنطة فقال رب السلم للمسلم إليه: 'أبرأتك من نصف السلم وقبل المسلم إليه وجب عليه رد نصف رأس المال لأن هذه إقالة في نصف السلم هكذا قال أبو نصر محمد بن سلام والعففيه أبو بكر الإسكافي رحمه الله تعالى كذا في لدحية، رب السلم إذا وهب المسلم فيه من المسلم إليه كانت إقالة للمسلم ويلزمه رد رأس المال كذا في ماوى قاصيخاء، في الفتوى لعتابية ولو تفاسحاً ورأس المال عرص فباعه رب السلم من المسلم إليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه أيضاً بصري أسلم في خمر ثم أسلم أحدهما فهو كالإقالة حتى لا يجوز الاستبدل برأس المال بعد الفسخ كذا في التتارحانية، في نواذر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كمر حنطة وله عليه أيضاً كراً إلى سنة فأقاله للمسلم على أن يجعل له الكمر السبعة قال: 'الإقالة جائزة والكر إلى أحله كذا في المحيط، وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصاحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلاً فاما إذا قال: 'صاحتك من السلم على مائة من رأس المال كان جائزاً، وكذا إذا قال على خمسين من رأس المال لأن المصلحة على رأس المال في باب السلم إقالة وبعد هذا اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله صاحتك من السلم على خمسين درهماً من رأس المال أنه هل يصير إقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وإن قال: 'صاحتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز يريد بقوله لا يجوز أنه لا تثبت الزيادة وتقع لإقالة بمقدار رأس المال هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وأشار شمس لائمة السرخسي في شرحه إلى أنه تبطل الإقالة في

هذا الوجه أصلاً كد في الذخيرة، وإذا سلم الرجلان إلى رجل في طعام فصاحبه أحدهما على رأس ماله فالصحيح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فإن أجاره الآخر جاز وكان المقيوم من رأس المال مشترك بينهما وما بقي من طعام السلم مشتركاً بينهما وإن لم يجزه فالصحيح باطل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز بين المصالح والمسلم إليه وكذلك لو كان بالمسلم كفيل فصالح أحد صاحبي السلم مع لكفيل على رأس ماله فهو كالصالح مع الأصغر على الخلاف الذي بين كذا في المبسوط، وهذا إذا أسلم عشرة درهم مشتركة إلى رجل في كرم من الطعام فإن لم تكرر العشرة مشتركة بينهما لكن أسلم عشرة درهم ثم نقد كل واحد منهما خمسة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في البيوع وذكر بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصة المصالح بالإجماع، وبعضهم قالوا: هذا ليس بصحيح فقد ذكر في صحيح لأصل هذا الفصل وذكر فيه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على حسب ما ذكر في الفصل الأول ونم يذكر في شيء من الكتب ما إذا ائتمل أحد ربي السلم عقد السلم بحصته قد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا في المبسوط، إذا أسلم رجل واحد بالمسلم كفلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس مال يتوقف على إجارة المسلم إليه سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره، إن أجاز جاز وإن لم يجز يحس ويقتى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صالح الأجنبي رب السلم على ذلك، هذا إذا كان رأس المال من القنود فإن كان هيباً كالنميد والثوب، وتحوهما يتوقف الصلح على إجارة المسلم إليه في قولهم وإن ائتمل الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: هي والصلح سواء وقال بعضهم: يتوقف في قولهم جميع كد في الظهيرية، فليس الأمر المسلم فيه وتعين عنده ووجد به هيب قديماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن قبله المسلم به مع العيب يحدث هاد السلم وإن أبى فله ذلك، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن أبى أن يقبله معيباً فله عليه مثل ما قبله ويرجع به شرط في السلم، وقال محمد رحمه الله تعالى: إن أبى أن يقبله رجوع عليه بقدر النقصان من رأس ماله كد في الكافي، من قبض ما أسلم فيه ثم أصاب فيه عيباً رده، وإن وجد به عيباً آخر فالمسلم به بالخيار إن شاء، وهي بزيادة العيب وقبلة وسلم إليه مسلمة غير معيبة، وإن لم يقبله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: بطل حق رب السلم وليس به حق لرد ولا الرجوع بحصة العيب هذا إذا كانت زيادة العيب عند رب السلم باعة متساوية أو بعض رب السلم، فاما إذا كانت بعمل الأجنبي وأخذ رب السلم قيسة استقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للمسلم إليه قوله بزيادة العيب لأجر الأرض وبعض حقه في العيب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح المصنف، قال هشام في نوادره: سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب فأخذه وقصعه ثم وجد به عيباً قال: ليس به أن يرجع بقصد العيب وعنه أيضاً قال: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل أسلم إلى رجل درهمين أحدهما في الخصلة والآخر في لارر ودفعهما إليه ثم وجد أحدهما متوقفاً قال: إن كان دفعهما إليه معاً فسد في نصف الخصلة ونصف اللارر وإن كان دفع



إليه كل درهم على حدة فإن أماناً ابينه فالبيعة بينة سدي سلم إليه وإن لم نعم لهما بيته تحلما  
 وقد سلم كله، وعن إبراهيم بن رستم عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى عن رجل أسلم من  
 رجل خمسة دراهم في خمسة أفرقة حطه وخمسة دراهم في خمسة أفرقة شمر خمسة  
 للحطه عنى حدة وخمسة لشعير على حدة، فأصاب درهماً سوقه يعني بعدد تعرفه فقال  
 رب السلم هو من حطه وقال سلم إليه هو من الشعير فالتقون قول رب السلم وإن تصدقا  
 أنهما لا يعلجان من أيهما قال: يرد سلم إليه درهماً آخر على رب السلم ويقتض من كل  
 واحد سهم خمسة، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم إلى  
 رجل عشرة دراهم في كثر حطه وخمسة دراهم في كثر شعير فأعطاه عشرة للحطه ثم أعطاه  
 خمسة لشعير ثم وجد درهماً سوقه بعدما تعرفا فقال مسلم إليه. هو من درهم احطه وقال  
 رب السلم هو من دراهم الشعير قال إن كان سلم إليه أفرق بالاسم فالتقون قول رب السلم  
 وإن لم يكن أفرق بالاسم فالتقون قوله، وإن تصادق أيهما لا يدري من أيهما هو قال: يكون  
 نصفه من العشرة ونصفه من خمسة فيقتض عشرة الحطه ونصف عشر الشعير، وإن كان أعطاه  
 خمسة عشر في صفة واحدة فإنه يقتض ثلثاً عشر الحطه ونسب خمس الشعير كذا هي الحطه.

**المفصل السادس في الوكالة في السلم** من وكل رجلاً ليس له درهم في كثر حطه  
 فسلمه الوكيل بشرط السلم كذا في شرح الكملة، والوكيل هو الذي يصاب بسلم  
 السلم فيه عند محل الأجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم إن كان الوكيل قد دفع درهم للموكل  
 أخذ المسلم فيه ودفعه إلى الموكل وإن كان بعد دراهم نصفه ولم يدفع إليه سدي وكذا شفا  
 يرجع بما نقد على الموكل كذا في بدعيه، ولله الوكيل من يقتض السلم فإذا دفع كذا، له أن  
 يحبس عن الأمر حتى يستوفي الدراهم فإن هلكت المقبوض في يده إن هلكت قبل أن يحبس من  
 الموكل يهلك أمانته وإن هلكت بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يهلك هلاك درهم،  
 وقد محمد رحمه الله تعالى يسقط الدين قلت قيمة درهم أو كثره وذكر شمس الأئمة  
 المرحسي أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاصصان، فإن كان دفع رأس  
 المال من مال الموكل وأخذ بالسلم كفيلاً أو هذا حار فإذا حل السلم فأجر الوكيل أو بر الذي  
 عنه الصمام منه أو وهبه له أو يضمن الوكيل للموكل، وكذا إن أحال به على مني أو غير  
 مليء وأمر الأول حار عليه خاصة. ويضمن الأمر بطعمه إن اقتضى الطعام أنون من شرطه حار  
 والموكل أن يضمنه مثل طعامه وإن تأكل الوكيل السلم حار ويضمن لطعمه للموكل في قيس  
 قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحاوي، إن أقال سلم حار ويكون صاماً  
 للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاصصان،  
 وإذا عقد الوكيل عقد السلم ثم أمر الوكيل بأداء رأس المال ودفع الوكيل فقد بطل السلم.  
 وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلاً يقتض رأس المال ودفع عن المسلم قبل أن يقتض  
 وكتبه رأس المال بطل السلم كذا في المدخلة، وإذا حالف الوكيل بالسلم فسلم في غير ما أمره  
 الموكل بالسلم فيه كان للموكل أن يضمن الوكيل درهمه وإن شاء ضمن المسلم إليه، فإن ضمن  
 الوكيل ففي السلم صحيحاً على الوكيل وإن ضمن المسلم إليه إن ضمنه وهما في المذهب يعني

الوكيل وانسب إليه وقد الوكيل دراهم آخر فاسم حائر، وإن سلمه لعدم تفرقة عن العبد  
 قول المسلم بطل كذا في الخط، فإن، وإذا دفع إلى رجل عشرة دراهم يسلمها في صدمه يقول  
 الوكيل رجلاً فبعضه فإن اختلف العقد إلى دراهم الأمر كان لعقد ثلاثين وإن أصداه إلى درهم  
 نفسه كان عاقد لنفسه وإن عقد العقد بمشقة ثم توها للأمر فالتعقد له وإن قوى نفسه  
 فالتعقد له وإن لم تحضره نية فإن دفع دراهم نفسه فالتعقد له وإن دفع دراهم الأمر فهو للأمر في  
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى هو عاقد نفسه ما لم يبر  
 عند العقد أنه للأمر، وإن تكاد في السنة فقال الأمر بوجه لي وقال الثوري نويته لمسي  
 فالطعام للذي يقد دراهم بالإتفاق كذا في الميسوط، ولو وكل رجلاً أن يأخذ له درهم في  
 طعام فأحدها الوكيل ثم دفعها إلى موكل فأصنام المسلم على الوكيل ولو كان على موكله  
 درهم فرجه، ولو أسلم وكبته في صدمه فقبض الموكل المسلم أو فسح العقد مع المسلم بيه حار  
 استحساناً، وللمسلم إليه أن تمتنع من دفعه إليه كذا في حزمة الأكل، وإذا وكل رجلاً يسلمها  
 له فاسم أحدهما لم يجز، وإن أسلم ثم تارك أحدهما المسلم إليه لم يجز في هرلهم جميعاً  
 كذا في الخوي، رجل وكله رجلاً كل واحد منهما أن يسلمه عشرة دراهم في طعام لكل  
 واحد منهما على حدة فأسلم لهما في عقد حار، وإن حلف لأمره ثم أسلم كان مسلم له  
 ويكون صاماً مالهما بالخط كذا في فتاوى قاصحان، وإن أسلم درهم كل واحد منهما على  
 حدة إلى رجل واحد ثم اقتضى شيئاً فادعى كل واحد من الأمرين أنه من حقه فالتقول قول  
 المسلم إليه، فإن كان هو غائب فالتقول قول الوكيل فإذا قدم المسلم إليه وكذب الوكيل فالتقول  
 قول المسلم إليه ولو وكله بشرط ببيعته بدراهم فاسمها في صدمه إلى أجل فهو عاقد لنفسه وإن  
 أمر ببيعته وسم يسم له للشم فاسلم في طعام إلى أجل حار على الأمر في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى ولم يجر في قولهما كذا في الميسوط، ولو أمره بأن يسلم درهم إلى رجل بعينه  
 فاسلم إلى غيره لم يجر كذا في حزمة الأكل، وإذا وكله بالسلم فأدخل الوكيل في عقد اسم  
 شرطاً فاسم له بضم الوكيل كذا في الخوي، فإن، وإذا وكله أن يسلم له عشرة دراهم في  
 طعام فالتعقد أحدهما استحساناً، قالوا هذا إذا كانت الدرهم كثيرة فأمّا إذا  
 كانت قليلة فإنما يصرف إلى الخبر فأمّا استحقاقه ففيه رواية بنان في رواية هو بمنزلة خصمه، وفي  
 رواية هو بمنزلة خير، وهذا انقياس ثابت في موكلها بشرط، وإذا وكله أن يسلم له درهم في  
 طعام فاسلم في شجر أو غيره فهو محض، والموكل أن يضم الوكيل دراهمه وإن شاء أخذها  
 من المسلم إليه كذا في الميسوط، ولو وكل ضمياً لعقد اسم حار مع الكراهة كذا في حزمة  
 الأكل، الوكيل بالسلم إذا أسلم وتحمل الغير الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاصحان، وإذا  
 وكل الوكيل رجلاً بضم اسم من عبه فقبضه بغير يده عنه مسلم، فإن كذا وكذا الوكيل  
 عبده أو ابنه الذي في عباله، وأحيره فهو حار على الأمر وإن كان أجنبي فالوكيل الأول يكون  
 صاماً بلطعام إن ضاع في يده وكيه، وإن وصل إلى الوكيل الأول بغيره هو ووكبته من صدمه  
 كذا في الخوي، وليس لوكيل بالسلم أن يركل غيره إلا أن يقول لوكيل أصنع ما شئت كذا في  
 حزمة الأكل، الوكيل بالسلم إذا أسلم إلى نفسه أو معاوضه أو عبده لا يجر وإن أسلم إلى

شريك له شركة حنان جاز إذا لم يكن ذلك من تجارتها، وإن أسلم إلى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: أسلم مالي عليك في كمر حنطة إن عین رجلاً بعينه صحت الوكالة بالإجماع، وإن لم يعين رجلاً فكذلك عندهما، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تصح الوكالة كذا في البيع، قال: وإذا دفع الوكيل الدرهم مسلماً على ما أمر به الأمر ولم يشهد على المسلم إليه بالاستيفاء لم جاء المسلم إليه بدهام زبوف ليردها عليه فقال: وجدتها زبوفاً فهو مصدق، وإن كان أشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه أنه زيف، معنا إذا أقر للمسلم إليه باستيفاء الجياد أو باستيفاء حقه أو باستيفاء رأس المال فهو مناقض بعد ذلك في دعوته إنها زبوف فلا يسمع ذلك منه ولا تقبل بيته عليه ولا تنوجه اليهم على خصمه، فأما إذا أقر باستيفاء الدرهم فاسم الدرهم يتناول الزبوف والجياد فلا يكون مناقضاً في قوله وجدتها زبوفاً كذا في الميسوط، إذا أسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كما في البيع اتفق عليه مشايخ رماناء بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء: رجل أسلم إلى رجل عبداً في كمر حنطة ودفع إليه العبد ثم إن المسلم إليه باع العبد من رجل وسلمه إلى المشتري ثم إن المشتري وجد بالعبد عيباً وردّه على المسلم إليه بغير حكم ثم إن رب المسلم مع المسلم إليه أراد أن يتقايلا السلم فإن قال رب السلم للمسلم إليه: ردّ عليّ العبد وأبرأتك من السلم أو قال: أبرأتك من السلم بهذا العبد، أو قال: أقتني السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وإن قال: أقتني السلم ولم يذكر العبد أو قال: أبرأتني من السلم وحذ رأس مالك ولم يذكر العبد فقد انتفض السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط، رجل باع من آخر عبداً بثوب موصوف في الذمة فهذا على وجهين: إما أن لم يضرب في الثوب أجلاً أو ضرب، ففي الوجه الأول لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز، فلو اختلفا قبل القبض لا يبطال العقد كذا في الوقعات الحسامية، وإن راد رب السلم في رأس المال جاز عاجلاً ولا يجوز آجلاً فإن نقدما في المجلس صح وإن تفرقا قبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر الزيادة، وإن زاد المسلم إليه ينظر إن كان رأس المال عيناً وهو قائم جاز عاجلاً وآجلاً وإن كان رأس المال ديناً إن زاد المسلم إليه عيناً جاز عاجلاً وآجلاً وإن زاد ديناً مراهم أو دنائير يشترط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسي.

### الباب الخامس عشر في القرض والاستقراض والاستصناع

وجوز القرض فيما هو من ذوات الأمثال كالمكيل والموزون والمعددي المتقارب كالبيض ولا يجوز فيما ليس من ذوات الأمثال كالحيوان والثياب والعديدات المتفاوتة ويملك المقبوض بالقرض الفاسد لأن الإقراض الفاسد تمليك بمثل مجهول فيصد ومملكه بالقبض كالمقبوض في البيع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد يتعين الرد فلما في القرض الجائر إذا كان للثمن في رد المستقرض فلا يتعين في الرد وهو بالخيار إن شاء رده وإن شاء رد مثله كذا في محيط السرخسي، ثم في كل موضع لا يجوز القرض لا يجوز الانتفاع به لكن يجوز بيعه كذا في الفصول العمادية، ويصح استقراض الحيز وزناً لا عدداً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى

كذا في الكافي، وهكذا في فتاوى قاضيهان والظهرية، وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال: لا ضرورة ولا خير في قرض الحسنة والدقيق بالودن وكذلك الثمر وإن كان حيث يوزن كذا في المحيط، ذكر في الأصل إذا استقرض الدقيق وزناً لا بوزنه وزناً ولكن يصطلحان على القسمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز استقراضه وربما استحسناً إذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى كذا في الغياثية، ولا يحوز استقراض الحصب والخشب والقصب وسائر الرهاحين الرطبة واليقول فاما الحماة والوسمة والرياحين ايايسة التي تكال فلا بأس باستقراضها هكذا في الفصول العبادية، واستقراض القراطيس عدداً جائز كذا في الخلاصة، ويجوز استقراض الجوز كيبلاً وكذا استقراض الياذنجان عدداً هكذا في المحيط، وفي الفتاوى المتأخرة عن ابن سلام رحمه الله تعالى فرض اللبس والأجر عدداً يجوز إذا لم يتفاوت كذا في التتارخانية، ويجوز استقراض اللحم وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، واستقراض اللحم وزناً يجوز كذا في الصغرى، واستقراض العجين في بلادها يجوز وزناً هو المختار كذا في مختار الفتاوى، واستقراض الزعفران يجوز وزناً ولا يجوز كيبلاً كذا في التتارخانية، واستقراض الجوز وزناً يجوز ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن المصلحة، واحمد من ذوات القيم، ولو قال صاحب الجوز: لا آخذ العام منك قال أبو بكر الإسكافي: لا أعدم هاهنا بدله<sup>(١)</sup> سوى أن يدفع الذي عليه الجوز مثل وزنه حمداً ويضرح في مجتمعة صاحبه حتى يقرأ عما عليه، وقال القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله تعالى: يخرج عندي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على قبول مثل ما كان عليه كما لو استقرض من آخر حطة فاعصى مثلها بعدما تغير سعرها فإنه يجبر المقرض على القبول كذا في مختار الفتاوى، ويجوز استقراض الذهب والفضة وزناً ولا يجوز عدداً كذا في التتارخانية، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صبراً فاستقرض رجل منها عدد وهي جارية بين الناس عدداً فلا بأس به وإن لم تجز بين الناس إلا وزناً لم يجوز استقراضها إلا وزناً، وإن كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صبراً لا يجوز استقراضها إلا وزناً وإن تعامل الناس التبايع بها عدداً، وإن كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صبراً لا يجوز استقراضها إلا وزناً كذا في المحيط، سئل عن السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه أم هو من ذوات القيم فقال: الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه، وذكر في ولغات حسام الدين السرقين من ذوات القيم نجب على مثله القسمة وعلى هذا لا يجوز استقراضه، وفي التحرير لو اقترض مؤجلاً أو شرط التأجيل بعد القرض فالأجل باطل والمال حال بخلاف ما إذا أوصى بقرض من ماله فلا إلى شهر هكذا في التتارخانية، ولا فرق بين أن يؤجل بعد استهلاك القرض أو قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير، وأصله في لزوم تأجيل القرض أن يحيل المقرض على أحد يديه فيؤجل المقرض ذنب الرجل المحتال عليه فيلزم حينئذ كذا في البحر الرائق، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف: إن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكره كل قرض جر منفعة، قال السرخسي: هذا إذا

(١) قوله بدله أي حيلة كذا بهامش نسخة الطبع الهندي، وفي نسخة أخرى بالخط المصرح بلطف حيلة  
أهـ مصحح

كانت المنفعة مشروطة في العقد بأن اقترض غلة لبردة عليه صحاحاً أو ما أشبه ذلك فإن لم تكن  
المنفعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض أحوماً مما عليه فلا بأس به، وكذلك إذا اقترض رجلاً  
دراهم أو ديناراً ليشتري مستقرض من المقرض متاعاً بثمن غلب فهو مكروه وإن لم يكن شراء  
المتاع مشروطاً في المقرض ولكن المستقرض يشتري من المقرض بعد المقرض بثمن غالب فعلى قول  
المكرحي: لا بأس به وذكر الخصاص في كتابه وقال: ما أحب له ذلك، وذكر شمس الأئمة  
الحلواني: إنه حرام، وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف: أن السلف كانوا يكرهون  
ذلك إلا أن الخصاص لم يذكر الكراهة إنما قال: لا أحب له ذلك فهو مريب من الكراهة لكنه  
دون الكراهة، ومحمد رحمه الله تعالى لم يرهئ ذلك بأساً فإنه قال في كتاب الصرف المستقرض  
إذا أهدى للمقرض شيئاً لا بأس به من غير فصل، فهذا دليل على أنه رخص قول السلف أن شيع  
لإسلام خواهر راده رحمه الله تعالى: ما يقل عن السلف محمول على ما إذا كانت المنفعة وهي  
شراء المتاع بثمن غالب مشروطة في الاستقراض وذلك مكروه بلا خلاف، وما ذكر محمد رحمه  
الله تعالى: محمول على ما إذا لم يكن المنفعة وهي الهدية مشروطة في الفرض وذلك لا يكره  
بلا خلاف، هذا إذا تقدم المقرض على المبيع فأنما إذا تقدم المبيع على المقرض (وصوره ذلك)  
رجل طلب من رجل أن يعامله بمئة دينار فباع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوباً قيمته  
عشرون ديناراً بأربعين ديناراً ثم اقترض مئة دينار حتى صار للمقرض على المستقرض مئة  
دينار وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً فذكر الخصاص أن هذا جائز وهذا مذهب محمد بن  
سلمة (ممن يلع، فإنه روى أنه كان له سلع وكان إذا استقرض إنسان منه شيئاً كان يبيعه أولاً  
سلمة بثمن غالب ثم يقرض بعض الدينار إلى تمام حاجته، وكثير من المشايخ كانوا يكرهون ذلك  
وكانوا يقولون: هذا قرض جرّ معصاً، ومن المشايخ من قال: إن كان في مجلس واحد يكره، وإن  
كان في مجلسين مختلفين فلا بأس به وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواني يعني بقول الخصاص  
ويقول محمد بن سلمة كذا في المحبط، ولا بأس بهدية من عبه المقرض والأفضل أن يتورع من  
قبول الهدية إذا علم أنه يعطيه لأجل المقرض وما عدا ذلك لا لأجل المقرض بل لقربة أو  
صدقة بينهما لا يتورع عنه، وكذا لو كان المستقرض معروفاً بالحدود والسجاء كذا في محبط  
السرْحسي، وإن لم يكن شيء من ذلك فاحالة حالة الإشكال يسور عنه حتى يتبين أنه أهدى  
لا لأجل الدين قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس ما يجب دعوة من كان عليه دين قال  
شيخ الإسلام: هذا جواب لحكم، فلما أفصل فإن يسور عنه الإجابة إذا علم أنه لأجل الدين أو  
اشكل عليه الحال، قال شمس الأئمة: ما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا كان  
يدعوه قبل الإقراض أما إذا كان لا يدعوه أو كان يدعوه قبله في كل عشرين يوماً، وبعد  
الإقراض جعل يدعوه في كل عشرة أيام أو زاد في البجاء فإنه لا يحل ويكون حبيثاً وإذا رجع  
في بدل المقرض ولم يكن المرجحان مشروطاً في الفرض فلا بأس به كذا في المحبط، رجل له على  
رجل دراهم فظفر به راحم مديونه كذا له أن يأخذ دراهم المديون إذا لم تكن دراهم مديون  
أجود أو لم تكن مؤجلة وإن صغر بدنيته في ظاهر المروبة ليس له أن يأخذها وهو الصحيح،  
المديون إذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القول كما لو دفع إليه أنقص مما

عليه، وإن قيل جاز كما لو أعطاه خلال الجنس وهو الصحيح، ولو كان الدين مؤجلاً فقصاه قيل حلول الأجل يجبر على القبول وإن أعطاه المدينون أكثر مما عليه وزناً فإن كانت الريادة بزيادة تجري بين الورثين جاز واجمعوا على أن الدقيق في المائة يسير بجري بين الورثين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلفوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى: نصف الدرهم في المائة كثيرة برء على صاحبه فإن كانت الريادة كثيرة لا تجري بين الورثين إن لم يعلم للمدين بالريادة برء الزيادة على صاحبها وإن عدم المدين بالريادة فأعطاه الزيادة اختياراً هل تحل الزيادة لنقايض؟ إن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة أو صحاحاً لا يضرها اشتباهاً لا يجوز إذا علم المدافع والنقايض هكذا في فتاوى قاضيهان، وأما إذا كانت الدراهم صحاحاً يضرها الكسر فإن كان الرحمان زيادة يمكن تمييزها بدون الكسر بأن كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وإن كان الرجحان زيادة لا يمكن تمييزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة، ولو أقرضه بالكوفة على أن يرفقه بالبصرة لا يجوز كذا في المحيط، وشكره للفتحة إلا أن يستقرض مطلقاً ويوفي بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط كذا في فتاوى قاضيهان، في المستقضى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لأخيه: أقرضني ألفاً على أن أعيرك أرضي هذه تزرعها ما دامت الدراهم في يدي فزرع للقرض لا يتصدق بشيء وأكره له هذا كذا في المحيط، ولو استقرض الفلوس أو العدالي فكسدت قد أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه مشها كاسدة ولا يفرم قيمتها، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى قسمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائحة وعنده الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان، وبعض مشايخ زماننا أفتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقوله أقرب إلى الصواب في زماننا كذا في المحيط، رجل أقرض الدراهم البخارية يبحار ثم لقي المستقرض في بلدة لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمهنة قدر المسافة داهياً وحائياً ويستثنى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها، وقيل: هذا إذا لقيه في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فإنه يؤجله قدر المسافة داهياً وحائياً، وأما إذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فإنه يفرم قيمتها كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أقرض البصري بصرياً خيراً ثم أسلم المقرض سقطت الخمر ولو أسلم المستقرض فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقوطها وعنه أن عليه قيمتها وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق في المتفرقات، استقرض وزناً أو كيلياً فانقطع ذلك عن أيدي الناس يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحث على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو المختار وبه يعني كذا في مختار الفتاوى، رجل له على رجل جيد فأخذ منه زبواً ونهرجة أو ستوفة ورضي بها جاز فإن أنفقها كره وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يكره استقراض المريمة واليهجرة وعلى المستقرض مثلها فإن كسدت كان عليه قيمتها، رجل استقرض من رجل طعاماً في بلد الطعام فيه وحرص ببقية المقرض في بلد الطعام فيه غالب فأخذ الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب ويؤمر للمطلوب بأن يوثق له حتى يعطيه طعامه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أقرض رجلاً ألف درهم وقبضها المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض: صرف الدراهم التي لي عليك

بالدينانير فإن عين له شخصاً بأن قل له مع فلان ففعل جاز بالإحصاء، وإن لم يعين شخصاً ففعل  
 كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز على المقرض، وقلاً يجوز، فإن أراد المصالح أن يأخذ  
 الدينانير من المستقرض ودفع إليه المستقرض باحتسابه جاز ذلك وهذا عندهم جميعاً كذا هي  
 المحيطة، رجل له على رجل ثوب دهم قبضاً فباعه عنى مائة منها إلى الأجل صح خط وإمالة  
 حالة، وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل، رجل أقرض رجلاً كراً من حنطة لم  
 إن المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهم جاز سواء كان القرض قائماً في يد المستقرض أم  
 لم يكن كذا هي فتاوى فاصبحان، وإذا جاز الشراء إن نقد لدرهم في المجلس فالشراء مباح على  
 صحته وإن لم ينقدها في المجلس بطل وهذا بخلاف ما إذا وجب للمستقرض على المقرض كراً  
 حنطة لم ين كل واحد منهما باع ماله على صاحبه في لسانه عليه حيث يجوز وإن ائتمرا لم  
 إذا نقد المشتري الدرهم في المجلس ثم وجد بذكر عيباً ثم برده بالعيب وبكر ينزله مثل الموصوف  
 ويرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مسهلته كذا الجواب كما قبضاً عند  
 الكل، وكذا الجواب في كل مكبل وموزون غير الدراهم وبطلان إذا كان قرصاً كذا في الجهد،  
 ولو اشترى ما عليه بكر مثله جاز إن كان عيباً ولا يجوز إن كان ديب ولا إذا قبضه في المجلس، فإن  
 وجد بالمقرض عيباً لا يرجع بنقصان العيب كذا هي محيطة السرحسي، ولو أقرض كراً من صمغ  
 فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكره عليه من مقرضه ببيع باطل ولا ينقص  
 نقص الإقرض أما لو باع المقرض من المقرض كراً فقبضه عليه صح كذا هي حزانة (الكمال)،  
 رجل أقرض رجلاً مائة درهم على أنها جهاد فقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة  
 دينار صح ثم إذا صح الشراء ما لو ائتمرا عن المجلس من غير قبض الدين وهر الدينانير بقبض  
 الصرف، وإن قبض الدينانير قبل أن يفرقاً فائتقد ما على نصحه فإن وجد المستقرض بدرهم  
 القرض رهوناً أو بهرجة ثم برده ولا يرجع بنقصان العيب، ولو وجدته ستوفة أو رصاص بردها  
 على المقرض وبعد هذا إن لم يفرقاً عن المجلس وقد نقد الدينانير واستوى مائة درهم جهاد في  
 المجلس يصح العقد، وإن تفرقاً عن المجلس بطل الصرف وكان بالمستقرض أن يسرد الدينانير  
 هكذا هي الجهد، ولو كان الدينانير على المستقرض دينار أو فلساً فاشترىها بدرهم ثم وجدها  
 رهوناً أو بهرجة أو ستوفة عني الدينانير الجواب ما ذكر في جميع الأحوال وكذا الجواب في  
 العنوس إن كلب رهوناً أو بهرجة أم إذا وجد العنوس ستوفة وقد صرف بعد قبض الدراهم كذا  
 العقد حائر كذا في المحيطة، في اعتدى خلاصة انصرف في المقرض قبل قبض الصحيح أنه  
 يجوز كذا في لتأخر جانيه، ولا يجوز إقرض العبد البحر والفكائب والنصيبي واعتوه لأنه تبرع  
 وهؤلاء لا يملكون التبرع، وإذا أقرض الرجل صبي أو معزهاً فاستهلكه لا ضمان عليه هكذا  
 أطلق في نسخ أي حصص رحمه الله تعالى، وفي نسخ أبي سنان رحمه الله تعالى قال وهذا  
 قول أبي حنيفة ومحمداً رحمهما الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فهو  
 صامن لما استهلك وهو الصحيح، وإن أقرض عبداً محجوراً عليه فاستهلكه لم يؤاخذ به حتى  
 يعق وهو على الخلاف الذي ياب وإن لم يضر عليه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ  
 به في الحال كما هي الوديعه وإن وجد المقرض ماله يعينه عند أخذ من هؤلاء فهو أحق به كذا

في الميسرط، رجل قال لغيره: استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض للمأمور وقبض وقال: دفعتهما إلى الأمر وحصد الأمر ذلك فإن المال يكون على المأمور ولا يصدق للمأمور على الأمر ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى رجل أن ابعث إليّ كذا درهماً قرضاً لك عليّ فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل إليها ولو أرسل رجل رسولا إلى رجل وقال: ابعث إليّ بعشرة دراهم قرضاً قال: نعم وبعث بها مع رسوله كان الأمر ضامناً لها إذا أقر أن رسوله قبضها كذا في فتاوى قاضيهان، ولو بعث رجلاً لاستقرضه ألف درهم فالقرض مضاع في يده، إن قال الرسول: اقترض فلاناً للمرسَل فبهي للمرسَل وعليه الضمان، ولو قال الرسول: اقترضني لفلان المرسَل فالقرض مضاع في يده فعلى الرسول، فالخامس أن التوكيل بالإقراض يجوز وبالأستقراض لا يجوز، والرسالة بالأستقراض للأمر جائزة وإن أخرج الوكيل بالأستقراض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض للأمر وإن أخرجه مخرج الوكالة بأن أضاف إلى نفسه يصير مستقرضاً لنفسه ويكون ما استقرض من الدراهم له وله أن يمدحها من الموكل، ولو دفع الموكل إليه شيئاً ليبرهن بصير الوكيل راعياً يديه، ولا يصير ضامناً لبرهن كذا في الفصول العمادية، استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض: دفعتهما إليه وأقر العبد به وقال: دفعتهما إلى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فللقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد كذا في البحر الرائق، استقرض رجل من رجل كمر حنطة وأمره أن يزرعه في أرض المستقرض فقد صح القرض وصار المستقرض قابضاً بإحصائه إلى ملكه كذا في التتارخانية، رجل استقرض من رجل دراهم فأناله المقرض بالدراهم فقال له المستقرض: ألقها في الماء قال محمد رحمه الله تعالى: لا شيء عليّ المستقرض كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا اقترض على أن يكفل فلان جاز حاضراً كان أو غائباً كفل أو لم يكفل كذا في الفصول العمادية، رجل أقر فقال: استقرضت من فلان ألفاً زهواً أو قال ألفاً نيهرةً وانفقها وأدعى المقرض أنها كانت جواً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول قول المستقرض في النيهرة والزهوى إذا وصل ولا يصدق إذا فصل كذا في فتاوى قاضيهان، رجل اشترى كمر حنطة بعينه ثم قال للبايع: اقترضني قفيز حنطة أو قال: اقترضني هذا القفيز واخلف به الكمر الذي اشترته منك ففعل وحسب الشراء على المقرض أو القرض على الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يصير قابضاً بهما جميعاً وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية، وحارية كل شيء يجوز قرضه قرض وحارية كل شيء لا يجوز قرضه حارية كذا في محيط السرخسي، رجل عليه ألف لرجل فدفع إلى الطالب دينار فقال أصرفها وخد حقك منها فأخذها فهلك قبل أن يصرفها هلك من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلك من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفع إليه ولو دفع المطلوب إلى الطالب الدينار وقال: خذها قضاء حقك فأخذ كان داخلاً في ضمانه ولو دفع المطلوب إلى الطالب دينار وقال: بها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضاً حقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أراد المقرض أن يأخذ كره بعينه من المستقرض ليس له ذلك والمستقرض أن يعطيه غيره



كذا في خزانة الأكميل، عشرون رجلاً جاؤوا واستقرصوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم إلى واحد منهم ودفع ليس له أن يطلب منه، لا حصته وحصل بهذا رواية مسألة أخرى أن لتوكيل بقبض المقرض يصح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض كذا في القبية، لا يستصنع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقلسوة والخلف والأواني للخدمة من الصغر والنحاس وما أشبه ذلك استصنان كذا في المحيط، ثم إنما جاز الاستصناع فيما للناس فيه تعامل إذا بين وصف على وجه يحصل التعريف، أما فيما لا تعامل فيه كالاستصناع في الثياب فإن يامر حائكاً ليحيك لك ثوباً يغزل من عند نفسه لم يجر كذا في الجامع الصغير، وصورته أن يقول للمعاطف: اصنع لي حفاً من أديمك يوافق رجني ويريه رجله بكذا، أو يقول للصانع: صم لي حفاً من نصتك وبين وره وصعته بكذا، وكذا لو قال لسقاء: اعطني شربة ماء بفلس أو احتجم يا جرح فإنه يجوز لتعامل الناس، وإن لم يكن قدر ما يشرب وما يحتجم من ظهره معوماً كذا في الكافي، الاستصناع ينقذ إجرة ابتداء وبصر بهما انتهاء قبل التسليم بساعة هو الصحيح كذا في جوهر الأحلاطي، ولا خيار للصانع بل يجبر على العمل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن له الخيار كذا في الكافي، وهو المختار هكذا في جواهر الأخلاص، والمستصنع بالخيار إن شاء أحده وإن شاء تركه ولا خيار للصانع وهو الأصح هكذا في الهداية، والأصح أن لمعقود عليه استصناع فيه، ولهذا لو جاء به مفروغاً عنه لا من صناعته أو من صناعته قبل العقد جاز كذا في الكافي، ولا يتعين إلا بالأخبار حتى لو باعته الصانع قبل أن يراه المستصنع جاز هذا هو الصحيح هكذا في الهداية، وإن صرب الأجل فيما للناس فيه تعامل صار سلباً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لا يجوز إلا بشرائط التسلم ولا ينشأ فيه الخيار وعندهما يبقى استصناعاً ويكون ذكر لده لتسجيل وإن صرب لأجل فيما لا تعامل فيه صار سلباً بالإجماع كذا في الجامع الصغير، هذا إذا كان صرب لده على وجه الاستسهل بأن قل: شهر أو ما أشبه ذلك أم إذا ذكر على وجه الاستعجال بأن قل: على أن نمرع منه عد أو بعد عد لا يصير سلباً في قولهم جميعاً كذا في الصغير، رجل سئصع رجلاً في شيء ثم اختلف في التصريح فقال للمستصنع: لم تفعل ما أمرتك وقد الصانع - بل فعلت قالوا لا يمين فيه لأحدهما على الآخر، ولو ادعى الصانع على رجل أنك استصعنت إلي في كذا وانكر ادعى عليه لا يحلف كذا في البحر الرائق

### أبواب العشررون في البياعات المكروهة والأرباح الفاسدة

العربة التي فيها لرحضه هي العطية دون البيع، وتفسير العرب أن يهب رجل ثمرة لحلة من بستانه لرجل ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه كل يوم لتكون أهله في البستان ولا يرضى من نفسه حلف الوعد والرجوع في هبة فيعطيه مكان ذلك ثمراً محدوداً بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون مخلد للوعد وهي جائزة عند كذا في المبسوط، اختلف المشايخ في تفسير الهبة التي وردت في الحديث عنها قال بعضهم: تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الإقراض طمعاً في العفضل الذي لا

يناله في القرض فيقول: ليس يتيسر عليّ الإقراض ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهماً ولمسته في السوق عشرة نتيح في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهماً ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة فيحصل لرب الثوب ربح درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة، وقال بعضهم: تفسيرها أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المقرض باثني عشر درهماً ويسلم إليه ثم إن الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض بعشرة ويسلم الثوب إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها إلى طالب القرض فيحصل لطالب القرض عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنان عشر درهماً كذا في المحيط، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار المتأوى، البيع الذي تعارف أهل زماننا احتيالاً للربا وسموه بيع الوفاء هو هي الحقة رهن، وهذا للبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع إلا بإذن مالكه وهو حاسم لما أكل من ثمره واستهلك من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده إذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة إذا علكت من غير صنعه، ولبيائع استرداده إذا قضى دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام كذا في الفصول العمادية، وعنده فتوى السيد أبي شجاع السمرقندي وفتوى القاضي علي السغدري بيخاري وكثير من الأئمة على هذا كذا في المحيط، وصورته أن يقول المالك للمشتري: يمت منك هذا العين بدينك عليّ عليّ أبي متى فضيت الدين فهو لي أو يقول المالك: يمتك هذا بكذا على أبي متى دعتك لك الثمن تدفع العين إليّ كذا في البحر الرائق، والصحيح أن العقد الذي جرى بينهما إن كان بلفظ البيع لا يكون رهنًا، ثم ينظر إن ذكرنا شرط الفسخ في البيع فسد البيع وإن لم يذكرنا ذلك في البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الجائر وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك، وإن ذكرنا البيع من غير شرط ثم ذكرنا الشرط على وجه المواعدة حاز البيع ويلزم الوفاء بالتعهد كذا في فتاوى قاضيهان، وفي النسخة سئل عن باع داره من آخر بثلثي معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الإجارة ولبعضها ومضت المدة هل يلزمه الأجر قال: لا كذا في التتارخانية، باع كرمه من آخر بيع الوفاء وتقابضا ثم باعه المشتري من آخر بيعاً باتاً وسلم وغاب فطلبائع أن يخاصم المشتري الثاني ويسترد منه الكرم، وكذا إذا مات السبع والمشتريان ولكل ورثة فلورثة المالك أن يستخضروه من أيدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا بما أدى من الثمن إلى باعه في تركته التي في أيدي ورثته ولورثة المشتري الأول أن يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم إلى أن يقضوا الدين كذا في جواهر الاخلاص، في فتاوى أبي الفضل سئل عن كرم بيد رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت أنها متى جاءت بالثمن ردّ عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة فيه شفعة؟ قال: إن كان البيع بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد الرجل كذا في المحيط، وفي المتأبى: بيع الوفاء وبيع المعاملة واحد كذا في التتارخانية.

العقبة: هي العقد الذي ينشأ لضرورة أمر فيصير كالمدفوع إليه وإنه على ثلاثة أضرب،

أحدها: أن تكون هي نفس المبيع وهو أن يقول لرجل: إني أظهر لك داري منك وليس بيع في الحقيقة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع باطل، والثاني: أن تكون الثلثة في البذل نحو أن يتم في السر أن التمس الف ويشتريه في الظاهر بالتمس فالتمس هو المذكور في السر ويصير كأنهما هولا في الزيادة، وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى: أن التمس هو المذكور في الظاهر، وقالت: أن يتم في الباطن أن التمس ألف درهم ويشتريه في الظاهر بمائة دينار، قال محمد رحمه الله تعالى: القياس أن يحصل العقد وفي الاستحسان يصح بمائة دينار كذا في الخواص، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيع الثلثة موقوف إن أجازاه جاز وإن رده باطل كذا في التهذيب، ولو اتفقا أن يقرأ ببيع لم يكن باطلاً يذلل فهو باطل ولا يجوز بإجازتهما كذا في الخواص، ادعى أحدهما الثلثة وأنكر الآخر فالبيعة على المدعي واليمين على المكر كذا في التهذيب، بيع الربوا من النصارى والفرس لا يكره وبيع المكسب المخصص من الرجل إذا علم أنه اشتراه بلبس يكره، وبيع الغلام الأمد من يعلم أنه يعضي الله تعالى يكره كذا في الخلاصة، من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضر موعده للناس لسهة الطريق لا بأس به وإن أصر بهم فاعتار أنه لا يشترى منه لأنه إذا لم يجد مشترياً لا يقعد فكان الشراء منه عانة على المصميه كذا في الثبائية، رجل اشترى من انتاحر شيئاً هل يرمعه المسؤول أنه حلال أم حرام قالوا: ينظر إن كان في بلد وزمان كان العايب فيه هو الحلال في أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام ويبنى الحكم على الظاهر وإن كان العايب هو الحرام أو كان البيع رجلاً يبيع الحلال والحرام محتاط ويسأل أنه حلال أم حرام، رجل مات وكسبه من الحرام يسمى للورثة أن يتصرفوا فإن عرفوا آراءهم ردوا عليهم وإن لم يعرفوا تصدقوا به كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أراد أن يبيع النسلعة المعيبة وهو يعلم يجب أن يبيتها فلو لم يبيها قال بعض مشايخنا يصير فاسقاً مردود الشهادة قال المصدر شهيد: لا تأخذ به كذا في الخلاصة، رجل اشترى شيئاً بعشرة دراهم صفار قدمه إليه العشرة وبعضها كبير وهو لا يعلم لا يحل للبائع أن يأخذها ويصرفها إلى حوائجه، مثل مشايخ بلغ عن بيع الطين الذي يؤكل قال: لا يحمي بيعه إذ لم يتمتع به إلا للاكل لأنه يضر ويعتدل كذا في المحيط، في الأشربة للإمام السرخسي: بيع العصير من يتحد خمر لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكره ويجوز للبيع، وبيع العنب من يتحد الخمر على هذا الخلاف كذا في الخلاصة، رجل باع شاة من كافر يقتله خنقاً أو يضرب على الرأس حتى يموت قالوا: لا بأس ببيعه، رجل أسام من رجل شيئاً بثمن المثل فراد رجل آخر في الثمن لا يريد شراؤه وإنما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو النجس المنهي عنه وإن كان الذي أسام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بغيره أن يريد حتى يرغب المشتري في الزيادة إلى تمام قيمته وهو مأجور في ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا إذا أراد الرجل أن يبيع ماله لحاجته فطلب منه بدون قيمته فزاد رجل إلى تمام قيمته فلا بأس بذلك وهذا محمود غير مدموم كذا في السرخ الوهاج، ولا بأس ببيع من يرمه وهو يبيع للمفراء وبيع من كسدت بضاعته، والاستيلاء على سوم غير مكروه، والعرق بين المزايعة وبين الاستيلاء على سوم للغير أن صاحب المال إذا كان ينادي على سلعة فطلبها

إنسان بشئ فكيف عى البداء وكن إلى ما طلب منه ديث الرجل فلس لمغير ان يزيد في ديث وهذا استيام على سوم المير وإن لم يكف عن البداء فلا بأس بميره أن يريد ويكون هذا بيع المرابدة ولا يكون استياماً على سوم المير، وإن كان الدلال هو الذي يباضي على السلعة وطلبها إنسان بثمن فقال الدلال: حتى امال الثالث فلا بأس للمصر أن يريد بعد ذلك في هذه الحالة فإن أخير الدلال خالك فقال: بهه بذلك وأقص انش فليس لأحد أن يريد بعد ذلك وهذا استيام على سوم المير كذا في المبط، وكره بيع الخاصر لباضي وهذا إذا كان أهل البلدة في قحط وهو أن يبيع من أهل البلدة رغبة في الشئ الغالي فيكره فإن لم يكن كذلك فلا بأس به كذا في الكافي، وقيل: صورته أن يجيء الباضي بالضمائم إلى مصر فيتوكل الخاصر عن سادي وبيع الطعام وبغالي السعر وفي المختص هذا التفسير أصبح كذا في فتح القدير، وكره البيع عبد أذن الجمعة والمعتبر الأذان بعد الروا كذا في الكافي، من اشترى حذرية بعا فاسد، وتقبضها وباعها وربح فيها يتصدق بالربح وإن اشترى البائع بالشئ شيئاً وبيع فيه طاب به الربح لأن اجارية مما يتعين بالتعصير فيتعلم العقد بها فيؤثر الخبث في الربح والدرهم والدنانير لا تتعينان في العقود فلم يتحقق العقد الثاني بعلمها فلم يؤثر الخبث فيه. وهذا إما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي أنها لا تتعين كد في العناية، قد هي حث الذي بمساده الملك، وإن كان لخت لعدده الملك كالمصوب والأمانات إذ خاف منها المؤمن فإنه يشمل ما يتعين وما لا يتعين عبد أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى كذا في التنبيه، ولو دُعم علم آخر ألف درهم فقتضاه الألف وتصرف القاض به (ربح ثم تصادق أنه لم يكن عليه دين طاب له ربحه كد هي المكاني، من استقرض من آخر ألفاً على أن يعطي المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الألف وربح فيها طاب له (ربح، في نوادر هشام قال: سأل محمد بن حمزة الله تعالى عن رجل باع من آخر حنطة ثم إن البائع باعها من آخر فقتضاه المقرض الثاني واستهلكها فاشتري الأول بالخيار إن شاء صبح للبع وإن شاء أخذ الثاني، فإن أحد عشرها مداهم بأكثر من رأس المال قال: طاب له الفضل قلت: إن أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: يتصدق بالفضل فابن محمد رحمه الله تعالى أن يقبل ذلك وقال: إنما يتصدق بالفضل إذا أحد قيمته دراهم فإن أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى عبداً وقبضه ومات عنه فاقام رجل سنة أنه اشترى نفسه قال له أن يضمنه قيمته ويتصدق بفضله القصة على النعم، وهي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل أمر رجلاً أن يشتري له متاعاً بألف درهم فاشتراه بعد البيع فاعطاه الأمر وصحاً<sup>(١)</sup> ونقد المشتري في ثمن المتاع هل يطيب له (تفضل؟ قال: إن علم الأمر بذلك وحلله منه فهو طيب له وإن لم يعلم فإن في نفسي ما فيها من هذا ولم يجب بشيء كذا في المبط، عتب من رجل عبداً وباعه بعد ثم باع العبد الثاني بمرص ثم ماء المقرض بدرهمه فعلى قول الإمام يتصدق بالفضل عما ضمن من قيمة لعد المصوب وكذا لو اعتصب ألف درهم واشترى بها عبداً صاعه بالعين ثم اشترى بهما عرساً وباعه بأكثر من ذلك قال القاضي: في المسألتين يصيب له الفضل، ولو اشترى أمة شراء فاسد وباعها بأمة فإنه يحل به وصد هذه الأمة ولم يكن له وطء

الأمة الأولى، قال القاضي: لو باع هذه الأمة الدنية يتصدق بما زاد على قيمة الأولى التي ضمن قيمتها ووافق الأمام في البيع الفاسد فإنه يقول: لو باع البيعة بضعاً فاسداً يحرص ثم يبيع ذلك العرض بمفضل عما ضمن من قيمة المبيع بالبيع الفاسد أنه يتصدق بالمفضل وحمل البيع الفاسد أشد من الغصب كذا في جواهر الأحكام، عن محمد رحمه الله تعالى: لو اشترى داراً وقد أحرها أرباع من رجل فقال المشتري: إني أسكن حتى تنم الإحارة فهو جائز ولا أجر للبائع يتصدق به كذا في المحاري في لأرباح الفاسدة، اشترى دجاجة بحمس بيضات يحنها فلم يقبضها حتى باعته الدجاجة خمس بيضات بأخذ المشتري الدجاجة وبيضات ولا يتصدق بشيء، ولو استهلك البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بيضات يأخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة، ولو اشترى دجاجة بخمس بيضات يبيعها وباعته خمسا قبل القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاثها كذا في محيط المرجسي، لو اشترى نخلاً بمذ من رجل يبيع عنه ولم يقبض النخل حتى حملت رطباً فإن الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من الثمن ويتصدق بالزيادة، وإن كان اشترى النخل رطب يعبئه فهو جائز ولا يتصدق بشيء كذا في فتاوى قاضيهان، بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو باع درهماً من بصري بدرهمين ثم أسلم قال: إن عرف صاحبه فبرده عليه الفضل وإن لم يعرف يتصدق به، رجل اشترى أمة يبيع فاسداً وقبضها فباعها ثم قصى عليه القاضي بالقصة للوائح لأول فادأها إليه وأبراه البائع الأول من الثمن وفي الثمن الثاني فضل على القيمة التي أداها فإنه يتصدق بدلت الفضل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإنما طرد للمساكين على قياس النقطة قال: وهذا الربح لا يطيب بهذا المشتري وإن كان فقراً لأنه يكتسبه بمعصية ويطيب للمساكين وهو أطيب لهم من النقطة وإن لم يتصدق بالربح حتى عمل بالثمن وربح ربحاً وبيعت فيها ببور كله ربح قال: يتصدق بالمفضل في جميع ذلك، ولو غصب مالا أو حمل بوديمة أو مصاربة وخالف فيها وربح يتصدق بالفصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يطيب به الفصل ولو اشترى بغير الغصب ونقد الغصب أو اشترى بالغصب ونقد غيره فإنه كذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يتصدق في هذا كذا في المحيط، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى أمة بالف درهم فوددت في يد البائع وبدأ ثم قبضها وفيها زيادة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب، ولو قتل في يد البائع دجاجة المشتري أن يتبع القيمة وينقد الثمن فإنه يتصدق بالمفضل ولو قتل الولد وحده فإنه إن يتصدق بمفضل قيمته على حصته من الثمن من قبل أن الفضل لم يقع في ضمانه كذا في المحاري، ولو اشترى عبداً بالف درهم فقتله عبد قبل القبض مدفع به وأخذ المشتري وفي قيمته فصل على ثمن فليس عليه أن يتصدق به ولو باع هذا العبد بمفضل أكثر مما كان فيه أو أقل فإنه يتصدق بالفصل ولا يجاور ما كان فيه وإنما يتصدق بالأقل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القصة يوم قبض هذا العبد، ولو باع هذا العبد بغيره لا يتصدق بشيء وإن كان فيه فضل فإن باع ذلك العبد بالدرهم أو

دنانير فيها فضل لأبي أنظر إلى قيمة العبد المدفوع بالجناية يوم قيضه، فإن لم يكن فيها فضل يومئذ لم يتصدق بشيء، وإن كان في قيمته مهر يومئذ نظر إلى ذلك الفضل وإلى هذا الربح الذي صار في يده فيتصدق بالأكثر منهما كذا في المحيط، الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في البيوع غصب من آخر بكر حصة يساوي خمسين وباعه بمائة ثم صممه صاحب الكر مثله يتصدق بالفضل ولو كان ثوباً طاب له كذا في التلخيص، ولو اشترى عبداً بالغ بقيته أمان فقتل في يد البائع فاختار المشتري أحد القبضة وهي ألف درهم ولم يتصدق بأحد لا ألفين حتى يصاح أحد الألفين وبقي الألف الآخر لا يتصدق بشيء، ولو لم يضع حتى اشترى ما ربح يتصدق بأحد الألفين وحصته من الربح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بربح الألف فإن هلك ألف درهم منهم بعد ما تصرف فيها فعليه التصدق بالألف، ولو كان صالح مع القاتل عن القبضة على عبد واعتق عبداً لم يلزمه التصدق بشيء، فإن كان اعتقه على مال أو كاتبه على مال فكذلك لا يتصدق بشيء، إلا في خصصة أن يكون العبد يوم قيضه يساوي أكثر من رأس ماله ويكون الذي اعتقه عليه مثل قيمته أو أكثر فيتصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا في المحيط.

#### فصل في الاحتكار: الاحتكار مكروه وذلك أن يشتري ضعافاً في مصر ويجمع من بيعه

وذلك يضر بالناس كذا في الحاوي، وإن اشترى في ذلك لمصر وحبسها ولا يضر بأهل مصر لا بأس به كذا في التلخيص، وأما عن التجنيس، وإذا اشترى من مكان قريب من مصر فجمع ضعافاً إلى مصر وحبسها وذلك يضر بأهل مصر فهو مكروه، هذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المخارجه، وهو الصحيح هكذا في حقه الاحتكاري، وفي جامع الجوامع في حبس من مكان بعيد واحتكر لم يمنع كذا في التلخيص، وإن اشترى طعاماً في مصر وجلبه إلى مصر أحر واحتكر فيه فإنه لا يكره هكذا في المحيط، وكذلك لو رزق أرضه وأدخرها فاحتكر كذا في الحاوي، ولكن الأفضل أن يبيع ما فضل عن حاجته إذا اشتدت حاجة الناس إليه كذا في التلخيص، وأما عن المضمرات، وإذا قلت المدة لا يكون احتكراً وإذا طالت المدة يكون احتكراً، وعن أصحابنا أنه قد ورد لطريقة بالشهر فما دونه فليس ثم يقع استعارة في الاحتكار بين أن يترخص بغيره وبين أن يترخص لنفسه فبأن ثلثي أعظم من بدل الأول، وفي الجملة لتحارة في المدة غير محصورة كذا في المحيط، والاحتكار في كل ما يضر بالعامه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقد محمد رحمه الله تعالى: الاحتكار بما يتفاوت به الناس وإنه لم يكره كذا في الحاوي، قال محمد رحمه الله تعالى: للإمام أن يحبس احتكر على بيع إذا خاف الهلاك على أهل مصر ويترون لمحتكر بيع ما يبيع الناس ويزيادة بتدبير الناس في مثله كذا في تباي فاصبحان، ولا يضر بالإجماع إلا إذا كان أرباب الطعام يتعمدون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضين عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسليم فلا بأس به بمشورة أهل الرأي والمصالح هو فختار وبه يعني كذا في انفصل العمودية، فإن سعر قبح الخبز بأكثر مما سعر جاز يبيعه كذا في فتاوى فاصبحان، ومن باع منهم بما قدر الإمام من ثمن جاز سعه كذا في التلخيص، وإذا وقع أمر المحتكر في المحاكم

فالطعام بأمره يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السمة وينهاه عن الاحتكار فإن انتهى منها وبعت وإن ثم ينته ورفع الأمر إلى القاضي مرة أخرى وهو مصر على عادته وعظه وهدده فإن رفع إليه مرة أخرى حبسه وعزره على ما يرى، ذكر القُدوري في شرحه وإذا حلف الإمام الهلاك على أهل المصر أحد الطعام من المحتكرين وهرق بين المأويج فإذا وجدوا ردوا مثله وهذا صحيح كذا في المصطلح، وفي المصنوعات: وهل ينبغي للقاضي أن يبيع على المحتكر طعامه من غير رصاء؟ قيل: هو على الاختلاف، وقيل: يبيع بالاتفاق، في الملتقط. لو خيف الهلاك على إنسان أمر الخليلب أن يبيع مثل ما أمر المحتكر كذا في التتارحانية، والتلطي: إذا كان مصر بأهل البلدة فهو مكروه، وإن كان لا يضر فلا يكره إذا كان لا يبيع على أهل القاملة سعر أهل البلدة ولا يهرهم بأن أحبرهم أن قبة الطعام في انصر كذا وصدق، وإذا لبس عليهم سعر أهل البلدة فهو مكروه كذا في المصطلح، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن أعراباً قدموا الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها ويضر ذلك بأهل الكوفة فجمعهم من ذلك كما يجمع أهل البلد من الشراء، السلطان إذا قال للحائزين: بيعوا عشرة أماء ب درهم ولا تقصوا من ذلك شيئاً فاشترى رجل من أحدهم عشرة أماء ب درهم والخيار يحلف إن نقص بضره استيطان لا يحل أكله لأنه في معنى المكروه، والخيلة أن يقول المشتري للخيار، بصي أخبز كما تحب فيصبح البيع ويحل الأكل ولو اشترى عشرة أماء كما أمر به السلطان ثم قال الخيار اجرت ذلك البيع جار وحل لمشتري أكله كذا في الفتاوى الكبرى، ويكره أن يلقي في المحاس دواء فيبضه ويبعه بحساب العضة، وكذا صرب الدرهم في غير دار الضرب وإن كانت حياداً، وأما لو صاع العضة لأهلها ويلقي فيها التحاس فلا بأس به، ويجوز أن يرش البزار الثوب لبليه كمن غسل وجهه جاريتة وبريتها ليبيعها، ويكره أن يلبس الجيد بالرديء وأن يصبغ اللحم بالزعفران، ولا بأس ببيع المغشوش إذا كان الغش ظاهراً كالخسطة بالتراب وإن طحنه ثم بجر حتى يبيعه، ويكره أن يصنع عد الخبار أو القصاب أو نحوه دراهم لياخذ منه ما شاء ويكره يودعه ويأخذ منه ما شاء بشيء مسمى من ذلك، وإن دفعها إليه على وجه البيع صبر، ولا يحلف لترويج لسلعة، وعن أبي بكر الصدي بآثم الفقاعي بالصلاة على النبي ﷺ عند فتح القعاق، وكذا الخارس بقوته لا إله إلا الله عند الحراسة كذا في التتارحانية، صبي جاء إلى القاضي<sup>(١)</sup> بفلس أو يخبز وطلب منه شيئاً يشتع به في البيت كالملاح والأشنان ونحو ذلك جار أن يبيع ذلك منه، وإن طلب منه حوياً أو فستقاً أو نحو ذلك لم يشتري الصبي لنفسه عادة لا يبيع، صبي يبيع ويشترى وقال: أنا بالغ ثم قال بعد ذلك: لست ببالغ فإن كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنه ثني عشر أو أكثر لا يعتبر جحوده وإن كان سنه دون ذلك لا يصح إخاؤه بالبلوغ فيصنع جحوده كذا في فتاوى قاضيهخان، رجل في يديه ثوب قال: وكلني فلان ببيعه وإن لا أتقص من عشرة فطلب إنسان بشعة إن وقع في قلبه أنه قال ذلك لبروح السبعة بعشرة وسببه أن يشتري وإن لم يقع ذلك في قلبه لا يسهه الشراء منه كذا في الخلاصة، اشترى ثوراً أو فرساً من خرف لاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلعه كد في القنية، اكتسب مالاً من حرام

(١) قوله القاضي: هو بائع القوم بالصم وهو الثوم وهو معبر عن قومي كما في القاموس هو مصححه

ثم اشترى شيئاً منه فإن دفع تلك الدرهم إلى البائع أولاً ثم اشترى منه بتلك الدراهم فإنه لا يطيب به ويتصدق به وإن اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها فكذلك في قول الكرخي وأبي بكر حلالاً لأبي بصير وإن اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى مطلقاً ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو بصير: يطيب ولا يجب عليه أن يتصدق، وهو قول الكرخي واختار قول أبي بكر إلا أن اليوم الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبرى، رجل اشترى داراً فوجد في جدرانها دراهم قال بعضهم: يردّها على البائع فإن لم يقبل البائع يتصدق بها وهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيخان، رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز وإن نقله إلى بلدته كان عليه أن يتصدق به على الفقهاء، حصير المسجد إذا صار حشاً جاز أن يباع ويرد في ثمنه ويشتري به آخر، رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئاً وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا: الإثم عند موضوع ويسمي أن يستحل من المشتري أو يضمن به كذا في فتاوى قاضيخان، قال محمد رحمه الله تعالى لا يحجبنا أن يدخل الرجل السوق ليشتري فاكهة أن يأكل منها ما له قيمة حتى يشتاد كذا في التثارات الخاتمة، التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المهرم بالرحم بالبيع ولهنه وبحوهم مكره ولا يبيع جاز في الحكم ولو كان أحدهما به ولاخر لولده الصغير أو بعده أو لمكتبه لا يكره، ولو كان كلاهما له فباع أحدهما لولده الصغير يكره كذا في الخلاصة، وكذلك إن كان كل واحد منهما مولد من أولاده به أن يفرق بينهما بالبيع، ولو كان به من كل واحد منهما شقص به أكره له أن يبيع شقصه من أحدهما دون الآخر هكذا في المبسوط، ولا يكره إذا لم تكن بينهما محرمة كإني هم وأبي خال أو كانت بينهما محرمة من الرضاغة والصهرية، ولا يكره التفريق بين الزوجين وبه رد أحدهما بالعيب والدفع بالحداية ولدين فإن استولد أحدهما أو دبره لا يكره بيع الآخر ولا بأس أن يكتتب أحدهما أو يبيعه نفسه بأن قال: إن اشتريتك فانت حر مائة منه جاز كذا في محيط السرخسي، وإذا كان أحد المملوكين به والآخر لروحه أو لمكتبه فلا بأس بالتفريق بينهما، وكذلك إن كان أحدهما لعبد له تاجر وعليه دين، وإن كان لمضاربه فلا بأس بأن يبيع لمضارب من عنده منهما كذا في المبسوط، ولو باع الإمام على أنه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التفريق، ولو اشترى الأم بالخيار وانولد في ملكه كان له ردها انعاقاً كذا في المنهاج للعائق، حربي أخرج أخوين من دار أخرب فله التفريق بينهما، ولو اشتراهما من دمي لم يجوز له التفريق وأجبر على بيعهما معاً كذا في محيط السرخسي، وإن كان مالكهما كافراً لا يكره التفريق سواء كان المالك حراً أو مكاتباً أو ماضواً عليه دين أو لا دين عليه صغيراً أو كبيراً وسواء كان المملوكان مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلماً، وبه دخل حربي دار الإسلام بامان ومعه عبدان صغيران أو أحدهما صغير والآخر كبير أو اشتراهما في دار الإسلام من صاحبه الذي دخل معه بامان فأراد أن يبيع أحدهما فلا بأس للمسلم أن يشتريه ولو اشتراهما من مسلم في دار الإسلام أو حربي دخل بامان من ولاية أخرى غير ولايته يكره للمسلم أن يشتري أحدهما هكذا في البدائع، ولو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغير حار يبيع أحد الكبيرين كذا في المنهاج للعائق، وبه اجتمع مع الصغير قريبان له فإن استوبا في القرب إن



كانا مختلفين في الجهة كالأبوين وكالعمة والحالة لا يبيعهما إلا جميعاً كذاً أو مسلمين، وكذلك الأخت لأب ولاخت لأم وإن كانا متساويين هي العرب والجهة كالأخوين والأخت لأب وأم جاز بيع أحدهما استحساناً، وأما إذا كان أحدهما أقرب كـ ثلاث أخوات متفرقات أو أم وعمّة أو حالة فلا بأس ببيع الأبعد وهو غير الآء وغير الأخت لأب وأء وكذا جدته وعمته وخالتها لا بأس ببيع العمّة والحالة، ادّعيا ولد حارية بينهما وهم كذا في د، الخرب ثم أسروا وملكوا لا يباع أحد الأبوين، امرأة معها صببة قد ماتت هي ولدي كره التعريق، وإن سم يثنت النسب هكذا في محيط السرخسي، ويكره بمكانب والعمد الناجر من التفريق ما يكره بغير كذا في الحاوي، وإذا كان المالك كافراً فلا يكره التفريق هكذا في العدة

## كتاب الصرف وفيه ستة أبواب

### الباب الأول في تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه

أما تعريفه : فهو بيع ما هو من جنس الاثمان ببعض كذا في فتح القدير

وأما ركنه : مما هو ركن كل بيع كذا في البحر الرائق .

وأما حكمه : شريعة يوقع لذلك لكل واحد من المتصارفين فيما اشترى من صاحبه بتدبير

كما في بيع الدين كذا في محيط السرخسي .

وأما شرائطه : فمنها . قبض البدلين قبل الافتراق كذا في البدائع ، سوء كذا يتمتعان

كالصوغ أو لا يتمتعان كالصروب أو يتمتع أحدهما ولا يتمتع الآخر كذا في الهداية ، وفي فوائد

القدوري المراد بالقبض هاهنا القبض بالبراجم لا بالتولية يراد باليد كذا في فتح المدير ،

وتفسير الافتراق هو ان يفترق العاقدان بأبدانتهما عن مجلسهما بأن يأخذ هذا في جهة وهذا في

جهة أو يذهب أحدهما ويبقى الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرحا عنه لم يكونا

متفرقين وإن طال مجلسهما إلا بعد الافتراق بأبدانهما ، وكذا إذا ناما في المجلس أو اعسى عيهما

وكذا إذا قاما عن مجلسهما معاً وذهبا في جهة واحدة وطريق واحد ومشيياً أو أكثر ولم

يفارق أحدهما صاحبه فليسا بمتفرقين كذا في البدائع ، ولو كان لأحدهما على صاحبه ألف

درهم وللآخر عليه دينان فنادى أحدهما صاحبه من وراء الجدار أو من بعيد فقال : بعثك مالي

عليك بما لك علي لم يجر وكذلك لو تصارعا بالرسالة لأنهما متفرقان بأبدانتهما كذا في محيط

السرخسي ، ولا اعتبار بالجنس إلا في مسألة وهي ما إذا قال الأب : اشهدوا أنني اشتريت هذا

الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا في روي من محمد

رحمه الله تعالى لأن الأب هو العائد ولا يمكن اعتبار التفريق بالأبدان فيعتبر المجلس كذا في

البحر الرائق ، ثم فرق بين بيع الدراهم بالدراهم والدينان بالدينان وبين بيع الفلوس بالدراهم أو

بالدينان حيث لم يشترط في بيع الفلوس بالدراهم أو بالدينان بيع البدلين قبل الافتراق

ويمكن في قبض أحد البدلين كذا في المحيط .

ومنها : أن لا يكون في هذا العقد خيار الشرط لأحدهما

ومنها : أن لا يكون في هذا العقد أجل هكذا في النهاية ، وإذا شرطوا الأجل ثم مضى

قبل الافتراق كان ذلك إسقاطاً للأجل وصح ولو شرطوا أخبار ثم أبطأه قبل الافتراق أو أبطأه

الذي له الخيار جاز البيع استحساناً ، ولو كان فيه أجل فأبطأه صاحب الأجل قبل التفريق جاز

استحساناً كذا في المحاوي ، ولو شرط النساء في أحد البدلين في بيع الدراهم بالدينان وأشبهه

ذلك ثم إن المشروط له النسبة نقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ، وذلك بأن يشتري ديناراً بعشرة دراهم إلى شهر فنقد خمسة ثم اشتراها

بجوز بحصة الخمسة لأن اشتراها بحصة نقد وخمسة سبعة فنقد الخمسة متزجاً فالصرف

عاصد كله، ولو نقد العشر جاز كذا في الدخيرة، ثم شرط الخيار والآخر بمسد الصرف من الأصل لأنه فساد مقترن بالعقد وموات القبض بمسد العقد بعد لصحة لأن القبض شرط بقاء العقد على الصحة عند بعضهم وعند بعضهم شرط الصحة ابتداءً والأول أصح، ونسبة الخلاف تظهر فيما إذا لمس العقد فيما هو صرف لعدم القبض بمسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول لأخرين ولا بمسد على قول الأولين وهو الأصح، حتى لو اشترى جارية وفي عنقها صوق نصة بعضة ونقرة نيل القبض بطل البيع في حصه الصرف لعدم القبض ولم بمسد في الجارية، ولو اشتراها مع طرق نصة بعضة بشروط الخيار والأجل مسد الصرف والبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا بمسد البيع كذا في محيط انسرحسي، إذا مسد الصرف بسبب الافتراق عن المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد عنى البائع.

بيان في مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع اشترى إبريق فضة بدريارين وقبض الإبريق ونقد ديناراً واحداً ثم تعرفا قبل أن يفقد الدينار الآخر مسد المبيع في نصف الإبريق ولا يتعدى الفساد إلى النصف الآخر، من غاب البائع فادعى إنسان نصف الإبريق لنفسه كان المشتري حصماً له كذا في الدخيرة في فصل المتفرقات، ويحتاج إلى شرط رابع في عقد الصرف إذا كان العقود عليه من جنس واحد وهو النسوي في الوزن كذا في حرة المتين، وإن لم يكونا من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط النسوي كذا في التبيين.

### الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر إلى العقود عليه وفيه خمسة فصول

**الفصل الأول في بيع الذهب والفضة.** الدرهم والدنانير لا شعيران في عقود المعاوضات عدداً ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل تبراً كان أو مصوعاً أو مصروعاً، ولو بيع شيء من ذلك بحسه ولم يعرف ورثتها أو عرفا دون أحدهما دون الآخر أو عرف أحد المتعاضدين دون الآخر ثم تعرفا ثم ويا وكانا سواء فالبيع مسد فلما إذا ورننا في الخمس قبل الافتراق وكان سوء جار البيع مسحاً كذا في الحاوي، ويجوز بيع النقصه بالنقصه والذهب بالذهب إذا اعتدل الدنان في كفة الميزان، وإن لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الدخيرة في فصل المتفرقات، ويجوز بيع الذهب بالفضة مخالفة ومعاصلة كذا في محيط انسرحسي، ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى من حر ألف درهم ثمانية دنانير وصدّق كل منهما صاحبه بدينون وتقابض يعني قبل الوزن فهذا جائز ويستفاد كل واحد منهما ثمانية دنانير ولو قد يعني هذه الدنانير هم لشيء في يدك بهذه الدنانير التي هي يدي ولم يسمياً بمدداً ولا ورنناً وتقابضاً حال لكل واحد منهما أن يستفاد ما اشترى قبل الوزن والعدد، هذا بيع مخالفة، وإن قد يعني ألف درهم بألف درهم وباعه وتقابض يعبر وزن وصدّق كل واحد منهما صاحبه أن هذا المقبوض ألف درهم ثم وزن كل واحد منهما قبل التفرق أو بعده فوجداهما سواء بسواء فهذا جائز، ولو لم يصدّق كل واحد منهما لآخر وتفرقا ثم ورننا فكانا

سواء لم يحر من قبل أنهما قد تفرقا على غير علم بأيهما قد استوفياه كذا في المحيط في فصل المتفرقات، ولو باع قلب فضة محشواً بدراهم لم يعلم ورنها بالبيع باطل كذا في الحاوي، وبيع التبرجة والزبوف بالخياد لا يجوز إلا متساوياً ولو باع الستوفة بالخياد لا يجوز إلا أن تكن الخياد أكثر من الفضة في الستوفة كذا في محيط المرحسي، وإذا بيعت الفضة السوداء والخمراء بالبيضاء كانت المائنة شرطاً كذا في الحاوي، وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وإن كان الغالب على الدينار الذهب فهي ذهب، ويعتبر فيهما من تحريم انفصال ما يعتبر في الخياد حتى لا يجوز بيع الخلصة بها ولا بيع بعضها ببعض إلا متساوياً في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها إلا وزناً لا عدداً، وإن كان الغالب عليهما العش فليسا في حكم الدراهم والدينار وكذا في حكم العروض، قال في المستصفي: وهذا إذا كانت لا تحصل من العش لأنها صارت مستهلكة، أما إذا كانت تحصل منه فليس بمستهلكة فإذا بيعت بفضة حالصة فهو كبيع نحاس وفضة يجوز على وجه الاعتبار فإذا بيعت بجسمها متفاضلاً جاز وهي في حكم شئ فضة وصغر ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود لفظة إذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفر، وإن كانت الفضة أو العش سواء لم يجر بيعهما بالفضة إلا وزناً كذا في السراج لوهاج، ولو اشترى ديناراً ودرهمين بدرهمين ودينارين فهو جائز ويكون الدينار بالدرهمين من ذلك الجانب والديناران بالدرهمين من هذا الجانب كذا في الحاوي، ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة كذا في الهدية، ومن باع أحد عشر درهماً بعشرة دراهم وديناراً جاز وكانت العشرة بمثلها والدينار بالدرهم كذا في السراج لوهاج، ولو اشترى ثوباً ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة فالثوب والثوب بالثوب والعصاة بالعصاة فإن كان في إحدى النقرتين فضل فهو مع الثوب بدلت الثوب فإن تفرقا قبل التقابض انتقص من ذلك حصصه الصرف وجاز من الثوب بما يقابله كذا في الحاوي، اشترى ثوباً وديناراً بثوب ودرهم ثم اتفقا قبل التقابض بطل في الصرف وجاز فيما بقي لأنها أشياء محتلة فلم يجب اعتبار المساواة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما أصاب الدينار من الدرهم يكون صرفاً وبطل لعدم القبض والساقى يكون بيعاً فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط المرحسي، ولو باع شيئاً محلياً بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض السيف حتى اتفقا بطل البيع كله كذا في الحاوي، وإذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم بمائة دينار وليس هداً واحداً منهما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثل ما سقى ودفعه إلى صاحبه قبل أن يتفرقا جاز وكذلك شراء ثوب الذهب بثوب الفضة أو ثوب الفضة بثوب الذهب وهذا إذا كان الثوب بروج بين الناس ورج استوفد كذا في المبسوط، وإذا اشترى ديناراً بدرهم ليس عندهما دراهم ولا دينار فقد أحدهما وتفرقا به يجوز، ومن اشترى ثوباً بدينين وهما يعلمان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون هداً بميزة الشراء بغير ثمن، ولو اشترى بدينين مظلون ثم تصادقا على أنه لا دين عليه فالشراء صحيح بمثل ذلك الدين كذا في المحيط، وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدرهم ببعض فاعطاه مكانها سوداً ورضي بها انبائع جاز وكذا لو قبض الدراهم فأراد أن يعطيه عرباً آخر من الدينار سوى ما عينه لم يجر إلا

برضاه كذا في البسوط، نصارفا ولم يذكر العقد فإن كان في ليلد نقد واحد يصرف إلى نقد البند وورنه، وإن كانت نقود البلد مختلفة فإن كان الكسر في الزواج سواء ولا صرف لبعضها على البعض جاز البيع، وإن كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع، وإن كان لبعضها فضل على البعض إلا أن واحد منهما أروج فإنه يجوز كذا في محيط السرخسي، وإن كان نقد من ذلك معروفاً وشرطاً في العقد نفد آخر بالعقد بتعقد على النقد بشروط من اختلفا مكان أحدهما. شرطت لي كذا أفضل من النقد، بصرف وقال الآخر، لم أشرط ذلك عليهما بهمين فابهما بكل لزمته دعوى صاحبه، وإن تحالفا تراضاً وإن قامت لهما هيئة أخذت بينة الذي يدعي الفضل منهما كذا في البسوط.

رأى يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصهر بالصهر: وما يجري فيه الربا بمنزلة الذهب والفضة في اعتبار المماثلة لا في وجوب التقابض كذا في محيط السرخسي، والحديد كله نوع واحد جوده ودرجته سواء لا يجوز البيع إلا ورماً بورن، فإن فترفاً قبل التقابض لا يبطل البيع ولكن يشترط أن يكون عيناً بعين وكذلك هذا الحكم في سائر خوروات كذا في الدجيرة، والريصاص والقصي والأسرب<sup>(١)</sup> رصاص كله من النورسي ولكن البعض أجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض إلا مثلاً بمثل كذا في القبط، ولا بأس بالبحاس الأحمر بالثب، الشبه واحد والبحاس أثقل يد بيد من قبل أن الشبه قد زد فيه الصنع فتجس زيادة البحاس من أحد الجانبين بزيادة الصنع الذي في الشبه ولا حير فيه بسببه لأنه نوع واحد وريادة الصنع في الشبه لا يتبدل الجنس، ولأنه مورون في المعنى متفق والنورن بهذه الصفة يحرم النساء، ولا بأس بالثب بالصهر لا ببعض هذه، الشبه واحد والصهر أثقل لما في الشبه من الصنع ولا حير فيه بسببه كذا في البسوط، وكذلك لا بأس بالصهر لا ببعض البحاس الأحمر الصهر واحد والبحاس أثقل يد بيد ولا حير في حد بسببه لأن الجنس والنورن يجمعهما وباحد الوصفين يحرم النساء فمجموعهما أولى كذا في المحيط، ولو اشترى مثعاني قصة ومثعالي بحاس مثقل قصه وثلاثه مثقل حد يد كان حائراً بطريق أن القصه بمثله ورد وما بقي من القصه والبحاس بالحديد فلا يتمسك فيه الرب وكذا ذلك مثعالي صغر ومثقل حد يد مثعالي صغر ومثعالي رصاص فالصغر بمثله والرصاص ما بقي كذا في البسوط، وفي التحريد لأوسي المتحدة من الصغر والحد يد بصير عادة عذبة بالحاصل يجوز بيع بعضها ببعض كيما كان كذا في التارحاية، لو نذرهما بيع هذه الأواني بالنورن لا بالمعد لا يجوز بيعها ببعضها إلا متساوياً كذا في الشهر الفائق، وإن اشترى إثناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له محلاً وقضى الإناء فهو حائراً إن دفع إليه الحديد قبل أن يتعرفا وإن تعرفا قبل أن يدفع إليه الحديد فإن كان ذلك لإناء لا يباع في العادة ورماً فلا بأس به، وإن كان لإناء بورن فلا حير فيه، ولو قضى الحديد في المجلس وله يقبض الإناء حتى تعرفا لم يفسد العقد وكذلك إن اشترى رطلاً من حديد بعينه برطلين من رصاص حيد بغير عينه وقضى الحديد وتعرفا قبل قضى الرصاص ففسد البيع وإن كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضاً في مجلس أو لم يتقابض كذا في البسوط.

(١) قوله والأسرب - بورن بعد لأنك بعد الهمة الرصاص الأبيض قوله والمعنى منه إلى الطلع وهو معدود

بسبب إليه الرصاص الحيد فاسوس أو ممسحه بحراوى

**الفصل الثاني في بيع السيوف الخلاة وما شابهها مما يبيع فيه العضة أو المذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزناً لميزه أو ينقص:** لو اشترى سيفاً محلياً بالعضة أو الجأماً مفصلاً بعضة حالته وزنها أكثر من المحلية جاز وإن كان وزنها أقل من أخيه أو مثنها أو لا يدري لا يجوز كذا في محيط السرخسي، وإن لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم بعد ذلك فكانت أكثر من الفضة التي في السيوف فإن علم وهما في مجلس العقد جاز البيع، وإن علم بعدما افترقا عن المجلس لم يجز البيع، قال القدوري: وكذلك لو اختلف أهل العلم فيه فقال بعضهم: الثمن أكثر من الفضة التي في السيوف وقال بعضهم: لا بل هو مثله لا يجوز البيع كذا في المحيط، وإذا كانت الدراهم أكثر فافترقا قبل التقاض فإن كانت المحلية لا تتخلص من السيوف إلا بضرر انتقص في الكل وإن كانت تتخلص بغير ضرر بطل في المحلية وجاز في السيوف وإن كانت المحلية ذهباً والتمس دراهم جاز البيع كيفما كان، ولو شرط تأجيل الثمن وهو من جنس المحلية أو من غير جنسها بطل البيع في السيوف كله سواء كانت المحلية تتميز بضرر أو بغير ضرر وكذا لو تفرقا ولا أحدهما خيار الشرط وإن كان في البيع أجل فتعد المشتري قدر المحلية من الثمن حذر استحسان وإن لم ينص أن المقبوض من حصة الخية كذا في الخاوي، والدار فيها صفائح ذهب أو حصة يبيعها بجسمها كالسيف اعني كذا في محيط السرخسي، وإذا باع الرجل من آخر حلي ذهب فيه لؤلؤ وجوهر بدائير وقبح المشتري المحلي فإن كانت البدائير مثل الذهب الذي في المحلي أو أقل أو لا يدري لا يجوز البيع أصلاً لا في الذهب ولا في الجوهر سواء أمكن تحليص الجوهر من غير ضرر أم لم يمكن، وأما إذا كانت البدائير التي هي ثمن أكثر من ذهب المحلي فإنه يجوز البيع في الذهب والجوهر ثم بعد ذلك إن بعد الثمن كله قبل أن يتفرقا فالتعد ماض على الصحة، وكذلك إن تعد حصة الذهب الذي في المحلي، وإن لم ينفذ شيئاً حتى تفرقا فالتعد فيما يخص المحلي من الذهب بفسد وفيما يخص الجوهر إن كان الجوهر بحيث لا يمكن تحليصه إلا بضرر بفسد وإن أمكن تحليصه من غير ضرر لا يفسد العقد في الجوهر هكذا في المحيط، وإن باع بدائير نسيئة لم يجز لأن في حصة المحلية العقد صرف فيفسد بشرط الآخر واللؤلؤ والجوهر لا يمكن تحليصه وتسليمه إلا بضرر فإذا فسد العقد في بعضه عسد في كله كذا في المبسوط، وإن أمكن تحليصه من غير ضرر يجب أنه تكون المسألة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الجوهر وعندهما لا يفسد العقد في حصة الجوهر كذا في المحيط، اشترى سيفاً محلياً بفضة وزنها أكثر من المحلية ونقد من الثمن قدر حصة المحلية وقال: هذا من ثمنها أو من ثمن السيوف أو لم يبين فهو من ثمن أخيه وجاز البيع في الكل كذا في محيط السرخسي، ولو قال: هذا من ثمن الصل خاصة بمنظر إن لم يمكن للتمييز إلا بضرر يكون المفقود ثمن الصرف ويصحان جميعاً، وإن أمكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف كذا في السمر القاني دافلاً عن المحيط، ولو قال: حد هذا نصفه من ثمن محلية ونصفه من ثمن السيوف لا يبطل أيضاً ويجعل المقبوض من ثمن المحلية كذا في التبيين، هشام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا باع حلية السيوف بدونه لم يجز، إلا أن يبيعه على أن يخلعه المشتري قبل أن يتفرقا وإن باعه ولم يخل عسى أن يقلعه ثم عدل له باليائع قبل أن يتفرقا:

قد أدت لك في قبضه فأنقلعه قال: إن قلعه قبل أن يتفرق جاز وإن تفرقا قبل أن ينقلعه فهو باطل قال قلت له: وإن كان المشتري قد قبض السيف قال: وإن كان لأنه لا يكون قابضاً لحليته حتى ينقلعه من السيف كذا في المحيط، ومن باع جارية فبعتها ألف مثقال فضة وهي صفها طوق فضة به ألف مثقال فضة بالف في مثقال فضة ويقدر من الثمن ألف مثقال ثم افترقا فإلدي بقدر ثمن الفضة، وكذا لو اشتراهما بالف في مثقال ألفاً ونسبة ألفاً نقداً فإلدي ثمن الطوق، وكذا لو قال: حذ منها صرف إلى الطوق وصح البيع فبهما بخلاف ما لو صرح وقال: حذ هذه الألف من ثمن الجارية فإذا قبضه ثم افترقا بطل في الطوق كذا في لبحر الرائي، ولو اشترى العلب مع ثوب بعشرين درهماً وقبض العلب وبقي عشرة دراهم ثم افترقا كان المقود ثمن القلب خاصة استحساناً، ولو نقد العشرة وقال من ثمنهما جميعاً فهو مثل لأول، وإن قال: هي من ثمن الثوب خاصة وقال الآخر: نعم أو قال: لا وتفرقا على ذلك ينتقض البيع في العلب وإن كان قلب فضة رجل قيمته عشرة دراهم وثوب لآخر قيمته عشرة دراهم فباعا من رجل بعشرين درهماً فباع كل واحد منهما الذي له إلا أن البيع صفقة واحدة ثم بعد المشتري صاحب القلب عشرة فهو له خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض، ولو باعاً جميعاً الثوب وباعاً جميعاً القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم بفرق انتقض البيع في نصف القلب كذا في المبسوط، اشترى سيفاً محلياً بدنانير وقبضه وباعه من آخر قبل أن يسقده الدنانير وقبضه الثاني ولم يسقده الثمن حتى افترقا بطل البيعان ورجع السيف إلى الأول، وإن تقابض الأوسط والثالث دون الأول صح البيع لثاني وغرم المشتري الأول لباثقة قيمة السيف، وكذلك لو باع الأوسط نصفه صح في نصفه ورد نصفه إلى الأول، وليس للأول أن يمتنع عن القبول بعيب التبعض ويضمن لقيمة النصف الثاني كذا في محيط السرحسي، وإن كان السيف محلياً بين رجلين فباع أحدهما نصيبه وهو النصف بدنانير من شريكه أو من غيره وتقابض فهو جائز وإن باعه من شريكه ونقده الدينار والسيف في البيت ثم افترقا قبل أن يقبض السيف انتقض البيع كذا في المبسوط، وإذا اشترى سيفاً محلياً فيه مائة درهم من الخلية بمائتي درهم ثم علم أن منه مائتي درهم فهذا على وجهين: فإن علم ذلك بعدما تقابضاً وتفرقا بطل العقد في الكل، وإن علم ذلك قبل أن يتفرقا فالشترى بالخيار إن شاء زاد في الثمن مائة أخرى وإن شاء فسخ العقد في الكل، وإن علم في الابتداء أن وزن الحمية مائتا درهم وقد تبايعا السيف بمائتي درهم ثم أراد المشتري أنه يريد مائة أخرى قبل أن يتفرقا فإن العقد لا يجوز هكذا في الذخيرة، وإذا باع قلب فضة على أنه مائة درهم بمائة فوزنوه قبل الافتراق فوجدوه أكثر فالمشتري بالخيار إن شاء راد في الدراهم فأخذ بمثل وزنه وإن شاء ترك، وإن كان ناقصاً فوجدوه مائة وخمسين فهو بالخيار إن شاء أخذ ثلثه بمائة، وإن شاء ترك، وكذلك إن كان ناقصاً إن شاء أخذ بمثل وزنه، وإن شاء ترك كذا في الخاوي، وإن اشترى نقرة فضة بمائة درهم على أن فيها مائة وتقابضاً فإذا فيها مائتا درهم كان للمشتري نصفها لا خيار له كذا في المبسوط، هذا إذا حصل الشراء بالجنس أما إذا حصل بخلاف الجنس بأن اشترى سيفاً محلياً على أن حليته مائة درهم بعشرة دنانير أو اشترى إبريق فضة على أن فيه ألف درهم بمائة دينار فإذا فيه ألعان، أو اشترى نقرة فضة على أنها ألف درهم

بمائة دينار فإذا فيه الفان فالعقد جائز في المسائل كلها، وإذا جاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في مسألة البقرة لا تسلم للمشتري من غير شيء وفي مسألة الإبريق تسلم للمشتري من غير شيء كذا في المحيط، ولو كان الثمن دينار فوجد الإناء ناقصاً فالمشتري بالخيار إن شاء أحد بكل الثمن وإن شاء ترك هكذا في الحاوي، اشترى لؤلؤة بدينار على أن وزنها مثقال فوادت فهي سالمة له، ولو باع كل مثقال بكذا مرادت رد الكل أو أحد الزيادة بحصتها كالذراع في الثوب والدار، ولو باع قلب فضة بدينار وقال: كل درهم بكذا أو لم يقل فزاد ولم يتعرقا منه الخيار في أخذ الزيادة بحصتها ولم تسلم به الزيادة كذا في محيط السرحسي، ولو كان السيف موهباً بالذهب أو العضة فاشتره بجنسه جاز البيع بكل حال ولا عبرة للتمويه لكونه مستهلكاً فيه كذا في المضمرات، وإذا اشترى لحماً موهباً بفضة بدينار بائناً فيه أو أكثر فهو جائز، وكذلك لو اشترى ثوباً موهباً بالذهب بشئ مؤجل فإنه يجوز وإن كان يسوقها من التمويه بالذهب أكثر من الثمن كذا في الحاوي.

**المعنى الثالث في بيع الفلوس:** الفلوس بمنزلة الدرهم إذا جعلت ثمناً لا تقبض في العقد، وإن عيت ولا يفسخ العقد بهلاكها كذا في الحاوي، إذا اشترى الرجل فلوساً بدينار وتقيد الثمن ولم تكن الفلوس عند البائع فليبيع جائز وإن استقرض الفلوس من رجل ودفع إليه قبل الافتراق أو بعده فهو جائز إذا كان قد قبض الدرهم في المجلس، وكذلك لو اعترف بعد قبض الفلوس قبل قبض الدرهم كذا في المبسوط، وروى المجلس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اشترى فلوساً بدينار وليس عند هذا فلوس ولا عند الآخر درهم ثم إن أحدهما دفع وتفرقا جاز وإن لم يقيد واحد منهما حتى تفرق لم يجز كذا في المحيط، لو باع لفلوس بالفلوس ثم افترقا قبل التقابض بطل البيع، ولو قبض أحدهما ولم يقبض الآخر أو تقابضا ثم استحق ما في يدي أحدهما بعد الافتراق فالعقد صحيح على حاله كذا في الحاوي، وإن اشترى خاتم فضة أو حاتم ذهب فيه فص أو بس فيه فص بكذا فلساً وليست الفلوس عنده فهو جائز تقابضاً قبل التفرق أو لم يتقابضاً لأن هذا بيع وليس بصرف كذا في المبسوط، ولو باع قيرضة بفلوس بغير أعيانها وتفرقا قبل أن يتقابضاً فهو جائز وإن لم يكن الشر عنده لم يجز كذا في المحيط، ولو اشترى شيئاً بنصف درهم فلوس صح وعليه فلوس تبع بنصف درهم وعلى هذا لو قال: بثلت درهم أو برعته كذا، في التبيين، وإذا اشترى بدائع فوس أو بغيرها فلس فهذا جائز استحساناً هكذا ذكر في الأصل، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: هذا إذا كان الدائن والقبض معلومين فيما بين الناس لا يختلفان في معاملاتهم وإن كانا مختلفين يأخذ بعضهم عشرة وبعضهم تسعة لا يجوز العقد لحكم المنازعة، ولو يذكر شيخ الإسلام حواهر راده وشمس الأئمة السرحسي رحمهما الله تعالى هذا التمهيل في شرحيهما كذا في المحيط، ولو قال: بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوساً فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز، ويجوز فيما دون الدرهم قالوا: وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أصبح هكذا في الهداية، وإذا أعطى رجل رجلاً درهماً وقال: أعطني بنصفه كذا فلساً ونصفه درهماً صغير فهذا جائز وإن تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالتقيد قائم في الفلوس منتقض في



حصة لدرهم، وإن لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى اقتربا بطل البيع في انكسر كذا في الذخيرة، ولو قال، أعطيتي بصفه كذا فلو سأ وبصفه الباني درهماً صغيراً ورره نصف درهم إلا حبة سد الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما بطل في الدرهم الصغير حصة كذا في محيط المرحسي، ولو كره لفظ الإعطاء كان جوابه كجوابها وهو الصحيح كذا في الهدية، رجل باع درهماً راقعاً لا يقص من رجل وقد علم عنه بحصة دون فلس فهو جائز، وكذلك إن باعه بصف درهم فلوس ودرهم صغير ورره، انقلب إذا تقابسا قبل انقضاء وإن باعه إياه بحمسه دونق فضة أو بدرهم غير فطرط فضة لم يجر وهو قال. يصي بهذه العضة كذا فساً فهو جائز، وإن باعه إياه بحمسة أسداس درهم أو بصف درهم لم يجر كذا في الميسوط، لو اشترى مائة فلس بدرهم فقصر الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى كسدت لم يبطل البيع فيبطل وينتجى المشتري إن شاء قبضها كامدة وإن شاء فسح البيع وهو قول زفر رحمه الله تعالى وبطل بيع استحقاقاً، ولو قبض خمسين فلساً فكسدت الفلوس بطل البيع في العدم ورد نصف الدرهم كذا في محيط المرحسي، ولو لم تكسدت ولكنها رخصت أو عس لم يعد البيع ولمشتري ما بقي من الفلوس كذا في الخاوي، وإن اشترى بدرهم فلوساً وقبضها ولم ينفذ الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم دين كذا في الميسوط، اشترى بالدرهم لم يعل عليها العس أو ما فلوس وكان كل منهما باعاً حتى جاز البيع ولم يسلمها لمشتري إلى البائع ثم كسدت بطل البيع، ولا يقطع عن أيدي الناس كالكساد، ويحب على المشتري رد لمبيع إن كان قائماً ومثله إن كان هالكاً وكان مثله وإلا فقيمته، وإن لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا بيع أصلاً وهذا عند الإمام، وقالوا لا يبطل البيع إذا لم يبطل البيع وتعدر تسلمه وجبت قيمته لكن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم البيع، وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذخيرة العسوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، هي المحيط، البيضة والخفافق بقول محمد رحمه الله تعالى يقضى رفقاً بالناس كذا في لبحر الرائق، اشترى مثاعاً بعيه أو عرساً بعيه أو فاكهة بعيها بعبوس بحيث عسده فهو جائز وإذا اشترى مثاعاً بعت بعبوس بعيها فله أن يعطي غيرها ثم يحري بين أساس ولو أعطى تلك العبوس وفتراً ثم وجد فيها فلساً لا ينفق فردّه فاستبدله هل ينتقص العقد ففي هذه الصورة وهي ما إذا كانت الفلوس لمن متاع لا يبطل العقد سواء كان المردود قليلاً أو كثيراً استبدل أو لم يستبدل وإن كانت الفلوس لمن الدراهم فهذا على وجهين، أما إذا كانت الدراهم مقبوضة أو لم تكن مقبوضة فإن كانت مقبوضة فرد لم ينفق ولا ينفق واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة، وكذلك لو وجد الكل في هذه الصورة لا ينفق وردّها واستبدل أو لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وإن لم تكن الدراهم مقبوضة فإن وجد كل الفلوس لا ينفق فردّها بطل العقد في قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل، وقالوا إن استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حانه، وإن لم يستبدل انتقص العقد وإن كان البعس لا ينفق فردّها بالقياس أن ينتقص العقد بقدره قليلاً كان أو كثيراً استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو قول زفر رحمه الله تعالى، لكن أبا حنيفة رحمه الله

تعالى استحسن في القليل إذا رده واستبدل في مجلس الرد أن لا ينتقض العقد أصلاً واختلقت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تحديد القليل فقال في رواية: إذا زاد على النصف فهو كثير وما دونه قليل، وفي رواية: إذا بلغ النصف فهو كثير، وفي رواية قال: إذا زاد على الثلث وقال: إذا ردها واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلاً كان المردود أو كثيراً وهذا إذا كانت الفلوس مئوساً قد تروج وقد لا تروح، فاما إذا كانت لفلوس مئوساً لا تروح بحال وقد تفرقا مئة الفلوس ينتقض العقد استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل، فإن وجد بعض الفلوس بهذه الصفة مئة ينتقض العقد بقدره استبدل في مجلس الرد أو لم يستبدل كذا في الذخيرة، ولو اشترى مئوساً بدينهم وافترقا ثم وجد شيئاً من الفلوس مستحقاً ولم يحره المستحق فإن كان مشتري الفلوس نقد بدينهم فإنه يستبدل مثله ويجوز العقد، وإن لم يكن نقد الدينهم بالعقد ينتقض بقدر المستحق إن كان المستحق بعض الفلوس، وفي الكل إن كان المستحق جميع الفلوس كذا في المحيط والله أعلم.

**الفصل الرابع في الصرف في المعادن وتواب الصواعين ويدخل به الاستنجار لتخليص الذهب والفضة من تواب المعدن** لو اشترى تراب ذهب بذهب أو تراب فضة بفضة لا يجوز، لا إذا علم أن ما فيه مثل ما يطلي وكذا لو باعه بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى تراب الذهب بفضة أو الفضة بذهب حاز بعد أن يكون يداً بيد وهو الخيار إذا رأى ما فيه وإن لم يخص شيء من الذهب لم يحز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرحسي، ولو اشترى قليلاً من التراب بعمر عليه بعرض أو ذهب أو اشترى عرضاً بغير من التراب بعمر عليه لا يجوز التراجع لأن المقود عليه مجهول كذا في خزانة المفتين، ولو اشترى بفضة أو ربحه حاز ويكون ما حلص مشتركاً بينهما على قدر ملكهما كذا في محيط السرحسي، إن كان التراب تراب ذهب وفضة إن بيع بذهب أو فضة لا يجوز وإن بيع بذهب وفضة يجوز وبصرف الجنس إلى خلاف الجنس وإن كان لا يدري أن فيه ذهباً أو لا يدري أن فيه كليهما أو أحدهما إن بيع بذهب أو فضة لا يجوز وكذلك إذا بيع بذهب وفضة هكذا في المحيط، ولو اشتراه بتراب مثله لا يجوز ولو اشتراه بتراب خلاف جنسه حاز ويكون صرفاً إن حلص منهما شيء وإن لم يخص منهما أو من أحدهما شيء، بطل البيع كذا في محيط السرحسي، ولو اشتراه بثوب أو بعرض من العروض فالشراء حازر ولا يراضى فيه شرائط الصرف كذا في شرح المصنف، وكذلك تراب الصواعين كذا في محيط السرحسي، عن الشعبي قال: لا حيز في بيع تراب الصواعين وهو عرو مثل السمك في الماء وبه ما حد، ولكن هذا إذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة أو لا كذا في المسعودي، ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى تراب الصواعين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل أنه اشترى ما فيه وبس البيع على التراب بدون ما فيه، وإذا كان فيه ذهب أو فضة حاز البيع وليس بينهما للصائع أن يأكل من ثمن ما باع من تراب الصباغة من قبل أن ما فيه متاع الناس إلا أن يكون قد راد في متاعهم حين أوتاهم بقدر ما سقط من مالهم في التراب فإذا كان كذلك طاب له الأكل من ثمنه قال: واكره للمشتري أن يشتريه حتى يحيره الصانع أنه قد أوفى الناس متاعهم من قبل أن علم المشتري محيط بأن الصائع لا يملك

ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات، اشترى داراً فيها معدن ذهب لا يجوز وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي، ولو كان تراب معدن الذهب والفضة بين رجبين فانتسما مجازفة بينهما لا يجوز لأن القسمة كالبيع ولا يدري تساويهما ما لم يحصل ياد خصص فالتسما بالوزن جاز كذا في شرح الطحاوي، وإذا كان لرجل على رجل دين فاعطاه تراباً بعينه يداً بيد فإن كان الدين فضة وأعطاه تراب فضة لم يجوز وإن أعطاه تراب ذهب جاز وله خيار إذا رأى ما فيه كذا في الحاوي، وإذا استقرض الرجل من آخر تراب ذهب أو تراب فضة بإعانه عليه مثل ما خرج من التراب لأنه هو المقصود والقول للمستقرض في مقدار ما خرج ولو استقرضه على أن يعطيه تراباً مثله لا يجوز كذا في المحيط، ولو حفر في المعدن ثم باع تلك الحفيرة لا يجوز لأنه باع ما لا يملكه لأنه لم يقصد تلك الحفيرة بل قصد تلك ما فيها فلم تصدر الحفيرة ملكاً له بخلاف ما لو احتفر حفيرة في الأرض الموات فإنه يملكها فإنه بالاحتفار قصد تملكها، استاجر أجيراً بتراب معدن بعينه جاز وهو بالخيار إذا علم ما فيه فإن رده رجع على المأجر بأجر مثله فإن استأجره بوزن من التراب بغير عينه لا يجوز، استأجره ليحفر له في المعدن بنصف ما يخرج منه لم يجوز وله أجر مثله كذا في محيط السرخسي، ومن استأجر إنساناً يخلص له ذهباً أو فضة من تراب المعادن أو من تراب الصوانين فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن يقول: استأجرتك لتخلص لي ألف درهم فضة من هذا التراب أو قال: ألف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدري أن هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشر إليه أو لا يخرج فإنه لا يجوز وإما أن يقول: استأجرتك لتخلص لي الذهب أو الفضة من هذا التراب يكذا فإنه جائز، وإما أن يقول: استأجرتك لتخلص لي ألف درهم فضة من التراب وسم بشر إلى التراب فإنه لا يجوز أيضاً بمنزلة ما لو استأجره ليخيط له قميصاً بدرهم ولم يحين الكرياس كذا في المحيط، وإذا دفع لجاماً أو جرراً إلى رجل ليموّه بفضة وزناً معلوماً يكون قرضاً في الدافع ويعطيه أجراً معلوماً فهو جائز وببؤمه الأجر والقرض، وإن اختلف في مقدار ما صنع من الفضة فالقول قول رب اللجام مع بعينه ويحذف على علمه، فإن قال: موّه بمائة درهم فضة على أن أعطيك عنها وأجر عملك ذهباً عشرة دنائير بذلك كله وتفرقا حتى ذلك فهو فاسد وقد تعذر رد عينها فعليه رد مثلها وكان له أجر مثل عمله من الدنانير لا يجازر به ما سمي كد في المبسوط.

**الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض:** اشترى قلب فضة بدينار وهشمة إنسان قبل قبض المشتري فقال: أنا أخذ القلب وأتبع المعدن بضمحان القلب فله ذلك كذا في المحيط، ولو اشترى قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم إن رجلاً أحرق القلب في المجلس فللمشتري الخيار فإن اختار إضفاء العقد وأتباع أحرق بقيمة القلب من الذهب فإن قبضه منه قيل أن يفارق المشتري البائع فهو جائز ويتصدق بالفصل على الدينار إن كان فيه، وإن تفرقا قيل أن يقبض القسمة بطل الصرف وعلى البائع رد الدينار وأتباع أحرق بقيمة القلب في قول محمد رحمه الله تعالى، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع وقال لا بطل الصرف بافتراقهما بعد اختيار المشتري تضمنين أحرق قبل القبض منه وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المبسوط، اشترى سبعمائة محلى فيه

خمسون درهماً بمائة درهم أو بعشرة دنانير وبعد الثمن ولم يبيع السيف حتى أفسد إنسان شيئاً من حمائله أو جمعه فاحتار المشتري أحد السيف وتضمن المفسد قيمة ما أفسد به ذلك، فإن قبض السيف ثم فارق البائع قبل أن يقبض من المفسد ضمان ما أفسده لا يقصر ذلك وإن لم يبيع السيف وورق بائع فالعقد بفسد في الكل عندهم جميعاً هذا إذا أفسد شيئاً منه، وأما إذا أفسد الكل بان أحرقه بالنار فاحتار المشتري تباع المحرق، إن أخذ منه قيمة الكل أو قيمة حصة أخيه قبل أن يفارق البائع بالعقد جاز في الكل، وإن لم يقبض قيمة أخيه حتى فارق البائع فالمسألة على خلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، حر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبطل العقد أصلاً وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً وهو قول محمد رحمه الله تعالى يبطل كذا في المحيط، رجل اشترى سيفاً محلياً فيه خمسون درهماً فقص بمائة درهم فأحرق رجل بكرة من حليته فاحتار المشتري بمساء البيع وتضمن المحرق وبعد الثمن وقبض السيف ثم فارق قبل أن يقبض قيمة البكرة فاتبع ينتقص في البكرة خاصة دون السيف عند محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر لا يستقص البيع في البكرة أيضاً كذا في المحيط

### الباب الثالث في أحكام تصرفات المتصارفين بعد العقد وفيه أربعة فصول

الفصل الأول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصاً بده أو لا يكون: اشترى بدل الصرف شيئاً من أو من غيره أو استبدل به قبل قبضه لا يجوز وبقي الصرف على حاله بقيصه ويتم العقد كذا في المحيط لشرحيه، إذا اشترى رجل عشرة دراهم بدينار وثقابها إلا درهماً واحداً بقي من العشرة وليس عليه بائعها الدرهم العاشر فأراد الذي اشترى الدرهم أن يأخذ عشر الدينار فله ذلك وهذا الجواب على هذا الإطلاق الذي قاله محمد رحمه الله تعالى يستقيم بعدما تفرقا عن مجلس العقد قبل نقد الدرهم بعاشراً، وأما قبل التفرق إذا أراد أن يأخذ عشر دينار من مشتريه فليس به ذلك إلا أن يرصى به مشتري الدينار، فأما إذا قال له: يعني بعشر الدينار فلوماً مساة أو عرضاً مسمى فباعه به كان جائزاً سواء باعه قبل التفرق أم بعد التفرق وهذا خلاف ما لو قال بائع الدينار يعني بالدرهم شيئاً فباعه فإنه لا يجوز سواء باعه به قبل التفرق أم بعده كذا في المحيط، وإذا اشترى رجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدرهم بعض أعضائه مكانها سواء ورصى بها البائع حار ذلك ومردده من السود المضروب من النقرة السوداء لا الدرهم البعاري حتى لو باع دينار بدينارهم يقبض ويقبض مكان الدرهم البعاري ليخاف به لا يجوز، وكذلك لو قبض الدرهم فوآد أن يهبه ضرباً آخر من الدنانير سوى ما عهده به يحز ذلك إلا برصاه فإن رصى به كان مستوفياً لا مستبدلاً قيل: هذا إذا أعطاه ضرباً دون المسمى، فإن أعطاه ضرباً هو فوق المسمى فلا حاجة إلى رضا مشتري الدينار به لأنه أوفاه حقه وزيادة كذا في المسعود، ولو أخذ الدرهم أجود أو أردأ مما يحالعه في الوصف وذلك المقيوس يجري مجرى الدرهم الواحبة بالعقد في معاملات الناس جاز وكان القضاء لا استبدل كذا في المحيط، وفي كتاب الصرف إذا اشترى ألف درهم بعينها

بمائة دينار وألدرهم بيض فأراد مشتري الدرهم أن يتبرع على بائه بالجودة وأبى بائه بتبرعه فيه ذنب، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وهو نظير ما لو أبرأ عن شيء من المقدار ورد من عليه كان له ذلك، قال رحمه الله أيضاً: وهو نظير ما ذكر في الجامع إذا كان لرجل على آخر ألف درهم فأتاه بألف جيد وأبى صاحب الدين أن يقبل ذلك لا يجبر عليه وإن أتى بجس حقه وزيادة لأنه تبرع عليه، وكان له أن لا يقبل تبرعه ومنته مكداً هاهنا قال: وكذا لو اشترى منه ضرباً من الدنانير وقال لبياع: أعطني ديناراً غيرها لم يمكن له ذلك وإن كان ما طلب دون حقه إلا أن يوصى بالآخر، وفي المستقى ولدي عليه السواد أن يؤدي بيبضاً هي مثل السواد أو أجود منها ويجبر من له على القبول وكذا من عليه البيض إذا أدى سوداً مثلها يجبر على القبول عند عثمان الثلاثة رحمهم الله تعالى كذا في الدخيرة، ولو أبرأ أحد المتصرفين صاحبه أو وهبه منه قبل انتقضى الصرف وإن لم يعمل لم ينفسخ ولو وهب فلم يقبل وأبى الراهب أن يأخذ الموهوب أجبر على القبض كذا في محيط السرخسي، في المستقى رجل باع من آخر قلب فصة ورثة عشرة دراهم بعشرة دراهم فدفع القلب ولم يقبض الدرهم حتى وهب مشتري القلب القلب منه يظن إن دفع مشتري القلب ثمن القلب قبل أن يتفرقا صح البيع وجازت الهبة وإن تفرقا قبل أن يدفع ثمنه انقضى البيع وبطلت الهبة ورجع القلب إلى بائه وصار ذلك ماقصة، وفي نوادر ابن سباعة رجل اشترى من آخر ديناراً بعشرين درهماً وقبض الدينار ولم يدفع الدرهم حتى وهب الدينار لبائه ثم دفعه قبل أن يدفع إليه الدرهم قال: لهبه في الدينار جائز ولائح الدينار على مشتريه دينار مثله كذا في المحيط، اشترى ديناراً وله على بائع الدينار عشرة دراهم فجعلها قصاصاً جزاً استحساناً كذا في محيط السرخسي، ومعنى المسألة إذا باع بعشرة مطلقاً كذا في الهدية، وإن حدث الدين بعد الصرف فإن لم يتفاسا لم تقع المقاصة وإن تفاسا لا تنصح في رواية وفي رواية نصح وهو الأصح كذا في الكافي، الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له عبي آخر ألف درهم فاشترى منه مائة دينار بألف درهم ثم تفاسا بما عليه، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن تفاسا قبل أن يتفرقا حاز وإن تفرقا قبل أن يتفاسا بطل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في فصل المتفرقات، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرح لطامع الصغير: إذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صار قصاصاً ولا يحتاج إلى تراضي لأنه قد وجد منه القبض كذا في البحر الرائق.

ولما يتصل بمسائل المقاصة وإن لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المستقى. وصورها رجل له عند رجل ودبة وللمودع على صاحب الودبة دين هو من جس الودبة لم يصر الودبة قصاصاً بهين قبل أن يجتمعا عليه وبعدما اجتمعا عليه لا يصير قصاصاً أيضاً ما لم يرجع إلى أهله بياحه وإن كانت في يده واجتمعا على جعلها قصاصاً لا يحتاج إلى شيء عبر ذلك ومتى صار ديناً صار قصاصاً به، وحكم المعصوب إذا كان المعصوب قائماً في يد رب الدين وحكم الودبة سواء وحكم الدينين إذا كانا مؤجلين أنه لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتفاسا، وكذلك إذا كان أحدهما مؤجلاً والآخر حالاً أو كان أحدهما غلة والآخر صحيحاً كذا في الدخيرة.

**الفصل الثاني في المراجعة في الصرف:** إذا اشترى دهنًا بعشرة دراهم فباعه بربع درهم جدر كذا في الحارثي، وإذا باع قلب فضة ورثه عشرة دراهم بدينار وتقاضي ثم باعه بربع درهم أو بربع نصف دينار جاز أما إذا باعه بربع نصف دينار فلا يبيع بثلثه يصير بائعًا قلب فضة ورثه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لأن أحسن محتلف فلا يظهر لربع وأما إذا باعه بربع درهم فما ذكر من الجواب ظاهر الرواية لأنه يصير بائعًا للقلب بدينار ودرهم وأنه جائز لأنه يجعل بهراء الدرهم من القلب مثله والجلالي من القلب بإزاء الدينار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز لأن الدرهم بقابله مثل ورثه من القلب على ما عليه الأصل ولو جوز ذلك كان الدينار بمقابلة تسعة أعشار القلب والدرهم بمقابلة عشر القلب فيكون بعض ما سمي به رأس أمار ربعاً في تسعة أعشار القلب وبعض ما سمي به رأس المال في عشر القلب وذلك تصحيح على غير الوجه الذي مرحاً به كذا في المحيط، وفي مختصر حواهر راده ولو اشترى ذهب بذهب أو فضة بفضة ثم يجر مراحته أصلاً كذا في التتارخانية، ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة وضم معه ثوباً قد قام عليه بعشرة دراهم وحال يقوم على عشرين درهماً وباعهما بربع درهم أو بربع ده يارده فإنه يجوز في الثوب بحصته ولا يجوز في قلب في قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى، ولا يجوز شيء من ذلك في قبال قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، وكذلك لو اشترى جارية وطرق فضة فيه مائة درهم بالثلاث درهم وتقاضي ثم باعهما مراجعة بربع ده يارده، فالحق فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجوز في الجارية دون الطرق، وقد ذكر الكرخي رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مسألة الصوق، واستدل به على رجوعه في نصائر كذا في المحيط، وإن اشترى شيئاً محلي بمائة درهم وحلله خمسون درهماً وتقاضي ثم باعه المشتري مراجعة بربع عشرين درهماً أو بربع ده يارده أو بربع ثوب بعيه أو بوصيعة نحو ذلك ثم يجر كذا في المبسوط، ولو باع السبع بربع درهم فيما سوى الحلية جاز كذا في المحيط المرحسي، وأما بلجم الموه فلا بأس بالمراجعة فيه كذا في الحارثي، ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هو أو غيره ثوباً بعشرة دراهم ثم باعهما بربع ده يارده حازت حصته الثوب ولا تجوز حصته القلب وهذا قولهما أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيسد العند كله كذا في المبسوط، ولو باعهما بوصيعة ده يارده فالجواب فيه كالجواب فيما إذا باعهما مراجعة كذا في المحيط، ولو اشترى فضة بحصن درهم وزنها كذلك واشترى سبعاً بحصن درهمين وحمائله ثم أنفق عليه حصة دراهم وعلى الصبغة خمسة دراهم ثم مال يقوم عني بمائة وعشرة وبعه مراجعة بربع ده يارده أو بربع عشرين درهماً كان ذلك كله وسد كذا في الحارثي، ولو اشترى فضة بحصنة دينار واشترى سقاً وجعاً وحمائل بحصنة دينار وأنفق على صبغته ومركبته ديناراً ثم باعه مراجعة على ذلك بربع ده يارده وتقاضي كان جائزاً، وكذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه بدينار وثوب لأخر يقوم بدينار أو فباعهما بربع دينار فإن اربع على قدر رأس مال كل واحد منهما كذا في المبسوط

## الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف: ولو ابتاع قلب فضة وزنه عشرة وعشرة

دراهم وتقابضا ثم حط عنه درهماً قبل الخط وقبضه بعدما افترقا من مقام البيع أو قبل أن ينفردا  
مسد البيع كله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الخط  
باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الأول صحيح، وفي قول محمد رحمه الله تعالى العقد الأول  
صحيح والخط بمنزلة الهبة المجتدة فله أن يمتنع منه ما لم يسلم ولو زاده في الثمن درهماً وسلمه  
إليه مسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الزيادة باطلة والعقد الأول  
صحيح كذا في المبسوط، ولو اشترى قلب فضة وثوباً بمشرين درهماً وفي القلب عشرة دراهم  
وتقابضا ثم حط البائع درهماً من ثمنهما جميعاً فإن المخطوط يكون عنهما نصفه في الثوب  
فيصح البيع في الثوب بحصته من العشرين ويحط عن ثمنه نصف درهم وهذا بلا خلاف،  
وكذلك يصح نصف الخط في حصة القلب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يمسد العقد  
في كل القلب إلا أن هذا مسد طارئ فلا يمسد به العقد في حصة الثوب، وعلى قولهما لا  
يصح الخط في حصة القلب إلا أن محمداً رحمه الله تعالى يجعله هبة مسداة وهذا بخلاف ما  
لو قال، حططتلك درهماً عن ثمنهما ولم يقل جميعاً فإن الخط صحيح كله ويصرف إلى الثوب  
ويبقى العقد في القلب جائزاً كذا في الذخيرة، وإذا اشترى الرجل سبعمائة محلى بمائة درهم  
وحلته خمسون وتقابضا ثم إن بائع السيف حط عن ثمنه درهماً جاز كذا في المحيط، ولو  
قبضها الجنس بخلاف الجنس بأن تصارفاً ديناراً بعشرة دراهم راد أحدهما صاحبه درهماً وقبل  
الآخر أو حط عنه درهماً من ثمن الدينار جازت الزيادة والخط بالإجماع إلا أن في الزيادة  
يشترط قبضهما قبل الافتراق حتى لو افترقا قبل القبض بطل البيع في حصة الزيادة وأما الخط  
فجائز سواء كان قبل التفريق أو بعده ووجب عليه رد المخطوط ولو حط مشتري الدينار مبرطاً  
منه قبض الدينار يكون شريكاً له في الدينار كذا في البدائع، وإذا اشترى قلب فضة فيه عشرة  
دراهم بدینار ثم إن صاحبه شيئاً ينظر إن راد بائع القلب وكانت الزيادة ثوباً ورصي  
به مشتري القلب بالزيادة جائزة ولا يشترط قبض الثوب في الجنس وإن كانت الزيادة ذهباً  
وكانت من قبل البائع ينظر إن كانت الزيادة ديناراً أو أكثر صححت الزيادة عند أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى وبطل العقد وأما على قولهما فلا تصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة، وإن كانت  
الزيادة نصف دينار فهو جائز إلا أنه يشترط قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا إذا كانت الزيادة  
من يالغ القلب ثوباً أو ذهباً، وإن كانت الزيادة من يالغ القلب فضة فإنه تجوز الزيادة وإن كثرت  
وإن كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فإن كانت الزيادة ثوباً تصح ولا يشترط قبضها في  
المجلس، وإن كانت الزيادة ذهباً فإن كانت ديناراً أو أكثر جازت الزيادة إلا أنه يشترط قبض  
الزيادة في مجلسها، وإن لم يقبضها بطل العقد في القلب بحصة الزيادة، وإن كان مشتري  
القلب زاد فضة فإن كانت الفضة مثل القلب أو أكثر لا يجوز، وإن كانت الفضة أقل من القلب  
يجوز كذا في الذخيرة، ولو اشترى سبعمائة محلى بمائة درهم وحلته خمسون درهماً وتقابضا ثم  
زاد مشتري السيف درهماً أو ديناراً فهو جائز وإن تفرقا قبل القبض، ولو كان بائع السيف زاد  
ديناراً أو فضة قبل الافتراق جاز، وإن فارقه قبل أن يقبض انتقص من الثمن بحصة الدينار كذا

في الميسرط، ولو أنه حط عنه شيئاً من الدراهم فهو جائز والخط ليس من الغصة كذا في الحاروي، قال في الجامع: وإن اشترى إبريق فضة بمائة دينار وتقايضاً وتفرقاً ثم التقيا هو المشتري البائع في الثمن عشرة تقاير تصح الزيادة وبشروط قبضها في مجلسها ولا يشترط قبض الإبريق في الحال وإن كانت الزيادة تقابل الإبريق في الحال إلا أنها لا تقابل الإبريق حقيقة وإنما تقايله تسمية كذا في الهيظ.

**الفصل الرابع في الصلح في الصرف:** اشترى إبريق لصة وزنه ألف درهم بمائة دينار وتقايضاً فوجد بالإبريق عيباً وأنه قائم بعينه حتى كان له رده فصالحه البائع عني دنائير وقبضه المشتري أو لم يقبض حتى تفرقا فالصلح ماضٍ ذكر المسألة في الأصل من غير ذكر خلاف وهو على قولهما مستقيم وكذلك على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من يقول من المشايخ رحمهم الله تعالى: بأن الصلح وقع عن حصة العيب من الثمن لأن حصته منه دنائير وبطل الصلح دينار أيضاً فيكون هذا الصلح واقعاً على جنس حقه فلا يكون صرفاً، وإن وقع الصلح على عشرة دراهم فإن قبضها المشتري قبل أن يتفرقا فالصلح جائز، وإن لم يقبضها حتى تفرقا بطل الصلح لأنه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفاً فإن كانت الدراهم التي وقع عليها الصلح أكثر من حصة العيب فالصلح جائز لأن الصلح وقع عن حصة العيب عند الكل عند بعض المشايخ، وحصة العيب دينار وشراء الدينار بدراهم أكثر من قيمة الدينار جائز وعند بعض المشايخ الصلح وقع على الجزء الثالث وشراء الجزء الثالث بدراهم أكثر من قيمته يجوز كذا في الهيظ، اشترى إبريق لصة بمائة دينار فوجده معيباً فصالح من العيب عني دينار وقيمة العيب الثلث منه بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز إلا بقدر ما يتغابن الناس بمثله كذا في محيط السرخسي، اشترى عبداً بمائة دينار وتقايضاً لم يجد بالعبد عيباً وخاصم بالثمن فيه فأقر البائع بالعيب أو حذره وصالح المشتري عن العيب عني دنائير فإنه على وجهين، الأول: أن يكون بدل الصلح أقل من حصة العيب من الثمن بأن كانت حصة العيب من الثمن عشرة دنائير، ووقع الصلح على أقل من عشرة دنائير واختلفا قبل التقاير فالصلح جائز ومن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال ما ذكر من الجواب على قولهما، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فيبطل أن لا يجوز الصلح إذا اختلف قبل التقاير ومن مشايخنا من قال: لا بل ما ذكرناه من قول الكرخ، وثاني: أن يقع الصلح على أكثر من حصة العيب من الثمن فإن كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها تجوز وإن كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فإن وقع الصلح على اثني عشر ديناراً فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: تجوز وعلى قولهما: لا تجوز كذا في الهيظ، ولو صاحبه على درهم مسماة وقبضها قبل أن يتفرقا جاز وإن اختلفا قبل القبض انتقص الصلح فإذا بطل الصلح استقبل الخصومة في العيب كما كان عليه قبل الصلح وكذلك إن ضرب للدراهم أجلاً ثم فارقه قبل أن يقبضها أو شرط في الصلح خياراً ثم اختلفا قبل أن يبطل صاحب الخيار خياره كذا في الميسرط، وإذا ادعى على رجل مائة درهم فأنكر المدعي عليه ذلك أو أقر ثم صالح منها على عشرة دراهم حالة أو إلى أجل ثم اختلفا قبل القبض فالصلح جائز وكذلك لو كان فيه خيار الشرط لواحد منهما واختلفا



قبل التقابض لا يبطل الصلح وإن كان صالحه على خمسة دنانير وفترق قبل التقابض بطل الصلح، وإن افترقا بعد التقبض فالصلح صحيح كذا في اندحيرة، وإن عارقه بعد ما بعد المعنى برئاً من حصة ما نقد وتلزمه حصة ما بقي، وإن صالحه من مائة على ذهب نير أو مصوغ لا يعم وره جاز إن قبضه قبل الافتراق كذا في الخاوي في الفصل الخامس في القرض والصرف فيه، وإن ماتت امرأة وتركته ميراثاً من رقيق وثياب وذهب وفضة وحنى به جواهر ولائى وغير ذلك وتركته زوجها وأبداً وميراثها كله عند أبيها فصالح الأب زوجها على مائة دينار فهذا على وجهين، الأول: أن يعلم نصيب الزوج من الذهب المترك وفي هذا الوجه إن كان بدل الصلح أكثر من نصيب الزوج من الذهب يجوز وإن كان منه أو أقل لا يجوز، الثاني: أن لا يعم ذلك فلا يجوز الصلح، وكذلك إذا صالحه على خمسة مائة درهم على هذين الوجهين أيضاً وإن كان صالحه على مائة درهم وخمسين ديناراً حار الصلح كيفما كان فإن وجد التقابض بقي الصلح في الكل على الصحة وإن لم يوجد التقبض يبطل الصلح هكذا ذكر في الكتاب، ويجب أن يقال بأن الصلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة اللائى والجواهر لئى لا يمكن بزعمها إلا بضرر وأما فيما عدا ذلك من الثياب والمتاع والعروض فالصلح ينعى على الصحة، وإن قبض الزوج الدراهم والدينار لئى هي بدل الصلح وكان ميراث في بيت الأب وبه يمكن حاضراً في مجلس الصلح فإن الصلح يبطل بحصة الذهب والفضة هكذا ذكر في الكتاب، وهذا إذا كان الأب مقراً للزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج أمانة في يده وقبض الأمانة لا يتوب عن قبض الشراء فيحصل الافتراق من غير قهر فتبطل حصة الصرف وحصة ما لا يمكن تسليمه إلا بضرر كخوهر المرصع واللؤلؤ المرصع، فاما إذا كان حائداً للزوج ما عنده كان الأب حاصباً نصيب الزوج وقبض الغصب يتوب عن قبض الشراء فإذا قبض بدل الصلح فالافتراق حصل بعد التقابض فلا يبطل الصلح في حصة الصرف، وكذلك إذا كان الأب مقراً للزوج بما عنده إلا أن للبرء كان حاضراً في مجلس الصلح فالصلح جائز في لكن هكذا في المحيط، وإذا ادعى الرجل سيفاً محلى بمصعة في يدي رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير ثم افترقا أو اشترى باليالي منه ثوباً قبل أن يفترقا وقبضه فإن كان نقد من الدينار بقدر الحلية وحصلتها فالصلح ماضٍ، وإن كان نقد أقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد أيضاً كذا في المبسوط، إذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير ونكر المدعى عليه أو أقر ثم صالحه لمدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كند فهذا جائز، سواء كان نقداً أو نسبة كذا في المحيط، وإن اشترى قب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتناصب واستهلك القلب أو لم يستهلكه ثم وجد به عبثاً فدله له فصاحبه على عشرة نسبه فهو جائز وبو صالحه على دينار ثم يجر إلا أن يقبضه قبل الافتراق كذا في الخاوي، وإن اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدينار وتقبضاً ثم وجد في القلب هشماً يقبضه فصالحه من ذلك على غير طي ذهب من الدينار على أن راده مشترى القلب ربع كره حنطة وتدابيع نهر جائز، وإن كانت الحنطة بعينها وفترقا قبل التقابض فهو جائز أيضاً، وإن تقابضاً ثم وجد في الحنطة عبثاً ردها ورجع بشمسها، ومعرفة ذلك أن يقسم القيرطان على قيمة الحنطة وقيمة العيب فما يخص

قيمة الخطة فهو ثمن الخطة يرجع به كذا في المبسوط، وفي المشتق إذا كان رجل على رجل درهم بمقاربة وأصلها من معنى دراهمه لا يعرف وربما قيل: إني أنظر البحارية فإن كان الغالب فيها النحاس فهو حائز على القليل والكثير، وإن كان الغالب فيها النصف لا يجوز الصلح إلا على مثل وزنها، وإن صلح على أقل لا يجوز من قيل أن هذا ليس على وجه الخط إلا يرى لو كان له عليه ألف درهم غلة صلح منه على تسعمائة ينص لا يجوز، ولو كان الدين انما ينصاً فاعطاه بيضاء جاز ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان للسود أفضل لم يجر الصلح على سود أقل من وزن البيض وإن كان سواء جاز الصلح من أحدهما على الآخر بأقل من وزنه كذا في المحيط

### الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف

إذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم بمائة دينار واشترى خيار فيه يوماً فإن أبطل الخيار قبل أن يتفرقا جاز أصح وإن تفرق قبل أن يهضمه وقد يقبض فالباع فاسد وكذلك إذا كان الخيار للبايع أو لهما صالت المدة أو قصرت، وكذلك الإناء المصروع والسيف المخلى وطوق من ذهب فيه لؤلؤ وجوهر لا يتخلص إلا بكسر الطوق وأما اللجام المموء وما أشبهه فإن شرط الخيار في بيعه فصحيح كذا في المبسوط، وإذا اشترى جارية وطوق ذهب به خمسون دينار بألف درهم واشترط الخيار فيهما يوماً فسد في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يجوز في الجارية بحصتها من ثمن، وكذلك إذا اشترى بمائة دينار كذا في الحاي، ولو اشترى بمائة دينار وشرط لأجل فاشترط لأجل كاشترط الخيار كذا في المبسوط، وإن اشترى بمخطة أو عرص جاز اشترط الخيار يوماً أو أكثر كذا في الحاي، وإن اشترى رطلاً من نحاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو حائر لأنه ليس بصرف كذا في المبسوط، وفي نوادر ابن سنان عن محمد رحمه الله تعالى: إذا اشترى فلساً بدرهم على أن ياتع الدراهم بالخيار فدفع الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى افتتراً فبيع فاسد، وإن كان الخيار ياتع الفلوس وقد قبض الدراهم فالباع جاز وعنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ينبغي أن لا يجوز هذا العهد كذا في المحيط في فصل المنقربات، وبني في الدراهم والدينار وسائر لذيون خيار الرؤية وله خيار الرؤية فيما يمين كالتبر واحد كذا في محيط السرخسي، وأما خيار الاستحقاق فإن كان العقد ورد على الدرهم والدينار جاز أن يشتري دينار بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار رجع بنصف الدراهم وبه نصف الدينار ولا خيار له كذا في الحاي، وإذا استحق بدرهم وأخذها المستحق بطل القبض وله أن يرجع بثمنها ولا يبطل للعقد وإن أجاز المستحق ذلك فإنه يبطل إن حصلت جاز به بعد قبض جاز قبض وسر للمستحق على المقبوض سبيل وله أن يرجع على العقد وإن حصلت جاز به قبل القبض فوجود الإجازة وعدمه سواء منه أن يأخذ دراهمه ولا يبطل العقد، وبه أن يأخذ مثله، وإذا كان قبل الافتراق كذا في شرح الطحاوي، وأما إذا وجدها أو بعضها مستحقة وكان ذلك بعد الافتراق

بإبداتهما إن أجاز المستحق وكانت الدراهم قائمة جاز وإذا رد بطل الصرف كله إن كان الكل مستحقاً، وإن كان البعض مستحقاً بطل الصرف بقدره قل أو كثر كذا في المحيط، اشترى عشرة دراهم بدينار وتلقاها ثم وجد زيواً بعد الافتراق فاستبدل فاستحققت تلك الدراهم الزبوف ثم ينقض الصرف عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كانت الزبوف قليلة، ولو وجد الكل ريوفاً تنقض الصرف استبدل أم لا كذا في محيط السرحسي، وإن ورد العقد على شيء بعينه نحو أن يشتري قلباً مستحق بعضه كان المشتري بالخيار إن شاء رد الباقي وإن شاء أمسكه بحصته، فإن استحق فلم يحكم به للمستحق حتى أجاز المبيع جاز البيع وكان الثمن فيما أجاز للمستحق بأحده الباقع ويسلمه إليه كذا في الحاوي، لو اشترى إناء مصوغاً أو قصب فضة بذهب أو بعضه تبر ثم استحق الإناء أو الغلب بطل البيع وإن كان في المجلس، وقد إذا لم يجر المستحق العقد، وأم إذا أجزاه جاز العقد كذا في المبسوط، رجل له على آخر ألف درهم غده فأخذ بها تسعمائة وصح وديناراً فاصرفا ثم استحق الدينار فإنه يرجع على الحرير بمائة درهم علة، وإن استحق الدينار قبل أن يتصرفا يرجع عليه بدينار مثله، وكذلك لجواب فيما إذا كان مكان الدينار مائة منس كذا في المحيط في فصل المتفرقات، وأما خيار الرد بالعيب فإنه يشب له بحد عيباً فيما صار له بعقد الصرف كذا في الحاوي، وإذا باع ديناراً بعشرة دراهم أو مصوغاً من الذهب وتلقاها ثم إن قابض الدراهم وجد ريوفاً أو بهرجة فله أن يردها فإن ردها بعد الافتراق بطل الصرف عند أبي حنيفة وروى رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إذا استبدلها في مجلس الرد جاز وإن استبدلها قبل الافتراق جاز إجماعاً، وإن وجد البعض ريوفاً إن كان يسيراً لا يبطل العقد استحساناً كذا في السراج الوهاج، وإن وجدته ستوقاً وكان ذلك في مجلس العقد ليس له أن يتجرر بها فإن ردها وقبض أحياء في المجلس جاز ويجعل كأنه آخر القبض إلى آخر المجلس كذا في المحيط، وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز وله أن يردها ويأخذ الدراهم الجيدة، ولو علم أنها ستوقاً أو رصاص وقت العقد فإنه يتظر إن علم بالبيان والتسمية نحو أن يقول اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم الستوقية والرصاص فالبيع جائز ويتعلق العقد بعينها وإن لم يسم أنها ستوقية أو رصاص لكنه قال: اشتريت منك هذه الدنانير بهذه الدراهم وأشار إلى الستوقية والرصاص فإن كانا يعلمان أنها ستوقية أو رصاص ويعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فإن العقد يعلو بها بعينها، وإن كان لا يعلمن ذلك أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر أو يعلمان جميعاً ولا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم ذلك فالعقد لا يعلو بها بعينها ولكن يعلو بعقد بذلك القدر من الدراهم أحياء كذا في شرح الصحاوي، وأما إذا وحدها أو بعضها ستوقية وكان ذلك بعد الافتراق بإبداتهما إن وجد الكل ستوقية بطل الصرف كله وإن وجد البعض ستوقية بطل الصرف بقدره تجوز به أو رده واستبدل مكانه آخر أو لم يستبدل كذا في المحيط، ولو وجد الدراهم ستوقية بعد الافتراق وقد حلت في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالدنانير كذا في التتارخانية نقلًا عن التجريد، هذا كله إذا كان بدل الدينار دراهم لا ثمنين للعقد وأما إذا كان بدله مما يمين للعقد نحو أن يشتري قلب فضة بدينار أو إناء فضة أو ثبراً من

فضة بدینار فتقايضا لم وجد المصرع أو الثبر معبياً فإن رضي بتميمه جاز وإن لم يرض ورفقه بطل العقد سواء كان قبل الافتراق أو بعده وتقبض الدينار بالخيار إن شاء رد عين للتقبض وإن شاء رد مثله إلا إذا ظهر فساد العقد من الأصل نحو أن يستحق المبيع أو وجده بخلاف جنس ما سماه فلما فسد العقد استرد منه عين الدينار إذا كان قائماً ومثله إذا كان هالكاً كذا في شرح الطحاوي، اشترى سيفاً محلياً بدراهم فوجد في شيء منه حبياً يرد الكل دون البعض لأنه شيء واحد والعيب في البعض يؤثر في الكل فإن رد الكل بغير قضاء لم افتراقاً قبل القبض بطل الرد لأن الرد بالتراضي بيع جديد في حق ثالث، والقبض في الصرف وجب حقاً للشرع وهو ثالث فكان الافتراق لا عن قبض في حقه، وبفضاء لا يطل لأنه فسخ في حق الكل كذا في محيط السرخسي، وإن تقايلا والمبيع إثناء قباضه الذي مدكه بالإقالة من المشتري أو غيره قبل القبض لم يجز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير: إن باعه من المشتري جاز وإن باع من غيره لم يجز كذا في الطحاوي، ولو اشترى إبريق فضة به ألف درهم بالف درهم أو بمائة دينار فتقايضا وتفرقا ثم وجد الدراهم رصاصاً أو مستوفة فردها عليه كان له أن يفارقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد الإبريق، وكذلك الزبوف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما في الزبوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرد كذا في المبسوط، لو اشترى حلي ذهب فيه جوهر فوجد بالجوهر حبياً فأراد أن يرده دون الحلي لم يكن له أن يرده إلا أن يرده كله أو ياحده كله، وكذلك لو اشترى خاتم فضة فيه فص باقوت فوجد بالفص أو بالفضة عيباً كذا في الطحاوي، وإذا اشترى الرجل طناً أو إثناء لا يدري ما هو ولم يشترط له صاحبه شيئاً فهو جائز، وإن اشترى إثناء فضة فإذا هو غير فضة فلا بيع بينها ولو كان فضة سوداء أو حمراء فيها رصاص أو صغر وهو الذي أفسدها فهو بالخيار إن شاء أخذها وإن شاء تركها كذا في المبسوط، ولو اشترى قلب فضة بذهب فوجد فيه عيباً فله أن يرده فإن هنك في يده أو حدث فيه عيب آخر كان له أن يرجع بالنقصان العيب والباقي أن يقول: أنا أقبله كذلك وإن كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الطحاوي، وإن لم يجد به عيباً ولكن استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حتى انكسر لزمه النصف الباقي ورجع بنصف الثمن كذا في المبسوط، ولو اشترى ديناراً بعشرة دراهم وتقبضها والدراهم زبوف فاتفقها المشتري وهو لا يعلم فلا شيء له على البائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يرد مثل ما قبض ويرجع بالمباد، وقال القنطوري في شرحه: والظاهر من قول محمد رحمه الله تعالى أنه مع أبي يوسف رحمه الله تعالى، وذكر أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وذكر فخر الإسلام وغيره أن قولهما قياس وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى استحسان كذا في فتح القدير، وعلى هذا الاختلاف إذا كانت المشرة من قرض أو ثمن مبيع كذا في الطحاوي، ولو اشترى فضة فوجدها رديئة بغير عيب لا يردها كذا في محيط السرخسي، ولو قال بائع الدراهم لمشتريها: برئت إليك من كل عيب ثم وجدها مستوفة لم يبرأ وإن وجدها زبوفاً برئ كذا في الطحاوي، وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: أبيعك هذه الدراهم وأراه إياها ثم وجدها زبوفاً قال:

يبدلها إلا أن يقول: هي زيوف أو يبرأ عن عيبها كذا في المحيط، وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى دينارين بدرهم وقبض الدينارين فباعها من ثلث ثم وحدى بها عيباً مردها على الأوسط بغير قضاء كان بالأوسط أن يردّها على الأول ولا يشبه هذا الغرض كذا في محيط السرخسي، اشترى خاتماً من فضة فبه نص بدرهم أو دينار وتقابضاً ثم قلع المشتري العنق من انفضه والفتح لا يضر بواحد منهما ثم وجد بأحدهما عيباً. ذه واحد بحصته من الثمن، وكذلك لو وجد بأحدهما عيباً قبل أن يقطع العنق من الفضة وأراد ردهما جميعاً ليس له ذلك ولكنه يقطع العنق من الفضة ثم يرد الذي به العيب منهما، وإن كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد بأحدهما عيباً فإن شاء أخذهما وإن شاء ردهما، وإن لم يجد بأحدهما عيباً ولكنهما افترقا قبل قبض الثمن بضع السع في الفضة ولزم المشتري لفرض حصته لأن الذي يظن فيه العيب إنما يظن بترك المشتري دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار، ثم قال والفرض والفضة إذا كانا مير لم يضر ذلك بواحد منهما بمسألة السمن في الرق يباعان جميعاً وبمسألة الدقيق في الخراب، وكذلك السيف المخلّى أو المنصقة المحلاة أو ما أشبه ذلك من الجوهر يكون في الذهب فكل شيء من ذلك يكون برعه لا يضر بواحد منهما فكلهما ضمان متباينان في جضع ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المنفقات.

وما يتصل بهذا الباب: إذا اشترى ديناراً بعشرة دراهم وتقابضاً ثم جاء بائع الدينار بدرهم زيوف وقال: وجدته في تلك الدراهم وأكره مشتري الدينار أن تكون هذه الدراهم من دراهمه فالمسألة على وجوه، أم إن أقر بائع الدينار قبل ذلك فقال: قبضت الحيد أو قبضت حفي أو قال: قبضت رأس المال أو قال: استوفيت الدّهم أو قال: قبضت الدراهم أو قال: قبضت ولم يزد عليه، ففي الوجه الأول والثاني والثالث والرابع لا تسمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستحلف مشتري الدينار على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما إذا قال: قبضت الدراهم القول قول بائع الدينار وعنى مشتري الدينار المسألة أنه أعطاه الحيد استحساناً، وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو ما إذا قال: قبضت ولم يرد عني هذا، ولو قال: وجدته ستوقفة أو رصاصاً لا شك أن لا يقبل قوله في الوجوه الأربعة وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط.

### الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر إلى أحوال العاقدين وفيه ستة فصول

الفصل الأول في الصرف في المرض قال محمد رحمه الله تعالى: وإن باع المريض من ولده ديناراً ألف درهم وتقابضاً لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا بإجارة باقي الورثة، وتعتز وصيته للورث بالمعنى وكذلك إذا باعه بمثل قسمته أو أقل، وعندهما إذا باعه بمثل قيمته أو بأكثر يجوز من غير إجارة بغير الورثة ولم اشترى المريض من ابنه ألف درهم بمائتي دينار وتقابضاً وبه ورثة كبار فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا بإجارة الورثة سواء كانت قيمة ديناره ألف درهم أو أكثر أو أقل وعندهما إن كانت قيمة ديناره ألف درهم أو أقل يجوز من غير إجارة باقي الورثة، وإن كانت قيمة ديناره أكثر من ألف درهم فإن أجاز

بأبقي الورثة ذلك جاز وإن لم يجزوا بخير ابن المشتري إن شاء نقص البيع ورد الدنانير وأخذ درهمه، وإن شاء أخذ من الدنانير مثل قيمة دراهمه ورد المصل كذا في المحيط، وإذا باع المريض من أجنبي ألف درهم بدينار وتقاضاه ثم مات المريض ولد دينار عنده ولا مال له غير ذلك فالورثة أن يردوا ما زاد على الثلث فإذا ردوا كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ ديناره ورد الألف وإن شاء أخذ من الألف قيمة الدينار وأخذ أيضاً ثلث الألف كاملاً، وإن كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري أن يأخذ قيمة الدينار من ألف وثلث ما بقي من الألف كذا في الحاوي، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى خير مشتري الدرهم بعد هلاك الدينار في يد المريض وقرق بين هذا وبين ما إذا هلك الألف في يد مشتري الألف ولم تجز الورثة ما صنع المريض لأن هناك لا يخير مشتري الألف بين الفسخ والإجارة بل يأخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الألف ويرد الباقي على الورثة كذا في المحيط، وكذلك إن باع المريض شيئاً قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرون ديناراً بدينار وتقاضاه فأبقت الورثة أن يجزوا كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ قدر قيمة الدينار من السيف وحليته وثلث السيف تماماً بعد ذلك، وإن شاء رده كله وأخذ ديناره، وهذا وما سبق في التخييع سواء وما تحتص به هذه المسألة إن قيمة الدينار له من السيف والحلية جميعاً وإن كان المريض قد استهلك الدينار كان المشتري بالخيار ما هنا إن شاء أخذ ديناراً مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك ديناً في تركة الميت يباع بالسيف حتى يمتد الدينار وإن شاء كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وإن كان المشتري أيضاً قد استهلك ما قبضه جاز له منه قيمة الدينار وثلث الباقي وغرم ثلث الباقي للورثة كذا في المبسوط، مريض له تسعمائة درهم لا مال له غيرها باعها بدينار قيمته تسعة دراهم وقبض للمشتري الدينار وقبض الآخر مائة درهم وافترقا ثم مات المريض والدينار قائم في يده والدرهم كذلك فإجارة الورثة ما هنا وعدم إيجارهم سواء ويسلم المشتري الدراهم مائة درهم يتسع الدينار وإن كانت قيمة المائة أكثر من تسع الدينار وترد الورثة عليه ثمانية أنساع الدينار وكذلك لو كان مشتري الدراهم قبض من الدرهم مائتي درهم أو ثلاثمائة درهم فإجارة الورثة وعدم إيجارهم سواء ويسلم للمشتري مائتا درهم يتسع الدينار أو ثلاثمائة بثلثة أنساع الدينار وإن كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم أربعمائة فهذه تحتاج إلى إجارة الورثة وإن أجازت الورثة ذلك سلم للمشتري أربعمائة درهم وسلم للورثة أربعة أنساع الدينار ولزم الورثة رد خمسة أنساع الدينار على المشتري وإن لم تجز الورثة ذلك فالمشتري بالخيار إن شاء نقص البيع ورد ما قبض من الدراهم وأخذ ديناره وإن شاء أخذ مما قبض من الدراهم قدر أربعة أنساع الدينار وثلث جميع المال وذات ثلاثمائة ورد الباقي على الورثة، وإن لم يقبض مشتري الدراهم شيئاً من الدراهم ترد الورثة ديناره، وهل يجب على المشتري رد ذلك للدينار بعينه أم لا؟ فالمسألة على روايتين: ولو لم يفترقا ولم يمت المريض فزاده المشتري تسعة وخمسين ديناراً وتقاضاه فهو جائز كله إن كانت قيمة كل دينار عشرة دراهم، وإن كان المريض وكل وكيلاً ما هنا من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض قبل أن يتقاضاه فقال المشتري: أنا أخذ تسعمائة يتسعين ديناراً فهو جائز إذ رضي به الوكيل، قالوا: تأويل هذه المسألة أن

المريض وكل هذا الرجل يبيع الدراهم وقبض الراي إليه بأن قال: أصلى فيها برأيتك أو قال: ما صنعت فيها من شيء فهو جائز حتى يكون بيع الوكيل جائزاً على المريض مع الهابة فيكون بمنزلة بيع للمريض فإذا زاد المشتري ورفع الهابة يجوز فأما إذا لم يقبض إليه الراي لم يجوز وإن زاد المشتري على اختلاف المذهبين، أما على قولهما فلأن الوكيل بالصرف وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه وبأي ذلك اعتبرناه لا نحصل منه الهابة الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلأنه وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه فمن حيث إنه وكيل بالبيع إن جاز تصرفه مع الهابة على المريض فمن حيث إنه وكيل بالشراء لم يجوز تصرفه مع الهابة على المريض فوقع الشك في جواز تصرفه على المريض فلا يجوز بالشك مكننا في المحيط، وإذا اشترى من المريض ألف درهم بمائة درهم وتقليضا ثم مات المريض من مرضه فهذا ربا وهو باطل من الصحيح والمريض جميعاً ولذلك أعطى المائة أن يمسك المائة من الألف بمائته ويرد الفضل ولا وصية له هنا كذا في المبسوط، قالوا: وهذا على الرواية التي يقول فيها: إن المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد لا يتعين الرد، فأما على الرواية التي يقول فيها: إن المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد يتعين الرد فعلى الذي أعطى المائة أن يرد جميع الألف المقبوضة على ورثة الميت، ويرجع عليهم بمائته إن كانت فاقمة بعينها كذا في المحيط، فإن كان أعطى من المائة ثوباً أو ديناراً كان ذلك بيعاً صحيحاً، وإن مات المريض وأبى الورقة أن يجزوا يخير صاحب الدينار والثوب فإن شاء نقض للبيع وإن شاء كان له من الألف مائة مكان مائه وقيمة الدينار أو العرض بطريق للمعاوضة وثلاث الألف بطريق للوصية إذا كان الدينار والألف فاقمين في أيدي الورثة كذا في المبسوط، وثلاث ما بقي إن كانا هالكين كذا في المحيط، وإذا كان للمريض طريق فضة فيه مائة درهم وقيمتها بالدينارين عشرون ديناراً فباعه بمائة درهم قيمتها عشرة دنانير ثم مات المريض وأبى الورثة أن يجزوا للمشتري بالخيار إن شاء رد البيع وإن شاء أخذ ثلثي الإبريق بثلثي المائة وثلاثة للورثة كذا في الحاوي

**الفصل الثاني في الصرف مع مخلوكة وقربائه وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وأمينه ووكيله وصرف الوصي:** ليس بين المولى وعبد ربا فإن كان على العبد دين فليس بينهما ربا أيضاً ولكن على المولى أن يرد ما أخذه على العبد سواء كان اشترى منه درهماً بدرهمين أو درهمين بدرهم كذا في المبسوط، وكذلك أم الولد والمدير كذا في الحاوي، ولو باع من مكاتبه درهماً بدرهمين أو درهمين بدرهم لا يجوز وكان ربا ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب، وهنئهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط، والوالدان والزوجان والقربة وشريك العتق فيما ليس من تجارتهم في الربا بمنزلة الأجانب، والمالك بمنزلة الأحرار في ذلك فأما المتفاوضان إذا اشترى أحدهما درهماً بدرهمين من صاحبه فليس ذلك منهما بيعاً وهو ما لهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط، قال القدوري: ولا يجوز فعل القاضي وأمينه للميتيم وفعل الأب لأنه الصغير والوصي إلا ما يجوز بين الأجنيين، وكذلك إذا اشترى الأب من مال ابنه لنفسه أو لضارب باع من رب المال لم يجر إلا ما يجوز بين الأجنيين كذا في المحيط، وإذا كان للميتيم دراهم فصرفها الوصي بدنانير من نفسه بسعر السوق لم يجر، وكذلك لو كان

إنما قصة فباعه من نفسه بوزنه، ولو كان في حجره يمينان لأحدهما دراهم وللآخر دينار فصرفهما الرصعي بينهما لم يجر كذا في الحاوي، وإذا اشترى من مال اليتيم شيئاً لنفسه نظرت فيه إن كان خيراً لليتيم أمضيت البيع فيه وإلا فهو باطل وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الآخر، وفي قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلاً للآخر الذي روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كذا في المبسوط، قال وحكم القاضي في الصرف وحكم وكيله وأبنته كحكم سائر الناس يرد به أنه يشترط التقاض في المجلس ويكون التقاض إليه إذا فعل ذلك في مال الغائب أو اليتيم، ولو باع مال اليتيم من نفسه أو صرف دراهمه بدرهم نفسه أو بدينار نفسه لا يجوز كذا في الحاوي.

**الفصل الثالث في الوكالة في الصرف:** إذا تصارف الوكيلان لم يمسح لهما أن يتفرقا حتى يتقاضيا ولا يصرفهما غيبة الموكلين عنهما كذا في الحاوي، تصارفاً ووكلاً بقبضه وتقاضى الوكيلان قبل افتراق الموكلين جاز وبعد افتراقهما لا يجوز كذا في محيط السرخسي، وإذا وكل الرجل رجلين بدرهم يصرفانها فليس لأحدهما أن يصرف دون الآخر وإن عقد جميعاً ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطلت حصة الذهب وهو النصف وبقيت حصة الباقي وهو النصف كذا في التدخيرة، وإن وكلاً جميعاً رب لمال بالقبض أو الأداء ذهباً بطل الصرف كذا في الحاوي، وإن وكله بأن يصرف له دراهم بدينار مصرفها وتقاضيا وأقر الذي قبض الدرهم بالاستيفاء ثم وجد فيها درهماً زهقاً فقبله الوكيل وأقر أنه من دراهمه وجحد الموكل فهو لازم على الوكيل كذا في المبسوط، ولو جحد الوكيل أن هذا من تلك الدرهم فأقام مشتريها بينة أنه منها ولم يكن أقر هو بالاستيفاء تقبل بينته ويرد الدرهم على الوكيل ويلزم الأمر، فس مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لأن هذه الصور ليست موضع إقامة البينة فالقول للمشتري الدرهم استحساناً كما إذا جاء المسلم إليه بدرهم ريف يدعي أنه من رأس المال ولم يكن أقر بالاستيفاء، وكما في بيع العين إذا جاء البائع يزعم يدعي أنه من الفس ولم يكن أقر بالاستيفاء فالقول قوله استحساناً فكذا هاهنا، وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي، وشيخ الإسلام حواهر زاده رحمه الله تعالى صحح ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، وقال: بل القول للمشتري استحساناً ولكن مع اليمين فهو بهذه البينة أسقط اليمين والبينة لإسقاط اليمين مقبولة كما إذا أقامها المودع على الرد أو الهلاك وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد رحمهم الله تعالى يقول: ليس في الكتاب أن مشتري الدرهم يكلف بإقامة البينة وإنما فيه أنه لو أقامها قبلت ولعله أقامها لدفع اليمين عن نفسه فكان كالمودع قال: وكذلك إذا استخلف الوكيل على ذلك فنكل فرد عليه بدكوله لزم الموكل هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى، وبعض مشايخنا قالوا: هذا خطأ أيضاً لأنه لا يمين على الوكيل في هذه الصورة وإنما اليمين على المشتري لأن القول قوله شرعاً، ومن جعل القول قوله شرعاً لتوجه عليه اليمين فهو إنما يرد إذا حلف على ذلك أما أنه يحلف الوكيل فلا، وإنما هو الصحيح من الجواب وكذلك إذا حلف مشتري الدرهم رد على الوكيل ويكون ذلك رداً على الأمر لأنه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو حجة في حق الأمر فيظهر ذلك في حقه ولحقه



منهم صححوا المذكور في الكتاب وقالوا: هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر محمد رحمه الله تعالى على طريق القياس، فإن القياس أن يكون القول قول الوكيل مع يمينه كما في بيع العبد كذا في المحبط، وإذا وكنه بأن يصرف له هذه الدراهم بدنانير فصرفها فليس للوكيل أن يتصرف في البدانير كذا في المسبوط، وإذا وكل الرجل رجلاً بأن يشتري له إبريق فصة بعمه بدراهم فاشتراه بدراهم كما أمره وسوى أن يكون المشتري لنفسه كان المشتري للأمر، ولو اشتراه بدنانير أو عرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكنه أن يشتري إبريق فصة بعمه ولم يسم له الجنس فاشتراه بدراهم أو بدنانير كان المشتري للوكيل ولو اشتراه بعرض أو بشيء من المكمل أو سرون فاشترى للوكيل كذا في المحبط، ولو وكنه ببيع فصة بعمه وسم يسم ثمناً فباعها بعصه أكثر منها لم يجر وسم يخصص الوكيل والموكل أحق بهذه العصه من الوكيل يقبض منها برون فصته والباقي في يد الوكيل حتى يرده إلى صاحبه كذا في حرانة الأكمل، قالوا: تأويل ما قاله محمد رحمه الله تعالى، إن الموكل أحق بالعصه التي فوضها الوكيل أن الموكل إذا كان بحال لا يقدّر على أخذ فصته بعمه بأن عاب قابضها أو كان حاصراً وقد استهلكها فمتى كانت لحالة هذه كان له أن يأخذ مما في يد الوكيل مثل فصته ورأياً فإما إذا كان قادراً على أخذ فصة بعمه فإنه يأخذها لا غير كذا في المحبط، وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع ثياب فصة فباعه بفصة سم يجر فإن عزم المشتري أن الفصة اسمي في الثياب مثل الثمن فرضي جاز ذلك وله الخيار فيه فإن رده بغير حكم جاز عسى الأمر وإن تعرق قبل أن يعلم ذلك فالبيع باطل كذا في الحاوي، وإن باعه بعرض وقد علم أن في الثياب ذهب أو فصة أو كليهما جاز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف إمامهم وإن لم يعلم أن فيه أحدهما أو كليهما فباعه بالعرض جاز عند الكل كذا في المحبط، ولو وكله بأن يبيع له شيئاً محض فباعه بغيره فالباع باطل ولا ضمان على الوكيل، وكذلك إن اشترط فيه خيار أو بعه بأقل مما فيه مقدماً فهو باطل ولا ضمان على الوكيل، ولو وكله بحلي ذهب فيه لوزن وبقوت يبيعه له فباعه له بدراهم ثم تعرق قبل قبض الثمن فإن كان اللوزن والياقوت يبرع منه بغير ضرر بطل البيع في حصه صرف وجر في حصه اللوزن، وإن كان لا يبرع إلا صرف لم يجر شيء منه كذا في المسبوط، ولو وكله بأن يشتري له ثوباً بدرهم فاشتراه وقبضها فكسدت قبل أن يسلمها إلى الأمر فهي باطل وإن كسدت قبل أن يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار إن شاء ودفع وإن شاء أخذها، وإن أخذها بغير لزم له دون الأمر إلا أن يشاء الأمر أن يأخذها كذا في الحاوي، وإذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له طوق ذهب بعينه بالثمن درهم ودفع إليه الألف فاشترى الوكيل الطوق بالثمن درهم وقبضه فقبل أن يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد البائع كان للوكيل الخيار إن شاء أمضى العقد وتبع الكاسر بقيمة الطوق مصوعاً من خلاف الجنس وإن شاء فسخ العقد ودفع إليه سائر إن شاء عين تلك الدراهم وإن شاء مثله فإن أمضى الوكيل العقد وأخذ من كاسر قيمة الطوق ليس للموكل أن يأخذ تلك القيمة من الوكيل، وإنما يأخذ منه مثل تلك الدراهم التي دفعها إليه كذا في المحبط، فإذا أخذ الوكيل الضمان من الكاسر تصدق الفعصل إن كان فيه كذا في المسبوط، وإذا وكل رجلاً بطوق ذهب يبيعه فباعه وقبضه الكاسر وسلم الطوق إلى المشتري فجاء المشتري

بعد ذلك وقال: وجدت الطوق صنفاً موهماً بالذهب فاتكر الأمر فاستأله على وجهين، الأول: أن يحدد الوكيل ذلك فلتقام المشتري عليه البينة بذلك أو لم تكن للمشتري بينة فحذف الوكيل فنكل ورد القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين للطوق يلزم الموكل، الوجه الثاني: أن يقر الوكيل وفي هذا الوجه المسألة على وجهين أيضاً، إن رد عليه بغير قضاء كان ذلك رداً على الوكيل وليس له أن يخاصم لموكل في ذلك، وإن رد عليه بقضاء قاصر لم الوكيل 'بص' ولكن للموكل حق مخاصمة الموكل كذا في المحيط، وأكره للمسلم توكيل الدمي أو أجنبي بأن يصرف له دراهم أو مثاقير واجيزه إن فعل كذا في الميسوط، وإذا وكله بدهم يصرفها له فصرفها مع عيب للموكل فهذا على وجهين، الأول: أن لا يكون على العبد دين فبي هذا الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كما لو فعل الموكل ذلك بنفسه، ولكن لا يصح الوكيل البيع إلى العبد حتى يستوفي منه الثمن كذا في المحيط، وإذا وكله بألف درهم يصرفها له فباعها بدينارين وحط عنه ما لا يتغلب في مثله لم يحر على الأمر، وإن صرفها بغيرها عند معاوض لموكل أو شريك له في الصرف أو مضارب له في المضاربة لم يجز، وإن صرفها عند معاوض الأمر لم يحر كما لو صرفها لأمر بنفسه، وإن صرفها عند شريك الأمر في الصرف غير معاوض فهو جائز وكذلك مضاربه كذا في الميسوط، وإذا وكله بألف درهم يصرفها رهما بالكوفة ولم يسم مكاناً فبي أي ناحية من الكوفة صرفها جاز وإن خرج بها إلى الحيرة وصرفها فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا إذا لم يكن لما وكل به حمل ومؤنة، أما إذا كان به حمل ومؤنة كالعبد والعمام وأشباه ذلك فدعها في يده آخر غير الكوفة إن لم ينقلها إلى ذلك البلد جاز البيع قياساً واستحساناً وإن بقها إلى بلد آخر وباع ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى: إذا نقل إلى مكة واستأجر بذلك فإن ضاع أو سرق منه فهو ضامن وإن سقم حتى باع أجبر البيع وبه الزم الأمر من الأجر شيئاً وذكر في رواية أبي حفص أحزمت البيع إذا باعه بمثل ثمنه في موضع الذي أمره فيه ببيعه، وذكر هذه المسألة في كتاب الوكالة وقال: استحسن أن أضنه ولا أجبر البيع اتفقت عليه رواية أبي سليمان ورواية أبي حفص فكان ما ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه إذا سلم حتى باع أنه يجوز البيع جواب القياس لا جواب الاستحسان فصار حاصل المسألة أن فيما له حمل ومؤنة إذا باعه الوكيل في مصر آخر حاز قياساً ولا يلزم الأمر شيء من الأجر، وفي الاستحسان لا يجوز البيع كذا في الذخيرة، وهو الأصح كذا في الميسوط، ومن وكل غيره بألف درهم يصرفها له ثم إن الموكل صرف ثلث الألف فحاز للموكل إلى بست الموكل فأخذ ألفاً غيرها وصرفها فهو جائز، وكذلك لو كانت الأولى باقية فأخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز، وكذلك الدينارين والفلوس كذا في الحاوي، ولو دفع الموكل ثلث الألف إلى الوكيل فسرقت منه أو هلكت في يده بطلت الوكالة كذا في المحيط، ولو أمره ببيع نضة بعينها أو ذهب بعينه فباع غير ذلك لم يحر كذا في الحاوي، وإذا وكله بدهم يصرفها له بدينارين وهما بالكوفة فصرفها بدينارين كؤوبة مقطعة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يجوز إلا إذا صرفها بدينارين شامية، وأعلم بأن الوكالة تنصرف

إلى نقد البند وقد كان نقد البند في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الكوفية المتقصعة والشامية فافترق على ما شاهد في زمنه، وفي زمن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كان نقد البند الشامية لا غير نافذة على ما شاهد في زمنهما فهذا في الحقيقة اختلاف عصر و زمان، وإذا وكله أن يشتري به بهذه الدنانير دراهم حلة ولم يسم حلة الكوفة أو غبة يمداد فهذا على غلة الكوفة، يريد به إذا كان التوكيل بالكوفة، فإن اشترى بها غلة يمداد أو غلة البصرة فإن كانت مثل حلة الكوفة أو فوقها حار وإن كانت دون غلة الكوفة لا يجوز، ولو وكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دنانير شامية ماع بدنانير كوفية فإن كانت الكوفية غير مقطعة وكان و نها مثل وزن الشامية يجوز على الأمر قال وليست الدنانير في هذا كالدراهم، يريد أن في الدراهم لا تعتبر زيادة الوزن بزيادة حصة وفي الدنانير تعتبر زيادة الوزن بزيادة جودة حتى قال لو وكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا ديناراً شامية ماع بكذا ديناراً كوفية فإن كانت الكوفية ورنها مثل وزن الشامية جاز على الأمر وما لا خلاف، وقال فيمس وكل رجلاً أن يبيع هذه الدنانير بكذا دراهم غلة الكوفة فباعها بعلة يمداد أو غلة البصرة قال، إن كانت غلة البصرة مثل غلة الكوفة جاز ومن يشترط أن تكون مثل وزن غلة الكوفة، ولو قال، يبعها بدنانير عتق فباعها شامية لا يجوز على الأمر وإذا أقرض الرجل رجلاً ألف درهم وقبضها المستقرض ثم إن المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك ولم يبر مع من يصرف لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع الصرف للمستقرض، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يصح التوكيل ويقع الصرف للمستقرض وأما إذا قال، اصرفها ولم يرد عليه فلا يصح التوكيل عنده جسيماً كذا في المحيط، جل عليه ألف درهم لرجل فدفع إلى الطالب دنانير فقال صرّفها وخذ حلقك منها فآخذها فهلكت قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرّفها وقصر الدراهم فهلكت الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وإن أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع إليه، ولو دفع المطلوب إلى الطالب دنانير وقال أحدها قضاء لحقك فآخذ كان داخلياً في ضمانه، ولو دفع المطلوب إلى الطالب دنانير فقال: يبعها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه وأحدها يصير قابضاً بحقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى فاضيلان، وإذا وكل بيع قلب به ووكله آخر ببيع ثوب له فباعها جميعاً صبعة واحدة بدنانير وعشرة دراهم على أن الدنانير ثمن القلب والدراهم ثمن الثوب كان جائزاً، فإن دفع القلب وقبض ثمنه فهو جائز ولا يشركه صاحب الثوب ولو باعها بعشرين درهماً ثم نقد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب، وكان البيع جائزاً ويحوز كلها لصاحب القلب ولا يشركه صاحب الثوب فيها كذا في الحاوي.

**الفصل الرابع في لزوم الطوالة والكفافة في الصرف** قال محمد رحمه الله تعالى: إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدنانير فنقد الدينار وأخذ بالدراهم رهناً فهو حائز كذا في المحيط، فإن هلك وهو في المجلس هلك بما فيه وجاز العقد وإن هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفياً هكذا في البحر الرائق، ولو افترق المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف، وإذا بطل الصرف بالافتراق بقي الرهن مضموناً على المرتهن ناقل من قسمته ومن الدين وإن برئ

الراهن عن الدين لما فسد الرهن بالافتراق، بخلاف ما لو أهبوا للرهن الراهن عن الدين حيث يبطل ضمان الرهن، قال: وإذا اشترى الرجل من آخر شيئاً محلياً بدينار وقبض السيف ودفع بالدينار رهناً فالحكم ما ذكرنا في المسألة المتقدمه أنه إن هلك الرهن قبل افتراقهما بطل الصرف على الصحة وإن افترقا والرهن قائم بطل الصرف وبقي الرهن مضموناً بالأقل من قيمته ومن الدين وإن حصل الارتهاك بالسيف بأن نقد المشتري الدينار وأخذ بالسيف رهناً فهلك الرهن عنه قبل أن يفترقا فإن بائع السيف يؤول برء السيف على مشتري السيف ولا يصير مشتري السيف مستوفياً للسيف بالهلاك ويضمن المرتهن للراهن الأقل من قيمة السيف ومن الرهن كذا في الهبط، وكذلك لو كان مكان السيف منطقة أو سرج مفضض أو إقاء مصوغ أو قصة تبر كذا في المبسوط، ويجوز الحوالة والكفالة بضمن الصرف فإن سلم الكفيل أو أهمل أو احتال عليه في المجلس قبل التفرق للمتاعدين صح العقد، وإن انتقل للمتعاقدان أو أحدهما وبقي الكفيل أو احتال عليه بطل الصرف كذا في السراج الموهاج.

**الفصل الخامس في تصرف في الغصب ولوديعة: رجل غصب رجلاً قلب فضة أو ذهب فاستهلكه فعليه قيمته مضموناً من خلاف حنسه عندنا، والقول في الورن والقيمة قول الغاصب مع بيمته كذا في المبسوط، ثم إذا ضمنه القاضي قيمته من خلاف حنسه صار القلب ملكاً به بالضمان فبعد ذلك ينظر إن قبض للغصوب منه القيمة قبل أن يفترقا بقي التضمين صحيحاً بالإجماع وإن تفرقا قبل قبض القيمة فكذلك لا يبطل التضمين عند علمائنا للثلاثة، وكذلك إن اصطلاح على القيمة ولو أخرت القيمة عنه شهراً جار عند علمائنا للثلاثة أيضاً كذا في الذخيرة، وكذلك الرجل يكسر إقاء فضة أو ذهب لرجل فعليه قيمته من خلاف حنسه سواء قل للغصبان بالكسر أو كثر كذا في المبسوط، ورخا غصب الرجل من آخر ألف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار وقبض المائة الدينار قبل أن يفترقا جار وإن لم تكن الدراهم في يده وقت الشراء وكذلك إن صالح منها على مائة دينار وقبض مائة دينار قبل أن يفترقا ثم يستوي في هذا أن تكون الدراهم قائمة في منزل الغاصب أو كانت مستهلكة ففي الحالتين جميعاً يجوز الشراء بالمائة الدينار إذا قبض المائة في المجلس كذا في الهبط، وكذلك لو كان الذي غصبه إقاء فضة ثم اشتراه الغاصب من الغصوب منه أو صالحه على جنس حقه أو على خلاف جنس حقه وقبض للغصوب منه البديل قبل أن يفترقا وأما إن افترقا قبل أن يقبض للغصوب منه المائة الدينار فالشراء لا يجوز قياساً واستحساناً سواء كان الغصوب قالماً أو مستهلكاً وأما الصلح فإن كان الغصوب مستهلكاً حقيقة بأن أحرقه الغاصب أو حكمه بأن كان معيباً وحذف الغاصب وتفرقا قبل قبض البديل القياس أن يبطل الصلح وفي الاستحسان لا يبطل ولو كان للغصوب قالماً في يد الغاصب وهو مقر به ولا يمنع المالك من أخذه لا يجوز الصلح قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة، ولو اشترى المودع الوديعة بخلاف جسمها وتفرقا قبل أن يجدد المودع قبضاً في الوديعة يبطل التصرف كذا في النهر الفائق، وإن أودعه شيئاً محلياً فوضعه في بيته ثم التقيا في لسوق فاشتراه منه بثوب وشره دواهم ودفع إليه الثوب والعشرة ثم افترقا انتقص سبع كله وكذلك لو اشتراه بسيف محلي فدفعه إليه ولم يقبض الوديعة من بيته حتى التفرقا وإن تقابضا قبل أن**

يتفرقا جاز وكانت فضة كل واحد منهما بفضة الآخر وحماثل كل واحد منهما واصله بحماثل الآخر ونصله كذا في الحادي، فإن كان في الحلية فضل أضيف الفضل إلى الحماثل من الجانب الآخر والنصل كذا في المبسوط، وإذا كان لرجل عند آخر ألف درهم وديعة واشترى المودع بها مائة دينار وأجار صاحب الوديعة الشراء قبل أن يتفرقا جاز وله على المستودع ألف درهم وإن أجازته بعدما افترقا فإن شاء صاحب الوديعة ضمن ما له المستودع ويجوز البيع وإن شاء صمته بالعمارة وانتقض الصرف كذا في المحيط في فصل التفرقات، وإذا كانت الدراهم أو الدينار وديعة عند رجل فباع الدراهم بالدينار والدينار بالدراهم وتفاضل فباع صاحبها فأحدها من البائع فإن كانا لم يتفرقا كان عليه مثلها وإن كانا قد افترقا يبطل الصرف إذا أخذها المستحق وإن لم يقضها المستحق ولكنه أجاز البيع جاز ذلك عندنا وكان له مثلها على المودع كذا في المبسوط.

**الفصل السادس في الصرف في دار الحرب:** دخل مسلم أو دمي دار الحرب بأمان أو بغيره وعقد مع أخربي عقد الربا بأن اشترى درهما بدرهمين أو درهما بدينار إلى أجل معلوم أو باع منهم خمرا أو حنظيرا أو ميتة أو دما بمائ غداك كله جائز عند الطرفين، وقال القاضي: لا يجوز بين المسلم والأخربي ثمة إلا ما يجوز بين المسلمين كذا في جواهر الاختلاط، والصحيح قولهما ورويت في بعض الكتب أن هذا الاختلاف فيما إذا اشترى منهم درهمين بدرهم أما إذا اشترى منهم درهما بدرهمين فلا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط، وإن دخل حربي إلينا بأمان فدفعه مسلم على هذا الوجه لم يحز كذا في محيط السرخسي، ولو عاقد المسلم الذي دخل بأمان وحلا أسلم هناك ولم يهجر فباع درهما بدرهمين لم يحز كذا في الحادي، وأما التاجران من المسلمين في دار الحرب فلا يجوز بينهما إلا ما يجوز في دار الإسلام كذا في المبسوط، أسلم حربيان في دار الحرب فتدبعا بالربا أو الخمر أو الحنظير ونحوه جاز ويكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز ويرد الفصل وإن خرجا إلينا قبل انتفاض بطل العقد وصح فيما كان متبوضا كذا في محيط السرخسي، ولو أن تاجرا من المسلمين أعطى رجلا من أهل الحرب ألف درهم بالف درهم بسيته كذا جائزا كذا في المحيط، لو دخل تاجر أهل الحرب دارا بأمان فاشترى أحدهم من صاحبه درهما بدرهمين لم أجز إلا ما أجز بين أهل الإسلام، وكذلك أهل الدمه إذا فعلوا ذلك كذا في المبسوط، وكذا الأسيران متى في درهم هكذا في محيط السرخسي، ولو أن حربيا باع من حربي درهما بدرهمين ثم خرجا إلى دار الإسلام مسلمين أو دميين واحتصما إلى القاضي فإن كان ذلك بعد التقاض فانقضي لا يتعرض لذلك ولا يبطله وإن كان ذلك قبل التقاض فإن القاضي يبطله وكذلك لو عاقد الربا في دار الحرب ثم خرجا إلى دار الإسلام قبل أن يتقاضيا ثم تقاضيا في دار الإسلام وترافعا إلى القاضي فانقضي برد ذلك أيضا كذا في المحيط، وكذلك المسلم إذا تباع مع الحربي بذلك في دار الحرب ثم أسلم الحربي وخرج إلى دارنا قبل التقاض فإن حاصره في ذلك إلى القاضي يبطله وإن كان قد قبض في دار الحرب ثم احتصما لم ينظر فيه كذا في المبسوط، والله أعلم.

## الباب السادس في المتفرقات

في المشتق رجل صرف غيره ديناراً بعشرين درهماً وتمايضا ثم إن بائع الدراهم وجد الدينار الذي قبضه بنفسه قيراطاً قال له أن يرجع بدرهم حصه القيراط لأن كل دينار عشرون قيراطاً قال. وله أن يرد الدينار ويأخذ دراهمه لأنه نعيب وإن شاء أمسكه ولا شيء به غير الدينار بعينه وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه يرجع بتقصيص الدينار ثم إن شاء أمسك الدينار بعينه وإن شاء رده ورجع عليه بتسعة عشر جزءاً من عشرين جزءاً من دينار فيكون بائع الدينار جزءاً وبهذه تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فبضه بعشرة دراهم رواد عليها دانقاً فوجهه به ولم يذخه في البيع فهو جائز بريد بقوله لم يذخه في البيع أو الهبة لم تكن مشروطة في لشرء إذا لو كانت مشروطة في الشراء لأفسدت الشراء فأبوا وإنما تصح منه هبة لدنس إذا كان الدرهم بحيث يضره الكسر، وأما إذا كان الدرهم بحيث لا يضره فلا تجوز الهبة كذا في الدخيرة، أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تصرف لرجلان دراهم بدرهم ومقابضا يعرفا فوجدت الدراهم من صف غير ندي اشترط به فبي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يستبدلها إذا كانت دون شرطه وإن كانت حير من شرطه فيسب له أن يستبدلها، وكذا إذا كانت مثل الذي شرط تمعق في جميع البلدان والبيع كما يقو الذي شرط في البيع، وإن كانت لا تمعق في بعض البيوع أو في بلد من لبلدان عنه أن يستبدلها وإن شاء تجوز به، وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، إن كان فيها هذا التقصيص فهي بمنزلة البهجة إن كانت أكثر من الثلث يتقصي بحسب ذلك كذا في المحيط، هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى عن باع درهماً بدرهم فرجع أحدهما فحلته صاحب الرجاء فإن هذا جائز لأنه لا يفسد كذا في الدخيرة، إذا اشترى حاتم فضة فيه فص بدرهم أو دينار ثم قبضها وميرها قبل الإفراق أو بعده والتميز بصره وافتراق قبل أن يدفع الشمس فالباع فاسد في ذلك كله ويرد المشتري على البائع الفص وما بعضه، وإن كانت الفضة قصت مع ذلك أو نقصت هي وحدها لا يرد المشتري على رذها ولكنه يعمر قيمتها مصبوعة من الذهب إلا أن يشاء البائع أن يأخذها وحدها ولا يعمر المشتري بعضها كذا في المحيط، أو اشترى حاتم فضة فبضها فافتوت ثالثة دينار فذهب الفص عند بائع فهو بالخيار أن شاء تركه وإن شاء أخذ خلفة بمائة دينار كذا في حرانة الأكميل، ولو كان اشتراه بدرهم كان له أن يأخذ خلفة بوزنها من الفضة كذا في المحيط، وإذا أقرض الرجل رجلاً ألف درهم وأخذ به كميلاً ثم إن الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقبضها فهو جائز ويرجع الكفيل على الأصيل بالدينار هم ولو أن الكفيل صاحبه عشرة درهم لا يرجع على الأصيل إلا بمائة درهم والذي ذكرنا إذا صالح الكفيل مع الطالب، وأما إذا صالح الكفيل مع الأصيل على عشرة دنانير وذلك قبل أن يؤدي الكفيل شئ إلى الطالب صح يصح إذا قص الكفيل الدنانير من الأصيل ثم صالح الكفيل مع الأصيل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لا عن الكفيل ولا عن الأصيل فيطالب الطالب إن شاء

الأصيل وإن شاء الكفيل فإن طلب الكفيل وأخذ منه الألف لا يرجع الكفيل على الأصيل وإن طالب الأصيل وأخذ منه الألف كان للأصيل أن يرجع على الكفيل بالألف إلا أن يشاء الكفيل أن يعطي الأصيل للدنانير التي أخذها منه كذا في النخبة، قوله إلا أن يشاء الكفيل معناه إذا قال الكفيل للأصيل حين أراد أن يرجع عليه بألف درهم: أنا أعطيتك الدنانير التي أخذتها منك ولا أعطيتك ألف درهم فلكفيل ذلك لأن الكفيل يقول للأصيل: أنا أخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبنى الصلح على الإغماض والتجاوز بدون الحق وإنما رضيت أنا بالتجاوز بدون حقني بشرط أن أكون أنا المباشر للقضاء دين الطالب لعلمي أن الطالب يرضى عني بدون الحق فإذا باشرت أنت وأردت الرجوع عليّ بجميع الألف فقد قلت غرضي من هذا الصلح فلا أرى به وهذا يصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين أن يعطي الطالب ألف درهم وبين أن يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط، في النوادر باع عشرة دراهم صباغ بالثاني عشر درهماً مكسورة لا يجوز لأنه ربا والحيلة فيه أن يستقرض منه (التي عشر درهماً مكسورة فيقتضيه عشرة صحاحاً ثم يبرئه من درهمين، ولو باع ثوباً بعشرة مكسورة إلى أجل فلما حل الأجل جاء المشتري بتسعة صحبه وقال: خذ هذه بتلك العشرة لا يجوز وحيلته أن يدفع هذه التسعة ثم يبرئه الباقي عن الدرهم الباقي فإن حاب للمشتري أن لا يعمل البائع ذلك صحبه أن يدفع هذه التسعة وقلماً أو شيئاً قليلاً وصلحه على ذلك، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: لو باع الدرهم بالدرهم وفي أحدهما فضل من حيث الوزن وفي الآخر قلوب جاز ولكن أكرهه لأن الثمن يعتادون التعامل بمن هذا ويستعملونه فيما لا يجوز وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس به لأنه يمكن تصحيحه بأن يجعل الفصل بإزاء القلوب كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى رجل اشترى منطقة بمائة درهم على أن فيها خمسين درهماً حلقتها وبها أيضاً وقد شرط له أن حلقتها فصة بيضاء مكسرة الحلية فإذا هي سوداء جرد ذلك عليه ولم يرجع بشيء وإن وجد بعض الحلية وصاحباً فالباع فاسد وإن كان قد استهلك الحلية صحر قيمتها من الذهب وصحن قيمة الرصاص ورد السهر وإن كان نقص السهر رد ما نقص السهر ولو لم يجد فيها رصاصاً ولكن وجد فيها أربعين درهماً حلقتها فإنه بالخيار إن شاء ردّها وإن شاء رجع بعشرة دراهم وإن وجد فيها ستين درهماً حلقتها فالباع فاسد إذا كان قد تعرفوا، وإن لم يتعرفا فإن شاء المشتري راد العشرة وجار البيع وإن شاء نقص البيع ولو كان ثمن فتاير مقرر والمسألة بحالها فالباع جائز كأنه باع قلب فصة بدینار على أنه عشرة دراهم فإذا هو عشرون درهماً كذا في المحيط، في المهرّد قال محمد رحمه الله تعالى: صيرفي باع العي درهم بمائة دينار وليس عند الصيرفي دراهم أجبرها الصيرفي على أن يشتري له أو يستقرض له ألفين حيث شاء حتى يوفيه إياها، وكذلك إن لم يكن عند الآخر الدنانير أجبرناه على أن يدفع إلى الصيرفي مائة دينار ما لم يتفرقا فأمّا إذا تفرقا بطل الصرف كذا في خزائن الأكمّل، باع إنسان من صيرفي ألف درهم غلة بتسعمائة وبيع ومائة فلس وتقايضاً ثم استحققت الألف العلة من يدي الصيرفي بعدما تفرقا رجع الصيرفي على الذي اشترى منه الغلة بالتسعمائة الوصح الذي أعطاه ويرجع عليه مائة درهم غلة ثمن الفلس الذي أعطاه، وإن لم يتفرقا حتى استحققت الغلة رجع الصيرفي عليه

بألف غلة مثلها وإن لم يستحق شيء من ذلك حتى افتقر ثم استحققت المائة الفليس رجع على الصيرفي بمائة فليس مثلها وإن لم تستحق الفلوس ولكن استحققت انتسعمائة الوضع بعدما افترقا رجع على الصيرفي بتسعمائة غلة ثم الوضع وإن استحققت انتسعمائة الوضع والمائة الفليس بعدما افترقا رجع على الصيرفي بتسعمائة غلة ويرجع عليه بمائة فليس بدل الذي استحق وإن استحق ما في يد الرجل من الوضع والفلوس واستحق ما في يد الصيرفي من الغلة فإن كان بعدما افترقا فقد انتقض البيع بهنهما في جميع الدراهم والفلوس، وإن كانا لم يفترقا يرجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من يده والبيع تام كذا في المحبط، الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس ببيع حاتم فيه بعض بحاقين فبهما فصان وكذلك السيف المخلط بسمين كذا في الذخيرة، ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة دراهم مكحلة لم يصح لأن هذه تنقص وما فيها من الكحل ليس له ثمن فيكون بما راد من وزن البصر كذا في المحبط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس ببيع المعشوش إذا بهه أو كان طاهراً يرى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال في رجل حمل الفضة على النحاس: لا يبيعها حتى يبرأ قال. ولا بأس بأن يشتري بستوة إن يبرأ وارى للسلطان أن يكسرها فلملها تقع في يد من لا يبرأ كذا في الذخيرة، بشر في الإملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أكره للرجل أن يعطي الزهوف والنيهرجة والمستوفة والمكحلة والبحارية وإن بهن ذلك ونحوها بها عند الواحد من قبل أن ينماقها ضرر بالعوام وما كان ضرراً عاماً فهو مكروه، وليس يصلحه تراصي هذين الخاضعين من قبل أن يتجاوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن العاجز الذي لا يتحرج، قال. فكل شيء لا يجوز بين الناس فإنه يبيع أو يقطع ويحابب صاحبه إذا أتمقه وهو يحرمه كذا في المحبط، والله أعلم.



## كتاب الكفالة وفيه خمسة أبواب

### الباب الأول في تعريف الكفالة وركنها وشروطها

أما تعريفها للقول: هي ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة وقيل: هي الدين والأول أصح كما في الهداية.

ولما ركنها: فالإيجاب والقول عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً حتى إن الكفالة لا تنتم بالكفيل وحده سواء كفر بالمال أو بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له أو قبول احشي عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب احشي عنه بأن قال الطالب لآخر: اكفل بنفس فلان بي فقال: كملت أو قال رجل اجنبي لغيره: اكفل بنفس فلان أو بما عن فلان لعلان فيقول ذلك لغيره: كملت تصح الكفالة ونقف على ما وراء المجلس على إجازة المكفول له ولكميل أن يحرر نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الطالب كفالته، أما إذا لم يوجد شيء من ذلك بأن قال الكميل: كملت بنفس فلان لعلان أو بما لعلان على فلان من الدين فإنها لا يقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الصواب عقيل لم تصح ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال: الكفالة تنتم بالكفيل وحده وجد انقبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد كذا في المحيط، واختلف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقيل: عنده تجوز بوصف التوقف حتى لو رضي بها الطالب تعذ ولا تسقط، وقيل: هي جائزة عنده بوصف النفاذ ورصا الصواب ليس بشرط عنده وهو الأصح كذا في الكافي، وهو الأطهر كذا في فتح القدير، وفي البرازية وعية المتوى كذا في النهر العاتق، وهكذا في البحر الرائق، وإن وجد الخطاب أو القبول من المكفول عنه بأن قال المطلوب لرجل: اكفل عني لعلان بنفسي أو بما له علي أو كمل رجل بما عن مطلوب أو بعنه وقبل عنه المطلوب إن وجد الخطاب أو القبول من المطلوب في صحته فإنه لا تصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو لا يكون خطاب المكفول عنه أو قبوله بمنزلة العدم، وإن كان الخطاب من المطلوب في مرضه إن خاطب وارثه بذلك بأن تكفل عنه بلال الذي لعلان عليه ثم مات من مرضه فالقياس أن لا تصح الكفالة عندهما، وفي الاستحسان تصح حتى إذا مات أخذت الورثة بذلك بحكم الكفالة وإن كان المكفول له عبداً هكذا في المحيط، ولو مات لا عن تركه لا تزاحم الورثة بأدائه كذا في محيط السرخسي، وإن قال ذلك لأحشي فضمن الاجبي اختلاف المشايخ فيه فقال بعضهم: لا يصح هذا الصمان لأن الاجبي غير مطالب بقضاء دينه بدون التزام فكأن المريض والصحيح في حقه سواء وقال بعضهم: يصح هذا الصمان لأن المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبي إذا مضى الدين بأمره يرجع في تركه فيصح هذا من المريض على أن يجعل قائماً مقام الطالب نصيب الخال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه بالقياس كذا في الكافي والتهذيب والكفاية والنهاية والمعيني،

وهو الأوجه كذا في فتح القدير، ولو قالت الورثة للمريض ضمنا لناس كل دين نهم عليه ولم يطلب المريض ذلك منهم والعرض غيب لم تصح، ولو قالوا ذلك بعد موته صححت الكفالة استحساناً كذا في فتاوى قاضيهان، وأما شرائطها فائسار أربعة:

**القسم الأول:** ما يرجع إلى الكفيل، فمسه العمل والبلوغ وإيهما من شرائط الاعتماد فلا تنعقد كفالة نصبي والمجنون إلا إذا استدان الوصي دهاً في نعمة اليتيم وأمره بأن يضمن إن كان عنه فإنه صحيح، ولو أمره بكفالة نفسه عنه لم يجز كذا في البحر الرائق، وإذا كفل نصبي بنفس أو مال لم يلج وأقر بالكفالة لا يؤخذ بها لأنه أقر بكفالة باضلة فإن وقع لاختلاف بين النصبي بعد البلوغ وبين انصالب فقال الطالب: كفلت وأنت رجل وعال النصبي كفلت وأنا نصبي فاقول قول النصبي ولو قل: كفلت وأنا مجنون أو مغمي عليّ أو مبرم وأبكر انصالب ذلك، وقال: كفلت وأنت صحيح إن كان ذلك معهوداً من المقر فاقول قول المقر وإن لم يكن ذلك معهوداً فاقول قول انصالب كذا في المحيط، ومسه الحرية: وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا يجوز كفالة أمة المجهور أو المأدود له في التجارة ولكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد انعقاد وأما صحة بدن الكفيل فليست بشرط لصحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثبث كذا في البدائع.

**القسم الثاني:** ما يرجع إلى الأصل، فمسه أن يكون قادر على تسليم المكفول به إما بنفسه وإما بدينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تصح كذا في البدائع، والنصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الرد، ولو ترك مالا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي، ومسه أن يكون معهوداً إذا كانت الكفالة مضافة حتى أن من قال لعبه كفلت لك ي بيعت أحد من الناس كانت الكفالة باضلة ولو قل: كفلت لك بمالك على فلان أو بمالك على فلان آخر جاز ويكون للكفيل الخيار وإن كان المكفول عنه مجهولاً لعدم كونها مضافة هكذا مهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن النهاية ولا يشترط أن يكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في البحر الرائق، فإذا ادعى رجل على نصبي أو مجبور شيئاً وكفل رجل بنفسه أو بما عنده بغير إذن وليه فإنه تصح الكفالة سواء كان النصبي مأدود له في التجارة أو غير مأدود وسواء كان عاقلاً أو غير عاقل فإن أخذ الكفيل بإحضاره فأرد الكفيل أن يحضر نصبي فإن حصلت الكفالة بإذن من بني عليه بجبر وإن حصلت من غير إذن من يلي عليه ومن غير إذن النصبي لا يحل النصبي على المحضور وإن كان النصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالمحضور؟ فإن كان مأدوداً له في التجارة يؤمر، وإذا كفل عنه مال وأدى في هذه الصورة كان له أن يرجع على نصبي وإن كان مجبوراً لا يجبر النصبي على المحضور وإذا أدى الكفيل ما كفل به لا يرجع على النصبي كذا في المحيط.

**القسم الثالث:** ما يرجع إلى المكفول له، فمسه أن يكون معهوداً كذا في البدائع، فإذا قال لرجل لرجل: كفلت لهذا بما له على فلان وهو ألف درهم أو لهذا بما له عليه فهو باطل للجهالة لمكفول له هكذا في الذخيرة، لو قال لقوم ما يبيعنوه أتم وعبركم فمعي صح في حق الخاصين دون غيرهم كذا في محيط السرخسي، ولو قال من يبيعك من هؤلاء وأشار إلى قوم

معدودين فلما كُفِّلَ عدت بشخص جاز لأن المكفول له معلوم كذا في خزانة المفتي، ومنه وهو تفريع على قولهما أن يكون عاقلاً فلا يصح قبول جهنن والصبي الذي لا يعقل ولا يجوز قبول ولهما عنه، وأما حرية المكفول به فليست بشرط هكذا في البدائع.

القسم الرابع، ما يرجع إلى المكفول به: فممنه أن يكون مضموناً على الأصل بحيث يجبر الأصل على تسليمه كذا في الدخيرة، فتجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالديون والأعيان المضمومة كالقصور والمنور في يد نروح وبديل الخلع في يد امرأة وبديل الصبح عن دم لعمد والمبيع بين فاسداً هكذا في التبيين، وتجوز الكفالة بالمتبوض على سوم الشراء، إن كان اشترى مسمى ولا فهو أمانة هكذا في النهر العائق، ولا تجوز الكفالة بالامانات كالودائع وأموال المصارفات والمشاركات لأن هذه أشياء غير مضمومة لا عيها ولا تسليمها كذا في الدخيرة، وكذا بعين المهرود والمسمار والمستاجر هكذا في الكافي، وأما الكفالة بتسليم المودع من الأحد فصحيحه كذا في الدخيرة، وكذا بتسليم الرهن بعد القبض وبتسليم المستاجر إلى المسافر هكذا في الكافي، أما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع، أن الكفالة به صحيحه كذا في الدخيرة، والكفالة بتسليم الشاهد ليحضر مجلس القاضي مبني على لا تجوز كذا في الفصول العسادية، ومنه أن يكون مقدور التسليم من التكفل وعن هذا فلا إن من يعمل من رجل بناء دار معلومة أو كراب أرض معنومة وأعضاء كعلاً بذلت من كان شرط العمل مطلقاً جازت الكفالة وإن شرط على هذا الرجل بعينه فإن كمل بنفس العمل لا يجوز، وإن كمل بتسليم نفسه فهو جائز، وكذا إذا تكرار إلى إلى بلد من بلدان وأحد من المكاري كعلاً فإن كاتب الإبل بعير أعياها صححت الكفالة بالتسليم ولا تصح بأخمس عيها، كذا في الدخيرة، وكذا من استاجر عبداً للخدمة فكمّل به رجل خدمته فهو باطل كذا في الهدية، وكذلك لا يصح الكفالة بالتقصاض والحدود، وكذا لو كفل مبيع رجل عتق لا يعرف مكانه لا تصح الكفالة كذا في الدخيرة، ومنه أن يكون الدين صحيحاً فلا تجوز بديل مكتبة هكذا في النهاية، وبديل لساعة كمال الكفالة فلا تصح كعالة أحد عنه لأنه كائنات عنه. وعندهما هو حر عنه دين مصلح كذا في الكافي، ولا بشرط أن يكون معلوم الثمن هكذا في البحر الرقعي.

### الباب الثاني في ألقاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه خمسة فصول

الفصل الأول في ألقاظ التي تقع بها الكفالة وما لا تقع. وللكفالة ألقاظ ضمان. وكفالة وحسن ورعاية وعرفة، أو بقول علي أو إلي، كذا في شرح الصحاوي، ألقاظ الكفالة كذا ما يبنى على العهدة في العرف، والعادة كذا في السامحانة ناقلاً عن التفريد، ونصيح بكفالة عنه وبما عبر عن الدين حقيقة نفسه وجسده أو عرفاً كروحه أو نفسه ووجهه، وبحره شائع كصعفه وثمنه وحرته كذا في الكافي، ولو قال: كفلت بيده ورجله أو نحوه مما لا تصح إضافة الصلابة إليه لا تصح به الكفالة كذا في فتاوى قاصحان، ولو كفل بعينه سم يذكره في الكتاب، وحكى

الفقهاء أبو بكر البلخي أنه قال: لا تصح الكفالة ولو نوى البدن صحت المية، وأما من غير نية فيصرف إلى العضو المرد وهو عين الباصرة هكذا في محيط السرحسي، وذكر فصل العرج في كتاب الطلاق، ولم يذكرها هنا قالوا: ينبغي أن يصح إصافة الكفالة إليه متى كان العرج مصافاً إلى المرأة كذا في المحيط، إذا أصاب الجزء إلى الكفيل بأن قال الكفيل: كفل لك بصفي أو ثني فإنه لا يجوز ذكره الكوحي في باب الرهن كذا في السراج الوهاج، ولو قال: عني أن أواثب به صار كفلاً فهذا وما لو قال: عني أن أسلم نفسه سواء وكذلك إذا قال: عني أن أنفك به صار كفلاً وهذا وما لو قال: عني أن آتيك به سواء كذا في المحيط، وفي أحاسن الساطعي رحمه الله تعالى إذا قال لك: عني هذا الرجل أو قال: دعه إلي فهذا كفالة، رأيت في بعض مواضع إن لم أواثب به غد فعندي بك هذا المال فلم يوافق به غداً لزمه المال هكذا في الدخيرة، وأما إذا قال: هو لدي فتبقي أن يكون كفلاً لأن قوله لدي بمنزلة قوله عني كذا في المحيط، إذ كفل رجل بنفس رجل ودفعه إلى الصائب ويرى منه ثم إن الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل: دعه وأما على كفاثتي أو قال: دعه ولما على مثل كفاتي فمعل فهو لازم له وهو كفيل بنفسه على ما كان عليه وهذه كفالة مسداة لوجود العيول منه دلالة لأنه ترك الملاممة بعد بوله دعه وأنا كفيل هكذا في الدخيرة، ولو لم يترك الطالب فيسبحي أن لا يكون كفلاً لأن الكفالة لا تصح بدون الصائب ولم يوجد كذا في العصور العمادية، ولو قال لرجل: ما بيعت فلاناً فهو عني حذر لأنه أضاف الكفالة إلى سبب الوجوب وهو الميابة، والكفالة المصافة إلى وقت في المستقبل جائزه لتعامل الناس في ذلك كذا في محيط السرحسي، إذ ادعى فابكر المدعى عليه قتل رجل. ما ادعيت على فلان فعلي ففصام ولو قال: ما ندعي فلا كذا في السارحانية، ولو قال لأخر ادع إلي فلان كل يوم فربما أنا ضامن لك فاعطاه حتى أجمع عليه مال كثير فقد الأمر. لم أرد هذا كله يلزم جميع ذلك كذا في خزانة المفتين، ولو قال هو عني حتى يجتمعا أو يوافيا أو يلتفيا فهو كفيل إلى النعابة التي ذكرها هكذا في الصهيرية، ولو قال: أنا ضامن حتى يجتمعا أو قال: يلتفيا لا يكون كفالة لأنه لم يبرهن للضمون أنه نفس أو مال كذا في فتاوى قاضيخان، و قال آشنائي فلان يرمي<sup>(١)</sup> قال الفقيه أبو جعفر: يكون كفلاً بالنفس وقال الفقيه أبو الليث: لا يكون كفلاً وما قال الفقيه أبو جعفر: حمله الله تعالى أقرب إلى عرف الناس كذا في فتاوى قاضيخان، وفي الواقعات: لعنني علي أنه يصير كفلاً كذا في الظهيرية، ولو قال فلان: أشتري من است أو قال: فلان آشنا است<sup>(٢)</sup> قلوا: يكون كفالة بنفس كذا في فتاوى قاضيخان، وفي الكسرى وبه يفتي كذا في السارحانية، لو قال: أنا ضامن لمعرفته أو بمعرفته فإنه لا يصير كفلاً وكان بمنزلة ما لو قال: أنا ضامن لك عني أن أدلك عليه أو أوقعك عليه كذا في المحيط، ولو قال: معرفة فلان علي قلوا: يترجم أن يدل عليه كذا في فتاوى قاضيخان، إذا قال: أتجه تر بر فلان است من يدهم<sup>(٣)</sup> فهذا وعد لا كفالة وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: في قوله: أتجه ترا بر فلان است من جواب كرم<sup>(٤)</sup> إن هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الإمام ظهير

(١) معرفة فلان علي (٢) معرفتي، أو من فلان معروف (٣) أنا أعطيت ذلك الشيء الذي لك على فلان. (٤) أنا أعطيت جواباً عن ذلك الشيء الذي لك على فلان

الدين يعني بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يعني في قوله جواب: مال ثوبير من أو جواب مال  
تومن بكوم<sup>(١)</sup> أنه لا يكون كفالة كذا في المحيط، ولو قال: يذير قسم<sup>(٢)</sup> هذا ضمان صحيح، ولو  
قال: قبول كردم<sup>(٣)</sup> قد اختلف المتأخرون فيه قيل: لا يكون كفالة وقيل: إن أراد به الكفالة  
يكون كفالة وإن لم يرد يكون وعداً لا ضماناً ولو قال: هرچه تراير وي آيد بر من<sup>(٤)</sup> لا يكون  
كفالة ولو قال: هرچه تراير فلان بشكند<sup>(٥)</sup> فهو عني لا تصح كذا في خزائن المفتين، لو قال:  
پذير قسم فلان را که فردا بتر تسليم كنم<sup>(٦)</sup> هذه كفالة مصبقة لأن قوله: پذير قسم فلان را<sup>(٧)</sup>  
كفالة تامة وقوله: فردا بتر تسليم كنم<sup>(٨)</sup> لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال: كفالت  
بنفس فلان غداً فعلى ليس هذه المسألة لو قال: پذير قسم تن فلان را که هرگاه طلب كنني بتر  
تسليم كنم<sup>(٩)</sup> يكون كفالة مطلقة بتر سلمه إليه قبل أن يطلبه منه بتر، ولو قال: هرگاه که  
طلب كنني فلان را تن أو را پذير قسم<sup>(١٠)</sup> قيل: ينبغي أن لا يكون كفالة قبل أن يطلب منه وإن  
المسألة هذه كانت واقعة الفتوى، لو قال: اگر مال تو بر فلان غرورود من جواب كوم<sup>(١١)</sup> لا  
يكون كفالة ولو قال: اگر فلان تا آن وقت مال تو نكندارد من جواب كوم<sup>(١٢)</sup> أو قال: تا آنوقت  
كنداردن من جواب كوم، لا تصح الكفالة كذا في الفصول العبادية، وعن القاضي الإمام ركن  
الإسلام علي السغدري أنه قال: إذا قال: اگر من فلان کسی را حاضر نتوانم كردن جواب آن مال  
بر من<sup>(١٣)</sup> هذا لا يكون كفالة وفي فتاوى التسلي: أنه من قال لغيره: إن الدين الذي لك على  
فلان أنا أدفعه إليك أنا أسلمه إليك أنا الضية لا يصير كفالة ما لم يتكلم بلفظ بدل على  
الالتزام نحو قوله: كفالت ضمانت عليّ إليّ، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين الحسني علي  
المرغيناني يقول: إذ أتى بهذه الألفاظ منحراً لا يكون كفالة، وإن أتى بها معصفاً قال: إن لم  
يؤد فلان ما لك عليه قاتل إرادي فانا أدفع بصير كفالة كذا في المحيط، لو قال: لا قوم باعيايهم  
هرچه شمارا از فلان آيد بر من<sup>(١٤)</sup> لا شيء عليه بهذا الضمان لأن قوله: از فلان آيد<sup>(١٥)</sup> لفظ  
محمل كذا في خزائن المفتين، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على  
رجل مال فقال لرجل المصائب: ضمانت لك ما على فلان أنا أقضيه منه وأدفعه إليك قد ليس  
هذا عني ضمان المال أن يدفعه من عنده إنما هذا على أن يتفاداه ويدفعه إليه وعني هذا معاني  
كلام الناس، وفيه رجل عصب من رجل ألف درهم فقاتله المعصوب منه وأراد أن يأخذها مثله  
فقال لرجل: لا تقاتله فانا صامم بها آخذها وأدفعها إليك برمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو  
كان العاصب استهلك الألف وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان على ضمان انتقاصي  
كذا في المحيط، وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن ادعى على إنسان أنه غصب عبداً فعدل رجل

(١) مالك عليّ لو أنا أقول جواب ما لك. (٢) قبلت (٣) قبلت. (٤) كل شيء جاء لك عليه فهو  
عليّ. (٥) كل شيء كسر لك عني فلان. (٦) قبلت إليّ أسلم لك فلا غداً. (٧) قبلت فلاناً.  
(٨) أسلمه لك غداً. (٩) قبلت إليّ كذا قبلت فلان أسلمه لك. (١٠) كلما قبلت فلاناً  
فانا ضامن لشخصه. (١١) إن ضاع ما لك على فلان فانا أعطي الجواب. (١٢) إن لم يؤد فلان مالك  
إلى ذلك الوقت فانا أقول الجواب، أو قال: إن لم يقدر على الإداء فانا أعطي الجواب. (١٣) إن لم أقدر  
على إحضار فلان يكون عليّ جواب ذلك المال. (١٤) كل شيء يأتي لكم عني فلان فهو عني.  
(١٥) يأتي من فلان.

أما ضمان بالمعبد الذي تدعى قال: هو ضمان حتى يأتي بالمعبد فيقيم البيعة فإن لم يأت به واستحققه بيعة فهو ضمان بقيمته، ولو ادعى أنه غصبه عبداً ومات في يده فقال: خيه فانا ضمان بقيمة المعبد فهو ضمان يأخذه به من ساعته ولا يحتاج إلى الإثبات بالبيعة كذا في الخلاصة

**الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال** الكفالة بالنفس جائزة لأنه يقدر على تسليمه طريقه بأن يعلم الطالب مكانه فيحلي بيته وبنيته هكذا في الهداية، أو يوافقه إذا ادعاه أو يكرهه بالحضور إلى مجلس الحاكم وإن لم يقدر عليه استعان بأعوان القاضي كذا في تنبيه من أحد من رجل كفيلاً بنفسه ثم ذهب فأخذ منه كفلاً آخر فلهما كفيلاً كذا في الهداية، والمضمر بها إحضار المكفول به فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه إحصاره إن ظله في ذلك لوقت رعاية ما لزمه فإن أحصره فيها وإن أتى حسه الحاكم كذا في الكافي، هذا إذا سم بهصر صحره وأما إذا ظهر صحره فلا معنى لحسه إلا أنه لا يحال بيته وبير الكفيل فيلزمه وبطالته ولا يحول بيته وبين أشعابه كذا في التنبيه، وإن أضرب به ملازمته ستولى منه بكفيل كذا في السهر العائق، ولا يحسنه أول مرة إنما يحسنه بعد الدفع مرتين أو ثلاث مرات هذا إذا كان نقرأ بالكفالة أما إذا كان مسكراً فقامت البيعة عليه أو حلفه القاضي فيكفل يعينه في أول مرة كذا في الظهيرة، وهذا طاهر الروية هكذا في الشهر العلوي، وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في عامة الحقوق كذا في الظهيرة، ولو مات المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة دهاه ومسجه فإن مضت ولم يحصره يعينه كذا في الهداية، وإن غاب ولم يعلم مكانه لا يطلب به وإن احتلفا فقال الكفيل لا أعرف مكانه وف الطالب تعرف بصر فإن كانت به خرفة معروفة يحرج إلى موضع معلوم ستجدة في كل وقت فالقول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب إلى ذلك الموضع، وإن لم يعرف منه ذلك كان القول الكفيل إن قام الطالب بيعة أنه في موضع كذا أمر الكفيل بالذهاب إلى ذلك موضع وحصره كذا في تنبيه، إن حق للمكفول به بدار الحرب مرتداً يظفر بأن كان الكفيل قدراً على رده بأن كان بينا وبسهم مواعدة على أن من حق بهم مرتداً يردونه إيساً يد طناً فسهل الكفيل قدر دهاه ومحسنه، وإن لم يكن قادراً على رده بأن لم يتقدم مواعدة على الوجه ندي قلنا والكفيل لا يؤاخذ به كذا في لدحيرة، وفي كل موضع قلنا أنه يؤمر بالذهاب إليه للطالب أن يستأنس الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الآخر فيضيع حقه كذا في تنبيه، وحاربه الكفالة بالنفس في القصاص وحد لحدف والسرقه عبد أبي حبيبة رحمه الله تعالى ولكن لا يحرج بل إذا سمحت وصدرت عنه بإعطاء الكفيل هكذا في محيط السرخسي، وأما الحدود الخالصة لله تعالى كحد الشرب والربا وكحد السرقة على قول بعضهم فلا تجوز الكفالة فيها وإن طالبت نفسه كذا في الكفالة، وإذا لم يحسنه على إعطاء الكفيل فالمدعى يلزمه إلى أن يقوم لقاضي من مجلسه فإن جاء ببيعة ولا حلى مسيله كذا في المحيط، ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في أدب القاضي إن في دعوى حراقة الخطأ وقتل الخطأ وشيء من إخراجات التي لا قصاص فيها وكل شيء يجب فيه التعرير يحرج لمضروب على إعطاء الكفيل فإن هذه الدعوى والدعوى المدعى على نفسه كذا

في النهاية، ولا يحبس في الحدود والفصاح حتى يشهد شاهدان أو شادة عدل يعرفه القاضي بالمعداة كذا في الكافي، الكفالة بالمال جائزه معلوماً كان المال أو مجهولاً بأمر المكفول عنه أو بغير أمره والطلب إن شاء طالب الأصل وإن شاء طالب الكفيل كذا في السراجية، ولو طالب أحدهما له أن يطالب الآخر وله أن يطالبهما كذا في الهداية.

**الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة.** قال أصحابنا رحمهم الله تعالى الكفالة بالنفس متى صحت والبراءة عنها إنما تكون بأحد الأشياء الثلاثة: إما بتسليم المكفول به إلى الطالب، وإما بإبراء المكفول له إياه عنها، وإما بحوث المكفول عنه كذا في المحيط، إذا حضره وسلمه في مكان بقدر المكفول له أن يحاصسه كمنع برئ الكفيل من الكفالة كذا في الكافي، سواء قبله الطالب أو لا كذا في فتح القدير، وإن سلمه في بر أو سواد سم يبرأ كذا في الكافي، ولو كفل به في مصر مسلم في مصر آخر برئ عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يبرأ كذا في الهداية، وقولهما أوجه كذا في فتح القدير، وهذا إذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وإن شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه كذا في الكفالة، ولو كفل على أن يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق برئ كذا في الكافي، قال الإمام السرخسي المتأخرون من مشايحنا قالوا هذا بناء على عادتهم في ذلك الوقت أما في زماننا إذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في غاية البيان شرح الهداية، وفي الكبرى وبه يعني كذا في التتارخانية، وإن شرط على الكفيل أن يدفعه إليه عند الأمير فدفعه إليه عند القاضي أو شرط أن يدفعه إليه عند القاضي فدفعه إليه عند الأمير أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاضي آخر فدفعه إليه عند الثاني برئ كذا في فتاوى عاصمجان، سأل أبا حامد عن رجل كفل بمس رجل وكان المكفول له جالس مع قومه في حائطه فجاء الكفيل بالمكفول عنه وسلم المكفول عنه على الجماعة وقال له الكفيل: هذا هو المكفول عنه وسلم يجلس المكفول يل مر وخرج إلى باب آخر هل يكون هذا القدر تسليمياً قل: نعم كذا في التتارخانية، رجل كفل بمس رجل على أنه إن لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال إن لم يوافق على المكفول عنه وشرط الكفيل في الكفالة أنه يبرئ من الكفالة إذا وافاه في المسجد الأعظم فوافاه به في ذلك المكان يومئذ وأشهد على ذلك وتغيب الطالب برئ الكفيل من الكفالة بالسمر والمال جميعاً وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها، ولو كفل بنفس رجل إلى المد على أنه إن لم يوافق به غداً في المسجد فعليه المال لذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب أنه إن لم يوافق الطالب هذا في المسجد الأعظم فيقبضه منه فهو منه بريء ثم التقيا بعد العقد ففارق الكفيل قد تغيب وقال الطالب: قد وافيت لا يصدق أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حاله ولذا لا يلزم على الكفيل، وإن أقام كل واحد منهما البيعة على المواجة في المسجد ولم يشهدوا أن الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حاله ولا يلزم مال على الكفيل ولو أقام الكفيل البيعة على الموافة في المسجد ولم يقيم لطالب بيعة برئ الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافة، رجل كفل بمس رجل والمكفول به محبوس عند القاضي فدفع الكفيل إلى الطالب في السجن برئ الكفيل وإن كفل بنفس رجل وهو محبوس

ثم أطلق ثم أحمده إلى الحبس فدفعه إليه قالوا: إن كان الحبس الثاني بشيء من التجارة أو غيرها صح الدفع وبرئ الكفيل، وإن كان الحبس الثاني بشيء من أمور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى قاضيخان، إذا حبس المكفول بنفسه بدين أو غيره يؤخذ به الكفيل هكذا أطلق في الأصل، قالوا: وهذا إذا كان محبوساً في مصر آخر فاما إذا كان محبوساً في المصر الذي وقعت فيه الكفالة في سجن القاضي الذي تخاصمنا إليه لا يطالب بالتسليم ولكن القاضي يخرج من السجن حتى يجيب خصمه ثم يميده إلى السجن فاما إذا كان محبوساً في المصر الذي وقعت فيه الكفالة ولكن في سجن قاض آخر بأن كان في المصر قاضيان أو حبس في سجن الوالي فالقيل، أن يؤخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يؤخذ به ويكون الحكم فيه كالحكم فيما كان في سجن هذا القاضي كذا في الذخيرة، وفي المتنعي إذا كان المكفول بالنفس محبوساً في سجن قاض آخر في هذا المصر فالقاضي يأمر الطالب أن يذهب إلى القاضي الذي حبسه وتكون خصومته عنده كذا في المذهب، إذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشايخنا: هذا إذا كان محبوساً في سجن قاض آخر أما إذا كان محبوساً في سجن القاضي الذي وقعت الخصومة إليه فقد اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم: لا يبرأ وعلمتهم على أنه يبرأ وهو الصحيح، وعلى قياس المسألة للتقدمة ينهي أن يبرأ إذا كان محبوساً في المصر الذي وقعت الكفالة فيه استحساناً وإن كان محبوساً في سجن قاض آخر أو في سجن الوالي، وقالوا أيضاً: وهذا إذا كان محبوساً من جهة غير الطالب، فاما إذا كان محبوساً من جهة الطالب فبرأ بالتسليم في الحالين لا معالة وفي الفتاوى إذا سلمه في السجن بناء على طلب الطالب يبرأ هكذا في الذخيرة، ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل إلى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل: كفلت به وأنت حبسته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي يأمر بإحضار المطلوب حتى يسلم الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس كذا في فتاوى قاضيخان، فلكفول به محبوس بدين عليه فأخرجه القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل: قد دفعته إليك فإن قال ذلك قدام القاضي برئ من الكفالة، وإن قال في غير مجلس القاضي وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا تكفل بنفس رجل وسمه إليه في المجلس مع من أحضره من الحبس في مجلس القاضي لا يبرأ، ولو حبس الكفيل في الكفالة فلو كان المكفول به محبوساً في الدم فلا سبيل على الكفيل بالنفس، ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به ضال بمعض الأوصار بأمر القاضي الطالب أن يأخذ منه كفيلاً بنفسه ويخرجه من السجن حتى يجيء بالمكفول به، وكذلك لو حبسه بدين عليه لسأل عنه فلم يوجد له في هذا المصر ما كان ماله يخرسان فإنه يخرجه ويأمره أن يأخذ منه كفيلاً بنفسه على قدر المسافة فيبيع ما له ويقضي دينه كذا في محيط السرخسي، من كفل بنفس آخر ولم يقل إذا دفعت إليك فانا بريء فدفعه إليه فهو بريء كذا في الهداية، ثم لا يخلو إما أن يسلم بعد طلب الطالب منه أو قبله فإن سلمه إليه بعد ما طلب منه يبرأ وإن لم يقل سلمت إليك بحكم الكفالة وإن سلمه من غير طلب الطالب لا يبرأ ما لم يقل: سلمت إليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسي، ولو



سليم الكفيل المكفول عنه إلى العتال فأبى أن يقبله بغير على القبول كذا في لسيب، نو كعل  
 بعنه إلى شهر ثم دفعه إليه قبل الشهر برئ وإن أبى المكفول له أن يعين كذا في إخلاصه،  
 وبرئ بتسليم المطلوب بعنه من كفاته وتيسيم وكيل لتكفيل ورسومه كذا في الكسر، وشرط  
 برءه أن يقول كل واحد من هؤلاء: سلمت إليك بحكم لكفالة كذا في لسيب، ثم إن محمداً  
 رحمه الله تعالى شرط في هذه المسألة التسليم من كفالة فلان دل صحيح لإسلام المعروف بحو مر  
 ز ده. قال مشايخنا. شرط التسليم من الكفالة شرط لازم فاما شرط التسليم من كفالة فلان فاما  
 يحتاج إليه إذا كان بعنه كفيلاً كل واحد منهما يعقد على حدة فاما إذا كان بعنه كفيل  
 واحد فلا حاجة إلى ذكر فلان كذا في المحيط، لو أن رجلاً أجيباً ليس بمؤثر سلم لمكفول به  
 إلى العتال، وقال: سلمت عن الكفيل إن قبل الطالب برئ الكفيل وإن مكب طالب وبه فعل  
 قبعت لا يبرأ الكفيل، وهو أحد أقاصي من مدعى عبه أو أمير أعاصي كفيلاً بالنفس طلب  
 المدعي أو بغير طلبه وسلم الكفيل إلى أعاصي برئ، وإن سلمه إلى العتال لا يبرأ حد إذا لم  
 يصعب الأعاصي أو أمسه الكفالة إلى الطالب فإن أصدت وقتل له أعاصي أو أمسه إن المدعي  
 يطلب ملك كفيلاً بالنفس فاعنه كفيلاً بعنك تسلم الكفيل إلى الأعاصي أو إلى أميته لا يبرأ  
 وإن سلمه إلى الطالب برئ كذا في فتاوى قاصيحاء، إذا وكل الطالب رجلاً مان بأحد له كفيلاً  
 من المصلوب بنفسه ههنا عسى وجهين: أما إن أضاف الوكيل الكفالة إلى نفسه ففي ههنا الوجه  
 حق مطالبة الكفيل للوكيل، وأما إن أضاف الكفالة إلى الموكل ففي ههنا الوجه حق مضاربة  
 الكفيل للموكل، فإن دفع الكفيل المصلوب إلى الموكل برئ في الوجهين جميعاً مستحسناً كذا  
 في الدخيرة، أما إذا سلمه إلى الموكل فإن أضاف إلى نفسه برئ وإن أضاف إلى الموكل لا كذا  
 في التنازحية، لو كفل جماعة بعني رجل كفالة واحدة فأحصه أحدهم برئاً حسماً، وإن  
 كانت الكفالة متعقبة لم يبرأ الموقوف كذا في البدائع، وأما إذا مات المكفول به فقد برئ كفيل  
 بالنفس من الكفالة كذا في مهديّة، ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حراً أو عبداً كذا في  
 فتح القدير وكذا إذا مات الكفيل كذا في الهدية، الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلاً  
 بنفسه فعادت الأصيب برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني كذا في  
 فتاوى قاصيحاء، رجل كفل بنفسه رجل فعادت الطالب فالكفالة بنفسه عسى حالها فعند ذلك  
 إن دفع الكفيل المكفول به إلى وصي الميت برئ عن الكفالة سواء كان في التركة دين أم لم  
 يكن، وإن دفع إلى وارث الميت إن كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستغرق أم لم  
 يكن وإن لم يكن في التركة دين يبرأ عن حصّة مدفوع إليه خاصة ولو كان في مال فضل عسى  
 الدين وقد كان الميت أوصى بثلاث ماله فدفع الكفيل بمكفول به إلى الورث أو إلى الموصى له أو  
 إلى الغير لا يبرأ، ولو دفع إلى هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قال شمس الأئمة لسرخسي. الأصح  
 عدي أنه لا يبرأ كذا في الشهيرة، فإن أدّى لوارث دين والوصية حار ذلك لدفع إلى الورثة  
 وبه الكفيل كذا في المحيط، رجل كفل لرجل بألف درهم ثم مات الطالب والكفيل ورثه برئ  
 الكفيل عن الكفالة ويبقى مال علي المكفول عنه على حده، وإن كانت الكفالة بغير أمره برئ  
 المصلوب أيضاً لأنه مات الطالب صار ذلك مال ميراثاً لو ورثته ولو ملك الكفيل المال في حال

الحياة بالقضاء أو بالهبة يرجع على المكفول عنه إن كانت الكفالة بأمره، وإن كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه وكذا إذا ملك المكفيل مال بالإرث، هذا إذا مات المالك والمكفيل وارثه وإن مات المالك والمكفول عنه ورثه برئ التكفيل لأن المطلوب وهو الأصيل ملك ما في دمه مبيعاً وبراءة الأصيل توجب براءة المكفيل، فإن كان للمطالب ابن آخر مع المطلوب برئ المكفيل عن حصته المطلوب وبقي عليه حصته الابن الآخر كذا في فتاوى قاصيخان، وبرئ المكفيل بأداء الأصيل وبراءة الطالب الأصيل كذا في الكافي، ويشترط في الأصيل، وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول كذا في السهم العائق، ولو رده ارتد ردين الطالب على حاله، واحتلف مشايحنا رحمهم الله تعالى أن ندين هل يعود إلى المكفيل أم لا؟ قال بعضهم: يعود، وقال بعضهم: لا يعود كذا في شرح الطحاوي، ولو وهب الطالب المال من المطلوب مات قبل الرد فهو بريء وإن لم يمض فرد الهبة مردة صحيح، والمال على المطلوب وعلى المكفيل على حاله كذا في المحيط، ولو كان الإبراء والهبة بعد موته وقبل ورثته صح ولو رده ورثته ارتد وبطل الإبراء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الإبراء بعد الموت إبراء للورثة، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يرتد بردهم كما لو أبرأه في حال حياته ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوي، ولو أبرأ المكفيل صح الإبراء بطل أو لم يقبل ولا يرجع على الأصيل ولو وهب الدين له أو تصدق عليه يحتاج إلى القبول، فإذا قبل كان له أن يرجع كذا في عيه البيان شرح الهداية، ففي المكفيل حكم إبرائه والهبة له مختلف، ففي الإبراء لا يحتاج إلى قبول وفي الهبة والصدقة يحتاج إلى القبول وفي الأصيل اتفق حكم الإبراء والهبة والصدقة فيحتاج إلى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوي، ولو أبرأ المريض وارثه من الكفالة بالنفس جاز لأن المريض مرض الموت عملة الصحيح فيما لم يتعلق به حق أسراره والورثة وحفظهم لا يتعلق بالكفالة بالنفس لأنها ليست بمال، ولهذا لو كان المكفيل بالنفس أجيباً فإبراء المريض لم يعتبر من الثلث، وكذلك لو كان المكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض دين محيط فأبرأ المكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جائز كذا في محيط السرخسي، ولو أبرأ المكفيل برئ هو لا الأصيل، لو صالح المكفيل عما ستوجب بالكفالة لا يبرأ الأصيل كذا في الكافي، لو صالح المكفيل أو الأصيل الطالب على خمسمائة عن الألف التي عليه فاما أن يذكر في الصحيح براءةتهما مبيعاً أو براءة الأصيل فكذلك الحكم أو لم يشترط شيء فكذلك أو شرط أن يبرأ المكفيل لا غير مبيعاً هو وحده عن خمسمائة والألف على الأصيل كذا في التبيين، فالتصالح بالخيار إن شاء أخذ جميع دينه من الأصيل وإن شاء أخذ من المكفيل خمسمائة ومن الأصيل خمسمائة ويرجع المكفيل على الأصيل بما أدى إن اصطلاحاً بأمره وإن كان بغير أمره فلا كذا في شرح الطحاوي، لو أن المكفيل أحال المكفول له على رجل قبل المكفول له وعتار عليه برئ المكفيل والمكفول عنه كذا في السراج الزهاج، وإذا قضى رجل بعض رجل ثم أقر الطالب أنه لا حق له قبل المكفول به له أن يأخذ المكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو أقر وقال: لا حق قبل المكفول به لا من جهته ولا من جهة غيره ولا بولاية ولا بوصايه ولا بوكالة برئ المكفيل من الكفالة كذا في الخلاصة، ولو قال لا حق لي قبل المكفيل يبرأ المكفيل وصار المنفي بهذا لإقرار الحقوق اثباته كلها للمطالب قبل المكفيل

كذا في الدجهره، صرح به المأعنى فلان يبرهن فلان أنه كان قضاء إياها قبل الكفالة فإنه يبرأ  
الأصيل دون الكفيل ولو برهن أنه قضاء بعدها يبرأ كذا في البحر الرائق، لو أبرأ الكفيل  
الأصيل قبل الأداء إلى المطالب من الدين أو وهبه منه بجور حتى لو أدى الأصيل إلى الطسب  
بعد ذلك ثم يرجع به على الأصيل كذا ذكره الإمام قاصيحا، والإمام المحمدي كذا في نفهيه،  
قال محمد رحمه الله تعالى في الأصيل الكفيل بالنفس إذا قضى الدين الذي على المكفول  
بمنه على أن يبرئه عن الكفالة بالنفس فعمل جبر القضاء وجازت المراجعة كذا في المحيط لو  
قضى المطلوب دين النصب لا يبرأ الكفيل بالنفس إذا كان يدعي عليه حقا آخر كذا في  
الآسرحانية، والكفيل بالنفس إذا صالح على مال لإسقاط الكفالة لا يصح أحد المال وهل تسقط  
الكفالة بالنفس فيه روايات في رواية تسقط كذا في الفصول الإستروشيبة، ربه يعفى كذا في  
الدجهره، ولو كان كفيلاً بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس يبرأ كذا في  
الفصول الإستروشيبة، ولو كان المكفول له للكفيل يرث إلى من المال فهو إقرار منه بالإبراء  
حتى يرجع الكفيل على الأصيل إذا كفل بأمره ولو قال للكفيل أبرأتك فهو إبراء لا بقرار منه  
بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل أن يرجع بالنفس على الأصل، وإن قال النصب  
للكفيل يرث ولم يقل إلى فهو إبراء عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه  
الله تعالى هو إقرار بالقص كذا في الكافي، وقيل أبو حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي يوسف  
رحمه الله تعالى في هذه المسألة وهو محذور صاحب اليد، وهو أقرب الاحتمالين فلتصير إليه  
أولى كذا في الاحتياط شرح المختار، ولا خلاف بينهم أنه لو كتب في الصلح براءة الكفيل من  
الديارهم التي كفل بها كان بقراراً بالتفويض كذا في أسهمه الفائق، ولو قل الطالب للكفيل أبرأت  
في حل من المال فهو كقول أبرأتك بجماع من الأئمة الأربعة لأن لفظة الحل يستعمل في البراءة  
بالإبراء دون البراءة بالقص كذا ذكره المحمدي كذا في معراج الدراية، لو كفل بالثمن فاستحو  
المبيع براءة الكفيل وكذا لو داهم بفساد أو بغير قضاء أو بغير روية أو شرط ولو كفل  
المشتري بالثمن لم يبرأ البائع ثم استحو المبيع براءة الكفيل ولو داهم بفساد أو بغيره لا كذا  
في البحر الرائق لو أن رجلاً تزوج امرأة وكفل بالمهر وحل عن الزوج ثم سقط كل المهر بأمرة  
الكائنة من قبلها قبل الدخول بها أو سقط نصف المهر بطلاق قبل الدخول بها براءة الكفيل عن  
كل الدهر في الفصل الأول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكماً لبراءة الزوج ولو أبرأ امرأة  
زوجها نصفها من أجل ألف درهم وأمرت زوجها حتى يفسد بها لغرم أو أحالته بها عليه  
أو كفل بها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها فدية قبل الدخول بها حتى سقط كل مهر فإن  
أبرأ عن الكفالة، وإذا بقيت الكفالة حتى أدى بزوج رجع عما أدى على المرأة وكذلك لو  
طلقها الزوج قبل الدخول بها ضمن مثل ذلك إلا أنه يرجع عليها بقدر نصف كذا في المحيط،  
ولا يجوز تعليق إبراء من الكفالة بالشرط كذا في نهديه، وهذا هو المظهر كذا في غاية  
البيان، ويروى أنه يصح كذا في الهدية، وهذا الوجه كذا في فتح القدير، فهل في وجه اختلاف  
الروايتين، إن عدم الجواز إما هو إذا كان الشرط شرطاً محضاً لا سمعه للمطالب فيه أصلاً كمنه  
إذا جاءه عند وصوله لأنه غير متعارف بين الناس، وأما إذا كان الشرط فيه منع بطلاق وبه يعمل

فتعيق البراءة به صحيح كذا في النسيئة، ولا يجوز تعليق براءة الأصل بالشرط ولو قال للمطلوب إذا جاء عدائي بريء من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسي، رجل له دين على رجل فقال لطلب بمطلوب. إن لم أقض ما بي عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب كانت البراءة باطلة، ولو قال طلب: إن مت ما فانت في حل فهو جائز لأنه وصيه كذا في فتاوى قاضيخان، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال المصالح للمطلوب: إذا خرج فلان من السجن أو إذا قدم من سفره فانت بريء من الدين فهذا باطل، ولو قال المصالح كعبلاً بالانف عن المسجون جاز الإبراء كذا في محيط السرخسي. رجل كفل عن رجل بمال فقال الكفيل للمكفول له. إن لم يأتني بمائة درهم فانت بريء من الدين جاز ويرى أن المال لمكان التصالح كذا في فتاوى قاضيخان، روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ضمن مهر امرأة له على أنه إن مات الأب أو مراه قبل البتة فهو بريء المصالح لأن شرط ما طل كذا في العنونة، ولو قال الكفيل بالنفس أن يريء متى ما رآه لطلب أو لقيه فهذا جائز ويرى أن رآه لطلب أو غيبه في موضع يقدر على طلب حقه فيه كذا في محيط السرخسي، وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره أنت كفيل لي بنفسك هذا اليوم فإذا مضى اليوم فانا بريء قال إذا مضى اليوم فقد برئت كذا في المحيط، كفل بمال على رجل على أنه متى سلم نفس المطلوب إلى الطلب فهو بريء من المال، وإن أخذ الطلب لمال من نفسه قبل أن يدفع المصالح إليه نفس المطلوب رجع ثم إن المصالح جاء بنفس المصوب ودفع إلى الطلب رجع المصالح على الطلب بالمال الذي دفع إليه كذا في الدخيرة، الطلب إذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه تجوز البراءة وبطل الشرط نحو أن تكفل رجل بنفس رجل فأبراه المصالح عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وإن صالح الكفيل المكفول له على مال ليرثه عن الكفالة لا يصح صلح ولا يجب للمال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية الجاهل وحديثي رواية الحولة والكفالة وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفالة، وفي وجه تجوز البراءة والشرط بصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل ويم عليه من المال بشرط المصالح على الكفيل أن يدفع له المال إلى المصالح ويرثه عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط، وفي وجه لا يجوز كلاهما بصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة بشرط المصالح على الكفيل أن يدفع إليه المال ويرجع بذلك عن المصوب فإنه يكون باطلاً كذا في فتاوى قاضيخان.

الفصل الرابع في الرجوع: رجل قال لغيره: أكفل لفلان ألف درهم على أو قال انف فلاناً ألف درهم على أو قال. أصح على ألف درهم أو قال. أصح له الألف التي علي أو قال. أقضه له علي أو قال. أقضه علي أو قال. أعطه الألف التي له علي أو قال. أعطه علي ألف درهم أو قال. أوفه علي أو قال. ادفع إليه الألف التي له علي أو قال. ادفع له علي ألف درهم ففعل لما أمر به برجع على الأمر في هذه المسائل ما دفع في رواية الأصل كذا في فتاوى قاضيخان، كل موضع صححت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده رجع على المكفول عنه ولا يرجع قبل الأداء، وإذا أدى المال من عنده رجع بما كفل ولا يرجع بما أدى حتى

لو أدى الزهوب وقد كفل بالجد يرجع بالجد ولو أدى مكان الدينار الدرهم وقد كفل بالدينار أو شئ مما يمكن أو بورق على سبيل مصلح يرجع به كد في غيبه، ولو رجوع على الأمر إن لم يكن إذا كان الأمر ممن يجوز إقراره على نفسه بالدينون حتى أن المكفول عنه إذا كان صبياً محجوراً وأمر رجلاً بأن يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع وكذا تعبد المحجور إذا أمر رجلاً بأن يكفل عنه فكفل وأدى لا يرجع عليه إلا بعد العتق وإذا كفل عن الصبي فأدركه بأمرة وأدى كان به أن يرجع بذلك عليه هكذا في العتابة، فوكل دفع أو أصغر أو اكفل له ولم يعمل عسي أو به عسي فإن كان حليصاً نه بأن كان يأخذ الرجل منه ربه به ويضع عنده أدل أو يكون في عياله يرجع على الأمر وإلا فلا كد في محيط السرحسي، ذكر في الأصل إذا أمر حريفاً له من الصبي أنه أن يعطي رجلاً ألف درهم قصاء عنه أو لم يذكر قصاء عنه فعمل بأمر فإنه يرجع الصبر في الأمر في قول أي حبيفة رحمه لله تعالى، وإن لم يكن حريفاً لا يرجع إلا أن يقول: عسي ذكر في الأصل رجل قاتل لعمره وليس بحليط له، ادفع إلى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على المقايض قال لأنه لم يدفع إليه على وجه يجوز دفعه كذا في فتاوى قاضيخان، لو أن رجلاً كفل عن رجل حاصر بمائة درهم بعير أمره عدل المكفول عنه رصيت بكفالتك إن كان رصاه قبل قبول المكفول له كذا يكفيل ن يرجع بما أدى على المكفول عنه كمالو أمره قبل الكفالة ن يكفل عنه، وإن كان رصاه بعد قبول المكفول له لا يكون تكفيل ن يرجع بما أدى على المكفول عنه ولا يكون رصاه عنه كذا في الدخيرة، كفل عبد عن سيده فعتق فأداه أو كفل سيده عنه بأمرة فأداه بعد عتقه به يرجع واحد منهما على الآخر كذا في النكاحي، إذا تزوج امرأة والمرأة ساكنة في منزل بعينها فمروا بها وضمن عنها الآخر فإذا لا يرجع عنده سوء كان بأمره أو بعير أمره بغير هذا ن لو ضمن الأب مهر عن الأب للصغير لا يرجع على الأب وزوجه محموصة في الأب يد شرط وقت بضمن ولا داء، انه إذا ضمن رادى ليرجع على الأب إن له ن يرجع على الأب في المراه يجب أن يكون لجواب كذلك كذا في الدخيرة، ولو كفل ثلثي بثلث موهب ابنته من الكفيل فقضيه يكفيل من المشتري ثم رجعت للمشتري بالمبيع عبداً قال. رده على نياح ويرجع عنه بالثمن وليس لواحد منهما على تكفيل سبيل كد في محيط السرحسي، ولو أدى الكفيل الثياب في ثلثه رجع بقميمتها ولو شرط في الثمن التسليم في المصروفه كفيل فمسم الكفيل المسلم فيه خارج المصروفه بضمنه يرجع على المسلم إليه في مصر كذا في التتارخانية فغلاً عن اعتابه، في يودر من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل دعى على رجل ألف درهم وضمنها رجل بأمرة المدعى عليه ودفعها لخصم أبي المدعى ثم أن مدعى مع المدعى عليه تصدق على أنه لم يكن على شيء، فالدعي يدفع ما يقض إلى مدعى عليه ثم انصاف يرجع بها على المدعى عليه، وفي المتن. رجل له على رجل ألف درهم فأمر الطالب المضروب ن بضمن عنه لرجل ألفاً حقة أو إلى رجل قاتل يوسف رحمه الله تعالى إن كانت الألف بنتي بلامر على المأمور حالة وضمن المأمور عنه ألفاً إلى أجل فلا أمر أن يرجع عليه بألف حقة أو لم تحس وإن كانت الألف التي بلامر مؤجله فضمن عنه ألفاً مؤجله إلى مثل ذلك الأجل ثم حسب لم يكن به أن يأخذه بها وكذا

لو كانت له عنده ودعة وأمره أن يضم لعمره الف ليس له أن يأخذ كذا في الهبط، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل المعتبر إذا أخذ كفيلاً يرد المستعار أو المضمون منه إذا أخذ كفيلاً يرد المضمون ثم إن الكفيل حمل المكفول به إلى المالك كان الكفيل يرجع على المشتري وانفاصب بقيمة الحمل وهو آخر مثل عمله وهذا متحسان، ولو كان مكان الكفالة وكالة بأن وكل المشتري أو الغاصب وكيفاً يوافي ذلك في منزل المغير أو المضمون منه أو حدث وقع النصب أو لعارة فهو جائز أيضاً ولكن لا يجزئ الكفيل على الأقل بخلاف الكفيل فإن الكفيل يجبر على النقل كذا في الدجيرة، روى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل كفل بألف درهم عن رجل بأمره له إن الذي عليه الأصل أداها بمحض من الكفيل ثم جحد لطالب ذلك وحلف فأخذ من الكفيل بمكفيل أن يرجع به على المكفول عنه، ولو كان الكفيل هو الذي دفع بمحض من عليه الأصل ثم جحد الطالب القصر وحلف واحد قال من الكفيل فليس بالكفيل أن يرجع عما أدى على الأصل كذا في الهبط، ولو ضمن بوضعي دين المبت يرجع في تركته كذا في التارحانة ناقل عن العنابية، رجل اشترى عبداً بألف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري فقد الكفيل السبع اشترى وقص المشتري العبد ثم غاب الكفيل قبل أن يرجع على المشتري عما بقى منه من الثمن ثم جاء مستحق فاستحق العبد من يد المشتري فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن م يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل ثم إذا حضر الكفيل كان الكفيل اختيار إن شاء رجع عما أدى على البائع وإن شاء رجع على المشتري وإذا احتار تضمن أحدهما لا يكون له أن يضم الآخر فإن ضمن البائع فليس للبائع أن يرجع على المشتري وإن كان الكفيل ضمن المشتري من الأبد، فلمشتري أن يرجع على البائع بما دفع ولو كان الكفيل حين نقد الثمن رجع على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو لم يستحق العبد ولكن ظهر أنه كان حر أو مكاتباً أو مديراً أو كان المشتري جارية وظهر أنها كانت أم ولد له كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا اشترى الرجل من آخر عبداً بألف درهم وكفل بالثمن كفيل عن المشتري بأمره ونفذ الثمن وغاب العبد في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع بكفيل عن المشتري بالثمن أو لم يرجع فلو لم يمت العبد ولكن وجد المشتري به عيب ورده بقضاء أو بغير قضاء أو رده بخيار رؤية أو بخيار شرط كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل لكفيل عليه قال: ولو أن رجلاً اشترى من رجل عبداً بألف درهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري بأمره ثم إن الكفيل صالح البائع على الألف على خمسين ديناراً فالكفيل يرجع على المشتري بالدرهم دون الدينارين فإن استحق العبد والكفيل غاب فالمشتري لا يرجع على البائع وإن حضر لكفيل ابتاع البائع بالدينارين ولو أراد الكفيل أن يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما إذا أدى الكفيل الدراهم فإن هناك الكفيل أن يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح بيع بأن باع الكفيل خمسين ديناراً من البائع بألف ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح مواء وأراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية فيما إذا استحق به العبد عند

افتراقهما فإن هناك البيع يبطل كما أن الصلح يبطل وأما إذا استحققت الدراهم وهما حي المجنس بعد فانيع لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يستحق لعبد ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع خمسين ديناراً بالدراهم وقبض البائع لدينار كان للمشتري أن يرجع على البائع بالدراهم ولا سبيل للكفيل على البائع ولو كان مكان البيع صلح بأن صلح الكفيل البائع من الدراهم على خمسين ديناراً ثم مات العبد قبل التسليم إلى المشتري فهو نظير مسألة البيع إلا أنه فرق بين الصلح والبيع ففي الصلح للبائع العبد الخيار إن شاء رد خمسين ديناراً وإن شاء رد ألف درهم وفي البيع لا يتحيز بل يرد ألف درهم لا معناه ثم في مسألة الصلح إذا حثرت البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وإن احتار رد الدراهم فامشترى هو الذي بعضها من البائع فهو كأن الكفيل مأموراً من جهة المشتري بأن يقبض البائع الشيء فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن أو صاحبه من الثمن على خمسين ديناراً يجوز ولو كان الكفيل كفلاً عن المشتري بعير أمراً للمشتري ثم إن الكفيل باع من البائع خمسين ديناراً بالثمن أو صاحبه من الثمن على خمسين ديناراً فليجوز على كل حال وأما الصلح إن صلح على أن يكون الثمن الذي للبائع على المشتري بمتبرع بالصلح بطل أيضاً وإن صلح بشرط براءة المشتري عن الثمن جاز الصلح وإن أطلق الصلح إطلاقاً ولم يشترط شيئاً صح الصلح فلو مات العبد قبل التسليم إلى المشتري أو استحق قبضه إذا أطلق الصلح إطلاقاً لا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البائع ويحيز البائع بين إعطاء الدرهم وبين إعطاء الدنانير كذا في الدخيرة، إن قصي دائية غيره بأمره رجع عليه وإن لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره كذا في معراج الدراية، قال شمس الأئمة هذا إذا أمر به لا عن إكراه أم إذا كان مكرهاً في الأمر فلا يصح أمره في الرجوع كذا في العايد، ذكر في المسبر المسمم إذا كان أسيراً في يد أهل الحرب فاشتراه رجل منهم وإن اشتراه بعير أمره يكون متطوعاً لا يرجع بذلك على الأسير فيحلف سبيله وإن اشتراه بأمره في انقياس لا يرجع للأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمره الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك عني وهو كما لو قال لرجل لعمري انفق من مالك عني عيالتي أو انفق في يدي داري فابص للأمور كان له أن يرجع على الأمر بما انفق وكذا الأسير إذا أمر رجلاً بدفع العدا وبأحد منهم فهو بمنزلة ما لو أمره بالشراء كذا في فتاوى قاض صاحب حل شكاري بلا غير أعيانها محاسن ورد من واحد بها كفيلاً ثم عيب الخصال وحمل الكفيل يرجع على المكاري بأحد مثله يوم ضمن وكذا في الكفالة بالخياطة وإذا أحال الكفيل صاحب الحق بدينه وأبراء صاحب الحق كان للمحجل وهو الكفيل أن يرجع على الذي عليه الأصل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله تعالى ليس له أن يرجع عليه، رجُل له على رجل ألف درهم فامر رجلاً حتى كفَّل بها عنه للمطالب ثم قال من عليه الأصل له رجل أكفل بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أحد الطالب الكفيل بالنفس لم يمكن للكفيل بالنفس على الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمر رجلاً حتى كفَّل عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك هكذا ذكر المسألة في المنقذ كذا في المحيد، رجُل قال لآخر هب لفلان

عني ألف درهم فوهب المأمور كما أمر كانت الهبة عليّ لأمر ولا يرجع المأمور عليّ لأمر ولا عليّ العاقبى وللأمر أن يرجع في الهبة والدافع يكون مشرعاً ولو قال - هب لعلان ألف درهم عليّ أني صامس ففعل جازت الهبة ويضمن الأمر للمأمور وللأمر أن يرجع في الهبة كذا في عتاي قاصيحيان، ولو كان أقرضه عني أو أقرضه عني حيث يرجع وإن لم يفعل عليّ أني صامس، ولو أعطى غيره مأموره لم يرجع كذا في السارحانية ناقلاً عن العتابة، ولو قال أقرض فلان ألف درهم فأقرضه لم يضمن الأمر شيئاً سواء كان حليطاً أو لم يكن، ولو وهب رجل مالا لأحمسي ثم إن الموهوب له أمر رجلاً لم يقرض الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل حار ولا يرجع عليّ الأمر إلا إذا قل له الأمر في الأمر - عني أن ترجع بذلك عليّ فحينئذ يرجع، وكذا لو قال - كسر عني بخمي بصامس أو أذ ركاة مالي بمال بعثت وأحجج عني رجلاً بكذا أو اعنتي عني عبداً عن ظهاري كذا في عتاي قاصيحيان، إذا قال أرجع لعبره - هب لي أنفاً عليّ أن فلاناً صامس بها وقلان حاصر فقال - نعم ثم وهب المأمور ألف درهم فالبهية من الصامس ويكون المال موصداً للذرع عليّ الصامس كذا في الدجيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل به عني رجل ألف درهم دين فامر العويم رجلاً أن يعصي صاحب المال ما له فقال المأمور - قد قضيت صاحب مال ماله فإن أوجع عنك مصدقه العويم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئاً فالقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع المأمور عليّ الأمر بشيء وإن صدقه الأمر، وكذلك لو كفّل رجل عن رجل بمال فامر المكفول عنه فعال الكفيل بعد ذلك - قضيت صاحب المال ماله ومصدقته المكفول عنه بذلك وكذلك صاحب المال وحلف وأخذ ماله من المكفول عنه لم يرجع الكفيل عليّ المكفول عنه، ولو أن الأمر جحد القضاء أيضاً فاقدم المأمور بيمينه أنه قضاء صاحب المال يرجع المأمور عني الأمر ويقبل هذه البهية عليّ لثابت أيضاً وإن كان الطالب عاقباً ولو أن الأمر قال للمأمور - إن لعلان عني ألف فقبه عندك بها كان هذا جائزاً، فإن باعه العبد بها ثم احتلها فعال صاحب المال - باعني إلا أني لم أقبض العبد حتى ملك في يده وقال لأمر والبيع لا ينقض قبضته فالقول قول صاحب مال مع يمينه، فإذا حلف ثبت هلاك البيع قبل القبض وذلك يوجب انقضاء العقد من الأصل فيبطل به حكم المصدرة وكان لصاحب المال أن يرجع عني عريمه وهو الأمر ولا يرجع المأمور عليّ الأمر وإن صدقه وإن جحد الأمر فبعض الطالب فاقدم المأمور بيمينه عني الأمر عني قبض الطالب قبلت بيمينه ويكون هذا قضاء عني بعتاب، ولو كان الأمر قال له - صلح فلاناً من الألف التي له عليّ عني عندك هذا فصاحبه فعال الطالب - نعم فقبض منه والآخر سواء إلا أن صاحب العبد يرجع عليّ الأمر بيمينه العبد وهي فصل البيع يرجع بالدين كذا في النخيط، وإذا ادعى عليّ رجل أنه كفّل بنفس رجل بألف درهم به عليه إن لم يوافق به عبداً وشهد بذلك شاهدان وشهدا أن المكفول عنه أمر لكفيل بذلك، والكفيل ويكفون عنه يسكنون المال والأمر فعصي العاصي بسك الشهادة عليّ الكفيل ولم يوافق به عبداً فأخذ بمال وأداه فإن الكفيل يرجع بذلك عليّ المكفول عنه وإن كان في رعيه أنه لا رجوع له عليّ الأصل، وإن لم تكن بينهما كماله إلا أن العاصي كذبه في ذلك كذا في التصهيرة، أودعه ألف أو عبداً وأدب المودع للمودع أن يعصي بألف الوديعه دينه أو يصاح عريمه من دينه عليّ العبد فقال - فعلت وكذبه



عمره وأحد حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الوديعة، ولو أدد رب المصدق للمعسر أن يبيعه يدينه فقال: بعثت وسمعت وكذبه رب الدين وحلف عليه بأن لمودع لا يرجع على المديون كذا في الكافي، وإذا كان للمرجع على رجل ألف درهم فقال المديون لرجل: ادفع لي هذا الرجل نصف درهم ليقبضها من الألف التي له عليّ، فني ضامن لك فقال المأمور: دفعته وصدقه الأمر بذلك وكذبه للطالب كان القول قو الطالب ويرجع المأمور على الأمر بالألف، ولو كان المديون قال به: ادفع لي مائة ألف درهم قضاء بما له عليّ فني ضامن بما تدفع فقال المأمور: دفعته وصدقه الأمر بذلك وكذبه الطالب وحلف ورجع على المقر يدينه به يرجع المأمور على المعسر ولو جحد الأمر والطالب للدفع وأقام المأمور بيعة على المدفع والقبض فإن المأمور يرجع على الأمر بما دفع ويرجع الطالب على الأمر يدينه في المسألة الأولى وفي المسألة الثانية يرى الأمر عن دين الطالب كذا في الصحيح.

**الفصل الخامس في التعليق والتعجيل:** يصح تعليق الكفالة بشروط كما هو قولنا ما بايعت فلاناً فعلي وما داب لك عنه فعلي وما عصبك فلان فعلي، ثم إن كان الشرط ملائماً بأن كان شرطاً لوجوب الحق كقوله إذا استحق المبيع أو لم يكن الاستيفاء كقوله: إذا قدم زيد وهو مكحول عنه، أو لتعذر الاستيفاء كقوله: إذا غاب عن البلد يصح، وإن لم يكن ملائماً كقوله: إن هبت الريح أو إن جاء المطر أو إن دخل زيد الدار لا يصح وتكفاله بما يصح تعليقها بالشرط فلا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق كذا في الكافي، رجل قال لعيره: إذا بعث فلان شيئاً فهو عني بمائة شيئاً ثم باعه شيئاً آخر لزم الكفيل المائ الأول دون الثاني كذا في فتاوى قاضيخان: إذا قال الرجل لعيره: يا بعل فلاناً فما بايعت من شيء فهو عني فهذا جائز استحساناً فمداً باعه شيئاً بأي حيس باعه وبأي قدر باعه لزم الكفيل ذلك، فإن جحد الكفيل وقال لم يبع شيئاً وقال الطالب بعته مائة بألف درهم وعرضه مئة وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا حال فهذا على وجهه، الأول: أن يكون لمتاع الذي ادعى أنه باعه فائداً في يده أو في يد مشتريه وفي هذا التقيد أن لا يلزم الكفيل شيء وهكذا روى أسد بن عمرو عن أبي حمزة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يلزمه وبشئ في حقه، بوجه الثاني أن يكون المتاع هالكاً وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء ما لم يتم الطالب نيته على بيع قياساً واستحساناً، ولو قال: الكفيل بعته بحسبانه وقال الطالب: بعته بألف وأقر المكفول عنه بذلك فإنه يؤخذ الكفيل بألف درهم وهذا على جواب الاستحسان، ولو قال: ما بايعته اليوم فهو عليّ بمائة أبيعن اليوم لزم الكفيل لمالان جميعاً، وكذلك إذا قال: كلما بيعه وير قال: إن بعته مائة أو إذا بعته مائة فانا ضامن لثمنه بمائة متاعاً نصفين كل نصف بحسبانه أحدهما قبل الآخر لزم الكفيل الأول دون الثاني، ولو قال: ما بايعته من رطلي فهو عليّ مائة هودج أو كز حطه لا يلزم الكفيل شيء كذا في الصحيح، رجل قال لآخر: يا بعل فلاناً على أن ما أصابك من حصران فهو عليّ أو قال: يا صبيح عبدك هذا فانا ضامن به لا تصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: من بايع فلاناً اليوم يبيع فهو عليّ فباعه غير واحد لا يلزم الكفيل شيء، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لعيره: يا بعل عبدك فلاناً هذا بألف درهم

عني اني ضامن لهذا الالف فباعه بالفين سم يضمن الكفيل إلا العا ، ولو باعه إليه بخمسمائة ضمن خمسمائة ولو باع نصفها بخمسمائة ضمن خمسمائة كذا في المحيط ، وفي الفتاوى العتبية ولو قال ما دايتنه فهو عني القرض والمبايعه ، ولو رجع عن انضمام قبل المبايعه او نهاه عن المبايعه معه لم يضمن كذا في التتارخانية ، ولو قال : ما أقرضته اليوم فهو علي فباعه متاعاً لا يلزم الكفيل ثمة كذا في المحيط ، إن قال : تكلفت بك بما عنيه فلما كنت اليه باللف عليه ضمنه الكفيل وإن لم تقم اليه فاقول للكفيل مع يمينه في قدر ما أقر به فإن أقر المكفول عنه بأكثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكافي ، رجل كفّل في صحته فقال : ما أقر به فلان فلان فهو عني ثم مرض الكفيل (عليه دين يحيط بماله فأقر المكفول عنه أن لفلان عليه ألف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو أقر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل وبخاصم المكفول به فراء الكفيل كذا في فتاوى قاصيحاء ، إن قال : ما داب لك عني فلان فهو علي أو ما ثبت أو ما نصي عليه فأقر المطلوب بمال لزم الكفيل إلا في قوله : ما قضى عليه لم يلزمه إلا أن يقضي القاضي ، ولو قال : ما لك أو ما أقر لك به أمس فقال المطلوب أقررت له بألف لم يلزم الكفيل فإن قال : ما أقر فأقر في الحال يلزمه ولو ذمت يمينه أنه أقر له قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لأنه لم يقل ما كان أقر لك ولو أبى المطلوب لليمين فأنزله القاضي لم يلزم الكفيل كذا في غايه البيان شرح الهداية ، رجل قال لأخر : ما داب لك عني فلان فهو علي ورخصي به الطالب فقبل المطلوب للطالب . عني ألف وقال الطالب لي عليه العا درهم وقال الكفيل : ما يطلب علي المطلوب شيء ذكر في الأصل أن يقول حول المطلوب ويجب الألف على الكفيل كذا في فتاوى قاصيحاء ، لو كفّل بأمره بما داب عليه فقضى عليه بعد موت الكفيل أخذ من تركته وضرب الطالب مع عرماه إن كان الأصل ميتاً وما أحد وارث الطالب من تركه الأصل يصرب فيه الطالب بما بقي من دينه ، وإن شاء الطالب ضرب في تركه الأصل مع عرماه ثم يرجع بما بقي في تركه الكفيل كذا في التتارخانية مقلداً عن العتبية ، ولو أن رجلاً كفّل عن رجل بألف درهم بأمره عني أن يعطيه المكفول عنه هذا العبد رهناً ولم يشترط ذلك عني الطالب ثم إن المكفول عنه أبى أن يدفع العبد كان له ذلك ولا يتحيز الكفيل بين أن يمضي في الكفالة وبين أن يمسخ وإن لم يسلم له شرط لأن هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول عنه ولم يجر به وبين الطالب ، فلو ثبت له الخيار إذ لم يسلم له شرط ثبت له هذا خيار من جهة المكفول عنه والمكفول عنه ليس له هذا خيار بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بأن قال للطالب : أكفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب بهذا المال عيده هذا رهناً فكم على هذا الشرط فأبى المطلوب أن يعطيه إرضي فإن الكفيل يخير بين أن يمضي في الكفالة وبين أن يمسخها لأن هناك ثبت له الخيار من جانب الطالب ، ولطالب هذا الخيار فإن له أن يبرئه فيمسح الكفالة وله أن لا يبرئه فيبقى الكفالة فجاز أن يثبت للكفيل هذا الخيار من جهته وكذلك لو قال للطالب : أكفل لك بهذا المال على أن يعطيني المطلوب عيده هذا رهناً فإن سم يعطيني فأن يريء من المال وكفل بهذا الشرط فأبى المطلوب أن يعطيه الرهن فإنه يبرأ عن الكفالة ، إذا قال لمطلوب . أكفل علك بهذا المال على أن تعطيني كعبلاً لا يتحيز الكفيل بين



يدعي عليه الدراهم فلم يوافق به غداً لا يجب على الكفيل شيء من المال كذا في الذخيرة، وفي المتنقذ إذا كفل رجل بنفس رجل على أن المكفول بنفسه إن غاب عنه الكفيل فهو ضامن لما عليه فغاب المكفول بنفسه إلى الكوفة لم يرجع ودفعه الكفيل إلى الطالب فأدلى على الكفيل كذا في المحيط، ورجل كفل بنفس رجل عني أنه إن لم يوافق به غداً فعليه ما ادعى الطالب عليه ولم يوافق به الغد وادعى الطالب عليه ألف درهم وصدقه المطلوب وجمعه الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليقين على أن علم كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أقام الطالب البينة على ذلك أو تكفل الكفيل لزوم الكفيل الألف هكذا في المحيط، ولو كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافق به غداً فعليه من المال ما أقر به المطلوب ولم يوافق به الغد وأقر المطلوب أن له عليه ألف درهم كان الكفيل ضامناً لما أقر كذا في فتاوى قاضيخان، والفرق أن في مسألة الإقرار الكفالة أضيفت إلى ما هو سبب الوجوب من كل وجه وهي جائزة للتعامل، أما في مسألة الدعوى فالكفالة أضيفت إلى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه لأن الدعوى إن كانت سبب الوجوب في حق المدعي ليست بسبب الوجوب في حق المدعي عليه ولا تصال في إضافة الكفالة إلى ما هو سبب الوجوب من وجه فبره إلى ما يقتضيه القياس، ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة بوجوبها مطابقة إلى مجرد الدعوى فجمعناها مضافة إلى دعوى يثبتها الطالب بالحجة حتى يصير سبباً للوجوب من كل وجه حتى لا تنفخ هذه الإضافة أصلاً كذا في الذخيرة، لو كفل رجل بنفس رجل بأنه إن لم يوافق به غداً فعليه ما عليه فلقي الرجل الطالب فحاصمه الطالب ولارمه فأدلى على الكفيل، وإن لارمه إلى آخر اليوم لأنه لم يوجد من الكفيل الموافقة به ولو قال الرجل للطالب: قد دفعت نفسي إليك من كفالة فلان برئ الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بانفس بأمره أو بعير أمره كذا في البدائع، إذا شرط في الكفالة إن لم أوافق به غداً فعلي ما لك عليه من المال ولم يسم مقدار المال صححت الكفالة الثانية أيضاً فإذا لم يوافق به غداً إن توافقوا على مقدار من المال أو فحمت البينة لزوم الكفيل ذلك، وإن اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لإنكاره الزيادة، إذا شرط في الكفالة بالنفس إن لم أوافق به غداً فعلي مائة درهم ولم يقل فعلي أمانة التي عليه فلم يوافق به غداً ينظر إن أقر للكفيل أن له عليه مائة درهم وقد كفل عنه بذلك يصير كفلاً وهذا ظاهر، وإن قال الكفيل: لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا عني إلزاماً للطالب بمائة درهم وقال الطالب: كان لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي عنه بذلك معلقاً بعدم الموافقة بالقياس أن لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه أخذ محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وفي الاستحسان لزوم الكفيل المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في المحيط، إذا قال: إن لم أوافق به متى دعاه به فعلي الألف التي له عليه ثم إن الطالب دعاه به مدفعه إليه مكانه فهو يريه من المال قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: معنى قوله: دفعه إليه مكانه سلمه لي أجلس الذي دعاه به وقال شيخ الإسلام: معناه أنه كما دعاه به شغل بإحضاره وبما هو أسباب تسليمه حتى دفع إليه كذا في الذخيرة، ورجل قال لآخر: إن لم يعطك فلان مائة فهو علي فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب

ساعة تفاضل لزم الكفيل استحساناً كذا في فتاوى قاضيهان، وإذ قال: إن لم أوافك به غداً فعلي مائة درهم سوى المائة التي لك عليه فلم يوافق به غداً فهذه المسألة لا تتأني عني قول محمد رحمه الله تعالى وإنما تتأني عني قولهما، وقد اختلف المشايخ فيها على قولهما قال بعضهم: لا يصير كفيلاً عن غريم آخر ولا يلزمه المال أصلاً وقال بعضهم: يصير كفيلاً عن غريم كذا في الضبط، إذا قال: إن لم أوافك به غداً فالمائة الدرهم التي لك عني فلان آخر علي فالكفالة الثانية جائزة بالاتفاق إن كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بأن كان الدين واجب عليهما بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه، وإن كان ذلك الرجل أحببياً عن المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو لم يوافق به غداً لزمه المال وعليه قول محمد رحمه الله تعالى فالكفالة الثانية باطلة بخلاف ما إذا قال: إن لم أوافك به غداً فالمال الذي لك عليه عني فلان، وفلان حاصر وقيل فإنه يجوز إذا قال: إن لم أوافك به غداً فعلي المائة الدرهم التي لك عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا مائة درهم فلم يوافق به لا يلزمه المال بلا خلاف كذا في الدخيرة، إذا قال: إن لم أوافك به غداً فالمال الذي لفلان علي فلان آخر عني لا تصح الكفالة الثانية بلا خلاف هكذا ذكر الشيخ الإمام شيخ الإسلام، إذا قال: إن لم أوافق به غداً فلان كفيل بنفس فلان وسمي رجلاً آخر للطلاب عليه حق فالكفالة الثانية جائزة حتى أنه إذا لم يوافق به غداً يصير كفيلاً بنفس الثاني كذا في المحيط، رجل كفيل بنفس رجل على أنه إن لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتعيب الطالب عند محر الأجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه إلى الطالب وأشهد على ذلك فالن لا رم عني الكفيل وكذا لو شرط عني الكفيل مائة دينار أو لم يدفع المائة الديار بل أن كان يطلب الطالب ليدفعه إليه فتعيب الطالب كذا المال لارماً على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا تعيب الطالب يرفع الكفيل الأمر إلى القاضي لينصب القاضي وكذا يبالغ ويسلم الكفيل إلى الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان، في إجماع الصغير رجل لرم رجلاً وأدعى عليه مائة دينار أو لم يدفع المائة الديار بل دعى عليه حقاً مطلقاً أو مالاً مطلقاً أو ديناً مطلقاً ولم يبين قدره فقال رجل: دعه وأما كفيل بنفسه من لم أوافك به غداً فعلي مائة دينار ورخصي به الطالب فلم يوافق به غداً فعليه مائة دينار في الوجهين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ادعى صاحب الحق المائة الديار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الدخيرة، وإذا كفيل بنفس فلان على أنه إن لم يوافق به غداً فالمال الذي عليه للطالب عليه فمات المكفول به قبل مضي الغد ثم مضى الغد يصير كفيلاً بالمال فون مات الكفيل قبل مضي الأجل فإن وامى ورثة الكفيل بالمكفول به إلى الطالب قبل مضي الأجل لا يلزم الكفيل المال، وكذا إذا دفع المكفول بنفسه نفسه إلى الطالب من جهة الكفالة قبل انقضاء الأجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية، وإن لم يوافق به حتى مضى الغد لزم الكفيل المال كذا في الدخيرة، ولو كفيل بنفس رجل على أنه متى طالته بتسليمه سلمه إليه فإن لم يسلمه فعليه ما له عليه لمات المكفول بانفس فطالب الكفيل المكفول به

بالتسليم حتى عجز عن التسليم هل يلزمه المال قال رضي الله عنه . كان والذي يقول . لا رواية لهذه المسألة وينبغي أن لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلم يوجد الشرط فلم تنتج الكفالة بالمال كذا في الظهيرية، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو قال لرجل: إن قتلت فلان فأتنا ضامس لدينتك وقال المضمون له: قد رضيت فهو جائز، ولو قال: إن شحكت أو قطع يدك أو قتل عبدك أو غصبك فأتنا ضامن لقيمتك ورضي المضمون له فهو جائز، ولو قال: من قفلت من الناس أو من غصبك فأتنا ضامن لدينتك فهو باطل كذا في مسقط السرخسي، إذا كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوف به هذا فهو وكيل بخصومته ضامن لما داب عليه ورضي به المطلوب فذلك جائز كنه، فإن وافى به في الغد فهو بريء من ذلك كله وإن لم يوف به في الغد صار كفيلاً بالمال وكيفاً بالخصومة فإن سلم المكفول به بعد ذلك برئ عن الكفالة بالنفس وهل يبرأ عن الوكالة بالخصومة وعن الكفالة بالمال فلا شبهة أنه لو لم يشترط براءته عنهما متى وافى به أنه لا يبرأ، وإذا شرط براءته عنهما يبرأ عن الكفالة بالمال ولا يبرأ عن الوكالة بالخصومة، ولو كفل بنفسه على أنه إن لم يوف به غداً فعلى رجل آخر وكيل في خصومته مما قضى به عليه فعلى رجل آخر ضامن له ورضوا به فهذا جائز لأنه اتحد الطالب والمطلوب في الكفالتين إنما اختلف الكفيل وذلك غير مانع، ولو كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوف به غداً فهو وكيل في خصومته ورضي الطالب بذلك ولم يوف به في الغد وهو وكيل بالخصومة فإن قضى عليه بشيء لا يلزم الكفيل فإن قضى الكفيل الطالب حقه فلنطالب أن لا يغفل ذلك منه لأنه متبرع في الأداء ومتى قبل منه لا يرجع على المطلوب بذلك، ولو كفل بنفس رجل إلى أجل مسمى عني أنه إن لم يوف به فهو ضامن لما داب عليه ووكيل في الخصومة ورضي الطالب بذلك فأراد الطالب أن يأخذ الكفيل بالكفالة بالنفس قبل الأجل فلمس له ذلك وهذا عسى ظاهر الرواية، وليس له أن يخصمه قبل مضي الأجل أيضاً ولو كفل رجل بنفسه ورجل وجعل المكفول به وكيفاً بالخصومة ضامناً لما داب عليه ورضي الكفيل بذلك ثم مات الكفيل فلا خصومة بين الطالب وبين وريثة الكفيل فإن وجد الطالب لمكفول به وخصمه إلى القاضي ما قضى له وعليه شيء كان في مال الكفيل، ولكن لا بد من خصومة الطالب مع المطلوب في إثبات الطالب حقه بالحجة وقضاء القاضي بذلك، ويكون بعد ذلك بالخيار إن شاء اتبع المطلوب وإن شاء اتبع تركة الكفيل، فإن اختار اتباع المصنوب فادى المطلوب المال فالمطلوب لا يرجع بما أدى على أحد وإن اختار اتباع تركة الكفيل وأدوا رجعوا بما أدوا على المطلوب كذا في المحيط، لو قال: إن عجز غريمك عن الأداء مهر علي فاعجز يظهر بالحيس إن حسه ولم يؤد لزم الكفيل كذا في الفصول العمادية، إذا قال للمطلوب لمطالب: إن لم أوفاك بعشي غداً فعني المال الذي تدعيه فلم يوف لا يلزمه شيء، ذكر شيخ الإسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب المصلح رجل قال لغيره: اسلك هذا الطريق فإن أحد مالك فأتنا ضامن فسدك فاحد ماله كان الضمان صحيحاً والمضمون عنه مجهول، ومع هذا حوِّز الضمان ولو قال له: إن أكل لبيد سبع أو أنلف مالك سبع فأتنا ضامن لا يصح كذا في الفصول الإستروائية، رجل كفل عن رجل يدين عني أن فلاناً وعلاناً يكفلا عنك بكداً وكذا من هذا المال فلي الأخوان أن يكفلا قال

الفقهاء أبو بكر البلخي: الكفالة الأولى لازمة ولا خيار له في تركه الكفالة كذا في فتاوى قاضيخان، ثم قال الطالب للمطلوب: أحلفني على فلان بما لي عليك على أنك كذلك ضامن ففعل فهو جائز وله أن يأخذ أيهما شاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ، لاصيل لأن الخوالة بشرط الضمان على الأصيل تنقلب كفالة كذا في محيط السرخسي، رجل قال لآخر: ضمنت لك ما لك على فلان على أن أحلفك به على فلان فرفض الطالب وإن أحاله الضامن على فلان فهو جائز وإن أبى فلان أن يقبل الخوالة فالضامن ضامن على حاله إن شاء الطالب أخذه وإن شاء أخذ الذي عليه الأصيل، ولو قال: ضمنت لك ما لك على فلان على أن أحلفك به على فلان إلى شهر فهذا على أن يحلفه به على فلان متى شاء ويكون على المختار عليه إلى شهر كذا في المحيط، ويجوز تأجيلها إلى أجل معلوم والجهة البسيرة فيها محسنة كذا في التبيين، وجميع الآجال في ذلك على السواء وهل يثبت الأجل إن كان من الآجال المتعارفة يثبت سواء كان أجلاً يتوهم حلوله للحال أو لا يتوهم كما لو كفل بتمس رجل إلى أن يقدم المكفول له من سفره وإن لم يكر من الآجال المتعارفة إن لم يتوهم حلوله للحال أصلاً كما لو كفل إلى القصاص أو إلى النبرور أو إلى الحصاد أو إلى اندباس جوار ويثبت الأجل، وإن كان يتوهم حلوله للحال لا يثبت الأجل كما لو كفل بنفس فلان إلى أن نهب الربيع أو إلى أن تمطر السماء كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا كفل رجل بنفس رجل إلى شهر أو إلى ثلاثة أيام وما أشبه ذلك فهو جائز، وإذا صحت الكفالة فإنما يطالب الكفيل بعد مضي شهر ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية عن أصحابنا كذا في المحيط، وفي السراجية. وهو الأصح، وفي التصعري: وفي مفتي كذا في المتارخانية، لو قال: كفلت بنفس فلان من هذه الساعة إلى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر بلا خلاف، ولو قال: كفلت بنفس فلان شهراً أو قال: ثلاثة أيام لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب، وقد احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا وما لو قال إلى ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال: إن الكفيل في هذه الصورة يطالب في السنة ويبرأ بمضي السنة، وإليه مال الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية والمحيط، روي عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال بغيره: كفلت لك بمالك على فلان على أنك متى طلبته فلي أجل شهر فهو جائز فمتى طلب منه فله أجل شهر وإذا مضى شهر كان له أن يأخذه متى شاء بالطلب الأول، وبشرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يصدبه متى شاء بالطلب الأول كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى رجل كفل بنفس رجل على أنه كلما طلبه منه فله أجل شهر فمتى طلب منه فله أجل شهر من يوم طلبه وإذا مضى شهر من ذلك الوقت فله أن يأخذه متى شاء بالطلب الأول ولا يكون له بالطلب الثاني أجل شهر آخر وإذا دفعه إليه إن قال حين دفعه إليه: برئت إليك منه فهو بريء منه فيما يستقبل، ولو دفعه ولم يبرأ منه فله أن يطلبه منه ثانياً ولا يكون ذلك براءة به فيما يستقبل فإذا دفع إليه مرة ولم يبرأ لطلبه بعد ذلك فللكفيل أجل شهر آخر أيضاً من يوم طلبه منه كذا في الذخيرة، ولو كان له دين مؤجل على آخر فأخذ منه كفيلاً ثبت على الكفيل مؤجلاً ولو كان الدين عليه حالاً وكفل به رجل مؤجلاً صحت الكفالة وتأخر عنهما جميعاً إلا أن يشترط

الطالب وقت الكفالة الأجل لأجل الكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الأصيل كذا في حروانة المفتين، إذا تكفل عن رجل بألف مؤجلة فمات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً ولا ترجع وورثته على المكفول عنه إلا بعد حلول الأجل وإن مات الأصيل حل الدين في حقه ويبقى مؤجلاً في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول له متابعة الكفيل دونه ورثة الأصيل ينقطر حتى يحل الأجل كذا في السراج المرواح، وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم حقة من ثمن مبيع فكفل بها رجل إلى سنة فهذا على وجهين إن أضاف الكفيل الأجل إلى نفسه بأن قال: أجلسي بثبت الأجل في حق الكفيل وحده وإن لم يضاف الأجل إلى نفسه بل ذكره مطلقاً ورضي به الطالب يثبت الأجل في حق الكفيل والأصيل جميعاً وإذا كان للرجل على رجل ألف درهم مؤجلة فكفل بها كفيل إلى أجل مثل ذلك الأجل أو دونه أو أكثر منه فهو حائز والمال على الكفيل إلى الأجل الذي سمى، ولو كان المال حالاً على الأصيل تأخر الكفيل المكفول عنه إلى أجل صح التأخير في حق الكفيل والمكفول عنه ولا يصح في حق الطالب وإن أخر الطالب المطلوب إلى أجل صح التأخير في حق المطلوب والكفيل جميعاً وإذا أخر الكفيل إلى أجل صح التأخير في حق الكفيل خاصة كذا في الهيظ، ولو رد الكفيل التأخير ارتد كذا في حروانة المفتين، فإن أدى الكفيل فيما إذا أخر الطالب الكفيل خاصة قبل مضي الأجل لا يرجع على الأصيل ما لم يمض الأجل كذا ذكر في عامة الروايات كذا في الهيظ، ذكر في الميسوط: وإذا كان المال من ثمن مبيع أو عصب وبه كفيل فأخر الطالب عن الأصيل إلى سنة فابى أن يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا في النهاية، وإذا كفل بمال رجل فكفل عن الكفيل رجل آخر ثم انقلب آخر المال عن الأصيل كان ذلك تأخيراً عن الكفيل، ولو أخره عن الكفيل الأول فهو تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الأصيل حال كذا في الهيظ، ولو كفل رجل عن رجل بألف درهم إلى سنة ثم إن الكفيل باع الطالب بها عبداً قبل الأجل وسلمه إليه ثم استحق لعبد ماله على الكفيل إلى أجله وكذا لو رده اشتري بهم بقبضاء وإن كان الرد بهم بغير قبضاء أو قبلها لم يبع لا يعود الأجل ولو لم يبعه الكفيل عبداً ولكن قبضها وعجنها فوجدها بسوءة فردّها كان المال على الكفيل إلى أجله، وكذلك لو وجدها ربوا أو بهرجة وردّها بقبضاء أو بغير قبضاء، وإن كان حين إعطائه المال أعلمه أنها زيوف وميض مع ذلك فهو جائز كذا في اندحيرة، وإذا كفل الرجل عن رجل بمال وباع الأصيل من الطالب عبد بدت المال وسلمه إليه حتى يرى الكفيل عن الكفالة حكماً ببرائة الأصيل ثم استحق العبد من يد الطالب أو رده للطالب بالعبء بقبضاء القاضي عاد المال على الكفيل ولو رده بغير قبضاء لا يعود للمال على الكفيل كذا في الهيظ، وإذا كفل بالقرض مؤجلاً إلى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل إلى الأجل الذي سماه وعلى الأصيل حال كذا في اندحيرة، وإذا أخر الكفيل والأصيل شهراً ثم أخره سنة دخل الشهر في السنة فلا مجال إذا اجتمعت انقضت بمدة واحدة كذا في الهيظ، وذكر محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأصيل في باب الخيار في الكفالة وإقرار بالدين شرط الخيار في الكفالة صحيح، صورة ما ذكره محمد رحمه الله تعالى إذا أقر الرجل أنه كفل لفلان بألف درهم على أنه بالخيار ثلاثة أيام إن صدقه الطالب يثبت الخيار وإن جمعه الطالب لا يثبت الخيار ما لم يتم البيعة عليه كذا في اندحيرة



## الباب الثالث في الدعوى والخصومة

رجل كفيل عن رجل بألف ثم ادعى للكفيل أن الألف التي كفيل بها قمار أو ثمن حمر أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واحداً لا بنفس قوله، ورواها البيه على المكفول له بذلك والمكفول له يحمده لا تقبل بيته ولم أراد أن يحلف بطالب لا يلتفت إليه كذا في مناوى قاصيحاء، ولو أقام الكفيل البيه على إقرار الطالب بذلك لا تسمع البيه كذا في الغطف، ولو كان الكفيل أدنى المال إلى الطالب وأراد أن يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب عائب فقل المكفول عنه كان المال قماراً أو ثمن ميتة أو ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البيه على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر بإداء المال إلى الكفيل ويقال له: طلب حصصك وخاصة فإن حصر الطالب قبل أن يأخذ مال من الكفيل فافقر الطالب عند الغاصبي أن المال كان ثمن حمر أو ما أشبه ذلك يرى الأسفل والكفيل جميعاً فلو أن القاصي أبرأ الكفيل ثم حصر للمكفول عنه فافقر أن المال من حمر أو ثمن مبيع وصدق الطالب لزمه المال ولا يصدق أن على الكفيل، وأحواله في هذا بمنزلة الكفالة كذا في مناوى قاصيحاء، ثلاثة نفر لكل واحد منهم على رجل ألف غير مشترك بينهم فتشهد اثنان منهم للثالث على رجل أنه كفيل بنفس المطلوب تقبل وإن كان اثنان مشتركين بينهما لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي، إذا ادعى رجل على رجل كذبة بنفس أو مال وجاء بشهدين شهدا وخلفا في الزمان أو المكان فالتقاضي يقبل هذه الشهادة وإن نفق في الزمان والمكان واحتلت في الأصل وكانت الدعوى في الكفالة بالمال فقدر أحدهما: كفيل به إلى شهر وقال الآخر إلى شهرين فإن كان المدعي أقرب الأجلين فالتقاضي يقبل شهادتهما وإن كان يدعي أبعد الأجلين لا يقبل شهادتهما كذا في الغطف، وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه كفيل بهذا عن فلان بألف درهم غير أن أحدهما مال إلى ستة وقال الآخر: هي حالة والطالب يدعي أنها حالة وحده الكفيل الكفالة أو اقربها وأدعى لأجل فامال عليه حال في التوحيين كذا في حراثة المفتين، وإن كانت الدعوى في الكفالة بنفس فتشهد أحدهما بأجل شهر والآخر بأجل شهرين ذكر شيخ الإسلام في شرحه هذه المسألة على التفصيل أيضاً إن كان المدعي يدعي أقرب الأجلين قست الشهادة، وإن كان يدعي أبعد الأجلين لا تقبل وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة كذا في الغطف، وإذا شهد شاهد على بكفالة معاً وشهد الآخر على إقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما وإذا شهد شاهدان على الكفالة بألف درهم واحتلت في اللفظ فقل أحدهما كفيل به وقال الآخر: صحتها أو قال أحدهما أنه قال: هي إلى وقت الآخر أنه قال: هي علي فالتشهادة جائزه كذا في التصهير، إذا دعى على رجل مالا سبب بسبب كعائلته له عن رجل ولم يبين سبب المكفول عنه هل يصح دعواه؟ حكى منوى شمس الأئمة الأورخدي رحمه الله تعالى أنه لا تصح الدعوى وهكذا كان ينبغي ظهير الدين المرعشي، وذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان أن هذا الرجل كفيل لهذا الرجل بنفس رجل لا نعرفه باسمه ولكن نعرفه بوجهه فهو جائز ويؤخذ به الكفيل وكذلك إذا قال: لا نعرفه بوجهه أيضاً يؤخذ الكفيل ويقال للكفيل: بين فإن أحضر

الكفيل رجلاً وقال: المكفول به هذا وصدقه الطالب في ذلك فيها وبعتت ولم تكن عليه بمس وإن كذبه يعتبر فيه الدعوى والإنكار فهذه المسألة دليل على أن في دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول منه وذكر نسبه، وقد قبل هذه المسألة تصلح دليلاً<sup>(١)</sup> لأن وضع هذه المسألة أن الكفالة وقعت من شخص معين إلا أن الشهود لا يعرفونه ولا يذكرون نسبه فتكون هذه الكفالة واقعة من شخص معلوم في نفسه، وموضوع ما حكى عن شمس الأئمة أن المدعي قال إن هذا الرجل كفيل عن رجل فتكون الكفالة من شخص مجهول في نفسه فلا تصح كذا في الدخيرة، وإذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة بالنفس غير أن أحدهما قال: انكفول عنه زيد وقال الآخر: المكفول عنه عمرو لا تقبل الشهادة، ادعى الطالب كفالة أحدهما أو كفالتهما وإذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس رجلين وأقام الشاهدين فشهدا على كفالة أحدهما واحتلفا في الآخر فشهد أحدهما على كفالته وشك الآخر فيه فقال: لا تدري أهو أم غيره، فإن الكفيل يؤخذ بكفالة الذي اجتمعا على كفالته ولا يقضي بكفالة الآخر، وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفيل لأبيهما وفلان بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لأبيهما شهدا بلفظ واحد وقد بطلت شهادتهما في حق أبيهما فبطلت في حق الآخر أيضاً، وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفيل لفلان بنفس فلان على أنه إن لم يواف به غداً فعليه ما عليه وهو ألف درهم فالتشادة جائزة فإن شهد له شاهدان بالإيفاء في ذلك اليوم فهو بريء عن الكفالة، وإن اختلفا في المال فشهد أحدهما بألف وشهد الآخر بخمسمائة وانفقا على الكفالة بالنفس فالقاضي يقضي بالكفالة بالنفس لأنهما لم يختلفا فيها، وفي الكفالة بالمال اختلفا واحتلما الشاهدين في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، سواء ادعى الطالب أقل الدين أو أكثرهما، فإن اختلف الشاهدان بالمال فشهد أحدهما بدراهم وشهد الآخر بدنانير لم تجز شهادتهما في شيء من ذلك ادعى الطالب أحد الصنفين أو جميعاً وإن اختلفا في مال أنه ألف درهم إلا أنهما اختلفا فقال أحدهما فرض وقال الآخر: ثمن مبيع وادعى المدعي أنه ثمن مبيع فإنه لا يقضى له بشيء إلا أن يوفق ويقول: كان لي عليه من ثمن بيع إلا أنه أقر بين يدي شاهد آخر أنه من فرضه هذا إذا دعى المدعي أحد الصنفين وإن ادعى الصنفين جميعاً قُبِلَت شهادتهما وقضى له بألف درهم، ولو كان الشاهدان كميلين بأمال عن صاحب الأقل لم تجز شهادتهما كذا في الهبط، هشام قال سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل أنه كفيل بنفس فلان فأنكره فأقام المدعي بينة على الكفيل أنه كفيل له بنفسه وأمره الكفالة ثم إن الكفيل أقام بينة أنه كفيل بنفسه بمهره قال: لا تقبل بينته كذا هي الصهرية، قال محمد رحمه الله تعالى هي إجماع رجل ضمن عن رجل بما قضى له عليه ثم غاب المكفول به فأقام الطالب بينة على الكفيل أن له على الغائب ألف درهم فإنه لا يقضى له بذلك لا على الكفيل ولا على الأصل لأنه ادعى كفالة غير لارمة لأن لزومها معلن بالقضاء على الأصل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب: إني قدمت المطلوب إلى فلان القاضي وأتممت عنه السدة بألف درهم بعد

(١) قوله تصلح دليلاً: كذا في جميع النسخ ولعل صوابه لا تصلح كذا يفيد ما بعده وما قبله تأمل

الكفالة وقضى لي عليه بذلك وأنكر الكفيل فأدّم انقلب البينة عليه بذلك قضى القاضي عليه بالالف كذا في الذخيرة، ولو برهن رجل على رجل أن له على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا كفل لي عنه بأمره بتقضي القاضي بالمال على الكفيل والمكفول عنه وثبت أمره ف يرجع للكفيل بما أدى على الأمر، وإن ادعى الكفالة بغير أمره قضى القاضي بالمال على الكفيل دون الأصيل، ولو قال: كفلت لي عن فلان بكل ما لي عليه وإنه كان عليه ألف درهم وبرهن عن المال وانكفالة قضى عليه وعلى الغائب ادعى الأمر لا إلا أنه إذا كان بأمر يرجع وإلا لا كذا في الكافي، إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة وقالوا لا نعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن أشهدنا فلان وفلان على شهادتهما أن فلان بن فلان العلاني كفل لهذا الرجل بنفس فلان بن فلان العلاني قلت شهادتهما فيمد ذلك إن أقر المدعى عليه الكفالة أنه فلان بن فلان يؤخذ به وإن أنكر يحتاج المدعي إلى شهود يشهدون أن المدعى عليه فلان بن فلان العلاني كذا في الصبط.

### الباب الرابع في كفالة الرجلين

رجلان عليهما ألف درهم برحل ثمن مناع أو قرص وكفل كل واحد منهما عن صاحبه فما أدى أحدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف إن راد المؤدى على النصف رجوع بالزيادة كذا في الكافي، ولو قال: هذا ما كفلت عن صاحبي لم يقبل قوله ما له يجاوز المؤدى حصته كذا في المحيط، إذا كان على رجل ألف فتكفل رجل عنه بالالف كله ثم جاء آخر فتكفل عنه بجميع الألف أيضاً ثم تكفل كل واحد من الكفيلين عن الآخر بجميع الألف لما أداه أحدهما وقع شائعاً عنهما ف يرجع على شريكه بمصنفه كذا في شرح السامع، ثم يرجعان على الأصيل، وإن شاء رجوع بالجميع على المكفول عنه فإذا أبرأ رب المال أحدهما أحد الآخر بالجميع كذا في الهداية، وإذا وجب على رجلين ألف درهم بالشراء فكفل أحدهما عن صاحبه ولم يكفل الآخر عنه فأدى الكفيل شيئاً وقال: هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل قومه، رجلاان اشتريا من رجل عبداً بالالف درهم على أن كل واحد منهما يكفل عن صاحبه ثم إن البائع آخر ما على أحد مشترين خاصة ثم إن هذا لذي آخر عنه أدى نصف المال وقال: هذا ما كفلت به عن صاحبي قبل قومه، رجل به عن رجل ألف درهم من قرص أو قرصه أو من ثمن مبيع باعه وكفل له رجل بنصف المال وكفل رجل آخر بنصف الآخر كعالتين متفرقتين أو كفالة واحدة فأدى الأصيل خمسمائة ولم يقبل شيئاً كان المؤدى عنهما ولو قال: هذا ما كفل فلان فهو على ما قال، وكذلك إذا كان الألف متفرقاً على الأصيل بأن كان من قرصين أو مبيعين أو كان مالين وجبا بسببين مختلفين بأن كان أحدهما من قرص والآخر من ثمن مبيع وكفل أحد الكفيلين بأحد المالين وكفل الكفيل الآخر بالمال الآخر فأدى الأصيل خمسمائة ودل: هي من التي كفل بها فلان وفلان فهو على ما قال، وإذا كان بأحدى الخمسمائتين كفل فأدى الأصيل خمسمائة وقال: أدبتها عن الكفالة قبل قوله كذا في المحيط، إذا وجب عليه الألف من بيع ثم إن صاحب المال جعل نصف المال إلى سنة أو وجب نصف الألف من ابتداء حالاً ووجب للنصف الآخر من الابتداء مؤجلاً إلى سنة وكفل بكل نصف كفل على حدة ثم إن الأصيل

أدى خمسمائة ولم يقل شيئاً فهو عن الكفيل الذي كفل عن الحال كذا في الذخيرة، وإذا قال : هي عن الكفيل الذي كفل بالمرجل قبل قوله كذا في المحيط، إذا كفل رجلان عن رجل بألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على أن المال على أحدهما إلى سنة وعلى الآخر إلى سنتين فهو جائز فإن حل على صاحب السنة فأداه رجع به على الأصيل ولا يرجع به عن الكفيل الآخر كذا في المحيط، المتفاوضان إذا افتدوا فلا صاحب الدين أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة، المكتاتان كتلة واحدة إذا كفل كل واحد منهما عن صاحبه القياس أن لا يصح وفي الاستحسان يصح ثم لو أدى أحدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه وإن لم يؤد شيئاً حتى أعتق المولى أحدهما جاز المقتق وبرئ عن النصف ولمولى أن يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء فإن أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه وإن أخذ الآخر لم يرجع على المقتق بشيء كذا في شرح الطامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين، كفل ثلاثة من رجل بألف درهم فأدى أحدهم برثوا جميعاً ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفيلاً عن صاحبه فأداهما أحدهم رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد منهم بألف، هذا إذا ظفر بالكفيلين فإن ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث فإن ظفرا بالثالث رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعاً على الأصيل بالألف فإن ظفر بالأصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الألف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إذا أقر رجلان لرجل بألف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه يأمره كذا في محيط السرخسي .

### الباب الخامس في كفالة العبد والدمي

لا تجوز كفالة العبد بالمرس والمال بشرط إذن المولى إلا أن يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي، والإذن بالتجارة لا يكون إذناً بكفالة كذا في الذخيرة، إذا أذن المولى في الكفالة فكفل عن المولى أو عن أحبيي بمال صححت الكفالة سواء كان العبد تاجراً أو كس محجوراً عليه إذا لم يكن عليه دين، وكذلك الأمة والمذنب وأما الولد كذا في المحيط، وتباع رقيقته بالكفالة بالدين إلا أن يفديه لمولى كذا في البدائع، وإن كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أحبيي بمال بإذن المولى لا يلزمه شيء ما دام رقيقاً فإذا أعتق لزمه دين كذا في المحيط، أما كفالة المولى عن العبد فتصح سواء كانت الكفالة بالنفس أو بالمال وسواء كان على العبد دين أم لم يكن كذا في النهاية، ولا تجوز كفالة للمكاتب عن الأحبيي سواء أذن له المولى أو لم ياذن لكنها تنعقد حتى يطلب بعد العتاق، ولو كفل المكاتب عن المولى جاز كذا في البدائع، من خسر عن عبد ما لا يؤخذ به بعد عتقه فإن أقر باستهلاك مال وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حالاً أو غير حال يؤخذ به الكفيل حالاً كذا في الكافي، وكذا إذا أودعه شيئاً واستهلكه أو ولى امرأة بشبهة بغير إذن المولى فإنه لا يؤخذ به في الحال، وإذا ضمنه إنسان ولم يبين أنه حال ولا غيره كان على الكفيل حالاً كذا في البحر الرائق، ثم إذا أدى عنه يرجع به بعد

العتق إن كان بأمره كذا في التبيين، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: ادعى على عبد رجل ديناً وكفل رجل بنفس العبد ثم مات العبد برئ الكفيل كذا في الدخيرة، وإن ادعى على ذي اليد رقبة العبد مكفل بنفس العبد رجل ثم مات العبد فأقام المدعي عليه أنه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ثبت ملك المدعي بإقرار ذي اليد أو بسكوته عن اخطف وقد مات العبد في يد ذي اليد ضمن بقيمة العبد على المدعي عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الأصيل إلا إذا أقر الكفيل بما أقر به الأصيل وذكر الإمام الترمذي ولا يصدق ذو اليد في موت العبد ويحس هو والكفيل فإن حال الخيس ضمن بقيمة كذا في النهاية، يجب أن يعلم بأن أهل الدمة وأهل الإسلام في حكم الكفالة على السواء إلا في الخمر والخمر إذا كان للدمي حمر على دمي من فرض أو عصب فكفل به دمي جاز فإن أسلم أحدهم، فهذا على وجه أما إن أسلم الطالب فقي هذا الوجه برئ الكفيل عن الخمر وعن قيمتها ويبرأ تكفيل ببراءة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وروى زر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن على المطلوب قيمة الخمر والكفيل على كفالته وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وإن أسلم الكفيل حصة ممي هذا الوجه يسقط الخمر أصلاً عن الكفيل لا إلى بدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى الضال بالخيار إن شاء رجع على الكفيل بقيمة الخمر وإن شاء رجع على الأصيل بعين الخمر وإن أسلموا جميعاً سقط الخمر لا إلى بدل وكذلك إن أسلم الطالب والكفيل وأسلم الطالب والأصيل سعة الخمر لا إلى بدل، وإن أسلم الكفيل والأصيل سقط الخمر لا إلى بدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى أن يطالب أبهاً شاء وإذا كان الخمر من ثمن مبيع وأسلم الطالب والمطلوب فقد برئ الكفيل عن الخمر وقيمتها بالإجماع وإن أسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعين الخمر ويبرأ الكفيل عن الخمر وقيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يتحول الخمر إلى القسمة في حقه وكان ليطالب أن يطالبه بقيمة الخمر، وإن كان الخمر واجباً بسبب المسلم ثم أسلم الطالب أو المطلوب بطل السلم وإذا انفسخ السلم برئ الأصيل وبراءة لأصيل توجب براءة الكفيل وإن أسلم الكفيل برئ الكفيل بلا خلاف وبقي الخمر للمطالب قبل المطلوب على حاله كذا في المحيط، والأصل أن إسلام الضال بطل الخمر أصلاً لأن امتناع التسليم جاء من قبله لإسلامه وإسلام المطلوب كذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لتعدد التسليم، وعند محمد رحمه الله تعالى لا يفسد بل يحول إلى القيمة لأن الامتناع ما جاء من قبل صاحب الحق بل جاء من قبل من عليه الحق بإسلامه والكفيل مطلوب في حق الطالب طالع في حق المطلوب، مصراني حاتم نصرانين على حمر على أن كل واحدة قيمة فاسلم أو أسلموا معاً بركت عن الكفالة ويحصل ما عليهما إلى القسمة وإن أسلمت إحداها يتحول ما عليها قيمة وبقي ما على الأخرى حمرًا فإن أدت المسلمة القسمة لا ترحم على صاحبها بشيء وإن أدت

الكافرة جميع الخمر ترجع على المسلمة بقيمة ما أدت عنها من الخمر فإن أسلمت معاً ولم يسلم الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة للكفالة والأصالة جميعاً وأيهما أدت كن القيمة لا ترجع على صاحبتها بشيء ولو تماقتا يتحول ما عليهما قيمة، وإن أدت المسلمة الثانية ترجع على صاحبتها بما أدت عنها، وإن أدت المسلمة الأولى فلا ترجع على صاحبتها ولو أسلمت إحداهما ثم الزوج ثم الأخرى تحول كن ما على الأولى قيمة ولا ترجع على صاحبتها بشيء وتحول قيمة ما على الأخرى أصالة وبطل حل الزوج فيما عليها كفالة، مصري صالح نصرانيته عن دم له عبيدهما على خمر وكفالت كن عن الأخرى فهي كالمخلع فيما مر بلا تفاوت كذا في الكافي، ولو أن ذمياً ادعى على دمي حمواً أو خنزيراً وكمل بنفس المدعى عليه مسلم وجعله وكيلاً في خصومته ضامناً لما قضى له عليه جازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة أيضاً ولكن يكره فإن أقيمت عليه البينة وقضى بالخمر والخنزير هل يزم الكفيل ذلك فهو على وجهين إن كفل به قبل هلاك الخمر والخنزير ففي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء وإن كفل بعد هلاك الخمر والخنزير ففي الخمر لا يلزمه شيء وفي خنزير إن قضى القاضي على الأصبل بقيمة درهم أو ثمانية لزم الكفيل ذلك وإن لم يقض القاضي عليه بالقيمة فعنى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يزم الكفيل شيء لأن الحق لا ينتقل عن القمين إلا بقضاء القاضي فيصير كميلاً بالخنزير، وعلى قولهما الحق ينتقل من المين إلى القيمة ببعض الاستهلاك فيصير كميلاً بالقيمة وذلك جائز كذا في المحيط، وكفالة المرتد كسائر تصرفاته موقوفة ومرتدة كفالتها جائزة بالاتفاق كسائر تصرفاتها فإن لحقت بدار الحرب وسييت فإن كانت الكفالة بالنفس تبطل وإن كانت بالمال ولها مال تنتقل إلى المال، كفل حرابي بمال أو نفس ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستأسماً لزمه، كفل مسلم لمرتد بنفس أو مال ثم لحق المرتد بدار الحرب مورثته على حقه في الكفالة وإن رجع واستوفى ورثته بقضاء الكفيل براء وإن لم يكن لله أن يأخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي.

### مسائل في

الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع، ولو كمل بالدرك فاستحق المبيع لم يؤخذ الكفيل حتى يقضى به عن البائع كذا في محيط السرخسي، وتجوز الكفالة بنفس البائع في الدرك كذا في التتارحانية نافلاً عن العتابة، وصحاح المهددة باطل على ظاهر الرواية كذا في غاية البيان شرح الهداية، وصورتها أن يشتري عبداً من رجل مثلاً فضمن للمشتري رجل بالمهددة، وإنما لا تجوز لأن المهددة اسم مشترك قد يقع على الصك القديم ويطبق على العقد وعلى حقوق العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان فيبطل الضمان لسببه كذا في النيين، وضمان الخلام باطل أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن تفسيره عنده تخليص المبيع عن المستحق وتسليمه إلى المشتري لا محالة وهو باطل لأنه ضمن بما لا يقدر على الوفاء به، ولو ضمن تخليص المبيع أو رد الثمن صح الضمان لأنه ضمن بما يمكنه الوفاء وهو تسليم المبيع إن أجاز المستحق ورد الثمن إن لم يجز المستحق كذا في الكافي، إذا باع رجل داراً مثلاً وكفل رجل للمشتري عن البائع بالدرك فكفالتها تسليم المبيع

وأقراره أنه لا حق له فيه حتى لو ادعى أن الدار ملكه أو ادعى البشعة أو الإجارة لا تسع دعواه كذا في التبيين، ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليم وهو على دعواه كذا في الهداية، قال مشايخنا ما ذكر من الجواب محمول على ما إذا كتب شهد فلان البيع ولشراء أو كتب جرى البيع بمشهدني أو كتب قرى بالبيع والشراء عندي أم إذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ومفاده بأن كان في ذلك البيع باع فلان كذا وهو يملكه وكتب هو شهد بذلك لا تصح دعواه بعد ذلك كذا في النهاية، وإذا أخذ الكفيل بالدرك وهما فامرهن بأقس ولا ضمان كذا في المغيط، ومن كفل عن رجل بألف بأمره فامر الأصيل أن يتعين عليه حرير ففعل فاشترى للكفيل وبيع الذي ربحه البائع عليه عماله الأمر ببيع العبد مثل أن يستعرض من تاجر عشرة قينائي عليه وبيع منه ثوباً يساوي عشرة بحمسة عشر مثلاً لبيعه المستعرض بعشره ويتحمل حمسة كذا في الهداية، وهو مكروه كذا في التكمي، رجل كفل عن رجل بأمره بألف عليه ففرض الأصيل الكفيل فلا يحلوا أما أن فضاء على وجه الاقتضاء بأن دفع ثماناً إليه وهما يسي لا آمن أن يأخذ المطالب ملك حقه بعدها قبل أن يؤدي مقبضه، أو على وجه الرسالة وهو أن يقول الأصيل للكفيل خذ هذا الآن وادفع إلى المطالب عيس بلاصيل أو يسترد في كلا الوجهين فإن تصرف الكفيل فيما قبض على وجه الاقتضاء وبيع فيه فالربح له لا يجب عليه استصدق إلا أن فيه نوع حيث على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن أدى الأصيل الدين، وأما إذا فضاء الكفيل فلا حيث عليه أصلاً في قومه جميعاً وإذا قبضه على وجه الرسالة فالربح لا يطيب له في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب دائماً إذا كانت الكفالة فيما يتعين ككسر حطة قبضه الكفيل من الأصيل قبل أن يؤدي إلى الطالب ويصرف فيه فالربح له في الغرض، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: وأحب إلي أن يرد إلى المكفول عنه وهذا أصح إذا ورد عليه فإن كان فقيراً طاب له وإن كان غنياً فعليه روايتان، قال الإمام فخر الإسلام: الأشبه أن يطيب له هذا إذا قبضه على وجه الاقتضاء، وإذا قبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم من الاختلاف فيما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يطيب له، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له كذا في المعاني، إذا أراد إنسان أن يكفل بعض إنسان ولا يصير كغنياً أصلاً فالغنية فيه على ظاهر الرواية أن يقول كفل عند انكفائه كفلت بنفس فلان يسي شهر على أن لا أكون كغنياً بعد الشهر فإنه لا يكون كغنياً أصلاً لأنه لا يصير كغنياً بعد الشهر لغيرها فيما وراء الشهر فلا يكون كغنياً لمحل في ظاهر الرواية لأنه إذا كفل يسي شهر يصير كغنياً بعد الشهر فإذا كفل يسي شهر على أن لا يكون كغنياً بعد شهر لا يكون كغنياً أصلاً كذا في الفصول العبادية، وفي مجموع الشارح نحن نه على رجل أنف درهم وكفل به كغنياً فقال المطلوب للطالب: إن فلاناً قد كفل لك عبي بهذه الألف فأبرئني عنها لأخرج من بين وثبقى لك الخصومة مع لكفيل فأبراه منها يبرأ الكفيل أيضاً لأن براءة الأصيل توجب براءة الكفيل وهذا ضرب من الخيل فيجب على الرهن أن يعلم به ذلك حتى لا يخطئ حقه وإذا كفل الرجل عن رجل ثمان بأمره ورهه المكفول عنه رهياً فهو جائز فإن هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفياً له وجب له على المكفول عنه حكماً بهلاك الرهن ويكون

الجواب فيه كالجواب فيما استوفاه حقيقة كذا في المحيط، لو كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافق به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهناً إلى سنة كذا الرهن باطلاً لأنه لم يحجب المال للكفيل على الأصيل بعد، وكذا لو كان الكفيل قال للمطالب في الكفالة: إن مات فلان ولم يؤدك مال فهو عليّ ثم أعطاه المكفول عنه رهناً لم يجز ولو أبراه المطالب عن هذه الكفالة لا يجوز ويجوز الإبراء على الأصيل، كل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الإبراء عنه كذا في فتاوى قاضيهان، وكل رجل يأن يعطي فلاناً كفلاً بنفسه ولو كفل ضامناً فاب عليه فاعطى ففضي على الموكل بمال سطالب للمطالب أن يأخذ الكفيل وليس بالكفيل أن يأخذ الكفيل لأن الموكل هاهنا بمنزلة الرسول لأنه لم يوجد منه إيجاب العقد ولا قبوله وإنما وجد منه مجرد الأمر بالكفالة عن المطلوب والأمر بالعقد لا يؤخذ بحقوق العقد كذا في محيط المسرخسي، وجوز أمر رجلاً أن يقضي المأمور بدينه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القضاء لا يجبر لأن قون لأماور كان وعداً والوعد غير لازم إلا إذا فسد وكفل فحينئذ يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضيهان، وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى برواية إبراهيم إذا قال: صممت لفلان عن فلان ما في هذا الكتاب أو قال: ما في كتاب القاضي فهو باطل ولو قال: صممت لفلان عن فلان ما عليه في هذا الكتاب فهو جائز كذا في الدخيرة، ومن باع لرجل ثوباً وضمن له الشمس أو مضارب ضمن ثمن متاع فالضمان باطل لأن الكفالة التزم المطالبة وهي إليهما فيصير كل واحد منهما ضامناً لنفسه وكذلك الرجلان باعاً عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن كذا في الهدية، وإن باعاً صفتين بأن باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم ضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن صح انضمامه والموكل بالشكاح إذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع إذا باع وضمن الثمن عن المشتري صح انضمام كذا في الكافي، ولو ضمن لأمراه عن زوجها بتعقة كل شهر جاز وليس له الرجوع عن الضمان في رأس الشهر ولو ضمن أجرة كل شهر في الإجارة فنه أن يرجع في رأس الشهر والعرق أن اسبب في التعقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في لشهور كلها بسبب واحد وسبب الآخر في الإجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد منه أن يرجع عن الكفالة المستعملة كذا في الاحتيار شرح الغبار، فإن مات الكفيل ثم سكن للمسافر شهراً بعد ذلك مما لم يرم المستاجر بترك الكفيل ولا تبطل الكفالة بالموت كما لا تبطل كماله للدرك بخلاف كماله النفس كذا في خزنة المعثور، وليس للكفيل بالأجر أن يأخذ للمستاجر قبل أن يؤدي فإذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستاجر إن كانت الكفالة بأمره، رجل دفع إلى صبي محجور عشرة دراهم فقال له: انفعها على نفسك ففاد إسناد وضمن للدفع هذه عشرة لا يصح الضمان لأنه ضمن عن الصبي ما ليس بمضمون عليه ولو ضمن من الدفع إلى الصبي فقال: دفع إلى هذا الصبي هذه العشرة على أنني ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكوف الضامن مستغنياً للعشرة من الدفع أمراً له بدفعها إلى الصبي وبصير الصبي نائباً عنه في القبض أولاً، وكذلك الصبي المحجور إذا باع شفاً وقبض الثمن وجاء إنسان وكفل للمشري بالدرك إن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يصح كفاؤه وإن كفل قبل ذلك صححت لكفالة كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا



كان أحرم يكتب ويحقل وكتب كفالة على نفسه بنفسه أو مال أو كفل له رجل شيء من ذلك وقيل هو في كتاب فذلك جائز كذا في المحيط، كفل يربط وقضى بالقيمة على أصيله لانقطاع أو به بقي على الكفيل عين الرضخ ولا يتحول عنه لعدم انقضاء، وإن أخذ القيمة من الأصيل برئ المكفل وإن أدى الرطب رجع على الأصيل كذا في الكافي، المريض مرض الموت إذا كفل عن رجل بمال فإن كان عليه دين يحبط بماله فالكفالة بكفها باطلة وإن لم يكن عليه دين حارت الكفالة بقدر الثلث، وإن كفل لو ارث أو عن وارث لا يصح أصلاً، وإن كفل المريض عن رجل بألف درهم ولا دين عليه ثم أقر به من يحيط بماله لأجنبي ثم مات الكفيل كان المقر له أولى بشركة الكفيل من المكفول به وإن كانت تركته أكثر من الدين الذي أقر به يطرأ إن كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صحت كلها وإن لم تخرج كلها من ثلث ما بقي صحت بقدر ثلث ما بقي كذا في المحيط، ستر عمن ضمن مال الإحابة ثم انقضت وتعدت عقداً جديداً بذلك المال قال لا يبقى كفيلاً كذا في السارحانة، رجل له على رجل ألف درهم مؤجل وطالب بالدين من الدينون كفيلاً بالقاضي لا يحبره على إعطاء الكفيل في صاهر واية اصحاباً وذكر في المتن أن يطالبه بإعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلاً وذكر بعد هذا أن في الدين المؤجل لو أخذ القاضي كفيلاً من الخصم الذي يريد أن يغتصب منه شيئاً لا بالمرأة إذا طلبت الكفيل سقطت عند زيادة الزوج اسمها والقاضي يأخذ منه كفيلاً بنفقة شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحساناً وفقاً بالناس قول الصديق الشهيد في واقعاته العوى في مسألة النفقة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفقاً بالناس، ففي سائر الدينون لو أقرت مئة بذلك كان حبساً وفقاً بالناس كذا في لدخوة، إذا كفل رجل عن رجل بمال عليه ثم احتلف الكفيل وانكفوا له والمكفول عنه فاقتر الكفيل بمائة درهم وأدعى المكفول له عشرين ديناراً وأقر المكفول عنه بكر حصة فلا شيء على الكفيل والمكفول عنه، ولو كان كذلك يخلف كل واحد منهما فإن حلف برئ عن الدعوى وإن حلف أحدهما وبكل الآخر فالذي بكل يبرمه والذي يخلف يبرأ عن الغرم كذا في المحيط، لو قال الآخر كنت كفت بك بالدين الذي لك عنى فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فلان بري، من المطاسة، وقال صاحب المال بل تكفلت بأن لا أطالبك إلى شهر وبعد الشهر أمالك به فالقول قول صاحب المال، ولا يقبل قول الكفيل كذا في التنازحانية، إذا قال الرجل لغيره كفلت لك مئة فلان ولم يكن المكفول له يدعي على المكفول به شيئاً فالكفالة جائزة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به مجلس الحكم مستحقاً عنه للطالب فتكون الكفالة واقعة يحس مستحق على الأصيل في رعه الكفيل والمذعي وكان مبرره ما لو كفل عن رجل بمال والمكفول عنه يسكن المال وأحب في رعم الكفيل والمذعي فإن خصم الطالب الكفيل بالنفس إلى القاضي فقال الكفيل أنه لا حق له قبل المكفول به بالقاضي لا يلتفت إلى قوله كذا في المحيط، رجل أمر رجلاً<sup>(١)</sup> أن يفصي المأمور ديه من مال نفسه فامتنع المأمور عن انقضاء لا يجبر إلا إذا قبل وكفل محسباً يجبر على القضاء كذا في فتاوى لأصحابنا، في المتن رجل قضى رجلاً ألف درهم في كيس فحالف أن ينقص من

(١) قوله رجل أمر رجلاً إلخ هذه المسألة قد تقدمت بتعليقها في آخر المزمرة التي قبل هذه أم تصححه

الألف فضمن له رجل ما نقص من الألف موجودها وأمية إلا أنها زيوف فلا ضمان عليه في مباس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قبل أنه لو أعتقها لم يرجع بشيء وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بضمن المأجراً ويرد الزيوف على العريم، إذا كان الدين بين رجلين فكفل أحد الرجلين لشريكه بخصمه فكفالة باطلة وإذا كان لامرأة على زوجها ألف درهم من صداقها فكفل لها رجل عن الزوج ثم ماتت المرأة موروثها وزوجها وأخوها فإنه يبرأ الكفيل من النصف وبقي كفلاً بصف الأخ، وإذا ادعى مسلم على مسلم مالا وجهده وأدعى الطالب كفالة رجل من أهل النعمة عنه بالمال بأمره وجهده الكفيل فشهد به بذلك دميان جازت شهادتهما على الدمي ولم تجز على المسلم حتى يرد على الكفيل المال لا يرجع به على الأصيل هكذا ذكره في عامة روايات كفالة الأصل، وذكر في بعض الروايات أنه لا تغيل هذه الشهادة أصلاً كذا في الموطأ، الكفيل بالنفس أو المال إذا أخرج نفسه عن عهدة الكفالة بحضرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفلاً كما كان والوكيل إذا أخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل بخرج عن الوكالة وأشار في كتاب الحمل إلى أن له أن يخرج نفسه عن الكفالة وصورة ما ذكرته إذا كان للرجل عني رجل ماله مؤجل أو منجم فإن رجل للطالب: إذا حل ما لك على فلان فإن كفيل لك بنفسه أو قال: كل ما لك نجم من هذه النجوم على فلان فأما كفيل بنفسه لك عند كل نجم ثم أراد الكفيل أن يخرج من الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك قيد المسائه بما قبل حلول المال فهذا إشارة إلى أن المال لو كان حالاً كان له أن يخرج من الكفالة كذا في الدخيرة، والكفالة والرهن جائزان في الخراج كذا في الهداية، قيل: المراد به الخراج الموقوف كذا في الكفالة، وأما النوائب فإن أريد بها ما يكون بحق ككبري الشهر المشترك لعامة وأجر الخمار للمصلحة والموظف لتجهيز الجيش وفي حق هذه الأسارى إذا لم يكن في بيت المال شيء فالكفالة به جائزة بالإجماع، وإن أريد بها ما ليس بحق كالجلبات الموصفة في رمانا على الخياط والنصباع وغيرهما للسلطان في كل يوم أو شهر فإنها ظلم احتلف المشايخ في صحة الكفالة بها كذا في فتح القدير، والمتوى على الصحة كذا في شرح البوقاية، ومن يميل إلى الصحة الشيخ الإمام علي البرزوي كذا في الهداية، وقد النسفي وشمس الأئمة وقاضيان مثل قول عمر الإسلام لأنها في حق توجه المطالبة فوق سائر الديون والعمرة في باب الكفالة للمطالبة لأنها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا إن من قام بتوزيع هذه النوائب بالقسط يؤجر وإن كان الأحذ في لحد ظالم كذا في سراج الدرواية.

العقود التي تشترط فيها الكفالة أقسام ثلاثة: قسم. إذا كان الكفيل غائباً قبل الكفالة أو لم يقبل أو كان حاضراً ولم يقبل وأنه يفسد مباساً واستحساناً وإذا كان حاضراً وقبل يصح استحساناً وذلك كل عقد تبطله الشروط العائدة نحو البيع والإجارة والسلم وقسم: لا يفسد شرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضراً أو غائباً قبل أو لم يقبل وذلك كل عقد لا تبطله الشروط العائدة نحو الفرض والعنق على مال والسكاح والصنع عن دم العمل إلا أنه إذا لم يقبل الكفيل الكفالة لم تثبت الكفالة وإذا قبل تثبت فاما العقد فلا يفسد باشتراط الكفالة في الأحوال كلها.

وقسم. إذا شرط فيه الكفاة وقبل الكفيل يصح سواء كان الكفيل حاصراً أو غائباً، وأما إذا لم يقبل منه يصح ذلك، رجل له على رجل ألف درهم حابة من ثمن مبيع أو سلم وسأله أن يسجمه تجزئاً على أن يكمل به فلا يقبل، إن قبل الكفيل صح التأخير سواء كان الكفيل حاصراً أو غائباً وإن لم يقبل لا يصح التأخير كذا في المحيط، رجلاً في سفينة انتهيا إلى مكان قبيل الماء فقد أحدهما لصاحبه أتى متاعاً في إفاء على أن متاعه يبيى ويبعث فهو فاسد ويضم لصاحبه نصف قيمة متاعه كذا في المحيط السرحسي، وطريقه أنه يصير مشترئاً متاع الملقى بنصف متاعه كذا في التتارخانية نقلاً عن فتاوى أبي الليث، لو ادعى على تاجر كذا علامة توكفه عن بضاعة فادي وكفى كذا أكروي حياته كذا درهم توكفه بضاعة كبر يده من در ضمام وعهده أن ير من است ووى جده من ما من خبثت كرهه است بر مو واجب ميت كذا به في (١) تصح هذه الدعوى كذا في المصنوع العمادية، ولو طلب المدعى أن يأتيه المدعى عليه كفيلاً بالمدعى به فلا يخلو إما أن يكون مقولاً أو عقاراً أو ديباً فإن كان مقولاً ينظر إن كان مثلياً كالملك والمورو لا يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به لأنه ليس عليه إحصائه في مجلس الحكم، وإن لم يكن مثلياً كالعبد والذابة والثوب يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به، وأما إذا كان المدعى به عقاراً أو ديباً لم يأخذ منه كفلاً كذا في المحيط السرحسي، وذكر ابن سماعه في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً دبح شاة لرجل فأكلمها ففحص رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس عليه شاة إنما عليه قيمتها وكذلك لو أقرض رجل رجلاً شاة وقبضها واستهلكها ففحصها رجل عنه لم يدره الضمان لأنه ليس عليه الشاة وكذلك لو لم يتعاضده من مائة سهم فهو مثل الشاة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهذه المسائل نص في أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن حق المضمون منه بعد هلاك المضمون في القيمة لا في العين وفي صلح الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المضمون عليه في العين حتى قال: 'يجوز الصلح عن المضمون بعد الهلاك على أكثر من قيمته، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: 'وأما أنا فاقول: إذا غصب شاة غيره وذبها فضمها له آخر عنه أن الزم الضمان وأدع فيه القيس، قال وكذلك الحيوان كله، وكذلك لو غصب عبداً ومات عبده فضم له رجل أضمه إياه ألا ترى أنه لو أراه من عبده برئ من قيمته فهذه المسائل نص في أبي يوسف رحمه الله تعالى أن حق المضمون منه بعد هلاك العين في عين المضمون لا في قيمته كذا في الدخيرة، قال في الأصل: إذا غصب رجل عبداً من رجل أو أمة أو شيئاً من الحيوان أو من العروض وكمل به كميل صححت الكفاة ووجب على الكفيل رد عبده ما دام قائماً ودر قيمته إن هلك كما يجب على الأصل، والفقول في مقدار قيمته إذا وقع الاختلاف فيما بين الغالب والكفيل قوله الكفيل، وإن أقر بعاصب بليغته أكثر مما أقر به الكفيل بزمه ولم يلزم الكفيل، وإن قامت بيعة على زيادة القيمة أخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب أن الأصل إذا حلف وبكر حتى برعته الزيادة هل يلزم

(١) إن علامة الذي أعطيه لي بضاعة وميت إن فعل حياته في مالك الذي أحده بضاعة فاد الضامن وعهده ذلك عني وهو قد خاف في مالي هذا لقدرة فواجب عليك أن تعينه

الزيادة الكفيل؟ قالوا: يجب أن تكون المسألة على التخصيص إن سبق من الأصيل إقرار بخلافه  
 بأن قال: كانت قيمته خمسمائة والمغضوب منه يقول: لا بل كانت ألفاً فاستحلف لأصيل  
 فلم يأت يحلف حتى نومه الألف لا يلزم الكفيل الألف، وإن لم يسبق منه إقرار بخلافه بأن كان  
 ساكناً حين ادعى المغضوب منه أن قيمته ألف درهم فاستحلف فلم يأت يلزم الكفيل الألف  
 كذا في المحيط، القاضي يأخذ من المدعى عليه كفيلاً ثقة إذا طلب وقال: سي بينة حاضرة  
 ولتقدير بثلاثة أيام لأنهم كانوا يحلسون لفضاء في كل ثلاثة أيام، ولو امتنع المدعى عليه من  
 إعطاء الكفيل يأمر القاضي بالملازمة ولا يحبس كذا في الخلاصة، والثقة من يكون معروف  
 الدار أو معروف الحانوت لا يمكنه أن يخفي نفسه وما وراء ذلك من كون الكفيل تاجراً أو ما  
 أشبه من شهوات النفس فلا يلتفت إليه القاضي ومن يسكن بيتاً أو حجرة بكراء فليس بثقة  
 فلو قال: لا أجد كفيلاً ثقة فأنقول قوله: ويأمر أبيه أن يلازمه كذا يلازمه الحرم غريمه كذا في  
 المحيط، ولو قال بشتي عيب أو أقدم شاهداً واحداً، وقدر: الآخر عائب لا يأخذ بكفيل كذا في  
 الخلاصة، هذا إذا كان المدعى عليه مقيماً في مصر أما إذا كان مسافراً فلا يحير على إعطاء  
 الكفيل لكن يؤجله إلى وقت قيامه في محسن الحكم فإن ادعى بسببه وإلا حلني سببه  
 كذا في محيط، السرخسي، وإذا ادعى الخصم أنه مسافر وأكبر لمدعي ذلك كان القبول قول  
 المدعي لأن الإقامة في الأصل تصل كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قدر: أما أخرج عدداً أو إلى  
 ثلاثة أيام يكمله إلى وقت الخروج وإن أنكر المصائب خروجه ينظر إلى ربه أو يبحث من يثق به  
 إلى رفائه يسألهم عن ذلك فإن قالوا نعم تعد للخروج معه يكمله إلى وقت الخروج كذا في  
 فسخ الإجارة يحذر السفر كذا في الخلاصة، شرط في الكتاب لأخذ الكفيل طلب المدعي ذلك  
 من القاضي قالوا: هذا إذا كان الرجل عالماً بهتدي، أي بالخصومات أما إن كان جاهلاً فلقاضي  
 يأمر المدعى عليه بإعطاء الكفيل وإن لم يطلب المدعي ذلك كذا في المحيط، وإذا أعطى كفيلاً  
 يتعه وامتنع عن التوكيل لا يحيره القاضي ولا يأمر بالملازمة وإن أعطاه وكفلاً بالخصومة وامتنع  
 عن إعطاء الكفيل يجبر على إعطاء الكفيل كذا في الخلاصة، رجل عيبه دين ربه رهن وكفيل  
 كفيل بإذن الدينون لقضى الكفيل دين الطالب ثم هلكت الرهن في يد الطالب ذكر في السور إن  
 الكفيل يرجع على الأصيل بما كفله وهو كمن لو باع شيئاً لأحد بالثمن كفيلاً بأمر المشتري فأدى  
 الكفيل الثمن ثم هلكت البائع فإن الكفيل لا يخاصم البائع ولا يرجع عليه وإنما  
 يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع ثم دفع الكفيل إليه، رجل عليه دين لرجل ربه  
 كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الأصيل رهناً أحدهما بعد الآخر يمكن واحد من  
 الرهنين وماء بالدين فهلكت أحد الرهنين عند المرنهين، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن هلكت  
 الرهن اثنتي، إن كان الرهن الثاني علم برهن الأول فإن الثاني يهلك بنصف الدين وإن لم يعلم  
 بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن كذا في فتاوى قاضيه خان، في كتاب الرهن عبد بين  
 نصرانيين كأنه كتابة واحدة على حمر فأسلم أحدهما صاع الكحل فيه وبقيت الكتابة وكذا لو  
 كان العبد لواحد فمات وأسلم أحد ورثته، وكذا لو كانت عبديه كدبة واحدة وكفل كل عن

صاحبه فاسلم المولى أو أحدهما نظيره كاتيهما أو كاتبا عبداً لهما على رطب فائقطع أواته وقضى القاضي بالقبحة على أحدهما صار ما على الآخر قبحة إذ لو بقي رطباً لتفرقت الكتابة كذا في الكافي، وكره السقالم وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله ﷺ عن قرض جر نفعاً، وصورته دفع إلى تاجر عشرة ليدفعها إلى صديقه وإنما يدفع على سبيل القرض لا على سبيل الأمانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق فإن لم تكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به كذا في الكافي في كتاب الحوالة، لو قال الرجل لغيره: اكتب لي سفتجة إلى موضع كذا على أن أعطيت هنا إلى أيام فلا خير فيه كذا في الذخيرة، لو جاء بكتاب سفتجة إلى رجل من شريكه أو خليطه فدفعه إليه فقرأه ثم قال: كتبت لك عندي أو قال له اندفع: اصحبها لي فقال: قد أثبتتها لك عندي أو قال: كتبت لك عندي فهو باطل كذا في الذخيرة، إن شاء دفع إليه المال وإن شاء لم يدفع ذكر الطحاري إذا قبل المدعوع إليه كذب السفتجة وقرأ ما به لزمه المال والاعتماد على الأول أنه لا يلزمه المال ما لم يضم أو يقول كتبتها لك علي أو قال: أثبتتها لك علي كذا في فتاوى قاضيه خان، والفتوى على ما تقدم كذا في الذخيرة، وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: رجل اعذ أجيراً له إلى مدينة من المدائن ثم أتفد إلى الأجير بعد خروج الأجير من المدينة شيئاً من السود زماناً<sup>(١)</sup> ثم كتب الرجل إلى أجيره سفتجة باسم رجل فلما وصلت السفتجة إلى الأجير قبلها وأدى بعض المال وبذل إلى صاحب السفتجة خطباً بالباقي ثم ورد إلى الأجير كتاب من الأستاذ أن لا تعمل السفتجة التي كتبتها إليك باسم فلان وإن كنت قبلتها فلا تؤفه المال ورد عليه كتاب السفتجة فقد بدال في ذلك أمر وقد تبدل الأمر فهل للأجير أن يمتنع عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى: إن كان المكتوب له وهو صاحب السفتجة دفع المال إلى الذي كتب له سفتجة وضمم له المكتوب إليه صح صمان الأجير عنه، ولا يكون للأجير أن يمتنع عن أداء الباقي وإن لم يكن صاحب السفتجة دفع المال إلى الكاتب لا يصح صمان الأجير عنه، وكان للأجير أن يمتنع عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع إليه، هذا إذا كان الأجير ضمن المال لصاحب السفتجة، وإن لم يضمن كان له أن يمتنع عن دفع المال إلى صاحب السفتجة في الوجهين، فإن: وبدل الخط بالباقي لا يكون صماناً له إلا أن يقر باللسان أو يكتب لعلان علي من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهوداً كذا في فتاوى قاضيه خان، في دعوى الفصلي أو رد سفتجة من آخر إلى بعض التجار موحي عنده من جملة المال بعضه وبقيت منه بقيته إن كان للذي كتب مال قبل المكتوب إليه وكتب إليه أن يدفعه إلى صاحب الكتاب وأقر المكتوب إليه بالكتاب وإن المال دين عليه أجبر على دفعه وإن لم يقر به لا يجبر، وإن لم يكن للذي كتب قبل المكتوب إليه مال لا يجبر على دفعه إلا أن يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## كتاب الحوالة وهي مشتملة على ثلاثة أبواب

### الباب الأول في تعريفها وركنها وشرائطها وأحكامها

أما التعريف: فهو نقل الدين من نعمة إلى دمة هو الصحيح كذا في السهر العائق وأما ركنها: فهو الإيجاب والقبول، والإيجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعاً، فالإيجاب أن يقول المحيل للمطالب: أحلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له أن يقول كل واحد منهما: قبلت ورصيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول والرصا وهذا عند أصحابها هكذا في البدائع

وأما شرائطها فأنواع: بعضها يرجع إلى المحيل وبعضها يرجع إلى المحتال له وبعضها إلى المحتال عليه وبعضها إلى اغتيال به أما الذي يرجع إلى المحيل: فممنه أن يكون عاقلاً، فلا تصح حوالة المجنون والصبي الذي لا يعقل. ومنه أن يكون باسماً، وهو شرط انعقاد دون الاعتقاد فتتعدد حوالة الصبي العاقل موقوفاً بمادتها على إجارة ولية وأما حريه المحيل فليس بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبد فإن كان مادوناً في التجاره يرجع عليه المحتال عليه في الحال إذا أدى ولم يكن للعبد عليه دين مثله ويطلق برقبته، وإن كان محجوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فتصح من المريض كذا في البدائع، وأما رصا من عليه الدين وأمره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى أن من قال بغيره: إن لك عني فلان كذا من الدين فاحتل به عليّ ورضي بذلك صاحب الدين صحت الحوالة فإن أدى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الأصل وبمرا كذا في النهاية، وأما الذي يرجع إلى المحتال له، فمنه العقل: لأن قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول، ومنه البلوغ. ومنه شرط انعقاد دون الاعتقاد فيعتقد احتياله موقوفاً على إجارة ولية إن كان الثاني أصلاً من الأول كذا في البدائع، ويجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الأب والوصي على أصلاً من الأول وإن كان مثله في الملاءة احتلوا على قولين كذا في البحر الرائق نقلاً عن المحيط، ومنه الرصا: حتى لو احتال مكرهاً لا يصح، ومنه مجلس الحوالة: وهو شرط الاعتقاد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى شرط العناد حتى أن المحتال لـ لو كان عاتباً عن مجلس بغيره الخير فجار لا يبعد عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع، إلا أن يقبل رجل الحوالة للعائب هكذا في فتاوى قاصصان، وأما الذي يرجع إلى احتال عليه، فمنه العقل: فلا يصح من المجنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة أصلاً، ومنه البلوغ: وإنه شرط الاعتقاد أيضاً فلا يصح من الصبي قبول الحوالة أصلاً وإن كان عاقلاً سواء كان محجوراً أو مادوناً في التجارة وسواء كانت الحوالة بغير أمر المحيل أو بأمره، وإن قبل ولية عنه لا يصح أيضاً كذا في البدائع، ومنه رصا وقبول الحوالة: سواء كان عليه دين أو لم يكن صد علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، ولا تشترط حضوره لصحة الحوالة حتى لو أحاله عني رجل عاتب ثم علم العائب فقبل صحت

الحوالة كذا في فتاوى قاضيهان، وأما الذي يرجع إلى المقتال به، فمنه أن يكون ديناً لارماً فلا تصح الحوالة بالاهتمام القائمة ولا بد من غير لارم كبدن الكتابة وما يجري مجراه، والأصل إن كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به كذا في البدائع، وأما أحكامها: فمنها براءة المكيل عن الدين كذا في محيط السرخسي، ولو أبرأ المقتال عن الدين أو وهبه له لا يصح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية، وإذا أحال الزامن المرقن بالدين على غيره يسترد الرهن كذا في محيط السرخسي، وكذا لو أحال بدينه موهن لا يصح هكذا في الكافي، ولو أحال الزوج لمرأه بصداقها لم يمس نفسها هكذا في البحر الرائق، ولم يرجع المقتال على المكيل إلا أن يتوى حقه فإذا نرى عليه عاد الدين إلى دمة المكيل، والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحد الأمرين: إما أن يجعل المقتال عليه الحوالة ويحلف ولا يئمه للمكيل ولا للمقتال له، أو يموت مخلصاً بأن لم يترك مالا عيناً ولا ديناً ولا كفولاً كذا في التبيين، سواء كانت الكفالة بأمره أو بمير أمره كذا في حاشية المفتون، ولو أحال المكيل المطالب على الأصيل لم يعد عليه بالتوى كذا في التارخانية، ولو مات المقتال عليه مخلصاً وعند مقتال له رهن بالمال لعبر المقتال عليه بأن استعار المقتال عنه من آخر عيناً فبرهها عند مقتال له أو رهن رجل عند المقتال له رهن بالمال تبرعاً وجعل المقتال عليه مسلطاً على بيعه أو لم يجعل يعود للمال في دمة المكيل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أن صاحب الرهن لم يأخذ الرهن بعد ما مات المقتال عليه مخلصاً حتى هلك في يده الرهن هلث بدين الذي هو مضمون به وإن سقط الرهن عن المقتال عليه بموته مخلصاً ثم إذا هلك الرهن بدين الذي هو مضمون به ينتظر بعد ذلك إن كان الرهن تطوع في الرهن لا يرجع على أحد بشيء وإن رهن بأمر المقتال عليه أو استعار المقتال عليه شيئاً ورهه أتبع صاحب الرهن المكيل بالمال فبأخذ منه وصار ذلك ثروة للمقتال عليه فيقصي منه دين غرمائه والرهن من جملة غرمائه كذا في المحيط، ولو مات المقتال عليه وقال المقتال له مات مخلصاً وقال المكيل بخلافه ففي الشافعي القرون قول المقتال به مع التيمم على المضمون رفي المنسوخ كذا في الشافعي كذا في النهاية، ولو ظهر للميت مال كان له كدين له على مليء أو ودبعة عند رجل أو مدفون ولم يعلم القاضي به يوم موته حتى قضى ببطلان الحوالة ويعود الدين إلى المكيل رد القاضي قصاءه فبعد ذلك إن لم يكن المقتال له أخذ شيئاً من المكيل رجع يديه في المال الذي ظهر للمقتال عليه وإن كان قد أخذ شيئاً من المكيل رد عليه ما أخذه ولو كان القاضي يعلم أن للميت ديناً على المفلس فعلى قرون أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يقضي ببطلان الحوالة كذا في المحيط، رجل أحال رجلاً بدين له عليه فغاب المقتال عليه عن البلد بحيث لا يدري أين هو لعسرته وعجزه فأراد المقتال أن يرجع لحقه على المكيل لم يكر له أن يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته كذا في فتاوى الجواهر، وإذا أدى المكيل ولم يقبل المقتال له يجبر على القبول كذا في الخلاصة، ولا يكون متبرعاً إذ التصريح من يقصد الإحسان إلى الغير من غير أن يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث أسقط عن نفسه المصالحية والخيس حان إعساره كذا في الكافي، ومنها: ثبوت ولاية المطالبة للمحتال له على مقتال عليه بدين في ذمته، ومنها: ثبوت حق الملازمة للمحتال عليه على المكيل إذا لارمه المقتال له فكما لارمه المقتال له فله أن

يلتزم أهيل ليخلصه عن ملازمة ائتمان له وإذا حبسه له أن يحبسه إذا كانت الحوالة بأمر أهيل ولم يكن على ائتمان عليه دين مثله للمحبس وإن كانت الحوالة بخبر أمره أو كان للمحبس على ائتمان عليه دين مثله والحوالة مقيدة بالدين لم يكن للمحتال عليه أن يلتزم أهيل إذا لزم ولا أن يحبسه إذا حبسه كذا في البدائع.

### الباب الثاني في تقسيم الحوالة

وهي نوعان: مطلقة ومقيدة، فال مطلقة: منها أن يرسل الحوالة ولا يفيد بها شيء مما عنده من وديعة أو غصب أو دين أو يحيله على رجل ليس له عليه شيء مما ذكرنا كذا في التبيين، فلو أحال مطلقة لا يتعلق حتى ائتمان له بالدين الذي للمحبس على ائتمان عليه ولا بالوديعة ولا بالغصب اللذين عنده بل بذمة ائتمان عليه ويجب عليه أداء دين ائتمان له من مال نفسه، وللمحبس أن يقبض دينه ووديعته وخصمه منه ولا يبطل احوالة بأحد فلو مات محيل قسم دينه ووديعته وخصمه الذي قبل ائتمان عليه بين غرمائه دون ائتمان له كذا في الكافي، ثم مضافة على نوعين: حالة ومؤجلة، فالحالة: منها أن يحيل المدينون الطالب على رجل بالف درهم فيجوز أن تكون الألف على أهيل حالة، والمؤجلة: منها رجل له على رجل ألف درهم من ثمن مبيع إلى سنة فأحالها بها على رجل إلى سنة فأحوالة جائزة ويكون ائتمان عليه إلى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما إذا حصلت الحوالة مهنة هل يثبت الأجل في حق ائتمان عليه قالوا: وبقي أن يثبت كفاً في الكفالة فإن مات المحيل لم يحل المال على ائتمان عليه وإن مات ائتمان عليه قبل حلول الأجل والذي عليه الأصل حي حل المال على ائتمان عليه فإن لم يكن له وفاء رجوع ائتمان له بالمال على الذي عليه الأصل إلى أجله كذا في النهاية، وإذا كان المال حالاً على الذي عليه الأصل من قرض فأحالها بها على رجل إلى سنة فهو حائز وإن كان هذا ناحيلاً في القرض فإن مات ائتمان عليه قبل مضي الأجل مغلط عاد المال إلى المحيل حالاً وكذلك لو كان المال حالاً على أهيل من ثمن مبيع أو غصب فأحالها بها على رجل إلى سنة ومات ائتمان عليه قبل مضي الأجل مغلطاً فإنه يعود المال إلى المحيل حالاً كذا في اندحيرة، رجل عليه ألف حالة لرجل والمدينون له على رجل آخر ألف درهم حالة فأحال المدينون الأول صاحب دينه على المدينون الثاني حوالة مقيدة بما عليه صححت حوالة فلو أن ائتمان له أحر ائتمان عليه إلى سنة لا يكون للمحبس أن يرجع على مديونه لما كان له عليه فلو أن ائتمان له بعد التأخير أبرأ ائتمان عليه عن دين الحوالة كان للمحبس أن يرجع على مديونه بذمة حالاً كذا في فتاوى قاضيهان، رجل له على آخر ألف درهم فأحال عليه غريباً له إلى سنة ثم أدى لمحيل المال إلى ائتمان له قبل السنة فله الرجوع على ائتمان عليه حالاً كذا في السراجية، إذا احتال رجل بالدين إلى أجل ثم ائتمان عليه أحاله على آخر إلى أجل مثل ذلك أو أقل لم يكن له أن يرجع على الأصل حتى يقضي الطالب كذا في التتارخانية، ولو احتال الأبى والوصي بدين نصبي إلى أجل لم يحل لكونه أبرأ موقتاً فيعتبر بالإبراء المؤبد وهذا إذا كان ديناً ورثه الصغير وإن رحب بمقتضاه حار التأجيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في البحر الرائق، وليس للمحتال



عليه أن يرجع على المهيمل قبل أن يلازمه إذا لزم له أن يلازم وإذا حبس كان له أن يحبس  
 الاصيل حتى يخلصه عن ذلك كما في الكميال كذا في الغيبة، وإذا أدى المحتال عليه إلى الخصال  
 له أو وهبه له أو تصدق به عليه أو مات المحتال له عورثه المحتال عليه يرجع في ذلك كله على  
 المهيمل ولو أبرأ المحتال له المحتال عليه برئ ولم يرجع على المهيمل كذا في الخلاصة، وإذا مال  
 للمحتال عليه قد تركه بك كان للمحتال عليه أن يرجع على المهيمل كذا في حرانه العتوي،  
 رجل عليه دين لرجل فاحال الطالب على رجل ليس للمهيمل عليه دين فجاء فضولي وقضى  
 المال من المحتال عليه تبرعاً كان للمحتال عليه أن يرجع على المهيمل كما لو أدى من مال نفسه  
 وليس عليه دين، ولو كان للمهيمل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مديونه بذلك  
 المال، ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن المهيمل الذي عليه أصل المال كان للمهيمل أن  
 يرجع بمدينه على المحتال عليه ولو اختلف المهيمل والمحتال عليه كل واحد منهما بذعي أن  
 للمضولي قضي عنه والمضولي لم يبين عند القضاء أحدهما بعينه يرجع إلى قول الفضولي عن  
 أيهما قضيت، فإن مات الفضولي قبل البيان أو عاب كان لقضاء عن المحتال عليه هكذا في  
 فتاوى ناصيحات، ويرجع المحتال عليه بالمحتال به لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به ذراعهم فتقد  
 المحتال عليه دفاتير أو بالمعكس فتصارفوا وتراعيا شرائط الصرف وصحت المصارفة بالمحال عليه  
 يرجع على المهيمل بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا إذا باعه بالدرهم أو الدنانير عرساً يرجع بمال الحوالة  
 لا بالمؤدى، وكذا إذا أعطاه زيوفاً مكان الجسد وحور المحتال له رجع ذلك على المهيمل بالجباد، ولو  
 صالح المحتال له المحتال عليه فإن صالحه على جس حقه وأمره عن الباقي رجع على المهيمل بالقدر  
 المؤدى لأنه ملك ذلك القدر من الدين فيرجع به، وإن صالح على خلاف جسده بأن صالحه من  
 الدراهم على الدنانير أو على مال آخر يرجع على المهيمل بكل الدين هكذا في البدائع

والمقيدة على نوعين. أحدهما: أن يفيد الحوالة بالدين الذي له على المحتال عليه،  
 والثاني: أن يفيد الحوالة بالعين التي له في يد المحتال عليه بالغصب أو بالوديعة كذا في النهاية،  
 أما المقيدة بالدين: فصورتها رجل له عند رجل ألف درهم وديعة أو غصباً وعلى صاحب  
 للوديعة أو الغصب لرجل ألف درهم ديناً أحال صاحب للوديعة أو الغصب المالك على المودع  
 والغاصب بالف على أن يعطيه من الألف التي هي له عنده وديعة أو غصباً فليس للمهيمل أن  
 يأخذ من المحتال عليه بعد الحوالة فإن دفعها المودع إلى المهيمل صار ضامناً لها فإن أخذ المهيمل ما له  
 من الدين عليه ثم أن المحتال له أخذ ما له من المحتال عليه كان للمحتال عليه أن يرجع على  
 المهيمل كذا في الذخيرة، وإذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة فقال المودع: دفعت للوديعة بطلت  
 الحوالة، ولو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل الحوالة كذا في الخلاصة، ولو استحق الوديعة أو  
 الغصب بطلت الحوالة كذا في الذخيرة، أما الحوالة المقيدة بالدين الذي كان للمحتال على  
 المحتال عليه فصورتها: رجل له ألف درهم أحال المطلوب الطالب بالألف على رجل للمضروب  
 عليه ألف درهم ديناً على أن يؤديها من الألف التي للمضروب عليه كذا في النهاية، وإذا كانت  
 الحوالة مقيدة بالعين التي هي للمهيمل في يد المحتال عليه ثم إن المحتال وهب للمحتال عليه  
 ملكها عليه كذا في حزمة المفتين، ولو أبرأ المحتال له المحتال عليه من الدين وقد أحاله بمدينه

مقيداً للمحيل أن يرجع على المحتال عليه ولو وهب من أفعال ليس للمحيل أن يرجع على المحتال عليه والهيئة كالمستيفاء، ولو ورث المحتال عنه من أفعال له لا يرجع المحيل على المحتال عليه بذاته وإن لم يكن للمحيل على المحتال عنه دين فني لهية والإرث يرجع المحتال عليه على المحيل كذا في الكافي، المحتال إذا أهدى أحد المال من محيل بطريق التغلب وقال: إن المحتال عنه مفلس والخوالة مقيدة بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه الصحيح أن يرجع المحيل على أفعال عليه بالدين الذي به على محتال عليه كذا في حزمة، فمقتضى، ولو مات المحيل فيما إذا كان بالدين الذي على المحتال عليه أو بالدين التي هي يد المحتال عنه وعليه ديون كثيرة ولم يدع شيئاً سوى الدين الذي له على المحتال عنه أو الدين التي له في يد المحتال عليه فمحتال له لا يكون أخص بذلك استحساناً هكذا في الدخيرة، ويكون أسوة لعمراء المحيل هكذا في الهدية، ولو كانت الخوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه ممرضة المحيل فودع المحتال عليه الوديعة إلى المحتال به ثم مات المحيل وعليه ديون كثيرة لا يصح المودع شيئاً لعمراء المحيل ولا يسمى الوديعة للمحلل له بل تكون بينه وبين عمراء المحيل بالخصص كذا في فتاوى قاصيحاء، وإذا حبس مودع الوديعة وأدى من مال نفسه لم يكن متبرعاً استحساناً كذا في الكافي، رجل عليه ألف درهم ديناً فأحال الطالب بها على رجل له عنه ألف درهم على أن يؤديها من الألف التي له عليه فلم يؤد فمحتال عليه حتى مرض المحيل فادى المحتال عليه، ثم مات المحيل من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى تلك الألف التي على المحتال عليه سلم الألف للمحتال به وليس للعمراء في ذلك حق كذا في الخلاصة، لو كانت الخوالة مقيدة بنحو عيب كان للمحيل على المحتال عليه ثم انفسخ بيع العيب بغير رؤية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء فاحس أو هلك العيب المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا تبطل الخوالة استحساناً كذا في فتاوى قاصيحاء، ولو استحق العيب المبيع أو استحق الدين الذي قيد به الخوالة من جهة العمراء أو ظهر أن العيب المبيع كان حراً تبطل الخوالة بالإجماع كذا في الدخيرة، إذا أحال مولى عمرماً من عمرائه على المكاتب فإن أطلق الخوالة لا يجوز لأن صمد العبد باطل وإن قيد الخوالة ببدل الكتابة يجوز بأن يصير غير المولى وكذا عن المولى، والتوكيد بقبض بدل الكتابة جائز ولا يعتق المكاتب قبل الأداء، فإن مات المولى قبل الأداء وعليه ديون كثيرة فمحتال له بخاص سائر عمراء فيما عني المكاتب، ولو أن المولى اعتق المكاتب حتى سقط بدل الكتابة لا تبطل الخوالة استحساناً وبه أحد علمائنا الثلاثة، وإذا لم تبطل الخوالة وأدى المكاتب بدل الكتابة إلى المحتال له رجع بها على المولى هكذا في الخط، ولو كاتب المولى أم ولده ثم أحال عمرماً من عمرائه ببدل الكتابة ثم مات المولى تعتق أم الولد ولا تبطل الخوالة استحساناً كذا في فتاوى قاصيحاء، مكاتب أحال سيده ببدل الكتابة على رجل مطلقه بطلت كذا في الكافي، ولا يعتق كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الخوالة مقيدة بدين أو وديعة أو عصب صحت رهكون تركها للمحتال عليه بأداء بدل الكتابة من مال المكاتب الذي عنده أو عليه وإذا صحت الخوالة برئ المكاتب وعقق فإن سوى ما على المحتال عليه أو عنده قبل الأداء بسبب الخوالة وعاد بدل الكتابة على المكاتب وبقي يعتق كذا في الكافي، لو أحال الطالب غيره بدل المال على الكفيل ببرأ الكفيل من العصب وللطالب أن

يطلب المكفول عنه ولكم قيل أن يأخذ المكفول عنه حتى يحصله من خوالة كذا في محيط  
السرحي، فإن استوفى المختال به المال من الكفيل برئ المكفول عنه ولا يرجع بما أدى على  
أخيل ولكن يرجع على المكفول عنه هكذا في محيط، وإن أدى المكفول عنه مالاً إلى أخيل قبل  
أن يؤدي الكفيل إلى المختال به لم يكن للمكفول على المكفول عنه سبيل لكنه يأخذ أخيل حتى  
يحلصه من الخوالة ولا يبرأ الكفيل من حق المختال به، وإن أدى الكفيل إلى المختال به بعد ذلك  
كان له أن يرجع على أخيل دون الأصل كذا في محيط لـ سرحي، إذ أحال المطالب غيره على  
الأصل خوالة مقيدة جازت الخوالة ولا سبيل بمختال له على الكفيل وبرئ لأصل الكفيل  
عن مطالبة أخيل، وإن أراد المطالب بعد ذلك أن يحبس غيره من عرمانه على الكفيل خوالة  
مقيدة بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط، رجل به على رجل ألف درهم وبها كفيل وعلى  
رب الدين برجين ألفاً درهم ودين كل واحد منهما ألف درهم أحال رب الدين أحد غريميه على  
الكفيل خوالة مقيدة بذلك الدين وأحال غيره الآخر على لأصل خوالة مقيدة بذلك الدين  
فهذا على وجهين: إما أن حصلت الخوالتان على التعاقب وإيهما على وجهين، إما أن بدأ بالخوالة  
على الكفيل أو بدأ بالخوالة على الأصل، فإن بدأ بالخوالة على الكفيل صحب الخوالة، فإذا  
أدى الكفيل شيئاً لا يكون به أن يطالب المكفول عنه بما أدى ولكن يرجع على أخيل، فلو أن  
الكفيل لم يؤد شيئاً ولكن أدى المكفول عنه بمس برئ المكفول عنه بالأداء وبرئ الكفيل عن  
دين الكفيل وصاربت الخوالة مطلقة عند عسائث الثلاثة، وإذا أدى الكفيل المال إلى المختال به لا  
يكون به أن يطالب المكفول عنه ولكن يطالب المحبس، وإن بدأ بخوالة على الأصل ثم بالخوالة  
على الكفيل فـ خوالة على الأصل صحيحة وعلى الكفيل باصة، ولو وقعت الخوالتان معا جرت  
كذا في الدخيرة، وحل عليه دين برجل وبه كفيل فأحال الكفيل المطالب المال على رجل ونقل  
المختال عليه برئ الأصل والكفيل جميعاً كذا في ماوى فاصيحتن، فإن أدى المال على المختال  
عنه بموته مفسداً عد الأمر على الذي عليه الأصل وعلى الكفيل ويأخذ المطالب أيهما شاء، ولو  
كان الكفيل أحال المطالب مائة على من يبرئه منها فللمطالب أن يأخذ الذي عليه الأصل والمحال  
عنه، فإن مات المختال عليه مفسداً في هذه الصورة فللمطالب أن يأخذ الكفيل أيضاً، ولو أن  
رجلاً قال لمطالب متطوعاً: احتل عليّ بهذا المال فافعل فـ خوالة عن الأصل والكفيل جميعاً،  
ولو قال: احتل عليّ أن يبرأ الكفيل كانت الخوالة عن الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الأصل  
كذا في المحيط، رجل أحال المطالب بدينه على رجل وقبض منه ذلك الرجل ثم إن المطالب أحاله  
على رجل له عليه دين وقبض ذلك الرجل انتقضت الخوالة الأولى بالثبوت ولا يبقى للمطالب عليه  
شيء، وللثاني أن يطالب بدينه على مقتضى الخوالة كذا في حرية المنعير، أحال برجل عن رجل  
على أن يعطيه من ثمن داره هذه فالخوالة حائلة ولا يجبر المختال عليه على بيع داره ولا على  
إعطاء ما له حتى يبيع داره، وإذا باع داره أجبر على أن يعطيه ما به منها ولو أحال على أن  
يعطيه ما له من ثمن دار محبس بغير أمره فالخوالة باصة كذا في محيط لـ سرحي، ولو مر أخيل  
بذلك حتى جرت لا يجبر مختال عليه على الإعطاء قبل بيع الدار، وهل يجبر على البيع بغير  
إذ كان البيع مشروطاً في الخوالة يجبر عليه، ولو باع اتصال عليه دار نفسه في الآون ودار أخيل  
في الثاني وأدى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لأنه البرم الأداء من ثمن وقد أدى الثمن بكامله

هكذا في المهيض، إذا كان لرجل على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فأحاله أحدهما على رجل بألف درهم فاحتال له بالخيار إن شاء أحد المحتال عليه بجميع الألف، وإن شاء أخذ منه خمسمائة ومن الذي لم يحله خمسمائة وليس له أن يؤاخذ الذي لم يحله بالزيادة على خمسمائة ورجع المحتال عليه على المهيض بخمسمائة وإن أخذ منه الألف كلها رجع على المهيض بجميع الألف ثم أهيض يرجع على صاحبه بمصنف ذلك، قال في الجامع: رجل له على رجل مائة درهم ببهرجة وللمدعيون على رجل مائة درهم جياد فأحاله الذي عليه البهرجة على الذي عليه الجياد بدراهم جياد مكان الدراهم البهرجة عني أن يأخذها من الدراهم الجياد التي له عليه بدراهم البهرجة واحتال عليه عائب فبلغته الخوالة فأجبرها فالخوالة باطلة قياساً واستحساناً، وإن كان المحتال عليه حاضراً وقبل الخوالة جازاً مستحقاً كذا في المهيض، فإن دفع قبل مفارقة المحتال له من المهيض جازراً ولا بطل وتنتقض الخوالة وعادت الدراهم البهرجة كذا في محيط السرخسي، فإن افتقر ثم أدى المحتال عليه جياد صح لأن الخوالة وإن بطلت بقي الأمر بالأداء ويرى احتال عليه عن دين المهيض للمقاصة ويرجع المهيض على المحتال له بالجياد بقيضه بعد فساد الصرف ثم يرجع المحتال له على المهيض بدينه وهي البهرجة كذا في الكافي، وكذا إذا قضى المحتال عليه المحتال له من الدراهم الجياد في الخوالة الأولى يرى الاحتال عليه، وللمهيض أن يرجع على المحتال له فيأخذ الجياد ويعطيه البهرجة وإن لم تكن المائة على المحتال عليه وباقي المسألة بحالها فالمحتال عليه أن يرجع على المهيض بالمائة الجياد هكذا في المهيض، رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال وعليه زهوف فأحاله رب الزهوف على الذي عليه الجياد على أن يعطيه الجياد أو على أن يعطيه الزهوف والجياد به بطلت كذا في الكافي، سواء كان المحتال عليه حاضراً أو غائباً فقبل قياساً واستحساناً كذا في المهيض، فإن أدى رجع على المهيض لانه أدى بأمره أو على المحتال له لانه أدى عليه بحكم حوالة فاسده كذا في الكافي، وإذا رجع على المحتال له بالبهرجة فالمهيض يرجع عليه بالجياد كذا في المهيض، ولو صالح المهيض المحتال عليه من الجياد على زهوف على أن يحيل بها عليه صاحب الزهوف صح كذا في الكافي، ويرى الاحتال عليه من الجياد وصار عليه ألف درهم ببهرجة للمحتال له فإن مات المهيض في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له يؤخذ من المحتال عليه الألف البهرجة ويقسم بين المحتال له وبين سائر العملاء، لو كانت الجياد عند الاحتال عليه غصباً أو ودعة وهي قائمة فأحاله المهيض صاحب البهرجة على المستودع أو على الغاصب فقال المهيض للمحتال عليه: أحلفك عليك بالجياد وتعطيكها له بالبهرجة فأحواله جائزة إن قبضها المحتال له قبل أن يفارق المهيض، وكذلك إذا قال المهيض للمحتال له قد أحلفتك بدراهمك البهرجة على فلان يعطيك بها دراهم جياداً عنده فأحواله جائزة إن قبضها المحتال له قبل أن يفارق المهيض وإن افترقا قبل القبض بطلت المصارفة، وإن لم يفترقا ولكن فارقهما المودع أو الغاصب فأحواله جائزة لأنه ليس بعاهد كذا في المهيض، له زهوف وعليه جياد فأحاله على أن يأخذ الزهوف صح، وكذا لو صالح المهيض المحتال له من الجياد على الزهوف على أن يحيل بها على فلان جاز فإن مات المحتال عليه مفلساً رجع بالزهوف إلى المهيض، على المهيض دراهم ودين المهيض ديناً فأحاله على أن يعطيه الدين أو على أن يعطيه دراهم من الدين التي عليه بطلت إلا أن تكون ودعة أو غصباً وهي قائمة كذا في الكافي.

## الباب الثالث في الدعوى في الخوالة والشهادة

زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبلة وأنكر الطاب ثم سئل المديون عن  
 القينة على الخوالة إن أحضرها والمختال عليه حاصر قبلت ويرى المديون، وإن غاب قدمت في حق  
 التعقيب إلى حضور المختال عليه فإن حصر واقم بما قال المديون يرى وإلا أمر بإعادة القينة عليه،  
 وإن كان الشهود غابوا أو ماتوا حلف المختال عليه، وإن لم تكن للمديون بينة وطلب حصفاً  
 حلف بالله ما أحتال على فلان بمال فإن نكل برئ المظنوب كذا في البحر الرائق، غلب المجل  
 وزعم المختال عليه أن ما على المجل كان ثمن حمر لا تصح دعواه وإن برهن على ذلك كما في  
 الكفاية ولو دفع المال المختال عليه إلى المختال وأراد الرجوع على المجل فقال المجل المال المختال به  
 كان ثمن حمر لا يسمع وإن برهن، ويقال للمجمل: أذه إلى المختال عليه ثم حاصم المختال بأن  
 برهن على المختال أن ذلك كان ثمن حمر تقبل ثم المختال عليه بالخيار بين الرجوع على المجل  
 والمختال كذا في الوجيز للكردي، ولو أن المختال أقر بين يدي القاضي أن ما له من ثمن حمر فلا  
 خصومة للمختال له مع المختال عليه، فإن حصر المجل وقال: لا يل مال فرض لزومه للمال إن صدقه  
 المختال في ذلك ولكن لا يلزم المختال عليه شيء، كذا في المحيط، لو أحال امرأته بصداقها وقيل  
 الخوالة ثم غاب الروح فاقام المختال عليه بينة أن نكاحها كان فاسداً وبس ذلك وحجاً لا تقبل  
 بینه ولو ادعى أنها كانت أيرأت زوجها عن صداقها أو أن الزوج أعطاها المهر أو باع بصدقها  
 منها شيئاً وقبضت قبلت بینه وإن كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بینه كذا في فتاوى  
 قاضيهان، لو أن مسلماً باع من مسلم حمر ألف درهم ثم إن الدائع أحال مسلماً على المشتري  
 حمر ألفاً فقال: أحلت فلاناً عليك بالألف التي عليك ثم احتلفوا فقال المختال عليه: وهو  
 المشتري الألف كان من ثمن حمر وقال المجل: وهو البائع كان من ثمن متاع فالقول قول البائع  
 المجل، فإن أقام المختال عليه بينة على المجل بذلك قبلت بینه، وإن لم تكن الخوالة مقيدة بل  
 كانت مطلقة بأن قال البائع للمشتري: أحلت فلاناً عليه بألف درهم لا تصل الخوالة وإن أثبت  
 المشتري على المجل أن الألف عليه كان ثمن حمر كذا في المحيط، رجل له على رجل ألف درهم  
 فأحال صاحب الدين رجلاً على المديون بالألف التي له عليه ففرض المختال له المال من المختال  
 عليه فقال المجل للمقاضي: ما كان لك علي شيء وإنما أمرت لتقبض المال منه بطريق الوكالة  
 وطلبه بدفع المقبوض إليه وقال القاض: بل كان لي عليك ألف فأحللني بها عليه كان القول  
 قول المجل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أدى المختال عليه الدين ثم اختلفا فقال المجل: أحلت  
 بما لي عليك فقبل المختال عليه: ليس لك عني دين فأرجع عليك فالقول قول المختال عليه كذا  
 في محيط السرخسي، وإن كان المختال له عتباً فأراد المجل أن يقتصر ما له من المختال عليه وقال:  
 أحلته بوكالة ولم يكن له علي دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا أصدقه ولا أقبل بینه  
 لأنه قصاء على العتبه، وقال محمد رحمه الله تعالى: يقبل قول المجل أنه وكله كذا في فتاوى  
 قاضيهان، شهد أحدهما أنه أحال بما له على رجل وشهد الآخر أنه ضمن له على إبراء الأصيل  
 أو لم يذكر البراءة والمطالب يدعي الخوالة برئ الأصيل لانهما اتفقا على كون المختال عليه صامياً

بشهادتهما إلا أن براءة الأصيل تثبت بإقرار الطالب بالخوالة فإن قال الطالب ضمن بمعير خوالة لم يبرأ الأصيل ويأخذ أهما شاء كذا في محيط المرحسي، وإذا كان لرجل على رجلين ألف درهم فأحالها بها على رجل لهما عليه مال فمحمد الطالب الخوالة فشهد عليه إتياء أو إبراء بالخوالة فشهادتهما جائزة وإن شهد ابن المظلوبين الأولين لا تقبل شهادتهما إذا ادعى المظلوبان ذلك وإن محمد تقبل شهادتهما كذا في محيط.

### مسائل شتى

الكفالة بشرط براءة الأصيل حرة والخوالة بشرط مطابقة الأصيل كفاؤه كذا في السراج، وبالدنس إذا حال رجلاً على غيره وليس للمحتال به على المحيل دين فهو وكافة وليست بمعوالة كذا في الخلاصة، أحال عليه مائة من من حصة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا سمحتال به على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لا شيء عليه كذا في القبة، دفع السمسار دراهم نفسه إلى الرمثاني ثمن ديس أو قطن أو حبة يأخذ ذلك من المشتري فعمر السمسار عن أحد من المشتري لإفلاسه يسرده من أحد استجساراً، حوت العدة في بلادنا أن السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كمن هو حال البائع على المشتري بقاء، قال رضي الله عنه: ولما سره في بحري قوم لهم حوسب معه لسمسره يضع فيها أهل الرمثاني ما يريدون يبعه من الحبوب والعواكة ويركوبها فيبعها السمسار ثم قد يستعمل الرمثاني الرجوع في دفع إليه السمسار ثمن من ماله يأخذ من المشتري كذا في القبة، رجل أحال على آخر بقدر من العنة ثم باع المحال له من محمد عليه العنة لم يقص ثمن له يصبح لأنه يبيع كذا في حواهر الفتاوى، لو شري من رجل ديناراً بعشرة دراهم ودفع بائع الدينار إليه الدينار ولم يقص الدراهم حتى كفل بالدرهم رجل يأمره أو معير أمره حارب الكفالة فإن لم يفرقوا حتى أبرأهما صاحبت العشرة من العشرة برئ التكفيل سواء قبل أو لم يقبل لأنه في حقه إبراء محض وأما المكفول عنه فإن قبل الإبراء يصبح وإلا فلا وإن لم يكتف أحد لكن دفع العشرة أحال بها صاحبه على رجل - صر وقيل يحوز بشرط انقضاء في مجلس انعاق بينكما في الكفالة فإن لم يعرفوا حتى أبرأ محتال المحتال عليه عن أنه من صبح الإبراء وانقص لصرف قبل الإبراء أو لم يقبل، ولو كانت الخوالة غير أمر من عليه الدراهم برئ المحتال عليه لأنه في حقه إبراء محض ويوقف في حق بائع العشرة على رضاه وقبوله كذا في حرانه المعبر، في الموضع الذي كانت فيه الحالة فاسدة إذا أدى المحتال عليه مال هو بأخبار إن شاء رجع على القاص وإن شاء رجع على المحيل كذا في الخلاصة، إذا أحال لرجل رجلاً على رجلين وكذا في حال عليه على أن المحتال له متى شاء رجع على المحيل فهو حائر والمحتال له الحار يرجع على أيهما شاء كذا في المحيط، باع بشرط أن يحيل عمر المشتري بالثمن عري له بطل لأنه شرط لا يقتضيه العقد ولو بعه بشرط أن يحدد بالثمن صبح لأنه يؤكد موجب العقد كذا في كافي، البائع إذا حال غريمه بماله على المشتري خوالة مفيدة فالشئ لا يمتنى للبائع حتى الحس والمشتري

إذا احتال البائع على عريم له كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية، رجل اشترى من رجل دابة بخائه وقبضها فأحال البائع بالثمن على رجل ثم أن المشتري وجد عبداً بئداه مردها بقصد فامس ثم يكر للمشتري أن يرجع بامانه على البائع ويكر البائع بحيله بها على المحتال عليه شاهداً كان المحتال عليه أو عائداً ويكون القول قول البائع أنه لم يأخذ الدابة من المحتال عليه، وكذا لو كان رد بغير قصد فإنه لا يؤخذ المال من البائع وإن كان لميع فاسداً فابطله القاصي ورد فإدابة رجوع المشتري بما كان له على المحتال عليه كذا في فتاوى قاصيحتن، إذا أخذ الخط من المحتال عليه بعد ما قبل الخوارة ثم قال للمحول أنه مخلص فقال له اعطيل بحيث إلى الخط الذي أحده منه وأترك الخوارة فيعت الخط ولم يعمل بلسانه شيئاً فصحت الخوارة، ولو لم يقل بحيث الخط لكن أخذ المال منه بالتغلب لو أدى المحلل بحتباره يرجع للمحلل بما له على المحتال عليه كذا في الخلاصة، لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ثم يملك حبس للميع، وكذا لو أحال منهن القراض لا يحبس الزهر هكذا في سحر الرائي، المشتري إذا أعطى بالثمن كميلاً ثم رد فكيف حاله عندئذ بالمحال على إنسان فإراد البائع أحد المال من المشتري دون المحتال عليه ليس به ذلك كذا في الإلهام

## كتاب أدب القاضي وهو مشتمل على أحد وثلاثين باباً

الباب الأول في تفسير معنى الأدب والقضاء وأقسامه  
وشرائطه ومعرفته من يجوز التقليد منه وما ينصل بذلك

الأدب - هو التخلق بالأخلاق الجميلة والحصول الحميدة في معاشرته الناس ومعاملتهم،  
وأدب القاضي التواضع لما تدب إليه الشرع من بسط العدل ودفع الظلم وترك الميل والمحافظة على  
حدود الشرع ويجري على من السنة، والقضاء لغة بمعنى الأوامر وبمعنى الأحكام<sup>(١)</sup> وبمعنى العراغ  
وبمعنى التقدير، وفي الشرع قول ملزم يصدر عن ولاية عامة كذا في حرمه المقتضى، والأصل أن  
القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة قد باشره الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون ونكته  
فرص كفاية كذا في الكافي، والقضاء على حسنة لوجه، واجب: وهو أن يتعين به ولا يوجد  
من يصلح غيره، ومستحب: وهو أن يوجد من يصلح بكنه هو أصلح وأقوم به، ومحبر فيه:  
وهو أن يستوي هو وغيره في الصلاحية والقيام به وهو محبر إن شاء قبله وإن شاء لا، ومكروه:  
وهو أن يكون صالحاً للقضاء لكن غيره أصلح، وحرام: وهو أن يعلم من نفسه المعجزة وعدم  
الإصناف فيه لما يعلم من باعنه من اتباع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه كذا في حزانة المعصية،  
ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في لمولى شرائط الشهادة كذا في الهداية، من الإسلام  
والتكليف والحرية وكونه غير أعمى ولا محدوداً في قدح ولا أصم ولا أحمق، وأما الأرض  
وهو الذي يسمع القوي من الأصوات فالأصح جواز توليته كذا في النهر العاتق، ويكون من أهل  
الاحتساب والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية كذا في الهداية، حتى لو عند جاهل وقصبي  
هذا الجاهل يفتوى غيره يجوز كذا في المنتقى، لكن مع هذا لا ينبغي أن يقلد الجاهل  
بالأحكام، وكذلك العادة عندما ليست بشرط في جواز التقليد لكنها شرط الكفاية فيجوز  
تقليد العاصق وتعمد قصاياه إذا لم يجاوز فيه حد للشرع لكن لا ينبغي أن يقلد القاضي كذا  
في البدائع، ولو قلد وهو عدل ثم من يستحق العزل ولكن لا يعزل به وبه أخذ عامة المشايخ  
ويجب على السلطان أن يعزله كذا في الفصل العسدية، ولو شرط السلطان له منى متى  
يعزل يعزل كذا في الرأية، ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجاهل ولكن بما يجوز  
تقلد القضاء من السلطان الحائر إذا كان يمكنه من القضاء بحق ولا يخصوص في قصاياه بشر ولا  
يساه من تعيد بعض الأحكام كما ينبغي أما إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق ويخصوص في  
قصاياه بشر ولا يمكنه من تعيد بعض الأحكام كما ينبغي لا يتقلد منه، وفي الاستغاني ولا  
يجوز طاعته في الجور وذكر في المنتقى والإسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يقلد  
كذا في المتارحانية، ويجوز تقلد القضاء من أهل البيعة فإنه ذكر في باب الجوارح من سير

(١) قوله وبمعنى الأحكام أي الإبلاغ وسه لوله تعالى ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر﴾ (الحجر ٦٦) أي أنهباه  
إليه وأبلغناه ذلك تأمل لم يصححه



الأصل إذا غلب أهل البني على مدينة واستعملوا عليها قاصياً مقصياً بشيء ثم ظهر أهل العدل على تلك المدينة فرفعت قضايه إلى قاضي أهل العدل فإنه بعد منها ما كان عدلاً وكذلك لو قضى بشيء مما رآه النعماء يحضيه إذا كان محتلف فيه كما في سائر القضاة، وذكر الحصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي: إذا كان القاضي من أهل البيعة أيضاً لا بعد قاضي أهل العدل قضايه وأشار في الأفضية إلى أنه يتقدم فإنه قال: هم بمنزلة مساق أهل العدل والقاسي يصلح قاضياً على أصح لا قاضياً، وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في أدب القاضي من التنازل لمتقلب إذا رسي جلاً قضاء بلدة ونص في ذلك القاضي في محتلف فيه ثم رفع إلى قاضي آخر فإن وافق رآه أصاه وإن خالف أبطله وهو بمنزلة حكم المحكم، وذكر في العاقل والتعبد من أهل البيعة يصح، وبمجرد استيلاء الباغي لا تعز صاه أهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انتهزم الباغي لا تغد قضايهم بعد ذلك ما لم يقدّمهم سلطان العدل ثانياً، وذكر في العتوى أيضاً: تجوز صلاة الجمعة خلف المتعبد الذي لا عهد له أي لا منشور به من الخبيثة إذا كانت سيرته في رعيته سيرة الأمراء يحكم فيما بين رعيته يحكم بالولاية لأن بهود تثبت السطة فتتحقق الشرط، ثم لا بد من معرفة أهل البيعة ففعل البيعة هم المخارجون عن الإمام الحق بغير حق بيانه أن المسلمين إذا اجتمعوا على إمام وصاروا آسيين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فإن كان خروجهم عليه ظلم ظلمهم فليسوا من أهل البيعة وعليه أن يترك الظلم ويصنعهم، ولا ينبغي للناس أن يهتوا الإمام عليهم لأن فيه إغاة على ظلم ولا أن يعينوا ثلث الطائفة على الإمام أيضاً لأن فيه إغاة لهم على خروجهم على الإمام وإن لم يكن خروجهم عليه بظلم ظلمهم ولكن دعوا الحق والولاية فقالوا: الحق معاهم أهل البيعة فعلى كل من يغوي على القتال أن يصبر إمام المسلمين على هؤلاء الخوارج لأنهم مدعوون على لسان صاحب الشرع فإنه عليه الصلاة والسلام قال: «الفتنة تامة بين الله من أيقظها فإن كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يهزموا على الخروج فليس للإمام أن يتعرض لهم، وفي ما أحكم للعبة ولا بدري العادلة والبيعة لأد كلهم يطيبون الدنيا كذا في العصور العمادية، حسب انقاضي فرض كذا في ابتداع وهو من أهم أمور المسلمين وأقوى وأوجب عليهم فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأصير على ما أصابه من الناس كان أولى ويسمي لموسى أن يتمحص في ذلك ويبري من هو أولى لقوله عليه الصلاة والسلام: «من قلد إنساناً عملاً وفي رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين» كذا في التبيين، قالوا: يستحب للإمام أن يقدّم انقضاء سر له ثروة وغنية لكي لا يطمع في أموال الناس كذا في محيط السحبي، قال القاضي الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى، وهو صاحب كتاب الأفضية بعدما بين أهل القضاء ولا ينبغي لأحد أن يعني إلا من كان هكذا ويريد أن امتني ينبغي أن يكون عدلاً عاماً بكتاب والسنة واجتهاد إراي إلا أن يغني بشيء قد سمعه منه بغير وإن لم يكن عالماً بما ذكرنا من الأدلة لأنه حاك بما سمع من غيره فهو بمنزلة الروي في باب الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من لحق والصبط والعدالة والنهم كذا في المحيط، قد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد عاماً غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفتي، ولما وجب عليه إذا سئل أن يذكر

قول المجتهد كتابي حنيفه رحمه الله تعالى على جهة الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى التواجدين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي، وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد الأمرين: إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ونحوها من النصائيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة طبر العقواتر أو المشهور هكذا ذكر الرازي، فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النواتر في زماننا لا يحمل عزواً فيها إلى محمد رحمه الله تعالى ولا إلى أبي يوسف رحمه الله تعالى، نعم إذا وجد النقل عن النواتر مثلاً في كتاب مشهور معروف كالمهذبة والمبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق، أجمع الفقهاء على أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد كذا في الظهيرية، ذكر في اللئليط وإذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له أن يفتي وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحمل له أن يفتي إلا بطريق الحكاية فيحكمي ما يحفظ من أقوال الفقهاء كذا في الفصول المصادية، والفاسق يصلح مفتياً وقيل: لا يصلح قال القيني: واحتاره كثير من المتأخرين وجزم به في الجمع وشرحه، ولا اختلاف في اشتراط إسلام المفتي وعقله، وشرط بعضهم بلفظه، نعم لا يشترط أن يكون حراً ولا ذكراً ولا ناطقاً فوصح إفتاء الأخرس حيث فهمت إشارته بل الناطق إن قيل له: أبجوز هذا فحرك رأسه أي نعم جاز أن يعمل بإشارته وينبغي أن يكون مستزهاً عن خوارم المروعة فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف، والصحيح أن الإفتاء غير مكروه لمن كان أهلاً وعلى ولي الأمر أن يبحث عما يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح كذا في المنهر الفائق، ومن شرائط الفتوى كون المفتي حافظاً للترتيب والعدل بين المستفتين لا يحمل إلى الأثنياء وأهوان السلطان والأمراء بل يكتب جواب من يسبق غنياً كان أو فقيراً حتى يكون أبعد من الميل، ومن آدابه أن يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرا المسألة بالبطيرة مرة بعد أخرى حتى يتضح له السؤال لم يجيب، ومن شرطه أن لا يرمي بالكاذب كما اعتاده بعض الناس لأن فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب وإذا أجاب المفتي ينبغي أن يكتب عقيب جوابه والله أعلم أو نحو ذلك، وقيل في المسائل الدينية التي أجمع عليها أهل السنة والجماعة ينبغي أن يكتب والله الموفق أو يكتب وبالله التوفيق، أو يكتب وبالله العصمة كذا في جواهر الأخلاطي، وكان بعضهم لا يأخذ الرقعة من يد امرأة ولا صبي وكان له تلميذ يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها تعظيماً للعلم، والأحسن أخذ المفتي من كل واحد تواضعاً، ويجوز للشاب الفتوى إذا كان حافظاً للروايات واقفاً على الدرايات محافظاً على الطاعات ساجداً للشهوات والشبهات، والعالم كبير وإن كان صغيراً والجاهل صغير وإن كان كبيراً كذا في البحر الرائق، ويجب أن يكون للفتي حليماً رزيناً لين القول منبسط الوجه كذا في السراجية، ولا ينبغي له أن يحتاج للفتوى إذا لم يسأل عنه وإذا أخطأ رجع ولا يستحي ولا يأنف كذا في المنهر الفائق، ولي اشتراط معرفة الحساب لتصحيح مسائله وجهان: ويشترط أن يحفظ مذهب إمامه ويعرف قواعد وأصوله وليس للأصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من أئمة الفقه وفحول المناظرين أن يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب الإفتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل إن فسدت الأغراض وسؤال من حرف بذلك، ولا يفتي

في حال تغير أخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو بصرح ومدافعة أحبيش وإن افترى معتقداً أن ذلك لم يدمعه عن ذلك الصواب صحت فتواه وإن خاطر، والأولى أن يتبرع بالفتوى ولا يأخذ أجره ممن يستفتي فإن جعل له أهل البلد رقاً جاز وإن استؤجر جاز والأولى كونه بأجرة مثل كتبه مع كراهة، وعنى الإمام أن يعرض لمدرس وصمت كفايتهما ولكل أهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز أن يفتي أهل بلد بما يتعق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم كذا في التبرع المراق، ثم «يتوى مطلقاً بقول» الإمام ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول ربه ثم يقول الحسن بن زياد رحمهم الله تعالى، وقيل: إذا كان الإمام في جانب وصاحبه في جانب فامتنع بالخبر والأول أصح إذا لم يكن المعنى مجتهداً، وفي الخواص القديسي لأصح أن العبارة لقوة المدرك كذا في النهر العاتق، وللمعنى والإمام يقول شهادة في جوابه الدعوى الخاصة كذا في حرانة المعتمد، وعنى أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ستمنى في مسأله فاستوى وارتدى ونعمم ثم افترى تعظيماً لأمر الإفتاء كذا في التبيين.

### الباب الثاني في الدخول في القضاء

أورد الخصاص في أدب القاضي أحاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي لائحة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون، وترك الدخول أمثله وأصلح لي الدين، وهذا فصل اختلف فيه المشايخ أن يعد استحصاء شرائط لقضاء في شخص هل يجوز له نقض القضاء قال بعضهم: يكره له التقليد كذا في الهبط، لما روي عن أبي بصير أنه قال: من ابتنى بالقضاء فكأنما دبح بلا سكين، وروي عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى أنه استنقضى عليه يقبل ويحذف ويدخل مبرله وكان كل من يدخل عليه يحدث وجهه ويمرّق ثيابه لجاء واحد من أصحابه عن رأي الكوفة فقال: يا أبا عبد الله لو قبضت القضاء وعدت كذا غيراً فقال: يا هذا أوعظك هذا! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «القضاة يحشرون مع السلاطين وعلماء يحشرون مع الأنبياء» والمشهور أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كلف لقضاة فأسى حتى صرب تسعين سوياً فلما حاتف على نفسه شارب أصحابه فسوّع له أبو يوسف رحمه الله تعالى وقول: لو تقلدت تسع الساس فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أمرت أن أعبّر البحر صباحاً لكنت أقدر عليه وكانني بك قاصياً فكس رأسه ومن يسطر إليه بعد ذلك كذا في حزنه أفغين، ودعى محمد رحمه الله تعالى إلى القضاء فأسى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد كذا في نهاية شرح الهداية، قال التكرخي والخصاف وعنماء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب إنه لا يسوّع ما لم يجبر عليه، فإن مشايخ ديارها لا بأس بقبوله من كان صادقاً بأمر من نفسه الخور والأمسح لعبره أولى فإن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبوه بلا كراهة كذا في لو حير للكردي، وكره التقليد لمن يحلف لحيفه وإن أمر لا يكره كذا في الكافي، وفي الساج. ولا ينبغي أن يطلب الولاية ولا يسألها فلطالب أن يقول للإمام وعنى القضاء والمسؤول أن يقول

(١) قوله ثم الصوى مطلقاً بقول إلخ. هذا بالنسبة للمطالب والأمر قد قالوا: إن الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته فتأمل، هو مصححه.

للناس: لو وُلِّيَ الإمام قضاء مدينة كذا لأجنته إلى ذلك، وهو بطمع أن يبلغ ذلك إلى الإمام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم: من قلد بحبر مسألة فلا مأس بانقور، ومن سأل بكره له ذلك والذي عليه عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أن الدخول في القضاء رخصة والامتناع عنه حرمة وفي السراجية: هو المختار كذا في التتارخانية، ولا يطلب القضاء لا بقلبه ولا بلسانه إلا إذا لم يكن غيره يصلح للقضاء فإنه يفترض عليه صيانة لحقوق المسلمين كصلاة اجبازة كذا في الشمني، إذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء ومنتع واحد منهم لا يأنم كذا في المحيط، ولو امتنع الكل حتى قلد جاهل شتركوا في الإثم كذا في الصاية شرح الهداية، وفي السابح: وإن وحد اثنان وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما أفقه والآخر أروع فهو أولى من الأفقه كذا في التتارخانية، ولو قلد السلطان من لا يصلح للقضاء وفي تلك البداة من يصلح لذلك كان لإثمه على السلطان كذا في شرح كتاب أدب القاضي لتخصاف، القاضي إذا أخذ القضاء بالرشوة الصحيح أنه لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاؤه، من تقلد القضاء بالرشوة أو بالشفعة إذا قضى في مختلف فيه ثم رفع إلى قاضٍ آخر فإن وافق رايه أمضاه وإن خالف رايه أبطله بمسئلة حكم الضكم والأصح أن الذي طلب القضاء بالشفعة فهو وائدي قلد سوء في حق تعاد القضاء في المتهتدات والقاضي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وتعد عينا لم يرتش وهو احتبار السرخسي والتخصاف، وإن ارتشى ولد القاضي أو كاتبه أو بعض أهوانه فإن كان بأمره ورصاه فهو وما لو ارتشى القاضي سواء ويكون قضاؤه مردوداً وإن كان بغير علم القاضي بعد قضاؤه وكان على المرتشى رد ما قبض منه كذا في حرثة المفتين.

### الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها

قال: ينبغي للقاضي أن يقضي بما في كتاب الله تعالى ويسعي أن يعرف ما في كتب الله تعالى من النسخ والمنسوخ ويسمي أن يعرف من النسخ ما هو محكم وما هو منتهي في تأويله اختلاف كالأقراء، فإن لم يجد في كتاب الله تعالى يعصي بدعاء عن رسول الله ﷺ ويسمي أن يعرف النسخ والمنسوخ من الأخبار فإن احتجعت الأخبار بأحد بما هو لأشبه وبميل اجتهاده إليه، ويجب أن يعتم انتواتر والمشهور وما كان من أخبار الآحاد، ويجب أن يعلم مراتب الرواة فإن منهم من عرف بالفقهاء والمعدلة كالخلفاء الراشدين والعبادة وغيرهم ومنهم من عرف بطول الصحبة وحسن الضبط ولاخذ برواية من عرف بالقبض أولى من الأخذ برواية من لم يعرف بالقبض، وكذلك الأخذ برواية من عرف بطول الصحبة أولى من الأخذ برواية من لم يعرف بطول الصحبة، وإن كنت حادثاً لم يرد فيها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام يقضي فيها بما أجمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم لأن العمل بإجماع الصحابة واجب فإن كانت الصحابة فيها محتتمين بجهت في ذلك ويرجح قول بعضهم على بعض باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد وليس له أن يحالفهم جميعاً باحتراع قول ثالث لأنهم مع اختلافهم اتفقوا على أن ما عد، القولين باطل، وكان التخصاف رحمه الله تعالى يقول له: ذلك لأن اختلافهم يدل على أن للاجتهاد فيه مجالاً وصحيح ما ذكرنا وإن اجتمعت الصحابة على حكم وحالفهم

واحد من التابعين إن كان المخالف ممن لم يدرك عهد الصحابة لا يعتبر خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف إجماع الصحابة كان باطلاً، وإن كان ممن أدرك عهد الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوّعوا له الاجتهاد كشريح والشمسي لا يمتد الإجماع لخالفته، وإن جاء عن بعض التابعين ولم يسبق عن غيرهم فيه شيء فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال: لا أقولهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النواذر قال: من كان منهم أحق في زمن الصحابة وسوّعوا له الاجتهاد مثل شريح ومسروق بن الأجدع والحسن فانا أقولهم كذا في المحيط، فإن كان شيء لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه إجماع التابعين قضى به، وإن كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم وقضى به وإن لم يجيء شيء من ذلك فإن كان من أهل الاجتهاد قاله على ما يشبهه من الأحكام واجتهد فيه برأيه فيه ونجى الصواب ثم بقضى به برأيه، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد يستفتي في ذلك فيأخذ بفتوى المفتي ولا يقضي بعبر علم ولا يستحي من السؤال، ثم لا بد من معرفة فصلين، أحدهما أنه إذا اتفق أصحابنا في شيء أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا ينبغي للقاضي أن يحالهم برأيه، والثاني: إذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك: يؤخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان من التابعين وزاحمهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي، ولو لم توجد الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى ووجدت عن المتأخرين يقضي به، ولو ختلف المتأخرون فيه يحتر واحداً من ذلك، ولو لم توجد عن المتأخرين يجتهد فيه برأيه إذا كان يعرف وجوه القوة ويشار أهل الفقه فيه، وفي شرح الطحاوي ثم إذا مضى بالاجتهاد فإن حالف النص لا يجزئ فضاؤه، وإن لم يحالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأياً آخر لا يبطل ما مضى ويقضي في المسائل بما يراه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: إن قضى في أول المرة بالاجتهاد ثم رأى غيره خيراً منه كان كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهم الله تعالى، فإن اختلف المتقدمون على قولين ثم اجتمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهذا الإجماع هل يرفع الخلاف المتقدم؟ فقد قيل على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى لا يرفع، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرفع وذكر شح الإسلام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: أنه يرفع الخلاف المتقدم بلا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله تعالى وإنما يخافنا في ذلك بعض العلماء وإن تفق أهل عصر على قول وانقرضوا فخرج هذا القاضي عن قولهم وقضى بخلاف قولهم لما رأى لصواب بخلافه فإن كان قد سبق هذا الاتفاق اختلاف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: لا يسمه الخلاف وبعضهم قالوا: يسمه الخلاف، فإن لم يسبق هذا الاتفاق اختلاف لا يسمه الخلاف بالاتفاق وفي العتاي العتابة قاصر استفتي في حادثة وأتى ورأيه بخلاف رأي المفتي فله يعمل برأي نفسه إن كان من أهل الرأي، فإن ترك رأيه وقضى برأي المفتي لم يجر عندهما كما في التحري، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يندفع لمصادفته فصلاً مجتهداً فيه، فإن لم يكن له رأي وقت القضاء وقضى برأي المفتي ثم حدث له رأي بخلافه قال محمد رحمه الله تعالى: ينقضه هو وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا ينقضه كما لو قضى برأيه ثم ظهر له رأي آخر كذا في التتارخانية، وبما لا نص فيه

بمخالفته ولا إجماع لا يخلو إما أن يكون للقاضي من أهل الاجتهاد وإما أن لم يكن من أهل الاجتهاد فإن كان من أهل الاجتهاد وأفضى رأيه إلى شيء يجب عليه العمل برأيه وإن خالف رأي غيره من أهل الاجتهاد والرأي، ولا يجوز أن يتبع رأي غيره لأن ما أدّى إليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهراً ولو أفضى رأيه إلى شيء وهناك مجتهد آخر أفقه منه له رأي آخر فأراد أن يعمل برأيه من غير النظر فيه وبرجح رأيه لكونه أفقه منه هل يسعه ذلك؟ ذكر في كتاب الحدود أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يسعه ذلك وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسعه إلا أن يعمل برأي نفسه، وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وإن أشكل عليه حكم الحادثة استعمل رأيه في ذلك وعمل به والأفضل أن يشاور أهل الفقه في ذلك فإن اختلفوا في حكم الحادثة نظر في ذلك فأخذ بما يؤدي إلى الحق ظاهراً وإن اتفقوا على رأي يخالف رأيه عمل برأي نفسه أيضاً لكن لا ينبغي أن يعجل بالقضاء ما لم يقض حق التأويل والاجتهاد وينكشف له وجه الحق فإذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤدي إليه اجتهاده، ولا يكون مخالفاً في اجتهاده بعدما بذل مجهوده لإصابة الحق، حتى لو قضى مجازفاً لم يصح قضاؤه فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان من أهل الاجتهاد، إلا أنه إذا كان لا يدري حاله يحمل على أنه قضى برأيه ويحكم بالصحة حسلاً لأمr المسد على الصحة والسداد ما أمكن، هذا إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد فاما إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فإن عرف أقارب أصحابنا وحفظها على الأحكام والإنفاق عمل بقول من يعتقد قوله حقاً على المتفلسد، وإن لم يحفظ أقاربهم عمل بفتوى أهل الفقه في بلده من أصحابنا، وإن لم يكن في البلد إلا فقيه واحد من أصحابنا يسعه أن يأخذ بقوله ونرجو أن لا يكون عليه شيء كذا في البدائع، والاجتهاد بهذا المجهود لنيل المقصود، وشرط حيرورة المرء مجتهداً أن يعلم من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الأحكام دون الملاحظات وقيل: إذا كان صوابه أكثر من خطئه حل له الاجتهاد والأول أصح كذا في القصول العمادية، وأصح ما قيل في حد المجتهد أن يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وأن يكون مهيباً في القياس حالماً يعرف الناس كذا في الكافي، قال: وإذا كان في البلد قوم من أهل الفقه شاورهم في ذلك فإذا شاورهم واتفق رأيه ورأيهم على شيء حكم به، وإن وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين شاورهم نظر إلى أقرب الأقارب عنده من الحق ومضى على ذلك باجتهاده إذا كان من أهل الاجتهاد ولا يعتبر في ذلك كبر السن وكذلك لا يعتبر كثرة العدد، فالواحد قد يوفق للصواب ما لا توفق له الجماعة، وينبغي أن يكون هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، أما على قول محمد رحمه الله تعالى فتعتبر كثرة العدد وإن لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت احادته مختلفة ومشكلة عليه كتب إلى فقهاء غير المصر الذي هو فيه والمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية، فإن اتفق الذين كتب إليهم القاضي على شيء ورأى القاضي موافق رأيهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه، وإن اختلفوا أيضاً فيما بينهم نظر إلى أقرب الأقوال عنده من الحق إذا كان من أهل الاجتهاد، وإن لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين أهل الفقه أخذ بقول من هو أفقه وأورع عنده وإن كان القاضي

٣١٢ - - - كتاب أدب القاضي / باب اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة / باب في التقليد والعزل  
 شور لوماً من أهل الفقه فاتفقوا على شيء ورأى القاضي بخلاف رأيهم لا ينبغي للقاضي أن  
 يترك رأي نفسه ويقضي برأيهم وإن شاور القاضي رجلاً واحداً كفى ونكر مشاوراة الفقهاء  
 أحوط وإن أشار ذلك الرجل إلى شيء ورأى القاضي بخلاف رأيه والقاضي لا يترك رأي نفسه،  
 فإن اهتم القاضي برأيه لم أن ذلك الرجل أصل وأفقه عنده ثم يذكر هذه المسألة هنا وذكر في  
 كتاب الحدود وقال: لو قضى برأي ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة من ذلك، وإن لم يهتم  
 القاضي برأيه لا ينبغي له أن يترك رأي نفسه ويقضي برأي غيره كذا في المحيط

### الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله ﷺ

هل يجوز للصحابي الاجتهاد أن يجتهد في عصر النبي ﷺ قل لا يجوز وقبل يجوز  
 وقال أكثر العلماء: يجوز لمن كان يبعد منه ولا يجوز لمن كان يقرب منه وهو الأصح كذا في  
 محيط السرخسي، احتلفوا أن رسول الله ﷺ هل كان يجتهد فيما لم يوح إليه ويمصل الحكم  
 باحتجاده؟ بعضهم قالوا: ما كان يجتهد بل كان ينظر الوحي، ومنهم من قال: كان يرجع فيه  
 إلى شريعة من قبله لأن شريعته شريعة لنا ما لم يعرف بمخبره ومنهم من قال: كان لا يحصل  
 بالاجتهاد إلى أن ينقطع طمعه عن الوحي، فإذا انقطع حسد كان يجتهد فإذا اجتهد صار ذلك  
 شريعة له فإذا أمرل الوحي بعلاجه يصير ناسحاً له ويسخ السنة بالكتاب جائز عدنا وكان لا  
 ينقض ما أمسى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط.

### الباب الخامس في التقليد والعزل

إذا قلد السلطان رجلاً قضاء بلدة كذا لا يصير قاضياً في سواد تلك البلدة ما لم يقلد  
 قضاء البلدة وتواحيها وهذا الجواب إنما يستقيم على رواية الوارد لأن على رواية الوارد المنصر  
 ليس بشرط لنفاذ القضاء أم على ظاهر الرواية فالنصر شرط لنفاذ القضاء فلا يصير قاضياً على  
 العمري وإن كتب في مشوره ذلك، إذا عين السلطان الإمارة والقضاء بالشرط أو أصاحهما إلى  
 وقت في المستقبل باب قال: إذا قدمت بلدة كذا فانت قاضياً فيها إذا أتيت مكة فانت قاضياً، أم  
 قال: جعلتك قاضياً رأس الشهر، جعلتك أميراً رأس الشهر فذلك جائز كذا في المنقذ،  
 بالإجماع كذا في الخلاصة، ويجوز تعليق عزل القاضي بالشرط أيضاً وإذا قلد السلطان رجلاً  
 قضاء يوم يجوز ويتأقت وإذا قهده بالمكان يجوز ويتقيد ذلك المكان فعلى هذا لو قيد القاضي  
 بإبنة نانية في مسجد معين لا يكون لثابت أن يقضي في مسجد آخر كذا في المنقذ، وتعيين  
 التحكيم لإنسان بين اثنين والإضافة إلى وقت في المستقبل لا يصح وعليه العمري وكذا يجوز  
 استثناء سماع بعض الحكومات كدعوى المنطقة في زمان أو دعوى شيء سأل أو سماع  
 حصومة رجل بميته، ولا يصير قاضياً في المستقبل وكذا لو قال لا سمع حصومة فلان حتى  
 أرجع من سفري لا يجوز له أن يسمع ويقضي حتى يرجع ولو قضى لا يتعد كذا في حرائر  
 المفتي، القاضي إذا قضى في حادثة في حق ثم أمر سلطان أن يسمع هذه الحادثة ثابت بمشهد  
 من العلماء لا يفترض على القاضي ذلك كذا في الخلاصة، وبالنصر شرط لنفاذ القضاء في ظهر

الرأية وفي النواذر ليس بشرط وهو المختار كذا في حزمة المفتين، السلطان إذا قال جعنتك قاضياً ولم يذكر في أي بلدة لا يصير قاضياً في البلد الذي هو فيه، والمختار أنه يصير قاضياً لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة، وهو الأظهر والأشبه، وإذا اجتمع أهل بلدة على رجل وجعلوه قاضياً يقضي فيما بينهم لا يصير قاضياً ولو اجتمعوا على رجل وعقدوه معه عقد السلطة أو عقد الخلافة يصير خليفة وسلطاناً كذا في المحيط، السلطان إذا قال لرجل جعنتك قاضياً ليس له أن يستخلف إلا إذا أذن له في ذلك صريحاً أو دلالة بأن يقول له جعنتك قاضي القضاة لأر قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة تقليداً وعرفاً كذا ذكر في المذخيرة، وأجاب نجم الدين السبكي رحمه الله تعالى عن محضر أنه غير صحيح لأنه ذكر فيه أن هذا القاضي مقلد من جهة قاضي القضاة وليس فيه أن قاضي القضاة ماذون بالاستخلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العبادية، وكان القاضي الإمام شمس الأئمة الأوزحدي يقول: إذا كتب السجل من الحاكم ينبغي أن يكتب فيه خليفة الحاكم من قبل فلان وفلان ماذون بالاستخلاف بحكم المثار الصحيح من جهة فلان، إذا قال السلطان لرجل جعنتك نائب في القضاة بشرط أن لا ترتشي ولا تشرب الخمر ولا تحتل أمر أحد على خلاف للشرع والتقليد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك لا يبقى قاضياً كذا في المحيط، ولو قد تم وصل إليه أن لا تسمع حصومة فلان انزل في حق فلان كذا في الخلاصة، هي الحاتية لو أن الإمام قد رحل للقضاء وأذن له بالاستخلاف فامر القاضي رجلاً ليعلم الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن لشهود ويسمع الإقرار ولا يحكمه هو بذلك لكن يكتب إلى القاضي وينتهي إليه حتى يقضي القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل ما أمره القاضي وإذا رجع الأمر إلى القاضي فإن القاضي لا يقضي بتلك الشهادة ولا بذلك الإقرار بل يجمع الدعي والمأخى عليه ويأمر بإعادة السنة فإذا شهدوا بذلك بحضور الخصم فحسب يقضي القاضي بتلك الشهادة، قال وهذه مسألة يعلط فيها القضاة فإن القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب إليه بكتب فيعمل الخليفة ذلك ثم يكتب إلى القاضي أنهم شهدوا عدي بكذا ويكتب القاضي الشهادة، أو يكتب أن المدعي عليه أقر عدي بكذا فيقضي القاضي بذلك من غير إعادة لينة عنده فلا يصح هذا القضاء لأن القاضي لم يسمع ذلك الإقرار فكيف يقضي بتلك الشهادة وبذلك الإقرار بإخبار الخصم إلا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على إقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعي شهود أو بكتب فعل له شهوداً إلا أنهم غير عدول وقد لا تنفق القضاة فيفوض القاضي النظر في ذلك إلى الخليفة، السلطان إذا قال قلدت قصه بلدة كذا زبداً أو عمراً لا يصح لأنه هذا تقليد للمسيحيين كذا في التتارخانية، القاضي إذا لم يكن ماذوناً في الاستخلاف واستخلف غيره لا ينفذ قصه خليفته سواء كان الاستخلاف في صحته أو مرضه أو سفره وإن استخلف غيره بإذن الإمام يكون خليفته قاضياً من جهة الإمام حتى لا يملك القاضي عزله إلا إذا قال له الخليفة: ول من شئت واستبدل من شئت عيشت يملك عزله بحالهم للامور بإقامة الجمعة فإن له أن يستخلف غيره وإن لم ياذن له الإمام، القاضي إذا لم يكن ماذوناً بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس انفاسي بين يديه حار ولو



أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في غيبته فرفع لصلاته إلى القاضي فأجازه نقد قضاؤه عندنا كذا في فتاوى قاضيهان، وكذلك القاضي إذا أجاز حكم المحكم في المجتهدات كذا في الظهيرية، إذا استقضى القاضي لم أدرك ليس له أن يقضي بذلك الأمر والعبد إذا استقضى ثم عني كان له أن يقضي بذلك الأمر، وفي فتاوى النسي سئل عن سلطان مات وانقضت الرعية على ابن صغير له وجملوه سلطاناً ما حال القضاة والخطباء وتقليده بينهم مع عدم ولايته، قال: ينبغي أن يكون الاتفاق على وإن عظم بصير سلطاناً لهم ويكون التقليد منه وهو بعد بمعه تبعاً لابن السلطان ويعظمه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الوالي كذا في الدحيرة، السلطان أمر عبده بتنصيب القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة من السلطان، ولو حكم بنفسه لا يصح كذا في البرارية، إذا قال الخليفة لوالي بلدة - هر كرامى بايادت قصا تقيد كى، وعريته قلد من شئت صح، ولو قال: كسى رفضا تقليد كى، وعريته: قلد أحداً لا يصح، إذا قال السلطان لأمر من أمرائه: فلان ولايت بتودادم، أو قال ترا دادم، لا يملك تقليد القضاء وإن جعله أميراً على بلدة وجعل حراجها له فأطلق له التصرف في الرعية على العموم كما تقتضيه الإمارة فله أن يقلد وأن يعزل كذا في المحيط، الإمام إذا لم يكن عدلاً جاز أحكامه وحكامه ولا يجوز توليه السلطان إذا كان صغيراً ويسمى<sup>١</sup> أن يكون الإمام قرشياً ولا يشترط أن يكون ماشياً وإن لم يوجد من يرش فالأولى أن يكون عدلاً أمياً عائلاً بشرائط القاضي، السلطان المولى إذا كان صغيراً فليح مل يبنى سلطاناً ثم يحتاج إلى تجديد الأصح أنه يحتاج إلى تقليد جديد، السلطان إذا قلد رجلاً قضاء بلدة وفيها قاصر وم يعزله صريح الأئمة أن لا يصير الأول معزولاً كذا في الملتقط، السلطان إذا قلد قضاء ناحية إلى رجلين فقضى أحدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قلدهما على أن يتفرد كل منهما بالقضاء يحوز كذا في غرمة المفتين، وللسلطان أن يعزل ويستبدل مكانه آخر برتبة وبغير رتبة، وقد صح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يترك القاضي على قضاء أكثر من ستة كذا في التارخانية، ومن حق السلطان أن ينظر إلى هذا القاضي إذا مضى عليه حول فقول: لا عاد فيك ولكن أخشى عليك أن تنسى العلم فعد وادرس العلم ثم عد إلينا حتى نقلدك ثانياً كذا في النهاية، السلطان إذا عزل قاصياً لا يعزل ما لم يصل إليه الخبر حتى لو قضى بقضايا بعد العزل قبل وصول الخبر إليه جازت قضايه وهو نظير الوكيل لا يعزل قبل وصول الخبر إليه، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يعزل وإن علم بعزله حتى يشق عليه مكنه صيانة الحقوق العباد واعتباره بإمام الجمعة إذا عزل وهذا إذا حصل العزل مطلقاً فاما إذا حصل العزل معلقاً بشرط وصول الكتاب إليه لا يعزل ما لم يصل إليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب إليه أو لم يعلم كذا في التارخانية، وإذا مات الخليفة وله قضاء وولاء فهم على حالهم وليس هذا كالوكالة، وفي هداية الساطعي: لو مات القاضي أو عزل تنعزل خلفاءه من القضاة، وكذلك إذا مات أمير الناحية يعزل قضاته بخلاف ما إذا مات الخليفة كذا في الملتقط، وفي جامع العدوى

(١) قوله ويسمى إلخ أي بشرط فوله السلطان المولى إلخ، قد تقدم هذا النوع وبعده أعاده لأجل التنبه على الخلاف المصحح

إذا ورد الكتاب من الإمام إلى عامل حراسان أن يجمع الفقهاء أو قوماً سماهم ليظفروا في أمر القاضي فإن رضوه فآخروه وإلا فاعزلوه فاجتمعوا فلم يرضوا فآخذ العامل الرشوة وكتب أنهم رضوه وترك على ذلك حتى يحكم صبح لأنه لم يعمله، ولو كان في ابتداء التقيد إذا عده فكتب أنهم قد رضوا وقبضه لا ينفذ حكمه كذا في التندرخابية، انقاصي إذا عني ثم أبصر فهو على قصاله كما لو أسلم بعد الردة ولكن فصاؤه لا ينفذ في حال عده وردته، أربعة حصان إذا حصلت بانقاصي صار معزولاً. دهاب البصر ودهاب السمع ودهاب العقل والردة كذا في حرانه المعتبر، إذا عزل القاضي قبل أن يعزل نائبه وإذا مات لا والقوى عني أنه لا يعزل يعزل القاضي لأنه نائب من السطاد أو العامة، ويعزل نائب انقاصي لا يعزل انقاصي كذا في البرارية، السطاد إذا قلد رجلاً فرد انقاصي دلت أن قلدته مشافهة يس له أن يقبل بعد ما رد وإن قلده معذبة بأن بحث إليه مشوره فرد ثم قبل فله دلت، وإن كان التقليد بالرسالة فرد كذا له أن يعزل بعد ذلك ما لم يحسم السطاد بالرد، انقاصي إذا قلد. عزلت نفسي أو أخرجت نفسي عن القضاء وسمع السطاد يعزل، ما ينزول سماع لسطاد فلا وكذلك إذا كتب كذا إلى السلطان - أي عزلت نفسي وأتى الكتاب السلطان صار انقاصي معزولاً كذا في حرية المعتز.

### الباب السادس في حكم السطاد والأمراء وما يقع للقاضي لنفسه

في النورال: سلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ، وفي أدب القاضي للحصاف بعد وهو الأصح وبه يعني كذا في الخلاصة، إذا كان القاضي من قبل الخليفة لا من قبل أمير فليس للأمير أن يقضي ولو قضى لا ينفذ فصاؤه، قال هشام سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: إذا كان القاضي من لأصغر يعني من الخليفة ثم مات فليس للأمير أن يولي قاضياً، وإن كان أميراً بعشرها وخراجها وإن حكم هذا الأمير لم يجز حكمه وكذا إن ولي هذا الأمير قاضياً من قبله لم يجز حكمه، فإن جاء هذا انقاصي الذي ولاء هذا الأمير كتاب الخليفة من الأصيل لا يكون ذلك إفتاء بقضاء كذا في المحيط، وفي مجموع النوارل سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن القاضي إذا كانت له حصومة على إنسان فحاصم عند حليفته في الحكم فقضى له هل ينفذ قضائه؟ قال: لا، لأن قضاء الخليفة له كقضاؤه لنفسه بنفسه، قال أبو الحسن رحمه الله تعالى من انتهى بمثل هذا أن يضرب من السلطان الذي ولاء أن يولي قاضياً آخر حتى يحتصم إليه ببعضي بينهما أو يتحاكما إلى حاكم يحكم ويتراسب بعضائه فبعضي بينهما وينتد، ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من جوز ذلك وقال ينفذ حكم حليفته به وعليه، وفي النوارل ما يدل عليه بعد ذكر أنه رجل حاصم السلطان إلى القاضي وجلس السلطان مع انقاصي في مجلسه ولخصم على الأرض قال: يعني بنقاصي أن يقوم من مكانه ويجلس خصمه السلطان فيه ويقعد على الأرض ثم بعضي بينهما، وقد صرح أن يهودياً، ادعى على هارون الرشيد دعوى في رس أبي يوسف بين يدي أبي يوسف رحمه الله تعالى فسمع أبو يوسف رحمه الله تعالى خصومته على هارون الرشيد وذكر الحصاف في أدب انقاصي أن علماً رضي أنه تعالى عنه قلد شريفاً وحاصم عنده في حادثة قال الحصاف لو أن قاضياً قضى للإمام الذي ولاء نفسه أو

كتاب أدب القاضي / باب في جلوس القاضي ومكان جلوسه  
 قضى عليه بقضية جاز، وكذلك لو قضى لولد الإمام أو والده أو زوجته وكذلك قاضي القضاة  
 لو حاصم إلى قاضٍ ولاه فقضى له أو عليه جاز، وكذلك لو أن الإمام ولي قاضٍ على مثل  
 خراسان قاضٍ أن يولي قضية على الكور ففعل ثم حاصم القاضي الأعلى إلى بعض من ولاه  
 فقضاؤه جائز له وعليه، والذي يدل على القبول الأول ما ذكر هشام في نوادره قال: سألت  
 محمداً رحمه الله تعالى عن قاضٍ وجبت له شفعة جوار قبل رجل فلم يعطها إياه ووجدت  
 والوالي الذي في بلدته ليس ممن يولي القضاء، كيف يصنع قال: ينبغي للوالي أن يقول لهما:  
 اختارا رجلاً يحكم بينكما، قلت: فإن أبى الرجل ذلك أيجبر عليه قال: نعم، فقد أشار إلى  
 التحكيم ولم يقل: بأن خليفة القاضي يحكم بينهما وجوار التحكيم من القاضي عرف بأثر  
 عمر رضي الله عنه فإنه حكم به من ثبت في حصومه كانت إليه وبين أبي هريرة رضي الله  
 عنه وحكم شريحاً في حصومة أخرى كذا في الذخيرة، قال هشام: سألت محمداً رحمه الله  
 تعالى عن قاضي البلدة إذا مات وولياها من لا يولي القضاء أيجبر الخصوم على رجل يحكم  
 بينهم؟ قال: أما كل شيء يحتاج فيه إلى أن يرجع المقضي عليه إلى آخر فلا يجوز ولا يجبر  
 عليه وأما ما كان من قرض أو عصب فيجبر عليه، وفي المستقى: إذا حاصم ابن القاضي غيره إليه  
 أو حاصم غيره إليه يظهر فيه فإن بوجه القضاء على ابنه يقضي على ابنه وإن بوجه لابه  
 يتركهما ويقول لهما: احتصما إلى عربي كذا في المحيط، ويجوز قضاء لقاضي للأمير الذي  
 ولاه، وكذلك قضاء القاضي الأسفل للقاضي الأعلى وللقاضي الأسفل، ويجوز قضاء القاضي  
 لأم امرأته بعدما ماتت امرأته، ولا يجوز إن كانت امرأته حية، وكذا لو قضى لأمراه إليه بعدما  
 مات الأب جاز، وإن كان الأب حياً لا يجوز كذا في فتاوى قاصبحان، الإمام يقضي بعلمه بحد  
 القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية.

### الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك

الحاكم يجلس للقضاء جلوساً ظاهراً في المسجد كي لا يشبه مكانه على العرباء وبعض  
 المفهمين كذا في النهاية، والمسجد الجامع أولى ثم الذي تقام فيه الجماعات وإن لم تصل فيه  
 الجمعة كذا في النهر الفائق، قال الشيخ فخر الإسلام علي البزدوي رحمه الله تعالى: هد إذا  
 كان الجامع في وسط البلد، أما إذا كان في طرف من البلدة فيجب أن يختار مسجداً آخر في  
 وسط البلدة كي لا يلحق لبعض الخصوم مشقة بالذهاب إلى طرف البلدة وإن جلس في مسجد  
 حبه فلا بأس به هكذا روي عن بعض السلف أنهم كانوا يجلسون في مسجد حبيبهم، قال فخر  
 الإسلام: هد إذا كان مسجد حبه في وسط البلدة ويختار مسجد السوق لأنه أشهر كذا في  
 المحيط، فإذا دخل القاضي المسجد فاحب إلي أن يبدأ بمصلي ركعتين أو أربعاً ولأربع أفضل  
 لأنها صلاة النهار ثم يدعو الله تعالى أن يوفقه ويسدده للحق ويعصمه من معصيه ثم يجلس  
 للحكم وإذا أراد أن يجلس معه فوما من أهل الفقه والكرامة أجدهم قريباً منه، وكذلك أهل  
 الأمانة يكونون بقرب منه ولا بأس بأن يجلس وحده إذا كان عالماً بالقضاء كذا في محيط  
 السرخسي، وإن كان جاهلاً يستحب له أن يقعد معه أهل العلم كذا في التبيين، ويشاورهم

كذا في البهر العائق، ولا يشاورهم عند الخصومة كذا في الزرية، ويضع القمصر إلى جانبه عن يمينه لأن فيه السجلات والمحاضر والصكوك فيجب أن يكون معه بين يديه ويجلس كانه في ناحية عنه حيث يراه حتى لا يخذل بالرشوة فيزيد في الفاظ الشهادة أو يفسد كذا في محيط السرخمي، لو جلس في داره لا بأس به ويأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك كذا في الهداية، والأولى أن يكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في البهر العائق، ذكر في المبسوط: ولا بأس بأن يقضي في منزله أو حيث أحب لأن عمل القضاء لا يختص بمكان كذا في التتارخانية، ولو جلس في بيته لا بأس به عندنا لو كان في وسط البلدة كذا في الزرية، وفي إخوانية. فإذا جلس القاضي في المسجد أو في داره يأخذ بوابها ليمسح الخصوم من لأردحام ولا يباح للرباب أن يأخذ شيئاً يهادن بالدخول كذا في التتارخانية، ثم إذا قضى في المسجد خرج للحنن والدية ولا يصرب في المسجد حداً ولا تعريضاً كذا في البهر العائق، ولا بأس بأن يقعد على الطريق إذ كان لا يضر على المارة كذا في التتارخانية، إذا دخل القاضي المسجد فلا بأس بأن يسلم على الخصوم يردد به مسلماً عاماً ثم أحسن التشيع فيه منهم من قال: إن سلم عليهم فلا بأس به، وإن ترك وسعه لم يقبض اللهيه ويكثر الخشمة ونحوها جرى الرسم أن الولاء والأمراء إذا دخلوا لا يسلمون ومنهم من قال عليه أن يسلم ولا يسعه الترك وهكذا والوالي والأمير إذا دخلوا عليهما أن يسلم ولا يسعهما لترك هذا هو الكلام في وقت الدخول عاماً إذا جلس في ناحية من المسجد لفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه، وعن هذا قال بعض مشايخنا: من هذا جرى الرسم أن الناس متى دخلوا على الولاء والأمراء لا يسلمون عليهم وهم لا يسلمون على الناس لأن القاضي متى جلس للحكم لا يسلم ولا يسلمون عليه قالوا والي ولا يسلمون عليه وليس الأمر كما ظنوا والصحيح أن الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي، والفرق أن والي ولا يسلمون إلا للزيارة لا للفصل والحكم والسلام تحية الزائرين فقام القاضي فقامت جنس لفصل والحكم لا للزيارة فلا يسلمون عليه، وإن سلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا بأس بأن يرد عليهم السلام، وهذا إشارة إلى أنه لا يجب عليه رد السلام بل يحير إن شاء رد وإن شاء لم يرد كذا في أدب القاضي للحصاف، وإن أراد القاضي جوابه ينبغي أن لا يريد على قوله وعليكم، ويسلم أشاهد على القاضي ويرد عليه كذا في أسرار خاتمة، وحكي عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن العفصل البجلي رحمه الله تعالى أنه قال يقول: من جلس لتعقبه تلامذته فدخل عليه فدخل وسلم وسعه أن لا يرد السلام، وكذا كان يقول: فيمن جلس للذكر أي ذكر كان فدخل عليه فدخل وسلم وسعه أن لا يرد السلام، وإذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي أن يقوم بين يديه رجل يمسح لسان عن التقديم بين يديه في غير وقتها ومنهم من إساءة الأدب، ويقال به: صاحب المجلس وله أسام الشرطي والعريف والجلواز، وينبغي أن يكون معه سوط الأدب، وينبغي أن يكون أمياً، وينبغي أن لا يكون طماعاً حتى لا يرفضي فلا تميل إلى بعض الخصوم ولا يتركه فاديه إذا أساء الأدب، وإذا جلس الخصمان بين يدي القاضي ورأى القاضي أن يأمر صاحب المجلس ليقوم ببعد منه حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين وبين القاضي، فلا يعلم به

أحد الخصمين ولا يلتفت شياً فعل ذلك، وإن كان مأموراً وتركه بقرب منه فلا بأس، والخاص أن القاضي يحمل ما فيه النظر والاحتياط في أمور الناس، ولا ينبغي لهذا الرجل أن يصار أحد الخصمين كذا في المحيط، والأولى أن يبحث أمين إلى موضع جلوسه قبل مجيئه فيحفظ من حده أولاً فاولاً فيقدمهم على ذلك ولا يقدم واحداً على من جاء قبله بفضل منكرته أو سلطته وإن رأى أن يبدأ بالعرباء فعل وإن كانت فيهم كثرة بحيث يشعرون عن أهل المصر قدمهم عن متارلهم مع الناس ويقدم النساء على حده والرجال على حدة، وإن جعل للنساء يوماً على حدة فهو أستر لهم كذا في الحاوي، فقه حنفي<sup>(١)</sup> قال محمد رحمه الله تعالى: الذي يرجع من ليله إلى أهله بمحلة المقيم والذي يبيت في غير أهله بمحلة للعرب إلا أن العرب يهيئ المسافر أشد سائلاً كذا في المحيط، وإذا رأى التقديم لأجل العربة لا يصدق في قوله. إني غريب عارم على الرجوع إلى وطني لكنه يسأله البية على أنه غريب هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى لكن لا تشترط العدالة في هذه الشهادة وشهادة مسور تكفي ومن أصبحها من قال إن للقاضي يسأله مع من يريد السفر فيسأل الرفقة أنهم متى يخرجون وإن فلاناً هل يخرج معهم؟ فإن قالوا نعم حيث يتحقق العسر وإذا اجتمع على باب القاضي أرباب أشهود والأيمان والعرباء والنساء يقدم القاضي أرباب الشهود فله ذلك وإن قدم أرباب الأيمان فله ذلك وإن قدم العرب فله ذلك، وإن قدم النساء فله ذلك كذا في محيط السرخسي، وينبغي للقاضي إذا تقدم إليه الخصمان أن يسوي بينهما في المجلس ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط، ويسوي بينهما في النظر والكلام ولا يصار أحدهما ولا يشير إليه كذا في حزانة المصنف، بيده ولا برأسه ولا يحاجبه كذا في العباية، ولا يصحك في وجه أحدهما كذا في حرارة المصنف، ويحسب المرح مطلقاً معهما أو مع أحدهما أو مع غيرهما في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لأنه يذهب المهابة كذا في التبيين، وكذلك لا ينبغي له أن يطلع بوجهه إلى أحدهما في شيء من المطلق ما لا يعمل بالآخر مثله كذا في المحيط، ولو كان ميل قلبه إلى أحد الخصمين وأحب أن يظهر حجه لا يؤاخذ به لأنه لا اختيار له فيه كذا في الخلاصة، والخاص أن القاضي مأمور بالتسوية فيما يقدر فيه على التسوية وفيما في وسعه وكل شيء يقدر على التسوية بينهما فيه لا يعدل تركها فيه، وما لا يقدر على التسوية فيه لا يؤاخذ بترك التسوية فيه كذا في محيط، فإن كان أحدهما سلطاناً أو عالماً فجلس السلطان مجلسه والخصم على الأرض ينبغي للقاضي أن يقوم من مكانه ويجلس على الأرض ويجلس خصمه في مكانه كي لا يكون تعصلاً على الآخر كذا في الخلاصة، ولا يصف أحد الخصمين إلا أن يكون خصمه معه كذا في البهانة، ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الآخر كذا في البدائع، وهي مختصر حواهر راده ولا يحلو بأحد الخصمين في منزله كذا في التتارخانة، ولا ينبغي للقاضي أن يعمل ما يؤدي إلى التهمة كذا في خزنة الفتن، ويكره أن يلوى عنقه على أحد الخصمين أي يعرض عنه بعدما كان مقبلاً عندهما وهذا منهي عنه شرعاً ويكره أن يادن لأحد الخصمين بأن يدخل في منزله، ومن لم تكن له حصومة فلا بأس بأن يادن له القاضي بالدخول عليه بسلام أو الحاجة تعرض كذا في محيط السرخسي.

ولا يقدّم أحدهما من جانب اليمين والآخر من جانب اليسار لأن جانب اليمين أفضل فيكون تقدماً له على صاحبه، يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه أن يسوي فيه بين الأب والابن وبين الخليفة والرعية وبين الذمي<sup>(١)</sup> والشريف كذا هي التبيين، قال صاحب الاقضية: وينبغي أن يكون جلوسهما بين يدي القاضي على قدر ذراعين أو نحو ذلك بحيث يسمع كلامهما من غير أن يرفعا أصواتهما، وينبغي للقاضي إذا جلس في المجلس أن يستند ظهره إلى الهراب، وكان الرسم في زمن الخصاص وغيره أن يجلس مستقبل القبلة بوجهه ورسم زمانه أحسن وتلق أعوان القاضي بين يدي القاضي ليكون أهيب في أعين الناس، ويجب أن يكون قيامهم بعد من القاضي حتى لا يسمعون ما يدور بين القاضي وبين من تقدّم إليه من الخصوم ولا يعرفون رأي القاضي في بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يحتالون لإبطاله كذا في الهبط، إذا تقدم خصمان سأل المدعي عن دعواه هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية أبو جعفر وهذا فعل اختلّف فيه المشايخ بعضهم قال: ليس للقاضي أن يسأل المدعي عن دعواه ولكن يسكت ويسمع ما ادّعه المدعي، وقال بعضهم: يسأل به أحد الخصاف رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية وهكذا ذكر في محاضر ابن سعادة وهكذا ذكر في المنثلي وذكر الشيخ الإمام فخر الإسلام علي البيزدي رحمه الله تعالى أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: القاضي يسأل وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: لا يسأل بل يسكت، وفي الحاشية: وإذا جلس الخصوم بين يديه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يستنطقهم فيقول: أيكما المدعي فإذا عرف المدعي يقول له: ماذا تدّعي وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يفعل ذلك، وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أرفق كذا في التتارخانية، فإذا حضرا فهو بالخيار إن شاء بداهما بالكلام فقال: ما لكما وإن شاء تركهما حتى يبدأ بالنطق وهو أحسن كي لا يكون مهيناً للخصومة كذا في التبيين، ثم إذا سأل أو لم يسأله ولكن ادّعى بنفسه سأل القاضي المدّعي عليه عن دعوى المدعي هكذا ذكر صاحب الاقضية، وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي يكتب دعوى المدعي في صحيفة وينظر فيه أصبح هوام فاسد، فإن كان فاسداً لا يقبل على المدعي عليه ولكن يقول للمدعي: قم فصحح دعواك هكذا ذكر الخصاص في موضع من أدب القاضي، وفي موضع آخر أن القاضي لا يقول له ذلك به أخذ بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ولكن يقول: دعواك هذه فاسدة فلا يلزمني سماعها، وهذا ليس بعلقين بل لغوي بالفساد وإن كانت دعواه صحيحة فالقاضي يسأل المدعي عليه ويقول: إن خصمك ادّعى عليك كذا وكذا فماذا تقول؟ هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية، وفي اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى أيضاً على نحو ما ذكرنا في جانب المدعي، فإن عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى لا يسأله القاضي الجواب ولكن ينظر إليه ليأتي بالجواب كذا في الهبط، فإذا تكلم صاحب الدعوى اسكت الآخر واستمع من صاحب الدعوى حتى ينهم حجته لانهما إذا تكلموا معاً لا يتمكن من أن يفهم كلام واحد منهما، قال: ثم يأمره بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر وهذا اللفظ يدل على أنه يستنطق الآخر

(١) قوله وبين الذمي: كذا في النسخ والذي رأته في نسخة من التبيين الذمي بدل الذمي امر مصححه

وإن لم يسأل المدهي ذلك واختار بعض القضاة أنه لا يفعل ذلك إلا عند سؤال المدهي، والأصح عندنا أنه يستعطق الآخر وإن لم يلتمس المدهي ذلك كذا في السفناني، ولا يلقن الشهود بقوله: أتشهد بكذا واستحسنه أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما لا نهي فيه كذا إذا كان أميناً عالمًا لا يكسب بتلقيه علماً وربما يحضر عن الكلام لحشمة القاضي ومهابة المجلس مكان في تلقيه إحياء حق المسلم، في القضية والخزنة: أن المسائل التي تتعلق بالقضاء القنوي فيها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذ حصل له زيادة علم بالعبرة كذا في شرح أبي المكارم، ولا ينبغي للقاضي أن يلقن أحد الخصمين حجة ولكن إذا طلب بمحضه فيجوز له أن يستعمل الاستحلاف إن لم تكن للمدعي حجة حاضرة فيسأله عند ذلك ألك بينه؟ وفي التوارق: سئل أبو نصر عن رجلين قدما إلى القاضي فقال أحدهما: إن لي على هذا الرجل ألف درهم ولم يزد على هذا قال: سأل المدعي عليه في ذلك، وقال أبو بكر تقدم رجلان إلي يحيى بن أكرم فقال أحدهما: إن لي على هذا ألف درهم فقال له يحيى: قد أخبرني خبراً عما تشاء يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة ما لم يقل: مره لي عطيتي حقي أو نحو ذلك، قال أبو نصر: وهذا عندنا ليس بشيء وهذا عما لا يجحد عليه لأيهما لم يتقدما إلا للطلب، ثم إذا سمع جواب المدعي عليه كتب جلوسه في قرطاس أو أمر الكاتب أن يكتب ذلك بين يديه: بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان يوم كذا بكذا ليلة خلت من شهر كذا من سنة كذا ثم إن كان القاضي يعرف المدعي عليه والمدعي اثنتهما في وقعة معرفة وكتب حضر فلان وأحضر معه فلاناً وإن لم يعرفهما أرسل الكتابة إرسالاً وكتب: حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان يمسبه إلى أبيه وجده أو إلى مواله فيكتب ذكر أنه فلان مولى فلان بن فلان فإن كانت له تجارة أو متاعه يعرف بها يمسب إليها زيادة في التعريف وكذلك يحلله زيادة في التعريف ولكن يحلله بما يبرهنه لا بما يشينه وأحضر رجلاً ذكر أنه فلان على نحو ما ذكرنا في جانب المدعي ثم يكتب غادعي فلان بن فلان يعني المدعي الذي حضر على فلان بن فلان يعني المدعي عليه الذي أحضره معه، كذا وكذا يكتب دعواه من غير زيادة ونقصان ثم يكتب فيسأل القاضي المدعي عليه فلان بن فلان عما ادعى عليه فلان بن فلان من الدعوى الموصوفة في هذا الكتاب، فإن كان قد أقر به كتب إقراره، في الخاتمة: ويأمر المدعي عليه بإيفاء الحق كذا في التتارخانية، وإن كان قد جحد يكتب جحوده لمعلم بعد ذلك أنه هل يبقي له أن يسأل البينة عليه أم لا؟ وينبغي أن يكتب المحمود بلفظه ولا يحركه إلى لسان العربية إلا إذا أمكن أن يحرك من غير زيادة ونقصان ومن غير أن يدخل فيه كلمة مبهمة مشتركة فإن المحمود يختلف حكمه باختلاف أنواعه، فإن المودع إذا جحد الإيداع أصلاً ثم ادعى الرد أو الهلاك لا تسمع دعواه، ولو قال: ليس علي تسليم ما أديت ولا قيمتها ثم ادعى الهلاك أو الرد تسمع دعواه فيكتب عبارته بلسانه من غير زيادة ولا نقصان حتى يبنى عليه حكمه وهذا الذي ذكرنا رسم قطعة ديار الحصار وصاحب كتاب الأفضية وعرف زمانها، والقضاة في زماننا على رسم أحسن من هذا فإن المدعي في زماننا يأتي كاتب باب القاضي حتى يكتب دعواه في يهاض فيكتب: حضر القاضي يكتب اسم القاضي الذي يرفع إليه الحادثة ويترك موضع التعارض ثم يكتب اسم المدهي ونسبه ويكتب اسم

المدعى عليه ونسبه يكتب دعواه بشرائطها ثم يترك مريض الجواب فإذا جلس المدعى أو وكيله للمصنوعة يدعى وكيله من ذلك الكتاب ويسأل القاضي المدعى عليه الجواب عن دعواه فإذا أجابه بالإقرار أو الإنكار دفع البياض إلى القاضي حتى يكتب التاريخ في أوله والجواب في آخره بمبادرة المدعى عليه، ثم إن كان الجواب بالإقرار أمره القاضي بالخروج عن عهده ما أقر به وإن كان بالجحود فالقاضي يقول للمدعى: إن خصمك قد جحد دعواك فماداً تريد مكد ذكر الخصاف وصاحب القضية، وهو اختيار بعض المشايخ وأنه على اختلاف، فإن قال المدعى: حلفه فالقاضي يقول للمدعى: ألت بينة على ما هو، رأى الخصاف وصاحب كتاب القضية وهو قول بعض المشايخ فإن قال: لا حلف القاضي المدعى عليه وإن قال: نعم لي بينة فالقاضي يأمره بإحضارها ويكتب أسماء الشهود فيه وأسماءهم وأحلامهم ومجالهم أو يأمر الكاتب حتى يكتب ذلك، فإذا أحضر المدعى شهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان فإذا جلس الشهود بين يدي القاضي وجاء أوان الشهادة أحد القاضي البياض وسألهم عن شهادتهم وإن كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو أولئك وأحوط ثم يقابل القاضي لفظ شهادتهم بالدعوى فإن كانت موافقة للدعوى وعرف القاضي الشهود بالمعدلة يقول للمدعى عليه: هل لك دفع فإن قال: نعم ولكن أمهلني حتى آتي به أمهله وإن قال: لا وجه عليه القضاء وإن لم يعرفهم القاضي بالمعدلة يتوقف وإن قال المدعى: لي بينة حاضرة إلا أبي اطلب بمن المدعى عليه، إن قال: حاضرة في المجلس فالقاضي لا يجيبه ولا يحلف المدعى عليه بالإجماع كذا ذكره القدوري في شرحه، وإن قال: حاضرة في بلدته فالقاضي لا يحلف المدعى عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجيبه وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وإذا كانت المسألة مختلفة فإن كان يرى استحلامه حلفه، وإذا حلفه وحلف وطلب من القاضي أن يعطيه رقعة أن فلاناً ادعى على فلان كذا وحلفه وحلف حتى لا يقدمه إلى هذا القاضي ثانياً أو إلى قاض آخر فيحلفه مرة أخرى أعطاه نظراً له والقاضي بالخيار إن شاء كتب ذلك في رقعة على حدة وإن شاء كتب ذلك في البياض الذي كتب فيه الدعوى والإنكار وكتب فيه التاريخ وأعطاه ثم الدعوى لا تخلو إما أن تقع في العين أو في الدين، فإن وقعت في الدين والمدعى مكيل فلما تصح الدعوى إذا ذكر للمدعى جنته أي أنه حنطة أو شعير ويذكر نوعه أنه سفي أو بري أو خريمي أو ربيعي وصعته أنه وسط أو جيد أو رديء ويذكر الحسراء والبيضاء في الحنطة ويذكر قدره فيقول: كذا قعيماً لأن الحنطة تكال بالقعير ويذكر بقعير كذا لأن القعيران متفاوت في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لأن أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فإنه إذا كان بسبب السلم لا يجوز الاستبدال به ومحتاج إلى بيان مكان الإيلاء ليضع التحرز عن موضع الخلاف وإن كان من لس مبيع جاز الاستبدال به وبيان مكان الإيلاء فيه ليس بشرط وإن كان من قرض لا يجوز التأجيل فيه بمعنى لا يلزم ويذكر في السلم شرائط صحته من اعلام جنس رأس المال وورنه إن كان وزنياً وانتقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وتأجيل المسلم فيه شهراً أو أكثر حتى يخرج عن حد الاختلاف، وكذا ما سوى ذلك من شرائط المسلم، ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرص إلى حاجته لأن عند أبي



حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير ديناً عليه إلا بالاستهلاك وينبغي أن يذكر في دعوى القرص أيضاً أنه أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون وكيلاً في الإقراض ولو وكيل في الإقراض مفسر ومصر ولا يكون له حق الأخذ ولا حق المطالبة بالأداء، وكذلك في كل سبب من الأسباب يذكر شرائطه أيضاً لأن كل أحد لا يهتدي إلى العلم بشرائط الأحاد فلينبغي أن يبين ذلك للقاضي حتى يتأمل فيه القاضي إن وجدته صحيحاً عمل به وإلا رده، وإن كان المدعى به رؤياً يذكر جهته إن كان ذهباً وكان مضروباً يذكر كذا ديناراً ويذكر نوعه أنه نيسابوري الضرب أو بخاري الضرب أو ما أشبه ذلك، ويذكر صفته أنه جيد أو رديء أو وسط وإذا ذكر البخاري أو النيسابوري لا يحتاج إلى ذكر الأحمر لأن البخاري أو النيسابوري لا يكون إلا أحمر ولا بد من ذكر الجهد عليه عامة المشايخ، وفي فتاوى النسفي إذا ذكر أحمر خالص كمي ولا يحتاج إلى ذكر الجهد، ولا بد أن يبين أنه من ضرب أي وال عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وبعضهم لم يشترط ذلك وإنه أوسع، ويذكر التمثال مع ذلك ويذكر نوع التمثال وإن لم يكن مضروباً لا يذكر كذا ديناراً بل يذكر كذا مثقالاً فإن كان خالصاً من العسل يذكر كذلك وإن كان فيه عسل ذكر كذلك نحو: الده نوهي أو الده هشتي أو الده ششي<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك فإن كان المدعى به نفرة وكان مضروباً ذكر نوعها وهو ما يضاف إليه وصفتها أنها جيد أو رديء، وكذا ذكر درهما كذا درهماً وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن كانت فضة غير مضروبة ذكر فضة خالصة من العسل إن كانت حانية ويذكر نوعها كقرفة طمعاجي، ويذكر صفتها أنها جيد أو رديء أو وسط ويذكر قدرها كذا وكذا درهماً وقيل: إذا ذكر كذا طمعاجي كمي ولا يحتاج إلى ذكر الجهد، وإن كان المدعى به دراهم مضروبة والعسل فيها عذب فإن كان يعامل بها ورناً يذكر نوعها وصفها ومقدار ورثها وإن كان يعامل عدداً يذكر عددها، وإن كانت الدعوى في العين فإن كان المدعى به معلولاً وهو مالك فهي الخبيعة الدعوى في الدين وهو اعميه فيشترط بيان القدر والصفة والنوع والجنس على ما بيننا، وإن كان قائماً فإن كان يعامل بمكس أحضاره مجلس الحكم فلا بد من الإحصار مجلس الحكم ولا بد من الإشارة إليه في الدعوى والشهادة، وإن وقعت الدعوى في عين غلبة لا يعرف مكانها بأن ادعى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو جارية لا يدرى أنه قائم أو مالك فإن بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينه مقبولة وإن لم يبين القيمة بأن لم يعلم قيمته أشار في عامة الكتب إلى أنها مسموعة فإنه ذكر في كتاب الرهن إذا ادعى رجل على رجل آخر أنه رهن عنده ثوباً وهو يكره قال: تسمع دعواه، وقال في كتاب الغصب رجل ادعى على غيره أنه غصب منه جارية وأقام بيينة على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بيئته وبعض مشايخنا قال: إن تسمع دعواه إذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول: ما ذكر في الكتاب هذا وكان الغني أبو بكر الأعمش يقول ناويل المسألة أن الشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه بالغصب فثبت غصب الجارية بإقراره في حق الحبس والفضاء جميعاً وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى صحيحة والبيينة مقبولة وبكره في حق الحبس وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه، قال فخر الإسلام علي

اليزدوي: إذا كانت مختلفة ينبغي للقاضي أن يكلف المدعي بيان القيمة فإذا كلفه ولم يبين  
تسمع دعواه وهذا لأن الإنسان قد لا يعرف ما له من كلفه بيان القيمة فقد أصر به أو يتعذر  
عليه الوصول إلى حقه وإذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود من الطريق لا أولى،  
وإن وقعت الدعوى في العقار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى بها ثم من ذكر الجهة  
ثم من ذكر السكة بدأ بالأعم وهو البلد أو بالأخص، وهذا فصل اختلف فيه أهل الشروط قال  
بعضهم: يبدأ بالأعم وقال بعضهم: يبدأ بالأخص، وعند عامة أهل العلم له الخيار إن شاء بدأ  
بالأعم وإن شاء بدأ بالأخص، ولا بد من ذكر حدود الدار بعد هذا، قال جماعة من أهل  
الشروط: ينبغي أن يذكر في الحد لزقي دار ملان ولا يذكر دار ملان لأنه حينئذ نصير دار ملان  
مدعى بها لأن الحد يدخل في الحدود، وعندنا كلا اللفظين على السواء فإن ذكر حدتي لا  
يكفي في ظاهر رواية أصحابنا وإن ذكر ثلاثة حدود كماه كذا في المحيط.

### الباب الثامن في أفعال القاضي وصفاته

وينبغي للقاضي أن يتقي الله ويقضي بالحق ولا يقضي لهوى يضل به ولا لرغبة تغيبه ولا  
لرهبة تزجره بل يؤثر طاعة ربه ويحصل لمعاده طمأنينة في جزيل ثوابه وحرماً من اليم عذابه فيتبع  
الحكمة وفصل الخطأ كذا في محيط السرخسي، القاضي هل يقضي فيه أقاويل والصحيح أنه  
لا يأمر به في مجلس القضاء وقيامه في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة، وانفقوا على أنه  
لا يقضي للخصوم حتى لا يقفوا على رأيه فيشتغلون بالتلبس، وروى ابن سماعة عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في رجلين تقدمتا إلى القاضي في أمر وظن القاضي أنهما تقدمتا إليه  
ليطلب ما يقضي به في ذلك أقامهما من عند نفسه، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: لا  
يسمي له أن يبيع ويشترى في مجلس القضاء لنفسه، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله  
تعالى: ففي قوله بنفسه إشارة إلى أنه لا يأمر بأن يبيع ويشترى ليتيم أو ميت مديون، ولو باع  
واشترى لنفسه في غير مجلس القضاء فلا بأس به عندما وفي الخاتمة. والصحيح أنه لا يفعل لا  
في مجلس القضاء ولا في غيره لأن الناس يسهلونه لأجل القضاء، وينبغي أن يولي لذلك غيره  
ممن يثق به، ولا ينبغي له أن يستقرض، لا من صديق أو خليط له كان قيل أن يستقضي فلا  
يخاصم إليه ولا يتهمة أنه يعين خصماً وكذلك الاستعارة ويشيع الجنابة ويعود المريض ولكن  
لا يطبل مكة في ذلك المجلس، ولا يمكن أحداً من الخصوم يتكلم معه في ذلك المجلس بشيء  
من الخصومات، وفي السفاهي: وإنما يعود المريض إذا لم يكن المريض من المتخاصمين، أما إذا  
كان منهم فلا ينبغي أن يعود كذا في التتارخانية، ولا ينبغي للقاضي أن يكون قطعاً غليظاً حليماً  
حنيداً، وينبغي أن يكون موثقاً به في عفافه وعقله وملاحة وفهمه وحلمه بالسنة والآثار  
ووجوه الفقه، ويكون شديداً من غير عنف لئلا من غير ضعف كذا في التبيين، وبأمر أهوانه  
بالفرق كذا في اليزارية، وفي الينابيع. ويكره أن يقضي بين الناس وهو غشيان كذلك لا يقضي  
إذا دخله نكاس ولا يقضي وهو جائع أو عطشان، وهذا إذا لم يكن وجه القضاء بيناً فاما إذا كان  
وجه القضاء بيناً فلا بأس أن يقضي وهو هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: لا ينبغي له أن

ينطرح بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء كد في التنازحية، ولا يقضي حال شغل قلبه بفرح أو حاجة إلى اجتماع أو برد أو حر شديد أو مدافعة الأختين كذا في شهر العائق، ولا ينبغي للقاضي أن يجلس للقضاء وهو صجر أو كظبط من الطعام فإن عرس له هم أو عصب أو نعاس كف حتى يذهب ذلك عن فيكون جلوسه عند اعتدال امره ويجعل سمعه وبصره وفهمه وقلبه إلى الخصوم غير معجل لهم ولا يحرف إياهم<sup>(١)</sup> فإن الحرف يقطع حجة الرجل كذا في الحاوي. فقه حنفي<sup>(٢)</sup>، ويخرج في أحسن ثيابه كذا في الطهريّة، ويقضي وهو جالس متكئاً أو متربّعاً كذا في ليزارية، ولكن القضاء مستوياً أفضل تعظيماً لأمر القضاء كذا في السبين، ولا ينبغي له أن يتعب نفسه في طول المجلس ويكرّس يجلس في طرفي النهار أو ما أصاق، وكذلك الفقيه المفتي كذا في المحط، وإن كان القاضي شاعراً ينبغي أن يقضي شهوته من امره قبل أن يجلس للقضاء كذا في السراجية، ولا يقضي وهو يحشي أو يسير على الدابة، وكذلك على مشايخنا رحمهم الله تعالى في المعنى: لا ينبغي له أن يمضي وهو يحشي مكن يجلس في موضع وإذا استقر فيه أفتى، ومهم من قال لا بأس بأن يمضي في الطريق إذا كانت المسألة واضحة كذا في المحيد، وفي العيوب ويسعى للقاضي إذا ختصم إليه الأخواه أو سو لهم أن لا يحصل بعصل القضاء بينهم وبينهم قليلاً لهم يصطلحون، وفي الكبرى وهو لا يختص بالأقارب بل ينبغي أن يفعل ذلك إذا وقعت خصومة بين لأحباب كد في لتنازحية

### الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعونه وما يتصل بذلك

إن كان القاضي فقيراً محتاجاً الأولى أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه فإن كان عسياً تكلموا فيه، والأولى أن لا يأخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاصيخان، ولا يأخذ الرزق إلا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها لأنه يعمل لأهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العنابية، كما تجوز كفاية القاضي من بيت مال جعل كفاية عياله ومن يحونه من أهله وأعواله في مال بيت أماء، ولم يقل عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة، واحتلف المتأخرون فيه والصحيح أنه يأخذ كذا في التنازحية، القاضي إذا كان يأخذ من بيت المال شيئاً لا يكون عاملاً بالأجر من يكون عاملاً لأنه تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن، وروي أن أبا بكر<sup>(٣)</sup> رضي الله تعالى عنه لما استخلف كان يأخذ الرزق من بيت مال وكذا عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وأما عثمان رضي الله تعالى عنه فكان صاحب ثروة ويسار فكان

(١) قوله ولا يحرف إياهم. حق الصار ولا يحرفهم لأنه لا يجوز الفصل مع إمكن الرسل حنبل<sup>أه</sup> مصححه.

(٢) قوله فقه حنفي. تقدم نظيره في صحيفة ٣٠٨ والطاهر أنه صفة للحاوي بئر بها أن المراد به الحاوي المؤلف في فقه الحنابلة لا الحاوي الذي في فقه الشافعية وبعد ذلك فالأولى حدها كما لا ينبغي أنه مصححه.

(٣) قوله وروي أن أبا بكر الخ. قصد بهذا بيان حكم الخليفة بعد بيان حكم القاضي وسعوه لأهل أه

يحتسب ولا يأخذ كذا في الخلاصة، وينبغي للإمام أن يوسع عليه رعي عياله كي لا يطمع في أموال الناس، وروي أن رسول الله ﷺ لما بعث عتاب بن أسيد إلى مكة وولاه أمرها رزقه أربعمئة درهم في كل عام، وروي أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجروا لأبي بكر رضي الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت مال وكان لعبي رضي الله تعالى عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد، وروي أن علياً رضي الله تعالى عنه فرض له خمس مائة درهم في كل شهر كذا في اليبائع، وأم أجور كتاب القاضي وأجر قسامه فإن رأى القاضي أن يحمل ذلك على الخصوص فيه ذلك، وإن رأى أن يحمل ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به، وعلى هذا الصحفة التي يكتب فيها دعوى المدعين وشهادتهم، إن رأى القاضي أن يطب ذلك من المدعي فيه ذلك وإن كان في بيت المال سعة ورأى أن يحمل ذلك في بيت مال فلا بأس به وفي انوار قد إبراهيم سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى سئل عن القاضي: إذا أجرى له ثلاثون درهماً في أروى كتابه وثمن صحيفته وقراطيسه وأعطى الكتابات عشرين درهماً وجعل عشرة لرجل يقوم معه وكلف الخصوص نصفه أيسره ذلك؟ قال: ما أحب أن يعترف شيئاً من ذلك من موضعه الذي سمي له كذا في التتريحية

الهدية - مال يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط أن يعينه كذا في حرية انتخب، ولا يقبل هدية إلا من ذي رحم محرر أو من جرت عادته قبل نقضه بمهادته لكن هذا إذا لم تكن للقريب أو من جرت عادته بمهادته حصومه، وحاصل ذلك أن هدايا القاضي أنواع هدية فمن حصومه ويسى له أن يقبلها سواء كانت بين القاضي وبين مهدي مهاداة قبل القضاء أو سم تكن، وسواء كانت بينهما مهاداة أو لم تكن، وهدية ممن لا حصومه له وإنها على نوعين: إما أن تكون بينهما مهاداة قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة أو سم تكن إا سم تكن لا ينبغي له أن يقبلها، وإن كانت بينهما مهاداة قبل القضاء فإن أهده بعد القضاء بشرط ما كان يهديه من القضاء فلا بأس بأن يقبلها فيحمل ذلك على أساسه أسابعه بينهما حملاً لأمر المسمين على السداد والصلاح بالقدر ممكن وإن كان أهده ريادة على ما كان يهديه قبل القضاء فإنه لا يأخذ الرهادة، قال الشيخ الإمام فحر الإسلام على أسير ذي رحمه الله تعالى، لا أن يكون من المهدي قد أوداد فقدر ما أوداد ماله إذا أوداد في الهدية فلا بأس بقبولها، ثم إذا أحد الهدية ولم يكن له أحدها احتلج المشايخ بعضهم قال يصح في حب المال وعندهم قالوا: بأنه يرثها على أهلها إن عرفهم ورجه سنار في السير الكبير كذا في النهاية، وكذا في كل موضع نسى أن يقبل كذا في الخلاصة، وإن لم يعرف مهديها أو عرفه إلا أنه كان حياً حتى تعذر الرد عليه يصحها في مال المال، وحيث يكون حكمها حكم النقطة كذا في النهاية، فإن كان المهدي يتأذى ببرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته كذا في الخلاصة ويقبل الهدية من الواسي الذي ولاه، ولو كانت لتحليلة حصومه لم يقبل هديته إلا بعد الحكم كذا في النهاية، ولو أهدي لرجل إلى وأعط شيئاً كان له أن يقبل ويحتسب له كذا في المحط، ويجوز للإمام والمفتي قبول الهدية وإجابة الدعوة الخاصة.

وأما الكلام في دعوة القاضي فقد قال محمد رحمه الله تعالى في لأصر: لا بأس للقاضي أن يحجب الدعوة العامة ولا يحجب الدعوة الخاصة كذا في فتاوى قاضيخان، والصحيح

أن المضيف لو علم أن القاضي لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة وإن كان يتخذها فهي عامة  
كذا في الكافي، ولم يفتصل في الدعوة الخاصة بين القريب وبين الأجنبي وكذا لم يفتصل بينهما  
إذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجله أو لم  
يكن، وذكر القدوري أن القاضي يجيب للدعوة الخاصة في المحرم وهكذا ذكر شمس الأئمة  
الحلواني في شرح أدب القاضي، وذكر الطحاوي في مختصره أن على قور أبي حنيفة وأبي  
يوسف رحمهما الله تعالى، لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب، وعلى قول محمد رحمه الله  
تعالى يجيب، وذكر شمس الأئمة المرحسي وشيخ الإسلام أن صاحب الدعوة إن كان من لا  
يتخذ الدعوة للقاضي قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوته، القريب والأجنبي فيه سواء وإن كان  
يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل أسبوع مرة فانقضي لا يجيب  
دعوته إلا في كل شهر مرة، وكذلك إذا كان صاحب الدعوة راد في أبحاث بعد لقضاء على ما  
كان قبل قضاء فانقضي لا يجيب الدعوة إلا أن يكون مال صاحب الدعوة قد أرداه فيقدر ما  
أرداه من ماله أردد في أبحاث فانقضي يجيبه، وهذا كله إذا لم يكن لصاحب الدعوة  
حصرة فاما إذا كانت لصاحب الدعوة حصرة لا يجيب دعوته وإن كانت بينهما مرة أو  
مباشرة قبل القضاء كذا هي الخط، وأما الدعوة بعامة فإن كانت بدعة كدعوة مبارأة ومحوه  
لا يحل له أن يحصره لأنه لا يحل لعير القاضي إجابتها فانقضي أولى وإن كانت من كونه  
العرس والختان فإنه يجيبها لأنه حاجة السنة ولا تهمة فيه كذا هي البدع

وما يتصل بهذا الفصل الرشوة: وعلم بأن الرشوة أنواع: منها أن يهدي الرجل إلى رجل  
مالاً لا لابتغاء التودد والتحبب وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى إليه، ونوع منها أن  
يهدى الرجل إلى رجل مالاً بسبب أن ذلك الرجل قد خوفه فيهدى إليه مالاً ليدفع أخوف عن  
نفسه أو يهدى إلى السلطان مالاً ليدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله وهذا نوع لا يحل لأحد  
أحد وإذا أحد يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطي الإعطاء عامة  
الشايع على أنه يحل لأنه يجعل ماله وقاية لنفسه أو يجعل بعض ماله وقاية للباقي، ونوع منها  
أن يهدى الرجل إلى رجل مالاً ليسوي أمره فيما بينه وبين السلطان ويعينه في حاجته وإنه على  
وجهين: الوجه الأول: أن تكون حاجته حراماً وفي هذا الوجه لا يحل للمهدى الإعطاء ولا  
نمهدى إليه الأحد، الوجه الثاني: أن تكون حاجته مباحة وإنه على وجهين أيضاً، الوجه  
الأول: أن يشترط أنه إنما يهدى إليه ليعينه عند السلطان، وفي هذا الوجه لا يحل لأحد الأحد  
وهل يحل للمعطي الإعطاء؟ تكلموا فيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل. وحل  
في حل الأحد وحل الإعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحاجة سواء إلى الليل ليقيم بعمله  
بالمال الذي يريد يدفع إليه فتصح الإجارة ويستحق الأجير الأجر ثم استأجر بالخيار إن شاء  
استعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في عمل آخر، قالوا: وهذه الخيلة إنما تصح إذا كان  
العمل الذي يستأجره عليه عملاً يصح الاستئجار عليه كذا في الخط، كتبيع الرمانة ومحوه،  
وإن لم يبين المدة لا يجوز كذا في الخلاصة، وهل يحل للمعطي الإعطاء بدون هذه الخيلة  
تكلموا فيه قيل: لا يحل وقيل: يحل وهو الأصح، هذا إذا أعطاه قبل أن يسوي أمره أما إذا

أعطاه بعد أن سؤى أمره ولجأه عن ظلمه فبطل للمعطي الإعتاء وبطل للأخر الإخذ وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاصيخان، الوجه الثاني، إذا لم يشترط ذلك صريحاً ولكن إنما يهدي إليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى وعامتهم على أنه لا يكره هذا إذا لم تكن بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب من الأسباب، وأما إذا كانت بينهما مهاداة قبل ذلك بسبب صداقة أو قرابة فاهدى إليه كما كان يهدي قبل ذلك، ثم إن للهدى إليه قلم لإصلاح أمره فهذا أمر حسن لأنه مجازاة الإحسان بالإحسان ومقابلة النكرم بالنكرم، ونوع آخر: أن يهدي الرجل إلى سلطان فيقلد القضاء له أو عملاً آخر وهذا النوع لا يجل لأخذ الآخر ولا للمعطي الإعتاء كذا في المحيط.

### الباب العاشر في بيان ما يكون حكماً وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه صحيحاً وما لا يبطل

قال مشايختنا رحمهم الله تعالى: ينبغي للقاضي إذا أراد الحكم أن يقول للحصنين: أحكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى أنه إذا كان في التقليد خلل يصير حكماً بتحكيمهما، وإذا قال القاضي: ثبت عندي أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكماً من القاضي كان القاضي الإمام أبو عاصم العامري يفتي بأنه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار الصدر الشهيد رحمه الله تعالى، وفي الخاتمة، وعليه المعنوي وكان القاضي شمس الإسلام محمود الأروجدي رحمه الله تعالى يقول: لا بد وأن يقول القاضي: قضيت أو يقول: حكمت أو يقول: أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكر الناطقي في واقعاته والمذكور ثمة إذا ادعى رجل داراً في يد رجل فقال القاضي للمدعى عليه: لا أرى لك حقاً في هذه الدار فهذا لا يكون حكماً وهكذا كان يفتي الشيخ لإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى، وكان يقول: إذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدوفة فقال القاضي للمدعى عليه أين محدود باين مدعي ده<sup>(١)</sup> فهذا لا يكون حكماً من القاضي، ويسعى أن يقول: حكم كردم باين محدود مراين مدعي<sup>(٢)</sup> والصحيح أن قوله: حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندي يكفي وكذلك إذا قال: ظهر عندي أو قال: صح عندي أو قال: علمت فهذا كله حكم، وإذا قال القاضي بعدما قضى في حادثة: رجعت عن قضائي أو بدالي غير ذلك، وفي الخلاصة: أو قال: أبطلت حكمي وفي المحيط: أو قال: ولفت على نلبس الشهود وأراد أن يبطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماضٍ على حاله إذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة، وفي فتاوى النسفي رحمه الله تعالى: عبد ادعى حرية نفسه وقضى القاضي بها ببيعة أقامها لعبد ثم قال العبد: كذبت أبا عبد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية؟ فلا رواية لهذه المسألة في شيء من الكتب، قال: ويصح أن لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالاً وقضى للقاضي بالمال للمدعي بالبيعة ثم قال المدعي: كنت كاذباً فيما ادعيت حيث يبطل القضاء وإذا قال المدعي بعد القضاء المقتضى به: ليس ملكي لا يبطل

(١) أعط هذا المحدود لهذا المدعي. (٢) حكمت بهذا المحدود لهذا المدعي.

القضاء بخلاف ما إذا قال: لم يكن ملكي لأن قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من صوره  
 يعني الملك للحال انتفاءه من الأصل بخلاف قوله لم يكن ملكي، المقضي به إذا قال: ما قضى به  
 لي فهو حرم لي وأمر إنسان أن يشتري ذلك له من المقضى عليه فهذا يبطل الحكم كذا في  
 التعارضانية، لو أضاف رجل البينة على أن هذه العين له بسبب الشراء والإثبات ثم قال لم تكن لي  
 قط أو سم يفل قط لم تقبل بيته وبطل القضاء، أما لو دل: هذه ليست ملكي لا يبطل القضاء  
 كذا في الخلاصة، تكذيب الشهود له الشهود وتمسقه بإباهم قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه  
 وتمسقه بإباهم بعد القضاء يبطل القضاء على ما هو إشارات الأصل والجامع، وكان القاضي  
 الإمام أبو علي النعماني رحمه الله تعالى يقول: تمسق الشهود له الشهود بعد القضاء لا يبطل  
 القضاء، وطعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن ما قاله القاضي الإمام مخالف لإشارات  
 الجامع وليس كذلك لأن المراد مما ذكر في الجامع تمسق بشأ من تكذيب الشهود له وأنه  
 يوجب بطلان القضاء كما يمنع جوار القضاء والمراد مما قاله القاضي الإمام نفس التمسق بأن  
 قال: هم رعاة هم شاربو الخمر لا تمسق بشأ من التكذيب ونفس التمسق لا يمنع القضاء كما  
 لا يبطل القضاء كذا في الملتقط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وإذا قضى القاضي  
 بأحد الأمرين عليه بيمين أقامها فأمر بقضى له بالدار أن الدار دار فلان لا حق له فيها وصدقه فلان  
 في ذلك فقال القاضي عليه للمقضي له: قد أكدت شاهدك حين أقربت أنها فلان لا حق  
 لك فيها وأقررت بحط القاضي في قصاته فرد الدار علي أو فيحتها فلقضاء ما صر على حاله ولا  
 سبيل للمقضي عليه لا على الدار ولا على المقضي له، ولو لم يدل على هذا الوجه ولكن قال  
 بعد القضاء هذه الدار لفلان ولم تكن لي قط بدأ بالإقرار لفلان ثم بالنفي عن نفسه أو بدأ  
 بالنفي عن نفسه ثم بالإقرار لفلان بأن قال: هذه الدار لم تكن لي قط وإنما هي لفلان فرد صدقه  
 المقر له في جميع ذلك برد الدار على المقضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للمقر له،  
 وأما إذا صدقه المقر له في الإقرار وكذبه في النفي بأن قال المقر له: الدار كانت للمقر وهما إلي  
 بعد القضاء وقبضتها من ذكر في الكتاب أن أبا داود ندمع إلى المقر له، وهذا الجواب ظاهر فيما إذا  
 بدأ بالإقرار ثم بالنفي لأنه يدعي بطلان الإقرار بعد صحته ظاهراً وانقر له كذبه في بطلان إقراره  
 فلم يبطل إقراره وبضمن قيمة الدار في هذا الوجه للمقضي عليه، لأن في رعيه أنه صاحب  
 الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب إقراره الأول فبطلت قبضتها كما لو تهدمت مشكل فيما  
 إذا بدأ بالنفي، وفي هذا الوجه ينبغي أن لا يصح إقراره لأنه لما بدأ بالنفي فقد أكذب شهوده  
 فيما شهدوا به لأنهم شهدوا أن الدار من الأصل له وقد أقر أنها ليست له من الأصل وأقر  
 ببطلان القضاء وإن الدار سلمت للمقضي عليه، فإذا قال بعد ذلك ولكنها لفلان جعل مفعلاً بذلك  
 الغير فيسفي أن لا يصح إقراره والجواب أن تصحيح إقراره واجب ما أمكن وأمكن تصحيح  
 إقراره بتقديم إقراره على النفي والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقدم إقراره تصحيحاً ولكن  
 يجب أن يكون قوته ولكنها لفلان موصولاً بالنفي لأنه إنما يقدم الإقرار ويؤخر تصحيحاً إذا كان  
 الكلام بعضه موصولاً ببعض، قالوا: ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن المقر له إذا  
 قال: وهما لي بعد القضاء وقبضتها من فهي لي بالهبة إنما يصح هذا إذا غاب عن مجلس

القضاء حتى أمكن للقاضي تصديق المقر له فيما ادعى من اليمين فاما إذا قال هذا في مجلس القضاء فقد علم القاضي بكذبه لانه لم يمر بينهما يمين مسمية أن لا يصح إقرار المقر في هذا الوجه، قالوا أيضاً: قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب إن القاضي يقضي بقيمة الدار للمقضي عليه على المقضي له قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول، ومنهم من قال: هذا قول الكل، ولو قال المقضي له هذه الدار ليست بي إنما هي لقلان فهذا وما لو قال: هذه الدار لعلان لاحق لي فيها سواء حتى لا يبطل قضاء القاضي بالدار للمقضي له، وفي الجامع أيضاً رجل في يده دار جاء رجل وأدعى أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخر وأدعى أنها دارة اشتراها من أبي المقضي له في حال حياته وصدقه المقضي له بذلك فإن الدار نرد على المقضي عليه ويبطل القضاء ويقال مدعى الشراء أقم البينة على المقضي عليه إنها كانت لأبي المقضي له وإنك اشتريتها منه فإن أقم البينة على هذا الوجه نصى بالدار له وما لا فلا كذا في المحيط

### الباب الحادي عشر في العدوي<sup>(١)</sup> وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك

وإذا تقدم رجل إلى القاضي وأدعى على رجل حقاً والقاضي لا يعرف له محق أو مبطل فأراد الأعداء على خصمه يريد أنه طلب من القاضي أن يحضر خصمه فهذا على وجهين، الأول: أن يكون المدعى عليه في المصر وفيه على وجهين أيضاً، الأول: أن يكون المدعى عليه رجلاً صحيحاً أو امرأة صحيحة بررة<sup>(٢)</sup> تخالف الرجال وفي هذا الوجه القياس أن لا يعديه، ولي الاستعسان يعديه والأعداء على نوعين أحدهما أن يذهب القاضي بنفسه، والثاني: أن يبعث من يحضره، ورسول الله ﷺ فعل كلا النوعين إلا أن في رملتنا القاضي لا يذهب بنفسه، الوجه الثاني من هذا الوجه: وهو ما إذا كان المدعى عليه في المصر إلا أنه يكون المدعى عليه مريضاً أو امرأة مسخرة وهي التي لم يعهد لها الخروج فالقاضي لا يعديهما وتكلم المشايخ في مقدار المرض الذي لا يعديه القاضي قال بعضهم: أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وأنشئ على قدميه ولو حمل أو ركب على أيدي الناس يزداد مرضه، وقال بعضهم: أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وإن كان يمكنه الحضور بالركوب وحمل الناس من غير أن يزداد مرضه، وهذا القول أرفق وأصح ثم إذا لم يحضرهما يعني المريض والمخدرة ماذا يصنع القاضي؟ فالمسألة على وجهين: إن كان القاضي مادوناً بالاستخلاف يبعث حليمة إليهما فيقضي بينهما وبين خصومهما، وإن لم يكن القاضي مادوناً بالاستخلاف يبعث القاضي إليه أميناً من أمثاله فقيها ويبعث معه شاهدين عدلين حتى يحير القاضي بما جرى كذا في الدخيرة، وإنما يبعث شاهدين

(١) قوله العدوي هي طلبك إلى والي إيعديك على من خدمك أي يستقم منه يقال استعديت الأمير على فلان فاعديني أي استعنت به عليه فاعاني وألسم منه العدوي وهي المعرفة كذا في الخار

مصححه

(٢) قوله بررة أي باررة كما في القاموس له



من يعرفان المرأة والمرضى كذا في المحيط، ويتبعني للقاضي إذا بحث الأمين أن يبين له صورة الاستحلاف وكيفية حتى إذا أنكر المدعي عليه حلفه على ما هو رأي القاضي والناس مختلفون في كيفية الاستحلاف ولهذا قال يبين له ذلك، ثم إذا ذهب إلى المدعي عليه فلا يمين يحبره عما ادعى عليه فإن أقر بذلك أشهد عليه شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكيلاً يحضر معه مجلس القاضي ليشهد عليه شاهدان بما أقر به بحضرة وكيله فيقضي لقاضي عليه بحضرة وكيله وإن أنكر فالأمين يقول للمدعي: الك بينة؟ فإن قال نعم يأمر المدعي عليه أن يوكل وكيلاً يحضر مع خصمه مجلس القاضي وتقام عليه البينة بحضرة وكيله وإن قال: ليس بي بينة فالأمين يحلف للمدعي عليه فإن حلف أحبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمتنع المدعي من الدعوى إلى أن يجد بينة، وإن نكل عن اليمين ثلاث مرات أمره أن يوكل وكيلاً يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدان بسكوته ويقضي القاضي عليه بالسكون هكذا ذكر في الخصاف في أدب القاضي، هذا إذا كان للمدعي عليه في مصر فاما إذا كان للمدعي عليه خارج مصر وهو الوجه الثاني من هذا الفصل فإنه علي وجهين أيضاً الأول: أن يكون قريباً من المصير والجواب فيه كالجواب فيما إذا كان في المصير فيعديه بمجرد الدعوى استحساناً، وإن كان بعيداً من المصير وهو الوجه الثاني: لا يعديه، والفاصل بين القريب والبعيد أنه إذا كان بحيث لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس الحكم ويجيب خصمه ويبيت في منزله فهو قريب، فإن كان يحتاج إلى أن يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الحيرة، ثم إذا كانت مسافة بعيدة إذ ادعى المدعي كلف بصنع القاضي اختلف المشايخ فيه منهم من قال يأمر المدعي بإقامة البينة على موافقة دعواه ولا تكون هذه البينة لأجل القضاء وإنما تكون لأجل الإحضار والمستور في هذا يكفي فإذا أقام أمر إسماعيل أن يحضر خصمه فإذا حضره أمر المدعي بإعادة البينة فإذا أعاد مظهرت عدالة الشهود قضى بها عليه، ومنهم من قال: يحسم القاضي فإن سئل أقامه من مجلسه وإن حلف أمر إسماعيل أن يحضر خصمه والأول أصح وعليه أكثر القضاة كذا في شرح أدب القاضي للخصاف، وإن أرسى القاضي إلى المدعي عليه من يحضره فلم يحده فقال المدعي للقاضي: إنه توارى عني وسأل التسمير واختتم على باب داره فالقاضي يكلفه بإقامة البينة على أنه في منزله فإن جاء بشاهدين يشهدان أنه في منزله فالقاضي يسألها من أين علمتما، فإن قالوا: رأينا فيه اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام قبل القاضي ذلك ويسمر ويأمر بالختام كذا في المحيط، ويجعل بيته عليه سجناً ويسد عليه أعلاه وأسفله حتى يضيق عليه الأمر فيخرج كذا في الظهيرية، وإن كانت الرؤية قد تفادمت لا يقبل ذلك مهمة ثم جعل ما زاد على ثلاثة أيام متفادماً فإن شمس الأئمة اخلواي. لصحيح أن ذلك مقووس إلى رأي لقاضي وإن تفادمت رؤية الشاهدين إلا أنه كان لا يمكن للمدعي ادعى لتأخر خروج فرجه بأن كان بقاضي أقرع بين الخصوم ليحكم كل واحد نوبة دعواه بقول ذلك منه، فإن كان الخصم للقاضي بعدما حسم الباب ومضى أيام: إنه قد جلس في الدار ولا يحضر فأنصب بي عنه وكيلاً أعيم عليه أبيه فإن أب يوسف رحمه الله تعالى كان يقول: القاضي يبعث رسولا ينادي على بابه ومعه شاهدان ينادي الرسول على باب الخصم ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان بن فلان إن لقاضي

يقول: احضر مع خصمك فلان بن فلان مجلس الحكم ولا نصبت عنك وكيلًا وقبلت البيعة عليك بمحضرة وكيلك فإذا فعل ذلك ولم يحضر نصّب القاضي عنه وكيلًا وسمع البيعة عليه وأمضى الحكم عليه بمحضرة وكيله، قال الخصاف في أدب القاضي وقال غير أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا أرى أن انصّب عنه وكيلًا فقد بين أن هناك مخالفاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى ولم يذكر الخالف فقليل: الخالف أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا محمد رحمه الله تعالى فقد روى ابن صباغة عن محمد رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول: رأيت في بعض روايات النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الكبرى وكان هذا فصلاً متفقاً عليه أن القاضي ينصّب له وكيلًا ويقضي بمحضرة من وكيله، وفي الخاتبة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: وكذا لو كتب القاضي إلى القاضي كتاباً في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب إليه على الخصم لأن انقاضي يوكل عنه على نحو ما قلنا كذا في التتارخانية، هي نوادر هشام سالت محمداً رحمه الله تعالى ما تقول في سلطان لإنسان قبله حق ولا يجيبه إلى القاضي فاقطعوني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى كان يعمل بالأعداء وهو قول أهل البصرة، قال: وصورة ذلك أن يبعث القاضي رسولاً إليه من قبله ينادي على بابه إن القاضي يقول: أجب خصمك ينادي بذلك إماماً فإن أجاب وإلا جعل القاضي لذلك السلطان الذي أبي أن يجوب وكيلًا فيخاصم هذا المدعي فقلت له: فهل أنت تجعل له وكيلًا؟ قال: نعم، فقلت: انلا تكون قضيت على الغائب، فقال: لا، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعمل بالأعداء كذا في الذخيرة، وأما الهجوم على الخصم وصوره أن يكون لرجل على رجل دين فتواري المدعيون في منزله وتبين ذلك للقاضي فيبحث أمينين من أمنائه ومعهما جماعة من أهوان القاضي ومن النساء إلى منزله بفترة حتى يهجموا على منزله ويقف الأهوان بالباب وحول المنزل وعلى السطح حتى لا يمكنه الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وحشمة فيأمرن حرم المصلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل أهوان القاضي ويفتشون الدار فرغها وما تحت السرر حتى إذا وجدوه أخرجوه، وإذا لم يجدوه يأمرون النساء حتى تفتشن النساء فرحاً تزياً يزي النساء عهداً هو صورة الهجوم فإذا طلب المدعي ذلك من القاضي هل يفعله القاضي؟ قال صاحب الاقضية: وسّع فيه بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا: أراد به أبا يوسف رحمه الله تعالى فقد روي عنه أنه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى مثل هذا أيضاً، وأصل ذلك ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه هجم على بيت رجلين أحدهما فرشي والآخر لقيي بيته أن في بينهما شرباً فوجد في بيت أحدهما دون الآخر وعن هذا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان إذا سمع منه صوت فساد للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال شمس الأئمة الحلواني: ظاهر المذهب عندنا أنه لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في الخطب، وإن رأى القاضي أن يحطى المدعي طينة أو خالماً أو قطعة قرطاس لإحضار الخصم جاز كذا في الذخيرة، وهذا في خارج المصر وفي المصر يبعث الأشخاص، وقال الخصاف رحمه الله تعالى: على قلب هذا كذا في الخلاصة،

والقضاة في هذا مختلفون بعضهم اختار دفع طوية وبعضهم اختار قطعة قرطاس وبعضهم اختار دمع الحاتم ولو أعطاه القاضي طينة أو خاتماً ودفع به إلى الخصم وأراه ينبغي له أن يتول لنفسه: هذا خاتم القاضي فلان يدعوك أتعرفه فإن قال: نعم أمره ولكن لا أحضر أشهد للمدعي على ذلك شاهدين حتى يشهدا عند القاضي ثمّده بإداهما بذلك بحث القاضي من يحضره أو يستعين في ذلك بالوالي واختلف العلماء في أجرة الشخص بعضهم قال: هي في بيت المال وبعضهم قال: على المتمرد كذا في الذخيرة، هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، أما مؤنة الدركل وهو الشخص الذي أمره القاضي بملازمة المدعي عليه لإخراجه ذكر القاضي الإمام صدر الإسلام أنها على المدعي عليه وعليه بعض القضاة وبعض مشايخنا عني أنها على المدعي وهو الأصح ثم إذا حضر المدعي عليه مجلس القضاء فالقاضي يأمر المدعي بإعادة البينة على ثمّده فإذا أعاد البينة عاقبه على ما صنع من التمرد وإساءة الأدب وكذلك لو كان المدعي عليه في الابتداء قال: أحضر ثم لم يحضر إلا أنه يحاقبه في هذه الصلوة دون ما يماثله في الصورة الأولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة يعني في الشهادة على التمرد والمستور يكفي وهذا قول الخصاف، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يشترط التعديل وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وفي الخاتمة وكذا إذا سكّنت المدعي عليه بعد ما رأى الخصم ولم يجب ولم يردّ لأنه ظهر تمته، وفي الفتوى العنابية: وإذا حضر حزره بضرب أو حبس على حسب حاله على ما يرى ولو كان للقاضي من الابتداء أمر المدعي أنه يأخذ طينة من عند الأمير لإحضار المدعي عليه فذلك جائز وفي الفتاوى من أراد أن يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب إلى باب القاضي فهو مطلق فيه شرعاً ولكن لا يفتنى به، وبعض مشايخ زماننا على أنه إنما يطلق له في ذلك إذا ذهب إلى القاضي أولاً وعجز عن استيفاء حقه من جهته أما لو أراد الذهاب إلى باب السلطان أولاً لا يطلق له في ذلك وبه يفتنى وإذا ذهب إلى باب السلطان والنمس جوب دار لإحضار خصمه وأخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل للخصم أن يرجع بالزيادة على المدعي؟ ينظر إن ذهب المدعي إلى القاضي أولاً وعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعي وإن لم يذهب إلى القاضي أولاً يرجع وإذا كان للديون يسكن في دار باجر وطلبه للعرم بالخروج إلى باب الحاكم فاستمع فالقاضي هل يسرّ الباب؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يسرّ وفي مجموع البراويل وإذا كان للديون يسكن في دار زوجته وأبى الخروج إلى الحاكم فالقاضي يسرّ الباب عليه لأن المعبرة في هذا الباب لئلا يسكنه حتى لو ثبت عند القاضي أنه نقل الأئمة عنها ولم يبق ساكناً فيها لا يسرّ الباب، وفي الجامع الصغير ومثل عن دار بالشركة بين وربة ولآخر دعوى على أحد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان حتى سّر الباب هل يسائر للشركاء أن يرمعوا إلى الحاكم ليرفع المسام قال أبو القاسم الصغار: يرفع لأن التسليم على باب دار مشترك لأجل واحد منهم بمنزل عن العدل وفي الخاتمة: ولو ادّعى على صبي محجور حقاً فإن لم تكن له بينة على ما ادّعى لا يحضره القاضي كذا في التتارخانية

### الباب الثاني عشر فيما يقضي القاضي فيه بعلمه وما لا يقضي فيه بعلمه وفي القضاء بأقل من شهادة الاثنين

القاضي إذا علم بحادثة في البلدة التي هو فيها قاضٍ في حال قصائه ثم رفعت إليه تلك الحادثة وهو في قصائه بعد يقضي بعلمه في حقوق العباد قیاماً واستحساناً في الأموال وغيرها كالسكاح والطلاق وغير ذلك على السواء، ثم إن صاحب الأقضية ذكر في هذه المسألة إن عدم بحادثة في حال قصائه وفي مجلس قصائه وأراد بقوله في مجلس قصائه - مصره لا المكلا الذي يقضي فيه لا محالة وذكر الخصاف في هذه المسألة. إذا علم في البلدة التي هو فيها قاضٍ في حال قصائه في مجلس قصائه أو في غير مجلس قصائه وأراد بمجلس قصائه لشك الذي يقضي فيه وبغير مجلس قصائه للكل الذي لا يقضي فيه كذا في المحط، أما في الحدود الخالصة لله تعالى في الزنا والسرقة وشرب الخمر فيقضي بعلمه قیاماً ولا يقضي بعلمه استحساناً وفي شرح الطحاوي إلا في السرقة فإنه يقضي بالمال دون للقطع كذا في التارحانة، وفي القصاص وحد الغدق يقضي بعلمه كذا في الخلاصة، إلا أنه إذا أشى بالسكران فالقاضي يحرمه لأجل لتهمة له فيه من أمارات السكر ولا يكون ذلك حداً رماً إذا علم بحادثة قبل أن يقضي ثم استقضى ورفعت إليه تلك الحادثة وهو قاضٍ فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - لا يقضي بذلك العلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى - يقضي، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه رجح إني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو علم بحادثة وهو قاضٍ ولكن هو في مصر هو ليس بقاضٍ فيه ثم حضر مصره الذي هو قاضٍ فيه ثم رفعت إليه تلك الحادثة وأراد أن يقضي بذلك العلم فهو على الخلاف الذي مر ولو علم بحادثة وهو قاضٍ ولكن في رساتيق مصر الذي هو في مصر قاضٍ ثم دخل مصر ورفعت إليه تلك الحادثة لا شك أن على قولهما يقضي بذلك العلم، فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه، بعضهم قاله إذا لم يكن مثلهما على القرى حتى كان له أن يقضي في مصر وليس له أن يقضي في القرى لا يقضي بمثلهما ما لم يعلم بحادثة في مصر هو ليس بقاضٍ فيه ثم رجع إلى مصره الذي هو قاضٍ فيه وأما إذا كان مثلهما على القرى كان في مشورة عليه أبلده ونواحيها كان له أن يقضي وهذا القول يرجح إني أن المصر ليس بشرط لعدم القضاء وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وإن كان مثلهما على القرى ليس له أن يقضي بذلك العلم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وهذا القول يرجع إلى أن المصر شرط لعدم القضاء وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى. وفي المتن وما سمع حارحاً من المصر في أي وجه خرج لم يحكم به. لا أن يكون خرج للعبدین وكأنه سمع في مجلس قصائه، وهذا على قياس قول أبي حنيفة ورفر رحمهما الله تعالى، وأما إذا علم وهو قاضٍ في مصر ثم عزل عن القضاء ثم أعيد إليه بعد ذلك هل يقضي بذلك العلم لا شك أن على قولهما يقضي وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يقضي، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في حاكم أمير بإعتاق رجل عبده أو بطلاق رجل امراته

كتاب أدب القاضي . باب في القاضي يجد في ديوانه شيئاً لا يحفظه ثلاثاً قال . إن أحبره يثبت عدلان فيسبني أن يجتهد في طلب ذلك أشد الطلب حتي يظهر به وبسط في امره يريد بهذا إذا أحبر أن فلاناً اعتق عبده ثم استرقه أو طلق امراته ثلاثاً ولا يعمل معها ، وإن كان أخيراً واحد عدلاً وكان أكبر رايه أنه صادق فلا يصل في ديت طلبه وإن سم يعمل رجوب أن يكون في سعة منه كذا في المخطط .

### الباب الثالث عشر في القاضي يجد في ديوانه شيئاً لا يحفظه وفي سبانه قضاء وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ

إذا قضى القاضي بقضية وأتى على ذلك زمان ثم احتاج القاضي له ، لم يملك القاضي مشهد شاهدان عند ذلك القاضي أنك قد قضيت بهذا على هذا بكذا ، بقاضي لا يتذكر ديت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضي إلا بما يحفظ ، وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاً يقول . لقاضي يقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال لا يقبل واجمعوا على أنها إذا لم يبينها لمقضي عليه بأن شهد عند القاضي أنك قضيت لهذا بكذا ولم يقلوا على من قضيت أن القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الملتقط ، إذا وجد القاضي شهادة شهود في ديوانه أي في خريطة محتومة بحتم القاضي والشهادة مكتوبة يحطه أو يحط بآيه إلا أنه لا يتذكر تلك الشهادة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي بذلك الشهادة وعلى قولهما : بقضي ، وكذلك إذا وجد سجلاً في خريطة والخريطة محتومة بحتمه والسجل مكتوب يحطه أو يحط بآيه فالقاضي لا يقضي ديت السجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضي كذا في المخطط ، لو تقدم رجل إلى القاضي ومعه رجل معان : بك قضيت لي على هذا الرجل بكذا من المال أو بصبغه كذا أو بحق من الخوص والقاضي لم يذكر فأقام عبده شهوداً عدولاً يشهدون أن القاضي أشهدهم أنه قضى لهذا المدعي على هذا الرجل الذي معه بالحق الذي ادعاه لا يثبت ذلك ولا يقضي به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى رواه عنه الحسن بن زياد ويشرح بن الوليد كذا في المخطط بالرحسي ، وإذا وجد الشاهد شهادته مكتوبة يحطه ولا يذكر الخدثة فعليه المشايخ رحمهم الله تعالى أن هذا الفصل على خلاف الذي مر ذكره وهو انظاهر ، وذكر شمس الأئمة السرخسي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يسمعه أن يشهد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمعه أن يشهد ، وفي جامع الفتاوى ولا يحل له أن يشهد بي قولهم جميعاً ، وفي الوصالحية : والصحيح أن في هذه المسألة أن أبا يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف في هذه المسألة محمد رحمه الله تعالى وفي أسواق . ومثل أمير القاسم عن شاهد على إقرار رجل يقول أعرف خطي وأعرف الرجل غير أبي لا أذكر الوقت وأمكن قال : إذا علم أنه شاهد على ذلك وعرف المقر فعليه أن يشهد ، وفي جامع الفتاوى . ولو كان أمياً ، كتب له لا يجوز أن يشهد ما لم يذكر ، ومن هذا الجنس رواية الأغبار عن رسول الله ﷺ : إذا وجد الرجل سمعته مكتوباً في موضع لكر لا يتذكر ذلك لا يحل له أن يروي ، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له أن يروي بشرط الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يحفظ الحديث من حين سمع إلى أن يروي وعندهما

الحفظ ليس بشرط كذا في التتارخانية، ذكر الخصاف قال محمد رحمه الله تعالى: لو ضاع محضر رجل من ديوان القاضي وقبض شهادة شهود له بحق من الحقوق والقاضي لا يذكر ذلك فشهد كاتبه على قضائه بشهادة شهود شهدوا عنده فإنه لا يقبل فرق بين هذه وبين ما إذا ضاع سجل من ديوان القضاء فشهد كاتبه عند القاضي أنه أمضى ذلك فللقاضي أن يقبل، وكذا إذا أقر رجل لرجل فشهد الكاتبان عند القاضي أن هذا أقر عندك لهذا وقد سمعناه قبل القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد للقاضي في ديوان قاضٍ كان قبله من إقرار أو بينة فإنه لا يعمل بشيء من ذلك ولا يفتلنه حتى يتقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط السرخسي، واجتمعوا أنه لا يعمل بما يجد في ديوان قاضٍ قبله وإن كان محتوماً كذا في البزازية، ولو أن قاضياً عزل عن القضاء ثم رد بعد ذلك على القضاء فإنه لا يقضي بشيء مما كان في ديوانه الأول من القضاء لإنسان على إنسان إذا لم يذكر بالإجماع، وإن ذكره كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما، فاما إذا قامت البينة بحق عنده لإنسان على إنسان فقل أن يقضي بها عزل ثم أعيد إلى القضاء فرفعت إليه تلك الخصومة فإن المدعي يكشف إعادة البينة تذكر أو لم يذكر كذا في محيط السرخسي.

### الباب الرابع عشر في القاضي يقضي بقضية ثم بدا له أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق

إذا قضى القاضي بقضية ثم بدا له أن يرجع عنها فإن كان الذي قضى به خطأ لا يحتج فيه الفقهاء رده لا محالة، وإن كان ذلك مما يختلف فيه المعناه أمضاء لا محالة وقضى في المستقبل بما يرى كذا في المنتقط، وأعلم بأن التحرك من رأي إلى رأي في المجتهدين حائز، ثم قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين: إما أن أخطأ فيما قضى أو بعدم الجور فيما قضى وأقر بذلك فإن أخطأ في ذلك وذلك على وجهين. إما أن يكون ذلك في حقوق الله تعالى أو في حقوق العباد، فإن أخطأ في حقوق العباد إن أمكن التدارك والرد بأن قضى بمان أو صدقة أو بطلاق أو عتاق ثم ظهر خطأه بأن ظهر أن الشهود عيباء أو كفار أو محدودون في الذنوب فإنه يبطل ذلك القضاء ويرد العبد رقيقاً ويرد المراء إلى زوجها ويرد المال إلى من أخذ منه وإن أخطأ فيما لا يمكن رده بأن كان قضى بالقصاص واستوفى لا يقتل المقتضى له بالقصاص، وإن تبين أنه قتل بغير حق وتصير صورة القضاء شبهة مائة من وجوب القصاص ولكن نجب الدية في مال المقتضى به، وهذا كله إذا ظهر خطأ القاضي بالبينة أو بإقرار من المقتضى له فاما إذا ظهر ذلك بإقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى به حتى لا يبطل قضاءه في حق المقتضى له وهو نظير الشاهد إذا رجع عن شهادته لا يعمل رجوعه في حق المقتضى له حتى لا يفسد القضاء ولكن الشاهد يضمن كذا هنا وإن أخطأ وكان ذلك في حقوق الله تعالى بأن قضى بحد الزنا أو بحد السرقة أو بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرحم والحد ثم ظهر أن الشهود عيباء أو كفار أو محدودون في الذنوب فضمن ذلك في بيت المال وإن كان القاضي نعمد الجور فيما قضى وأقر به فاضمان في ماله في هذه الرجوع كلها بالجناية والإتلاف ويعزر القاضي على ذلك

لأن كتابه الحرمة العظيمة قال. ويعزل عن القضاء ولم يقل وينزل عن القضاء هذا إشارة إلى أن القاضي بمجرد المسق لا يعزل ولكن يستحق العزل كذا في المحيط.

### الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل

ذكر ابن سبابة عن محمد بن حمزة الله تعالى أنه قال. لا يجوز للقاضي أن يقول أقر فلان عدي بكذا ليقضي به عليه من قتل أو مال أو طلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل، قال ولا أقيم هذا على أحد بقول قاصر أقر عدي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فإذا كان القاضي عدي عدلاً والشاهد معه على ذلك عدلاً وسعني أن أقيم عليه وإذا كنا غير عدلين لم نصدق قولهما ولو كان هذا الحاكم هو الذي ولي قطع يد هذا بأقرار رعين منه عنده كان في القياس أن أقطع يده بيده ولكني أدرا به مقتضاه لاختلاف الفقهاء في أن قول القاضي أقر عدي بكذا نافذ عليه قال. وأجعل الدية في ماله عليه هذا جملة ما ذكره ابن سبابة عن محمد بن حمزة الله تعالى، وأعلم أن أخبار القاضي عن إقرار رجل بشيء لا يحلوا إما أن يكون الإخبار عن إقراره بشيء يصح رجوعه عنه كالخذ في باب الربا وسرفة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالإجماع، وإما أن يكون الإخبار عن إقراره بشيء لا يصح رجوعه عنه كاتقصاص واحد القذف ومساكن الحقوق التي هي للعبد وفي هذا الوجه قبل قوله في الروايات الطاهرة عن أصحاب رحمهم الله تعالى، وروى ابن سبابة عن محمد بن حمزة الله تعالى أنه لا يقبل قوله، قال شمس الأئمة الحلواني: ما ذكر في ظاهر الروايات قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أولاً وما روى ابن سبابة فهو قوله آخر ثم في بعض السج وقعت رواية ابن سبابة مطلقاً وفي بعضها مقيدة ففي بعضها لا يقبل قوله، وفي بعضها لا يقبل قوله ما لم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا، وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن حمزة الله تعالى عن هذه الرواية، وكان شيخ الإسلام الزاهد إمام الهدى أبو منصور الماتريدي يجعل هذه المسألة على رجوعه إن كان القاضي عالماً عدلاً يقبل قوله، وإن كان غير عالم يستعسر إن أحسن ذلك يقبل قوله، وإن كان جاهلاً دسفاً أو فاسداً غير جاهل لا يقبل قوله إلا أن يعارض السبب، وأذكر بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك، وقال. مع جهله أو فسقه لم يقبل قوله أصلاً هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق بالإقرار وأما إذا أخبر عن ثبوت الحق باليمين بال قال قامت بذلك يمين عدي وعدوا ونبئت شهادتهم على ذلك قبل قوله وبه أن يحكم بها بخلاف الإقرار لأن رجوع الخصم منه يعمل ومنها رجوع الخصم لا يعمل به الذي ذكرنا إذا أخبر القاضي عن شيء وهو قاصر فله إذا أخبر عن شيء بعد العرب، وصورته إذا عزل لقاضي محض رجل وحاصه إلى القاضي بطل وقال. إنه دفع عدي وذلك كذا وكذا إلى هذا غير حق، أو قال إنه قتل وليس فلا، وهو قاصر غير حق وقال المعروف ففعلت ب ففعلت بقضاء قضته عليه بإقرار أو سنة قضى روية ابن سبابة لا يقبل قوله وهو قاضي فتولى أن لا يقبل قوله بعد العمل، وأما على الروايات الظاهرة بالمسألة على وجهين. أما إن كانت العين التي وقعت فيها الخصومة قائمة أو هالكة وفي الوجهين جميعاً لا ضمان على القاضي،

وكذلك إذا قال القاضي المعزول لرجل: قضيت عليك لفلان بالالف واخذتها منك ودعيتها إليه حين ما كنت قاضياً، وقال الرجل: لا بل أخذتها بعد المعزل ظليماً فلقول قول القاضي على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من يد المقتضي له إن كان قائماً فهو على وجهين: إن كان صاحب اليد يقول: هذه العين ملكي من الأصل ثم أحدها من هذا ومن يقتض القاضي المعزول لي بها لا تنزع من يده وإن كان صاحب اليد يقول: هذه العين ملكي، لأن القاضي المعزول قضى لي بها على هذا الرجل حال كونه قاضياً تنزع من يده وتسلم إلى المقتضي عليه مال في أدب القاضي: وللقاضي أن يفرض أموال التامى وهذا مذهبنا كذا في المصيط، ويسمي أن يفرض قوماً ثقات نال: وشرط الثقة شيان الملاوة وحسن الخروج عن معاملة الناس وحقوقهم وإن لا يكون جوعاً وبعض مشايخت شرطوا ثالثاً وهو أن يكون من أهل المصر وله دار يسكنها ولا يكون غريباً صاحب حجرة وإن كان ذا مال، وقال في كتاب الانصبة: وإنما يملك القاضي الإقراض إذا لم يجد ما يشتري به لبيتهم ما يكون لليتيم منه علة، أما إذا وجد لا يملك الإقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك إذا وجد من يدفع إليه ماله مضاربة قال هشام: قد ذكرنا عند محمد رحمه الله تعالى في أموال تجتمع للايتام عند القاضي أي ذلك أفضل للقاضي دفعها وديعة أو بضمان فأخبرنا أن أب حنيفة وابن أبي ليلى وأبا يوسف رحمهم الله تعالى كانوا يرون أن يدفعها بضمان، قال وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى إذا كان الذي يضمن يوفى في الهيا والممات كذا في الذخيرة، وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه، وفي الفتاوى المتأخرة ولا يشتريه وروي أنه إن كان فيه حبر جار، وفي المنتقى لو أن قاضياً باع مال اليتيم بنفسه أو أودع مال يقيم أو باع أمته بأمره وهو يعلم بذلك من وجب ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد عنده قوم أنهم سمعوا القاضي الأول يقول: استودعت فلاناً مال فلان اليتيم أو يقول: بعث فلاناً مال فلان اليتيم بكذا وكذا فوجد فلان ذلك نال: يقبل القاضي الثاني هذه الشهادة ويؤاخذ المستودع والمشتري بالمال، وإن لم يكن الأول أشهدهم أنه قضى بدلت فضائه بذلك وقوله عليه سواء، وفي مختصر حواهر زاده، ولو دفع القاضي مال اليتيم إلى تاجر فجعله التاجر قضى عليه بالمال وصديق القاضي عليه، وكذلك إذا باع مال ميت فجعله المشتري أمضى عليه البيع، وإذا قبض القاضي مال يقيم أو عالب ووضعه في بيته ولا يعلم ابن هو فهو ضامن، وإن علم أنه دفعه إلى قوم ولا يدري إلى من دفعه فلا ضمان عليه، وكذلك إذا قال القاضي: دفعت إلى ولي من أولياء الأيتام ولا أدري إلى من دفعته فلا ضمان عليه كذا في التتارخاية، ولو شهدوا أنهم سمعوا من القاضي أنه قد أودعت مال اليتيم فلاناً أو بعته منه بكذا آخذه به، ولو دعى المودع الرد عليه وأسكر القاضي فلا يمين عليه، وكذا في البيع إذا أودع المشتري رده يعيب دعى القاضي البراءة يصدق بخبر يمين، ولو بلغ الصغير وصمن له القاضي ثم ما باع جار، وكذا لو باع أمته وصمن الثمن بخلاف التوكيل لأن الحقوق ترجع إليه، ولو باع الأب أو الوصي وصمن الثمن للقاضي أو اليتيم بعد بلوغه لم يجر كذا في المتأخرة، وفي الفتية: القاضي إذا حلف مال الصغير بماله لا يضمن ونال (نقض) للقاضي أن يأخذ ماله من والده إذا كان مسرفاً ويضعه عند عدل إلى أن يبلغ كذا في



شرح أبي المكارم، وفي الذخيرة ذكر أول كتاب اللقطة أن للقاضي ولاية إقراض اللقطة من الملقط وذكر شيخ الإسلام أن للقاضي ولاية إقراض مال العائث، وللنفاصي ولاية بيع مال العائث إذا حاف القلق ولكن إقاما ببيعها إذا لم يعلم بمكان العائث وفي الإبهام أما إذا علم فلا، وفي جامع الفتاوى قال محمد رحمه الله تعالى: القاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله، ولا ينبغي أن يبيع عقاره ولو بيع جاز، والقاضي إذا باع على الائتم ما يساوي خمسة آلاف مائة وكبير الورثة وورثوا إلى آخر وأقاموا البيعة بفسخ البيع، ولو نسخ وكتب إليه القاضي الأول أن قيمته يوم البيع ألف درهم لا يعتبر بعد الفسخ، ولو كان الكتاب قبل الفسخ وهو قاص يقبل ولا تعتبر بيعة الائتم بعد ذلك، وفي الباصري ولو مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره بجور، ولو ظهر الوارث فالباع ماص كذا في التتارخانية، إذا وكل القاضي رجلاً ببيع دار أو غير ذلك فإنه لا يقضي لو كبله ولا لو كبل وكبله ولا لو كبل أبيه وجده وكذا كل من لا تقبل شهادته له، والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز كذا في الخلاصة، وفي المتنقي ذكر في الأصل وسبيل القاضي أن يرد الخصومة إلى المصلح إذا لم يستبر له فصل القضاء وإذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يقضي ولا يردهم إلى المصلح، وذكر شيخ الإسلام أنه إذا طمع في المصلح حال استبانته وجه القضاء ردّهم إلى المصلح ولا يقضي ما لم يبار من المصلح، وذكر آخر أدب القاضي وإذا طمع القاضي في إصلاح الخصمين فلا بأس بأن يردّهم ولا يبعد الحكم عليهم ولا ينبغي أن يردّهم بأكثر من مرتين، فإن لم يطمع في المصلح أخذ القضاء بينهم، وإن أخذ القضاء بينهم من غير أن يردّهم فهو في سعة ما يريد به وإن طمع في المصلح وفي فتاوى النسفي إذا كان القاضي يتولى القضية بنفسه حرّ له أخذ الأجرة وكل كساح باشره القاضي وقد وجبت مباشرته عليه كسكاح الصغار والصغار فلا يحل له أخذ الأجرة عليه وما لم تجب مباشرته عليه حلّ له أخذ الأجرة عليه كذا في المخطوط، واحتلّموا في تقديره واختار لعنّوى أنه إذا عقد بكرة بأحد ديناراً وفي اثنتي نصف دينار ويحلّ له ذلك هكذا قالوا كذا في ابن رشد، وإذا أذن ببيع مال لليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له أن يأخذ الآخر من مال اليتيم لأجل هذا الإذن، ولو أخذ وأذن بالبيع لا ينفذ بيعه، غريب مات في بلدة وترك أموالاً فقاضي بلدة يترخص مدة يقع في قلبه أنه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فإذا تريض مثل هذه المدة ولم يحضر له وارث يضمها في بيت المال ويصرفها إلى الفناطر ونفقة الائتم وأشباه ذلك، وإذا حضر الوارث بعد ما صرفها إلى هذه المصارف يقضي حقه من مال بيت المال قال في الأصل: إذا ارتأب القاضي في أمر الشهود فرق بينهم ولا يسمعه غير ذلك ويسألهم أيضاً أين كان هذا؟ ومتى كان هذا؟ ويكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وإن كان لا يجب هذا على الشهود في الأصل، فإذا فرقهم فإن اختلفوا في ذلك اختلفاً يفسد الشهادة ردّها وإن كان لا يفسدها لا يردّها وإن كان يتهمهم، فالشهادة لا تردّ بمجرد التهمة في بواقي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا اتهمت الشهود فرق بينهم ولا التفت إلى اختلافهم في ليس للثياب وعدة من كان معهم من الرجال والنساء ولا إلى اختلاف المواضع بعد أن تكون الشهادة على الأقوال، وإن كانت الشهادة على الأفعال فالاختلاف في المواضع اختلاف في

الشهادة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا اتهمتهم ورأيت الرينة فظننت أنهم شهداء البرور  
افرق بينهم واسألهم عن المواضع والثياب ومن كان منهم فإذا اختلفوا في ذلك فهذا عهدي  
اختلاف، بطل به الشهادة كذا في المحيط.

### الباب السادس عشر في قبض المأخوذ من ديوان القاضي المعزول

ومن قلد القضاء سؤال أي أول ما يبدأ به من الأعمال هذا وهو أن يسأل أي يطلب من  
القاضي المنعزل ديوانه ويظهر في حال المحبوسين ويبحث إلى السجن من يحصوهم ويأتيه  
باسمائهم وأخبارهم كذا في فتح القدير، القاضي المقلد يبحث رجلين من ثقافته وواحد يكفي  
والأثنان أحوط فقبضان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرحسي، وديوان القاضي خريطة  
التي فيها الصكوك والمأخوذ ونصب الأوصياء والقوام في الأوقاف وتقدير النفقات وما يشاكله  
كذا في المحيط، ثم إذا قبض ديوان القاضي المعزول فسمح السجلات تجمع في خريطة والصكوك  
تجمع في خريطة والمأخوذ في خريطة، وكذلك نصب الأوصياء ونسخة قيم الأوقات فيجمعان  
كل نوع من هذه الأنواع في خريطة، ويسألان القاضي المعزول شيئاً مشيئاً ليكشف لهما ما  
أشكل عليهما، ومتى قبضا ذلك يجمعان على ذلك احترازاً عن الزيادة والنقصان وبأحداً  
ذلك بحضرة القاضي المعزول، وإن لم يحضر لا يجبر عليه بكنه يبحث أميناً ليسلم الديوان  
إلى أمين المقلد وسأل أمين المقلد من أمين المعزول شيئاً مشيئاً ليكشف لهما ما أشكل  
عليهما كذا في محيط السرحسي، وإذا قبض ديوانه يقبضان الودائع وأموال التامس أيضاً  
ويكون عند المقلد وبأحداً أسماء المحبوسين أيضاً فالقاضي إذا حبس رجلاً بحق يسمى أن  
يكتب اسمه واسم أبيه وجده والسبب الذي لأجله حبسه وتاريخ الحبس ويهبط أن يذكر في  
تذكرته تاريخ الحبس من الوقت الذي أثبت القاضي المعزول لا من وقت عمله ويسألان القاضي  
المعزول عن المحبوسين وأسباب الحبس ويسأل المحبوسين عن أسباب الحبس ويجمع بينهم وبين  
حصولهم، وإن كان في المحبوسين جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا: حبسنا بغير حق فالقاضي  
المقلد لا يعلقهم ويأمر منادياً بالبراءة، إنا وجدنا فلاناً وفلاناً وفلاناً محبوسين فمن كان له عليهم  
حق فليأتنا فإن حضر رجل فصل الخصومة بينهم على وجهها وإلا أطلقهم بكفيل، وتقدير مدة  
البراءة والمدة التي يسع فيها الإطلاق سوكول إلى رأي القاضي، قيل: ما ذكر هاهنا من أخذ  
الكفيل قولهم، أم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فلا يأخذ، قال الشيخ لإمام شمس  
الأئمة السرحسي: يأخذ الكفيل هاهنا على قول الكل كذا في المحيط، الصحيح أن أحد  
الكفيل هاهنا بالاتفاق كذا في العتابة، ثم أعيد بأن الحبس أنواع: أحدها: الحبس بالدين وأنه  
يشتمل على فصول الأول: إذا قال المحبوس حبست بدين فلان أقررت به عبد القاضي المعزول  
فالقاضي المقلد يجمع بين المحبوس وبين حصصه فإن صدقه في ذلك أعاده إلى الحبس إذا طلب  
حصصه ذلك وأما إذا أنكر المحبوس الدين وقال: إن هذا يدعي عليّ شيئاً بغير حق وقد حبسني  
ظلماً وخصمه يقول: لي عليه كذا وقد حبسه بحق، فالقاضي يأمر حصصه بإقامة البيعة على ما  
ادعى فإذا أقام وعرفهم القاضي بالعدالة أدام حبسه وإن لم يعرفهم بالعدالة واحتج إلى السؤال

أخذ كفيلاً بنفسه وبطلقة: وإن قال بعض المحوسين: أنا محبوس بدين فلان فخره بأخذ مني كفيلاً وبطلقتني فالقاضي يأمر بإحضار خصمه فإذا حضر وصدق المحبوس في إقراره والقاضي يعرف المقر له باسمه ونسبه أو لم يعرف ولكن شهد الشهود بذلك أو لم يشهد الشهود بذلك وفي الوجوه كلها، القاضي يأمر المحبوس بأداء المال إليه ولا يطلقه لتهمة المواجهة، ويأمر مصادراً بالتداع عنى ما بيننا فإن لم يحضر له خصم آخر أطلقه في الوجوه كلها ولم يذكر الخصم أحد التكفيل في الوجه الأول والثاني وذكره في الوجه الثالث، وبعض مشايخنا ذكروا أحد التكفيل في الوجوه كلها وكذلك إذا لم يجيء المحبوس بالمال لكن قال المقر له: أنا اختار الرق وأمهده وأطلقه فالتقاضي لا يصلح ويحتاج بالطريق الذي قلنا ثم يطلقه بكفيل، وإن قال: لا كفيل لي أو قال لا يجب علي إعطاء الكفيل إذ ليس لي خصم يطلب مني التكفيل فالتقاضي يتأنى في ذلك ولا يجعل بإطلاقه حتى ينادي فإن لم يحضر له خصم بعد ذلك أصعب، النوع الثاني، الحبس بسبب العقوبات الخالصة حق للعبد كالقصاص إذا قال بعض المحوسين: إنما حبست لأنني أقررت بالقصاص لفلان وجمع القاضي بينه وبين خصمه وصدقه حصمه فيه أقر ولا يحل ذلك من أحد وجهين: إما أن يكون القصاص في النفس أو في الطرف فإن كان القصاص في النفس يخرج القاصي من السجن ويمكن خصمه من الاستيقاء ولا يتأنى، وإن كان القصاص في الطرف يخرج القاصي من السجن أيضاً ويمكن خصمه من الاستيقاء، ولكن لا يجعل في إطلاقه الجوار أن يكون لرجل آخر عليه حق في نفسه فيوضع مع هذا الرجل فيقر له بطرده لينتخلص عن السجن فيصل حق الآخر في النفس. الثالث: الحبس بسبب العقوبات الخالصة حقاً لله تعالى بحر الزنا والسرقة وشرب الخمر إذا قال بعض المحوسين: إنما حبست لأنني أقررت بالزنا عند القاضي المعزول أربع مرات في أربع مجالس فحبسني ليقيم علي الحد فالتقاضي للقتل لا يقيم عليه الحد بتلك الأتاريخ فإن أمر عبده أربع مرات في أربع مجالس أقام عبده الحد فتقدم العهد أو لم تقدم فيرجع إن كان محصاً ويجده إن كان غير محص ولكن لا يجعل في إطلاقه الجوار أن يجيء خصم في نفسه، وإن رجع عن الإقرار صح رجوعه كما لو رجع عند القاضي الأول ولكن لا يجعل القاضي في إطلاقه لوهم الخيلة وإن قل: إنما حبست لأنه قامت البيعة علي بالزنا فحبسني القاضي المعزول ليقيم علي الحد فقول البيعة القائمة عند القاضي المعزول غير معتبر في حق هذا القاضي فلا يقيم عليه الحد بتلك البيعة، ولو شهد الشهود عند هذا القاضي ببراءه لا يقيم عليه الحد أيضاً إذا كان العهد قد تقدم ولا يجعل في إطلاقه لوهم الخيلة بل يتأنى ويصدق بعد ذلك بكفيل لما ذكرنا فإن قال بعض المحوسين: إنما حبست لأنني أقررت بشرب الخمر عبده أو لأنه قامت البيعة علي بشرب الخمر فحبسني ليقيم علي الحد فهذا القاضي لا يقيم عليه الحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإن قال: إنما حبست لأنني قد أقررت بالسرقة من فلان أو لأنه قامت البيعة علي بالسرقة من فلان فهذا القاضي يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضي عليه بالقطع لا بذلك الإقرار ولا بتلك البيعة، ولكن لو أقر عند هذا القاضي يقضي عليه بالقطع فتقدم العهد أو لم تقدم ولا يجعل في إطلاقه ولو قامت عبه البيعة ثانياً لا يقضي عليه بالقطع إذا تقدم العهد فحد الزنا وحد السرقة في حق هذا الحكم على السوء.

والرابع: الحبس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين حقوق العباد وهو حدّ اللذف إذا قال بعض المبرسين: إنما حبست لأنني قد قذفت هذا الرجل بالزنا وصدقه هذا الرجل في إقراره استوفى منه حدّ اللذف ولا يجعل القاضي في إطلاقه ولو رجع عما أقر لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع عن الحدود الخالصة لله تعالى، إذا قال القاضي المعزول: على يدي فلان كذا وكذا من المال دفعته إليه وهو لفلان بن فلان فإن صدقه الذي في يديه المال في جميع ذلك أمر بالتسليم إلى المقر له وهذا ظاهر وإن قال: دفع إليّ فلان القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا أدري أنه لمن، وفي هذا الوجه أمر بالتسليم إلى المقر له أيضاً وإن كان صاحب اليد كذب القاضي للمزول في جميع ما قال فالتقول قوله وهذا ظاهر أيضاً وإن كان صاحب اليد قال: دفع إلى القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو لفلان آخر غير الذي أقر له القاضي فهذا على وجهين: أحدهما: هذا وفي هذا الوجه يأمر بالتسليم إلى الذي أقر له القاضي. الوجه الثاني: إذا بدا بالإقرار بالملك بأن قال: المال الذي في يدي لفلان غير الذي أقر له القاضي المعزول دفعه إلى القاضي المعزول أمر بالتسليم إلى الذي أقر له صاحب اليد، فإن دفع إلى الأول بغير قضاء ضمن للثاني وإن دفع بقضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن، وإن قال القاضي المعزول: في يد فلان ألف درهم أصابه فلان اليتيم من تركه أبيه وصدقه ذو اليد في ذلك فإن لم يدع أحد من باقي الورثة ذلك المال فهو لليتيم وإن قال باقي الورثة: لم يستوف منا أحد حقه من تركه الميت كان ذلك مالاً مشتركاً بين جميع الورثة واليتيم من جملتهم إلا أنه ينبغي للقاضي المقلد أن ينظر لليتيم ويحلف باقي الورثة بأنهم ما استوفيتم حقوقكم من تركه والدكم فلان، وإن قال القاضي المعزول: هذا المال لفلان اليتيم ولم يقل أصابه من تركه والده وادعى باقي الورثة أنه من تركه والدهم وأنهم لم يستوفوا حقوقهم من تركه والدهم فالل مال لليتيم لأن القاضي المعزول هنا ما أقر بالملك لولد اليتيم ليصير مقراً بكونه ميراثاً لورثته بل أقر لليتيم بالملك مطلقاً، وليس من ضرورة كونه مملوكاً لليتيم أن يكون من تركه والده فبعد ذلك باقي الورثة يدعون أنفسهم حلقاً في هذا المال ولا يصدقون إلا بحجة، وإن كان مالاً بصك على رجل قد كان القاضي يمين في الصك سببه وأشهد في الصك أنه لفلان اليتيم وأصابه من تركه والده فلان وإن سائر الورثة استوفوا حقوقهم فنقول: مجرد الصك ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة، وإنما الحجة شهادة شهود يشهدون على إشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء أو على إقرارهم بالاستيفاء، فإن شهد الشهود بذلك كان هذا المال لليتيم وإلا فهو كسائر الورثة، وإذا قال القاضي المعزول: ثبت عندي بشهادة الشهود أن فلاناً وقف ضيعة كذا عليّ كذا وحكمت بذلك ووضعناها على يدي فلان وأمرته بصرف غلاتها إلى السبيل المشروطة في الوقف وصدقه بذلك صاحب اليد فإن كانت أقرت ورثة الوقف بذلك أنفذ للقاضي المقلد هذا الوقف، وإن كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم تقم عليهم بينة كان ميراثاً بينهم ولكن تستحق الورثة على علمهم فإن حلموا فالامر ماض، وإن نكلوا قضى عليهم بالوقفية بإقرارهم، وإن قامت بينة عليهم بذلك قضى القاضي عليهم بالوقفية كما لو قامت البينة على الوقف حال حياته، وإن قال القاضي المعزول

أنه وقف على الأرباب أو قال على المسجد أو بيت وجه آخر من وجوه البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينفذه ولا يسأله عن التفصيل وهذا هو السبيل في كل موضع يقع الاستفسار ضاراً بالقاضي المقلد يتركه ويكتفي بالإجمال، ويسفي للقاضي أن يحاسب الأمانة ما جرى على أيديهم من أموال اليتامى وغلاتهم كل ستة أشهر أو كل سنة على حسب ما يرى حتى ينظر هل أدى الأمانة فيما فوض إليه أو حاد، فإن أدى الأمانة قرره عليه، وإن كان مستبد به غيره وكذلك يحاسب القوائم على الأوفاف، ويقبل قولهم في مقدار ما حصل في أيديهم من الغلات والأموال، الوصي والقيم في ذلك على السواء، قال: والأصل في إشرع أن القوائم والقابض في مقدار المنوخ وفيما يخبر من الإنفاق على اليتيم أو على الضيعة وما صرف منها في مؤنة الأراضي إن كان وصياً يقبل قوله في المحتمل، وإن كان فيما لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر المحصاف في أدب القاضي، وفرق بين الوصي وبين القيم فالوصي من فوض إليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض إليه الحفظ دون التصرف وإذا عرفت الفرق بين الوصي وبين القيم فإذا ادعى الوصي الإنفاق فقد ادعى ما دخل تحت ولايته فيقبل قوله في المحتمل، وإذا ادعى القيم ذلك فقد ادعى ما لم يدخل تحت ولايته فلا يقبل قوله، وكثير من مشايخنا سألوا بين الوصي وبين القيم فيما لم يمكن للضيعة منه بد، قالوا: يقبل قول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصي، وقاسوا على قيم المسجد أو واحد من أهل المسجد إذا اشترى للمسجد ما لا بد منه نحو الحصى والخشيش والدهن أو صرف شيئاً من غلات المسجد إلى أجر الخادم لا يضمن لكونه مادواً فيه دلالة فيه لو لم يحصل ذلك يعطل المسجد كذا هاهنا، ومشايخ ربما قالوا: لا فرق بين الوصي والقيم في زماننا فالقيم في زماننا من فوض إليه التصرف والحفظ جميعاً كالوصي، قال: وإن اتهم القاضي واحداً منهم يريد به واحداً من الأوصياء فيما ادعى من الإنفاق على اليتيم أو على الوقف حلفه القاضي على ذلك وإن كان أمياً كالمودع إذا ادعى هلاك المودعة أو ردّها فإن يعرض مشايخنا: إنما يستحلف إذا ادعى عليه شيء معلوماً لأن الاستحلاف يصح على دعوى صحيحه ودعوى المجهول لا تصح، وقال بعضهم: يحلف على كل حال لأنه إنما يحلف نظراً لليتم واحتياطاً له، وفي مثله يستحلف على كل حال، وإن أحسروا أنهم اتمموا على الضيعة واليتيم من أموال الأراضي وغلاتها كلنا وبقي في أيدينا هذا القدر فمن كان منهم معروفاً بالأمانة فالقاضي يقبل منه الإجمال ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهماً بالقاضي بجبره على التفصيل شيئاً فشيئاً ولا يقبل منه الإجمال وليس تعبير الحر هاهنا الحسن وإنما تفسيره أن يحضره القاضي المقلد يومين أو ثلاثة بحقوقه ويهدده إن لم يعسر احتياطاً في حق اليتيم فإن فعل ذلك ومع هذا لم يعسر فالقاضي يكفي منه باليمين ويسكوله، قال: وإن قال الوصي للقاضي المقلد: إن القاضي المعزول حاسني فالقاضي المقلد لا يدعه إلا بينة وإن قال الوصي أو القيم: أنفقت على الخيم أو قال: على الوقف كذا من مالي وأراد أن يرجع بذلك في مال اليتيم والوقف لا يلجأ لقوله إلا بحجة بخلاف ما إذا ادعى الإنفاق من مال ليشيم أو من مال الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل، قال: وإذا ادعى القيم أو الوصي أن القاضي المعزول أجرني مشاهرة في كل شهر كذا وكذا أو مساهمة في كل سنة كذا وكذا وصدق القاضي المعزول في ذلك أو لم

وبعدده فالقاضي المقعد لا يتفقد ذلك فإن قامت به بينة على فعل القاضي في حال قضائه قبلت  
وأبعد القاضي المقلد ذلك بعدد هذا القاضي المقعد بظن في ذلك إن كان ذلك مقدراً آخر مثل  
عصمه أو هو به أنفد ذلك كله وإن كان أكثر أنفد مقدار آخر مثل عسله وأبعد لزيادة، وإن كان  
القسم قد استوفى الزيادة أمره القاضي بالرد على استنم، قال في الأصل: وما وحده القاضي في  
ديون القاضي المعروف من شهادة أو قضاء أو إقرار فهو باطل لا يعمل به القاضي مطلقاً إلا أن  
تقوم بينة أنه قضى به وأبعدوه وهو قاض يومئذ كذا في المحيط

### الباب السابع عشر فيما إذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به

الكلام في هذا الفصل في العمود والعسوح ومبهماً خلافاً على قول أبي حنيفة وأبي  
يوسف لأن قضاء القاضي في العمود والعسوح بشهادة الزور بعد طائراً وبطل، وعلى قول  
محمد وأبي يوسف آخر يصح صاهراً لا بطل، صور المسألة في العمود كثيرة، من حملها  
رجل ادعى على امرأة بكاحاً وهي محمد وأقام عليها شاهدي زور وقضى القاضي بالكاح  
بينهما حل للرجل وطهر وحل للمرأة التمسكين منه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن وعده  
محمد وأبي يوسف الآخر لا يحل لهما ديث، عن مشايخ رحمهم الله تعالى من قال: إنما  
ثبت بكاح مبداً بمضاء القاضي إذا كان القضاء بحضور من الشهود ومبهماً من ذلك، حضرة  
الشهود لوقت انعضاء في هذه الصورة يجب بسوط كذا في المدحيرة، وأجمعوا على أن قضاء  
القاضي بالكاح بشهادة الزور في معتدة غير مسكوحه أنه لا بعد كذا في الهدية، وصور  
المسألة في لمسح كثيرة، من حملها امرأة ادعت على زوجها أنه صلقها ثلاثاً وأقامت على  
ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما ونزوت بروج آخر بعد انعضاء عدة معنى قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول: لا يحل لزواج الأول  
وطؤها صاهراً وبطلاً وبحل للزوج الثاني وطؤها طائراً وباطلاً نعم بحقيقته خال أن نزوح الأول  
لم يضلها بأن كان الزوج الثاني أحد الشاهدين أو لم يعلم بحقيقته حاله بأن كان للزوج الثاني  
أجنبياً، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى فلا  
يحل لثاني وطؤها إذا كان عدماً بحقيقته الآخر، وإن لم يعلم بحقيقته أحداً يحل له وطؤها هكذا  
ذكر شيخ الإسلام في كتاب الرجوع، وهل يحل للأول وطؤها على قول أبي يوسف رحمه الله  
تعالى الآخر لا يحل به مع أنه لا تمنع الفرقة عدده باطل، وذكر شيخ الإسلام في كتاب الرجوع عن  
الشهادتين أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر يحل للأول وطؤها مرة وعلى قول  
محمد رحمه الله تعالى يحل للأول وطؤها ما لم يدخل بها الثاني فإذا دخل بها الثاني لأن لا  
يحل للأول وطؤها سواء كان الثاني يعلم بحقيقته لحاظ أو لم يعلم، وهذا أجواب على قول  
محمد رحمه الله تعالى صاهراً فيما إذا لم يعلم الثاني بحقيقته الحال لأن الثاني تزوجها وهي في  
السلطن مسكوحه لأول عند محمد رحمه الله تعالى، لا أن الثاني لم يعلم به فكأنه بكاح الزوج  
الثاني عدماً، فإذا دخل بها الثاني وحيث عدتها من الثاني فلا يحل للأول وطؤها  
ولا كانت امرأة الأول حتى تنقض عدتها من الثاني مشكل فيما إذا كان الثاني غائماً بحقيقة

الحال لأنه إذا كان عالماً بحقيقة الحال لا تجب العدة من الثاني بهذا المدحول، لأنه تزوجها وهو يعلم أنها منكوبة الأول فوقع نكاحه باطلاً وكان هذا الزطء زناً، ومنكوبة الإنسان إذا زنت لا تجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها. ومن جملة صور المسح: صبي وصبيبة سبياً وهما صغيران فكيراً واعتقاً ثم تزوج أحدهما الآخر ثم جاء حربي مسلماً وأقام بينهما ولداً فالقاضي يقضي بينهما ويفرق بينهما لأن رجوع الشاهدين عن شهادتهما حتى يبين أنهما شهدا بزور لا يسع الزوج وطؤها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه معصي عليه بالحرمة، وقد نفى القضاة ظاهراً وباطناً وكذلك على قول محمد رحمه الله تعالى لا يسع الزوج وطؤها لأنه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود. ومن جملة صور العقد: إذا قضى القاضي بالبيع بشهادة الزور وأنه على وجه:

أحدهما: أن تكون الدعوى من جانب المشتري بأن ادعى رجل على غيره أنه بعث مني هذه الجارية بكدا وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري بقصد قصاؤه باطلاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحل للمشتري وطؤها حلالاً شحداً رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا: يجب أن يكون مسألة البيع على التفصيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية أو أقل مقدار ما يتأمن الناس فيه بقصد قصاؤه باطلاً، وهكذا ذكر في المستقى نصاً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن كان أقل مقدار ما لا يتأمن الناس فيه لا يتقد قصاؤه باطلاً لأن طريق تصحيح القضاء باطلاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العقود والنكاح أن القاضي بقضائه يصير منشأً لذلك التصرف، وإنما يصير القاضي منشأً فيما له ولاية الإنشاء للبيع وله ولاية الإنشاء بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتأمن الناس فيه، وأما ما ليس له ولاية البيع فأهل من القيمة قدر ما لا يتأمن الناس فيه لأنه يسرع بمقدار الثمن فليس للقاضي ولاية إنشاء البيع، وبعضهم قالوا: لا يل بعد القضاء على كل حال لأن البيع وإن كان معين فهو مبادلة كذا في المحيط.

الوجه الثاني أن تكون الدعوى من جانب البائع وصرره رجل ادعى على آخر بك اشتريت مني هذه الجارية وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حل للمشتري وطء الجارية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما على قول محمد رحمه الله تعالى إن عزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطؤها هذا إذا أقام للمدعي شهود زور ولو لم يغم المدعي شهوداً وحلف المشتري ورد الجارية على البائع إن عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطؤها، ثم اختلف المشايخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم: من العزم بالقلب<sup>(١)</sup> وقال بعضهم: تفسيره أن يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتفي بمجرد النية بالقلب.

ومن جملة صور العقد: رجل ادعى على رجل أنه مقبوضة فأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعي صبي قول محمد رحمه الله تعالى: ينفى القضاء ظاهراً وباطناً حتى لا يحل للمقضي نه الانتفاع به وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في ولاية لا

(١) قوله قال بعضهم من العزم بالقلب: كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة أن يقال: مجرد العزم كذا بهامش نسخة الطبع الهندي له.

ينفذ إذ ليس للقاضي ولاية إنشاء التبرع وفي رواية أخرى ينفذ باطلاً لأن للقاضي ولاية إنشاء التبرع في الحملة كذا في الذخيرة، وفي الصدقة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي: وأما الأملك الرسالة فالقضاء فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطلاً بالإجماع كذا في الذخيرة، وأجمعوا أن الشهود لو ظهروا عبيداً أو محدودين في قذف أو كماراً ينفذ ظاهراً لا باطلاً، وأجمعوا أنه لو أقر بالطبقات الثلاث ثم أنكر وحلف وقضي له بها لا يحل له وطؤها، الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الإمام صدر الدين قاضيهان رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة.

وأما قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور فقد قيل: أنه على الخلاف وقيل: أنه لا ينفذ باطلاً بلا خلاف، صورة المسألة: أمة أدعت على مولاهما أنها ابنته وأنه أقر بذلك واقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطؤها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لحمد رحمه الله تعالى عند بعض المشايخ، وعند بعضهم لا يحرم بالإجماع، فإن مات الأب وترك ميراثاً هل يحل لها أكله؟ ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة أنه يحل لها أكله من غير ذكر خلاف واحتلف للمشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: هذا على الخلاف، وبعضهم قالوا: لا يحل لها أكله بلا خلاف، وبعضهم قالوا: يحل لها أكل ميراثه بلا خلاف، وإن ماتت المرأة ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في كتاب الرجوع وذكر أنه يحل له أكل ميراثها، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: وهذا الجواب على قول الكل لأن الحال لا يخفى أما إن كانت أمته أو ابنته فإن كانت أمته فهذا كسب أمته فيحل له بالإجماع وإن كانت ابنته كان ميراثها حلالاً له بالإجماع، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا شهد شاهدان على رجل في شوال أنه اعتق عبده في رمضان بقيمة العبد يوم للشهادة ألفاً درهم وكانت قيمته في رمضان ألفاً فلم يعدلاً حتى صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدلاً فقضى بشهادتهما لم رحماً ضمناً قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف كذا في الذخيرة، وفي الفتاوى العتبية: وإذا قضي بعتق أمة ثم رجع الشهود فالتعتق ثابت ولاحد الشاهدين أن يزوجها وهي المنتقى شرط على قولهما أن يكون ذلك بعد القضاء بالقيمة على الشاهدين كذا في التتارخانية، وإذا أدعت المرأة على زوجها أنه أنانها بثلاث أو واحدة فحشد الزوج فحلفه القاضي فحلف فإن علمت أن الأمر كما قالت لا تسحب الإقامة معه ولا أن يأخذ ميراثها كذا في النهاية.

### الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل القنوي

رجل قال لأمرائه: أنت طالق البتة وهو يراه واحدة رحمة فراحها ورافعتها إلى قاضي يراها ثلاثاً محملها ثلاثاً وفرق بينهما أو كان الروح يراها واحدة بآنية فتزوجها ورافعتها إلى قاضي يراها ثلاثاً وفرق بينهما فند هذا القضاء ظاهراً وباطناً حتى لا يحل له انقام معها ولا يسعها أن تحكمه من نفسها وإن كان الزوج يراها ثلاثاً فرافعتها إلى قاضي يراها واحدة بآنية أو واحدة رجعية



فجعلها واحدة بالثمة أو واحدة رجعية نفذ هذا القضاء باطلاً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يسمه أن يراجعها وأن يتزوجها وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ هذا القضاء باطلاً، ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استحسنان الأصل، والحاصل أن المبتلي بالحادثة إن كان عامياً لا رأي له فعليه أن يتبع حكم القاضي فيما يقضي في تلك الحادثة سواء حصل الحكم له بأن حصل الحكم بالحلل أو حصل الحكم عليه بأن حصل الحكم بالحرمة، وإن كان المبتلي بالحادثة فقيهاً له رأي وحكم القاضي بخلاف رأيه إن حصل الحكم عليه بأن كان هو يعتقد الحل وقضى القاضي بالحرمة فعليه أن يتبع حكم الحاكم ويترك رأي نفسه بلا خلاف وإن حصل الحكم له بأن كان هو يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحلل ذكر في بعض المواضع أنه يتبع حكم القاضي ويترك رأي نفسه من غير ذكر خلاف، وذكر في الاستحسنان أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يترك رأي نفسه ولا يلتفت إلى إباحة القاضي فيما يعتقد حراماً، وجه قولهما أننا أجمعنا على أن المبتلي بالحادثة إذا كان عامياً وقضى القاضي له بغير قضائه، فكذلك إذا كان عالماً لأن قضاء القاضي ملزم في حق الناس كافة، توضيحه أن القاضي يقضي بأمر الشرع وما يصير مضافاً إلى الشرع فهو بمنزلة النص فلا يترك ذلك بالرأي كما لا يترك النص بالاجتهاد، وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: الإكرام في جانب المقتضي عليه بما في حق المقتضي له فلا إكرام، ولهذا لا يقضي القاضي بدون عليه وفي رعيه أن القاضي محطون في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحيط، وفي بوابر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن جنوناً مصبقاً وله والد فادعت المرأة أنه كان حلف قبل التزوج بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلاثاً قال: نصّب القاضي والده خصماً فإن نصبه ورأى أن هذا القول ليس بشيء، فابطله وأمضى السكاح ثم يبرأ الزوج وهو يرى وفزع الطلاق بهذا القول هل يسمه المقام معها؟ قال: نعم وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يسمه المقام معها لأن الحكم وقع له، وفي الحادي: إن كان الزوج عالماً ونوى وقوع الطلاق بهذا القول فلا يسمه المقام معها وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأي القاضي، وفي الحاشية: ثم شرط محمد رحمه الله تعالى لتكون الوالد خصماً أن يكون جنون الزوج مطبقاً اختلفت الروايات في المطبق وانفقت الروايات الظاهرة أن الجنون إذا كان يوماً أو يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصماً عنه، وتنقذ تصرفاته في حالة الإفاقة كما في الإغماء، وذكر الناطلي والشيخ الإمام المعروف بخوار زاده: إن الجنون المطبق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بشهر وعليه الفتوى كذا في التناحرانية، ولو أن فقيهاً قال لامرأته: أنت طالق البينة وهو يراها ثلاثاً فأمضى رأيه فيما بينه وبينها وعزم على أنها حرمت عليه ثم رأى بعد ذلك أنها تطلق رجعية أمضى رأيه الذي كان عزم عليه ولا يردّها إلى أن تكون زوجته برأي حدث من بعد، بخلاف ما إذا قضى القاضي بخلاف رأيه الذي عزم عليه، وكذلك لو كان في الابتداء يرى تطلق رجعية فعزم على أنها امرأته ثم رأى بعد ذلك أنها ثلاث تطلقات لم تحرم عليه ولو كان في الابتداء لم يعزم ذلك ولم يحض رأيه حتى رآها ثلاثاً لم يسمه المقام معها، وكذلك لو كان في الابتداء يرى أنها ثلاث تطلقات إلا أنه لم

يعزم عليه ولم يحض رأيه حتى رآها واحدة وجمعية بعد ذلك فامضى رأيه فيها وجعلها واحدة وجمعية وسعة ذلك ولا يحرمها رأي آخر بعد ذلك، وفي أول المنتقى بر أن فقيهاً قال لامرأته أنت طالق البتة ويرى أنها واحدة يملك الرجعية وهزم على أنها امرأته فراجعها ثم قال لامرأة أخرى له: أنت طالق البتة وهو يرى يوم قال ذلك أنها ثلاث حرمت عليه المرأة الأخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال بهما قولاً واحداً تحل إحداها له وتحرم الأخرى عليه وإذا كان المبتلى فقيهاً له رأي فاستفتى فقيهاً آخر فافتاه بخلاف رأيه يحمل برأي نفسه وإذا كان المبتلى جاهلاً فإنه يأخذ بفتوى أفضل الرجال عند عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة الاجتهاد له فإن افتاه من في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاصر في تلك الحادثة بخلاف الفتوى والحادثة مجتهد فيها إن كان القضاء عليه يتبع رأي القاضي، ولا يلتفت إلى فتوى المفتي، وإن كان المفتي أحكم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة، وإن كان القضاء له فهو على الاختلاف الذي مر ذكره لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارت هذه المسألة عين نكت المسألة، وفي نوافر خالد بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى، في رجل ليس بفقيه انتلى بتارلة في امرأة فسأل عنها فقيهاً فافتاه بأمر من تحريم أو تحليل فعزم عليه وأمضاه ثم افتاه ذلك الفقيه بعينه أو غيره من الفقهاء في امرأة أخرى له في عين تلك التارلة بخلاف ذلك فأخذ به وهزم عليه وسعه الأمران جميعاً، ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء عن بازلة فافتاه بحلال أو بحرام فلم يعزم على ذلك في روجته حتى سأل فقيهاً آخر فافتى بخلاف ما أفتى به الأول فامضاه على روجته وترك فتوى الأول وسعه ذلك، ولو كان أمضى قول الأول في روجته وهزم عليه فيما بينه وبين امرأته ثم افتاه فقيهاً آخر بخلاف ذلك لا يسعه أن يدع ما عزم عليه ويأخذ بفتوى الآخر، قال محمد رحمه الله تعالى: وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقولنا وفي القدوري: إذا لم يكن الرجل المبتلى بالحادثة فقيهاً و استفتى إنساناً وافتاه بحلال أو بحرام فإن لم يعزم على ذلك حتى افتاه غيره بخلافه فأخذ بقول الثاني وأمضاه في مسكوحته لم يحتر له أن يترك ما أمضاه فيه ويرجع إلى ما افتاه به الأول كذا في اندخيرة، إذا حلف الرجل بطلاق كل امرأة ويستفتي فقيهاً عدلاً من أهل الفتوى وافتاه بطلاق اليمين وسع اتباع فتواه وإمساك المرأة، وفي التنازل إذا استفتى فقيهاً فافتاه بطلاق اليمين فتزوج امرأة أخرى ثم استفتى فقيهاً آخر فافتى بصحة اليمين يفارق لآخرى ويمسك الأولى عاملاً بقولهما كذا في التنازلية.

### الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدين

قضاء القاضي الأول لا يخلو إما أن وقع في فصل فيه نص مفسر من الكتاب والسنة المتواترة أو إجماع وإما أن وقع في فصل مجتهد فيه من ظواهر النصوص والقياس فإن وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر للتراث أو إجماع فإن وافق قضاءه ذلك نفذه الثاني ولا يعمل له إسقاط، وإن خالف شيئاً من ذلك ردّه وإن وقع في فصل مجتهد فيه فلا يخلو إما أن كان مجسماً على كونه مجتهداً له، وإما أن كان مختلفاً في كونه مجتهد فيه فإن كان مجسماً على كونه محل الاجتهاد، فإما أن كان المجتهد فيه هو القاضي به، وإما أن كان نص القضاء فإن كان المجتهد فيه

هو المقضي به فرفع قضاؤه إلى قاض آخر لم يرده الثاني بل بعده من رده القاضي الثاني فرفع إلى قاض ثالث بعد قضاء القاضي الأول وأبطل قضاء الثاني، وإن كان نفس القضاء مجتهداً فيه أنه يجوز أم لا، كما لو قضى بالحجر على الحر أو قضى على العائث بجور للقاضي الثاني أن ينقض الأول، وإذا ما اجتهداه إلى خلاف جهته الأول، هذا إذا كان القضاء في محل أجمع أو على كونه محل الاجتهاد، فأما إذا كان في محل اختلفوا أنه محل الاجتهاد أم لا كبيع ثم لولد أنه هل ينفذ فيه قضاء القاضي، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى بعد لأنه محل الاجتهاد عندهما لا اختلاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في جواز بيعها، وعند محمد رحمه الله تعالى لا ينفذ لوقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم على أنه لا يجوز بيعها فخرج من محل الاجتهاد فيظهر أن كان من رأي القاضي الثاني أنه مجتهد فيه بعد قضاؤه ولا يرده، وإن كان من رأيه أنه خرج من محل الاجتهاد وصار متفقاً عليه لا ينفذ بل يرده كذا في البدائع، إذا كان نفس القضاء مختلفاً فيه بأن قضى القاضي بفتح على العائث أو للعائث هل ينفذ فيه روايتان عن أصحابنا في رواية لا ينفذ وهكذا ذكر الاختصاص وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، قال ابن سنان في نوادره: كل أمر جاء عن أبي سفيان فإنه فعل وجاء عنه غير ذلك الفعل أو جاء عن أحد من الصحابة وجاء عن ذلك الرجل أو عن غيره من الصحابة خلافه وعمل الناس بأحد الأمرين دون الآخر أو عمل بأحد المؤمنين ولم يعمل بالآخر ولم يحكم به أحد فهو منترك مسوخ، وإن حكم به أحد من أهل زمان لم يجر، أشار به إلى أنه لو قضى بالنقض لكن ثبت بالإجماع الأمة انتساحه حيث لم يعمل به أحد من الأمة، والعمل بالنسوخ باطل عبر جائر، قال وإنما يجوز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام أهل الأمصار فاحد بعضهم يقول واحد وبعضهم يقول الآخر يعني بعض الحكام، أشار إلى أنه بمجرد خلاف بعض العلماء لا يصير أمراً محل الاجتهاد ما لم يعتبر العلماء ولم يسوغوا له لاجتهاد فيه، ألا ترى أن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه كان من فقهاء الصحابة ثم لما لم يسوغوا له لاجتهاد في ربه النقد حتى أنكر عليه أبو سعيد خدري رضي الله تعالى عنه لم يعتبر خلافه حتى لو قضى فصر بجوار بيع الدرهم بالدرهمين لم يجر قضاؤه، ثم قوله: وإنما يجوز من ذلك ما اختلف فيه الناس يشير إلى أن العبرة الحقيقية للاختلاف في صيرورة العمل مجتهداً فيه وهو اختيار الخصاف إلا أنه لم يحتر الخلاف بسا وبين الشافعي، كما اعترى الخلاف بين المتقدمين، والمراد من المتقدمين الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن معهم ومن بعدهم من السلف، والقاضي الإمام عبيد بن سعيد اعتبر خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في مسألة مدكورة في آخر السير الكبير وصورة تلك المسألة: لو أن إماماً رأى مشركي العرب فسبهم وقتلهم حاز وليس للإمام لأجر بعد ذلك أن يبطله لأن هذا موضع لاجتهاد لأن الشافعي رحمه الله تعالى يقول يجوز استرقاق مشركي العرب، وكذلك شيخ الإسلام الأجل شمس الأئمة السرخسي ذكر في قضاء الجامع قول الشافعي رحمه الله تعالى في مسألة وحلافه واعتبه، وحكمه القاضي في الخلع أنه فسخ أو طلاق نظير حكمه في مسائل المجتهدين وأنه مختلف فيما بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وفي استنقاه يشير إلى أن العبرة لأشقياء

الدليل لا حقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وفي السبر الكبير وهكذا ذكره صاحب الاقضية، صورة ما ذكر في السير لو رأى إمام من السنة سمسار ان يقبل اجرة من مشركي العرب وقبل جاز ولا كره هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا في الدحيرة، وكذا يصح ان تكون المسألة مجتهداً فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك نصير مجتهد لوقوع الاختلاف في مثلها كذا في السراية، قضاء القاضي في المجتهدين ثابت لكن ينبغي ان يكون عادلاً بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء، وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي تعدد قصائده ورواياته والاصح انه يبعد كذا في خزائن المفتين، ولو ادعى المدعى في مسألة الصلح عن الإنكار بدل الصلح وقال المدعى عليه: لا يزمي اداؤه بسبب فساد الصلح لانه كان عن إنكار وانه لا يصح على قول أبي أبي ليس والشافعي رحمه الله تعالى قد قضى عليه بصحة الصلح وابطل قول المخالف نفذ قضاؤه على قولهم جميعاً باتفاق الروايات كذا ذكر ظهير الدين رحمه الله تعالى في شروطه وذكر في شرح الصحاوي وجامع الفتاوى القاضي إذا لم يكن مجتهداً ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه يبعد وليس لغيره نقضه وانه ان ينقضه هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما ليس بمجتهد ان ينقضه ليس به نقضه، والقاضي إذا كان مجتهداً وهو يعلم برأيه نعمه وقضى برأيه غيره قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يبعد قضاؤه وهو الصحيح من مذهبه وقالوا: لا يبعد قضاؤه، وإذا نسي رأيه وقضى برأيه غيره ثم تذكر رأيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يبعد قضاؤه، وقالوا: يرد قضاؤه كذا في المصنوع العمادية، والفتوى على قوليهما كذا في الهداية، وذكر في الفتوى الصغرى، ان الفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد احتسفت الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتي بقوليهما لان اشارك لمذهبه عمداً لا بفعله إلا لهرى باطل لا لقصد جميل هذا كله في القاضي المجتهد، فاما التقليد فيهما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثلاً فلا يملك ظالمة فيكون معرولاً بالنسبة إلى ذلك الحكم هكذا، في فتح القدير، وإن قضى في حادثة هي محل لاجتهاد برأيه ثم رفعت إليه ثابت فتحول رأيه بحمل بالرأي الثاني ولا يوجب هذا نقض لحكم بالرأي الاول ولو رفعت إليه ثالثاً فتحول رأيه إلى الاول يحمل به ولا يبطل قضاؤه بالرأي الثاني بالعمل بالرأي الاول كما لا يبطل قضاؤه الاول بالعمل بالرأي الثاني كذا في البدائع، قال صاحب الاقضية: وقد زنى رجل ثام امراته ولم يدخل بها فجلده القاضي وراى ان لا يحرمها عليه فاقرها معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه، وذكر القدوري رحمه الله تعالى في شرحه فيمن تزوج امرأة رنى بها أبوه أو امه وقضى القاضي بفساد هذا النكاح، في نفاذ هذا القضاء خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقال: على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا ينفذ قضاؤه، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: ينفذ قضاؤه كذا في المحیط، القاضي إذا قضى بجوار نكاح التي زنى بامها أو بابنتها فقد عبد محمد رحمه الله تعالى خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية، وإذا قضى فاض بجوار بيع امهات الاولاد لا يبعد قضاؤه، واعلم بان جواز بيع امهات الاولاد مختلف فيه في المصدر الاول فحصر وعليه وصي الله تعالى عهما كان لا

يحوزان بيها وهكذا روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها، وقال علي رضي الله تعالى عنه: آخرًا يجوز بيها ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز بيها وتم كوا قول علي رضي الله تعالى عنه آخرًا بعد هذا، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: ما ذكر في الكتاب أنه لا يبعد قضاؤه قول محمد رحمه الله تعالى، أما علي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ينبغي أن يبعد وكأنه مال إلى قول من قال: إن المتقدمين إذا اختلفوا في شيء على قولين ثم أجمع من بعدهم على أحد القولين، فهذا لإجماع هل يرفع الخلاف المتقدم؟ عند محمد رحمه الله تعالى يرفع خلافًا لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإذا ارتفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله تعالى لم يمكن قضاء هذا القاضي في محل مجتهد فيه، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، إذا لم يرتفع الخلاف المتقدم كان هذا قضاء في فصل مجتهد فيه فيسند، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة المسحوسي يقول لا خلاف بين أصحابنا أن لإجماع الماخري يرفع الخلاف المتقدم، فكأن القضاء في غير محل الاجتهاد عند الكل فلا يبعد عند الكل، فكان ما ذكر في الكتاب أنه لا يبعد قضاؤه قول الكل، وذكر الخصاف في أدب القاضي أنه لا يبعد من غير ذكر خلاف، وفي الباب الأول من 'قصبة الجامع الكبير' أن قضاء القاضي يجوز بيع أم الولد يتوقف على إرضاء قاصر آخر وهو الأصح، فإن إرضاء قاصر آخر بعده لا يكون لأحد بعد ذلك رضاه وإن أبطله قاصر آخر بطل ولا يكون لأحد بعد ذلك مضاه، وكذلك هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها أنها محتلفة أو ليست بمختلفة، ب. قضاء القاضي فيها يتوقف على إرضاء قاصر آخر إن أمضاء قاصر آخر يبعد وليس لأحد بعد ذلك رضاه وإن أبطله قاصر آخر بطل وليس لأحد بعد ذلك إرضاه، وهي إريادات، لو أن المسلمين أسروا أسارى من أهل الحرب وأحرارهم بدار الإسلام ثم ظهر عليهم المشركون ولم يحوزهم بدار الحرب حتى صهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأحدوهم من أيديهم في دار الإسلام فإنهم يردون على الفريق الأول اقتسمه لفريق الثاني أو لم يقتسموا، قال في الكتاب: لا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني، مما يرى ما صنع المشركون تلك الإحرار فعينه كان الفريق الثاني أولى كذا في المحيط، ذكر في السير الكبير إذا استولى مشركون على منع المسلمين وأحرارهم يحسبهم في دار الإسلام ثم استبقوا منهم جيش من المسلمين قبل الإحرار بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه، وكذلك لو لم يعلم الإمام بذلك حتى قسم الشئ بين من أصبه فانقسمه بأئمة والمنازع مردود على صاحبه، فإن علم الإمام بالحال ورأى إحرارهم بالعسكر إحراراً تماماً فحسمه وقسمه مع عنائهم المشركين من من أصبه من المسلمين ثم وقع إلى قاصر يرى ذلك غير إحرار حار ما صنع الأول ولم يبعده، ونظير هذا ما فند عيسى قصي شديدة المساق على الغائب أو بشهادة رجل وامرأتين بالسكاح على الغائب يبعد قضاؤه وإن كان من يجوز القضاء على الغائب يقول بسبب للمموال شهادة هي ذات السكاح وليس للعاصق شهادة أصلاً ولكن نيل كل واحد من التفصيل مجتهد فبعد القضاء من القاضي واجتهاده فيهما، وما ذكر في السير الكبير نص على أن قضاء القاضي بالملك للكافر بمجرد الاستلاء قبل الإحرار بدار الحرب نافذ، قيل: وقد ذكر في شرح الجامع الكبير أنه لا يبعد كذا في الذخيرة، قال: ولو قصي

قاضي يشهد ويمتنع لا ينفذ قضاؤه، وذكر في كتاب الاستحسان أن على قول أبي حنيفة وسفيان الثوري رحمهما الله تعالى ينفذ قضاؤه، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ وفي القضية اجماع من تعلقي أن القضاء يشهد ويمتنع يتوقف على قضاء قاضي آخر ولو قضى بحل متروك التسمية عمداً، ذكر في التواضع أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ينفذ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ وهو قصي لي حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع إلى قاضي آخر يرى خلاف رايه فإنه ينفذ قضاؤه ولا يبصده، وفي السير الكبير اشترى رجل دابة وغزا عليها فوجد بها عيب في دار الحرب من كان لئاع معه في العسكر حاصمه، وإن لم يكن ينبغي له أن لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها إلى دار الإسلام ولو ركبها لحاجة نفسه أو حمل أمتعته عليها سقط حقه في الرد وجد دابة أخرى أو لم يجد، فإن أتى الإمام وأخبره فأمره بالركوب فركب سقط حقه في الرد، ولو ذكره على الركوب ما أنه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينقصها ركوبه فله الرد، وإن لم يذكره الإمام على الركوب ولكن قال: (ركبها وأنت على ردك فركبها سقط حقه في الرد)، فإن ارتفع إلى قاضي بعد ذلك وردّها بالبيع على طريق الاجتهاد لم قال له الأمير من ذلك ثم رجع إلى قاضي آخر يرى ما صحت الأول خطأ فإنه يمضي قضاءه لأول، وهو قصي بإبصار خلاف المكره نفذ قضاؤه، وإذا قصي القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم يدلك احتلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ينفذ قضاؤه وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإكراه، وهكذا روى لمس من أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعامتهم على أنه لا يجوز وإليه أشار في السير الكبير، فقد ذكر في السير الكبير في أبواب القضاء: إذا مات الرجل وترك قيفاً وعليه ديون فباع القاضي رفيقه وقضى ديونه ثم قامت البيعة لبعضهم أن مولاه كان دبره كان بيع القاضي فيه باطلاً، وهو كان القاضي عدلاً بتدبيره فاجتهد وأبطل تدبيره ثم ولي قاضي آخر يرى ذلك حاصلاً ينفذ قضاءه لأول، وهكذا ذكر في كتاب المرحوم عن الشهادات، وبذلك ثبت أنه إذا شهد محدودان في قذف وبم يعمد القاضي بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم فإن كان من رايه أن شهادة المحدود في القذف بعد اتوبه حجة أمضى قضاؤه، وإن لم يكن من رايه ذلك نقص قضاؤه، ولو علم القاضي بكون الشاهد محدوداً في القذف في حال بدء الشهادة إن كان من رايه أنه حجة بقضي بها وما لا فلا، فهذا تنبيه على أن قضاء القاضي في المجتهد إنما ينفذ إذا علم بكونه مجتهداً فيه، وإلى هذا لقول أشار في الجامع أيضاً وهكذا ذكر الاختصاص في كتابه كذا في العهد، قد قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك الأصح أنه لا يجوز قضاؤه وإنما ينفذ إذا علم بكونه مجتهداً فيه، قال شمس الأئمة: وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزانة المفتين، وفي الخلاصة: إن هذا الشرط يعني كونه عدلاً بالاختلاف وإن كان ظاهر المذهب لكن بمعنى بخلافه كذا في البحر الرائق، وهذا شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهدين أن يصير احكام حادثة متجري فيها خصومة صحيحة بين يدي القاضي من خصم على خصم كذا في السحيرة، فإذا قصي القاضي بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى أن شهادته حجة ينفذ قضاؤه لأن هذا يصير مجتهداً فيه، وفي القضية اجماع من تعلقي عن الشيخ الإمام الرهد عيّد الله خير حري، إذا قصي القاضي بشهادة

المحدود في القذف بعد التوبة ورفع قضاؤه إلى قاضٍ آخر إما لا يبطل الثاني قضاء الأول إذا كان الأول بره حقاً وعلم الثاني أن الأول بره حقاً بأن أظهر الأول ذلك للثاني أو لم يعرف الثاني أن الأول هل بره حقاً أم لا، أما إذا علم الثاني أن الأول لم ير ذلك حقاً بأن قال الأول الصحيح قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إن شهادته لا تقبل وإن تاب كان للثاني أن يبطله كذا في الهبط، المحدود في القذف إذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاءه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع إلى قاضٍ ثالث فله أن ينقضه لأنه لا يصلح قاضياً بالإجماع مكان القضاء من الثاني مخالفاً للإجماع فكان باطلاً وأما إذا كان بعد التوبة فلا يتعد قضاؤه عندما لكن لقاضٍ آخر أن ينقذه حتى لو نقده قاضٍ آخر ثم رفع إلى قاضٍ ثالث ليس للثالث أن يبطله كذا في أدب القاضي للخصاص، والعاسق إذا قضى فرفع إلى قاضٍ آخر فابطله ليس لقاضٍ ثالث أن يبعده كذا في محيط السرخسي، لو كان القاضي اعسى فقضى بتوقف نعاده على إمضاء قاضٍ آخر وإذا أمضى لا يبطله الثالث وإن لم يحصه الثاني لكنه أبطله وهو يرى بطلانه بطل، إذا قضى بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد لولده أو الولد لوالده نقد حتى لا يجوز لمنهني إبطاله، وإن رأى بطلانه كذا في التارخانية، ولو عرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضاع يرد قضاؤه كذا في المصول العمادية، والقاضي المطلق إذا قضى بشهادة رجل وامرأتين في المحدود والخصاص وهو يرى جواره نفذ لأن الاختلاف في حجة القضاء، ومن الناس من يجوز ذلك وهو شريح كذا في التارخانية، في فتاوى القاضي طهبر الدين رحمه الله تعالى: ولو قضى بشهادة النساء في حد أو قصاص نفذ قضاؤه وليس لغيره أن يبطله إذا طلب منه ذلك، فإنه روي عن شريح وجماعة من التابعين رحمهم الله تعالى أنهم جاوروا ذلك كذا في الفصول العمادية، ولو أن قاضياً قضى بشهادة شاهدين ثم علم أنهما كاذبان برفق قضاؤه، إذا ظهر أن فضله وقع بخلاف الإجماع، وإن علم أنهما عيذان فكذلك الجواب، ولو علم أنهما عصيان فقد ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الرجوع أن الجواب فيها كالجواب في المحدود في القذف، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن الجواب فيها كالجواب في العبد، وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه، عيذ أو عصي أو نصراني استقضى وقضى بقضية ثم رفع قضاؤه إلى قاضٍ آخر فامضاه فإنه لا يجوز له إمضاه وهذا الجواب ظاهر في حق العبيد والنصراني مشكل في حق العبد بناءً على ما ذكرنا أن القضاء معتبر بشهادته والعصبي لا يصلح شاهداً أصلاً والنصراني لا يصلح شاهداً في حق المسلم فلا يصلح قاضياً، فاما العبد فيصلح شاهداً عند مالك وشريح فيصلح قاضياً فإذا اتصل به إمضاء قاضٍ آخر ينبغي أن ينفذ كما في المحدود في القذف، ولو أن امرأة استقضيت حاز قضاؤها في كل شيء إلا الحدود والخصاص فإن قضت في الحدود والخصاص ثم رفع قضاؤها إلى قاضٍ آخر فامضاه نفذ إمضاه، وفي الخانية: ولا يكون لغيره أن يبطله، ذكر الشيخ الإمام فخر الإسلام علي المزدي في مقدمة قضاء الجامع: أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقت فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى كذا في التارخانية، إذا قضى القاضي بقتل في قسامة لا ينفذ قضاؤه وصورته فتيل وجد في محلة وأدعى أولياء القتل على رجل أنك قتلت قال بعض العلماء وهو قول مالك وقول الشافعي: في القديم إذا كان بين المدعى عليه

وبين القنيل عداوة ظاهرة ولا يعرف به عداوة مع غير المدعى عليه وبين دحوله هي أهمية وجوده قسلاً مدة قريبة فالقاضي يحلف ولي القنيل على دعوته، فإذا حلف قضى له بالقصاص، وإذا فيه الدية والقسامة كذا في الخط، وإذا قضى بالقنيل ثم رفع إلى قاضي آخر ينقضه لأن هذا القضاء مخالف للإجماع لأن مالكاً لم يكن موجوداً في الصحابة فممكن قوله معتبراً كذا في شرح أدب القاضي للخصاف، وذكر في الدحيرة سئل شيخ الإسلام أبو الحسن السعدي رحمه الله تعالى عن غاب عن امراته عيبة منقطعة ولم يحلف لهذه المرأة نفقة فرفضت الأمر إلى القاضي فكتب القاضي إلى عالم يرى التصديق بالعصم عن النفقة ففرق بينهما من نفق لفرقة؟ قال نعم إذا تحقق المحرم عن النفقة قيل له: فإن كان لزوج هذا عقد وأمالك هل يتحقق المحرم؟ قال نعم، إذا لم يكن من جنس النفقة لأنه لا يحور بيع هذه الأشياء بصفة لأنه بمدة القضاء على الثابت، قال صاحب الدحيرة وفي هذا الجواب نظر الصحيح أنه لا يصح قضاءه فإن رفع هذا القضاء إلى قاضي آخر فاحذر قضاءه الصحيح أنه لا يبعد، ذكر في مجموع التورل، مثل شيخ الإسلام عطاء بن حمزة عن أبي الصغيرة رويها من صغير وقيل أبو بكر الصمريان وبينهما عيبة منقطعة وقد كان الترويج بشهادة الفسقة هل يحور لمقاضي أن يبعث إلى شافعي المذهب ليطلب هذا الكاح مسبب أنه كان شهادته الفسقة؟ قال نعم، وللقاضي الخمي أن يفعل ذلك نفسه أخذاً بهذا المذهب وإن لم يكن مذهبه وهي مسألة لقضاء على خلاف مذهبه، وكذا في الكاح يعبر إلى موافقه ثلاثاً ثم تزوجها قبل دخول الزوج محلل إذا قضى بصحة هذا الكاح وإن لا يقع الملاقا أحداً يقول محمد رحمه الله تعالى، وقال نجم الدين رحمه الله تعالى: كان أسندي رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ولكن لو بعث إلى شافعي المذهب ليعقد بينهما ويقضي بالصحة يحور، إذا لم يأخذ لكاتب والمكتوب إليه حه شيئاً، وبهذا لقضاء لا يظهر أن الكاح الأول حرام أو حه شهة وهكذا ذكر في فتاوى السمي، وذكر في الدحيرة ولو قضى بحوار التنكاح غير شهود بعد فضاؤه وهكذا ذكر في جامع الفتاوى، ذكر في كاح المنقطع لو قالت امرأة في محفل ابن شوى من است؟ وقال المرجل: من ن من است؟ اختصوا في انعقاد هذا الكاح ولو قضى بالكاح صار متعقاً عليه، إذا تزوج امرأة عشرة أيام فاحذر قاضي من القضاء جاز لأن عند زهر رحمه الله تعالى، أنه إذا تزوج امرأة إلى شهر يصبح ويبطل ذكر الوقت فهو قضى بحور هذا الكاح يبعد ولو قضى بحوار متعة النساء لا يحور وصورته إذا قال لامرأة: انتفع بك كذا مدة بكدا من المال بخلاف ما لو قال بلعطة الشروع بأن قال: تزوجتك إلى شهر أو إلى عشرة أيام فإنه مو قضى بذلك قاضي يحور ولو قضى برذ كاح امرأة بعث عني أو جنون أو نحو ذلك يبعد فضاؤه لأن عمر رضي الله تعالى عنه كان يقول برذ المرأة الزوج يعيوب خمسة ولو قضى برذ المرأة الزوج الواحد من هذه العيوب، نعم لأن هذا مختلف فيه بين أصحابنا رحمهم الله تعالى، محمد رحمه الله تعالى يقول بالتد ولو قضى بإبطال المهر من غير بية ولا إقرار أخذ بقول بعض الناس إن قدم المكاح بوجع سفوف المهر لأن مظاهر سفوفه إن بالإبراء أو بالإبراء عهد، القضاء باطل ولو قضى بآء العيب لا يزجل يبطل



فإذا قضى بكونه مسلماً بعد قضاؤه ولو قضى بطلان الطلاق قبل النكاح أو بالسلم في الحيوان يجوز كذا في الفصول العبادية، إذ راجع الرجل امرأته بغير رضاها ورفع الأمر إلى قاض يرى رضا المرأة شرطاً كما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى فيبطل الرجعة هل ينفذ قضاؤه وهل يكون هذا الفصل مجتهداً فيه قيل ينبغي أن لا ينفذ قضاؤه لأن اشتراط رضا المرأة ليس ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ولم يذكر في كتبهم ذلك، وأصحابنا رحمهم الله تعالى يدعون الإجماع في أن رضا المرأة ليس بشرط لصحة الرجعة ويستدلون به حتى أن الرجعة استدانة النكاح وليست بإنشاء للنكاح إلا أن أصحاب الشافعي رحمهم الله تعالى في سؤالاتهم يحسمون هذا الفصل، وبهذا لا يصير المجل مجتهداً فيه فلا ينفذ قضاؤه كذا في الدخيلة، إذا علق مواته وهي حبلى أو حائض، أو طلقها ثلاثاً قبل الدخول فقضى قاض بطلان طلاق الحامل أو الحائض وبطلان ما راد على الواحدة كما هو مذهب البعض لا ينفذ قضاؤه وكذا لو قضى بطلان طلاق من طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو في طهر جامعها فيه فقضاه باطل ولو قضى بطلان طلاق المكره بعد قضاؤه ولو رفع إلى قاض آخر بمضي قضاء الأول، ذكر في فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بعدم وقوع طلاق السكران فقد لأنه مختلف فيه بين النصحانية، وذكر في باب دعوى انكاح من فتاوى رشيد الدين، الروح الثاني إذا طلقها بعد الدخول، ثم تزوجها ثانياً وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الأول قبل انقضاء العدة وحكم حاكم بصحة هذا النكاح، بعد قضاؤه لأن للاجتهاد في هذه الصورة مسافاً فهو مذهب من رحمه الله تعالى، ولو قضى بجواز خلع الأب على صغيرته بعد، ولو قضى بمضي عدة تمتدة الطهر بالأشهر حكى في حيض مسهاح الشريعة عن مالك رحمه الله تعالى أنه قال في امرأة إذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة أشهر ولم تر فيها الدم، يحكم بإياسها حتى تنقضي عدتها بعد ذلك بثلاثة أشهر وروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مثل ذلك، وعلى هذا تمتدة الطهر قبل أن تبلغ حد الإياس وهو خمس وخمسون سنة إذا انقطع الدم على الخمسين أو انقطع قبل ذلك بسنة أو سنتين لم يمتد له اختاره جدي شيخ الإسلام برهان الدين، إذا طلقها زوجها ومضت عليها ستة أشهر ثم اعتدت بثلاثة أشهر وقضى بذلك قاض ينبغي أن ينفذ لأنه مجتهد فيه، وهذا مما يجب حفظه فإنها كثيرة الوقوع، ولو قضى بنصف الجهر لم يطل امرأته قبل الدخول وقد قبضت المرأة أنهر منه ونجهرت لا ينفذ قضاؤه ولأنه خلاف الجمهور، ولو قضى بالفرقة هي رفق اعتق الميت واحد منهم بعد قضاؤه لأنه مجتهد فيه، مالك وشافعي رحمهما الله تعالى يقولان بالفرقة، كذا في الفصول العبادية، رجل أعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين أعتقه أحدهما وهو معسر وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاف أن القاضي الثاني يبطل البيع للقضاء، وذكر شمس الأئمة الحلواني حاكماً عن المشايخ رحمهم الله تعالى أن ما ذكره الخصاف قول الخصاف وليس في هذا شيء من أصحابنا، ولولا قول الخصاف لقلت أنه ينفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل

مجتهد فيه كذا في الظهيرة، القاضي إذا قضى في مسألة الخمسة بعد قضاءه لأنه مختلف فيه وفي فتاوى رشيد لدين رحمه الله تعالى، ولو قضى بجوار رهس المذبح بنقد قصده، وكذا ذكر في شروط أبي نصر الدبرسي رحمه الله تعالى فإنه قال: وإذا وقع الرهن مشاعاً ينبغي أن يدخل به حكم حاكم حتى يصح، ولو قضى بجواز بيع الماء ليس بغيره أن يبطله وإن أبطله ليس بغيره الإجابة، في جامع العتوي وفي السير الكبير: ولو قضى بجوار بيع عند بسبب أحل مجهول بنقد قضاءه إذا خوصم إليه في ذلك وحل للمشتري إسماعله، ولو قضى بجوار بيع المدير بنقد قضاءه، وأما بيع المكاتب برضاه فيصح في أشهر الروايات ولو قضى في ما ذكروا في النوع أنه لا يصير ما ذكروا في الأنواع كلها بنقد كذا في معقول العمادية، وما يفعل القضاة من التفويض إلى شافعي المذهب في فسح اليمين المضافة وبيع المدير وغير ذلك إنما يجوز إذا كان الموقوف يرى ذلك بأن قال: لاح لي اجتهد في ذلك، أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه، وقبله يصح التفويض وإن كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا في خزنة المفتي، وإن فوض إلى شافعي ليقضي برأيه أو ليقضي بما هو حكم الشرع بنقد ذلك التفويض عند اكمل كذا في فتاوى قاصبان، ولو أن قاضياً قضى بخلاص في دار استحققت من يده لمشتري واحد لضم بدار مثلها ثم دفع إلى قاضي آخر أبطله، وصورة المسألة رجل باع داراً له وضم البائع بمشتري الخلاص أو ضم اجبى له الخلاص وتفسيره أن يقول الضم للمشتري إن استحققت الدار المشترة من يده فإن ضام لك استخلاص ائدار احتل حتى استحصن بك ائدار بالبائع أو الهبة وأسلمها إليك، وإن عجزت عن تسليمها واستخلاصها اشتريت دار مثنها وأسلمها إليك فهذا الضمان باطل عندما، وعند بعض القضاة يصح هذا الضمان، ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان خلاص فور أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو حقه صاحب الأنصبة، فاما علي فور أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فتفسير ضمان الخلاص والعهد والتدرك واحد وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسير ضمان خلاص ما ذكرنا وبفسير ضمان تدرك ما قاله وبفسير ضمان العهد ضمان الصك القديم الذي عند البائع ثم عندهما تفسير هذه الأشياء إذا كان واحداً وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق، كما هو الضمان صحيحاً وإذا استحق البائع من يده اشترى ربح بالثمن على الضمان فمضى قضى فاض بصحة هذا الضمان وأثبت للمشتري حق الخصومة مع اكتمل بعد هذا بفضاء، فإذا رفع إلى قاضي آخر لا يبطله، فاما إذا ضم تسليم الدار إلى المشتري فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء لما ذكرنا، ولو أن امرأة رجل أو بنت عفت عن دم العمد وأنزل ذلك قاضٍ لما أن من رأيه أنه لا عفو لمسه لأنه لا حق له في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى بالقود لرجل فقل أن يقاد الرجل رفع إلى قاضي يرى عفو النساء صحيحاً فالقاضي بنقد ذلك العفو ويبطل القصد بالقود، وإن كان هذا الرجل قد قتل بنقد فالقاضي الذي لا يتعرض بشيء، هكذا ذكر إحصاف وصاحب كتاب لأفضية، قالوا: وينبغي أن يقال: إن كان المقضى به بالقصاص عادلاً يقتصر منه وإن كان جاهلاً يقضى عليه بالدية كذا في نصيب، وفي الفتاوى خلاصة وهو قضى بحور بيع المهرمون وانفسخ بعد، وفي جامع العتوي: ولو قامت عليه بينة رز أن أمته ابنته وقضى بذلك فإنها ابنته هي لحكم ولا يحل له أن يطأها ولا يحل له أن يأكل من ميراثها شيئاً عند أبي يوسف رحمه الله

تعالى، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يأكل ميراثها، وإذا قضى بالشهادة على الشهادة فيما دون مسيرة سعر بقدر قصده وإذا قضى بشهادة شاهد على خطأه لا يبعد نضاه، وإذا قضى بشهادة شهود على وصية محتومة من غير أن قرئ عليهم أمضاء الآخر وكذلك إذا قضى بما في ديوانه وقد سبي أو قضى بشهادة شهود على حث لا يدكرون ما فيه إلا أنهم يعرفون خطوهم وخطاتهم أمضاء الآخر ولم يمكن يسبي للأول أن يفعل دث وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وروى عنهم الله تعالى، وفي الحاشية، رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحماً فأكل السمك لحماً فإن الثاني يمضي قضاء الأول كذا في التتارخانية، وإذا قال التحريم لأحد: إن لم أقضك مالك اليوم فأمرته طالق ثلاثاً، فتوارى الطالب وحشي التحريم أن لا يظهر اليوم فيبحث في يمينه فأحبر القاضي بالنقص فنصب للقاضي عن العاتب وكبلا، وأمر الوكيل بقض المال من المطلوب حتى يهر يقضى المال وحكم به حاكم آخر فإن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال: لا يجوز كذا ذكر في الأقضية، وهذا قولهم وإن حصل مول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وذكر الناطقي رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب عن العاتب وكبلا ويقض ما على المطلوب فلا يحنث، قال الناطقي: وعليه الفتوى كذا في القصور العسادية، وإذا ظهر الإمام على بلدة من بلاد أهل الحرب وأراد أن يمن عليهم برقابهم وأراضيهم فله ذلك، ويصع على رؤوسهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج ولا يزداد على وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه في الأراضي بريادة الطاقة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً عند رحمه الله تعالى، وأجمعوا على أنه ينقص عن ثلث الوظيفة بنقصان الطاقة، وعندما نقص عن ثلث الوظيفة إذا صارت الأراضي بحال تصيق تلك الوظيفة بعاد إليها فإن كان الإمام وظف على أراضيهم مثل وظيفة عمر رضي الله تعالى عنه فليس ينبغي له أن يزيد على ثلث الوظيفة وإن كانت لأراضي تطيق الزيادة بالإجماع، وكذلك ليس به أن يحولها إلى وظيفة أخرى بأن كانت الوظيفة الأولى دراهم فأراد أن يحولها إلى المقاسة أو كانت الوظيفة الأولى مقاسة فأراد أن يحولها إلى الدراهم فإن زاد عليهم ثلث الوظيفة أو حولهم إلى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فإن كان الأول صنع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الأول، وإن صنع بخير طيب أنفسهم فهو على وجهين: إن فتحت الأراضي عبوة ثم من الإمام بها عليهم أمضى الثاني ما فعله الأول، وإن فتحت الأراضي بالصلح قبل أن يظهر الإمام عليهم فحولهم الإمام إلى وظيفة أخرى أو زد على ثلث الوظيفة بخير رصدهم والثاني ينقص فعل الأول كذا في الدخيرة.

### الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز

يجب أن يعلم بأن الإنسان لا يصلح قاصباً في حق نفسه فإذا قضى القاضي لنفسه من كل وجه أو من وجه لا يتعد قضاؤه، غير أنه إذا قضى لنفسه من كل وجه لا يبعد بإمضاء قاصر آخر وإذا قضى لنفسه من وجه يتعد بإمضاء قاصر آخر وإذا قضى لغيره من كل وجه فإن لم

يصح قاصياً بيقين لا ينفذ قضاؤه وإن أمضاء قاصر آخر وإن كان في صلاحه اختلاف فإذا أمضاء قاصر آخر نفذ قضاؤه بالإجماع، وإن وقع الخلاف في قضاء القاضي أنه قضى لغيره من كل وجه أو قضى لغيره من وجه وللنفس من وجه آخر يتوقف على إمضاء قاصر آخر، قال في كتاب الوكالة: وإذا ركل القاضي رجلاً يبيع دار له أو إجارته أو بالخصومة له في كل حق يطلبه قبل رجل أو يطلب حقاً قبله رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضي أن يقضي بوكيله ولا لو كبل وكيله وكذا لا يقضي لو كبل أبيه وإن علا ولا لو كبل ابنه وإن سفل ولا يجوز للقاضي أن يقضي لعمه ولا مكاتبه ولا لعمد من لا تفعل شهادته لهم ولا لمكاتبهم، وكذلك لا يجوز به أن يقضي لشريكه شركة مفاومة أو شركة عتاق إذا كانت الخصومة في مال هذه الشركة كذا في المحيط، وكل من لا تجوز شهادته للقاضي له لا يجوز القضاء به كالأولدين والمولودين والزوجة والزوج عدداً كذا في شرح الطحاوي، ومات رجل وأوصى للقاضي ثلث ماله وأوصى إلى رجل آخر لم يجوز قضاؤه للميت بشيء من الأشياء، وكذلك إذا كان القاضي أحد ورثة الميت لا يقضي للميت بشيء، وكذلك لو كان الوصي له ليس القاضي أو امرأته أو عهرها من لا تفعل شهادته لهم أو كان عهده هؤلاء وكذلك لو كان القاضي وكل الوصي في ميراث ميت لأن القضاء يقع به من حيث الظاهر، وكذلك لو كان للقاضي على ميت دين لا يجوز فصله للميت بشيء، وإذا وكل أحد الخصمين عهده القاضي أو مكاتبه أو بعض من لا تفعل شهادته به لا يجوز به أن يقضي للوكيل على خصمه لأن القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وإذا وكل رجلاً بالخصومة فاستقضى الوكيل فليس له أن يقضي في ذلك لأن القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وليس له أن يقيم وكيلاً من موكله لأنه إن أقام يحكم القضاء كان هذا قضاء للقائب، وإن أقام يحكم الوكيل فهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فإن كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل رجلاً بالخصومة حار وليس به أن يقضي لهذا لو كبل، قال في الجامع الكبير إذا مات الرجل وله دين على الناس بعضها على القاضي وبعضها على من لا تفعل شهادته له نحو امرأته وبه ودعى رجل عهده هذا القاضي أن الميت أوصى إليه فاعلم أن هنا ثلاث مسائل.

إحداها هذه: والحكم فيها أن القاضي إذا قضى بوصايته صح قضاؤه استحساناً حتى لو قضى بعض من سميا الذين إلى هذا الوصي يبرأ ولو رفع قضاؤه إلى قاصر آخر فإن القاضي الآخر يحضيه ولا ينفصه، ومثله لو أن القاضي لم يقصر له بالوصاية حتى قضى هو أو بعض من سميا الذين ثم قضى له بوصايته لا يصح قضاؤه حتى كان للورثة مطالبة بدين ولو رفع قضاؤه إلى قاصر آخر أبطله ثم أن معمد رحمه الله تعالى سوى في الفصل الثاني من القاضي وبين امرأته وبه وقال: إذا رفع قضاؤه إلى قاصر آخر أنطنه، ولو أمضاء كان باطلاً، بعض مشايخنا ورحمهم الله تعالى قالوا: ينبغي أن يكون الجواب في امرأته وبه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشايخنا ورحمهم الله تعالى قالوا: ما ذكر من الجواب في حق ابنته مستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى أم ما ذكر من الجواب في حق امرأته فغير مستقيم صلاحاً وقد ذكر في بعض الكتب أن قضاء القاضي لامرأته يتوقف على إمضاء قاصر آخر ولو لم ينع أحد

الإمضاء حتى جعل له القاضي وصياً ثم إن القاضي أو بعض من سمينا دفع الدين إليه بجور الإمضاء والنصب، ويجوز الدفع إليه ويمثله لو قضى الدين إليه أولاً ثم نصب وصياً عن الميت برأيه لا يصح النصب.

**المسألة الثانية:** مسألة دعوى النسب إذا كان مكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسألة بأن جاء رجل وأدعى أنه ابن الميت ووارثه وأقام على ذلك بينة مقضى القاضي بسببه إن كان القضاء بسببه بعد قضاء الدين إليه لا يمتد قصوره وإن كان قبل قضاء الدين يمتد.

**والمسألة الثالثة:** إذا كان مكان دعوى الوصاية والنسب دعوى الوكالة بأن غاب رب الدين لم جاء رجل وأقام بينة أن رب الدين وكّله بقضى الدين الذي له على القاضي أو على من سمينا من قرابته فقضى القاضي بوكالته لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين إليه أو بعد دفع الدين إليه فإن رفع قضاؤه بالوكالة إلى قاضي آخر فإن كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين يردّه لا محالة، ولو أمضاه لا يجوز إمضاؤه وإن كان القضاء بالوكالة من الأول قبل قضاء الدين إليه فامضاه الثاني جارٍ إمضاؤه وإذا نصب القاضي مسحراً عني عائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسحور أن ينصب القاضي وكّله عن العائب فيسمع الخصومة عليه وكذلك لو أحضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم أن المحضر ليس بحصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط، وذكر محمد رحمه الله تعالى في شهادات الجامع رجل عاب فجاء رجل وأدعى على رجل ذكر أنه عريم العائب وإن العائب وكّله بطلب كل حق له على عريمه بالكوفة وبالخصومة فيه والمدعى عليه يسكن وكالته فأقام ادعى بينة على وكالته قضى القاضي عليه بالوكالة، قال شيخ الإسلام: هذه المسألة دليل على حوار الحكم عني المسحور فإنه قال ادعى رجل على رجل ذكر أنه عريم المائب ولم يقل ادعى رجل على رجل هو غيره للعائب كذا في الدخيرة، قال مشايخنا المتأخرون إنما تجوز إقامة البينة على المسحور إذا لم يعلم القاضي أنه مسحور أما إذا علم فلا وهو اختيار الشيخ الإمام الأجل برهان الأئمة عبد العزيز رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية، وقيل: ينبغي أن تكون هذه المسألة على روايتين لأن هذا في الحاصل قضاء على العائب وفي القضاء على العائب روايتان في إحدى الروايتين لا يمتد لأن نفس القضاء محتلف فيه، وفي الرواية الأخرى: يمتد لأن نفس القضاء ليس بمختلف فيه وإلى هذا مال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وكان الشيخ لإمام ظهير الدين رحمه الله تعالى يقول في القضاء على العائب: يعني بعدم الخوار والنفاد كي لا ينظر قروا إلى هدم مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى، فلو أن القاضي حكم على المسحور وأمضاه قاضي آخر صح للإمضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك إبطاله، إذا قضى القاضي بيمين في يدي رجل ونقصني به ليس في ولايته صح القضاء ونكس لا يصح التسليم صورة لمسألة سحاري ادعى داراً على سمرقندي عند قاضي بخارى أن الدار التي في يديه بسمرقند في محنة كذا إلى آخره مسكي وحقي وفي يديه بغير حق وأقام بينة على دعواه فالقاضي يقضي بالدار للمدعي ويصح قضاؤه لأن المقضي له والملقضى عليه حاضران إلا أن التسليم لا يصح لأن الدار ليست في ولايته فيكتب إلى قاضي سمرقند لأجل التسليم كذا في المحيط، إذا حذف صاحب الدين غيبة الشهود

أو موتهم وأراد إثبات الدين على الغائب قال بعضهم: يوكل غيره بإثبات حقوقه على الناس وجعل ما يريد إثباته على الغائب من طلاق أو عتاق أو بيع شرطاً للكفالة بأن يقول: إن كان فلان باع عبده من فلان أو طلق امرأته أو اعتق عبده فانت وكيلي بي إثبات حقوقي على الناس اجمعين فقال: إن فلاناً العائب قد باع عبده أو اعتق عبده وصرت وكيلاً في إثبات حقوق موكلي وإن لوكلي هذا عليك ألف درهم فيقول المدعي عنه بلى إن فلاناً وكلك على هذا الوجه ولكنني لا أعلم أن الشرط قد وجد فيقيم المدعي البينة على الشرط فيقضي القاضي بالشرط إلا أن هذا فصل يختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى أن الإنسان هل ينتصب حصصاً على الغائب في إثبات شرط حقه والصحيح أنه لا ينتصب إذا كان شرطاً بتضرر به الغير كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك والصحيح ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع وهو أن للرجل إذا أراد إثبات الدين على الغائب ينبغي لرجل أن يقول لصاحب الدين: كملت لك بكل مائت عنى فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى مجلس القاضي ويقول: إن لي على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا لرجل كفيل بجميع مالي عنى فلان ولي على فلان ألف درهم قبل كفالة هذا الرجل بمقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح بكاره، لأن قوله: كملت لك بكل مائت عنى فلان لا يكون إقراراً منه بالمال، فإذا أقام المدعي البينة أن له على الغائب ألف درهم، كانت له عليه قبل الكفالة بقيل بيته ويقضى له بالكفالة والمال لأنه ادعى عنى الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر فينتصب الحاضر حصصاً عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره ولا يكون قضاء على المسعر لأن المدعي فيب ادعى عنى الكفيل صادق ثم يرى المدعي الكفيل عن المال والكفالة ويبقى المال له على الغائب، وكذلك لو كانت الكفالة عنى هذا الوجه بين يدي القاضي، ومواء فيما ذكرنا دعوى الكفالة عن الغائب بأمره أو بحبر أمره كذا في الظهيرية، ولو ادعى رجل أن له على الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل كفيل لي عن الغائب الألف التي لي عليه بأمره فهذه وما تقدم سواء يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاءً على الغائب، ولو ادعى أن له عنى الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل كفيل لي عنه بالألف التي لي عليه ولم يقل بأمره وانكر المدعي عليه فأقام المدعي البينة على ما ادعى فإن القاضي يقضي بالألف على الحاضر فلا يكون ذلك قضاءً على الغائب كذا في فتاوى قاصحان، اختلف الناس في أحد القصص منهم من قال: لا يأخذ ولا يقرأ في أي حال كان، ومنهم من قال: لا يأخذ إذا جنى للقضاء، أما إذا كان في داره أو في قنائه فليأخذ ويقرأ وهو المذهب عندما فإن الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم كانوا يأخذون القصة وكذا من بعدهم من الأمراء والخلفاء، وهذا لأن من الجائر أن يكون الخصم أعجباً لا يحرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه فلا بد من أن يستعين بغيره ليكتبه ويهدمه إلى القاضي فتصير الحادثة معلومة للقاضي، وإذا أخذ القصة يقول للخصم أهد نصبتك فإن قال: نعم، يقول: أنت كتبت، فإن قال: نعم، يقول: أهو كتب فيه، فإن قال نعم يقرأ فإن كان فيه إقرار لا يقضى عليه بإقراره إلا إذا أعلمه القاضي ما فيه فإن أعلمه واعترف به بقضي عليه بإقراره عنى نفسه ونظير هذا ما قالوا في مسألة التوكيل بغير رضا الخصم إن أحد الخصمين

إد وكل فاقاضي إد تهمه بالتلبيس والتدليس والتغلب على خصمه لا يقبل منه بوكالة، وإن عرف أنه عاجز لا يقدر على لسان نفسه بقل وكذا هذا كذا في حرمة بعض، سئل القاضي الإمام شمس الأئمة الأورجندي عن القاضي إذا سمع الدعوى وسمع الثالث الشهادة له هل يقضي الثالث بالشهادة بدون إعادة الدعوى؟ قال: لا، لا أن يأمر القاضي بالحكم بتلك البيعة، وسئل عن القاضي إذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وأمر نائبه بالحكم وهو مأذون بالاستحلاف بحكم المثال الصحيح هل يصح هذا الأمر، إن حكم لثالث هل يصح حكمه؟ قال: نعم كذا في التلخيص، وفي أدب القاضي للحصاف وفي أبواب الشهادات أن قاضي بيعة حكم بمال على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعي المحكوم عليه قاضي آخر وأقام البيعة أن القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذه السجل للقاضي الثاني أن يحيره على أدب المال إن كان حكمه الأول وثم صحباً، ولو قالت الشهود عند القاضي الثاني: إن قاضياً من بيعة أشهدت على قضاة سائل عليه لهذا فاقاضي الثاني لا يحيره، وكذا في سائر الأفاضل إد شهدوا على فعل ولم يدكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الحلاصة.

### الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل

لا يسأل لقاضي عن شهود عند الإمام من غير أن يصح خصم فهم وقال يسأل، إن لم يطعن الخصم فيهم، ويتولى على من لهما: وهذا في غير الحدود والمصالح أم فيهما، لقاضي يسأل عنهم من غير ضمن الخصم فيهم بالإجماع، إذا ضمن الخصم في شهود لا يقضي لقاضي يظهر أعدائه كذا في حواهر الأحكام، لو أن خصم عدل الشهود بعد ما شهدوا عنه فهو على وجوه، إن قال: هم عدول صدقوا فيما شهدوا به في هذه الشهادة، أي أو قال: هم عدول جائز شهادتهم علي، أو قال: شهدوا علي بحق، أو قال: لدي شهدوا به في هذه الشهادة حق، ففي هذه الوجوه الأربعة القاضي يقضي عنه بما شهدوا، لأن هذه لأعدل وأقر منه بالمال ويكون القضاء بالإقرار لا بالشهادة، وإن قال: هم عدول، لأنهم أحفظ، أو قال: هم عدول ولم يرد على هذا من كان المشهود عليه عدلاً من أهل التعديل والتعديل يقضي شهادتهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف، رحمه الله تعالى من غير أن يسأل عن تركي وبراءة على أن العدد في تركي ليس مشروطاً، وعند محمد رحمه الله تعالى ما لم يسأل القاضي عن تركي لا يقضي بشهادتهما كذا في المحیط، إن كان المدعي عليه فاسقاً أو مسوراً لا يصح تعديده ولا يقضي لقاضي ولا يجعل قول خصم هو عدول بقراراً على نفسه بالحق وإذا لم يصح تعديله إذا كان فاسقاً أو مسوراً يسأل القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فإن ثبت صدقوا كان ذلك إقراراً فيقضي القاضي بإقراره، وإن قال: كذبوا لا يقضي، المشهود عليه، أو عدد الشهود قبل أن يشهدوا عليه فقال: هم عدول فلما شهدوا عليه أنكروا شهدوا به فقلت من القاضي أن يسأل عن الشهود فإن لقاضي يسأل عنهم، وقوله قبل أن يشهدوا هم عدول لا يحل حجه في السؤال

(١) قوله بحكم المثال: إن لا وجود له في نسخة عمود منها ويقدم نصراً في أول الكتاب الذي نحن بصدده الآن من تصحيح

لأنه يمكنه أن يقول: كانه عدلاً قبل الشهادة إلا أنه تبدل حاله، رجل شهد عليه شاهدان بحق معدل أحدهما فقال: هو عدل إلا أنه غلط أو أوهم فإن القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فإن عدل الشاهد الثاني فقصي القاضي بشهادتهما لأن قوله غلط أو أوهم ليس بجرح فإذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فجار القضاء بشهادتهما وإن شهد شاهدان على رجل بحق فعدل المشهود عليه بعد الشهادة: الذي شهد به فلان علي حق أو قال الذي شهد به فلان علي هو الحق، فإن القاضي يقضي عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لأن المشهود عليه أقر بالحق على نفسه فبفضي بإقراره، وإن قال قبل أن يشهدوا عليه: الذي يشهد به فلان علي حق أو قال: الذي يشهد به فلان هذا علي هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي: سل عنهما فبهما شهدا علي بماطل، وما كنت أظنهما يشهدان علي بما شهدا به بلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فإن للقاضي يسأل عن الشاهدين فإن عدلاً قضى بشهادتهما، وإن لم يعدلاً لا يقضى لأن قوله الذي يشهد به فلان علي ليس بإقرار في الحال وإنما يصبر إقراراً بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الإقرار بالشرط والإقرار لا يحتمل التعليق فإذا لم يصبر إقراراً لم يوجد التعديل، فإذا طلب من القاضي أن يسأل عنهما سأل ولا يقضي قبل السؤال كذا في تناوي قاصيحيان، التركية بوعار تركية السر وتركية العلانية، وتركية العلانية أن يحضر المعدل مجلس احكم ويسأله القاضي عن الشهود بحضرتهم فيركبهم ويقول بحضرتهم. هؤلاء عدلون. وتركية بي السر أن يسأل القاضي المعدل عن الشاهد في السر فيعدله أو يحجره كذا في جوهر الاحلافي، ولا بد أن يقول المركبي هو عدل جاز الشهاده لأن العهد عدل غير جائز الشهادة كذا في حرابة المفتين، وفي الصهيرية وعليه الاعتماد، وفي الفتاوى العتبية قوله: هو عدل فبما أعلمه لم يكن تعديلاً وقوله: في علمي أو أعلمه عدلاً يصح، قل في أدب القاضي وإذا كان المركبي هم عدلون فهذا ليس بتعديل وكذلك إذا قال: هم ثقات فالقاضي لا يكتفي به بعد يطلق هذا اللفظ على المستور وبعض مشايخنا قالوا: إنه تعديل، ولو قال: لا أعلم منه إلا خير فقد ذكر في أدب القاضي أنه تعديل وأنه موثق لما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال: إنه ليس بتعديل والأصح أنه تعديل، وعن محمد رحمه الله تعالى أن المركبي إذا كان عالماً بصيراً يكتفي به منه، وإذا كان غير عالم لا يكتفي به منه وإن قال: لا أعلم منه إلا خصه من أنواع الخير لا يكون هذا تعديلاً، وإن قال: هو عدل فبما أعلمه فقد قد بعض العلماء: أنه تعديل وهكذا روي عن شريح والأصح أنه ليس بتعديل، وإن قال: هو عدل فإن لم يكن شرب الخمر فهذا ليس بتعديل وإن قال: إن الله تعالى أعلم لا يكون تعديلاً بل يكون جرحاً كذا في التتارحانية، وتعديل السر أن يكتب القاضي في الرقعة أسماء الشهود وأسمائهم وحلائمهم وقبل ثلهم ومجالهم وسوقهم إن كانوا من السوء فيدفع إلى المركبي في السر فيسأل أهل الثقة والأمانة من جيرانهم وأما العلانية فبما القاضي لطالب يأتي يقوم يركبه في العلانية بالمعزة الشهادة في مجلس القضاء ويشترط تعدد لأنه في معنى الشهادة، ولهذا لا يصح من هو ليس بأحد الشهادة وإن كان عدلاً ولا بد في تركية العلانية أن يجمع بين المركبي والشاهد، ويكتفي بتركية السر في زماننا لأن تركية العلانية بلاء وقتته، وينبغي للقاضي أن يحذر لتسماله من



الشهود أو ثلث الناس وأورعهم وأعظمهم أمانة وأكثرهم خبرة وأعلمهم بالتصديق غير معروفين بين الناس كي لا يقصدوا بسوء أو يحدوا، وينبغي للمزكي أن يسأل عن أحوال الشهود ويعرفها من جيرانهم وأهل سوقهم فإن ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر لرقعة: هو عدل عندي جالس الشاهدة وإلا كتب أنه خير عدل وحتم الرقعة وردّها فيقول القاضي للمدعي رد في شهودك ولا يقول: جرحوا، أو يقول: لم نحمد شهودك عندي لأن هذا أقرب إلى السر والستر على المسلم واجب بقدر الإمكان كذا في حزانة المفتين، لو جمع القاضي بين تزكية السر وتزكية العلانية عدل ذلك أحسن وتفسير الجمع أن المزكي إذا عدل الشهود في السر فالقاضي يجمع بين الشهود والمزكي في مجلسه ويقول للمزكي أهؤلاء الذين زكيتهم قال في كتاب الأقضية: وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في المخطط، إذا احتاط القاضي وأراد أن يسأل غير الأول فإنه يفعل مع الثاني كما فعل مع الأول ولا يعلم أنه سأل عن حالهم من غيره فإن جرحه الأول وقد عدله الثاني تعارضا وصار كفته لم يسأل أحداً فإن عدله الثالث فالعدالة أولى، وإن جرحه الثالث صار الجرح أولى، والتعريف كالتعديل، ويصح كلاهما من المرأة كذا في خزانة المفتين، تعديل العلانية لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والمرأة والمحدود في القذف ولا تعديل الولادين والمولودين ويصح تعديل السر من هؤلاء ويشترط لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا في فتاوى قاضيهان، والشهود الكفار يعدلهم المسلمون فإن لم يعرفهم المسلمون سأل للمسلمين عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك المشركون عن الشهود وتزكية المدعي ليست بشيء ولو شهد جماعة على التزكية وأثنان على الجرح فالجرح أولى إلا إذا كان بينهم تعصب فإنه لا يقبل جرحهم، ولو عرف نسق الشاهد فغاب عيبة مقطعة سنة أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه إلا الصلاح لا ينبغي للمعدل أن يجرحه، والشاهدان لو عدلا بعد ما تناقيا فالقاضي يقضي بشادتهما، وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خربا أو عينا ثم عدلا لا يقضي بشادتهما كذا في خزانة المفتين، وينبغي أن لا يكون المعدل فقيراً ولا طماعاً حتى لا يخدع بالمال وينبغي أن يكون فقيهاً يعرف أسباب الجرح وأسباب التعديل، وإن وجد عالماً فقيراً وغنياً غير عالم يختار العالم وإن وجد عالماً ثقة لا يخالف الناس ووجد ثقة غير عالم يخالف الناس يختار العالم لأن العالم لا يقدم في شيء حتى يصبح ذلك عنده فهو يعلمه يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف المعدل من غير المعدل فكان العالم أولى من هذا الوجه والأولى أن لا يكون المزكي مغفلاً ولا منزويّاً لا يخالف الناس لأنه إذا كان مغفلاً أو لا يخالف الناس لا يعرف معاملتهم ولا يكشف له حالهم ولا يمكنه تمييز العدل من غير العدل، والعدد في المزكي ورسول القاضي إلى المزكي وفي المترجم عن الأعجمي وعن الشاهد أو الخصم الأعجمي ليس بشرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والواحد يكفي وعند محمد رحمه الله تعالى العدد شرط والواحد لا يكفي، وبكفي الاثنين إن كان المشهود به حقاً ثبت بشهادة رجلين عدلين، وإن كان حقاً لا يثبت إلا بشهادة الأربع بشرط الأربعة، واجمعوا على أن ما سوى العدد من سائر شرائط الشهادة سوى التلطف بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ والبصر وإن لا يكون محدوداً في القذف شرط والحرية شرط

بالإجماع في ظاهر الرواية، والإسلام شرط بالإجماع إذا كان المشهود عليه مسلماً واجتمعوا على أن التلظظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا لاختلاف في تركية السر فاما في تركية العلانية فالعدد شرط بالإجماع، وذكر أبو علي النسفي رحمه الله تعالى في كتابه عن محمد رحمه الله تعالى ما يدل على أن العدد في تركية السر عنه ليس بشرط ترجمان إذا كان أعنى ذكر في غير رواية الأصول عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجوز ترجمته لأن العمى جرح، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز ترجمته والمرأة الواحدة إذا كانت حرة ثقة جازت ترجمتها عندهما كرجل وهذا في الأموال وما يجوز شهادتها فيه، وأما عيماً لا تجوز شهادتها فيه فلا يجوز ترجمتها، قال في كتاب الأفضية: إذا أراد المزكي أن يعدل الشهود يسمى أن يقول، إنهم عدول لثقات جازت والشهادة قال هذا هو مبلغ الألفاظ في التعديل، ويسمى للمعدن أن يختار السؤال عن اتصف بالأوصاف التي شرطها في المزكي قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنبراني إنه يمان من جبرانه إذا لم يكن بينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا ينحاسر هو عليهم يعني لا تكون يده فوق أيديهم نحران لا يعطي الحباية وما أشبهه، وهو حنابر أبي علي النسفي رحمه الله تعالى ورواه عن محمد رحمه الله تعالى وذكر من حمنة من يسأل عنه رفيق الشاهد وقريبه وإن لم يجد في جبرانه أهل سؤله من يصلح للتعديل يسأل أهل محله وإن وجد كمهم غير ثقات يعتمد في ذلك ثواتر الأحبار وكذلك إذا سأل من غير جبرانه وأهل محبته وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه أنهم صدقه كان ذلك بمنزلة ثواتر الأحبار وإن أحبر بعضهم بعدائه وبعضهم بجرحه فالحكم فيه كالحكم في اختلاف المزكي في التعديل والجرح. وإن كان الشاهد عربياً لا يعرف إذا سئل عنه في السر والقاضي يسأل الشاهد عن معارفة هذا سمعهم سأل عن معارفة في السر حتى يظهر عنه أنهم هل يصدقون لتعريف فإذا عدلوا سألهم عن الشاهد واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل وإلا توقف فيه وسأل عن معدن الذي في يده إن كان في ولاية هذا القاضي وإن لم يكن كتب إلى قاضي ولايته يتعرف عن حاله، قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل شهد عند لقاضي وهو على رأس حسيب فمرسحاً سمعت القاضي أمياً على جعل فقال المعدل عن الشاهد فاجعل على من قال على المدعي كذا في المحيط، في يوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: ولا ينبغي للقاضي أن يسأل عن الشاهد رجلاً له عني المشهود له مال إذا كان المشهود له معصاً فلسه للقاضي أو مبتأ أقام وصيه على غيره بينة، يظهر هذه المسألة الشاهد إذا كان له على المشهود له مال وإنه مجلس أنه لا تقبل شهادته له لهذه التهمة وإن لم يكن معصاً تقبل شهادته له ويصح تعديله بالمشهود لانعدام هذه التهمة قال: ولو أن عربياً نزل بين ظهري قوم وشهد، هذا العريب عند القاضي في حادثة مسلهم القاضي أو المعدن عن حاله وقد عرفوه بالصلاخ ولم يظهر منه ما يستقط عدلته هل يسعهم أن يعدلوه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاً يقول إن مكث بينهم ستة أشهر ولم يعرفوا منه إلا الصلاخ وسعهم أن يعدلوه وإن كان ذلك فليس لهم أن يعدلوه لم رجع وقال: إذا مكث بينهم ستة وسع يعرفوا منه إلا الصلاخ حار بهم أن يعدلوه وما لا فلا، وفي الصغيرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه عني قدرما يقع

في القلب صلاحه، وروى إبراهيم أنه قال: من وقت في التركية فهو مسطوع وهذا على ما وقع في القلب ربما يعرف رجل الرجل في شهرين وآخر لا يعرف في سنة وهذا القول أشبه بالعمه، وينبغي أن يكون على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك كذا في التارخانية، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا أوقت فيه وقتاً وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى. كذا في فتاوى قاضخان، ولو أن صبياً بلغ وشهد بشهادة فحكمه حكم هذا الغريب الذي نزل بين ظهرائي قوم لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته، والمدة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كما بينا، ولا تقدر عند محمد رحمه الله تعالى بل هي على ما يقع في القلب، ولو أن نصرانياً أسلم ثم شهد فإن كان القاضي عرفه عدلاً في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأنى، وإن لم يعرفه بالعدالة يسأل من عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه أن يعدله من غير تأنٍ، وقال بعض مشايخنا: الصبي إذا راهق الحلم ولم يزل رشيداً حتى بلغ أن شهادته مقبولة ويسع للمعدل أن يعدله، وإن لم يعرف منه رشداً إلى أن بلغ فإنه يتأنى فيه ويمرّص مدة يظهر صلاحه، ويقع في القلب أنه عدل كما ذكر في العرب، وهذا المقاتل سوى بين الصبي وبين النصراني في اعتبار العدالة السابقة وهو احتياط أبي علي التميمي رحمه الله تعالى ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في المدخيرة، في كتاب الأقضية عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على نصراني وعدلاً في النصرانية، ثم أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضي بتلك الشهادة لأنهما كاذبان وقت الإداء، فإن شهدا بذلك بعد الإسلام يصح أعادتا شهادتهما بعد الإسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم عن حالهما لأن ذلك التعديل لم يعتبر حجة على المشهود عليه بعد الإسلام لكونه تعديلاً للكافر، حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لأن ذلك التعديل حجة وقع معتبراً، قال محمد رحمه الله تعالى في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكفاية ثم تاب وشهد عبد القاضي قبل أن يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل أن يعدله حتى يأتي عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب أنه صحت توبته كذا في الخيط، وبعض مشايخنا قدروا ذلك بستة أشهر وبعضهم قدروا بسنة، والصحيح أن ذلك مفوض إلى رأي القاضي والمعدل كذا في الظهيرية، وإن كان هذا الفاسق شهد وهو فاسق ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على توبته على نحو ما ذكرنا فالقاضي لا يقضي بتلك الشهادة بل يأمر بإعادتها فإن أعادها وعدله للمعدل فالقاضي يقبل شهادته إن كان لم يرد شهادته التي شهد بها في حال فسقه لفسقه، ولو أن فاسقاً معروفاً غاب غيبة منقطعة سنة أو سنتين ثم قدم ولا يرى منه إلا الإصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل عنه فلا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما كان رأى فيه من قبل ولا ينبغي له أن يعدله أيضاً حتى تثبت عدالته، وهو بمنزلة الغريب الذي نزل بين ظهرائي قوم، وكذلك الدمي إذا أسلم وقد عرف منه ما هو جرح قبل الإسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما رأى فيه من قبل ولا يعدله أيضاً حتى تظهر عدالته، فإن: ولو أن رجلاً عدلاً مشهوراً بالرضا غاب ثم حضر وشهد وسأل المعدل عنه فإن كانت الغيبة قريبة، كان للمعدل أن يعدله وإن كانت الغيبة منقطعة مسيرة ستة أشهر أو نحوها فإن كان رجلاً مشهوراً بالرضا والعدالة كشهرة

أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى قلن أن بعده وإن لم يكن رجلاً مشهوراً بالمعدن لا بعدله، وإذا عدل الشهود عند القاضي وعرفهم القاضي بالمعذلة فشهدوا عنده مرة أخرى فإن كان بين التعديل وبين الشهادة الثانية مدة قريبة قضى القاضي بشهادتهم من غير سؤال وإن طرأ الزمان وتقدم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيد، وتكلموا في القريب قال بعضهم: مقدّر بسنة أشهر فما دون سنة أشهر قريب، وقال بعضهم: ما دون السنة قريب والصحيح أنه يعوّض ذلك إلى رأي القاضي كذا في فتاوى قاصيخان، وإن عرف المركي المشهود بالعدنية غير أنه علم أن دعوى المدعي كانت باطلة وأن الشهود وهما في بعض الشهادة فينبغي أن يبين للقاضي بما صح عنده من عدالة الشهود ووجههم في الشهادة وبطلان دعوى المدعي ثم القاضي يتنصص عما أحبره المركي غاية التنصص فإن تبين له حقيقة ما أحبره المركي رد شهادة الشهود، وإن لم يتبين له حقيقة ما أحبره المركي قيل شهادة الشهود، وإن عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغي له أن يذكر جرحه صريحاً بل يذكره بالتعريض أو بالكسبية بأن يقول الله أعلم أو ما أشبهه محرراً عن هتك السر عن المسلم بالمقدّر إنكسر وبعض مشايخنا قالوا: لا بد وأن يذكر الجرح ويذكر سببه ليظهر القاضي فيه فإن رآه جرحاً ردّ شهادته وما لا فلا كذا في المحيد، إذا كان المعدل لا يعرف الشاهد عدله شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله لأن المعدل في هذا بحسنة القاضي كذا في فتاوى قاضيخان، في فتاوى أبي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والمحكم يعرف أحدهما بالعدنية ولا يعرف الآخر مكاها المعروف بالعدالة قال نصير: لا يقبل تعديله، وعن أبي سلمة روايتان، وعن المقفّيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى في ثلاثة شهداء عند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعده الاثنان قال: يجوز تعديلهما بإياه في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وإنه موافق لقول نصير وبه يعني، وفي السورال إذا سئل المركي عن حال الشاهد نسكت لهو جرح، وفيه أيضاً الشاهد إذا كان في السر غاسقاً وفي الظاهر عدلاً فأراد القاضي أن يقضي فأحبر عن نفسه أنه ليس يعدل صح إقراره عن نفسه ولكن لا يسمعه ذلك الكلام في ذلك الوقت لأنه يتطعن بإبطال حق المدعي وهتك سر نفسه كذا في المحيد، وإن كانت الشهود شهدوا على حد أو قصاص سأل عنهم وعن أخبارهم ويبحث عن ذلك بحثاً شافياً حتى يستقصي عن معرفة ذلك، فإذا استقصى ربما يظهر سبب ما يوجب سقوط أحد عنه والمحدود تدراً بالشبهات ومو قال المدعي بعدما جرح المركي شهوده: أما أتني عن بعدلهم من أهل الثقة والأمانة، أو قلل للقاضي استسنى لك قوماً من أهل الثقة فاسألهم عنهم فسمى له قوماً يصلحون للمسألة قال: فإن القاضي يسمع قوله فإن جاء بقوم وعدلوا وسأل أولئك عدلوا يسمى للقاضي أن يسأل أولئك الذين عدلوا فيهم بما يطمعون إليه لأنه يجوز أن يكونوا جرحوا بشيء يكون جرحاً عندهم ولا يكون ذلك جرحاً عند القاضي وعند المعدل، فإن ببوا جرحاً عند الكل فالجرح أولى وإلا لا يلتفت إلى ذلك، وأحد يقول الدين عدلهم، وإذا كان المشهود عليه هذان الشاهدان عدلان وقال: نحن حران لم نملك قط فهذا على وجهين إن عرفهما القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت إلى قول المشهود عليه، وإن كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما لأن الأصل في الناس الطهارة إلا في أربعة مواضع:

أحدها هذا، إلا أن يقيم المدعي بيته أو هما يقيمان بيته أنهما حران فحيفتة يقبل شهادتهما، فإن قالوا: بل عنا لا يقبل ذلك منهما فإن سأل عنهما فأخبر أنهما حران فقبل شهادتهما كان ذلك حسناً كذا في خزنة المفتين، وذكر في شهادات الأصل أن القاضي إذا اكتفى بالإخبار فحسن وإن طلب على ذلك بيته فهو أحب وأحسن كذا في الضبط، وينبغي للقاضي أن يكتب ذكر أسامي من عدل في السجل ولا ينبغي<sup>(١)</sup> أن يكتب أسماء جميع الشهود أولاً ثم اسم من عدل والعدل أن يحتز عن الفواش التي فيها الحدود كذا في خزنة المفتين.

### الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه

إذا أدعت المرأة الطلاق على زوجها وطلبت من القاضي أن يضعها على يدي عدل لسمي بالشهود فلقاضي لا يضعها على يدي عدل بمجرد الدعوى، وإن جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضي أن يضعها على يدي عدل حتى تأتي بالشاهد الآخر ينظر إن كان الطلاق رجعياً لا يحول بينها وبين الزوج لأن الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح، وإن كان الطلاق باتناً إن قلت المرأة: شاهدي الآخر غائب وليس في المصنف كذلك الجواب لا يحول بينها وبين الزوج، وإن قالت: شاهدي الآخر في المصنف إن كان الشاهد الحاضر فاسقاً فكذلك الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لأن شهادة القاسق ليست بحجة أصلاً لا في حق الله تعالى ولا في حق العبد فصار وجودها والعدم بمنزلة، فاما إذا كان عدلاً فلقاضي يؤجها ثلاثة أيام، وإن حال بينها وبين زوجها فحسن هكذا ذكر في الأصل وذكر في الجامع بخلافه، قال في الجامع إذا شهد شاهد واحد عدل فلقاضي يمنع الزوج عن الدخول عليها استحساناً، وأما إذا أقامت شاهدين شاهداً على الطلاق البائن أو على الثلاث لم يذكر هذا الفصل في الأصل وذكر في الجامع أن القاضي يمنع الزوج من الدخول عليها والحلوة معها ما دام مشمولاً بتركية الشهود وهذا استحسان، ولا يخرجها القاضي من منزل زوجها ولكن يجعل القاضي معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وإن كان الزوج عدلاً ونفقة الأمينة في بيت المال، فإن ركبت الشهود فرق بينهما وإلا ردت المرأة على الزوج، فإن طالت المدة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة أو كانت لها نفقة مفروضة لكل شهر فلقاضي يفرض لها النفقة ويأمر الزوج بإعطاء المبرور ولكن إما يعرض لها نفقة مدة العدة لا غير، فإذا أخذت قدر نفقة العدة إن عدل بشهود سلم لها ما أهدت، وإن ردت الشهادة وردت المرأة على زوجها رجع الزوج عليها بما أهدت كذا في الذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في عتاق الأصل وإذا ادعى العبد أو الأمة العتق عني مولاه وليست لهما بيعة حاضرة فإنه لا يحال بينهما وبين الولي وإن أقاما شاهداً واحداً، فإن قالوا: الشاهد الآخر غائب عن المصنف فكذلك الجواب، وإن قالوا: الشاهد الآخر حاضر في المصنف فإن كان هذا الشاهد الذي أقاما فاسقاً فكذلك الجواب، وإن كان عدلاً ذكر أنه لا يحال بينهما أيضاً وهذا الذي ذكره صحيح في حق العبد أما في الأمة فينبغي أن يقال لو حال بينهما فحسن على رواية الأصل وعلى رواية الجامع يحال بينهما، وأما إذا أقاما شاهدين مستورين ليحال بينهما جميعاً إلى أن

(١) قوله ولا ينبغي إلخ: كذا في جميع النسخ التي بيدي ولعل الصواب حذف لا النفقة ومراجع المصنوع.

تظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الأمانة يجري على إطلاقه، لأن في الأمانة بحال شهادة الواحد إذا لم يكن الشاهد فاسقاً شهادته المستورين أولى، وفي العبد محمول على ما إذا كان المولى محفوظاً بحاف منه الاستهلاك وتعميب للعبد وكان معروفاً بذلك، وأما إذا لم يكن بهذه الصفة فلا يحال بينه وبين العبد وإنما يؤخذ منه كميل بنفسه وبفسس العبد ثم طريق الخيلولة في الأمانة الوضع على يدي امرأة ثقة، ولأمانة تحالف المرأة فإن هناك طريق الخيلولة أن تجعل معها امرأة ثقة ولا يخرجها من بيت الزوج، فإذا وصفت الجارية على يدي العدل وطلبت من القاضي الثقة فالحقاصي يأمر المولى بالإعاق عليها، وإن أخذت بفتنتها شهراً ثم لم تترك الشهود وردت الأمانة على مولاه لا يرجع المولى عليها بما انفق، وإن ركبت البينة فإن اتفق المولى عليها على وجه الشرع أو أكلت في بيت المولى فلا رجوع عليها كما هي سائر التبرعات، وإن أجبر القاضي المولى على ذلك يرجع المولى عليها وإن كان الشاهدان على عتق العبد والأمانة فاسقين فلا شك أن في الأمانة بحال بينها وبين المولى، وأما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات أنه يحال وفي رواية لا يحال كذا في المحبس، رجل دعى جارية في يد رجل ودعت الأمانة أنها حرة الأصل فهو على ثلاثة أوجه: إما أن لم يقيم الشهود أو أقام شاهد واحداً أو أقام شاهدين مستورين فإن لم يقيم البينة وسأل القاضي الخيلولة إلى أن يحضر شهوده لا يجيبه القاضي إلى ذلك، وإن أقام على ذلك شاهداً واحداً يظن أن قال: لا شاهد في سوى هذا الواحد لا يحول بينهما وبين ذي اليد، وإن قال: لي شاهد آخر في المصر آتني به في مجلس اثني لا يحول بينهما قياساً وبحول بينهما استحساناً إذا كان الشاهد عدلاً وأما إذا أقام شاهدين مستورين فيه يسمى للقاضي أن يصح الجارية على يد امرأة ثقة مأمونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يدي الذي هي في يديه، وسواء فيه إن كان المدعي عليه عدلاً أو غير عدل وهذا إذا سأل المدعي من القاضي أن يصحها على يدي عدل فأما بدون سؤاله فلا يصحها وهذا إذا كانت الأمانة في يدي رجل إما إذا كانت في يدي امرأة وأدعها رجل فلا يصحها على يدي عدل وإن سأل، وكذلك رجل دعى على أيم نكاحاً فالحقاصي يكملها ولا يصحها على يدي عدل لأنها حرة مائكة بعينها لا يحد منها النوط الحرام، وكذلك لو كانت جارية بكراً في منزل أبيها فالحقاصي لا يعرضها امرأة مع رجل ادعت أنه تزوجها نكاحاً فاسداً وأقامت بينة على ذلك وهو يرعه أنه تزوجها نكاحاً صحيحاً فإنه يعزلها ويصعها على يدي عدل، وكذلك رجل ادعى أنه في يد رجل وقال: بنتها من هذا الذي هي في يديه بيع فاسداً وأقام على ذلك بينة وقال الذي هي في يديه اشتريتها شراء صحيحاً أو قال: هي جاريتي لم اشتريها منه فالحقاصي يعزلها كذا في محيط السرخسي، عبد في يدي رجل ادعاه رجل أنه عبده وأقام على ذلك شاهدين لا يعرفهما القاضي لم يؤخذ من يد المدعي عليه، ولكن يأخذ القاضي من المدعي عليه كميلاً بنفسه وبفسس العبد، ثم يأمر القاضي المدعي عليه أن يجعل الكفيل بنفسه وكفلاً بالخصومة حتى أنه إذا غاب ولم يقدر الكفيل على إحضاره فالحقاصي يحاكم الكفيل بنفسه القاضي عليه ولكن إن أبى المدعي عليه أن يعطيه وكفلاً فالحقاصي لا يجبره، بخلاف ما إذا أبى إعطاء الكفيل حيث يجبر عليه، وإن لم يجد المدعي عليه كفيلاً فالحقاصي يقرب للمدعي: الرق المدعي عليه والعبد، فإن

كان المدعي لا يقدر على ذلك وكان المدعي عليه معروفاً على ما في يده بالإتلاف فرائى القاضي أن يضع العبد على يدي عدل يضعه صيانة لحق المدعي، وكذلك إذا كان المدعي عليه فاسقاً معروفاً بالفجور مع الطمان والقاضي يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يختص بالدعوى والبيعة، بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفاً بالفجور مع القيمان بحرجه القاضي عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم إذا وضعه على يدي عدل أمره أن يكتب ويبقى على نفسه إذا كان قادراً على الكسب، ولم يذكر مثل هذا في الأمانة لأنها عاجزة عن الكسب عادة حتى لو كانت الأمانة قادرة على الكسب بأن كانت عسالة معروفة بذلك أو حجارة تزرع بالكسب أيضاً، ولو كان العبد عاجزاً عن الكسب لمصره أو صهره يزرع المدعي عليه بالبيعة، فإذا لا فرق بين العبد وبين الأمانة كذا حكى عن العقبة أبي بكر الملقب والفقيه أبي إسحاق الحافظ رحمهما الله تعالى، وفي مؤلف ابن سماعه عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى جارية في يدي رجل أنها به وأقام على دعواه بيعة فزكيت بيته وقد كان القاضي وضعها على يدي عدل وهرب المدعي عليه، قال: أمرت الذي هي في يديه يعني العبد أن يؤجرها وينفق عليها من أجرها فإن كان لا يؤجر مثلها أمرته أن يستدين في البيعة عليها وإذا حصل انبساط من صاحبها أمرت ببيعها مبدآت من الثمن بالدين فأدبته ووقعت البيعة من الثمن فإذا جاء الذي كانت في يده قضيت عليه بقيمة الجارية لأن بيعة المدعي هي كانت في يديه، فإذا كان على المدعي عليه دين فمستحق الجارية أحق بهذا الثمن من العرءاء لأنها بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي عدل، ذابة أو ثوب في يدي رجل، فدعا آخر وأقام بيعة وطلب المدعي من القاضي أن يضعه على يدي عدل لم يحبه القاضي ولكن يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلاً بنفسه وبما وقع فيه الدعوى ويجعل الكفيل بالنفس وكفلاً بالخصومة إذا طلبت نفس المدعي عليه ولا يجبر ذو اليد على البيعة عند اختلاف الطرف، فإن قيل المدعي عليه لا كفيل لي قيل للمدعي الزم المدعي عليه والمدعي به أثناء البيل وانهدر ليصور به خفك، فإن كان الذي في يده فاسقاً معروفاً على ما في يده وأبى أن يعطيه كفيلاً وكان المدعي لا يقدر على الملازمة والقاضي يقول للمدعي: أنا لا أجبر المدعي عليه على أن يبقى على الدابة ولكن إذا شئت أن أصنعها على يدي عدل فانفق عليها وإلا لا أصنعها كذا في الدخيرة، قال هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى عن رجل في يده رطل أو سلك طري أو ما أشبه ذلك فدعا إنساناً أنه له وقدمه إلى القاضي وهو ما يفسد إن تركه وقال المدعي ينبغي في المصر أحضرهم، قال: لا أوقف إلى ذلك ولكن أقول له يعني للمدعي إن شئت أحلفه على ذلك فإذا حلف لم يكن له أن يتبعه، وإن قال: أنا أحضر البيعة يعني اليوم فإنني أؤجله إلى قيام القاضي فأقول للمدعي عليه لا تبرح إلى قيامه فإن فسد الشيء في ذلك الوقت لا يضمه المدعي بحبسه عليه، عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر سمكاً أو لحماً طرياً أو فاكهة أو ما أشبه ذلك مما يشاع إليه الفساد ثم جمعد ابتاع وأقام المشتري على ذلك شاهدين أو شاهداً واحداً واحتاج القاضي إلى أن يسأل الشهود عقاب البائع: هذا يفسد إن ترك حتى يعدن الشهود قال: إن كان شهد للمدعي شاهد واحد وقال: الشاهد الآخر حاضر أجل في شهادة الآخر ما لم

يحلف الفساد فإن احضر شاهده الآخر وإلا حلف بينه وبين البائع وهو المشتري أن يتعرض به، ولو كان أقدم شاهدين أمر البائع بدفعه إلى المشتري إذا خيف عنه الفساد فإذا قبض المشتري أحده القاضي وأمر أميناً ببيعته وقضى ثمنه ووضع الثمن على يدي عدل، فإن زكيت البيعة قضى بالثمن للمشتري وأمر العدل بدفع الثمن إلى المشتري، وإن لم تزك البيعة سلم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل إلى السامع، ذكر شيخ الإسلام خواهر راده رحمه الله تعالى، إذا كان المدعي به مقولاً وطلب المدعي من القاضي أن يضعه على يدي عدل ولم يكنف بإعطاء المدعي عليه كفيلاً بنفسه ويفس المدعي به فإن كان عدلاً فالقاضي لا يحويه وإن كان فاسقاً أجابه كذا في الهبط، لو دعى عقداً في يدي رجل وأقام بيعة لا يأمره القاضي بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به إلا أن يكون أرضاً فيها شجر فيه ثمر فيوضع على يدي عدل كذا في محيط السرخسي، وفي أدب القاضي لمصنف في باب ما لا يضعه القاضي على يدي عدل إذا قالت المرأة للقاضي: لست آمن على نفسي من زوجي أن يقرني في حالة الخبث لصعبي على يدي عدل، فالقاضي لا يلتفت إلى ذلك، أمة بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عنهما فقال أحدهما: تكون عندك يوماً وعندي يوماً، وقال الآخر: بل تضعها على يدي عدل فبسي أجعلها عند كل واحد منهما يوماً فلا تضعها على يدي عدل قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: ويحتاط في باب العروج في جميع المواضع نحو المعتق في الجوري والطلاق في النساء في الشهادة وغير ذلك إلا في هذا الموضع فإنه لا يحتاط لمشيئة مدكه كذا في المدخيرة.

### الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي إلى القاضي

إذا تقدم رجل إلى القاضي فسانه أن يقبل بيعة على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتاب إلى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع شهوده على حقه الذي يدعي، وذكر المحقق في أدب القاضي أن القاضي يكتب عند شطر الشهادة بأن أقام وحسن عبد القاضي شاهد واحداً يحسن له قبل رجل، أو شهدت به امرأة شهادة على شهادة علقاضي يكتب بذلك كد في محيط السرخسي، يجب أن يعلم أن كتاب القاضي إلى القاضي صابر حجة شرعاً في المعاملات بخلاف القياس لأن الكتاب قد يفتن ويورز والخط يشبه الخط والخط يشبه الخطام ولكن جعله حجة بالإجماع ولكن إنما يقبله القاضي المكتوب إليه عند وجود شرائطه ومن جملة الشرائط البيعة حتى أن القاضي المكتوب إليه لا يقبل كذب القاضي ما لم يشب بابيه أنه كتاب القاضي، ومن جملة ما عمل فيه بالقياس الحدود والقصاص والمعاملات نحو العروس والثيب والعبد والجوري على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول حتى لم يجوزوا كتاب القاضي في هذه الأشياء ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يجوز في العبد في الأبق ولا يجوز في غيرهم وعنه رواية أخرى أنه يجوز في جميع المنقولات وبه أخذ بعض المتأخرين من مشايخنا، وحكي عن القاضي الإمام المشتهر إلى إسبيح أن كان يفتي بجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقق شرائط كتاب القاضي فيه من إعلام المشهود به وغير ذلك، وفي سائر المنقولات إنما لم يجوز كتاب



القاضي عندهما لأن إعلام للشهود به في هذه الأشياء بالإشارة ولا إشارة عند الكتاب فلا تصح الدعوى والشهادة فلم يجر الكتاب كذا في المتن؛ إذا قال الرجل: إن فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجني وإنها نكحتني وإن شهودي على النكاح فلعنا فلا يمكنني الجمع بينها وبين شهودي فكتب لي في هذا كتاباً فإن القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان العائب أو ادعى ولاء عتاقة أو ولاء مولاة، وكذا لو ادعى نسباً بأن قال رجل: إن فلان بن فلان أبي وهو ينكر نسبي ولي بيته هاتنا أنه لفرأته ابنه أو أنه تزوج أمي وأبي قد ولدت على فراشه ونسبت إليه فأقام على ذلك بيته فإنه يكتب له كتاباً، وكذلك لو ادعى رجل أنه أبو فلان الطالب وأقام البيينة فطلب منه الكتاب، ولو ادعى أنه أخو فلان الطالب أو ادعى أنه عمه وطلب الكتاب فإن القاضي لا يكتب إلا أن يدعي إرفاقاً أو نفقة أو يدعي من الخصلة والتربية في المقيط أو في الأب والأبوين يقبل البيينة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته، ولو أن رجلاً وامرأة ادعيا ابناً أو ابنة وقالوا: هو معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان العائب في بلدة كذا وهو يسترقه وأقاما على ذلك بيته وطلبا في ذلك كتاباً فإن القاضي يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان يكتب في النسب إلا أن هاتين لا يكتب، فالخاصل أنه إذا كان في دعوى البتة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، إلا أن يدعي فيقول هو أبني عصبة فلان العائب فإنه يكتب في قولهم، وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكاتب وإذا عرض شهود الكتاب في الطريق أو بدا لهم الرجوع إلى وطنهم أو أرادوا السفر إلى بلدة أخرى فاشهدوا قوماً على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي، ومعلوم إيجابهم أن يقولوا: هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان إلى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان فراء علينا وحسبه بحضرتنا وأشهدنا عليه فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه، وكذا لو أشهد هذه الشهود شهوداً آخر ثالثاً ورابعاً وخامساً وإن كان كثيراً كذا في فتاوى فضيلتان، العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي إلى القاضي وهو أن يكون للكتاب من معلوم يعني القاضي الكاتب، إلى معلوم يعني القاضي المكتوب إليه، في معلوم يعني المدعى به لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعى عليه، أما القاضي الكاتب فينبغي أن يكون معلوماً وإعلامه إما يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جده أو قبيلته، فإذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق، وإن ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جده أو قبيلته فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف، وإن كان مشهوراً أكتفى بالاسم الذي كان مشهوراً به، وكذلك إذا كتب من أبي فلان إذا كان مشهوراً بتلك الكنية كان في حيفة رحمه الله تعالى، وكذلك إذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به كإبن أبي بلي رحمه الله تعالى يكتفى به، ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوباً في الكتاب، وكذلك إعلام القاضي المكتوب إليه شرط وإنما يصير معلوماً بما يوجب تعريفه من ذكر الاسم والنسب ولا يكتفي بالشهادة على الاسم والنسب إذا لم يكن مكتوباً، وكذلك إعلام

المدعى عليه شرط ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم  
 أبيه بل يشترط مع ذلك ذكر الجد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره عند من شرط  
 وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب، وكان القاضي الإمام أبو عبيد بن عبد الله رحمه الله  
 تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجد ثم رجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعند  
 المفتوى، وإن لم يذكر اسم الجد ونسبه إلى القسيلة فلو كان آدمي لقائل، لأحد لذي يدعى  
 بدلت فقد كفى ملا خلاف ويقوم مقام اسم الجد حضور الإعلانه بأنه فلان بن فلان في  
 آدمي الاتحاد في اسمها واسم أسهبا، وإن نسبته إلى أعني الاتحاد والممثل بأن قال تسمى يا  
 أشبه لا يكفي به وإن نسبته إلى يده ونسبه إليه يفي جده ولا يتم نسبته فقال كوفي أو  
 مصري فذلك لا يكفي له، وإن نسبته إلى حرفته وصناعته ونسبه إليه يفي القسيلة ويحد لا يكفي  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما إذا كانت صناعة حرف بها لا محالة يكفي، وإن  
 ذكر اسم أبيه ونسبه إليه يعرف بذلك التلقب لا محالة فإنه يكفي ويبدون ذلك لا يكفي، وإن  
 ذكر اسمه واسم جده ولم يذكر اسم أبيه لا يكفي، كذا من قاضي بلد كذا فلا من فلا  
 إلى قاضي بلد كذا فلا من فلا فذلك لا يكفي فلا خلاف عند بعض مشايخنا رحمهم الله  
 تعالى لأن كونه قاضيا من أسباب التعريف فسنغنى به عن ذكر جد، ولو كتب من فلا من  
 فلا قاضي بلد كذا إلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاء المسلمين وحكامهم فذلك لا  
 يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 يجوز، والظاهر أن محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه  
 الله تعالى توسع حين يتلى بالقضاء ورأى أحوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تسهلا  
 للامر على الناس من حيث هذه المسألة كذا، هي شريطة، عنه عمل الناس اليوم كذا في  
 الخلاصة، وإن كتب أن لفلان عن فلان السدي علاء فلا من فلا القلابي كذا وكذا حذر لأن  
 تعريف المسبوك بالنسبة إلى مالك، فإذا نسبته إلى مالك معروف بالشهرة أو ذكر اسم القوس  
 ونسبه إلى أبيه وجده أو إلى قبيلته فقد تم تعريفه بدلت، وإن ذكر اسم العبد واسم مولاه واسم  
 أبي المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن  
 ذلك لا يكفي، وذكر شيخ الإسلام أنه يكفي لأن التعريف يحصل بذكر ثلاثة أشياء كذا في  
 آخر وقد وجد ذكر ثلاثة أشياء وهي اسم العبد واسم المولى واسم أبي المولى، وإن ذكر اسم العبد  
 واسم المولى من لم يسم المولى إلى قبيلته الخاصة لا يكفي، وإن نسبته إلى قبيلته الخاصة فعلى  
 قياس ما ذكره شمس الأئمة في المسألة المنقصة لا يكفي، وعلى قياس ما ذكر شيخ الإسلام  
 يكفي، وإن كتب أن لفلان عن فلان وهو بعد السدي الحائث مدي في يد فلان من فلا أو  
 المساكين في دار فلا من فلا لا يكفي لأن التعريف إنما يقع بالنسبة للإمامة وذلك بالمثل دون  
 اليد لأنها عسى تكون بغير حق كذا في الدحية، ويجب أن يعرف الكتاب عليهم لعرفوا ما فيه  
 أو يعلمهم به إن لم يقرأ إلا لا شهادة فلا عزم ثم يحتمل بحضرتهم ويسم إليهم مثلا بتوهم  
 لتغيير وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن من أصلها أن علم اليهود في  
 الكتاب والختم بحضرتهم شرط جوار القضاء بدلت وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحصيل

إلى وقت الأداء شرط عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخراً ليس شيء من ذلك بشرط والشرط أن يشهدهم أن هذا كتابه وحائله، رحمه الله أن تحتد ليس بشرط أيضاً فسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء، وليس آخر كالعامة، واختار شمس الأئمة أسرخسي رحمه الله تعالى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا هي النكاحية، ذكر الخصاف وعمل المعصاة اليوم أنهم يسمون المكتوب إلى ادعي وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار بصوى على قول شمس الأئمة رحمه الله تعالى كذا هي النهاية، وإد ثبت من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن شهادة الشهود بما في الكتاب شرط بمبني للقاضي لكتاب أن يدفع إلى الشهود نسخة من الكتاب ليكون عندهم فنصحتهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب، وما قاله أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى احتياطاً، وما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى توسع، ومن الشرط عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن يكون لكتاب مصوراً بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي إلى فلان بن فلان القاضي حتى أنه إذا لم يكتب فيه ذلك وإنما كتب فيه عاهات الله وبك ذلك القاضي المكتوب إليه لا يقبله وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى العنوان ليس بشرط وإنما يشهد أن يشهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان بن فلان إليهم وحتمه، وإذا ثبت أن العنوان شرط عندهما فنقول، إن كان العنوان في الباطن وعلى ظاهره القاضي المكتوب إليه يصل به، وإن كان بعنوان في الباطن لا عبر بعمل به، وإن كان على الظاهر لا عبر بالقاضي المكتوب إليه لا يعمل به وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى اكتفوا بعنوان الظاهر كذا في المحطة، ويكتب الأسماء والأنساب في عنوان حبيبات فإن ترك ذلك في العنوان نباض لا يصح، وصورة العنوان الظاهر في رمدنا أن يكتب قبل كذا التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلدة كذا وكذا، ويكتب في جانب اليمين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المبين وهو ذلك إلى القاضي لإمام فلا من فلان قاضي بلدة كذا وإلى كل من يصل إليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أداء الله توفيقه وتوفيقهم فإن كتب إلى قاضي بلدة كذا ولم يكن في بلدة إلا قاضي واحد قل الشيخ الإمام علي بن محمد البزدوي، يصح ذلك وإن كان في بلدة قاضيان ثم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصدر من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها، ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين إلى قاضي بلدة كذا فلا من فلان وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم أداء الله توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب عند التسمية كتابي أطال الله تعالى بقاء فلان القاضي إلى آخره كما هو المراد في الكتاب ثم يكتب أما بعد ثم إذا كان القاضي يعرف المدعي بوجهه واسمه وسمه يكتب في كتابه حضر في مجلس قضائي في بلدة كذا وأنا مقیم بها نافذ القضاء من فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان العلاتي ويذكر حليته كذا في النهاية، والصحيح أن قوله مجلس قضائي ليس بأمر لازم بل إذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كغاه لا إذا كان بلدة فيها قاضيان كل قاضي على ناحية على حدة كذا في الملحق، وإن كان القاضي لا يعرفه وهو يقول أنا فلان بن فلان يسأل عنه البيعة ويذكر في كتابه حضر رجل برعم أنه فلان بن فلان ولم أعره فسألت عنه البيعة

وبذكر أسماء الشهود وانسابهم وحلائهم ومساكنهم إن كتب ذلك كان أولى، وإن لم يذكر  
أسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله شهود عدول عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلو وعرفوا  
بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك مشهودوا أنه فلان بن فلان ويستقصي في تعريفه فإن ذكر  
قبيلته مع ذلك كان أبلغ وإن ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير خصم أحصره ولا نائب عن  
خصم حضر معه وأدعى له داراً في بلدة كذا في محلة كذا حدودها، كما في يد رجل يقال  
فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام، وإن كان رجلاً مشهوراً لا يحتاج إلى يد بل  
يكتب فادعى على فلان بن فلان ولا بد أن يذكر ادعى المدعي أنه غائب عن هذه البلدة مسيرة  
سفر لأن بين العلماء اختلافاً في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من  
مشايخنا قالوا: لا يجوز فيما دون مسيرة السفر كما في شهادة على الشهادة كذا في المهية،  
كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف  
رحمه الله تعالى أنه لو كان بحال أو غداً إلى باب القاضي، لا يمكن الرجوع إلى منزله في يومه  
ذلك بقل وعلى الفتوى كذا في السراحية، ويكتب وقد ثبت عيته عندي بالبيعة العدالة  
ليعلم القاضي المكتوب إليه أن كتابة الكتاب كانت بشرائطه، ثم يكتب وإنه اليوم مقیم بكورة  
كذا، كذا في الملقط، ثم يكتب وهو جاحد لدعوى المدعي هذا وشهوده على صحة دعواه  
ههنا ويتمتع عليه الجميع بيبه وبينهم فسألني الاستماع إلى شهادتهم لا مليت<sup>(١)</sup> بما صح  
عندي من شهادتهم إلى القاضي فلان فأجبته إليه فأحضرهم وهم فلان بن فلان، يكتب اسم  
كل واحد ونسبه وقبيلته وتجارته إن كان تاجراً ومسكنه ومصلاه ومحلته بتمام التعريف فتشهد  
كل واحد من هؤلاء للشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة متفقة  
اللفظ والمعنى هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، قالوا ويسعي إن لا يكتفي بهذا القدر  
بل يفسر الشهادة ويبينها فيكتب أما الأول فتشهد بكذا وبفسر شهادته ويصححها بأن كان  
المدعى به عقاراً يذكر موضعه وحدوده الأربعة، وإن كان عبداً يذكر اسم العبد وحليته وصفته  
وحرقة واسم المولى واسم أبيه واسم جده، وكذلك في الذين يذكر جنسه وقدره وصفته كما  
هو المعروف فيكتب شهدوا أن لفلان المدعي هذا علي فلان بن فلان بن فلان هذا الذي ذكر  
اسمه ونسبه في هذا الكتاب في دعوى المدعي هذا، وكذا يذكر حسن الدين وبنوه وصفته  
وجميع ما ذكر في الدعوى ثم يكتب فوجب علي فلان هذا المدعى عليه الذي ذكر اسمه  
ونسبه في هذا الكتاب أداء هذا المال ليقبضه عنه وقد أحلف المتأخرون في أنه هل يشترط  
ذكر هذا والصحيح أنه لا يشترط، وبشرط بيان سبب الدين ليكون للشهادة موافقة لدعوى  
المدعي ثم يكتب وشهد كل واحد من أباي بن مثل شهادته هذه، وأشر في جميع مواضع  
الإشارات ولا يكتب على مثل شهادته<sup>(٢)</sup> ثم يكتب فاتوا بالشهادة على وجهها وسافروا على  
سننها وسمعتها وأثبتها في المحضر المخلد في ديوان الحكم ثم بعد ذلك إن عرف القاضي الشهود

(١) قوله لا مليت: كذا في جميع النسخ خلافاً والذي في المخط لا يكتب وهو أظهر أنه مصححه

(٢) قوله ولا يكتب على مثل شهادته. لأنه يصير شهادة على شهادة الأول وإن لا يقلل ههنا ولكن يكتب

بمثل شهادته كما قلنا كذا في المخط أنه مصححه

أثبت ذلك في الكتاب وهم معروفون عندي بالعدالة والرضا، وإن لم يعرفهم سأل المؤذي عن حالهم والراشد يكفي والآنك أحوط فإن اثنوا عليهم بالعدالة يكتب ورجعت في التعريف عن حالهم إلى من إليه التزكية والتعديل وهم فلان وفلان فبسببهم إلى العدالة والرضا وقبول القول، ثم القاضي الكاتب بعدما ظهرت عنده عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق للمدعي يحلف المدعي بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسولك أو وكيلك قبض منه، وإذا كتب الكاتب الكتاب على هذه الصيغة التي ذكرها يكتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان ابن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا، كتب هذا الكتاب عني بأمري إن كان كتب الكتاب غيره وجري الأمر على ما بين فيه مني وعندي وهو كما كتب فيه وهو معروض بعنوانين عنوان على ظاهره وعنوان في باطنه وهو مختوم بخاتمي ونقش خاتمي، كذا وهو مكتوب على ثلاثة أصناف من الكاغد وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي هكذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهوداً وهم فلان بن فلان بن فلان وفلان بن فلان بن فلان بذكر أسماءهم وأنسابهم وحلائهم وقرات الكتاب عليهم وأعلمتهم بما فيه وحتمت الكتاب بمحضر منهم وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الأسطر في آخره وهي كذا خطأ بخطي في تاريخ كذا، ولا يكتب في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى، ويسفي أن يكتب نسختين نسخة في يدي المدعي مختوماً بذلك السحرة من غير زيادة ولا نقصان ونسخة أخرى في يد الشهود لأن الشهادة بما في الكتاب شرط حد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، كذا في فتاوى القاضي عياض والمفسر كذا في النهاية، ولو لم يكتب في الكتاب تاريخاً لم يقبله وإن كتب فيه تاريخاً بغير حل هو كان فاضلاً في ذلك الوقت أم لا، ولا يكفي بالشهادة إذا لم يكن مكتوباً، وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة، وكذا لو شهدوا على أصل الحادثة ولم يكتب مكتوباً لم يحصل به كذا في الخلاصة، ثم إذا انتهى الكتاب إلى المكتوب إليه يسفي للمكتوب إليه أن يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه، ولا ينبغي له أن يقبل البينة على أنه كتاب القاضي إلا ومعه خصمه، ثم إذا جمع بينهما فالمدعي يدعي حقه عليه فليسأل القاضي المدعي عليه عن دعواه فإن أقر بها الرمة القاضي ذلك بإقراره ورفع الاستفاء عن الكتاب، وإن حشد دعوته حتى احتاج المدعي إلى إقامة الحجة يعرض الكتاب على القاضي فإذا عرض فالقاضي يقول له: ما هذا؟ فيقول: كتاب القاضي فلان، فيقول له القاضي: مات البينة على أن هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط، فلو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البينة على أن هذا كتاب القاضي من غير حضرة خصمه لا يجوز لحضرة الخصم شرط قبول البينة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب، وقول محمد رحمه الله تعالى في الشروط وإن قبل ذلك وليس معه خصم جاز أراد به قبول الكتاب لا قبول البينة على الكتاب كذا في المنقذ، فإذا شهد الشهود أنه كتاب القاضي فلان بن فلان إليك وهو مختوم بخاتمه فحيث يقبل الكتاب ويقول: هل قرأ عليكم وهل ختم بحضرتكم؟ فإن قالوا: لا أو قرأ علينا ولم يختم بحضرتنا أو عني العكس لا يأخذ الكتاب، وإن قالوا: نعم قرأ علينا وختم بحضرتنا وأشهدنا بفتح الكتاب، ولا يكتب فيقولهم ختم عندنا وبمشهدنا كذا في النهاية، لو شهدوا أنه كتاب القاضي وخاتمه ولم

يشهدوا بما فيه لم تقبل هذه الشهادة عندهما، وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرحسي، وإذا فتح الكتاب ينظر في الكذب فإن كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب ردّه، وإن كانت موافقة إن كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود أو عريهم القاضي المكتوب إليه بالعدالة يقضي على الخصم بالحق، وإن لم يكن كذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فإن عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية، والأولى أن يكون للمنتح بحضرة الخصم وإن فتح بغير محضر منه جار كذا في المحيط، ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للمنتح حيث قال: فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إليهما في مجلس حكمه إلى أن قال: فتحه القاضي فلم يغفل فإذا شهدوا وعدلوا، فعلم بهذا أنه لم يشترط العدالة للمنتح، والصحيح أنه بعض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بأنه يقضى الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لرواية شرح أدب القاضي للمصدر الشهيد ومخالف لما اختاره في المغني حيث قال فيه: وذكر الخصام رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ثم قال: ما قاله محمد رحمه الله تعالى أصح أي تجزئ الجرح عند شهادة الشهود مصقاً بأن هذا كذب القاضي وحتمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية، ذكر ابن سعادة عن محمد رحمه الله تعالى أن في قبس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جاء بكتاب في حق يبغي للقاضي أن يحضر المدعى عليه فإذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي تدعي عليه؟ فإن قال: نعم، سأل بعد ذلك أو كبل أنت في الكتاب أم صاحب الكتاب؟ فإن قال: صاحب الكتاب سأل البينة على أنه كتاب القاضي، وإن قال: أنا وكبل الطالب وأنا فلان بن فلان فإنه يسأل البينة أنه فلان بن فلان وإن فلاناً وكله فإن أمام بينة على لكتاب قبل أن يقضي ببينة وكالته القياس أن لا يقبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي الاستحسان يقبل وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان قال من سمع عن محمد رحمه الله تعالى: إذا سمع القاضي البينة على الوكالة والكتاب فقبل أن تظهر عدالة الشهود عزل الكاتب ثم ظهرت عدالتهم قضى القاضي بالأميرين جميعاً، وإن عدلت بينة الوكالة ولم تعدل بينة الكتاب حتى عزل القاضي الكاتب فأراد الوكيل أن يقيم بينة أخرى على انكذب والمختم لا يقبل ذلك منه، وإن عدلت بينة الكتاب ولم تعدل بينة الوكالة حتى عزل الكاتب فأراد الوكيل أن يقيم بينة على أن فلاناً قد كان وكفه يومئذ وعدلت الشهود قبلت البينة وقضى بالوكالة، وهذا التفريع بما يأتي على قول محمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم إن قبل القاضي الكتاب وفتحته وأتى بجميع الشرائط هي نحو ما بينا هل يقضي بما في الكتاب إن علم القاضي أن الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان الفلاني؟ أو أقر به الخصم وشهد للشهود أنه صاحب الكتاب يقضي، وإن لم يكن شيء من هذا سأل البينة أنه فلان بن فلان وإن سأل البينة قبل ذلك فهو أحسن نصراً للمسافة كذا في المحيط، في الخاتمة إذا جاء المدعي بكتاب القاضي إلى القاضي المكتوب إليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وحاقه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم ولعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب، لا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم إلى بلدة أخرى وطلب المدعي من

هذا القاضي أن يكتب إلى القاضي الذي الخصم في يده لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ويسمع القاضي المكتوب إليه دفع الخصم إذا قال: لي دفع، ولا تجوز الرضاة مكان الكتاب وإن وجدت جميع اشراط، ويجوز استعانة القاضي من أمير المصير الذي ولاه من غير شرط الكتاب بكتابة أو رضاة يبعث معه أميناً من كان الأمير في مصر آخر يعتبر الشرائط من ختم الكتاب وشهادة عني أنه كتب القاضي كذا في التترخانة، ذكر الخصاف في أدب القاضي وإذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب منشوراً وهي أسننه خاتم القاضي فإن للقاضي المكتوب إليه بقبول الكتاب إذا شهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصاف عقب هاتين المسائلين: هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما عني قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: فالقاضي المكتوب إليه لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوماً غير أن أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: إذا كان الكتاب غير محتوم لا تصح الشهادة عني لكتاب ما له بشهد الشهود بما في الكتاب، ذكر الفقيه أبو بكر الرازي والشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أن قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعاً لأن هذا مما ينشأ به الناس كذا في الدجيرة، وأصحح أنه قول الكل، في الكبرى امرأة وكنت عائداً وأشهدت شهوداً بذلك فشهدوا بأن قاضي بلدته ليكتب إلى قاضي بلدة البوكيل يحكم بالبوكية لقبول هذه الشهادة كذا في التترخانة، وإن كان المدعي يدعي داراً بالإثبات فالقاضي الكتاب يكتب في كتابه وذكر أن فلان بن فلان بن فلان مات ثم يكتب وترك داراً بالكوفة في بني فلان بن فلان إلى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار ملكاً وحفاً لفلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه إلى أن توفي وخلف فلاناً لا وارث له غيره وترك هذه الدار المحدودة ميراثاً له، ولا يسمى أن يكتبي باسم المدعي لا أعلم له ورثاً غيري ثم يذكر وأبى فلان المدعي بفلان وفلان فشهد أن فلان بن فلان قد توفي إلى آخر ما ذكرنا وإذا وقعت المدعى في العقار فطلب المدعي من القاضي أن يكتب إليه بذلك كتاباً فهد عني وجهين: إما أن يكون العقار في بلدة المدعي ويكون المدعى عليه في بلد آخر، وإما أن يكون العقار في بلد آخر غير البلدة التي فيها المدعي وأنه عني وجهين: إما أن يكون في البلدة التي فيها المدعى عليه أو يكون في بلد آخر غير البلد الذي فيه مدعى عليه، وفي الوجهين كليهما القاضي يكتب له بذلك كتاباً لأن العبرة في هذه العيبة بالمدعى عليه فعند ذلك إن كان العقار في البلد الذي فيه المدعى عليه ووصل الكتاب إلى المكتوب إليه فالمكتوب إليه يعرض به بشرائطه عني ما يبسا ويحكم به للمدعي، وأما المحكوم عنه فتسببه إلى المدعي وإن امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه لأن العقار في ولايته فيقدر عني تسليمه، وإن كان العقار في بلد الذي فيه المدعي فالقاضي المكتوب إليه بالخبر إن شاء يبعث المدعى عليه أو وكيله مع المدعي إلى القاضي لكتاب حتى يقضي به عليه ويسلم العقار وإن شاء حكم به لوجود السحرة وسجل به وكتب له القاضي قضيه العقار ليكون في يده وأشهد على ذلك، ولكن لم يسلم العقد لأن العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم إذا أورد المدعي قضية القاضي المكتوب إليه إلى القاضي الكتاب وأقدم بينة على قصائه فالقاضي الكتاب لا يقبل هذه

الهيئة لأنه يحتاج إلى تنفيذ ذلك القضاء، وتنفيذ القضاء عملة انتضاء فلا يجوز على العائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب إليه أنه إذا قضى للمدعي وسجل به يأمر المدعي عليه أن يبعث مع المدعي أميناً يسلم الدار إلى المدعي فإن أبي ذلك كتب المكتوب إليه إلى الكاتب كتاباً ويحكم كيفية كتابه الذي وصل إليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضور المدعي ويحكم عليه بالعقار، وأمره إليه أن يبعث معه أحداً يسلم العقار إليه وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قهرك وسألي المدعي الكتاب إليك وإعلامك بحكمي له على فلان بذلك يسلم إليه هذا العقار فاحصل في ذلك يرحمك الله وإيانا بما يحق الله حديث وسلم العقار المحدود في انكتاب إلى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا إليك، فإذا وصل هذا الكتاب إلى القاضي الكاتب سلم العقار إلى المدعي وأخرجه من يد المدعي عليه، وإن كان العقار في يد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه فانقاضي المكتوب إليه بالحق إن شاء بعث المدعي عليه أو وكيله مع المدعي إلى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب إليه كتاباً حتى يقضي للمدعي بالعقار بحضرة المدعي عليه، وإن شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار إليه، وإذا أراد القاضي أن يكتب في العيد الأبق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كيف يكتب صورته؟ إذا كان لرجل بخاري عند أبي إلى سمرقند فاحذره رجل سمرقندي فاحذر به المولى وليس للمولى شهود بسمرقند إنما الشهود بخاري وطلب المولى من قاضي بخاري أن يكتب بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه إلى ذلك ويكتب له كتاباً إلى قاضي سمرقند على ما يبين في الديون، غير أنه يكتب شهد عدي فلان وفلان أن العيد السندي الذي يقال له فلان حينه كذا وقامته كذا، كذا في المحيط، وسه كذا وقبسته كذا، كذا في السهابة، ملك فلان المدعي هذا وقد أتى إلى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين يشخصان إلى سمرقند ويعلمهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند يحضر العيد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وما فيه حتى يقبل شهادتهما بالإجماع، فإذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدالتهما عنده ففتح الكتاب فإن وجد حلية العيد المذكور مخالفة لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رد هذا الكتاب إذ ظهر أن هذا العيد غير المشهود به في الكتاب، وإن كانت مرافقة قبل الكتاب ودفع العيد إلى المدعي من غير أن يقضي له بالعيد ويأخذ كفيلاً من المدعي بنفس العيد ويجعل في عنق العيد خاتماً من رصاص حتى لا يتغير من له أحد في الطريق أنه سرق، ويكتب كتاباً إلى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وحتمه وعلى ما في الكتاب فإذا وصل الكتاب إلى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العيد أنه ملك هذا المدعي، فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخاري؟ احتلعت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخاري لا يقضي للمدعي بالعيد ولكن يكتب كتاباً آخر إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمه وما فيه ويبعث بالعيد معه بسمرقند حتى يقضي له قاضي سمرقند بالعيد بحضرة



القاضي عليه إزاء وصول الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنه بالكتاب والخطم وما في الكتاب وظهور عدة الشاهدين. قضى للمدعي بالتعبد بحضرة المدعى عليه وإبرأ كميل المدعي وقال في رده أخرى: إن قاضي بخارى يفتي بالتعبد للمدعي ويكتب إلى قاضي سمرقند حتى يبرئ كميل المدعي وعلى الرواية التي جرت أبو يوسف رحمه الله تعالى كتاب القاضي في الآراء صوره ما ذكرنا في التعبد غير أن المدعي إذا لم يكن ثقة مأموناً للقاضي المكتوب إليه لا يقدمها إليه ولكن يأمر المدعي حتى يجيء برجل ثقة مأمون في دية وعقله يبحث بها معه لأن الاحتياط في باب الخروج واجب كذا في الخطم. إذا مات القاضي كتب من أن يصل الكتاب إلى المكتوب إليه مكتوب إليه لا يعمل بهذا الكتاب عبداً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمر: يعمل به وهو قول ثمانية من أصحابنا رحمه الله تعالى ولو دونه مع هذا ونصى به ثم رجع إلى قصر آخر أمضاء لأن قصده صادف الاجتهاد، وكذلك جواب يحد إذا مات بعد وصول الكتاب إليه قبل الصراحة، وأما إذا مات بعد وصول الكتاب والقرعة دون المكتوب إليه يعمل به هكذا ذكر في صاهر الرواية والتصحيح ما ذكر في صاهر رواية، وإن مرر القاضي الكتاب فأجواب فيه كالجواب فيما إذا مات كذا في لدحيه، لو تم يبق للقاضي الكتاب أملاً للفضاء قبل وصول الكتاب إليه لا يعمل كذا في كتابي، وأما إذا مات مكتوب إليه أو مرر واستعمل مكانه دمر حر فوصل الكتاب إلى الذي استعمل فعمل به<sup>١</sup> ينظر إن كان في الكتاب وإلى كل من يصل إليه الكتاب من قصة المسلمين يعمل به، وإن لم يكن في الكتاب وإلى كل من يصل إليه من عصاة المسلمين لا يعمل به عبداً، هذا في كذا نحوه

وإذا جاء الرجل بكتاب لقاضي رأى قاضي آخر فلم يجد حصصه ثمة، فسأل القاضي القاضي المكتوب إليه أن يكتب به إلى قاضي آخر بما أتته من القاضي الأول فعمل بذلك عنه، وشرائط الشهود ما ذكرنا وهذا لا شهادة الشهود لدفع شاهد عن القاضي الكتاب صارت مسعولة إلى المكتوب إليه حكماً فيعتبر ثم نرى شهدوا عنده حفيقة ولو شهدوا عنه حفيقة وصل المدعي من القاضي أن يكتب له كتاب إلى قاضي البلد الذي حصصه هناك أسس أنه يكتب له كتاباً كذا هذا إلا أن القاضي المكتوب إليه إنما يكتب بقدر ما ثبت عنه وثابت عنه كذا القاضي الأول بأمر عنى العائب لا نفس الحق فيكتب ويسمح كتاب القاضي الأول لأنه هو أصل الحق، وإن شاء حكام ذلك في كتابه وكذلك إن كان مدعي قال للقاضي الأول: يبي لا أحد من الشهود من يصحبي إلى بلد الخصم فأكتب إلى قاضي يدي كذا يكتب ذلك القاضي إلى قاضي يدي الخصم أحله القاضي إلى ذلك ولو كان المدعي قال للقاضي الأول: أكتب إلى قاضي مرو وإلى قاضي نيسابور حتى أذهب إلى مرو فإن وجدت خصمي ثمة وإلا ذهبت إلى قاضي نيسابور فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للقاضي يحيله إلى ذلك، وعنه أبي حنيفة ويحمد ورحمهما الله تعالى لا يكتب على هذا الوجه وإن رجع العبد إلى القاضي الكتاب الأول وذلك لأن القاضي إلى قاضي بلدة أخرى لاسي لم يجد حصصه في تلك البلدة فإنه لا يكتب له في ذلك حتى يرد عليه ذلك الكتاب فإذا رد الآن يكتب، فهو أن القاضي الكتاب إذا كان يكتب به ثانياً قبل رد ذلك الكتاب إليه مع أنه ليس له ذلك ينبغي أن يبين في

الكتاب أنه قد كتب له مرة إلى قاضي بلدة كذا بهذه النسخة ليرد به الاقتباس كذا في الذخيرة، وإذا كتب القاضي لرجل يدهي ديناً على عايب كتاباً وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقدر: فقدت الكتاب وانتمس كنداً آخر فإن كان القاضي يتهمه لا يكتب كتاباً آخر وإن كان لم يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني إلى كنيث إليك في هذه المدة كتاب في تاريخ، كذا ثم جاءني فقال: فقدت ذلك الكتاب فطلب مني وكتب هذا الكتاب وبذكر التاريخ كني لا يأخذ الحق مرتين بكتيبين، ولو قال المدعي بعدما كتب له كتاباً: إن ادعى عليه انتقل من تلك البلدة إلى بلدة أخرى وكتب لي كتاباً إلى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كنيث كنيث له إلى قاضي بلدة كذا في هذه المدة كتاباً آخر ثم قال: إن ادعى عليه انتقل من تلك البلدة إلى بلد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطاً كذا في متاوى فاصبحان، وإذا كتب كتاباً بحق لرجل على رجل فمخرج الكتاب من يده حتى حصر الخصة الذي أخذ الكتاب عليه فقدمه إليه، فإنه لا ينبغي للقاضي أن يقضي عليه بذلك حتى يمد المدعي البيعة على ذلك بحضرته، وإن كتب القاضي إلى الأمير الذي استعصمه وهو معه في المصر أصح لأنه لا مبر وفقر القصة والشهادة ويثبت بالكتاب مع ثقة يعرفه الأمير فإن أمضاه الأمير فهو حائز وإن لم يكن معصوماً ولا محتوماً ولم يشهد عليه الشهود أن هذا كتاب القاضي وختمه وهذا استنجان والقيام أن لا يجوز إذا لم يكن عليه عوان باسم القاضي وباسم الأمير وأسماء آبائهما واجدادهما، ولا يكون محتوماً ولا يشهد عليه شاهداً، قال في الأصل: ولا يقبل كتاب قاضي وساق أو قرية، ولا يقبل كتاب عاملها وإنما يقبل كتاب قاضي مدينة فيها مير وجماعة وهذا على ظاهر الرواية لأن على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء، ولكتاب القاضي حكم القضاء، أما على الرواية التي لم يشترط المصر فيها لعدد القضاء فيقبل فيها كتاب عاملها، ويقبل كتاب قاضي الرسابق وقاضي القرية، ولو أقر رجلاً في يده أمة وأقامه الآخر البيعة أنه له وقضى بها لقاضي له مقال الذي في يده، بني شترتها من فلان وهو في بلدة كذا، وقد دفعت إليه الشمس فاسمع شهودي وكتب لي، فإنه يكتب له ذلك بما يصح عنده، ولو أن جارية في يدي دعت أنها حرة الأصل بعدما أقرت بالرق وأقامت البيعة وقضى القاضي بحريتها فإن أقام الذي في يده البيعة على أنه اشتراها من فلان العايب بكذا وبقدت الشمس وصحت من القاضي الكتاب يحببه إلى ذلك لأنه يريد الرجوع بالشمس وأنه دين، ولو أنها لم تقم البيعة على حريتها ولكن دعت الحرية وأكثرت إقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد بيعة على إقرارها بالرق جمعها القاضي حرة والمقول قولها بغير يمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حلقاً لهما محملاً عليها اليمين، وإن قال ذو اليد: إنني اشتريتها من فلان وبقدت الشمس فاسمع من شهودي لأرجع عليه بالشمس لا يحببه إلى ذلك بخلاف المسألة الأولى، وكذلك إذا دعت حرة الأصل بعدما أقرت بالرق وصداقها صاحب اليد لا يرجع للمشتري بالثمن على البائع، وكذلك إذا أكثرت الرق ابتداءً وأدعت حرة الأصل حتى كان القول قوبها لا يكون للمشتري أن يرجع بالثمن على البائع، فإن أراد المشتري أن يحلف البائع في هذين الفصلين ما يحلف أنها حرة الأصل يريد به الرجوع بالثمن على البائع فنه ذلك لأنه يدعي عليه معنى لو أقر به يلمره، فإذا أنكر يستحلف فإن حلف لا

شيء عليه وإن نكل فقد اترى أذعاه المشتري فيلزمه رد جميع الثمن ولو أن المشتري في هذين الفصلين لم يطلب تخليف البائع ولكنه أراد أن يقيم البيعة على حرمتها يريد به الرجوع بالثمن على البائع سمعت بيته كذا في الهبط، ولو أن رجلاً أورد على قاضٍ كتاباً من قاضٍ على رجل بحق موافى البلد وقد مات المطلوب فاحضر الطالب ورثة المصوب أو وصيه وجاء بالكتاب إلى قاضٍ واحضر شهوده على الكتاب بمحض من الوارث أو الوصي فالقاضي يقبل الكتاب، ويسمع من شهوده على الكتاب بمحض من الوارث أو الوصي وينفذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب أو قبله، وإذا أورد على قاضٍ كتاب قاضٍ آخر بشيء لا يراه هذا القاضي وهو بما اختلف فيه الفقهاء، فإنه لا ينفذه فرقاً بين الكتاب وبين السجل، فإنه إذا أورد السجل، من قاضٍ إلى قاضٍ آخر وهو لا يرى ذلك وهو بما اختلف فيه العلماء فإنه ينفذه ويحط به كذا في المتنقط، ولو أن رجلاً أورد على قاضٍ كتاباً من قاضٍ بحق على رجل وكان في الكتاب اسم المدعى عليه ونسبه وصناعته وفخده ولي تلك الصناعة أو في ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يقيم البيعة على المطلوب أنه هو الذي كتب فيه الكتاب، وإن لم يكن في تلك القبيلة أو الصناعة اثنان على ذلك الاسم أنشد القاضي عليه الحكم فإن قال: المطلوب في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم تدفع عنه الخصومة من غير بيعة، وإن قال: المطلوب أنا أقوم البيعة أن في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب فهذا على وجهين. إن قال: أنا أقوم البيعة أن في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب تقبل هذه الشهادة وتدفع الخصومة عنه، وإن قال: أنا أقوم البيعة أنه كان في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب وأنه مات لم يقبل ذلك منه إلا أن يكون موت فلان بعد تاريخ الكتاب وشهوده الشهود بالحق في كتاب القاضي الآن يقبل وتدفع الخصومة، وإن كان الكتاب على ميت أحضر القاضي بعض ورثته وسمع من الشهود وقبل الكتاب، في نواذر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل غائب ما مؤجل وسأل من القاضي: أن يكتب له بذلك كتاباً فإنه يجيبه إلى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الأجل على ما شهد به الشهود، قال: وإذا ادعى المطلوب أن الطالب قد أبرأني عن كل عليل وكثير أو عا، قضيت الدين الذي له عليّ وأمام على ذلك بيعة وقال للقاضي: إني أريد أن أقدم البلدة التي فيها الطالب وأخاف أن يأخذني بالمال ويحصد الإبراء والاستيفاء وشهودي ماها فاسمع من شهودي واكتب لي إلى ذلك القاضي فإنه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: يكتب، واجمعوا على أنه لو قال جحدني الاستيفاء مرة وحاصمني مرة فانا أحلف أن يخاصمني مرة أخرى فاسمع من شهودي فاكتب إلى قاضي ذلك البلد أنه يكتب، ومن جنس مسألة دعوى الإبراء على الغائب مسألان آخران، أحدهما: مسألة الشمعة وصورتها. رجل قال للقاضي: إني اشتريت داراً وفلان العائث شيعيها وقد سيم الشمعة وأخاف أني إذا ذهبت ثمة يأخذني بالشمعة ويكر التسلّم وطلب منه أن يسمع السنة على التسليم، ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا، الثانية مسألة الضلاق وصورتها امرأة قالت للقاضي خلقتي زوجي ثلاث وهو مني بلدة كذا اليوم وأنا أريد أن أذهب إلى تلك البلدة

وأخاف أن زوجي ينكر طلاقه فاسمع من شهودي واكتب لي إلى قاضي تلك البلدة فالقاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا، فإن كان هذا الذي حضر القاضي أخبره عن المحرود والخصومة مرة سمع بينه وكتب له بذلك بلا خلاف، ولو كان الطالب أبرأ المطلوب عند القاضي أو كان الشفيع سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى ظاهر قالوا: على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يكتب، وإذا أراد القاضي أن يكتب يعلمه فاعلم بأن كتاب القاضي يعلمه بمسئلة فصله بحسبه بمي كل موضع جاز له أن يقضي يعلمه جاز له أن يكتب يعلمه، لا أن في فصل الكتابة يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في صورة وهو ما إذا علم بالحادثة قبل أن استقضى ثم استقضى بعضهم قالوا: لا يكتب بذلك العلم كما لا يقضي بذلك العلم وبعضهم قالوا: يكتب، وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكالة: رجل وكل رجلاً بالخصومة في دار في غير عصره وبقيتها أو بإجارتها، وأراد كتاب القاضي فالقاضي يكتب له في ذلك فيعلم ذلك إن كان القاضي عرف الموكل أثبت معرفته وإن لم يعرف يكتب وقد سألته البيهية على أنه فلان بن فلان على نحو ما بينا، ثم يكتب وقد وكل فلان بن فلان يذكر اسم الوكيل ونسبه على ما قدمنا من رسم الكتابة، فإن وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار التي بالكوفة في بني فلان وإذا وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة فالجواب أنه ينبغي للقاضي أن يذكر في الكتاب ما يوكفه به، ثم إن كان الوكيل حاضراً حلاً وبهادة في التعريف وإن ترك لا يضره وإن كان عائداً بالكوفة يكتب وكل رجلاً ذكر أنه فلان بن فلان الفلاني فهذا إشارة إلى أن توكيل العائث صحيح وهو المدعى لعلنانا رحمهم الله تعالى إلا أنه لا يلزم الوكيل قبل صوره دعماً للضرر عنه كما في توكيل الحاضر ثم إذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه فالقاضي يحضر الذي في يده الدار ويسأل البيهية على الكتاب والحام يحضرته ويفتح الكتاب بعدما قامت البيهية عليه ويقراء على الشهود حتى يشهدوا على ما فيه وبعدما ذكر سأل الوكيل البيهية على أنه فلان بن فلان فإن أثنائها سأل الذي في يده الدار عن الدار فإن أقر بها للموكل أمره يذنعها إليه، وإن سأل الوكيل البيهية على أنه فلان بن فلان الفلاني قبل أن يسأل البيهية على الكتابة فحسب، وهذا على قول محمد رحمه الله تعالى، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يسأل الوكيل أولاً بيهية على أنه فلان بن فلان ثم يسأله البيهية على الكتاب، وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والعروض والوديعة والدين قال وللوكيل بالخصومة في الدار أن يخصام من نازعه عملاً باطلاق التوكيل، ولو كان الموكل مسمى رجلاً بعينه فليس له أن يخصم غيره، وليس للوكيل بالإجارة إلا أن يؤجر الدار ويكون خصماً لمن أجزاها منه قال: وإذا وكلت المرأة بمهرها ونفقتها وكسبها وحلفت من القاضي كتاباً في ذلك فينبغي للقاضي أن يذكر في كتابه وذكرت أن لها على زوجها فلان بن فلان من المهر كذا وقد وكلت فلان بن فلان بقبض ذلك من زوجها وبالخصومة فيه إن أنكر وإنما يكتب بالخصومة فيه تحريزاً عن قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأن عندهما الوكيل يقبض الدين لا يملك الخصومة، ويكتب أيضاً وكلته بطلب نفقتها من زوجها وبالخصومة فيها

فإذا وصل الكتاب إلى القاضي بحضر الزوج ويسأل عن المهر فإن أقر به أمره بالدفع إلى الوكيل، ولو كانت وكلته بمهرها وبالخصومة في نفقتها حتى يفرص لها كل شهر نفقة مسعاة وكل سنة كسوة مساة فإذا وصل الكتاب إلى المكتوب إليه لم يقبل البيعة إلا بحضور الزوج لأنه هو الخصم فإذا ثبت ذلك عنده سأل عن المهر فإن أقر به أحده منه وصرح من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا في المحيط، ولو أن رجلاً جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب توارى الخصم في البلدة قيل: على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجمهورهم الله تعالى يبحث منادياً بنادي عني بابه ثلاثة أيام أخرج فإن لم تخرج نصبت عليك وكيلاً وقضيت على الوكيل وحامته لشايح رحمهم الله تعالى ثم يصححوا هذا القول كذا في فتاوى قاصبحان، فإن في كتب لأقصية: وإذا وكل الرجل رجلاً بالخصومة في عيب حرمه اشتريه وأحد بذلك كتاب القاضي ثم يجوز لأن الخادم لا يرد حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيحلف بالله ما رضي بالعيب وذلك لأنه لو لم ينتظر بين الموكل ورده بالعيب يلحق البائع ضرراً لا يمكن تداركه لأن الفسخ ينقذ ظاهراً وباطناً فلا ينع التدارك بالكل بحلاف فصل الدين ثم ذكرهاها أن الوكيل لا يملك الرد حتى يحضر المشتري ويحلف بالله ما رضي بالعيب وإن لم يدفع البائع رصا المشتري وهكذا ذكر الخصام والخصام وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكر محمد رحمه الله تعالى في المبسوط: أن الوكيل يملك الرد بالعيب إلا إذا دعى البائع رصا المشتري، وجهه بذكرها أن عني انقاضي صيانة قضاة عن النقص وجميع أنواع الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بانتظار بين المشتري واعتبره بما إذا أورد المشتري الرد بالعيب بعد موت البائع فإن القاضي يستحلف المشتري بالله ما رضي بالعيب وإن لم يدفع الورث ذلك، ووجه ما ذكر في المبسوط أن القاضي يصيب لفصل الخصومات لا لإنشائها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعي إنشاء الخصومة وهذا لا يجوز، ألا يرى أنه لا يستحلف الولي في باب انقصاص بالله ما عفا بدون طلب القتل وانقصاص مما يندرى بالشبهات فلا لا يستحلف مدعي أولى. لأن الاستحلاف بالنظر للبائع والبائع قادر على النظر لنفسه بأن يدعي الرضا عني اشتري فإذا ترك الدعوى لم ينظر لنفسه فلا يصره بحلاف المسألة التي استشهد بها لأن بيت عاجز عن النظر لنفسه والقاضي نصب ناظر الكل من عجز عن النظر لنفسه فهذا يستحلف له كذا في الذخيرة، ولوالهي على بلدة من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين إذا أراد أن يكتب الكتاب الحكمي فإن كان الخليفة قد ولاه القصة جاز وإن لم يوله لم يجز، ولو كان هذا الوالي قد أنشأ وأجاز له أن يقضي هل يقبل كتاب هذا القاضي ينظر إن كان الخليفة أو نهى الوالي بالتقليد قبل كونه وما لا فلا. ذكر في كتاب الأقضية: إن كتب الخليفة إلى قضاة، إذا كان الكتاب في الحكم بشهادة شاهدين شهدا عنده عمرة كتاب القاضي إلى القاضي لا يقبل إلا بالشرائط التي ذكرناها، وأما كتابه أنه ولي فلا أو عزل فلا فيقبل عنه بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب إليه إذ وقع في قلبه أنه حق ويحسم عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا بشيء من المعاملات فإنه يقبل بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب إليه إذ وقع في قلبه أنه حق كذا هنا، قل في الأصل ولا يقبل شهادة أهل الدمة على كتاب قاضي المسلمين لدعي على دمي،

وهي نوادر ابن سباعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ آخر وقبل المكتوب إليه للكتاب وشهد الشهود على الكاتب ثم قدم بينة صاحب الحق على أصل الحق مصر المكتوب إليه فإن المكتوب إليه لا يعمل بالكتاب وبما طالب أن يحضر البينة على أصل الحق إبراهيم بن محمد رحمهما الله تعالى إذا غلب الخوارج على بلدة واستقضوا عليها قاضياً من أهل البلدة فكتب هذا القاضي كتاباً إلى قاضي أهل العدل فإن كان المكتوب إليه يعلم أن الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من أهل البيعة لا يقبل الكتاب وإن كان يعلم أن الشهود من أهل العدل قبل الكتاب، فإن لم يعلم أن الشهود من أهل العدل أو من أهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا هي الهيطة.

### الباب الرابع والمشرون في التحكيم

تفسيره. نصير غيره حاكماً فيكون الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كونه الناس وفي حق غيرهما بمسألة لمصلحة كذا في محيط المرحسي، يجب أن يعلم باب التحكيم جائر وشرط جوازه أن يكون الحكم من أهل الشهادة وقت التحكيم ووقت الحكم أيضاً حتى أنه إذا لم يكن أهلاً للشهادة وقت التحكيم وصار أهلاً للشهادة وقت الحكم بأن كان محكماً عبداً فاعنى أو ذمياً فأسلم وحكم لا يبعد حكمه وحكم هذا الحكم يعارض حكم القاضي المولى من حيث أن حكم هذا الحكم إنما يتقد في حق الخصمين ومن رضي بحكمه ولا يتعدى إلى من لم يرص بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا هي المنتقد، ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والدمي والمحدود في القدر والقاس والقسي، والعاسق إذا حكم يجب أن يجوز عبداً ولكل واحد من المحكمين أن يرجع ما سم بحكم عليهما فإذا حكم لهما كذا في الهداية، ثم المراد من عدم جور تحكيم الدمى أن لو كان الدمى حكماً بين المسلمين أما لو كان الدمى حكماً فيما بين الذميين فإنه يجوز وذكر في المبسوط وإن حكم الدمى بين أهل الدمة جاز لأنه أهل الشهادة بين أهل الدمة دون المسلمين ويكون نراضيهما عنده في حقهما كتقليد السلطان بقاء وتقليد حكومة الدمى ليحكم بين أهل الدمة صحيح وتقليده بأن يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم كذا هي النهاية، ويصح التحكيم فيما يملكان فعل ذلك بأنفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يملكان فعل ذلك بأنفسهما وهو حقوق الله تعالى، حتى يجوز التحكيم في الأموال والطلاق والعناق والسكاح والقصاص ونصيب السرفة ولا يجوز في حد الربا والسرفه والقدوم، وذكر الخصام ولا يجوز حكم المحكم في حد أو قصاص، وذكر في الأصل أنه يجوز التحكيم في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو الكنايات والطلاق والعناق وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذا لاعتقادي كني لا يتجاسر المولى فيه، ولا يجوز حكمه في دم الخطأ لأن العاقلة لم ترض به وحكم المحكم إنما ينفذ على من رضي بحكمه، وإن قضى بالدية على الفائل لا يجوز إلا أن يكون القاتل أقر بالقتل خطأ فحشيد يجوز حكمه بالدية عليه، حكم الدميان ذمياً لم أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما أراد به في الحكم على لئس لم لا على الدمى حتى لو حكم للدمى على المسلم لا يجوز وإن حكم

للمسلم على الذمي يجوز، نهر عليه في مواضع أخر من المبسوط فإنه قال: مسلم وذمي حكماً ذمياً جاز حكمه على الذمي دون المسلم، وكذلك مسلم وذمي حكماً مسلماً وذمياً فإن حكماً للمسلم على الذمي جاز وإن حكمك للذمي على المسلم لا يجوز كما هو حكماً عبداً وحرراً فحكمك لم يجوز حكمهما لأن حكم العبد لا يجوز فبقي غير منفرداً بالحكم وقد رتب يتحكيمهما فلا يتفرق أحدهما به، حكم ذمي بين مسلمين فأحراه لم يجر كما هو حكمه في الاستداء، ديان حكماً ذمياً فسلم الحكم قبل الحكم فهو عني حكومته، مسلم ومرد حكماً حكماً بينهما فحكم بينهما ثم قتل لمترد أو لحق بدار الحرب لم يجر حكمه عليه، وهو أسلم جاز عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جاز بكل حد كذا في محيط الرخسي، ويجوز أن يجملا بينهما للمرأة يصح يجوز إذا حكما بينهما امرأة وأراد به فيما سوى الحدود والقصاص لما ذكرنا أن التحكيم يشترط على الشهادة والمرأة تصبح شاهدة فيما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكماً ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكماً، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز التحكيم معلقاً بالأخطار ولا مضافاً إلى وقت في المستقبل، وقال محمد رحمه الله تعالى: يصح، وفي الفتاوى العتائية لا يصح وعنه الفتوى كذا في القنارخانية، صورة التعليل إذا قال للمدعى إذا اعتقت فأحكم بسا أو قالاً لرجل. إذا أهل الهلال فأحكم بيننا، وصورة الإضافة إذا قال لرجل. جعناك حكماً عبداً أو قلاً رأس الشهر، وإذا اصطلاحاً على حكم يحكم بينهما على أن يسأل فلاناً العقبة ثم يحكم بينهما جاز، كذا إذا اصطلاحاً على حكم بينهما على أن يسأل لفقهاء، ثم حكم بينهما ما ائتمروا عليه جاز، فإن سأل ذلك العقبة في الفصل الأول وحكم بينهما جاز وقد ظاهر إذا سأل فقيهاً واحداً في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز أيضاً، وإذا اصطلاحاً على حكم يحكم بينهما في يومه حد أو مجلسه حد فهو حائر وإن مضى ذلك اليوم، فقام عن مجلسه ذلك لا يبقى حكماً، وإذا رفع حكم الحاكم أمركم إلى القاضي المولى فالفاضي ينظر في حكمه، فإن كان موافقاً لرايه بعبه وإن كان مخالفاً لرايه أبطله وإن كان لا يختلف عنه الفقهاء، وإذا اصطلاحاً الرجلان على حكم يحكم بينهما ولم يعلماه ولكنهما قد اختصما إليه وحكم بينهما جاز وإذا اصطلاحاً على علم يحكم بينهما مقدم وحكم بينهما جاز كذا في المحيط، وإذا اصطلاحاً على أن يحكم بينهما فلان أو فلان فابهما حكم بينهما جاز وإذا تفاهما إلى أحدهما فقد عياه للمصومة ولا يبقى الآخر حكماً كذا في المنتقط، وإذا اصطلاحاً على أن يحكم بينهما أو من يدخل المسجد بذلك باطل ولو سافر الحكم أو مرض أو أصعب عليه ثم قدم من سفره أو براً وحكم جاز ولو عمي حكمه ثم ذهب العمى وحكم لم يجوز ولو ارتد عن الإسلام والعماد بالله ثم أسلم وحكم لا يجوز، وهو وجه لحكم القضاء على أحدهما يريد به أن الحكم قال لأحد شخصين قامت عندي الحاجة بما ادعى عليك من الحق ثم إن الذي تروحه عليه الحكم عثره ثم حكم عليه بعد ذلك لا بعد حكمه عليه، وإذا وكل أحد شخصين لحكم بالخصومة، وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة، ذكر في الألفية بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: هذا الخبر إنما يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يستقيم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله

نعلي، ومنهم من قال: لا بل ما ذكرنا هنا قول الكل، وإذا اشترى المحكم العبد الذي اختصما إليه فيه أو اشتراه أبوه أو أحد من لا يجوز شهادته له فقد خرج عن الحكومة كذا في المحيط، وبو أخير المحكم بإقرار أحد الخصمين بأن يقول لأحدهما: اعترفت عندي لهذا بكذا أو بعدالة الشهود مثل أن يقول: قامت عندي عليك بينة لهذا بكذا معذرتا عندي وقد أقرمتك ذلك، وحكمت به لهذا عليك فانكر القاضي عليه أن يكون أقر عنده بشيء أو قامت عليه بينة بشيء لم يلتفت إلى قوله ومضى القضاء وبعد، وإن أخبر المحكم مثل أن يقول: كنت حكمت عليك لهذا بكذا لم يصدق كذا في العصابة، ولو حكما رجلين لا بد من اجتماعهما حتى لو حكم أحدهما دون الآخر فإن ذلك لا يجوز ولا يصدقان على ذلك المحكم بعد القيام من مجلس الحكومة حتى يشهد على ذلك غيره من كسائر الرعايا بعد القيام من مجلس الحكومة فلا تقبل شهادتهما على قول بأشراء كذا في الميسود كذا في النهاية، حكما رجلاً فاجار القاضي، حكومتها قبل أن يحكم ثم حكم بحلاف راي القاضي لم يجر، حكما رجلاً فقصي لأحدهما ثم حكما آخر بنفس حكم الأول إن كان جائراً عنده وإن كان جوراً أنطه، حكما رجلاً فحكم ثم حكما آخر فحكم بينهما بسوي دنت ولا يعدم بالأول ثم رجعاً إلى القاضي فإنه ينقد حكم الموفق لرايه، حكما رجلاً ما دام في مجلسه فقللاً لم تحكم بيسا وقال: حكمت فالحكم مصدق ما دام في مجلسه ولا يصدق بعده، أقام أحدهما السنة على الحاكم أنه حكم به وأنه يجحد نفس بينته، ولو شهد المحكم أنه قصي بالسنة لفلان على فلان حاز كما يجوز من القاضي، شهد شاهد أن المحكم قضى لفلان على فلان بالف وشهد آخر أن المحكم أبراه من الألف المدعى والمحكم غائب أو حاضر بقراً ويكر بقضي بالبرائة، ولو كانت الخصومة في دار فشهد شاهدان أن المحكم قد قضى بها لهذا وشهد آخران للآخر بمثلها إن كانت ابدار في أيديهما يقضي بينهما، وإن كانت الدار في يدي أحدهما يقضي له، وإن كانت في يدي أحسبي لم يجر بحكمه نترك في يده كذا في محيط السرخسي، ولو كانت الخصومة بينهما في ألف درهم وأقام المدعي بينة أن المحكم قضى على المدعى عليه بالألف الذي أذاعه يوم السبت وأقام المدعى عليه بينة أن المدعي أخرجه عن الحكومة قبل ذلك فحكمه باطل، قال: ولو كان المدعي أقام البينة أن المحكم قضى له بالمائة يوم الجمعة وأقام المدعي عليه بينة أن أبراه عن المال يوم السبت أو كان المدعي عليه أقام بينة أن المحكم أبراه عن المال يوم الجمعة وأقام المدعي بينة أن المحكم قضى له بالمائة يوم السبت فإن القضاء الأول ناعد والقضاء الثاني باطل، ولا يجوز كتاب المحكم إلى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب القاضي إلى حكم حكمه رجلاً بشهادة شهود شهدوا عنده كذا في المحيط، ولا يحكم المحكم بكتاب القاضي إلى قاصر لأنه لم يكتب إليه إلا إذا رضي الخصمان أن يتخذ المحكم القضاء بينهما فيجوز لبدء لأيهما رصيا بحكمه كذا في محيط السرخسي، وإذا رد المحكم شهادة شهود شهدوا عنده متهمة ثم شهد أولئك الشهود عند قاصر آخر أو عند حاكم آخر فإنه يسأل عنهم فإن عدلوا أجازهم وإن جرحوا ردهم بحلاف

(٦) قوله حكما رجلاً فاجار القاضي إلخ سباني هذا الفرع من المحيط وأنه مفيد بما إذا لم يكن القاضي مأدوماً بالاستغلاف أنه يحرروي



لو رد القاضي المولى شهادتهم، وإذا اصطاحا على حكم يحكم بهما وأجاز القاضي حكومته قل أن يحكم بينهما بهذه الإجارة من القاضي لغو حتى لو حكم الحكم بخلاف رأي القاضي فلقاضي أن يبطله، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: وهذا الجواب صحيح فيما إذا لم يكر القاضي ماذوناً في الاستخلاف، وأما إذا كان مافوناً في الاستخلاف فيجب أن تجوز إجارته وتحمل إجارة القاضي بمنزلة استخلافه به، في حكم بينهما فلا يكون له أن يبطل حكمه بعد ذلك كذا في المصيط، وبس للحكم أن يفوض التحكيم إلى غيره لأن الخصمين لم يرضيا بتحكيمه غيره فإن فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجاز الحكم الأول لم يجر إلا أن يجيزه الخصمات، ومن مشايخنا من قال: بأن قوله فإن أجاز الحكم الأول لا يجوز مما لا يكاد يصح فإنه كالوكيل لأول إذا أجاز بيع لوكيل الثاني جار وكذا قاضي إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم حليفه جدر، وذكر في السير: إذا نزل قوه على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجر ولو أجاز الأول حكمه جاز وتأويل قوله إن إجارته باطلة أي إحازته تحكيمه وتفويضه إلى الثاني باطلة لأن الإذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء، فأما إحازته حكم الثاني فتجوز كأنه باشره بنفسه، ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ حكم عييهما بعبارة غيره، بخلاف إحازة الوكيل الأول بيع الثاني لأن البيع يتفد بدون العبارة بالتعاطي فكان المقصود بالوكيل حضور رأي الوكيل عند البيع لا هيأته فإذا أجاز بيع الثاني فقد حضر رأيه دلت المقدم فصيح، وبخلاف إحازة القاضي حكم حليفه لأن القاضي يملك القضاء بما قضى حليفه من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضاً (١) إحازة قضاء الغير عييهما من غير رضاهما كذا في محيط لسرخسي، وإذا حكم رجل بين رجلين ولم يكون حكماء نقلاً بعد حكمه رغبينا بحكمه وأجزأه عنه فهو حائز وإذا اصطاح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حكماً من أهله فهو جائز، وإذا قضى أحدهما على أحد الخصمين وقضى الآخر على خصمه لا يجرز وإذا حلف أحد الخصمين وبكل من الخصمين وقضى عليه فقال لمقضى عليه: لا أجيز حكمه علي وأحلف بحكمه عليه ماصراً، ولو كان المدعي من الابتداء أقام البيعة على دعواه وعدوكا وحكم الحكم بها على المدعى عليه جز فإن أنكر المقضى عليه الحكم وأبكر التحكيم وأدعى المدعي ذلك كان لمدعي أن يحلفه فإن نكل لزمته دعوى صاحبه، وإن كان المدعي أقام بيعة على ما أدعى من التحكيم والحكم ينظر إن كان الشهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قلت شهادتهم، وإن كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا تقل شهادتهم، وفي لزيادات. إذا رفع حكم الحكم في المجهدات إلى قاض وهو يرى خلاف حكم تنفذه مع ذلك ثم رجع إلى قاض آخر يرى رد حكم الحكم أيضاً فالقاضي الثاني لا برده كذا في المصيط، لو أن رجلاً ادعى على رجل بلف درهم ونزعه في ذلك فادعى أن فلاناً أثابت ضمته له عن هذا الرجل محكماً بينهما رجلاً والكفيل غائب فاقام المدعي شاهدين على اللان وعلى الكفالة بأمره أو بنهر أمره

(١) قوله فلا يملك أيضاً: كذا في جميع نسخ العالم كبريه والصواب حذف لا التامه كما يظهر من ناسخ بحراري

بحكمهم بالحكم بالمرأى على وبالكفاة عنه فتحكمه حائز على مال مدعى به لأنه رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصاح التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك إن حضر الكفيل والمكفول عنه عاتب فترأى انصالب والكفيل وبالكفاة بذلك بأمر المكفول أو بغير أمره بحكمهم بذلك كان حكمه حائزاً على الكفيل دون المكفول عنه كذا في البحر الرائق، وإذا حكما رجلاً بينهما فقضى لأحدهما على صاحبه بإحتضاده ثم رجع عن قصائه وقضى للآخر فإن القضاء لأول ماضر والقضاء الثاني باطل، وإذا اصطاح الرجلان على حكم بحكم بينهما فأقام أحدهما لبيبة عند قاضي أن احكم فقضى له على صاحبه هذا والمدعى عليه يحدد أو يقر فإنه يقبل بيئته، وإذا اصطاح الرجلان على حكم بينهما فقضى لأحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكمه في ذلك ثم رجع لمقضى عليه من تحكم هذا حكمه فما بقي بينهما من الدعاوى دون القضاء الأول نافذ، ما يقضي بعد ذلك لا يبعد وقد اصطاح الخصمان على حكم بينهما فأقام المدعى شاهدين معه أن له على هذا الرجل وعلى كفتيه اثلاث فلان ألف درهم فقال المدعى عليه الشاهدان عيذان فإنه يسمع طعن الشهود عليه، وإن أدام الشاهدان عنه بيعة أن مولاها قد كان اعتقهما وعدلت بيعة العتق فحكم بقضي بعقوبتهما في حق لشهود عليه ويقضي بالمال عليه، لا يقضي به على الكفيل ولا يثبت العتق في حق لموسى بحكم الحكم وإن كان حصل هذا من القاضي لموسى بثبت العتق في حق الموسى وبثبت المال على الكفيل بإدعاء مولى العديدين وأنكر العتق وقدّمتهما إلى القاضي فإن شهد هذان الشاهدان اللذان شهدا بعقوبتهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما بعقوبتهما حائز وإن لم تكن لهما بيعة على العتق وقضى القاضي برفقهما للمولى أبطل حكم حكمه، قد ولو دعى رجل قبل رجلين أنهما غصباه ثوباً أو شئ من لكتسي أو الوردي فعذب أحدهما ورخصي الخاصر والمدعى عليه بحكم بحكم بينهما فأقام المدعى بيعة على حقه عنيهما فإنه يلزم الحاضر بصفه ولا يلزم لقائب منه شيء، وكذلك على هذا إذا ادعى رجل على ميت ديناً وورثته عيب، لا واحداً فاصطنع هذا لوارث مع المدعى على حكم بحكم بينهما فأقام المدعى بيعة على الميت بحقه وحكم حكاهم بذلك لا يظهر حكمه في حق العيب، غير أن في مسألة الورثة يقضي على الحاضر بجميع الدين ويستوفي دينه بما في يده، وفي مسألة العيب يقضي على الخاصر بالنصف، وإذا اشترى من آخر عبد وقضيه وبقي الثمن ثم ضمن بعيب واصطنع على حكمه يقضى بالرد على ليائع فهو حائز دون رد البائع أن يحاصم بآئمه في ذلك لعيب لا يحوز ولو اصطاحوا جميعاً على حكم هذا حكم المشتري الثاني والمشتري الأول وبائع الأول ورد هو العبد على البائع الثاني فأراد البائع الثاني أن يرد على البائع الأول سم له ذلك قياساً وبه ذلك استحساناً، وجه القياس أن البائع الأول ليس يخصه بطعن إلا لا حصومة معه في العيب فليس الرد على البائع الثاني فلا يصح تحكمه معنى في العيب قبل الرد على البائع الثاني فصار وجود هذا التحكم والعدم بمنزلة، وبو نفص البائع الأول الحكومة بعدما رد العبد على الثاني قبل أن يرد عليه صح التفضي وإذا صح العمل لا يملك الحكم رد العبد على البائع الأول بعد ذلك وبه حاصم البائع الثاني البائع الأول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاضي من القضاة فالقياس أن لا

يردّ القاضي على البائع الأول وفي الاستحسان يرده، ولو أن رجلاً باع مسعة رجل بأمره فطعن المشتري بعيب فحكمما بينهما حكماً برضا الأمر مردّه الحكم على لبائع بسبب ذلك العيب بإقرار لبائع أو بنكوه أو ببينة قدمت، فإن كان الرد بالبينة أو بنكوه الوكيل فله أن يرده على الموكل، وإن كان الرد بإقراره بالعيب رد ذلك عيب لا يحدث مثله ردّه على الموكل أيضاً فإن كان يحدث مثله لم يرده على الموكل حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عند الموكل، وإن كانت المحكومة بمير رضا الأمر لم يلزم الأمر من ذلك شيء إلا ببينة أو كاذ عيباً لا يحدث مثله، ولو كان هذا الرجل اشترى عيلاً لرجل بأمره فطعن المشتري بعيب به وحكمما فيما بينهما رجلاً برضا الأمر ورده ببينة وإقرار أو بنكوه كان ذلك جائزاً على الأمر وهذا ضمير، ولو كان الحكم بمير رضا الأمر ردة ببعض ما ذكرنا فكذلك الجواب وكان الرد جائزاً على الأمر كذا في العبط، في النتيجة. وسئل علي بن أحمد عن وصي الصغير وعن غيره أبي بصير إذا حكمنا رجلاً فاقام العزم على وصي الصغير بينة عنده هل للحكم أن يحكم على وصي بصير بسبب البينة أم يكون للقاضي حاضره فقال: ليس له أن يحكم بشيء فيه صرر على الصغير، وسئل عنها أبو حماد فقال: لا، وسئل عنها حمير الثوري فقال: إن كان في حكم الحاكم نظر نصبي بسعي أن يجوز ويمدّ حكمه فيكون بمردّه صلح الوصي كذا في التتارخانية

### الباب الخامس والعشرون في إثبات الوكالة والوراثة وهي إثبات الدين

قال: ولو ادعى رجل أن رجلاً وثقه بصيب كل حق له بالنكوة وبقتضيه وبخصومة فيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غالب ولم يحضر الموكل أحدًا بنموكل قبله حق وأراد أن يثبت الوكالة فإن القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً قال: وإن حضر رجلاً فادّعى عليه حقاً للموكل وادّعى عليه بذلك مقر أو جاحد له فإن القاضي يسمع من شهود الموكل على الوكالة ويمدّ به الوكالة، قال: وإن حضر غيره آخر يدعى عليه حقاً للموكل لم يحتج إلى عادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدعي قبله حقاً بنموكل، قال: ولو كان وكّله وكالة بطلب كل حق له قبل إنسان بعينه لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة إلا محضر من ذلك الرجل، ولو كان وكّله بصيب كل حق له قبل إنسان بعينه ثم حضر وأقام البينة على الوكالة ثم جاء به خصم آخر يدعي عليه حق فمدّه يحتاج إلى إقامة البينة على موكله مرة أخرى بخلاف الفصل الأول، قال: ولو أن الموكل حضر ليوكّل عبد القاضي هذا لوكيل ففاز. وكنت هذا لوكيل بطلب كل حق لي بنكوه وبخصومة في ذلك وليس معهما أحد للموكل قبله حق فإن كان القاضي يعرف الموكل ويعلم أنه فلا بين فلا للعقابي قبل القاضي وكذا في وعدها لوكيل فمدّ المحضر لوكيل أحد يدعي عليه للموكل وقد عات الموكل كان لوكيل خصماً له قال: فإن كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل موكله كذا في أدب القاضي لنحصاص. وذكر اختصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي: «لو أن رجلاً قدّم رجلاً إلى القاضي ودّعي أن عليه ألف درهم باسم فلان بن فلان العلاني وأن هذا المال لي وأن فلان الذي باسمه المال قرّر أن هذا المال لي وأن اسمه

عارية في ذلك وأنه قد وكلني بقبض ذلك منه وبالحصومة فيه فالقاضي يسأل المدعي عليه عن هذه الدعوى فإن أقر بجميع ذلك أمره القاضي بدفع المال إلى المدعي وهذا لما عرفت أن الديون تقضى من مال المدينين فيأقراره منه بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فيبذل فقد شرط الخصاف رحمه الله تعالى أن يدعي أن فلان الذي باسمه المال وكلني بقبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن ذنب ليس بشرط بل إذا أقر أن المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعي أمره بالدفع إليه ثم إذا أقر المدعي عليه بجميع ذلك وأمره القاضي بدفع المال إلى المدعي لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى إذا جاء الغائب وأنكر التوكيل كان له أن يأخذ منه من المدعي عليه وإن جحد المدعي عليه الدعوى كلها فقال المدعي للقاضي: حلف لي فالقاضي يقول للمدعي: الك حنة على ما دعيت من إقرار الرجل بالمال لك ومن توكيله إياك بقبض ذلك المال؟ ثم شرط في الكتاب أن يقيم المدعي بينة على إقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكيله إياه بالقبض، وإقامة البينة على المال ليست بشرط لثبوت حق الحصومة وإنما الشرط إقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي من البينة على الوكالة، وبعد هذا للمسألة عن وجهين: إن أقام بينة على الوكالة ثبت كونه خصماً فيطلب للقاضي من البينة على المال على نحو ما دعي فإن أقام البينة أخذ المال منه وبتعدى هذا القضاء إلى الغائب، حتى لو جاء الغائب وأنكر التوكيل لا يكون له أن يأخذ المال من المدعي عليه وإن لم يكن للمدعي بينة على المال وأراد استحلاف المدعي عليه حلفه للقاضي بالله ما فلان من فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان ولا شيئاً منه، هذا إذا أقام المدعي بينة على الوكالة وإن لم تكن للمدعي بينة على الوكالة فقال للقاضي: إن هذا المدعي عليه يعلم أن فلان الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك فالقاضي يستحلفه بالله ما تعلم أن فلان بن فلان الفلاني وكل هذا بقبض المال على ما ادعى هكذا ذكر الخصاف في أدب القاضي، وأضاف هذا الجواب إلى أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، واختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا: هذا الجواب على قول الكل إلا أن الخصاف حص قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بالذكر لأنه لم يحفظ قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لا لأن قوته بحلف قولهما، وإلى هذا مال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني، ومنهم من قال: ما ذكر في الكتاب قولهما، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يحلف المدعي عليه، وإلى هذا مال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، ثم إذا حلف إما على الاتفاق أو على الاختلاف إن حلف انتهى الأمر وإن نكل صار مقراً بالوكالة فيقضي القاضي بالوكالة بحكم إقراره، ثم سأل القاضي عن المال فإن أقر بالمال على الوجه الذي ادعى أمره بالتسليم، وإن أنكر نال صار خصماً للمدعي في حق استحلافه على المال وأخذ المال ولا يصير خصماً له في حق إثبات المال عليه بالبينة حتى لو أراد المدعي أن يقيم عليه البينة بالمال فالقاضي لا يسمع بينته، وكذلك لو كان المدعي عليه أقر بالوكالة من الابتداء صريحاً إلا أنه أنكر المال صار خصماً للمدعي في حق الاستحلاف وأخذ المال لا في حق إثبات المال عليه بالبينة وتظهر هذا ما قال أصحابنا رحمهم الله تعالى في رجل ادعى أن فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كس حق له قبل

هذا وإن له عليه ألف درهم فذكر المدعى عليه بالوكالة وانكر المان فقال المدعى: أنا أقيم البيعة  
 بأن هذا المال عليه لم يكن حصصاً له في ذلك ولكن يكون حصصاً في حق استحقاقه وفي حق  
 أحد المال منه إن أقر بأداءه، وإن كان المدعى عليه أقر بالمال وجحد الوكالة والقاضي يسأل من  
 المدعى بيعة على الوكالة، فإن أقام ثبوت الوكالة بالبيعة وصار حصصاً مطلقاً، وإن لم يكن له بيعة  
 وأراد استحقاق المدعى عليه على الوكالة حلله وهو على الاحتمال الذي قلنا، فإن حلف فقد  
 انتهى الأمر، وإن بكل ثبتت الوكالة ولكن في حق أحد المال منه لا في حق القضاء على  
 مطالب، قال: ولو أن رجلاً جاء إلى القاضي وأحضر معه رجلاً آخر فدعى أنه وكيل فلان العبد  
 وكفه بقبض الدين الذي له على هذا والخصومة فيه، وبعضهم يقول النبي له في هذا وديعه  
 وصدقه ادعى عليه في جميع ذلك فإنه يؤمر بدفع الدين إلى المدعى ولا يؤمر بدفع الدين إليه،  
 كذا في محيط، رجل قدم رجلاً إلى القاضي وقال إن فلان بن فلان اعلاي على هذا ألف  
 درهم وقد وكسي بالخصومة فيه وفي كل حق له وبعبضه وأقام البيعة على ذلك حمله قال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البيعة على مال حتى يقيم البيعة على بوكعة، وإن أقام البيعة  
 على الوكالة والدين حمله يقضي بالوكالة ويعيد البيعة على الدين، وقال محمد رحمه الله  
 تعالى: إذا أقام البيعة على الكل جمة بقضي يانكل ولا يحتاج إلى إعادة سبب على الدين  
 وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وصاهر قوله أنه يعين البيعة على الكل، لا أن  
 يقاضي بقضي بالوكالة أولاً ثم يعصي للمال ولا يحتاج إلى إعادة البيعة على المال، ويراعى  
 بقاضي الترتيب في القضاء لا في البيعة وهذا استحسان، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه  
 قال: أخذ بالقياس لظهور وجه القياس ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاستحسان حاجة  
 الناس والموسرى على قوله، وعلى هذا خلاف لو وصي إذا أقام البيعة على الدين والموسرى به حصة  
 ولوارث إذا أقام البيعة على السب وموت لمورث ولدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 يشترط إثبات الخصومة أولاً ثم يقبل البيعة على الحق كذا في تناوى قاصصان، وإذا وكفه بقصر  
 الدين ولم يتعرض للخصومة وحده لم يوث الوكالة والمال قبلت نسبة الوكيل على الوكالة والمال  
 جميعاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهم ثقل مسئة على الوكالة ولا ثقل بيعة على  
 المال، وقال محمد رحمه الله تعالى في الريدات: رجل وكل رجلاً بالخصومة في كل حق له  
 على الناس فأحضر الوكيل رجلاً يدعى قبله حقاً للموكل وهو جاحد للموكل مقر بالحق أو  
 جاحد للحق وأقام عليه البيعة بالوكالة فقبل أن تظهر عدالة اشهود غاب الرجل ثم عدلت  
 اشهود فاقاضي لا يقضي بالوكالة ما لم يحضر فإن أحضر رجلاً آخر يدعى عليه حفاً للموكل  
 وهو جاحد الوكالة فعضى القاضي عليه بسبب الأوى، كاد المدعى عليه لأول خصصاً عن جميع  
 الناس في حق سماع البيعة عليه لأن مدعى الوكالة يحتاج إلى إثبات الوكالة على جميع الناس  
 تكون الوكالة واحدة، وانتصب الذي أحضر حصصاً عن الناس كافة وسارت إقامة البيعة عليه  
 كإقامة البيعة على الكل، ولو أقام على الكل وعاب واحد منهم أنيس أنه يعصي بها على  
 حاضر؟ كذا هاهنا واعتبره في الكتاب سبب قدمت على الوكيل معاب الوكيل وحضر موكل، و  
 قامت على الموكل معاب الموكل وحضر الوكيل، أو قامت على المورث حال حياته معاب وحضر

الوارث، أو قامت على وارث فغاب هذا الوارث وحضر وارث آخر فإن في هذه المصنوع يقضي بتلك البيعة على الذي حضر ثانياً، ولو أن رجلاً قدّم رجلاً إلى القاضي وقال: إن أبي فلان مات ولم يترك وارثاً غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فأعلم بأن هذه المسألة على وجهين: أحدهما: أن يدعي ديناً أو يدعي عيناً في يده أنها كانت لأبيه غصبها هذا من أبيه أو أودعها إياه أبوه أو لا يتعرض بشيء فيذكر أنها لأبيه مات أبوه وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره فإن القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك، فإن أقر بجميع ما ادّعه المدعي صح إقراره وأمره بتسليم الدين والعين إليه هذا إذا أقر بذلك، وأما إذا أنكر ذلك كله فإن أقام المدعي بيعة على ما ادّعى قبلت بيئته وأمر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعاً، وينبغي أن يقيم البيعة أولاً على الموت والنسب حتى يصير خصماً ثم يقيم البيعة على المال وإن لم تكن للمدعي بيعة وأراد أن يحلف المدعي عليه على ما ادّعى ذكر الخصاف أنه روي عن بعض أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه لا يحلف، قال الخصاف: وفيها قول آخر أنه يحلف ولم يبين القائل، بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: الأول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والثاني قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، قال الشيخ علي الرازي والشيخ الإمام شمس الأئمة الخميني رحمهما الله تعالى: القول الثاني أنه يحلف قول الكل أيضاً قالوا: وهو الصحيح، وذكر في موضع آخر أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول: أولاً لا يستحلف ثم رجع وقال: يستحلف، ثم إذا استحلف استحلف على حاصل الدعوى بالله ما لهذا عليك هذا المال الذي يدعي من الوجه الذي يدعي وأنه جواب ظاهر للرواية، وإن أقام المدعي بيعة على النسب والموت دون المال استحلف على المال بلا خلاف وإن أقام البيعة على المال دون الموت والنسب لا تقبل بيئته وإن أقام البيعة على النسب دون الموت والمال لا تقبل بيئته أيضاً ثم إذا أقر بدعوى المدعي كلها وأمر بتسليم الدين والعين إلى المدعي لا يكون هذا قضاء على الأب حتى لو ظهر الأب حياً، كان له أن يتبع المدعي عليه بحقه والمدعي عليه يتبع الابن ولو أقر بالوراثة والموت والكر المال يحلف على المال، وهذا الجواب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أو على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً على ما ذكره في بعض المواضع، أما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، أو على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى آخراً على ما ذكره في بعض المواضع، فينبغي أن يحلف على العلم كذا في الهيئ، ولو أن رجلاً قدّم رجلاً إلى القاضي وقال: إن أبي هذا قد مات ولي عليه ألف درهم دين فإنه ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه، هل مات أبوه؟ ولا يأمره بجواب دعوى المدعي أولاً فبعد ذلك المسألة على وجهين، أما إن أقر الابن فقال: نعم مات أبي أو أنكر موت الأب فإن أقر وقال: نعم مات أبي، سأل القاضي عن دعوى الرجل على أبيه فإن أقر له بالدين على أبيه يستوفي الدين من نصيبه، ولو أنكر ما أقام المدعي بيعة على ذلك قبلت بيئته وقضى بالدين ويستوفي الدين من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث خاصة، ثم إنما يقضي القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البيعة بعدما يستحلف المدعي على القبض والإبراء وإن لم يدع الوارث ذلك، بخلاف ما إذا وقعت الدعوى على الحي لا أن الحي قادر على الدعوى فلا

يستحلف بدون دعواه له بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاف في آداب القاضي، وذكر في آداب القاضي من اجتناس الناطقي في اجنس الرابع ان من ادعى ديناً في تركه ثبت واقام البينة على ذلك فالتقاضي لا يحلف على الاستيفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يدع ذلك أحد الورثة، وعلى قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يحلف، فما ذكره الخصاف في آداب القاضي قولهما وهو اختيار الخصاف ثم إذا أراد الاستحلاف يستحلفه قبضته ولا شيئاً منه ولا ارتفعت به منه رهناً ولا بشيء منه ولا احتلت به على أحد ولا بشيء منه ولا نعم رسولاً أو وكيلاً لك فبعض هذا المال ولا شيئاً منه، وإن ذكر مع ذلك ولا وصل إليك بوجه من الوجوه، كان أحوط وإن لم تكن لسدعي بينة وأراد استحلاف هذا الوارث يستحلف على العلم عند علمائنا رحمهم الله تعالى بالله ما تعلم أن لهذا على أبيك هذا المال الذي ادعى، وهو ألف درهم ولا شيء منه فإن حلف انتهى الأمر وإن بكل يستوفي الدين من نصيبه، وفي الخاتمة في ظاهر الرواية فإن كان هذا الوارث المذعى عليه أقر بالدين على الأب أو أنكّر فلما حلف لكل حتى صار مقراً بالدين إلا أنه قال: لم يصل إلي شيء من تركه الأب فإن صدقه المدعي في ذلك فلا شيء له وإن كذبه وقال: لا بل وصل إلي ألف درهم أو أكثر وأراد أن يحلف يحلفه على البينات بالله ما وصل إليك من مال أبيك هذا الألف ولا شيء منه، فإن بكل لزمه انقضاء وإن حلف لا شيء عليه، هذا إذا حلف المدعي على الدين أولاً ثم حلفه على الوصول ولو أن المدعي من لا ابتداء حين أراد أن يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث: ليس بك عليّ شيء فإنه سم يصل إليّ من تركه الأب شيء وكذبه المدعي وقال: لا بل وصل إليك من تركه الأب كذا وكذا، أو صدقه في ذلك إلا أنه مع هذا أراد استحلافه على الدين فالتقاضي لا ينصف إلى قول الوارث ويحلفه على الدين، وفي الكبرى: وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قال: في مثل هذا لا يسمع البينة على المدعي ولا يستحلف الوارث قبل ظهور المال وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وبه يفتى، فإن أنكّر الابن الدين ووصول شيء من التركة إلى يده وكذبه المدعي في ذلك كنه وأراد استحلافه على الدين والوصول جميعاً لم يذكر الخصاف رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: يحلف بميناً واحدة بالله ما وصل إليك ألف درهم ولا شيء من تركه أبيك ولا تعلم أن لهذا الرجل على أبيك دين من الوجه الذي ادعى فقد جمع بين اليمين على البينات وبين اليمين على العلم وأنه جاز كما في حديث القسامة وعاشتهم على أنه يحلف مرتين، هذا الذي ذكرنا إن أقر بموت الأب، وأما إذا أنكّر موت الأب ووصول التركة إليه وأراد النجيم استحلافه فقد وقعت هذه المسألة في بعض نسخ هذا الكتاب وأجاب فيها أنه يحلف على الوصول والموت بميناً واحدة لكن على الموت على العلم وعلى الوصول على البينات بالله ما تعلم أن أباك مات ولا وصل إليك شيء من ميراثه وبه أخذ أولئك المشايخ رحمهم الله تعالى، وهامة بعض المشايخ على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البينات، فإن بكل حتى ثبت لموت وثبت وصول الميراث إليه يحلف على الدين على علمه، ولو أنه أقر بالدين والموت وأنه هذا الألف تركه إلا أنه أحضر جماعة وقال: هؤلاء أخوتي لهذه المسألة على وجهي. إما أن يبدأ وقال: هذا

الالف تركة ثم قال: هؤلاء أخوتي، وفي هذا الوجه يقرر بالتسليم إلى رب الدين، وإن بدا بالإقرار بالأخوة ثم بالتركة والدين فقد أقر لهم بالتركة فصارت التركة متسومة بينهم بالخصم، وإذا أقر بالدين والتركة بعد ذلك فإنما يحمل بإقراره في حقه ويستوفي الدين من نصيبه خاصة كذا في التارخانية، قال: ولو أن رجلاً مات فادعى وارثه على رجل أنه كان لآبيه عليه ألف درهم دين وصار ميراثاً له وأقر المدعى عليه بالموت وانكر الدين فأراد الوارث أن يحلفه، حلفه بالله ما كان لآبيه عليك ألف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي ادعى، وكذلك إذا أقام الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الأب عندنا وإن أقر المدين بالدين وادعى أن الأب قبض منه الدين أو عرّض المدين فقال: قد يكون على الإنسان دين ثم لا يبنى باعتبار أن صاحب الدين يقبض ذلك منه وأنا لا أحب أن أقر بشيء محافة أن يلزمي وأراد استحلالة يحلف الابن حيث قد علم بالله ما تعلم أن أباه قد قبض هذا المال، قال في الزهاديات: رجل مات فجاء رجل وادعى أنه وارث الميت لا وارث له غيره وإن قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا أن قاضي بلد كذا أشهدنا على قضاة أن هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود: لا يدري بأي سبب قضى فإن القاضي الثاني يجعله وارثاً وينهي للقاضي الثاني أن يحال المدعي عن نسبه عن الميت، وهذا السؤال ليس بشرط لتنفيذ القضاء حتى لو لم يبين المدعي سبباً بعد القاضي الثاني قضاء الأول ولكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليحتمل أنه بأي سبب يستحلف حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني أن أيهما أولى بالميراث فإن أخبر المدعي بسبب يكون به وارثاً على وجه من الوجوه أمضى قضاء الأول بالميراث ودفع المال إليه، ولكن لا يقضي بالسبب الذي ادعى فإن جاء رجل بعد ذلك وادعى أنه أبو الميت لا وارث له غيره، وأقام على ذلك بينة يظن إن كان الأول بين سبباً لا يرث مع الأب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كنه للثاني، وإن كان الأول بين سبباً يرث مع الأب بذلك بأن بين أنه ليس الميت جعل القاضي الثاني للأب سبب الميراث وإن ذكر الأول أنه أبو الميت وأقام الثاني بينة أنه ابن الميت، يعطى الثاني حصة أسداس، وإن ذكر الأول أنه أبو الميت وادعى الثاني أنه أبو الميت وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بأبوة جعل الميراث له لأن أبوة الثاني ثبتت بالقضاء بالبينة، وأبوة الأول لم تثبت إلا بإقراره، لو جاء رجل وأقام بينة أنه أبو هذا الميت وقضى بأبوة وجعل الميراث له وأقام الثاني بينة أنه أبو الميت للقاضي لا يقبل بينته ولا يدخل مع الأول، قال في الكتاب: ولو أن القاضي الثاني حين قضى بالميراث لثاني قال الأول: أنا أقيم البينة عندك أنني أبو الميت لا يلتفت إليه، وإن أقام الأول بينة على أن القاضي الأول قضى بأبوة جعل القاضي الثاني الميراث للأول، ولو أن القاضي لم يقض بأبوة الثاني حتى أقام الأول بينة على أبوة، قضى القاضي بالميراث بينهما لاسترائهما في الدعوى والحجة والجواب في ولاء العتاقة كالجواب في الأبوة بأن ادعى الأول أنه مولى الميت اعتقه وأن القاضي الأول إنما قضى بالميراث لذلك وادعى الثاني أنه مولى الميت اعتقه لأنه لا يتصور أن يكون الشخص معتقاً من الاثنين من كل واحد منهما على الكمال كما لا يتصور أن يكون ابناً لثلاثين لكل واحد منهما على الكمال فصار الولاء كالنسب من هذا الوجه، وإن سبق الحكم



لأحدهما بالميراث بسبب الولاء فهو أولى، وإن اجتمعما قضى بينهما على نحو ما ذكرنا من زعم الأول أنه ابن الميت وأن القاضي الأول قضى بالميراث لذلك وأقدم آخر بينة بمثلته اشتركا في الميراث وإن سبق الحكم لأحدهما، وإن زعم الأول أنه ابن الميت وأقامت امرأة بينة أنها ميتة الميت ولميراث بينهما اثلاثاً وإن تقدم الحكم للأول ولو ادعى الأول أنه ابن الميت أو أبوه وأعلم آخر بينة أنه آخر الميت لا شيء، وللثاني، ولو كان المقضي به امرأة زعمت أنها زوجة ميت ثم جاء رجل وأقام بينة أنه أخو الميت أحد من ما راد على الربع ولو أقام بينة أنه ابن الميت أحد من ما راد على الثمن وصار الحاصل أن القاضي الأول إذا قضى بورثة الأول ومن يبين سبب الورثة وأقام الآخر بينة عند القاضي الثاني على من سببه عن الميت يسأل القاضي الثاني الأول عن سببه، إن ذكر نسباً لا يرث مع الثاني ولميراث كنه لثاني، وإن ذكر نسباً لا يرث الثاني معه فلا شيء، وللثاني، وإن ذكر نسباً يرث الثاني معه يجمع بينهما في الميراث، قال، فإن كان المقضي له الأول معروهاً أو صغيراً لا يعبر عن نفسه فأقام بعض ما ذكر من بينة أنه وارثه وبين سببه عن الميت، فإن كان الثاني ممن يحتمل السقوط بحال نحو الأخ والأعم حملته القاضي سابقاً بالأول، وإن كان الثاني لا يحتمل السقوط فإن القاضي يجعل للأول أفضل الأشياء ويقضي لثاني بأقل ما يكون بانه فيما إذا كان الأول ذكراً يجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني أباً يعطى له السدس لكونه أقل، ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثمن لكونه أقل، قال، ولو أن امرأة أقامت بينة أن قاضي بلد كذا قضى بأنها وارثة هـ الميت وجعل كل الميراث لها بعد القاضي الثاني ذلك كما ينعقد للرجل فإن أقام بعد ذلك رجل مئة أنه ابن الميت أو أبوه أو أقامت امرأة بينة أنها زوجته سأل القاضي الثاني امرأة أولى عن سبب القضاء لها فإن زعمت أنها ست التت عمل معها برعمتها وإن كانت المرأة الأولى صغيرة لا تصر عن نفسها أو كانت معنوعة حمل القاضي لها أكثر ما يكون لها وحمل للولاء أقل ما يكون لهم مع المرأة الأولى حتى لا يبعد القضاء لأول إلا في القدر المتفق كذا في المصنف، إذا ادعى رجل على ورثة رجل ديناً على الميت، وقال إن أباه قد مات ولي علمه كذا وقد أقر بذلك في حياته طائفاً ومات قبل أن يوفي شيئا من ذلك وحلف من التركة في يد هؤلاء ما بقي بأيدي المدعى به وورثته ومن سبب أعيان التركة ما أخذ للعتوى أن لا يشترط بيان أعيان التركة لإثبات الدين، ولكن إنما يأمّر القاضي الورث بقضاء الدين إذا ثبت وصول التركة إليهم، وعند سبكا، هم وصوب التركة إليهم لا تمكس المدعي إثباته، لا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الإعلام، رجل ادعى داراً في يد رجل وقال في دعواه هذه لندار كانت لأبي فلان مات وتركها ميراثاً لي ولاحتي فلانة لا وارث له غيرها، وترك مع هذه الدار ثياباً أو دواباً فقسما الميراث ورفعت هذه الدار في نصبي بالقسمة وليوم جميع هذه الدار منكبي بهذا السبب وفي يد هذه المدعى عليه غير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول أخذت اختي نصيبها من تلك الأموال حتى يصح منه مخالفة المدعى عليه بتسليم كل الدار إليه، ولو قال في دعواه مات أبي وتركها ميراثاً لي وأختي ثم أقرت اختي بجميعها لي وصدقها في ذلك فالصحيح أن القاضي لا يسمع دعواه في الثلث، لأن هذه دعوى الثلث في الثلث بسبب الإقرار ودعوى الثلث بسبب الإقرار غير صحيحة وعلمه فتوى عامة شايخ، كذا

في المنقطع، ومن له الدين المؤجل إذا أراد إثباته فله ذلك، وإن لم يكن له حق المطالبة بالأداء في الحال، وكذلك المرأة إذا أرادت إثبات بقية مهرها على الزوج فله ذلك، وإن لم يكن لها حق المطالبة به في الحال، سئل القاضي الإمام شمس الإسلام لأورجندي عن ادعى على آخر عبثاً في يده، وقال: كانت هذه ملك أبي مات وتركها ميراثاً لي وبعلان وخلان سعى هذه الورثة ولم يبين حصة نفسه قال: تصح منه هذه الدعوى، وإذا أقام على دعواه البينة فقاضي يسمع ولكن إذا آل الأمر إلى المطالبة بالتسليم لا بد أن يبين حصته، ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بأن قال مات أبي وترك هذه العين ميراثاً لي ولجماعة سراي وحصتي منه كذا وظالمة بالتسليم ذلك قال: لا تصح منه هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجوار أنه لو بين كان نصيبه أنقص، رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم دين وأنه مات قبل أن يؤديها إليه وإن في يدي ألف درهم من ماله وظالمة بقضاء الدين من ذلك يدل فالقاضي لا يسمع دعواه، وإذا لم يسمع دعواه لا يحلف المدعى عليه، ولو أقام بيمينه لا يسمع بينته كذا في المحيط، مات بصراي عجة أمراة مسلمة فقالت: أسمت بعد موته ولي الميراث وقالت ورثته أسلمت قبل موته ولا ميراث لك فلقول للورثة، ولو مات المسلم وله سراي بصراية عجة مسلمة بعد موته وقالت: أسمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فلقول لورثته أيضاً كذا في الكافي، ولا يحكم الحال لأن الظاهر لا يصلح حجة للاستحفاق وهي محتاجة إليه، أما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم ظاهر الحدوث أيضاً، ومن مات وله في يد رجل أربعة آلاف درهم وديعة فقال المستودع: هذا ابن الميت لا وارث له غيره فإنه يدفع المال إليه، بخلاف ما إذا أقر لرجل أنه وكيل المودع بالبيع أو أنه اشتراه عنه حيث لا يؤمر بالدفع إليه لأنه أقر بقبض حق المودع، وهو حي، فيكون إقراراً على مال معين ولا كذلك بعد موته، بخلاف المديون إذا أقر بتوكيل غيره بالتقضي لأن الديون نفصى بامثالها فيكون إقراراً على نفسه فيؤمر بالدفع إليه، ولو قال المودع لآخر: هذا ابن الميت أيضاً وعلى الأول: ليس للميت ابن غيره فمضى بالمال للأول كذا في الهداية، في الفوائد الظهيرية في فصل الوديعة إذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم ارد الاسترداد هل له ذلك؟ ذكر شيخ الإسلام علاء الدين رحمه الله تعالى أنه لا يملك الاسترداد، وكان وادي يحكي عن استاده ظهير الدين المرعشي أنه كان يتردد في جواب هذه المسألة وفي فصل الوديعة إذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى صعدت في يده هل يصبر؟ قيل: لا يصبر، وكان ينبغي أن يصبر، وإذا قسم الميراث بين العرماء أو بين الورثة قال لا يأخذ من العرم ولا من الورثة كميلاً وهذا شيء حقاؤه بعض الغضاة كذا في الهداية، وهو ظلم وهذا عند بي حبيبه رحمه الله تعالى كذا في الهداية، وقالوا لا يأخذ الكميل أي لا يدفع مال إليهم حتى يأخذ الكميل، وهذا الذي ذكره وهو يدفع إلى المدعي أي يصح أن لو كان وارثاً لم لا يحجب بغيره، وأما إذا كان يحجب بغيره فالحكم بخلافه، ذكر هذه المسألة في أدب القاضي لتصدر الشهيد رحمه الله تعالى فقال وإذا حضر الرجل وادعى داراً في يد رجل أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له فاقام على ذلك بيمينه ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم بكرى قالوا: تركها ميراثاً لورثته فإنه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع إليه شيك حتى يقيم بيمينه على عدد

الورثة لأنهم ما لم يشهدوا لا يصير نصيب هذا الواحد معلوماً والقضاء بشير المعلوم متعذر، وهاتنا ثلاثة فصول: الأول: هذا، والثاني: وهو ما إذا شهد الشهود أنه ابنه وورثه لا يعرف له وارثاً غيره فإن القاضي يقضي بجميع التركة من غير تلوم، والفصل الثالث: إذا شهدوا أنه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا له على هذه الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لا نعرف له وارثاً غيره فإن القاضي بتلوم زماناً على قدر ما يرى فإن حضر وارث غيره قسم المال بينهم، وإن لم يحضر دفع الدار إليه وهل يأخذ كفيلاً بما دفع إليه؟ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يأخذ ثم إنما يدفع إلى الورث الذي حضر جميع المال بعد التلوم إذا كان هذا الورث ممن لا يحجب بشيره لكن يختلف نصيبه<sup>(١)</sup> كالزوج والزوجة هل يدفع إليه أقل النصيبين أو أوفر النصيبين؟ قال محمد رحمه الله تعالى: أوفر النصيبين وهو النصف للزوج والربع للمرأة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أقل النصيبين، وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضطرب، والسألة فيما إذا ثبت الدين والإرث بالشهادة أما إذا ثبت الدين والإرث بالإقرار فلو أخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية، وإذا كانت الدار في يد رجل وأقام الآخر البيعة أن أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي هي في يديه ولا يستولي منه بكفيل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: إن كان الذي هي في يديه جاحداً أخذ منه وجعل في يد أمين وإن لم يجحد ترك في يده ولو كانت الدعوى في منقول فقد قيل: يؤخذ منه بالاتفاق لأنه يحتاج فيه إلى الحفظ والنزاع أبلغ فيه، بخلاف العقار لأنه محصن بنفسه، ولهذا يملك الوصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العقار وكذا حكم وصي الأم والأخ والعم على الصغير، وقيل: المنقول على الخلاف أيضاً وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه أظهر لحاجته إلى الحفظ، وإذا حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البيعة وقال الشيخ الإمام علي البرزوي رحمه الله تعالى: وهو الأصح كذا في الكفاية، ويسلم النصف إليه بذلك القضاء لأن أحد الورثة ينتصب خصماً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه ديناً كان أو عبثاً لأن المقتضي له وحله إنما هو القيت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره فلهذا لا يستوفي الدار إلا نصيبه وصار كما إذا قامت البيعة بدين الميت إلا أنه إنما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة إذا كان الكل في يده ذكره في الجامع كذا في الهداية.

### الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة

وإذا جاء رجل برجل إلى القاضي وأثبت عليه ما له بيينة أو أقر لرجل له فالقاضي لا يحبس من غير سؤال المدعي، هذا هو مذهبتنا، وإذا سأل المدعي ذلك ذكر في كتاب الاقضية: أن القاضي لا يحبس في أول التهمة ولكن يقول له: قم فأرضه فإن عاد مرة أخرى حبسه ولم

(١) قوله لكن يختلف نصيبه. كذا في النسخ الخاسرة وبعل منها سقطاً وأصل العبارة إذا كان هذا الورث ممن لا يحجب بشيره ولا يختلف نصيبه فاما إذا كان لا يحجب بشيره ولكن يختلف إلح، فمبتمل اهـ بحراري.

يقصّل بين الدين الثابت بالإقرار وبين الدين الثابت بالبينة وهو احتياط لخصاص، وأذهب  
عندنا أن في فصل ابينة يحبس في أول الوهلة، وفي فصل الإقرار لا يحبس في أول الوهلة،  
وفي الفتاوى المتعابة: حتى تظهر مخاطبته ثم في فصل الإقرار إذا لم يحبس في أول الوهلة هل  
يحبس في المرة الثانية؟ ذكر في بعض الروايات أنه يحبس وفي بعضها أنه لا يحبس إنما يحبس  
في المرة الثالثة، ثم إذا جاء أوان الحبس فإن عرف القاضي بساره حبه وإن لم يعرف بساره لا  
يسأله أنك مال، هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى، وهل يسأل المدعي أنه مال؟  
فظاهر مذهب أصحابنا أنه لا يسأل إلا إذا طلب المدعي عليه ذلك كذا في التتارخانية، فإن سأل  
للمدين من القاضي أن يسأل صاحب الدين أنه مال سأل القاضي بالإجماع، فإن قال الطالب:  
هو معسر لا يحبس لأنه لو أقر بعسره بعد الحبس أخرجه وقبل الحبس لا يحبس، فإن قال  
الطالب: هو موسر قادر على القضاء وقال المدين: أنا معسر تكلموا فيه قال بعضهم: القول  
قول للمدين أنه معسر، وقال بعضهم: إن كان الدين واجباً بدلاً عما هو مال كالقرض وليس  
المبيع القول قول مدعي «يسار مروي» ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى، لأن  
قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة، وإن لم يكن الدين بدلاً عما هو  
مال، كان القول قول المدين، وقال بعضهم: كل ما وجب بمقده لا يقبل قول المدين أنه معسر  
وإن لم يكن ذلك بدلاً عما هو مال كذا في فتاوى فاضلخان، فقد علمت أن الفتوى على أنه لا  
يحبس إلا فيما كان بدلاً عن مال فلا يحبس في المهر والكمالة على المفتى به، وهو خلاف ما  
استأراه المصنف تبعاً لصاحب الهداية، وذكر الطرسوسي في أتمع الوسائل: أنه المذهب المفتى  
به، فقد اختلف الإفتاء فيما التزم بمقده ولم يكن بدن مال والمصل على ما هو في المتن لأنه  
إذا تعارض ما في المتن والفتاوى بالمعتمد ما في المتن وقد لم يقدم ما في الشرح<sup>(١)</sup> على ما  
في الفتوى كذا في البحر الرائق، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الأحوال: ويحبس في  
الدين كلها كائناً من كان من أخ أو عم أو خال أو زوج أو زوجة أو امرأة أو رجل مسلماً كان  
أو ذمياً أو حريباً مستأنساً أو صحيحاً أو زماً أو مقعداً أو أشل أو مقطوع اليد، قال: إلا أن يكون  
أباً أو أمّاً فإنه لا يحبس واحد من الأبوين بدين الابن، وكذلك لا يحبس الجد والجدة وإن علوا،  
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يحبس، قال: إلا أن يجب عليهما نفقته، وكل من أجبر  
به على النفقة وأبى حبه أباً كان أو أمّاً أو جناً أو جدة أو زوجاً والمكاتب والعبد التاجر في  
الحبس بمنزلة ما وصلت لك، والعبد لا يحبس لولاه وكذا لا يحبس المولى لعبده إذا لم يكن  
عليه دين وإن كان مديوناً حبس فيه كذا في الدخيرة، وأما الصبي الحر فبعض المشايخ رحمهم  
الله تعالى مالوا إلى الحبس وجعلوه كالبالغ، وبعضهم قالوا: إذا كان له وصي يحبس تاديباً حتى  
لا يعود لشقه ولمضجر الوصي فيستأرع إلى قضاء الدين، وإن لم يكن له أب أو وصي لم يحبس،  
فأما إذا كان محجوراً عليه فقد ذكر في بعض المواضع أنه إن كان له أب أو وصي يحبس بدينه  
يعني الأب أو الوصي، وإن لم يكن له أب أو وصي نصب القاضي قياً ليبيع من ماله بقدر

(١) قوله ولذا لم يقدم ما في الشرح: كذا في جميع النسخ الحاضرة وهو تحريف فاحش والصواب وكذا  
يقدّم ما في الشرح إلخ، كما يعلم بالوقوف على أتمع الوسائل أمّ مصححه بحراوي.

الدين ويؤتي الغرماء حقهم كذا في الملتقط، والمكتوب يحبس مولاه إلا فيما كان من جنس الكتابة والمولى لا يحبس المكتوب في دين الكتابة وغيرها، وفي رواية ابن سماعة يحبس في غير مال الكتابة والصحيح هو الأول كذا في فتاوى قاصيخاد، ويحبس المسلم بدين الدمي والدمي بدين المسلم وكذا المستامن كذا في الخلاصة، وفي الكهري واستوى على الأول ويحبس في الحدود والقصاص إذا قامت اليه حتى يسأل عن الشهود، فأما قبل إقامة اليه فإنه لا يحبس فيه من شهد شاهد عدل بذلك حبسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يحبس في حد القذف والقصاص كذا في التتارخانية، وفي كفاية الأصل لا تحبس العاقلة في دية ولا أرض ولكن يؤخذ من عطاياهم، ولو لم يذكروا من أهل العطاء واستمروا من الأداء يحبسوا كذا في الخلاصة، وإن طلب المدعي اليقين في القصاص فامسح عنه المدعى وعنه وبكل فإنه يحبس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك في اليقين في القصاص، ويحبس الدعاوي الذين هم محبسون على المسلمين وأهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة، والدعاوي من يقصد تلاف أموال الناس أو أنفسهم أو كليهما فإذا كان يخاف على الناس منه في النفس وبالأول حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة، وينبغي أن يكون بالنساء محبس على حدة تحرر عن الفتنة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن امرأة تحبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجل، وفي مختصر حواشي زاده أبي حبس الكفيل بالمس كذا يحبس في الدين؟ قال نعم وإذا حبس كفيل للرجل يأمره بالمال للكفيل أن يحبس الذي عليه الأصل ألا ترى أن للكفيل إذا طرقت بالمال له أن يطالب الأصل فإذا توفّر، كنت له أن يلزم الأصل فإذا أحد من الكفيل كان له أن يأخذ من الأصل كذا في التتارخانية، ولا يأخذ المال قبل الأداء وهذا يدل على أن رب الدين لو أراد أن يحبس الكفيل والأصل له ذلك وهي راقعة الفسوى، وكذا يحبس كفيل الكفيل وإن كثروا كذا في الخلاصة، فإن حبس رجل في دين وجاء آخر يطالبه بالدين فإن القاضي يحرج المطلوب حتى يجمع بينه وبين المدعي، فإن قامت للمدعي بيعة عادلة أو أقر أعاده إلى السجن وكشف في ديوانه أنه محبوس بحق هذا المدعي أيضاً مع الأول حتى إذا قضى دين أحدهما يبقى محبوساً بدين الآخر كذا، في المحيط، لهما على رجل دين لأحدهما القليل وللآخر الأكثر لصاحب القليل حقه وليس لصاحب الأكثر إطلاقه بلا رضا، وإن أراد أحدهما إطلاقه بعدما رضا بحبسه ليس له ذلك كذا في البرزنية، لا ينبغي للقاضي أن يضرب محبوساً في دين ولا غيره ولا يصفد ولا يقيد ولا يعزل ولا يحد ولا يجرّد ولا يقيمه في الشمس، وإذا غاب القاضي على المحبوس في السجن أن يقر من حبسه حوّل إلى حبس اللصوص إلا إذا كان يخاف عليه منهم لما بينه وبين اللصوص عداوة وعرف أنه لو حوّل إليهم لقصده لا يحوّل كذا في محيط السرخسي، ولا يقام بين يدي صاحب الحق إهانة كذا في الخلاصة، وإن كان هذا المحبوس لا يزال يهرب من السجن يؤذيه القاضي بأسواط كذا في الملتقط، ومنى حقه القاضي بكتب اسمه وسبه في ديوانه ويكتب من يحبس لأجله ويكتب مقدار الحق الذي عليه ويكتب التاريخ فيكتب حبس فلان ابن فلان بكذا وكذا فوهماً يوم كذا ومن شهر كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحوالة والكفالة إذا حبس ارجل في الدين شهرين أو

ثلاثة سأل القاضي عنه في السر وإن شاء سأل عنه في السر أول ما يحبس كذا في المحيط، ثم احتلت الروايات في تقدير تلك المدة فمن محمد رحمه الله تعالى: أنه قدرها بشهرين إلى ثلاثة، وعنه أيضاً أنه قدرها بأربعة أشهر، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: برواية الحسن أنه قدرها بستة أشهر وعنه برواية الطحاوي أنه قدرها بشهر وكثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا برواية الطحاوي، وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: القاضي يسطر إلى المحبوس إن رأى عليه زي الفقر وهو صاحب عيال تشكو عياله إلى القاضي الملبوس وصديق النعقة وكان ليلاً عند جواب خصمه حبسه شهراً ثم يسأل وإن كان وقاحاً عند جواب خصمه وعرف نموده ورأى عليه أمارات اليسار حبسه أربعة أشهر إلى ستة أشهر ثم يسأل وإن كان فيما بين ذلك حبسه شهرين إلى ثلاثة أشهر ثم يسأل، وبه كان يعني الشيخ الإمام ظهير الدين المرعشي وهو يحكي عن عمه شمس الأئمة الأوزجندي وكثير من المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا: ليس في هذا تقدير لازم كذا في الدحيرة، والصحيح أنه موقوف إلى رأي القاضي فإن مضى ستة أشهر وعلم تعنته يديم الحبس، وإن مضى شهر وظهر عجزه وعسرتة بأن شهدوا بإطلاقه حلاله ثم إذا سأل القاضي عنه فإنما يسأل أهل الخبرة من جيرانه ومن يحالطهم في المعاملة كذا في جواهر الاحلاطي، وإنما يسأل من جيرانه واصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا: لا نعرف له مالا كفى ذلك كذا في فتاوى قاضيان، قال الشيخ الإمام في شرحه: هذا السؤال من القاضي بعدما حبسه احتياط وليس بواجب فإذا سأل عنه فقامت البيعة على عسرتة أخرجته القاضي من الحبس ولا يحتاج إلى لفظة الشهادة بل إذا أحرر بذلك بكفي، وإن أحرره بذلك ثقة عمل بقوله وأخرجته من السجن والاثنان أحوط كذا في جواهر الاحلاطي، قالوا: هذا إذا لم يكن الحال حال سارعة بأن لم تجر بين الطالب والمطوب منارعة بأن ادعى المطوب أنه أعسر بعد ذلك، وقال الطالب: إنه موثر لا يد من إقامة البيعة، ومنى كاتب الحلة هذه فإن شهد شاهدان أنه مصر حلى سبيله ولا تكون هذه شهادته على الشيء لأن المصار بعد المصار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث لا بالشيء كذا في الذخيرة، فإن أحرره عدل أو اثنان بإعساره قبل الحبس فيه روايتان. في رواية يفتل ولا يحبس، وفي رواية لخصاف: لا يقبل ويحبسه وإليه ذهب عامة مشايخنا رحمهم الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، وفي الخاتمة وبعدما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلازمه احتلفوا فيه والصحيح أن له أن يلازمه، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أحسن لأقارب في الملازمة ما روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: يلازمه في مشايته<sup>(١)</sup> ولا يمنعه من الدخول إلى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والحلاء، وفي المناوى العتائية: ويجلس على باب داره حتى يخرج وليس له أن يجلسه في موضع لأن ذلك حبس وليس له حق الحبس، قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى فإن كانت الملازمة تضر بعياله وهو ممن يكتسب في سقي الماء في طوره قال: أمر صاحب الحق أن يوكل غلاماً له يكون معه ولا أمنعه من طلب قدر قوت يومه لنفسه ولعياله وكذلك إن كان يعمل في سوقه قال: وإن شاء ترك أياً ما يعني هذا المفسر ثم يلازمه على قدر ذلك قلت له: فإن كان عاملاً يعمل بيده إن كان عاملاً يقدر أن يعمل حيث يلازمه، أي

(١) قوله في مشايته أي في نيابته وقعوده كما هو عبارة أئمة الرسائل و مصححه

حيث يجلس لأمره ويحمل هو ثمة، وإن كان عملاً لا يقدر إلا على الطلب حرج وطلب فإن كان في ملازمته ذهاب قوته وقوت عياله أمرته أن يقيم كميلاً بنفسه ثم يخلى سبيله فليسترق الله تعالى، وفي كتاب الاقضية، إن كان العمل سقي الماء وسحبه ليس لصاحب الحق أن يمنعه من ذلك ولكن بما أن يلزمه أو يلزمه نائبه أو أجيره أو علامه إلا إذا كفاه نفقته أو نفقة عياله وأعطاه حبيبه كان له أن يمنعه من ذلك لأنه لا ضرر على المألوم في هذه الصورة، وفيه أيضاً ليس لصاحب الحق أن يمنع المألوم أن يدخل في بيته لثناط أو عده إلا إذا أعطاه لعداء وأعد موضعاً آخر لأجل الغائط حبيبه له أن يمنعه عن ذلك، وفي اختيه: من كان امتهون: لا اجنس مع علامك واجلس معك قال بعضهم: كان له ذلك والصحيح أن في الملازمة الرأي إلى صاحب الدين لا إلى المدين، إن شاء لأمره بنفسه وإن شاء لأمره بعيره، وفي الذميمة. قال القاضي الإمام أبو علي السفي رحمه الله تعالى: المذهب عندما أن الطالب لا يلزم المطلوب في المسجد لأن المساجد بنيت لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكي عن الفقهاء أبي جعفر السندوني أن الطالب لا يلزم المطلوب باللبالي، ولو كان الرجل ممن يكسب باللبالي يلزم في اللبالي كذا في التثاقلية، وذكر الخصاف: رجل حبس غريباً له ثم عات فسأل القاضي عن المحبوس فوجده معسراً يأخذ منه كميلاً ويحلي سبيله لأنه ربما يعيب الطالب ويحفي نفسه ويريد أن يضرك حسه فيتصرف كذا في محيط السرحسي، وعن محمد رحمه الله تعالى: إن للطالب أن يلزم الغريم وإن لم يأمره القاضي بملازمته ولا فلسه إذا كان مقراً بحقه، فرب قال الغريم احبسني وأبى الطالب إلا الملازمة قال: يلزمه كذا في الذميمة. وليس للطالب أن يقيم في الشمس أو على الشج أو في موضع يصير به كذا في الخلاصة، عن محمد رحمه الله تعالى عن ملازمة المرأة قال: أمر عريمها أن يأمر امرأة حتى تلامها فقبل له: إن لم يقدر الغريم على امرأة تلامها قال: أقول لعريمها اجعل معها امرأة فتكون في بيتها وتكون أنت على الباب أو تكون المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب، قبل له: إذا تهرب المرأة وتذهب قال: ليس له إلا ذلك، وذكر أبي رستم عن محمد رحمه الله تعالى: يلزمها في موضع لا يخاف عليها فثمة كالمسجد والأسواق ونحو ذلك إن شاء برجال وإن شاء بسوء، وهذا في النهار وأما في الليل فيلزمها بالنساء لا محالة، فلما حصل أنه يلزم على وجه يقع الأمن من العشة من كل وجه ذكر هلال في كتاب الوقف إذا شهد الشهود بعد مضي المدة أنه فقير فالقاضي لا يخفي سبيله حتى يسأل في السر وأنه حمس، فإن وافق خبر السر شهادة الشهود لا يحفي سبيله أيضاً حتى استخلف المحبوس ثم يحلي سبيله، وإن خالف خبر السر شهادة الشهود أحد بحسب العدل في السر كذا في المحيط، وذكر الإمام قاضخان في الجامع الصغير: وإن رأى القاضي أن يسأل بعد الحس قبل انقضاء المدة كان له ذلك والبيبة على الإفلاس قبل انقضاء مدة بعد الحس مقبولة بالإجماع كذا في التثاقلية، وإن أقام المحبوس بيته على عسرتة وأقام صاحب الحق بيته على يساره أخذ بيينة صاحب الحق ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب كيفية الشهادة على الإفلاس، وذكر الخصاف رحمه الله تعالى في كتاب الوقف كيفية الشهادة على الإفلاس فقال: ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه فقير لا نعلم به مალًا ولا عرصاً من المروص بخرج

بذلك عن حد الفقر، وحكي عن الفقيه أبي القاسم أنه قال: ينبغي أن يقولوا: إنه مفلس معدوم لا نعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ثبله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية، وهذا أتم وأبلغ، ثم إذا ثبت عسرته فالقاضي لا يحبس به بعد ذلك ما لم يعرف له مالا، وإن قامت البينة على عسرته بعدما مضت مدة في الحبس وكان الطالب غائبا فالقاضي لا ينتظر حضور الطالب بل يخرج من السجن ولكن بأخذ كفيلا كذا في المحيط، وإذا قامت البينة على إحصار المحبوس فقبل أن يحكم القاضي بإفلاسه أطلق رب الدين المحبوس فطلب المحبوس من القاضي أن يقضي بعسرته ببينة أقامها بحضوره رب الدين آجابه القاضي إلى ذلك لأن فيه فائدة حتى لا يحبس به رب الدين ثانياً من ماله حتى لا يحبس دائن آخر كذا هي الذخيرة، وإذا كان الرجل محبوساً بدين رجلين قاضي إلى أحدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدي حق الآخر، وهذه المسألة دليل على أن للمحبوس أن يؤثر بعض الغرماء على البعض، وقد نص في فتاوى السعي على ذلك، وصورة المسألة المذكورة ثمة رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر، لواحد منهم خمسمائة ولواحد منهم ثلاثمائة، ولواحد منهم مائتان حاجت مع الغرماء وحسوه يدفعونهم في مجلس القضاء وماله خمسمائة كيف يقسم ماله بينهم قال: إذا كان المدين حاضراً فإنه يقضي ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لأنه يتصرف في خالص ماله ثم يتعلق به حق أحد ليتصرف فيه على حسب مشيئته، وإن كان المدين غائبا والدين ثابت عند القاضي فالقاضي يقسم ماله بين الغرماء بالحصص وليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض، المرأة إذا حست زوجها مهرها أو يدين آخر فقال الزوج لمقاضي: أحبسها معي، فإن لم يرضعها في السجن لتكون معي ذكر الخصاف في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر أنه لا يحبسها، وبعض قضاة زماننا اختاروا الحبس لفساد الزمان سدا لباب المعصية عليها فإنها لم تحبس وقد حست زوجها تدهب حيث تريد كذا في الذخيرة، وفي نوافر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا مات الرجل وفي الورثة صغير وكبير وللبيت على رجل دين لحسه الابن الكبير ثم أورد أن يطلق لم يطلق القاضي حتى يستوثق لصفا ولا يخرج المحبوس في الدين من السجن لمجيء شهر رمضان ولا للفطر ولا للضحى ولا للجمعة ولا للصلاة مكتوبة ولا لحجة فريضة ولا لحضور جنازة بعض أهله وإن أصح كفيلا بنفسه كذا في المحيط، ولا عادة المريض كذا في الخلاصة، إذا مات للمحبوس والد أو ولد ولم يكن يحضره أحد للفصل والتكفين يخرج القاضي من السجن هو الصحيح، أما إذا كان من يقوم بذلك فلا معنى لإخراجه من السجن، قيل: إن المحبوس يخرج بكفيل كان ثمة خسارة الوالدين والأجداد والجندات والأولاد ولا يخرج لغيرهم وعليه الفتوى كذا في جواهر الاحكام، وقيل في الوالدين والأجداد والجندات والأولاد: لا بأس بإخراجه، أما في غيرهم فلا يخرج، والفتوى على أنه يخرج في قرابة الولاد بكفيل كذا في الكبرى، وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر الإسكافي رحمه الله تعالى أنه قال في المحبوس في السجن: إذا جاز لم يخرج أحاكمه من السجن، وذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي: إن المحبوس في السجن إذا مرض مرضاً أضناه إن كان به خدام يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للمعالجة وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، قيل



له: وإن مات فيه قال: وإن مات فيه كذا في المصط، وفي واقعات لناظمي: لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من السجن هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، هذا إذا كان العال ب هو الهلاك، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يخرج من الهلاك في السجن وغيره سواء والفنوى على رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في خلاصه، قال محمد رحمه الله تعالى: المحبوس يؤمر في السجن ولا يخرج إلى الحمام ولو احتاج إلى الجساع لا بأس بأن تدخل زوجته أو جاريتها في السجن فيصونها حيث لا يصنع غيره أحد، وفي مصاري العقابية: وإن لم يجد مكاناً حالياً لا يجمع، وهل يترك ليكتسب في السجن؟ أحسنه المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: لا يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم: يمنع من ذلك وهو الأصح وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى، وفي الكبرى وقال انقاضي فحرر يدين: القوي اليوم على أنه لا يمنع من الاكتساب، ولا يمنع المحبوس من دخول أهله وجيرانه عنده، ولكن لا يمكنون من أن يكتبوا ثمة طويلاً، وفي التسعاني فنوا: ويسعى أب يحبس في موضع خش لا ييسر له فراش ولا وضء ولا أحد يدخل عليه ليستأنس بصحبه، المحبوس في الدين إذا امتنع عن قضاء الدين وله مال فإن كان ماله من حسن الدين بأن كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا خلاف وإن كان ماله من خلاف حسن دينه بأن كان الدين دراهم وماله عروض أو عقار أو دينير فعلى قور أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يبيع العروض والعقار، وفي بيع الدينير قيس واستحسان، ولكنه يستدبر حبيسه إلى أن يبيع بنفسه ويقضي الدين وعندهما يبيع انقاضي دينيره وعروضه رواية واحدة وفي العقار روايتان، وفي الحادية وعندهما في رواية يبيع لمقول وهو الصحيح ويكون البيع على الترتيب يبيع الدينير أولاً ثم العروض ثم وثم ويقضي دينه كذا في السارحانية، ذكر في كتاب الدين والدين: أن صاحب الدينير يظفر بدراهم من عليه الدين أو على العكس كذا أنه لا يأخذ، هذا بين مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأبى على قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فالقاضي يبيع مال الدينير بدينه ولكن يبدأ بدينيره إذا كان الدين دراهم فإن فصل الدين عن ذلك يبيع العروض أولاً ثم العقار فإن لم ينف ثمة بدينه وفصل الدين عنه حيث يبيع العقار، أما بدون ذلك فلا يبيع العقار أصلاً، وهذا على إحدى الروايتين عنهما، وقال بعضهم على قولهما يبدأ ببيع ما يحشى عنده الثلث والثرى من عروضه ثم يبيع ما لا يحشى عليه التنف ثم يبيع العقار، وإذا كان للمدين ثياب يلبسها ويمكها أن يخرج بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيفسي الدين ببعض ثمنها ويشترى بما يلي ثوباً يلبسه وعلى هذا لقياس إذا كان له مسكن ويمكته أن يجري بما دون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى المرماء ويشترى بالباقي مسكناً لنفسه، وعن هذا قال مشايخنا إنه يبيع ما لا يحتاج إليه لتحل حتى إنه يبيع الليد في الصيف والبطع في الشتاء، وإذا كان له كتابون من حديد أو صخر يبيعه ويتخذ كتابوناً من طين ثم أي قدر يترك للمدين من ماله ويبيع ما سوء لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في شيء من الكتب، وقد روي عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال يترك دينه ومسكنه وخدامه ومركبه لأنه يحتاج إلى ذلك كله، وفي رواية أخرى

يترك ثيابه ومكنته وخادمه، وبهذه الرواية أحد بعض القضاة، وفي رواية قال: يباع جميع ماله ويؤاجر ويصرف غلته إلى غرمائه، وفي ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله تعالى لا يؤاجر ولا رواية رويت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن إن أجر هو نفسه واحد لأجرة يترك له قوت يومه وعياله ويصرف ما سوى ذلك إلى رب الدين، ومن القضاة من قال أنه: إن كان في موضع الحر يباع ما فوق الإرار وإن كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البرد حتى لا يباع جيبته وعمامته ويباع ما سوى ذلك ومن المشايخ من قال: يترك له دمت من الثياب ويباع ما سوى ذلك وبه أخذ شمس الأئمة الحلواني، ومنهم من قال: يترك له دستان من الثياب حتى إذا غسل أحدهما ليس الآخر وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: وإذا باع أمين القاضي عروض المدين في دينه وقص الثمن وهلك ثم استحق للبيع رجع المشتري على الغريم ويرجع الغريم على المطلوب ولا يرجع المشتري على المطلوب، ويجوز إقرار المبتوس بالدين لم يبره بعد أن يحلف بالله ما أقر به على وجه التلحقة، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإذا أقر المبتوس بالبيع يحلف المشتري بالله أنه اشترى منه صحيحاً ودفع الثمن إليه وما كان ذلك تلحقة كذا في الحيط، ولا يروح المدين ليقضي دينها من مهرها كذا في التلحقة، وفي نوادر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى: رجل عمية دين وهو معسر وله دين على رجل مليء فإن الحاكم يجبر المعسر حتى يتقاضى ماله على عرمة المومر فلو فعل وجب غريمه المومر فإن حاكم لا يحبس المعسر عليه، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كان لمعسر دين على غريمه أخذ القاضي عرمة بدينه، وقضى دين غرماله، ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى في المبتوس بالدين إذا علم أنه لا مال له في هذه البلدة وله ما ببلدة أخرى يؤمر رب الدين أن يخرج من السجن ويأخذ منه كفيلاً بنفسه على قدر المسافة ويأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقضي دينه، فإن أخرجه فلم يخرج إلى ذلك الموضع حسبه كذا في الذخيرة، والمال غير مقدّر في حق الحبس حتى أنه يحبس في الدرهم وفي أقل منه لأن مانع الدرهم ومادونه ظالم كذا في الكفالة والحوالة من المبسوط كذا في النهاية، نشأ المخلصان عند القاضي إن شاء حبسهما أو عززهما حتى لا يعود إلى مثله عند القاضي فإن عفا فحس وإن فعل ذلك أحدهما عنده لا يعززه بلا طلب حصصه لكن بمنعه عن ذلك، رجل يشتم الناس إن كان مرة بوعظ وإن كان شتى صرّب وجب حتى يترك كذا في الميزانية، والله أعلم.

### الباب السابع والعشرون فيما يقضي به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد

ما يجب اعتباره في هذا الباب شيان، أحدهما أن قضاء نفاذي متى اعتمد سبباً صحيحاً ثم بطل السبب من بعد لا يعمل القضاء وإذا ثبت عدم السبب من الأصل بعد وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى يبطل القضاء، والثاني أن استحقاق المبيع على المشتري بوجوب توقف البيع السابق على إحارة المستحق ولا يوجب بقضه ونفسه في ظاهر الرواية، قال محمد رحمه الله تعالى في الريادات: رجل اشترى

من آخر جارية ولم يقضها حتى استعملها رجل بالبينة والبايع والمشتري حاضرا وقضى  
 للقاضي بها للمستحق ثم ادعى البائع والمشتري أن المستحق باعها من هذا البائع وسلّمها إليه،  
 ثم باعها البائع من المشتري وأقام البينة فثبت بينته، فقد شرط محمد رحمه الله تعالى في  
 الكتاب للقضاء بالجارية للمستحق حضرة البائع والمشتري وأنه شرط لازم حتى لو حضر البائع  
 دون المشتري أو حضر المشتري أو حضر المشتري دون البائع فالقاضي لا يلصق بها للمستحق  
 وإن لم تكن له بينة على ما ادعى وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما لمعجز  
 البائع عن التسليم أحايه القاضي إلى ذلك فإن فسخ القاضي العقد بينهما ثم وجد البائع بينة  
 وأقامها على المستحق أنه كان اشتراها وقضها من المستحق قبل أن يبيعها من هذا المشتري  
 قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له أن يلزمه المشتري، ولول محمد رحمه الله تعالى في  
 الكتاب ثم وجد البائع البينة وأقامها على المستحق يشير إلى أن شرط قبول هذه البينة إقامتها  
 على المستحق، ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع لم استعملها مستحق بالبينة قضى بها  
 للمستحق، وتشتط حضرة المشتري لا خير وينقض القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية إذا  
 طلب المشتري، ويرجع المشتري بالثمن على البائع، فإن أقام البائع بعد ذلك بينة على المستحق  
 أنه كان اشتراها منه وقضها قبل أن يبيعها قضى القاضي بالجارية للبائع ويحل قضاء بقاضي  
 حتى كان للبائع أن يلزم الجارية المشتري، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول  
 محمد رحمه الله تعالى، أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يبطل قضاء بقاضي  
 بالفسخ، ولا يكون للبائع أن يلزم المشتري ثم عند محمد رحمه الله تعالى إذا كان للبائع أن  
 يلزم المشتري الجارية وإن أبى هل للمشتري أن يأخذها من البائع إذا أبى البائع فذلك لم يذكر  
 في الفصل هنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: ويسمي أن لا يكون له ذلك وإليه أشار بعد  
 هذا في هذا الباب، هذا إذا فسخ القاضي العقد بينهما فهو أن القاضي لم يفسخ العقد بينهما  
 ولكن البائع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يدي المشتري ثم أقام  
 البائع بينة على المستحق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له أن يلزم المشتري بلا خلاف وإن  
 أورد المشتري أن يفسخ البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا وصا ليس له ذلك، عامذهب أنه لا بد  
 لصحة الفسخ ههنا من قضاء أو تراص منهما، وإن كان للمشتري لم يطلب من القاضي فسخ  
 العقد بعد الاستحقاق، ولكن طلب من البائع أن يرّد الثمن عليه مرّة عليه ثم أقام البائع بينة  
 على المستحق على ما ذكرنا وأخذ الجارية من المستحق ليس له أن يلزم المشتري بإدائها، ولو كان  
 البائع لم يرّد الثمن حتى خصمه للمشتري إلى القاضي ففسخ العقد بينهما وأمر ببيع الثمن  
 للمشتري فآخذه منه أو لم يأخذه حتى أقام بينة على المستحق على ما قلنا وأخذ الجارية، كان  
 له أن يلزم المشتري عند محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول،  
 رجل اشترى من آخر عبداً بمائة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني ثم استحقه  
 رجل على المشتري الثاني فأقام المشتري الثاني بينة على المستحق أنه كان باعه من البائع الأول  
 بكذا وسلّمه إليه والبائع الأول باعه من بائعه وسلّمه إليه قبلت بينته في ظاهر الرواية فإن لم  
 يقم للمشتري الآخر بينة على ذلك ولكن حاصمه بائعه وهو المشتري الأول في اشترى وقضى عليه

بذلك، ثم إن المشتري الأول أقام بيعة على أن المستحق باعه من الساع الأول وسلمه إليه قبل أن يبيعه منه وأخذ الغلام منه هل له أن يلزم المشتري الثاني على قون محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول له ذلك، وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الآخر ليس له ذلك، فإن لم يجد المشتري الأول بيعة على ذلك ورجع على البائع الأول بالشئ وقضى له به عليه فأقام البائع الأول بيعة على ذلك المستحق على ما ذكرنا وأخذ العبد من المستحق كان له أن يلزمه المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول، وهل للمشتري الأول أن يلزم المشتري الثاني عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول ذكر أنه ليس له ذلك، رجل اشترى من آخر غلاماً وقضه ونقد الشئ لعماء مستحق واستحقه من يد المشتري بالبيعة وقضى القاضي بالغلام للمستحق ثم أقام المشتري بيعة على المستحق أنه كان أمر البائع يبيعه منه بأمره قبلت بيعة فإن لم يقد المشتري البيعة على ذلك ورجع على بائعه بالشئ وقضى له به ثم أن البائع أقام بيعة على المستحق أنه كان أمر يبيع هذا العبد قبل أن يبيعه ينظر إن كان ما دفع إلى المشتري عين ما قبضه منه أو أمسك المقبوض ورد مثله أو استهلك المقبوض وممن مثله لا تقبل بيعة، وإن كان للشئ قد هلك عند الوكيل وممن الوكيل للمشتري مثله من ما له قبلت بيعة، وإن قبلت بيعة يسترد من المشتري ما دفع إليه فيأخذ الغلام من المستحق ويدفعه إلى المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول، وإن كان المشتري باع الغلام من آخر فاستحق من يد المشتري الأخير ورجع لمشتري الأخير على المشتري الأول وقضى له به فأقام المشتري الأول بيعة على أمر المستحق للبائع بالبيع قبلت بيعة ويأخذ العبد من يد المستحق ويبرم المشتري الأخير عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأخير، ولو أن المشتري الأول لم يجد بيعة على ذلك ولكن رجع على بائعه بقضاء أو بغير قضاء فأقام البائع الأول بيعة على أمر المستحق فهو على الوضوء التي ذكرنا في المسألة الأولى كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى رجل ره من آخر جارية بألف درهم عليه لم يرهتهن وقبضها المتهن ثم أخذها الرهن بغير إذن المتهن وباعها من إنسان وسلمها إليه، ثم إن المتهن أقام بيعة على رهن قبلت بيعة وهل يتمكن المتهن من فسخ هذا البيع، روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يسكن والنسخ أنه لا يتمكن، والمشتري باختيار إن شاء فسخ وإن شاء صبر حتى يفتكها الرهن فيأخذها فإن اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي العقد وقضى له بالشئ على البيع ثم إن البائع قضى المتهن المال واسترده ليس له أن يلزم المشتري ولو كان الرهن قد قضى الدين وقبض الجارية ثم باعها من هذا المشتري لم ين الرهن حله القضاء وقضى القاضي له بالجارية رها وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد وفسخ ورد الشئ على المشتري ثم أقام البائع بيعة على قضاء الدين واستردها قبل البيع وأخذها وأراد أن يلزم المشتري هل له ذلك، وقع في بعض نسخ محمد رحمه الله تعالى أن المسألة على التفصيل إن كان المشتري لم يقبضها حتى استحقها المتهن ليس له ذلك، وإن كان المشتري قبضها حله أن يبرم لمشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول، خلافاً لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الآخر ووقع في بعض النسخ أن له أن يلزم المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول

كتاب أدب القاضي / باب في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة البيعة  
مطلقاً من غير تفصيل فهذا الإطلاق يدل على ولاية الإلزام عند محمد وأبي يوسف وجمهورهم  
الله تعالى الأول، سواء كانت الحاربة مسلّمة إلى المشتري أو لم تكن وهو الصحيح كذا في  
المنطق

### الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة البيعة قبل القضاء

قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: عبد لي يدي رجل جاء رجل وأدعى أنه عبده  
وانكر صاحب اليد دعواه فذهب المدعي ليأتي بالشهود فيأخ صاحب اليد العبد من رجل وسلطه  
إليه، ثم أودع المشتري العبد من البائع وغلب ثم إن المدعي أعاد صاحب اليد عند القاضي هذا  
ليقيم البيعة بحقه، فهذه المسألة على وجوه: إما أن علم القاضي بما صنع ذو اليد أو لم يعلم  
ولكن أقر المدعي بذلك وفي الوجهين جميعاً لا خصومة للمدعي مع صاحب اليد، وكذلك إذا  
أقام صاحب اليد بيعة على إقرار المدعي بذلك، وإن لم يكن شيء من ذلك ولكن صاحب اليد  
أقام بيعة على ما صنع مذكر أنه وديعة في يده لفلان بشراء كان بعد الخصومة، فإن القاضي لا  
يقبل بيئته ولا تندفع عنه الخصومة وإذا لم تندفع عنه خصومة المدعي وقضى القاضي عليه ببيعة  
المدعي لو حضر المشتري بعد ذلك وأقام البيعة على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بيئته كذا  
في المحيط، والنية والصدقة في هذا بمنزلة البيع إذا اتصل بهما القبض كذا في الكبرى، ولو كان  
القاضي سم يفتش بشهادة شهود المدعي حتى حضر المشتري دفع ذو اليد العبد إليه وجعل  
للقاضي المشتري خصماً للمدعي ولا يكلف المدعي إعادة البيعة، وإذا قضى القاضي على  
المشتري للمدعي بطل البيع الذي جرى بيته وبين ذي اليد ويرجع للمشتري عليه بالنقض،  
وكذلك لو شهد على صاحب اليد رجل واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد فأقام المدعي  
شاهداً آخر على المشتري قضى له بالعبد ولا يكلف إعادة الشاهد الأول، وكذلك لو أن ذا اليد  
باع العبد من غيره ولم يسلمه إلى المشتري حتى حضر المدعي وأقام الذي في يده للبيعة أنه باع  
العبد من فلان ولم يسلم إليه لا ينتفت إلى بيعة ذي اليد ويكون الجواب به كالجواب فيما إذا  
أقام بيعة على البيع والقبض ثم الإيساع منه، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل في  
يديه عبد أقام رجل بيعة على أنه عبده اشتراه من الذي في يده بألف درهم ونقده الثمن وأقام  
ذو اليد البيعة أنه عبد فلان أودعه فإن الخصومة لا تندفع عنه ويقضى بالعبد للمدعي ولو لم  
يقض القاضي بالعبد للمدعي حتى حضر المقر له وصدق ذا اليد فيما أقر له به فالقاضي يأمر ذا  
اليد بدفع العبد إلى المقر له ثم يقضي القاضي للمدعي الشراء بالعبد ولا يكسبه إعادة البيعة على  
المقر له، فإن قال المدعي أنا أعيد البيعة على المقر له كان له ذلك وكان المنقضى عليه في هذه  
الحالة المقر له لا ذا اليد، بخلاف ما إذا قال المدعي: أنا لا أعيد البيعة فإن المنقضى عليه في هذه  
الصورة ذو اليد لا المقر له ولو أن القاضي لم يقض بالعبد للمدعي على الذي حضر حتى أقام  
الذي حضر بيعة أنه عبدي أودعته من صاحب اليد أو لم يقم السنة على الإيداع قبلت بيئته  
وبطلت بيعة مدعي الشراء، ثم إذا أعاد مدعي الشراء البيعة على رب العبد أنه كان للذي في  
يديه وأنه اشتراه منه بألف درهم ونقده الثمن فهذا على وجهين: أم إن أعاد البيعة على رب

العبد بعد ما قضى القاضي لرب العبد ببيعة وفي هذا الوجه لا يقبل بيعة وإن كان قبل القضاء يقبل بيعة مدعي الشراء متى أعادها على المقر له، ثم هنا ثلاث مسائل: إحداها: ما ذكرنا أن مدعي الشراء أقام شاهدين فقبل القضاء له أقر صاحب اليد بالعبد لإنسان وصدقه المقر له، وثانيها: إذا أقام المدعي شاهداً واحداً على الشراء من ذي اليد فآقر ذو اليد بالعبد لفلان اغتاب ثم حضر وصديق المقر في إقراره فإنه يؤمر بدفع العبد إلى المقر له فإن أقام مدعي الشراء شاهداً آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلفه القاضي إعادة الشاهد الأول على المقر له ويكون للقاضي عليه ذم اليد دون المقر له، المسألة الثالثة: مدعي الشراء إذا لم يتم البيعة على ذي اليد حتى أقر ذو اليد أن العبد لفلان اغتاب أودعه إياه لم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد إليه لم أقام مدعي الشراء البيعة على المقر له وقضى القاضي بذلك كان المقضي عليه في هذه الصورة للمقر له، وفي آخر دعوى اجمع رجل في يديه دار جاء رجل وأدعى أنها داره وطلب القاضي من المدعي البيعة فقاما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدما بعد ذلك إلى القاضي وجاء المدعي بشهود يشهدون أن الدار له وقد علم القاضي ببيع المدعي عليه أو أقر المدعي بذلك فلا خصومة بينهما وإن كانت الدار في يد المدعي عليه، وكذلك لو أقام المدعي شاهداً واحداً ثم قاما من عند القاضي فباع المدعي عليه الدار من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدما بعد ذلك إلى القاضي وجاء المدعي بالشاهد الآخر فالقاضي لا يسمع خصومة المدعي إذا علم القاضي بالبيع أو أقر المدعي بذلك ولو كان المدعي أقام شاهدين فعلاً فلم يقض القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند القاضي وباع المدعي عليه الدار من المدعي لا يصح حتى لو تقدما بعد ذلك إلى القاضي فالقاضي يقضي عليه بذلك البيعة وإن أقر المدعي ببيعه أو علم القاضي بذلك فرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين، وروى ابن ساعدة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سوى بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وأبطل بيع المدعي عليه وبيئته في الفصلين جميعاً ووجه الفرق على ظاهر الرواية أنه بإقامة الشاهدين إن لم تثبت حقيقة الملك للمدعي في المدعي به لكن ثبت حق الملك لوجود الحجة بكمالها وحق الملك للمدعي في المدعي به يمنع صحة بيع المدعي عليه صيانة لحق المدعي فالمدعي إما أقر ببيع باطل والقاضي علم بيعاً باطلاً فلا يصلح ذلك دافعاً لخصومة المدعي، أما بإقامة الشاهد الواحد فكما لم تثبت حقيقة الملك للمدعي لم تثبت حق الملك لنفسه في الحجة فكان تصرف المدعي عليه حاصلاً في خالص ملكه فصح، فالمدعي أقر ببيع صحيح والقاضي علم بيعاً صحيحاً فصالح دافعاً لخصومة المدعي، قال: رجل في يديه عبد ادّعى رجلاً كل واحد منهما يقيم البيعة أنه عبده أودعه الذي هو في يديه وذو اليد يجحد ذلك أو لا يجحد ولا يقربل يسكت فلم يقض القاضي بشهادة الشهود لعدم ظهور عدالتهم حتى أقر ذو اليد لأحدهما بيمينه أنه عبده أودعته فإن القاضي يدفع العبد إلى المقر له فإذا عدلت الشهود قضى بالعبد بينهما نصلياً وكان ينبغي أن يقضي بجميع العبد للذي لم يقر له ذو اليد لأن المقر له لما صدق ذا اليد فيما أقر وأخذ العبد صار العبد ملكاً له رتبة وبدأ نصار المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج مع ذي اليد إذا أقام البيعة على الملك المطلق فيقضي بكل العبد للخارج وأعييره بما لو أقر ذو اليد لأحدهما قبل أن يقيما

كتاب أدب القاضي / باب في بيان من يشترط حضوره  
 البينة ثم أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى كان العبد كله للذي لم يقر له ذو اليد لما قلنا  
 فيها من كد ذلك، والجواب هو الفرق بينهما قبل إقامة البينة وبسببها بعد أن التزكية لا تجعل  
 البينة حجة بل يظهر من ذلك الوقت أن كونها حجة مثبتة للاستحقاق من ذلك الوقت فمتى  
 كان الإقرار بعد إقامة البينة فعند ظهور المدّلة يظهر الاستحقاق قبل الإقرار ليعتبر أن الإقرار  
 كان باطلاً لصدوره عن شخص ظهر أنه ليس بمالك ومتى بطل الإقرار بطل التصديق ضرورة لأنه  
 مبني عليه فصار وجود الإقرار وعدمه بمنزلة، فأما إذا كانت الشهادة بعد الإقرار فظهور العدالة لا  
 يظهر الاستحقاق قبل الإقرار فلا يتعين بطلان الإقرار، وإذا لم يبطل الإقرار صار المقر له صاحب  
 يد وغير المقر له خارجاً بقضي بسبب الخارج، ولو أقام كل واحد من المدعين شاهداً واحداً على  
 ما ادّعاء ثم أقر ذو اليد بالعبد لأحدهما يذفع العبد إليه ولا يبطل ما أقام كل واحد منهما من  
 الشاهد الواحد، فإن أقام غير المقر له شاهداً آخر قضى بالعبد له، فإن لم يقض له حتى جاء المقر  
 له بشاهد آخر قضى بالعبد بينهما نصفين إلا أن يقول الذي لم يقر له ذو اليد قبل أن يقضي  
 بالعبد بينهما نصفين: إني أعيد شاهدي الأول وأقيمها مع شاهدي الآخر على المقر له محبباً  
 يقضي بكل العبد له، ولو قال غير المقر له: قد مات شاهدي الأول أو غاب يقال له: هات شاهداً  
 آخر على المقر له، ويقضي لك بكل العبد، فإذا أقام شاهداً آخر يضم الثاني مع الأول فيقضي  
 بالعبد كله له إلا أن يقيم المقر له شاهداً آخر مع الشاهد الأول أو يقيم شاهدين مستقلين فيكون  
 بينهما، عيد بين يدي رجل أقام رجلان كل واحد منهما البينة على أنه عبده أودعه إياه ودو  
 اليد جاحداً أو ساكتاً فقضى بالعبد بينهما نصفين، ثم إن كان أحدهما أقام على صاحبه تلك  
 البينة أو غيرها أن العبد عبده لم ينتفع بتلك البينة ولا يقضي له على صاحبه بشيء ولو عدلت  
 بينة أحدهما ولم تعدل بينة الآخر أو لم يقيم الآخر شاهداً أصلاً أو أقام شاهداً واحداً فقضى به  
 لمن عدلت بينته ثم جاء الآخر ببينة عادلة قضى له به لأنه لم يصبر مقضياً عليه به من جهة  
 صاحبه لأنه لم يكن له في المقضي به لا حقيقة المثلث ولا حق للمثلث لعدم الحجة المرجحة بالقضاء  
 على الإنسان بإزالة الاستحقاق الثابت له فإذا لم يكن الحق ثابتاً له كيف يتصور لإدائه فعلم أنه  
 لم يصبر مقضياً عليه فسمع دعواه وبينه بعد ذلك، ولو أقام أحدهما البينة فلم تترك بينته حتى  
 أقر ذو اليد أن العبد للذي لم يقر البينة أودعه إياه ودفع القاضي العبد إلى المقر له ثم زكيت  
 بينة الذي أقامها وأخذ صاحب البينة العبد من المقر له ثم إن المقر له أتى ببينة أنه عبده أودعه  
 إياه قبلت بينته وقضى له بالعبد، فإن قال المدعي وهو غير المقر له أنا أعيد شهدي على المقر له  
 هل تقبل بينته، فهذا على وجهين: إن كان ذلك بعدما قضى ببينه لا تسمح بينته المدعي، وإن  
 كان ذلك قبل القضاء ببينة المقر له قبلت بينة المدعي كذا في المحيط، والله أعلم

### الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره

لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يتصل بذلك

قال محمد رحمه الله تعالى: إذا استحق العبد من يد مشتره بالملك المطلق وقضى  
 القاضي بالعبد للمستحق وقصر يد المشتري عن العبد ورجع المشتري على يائمه بالثمن فأقام

البائع بينه أن هذا العبد نتج في ملكي من امتي وأن القضاء المستحق وقع باطلاً وليس لك حق الرجوع عليّ بالتمس قبلت بيته إذا أقامها بحضرة المستحق كذا في المنقط، وكذا إذا أدام للبائع البيعة على أن هذا العبد نتج في ملك بائعي من أمته قبلت بيته إذا أقامها بحضرة المستحق، فإن قيل: كيف تقبل بيعة البائع في هاتين المصورتين وأن البائع صار مقضياً عليه بالقضاء على المشتري لما مر أن القضاء بالملك المطلق على ذي اليد قضاء على من تلقى ذو اليد الملك من جهته لنا: نعم البائع صار مقضياً عليه ولكن بالملك المطلق لا بالتنازع، والبائع هاهنا لا يقيم البيعة على الملك المطلق وإنما يقيم البيعة على التنازع، والمقضي عليه بجهة إما لا تقبل بيته في الجهة التي صار مقضياً عليه لا في جهة أخرى ألا يرى أن من دعى دلة في يد إسماعيل مدكاً مطلقاً وصاحب اليد يدعي التنازع، فلم يجد بيعة على استباح حتى قضى القاضي بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب اليد بيعة على استباح وأقامها قبلت بيته وقضى بالدابة به، وإن صار ذو اليد مقضياً عليه لأنه صار مقضياً عليه بالملك المطلق لا بالتنازع فقبلت بيته على التنازع لهذا، إليه أشار في السير الكبير، ثم إن محمداً رحمه الله تعالى شره حضرة المستحق لقبول هذه البيعة من البائع وبعض المشايخ أبو ذلك وقابوا: يسمى أن لا تشتط حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى بفرعائه، وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: لا بل حضرة المستحق شرط كما أشار إليه محمد رحمه الله تعالى، وفي الدخيرة وقيل: على قياس قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الآخر تشتط حضرة المستحق، وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأول لا تشتط حضرته وهذا القول أظهر وأشبه، وفي دعوى استباحر تشتط حضرة الآخر واستباحر لأن الملك للآخر واليد للمستباحر وكذلك في دعوى الزهر تشتط حضرة الراش وأمرتهن لأن الملك للراش واليد للمترهن، وإذا أراء الشفيع الأخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري تشتط حضرة البائع والمشتري للقضاء بالشفعة فإذا استحق المستعطر وجل بالبيعة يشترط للقضاء به حضرة الصغير والمستعبر جميعاً، وفي دعوى الصباغ هل تشتط حضرة مزروع؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعضهم اشتط وبعضهم لم يشترط، وبعضهم قال: إن كان ليذر من قيمهم تشتط حضرته وإن كان البدر من قبل رب الأرض لا تشتط حضرته، وإذا ادعى رجل بكاح امرأة ولها زوج ضاهر تشتط حضرة الزوج لظاهر لاستماع الدعوى والبيعة، وإذا مات الرجل وترك أشياء يمكن نقلها وعليه دين مستغرق لتركته وليس له وارث ولا وصي فالقاضي ينصب له وصياً ليبيع تركته ولا يشترط إحضار التركة نصب الوصي وهل يشترط إحضارها لإثبات التركة فقد قيل: يشترط وقيل: لا يشترط، وإذا قامت البيعة على إفلاس المضمون لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن إن كان رب الدين حاضراً أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضرته وإن لم يكن أحدهما حاضراً فالقاضي يطلقه بكفيل، ولو ادعى رجل على صغير شيئاً وله وصي حاضر يره به الصغير المحجور عليه لا تشتط حضرة الصغير هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب النكحة ولم يفصل بيما إذا كان المدعى به ديناً أو عيماً وجب الدين مباشرة هذا الوصي أو وجب لا مباشرة، وذكر الناطقي في أحاسنه: إذا كان الدين واجباً بمباشرة هذا الوصي لا



يشترط إحضار الصغير، وفي أدب القاضي للمصنف رحمه الله تعالى: إذا وقعت الدعوى على الصبي المحجور إن لم تكن للمدعي بيعة لا يكون له إحضار الصغير وإن كان للمدعي بيعة والمدعي يدعي الاستهلاك فله حق إحضاره ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا لزم الصبي شيء يؤدي عنه أبوه من ماله، وفي كتاب الأئمة: أن إحضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه، ومنهم من أبى ذلك، وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب عنه وصياً أحياه القاضي إلى ذلك ونشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي للإشارة إليه، ومن مشايخ رمسا رحمهم الله تعالى من أبى ذلك وقال: لو كان الصبي في المهد يشترط إحضار المهد مجلس الحكم والأول أقرب إلى الصواب وأشبه بالفقه كد في المذهب، ولو وقعت الدعوى على مريض أو على امرأة محدرة لا يشترط إحضارهما كذا في الدخيرة، وفي المأذون الكبير إذا لحقه دين التجارة وطلب المراء من القاضي بيع العبد فالقاضي لا يبيع العبد إلا بحضرة المولى، وفي المأذون الكبير أيضاً إذا شهد شاهدان على العبد المأذون بمصعب اغتصبه أو بوديعة استهلكها أو جحدته أو شهدا عليه بإقراره بدنت أو شهد عليه ببيع أو شراء أو بإجارة وأبكر العبد دنت ومولاه عاتب فبطلت شهادتهما ولا تشترط حضرة المولى، ولو كان مكن العبد لمأذون عبد محجور عليه شهد شاهدان باستهلاك مال أو عصب اغتصبه وجحد العبد ذلك لا تقبل هذه الشهادة إلا بحضرة المولى، وقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة أن الشهادة لا تقبل معناه أنها لا تقبل على المولى حتى لا يحاطب المولى ببيع العبد، أما على العبد فتقبل الشهادة وبفصي الدعي عليه حتى يؤاخذ به بعد العتق هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح المأذون وإن كان المولى حاضراً مع العبد فإن كان المدعي ادعى استهلاك مال أو عصب مال. فالقاضي يقضي على المولى، وإن ادعى استهلاك وديعة أو استهلاك بعدد على العبد المحجور فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ادعاه لا يسمع هذه البيعة على المولى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: يسمع البيعة على المولى والصبي للمأذون الذي أدن له أبوه أو وصي أبيه في التجارة ببيعة العبد المأذون له في التجارة إذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان أسجرة قبلت شهادتهم إن كان الذي أدن غائباً وإذا شهد الشهود على العبد المأذون بقتل عمد أو قذف امرأة أو زنا أو شرب خمر أو بعبد يسكر فإن كان المولى حاضراً قضى له بذلك على العبد بلا خلاف، وإن كان العبد حاضراً والمولى عاتب فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى القاضي لا يقضي عليه بشيء، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضي له عليه ماخذ بالقصاص كما لو قامت البيعة عليه باخذ أو بالقصاص قبل الإذن، وإن كان الشهود شهدوا على إقرار العبد إن شهدوا على إقراره بالحدود أحالة لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالإجماع، وإن شهدوا على إقراره بالقذف أو القتل بعد تقبل البيعة حال حصره المولى ويقضي بالقصاص وحد القذف، وإن كان المولى غائباً فالمسألة على الخلاف وإن قامت نية على إقرار العبد، ولو شهد الشهود على صبي مأذون أو معتوه مأذون به يقتل عمد أو قذف أو شرب خمر أو زنا فقيما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان لأذن حاضراً أو غائباً،

وفيما إذا شهدوا بالقتل الخطأ إن كان الأذن حاضراً تقبل الشهادة ويقضي بالدية على العاقلة وإن كان الأذن غائباً لا تقبل الشهادة، وقيل: لو قامت ابينة على قتل الصبي والمعتوه عمدًا كان أو خطأ إن كان الأذن حاضراً قبلت سنة وقضى بالدية على العاقلة وإن كان غائباً لا تقبل، وإن شهدوا على إقرار الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الأذن حاضراً أو غائباً، وإن شهدوا على عبد مآذون له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو يحمده فإن كان مولاه حاضراً قطع عندهم جميعاً، وهل يضمن السرقة إن كان استهلكها بعضهم وإن كانت قليلة ردها على المسروق منه، وإن كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي بالقطع، وإن كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضي بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً، وإن كان الشهود شهدوا على إقرار المآذون بسرقة عشرة دراهم والمولى غائب فبقاضي يقضي بالمال على العبد ولا يقضي بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقضي بالقطع ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر فإن كان المولى غائباً فالقاضي لا يقضي عليه بشيء لا بالقطع ولا بدال، عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: وإن كان الشهود شهدوا على إقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً إن كان المولى غائباً، وإن كان حاضراً لا تسمع البينة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لأجل الذان ولكن يؤخذ العبد به بعد اعتق كذا في لفظ، والله أعلم.

### الباب الثلاثون في نصب الوصي والقيم وإثبات الوصية عند القاضي

وإذا ترك الرجل مالاً في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى فادعى عليه قوم حقوقاً وأموالاً هل ينصب القاضي عن الميت وصياً يثبت المراء الذين والحقوق على الميت؟ ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب إثبات الحقوق على الميت: أن هذه البلدة إن كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا تذهب المير من ها إلى ثمة ولا يائي من ثمة إلى هنا يعني في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصياً كذا في التحيرة، وإن لم تكن منقطعة لا ينصب كذا في الميزانية، وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في بقائه في باب نفقة المرأة، إذا مات الرجل ولم يرص إلى أحد وله أولاد صغار وكبار فلقاضي ينصب وصياً في ماله وقال الشيخ الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: وللقاضي أن ينصب الوصي في مال الميت في ثلاثة مواضع أحدها: أن يكون على الميت دين أو تكون الورثة معدداً أو يكون الميت أوصى بوصاياها فينصب وصياً ليفعل وصاياه وإنما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع وليما عددها فلا، وما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة رحمه الله تعالى، لأن النواذ مما ذكره شمس الأئمة نصب الوصي لقضاء الدين، وأما ما ذكر الخصاص نصب الوصي لإنات الدين، وإذا هلك الرجل وترك عروضاً وعقاراً وعليه ديون وله ورثة كبار فامتعت الورثة من فضله للدين وعن بيع الشركة وقالوا لرب الدين: سبب الشركة

إليك فانت أعلم به فالقاضي هل ينصب وصياً للميت؟ فقد قيل: ينصب، وقد قيل: لا ينصب ويأمر الورثة بالبيع، فإن أبوا حبسهم حتى يسعوا، فإذا حسبهم القاضي ولم يبيعوا الآن يبيع بنفسه أو ينصب وصياً للميت لبيع الوصي إيفاء لصاحب الدين بقدر الممكن، وإذا نصب للقاضي وصياً في تركة الأيتام، والأيتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والأيتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة رحمه الله تعالى أنه قال: يصبح النصب على كل حال ويصير الوصي وصياً في جميع التركة أينما كانت التركة، وقال للقاضي الإمام ركن الإسلام علي السغدري رحمه الله تعالى: ما كان من التركة في ولايته يصير وصياً فيه وما لا فلا كنا في الغبط، القاضي إذا نصب متولياً في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته حكى عن شمس الأئمة الخلواسي رحمه الله تعالى أنه إذا وقعت المطالبة في محله صح النصب، وقال القاضي ركن الإسلام علي السغدري رحمه الله تعالى: إنه لا يصح، فإن كان الموقوف عليهم في ولايته فإن كانوا طلبة العلم أو أهل قرية أو أئمة معدودين أو كان حائناً أو رباطاً أو مسجداً ولم تكن الضبعة الموقوفة في ولايته فنصب متولياً قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى: يصح ويعتبر النظام والمرافعة، وقال ركن الإسلام: إن لم يكن المقضى عليه حاضراً لا يصح النصب، وإن كان حاضراً يصح النصب كذا في الدخيرة، رجل جاء إلى قاصر من الفضة وقال: إن أبي فلان مات وعليه دين وترك عروضاً وهقاراً ولم يوص إلى أحد وأنا لا أستطيع بيع ما ترك لأضي دينه لأن أهل الناحية لا يعرفوني، لا بأس للقاضي أن يقول: إن كنت صادقاً مع عدل وافض الدين، إن كان صادقاً وقع موقعه، وإن كان كاذباً لا يعمل أمر القاضي، وإذا مات الرجل وقد كان أوصى إلى رجل أي جعله وصياً وقبل الوصي الوصاية في حياته أو بعد وفاته وجاء إلى القاضي يريد إثبات وصايته فالقاضي ينظر فيه، إن كان أهلاً للوصاية يسمع دعواه إذا حضر مع نفسه من يصح حبساً حتى أن المدعي إذا كان عبداً أو وصياً فالقاضي لا يسمع دعواه، وهل ينفذ تصرفهما؟ اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والأصح أنه لا ينفذ فإن عتق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضي بوصايته، وإن كبر العبي فاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع دعواه، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يسمع، واختم في ذلك وأثر أو موصى له أو رجل للميت عليه دين أو رجل له على الميت دين هذه الجملة من كتب الاقضية، وفي المنتقى رواية لإبراهيم رجل مات وعليه دين وأوصى بثلاث ماله أو بدراهم مسماة لرجل وأخذها الموصى له ثم جاء للمقرب والورثة شهود أو غيب وقدم الموصى له إلى القاضي فلموصى له لا يكون خصماً له، وأشار إلى أن الوصية متى حصلت بقدر الثلث فالموصى له لا يعتبر بالورث، وإذا حصلت الوصية بمزيد على الثلث وصحت الوصية بأن لم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم المرم في هذه الحالة، ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالورث لأن استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الورث والوارث ينتصص خصماً للمرم ففي حق الموصى به يجب أن يكون الجواب كذلك، وصاحب الاقضية ذكر الموصى له مطلقاً من غير فصل بينما إذا كان الموصى له بالثلث أو بالزيادة على الثلث فيحتمل أن يكون المراد منه ما إذا كان الموصى به

بالزيادة على الثلث، ثم إذا أقم بيعة على بعض هؤلاء أن الميث أوصى إليه وأنه قد قبل وصايته نظر القاضي فيه، فإن كان عدلاً مرضياً السيرة مهتدياً في التجارة جعله القاضي وصياً ومضى بوصايته، وإن عرفه بالفسق والخيانة لا يقضي بإقصاءه، وإن عرف منه ضعف رأي وقلة هداية في التصرف يقضي وصايته ولكن يضم إليه أمياً مهتدياً في التجارة حتى يتطاهر في التجارة ولا يتنعم مال الصبي، وإن لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتهم به فالقاضي يشده بحشر أو يضم إليه وصياً آخر حتى لا يتعمد أحدهما بالتصرف فيظهر السطر لليتيم كذا في الغبط، ولو ثبت الوصاية بالبيعة، وفي كتاب الوصاية إقرار الميث لأمان يديرون ووصايا بأنواع المير وحصر بعض لقرماء وقضى له بحقه ثم حصر آخر هل يقضي بتلك البيعة في الوصية بأنواع البر؟ يكتفي بتلك البيعة بالإجماع وفي القرماء والوصايا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي بتلك البيعة، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي كذا في الخلاصة، قال في كتاب الأقضية: ولو أن رجلاً حصر عبد القاضي ودعى أن أخاه فلان من فلان مات وترك من الورثة أباه فلان بن فلان وأمه فلانة بنت فلان ومن البنين فلاناً وفلاناً ومن البنات فلانة وفلانة وامراته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وأنه أوصى إلي في صحة عقده وجوار تصرفه في جميع تركته وأبي قبيل من هذه الوصية<sup>(١)</sup> وتوليت القيام بذلك وأنه كان لأخي هذا عسى هذا الرجل الذي حصر كذا من الدين وأن أخي هذا مات قبل قبضه شيئاً من هذا الدين وأن علي هذا الذي حصر قضاء هذا الدين إلي لأصرفه إلى ورثته وإلى ما أمر به الميث فالقاضي يسمع دعوته ويسأل الخصم أولاً عن الموت، فإن أقر بالموت توجهت عليه المطالبة من جهة الموصى لأن حق المطالبة كان ثابتاً للميت ومالموت تحول إلى الموصى ثم يسأله عن الدين، فإن أقر بالدين حينئذ يسأله عن الوصاية، فإن أقر بها أيضاً لا يؤمر بدفع مال إليه حتى يشيت وصايته مناسبة، وذكر الخصام رحمه الله تعالى في أدب القاضي: رجل ادعى أن فلاناً مات وأنه كان أوصى إليه بقبض دينه الذي له عسى هذا الرجل والعين التي في يديه ومصدقه المدعى عليه في جميع ذلك أمر بتسليم الدين والعين إليه، وفي الجامع الكبير: أن علي قول محمد رحمه الله تعالى: أولاً يؤمر المدعى عليه بتسليم الدين إلى الوصي دون العين كما في الوكالة، ثم رجوع وقار: لا يؤمر بتسليم الدين إليه ولا بتسليم العين مما ذكر في الأقضية بوافق قول محمد رحمه الله تعالى: آخرأ على ما ذكر في الجامع. ولو كان لمرم أقر بالموت، أنكر الوصاية والمال كلف المدعي إقامه البيعة على الوصاية أولاً، فإذا ثبت الوصاية بالبيعة حيلت يقيم البيعة على المال، وكذلك إذا أنكر جميع ذلك كلف الوصي إقامه البيعة على الوصاية والموت حيلت يقيم البيعة على المال فأقامها حينئذ تسع البيعة منه على المال، ولو أقام البيعة أولاً على الدين ثم أقم البيعة على الوصاية لا تقبل بيته على المال ويؤمر بإعادتها، وإن كان الشهود على الوصاية والموت والمال فريقاً واحداً فأقام بيعة على ذلك كله جمعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا تقبل بيته على المال ويؤمر بإعادتها، قال أبو يوسف: تقبل بيته عنها ولا يؤمر بالإعادة ولكن إذا قل الأمر إلى القاضي فالقاضي يقضي بالوصاية أولاً ثم بالمير هكذا ذكر الخصام رحمه الله تعالى، وفي موضع آخر

أن القاضي لا يقبل البينة على المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: يقبل، قال ثمة وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وإذا أقر بالوصاية والموت وأنكر المال ولم تكن للمدعي بينة وطلب من القاضي أن يحلفه على المال أجابه القاضي إليه وإن أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية كان للقاضي أن ينصب وصياً، ولو لم ينصب ليس له أن يستحلفه، وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت هل يستحلفه عليه فالجواب فيه بغير الجواب في الوارث كذا في المحيط، ادعى الوصي أو لقيم أن القاضي المزعوم أجرهما مساهمة أو مشاهرة كل شهر بكذا من القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا لو صدقه المزعوم، فإن أقبلت البينة أنه حال كونه قاصياً فعل ذلك قبلت البينة، ثم ينظر إن كان قدر أجر المثل أو أقل ينفذ، وإن كان أكثر ينفذ بقدر أجر مثل عمله وأبطل الريادة، وإن استوفى ذلك أمره برّد الريادة على اليتم كذا في الخلاصة، ولو كان أبو الصغير مبدراً متفقاً ماله الصغير ينصب وصياً يحفظ ماله، ولو اشترى الوارث من مورثه شيئاً ثم طلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصياً حتى يرده عليه، وكذا إذا اشترى الأب من ابنه الصغير شيئاً عوجده به عباً نصب القاضي وصياً حتى يرده الأب عليه كذا في البرزانية، والله أعلم.

### الباب الحادي والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المنقضي عليه ويقام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البينة

انقضاء بالبينة على الغائب والمغائب لا يجوز ولا إذا كان عنه خصم حاصر إما قصدي وذلك بتوكيل الغائب إياه، وإما حكمي وذلك بأن يكون المدعي على لغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة أو شرطاً له على ما ذكر الشيخ الإمام فخر الإسلام علي البردوي رحمه الله تعالى، وهكذا كان يعني القاضي الإمام شمس الإسلام محمود عبد العزيز الأوزجندی رحمه الله تعالى، وعند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أن يكون المدعي على الغائب سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة، والله أشاء محمد رحمه الله تعالى في الكتب في المواضع كذا في التتارخانية، ثم سوى الشيخ الإمام المعروف بفخراهم رانده بيضا إذ كان المدعي على الغائب والحاضر شيئاً وبينما إذا كان المدعي شيئاً واحداً فتشترط السببية لانتصاب الحاضر خصماً عن الغائب في العصير جميعاً وذكر القاضي الإمام أبو ريد في كشف المشكوك وعامة المشايخ في شروحهم أن السببية تشترط فيما إذا كان المدعي شيئاً وهو الأشبه والأقرب إلى الفقه، بيان هذا الأصل مما إذا كان المدعي عندهم واحداً إذا ادعى رجلاً داراً في بلد رجل أنها داره اشتراها من فلان الغائب وهو بمكة وقد غصبها ذو اليد مني، وقد دو اليد: الدار دارني فاقام المدعي بينة على دعواه قبلت منه، ويكون ذلك قضاء على حاضر والغائب، وينتصب الحاضر خصماً عن الغائب أما على ما ذكره شيخ الإسلام فلان المدعي على الحاضر والغائب شيء واحد والمدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة وأما على ما ذكره عامة المشايخ فلان المدعي على الحاضر ولغائب شيء واحد كذا في الأخيرة، إذ ادعى رجلاً أنه كفل عن فلان بما يدوب له عليه فاقام المدعي عليه بالكفالة وأكرر الحق فاقام

المدعي البينة انه ذاب به عنى فلان كذا فإنه يقضي به في حق الكامل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وأبكر لا يلتزم إلى إنكاره، إذا ادعى الشفعة في دار هي في يد إنسان وقال ذو اليد: الدار داري ما شترتها من أحد فأقام المدعي البينة أن ذا اليد اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم وهو يملكها وأنه شفعها يقضي بأشده في حق ذي اليد والغائب جميعاً كذا في الفصول العمادية، بيان هذا لأصل فيما إذا كان المدعي عليهما شفعين إذا شهد شاهدان برجل عنى رجل بحق من لحقوقي فقال لشهود عليه، هما عبدان مملوكان للغائب فأقام المشهود له بيته أن فلاناً أغالب وأدعى شفعان لمال على الحاضر والعق على الغائب إلا أن المدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة، لأن العتق لا يثبت عن ثبوت ولا به الشهادة بحال فصار الشيء واحداً من حيث لمعنى فيستصحب الحاضر حصصاً عن الغائب ويقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعاً كذا في الذخيرة، إذا قدف محصناً حتى وجب عليه الحد فقام القادف، أن عبد وعلي نصف حد القذف وقال المذوف، لا بل اعتنك مولاي ولي عيشت حد الأحرار وأقام بيته على ذلك فقبل ويقضي بالعتق في حق الحاضر والغائب، حتى لو حضر الغائب وأبكر العتق لا يلتزم إلى إنكاره، فإن ادعى شفعين محصنين لأنه ادعى على الحاضر حد كمالاً وعلى الغائب العتق لكن لما كان العتق سبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر قضى بالبيعة في حق الحاضر والغائب جميعاً وإذا قتل رجل عبداً وله وبين أحدهما عنب فادعى الحاضر على القاتل أن الغائب عفا عن نصيبه ونصيب نصيبه مالا وأبكر القاتل فأقام المدعي البيعة على ذلك فقبل ويقضي بها في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية، وإذا كان المدعي شفعين إلا أن المدعي على الغائب ليس سبباً لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سبباً لا يستصحب الحاضر حصصاً عن الغائب، بيان هذا لأصل في رجل ذاك لامرأة رجل غائب إن زوجك فلاناً أغالب وكنتي أن أحملك إليه فقالت المرأة، إنه كان قد صقني ثلاثاً وأقامت على تلك بيعة فثبت ببنتها في حق قصر يد وكبل عنها لا في حق إثبات الطلاق عنى الغائب، حتى لو حضر الغائب وأبكر الصلاق فللمرأة نكاح في إعادة البيعة كذا في الذخيرة، جاء رجل إلى عبد إنسان وقال مولاي وكنتي بنفلي بإياه<sup>(١)</sup> إنه فيروى العبد على أنه حرره فقبل في قصر يد حاصر لا في حق ثبوت العتق عنى الموكل، فلو حضر الغائب وأبكر لا بد من إعادة البيعة كذا في السراوية، وإذا كان المدعي عليهما شفعين والمدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر باعتبار البقاء لا بنفسه فالقاضي لا يلتزم إلى دعوى المدعي ولا يقضي ببيته لا عنى الحاضر ولا على الغائب، بيان هذا لأصل ورجل اشترى من آخر جارية ثم إن المشتري ادعى أن البائع قد كان روحها من فلان الغائب قبل أن اشترتها وقد اشترتها ولم أعلم بذلك وأبكر البائع فدعواه فأقام على ذلك بيعة يريد رد جارية فالقاضي لا يقبل هذه البيعة لا على الحاضر ولا على الغائب لأن المدعي شفعان السكاح على الغائب وبرة على الحاضر والمدعي

(١) قوله بنفلي بإياه، مع. لأصوب بفتحك إليه بإصافه المصغر بضمعول وحذف الفعل لأنه لا يجوز معصن المصغر في الأخير عند إمكان اتصاله كما هو مفهوم في كتب العربية له بحراني

على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما يدهبه على الحاضر من غير اعتبار البقاء فإن البائع لو كان زوجها ثم إن الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد وإنما السبب بقاء النكاح إلى حالة الرد ولم يبق البينة على البقاء، ولو أقام البينة على البقاء لا تقبل أيضاً ولا يقضي بالرد لأن البقاء تبع للإبقاء، فإذا لم يمكن أن يجعل خصماً في نفس النكاح لم يمكن أن يجعل خصماً في إثبات البقاء، وكذا المشتري شراء فاسداً إذا أقام البينة أنه باع من فلان الغائب يريد إبطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بيته لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب، وكذلك لو أن رجلاً في يديه دار بيعت بمجديها دار قاراد الذي في يديه الدار أن يأخذ المشترة بالشفعة فقال المشتري للشفيع: الدار التي في يديك ليست بدار لك إنما هي لفلان وأقام الشفيع البينة أن الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا يقضي بالشراء لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب، ذكرني طلاق الجامع الصغير: رجل قال لامرأته: إن طلق فلان امرأته فأنت طالق، ثم إن امرأة الخائف أدعت على الخائف أن فلاناً طلق امرأته، وفلان غائب وأقامت المرأة البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها، وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق، فإن قيل: ليس أنه لو قال لامرأته: إن دخل فلان الدار فأنت طالق ثم إن المرأة أقامت البينة أن فلاناً دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فبذلك ليس بقضاء على الغائب، إذ ليس فيه إبطال حق على الغائب بحلاف مسألة الجامع الصغير لأن ذلك قضاء على الغائب لأن فيه إبطال نكاح الغائب، والحاصل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بإثبات فعل على الغائب فإن لم يمكن فيه إبطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب حصماً عن الغائب وإن كان فيه إبطال حق الغائب أفتى بعض المتأخرين أنه تقبل البينة ويقضي على الحاضر والغائب جميعاً والأصح أنه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب حاضر حصماً عن الغائب وهو كان يفتي ظهير الدين رحمه الله تعالى، ومسألة الجامع الصغير تدل على صحة هذا القول وما يفعله الوكلاء على باب القضاء اليوم من إثبات البيع أو الوقف أو الطلاق على الغائب بجعله شرطاً لوكالة الحاضر وصورته أن يقول زيد مثلاً لجعفر: إن كان عمرو مثلاً باع داره أو طلق امرأته أو وقف ضياعه عني سبيل كذا فأنت وكيلي في إثبات حقوقي على الناس والخصومة فيها وقبضها، ثم إن جعفر أحضر رجلاً يدعي عليه مالا ويدعي أن زيدا قد وكله بقبض حقوقه على الناس وإثباتها والخصومة فيها والوكالة معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو ضياعه من فلان أو طلاق عمرو امرأته وإن عمراً قد كان باع ضياعه أو طلق امرأته قبل توكيل زيد إياي وقد صرت وكيلاً عن زيد بالخصومة في حقوقه وقبضها، وإن لزيد عليك كذا وكذا فيقول المدعي عليه لجعفر: إن زيدا قد كان وكلك على الوجه الذي قلت إني لا أعلم أن هذا الشرط هل كان وهل صرت أنت وكيلاً فيقيم جعفر البينة على بيع عمرو داره أو على طلاق امرأته، فيقضي القاضي بالبيع على عمرو ووكالة الحاضر لهذا فتوى بعض المتأخرين أيضاً، والأصح أن هذه البينة لا تقبل لما ذكر في الجامع الأصغر لأن فيه إبطال حق الغير كذا في الذخيرة، إذا كفل رجل عن رجل بثلث درهم وغاب المكفول عنه وادعى الكفيل على الطالب أن الألف الذي كفلت به عن فلان ثمس خمر، وقال الطالب: لا بل كان ثمس عبد فالحق قول

الطالب، فإن أراد الكفيل أن يقيم بيعة على الطالب بذلت لا تقبل بيته ولا يستصحب الطالب خصماً له في ذلك، بخلاف ما لو كان المطلوب حاضراً وأقام البيعة على الطالب على أن الألف الذي يدعي علي من ثمن خمر حيث قبلت بيته كذا في الفتح الحاشية، ولو أن رجلين عيهما ألف درهم لرجل وكل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم جحد مال فاقام المدعي البيعة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر، فإن انقضى يقضي عليه بشئك البيعة بخمس مائة كانت عليه كذا في فتاوى قاضيهان، وفي نوادر ابن سماعه من محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم بنفسه والغائب من ثمن عبد أو ثوب باعاه وأقام البيعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يقضي بنصيب الحاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف إعادة البيعة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقضي بنصيب الحاضر والغائب جميعاً، قال صاحب شرح الألفية: وذكر بعد هذا ما يدل على رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى إلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في لظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكر في المتن قول محمد رحمه الله تعالى مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، قال في المتن: وإن كان الألف ميراث بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب إعادة البيعة إذا حضر بلا خلاف، ثم عني قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى على ما ذكر في المتن: إذا حضر الغائب وصديق الحاضر فيما دعى كان بالخيار إن شاء يشارك المدعي فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وإن شاء اتبع المطلوب ويأخذ نصيبه منه، وإن لم يحضر الغائب حتى رجع الشاهدان عن شهادتهما فإن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل حق الغائب ولا يقضى له بشيء، ثم يشارك الغائب إذا حضر الحاضر فيما قبض ثم إذا شاركه الحاضر لا يرجع على المطلوب بشيء، وإذا ادعى رجل أنه وفلان الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم ونقد له الثمن وأقام البيعة على ذلك فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي للحاضر بنصف الدار، فإذا قدم الغائب كلف إعادة البيعة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يقضي بالدار كلها للحاضر والغائب ويدفع إلى الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يدي رجل ثقة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: ولا تقسمها حتى يحضر الغائب، قال في المتن: فإن قدم الغائب وجحد الشراء يطل نصيبه من ذلك وجاز نصيب الحاضر وقال هذا بلا خلاف، وذكر أصل المسألة في المتن على الخلاف وذكر هذه المسألة في المبسوط وقال: تقبل هذه البيعة هي حق الحاضر ولا تلبيح في حق الغائب ولم يذكر فيها خلافاً، وذكر الخصاف رحمه الله تعالى المسألة على الخلاف على حسب ما ذكر في المتن وذكرنا أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينزع نصيب الغائب من يد المدعي عليه، وبعض مشايخنا قالوا: هذا إذا وصل الثمن إلى البائع كما هو موضوع المسألة فإن موضوع المسألة أن المدعي كان: ونقدنا له الثمن، أما إذا كان لم يصل لا ينزع، وبعضهم قالوا: نقد الثمن يحتاج إليه للدفع إلى المشتري ونحن لا ندفعه إلى المشتري بل نضعه على يد العدل، ويد العدل في الحبس نظير يد البائع كما أن يد العدل في الرهن نظير يد المرتهن في الحبس كذا في المبسوط، ذكر في ديات المبسوط: أن أحد الورثة إذا أقام



للبينة على التقصاص على رجل يثبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكلف بقية الورثة إقامة البينة إذا حضروا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يثبت حق الحاضر بهذه البينة ولا يثبت حق الغائب حتى يكلف الغائب إذا حضر إعادة البينة كذا في الدخيرة، وذكر في دعوى الميسوط: دار في يد رجل أقام رجل البينة أن أماء مات وترك هذه الدار ميراثاً له ولأخيه فلان لا وارث له غيرهما وأخوه غائب فإن القاضي يقضي بحصة الحاضر وينزع نصيبه من يده ويسلمه إليه وأما نصيب الغائب فبترك في يدي ذي اليد حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: إن كان صاحب اليد منكراً كما هو موضوع المسألة حتى استحج إلى إقامة البينة يخرج نصيب الغائب من يده ويضمه على يدي عدل وإن كان مقرراً بترك نصيب الغائب في يديه فإن ترك نصيب الغائب في يدي ذي اليد ثم حضر الغائب هل يكلف إعادة البينة؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في كتاب الدعوى، واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منهم من قال: يكلف إعادة البينة كما هي مسألة لتقصاص، ومنهم من قال: لا يكلف إعادة البينة وجعل هذه المسألة على الوفاق وهو الصحيح، وقيل: مسألة دعوى الدين بالإرث فتشمل أن تكون على الخلاف أيضاً كمسألة التقصاص وصاحب القضية ذكرها مطلقة من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس بصحيح، ومن حسن هذه المسألة مسألة الهبة وصورتها: رجل ادعى على رجل أنه وهب له هبة وباعل الغائب وسلمها إليهما فإن كان الموهوب شيئاً لا يحتمل القسمة صحت هذه الدعوى وقبضت بيئته في حق الحاضر دون الغائب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: تقبل بيئته في حق الغائب أيضاً كما في المراءاة وإن كان الموهوب شيئاً يحتمل القسمة بأن كان داراً لم تصح هذه الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن عنده هبة الدار من رجلين فائدة وعندهما هبة الدار من رجلين صحيحة فتصح هذه الدعوى، ومن هذا المجلس مسألة الزهن وصورتها: رجل ادعى على رجل أبي وفلاناً الغائب ارتبها من هذا الرجل الدار التي في يديه يدين لنا عليه ثم أنه استولى عليها وأقام البينة على ذلك فعصى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تقبل هذه البينة لأن عنده إنما تقبل البينة في نصيب الحاضر لا غير وذلك معتر هاتين لأنه يصير زهن المشاع وزهن المشاع لا يجوز، وما يحتمل القسمة وما لا يحتمل فيه على السواء، ومن هذا المجلس مسألة الوصية وصورتها رجل مات وأوصى بوصايا شتى لأبى محتفلين في كتاب الوصية فحضر واحد منهم ممن أوصى له وقدم بعض الورثة وأقاه السنة على الوصية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يقضي بنصيب الحاضر دون الغائب، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يقضي بجميع الوصية حتى إذا حضر الغائب لا يكلف إعادة البينة ثانياً، ذكر في كتاب القضية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً ادعى على رجلين مالاً في صك واحدتهما حاضر يجحد والآخر غائب وأقام على ذلك بيعة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال: يقضي بذلك على الشاهد والغائب جميعاً، قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى: هذا اجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستقيم لأن

الحاضر لا ينتصب خصماً عن الغائب، عنده في جنس هذه المسائل قال المصنف: ورايت في المتن من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: أقضي على الحاضر ينتصف المال، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أقضي على الحاضر والغائب بجميع المال، وأعمد أن محمداً رحمه الله تعالى ذكر هذه المسائل في المبسوط: وأجاب في الكل على محط واحد أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القضاء على الحاضر وللحاضر يقتصر عليه، وصاحب الأقضية ذكر في هذه المسائل: أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، يقتصر القضاء على الحاضر، وذكر في بعضها أنه يتعدى القضاء إلى الغائب، وثارة ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وثارة ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وثارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وثارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فكان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في الفصول كلها، وكذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان، وكذا عن محمد رحمه الله تعالى روايتان، وأما الفرق فلا وجه له رجل باع عبداً من رجلين بألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم إن البائع بقي أحد الرجلين وأقام عليه البيعة أن له على هذا وعلى فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بأمره فإن يقضي له على الحاضر بألف درهم، فإن حضر الغائب لم يكن له أن يأخذه إلا بخمسائة وهي الأصلية عليه يريد به أنه إذا حضر الغائب قيل أن يأخذ البائع من الحاضر شيئاً لا يكون للبائع أن يأخذ الذي حضر إلا بخمسائة وهي الأصلية عليه، لأن لقضاء على كفيه بها قضاء عليه والقضاء على المكمل عنه لا يكون قضاء على الكفيل كذا في الهيئت، رجل به على رجل ألف درهم وبه كفيل بأمره ثم إن الطالب لقي الأصل قيل أن يلقي الكفيل وأقام عليه بيعة أن لي عليك ألفاً وفلان كفيل به بأمره فإنه يقضي عليه بألف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل يسر له أن يأخذ منه شيئاً قيل أن يعيد البيعة عليه كذا في المتن، ولو لقي الكفيل أولاً وأدعى أن لي على فلان ألفاً وأنت كفيل به لي عنه بأمره وأقام البيعة بثبت المال عليه وعلى الغائب ينتصب الكفيل حصصاً عن الأصل أما الأصل فلا ينتصب حصصاً عن الكفيل كذا في الفصول العمادية، ولو ادعى رجل على رجل أنك كفيلت لي وفلان الغائب عن رجل بألف درهم وكل واحد منكما كفيل عن صاحبه وأقام على ذلك بيعة وقضي عليه بألف درهم ثم حضر الغائب فله أن يأخذ الغائب بجميع الألف لأن حين فسخي به على الحاضر قضى به على أنه كفيل عن المطلوب وعن الكفيل ألا يرى أنني لو لم أجدهم كفلاً عن كل واحد منهما لم يكن له إذا أدعى أن يجمع به كنه على الذي عليه الأصل، وهي نوادر بشر ابن الولد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل ادعى شراء دار من نفر وهي في أيديهم وبعضهم حضور وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنفسه حاحد للبيع فأقام المدعي بيعة على دعواه فالقاضي لا يقضي إلا على الحاضر في حصته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً، هذا إذا كان الحاضر مقراً بنصيب الغائب، وإن كان حاحداً نصيب الغائب فالقاضي يقضي بالدار كلها للمدعي، وإذا ادعى هبة أو صدقة أو رهناً من

رجلين واحد الرجلين عائب والدار في يد الحاضر وأقام بينة على الهبة ونقبض أو على الصدقة والقبض أو على الرهن والقبض فإن عني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تقبل هذه البينة في فصل الرهن لأن عنده القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشتع باطل تماماً في الهبة فإن كان بما لا يحتمل القسمة قبلت بينته في حق الحاضر دون العائب لأن القضاء ينصب الحاضر هاهنا ممكن لأن الشروع فيه لا يمنع جواز الهبة، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: ففي فصل الرهن القاضي لا يقبل هذه البينة أصلاً وفي الهبة والصدقة إن كانت الهبة والصدقة بما لا يقسم يقضي على الحاضر والعائب جميعاً حتى إذا حصر لعائب لا يكف ادعى إعادة البينة عليه ويقضي عليه بتلك البينة وإن كانت الهبة والصدقة بما يقسم بالقاضي يقضي بهمة الكل ولكن يمد في النصف في الحان وفي النصف الآخر يتوقف إلى أن يحصر العائب فيمد عليه، فإن ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: رجل ادعى عني رجل مالا فقص القاضي له على المدعى عليه بيمينه أقامها المدعى ثم عاب القاضي عليه قوماً وله ورثة وبه مال في المصر في يد أقوم وهم مغرور به للمقصي عليه قال لا تدفع إلى المدعي من ذلك شيئاً حتى يحصر المقضي عليه إن كان عائب أو ورثته إن كان ميباً لأن المقضي نصب باظر وليس من الضر في حق العائب دفع ماله إلى المقضي له، ففعل أنه قصى هذا الدين أو ورثته عوقف الأمر لهذا كذا في العبط، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أيضاً: وإذا عاب المدعى عليه أو مات بعد إقامة البينة عليه قبل قضاء القاضي وقد ركبت أبيه في السر والعلانية لا يقضي حتى يحصر العائب أو ماله أو يحصر وارث الميت فإذا حصر واحد من هؤلاء عاقب القاضي يقضي بتلك البينة ولا يحتاج إلى إعادة البينة للقضاء، ولو كان المدعى عليه أقرى أذاعه المدعي ثم عاب عاقب القاضي يقضي بيمينه بقراره في حال غيبته، فيجد هذا بطر إن كان المقر به عباً فالقاضي يأمر من يديه بالتسليم إذا كان الذي في يديه مفرأً أنه ملك للمقر وفي الدين إذا طهر بحسن حقه بأمره بالأخذ ولا يبيع في ذلك المروء والعبار وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى، وقول أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقضي القاضي حتى يحصر العائب في البينة والإقرار جميعاً، ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي عكس، ولحقه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولمذكور عنه في عدة أساليب غير هذا، والمذكور عنه في عامة الكتب أنه كان يقول: أولاً إن القاضي لا يقضي في فصل البينة حتى يحضر العائب وفي فصل الإقرار يقضي حتى سلب بالنقصاء، وقال يقضي فيهما جميعاً استحسن ذلك حفيظاً لأموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في «الدرية»، قال محمد رحمه الله تعالى في «الزبدات» أمة في يدي وحس يقول له عبد الله فقال رجل يقال له إبراهيم لرجل يقال له محمد: يا محمد الأمة التي في يد عبد الله كانت أمتي بعثتها ملك بألف درهم وسميتها بيبك إلا أن عيب الله قد غصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله يسكر ذلك كله ويقول: البخارية جاريته؛ فالتقول في البخارية قول عبد الله ويقضي بالشمس لإبراهيم عني محمد لأنهما تصادقا على البيع والتسليم وتصادفهما حجة في حقهما، فلو استحق أحد الأسماء في يد عبد الله بعد ما أخذ إبراهيم الشمس من محمد، فإراد محمد أن يرجع بالشمس على إبراهيم وقال

الجارية التي اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق لا يمتنع إلى ذلك لأن القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولم يمتد إلى محمد وأهل أن القضاء بالملك انطلق على ذي اليد يكون قضاء على ذي اليد وعلى من تلقى ذو اليد لملك من جهته ولا يكون قضاء على الناس كافة، وذو اليد وهو عبد الله لا يدعي تنقي لملك من جهة محمد فم يصر محمد مقضياً عليه بالقضاء على عبد الله وما لم يصر محمد مقضياً عليه لا يرجع بالشئ على إبراهيم، والدليل على أن محمداً لم يصر مقضياً عليه في هذه الصورة، أن محمداً لو أقام بينة على المستحق أن الجارية جاريته اشتراها من إبراهيم وهو يملكها قبلت بينته ولو صار مقضياً عليه لما قبلت بينته، وكذلك لو أن ذي استحقاقها على عبد الله استحقها بالتاج بأن أقام بينة على أنها جاريته ولدت في ملكه وقضى القاضي بها للمستحق لم يرجع محمد بالشئ على إبراهيم وإن ظهر بينة المستحق أن إبراهيم باع جارية العير لأن القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله ولم يصر محمد مقضياً عليه، بيانه وهو أن انتاج هاهنا غير محتاج إليه لأن المستحق خارج إلا ترى أنه لو أقام البينة على الملك المطلق قبلت بينته مسقط اعتبار دعوى التاج ومقتضى دعوى الملك المطلق، وفي دعوى الملك المطلق لا يصر محمد مقضياً عليه بالقضاء على عبد الله مكده هنا، قال في الكتاب: ألا يرى أن محمداً لو أقام البينة على المستحق أن الجارية جاريته اشتراها من إبراهيم بكداً وهو يملكها أنه يقضي بها لمحمد، ولو صار محمد مقضياً عليه بالقضاء على عبد الله لما قضى له، ولو أعاد المستحق البينة على محمد أنها أمته ولد في منك قصي بها للمستحق وترجعت بينته على بنة محمد لأن بينة التاج لا تعارض بينة الملك المطلق لأن بينة التاج أكثر إثباتاً، ورجع محمد بالشئ على إبراهيم في هذه الصورة، لأن محمد صار مقضياً عليه بهذا القضاء، قال: ولو لم يستحق الجارية أحد وبكس أقامت الجارية ابينة على عبد الله أنها حرة الأصل وقضى القاضي بحريتها رجع محمد بالشئ على إبراهيم لأن محمد صار مقضياً عليه في هذه الصورة والقضاء بالحرية وما أحق بها قضاء على الناس كافة لأن الحرية تعلق بها أحكام متعددة إلى الناس من أهلية لشهادة والقضاء والولاية وغير ذلك فانصب ذو اليد خصماً عن الناس كافة، فكان القضاء على ذي اليد قضاء على الناس كافة، أما الملك المطلق فلم يتعلق به أحكام متعددة إلى الناس كافة فلم ينتصب ذو اليد خصماً عن الناس كافة وكذلك لو أقامت البينة على عبد الله أنها كانت أمته اعتقها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالشئ على إبراهيم بهذا القضاء بحرية الأصل سواء كد، في الخيد، أما القضاء بالوقفية على ذي اليد هل يكون قضاء على الناس كافة؟ حكى عن شمس الأئمة الحلبي والقاضي الإمام ركن الإسلام: أنه يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعى رجل هذه الأرض بنفسه لا تسمع دعواه والحقاؤه بالعضاء بحرية الأصل، وفي تناوئ أبي الليث: أنه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الأرض لنفسه منكاً مطلقاً تسمع دعوه وأحقه بالقضاء بالملك المطلق، وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى كد، في التلقط، ادعى رجل دار في يدي رجل ابن أبيه مات وتركها مبرأاً له وأخيه مملوك وأخوه منكر دعوه ورعه له لا شيء له من الدار فأقام المدعي بينة على دعواه وقضى له بتصرف الدار ثم رجع أخوه إلى تصديقه لم يقص نه

بشيء، فإن جاء الغريم للميت بعد ذلك وأثبت دينه بمحضر من الوارث بيمينه وسأل القاضي أن يقضي للميت بالدار فإن القاضي يستقبل القضاء فيقضي للميت بالدار كلها بالشهادة الأولى وتباع الدار ويقضي الغريم حقه من ثمنها، فإن فضل شيء من ثمنها يجعل نصفها للابن المدعي ويرد الباقي على المقتضى عليه بالدار ولا أجعل للابن المنكر من الفضل شيئاً كذا في المخطوط، ذكر في شهادات الجامع أن في دعوى العيون أحد الورثة إما ينتصب حصصاً عن الميت للمدعي في حين في في يد ذلك الوارث لا في حين ليست في يده حتى أن من ادعى عينا من التركة واحضر وارثاً ليست تلك العيون في يد هذا الوارث الذي أحضره لا يسمع دعواه عليه، وفي دعوى الدين أحد الورثة ينتصب حصصاً عن الميت وإن لم يصل إليه شيء من التركة، قال: إذا ادعى رجل على غيره أنك كفلت لي عن فلان بألف درهم لي عليه بأمره وجحد المدعي عليه الكفالة وأقام المدعي بينة على دعواه فالقاضي يقضي بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى لو حضر الأصيل وانكر ما ادّعاء المدعي كان للكفيل أن يرجع عليه بالمال من غير أن يحتاج إلى إعادة البينة عليه، فإن حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال إلى المدعي كان للمدعي الخيار إن شاء طلب الكفيل بالمال وإن شاء طالب الأصيل، ومتى أدّى الكفيل يرجع على الأصيل بما أدى ولا يحتاج إلى إعادة البينة ولا يكون للأصيل أن يحتاج على الكفيل بإنكار الكفالة والأمر ببطلان جحدوه لمرئان المحكم عليه بخلاف ذلك، ولو كان المدعي ادعى الكفالة بألف درهم ولم يدع الأمر وأقام بينة على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يتعدى ذلك القضاء إلى الغائب حتى لو حضر لا يكون لأحد عليه سبيل إلا بعد إعادة البينة، هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادّعاء الطالب كفالة منسرة، فاما إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادّعاء كفالة مبهمة بأن قال: كفلت لي عن فلان بكل ما لي قبله ولم يبين المال ولم يقدّره بتقدير بل ثبته وأطلقه وجحد الكفيل ذلك فأقام المدعي بينة على دعواه أن له على فلان ألف درهم كانت قبل الكفالة قبلت بيمينته وقضى بالمال على الكفيل وتعدى القضاء إلى المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان للطالب أن يطالبه سواء ادعى الطالب الكفالة بأمره أو بغير أمره غير أنه إن ادعى الكفالة بأمره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول عنه، وإن ادعى الكفالة بغير أمره فالكفيل لا يرجع عليه بما أدى، أما في حق وجوب المال للطالب فدعوى الأمر وهدمه على السواء، وكل جواب عرفته في الكفالة فهو الجواب في الحوالة، هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه غائب، وأما إذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والطالب غائب بأن ادعى رجل وقال: إني كفلت عنك لفلان بكذا بأمرك وقضيت ذلك منك فالآن أرجع عليك بذلك وجحد المدعي عليه دعواه ذلك كله أو أقر بالكفالة بالأمر ولكن انكر القضاء وأقام المدعي بينة على دعواه فالقاضي يقضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لإثباته ذلك بالحجة ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وانكر القبض لا يلتفت إلى إنكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفالة، قال: وإذا قال الرجل لغيره: اضم لفلان عني ثمن ما بايعني به أو ما فادني أو ما أقرضني ففعل ذلك وغاب المكفول عنه ثم أقام المكفول له بينة على مبايعته أو مدينته أو إقرضه إياه بعد كفالة هذا الكفيل والكفيل وجحد

ذلك كله قضى القاضي على الكفيل بالنال ويكون ذلك قضاء على المكفول عنه الغائب، حتى لو حضر وجحد ما ادعاه المكفول عنه لا يلتفت إلى جحوده ويلزمه النال من غير أن يحتاج المكفول له إلى إهادة البيعة وإن غاب المكفول له وحضر المكفول عنه فادعى الكفيل على المكفول عنه أن المكفول له قد دأبت ألف درهم وإني قضيت عليك عن الكفيلة التي أمرتني بها وجحد الأصل ذلك كله أو أقر بالمداينة ولكن جحد القضاء وأقام عليه الكفيل البيعة بذلك قضى القاضي بالنال للكفيل على المكفول عنه لثبوت الأداء من الكفيل بعد المداينة بالبيعة العادلة، ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة، ذكر في فتاوى وشيخ الدين: لو طالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل: إن المدينون أقاموا والمدينون غائب فاقام الكفيل بيعة على أداء المدينون تقبل وينتصب الكفيل خصماً عن المدينون لأنه لا يمكنه دفع رب المال إلا بهذا فينتصب خصماً كذا في الفصول العمادية، هشام بن محمد رحمه الله تعالى قال: سألت محمد رحمه الله تعالى عن فتاة في قوم كثيرين فيها الشاهد والغائب والصغير والكبير فأقام رجل البيعة على بعضهم أنهم حنفوا هذه الفتاة في أرضه غصبا وهم قوم كثيرون لا نفدر على أن نجمعهم، قال: جعلت لهم وكيلاً وقضيت على وكيلهم كذا في المحيط، رجل يدع من رجل نصف العبد بمائة دينار وأردعه بصفه ثم غاب البائع فجاء رجل وأقام البيعة أن له نصف العبد فلا خصومة بيته وبين المشتري إذا أقام المشتري البيعة على ما كان من البائع لأن كل بائع في دار الدنيا إذا باع ينصرف بيعة إلى ملكت نفسه دون ملك شريكه وظهر أن المستحق شريك البائع والإبداع حصل في النصف المقتضى به بالاستحقاق ورد على السويدة والمودع لا ينتصب خصماً كذا في الفصول العمادية، والله أعلم.

### الباب الثاني والثلاثون في المظفرات

وإذا كان علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفل أن يتد فبه وتداً ولا أن ينتقب فيه كوة يعبر رضا صاحب العلو وليس لصاحب العلو أن يبني علوه ولا أن يضع عليه جدعاً ثم يكن ولا يحدث كنيهاً إلا برضا صاحب السفل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: حار لكل واحد منهما أن يصنع ما لا يضر به، وقيل: هذا تفسير لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: يعني أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى إنما منع عما كان مصرراً وأما إذا لم يكن فم منع كما هو قولهما فكان جور التصرف لكل واحد منهما بما لا يتصرف به لآخر فصلاً مجمعا عليه، لأن التصرف حصل في ملكه فيكون المنع لعلو المصرد لصاحبه، وقيل: ليس ذلك بتفسير له وإنما الأصل عندهما الإباحة لأنه تصرف في ملكه والملك يقتضي الإطلاق فلا يمنع عنه ولا يعارض الضرر فإذا لم يكن ضرراً لا يمنع بالاتفاق، وإنما تظهر ثمرة الاختلاف إذا أشكل فعندهما لم يجوز المنع لأن الإطلاق متيقن واليقين لا يزول بالشك والأصل عنده الحظر لأنه تصرف في محل تعلق به حق محترم لغير وهو صاحب العبد لأن قراره عليه ولهذا يمنع من الهدم اتفاقاً وتعدل حق المير بمنع المالك من التصرف كما منع حق المرتهن والمستأجر المالك من التصرف في المهرن والمستأجر والإطلاق يعارض وهو الرضا به دون عدم الضرر به فإذا أشكل لا

يزور المتع، على أنه لا يجري عن نوع ضرر بالعمو من قوهي بناء أو نقصه فيسبح عنه كذا في  
 العناية، واختار نعمتي<sup>(١)</sup> أنه إذا أشكل أن يصير أولاً بحث وإذا علم أنه يضر لا يملك كذا في  
 البحر الرائق، وإذا كانت رائفة مستطيلة تشعب منها رائفة مستطيلة وهي غير مائدة وكندت  
 الزائفة الأولى أيضاً غير مائدة هكذا ذكر الإمام التمرقاشي<sup>(٢)</sup> والفقهاء أجمعون كذا في النهاية،  
 فليس لأهل الزائفة الأولى أن يفتحوا باباً في الرائفة القصوى لأن فتحه للمرور ولا حق لهم في  
 المرور إذ هو لأهلها خصوصاً حتى لا يكون لأهل الأولى قبضاً يبيع فيها حق الشععة بخلاف  
 المائدة لأن المرور فيها حق العامة، قيل: المتع من المرور لا من فتح الباب لأنه رفع حذاره والأصح  
 أن المتع من الفتح لأن بعد المتع لا يمكنه المتع من المرور في كل ساعة وإن كانت مستديرة قد  
 لزم طرفاها فلهما أن يفتحوا لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها إذ هي ساحة مشتركة،  
 ولهذا يشتركون في الشععة إذا بيعت دار منها، ومن ادعى في دار دعوى وأكراها الذي هي في  
 يده ثم صالحه منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على الإنكار والمدهي وإن كان مجهولاً فالصلح  
 على معلوم عن مجهول جائز عندنا، ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت كذا  
 فسل البينة فقال: جعدي البينة فاشتريتها وأقام المدعي البينة على الشراء قبل الوقت الذي  
 يدعي فيه البينة لا تقبل سنته لظهور التناقض إذ هو يدعي شراء بعد البينة وهم يشهدون به  
 قبها، ولو شهدوا به بعده تقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى البينة ثم أقام البينة على الشراء  
 قبها ولم يقل جعدي البينة فاشتريتها لم تقبل أيضاً، ذكره في بعض النسخ لأن دعوى البينة  
 إقراره بالملك للوهاب عندنا ودعوى الشراء وجوبه بعد منافصاً بخلاف ما إذا ادعى الشراء  
 بعد البينة لأنه نفور ملكه عندها، ومن قد لاخر اشترت مسي هذه الحارية فأنكر الآخر إن  
 أجمع البائع على ترك الخصومة وسعه أن يطأها، ومن أقر أنه قس من فلان عشرة داهم ثم  
 ادعى أنها زبوف صدق بخلاف ما إذا أقر أنه قبض الجيد أو حقه أو الثمن أو استوفى لإقراره  
 بقبض الجيد صريحاً أو دلالة فلا يصدق، واليهجرة كالزبوف وهي المستوفة لا يصدق لأنه ليس  
 من جنس الدراهم والريف ما ريفه بيت الماء واليهرج ما يردّه التجار، والمستوف ما يطلب عليه  
 العش، ومن قال لآخر: لك علي ألف درهم فقال: ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل  
 لي عليك ألف درهم فليس عليه شيء لأن إقراره هو الأوب وقد ردد برد المقر له وشأنه دعوى  
 فلا بد من حجة أو تصديق خصمه، بخلاف ما إذا قال لغيره: شريت وأنكر له أن يصدقه،  
 ومن ادعى على آخر مالاً فقال: ما كان لك علي شيء فقام المدعي البينة على الألف وأقام  
 هو البينة على النقصه قست بيته وكذلك على الإبراء وكذا لو قال: ليس لك علي شيء، فط،  
 ولو قال ما كان لك علي شيء فط ولا أعرفك لم تقبل بيته على النقصه وكذا على الإبراء،  
 وذكر القدوري رحمه الله تعالى أنه تقبل أيضاً لأن المحتجب أو المخذرة قد يؤدي بالشعاع على  
 يابه فيأمر بعض وكالاته بإرضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فأنكر التوفيق، ومن ادعى على

(١) قوله واختار نعمتي إلى آخر الصادرة الذي رآه في نسخ البحر ما نصه واختار لدي أنه إذا أشكل أنه  
 يصير أم لا لا يملك وإذا علم أنه لا يصير يملك له وهو ظاهر وم في نسخ نهدي تحريف من الساج نور  
 خطا في النقل فبينته له أنه مصححه بحراري

آخر الله بآله جارية وقال : لم أبعها منك قط فأتاكم البيعة على الشراء فوجد بها إصبعاً زائدة وأمام البائع البيعة أنه يرى إليه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع ، ذكر حق<sup>(١)</sup> كتب في أسفله ومن قام بهذا الذكر الحق مهر ولي ما فيه إن شاء الله تعالى أو كتب في الشراء فعلى فلان خلاص ذلك وتسليمه إن شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقال : إن شاء الله تعالى هو على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق ، وقولهما استحسان ، ذكره في الإكرار ولو ترك فرجة قالوا : لا يلتحق به ، ويصير كغصن السكوت كذا في الهداية ، أراد أن يعني في فاره قنوراً للحيز الدائم كما يكون في الدكاكين أو رحي للطحين أو مدقاق القصارين ثم يجوز لأن ذلك يضر بجبرته ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز عنه وله أن يتخذ فيها حكاماً لأن ذلك لا يضر إلا بالندوة والتحرز عنها يمكن بأن يعني بين نفسه وبين جاره حائطاً بنورة ، قال الصدر الشهيد : والحيلة في هذه أن القياس له ذلك كله لأنه تصرف في ملكه لكن ترك القياس وأخذ بالاستحسان لأجل المصلحة ، قال : وكان والدي يعني إذا كان ضرراً بيتاً يمنع وبه يفتى ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اتخذ داره حماماً وتكادى الجيران من دحانها فلهم منعه إلا أنه يكون دخان الحمام مثل دخانهم ، ولو اتخذ داره حظيرة غنم والجيران يتأذون من نثر السرفون ليس بهم في الحكم منعه ، ولو حفر في داره بئراً نزع منها حائط جاره لم يكن له منعه وقيل : إذا كان يعلم ذلك لا صحالة فيه منعه وهو خلاف قول أصحابنا ، سقط حائط بين دارين ولا حدهما عورات وطلب من جاره أن يساعده في البناء قال أصحابنا : لا يجبر وقال الفقهاء رحمه الله تعالى : يجبر في وعائنا ، وقيل : إن كان يقع بصره في الصعود في دار جاره فله منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة ، وإن كان يقع في سطحه فلا ، كذا ذكر الإمام التبرقاشي كذا في النهاية ، شافعي للذهب إذا جاء إلى القاضي وأدعى الشفعة بالجوار فالقاضي هل يقضي له بالشفعة ؟ لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها ، بعضهم قالوا : لا يقضي ، ومنهم من قال : يقضي ، ومنهم من قال : إذا تقدم إلى القاضي بالقاضي يقول له : هل تعتقد وجوب الشفعة بالجوار إن قال : نعم ، يقضي له بها وإن قال : لا ، أئامه من ذلك الموضع ولم يسمع كلامه ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى : هذا أوجه الأنوئل وأحسنها ، وفي المنتقى : قضاء ثلاثة ببغداد كل قاضٍ على موضع معلوم فادعى رجل على رجل دعوى واحتلفا فبص يختصمان إليه بينهما ، فإن كان منزل المدعى والمدعى عليه في موضع واحد يختصمان إلى القاضي الذي هو في موضعهما وإن كان منزلاًهما مختلفين أحدهما من هذا الجانب والآخر من ذلك الجانب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : ذلك إلى المدي حيث شاء ، وقال محمد رحمه الله تعالى : ذلك إلى المدعى عليه يذهب حيث شاء ، وكذلك إذا كان أحد الخصمين عسكرياً فقال : نذهب إلى قاضي العسكر والخصم الآخر كان يدياً فقال : نذهب إلى قاضي البلدة مهر على الخلاف الذي ذكرنا في المسألة المتقدمه كذا في المحيط ، قال : إذا قال القاضي لرجل : قد ثبت عندني أن هذا سرق فاقطع يده أو قال : إنه زنى فحدّه أو قال : وجب عليه القصاص فاقطع يده فإن له أن يقطع يده

(١) قوله ذكر حق إلخ المراد بذكر الحق للحصن كما في القاموس والمراد عن قدم به أن من أخرجته كان له ولاية للطالبة بما فيه من الحق كذا في البحر وفيه إشكال وجوابه طلياً كما أنه مصححه بحرأوي



وبعدّه وهرجه ويسعه ذلك عندهما، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يسعه ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلاً وحتى يشهد معه رجل آخر إن كان في حق تقبل فيه شهادة رجلين وإلى ثلاثة أخرى إن كان هذا في الزنا، وقال بعض اصحابنا: هذا على ثلاثة أوجه إما أن يكون القاضي عالماً عادلاً أو عالماً ظالماً أو عادلاً جاهلاً أما إذا كان عالماً عادلاً قلنا أن يأخذ بقوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى من غير أن يستفسر، وإن كان عالماً ظالماً فإنه لا يأمر بأمره سواء فسره أو لم يفسره، وإن كان عادلاً جاهلاً فإنه لا يأمر بأمره حتى يفسره لأنه ربما يخطئ في القضاء فبسأله عن الحجة، والمسألة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى مصورة في القاضي العالم العادل، وكذلك إذا قال القاضي: أقر هذا الرجل عندي بألف درهم لهذا والمقر ينكر فقوله القاضي مقبول عندهما، وعند محمد رحمه الله تعالى: لا يلزمه قبوله كذا في شرح الطحاوي، وإذا أراد إثبات قضاء الخليفة عند قاضي الأصل يقول النائب عند قاضي الأصل أقر فلان لفلان بكذا، حكمت لفلان على فلان بكذا فثبت إقرار فلان وحكم النائب وجميع ما أخبر النائب عن قاضي الأصل لأن النائب قاضٍ في المكان الذي الأصل فيه قاضٍ، وقول القاضي في مكان قضاءه مقبول كذا في الذخيرة، وإذا قضى القاضي بحضرة وكيل النائب أو بحضرة وصي، لم يثبت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل والوصي ويكتب في السجل أنه قضى على الميت وعلى الغائب ولكن بحضرة وكيله وبحضرة وصيه، ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب العدوى: إذا أمر القاضي رجلاً بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال ويسمى بالفارسية موكل فتوته على المدعى عليه كذا ذكره القاضي الإمام صدر الإسلام، وعليه بعض الفقهاء وبعض مشايخنا قالوا: هي على المدعى وهو الأصح لأن متفخته تعود إلى المدعى، وإذا أقر رجل لإنسان بمال ومات المقر بقاتل ورثته بعد موته: إن أبانا أقر بما أقر كذباً فلم يصح إقراره وأنت أيها المقر له عالم بذلك وأرادوا بحليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه، وإذا قال ادعوني: أبيع عبيدي هذا واقضي حقه ذكر صاحب شرح مختصر المصمّم رحمه الله تعالى في أول مكانته: أن القاضي لا يحبس بل يؤجله يومين أو ثلاثة، أدهى على أخز مالا وإنكر المدعى عليه ذلك ثم أدهى عليه في مجلس آخر أنك استمعت مني هذا المال وصرت مقراً بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمعال جميعاً فالقاضي يحلف على المال أو على الاستمعال، وقد قيل: يحلفه على المال لأنه بالاستمعال يعتبر مقراً والإقرار حجة المدعى والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعى فإنه لا يحلف بالله ما للمدعى بينة، وفي نواذر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى: رجل قال لآخر: لي عليك ألف درهم فقال ذلك الرجل: إن حلفت أنها لك عليّ أديتها فحلف الرجل فأدّاها إليه، إن أدّاها على الشرط الذي شرط كان له أن يرجع فيها فدفع إليه، رجل أخرج صكاً بإقرار رجل فقال المقر قد أقررت لك بهذا المال إلا أنك رددت إقرارني بحلف المقر له، كمن أدهى البيع على إنسان فقال البائع: بعته منك إلا أنك أقلتني فإنه يحلف مدعي الشراء، رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدتين وقال: لا أدري أيتهما الأولى يحلف لكل واحدة منهما ما تزوجها قبل صاحبتهما والقاضي يبدأ في التحليف بأيتهما شاء، فإذا حلف لإحداهما وحلف بثلث نكاح الأخرى، وإن نكل لزمه

نكاح هذه وبطل نكاح الأخرى وهذا كله على قولهما، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فلا يجري الاستحلاف في النكاح، المدعى عليه بالدار إذا قال: أنا بنيت هذه الدار والمدعى يعلم بذلك وطلب بمن المدعى لا يحلف المدعى لجواز أن يكون المدعى عليه هو الباني ويكون البناء للمدعى بأن يبني المدعى عليه باسم المدعى حتى لو قال المدعى عليه: بنيت الدار لنفسي بغير أمر المدعى يحلف المدعى الحاكم المحكم إذا حلف المدعى عليه وحلف ثم قرعها إلى قاض مولى القاضي المولى لا يحلفه ثانياً كذا في المصنف، وإن كان الحاكم فاسقاً عندنا كذا في فتاوى قاضيهان، دار في يدي رجل ادعاه رجل آخر أنه غصبها منه فقال المدعى عليه: هذه الدار كانت لي وقعتها على كذا وكذا وأراد المدعى تحليفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لهما بناء على أن غصب الدار ينحقق عند محمد رحمه الله تعالى وكان في التحليف فائدة حتى لو نكل يقضي عليه بالقبضة، ولو أراد أن يحلفه العين لياخذ العين لا يحلف بالاتفاق لأن الدار صارت مستهلكة لصيرورتها وقعاً، والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى دفعاً للمحبة، وهذا كرجل في يديه عبد قال: هذا العبد لفلان اغتصبه من فلان فإنه يصدق في إقراره أنه لفلان ولا يصدق على المقر أنه اغتصبه من فلان ويصدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته للثاني، رجل في يديه ضيعة يرعى عنها وقف جده وقعتها علي وعلى ابنه ولولاد ابنه حامية فجاء رجل وادعاه وقال: إن الواقف هذا وقفها على جميع أولاده وأنا من جملة أولاده وأراد تحليف صاحب اليد لا يحلف إلا إذا كان في يد صاحب اليد شيء من غلة هذه الضيعة فحيث لا يحلفه على بصيب للمدعى لأنه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وهو القيد ينكر فمحلف على ذلك ولا كذلك الوجه الأول وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول: بأن للموقوف عليه حق الخصومة، أما على قول من يقول ليس له حق الخصومة ينبغي أن تكون الدعوى من المتولي حتى يحلف المدعى عليه في الوجه الثاني، فاضي العسكر لا ولاية له على غير العسكر ولا ينفذ قضاؤه على غير أهل العسكر إلا إذا شرط ذلك عند التقليد، وإذا كان الرجل من أهل العسكر وهو يعمل في السوق ويحرف فهو من أهل العسكر مثل شمس الإسلام الأوزجندی رحمه الله تعالى عمن وقف ضيعة على علماء خوافند وسلم إلى المتولي ثم ادعى على المتولي فساد الوقفية بسبب الشيعر بين يدي قاضي خوافند فحكم بصحة الوقفية على قول من يرى ذلك، وقاضي خوافند من علماء خوافند هل ينفذ قضاؤه؟ قال: ينفذ قضاؤه لأنه يصلح شاهداً في هذا فيصلح قاضياً وإنما يصلح شاهداً في هذا استدلالاً بما ذكره هلال في وقفه، وإذا وقف للرجل على فقراء جبراته ثم شهد بعض فقراء جبراته على الوقف قبلت شهادتهم لأن الجوار ليس بلازم، القاضي لا يملك تزويج الصغار إلا إذا كتب في مشوره ذلك، إذا مات القاضي قبل استيفاء الرزق من بيت المال يسقط رزقه ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في أول باب الثقة من أدب القاضي في فتاوى النسفي، قاضي كرخ وقاضي خمير أنه إذا التقيا فقال أحدهما للآخر: إن فلاناً أقر لفلان بكذا لا يقضي به حتى يبعث إليه الرقعة اتياهاً للجنة في كتاب القاضي إلى القاضي قالوا: هذا إذا لم يكن كل واحد منهما زمان الإخبار في مكان هو قاض فيه أما إذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه ينبغي أن يقضي به لأن

القول أقوى من الرقعة كذا في المحيط، قاضي باع مال اليتيم بنفسه أو أودعه أو باع أمينة باسمه وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقصى غيره فشهد قوم عنده أنهم سمعوا القاضي الأول يقول: بعث فلان مال اليتيم بكذا وكذا، فهدد الشهادة ثقيل، وبؤخذ المشتري بالمال، وكذا الوديمة هي الملقط ولو مات أحد ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره بحور، ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض في الفتاوى الخلاصة رجل له على آخر دعاوى متفرقة من الدراهم والدينار والفضة قال: تجمع دعاواه كلها ويحلف بمينا واحدة على ذلك كله رجل ادعى على رجل مالا فأنكر المدعى عليه فأخرج المدعى خطأ بإقرار المدعى عليه بذلك المال وقال: هذا خط المدعى عليه فأنكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الخطير مشابهة ظاهرة اختصموا فيه قال بعضهم: يقضي القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم: لا يقضي وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه: هذا خطي ولكن ليس علي هذا المال إن كان الخط على وجه الرسالة مصدراً معنوياً لا بصدقي ويقضي عليه بالمال، وخط الصراف وانسمار حجة عرفاً، وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والإقرار فإن شهد على نفسه بما فيه يكون إقراراً يلزمه، وإن كتب خط بين يدي انشهود وقرأ عليهم كان إقراراً حل لهم أن يشهدوا عليه سواء قال لهم: اشهدوا علي أو سم بفلان فإن كتب بين يدي الشهود وسم يقرأ عليهم ولكن قال لهم: اشهدوا علي بما فيه كان إقراراً حل لهم أن يشهدوا إن علموا بما فيه، وإن لم يعلموا لا يحل لهم أن يشهدوا بما فيه، الصبر رجل مات وله غلام كاتبه على ألف درهم وعلى الميت إنسان ألف درهم فقصى المكاتب العريم قضاء عن دية بمير امر القاضي في القياس باطل ولا يعتد المكاتب حتى يعتقه القاضي، الخاتبة رجل ادعى عبداً في يدي رجل فأنكر المدعى عليه فاستحلف فشكل فقصى القاضي عليه بالسكون ثم إن ادعى عليه أقام البينة فشهدوا أنه كان اشترى العبد من مدعي قبل ذلك منه كذا في التتارخانية، ومن قال: مالي في المساكين صدقة فهو على ما عهده الركعة، وإن أوصى بثلاث مائة فهو على ثلث كل شيء وتدخل فيه لأرض العشرية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل ولا تدخل أرض الخراج بالإجماع، وهو قال: ما أملاكه صدقة في المساكين فقد قيل: يتناول كل مال لأنه أعم من عقد فلان، والمقيد بالإيجاب الشرع وهو محتصر بلعده المال ولا محصر في لفظه فبقي على العموم، والصحيح أنهما سواء ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب بمسك من ذلك قوته ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمسك لأن حاجته هذه مقدمة وسم بقدر شيء لاختلاف أحوال الناس فيه، وقيل: اختلف بمسك قوته ليوم ومالك الغنة لشهر ومالك الصباح حسنة على حسب التماوت في مدة وصولهم إلى الدار، وعلى هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع إليه ماله، ومن أوصى إليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وعمر أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في الفصل لأول أوصى، ومن أعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لأنه إثبات حق لإتمام أمر ولا يكفي أنتهي عن الوكالة حتى يشهد عنه شاهدان أو واحد عدل، وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: هو

والأول سواء وعلى هذا الخلاف إذا أخير المولى بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر إلينا وإذا باع القاضي أو أمينه عبداً للفرماء وأخذ المال مضاع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الفرماء وإن أمر القاضي الوصي بجميعه للفرماء ثم استحق أو مات قبل القبض مضاع المال يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي على الفرماء، وإن ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه يدينه، قالوا: ويجوز أن يقال: يرجع بالمائة التي غرمها أيضاً لأنه لحقه في أمر الميت والوارث إذا بيع له بمنزلة الحرم كذا في الهداية، والله أعلم بالصواب.

## كتاب الشهادات وهو مشتمل على أبواب

### الباب الأول في تعريفها وركبتها وسبب أدائها وحكمها وشرايطها وأقسامها

أما التعريف فهو إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء هكذا في فتح القدير، وأما ركنها فلفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم هكذا في التبيين، وأما سبب أدائها فأما طلب المدعي منه الشهادة أو خوف فوت حق المدعي إذا لم يعلم المدعي كونه شاهداً، وأما حكمها: فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية، وأما الشرائط فتوعان. نوع هو شرط تحمل الشهادة، ونوع هو شرط أداء الشهادة، أما الأول فمعه أن يكون عاقلاً وقت التحمل فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وأن يكون بصيراً فلا يصح التحمل من الأعشى، ومعه أن يكون التحمل بمعاينة المشهود به بنفسه لا بغيره إلا في أشياء محصورة يصح التحمل فيها بالتسامع من الناس هكذا في البدائع، ولا يشترط لتحمل البليغ والخبرة والإسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبي عاقلاً أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً ثم بيع للصبي واعتق العبد وأسلم الكافر وقاب العاق فشهدوا عند القاضي قبل شهادتهم كذا في البحر الرائق، أما الثاني. فأنواع، منها: ما يرجع إلى الشاهد وهو العقل والبصيرة والحرية والبصر وسطق، وإن لا يكون محدوداً في قذف عبداً وإن يشهد لله تعالى ولا يجر الشاهد إلى نفسه معصاً ولا يدفع عن نفسه معصاً، وإن لا يكون خصماً، وإن يكون عالماً بالمشهود به وقت الأداء ذاكرة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما هكذا في البدائع، والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لا جوازه كذا في البحر الرائق، ولشرط هو العدالة الظاهرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما الحقيقية وهي الثابتة بالسؤال عن حال الشهود بالتعديل والتزكية ليست بشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنها شرط كذا في البدائع، والفقوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي، وأحسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أن العدل في الشهادة أن يكون مجتنباً عن الكبائر ولا يكون مصراً على الصغائر ويكون صلاحه أكثر من فسادته وصوابه أكثر من خطئه كذا في النهاية، واحتشدوا في تفسير الكبائر وأصح ما قيل فيه ما نقل عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحنواني رحمه الله تعالى أنه قال: ما كان شتماً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر وكذلك ما فيه بذر المروءة والكرام فهو من جملة الكبائر، وكذلك الإهانة على المعاصي والعجور والبحث عنها من جملة الكبائر، وما عداها فمن الصغائر هكذا في المحيط، ومنها. ما يرجع إلى نفس الشهادة وهي الدهوى في الشهادة القائمة على حقوق المباد من ادعي أو نائبه وإن تكون موافقة للدهوى والمعد في الشهادة فيما يطلع عليه الرجال وانعاق الشاهدين والد كونه في الشهادة في الحدود والإسلام إذا كان المشهود عليه مسلماً وعدم المقام في الشهادة على الحدود كنها إلا حد القذف حتى لا يقبل الشهادة عليها إذا تعادم للمهد بخلاف الإقرار لما عرفت

في كتاب الحدود والأصالة في الشهادة على الحدود والفصاح هكذا في البدائع، ومعدر حضور الأصل في الشهادة على الشهادة هكذا في البحر الرائق، ومنها ما يرجع إلى المشهود به وهو أن يكون بمعلوم، فإن كان مجهول لا تقبل لأن علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قصائه مما لم يعلم لا يمكنه القصاء به، وعلى هذا يخرج ما إذا شهد رجلان عند القاضي أن فلاناً وارث هـ الميت لا وارث له غيره أنه لا يقبل شهادتهما لأنهما شهدا بمجهول الجهة الشهادة أسباب إرواقه واختلاف أحكامها هكذا في البدائع، أم أقسام الشهادة فمنها: الشهادة على الزنا، ونعتبر فيها أربعة من الرجال، ومنها: الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين، ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في الهداية، ومنها: الشهادة في الولادة والبيكاره وعيوب النساء فيما لا يطع عليه الرجال، وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة مستمة حرة عدلة والثفتان أحود هكذا في فتح القدير، وهل تشترط لفظ الشهادة قال مشايخ بلخ ومشايخ بحرلى: تشترط، وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط، والقدروري اعتمد على الأول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة، ولو شهد بذلك رجل بان قال ناجاتها فاتفق نظري إليها بالجواب أن لا يمنع قبول شهادته إذا كان عدلاً في مثل هذا الموضع هكذا في المبسوط، والصحيح أنه لا يشترط العدد لأن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة علماً ثبت أن مشهود به هاهنا بشهادة امرأة واحدة في شهادة رجل واحد أولى كذا في النهاية، ومنها: الشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطلع عليه الرجال وشرط فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالاً أو غير مال كالسكاح والطلاق والعتاق والوكالة والوصاية ونحو ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين، وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الإحصان من هذا القسم حتى ينبت الإحصان بشهادة رجل وامرأتين عندما كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحد أدائها والامتناع عن ذلك

لا بأس للإنسان أن يحترق عن قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهة الموافقات رجل طلب منه أن يكتب شهادته أو يشهد على عقد فابى ذلك فإن كان الطالب يعد غيره جاز له الامتناع عنه وإلا فلا يسعه الامتناع كذا في بدعيه، وعلى هذا أمر التعديل إذا شتر من إنسان فإن كان هناك سواه من يملكه يسعه أن لا يحب وإلا لم يسعه أن لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلاً للحق كما في المحيط، ويلزم أداء الشهادة وبإثم بكتماها إذا طلب المدعي، وإنما بإثم إذا علم أن القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الأداء وإن علم أن القاضي لا يقبل شهادته أو كانوا جماعة فأتى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت قالوا: لا بإثم، وإن أتى غيره ولم تقبل شهادته بإثم من لم يؤد إذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين، وإن كان هو أسرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع عن الأداء كذا في الوجيز لمكردري، وإذا كان موضع لشاهد بعيداً من موضع القاضي بحيث لا يمكنه أن يفتد إلى القاضي لأداء الشهادة ويرجع إلى أهله في يومه ذلك قالوا: لا بإثم هكذا في التبيين، من حلف عس له شهادة ووقعت الخصومة عند قاصر غير عدل هل يسعه أن يكتب الشهادة حتى يشهد عند قاصر عدل؟ قال: له ذلك كذا في

الظهيرية، والشهادة في الحدود بخير فيها الشاهد بين السر والإظهار والسر أفضل إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة بقول: أخذ، ولا يقول: سرق حكداً في الهداية، ما يتحملة الشاهد على مواعير: يوعى بثبت حكمه بنفسه بلا إشهاد كالباع والإقرار وحكم الحاكم والغصب والقتل وإذا سمع شاهد الباع والإقرار وحكم الحاكم أو رأى الغصب والقتل وسعه أن يشهد وإن لم يشهد عليه ويقول: أشهد أنه باع ولا يقول: أشهدني لقلاً يكون كافياً، وتوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة، فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهده كذا في الكافي، ولو سمع من وراء الحجاب لا يسعه أن يشهد لاحتمال أن يكون غيره، إذ النخعة تشبه النخعة إلا إذا كان في الداخل وحده ودخل وعلم الشاهد أنه ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع إقرار الداخل ولا يراه لأنه يحصل به العلم، ويخفى للقاضي إذ قسر له لا يقبله كذا في النجاشي، احتلف المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت متتقية، بعض مشايخت قالوا: لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبعض مشايختا توسعوا في هذا وقالوا: يصح عند التعريف، وتعريف الواحد بكفي والمثنى أحوط وإلى هذا مال الشيخ الإمام المعروف بقوه زاده، وإلى القول الأول مال الشيخ الإمام شمس الإسلام الأوزجندی والشيخ الإمام ظهير الدين، وضرب من الموقوف يدل على هذا، فإذا أجمعنا على أنه يجوز النظر إلى وجهها لتحمل الشهادة ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إذا أخيره عدلان أنها فلائنة لذلك يكفي، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا تحمل له الشهادة على النسب ما لم يسع من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب كذا في الظهيرية، وللفقيه أبو بكر الإسكافي كان يقضي بقولهما في هذه المسألة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى، فإن عرّفها باسمها ونسبها عدلان يفي للمعدلين أن يشهدا على شهادتهما هؤلاء الشهود كما هو طريق الإشهاد على الشهادة حتى يشهدوا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب ويشهدوا بأصل الحق بطريق الأصانة فيجوز ذلك بلا خلاف كذا في الغيط، وكان للفقيه أبو الليث يقول: إذا أقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد عنده الثمان أنها فلائنة لا يجوز لمن سمع إقرارها أن يشهد على إقرارها إلا إذا رأى شخصاً يعني حال ما أقرت فحينئذ يجوز له أن يشهد على إقرارها شرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها كذا في الذخيرة، لو كشفت امرأة وجهها وقالت: أنا فلائنة بنت فلان لا يحتاجون إلى شهود، فإن ماتت يحتاجون إلى شاهدين يشهدان أنها كانت فلائنة بنت فلان وإذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان أنها فلائنة بنت فلان لم يحل لهما أن يشهدا بذلك يعني على إقرار فلائنة أما يجوز<sup>(١)</sup> أن يشهدا أن امرأة أقرت بكذا وشهد عندهما شاهدان أنها فلائنة بنت فلان حكداً في الملتقط، إذا شهدا على امرأة سمياها ونسبها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود: هل تعرفون المدعى عليها؟ فقالا: لا، فالقاضي لا يقبل شهادتهما، ولو قال: تحملنا الشهادة عن امرأة نسبها واسمها كذا ولكن لا ندري أن هذه المرأة هل هي بمعناها أم لا صحت شهادتهما على السماع، وكانت على المدعى

(١) قوله أما يجوز إلخ: كذا في الأصل الموقوف عنه ويقع التعبير بمثله كثيراً في الغيط وغيره والأظهر إنما إلخ أنه مصححه.

إقامة البينة أن هذه هي التي مسروها ربيوا نكحها كذا في المخط، ونصح تعريف من لا يصلح  
شهادته لها سواء كان الإشهاد لها أو عليها، ومن أمثايع من قال: إن كان الإشهاد لها لا يصلح  
التعريف ممن لا يصلح شهادتها بها واختنا نجم الدين لنسفي القبول الأول كذا في الفصول  
العنصرية، وسئل عني بن أحمد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها اعتقت هذه الجارية ولم يريا  
وجه المعتقة هل لهما أن يشهدا بذلك؟ قال: لا ما له يعرفها، فإن لم يعرفاها منذ اعتقتها  
وسعهما أن يشهدا عليها بالإعتاق كذا في التتارخانية نائلاً عن البتيمة، إذا كان لرجل على  
رجل حق فيقرمي السر ويوجد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول إلى حقه فاحتال  
ذلك وأخفى قوماً من المدور في بيته ثم استحضره وطلبه الحق والمزبدك سرا وخرج فسمع  
الشهود حل لهم أن يشهدوا عند علمائنا لأن العلم قد حصل وقيل: لا يحل لأن فيه تدنس  
وغدر ولكن بما يجوز إذا كان الشهود يرون رجوه وإن كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون  
كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا، وإن شهدوا، وأفسروا للفاضي لم يقبل شهادتهم إلا إذا أحصوا به  
عسماً كذا في محيط السرخسي، وإذا عاين المثلث دون المالك بأن عاين ملكاً بعد وده يسب إلى  
غلان بن غلان ولم يعاينه بوجهه ولا عرفه بنفسه فعلى لأصح رسمه أن يشهد وتقبل كذا في  
خزاعة المعتبر، وإن لم يعاين المثلث والمثلث ولكن سمع من الناس قولوا: غلان بن غلان في قرية كذا  
صيمة جندوه كذا، وهو لم يعرف تلك الصيمة ولا يده عليها لا يحل له أن يشهد له بالمثلث،  
وإن عاين المثلث دون المثلث بأن عرف الرجل معرفة تامة وسمع أن له في قرية كذا ضيعة وهو لا  
يعرف تلك الصيغة بعينها لا يسمعه أن يشهد كذا في النكاحي، وإن عاين الشاهد المثلث والمثلث  
بأن عرف المثلث بوجهه واسمه وسبه وعرف المثلث معدوده وحقوقه ووجهه في يده ينصرف فيه  
تصرف الملاك ويدعي أنه له ويقع في قلبه أنه له حل أن يشهد له بذلك هكذا في المخط، ذكر  
في المتن: إذا رأيت في يد رجل متاعاً أو داراً ووقع في قلبك أنه له ثم رأيت بعد ذلك في يد  
غيره وسمعت أن تشهد أنه للأول، وإذا أردت أن تشهد أنه للأول فشهد عندك شهاداً عدل أنه  
لسدي في يده اليوم كذا هو أو دعه الأول بحضورهما لم يسمعك أن تشهد أنه للأول بخلاف ما  
إذا شهد به عدل واحد، لا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق، ولم يذكر في جامع الصغير  
ورقع في قلبه أنه له ولم يذكر التصرف مع اليد، والصحيح ما ذكر في المتن، وكذلك كل أمر  
ضاهر بجور فيه الشهادة بالسماع كالملوك والسيكاج والنسب، ووقع في قلبك أنه حق ما سمعته  
من أخير فشهد عندك عدلان بخلاف ما وقع في قلبك سم يسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك إلا  
أن تستقر أنهما كذبان، وإن شهد به عدل واحد وسمعك أن تشهد بما وقع في قلبك من  
الأمر الأول، إلا أن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فيما يشهد هكذا في فتاوى قاضي د،  
ويجزي أن لا بين ما استعاد العسم به من مصرية بيد حتى لو بين ذلك ترد كذا في النكاحي،  
والفاضي (إمام بقول): إذا رأى شيئاً في يد رجل ينصرف منه والناس يقولون إنه ملكه إلا أنه وقع  
في قلب الرائي أنه ملك غيره لا ملكه وأنه ينصرف بأمر ذلك العبد لا يحل له أن يشهد بذلك  
وعليه فتوى كثير من مشايخ كذا في المخط، وإذا عاين بعد والأمة في يد إنسان يحذ منه فإذا  
كان يعرف أنهما رقيقان جاز له أن يشهد أنهما ملكه سو، كذا صغيرين أو كسريين، وإن لم



يعرف رقبتهما فإن كان صغيرين لا يعبرون عن أنفسهما فكذلك، وإن كان كبيرين يعبران عن أنفسهما سوء كذا صبيان عاتق أو ينفين لا تحمل له الشهادة عنهما هكذا في فتح القدير، وفي الواقعات إذا علم الشاهدان أن ائدار للمدعي مشهد عندهما شاهدان عدلان أن المدعي باع ائدار من الذي في يده قال محمد رحمه الله تعالى. يشهدان بما علما ولا يستفتان إني شاهدي البيع كذا في المحيط، ذكر الناطفي عابا لنكاح أو بيعا أو قتلا فلما أراد أن يشهد شهد عندهما عدلان بأنه طلقها ثلاث أو كان البائع أعفق لبيد قبل بيعة أو الولي عفا عنه بعد القتل لا يحمل لهما أن يشهدا بالنكاح وغيره، وإن كان واحد عدلا لا يسعه ترك الشهادة كذا في بوحير للكركري، إذا أقر الرجل بمال بين يدي رجل لرجل آخر ثم انكر وطلب المنقر له شهادته وأحضر شاهدان عدلان بأن ذلك الذي أقر به المنقر قد صار له مبيع أو هبة قال. يشهد الشاهد بما كان يعلم من ذلك كذا في الذخيرة، رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صحيحا أن فلان عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة إلى هؤلاء الشهود وقال لا تشهدوا فلان على فلان بالدين فإنه قضى جميع ما كان عليه من الدين كان لهم الخبر، إن شأؤوا امتنعوا عن الشهادة وإن شأؤوا شهدوا بدلت، وذكرنا القصة للقصص كي لا يفصي بالباطل هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، وعنه في رواية يشهدون أنه كان عنه ذلك ولا يشهدون أنه عليه، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحبا المال قد استوفى دينه أو أنه أبرا المطلوب عن دينه لا يسعهما أن يمتنعا عن الشهادة على لإقرار بالدين إلا أن يكونا سمعا إقرارا لطالب بالإبراء أو بالاستبراء وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، وبعض مشايخ زماننا احتاروا في هذه المسائل كنها أنه إن شهد عند لشاهد عدلان ووقع في قلبه أنهم صادقان ليس له أن يشهد بما عده من أصل الحق وإن شهد عنده شاهد واحد أو شاهدان عدلان إلا أنه لم يقع في قلبه صدقهما أنه أن يشهد بما عده من أصل الحق كذا في الذخيرة، إذا أقر الزوج عند الشاهد ببطلان أو أقر الحوئي بالإعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على لنكاح وعلى البيع فإنه يمتنع عن الشهادة ولا يحمل له أن يشهد كذا في فتاوى قاضيهان، مثل بين مقاض عن اثني نحاب بين يدي جماعة وقلا لهم لا تشهدوا علينا بما نسمعون، ما ثم أقر أحدهما بآخر فإن للشاهد أن يشهد بما سمع من إقراره وهو قرر ابن سيرين، قال لفيقه أبو الليث. وهكذا روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه ماخذ كذا في المحيط، إذا تزوج الرجل امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى ومضى على ذلك سنون وولدت أولادا ومضى سنون ثم مات الزوج ثم أتتوا مشهدين الشهود أن يشهدوا على ذلك المسمى وهم يتذكرون يسعهما أن يشهدوا عليه وعنده العتوى هكذا في الذخيرة، من هاتين دلة تنفع دابة ترتفع منها حل له أن يشهد بالدابة لترتفعة لصاحب الدابة الأخرى وباستراح كذا في المحيط، ولشهادة بالتراح بأن يشهد بأن هذا كان يتبع هذه الدقة ولا يشترط أداء الشهادة على تولادة كذا في التارخائية ناقلنا عن السباع، امرأة أقرت على نفسها بمان لا يها أو لأحبها تريد به لإضرار لبقية النورلة وشهود يعلمون بذلك قالوا. وسعهم أن يتحملوا الشهادة ويشهدوا بدلت، ويكره لها أن تفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، إذا كان المنقر له منطبا فقال المنقر

أقررت خوفاً منه، إن وقف الشاهد على خوف لا يشهد فإن لم يقف شهيد وأخبر القاضي أنه كان في يد عون من أهوان السلطان كذا في الوجيز منكره ربه، سئل أبو القاسم عن رجل أخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك صكاً هل يجوز ذلك وهل يحمل للشهود أن يشهدوا بذلك؟ قال: قد ضل المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد، وأما الشهود فلو شهدوا على ذلك حلفت بهم اللعنة، قيل: فلو أن الشهود شهدوا على إقراره بالدراهم ولكن حرموا السبب هل يجوز لهم الشهادة؟ قال: إن شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز أن يشهدوا بمثل ذلك كذا في النوازل وكذا في كل إقرار شبهه حرام وباطل كذا في المحبط، ولو سمعنا قاضياً يقول لرجل: قضيت عليك لهذا الرجل بكذا وشهدا على قضائه وبيننا للقاضي وقالوا: سمعنا قاضي كذا قال قضيت على هذا الرجل بكذا ولكن لم يشهدنا على قضائه لا يوجب ذلك حلاً في شهادتهما وإن بينا أنهما سمعا منه في غير البلد الذي هو فيه قاضٍ لا تقبل شهادتهما ولا يفتني لهما أن يشهدا هكذا في الذخيرة، سئل علي بن أحمد وأبو حامد عن القاضي إذا أشهد شهوداً أني قد حكمت لفلان على فلان بكذا ولم يحضروا مجلسه حين حكم فلو شهدوا عند قاضٍ آخر هل تقبل شهادتهم؟ فقال علي بن أحمد: هذه شهادة باطلة فلا صبرة بها قال أبو حامد الجواب كذلك والحضور شرط القضاء، قال: وإنه شرط الإشهاد كذا في التتارخاتبة ناقلاً عن البيهقي، رأى خطه ولم يتذكر الحادثة أو تذكر كتابة الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعه أن يشهد، وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد، قال الحلواني: يقتضى بقول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الوجيز للمكره ربه، وفي النوازل إذا عرف خطه والخط في حرره ونسي الشهادة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يسعه أن يشهد، قال العقيي أبو الليث رحمه الله تعالى: وبه تأخذ كذا في الخلاصة، وإن كان الخط في يد المدعي لا يحمل له أن يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاصيحيان، قال المتأخرون من أصحابنا إذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز أن يشهد وإن لم يتذكر الحادثة سواء كان الصك في يد الخصم أو غيره وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار، ثم إن الشاهد إذا اعتمد على خطه على القول المقتضى به وشهد رقبنا بقبوله فللقاضي أن يسأله هل تشهد عن علم أو عن الخط إن قال: عن علم قبله وإن قال عن الخط لا كذا في البحر الرائق، الشاهد إذا كان يعرف خطه ويحفظ إقراره ويعرف للقر له إلا أنه لا يعرف الوقت والمكان حل له أن يشهد كذا في الواقعات الحسامية، رجل كتب صك وصية وقال للشهود أشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماءنا لا يجوز لهم أن يشهدوا بما فيه وهو الصحيح، وإنما يحمل لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة: إما بأن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليه بين أيدي الشهود فيقول هو لهم أشهدوا بما فيه أو يكتب هو بين أيدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقول هو أشهدوا علي بما فيه وإن كتب بين أيدي الشهود صكاً وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو أشهدوا علي بما فيه لا يسعهم أن يشهدوا عليه، قال الإمام أبو علي السبكي: هذا إذا لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم، فإن كان مكتوباً على الرسم وكتب بين أيدي الشهود والشاهد يعلم بما في الكتاب وسعه أن يشهد وإن لم يقل له الكاتب أشهد علي بما فيه وإنه

حسن كذا في فتاوى قاضيخان، والكتابة على وجوه، منها ما هو مستتب مرسوم وهو أن يكتبها على صحيفة وصدرها وحنون عني وجه يكتب إلى الغائب من قال: ثم أمر به الإطلاق أو لم أره به الإقرار دين لم يثبت عليه وبين الله تعالى، ولا يدين في القضاء حتى يجوز للشاهد أن يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال للشاهد اشهد على ذلك أو لم يقل كذا في خزانة المفتين، وفي المفتي: رجل كتب كتاب رسالة إلى رجل فكتب من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فإنك كتبت إليّ بتلخيصي الألف التي كانت لك عليّ وقد كنت قبضت منها خمسمائة وبقي لك عليّ منها خمسمائة إنه حاز لمن علمه أن يشهد بذلك عليه وإن لم يشهد على نفسه بذلك كذا في الخط، وأما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو أن كتب على الأرض أو صحيفة أو خرقة أو لوح أو كتبه بغير مداد في صحيفة إلا أنه يستبين وقال لهم: اشهدوا وسعهم أن يشهدوا وإلا فلا، ولو رآه قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم يشهدهم به على نفسه لم يكن ذلك لارماً ولا ينبغي لمن علم أن يشهد به لأنه يحتمل أن يكون لشجرة بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف خط السمسار والصراف فإنه حجة، فإن جحد الكتاب فقامت عليه بينة أنه كتبه أو أملاه جار كما لو دعى إقراره وجحد وكذا سائر التصرفات على هذا بخلاف الحدود والنقصان المرسوم وغير المرسوم فيه سواء، ولو أقر بسرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع، وأما غير المستبين نحو أن كتب عني المذء أو على الهوى ثم قال: اشهدوا عليّ بذلك لا يسعهم أن يشهدوا عليه وإن علموا ماذا يكتب لأن الكتاب الذي لا يستبين كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والدمي فيه سواء هكذا في حرية المفتي، وبر كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان وأمسكا الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما، وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي، اشترى عبداً وادعى على الداع أن هذا عيباً فلم يثبت فيعدها من رجل فادعى المشتري للثاني عليه هـ العيب فأنكر فالدين سمعوا حل بهم أن يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة، صب ريتاً أو سماً أو خلا لغيره بمعاينة الشهود وقال: ماتت فيها فارة كان القول قوله مع يمينه في إنكاره استهلاك الظاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه صب غير محس، ولو أن رجلاً عمد إلى طواف لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود ثم قال: كانت مئة لا يقل قوله في ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكية كذا في فتاوى قاضيخان، الشهادة بالشيعة والتسامع تقبل في أربعة أشياء بالإجماع وهي النكاح والنسب والموت والقصاص كذا في محيط السرخسي، فإذا سمع الرجل من الناس أنه فلان بن فلان أو رأى رجلاً يدخل عني امرأة وسمع من الناس أن فلانة زوجة فلان أو رأى رجلاً قصي لرجل بحق من الخقوق وسمع من الناس أنه قاضي هذه البلدة أو سمع الناس يقولون إن فلاناً مات أو أنهم صنعوا به ما يصنع ياموتى وسمع أن يشهد وإن لم يعاين الولادة على فراشه أو عقد النكاح أو تقليد الإمام بإياه قضاء هذه المدة أو الموت هكذا في الدخيرة، وكذا إذا رأى رجلاً وامرأة يسكنان بيتاً وينسبط كل واحد إلى الآخر فيسبط الأرواح وسمع أن يشهد أنها زوجته هكذا في الهداية، أما لو وقف بالصحيح أنه تقبل لشهادة بالتسامع عني أصبه دون شر لعله هكذا في الكافي، وكل ما يتعمق به صحة الوقف فهو من أصله وما لا يتوقف

عليه الصحة فهو من شرائطه كذا في البحر الرائق، قال الإمام ظهير الدين المرغيناني: لا بد هي الشهادة على الوقف من بيان الجهة بأن يشهدوا أنه وقف على المسجد أو المقبرة حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم لا تغيب كذا في المجوهرة النيرة، أما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتعوز كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد، وهكذا في الهداية والكنز والكافي، لأن هذا أمر مشتهر ويتمتع به أحكام مشهورة من السب والمهر والعدة وثبوت الإحصان كذا في النهاية، وأما الشهادة على العتق بالشهرة والتسامع فقد ذكر في نكاح المتقي أنه يجوز كذا في المحيط، وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، والشهادة على العتق بالشهرة والتسامع لا تحمل عندنا كذا في المحيط، أما الولاء الشهادة بالتسامع فيه غير مقبولة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً ثم رجع وقال: تقبل والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع، وينبغي أن يطلق أداء الشهادة ولا يمسر حتى لو نسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع ثم يقبل شهادته كذا في الكافي، لو شهد عند القاضي وقال: تشهد أن فلاناً مات أخيراً بذلك من ثقت به حارت شهادتهما هو الأصح كذا في الخلاصة، وهكذا في النهاية نقلاً عن العدة، إذا شهد الشهود بما تجوز به الشهادة بالتسامع وقالوا: لم نعلم ذلك لكنه اشتهر عندنا حارت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، وفي فتاوى رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقف بالتسامع وإن صرحا به لأن الشاهد ربما يكون سهو عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتبين القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعلم، وإذا لا فرق بين السكوت والإقصاع أشار ظهير الدين المرغيناني إلى هذا المعنى كذا في الفصل العمادية، في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره يعزقتين الحقيقة والحكمية، والحقيقة: أن تشتهر وتسمع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ولا تشترط في هذه العدة ولا لفظ الشهادة بل يشترط التواتر، والحكمية: أن يشهد عدة رجلاً أو رجل وامرأتان عدول بلفظ الشهادة كذا في الخلاصة، هذا إذا شهدا عنده من غير استشهاد هذا الرجل، فإنه ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشهادات أنه إذا لقي رجلين عدلين شهدا عنده على نسبه وعرفا حاله وسعه أن يشهد، ولو أقدم هذا الرجل عنده شاهدين شهدا على نسبه لم يسعه أن يشهد، ولو أن رجلاً برل بين ظهرائي قوم وهم لا يعرفونه وقال: أنا فلان بن فلان قال محمد رحمه الله تعالى: لا يسعهم أن يشهدوا على نسبه حتى يلموا من أهل بيته رجلين عدلين فيشهدان عندهم على نسبه، قال الخصاص في شرح هذا الكتاب: وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد، قيل: في الموت يكتفى بإخبار واحد أو واحدة وهو اختار، ولا يشترط لفظ الشهادة بالاتفاق كذا في فتح القدير، من شهد أن حصر دس فلان أو صلى على جنازه فهو معانته حتى لو نسر للقاضي قبله كذا في المصمبات، لو جاء خبر موثب إسان فصنعوا ما يصنع عند الموت ثم يسعك أن تحبر بموته حتى يخبرك ثقة أنه عيى بموته كذا في محيط المرخسي، قال مشايختنا، إذ لم يمانى الموت إلا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصح قالوا: يخبر بذلك عدلاً مثله إذا سمع منه حل به أن يشهد على موته فتشهد هو مع ذلك الشاهد حتى يقضي القاضي بشهادتهما كذا في النهاية، والله أعلم.

### الباب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع إلى الشهود

يحتاج في الشهادة على الخاصر إلى الإشارة إلى المدعى عنه والمدعى والمشهود به إذا كان الشهود به ثقلاً وفي الشهادة على الموت أو العائب وقد حضر الوصي أو الوكيل يحتاج إلى تسمية الشهود اسم الميت واسم العائب واسم أبيهما واسم جدتهما شرط لخصاص ذكر الجدة لتعريف وهكذا ذكر في الشروط، ومن مشايخنا من قال هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أما علي بن إبي يوسف رحمه الله تعالى فذكر الأب يكفي كذا في الذخيرة، والمصحيح أن النسبة إلى الجد لا بد منها كذا في البحر الرائق، فإذا قصي قاصي بدور ذكر الجد يتغذى لأنه وقع في فصل محتهد فيه كذا في الفصول لصادية، وإن كان معروفاً بالاسم المجرد مشهوراً كإبي حنيفة يكفي ولا حاجة إلى ذكر الأب والجد كذا في البحر الرائق، والصاعدة لا تقوم مقام ذكر الجد على قول من شرط ذكر الجد إلا إذا كانت صاعدة يعرف بها لا محالة كذا في الذخيرة، وإن ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محله رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وإن كان مثله آخر لا يكفي حتى يذكر شيئاً آخر يحصل به التمييز كذا ذكر في ادب القاضي، والخاصر أن المعتبر إنما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك هكذا في الفصول العمادية، إذ شهد الشهود على إقرار رجل بشراء محدود أو بعه أو ما أشبه ذلك لا بد وأن يذكر في الشهادة أنه أقر على نفسه أو يقولوا: أقر بشرائه بنفسه أو بعه بنفسه كذا في الذخيرة، وفي فتاوى الفقيه أبي الليث: إذا ادعى على آخر أنه استهلك دواب له عدداً معلوماً وأقام البينة على ذلك يسفي أن يبين للشهود الذكر والأنثى، وإن لم يبينوا ذلك فاللفقيه أبو بكر: أحرف أن تبطل الشهادة ولا يقضي للمدعى بشيء من دعواه، وإن بينوا الذكور والإناث جازت شهادتهم ولا يحتاج إلى ذكر اللون، وهذا القائل يقول: مع ذكر الأربعة والذكورة لا بد من ذكر النوع بأن يقول: فرس أو حمار ونحوه، ولا يكفي بذكر اسم لدابة، ومن مشايخ من أبى ذكر الذكورة والأنوثة والأول أصح هكذا في المحيط، ولو سأل القاضي الشهود عن كون الدابة وذكرها ثم شهدوا عند الدعوى وذكرها الصفة على خلافة تقبل والتناقض فما لا يحتاج إليه لا يضر كذا في الخلاصة، شهدا أن هذه المرأة وهي لثلاثة حرام على هذا المدعى عليه ثلاث طلبقات فوحد عليه الكف عنها قال: له حبل لا بد من ذكر الفص من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهو أن يقول في الشهادة أنه طلقها ثلاثاً، وكذا لا يكفي الشاهد بقوله وقد كاد حلف بطلاقها وحث فيها حتى يفسر لفظ اليمين والحث كذا في التارخانيه نقلاً عن الخاوي، الشهادة على الإفلاس أن يشهدا ويقولوا: لا نعلم له مالا سوى ثياب ليله وبهاره كذا في السراجية، رجل جاء إلى رجل يسأله ثوباً ودفع إلى البائع دراهم وأخذ الثوب واعتراه من غير أن يعدها بيها بلسانها جار ذلك، فون وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة إلى الشهادة قالوا: ينبغي للشاهدين أن يشهدا به أنه دفع إليه دراهم وقص منه الثوب ولا يشهدان على البيع إلا إذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الواحد والإعطاء كان على وجه البيع والمدعي الذي وقعت الخصومة إليه يعتد جواز البيع بالعاطي كذا في فتاوى قاصبحان، وإذا

وقع البيع بالتعاطي بين رجلين ومشت الحاجة إلى الشهادة فالتهود كيف يشهدون قيل: يشهدون على الأخذ والإعطاء ولا يشهدون على البيع وليل: لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط، ولو قالوا في شهادتهم: أين مدعى ملك<sup>(١)</sup> أين مدعي است ولم يقولوا: دردت ابن مدعى عليه بنا حق است<sup>(٢)</sup> اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه إن طلب المدعي من القاضي القضاء بالملك فإنه يقبل هذه البينة وإن طلب التسليم لا يقضي بها ما لم يقولوا: دردت ابن مدعى عليه بنا حق است<sup>(٣)</sup> كذا في الفصول العمادية، وهو الأشبه والأقرب إلى الصواب، وهذا القائل يقول: لو سأل القاضي من الشهود أمور في يد هذا المدعى عليه بغير حق فقال الشاهد: لا أدري تقبل هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة، وإذا شهد الشهود أن هذه العين ملك هذا للدهي وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق ولم يقولوا: فوجب عليه تصير يده عنها وتسليمها إلى هذا المدعي، حكى عن شيخ الإسلام أبي الحسن هني السعدي أن فيه اختلاف المشايخ منهم من قال: لا بد وأن يقولوا ذلك يعني للقضاء بالتسليم ومنهم من قال: لا حاجة إلى ذكره وتكون الشهادة مقبولة، ويجوز المدعى عليه على التسليم إذا طلب المدعي ذلك، وعليه أدركنا كثيراً من مشايخنا، قال شيخ الإسلام: هذا وأنا أفتي أن في الشهادة تصوراً كذا في المحيط، وفي فتاوى التنقي. ينبغي للشاهد أن يقول في شهادته: أين عين ملك أين مدعي است وحق وي است<sup>(٤)</sup> حتى لا يمكن أن يمتنع به: وحق وي ني<sup>(٥)</sup> بنفي، وكان الشيخ الإمام فخر الإسلام علي البيهقي يقول: إذا قال المدعي: فلان جيز ملك من است<sup>(٦)</sup> وحق من لا يكتفي به، وينبغي أن يقول: وحق من است ويقول في قوله ويدست فلان بنا حق بدست فلان بنا حق است، وكذلك في نظائره حتى لا يلحق به كلمة النفي قال: الاحتياط في هذا ولكن هذا الاحتياط في موضع يطلب بالتسليم كذا في الذخيرة، مثل شمس الإسلام الأوزجندی عن الشهود إذا غابوا بالفارسية: ما كوا هي دهيم كه أين عين مدعي بملك أين مدعي است<sup>(٧)</sup> هل تقبل شهادتهم قال: نعم، وقيل: ينبغي أن لا تقبل لأن قوله ما كوا هي دهيم في العرف للاستقبال وللحال ما كواهي میدهيم كذا في المحيط، وفي فتاوى شمس الإسلام الأوزجندی إذا شهد الشهود أن هذه العين حق هذا المدعي وتم يقولوا: ملكه قبلت الشهادة وقيل: لا تقبل وقيل: ينبغي لمقاضي أن يستفسر الشهود عن الحق أرادوا به الملك أو ما هو حقيقة الحق ويبنى الأمر على ما فسروا وعلى هذا إذا ادعى أن هذه الدار حقى ولم

(١) هذا للدهي ملك هذا المدعي. (٢) في يد هذا المدعى عليه بغير حق (٣) في يد هذا المدعى عليه بغير حق. (٤) هذه العين ملك هذا المدعي وحقه. (٥) وليس حقه. (٦) الشيء العلاني ملكي وحقني. (٧) يشهد أن هذه العين المدعى بها هي ملك هذا المدعي. (٨) يشهد أن الشيء العلاني حق فلان.

يقول: ملكي هل تصح منه هذه الدعوى كذا في المحيط، فإن شهد شاهد وفسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال: أشهد بمثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني: هذا احتياط من صاحب الكتاب أنه لا يقبل من الشهود الإجمال وهذا دأبه في هذا الباب، أما عندنا فإذا شهد الأول وفسر وقال الثاني: أشهد بما شهد به هذا فإنه يكفي ثم قد رحمه الله تعالى: اختار أن يجعل الجواب على التفصيل إن كان الشاهد قاصحاً يمكنه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه الإجمال كما قال صاحب الكتاب، وإن كان أعجمياً غير فصيح يقبل منه الإجمال إذا كان بحال لولا حشمة مجلس القضاء يمكنه أن يعبر للشهادة بلسانه، أما إذا كان بحال لا يمكنه أن يعبر بلسانه فإنه لا يقبل أيضاً، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى: اختار أن يحول الجواب على التفصيل إن أحسن القاضي بحبابة من الشهود بشهادة الزور كلف كل شاهد أن يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب، وإن لم يحسن بشيء من الحبابة لا يكلف ويحكم في ذلك رآيه كذا في شرح أدب القاضي للمصدر الشهيد، وقال شمس الإسلام الأوزجندی. إنما يقبل الإجمال من الشاهد الآخر إذا قال في شهادته بهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يقتضى كذا في الخلاصة، ثم قال رحمه الله تعالى: هذه الأقاويل مما إذا قال الثاني: إني أشهد بما شهد به الأول أو قال: أشهد بمثل ما شهد به الأول أم إذا قال: أشهد على شهادة الأول لا تقبل بالإجماع، لأن هذه شهادة على الشهادة وليس بشهادة على الحق، وكذلك إذا قال: أشهد على مثل شهادة الأول، وكذلك إذا قال: أشهد على مثل ما شهد به الأول لأن المثل قد يكون صلة وما قد يكون بمعنى من فصور كأنه قال: أشهد على من شهد به الأول كذا في شرح أدب القاضي للمصدر الشهيد، إذا كتب شهادة الشاهد في بياض وقرئ عليه ذلك فقال: أشهد أن لهذا المدعى جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه أو قال: هذا المدعى به اسدي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه إلى هذا المدعى فهذه شهادة صحيحة، وحكي عن الشيخ الإمام السرخسي في رجل ادعى داراً من نسخة أو صك قراها فقال الشهود وهم أميون: ما سمعنا كرهى ميدهيم<sup>(١)</sup> لهذا المدعى على هذا المدعى عليه إن شهادتهم صحيحة كذا في المحيط، في التنزيل إذا شهد أحد الشاهدين بنسخة قراها بلسانه ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الآخر يقرأ معه مقارناً بقراءته فهذا ليس بصحيح كذا في الأخيرة، مثل علي بن أحمد عن الشاهد إذا كان يصف حدود المدعى حين ينظر في الصك وإذا لم ينظر لا يقدر على وجهها هل تقبل قال: إذا كان ينظر ويتفقه ويحفظه عن النظر فلا تقبل وإذا كان يستعين به نوع استعانة كقارئ القرآن عن المصحف ثقيل كذا في التتارخانية نقلاً عن البنية، ادعى على آخر عشرة درهم وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه مبلغ عشرة دراهم قيل: تقبل وهو الأصح كذا في المحيط، إذا ادعى بالعربية: دوازه درهم<sup>(٢)</sup> وشهد الشهود أن لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ده دوازه درهم<sup>(٣)</sup> لا تقبل لمكان

(١) شهد هكذا. (٢) اثني عشر درهماً. (٣) عشرة أو اثني عشر درهماً.

الجهالة، وكذلك إذا ادعى د د وار د د وار د د وار د د لا تسمع دعواه، وكذلك إذا ذكر لتاريخ في الدعوى على هذا الوجه بأن قال: ابن عيسى منك منست ازده د وار د د سال<sup>(١)</sup> فإنه لا تسمع دعواه، وكذلك إذا ذكر للشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة، لو ادعى على آخر بعض شيء مشهدرا بهذه العبارة: ابن مدعي عليه جئت كعت كه ابن مدعي ابن مدعي به راير من فرست<sup>(٢)</sup> لا تقبل كذا في الخلاصة، ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء: استغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع للقاضي ذلك ولم يعلم أيهم قال ذلك فسألهم انقاضي بعد ذلك فقالوا: كنا على شهادتنا قالوا: لا يقضي انقاضي بشهادتهم ويقضيهم من بعده حتى يظفر في ذلك فإن جاء المدعي بإثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شهد في حادثة قبل الدعوى ثم أعادها بعد الدعوى قبلت شهادته كذا في هيئت، ومن شهد ولم يبرح ثم قال أوهمت بعض شهادتي يعني تركت ما يجب على ذكره أو أتيت بما لا يجوز لي إن كان غير عدل ترد شهادته مطلقاً قاله في المجلس أو بعده في موضع الشبهة أو غيره، وإن كان عدلاً ثبتت شهادته في غير موضع الشبهة مثل أن يدع لفظاً للشهادة أو أن يترك ذكر اسم المدعي أو المدعى عليه أو الإشارة إلى أحدهما سواء كان في مجلس القضاء أو في غيره، أما في موضع شبهة انشليس كما إذا شهد بألف ثم قال غلطت بل هي خمسمائة أو بالعكس تقبل إذا قال في المجلس ويقضي بجميع ما شهد أو لا عند بعض المشايخ وبما نعى أو زاد عند آخرين وإليه مال شمس لأئمة السرخسي، وأما بعدد قام عن المجلس فسم تقبل وعلى هذا إذا وقع الغلط في بعض الحدود فذكر الشرفقي مكان الغرمي أو في بعض السبب كان ذكر محمد بن عمر بذلك محمد بن علي بن عمر مثلاً وإن تداركه قبل التبراع عن المجلس قبلت وإلا فلا، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: أنه يقبل قوله في غير المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكر أولاً هكذا في العصابة والكافي والبحر الرائق، عن ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا شهد شاهدان على رجل محل فقبل أن يقضي القاضي بشهادتهما شهد عليهما رجلان يأبهما رجما عن شهادتهما إن كان الذي أخبر عن رجوعهما بمره القاضي ويحمله وقف في أمرهما ولم يبعد شهادتهما كذا في المحيط، رجل ادعى داراً وأقام البينة فأنطى القاضي بينته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهد أنها لآخر فشهادته باطلة، وكذلك لو قال: هذه الدار لفلان لا حق لي فيها ثم شهد أنها لفلان آخر لا يقبل كذا في الخلاصة، وإذا قال المدعي للقاضي لا سنة لي وحلف القاضي اندعى عليه بطلب اندعي ثم جاء المدعي ببينة روى المجلس بن وياد أنه تقبل بينته وعمر محمد رحمه الله تعالى: أنه لا تقبل وعلى هذا إذا قال المدعي: كل سنة آتي بها فمهم شهود زور ثم أتى ببينة وعلى هذا إذا قال: ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى علي هذا فمما حلله القاضي جاء فلان يشهد، وعلى هذا الخلاف إذا قال: مالي عند فلان وفلان شهادة على هذا ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما هكذا في المحيط، لو قال: كل سنة أقيسها فهي باطلة فإن أقام بنة لا تسمع في قولهم

(١) هذه العبارة ملوكي من عشر سنين أو ثني عشرة سنة

(٢) هذا المدعى عليه قال: إن هذا المدعي أرسل إلي هذا المدعي به



جميعاً قال الخفواشي: اختلفت الروايات عن أبي حبيبة رحمه الله تعالى في هذا واشهر قوبه مثل قول الحسن، وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يقول: فصاروا اليوم على ما قال محمد رحمه الله تعالى: بأنه لا تقبل، وقال القاضي الإمام فخر الدين: الفتوى على أنه تقبل كذا في الفبائية، رجلان قالا: لا شهادة لفلان عندنا ثم شهدا له ذكر في المتن: أنه يجوز شهادتهما وعن محمد رحمه الله تعالى في التور إذا قال: لا شهادة لفلان عندي في أمر أو قال: لا علم لي بهذا ثم شهد بعد ذلك جازت شهادته، وكذا لو أن رجلين قالا: كل شهادة تشهد بها لفلان على فلان فهي رور ثم جاءا وشهدا وقالا: لم نتذكر حيث قلت ثم قدكرنا جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان، رجل له دعوى في عبد في يدي رجل وله على ذلك شهود فقال واحد من الشهود عند القاضي لعبد من عبدي المدعى عليه: هذا العبد ليس هو العبد الذي لفلان فيه الدعوى ثم إن المدعي ادعى ذلك العبد بعبه لنفسه وشهد له ذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضي فقد قيل: يجب أن لا تقبل شهادته وقيل: يجب أن تميل كذا في المحيط، رجل ادعى عبداً في يد رجل وقال: يعني هذا لعبد بالك درهم وتقدتلك الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على إقرار البائع بالبيع وقال: لا يعرف للعبد ولكنه قال لنا: عبدي زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد أو أقر البائع أن اسمه زيد قال: لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع، فإن حلف رد الثمن وإن مكن البائع عن البمين لزمه البيع بتكوله وإن شهد الشاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيدا مولد منسيوه إلى شيء يعرف من عمل أو صناعة أو حلية أو عيب موافق ذلك هذا العبد قال: هذا ولأول في القياس سواء إلا أنني استحسن إذا منسيوه إلى معروف أن أجبره وكذا الامة كذا في فتاوى قاضيخان، وهي المتقى: شهد شاهدان أن لهذا في هذه الدار ألف دراع فإذا الدار حسمانة ذراع أو شهدا أن له في هذه القراع عشرة اجرة فإذا القراع خمسة اجرة فالشهادة باطلة ولو كان أقر بذلك اخذ المقر له كلها، ولو شهدا أن داره في دار هذا هذه ولم يحدا من أي موضع إلى أي موضع هي فالشهادة باطلة كذا في المحيط، ولو شهدوا أنها امرأته وحلاله ولم يدكروا للعقد اختار أنه يجوز كذا في خزنة المفتي، إن ادعى أنه رهن عند هذا لوباً أو غصبه منه شهد الشهود بذلك فقالوا: بأنه لا تعرف الثوب قبلت شهادتهم، وبيان الثوب إلى الغاصب والمرتهن كذا في المضمرات، إذا شهد على رجل أنه أقر أن اسمه عارية في هذا الدين والمال لفلان وعلان يدعيه فذلك جائز كذا في الملحق، والله اعلم.

### الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول

الفصل الأول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها لا يجوز شهادة الأحرار عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الدجيرة، ولا تقبل شهادة الأعشى مطلقاً سواء عمي قبل التحمل أو بعده فيما يجوز الشهادة به بالسمع أو لا تجوز، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز فيما طريقه السماع وما لا يكفي فيه السماع إذا كان بصيراً وقت التحمل أعشى عند الأداء إذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في فتح القدير، هذا إذا كان المدعي شيئاً لا يحتاج إلى الإشارة

إليه وقت الاداء، أما إذا كان شيئاً يحتاج إلى الإشارة فلا تقبل شهادته إجماعاً هكذا في البدائع، ولو عمي بعد الاداء قبل القضاء بمتع القضاء عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، الأعمى إذا شهد ردّت شهادته ثم صار بصيراً فشهد في تلك الحادثة تقبل كذا في الخلاصة، لا تقبل شهادة الصبيان والأجنان والمعتوه بمنزلة أجنون، إذا كان الرجل يمن ساعة ويبقى ساعة مشهد في حال إفاقته تقبل شهادته، وقدره خمس الأئمة الخلواني بيومين وقال: إذا كان حوته يومين أو أقل من ذلك ثم يبقى هكذا مشهد في حال إفاقته تقبل شهادته كذا في المحيط، ولا تقبل شهادته لسهة وحدهن إلا شهادة القبلية على الولادة في حق النسب دون الميراث هكذا في فتاوى قاضيهان، وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب، وشهادة النساء فيما يقع في الخدمات لا تقبل وإن مسّت الحاجة بهن كذا في الدحيرة، وكذلك أهل السجون إذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السحر لا تقبل أما شهادة النساء بانفردهن على استهلال الصبي (هو صباح الولد بعد الانفصال عن أمه) أو على تحريك عضو من أعضائه بعد الانفصال عن الأم لمقبولة في حق الصلاة عليه بالإجماع، وأما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل واشترط شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى تقبل شهادة امرأة واحدة إذا كانت عدلة كذا في المحيط، وهو أرحح كذا في فتح القدير، أما شهادتهن على تحريك الولد قبل الانفصال عندهما وشهادة الرجل وامرأتين أو رجلين على تحريك الولد قبل الانفصال أو على تحريكه حالة الانفصال عند الكل فلا تقبل كذا في المحيط، لا شهادة لنساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق الضمان كذا في لتدريخاية فعلاً عن اعتابة، رجل قال: إن شريعت الطبر فمملوكي هذا حر فشهد رجل وامرأتان أنه شرب أحمر يعتق العبد ولا يحد، وكذا لو قال: إن سرقته من مال علان شيئاً فشهد رجل وامرأتان على هذا يعتق عبيد ولا يقطع كذا في الخلاصة، لا تقبل شهادة لمملوك فأن كان أو مديراً أو مكاتباً أو أم ولد وكذلك معتق المعص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، كل من ردّت شهادته يبرأ أو للكفر أو للعبادة ثم رأت هذه مواعيد فأذاها بليت، ولو ردّت لعس أو وجبة أو العبد لمولاه أو أغوس نسبه ثم رأت فأذاها لم تقبل ولو تحصّل لمولاه أو أحد الزوجين لأخيه فأذاها بعد العتق وليبينة قبلت ركذ إن تحصّلها وهو عبد أو كافر أو صبي فأذاها بعد ووال هذه الموارد قيلت لأن المعتبر حالة الاداء ولا مانع حينئذ كذا في حرمة معتق، لو شهد لصاحبه حال تمام اسكاح قسم يقبل القاضي شهادته ولم يردّها حتى وقعت المرقعة بينهما لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الأصل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لقاضي لا يقضي بثلاث الشهاداة إلا أن يميدها كذا في المحيط.

**الفصل الثاني لمن لا تقبل شهادته لنفسه** اتفقوا على أن لإعلان بكبيرة بسم الشهاداة وهي الصمائر إن كان معلناً بنوع فسق مستشع بمصميه الناس بذلك فاسقاً مصنفاً لا تقبل شهادته، وإن لم يكن كذلك فإن كان صلاحه أكثر من مساوئه وعيوبه أغلب من خطئه ولا يكون سليم القلب يكون عدلاً تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، وعن أبي يوسف رحمه

الله تعالى: العاسق إذا كان وجيهاً في الدس دا مروءة يقبل شهادته والأصح أن شهادته لا تقبل كذا في الكافي، لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك مقيم عليه كذا في المصنوع، لا تقبل شهادة من اشتهر بأكل الحرام هكذا في الجوهرية المبررة، رد شهادة آكل مال اليتيم بأكثر مرة هكذا في فتح القدير، ولا يجوز شهادة مدس الخمر وأراد به الإدمان في لينة يعني يشرب ومن شبه أنه يشرب بعد ذلك إذا وجدته، قال شمس الأئمة المرحوم: ويشترط مع الإدمان أن يظهر ذلك للدس أو يخرج سكران فيسحر منه الصبيان حتى إن شرب الخمر في أسر لا يسمع العدالة، دل في الأصل، ولا يجوز شهادة مدس السكر وأراد به في سائر لأشربة سوى الخمر كذا في المحيط، وإن شرب للتداوي لا تسقط عدالته هكذا في البحر الرائق، لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الفجور والخمارة والنشر وإن لم يشرب هكذا في المحيط، لا تقبل شهادة من باتي بآثام الكبائر التي يعلق بها لحد للمعصية كذا في الهداية، كل فرص به وقت معين كالصلاة والصوم إذا أحر من غير عذر سقطت عدالته وما نس له وقت معين كالركاء والخج روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن تأخيرها لا يسقط العدالة وبه أحد محمد بن مفضل، وقال بعضهم إذا أحر الركعة والخج من غير عذر ذهبت عدالته وبه أحد لعقبه أبو الليث، قال نقاصي الإمام فخر الدين ثقتوى علي أن يتأخير الركعة من غير عذر تسقط عدالته وبه أحد لعقبه أبو الليث، ويتأخير الخج لا يسقط خصوصاً في رمضان كذا في انصمات، والمصحيح أن تأخير الركعة لا يبطل العدالة وإن ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقاً كذا ذكر في بعض المواضع وبه أحد شمس الأئمة المرحوم، وذكر في بعض المواضع أنه يبطل العدالة ولم يقدر ولم يذكر العدد وقال شمس الأئمة أخبرني رحمه الله تعالى وعني لعنثي وهذا إذا تركها مجاة ورعة عنها من غير عذر كذا في فتاوى قاضيخان، وإن تركها بعدو كافر أو بعده من الحصر أو يتأويل بأن كان بنفس الإمام أو ما أشبهه لا ترد شهادته كذا في الجوهرية، إذا ترك الرجل الصلاة استخفافاً بأجماعة بان لا يستعظم تعويت الجماعة كما تفعله العجم أو محانة أو فسقاً لا يجوز شهادته وإن تركها متأولاً بان كان الإمام فسقاً فكره الاقتداء به ولا يمكنه أن يصرفه فصلي في بيته وحده أو كان ممن يضل الإمام ولا يرى الاقتداء به جائزاً فهذا مما لا يسقط العدالة هكذا في المحيط، رحلان شهدا علي وحل أنه طلق امرأته ثلاثاً وهو صاحب فراش وقالاً إنه أشهدن عليه قبل ذلك إلا أنه قال: اكتمنا فكتمنا لا تقبل شهادتهما لأنهما أقرّ علي أنفسهما بالفسق، والعاسق لا قول له كذا في الواقعات الحسامية عن أبي القاسم، إذا شهد ثلث علي طلاق امرأة أو عتق أمة وقالاً كان ذلك أو عام حدثت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهس شهادتهما، قال مولانا رضي الله عنه: يسفي أن يكون ذلك وقتاً إذا علموا أنه تمسكها إمساك أرواحات والأماء لأن الدهوى ليست بشرط نهذه الشهادة فإن أحرروه صاروا فسقاً كذا في فتاوى قاضيخان، قال الشيخ الإمام المعروف بحواهر رده: إن في حقوق العبد إذا طلب المدعي من الشاهد أن يشهد له فأخّر من غير عذر ظاهر ثم أدّى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لأن التأخير من غير عذر صار فاسقاً كذا في الجوهرية، لا تقبل شهادة المقامر قامر بالشطرنج أو بأي شيء غيره وإن لعب بالشطرنج ولم يقامر إن دارم على ذلك حتى شغله عن الصلاة أو كان

يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الغنية من لعب بالشرط في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية، ومن يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال وإذا كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض بنظر إن كانت مستثناة بين الناس كالخزامير والطباير لم تجز شهادته وإن لم تكن مستثناة نحو الخداء وضرب القصب جازت شهادته إلا أن يتفاحش بأن يرتصوا به فيدخل في حد المعاصي والكبائر ويحتل تسقط به المداقة كذا في المحيط، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: من لعب بالبولجان يرهق الفروسة جازت شهادته كذا في الملتقط، لا تقبل شهادة الرقاص والمشعود كذا في العيني شرح الهداية، ولا شهادة من يلعب بالحمام يطير من فناء إذا كان يملك الحمام يستأنس بها ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط، وهكذا في الكافي وفتاوى قاضيهان، إلا إذا كانت تجر حماصات أخر مملوكة لغيره فتفترخ في وكرها فياكل ويبيع معه، ولا تقبل شهادة من يعني للناس ويسمعهم أما لو كان لإسماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من صيره أن يسمع غير فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين، ولا تقبل شهادة معدية تسمع الناس صوتها وإن لم تتم لهم كذا في شرح أبي الكارم، ولا تقبل شهادة النائحة التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة هكذا في المحيط، والتي تنوح في مصيبتها فشهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج، ولا تقبل شهادة الغث الذي يباشر الردي من الأفعال ويلين كلامه حمداً أما إذا كان في كلامه لين وفي أفعاله تكسر خلقه ولم يشتهر بشيء من الأفعال الردية فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين، ولا تقبل شهادة الداعر وهو القاسق المتهتك الذي لا يبالي بما يصح كذا في الدحيرة، ومن اشتدت غمته لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، والمعروف بالكذب لا عدالة له فلا تقبل شهادته أبداً وإن تاب بحلاف من وقع في الكذب سهواً أو لفتلى به مرة ثم تاب كذا في البدائع، والمعروف بالعدالة إذا شهد برور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتماد كذا في خزانة المعتن، القاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمس عليه رمان يظهر عليه أثر التوبة والصحيح أن ذلك مفروض إلى رأي القاضي، وغير العدل إذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، المحدود في الزنا والسرقة والشرب تقبل شهادته بالإجماع إذا تاب كذا في البدائع، لا تقبل شهادة المحدود في القذف وإن تاب كذا في الهداية، الصحيح من المذهب عندما أنه إذا أتم أربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد إقامة الحد عليه تقبل وبصير هو مقبول الشهادة كذا في المبسوط، ولو ضرب بعض الحد فهو بطل قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه، ولو حد الكافر في قذف ثم أسلم تقبل شهادته بخلاف العبد إذا حد ثم اعتق، وأما إذا كان القذف في حالة العكر وحد في حالة الإسلام بطلت شهادته على التأبيد ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر وبصره في حالة الإسلام في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التأبيد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرة النيرة، والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع، الشاعر إن كان يهجو لم تقبل شهادته، وإن كان يمدح وكان أغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التتارخانية، الرجل الصالح إذا ثغني بشعر فيه فحش لا تبطل عدالته لأنه حكى فحش غيره

والذي تعلم شعر العرب إن كان تعلم لأجل العربية لا يتقبل عدالته وإن كان فيه بحث كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل كان يشتم أهله وماليكه وأولاده إن صدر منه ذلك أحبباً لا يؤثر في إسقاط العدالة لأن الإنسان قلما يخلو منه وإن كان ذلك عادة سقطت عدلته كذا هي الوقعات الحسامية، وكذا انشمام لسيران كذابه كذا في فتح القدير، ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف إنذهب هم الصحابة والتابعون وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم هكذا في النهاية، وكذا العلماء كذا في فتح القدير، ومن سأل عنه وقالوا: متهمه يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقبل ذلك وأجيز شهادته، ولو قالوا: تنهيه بالعنف والفجور ونظير ذلك ولم نره قبلت ولم أحر شهادته كذا في المحيط، وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخصامية كذا في الهداية، ذكر شيخ الإسلام شهادة أهل الأهواء مقبولة عندنا إذا كان عوى لا يكمر به صاحبه ولا يكون حاجباً ويكون عدلاً في تعاطيه وهو الصحيح كذا في المحيط، ولا تقبل شهادة من يفعل للأعمال مستحقة كالمول على الطريق والأكل عيشه كذا في الهداية، وكذا من يأكل من السوق بين الناس كذا في السراج الوهاج، من أكل ورق الشع سقطت عدالته عند الأكثر كذا في الزهدي، وفي مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن شهادة السجين لا تقبل كذا في المحيط، ذكر الكرخي لا تقبل شهادة من يمشي في الطريق بسرلويل وحده ليس عنه غيره كذا في النهاية، ولا تقبل شهادة من يدخل حمام بغير إزار إذا لم يعرف رجوعه عن ذلك كذا في فتاوى قاضيه خان، حكى عن أبي الحسن أنه شيخاً لو صارع الأحداث في الجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية، ترد شهادة شيخ معروف بالصلاح محاسبة ابنه في انقصة في طريق مكة كذا في الزهدي، لا تقبل شهادة الطمعي والجارف في كلامه والسحرة بلا خلاف هكذا في السحر الرائق، شهادة بالغ الأكفان لا تقبل قل شمس الأئمة إنما لا تقبل إذا بشكر لذلك العمل وترصده، أما إذا كان يبيع الثياب وبشري منه لا كفتان تجوز للشهادة كذا هي للخيرة، إذا كان الرجل يبيع لثياب للصورة أو يسجها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الانقصة هكذا في المحيط، إذا قدم الأمير بلدة فحرج الناس وجلسوا في الطريق يظنون إليه قاله خفف: بطلت عدالتهم إلا أن يذهبوا للاعتبار حينئذ لا يتقبل عدالتهم والفتوى على أنهم إذا خرجوا لا لتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدالتهم كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيه خان، تقبل شهادة الأنف، لا إذا تركه مستحفاً كذا في الهداية، وشهادة الخصي مقبولة كذا في المحيط، تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره هكذا في فتح القدير، شهادة الخشي المشكل جائزة وحكمه حكم المرأة كذا في السراج الوهاج، ويمضي أن لا تقبل شهادة خشي المشكل في الحدود والقصاص كالنساء كذا في غاية البيان شرح الهداية، العمان إذا كانوا عدولاً ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وإن أخذوا بغير حق من الناس ولم يكونوا عدولاً فالصحيح من أجواب أنه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط، أما شهادة الصكاكين فالصحيح أنها تقبل إذا كان غالب حديثهم إصلاح هكذا في الذخيرة والعيانية وفتح القدير، وذكر مصدر الشهيد حسام الدين في واقعاته أن شهادة الرئيس وجليه في السكة أو أبلدة الذي يأخذ الدرهم في الجبايات والصراف الذين يجمعون الدراهم إليه ويأخذها طوعاً لا تقبل كذا في

المحيط، أم شهادة أهل المصناعات الدنيّة كالكساح وزيال والحائك والحجام فالأصح أنها تقبل لأنها قد تولّاها قوم صالحون فما لم يعمم الدودح لا يبنى على ظاهر الصناعة وكذا التماسون والدالون هكذا في فتح القدير.

### الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للتهمة أو لزوم التعارض أو لزوم نقض القضاء.

لا تجوز شهادة الوالدين لولدهما وولد ولدهما وإن سفلوا ولا شهادة الولد لوالديه وأحداده وجدته من قبلهما وإن هبرا ولا شهادة الزوج لامرأته وإن كانت مملوكة أياً ولا شهادة المرأة لزوجها وإن كان محرراً أيضاً كذا في الحاوي، ولا تقبل شهادة الرجل لمعتدته عن طلاق يائن كذا في الخلاصة، إذا شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوّجها بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، وتجوز شهادة الرجل لولده ولوالديه من الرضعة كذا في الحاوي، وتقبل شهادة الربيب كذا في القسبة، وتجوز شهادة الأخ لأخته كذا في محيط السرخسي، شهادة الأخ لأخيه وأولاده حلّة وكذا الأعمام وأولادهم والأخوال والحالات والصمات كذا في فتاوى قاضيهان، وتقبل شهادة الرجل لامرأته وأبها ولزوج ابنته وامرأة أبيه وأخت امرأته كذا في الخلاصة، إذا شهد رجل لابن أخته على أخته جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، شهادة ولد الملاعن وولد أم ولده المولود على فراشه إذا نفاه لا تقبل لدنا في لأن نسب هذا الولد كان ثابتاً من الروح ولولى قبل اللعان والنفى من حيث الظاهر وباللعان والنفى وإن انقطع في حق بعض الأحكام وهو ميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الأحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المأكحة ووضع لزكاة له وفساد دعوة الغير حتى لو ادّعى إنسان آخر هذا الولد لم تصح دعوته وإن صدّقه الولد الملاعن، ولو ادّعى الملاعن بميث التمسب منه وإنما أبقيا التمسب في حق هذه الأحكام احتياطاً لأم الحزمة لأن هذه الأحكام مما يحتاج فيها، ولهذا يظن بالشبهات كذا في محيط السرخسي، ولا تقبل شهادة أولاد ولد الملاعن له هكذا في فتاوى قاضيهان، ولا تقبل شهادة الملاعن لولده لذي نفاه هكذا في فتح القدير، باع أحد التوامن وحرّره مشترية فشهد لبياعه تقبل لأن شهادة معتق الإنسان له جائزة فشهادة معتق غيره أولى، فلو ادّعى نسب الولد الذي عنده ثبتت نسبها ويظن للبيع والمعتق والقضاء كذا في الكافي، لا تجوز شهادة الرجل لمملوكه ومدبره ومكاتبه وأم ولده كذا في الحاوي، ولا تجوز شهادة الأجير لاستاذه أراد به التلميذ الخاص وهو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجر معلومة، أم الأجير المشترك إذا شهد للمستأجر تقبل، أما الأجير الوحيد وهو الذي استأجره مياومة أو مشاهرة أو مسانعة بأجرة معلومة لا تقبل استحساناً كذا في الخلاصة، وشهادة الاستاذ مقبولة وكذا المستأجر كذا في فتح القدير، ولا تقبل شهادة المستأجر للأجير بالمستأجر والمستعير للمعير بالمستعار كذا في البحر الرائق، ذكر في المستقى: لو استأجر ماراً شهراً فسكن الشهر كله ثم جاء مدّع آخر فشهد بها المستأجر ورجل آخر معه فالقاضي يسان المدّعي عن الإجارة أكانت بأمره أو بغير أمره فإن قال: كانت بأمري لم تقبل شهادة المستأجر لأنه مستأجر شهد بالمستأجر للأجير وإن قال: كانت بغير أمري تقبل شهادته لأنه ليس بمستأجر في حقه، ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وإن لم يدع المدّعي أن الإجارة كانت بأمره، ولو شهد للمستأجر أن المدّعي بلدي أجبره لإثبات الإجارة أو لإنسان آخر على

المؤجر لفسخ الإجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: حازت شهادتهما سواء كانت الأجرة رخيصة أو غالية، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا تجوز شهادتهما في فسخها لأنهما يصدقان عن أنفسهما الأجرة، وإن كانا ساكنين في الدار يميز أجر جازت شهادتهما كذا في محيط السرخسي، إذا شهد الأجير لاستدائه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته، كمن شهد لاسرائه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته، وإن شهد ولم يكن أجيراً ثم صار أجيراً قبل القضاء بطلت شهادته، ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيراً ثم مضت مدة الإجارة لا يقضي بتلك الشهادة وإن لم يكن أجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء، فلو أن القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الإجارة جازت شهادته كذا في فتاوى فاضلخان، ونرد شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لأنها شهادة لنفسه من وجه، ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي، وكذلك أجير أحد الشريكين لشريك الآخر كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا شهد رجلان أن بهما ولعلان علي هد لرحل ألف درهم بهذا علي وجوه: الأول: أن ينصا على الشركة بأن شهدا أن لعلان وبهما علي هذا لرجل ألف درهم مشترك بينهما وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما أصلاً، الثاني: إذا نصا على قطع الشركة بأن قالوا: شهد أن لفلان عني هذا حصصاً وجبت بسبب علي حصة ولك عني حصصاً وجبت بسبب علي حصة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان، الثالث: إذا أطلقا الشهادة إطلاقاً وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة أصلاً، وإذا كان لرجل علي ثلاثة نفر ألف درهم شهد اثنان منهم أن صاحب الدين أبراهما وعلاناً عن الألف الذي كان له عنده وعليهما فإن كان البعض كليلاً عن البعض لا تقبل شهادتهما أصلاً، وإن لم يكن البعض كليلاً عن البعض فإن شهد أنه أبراهما وعلاناً بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما أصلاً، وإن شهدا أنه أبراهما عني حصة وعلاناً علي حصة تقبل شهادتهما في حق فلان، ويظهر هذا ما ذكر في كتاب الحدود إذا شهد رجلان أن فلاناً قذف أمهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما، ولو شهدا أنه قذف أمهما علي حصة وهذه علي حصة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط، ثلاثة نفر لهم علي رجل ألف مشهد ثلث منهم على الثالث أنه أبراهما المدبرون عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا لو قبض شيئاً من المدبرون ثم شهدا أنه أبراهما عن حصته كذا في فتاوى قاضيهان، وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل إن حاصم لا تقبل وإن لم يحاصم فقبل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الدخيرة، ولو وكله بكل حق له قبل فلان يحصره القاضي محاصسه في ألف فعرل، فإن شهد بذلك الألف ردت وإن شهد بما آخر لا ترد، وإن لم يعلم القاضي بوكالته وأكر فلان وكانته وأنبتها بالبينة ثم عرل وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق فائمه وقت التوكيل إلا إذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة محببته تقبل كذا في الكافي، رجل ادعى ضد القاضي عني رجلان فلاناً وكله بالخصومة في كل حق له قبل هذا المدعى عليه وقبل: فلان وعلان واقام البينة على الوكالة بالصيغة التي ادعى وقضى القاضي بذلك أو لم يقض ثم عزله الموكل فشهد المعرول للموكل بحق قبل هذا الذي أحضره أو قبل الآخرين

لا تقبل شهادته إلا أن يشهد بحق حادث بعد التوكيل أو على رجل غير الثمن الثلاثة فتقبل شهادته كذا في صنوان القضاء، رجل وكل رجلاً بالخصومة في كل حق له وقبضه من الناس مطلقاً أو في مصر وقدم الركيل رجلاً وأقام البينة وجعله القاضي خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة لم تجز شهادته لا على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان للموكل عليه حق يوم وكله ولا ما حدث بعد ذلك عني الناس إلى يوم أخرجه من الوكالة كذا في الخلاصة، لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا في المحيط، الركيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين كذا في الوجيز للكردي، رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال: أبهم خصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصماً بشهادتهما، وإن وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض، رجلان شهدا على رجل أنه قال لهما ولرجل آخر: أبكم طلق امرأتي فهو جائز أو قال: أمرها في أيديكم فأبكم طلقها فهو جائز والزوج يصح ذلك لم تجز شهادتهما، ولو أقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركاء في الوكالة فإذا اشتركوا في الوكالة لا تقبل شهادة بعضهم على بعض لاله ولا عليه كذا في فتاوى قاصبحان، الركيلان بالبيع والدالان إذا شهدا وقالا: نحن بعنا هذا الشيء من لئان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة، شهدا أن فلاناً أمرهما بتزويج فلانة منه أو يخلعهما أو أن يشتريا له عبداً فعملناه، وما أن ينكر الموكل الأمر والعقد أو يقر بالامر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين: إما أن يدعي الخصم العقد مع الركيل أو ينكر فإن كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وإن كان الأمر يقر بهما والخصم يقر بالعقد فبطل الإقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء، وإن كان الخصم ينكر العقد لا يقضي بالنكاح والبيع ويقضي في الخلع بالطلاق بلا مال بإقرار الزوج لا بشهادتهما وإن أقر الأمر بالامر ولكن يجحد العقد فإن كان الخصم مقرراً يقضي بالعقد كلها إلا في النكاح عند الإمام رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوازل: إذا شهد شاهدان أن فلاناً أمر أن يخلع فلاناً أنه قد وكله ببيع عبده وقد أعلمناه أو أمرنا أن نبلغ امرأته أنه جعل امرأها بيدها قبلتناها وقد طبقت نفسها جازت شهادتهما ولو قال: نشهد أنه قال لنا: حبرا امرأتي فحبرناها دحجارت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط، شهادة ابني الركيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أبويه وأجدده وأحفاده كذا في الخلاصة، إذا شهد ابنا الركيل على عقد الركيل فإن كان الركيل والركيل يقران بالامر والعقد جسيماً فإن كان الخصم يدعي ذلك كله فالقاضي يقضي بالعقود كلها ولكن بتصديقهم لا بالشهادة، وإن كان الخصم ينكر ذلك فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا تقبل شهادتهما ولا يقضي بشيء من هذه العقود إلا في الخلع فإن هناك يقضي بالطلاق بمهر مال لإقرار الزوج وهو الركيل، وإن كان الركيل والركيل يجحدان ذلك كله فإن كان الخصم يجحد أيضاً لا يلتفت إلى هذه الشهادة وإن كان الخصم يدعي تقبل شهادتهما عندهم جميعاً وإن كان الركيل يقر بكل الأمرين والركيل يدعي الأمر ويجحد العقد فإن كان الخصم يدعي ذلك فإنه يقضي بالعقود كلها إلا في النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى،



وعندهما القاضي يقضي بالمعقود كلها هكذا في الذخيرة، وإذا جعل الرجل امرأته بيد اجنبي وطلقها فشهد ابن المطلق أن الزوج جعل امرأته بيد ابنيهما وأنه طلقها والاب حي يدعي ذلك أو ميت لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن غيبته بمنزلة موته كذا في المحيط، لو شهد ابن الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل يقبض ديونه لا تقبل إذا جحد المطلوب الوكالة كذا في الخلاصة، من وكل رجلاً بالخصومة في دار بعينها وقبضها فغاب فشهد ابن الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل للخصومة في هذه وقبضها لا تقبل شهادتهما سواء جحد المطلوب الوكالة أو الربها، هذا إذا كان الموكل هو الطالب فإن كان الموكل هو المطلوب وقد ادعى الطالب في داره فشهد ابن المطلوب أن أباهما وكل هذا الرجل بخصومته فإن كان الوكيل يجحد الوكالة لا تقبل هذه الشهادة لأنها خلت عن الدعوى، وإن كان الوكيل يدعي الوكالة لا تقبل شهادتهما أيضاً أقر الطالب بالوكالة أو جحدها لأن هذه بيئة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من أفعال أبيه، لو أن رجلين اشتريا ثوباً من رجل نقداً الثمن أو لم ينقداه فجاء رجل وادعى أن الثوب له فشهد المشتريان له بالثوب أو شهدا على إقرار البائع أن الثوب به لم تجز شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز، المشتريان شراءً فاسداً إذا شهدا بكون المشتري ملكاً للمدعي بعد القبض لا تقبل وكذا لو قبض القاضي انعقد بينهما أو تراضوا على ذلك والعين في يديهما فإن ردأ على البائع لم شهدا تقبل كذا في الخلاصة، رجل اشترى من رجل جارية شراءً صحيحاً وتقايضا وتقايلاً البيع أو ردأ المشتري بالعيب بغير قضاء وقبلها البائع ثم جاء رجل وادعى أن الجارية له فشهد المشتري ورجل آخر أن الجارية للمدعي فشهادتهما باطلة سواء كانت هي محبوبه بالثمن عند المشتري أو دفعها إلى البائع، ولو كان الرد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بغير قضاء أو كان الرد بخيار رؤية أو بخيار شرط ثم شهد بها للمدعي مع غيره جازت شهادتهما، وإذا حبسها بالثمن فكذلك أجواب، ولو حبسها بالثمن مماثلت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعي بطلت شهادتهما كذا في المحيط، رجل اشترى جارية بعبد وتقايضا ثم وجد بالجارية عيباً فردأ بقضاء وحبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بعوضة بالثمن فشهد المشتري مع رجل آخر أنها للمدعي لا تقبل شهادة المشتري وإن شهد بعدما دفعها إلى بائعها جازت شهادته، ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم أن المشتري الجارية وجد بها عيباً فردأ بعد القبض بقضاء القاضي صح رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد، فإن جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر أنها للمدعي جازت شهادته كذا في فتاوى قاصيخان، ولو أن رجلاً اشترى من آخر عبداً ونيراً البائع من عيوبه فباعه المشتري من رجل آخر وفسد العيب الذي به فخلص المشتري الآخر المشتري الأول فيه فشهد البائع الأول ورجل آخر أن هذا العيب كان به عند البائع قال: تقبل شهادة البائع الأول في ردأ على البائع الثاني ولا أقبل في تبرئه منه كذا في المحيط، رجل باع عبداً وملكه إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري فأنكر المشتري ذلك فشهد البائع للمدعي بما ادعى من الشراء لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية، لو ادعى

المشتري أنه باعه من فلان وفلان يجحد شاهد له البائع لم تقبل كذا في المحبط، والبائع إذا شهد  
لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيهان، جارية في يد رجل ادعى  
رجل أنه اشترى هذه الجارية من فلان بمائة دينار وإن فلاناً ذلك اشتراها منك بألف درهم  
رقبضها قبل أن يبيعها مني وأنكر الذي في يديه الجارية والمشتري الأول شاهد له الذي في  
يديه الجارية بذلك قبلت شهادتهما على أبيهما وعلى المشتري الأول بالبيع، وإذا قبلت قصي  
لصاحب اليد على المشتري الأول بألف درهم وقضى للمشتري الأول على المشتري الثاني بماله  
دمتار، وإن كان الذي في يديه الجارية يدعي ذلك والمشتري الأول يسكن لا تقبل شهادتهما  
وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضي لذي في يديه الجارية على المشتري الأول شيء ولا  
يكون لذي اليد أن يحبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى  
المشتري الآخر أنه قبض الجارية من المشتري الأول وصدقه صاحب اليد في ذلك أو لم يدع  
ذلك، ولو كان المشتري الآخر ادعى أنه اشتراها بألف وحسمائة حتى كان الثمنان من جنس  
واحد والمشتري الأول يجحد ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الآخر فيما قال، فإن  
ادعى المشتري الآخر أنه قبض الجارية من المشتري الأول بإدنه وصدقه ذو اليد في ذلك لا يكون  
لذي اليد أن يحبس الجارية من المشتري الآخر ولا يعصيه المشتري الآخر من الثمن شيئاً ولكن  
المشتري الآخر إن خلى بين المشتري الأول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكاً للمشتري الأول  
بتصادق ذي اليد والمشتري الآخر كان لذي اليد أن يأخذه، وإن لم يكن حتى لا يؤمر المشتري  
الآخر بالتحلية، ولو أن المشتري الآخر أقر أنه لم يقبض جارية في الاستحسان يكون له حق  
حبس الجارية من المشتري لآخر حتى يستوفي منه ألف إن كان المشتري الآخر اشتراها بألف أو  
بألف وحسمائة، وإن كان اشتراها بحسمائة بحبسها حتى يستوفي حسمائة، ولو تصادق  
ذو اليد والمشتري الأول على شراء المشتري الأول وتسليمه الجارية إليه إلا أنهما جحدوا شراء  
المشتري الآخر فأقره المشتري الآخر أبي ذي اليد وشهد له قبلت شهادتهما، وبشت البع الثاني  
ثم ينظر إن كان المشتري الآخر يدعي الثمن بأحد الأمة ولا يكون لذي اليد حتى الحبس وإن  
لم يدع القبض فإن كان الثمنان من جنس مختلفين فكذلك الجواب، وإن كانا من جنس واحد  
فعي الاستحسان له حق الحبس كذا في المحبط، وحل المشتري عبدين واعتقهما ثم اختبأ البائع  
والمشتري في الثمن فادعى البائع أن الثمن كان أمراً وادعى المشتري أنه كان حسمائة فشهد  
المعتقان أن الثمن كان ألفاً لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا في البيع العائد  
إذا احتلها في قيمتهما يوم قبضهما فشهد هذان العبدان بعد اعتق علي قيمتهما يوم قبضهما  
بأنه لا تقبل هكذا في محبط، ولو لم يحتلها في الثمن ولكن المشتري يدعي لإيهاء وأنكر سائغ  
فشهد المعتقان للمشتري أو شهدا أن البائع أبرأه عن الثمن جازت شهادتهما كذا في فتاوى  
قاضيهان، وفي موارد من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا اشترى الرجل عبدين  
رقبضهما واعتقهما وأراد أن يرجع بقصان عيب قد أنكره البائع فشهد العبدان أن هذا العيب  
كان بهما لا تقبل شهادتهما، وكذلك لو شهد الرجل على المشتري أنه كان له نصفهما  
فشهادتهما باطلة كذلك لو شهدا أن المشتري قد كان وهب نصف واحد منهما لرجل قبل أن

يعتقهما لم أقبل شهادتهما، وكذلك أم ولد الرجل مات عنها أو اعتقها فشهدت هي وامراً  
ورجل أنها كانت بين الميت ورجل آخر لا أقبل شهادتهما كذا في المحيط، باع عبداً وسلمه إلى  
المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري اعتقه وأنكر المشتري وشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته  
كذا في فتاوى قاضيخان، لو شهد رجلان أن أباهما باع هذه الجارية من هذا لرجل أو قالوا: هد  
العبد واعتقه المشتري فإن ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما ولكن يمتنع العبد والولاء  
موقوف، وإن أنكر الأب وأدعت الجارية وأنكر المشتري أيضاً وهو غائب فشهادتهما جائزة كذا  
في المحيط، ولو أن أمة لرجل شهد أبناها وهما حران مسلمان أن مولاهما اعتقها على ألف درهم  
فإن ادعى المولى ذلك فاعتق واقع بإقراره بتمحضت هذه شهادة على أمهما بالمال فقبلت، وإن  
أنكر المولى فإن أدعت لا تقبل شهادتهما وإن أنكرت تقبل وإن شهد ابن المولى بذلك فإن ادعى  
المولى لا تقبل وإن أنكر المولى قبلت شهادتهما ولو كان مكان الجارية غلام وقد شهد ابن المولى  
بذلك وأنكر المولى والغلام ذلك لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
تقبل كذا في الذخيرة، قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من رجل  
عبداً فاعتقه فاشترى ذلك العبد عبداً فاعتقه فاشترى ذلك العبد عبداً فاعتقه فعات المولى  
الأسفل والأوسط والأعلى حين فاقم رجل البيعة أن الميت عبده وأراد أخذ تركته فشهد لها  
المولى الأعلى أن الأوسط اشترى من فلان وهو يملكه فاعتقه جازت شهادتهما، وإذا كان المولى  
الأوسط مات أيضاً ولم يترك وارثاً إلا المولى الأعلى ثم شهد لها المولى الأعلى بما ذكرنا لم تقبل  
شهادتهما ولو مات المولى الأوسط ثم مات المولى الأسفل أيضاً ولم يترك وارثاً إلا بنتا له والمولى  
الأعلى وادعى رجل أن المولى الأسفل كان عبداً له وأقام البيعة وأدعت الأمه أنه كان حراً وإن  
المولى الأوسط اعتقه وهو يملكه والمولى الأعلى يسكن ذلك مشهد ابن المولى الأعلى أن الأوسط  
اشترى من فلان وهو يملكه ثم اعتقه فإني أجبر شهادتهما واجعله حراً من المولى الأوسط ويكون  
الميراث بين ابنته والمولى الأعلى بصقين كذا في المحيط، في نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه  
الله تعالى: رجل شهد عليه شاهدان لرجل أنه باع هذه الدار من هذا لرجل بألف درهم على  
أنهما ضمننا للمشتري الدرك قال: إذا كان الضمان في أصل البيع لم تجز شهادتهما وإن لم  
يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما كذا في الذخيرة، رجلان شهدا على رجل أنه باع  
داره من هذا المدعي بألف درهم على أنهما كعيلان بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى: إن  
كان ضمانهما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لأن البيع يتم بضمانيهما فكأنهما باعاه، وإن لم  
يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما، رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه  
فيها ثم شهد الكعيلان أن البائع انتفد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع أبرأه  
عن الثمن كذا في فتاوى قاضيخان، ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل  
ضمن لرجل ما باع فلاناً من شيء فقال المصالب: قد بايعت فلاناً ببيعاً بألف درهم فوجد الضامن  
ذلك فشهد عليه ابتداء أنه قد بايعه ببيعاً بألف درهم فإن شهادتهما جائزة وكذلك إذا جحد  
الضامن لشهد ابنه أن فلاناً أمرك أن تضمن عنه وأنتك ضمننت عنه بفلان ما باعه وقد باعه سماً  
بألف درهم قال: شهادتهما جائزة، ويؤخذ بالألف ويرجع به على الذي أمره أن يضمن عنه كذا

في المحيط، لا تجوز شهادة الشفيعين بالبيع على البائع الواحد إن طلبا الشفعة وإن سلماها جازت شهادتهما للمشتري، وإن جحد المشتري الشراء وأدعى البائع لم تجز شهادتهما أيضاً وإن طلبا الشفعة غير أنهما بأحداهما بإقرار البائع، وشهادة ولد الشفيع ووالده بمكره شهادته في ذلك، وإن شهد ولد الشفيع بالتسليم جازت شهادتهما ولا تجوز شهادة المولى وولده وولده على بيع ثمنه وامكانات بصلبان الشفعة وتجوز شهادتهم عليهما بالتسليم كد في الحادي، ذكر في شفعة الأصل. إذا شهد للبائع أولاده أن الشفيع قد صلب الشفعة من المشتري ومشتري بكر والدار في يد المشتري لا يقبل شهادتهم كذا في فتاوى فاضلحان، في موارد ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: رجل باع داراً وسم يقصدها المشتري حتى جاء شفيع الدار وحاصم فيها فشهد البائع أن المشتري قد سلم الدار للشفيع بشفعته ثم اشتراها منه بالثمن لا يقبل شهادتهما، وكذلك لو شهد أن الشفيع سلم الشفعة في الدار لا يقبل شهادتهما وهذا إذا ادعى الأب ما شهد به، أما إذا جحد ما شهد به فثقل شهادتهما ولو كان انشترى قبض الدار من البائع ثم شهد البائع على تسليم لمشتري الدار إلى الشفيع بشفعته لا تقبل شهادتهما سواء ادعى البائع ما شهد به أو جحد ذلك كذا في المحيط، وروى ابن سماعه لو شهد البائع أن الشفيع سلم شفعة دار وهو شهد ببائع بدست سم تجز كذا في فتاوى فاضلحان، إذا باع الرجل داراً وعبد مادون الذي عليه دين شفيعها فشهد البائع أن العبد سلم الشفعة للمشتري لم يقبل شهادتهما إذا كانت الدار في يدي المولى للبائع، وكذلك لو باع العبد مادون المديون وأمرى شفيعها فشهد البائع أن العبد سلم الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما كد في الحادي. وإذا باع المولى داره ومكانته شفيعها فشهد البائع أن المولى أو المكنى سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة قيل نأويل هذه المسألة أن الدار في يد البائع بعد، أما إذا كانت الدار في يد المشتري فالشهادة بعمل خلوه عن الشفعة، وإن كان البائع لمكانت ومولاه شفيعها والدار في يد البائع فإن شهد البائع المولى به سلم الشفعة للمشتري جازت شهادتهما هكذا في المبسوط. وإذا كان لئدار شفيعان فشهد أحدهما أن أحدهما سلم الشفعة ولا يعملان أيهما هو فشهادتهما باطلة وإن كان الشفعة ثلاثة فشهد اثنين منهم على أحدهم أنه قد سلم الشفعة وقالوا قد سلما معه شهادتهما جائزة، وإن قالوا نحن نطلبها فشهادتهما باطلة، وكذلك لو قالوا سلمنا معه ولا يس أحدهما أو لأبيه أو لمكانته أو لزوجته شفعة فشهادتهما باطلة كذا في الحادي، أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على أن الدين كان على الميت فإنه تقبل وتسمع شهادته هذا المقرر كذا في حراة المعسر، قال محمد رحمه الله تعالى: شهادة الرعي للعبت بدين أو غير ذلك باطلة سواء كانت الورثة صغار أو كباراً كذا في المحيط في كتاب الإحصاء في النوع الحادي والعشرين، وهو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال كد في فتاوى فاضلحان، ولو شهد لبعض الورثة على ميت إن كان المشهود له صغيراً لا تجوز بالأعناق، وإن كان بالغاً فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جازت، وهو شهد للكبير على الأصغر نفس في ظاهر برواية، وهو شهد للورث الكبير والصغير جميعاً في غير ميراث لم تجز، ولو شهد الرعي على بقر أو شاة بدين معناه

بوارث بائع تقبل كذا في الخلاصة، الوصي إذا عمل شاهد للميت أو وليتيم لا تقبل وب لم يحاصم كذا في شرح أدب القاضي بصدور الشهود، ولو أن الوصي لم يعمل الوصاية بعد موت موصى وب برّد حتى شهد عبد القضي والقاضي يقول به: "تقبل الوصاية ثم تردّها فإن قيل يطلب شهادته وإن ردّ أمضى شهادته وإن سكّت ولم يحجره بشيء توقف القاضي في شهادته هكذا في الملقط، نعم إن اللبس للميت عليهما دين إذا شهد بالوصاية أو بوصية أو بالوراثة إن كان الخصم حاجداً لا يعمل شهادتهما، وإن كان الخصم يدعي ذلك قبل شهادتهما سواء كان الموت ظاهراً أو تمّ بغيره، ويعرّفان بذلك لهما على الميت دين إذا شهد بالوراثة أو بوصية أو بوصية فإن كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما، وإن كان الموت ظاهراً فإن كان للشهود له لا بدعي ذلك فكذلك لا تقبل شهادتهما، وإن كان المشهود له يدعي ذلك ففي الاستحسان تقبل شهادتهما والوراثان إذا شهدا بموصى إليه وكان موت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما، سواء كان المشهود به طائفاً بذلك أو كان حاجداً، وإن كان الموت ظاهراً وكان مشهود به طالباً لذلك نفس استحساناً والموصى إليهما إذا شهد بموصى آخر معهما فإن كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما، وإن كان الموت ظاهراً وكان المشهود له طالباً لذلك تقبل شهادتهما استحساناً، والموصى بهما إذا شهد، بموصى إليه فإن كان الموت صاهراً والمشهود به يطلب ذلك فيثبت شهادتهما، وإن كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وفي بورد ابن سماعة عن محمد بن حمه نقله سألني في رحمة شهد أن الميت الوصي بغيره يورثه الميت بقرور يدلّث أو يسكرون فإن كان أبوهما يدعي الوصاية لا تقبل شهادتهما، وإن حصد الوصاية قبلت شهادتهما هكذا في المحيط، لو شهد شاهد بأن الميت الوصي إلى هذا الرجل ونقض به ثم شهد العرمان أو الورثان أو الموصى لهما بالإبراء إلى رجل آخر وهو يدعي ذلك لا تقبل كذا في الكافي، ولو شهد قبل انقضاء أمّ جمع عنه وأوصى إلى هذا الثاني قبل لقاضي شهادتهما إذا كان الثاني يدعي ذلك هكذا في المحيط رجل مات وترك ثلاثة أعيان قيمتهم سواء فشهد شاهدان أنه أوصى بهذا العبد لهذا الرجل ونقض بالعبد له وشهد الورثان بغيره لرجل آخر ردّت، وإن شهدا للثاني قبل انقضاء الحبل والعبد للثاني إن ذكر الرجوع عن وصية الأولي ولا شيء للأول، وإن لم يذكر الرجوع فمكّن نصف عيده هذا إذا شهدا للثاني بعد آخر فإن شهدا بعين الصد الأول للثاني بعد انقضاء وذكر الرجوع ردّت شهادتهما على الرجوع، ونفس شهادتهما بالوصية للثاني وب لم يذكر الرجوع لا تردّ والصد بينهما فيهما نصفين هذا إذا شهدا بوصية للثاني فإن شهدا بالثمن بعد انقضاء بوصية الأول العبد أو بالثلث ردّت سواء شهدا بإعتق عبد آخر أو بدلت الصد ذكر الرجوع أو لم يذكر كذا في الكافي، ولكن يعتق الصد وتجب السعاية عليه هكذا في المحيط، وبو شهد شاهدان بالوصية بالثلث للأول ثم شهد الورثان بالوصية بالثلث بالآخر بعد انقضاء الأول ولم يذكر الرجوع تقبل وإن ذكر الرجوع تقبل على وصية دون الرجوع، وقسمة القاضي ونسبته كقضائه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهد بعد تسعة أعصى المال بين موصى به وبين الورثة تردّ لأن فيه نقص قسمة القاضي وقسمته فصاذه، وكذا إن أمر

الوارث أن الميت أوصى بثلاث ماله أو بهذا العبد لعلان وقضى به ثم أنه شهد مع رجل آخر أنه أوصى بثلاث ماله أو بدنت العبد أو بعبد آخر لا تقبل، وكذا إن أقر الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بدين على الميت لرجل آخر ولم تعف التركة بهما لا تعيل حتى لو كان بقضاء الأول بشهادة شاهدين تعيل الشهادة بالدين لثاني ولهذا ينحصران، وإن كانت الشهادة لثاني قبل القضاء للأول تقبل في الرجوع كلها إلا إذا أقر الوارث بالثلاث أو بعبد أو بالدين للأول وصم إلى الأول ما أقر به ثم شهد به لثاني لا تعيل وكذا لا تعيل شهادته لثاني إذا وجد التمسيم إلى لأول من القاضي كذا في الكافي، ولو شهد الورث مع أجني بدين وصية لرجل ثم شهد بالثلاث وصية لرجل آخر قبل القاضي شهادهما سواء شهد لثاني قبل قضاء القاضي لأول أو بعد القضاء، رجلا شهد أن الميت وصى بثلاث ماله شهد الرجل ثم شهد ورثان أن الميت رجع عن تلك الوصية وأوصى بالثلاث بوارثه فلان وإن الشاهدين وجميع الورثة أحضروا ذلك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة والثالث كذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول، وعلى قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى شهادة الوارثين على الرجوع باصلة هكذا في مخطوطة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات وترك مالا واحدا رضى رجل أنه ابنه والمام ببيتة فشهدوا أنه ابنه لا يعلمونه ترك وارثا غيره وقضى له بالمال فأقر لأب أن أباه أوصى للشاهدين بثلاث ماله أو قرنهما بدين قال لا تبطل شهادتهما لأنه أقر لهما بعد القضاء، ولو أقر نهما بذلك بعد ما شهدا قبل أن يقضي القاضي فشهادتهما باصلة كذا في الخواري، رجل مات وأوصى لعقراء حيرته بشيء وأتت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلا من حيرته بهما أولاد محتاجون قال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شهادتهما أصلا كما لو شهدا على رجل أنه قد مات أمهما وفلامه لا تبطل شهادتهما وهذا وقف على فقراء حيرته فشهد بدنت فقير من حيرته حارث شهادتهما كذا في حرثة الممتن، قال حنبل الدين الفتوى على أنه لا تقبل شهادة من له أولاد محتاجون في حوا الموصى إذا كان أجيرا من يحضرون، وما ذكر في الوقف فتايله إذا كان فقراء المحتاجين لا يحضرون كذا في التتارخانية، لو شهدا أنه أوصى بثلاث ماله لعقراء أهل بيته وهما فقيران من أهل بيته أو ولد لهما فقير من أهل بيته ثم خرجا لشهادة لهما ولا يعبرهما، وإن كانا عسيران ولا ولد لهما فقير حارث الشهادة كذا في الخصة، رجل وقف وقف على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب معصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان على مكتب كذا وليس هؤلاء الشهود أولاد في المكتب تقبل شهادتهم فإن كان لهم صبياء في المكتب وكذلك هو الأصح، وكذا لو شهد بعض أهل اهله للصحة بشيء، وكذا شهادة الفقهاء على واقعة وقف على مدرسة كذا والشهود من تلك المدرسة تقبل، وكذا لو شهدوا أن هذا مصحف وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة، ولو أوصى بشيء من ماله لمسجد حبه وأبكر ورثته بدنت فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتهما، وكذا إذا شهدوا على وقف لمسجد لجامع أو على أبناء سبيل وهما من أبناء لسبيل جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان، ولو شهد بعض أهل القرية على بعض أهل القرية بزيادة إخراج لا تقبل وإن كان خرج كل أرض مع أو

لا حراج للشاهد تقبل كذا في الخلاصة، وفي فتاوى النسفي. أهل القرية أو أهل السكة للمبر  
 النافذة شهدوا على قطعة أرض أنها من قريتهم أو مسكنهم لا تقبل وإن كانت نافذة إن ادعى  
 نفسه حقاً لا تقبل وإن قال: لا أحد شيئاً تقبل كذا في الوجيز للكردي، قال محمد رحمه  
 الله تعالى: رجلان في أيديهما مان ودبعة لرجل مائة رجل عاهدوا رجل عاهد المودعان بذلك جازت  
 شهادتهما ولو أن للمدعي أقام شاهدين سوى هذين المودعين ثم شهد المودعان على إقرار المدعي  
 أن هذه المودعة للمودع لا تقبل شهادتهما سواء كانت المودعة قائمه أو مستهلكة، ولو اتفهما كانا  
 ردّاً المودعة على المودع ثم شهدا على إقرار المدعي أن المودعة ملك المودع قبلت شهادتهما، وفي  
 المنتقى: إذا شهد للمودع أن الذي أودعه أقر أنه عاهد جازت شهادته، وكذلك للعاهرة ولو شهد  
 أن الذي استودعها أو أعارها بأعها من هذا المدعي لم تجز شهادته، وإذا كان العبد ودبعة في  
 أيدي رجلين شهدا أن المولى كاتبه أو دبره أو أعتقه والعبد يدعي ذلك جاز ولا يشبه هذا البيع  
 لأن الصنف خروج عن ملك إلى غير ملك كذا في المحيط، رجلان في أيديهما رهن لرجلين فحاض  
 رجل وادعى الرهن مشهد له المرتهان جازت شهادتهما، ولو شهد الرهائن لغيرهما بالرهن  
 والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الرهائن إلا أن الرهين يضمنان قيمة الرهن للمدعي، وبر كان  
 الرهن جارية فهنكت عد المرتهين ونجبتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها المرتهان  
 للمدعي لا تقبل شهادتهما على الرهائين ويضمنان قيمة الرهن للمدعي لانهما أقرتا على  
 أنفسهما اتفهما كانا غاصبين كذا في فتاوى قاضخان، ولو شهدا على إقرار المدعي بكون  
 المرهون ملك الرهن لا تقبل قائماً كان أو حالاً إلا إذا شهدا بعد ما ردّ الرهن على الرهن كذا  
 في الوجيز للكردي، ولو شهد العاصيان بالملك للمدعي لا تقبل وبعد الردّ على المصوب منه  
 تقبل كذا في الخلاصة، ولو شهدا بعد هلاك المصوب في أيديهما لا تقبل سواء قصى القاضي  
 بالقيمة أو لم يقض وسواء دفع القيمة إلى المصوب منه أو لم يدفعها كذا في المحيط، ولو شهد  
 المستقرضان بكون المستقرض ملك المدعي لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده، وكذا لو ردّ عنه لأن  
 ردّ عنه ومثله سواء وشهادة الغريمين بالدين الذي عليهما أن الدين للمدعي لا تقبل، كذا لو  
 قضيا الدين كذا في الخلاصة، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في عيد ما ذنوب  
 له في التجارة عليه دين شهد رجلان من حرّاء العبد أن مولاه أعتقه والمولى ينكر فإما أن يحتار  
 الشاهدان إتباع المولى بتضمنينهما القيمة إياه، أو يحتاروا استسما العبد، فإن احتاروا التضمنين  
 لا تقبل شهادتهما، وإن أبرأه من القيمة واختاروا إتباع العبد لمعتق بأيديهما قبلت شهادتهما  
 كذا في المحيط، تجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه، ولو شهد لمديونه بعد موته  
 بمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضخان، وتجوز شهادة القاسمين على قسمتهما عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخره هكذا في المحيط، وقاسما القاضي  
 وغيرهما سواء كذا في الهداية، لو أن القاسمين حرّرا لأرض وقومها ثم هربوا ذلك على  
 القاضي ثم حضرت الورثة وأقروا بالحرّير والقسمه فأقرع القاضي بينهم، لم شهدا بالنسبة  
 فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الدخيرة، لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك أخاً  
 فشهد الرجلان لفلان بذعي أنه ابن الميت أنه ابنه لا نعلم له ولورثا غيره أجزت شهادتهما كذا في

أصبط، رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريمان لرجل ثمة ابن الميت لا وارث له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخو الميت ووارثه لا وارث له سواء، فإنه يقضي بشهادة الغريمين، فإن كان شهود الأخ شهدوا أولاً وقضى القاضي للأخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادته الغريمين، وكذا لو قضى للمدين بالأخ بأمر القاضي أو بعير أمره ثم شهدا للابن لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى عاصميين، وكذا لو صار فراه عني دانيير أو كان الأخ وهب لهما المان على عوض أو كان اشتريا من الأخ جارية من بركة الميت أو تصدق الأخ عليهما بمصدقته على عوض كذا في أصبط، ولو كان مكان مدين عبد غصب في أيديهما من الميت ولم يدفع العبد إلى الأخ حتى شهدا أنه للابن لا تقبل شهادتهما، وإن دفعه إلى الأخ بقضاء ثم شهدا للابن جازت شهادتهما ولو كان العبد وديعة في أيديهما للميت جازت شهادتهما للابن دفعاً العبد إلى الأخ أو لم يدفعه كذا في فتاوى قاصميين، ولو مات عن أخ لاب وأم وبرك دينا على رجل فابن الأخ عريضة أو وهب ما عليه له أو عيباً من تركته ثم شهد المديون مع آخر لأخر أنه ابن الميت تقبل لأنه لا يقع له فيه من فيه ضرر يعود يدين أو رد الهبة بخلاف الهبة بعوض لأنه منهم للرجوع في العوض كذا في الكافي، في سواد ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة عني مهر مسمى ثم إن هذا الرجل شهد مع رجل آخر أنها أمة هذا الرجل والرجل يدعيها فاعاصي لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعي أمرها بالتزويج أو قال ثم أمرها بدخول به الزوج أو لم يدخل دفع إليها مهر أو لم يدفع، وإن قال قد كنت أمرتها بالتزويج وأدنت لها في قبض المهر فإن كان الزوج لم يدفع إليها المهر لا تقبل شهادته، وإن كان الزوج قد دفع لأمر إليها فقبل شهادته، فتأوى هذا كان يزوجها عني مهر مثلاً أو أكثر فإن حطت عن مهر مثلها بما لا يتعاضد الناس فيه كانت محالة لأمره فلا يصح السكاح فيسعي أن لا نفس الشهادة ثم هذا الذي ذكره يحتمل أنه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الركن بالسكاح عنده بملك السكاح بأي مهر شاء وعندهما بتقيد الركن بمهر المثل، وإن كان هذا قول الكل يحتاج أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى الفرق بين أمر المولى عبده أو أمه بالتزويج وبين أمره أحبيب والفرق أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصرف في أمور يقين فاحش إنما ينفذ على الأمر إذا انفتحت التهمة والتهمة في حق الركن بالسكاح متعينة ولعد والأمة مهمان فعملهما عملاً العبي لسبب نعم يعود إليهما هكذا في الأخيرة، رجل تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقرب إليها أمة لعلان يدعيها لا تقبل شهادة الزوج إلا أن يكون الزوج أعطاه مهرها ولدعي يقول كنت أدنت لها في النكاح وقبض المهر كذا في فتاوى قاصميين، إذا شهد رجلان يدين لاحتكما بسبب تزويجهما وقالاً: إنا زوجنا أختنا بألف درهم وتزوج محمد السكاح أو قال: لا، المهر حمالة لا تقبل شهادتهما، ولو أقر الزوج بالدين والسكاح وأدعى البرقة والاداء فشهد يحدث للزوج قبلت شهادتهما كذا في أصبط، رجل تزوج ابنة جلاً بشهادة أبيه فشهدا عند وجود الزوج السكاح ودعوى الأب أني زوجتها إياه ردت هذه الشهادة وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل إن كانت كبيرة هكذا في الكافي، رجل وامرأتان شهدوا على الزوج للمرأتين أنه قد



لنساته: أنت طولى لم تجز الشهادة لا على طلاقهما ولا على صلاحيهما كذا في فتاوى قاضيهان، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجلان شهدا أن أباهما طلق أمهما من كان الأب يدعي فلا حاجة إلى الشهادة، وإن كان الأب يجحد فإن كانت الأم تدعي فلا تقبل شهادتهما، وإن كانت تجحد تقبل شهادتهما، وفي فتاوى مولانا شمس الدين الأورجندي أن الأم إذا ادعت للعلاق تقبل شهادتهما وهو الأصح، قال مولانا. وعندي أن ما ذكر في الجامع أصح كذا في المخطوط، ولو أن رجلاً تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة أخرى فشهد بأنه كان طلقها ثلاثاً في السكاح الأول لتزوجها ثانياً قبل أن تزوج بزوج آخر فإن ادعى الأب فإن صدقته امرأة تثبت الفرقة وسقط جميع المهر بتصادفهما وإن أنكرت المرأة لا تقبل شهادتهما، وإن أنكر الأب تقبل شهادتهما، ادعت المرأة ذلك أو أنكرت كذا في الدخيرة، ولو أن رجلاً شهد أن امرأة أبهما ارتدت عن الإسلام والمرأة تنكر ذلك فإن كانت أمهما حية وهي في سكاح أبيهما لا تقبل الشهادة ادعى الأب ذلك أو جحد، وإن كانت أمهما ميتة من ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما وإن جحد تقبل كذا في المخطوط، وإن شهد أن أباهما حيا أمهما على صداقتها فإن ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما وإن جحد الأب فإن كانت أم تدعي لا تقبل شهادتهما، وإن كانت تجحد تقبل شهادتهما، وإن شهدا أن أباهما طالع امرأته وأمهما ميتة فإن كان الأب يدعي لا تقبل شهادتهما وإن كان يجحد تقبل كذا في الدخيرة، في بؤادر ابن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ورحمهما الله تعالى رجل قال لعبد: يدخلت دار هذين الرجلين أو قال إن مسست ثوبيهما فانت حر ففعل سعيد ذلك فحلف الرجلان يشهدان على ذلك فشهدتهما جائز بخلاف ما إذا قال: إن كلمتكم عبيد أو مسستكم ثوبه فهو حر فشهدا أنهما فعلا ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المخطوط، لو شهدا ثلاثاً قال لأمراته. أنت طالق إن كنت فلا، وثلاثاً فشهد أنها قد كنتهما كانت شهادتهما باطلة كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال لعبد: إن كلمك ثلاث فانت حر فادعى ثلاث أنه كلمه العبد وشهد لعبد بدست لا تقبل شهادة عبد أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى كذا في المخطوط، رجلان شهدا على رجل أنه قال: إن كنت أباهما فعبدي حر وإن كلم أباهما قال إن كان الأب غائباً أو حاضراً مقرأ بما يشهدان فشهادتهما باطلة وإن كان الأب مكرراً بمكلام جازت شهادتهما، وكذا لو كانت البعير على العصب كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال لرجلين إن دخلتما هذه الدار فعبدي حر صدقنا فشهدا أنهما أباهما قد دخلا الدار لا تقبل شهادة عبد أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى، ولو أنكر الأبون وهما حيان جازت شهادة الأبين على دخولهما بلا خلاف وهذا هو الحكم في كل شيء شهد الأب به وأثبت بشهادته فعلاً من أبيه من سكاح أو طلاق أو بيع أو غير ذلك أنه لا تجوز شهادته إن كان الأب حي يدعي أو كان ميتاً عندهما، وإن كان حياً وهو يسكن قبل شهادتهما بلا خلاف هكذا في الدخيرة، وفي العيون ولو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته ثلاثاً إن ضرب هذين الرجلين ضربهما، وسعهما أن يشهدا عليه بطلاق امرأته ثلاثاً، ولا يحبران كسب كذا، وإن أحسرا لا تقبل شهادتهما كذا في التدرجانية، ولو شهد أنه قال: عبيد حرين فبريتكما فشهد شاهدان سوهما أنه ضربهما

لم نهر شهادتهما، وكذا إن أقر المشهود عليه بضرهما وانكر اليمين كذا في فتاوى قاضيه خان،  
 إن دخل داري هذه أحد فعنده حر فشهد ثلاثة أو أربعة أنهم دخلوها قال الإمام الثاني: إن قلوا  
 دخلنا ودخل هو معنا تقبل وإن كان اثنين لا تقبل مطلقاً شهدا على رجل أنه قال: إن مسست  
 جسدكما عامراته كذا أو عبده حر ومس جسدي لا تقبل، ولو شهدا أنه قال: إن مسست  
 ثيابكما وفعل تقبل، وفي فتاوى القاضي: لو أراد الشهود أن يشهدوا في هذه المسائل يشهدون  
 بالطلاق والعتاق مطلقاً بلا بيان السبب كذا في الوجيز للكردي، وكذلك رجل له شهادة على  
 كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال القاضي أبو بكر البليخي: ينبغي أن يقول: أشهد على جميع  
 ما في هذا الكتاب إلا هذا ويصح بده على ما أوصى له، وعن أبي القاسم: إذا دعت امرأة على  
 ورثة الزوج ومهرها فانكرت الورثة تكاها وكان الشاهد مولى تزويجها قال: يشهد على  
 النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال لرجلين: إن رأيتما هلال  
 رمضان فعبدي حر فشهدا أنهما قد أبصراه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لم أعتق العبد  
 وأجرت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة، رجل قال: عبدي هذا حر إن كان فلان وفلان  
 رأياني أدخل هذه الدار فشهدا وقالوا: رأيناه دخل لا تقبل حتى يشهد شاهدان سواهما على  
 رؤيتهما، وفي ثلاثة نفر قتلوا رجلاً عمداً ثم شهدوا أنه قد عفا عنا لا تجوز ولو شهد اثنان منهم  
 أنه عفا عنا وعن هذا يقتل على هذا الواحد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في  
 الخلاصة، روى الحسن بن زياد فيمن حلف بعتق مملوكه أن لا يستقرض أبداً شيئاً فشهد  
 رجلان أنهما أقرصاه لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه طلب ذلك ولم يقرضاه قبلت شهادتهما  
 كذا في المحيط، رجل حلف وقال: إن استقرضت من فلان دراهم فعبدي حر ثم ادعى فلان عليه  
 القرض فشهد على ذلك أبو العبد مع رجل آخر ذكر في التوارل أنه يقضي بالمان للمدعي ولا  
 يقضي بالعتق كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو حلف بعتقه أن لا يقرضهما شهدا أنه أقرصهما  
 جازت الشهادة كذا في الخلاصة، ولو حلف أن لا يهدم دار هذين أو لا يقطع أيديهما شهدا  
 على أنه فعل ذلك بهما لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضيه خان، لو شهد رجلان أن هذا  
 أعتق عبده فجنس العبد على أحدهما فلفقا عبته والمولى يسكن العتق فلا شيء للمجنى عليه ولا  
 تقبل شهادتهما كذا في المحيط، رجل ادعى داراً في يد رجل فشهد له شاهدان بها وأن المدعي  
 استأجرهما على بنائهما وغير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادتهما، وإن  
 قالوا: استأجرنا على هدمها فهدمتها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعي وبضمان قبة للبناء  
 للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل في يده شاة مر به رجل فقال الذي في يده الشاة  
 للمار: أذهب هذه الشاة فذهبها ثم جاء رجل وأدعى أنها شاة أعصبتها منه الذي كانت في  
 يديه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الذابح لم تجز شهادة الذابح كذا في المحيط، ولو كان  
 الشاهد شيخاً لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لأداء الشهادة إلا راكباً ويس عند دابة ولا  
 ما يستكرري به دابة فيثبت المشهود له إليه دابة فركبها لأداء الشهادة لا تبطل شهادته، وإن لم  
 يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجد دابة فيثبت المشهود له دابة فركبها لا تقبل  
 شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن أكل الشاهد طعاماً للمشهود له لا ترد

شهادته، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: الجواب في الركوب ما قال، أما لي الطعام إن لم يكن للشهود له هيا طعاماً للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه إليهم وأكلوه لا ترد شهادتهم، وإن كان هيا لهم طعاماً فأكلوه لا تقبل شهادتهم هذا إذا فعل ذلك لأداء الشهادة فإن لم يكن كذلك لكنه جمع الناس للاستشهاد وهيا لهم طعاماً أو بحث إليهم دواهاً وأخرجهم من المصر فركبوا وأكلوا طعامه اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام، وقال محمد رحمه الله: لا تقبل فيهما والدعوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في الانكحة فإنهم يبذلون السكر والجلاب وينشرون الدراهم ولو كان ذلك قدحاً في الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلين فعلماه الدعوى والخصومة ثم شهدا على نكاح الدعوى جازت شهادتهما إن كانا عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدعوى خصوصاً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، نص في الخلاصة شهادة الجند للأمير لا تقبل إن كانوا يحصون وإن كانوا لا يحصون نقل، نص في الصيرفية في حد الإحصاء مائة وما دونه، وما راد عليه فهؤلاء لا يحصون كذا في جواهر الاحاطي، ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات: لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى وقالت الأسرى: نحن من أهل الإسلام أو من أهل الأئمة أحدنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت للسرية: أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى فإن أقامت السرية بينة على دعواهم إن كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل، ولو كانت المسألة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لأن السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش فجميع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعاً من الشهادة هكذا في فتاوى قاضيهان، والله أعلم.

### الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على الحدود

لا بد من ذكر الحدود كذا في الخلاصة، إذا كانت الشهادة يحضرة العقار لا يحتاج إلى بيان الحدود كذا في الدخيرة، إذا ذكر الشهود ثلاثة حدود قبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب أدب القاضي، إن لم يكن العقار مشهوراً فشهد للشهود على الحدود الثلاثة وقالوا: لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحساناً ويقضي بها للمدعي ويجعل الحد الثالث محادياً للحد الأول كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى أرضاً مثلثة وذكر حدين لا غير والشهود ذكروا حدين لا غير تصح الدعوى والشهادة كذا في المحيط، لو ذكر الحدود الأربعة لكن أحد الحدود بقي مجهولاً لا يصح هو والشرك سواء ولو غلط الشاهد في أحد الحدود لا نقل هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في أدب القاضي مطلقاً وذكر شمس الأئمة الخليلي رحمه الله تعالى أنه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رحمه الله تعالى والفتوى على ما أورده الصدر الشهيد أنه لا تقبل كذا في الخلاصة، وإنما يثبت غلط الشاهد في

ذلك بإقرار الشاهد أنني قد غلطت في ذلك أما لو ادعى المدعى عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود أو في بعضها لا تسمع دعواه ولو أقام البينة على ذلك لا تسمع بيئته هكذا حكى فتوى الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام الأوزجندی رحمه الله تعالى، وكذلك لو ادعى المدعى عليه إقرار للدعي بخلط الشاهد في الحد لا تسمع دعواه، وحكى عن شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه قال: إذا اخضع الشاهد في بعض الحد ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب في ذلك قبلت شهادته عند إمكان التوفيق سواء تدارك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر وتفسير إمكان التوفيق أنه قال: كان صاحب الحد فلاناً إلا أنه باع داره من فلان وحن ما علمنا به أو يقول: كان صاحب الحد ما قلنا إلا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم ونحن ما علمنا به وعلى هذا كذا في المحيط، شهد شهود على رجل بمحدود وببعض الحدود وذكرها وقالوا إنا نعرفها على الحقيقة والمشهود به في بعض القرى فلتنص المدعى عليه من القاضي أن يأمر الشهود بالخروج إلى تلك حتى يعينوا الحدود ويسنوا الحدود بالقاضي لا يدرم انشهود ذلك هو الصحيح كذا في الذخيرة، إذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا: نعرف الدار ونقف على حدودها إذا مشينا إليها لكننا لا نعرف أسماء الحدود فإن القاضي يقبل ذلك منها إذا عدلًا وبمعتها مع المدعي والمدعى عليه وأمينين له ليقف الشهود على الحدود بحضرة أمسي القاضي فإذا وقفا عليها وقالوا: هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعي يرجعون إلى القاضي فيشهد الأمينان أنهما وقفا على الدار وشهدنا بأسماء الحدود فحينئذ يقضي القاضي بالدار التي شهدنا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانسار وجميع الصياعات كذا في الفصول المصممة، وهذا أظهر هكذا في المحيط، ولو شهد أن الدار التي هي بلدة كذا هي محلة فلان تلاصق دار فلان من فلان القلاهي وهي في يد فلان المدعى عليه هذا لهذا ولكل لا تعرف حدودها ولا تقف عليها فقال المدعي للقاضي: أنا أتيتك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأني بشاهدين شهدا أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسألة في السبع ذكر في بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي، وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي وكذا القرى والمضياعات والخوانسار وجميع العقارات على هذا كذا، في الظهيرية، ذكر ظهير الدين المرعيني هذه المسألة في شروحه وقال: اختلفت الروايات في هذه المسألة، وأظهر أنها تقبل لأن تحمل الشهادة غالب يكون على هذا الوجه، فإنه إذا شهد البائع على البيع في البلدة والأرض أو أنكره في السواد فالظاهر أن الشهود لا يعرفون حدود البيع لكن سمعوا ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وإن كانوا لا يعلمون الحدود على الحقيقة كذا في الفصول المصممة، وهو الأصح كذا في القنية، وهو الصحيح كذا في الذخيرة، وإن لم يأت المدعي بشاهدين يشهدان على أن الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضي أن يبحث إليه أمينين من أمنائه إلى الدار حتى يتعرفا عن حدودها وأسماء جيرانها أجنبه القاضي إلى ذلك فإذا بمعتها وتعرفا إن كانت حدود الدار وأسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود وأحبر الأمينان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعي بشهادتهم كذا في المحيط، عدا كذا إذا لم تكن الدار مشهورة، فإن كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو بن حريث بالكوفة

ودأب زهير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لإسنان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه، والصيغة إذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف أيضاً كذا في فتاوى قاصصيحان، ولو قال الشهود: نحن نشهد أن الدار التي في كورة كذا هي محللة كذا تلاصق مسجد كذا منك هذا المدعي وحقه ولكننا لا نعلم أسماء الجيران فقال مدعي: أنا أتني بشاهدين يشهدان على الحدود فإن نقاضي لا يلتفت إلى هذا كذا في الفصول العمادية، الشهود إذا لم يعرفوا الحدود وسألوا الثقات وفسروا عند المحكم تقبل، شهدوا على إقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون بإقرار المدعي عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردي، ولو قال أحد حدودها يريق أرض ميان ديهي لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة، لأن ميان ديهي مجهول جهالة متفاحشة فالأراضي التي عاب أربابها أو مات أربابها ولا ورث بها تسمى ميان ديهي، وكذلك الأراضي التي تركها ملاكها على أهل القرية بالخراج تسمى ميان ديهي، وكذلك الأراضي التي تركت لرعي الدواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى ميان ديهي كذا في الضبط، واعتبار أنه إن ذكر اسم ذي اليد وسميه يكتفى به كذا في الخلاصة، ولو قال أحد: حدودها لريق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل، تقبل والأصح خلافه، ولو قال: لريق أرض الوقف لا بد من ذكر المصروف كذا في الوجيز للكردي، ولو قال: لريق أرض المملكة بين اسم أمير السلطنة وسميه إن كان الأمير الثين كذا في الخلاصة، رجلاً شهدا على رجل أنه مفض حائطاً لملان إن ذكرا حدود حائط وبينما الطول والعرض جرت شهادتهما وإن لم يذكر قيمته، قال رضي الله عنه. وعندي لا بد من أن يذكر أنه من المدر أو من الحشيش وبينما موضعه كذا في فتاوى قاصصيحان، قال: إذا كان لرجل باب في دار رجل فأراد أن يمر في داره من ذلك الباب فمسحه صاحب الدار فصاحب الباب هو المدعي للطريق في دار الغير فعليه إثباته بالبينة ورب الدار مثمر بالقول قوله مع يمينه ويفتح الباب لا يستحق شيئاً، فإن أقام بينة أنه كان يمر في داره من هذا الباب لم يستحق مدعي شيئاً إلا أن يشهدوا أن له طريقاً تاماً فحسب ذلك الثابت بالبينة كذا في إقرار الخصم وإن سم يحدوا الطريق ولم يسموا أذرع العرض والطول بعد أن يقولوا، إن له طريقاً في هذه الدار من هذا باب إلى باب الدار فالشهادة مقبولة، ومن أصحبت رحمهم الله تعالى من يقول: تؤويه إذا شهدوا على إقرار الخصم بذلك فالجهالة لا تمنع صحة الإقرار فاعلم إذا شهدوا على اثبات لا تقبل شهادتهم والأصح أنها مقبولة، ويجعل عرض الباب حكماً فيكون عرض الطريق به بذلك القدر وصوله إلى باب الدار كذا في المسوط في كتاب القدهوى، وكذلك على هذا إذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق وأنكر أهل الزقاق ذلك، وإذا كان لرجل ميزب في دار رجل فهو على هذا وكذا النهر إذا كان في أرض رجل فاحتلها في ذلك إلا إذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فحينئذ القول قول صاحب الماء، وكذلك إذا لم يكن الماء جارياً زمان الخصومة إلا أنه يعلم أنه كان يجري إلى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء وكذلك إذا كان ماء جارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء كذا في الظهيرية، فإن شهد الشهود أن به صليل ماء فيها من الميزاب قبلت الشهادة وإن شهدوا أنه ماء فطر فهو ماء المطر وإن شهدوا أنه فصب

الوضوء فيه فهو لذلك، وإن لم يقسموا شيئاً من ذلك فالقول قول رب الدار في ذلك مع يمينه كذا في المبسوط، وذكر الفقيه أبو الميث رحمه الله تعالى عن المتأخرين من أصحابنا أنهم استحسنوا في الميراث إذا كان بصوب سطح صاحب الميراث والتصويب قديم يجعل له حتى تسهيل الماء والتصويب المحدود وهو بالعارضة بشي كذا في الظهيرية، إذا ذكر في الدعوى أو الشهادة أحد حدود الأرض المدعاة ليرق أرض فلان ولعلان في القرية التي فيها الأرض المدعاة أراض كثيرة متفرقة صحبت الدعوى وصحت الشهادة وإن كان فيه نوع جهالة، لا أنها تحملت حضوره كذا في المحيط، إذا شهدوا بملكية أرض وبسوا حدودها وقالوا: هي بمقدار حسن مكابيل بدر والمدعي يدعي ذلك وأصابوا في بيان الحدود وأخطأوا في بيان المقدار فظهر أنه تسع قدر ثلاثة مكابيل بدر، حكى عن شمس الإسلام أبي الحسن السعدي رحمه الله تعالى أنه قال: لا تقبل الدعوى والشهادة، واجاب بعض مشايخ زمانه ببطال الدعوى والشهادة، وقيل يجب أن تكون المسألة على التفصيل إذا شهدوا بحصرة أرض المدعاة وأشاروا إليها تقبل وإن شهدوا ببقية الأرض لا تقبل هذه الشهادة ملكية أرض تسع منها خمسة مكابيل بدر وقيل لا تقبل هذه نية على كل حال وهو الأظهر وذات بالغة كذا في المبسوط اعتمادية، والله اعلم

### الباب السادس في الشهادة في الموارث

رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا أنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء، فإن القاضي يسألهما عن السبب ولا يقضي قبل السؤال لأحلاف أسبابها وانقصاء بالمجهول متعذر، فإن مات الشاهدان أو عابا قيل أن يسألها لا يقضي شيء كذا في قانون فاصبحان، لو شهد بأنه ابن أخته أو أخوه أو جده أو جدته أو مولاة نرد بلا بيان، ود بان بقولا في الأول بأنه وارث وفي الأخ أخوه لأبيه وأمه أو لأبيه أو لأمه ووارثه، وفي الأخد أبو أبيه أو أبا أمه وفي الجدة أم أمه أو أم أبيه، وفي المولى معتقه أو معتقته ووارثه لا يعلم له وارث غيره كذا في الكافي، وكذا لو شهد أنه عمه أو ابن عمه لا يجوز حتى يسبوا الميت ووارثه حتى يستقيا وفي أب واحد وبسوا أنه عمه أو ابن عمه لأبيه أو لأمه أو لأبيه وأمه وأنه وارثه كذا في حواشي العتاي، وفي الشهادة بأنه بنته أو بنته أو أمه أو أبوه لا يجزى إلى قوله ووارثه كذا في الكافي، وعليه الصواب كذا في خلاصه، ولا يشترط ذكر اسم الميت حتى لو شهد أنه جده أبو أبيه ووارثه ولم يسبوا الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت كذا في توحيد الدرر، إذا شهد شاهدان أن فلان اعتق هذا الميت وأن هذا الرجل عصبة لذي أمم لا يقبل شهادتهما ما لم يسبوا سبب العصبية أنه ابن الذي اعتق أو أبوه أو أخوه أو ما أشبه ذلك كذا في العاصم، إذا شهد الشهود بوراثته رجل وبسوا سببها ولم يريدوا عليه بالشهادة مقبولة، لا أن القاضي لا يدفع المال إلى المشهود به للحال بل يتلوهم زمانا لحرق أن يظهر وارث آخر للميت مراحم بمشهود له أو مقدم عليه هكذا في الأخيرة، إذا شهدوا بوراثته وبسوا سببها وقالوا لا نعلم له وارثا آخر فهذه الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال إليه للحال من غير تبرم وقوله لا نعلم له وارثا سوى هذا

ليس من صلب الشهادة بل هو إسقاط مؤنة التلوم عن تقاضي كذا في عبط، ولو قلا. لا وارث له غيره قبل مسحنا وحمل على العيم كداعي الخوي، ولو قلا لا وارث له بارص كدع يقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حلاق لهما هكذا في الوجير لمكردي، ثم الشهود، ثم شهدوا على ورثته شخص وبنوا سببها وهذا الشخص ممن يستحق جميع مال ولا يصير محجوباً بغيره كالابن والأبنة والاب إن قالوا لا أعلم له وارثاً غيره فالقاضي يدفع جميع المال إليه من غير تلوم كذا في المحيط، فإذا شهدوا أنه ابنه ولم يبرهوا على هذا فالقاضي لا يدفع جميع المال إليه فلحال بل يتلوم رمان يقع في غالب رأي القاضي أنه لو كان معه وارث آخر لظهر في هذه مدة هكذا في الدجيرة، إذا شهد أنه روحها أو شهد أنها روحه لا يعلم له وارثاً غيره دفع إلى الزوج النصف وإلى المرأة الربع، وأما إذا شهد أنه روحه أو شهد أنها روحه ولم يريد على هذا أجمعوا على أن قبل التلوم لا يدفع إليه أكثر النصفين، وأما إذا سؤم رماناً ولم يظهر وارث آخر، فإن محمد رحمه الله تعالى في دعوى الأصل أنه لماضي يدفع إليه أكثر النصفين إن كان روحاً يدفع إليه النصف وإن كانت روحاً الربع وإن كانت روحه للنس، والطحاوي في مختصره ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى، والخصاص ذكر قوله مع محمد رحمه الله تعالى كذا في العبط، شهد رجلان لرجل أنه أخو الميت ذبيه وأمه ووارثه لا يعلم له وارثاً غيره فقصى ثم شهد الآخر أنه من الميت لا تقبل ويضمنان للابن. أحد الأخ، ولو شهد الآخر أنه أخوه لأبيه وأمه ووارثه لا يعلم له وارثاً غيره وغير الأول تقبل ويدخل الثاني مع الأول في ميراث ولا ضمان على الشاهدين بالأول ولم يغرمنا بشاقي شيئاً، شهد شاهدان أن فلاناً أخو الميت لأبيه وأمه لا يعلم له وارثاً غيره وقضى وشهد آخران للآخر أنه ابنه بنفسه انقضت الأول بالورثة للأول ضرورة، فإذا كان أحد قاتل في يده دفع إلى الابن، ولو كان هالك فللابن الحجر إن شاء ضمن الأخ وإن شاء ضمن الشاهدين، فإن ضمن الأخ لا يرجع على أحد وإن ضمن الشاهدين رجعا على الأخ كذا في محيط المرحسي، شهد لرجل أنه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل آخر وادعى أنه أبو الميت وأقام اليه يميني به وهو أحق بالميراث كذا في خلاصه، ويجعل الحد أباً لهذا الذي ادعى الأبوة فإن قال الأب للقاضي إن هذا الذي أقام اليمة أنه جد ليس باب لي فمره بإعادته اليمة فالقاضي لا يكفبه كذا في المحيط، ولو شهد أن قاضي بلد كذا قضى بانه وارث الميت ولا وارث له غيره قضى ميراثه لا يستسب بين أو لا، فلو بين وبرهن آخر بسبب يحجبه أو يشاركه قبل وحجب أو شارك حتى لو بين الأول أنه من سب وبرهن الآخر أنه ابنه وإرث بسببها، ولو برهن الثاني أنه أبو الميت جعل للميت الثاني المئتين والثلاثين ولو ذكر الأول أنه جد الميت وبرهن الثاني أنه أبو الميت فالإرث لثاني، وهو ذكر الأول أنه أبو الميت وبرهن الثاني أنه من سبب جعل لثاني خمسة مئتين والإرث وللأول المئتين، ولو برهن الثاني أنه أبو الميت أيضاً فالإرث لثاني وأجواب في المعتق كالجواب في الأب، ورد بينه لأول على أموته بعد نقضاء لثاني إلا إذا برهن لأول على أن لقاضي قضى بانه أبو الميت فكان أولى وبطل بسبب الثاني، ولو برهن الأول على أموته قبل نقضاء لثاني شتر كما في الإرث، حتى لو مات أحدهما تعين الآخر أباً والحكم في الولاء على هذه الوجوه، وإن كان الأول معتوقاً

أو صغيراً لا يقدر على البيان جعله القاضي ابناً لو كان ذكراً فإن جاء الثاني وبرهن أنه أبو الميت جعل للثاني سدس المال، وإن برهن أنه أخو الميت بجعله محجوباً بالأول، وإن كان الأول امرأة جعله بنتاً لميت وجعل لها جميع المال بالفرض والرد فإن جاء آخر وأدعى أنه أخو الميت يعطيه النصف، وإن ذكر الثاني أنه ابنه يعطيه الثلث كذا في الكافي، رجل أقام البيعة أنه عم الميت ووارثه لا تعلم له وارثاً غيره ثم أقام الآخر البيعة أنه أخو الميت ووارثه لا تعلم له وارثاً غيره ثم أقر الآخر البيعة أنه ابن الميت لا تعلم له وارثاً غيره وأقاموا البيعة جميعاً معاً فإنه يقضي بالميراث للابن كذا في محيط السرخسي، إذا مات الرجل فأقام رجل بيعة أنه فلان بن فلان الفلاني وإن الميت فلان ابن فلان الفلاني حتى التقيا إلى أب واحد من قبلة واحدة وهو عصمة الميت ووارثه لا تعلم له وارثاً غيره قضى له بالميراث، وإن جاء آخر بعد ذلك وأقام بيعة أنه عصمة الميت فإن أثبت الثاني مثل ما أثبت الأول بأن أثبت أنه فلان بن فلان الفلاني ولميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا إلى أب واحد قبلت بيعة الثاني إذا التقيا إلى أب واحد من قبلة واحدة، وإن كانا من قبيلتين بأن ادعى الأول أنه من العرب وأدعى الثاني أنه من النعمان لا تقبل بيعة الثاني وإن أثبت الثاني نسباً أبعد من الأول بأن أثبت الثاني أنه ابن ابن عمه فالقاضي لا يلتفت إلى بيسته وإن التفتا إلى أب واحد من قبلة واحدة أو من قبيلتين، وإن أثبت الثاني نسباً فوق الأول بأن ادعى الثاني أن الميت ابنه وولد على فراشه وأنه أبوه لا وارث له غيره فهذا على وجهين: إن ادعى الأب نسبه من القبيلة التي ادعاه ابن العم تقبل بيعة الأب ويقض القضاء الأول في حق الميراث دون النسب حتى يبقى الأول ابن عم له حتى لو مات هذا الأب يرث الأول منه إذا لم يكن له وارث أقرب منه، وإن ادعى نسبه من قبيلة أخرى قبلت بيعة الأب ونقض القضاء الأول في حق النسب والميراث جصاً كذا في المحيط، إذا ادعى داراً في يد إنسان أنها له ورثها من أبيه وجاء يشهود شهدوا أنها كانت لأبيه إلى أن مات وتركها ميراثاً لا تعلم له وارثاً غيره أو شهدوا أنها كانت لأبيه يوم الموت للقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للمدعي، وإن لم يشهدوا أنه تركها ميراثاً له، وكذا إذا شهدوا أنها كانت في يد أبيه إلى أن مات أو شهدوا أنها كانت في يد أبيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار للمدعي وهو ظاهر الرواية وأصح حكماً في الدخيرة، لو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط، ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حتى مات أو حتى مات فيها لا تقبل، وكذا لو شهدوا أن أباه دخل بهذه الدار ومات لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان، إذا شهد الشهود أن أباه مات وهو لابس هذا القميص أو لابس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط، أطلق محمد رحمه الله تعالى في الجواب في الخاتم وحكى القاضي أبو الهيثم عن الفضلة الثلاثة أنهم كانوا يفصلون ويمرلون: إن شهدوا أن الخاتم كان في خصره أو بصره يوم الموت تقبل للشهادة وإن شهدوا أنه كان في الساية أو في الوسطى أو في الإبهام لا تقبل الشهادة، ولكن الصحيح أن يجري على إطلاقه كما ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في الدخيرة، ولو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا الثوب تقبل كذا في المحيط، ولو شهدوا أن أباه مات وهو راكم هذه الداية قضى بالداية لموارث، ولو شهدوا أن أباه مات وهو قاعد على هذا



العراش أو على هذا البساط أو نائم عليه لا تقبل هذه الشهادة، ولو شهدوا أن أباه مات وهذا الثوب موصوع على رأسه ولم يشهدوا أنه حامل له لا تقبل هذه الشهادة، ولا يقضي لوارث كذا في الدخيرة، ولو شهدوا أنه كان هو الناصع على رأسه يوم موت تميم هكذا في محيط السرخسي، والأصل في جسد هذه المسائل أن الشهود إذا شهدوا على فعل من أمور في العين عند موته فهذا على وجهين، إما أن يشهدوا بفعل هو دليل اليد أو بفعل ليس هو دليل اليد فالذي هو دليل اليد في العقليات فعل لا يتصور ثبوته بدون النفس كالليس والحمل أو فعل يحصل عادة لمتنقن كالركوب في الدواب، وفي غير العقليات دليل اليد فعل يوجد من الغلاك في تعائب كالسكنى في الدور فهذا النوع من الفعل، إذا قامت البينة على وجوده من موث في الفم عند موته يفضي بالمدعي للمدعى، والذي ليس بدليل اليد في العقليات فعل يتأتى بدون التنقل ولا يحصل في الغالب لتقل كالجلبوس على البساط وفي غير العقليات الذي ليس بدليل اليد فعل يوجد من غير الغلاك في التعائب كالجلبوس والنوم في الدار فهذا نوع من الفعل فإنه قامت الشهادة على وجوده من الموث في عين عند موته لا يفضي بالمدعى كذا في محيط، إذا شهدوا أنها كانت مثلت أبيه أو أن أباه كان يسكن هذه الدار أو يملكها فإن جرو الميراث فقالوا مات وتركها ميرثاً له فثبت شهادتهم ويفضي له في قولهم وإن لم يجرؤ لا يثبت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويثبت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وإن شهدوا على إقرار المدعى عليه بشيء من ذلك يكون إقراراً منه بالمدعى ويؤمر بالتسليم إليه كذا في فتاوى قاصيحت، لو شهد اشهود أنها كانت لأبيه وتم يجرؤ الميراث في المدعى مناقصي لا يقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً كذا في الخياط، لو شهدوا أنها كانت لأبيه مات فيها فعلى هذا الخلاف كذا في الفصول العمادية، ولو شهدوا أنها ذبيبة ولم يقولوا مات وتركها ميرثاً له منهم من قال هذا أيضاً على خلاف ومنهم قال هاماً لا يقبل بالإجماع وهو أحسن الفصلي رحمه الله تعالى وهو الأصح كذا في الخلاصة في كذب الدعوى في الفصل العاشر، وهكذا في الفصول العمادية، إذا مات رجل فأنام ورثه جده على دار أنها كانت لأبيه أعزها أو آخرها أو أدعها الذي في يده فإنه يأخذها ولا يكف بيعة على أنه مات وتركها ميرثاً له كذا في الكافي، إذا شهد شاهدان أن فلاناً مات وترك هذه الدار ميراثاً لفلان به هذا ولا يعلمون به وارث غيره ولم يدكوا فلاناً لم يثبت شهادتهم باطنة كذا في المسحوق، هذا إذا كان نسب مدعى معروفاً من حيث أن لا يمكن نسبته معروفاً منه فشهدوا أنه ابن فلان بن فلان بن فلان لم يثبت وأن فلان الميث ترك هذه الدار ميراثاً له ولم يذكر الميث لم يذكر هذا الفصل هاماً وذكر في المتنقن أجبر شهادتهما في النسب وأصلها في الميراث كذا في الخياط لو شهد ر علي رضي الله عنه حل أنها كانت لفلان جده هذا المدعى وحظته وقد ذكرهم أحمد والشافعي يدعي أنها كانت لأبيه، فإن جرو الميراث بأن شهدوا أنها كانت جده هذا المدعى فلا يثبت ميراثاً لأبي هذا المدعى ثم مات الأب وتركها ميراثاً لهذا المدعى فنقل الشهادة ويعضي بالمدعى وإن لم يجرؤ الميراث فإن لم يعلم تقدم موت المدعى على موت الأب لا يقضي بالمدعى (الإجماع،

وإن علم تكذبت الجواب عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف أولاً، وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: في هذه المسألة لا تقبل الشهادة بلا خلاف، ولو شهدوا على إقرار ذي اليد أن هذه الدار كانت لجد هذا المدعي ولم يجرؤا الميراث فإن القاضي يقضي بالدار للمدعي إذا لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة، إذا شهدوا أن هذه الدار لجد هذا المدعي ولم يقولوا كانت لجدته فإن جروا الميراث تقبل ويقضي بالدار للمدعي، وإن لم يجرؤوا الميراث فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تقبل رأياً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: تقبل ومنهم من قال: لا تقبل ولا يقضي بالدار للمدعي أيضاً كذا في المحيط، قال في كتاب الأقضية: د ر في يدي رجل أقام أحد البيعة أن أبي اشتراها منه بألف درهم وقد مات أبي والبائع يجمع ذلك فإني لا أكفنه البيعة أن أمه مات وتركها ميراثاً ولكن أماله البيعة أنهم لا يعلمون له ورثاً غيره فإن أقامها أمرته بدفع الدار إليه كذا في الذخيرة، ولو كانت الدار في يد غير البائع كلف كليهما كذا في محيط الصرخسي، قال في الأصل: د ر في يدي رجل جاء ابن أخيه صاحب اليد وأقام بيعة أن هذه الدار كانت لجدته مات وتركها ميراثاً بين أبيه وبين عمه هذا الذي الدار في يديه نصفين ثم مات أبوه وترك نصيبه ميراثاً له فالقاضي يقبل هذه البيعة ويقضي بالدار بين المدعي وبين عمه نصفين فإن لم يقض القاضي ببيعة ابن الأخ حتى أقام بيعة أن أمه وهو أبو هذا المدعي مات قبل موت أحد ورث الجدة منه السدس ثم مات الجدة وصار جميع الدار ميراثاً بي هذه المسألة على وجهين. الأول: أن لا يكون في يد ابن الأخ شيء من تركه أبيه، وفي هذا الوجه بيعة ابن الأخ أولى، والوجه الثاني: أن يكون في يد ابن الأخ شيء من ميراث أبيه وباقي المسألة حلتها وفي هذا الوجه ميراث أحد كلف نفسه وميراث الأخ كلفه لا ابن الأخ ويجعل كالبهم. مات معاً كذا في المحيط، إذا كانت الدار في يدي رجل وابن أخيه فادعى كل واحد أن أمه مات وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره قضى بها بينهما نصفين، فإن قال المزمع: كانت بين أبي وأخي نصفين وصدقه ابن الأخ إلا أن المزمع قال: مات أخي قبل موت الجدة وصار النصف الذي لأخي بين الجدة وبينك أسداساً ثم مات الجدة فورثت السدس منه وقال ابن الأخ: مات الجدة أولاً وصار الذي للجدة بينك وبين أبي نصفين ثم مات أبي فورثت ذلك منه فإن لم تقم لهما ولا لأحدهما بيعة يحلف كل واحد على دعوى صاحبه، فإن حلفا يرى وصار أحال بعد الحلف كالحال فيه، وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين، وإن حلف أحدهما ونكل الآخر يقضي للمعالف بما نكل له صاحبه، وإن أقام البيعة أحدهما قضى له بما شهدت له بيئته، وإن أقام جميعاً السنة قضى بالدار بينهما نصفين كذا في الذخيرة، رجلان أقام كل واحد منهما بيعة على دار في يدي رجل أنها كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له لا يعلمون له وارثاً غيره، وأحد هذين الرجلين ابن أخي ذي اليد ووارثه لا وارث له غيره فلم تترك البيعتان حتى مات المدعي عليه فصارت الدار في يد ابن أخيه ولم يوص إلى أحد ثم زكيت البيعتان جميعاً فالقاضي يقضي بها بينهما نصفين، وإن صار ابن الأخ ذا اليد فلو أقام الأجنبي البيعة على ابن الأخ أن الدار داره ورثها من أبيه لم نسمع ولو أن القاضي زكى شهود أحدهما بعد موت المزمع ولم يزك شهود الآخر فقضى بدار كلها له ثم

زكيت بيته الآخر لم يقض له بشيء إلا إذا أعاد تلك الشهود أو شهود آخر قشهدوا أن الدار داره بسبب الإرث فحينئذ يقضي بجميع الدار له، وإن قال الذي قضى بالدار له أولاً أنني أعبد بيته أن الدار داره لا يلتفت إليه، ولو أقام لأجنبي البيته في حبة النعم وابن أخ بعد موته فزكيت البيتان جميعاً قضى بالدار بينهما نصفين وإن ابن الأخ لم يقم البيته حتى قضى القاضي بها لأجنبي ثم أقام على الأجنبي قضى بها لابن الأخ، ولو أقام ابن أخ البيته في حبة النعم والأجنبي بعد موته فزكيت البيتان يقضي بها لأجنبي، ولو أقام كل واحد منهما شاهداً واحداً على النعم فمات النعم مورث ابن الأخ ثم أحضر كل واحد منهما شاهداً آخر فزكيت البيتان يقضي بالدار بينهما نصفين، وإن قال أحدهما بعدما قضى بها بينهما: أنا أعيم البيته على صاحبي لا يلتفت إلى ذلك، وإن أقام كل واحد شاهداً واحداً على النعم فمات النعم أقام الأجنبي شاهداً آخر فزكيت شاهداً وقضى له بشهادتهما ثم جاء ابن الأخ بشاهد آخر لا يلتفت إلى ذلك، فإن أعاد ابن الأخ شاهدين على الأجنبي قضى بها لابن أخ هكذا في المحيط، وجعل توفي فادعى رجلان ميراثه يدعي كل واحد منهما أن لهيت مولاه واعتقه لا وارث له غيره وأقاما البيته على ما ادعى ومن يوفقتا يمتنق وقتاً والميراث بينهما، ولو وفقتا للمعتق ومات فصاحب موقت الأول أولى كذا في الدخيرة، من يوافق بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى. رجلان أحول لأب في أيديهما دار أقام أحدهما بيته أب هذه الدار كانت لامي ماتت وتركها ميراث أبي وبني أبي أربعاً ثم مات الأب وترك ذلك الربع لبني وبنيك وأقدم الآخر بيته أن هذه الدار كانت لأبي مات وتركها ميراثاً لبني وبنيك قال: أحد بيته الذي ادعى ثلاثة أرباع الدار نفسه ولا أقبل بيته الآخر كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب السابع في اختلاف بين الدعوى والشهادة

والتفاضل بينهما، ولهما يكون إكذاباً للشهود وما لا يكون

الشهادة إن وافقت الدعوى قبلت ولا فلا كذا في الكفر، ثم المعتبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى هو الاتفاق في المعنى ولا غيره للمعنى حتى لو ادعى العصب وشهدا بالإقرار بالعصب نقبل هكذا في غاية البيان شرح الهداية، والموافقة إما المضابقة أو كون الشهود به أن من لدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر كذا في فتح القدير، وفي هذا الباب فصول.

الفصل الأول فيما يكون المدعى به ديناً إذا ادعى ألفاً وخمسمائة فشهدوا بخمسمائة يقضي بخمسمائة من غير دعوى التوفيق، وكذا لو ادعى ألفاً وشهدوا بخمسمائة كذا في فتاوى قاضيخان، إذا ادعى على رجل خمسمائة وشهد له الشهود بألف درهم لا تصل شهادتهم إلا إذا وفق فقال كذا لي عليه ألف درهم ولا أنه قضاني خمسمائة أو أقرانه منها ولم يعلم الشهود بذلك فقبل ويقضي بالخمسمائة ولا يحتاج إلى إقامة البيته على التوفيق كذا في المحيط، ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال العصب إنما لي عليه خمسمائة وقد كانت ألفت فقبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهادتهما بالخمسمائة جائزة، ولو قال: لم يكن لي إلا خمسمائة نصبت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان، إذا ادعى للعزم أن

صاحب المال أبراه أو حمله وجاء بشهود شهدوا على إقرار صاحب المال بالاستيفاء فإن القاضي يحال الغريم عن البراءة والتحليل إن كانت بالإسقاط أو الاستيفاء، فإن قال كانت بالاستيفاء قبلت وإن قال كانت بالإسقاط لا تقبل، وإن سكنت ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أنه لا يجبره على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في الذخيرة، لو ادعى الغريم الإيفاء فشهدا أن صاحب المال أبراه جازت والقاضي يقضي بالبراءة من غير سؤال، ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالإسقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلاً كفّل بأمر المكفول عنه فادعى الإيفاء فشهد الشهود بالإبراء كان لصاحب المال أن يرجع بيده على الأصل ولا يكون للكفيل أن يرجع على المكفول عنه بشيء هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو ادعى الإيفاء فشهدا بالهبة أو الصدقة أو النحلة أو الإحلال أو ادعى الهبة أو الصدقة أو النحلة أو الإحلال فشهدا بالاستيفاء لا تقبل هكذا في محيط السرخسي، ذكر في المستقى رجلا شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم قد اقتضى منها مائة، وقال الطالب: لم اقتضى منه شيئا، قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يقضي بألف ويجعل مقتضياً للمائة كذا في فتاوى قاضيهان، في العيون إذا شهد الرجلان على آخر بألف درهم وشهدا أنه قصده خمسمائة وقال الطالب: لي عليه ألف وما قضائي شيئا والشهود صدقوا في الشهادة على ألف وأوهمو في الشهادة على القضاء تقبل شهادتهما إن عدلاً، ولو قال: شهدتهم بالألف حق وبالقضاء باطل وزور لا تقبل شهادتهما لأنه نسبهما إلى المفسق كذا في المحيط، لو شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبراه سها وقال المدعي: ما أبراه وقال الشهود عليه: ما كان له علي شيء ولا أبراني من شيء قال: إذا لم يدع شهادتهما على البراءة قصبت عليه بالألف كذا في فتاوى قاضيهان، لو شهدا على رجل بألف درهم والمدعي يدعي ذلك وشهدا أيضاً بلمدعي عليه بمائة دينار والمدعي ينكر ذلك قبلت شهادتهما كذا في الذخيرة، ادعى على آخر أنه أجر داره منه وقبض مال الإجارة فمات وانفسحت الإجارة بموته وطلب مال الإجارة فشهد الشهود أن الآخر أقر بقبض مال الإجارة تقبل وإن لم يشهدوا على عقد الإجارة كذا في الخلاصة، شاهدان شهدا لرجل بألف درهم من ثمن حارية فقال الشهود له: إنه قد أشهدكما هذه الشهادة والذي لي عليه من ثمن متاع أجرت شهادتهما، قالوا: تأويل المسألة إذا شهدوا على إقرار المدعي عليه بالألف من ثمن الحارية فالمسألة محفوظة أنه إذا ادعى على آخر ألف درهم من ثمن سبيع وشهد له الشهود بالألف من ثمن حارية غضبها وقد هلكت أنه لا تقبل شهادتهم وبمثله في الإقرار تقبل كذا في المحيط والخلاصة والذخيرة، ولو قال: لم يشهدا لم تقبل كذا في محيط السرخسي، ادعى على آخر مائة فقير حطة بسبب السلم مستجماً لشرائطه وشهد الشهود أن المدعي عليه أقر أن عليه مائة فقير حطة ولم يريدوا على هذا فقد قيل: لا تقبل شهادتهما وقيل: ينبغي أن تقبل والأول أصح كذا في الذخيرة، ادعى قرضاً على رجل وشهدوا أن المدعي دفع إليه عشرة دراهم ولم يقولوا: قرض المدعي عليه وثبت قبض المدعي عليه ويكون القول قول ذي اليد. إني قبضت بجهة الأمانة فإن ادعى أنه قبض بجهة القرض يحتاج إلى إقامة البينة على القرض كذا في خزائن المفتين، لو ادعى ديدراً وشهدوا أنه المدعي دفع الدينار إلى

المدعى عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية، ادعى القرض وشهدوا على إقراره بمال تقبل من غير بيان السبب، ولو ادعى عشرة دراهم لرضاً وشهدوا له بهذا اللفظ وأراد: ددني است، لا يثبت القرض ولو قال: ددني است، بسبب القرض تقبل كذا في خزائن المفتين، إذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جرت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، ذكر في شهادات الخياط إذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الإسلام الأورجندي رحمه الله تعالى يقول: لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضيهان والصحيح أنها تقبل، وفي شهادات الخياط أيضاً إذا ادعى العا وقال: خمسمائة منها ثمن عبد اشتراه مني وقبضه وخمسمائة ثمن متاع اشتراه مني وقبضه وشهدوا بخمسمائة مطلقاً قبل الشهادة على الخمسمائة وذكر السبب ليس بشرط، قال وفي هذه المسألة تنصيص على أن في دعوى الدين بسبب إذا شهدوا له مصقاً تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفني ظهير لدين المرغيباني كذا في الفصول العمادية، والله أعلم

الفصل الثاني فيما إذا كان المدعى به ملكاً إذا كانت الدعوى يلغظ امدار وشهدوا بملغظ البيت قيل: ينبغي أن تقبل في حرماً وهو الأشبه والأظهر كذا في لدخيرة، إذا ادعى كل الدار لشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين، وينبغي لنفاصي أن يسأل المدعي أدعي ذلك بهذا السبب الذي شهد به الشهود أو تدعيه بسبب آخر إن قال: ادعي بهذا السبب فلفظي يقبل شهادة شهوده ويقضى له بالملك، وإن قال: ادعيه بسبب آخر أو قال: لا ادعيه بهذا السبب فلفظي لا يقبل شهادة شهوده كذا في الخياط، لو ادعى ملكاً مطلقاً وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم، ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على ذلك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية، لو ادعى التاج وشهدوا على الملك المطلق تقبل، ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على التاج لا تقبل كذا في خزائن المفتين، إذا ادعى أولاً الملك في الدابة بالتاج وشهد له الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم، لا أن يوفق فيقول: نتجت في ملكي إلا أنني بعثتها منه ثم اشتريتها منه مما سم بدع متوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية، إذا ادعى ملكاً مطلقاً وشهدوا أنه ورثه من أبيه أو أنه اشتراه من فلان وفلان بمسكه ولم يقولوا: به ملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للمدعي ولكن لنفاصي أن يسأل الشهود هل يعلمون أنه خرج من ملكه؟ كذا في الفصول العمادية، لو ادعى أنه له ورثه من أبيه وجاء بشهود فشهدوا أنه له وأجاب العائب ميراث عن أبيه جرت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، في المتن ادعى ملكاً مطلقاً مؤرخاً وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على سطل الملك بلا تاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل كذا في المختار، ودعوى الملك بالإرث كدعوى الملك المطلق كذا في لوجيز لبيكردي والخلاصة، ولو ادعى دأ على يد رجل أنها له منذ سنة فشهد الشهود أنها له منذ عشرين سنة بطلت شهادتهم ولو ادعى المدعي أنها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا منذ سنة جرت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، ادعى عباً في يد

رجل أنها ملكه وإن صاحب اليد قبضها بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقاً لا تقبل شهادتهم، وكذا إذا ادعى المدعي القبض مطلقاً وشهدوا له بالقبض منذ شهر إلا بما وفق وقال: أردت من المصدق القبض من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل، وقيل: تقبل في هذا من غير توفيق كذا في الفصول العسادية، ادعى أنه قبض من مالي كذا قبضاً موجباً للرد وشهد أنه قبضه ولم يشهد أنه قبض قبضاً موجباً للرد تقبل في أصل القبض موجب رده كذا في البحر الرائق نقلاً عن جامع الفصولين، وكذا لو شهدا على إقراره بالقبض تقبل هكذا في خزنة المفتين، ادعى أنه قبض من مالي كذا درهماً قبضاً بغير حق وشهد شهوده أنه قبضه بجهة الربا قبلت شهادتهم كذا في الفصول العسادية، ولو ادعى المصعب فشهدوا على القبض بجهة الربا لا تقبل، ادعى أنك قبضت من مالي جمللاً بغير حق وذكر قيمته وشيئته وشهد الشهود أن هذا الذي هو ذو اليد قبض جمللاً من فلان غير المدعي تقبل هذه الشهادة حتى يجبر على الإحضار كذا في خزنة المفتين، لو شهدا أن فلان هذا غصب عبده ولكن قد رده عليه بعد ذلك فمات عند مولاه وقال المصسوب منه: لم يردّه عليّ وإنما مات عند العاصب وقال المشهود عليه: ما غصبته ولا رددته عليه وما كان من هذا شيء أبها القاضي قال: صمدته للقيمة هكذا في الظهيرية، وكذا لو شهدا أنه غصب عبداً له وإن مولاه قتله عند العاصب وقال المصسوب منه: ما قنته ولكنه قد غصبه ومات عنده وقال المشهود عليه: ما غصبته عبداً ولا قتل هذا المدعي عبداً به في يدي كان عليه قيمته كذا في فتاوى قاضيهان، لو ادعى الاستهلاك وشهد شهوده على انقبض تقبل، ادعى أنه استهلك من مالي أقمشة كذا وعليه قيمتها وشهد الشهود أنه باع وسلم لفلان تقبل ولو شهدوا أنه باع ولم يذكروا التسليم لا تكون شهادة على الاستهلاك كذا في الفصول العسادية، إذا ادعى أنه غصب حمارة وشهد شهوده أن هذا الحمار ملك المدعي وفي يده هذا بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزنة المفتين، ادعى عشرة أمناء من الدقيق مع النخالة فشهد المشهود على الدقيق من غير نخالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقيقاً منحولاً فشهدوا على غير المنحول، ولو ادعى النقرة لجددة وبين الورق مشهد الشهود على النقرة والوزن ولم يذكروا الصفة أنها جيدة أو رديئة أو وسط تقبل هذه الشهادة ويقضى بالرديء هكذا في الخلاصة، ذكر في دعوى المنتقى: دار في يدي رجل ادعى رجل أنها بيته وبين الذي في يديه تصمين ميراثاً عن أبيه وحشد ذلك الذي في يده ودعى أن كلب له فحاش المدعي يشهود شهدوا أن هذه الدار كانت لأبي هذا المدعي مات وتركها ميراثاً له خاصة لا وارتبه غيره قال: إن لم يدع المدعي أن النصف خرج إلى الذي في يده يسبب من قبله لشهادة شهوده باطلة، وإن قال: قد كنت بموت نصفها بألف درهم ولم يصدقه القاضي على البيع ولم يجعله مكدياً لشهوده قضى له بنصف الدار ميراثاً عن أبيه، وإن أحضر بيته على أنه باع النصف من المدعي عليه بألف درهم أو أنه صاحبه من الدار على أن يسلم له النصف منها قبلت بيته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثاً للمدعي من الوالد وقضى بنصف الدار يبع من المدعي عليه إن دعى البيع وكان للمدعي على المدعي عليه للثمن، وإن كان أقدم البيعة على الصلح أطلقت الصلح ورددت الدار كلها إلى المدعي كذا في المحيط، في المنتقى: ادعى أن له نصف الدار

مشاعاً والدار في يد رجوين اقتسماها وغاب أحدهما فحاصم الحاضر وفي يده نصفها المقسوم  
 فشهدا أن له هذا النصف المقسوم في يد الحاضر لا تقبل كذا في الوجير للكردي، إذا ادعى  
 عبداً في يد إنسان أنها له وأقام على ذلك بيته ثم إن ادعى قال: هذه بعين لم تكن لي قط  
 بصلت بيته ولم تقبل وبطل القضاء إن كان قد قضى له بذلك، وكذلك إذا لم يقبل كذا  
 في المخط، رجل ادعى عبداً في يد رجل وأقام البيعة فشهد، على إقراره أنه منعت المدعي مقبل،  
 ولو شهدا على إقراره أنه اشتراه من المدعي وقال المدعي: إنه أقر بهد لكن ما بعث منه بأحده  
 المدعي وكذا الاستبام، وكذا لو شهد أنه أقر بأنه أجره بكذا، وكذا لو شهد أن المدعي عليه  
 قال: بعته بكذا، وكذا لو شهد أنه أودعه، ولو شهدا على إقراره أن المدعي دفع إليه لا تقبل رنو  
 شهدا أنه أقر أنه عصبه أو شهدا أنه أقر أنه رهنه تميل ويقضى بالعبد للمدعي كذا في  
 اخلاصة، ادعى رجل جارية في يدي رجل وقال: كاتب هذه الجارية بي وشهد الشهود أنها له  
 هل تقبل هذه الشهادة؟ لا ذكر لهذه المسألة في الكتب، وقد اختلف المشايخ فيها بعضهم قال:  
 تقبل وسهم من قال: لا تقبل وهو الأصح كذا في المخط والدخيرة، لو ادعى أنها كانت له  
 وشهدوا أنها كانت له لا تقبل كذا في خزائن المغنين، إذا ادعى المدعي أنها له وشهد الشهود أنها  
 كانت له تقبل إذا ادعى رجل داراً في يد رجل وجاء بشاهدين شهدا أن هذه الدار كانت في يد  
 هذا المدعي لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدعي بشيء في ظاهر الرواية كذا في المخط،  
 ادعى داراً واستثنى بيتاً منها ومدخلها وحقوقها ومراقفها فشهدوا بالدار ولم يستثنوا المدخل  
 والمراقف وما ذكره للمدعي لا تقبل إلا إذا وقع وقال: كان الكل لي إلا أنني بعث البيت والمدخل  
 منها فحيث تم تقبل كذا في الوجير للكردي، إذا شهد الشهود بدار لرجل فقال الشهود به: هذا  
 البيت من هذه الدار لفلان لرجل آخر غير المدعي عليه يس هو بي فقد أكذب شهوده، إن قال  
 هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشيء، وإن كان بعد القضاء فقال: هذا البيت لم يكن  
 لي وإنما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أجرت إقراره لفلان وحملت له البيت وأرد  
 ما بقي من الدار على المقضي عليه وبطلت قيمة بيت للشهود عليه كذا في دعوى  
 قاصحان، ادعى داراً وبرهن وحكم بالسوء تبعاً ثم أقر المقضي له أن السوء بمقضي عليه أو  
 برهن المقضي عليه بذلك فالبناء للمقضي عليه ولا يبطل القضاء في حق الأرض، ولو برهن  
 الشهود في شهادتهم على السوء أيضاً واتصل به القضاء ثم أقر المدعي بالسوء له بطل، فإن برهن  
 المقضي عليه أن السوء له لم يقضى له به كذا ذكر في الأصل كذا في الوجير للكردي في كتاب  
 الدعوى، ذكر في المتن: إذا شهدوا على دار لرجل مما ركوا قال المدعي عليه: البناء لي أنا  
 بيته وأراد أن يقيم البيعة على ذلك فإن كان شهود المدعي حضوراً يسألهم القاضي عن البناء  
 فإن قالوا: البناء للمدعي اندار لا يلتفت القاضي إلى قول المدعي عليه، وإن قالوا: لا ندري فمن  
 البناء إلا أنا نشهد أن الأرض للمدعي فليس ذلك بإكذاب منهم لشهادتهم ويقضي القاضي  
 للمدعي عليه بالبناء إن أقام بيعة ويؤمر بالهدم وتسليم الأرض إلى المدعي، وإن لم يحضر المدعي  
 عليه بيعة على البناء قضى عليه القاضي بالأرض بشهادة شهود المدعي وأتبع لأرض البناء فإن  
 جاء المدعي عليه بعد ذلك بالبيعة أن البناء بئلاؤه أحده لأن القاضي لم يقض على المدعي عليه

بالبينة بشهادة شهود المدعي كذا في الفصول العبادية، وفي المتنقي لو شهدوا بالدار بمدعي ثم ماتوا أو غابوا فلم يقدر عليهم فلما أراد القاضي أن يقضي ببينائها قال المدعي عليه: أنا أقيم البينة أن البينة بآتي أنا بيته لم يقبل ذلك منه ونقض للمدعي ببينائها كذا في الخلاصة في الأصل الأول في مسائل التناقض من كتاب الدعوى، لو شهد شهود المدعي أن الدار له ولم يزدوا على هذا ثم ماتوا أو غابوا ثم جاء رجل آخر وادّعى بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فإن القاضي يقضي بالأرض للمدعي الذي شهد له شهوده بالدار ويقضي بالبينة بين المذبحين نصفين، فإن أقام المدعي عليه بينة أن البناء بآؤه قيل للقضاء أو بعده لم يقبل ذلك منه، ولو أن شهود المدعي شهدوا أن الأرض للمدعي وقالوا لا ندري عن البناء قضى بالأرض له وقضى بالبناء للمدعي البناء خاصة كذا في المحيط، والأرض التي يكون فيها النخيل والأشجار بمنزلة الدار إذا لم يمسروا قال القاضي يقضي للمدعي بالأرض ويتبعها النخيل والشجر من غير أن يكون ذلك شهادة بالنخيل والشجر وكذا لو شهدوا أن هذا الحائط أو هذا السيف لفلان ولم يذكروا الفرس والحلبة والقاضي يقضي بالسيف والحلبة وبالحائط والمضى للمدعي من غير أن تكون الحمية والعص مشهود بهما، حتى لو أقام المشهود عليه بينة أن العص والحلبة له قبلت بيته قضى بذلك القاضي للمدعي أو لم يقض هكذا في الفصول العبادية، أمة في يد رجل ولجنتها في يد غيره فجاء رجل وأقام البينة على الذي في يديه الجارية أن الجارية له وقضى القاضي بالجارية له لا يكون للمقضى له أن يأخذ الأمانة بذلك القضاء<sup>(١)</sup> وبمسه لو أن رجلاً في يده نخلة ولجنتها في يد غيره جاء رجل وأقام البينة على الذي في يده النخلة وقضى القاضي له بها كان للمقضى له أن يأخذ الثمرة بذلك القضاء هكذا ذكر في المتنقي كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شهد الشهود على رجل بجارية في يديه أنها لهذا المدعي وقضى القاضي له بها ثم غاب الشاهدان أو ماتا وظهر للجارية ولد في يد المشهود عليه لم يره الشهود أخذه المدعي، وكذلك لو كان الولد ظاهراً وشهد الشهود بالجارية للمدعي ولم يتعرضوا للولد فالتزمي يقضي للمدعي بالجارية والولد، فإن قال الذي في يديه الجارية أنا أقيم بينة على أن الولد لي لم يلتفت إلى بيته ويقضي بالجارية وولدها للمدعي، فإذا قضى القاضي بذلك لم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للمدعي وإنما كان للمدعي عليه فالقاضي لا يقضي بالولد للمدعي عليه وإن أقام البينة على الولد ولو كان لشهود حضروا وسألهم القاضي عن الولد قل القضاء فقالوا: هو للمدعي عليه أو قالوا: لا ندري لمن هو فاقضى لا يقضي في الولد بشيء ويقضي بالجارية للمدعي كذا في الدخيرة، رجل ادّعى داراً في يد رجل أنها له وأقام البينة وقضى به القاضي ثم أقر المقضي به أنها دار فلما لرحل غير المقضى عليه لا حق للمدعي فيها فصدقه المقر له أو كذبه لا يبطل قضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيهان، ولو نال المقضى به

(١) قوله وبمثله إلخ هي المسألة بين المسائل في الحكم بظهر ظاهر فإنه في الأولى حكم بأنه لا يكون للمقضى له أن يأخذ الأمانة بدئت القضاء، وهي الثانية حكم بأن له أحد الثمرة بذلك القضاء وقد رجعت فتوى قاضيهان فوجدت العبارة مثل ما ذكرها فلهذا سمي المأثله بين المسائلين هـ بحراري



هذه الدار ليست لي وإنما هي بفلان وصدقه انقر له في ذلك فالدَّار للمقر له ولا ضمان على المقر للمقضى عليه كذا في الخط، ولو قال المقضى له بعد القضاء هذه الدار بفلان لم تكن لي قط وإنما ان بدا بالإقرار وثني بالنفي أو بدأ بالنفي وثني بالإقرار بأن صدقه المقر له في جميع ذلك يصل قضاء مقاضي رتبة الدار على المقضى عليه ولا شيء للمقر له وإن كذبه في قوله ما كان في قط وصدقه في الإقرار فقال: كانت لمقر إلا أنه منكمها مني بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ مقر بالإقرار أو بالنفي كذا ذكر في الجامع، قالوا: هذا إذا بدأ بالنفي وثني بالإقرار موصولاً فيصح إقراره أما إذا ثني بالإقرار موصولاً لا يصح إقراره هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو أن القاضي لم يقصر بانسداد للمدعي حتى قال: إن هذه الدار بفلان لا حق لي فيها أو قال هذه الدار ليست لي إنما هي لفلان فمقاضي لا يقضي له بدار إلا أن يقول لمقر هي هذه الصورة هي دار فلان يعتبها من بعد شهادة الشهود أو يقول: وهبتها منه وقبضها مني بعد ما غاب عن مجلس الشهادة قل ذلك موصولاً بكلامه فحينئذ يقاضي المقضى له بالدار كذا في الخط، رجل ادعى قبل رجل داراً فقال المدعي عليه: ليست في يدي فأقام المدعي بيعة فشهدوا أن الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال: سأل القاضي المدعي عن قال: كما شهدوا أنها في يديه وفي ملكه فقد أقر بالدار، وإن قال: صدقوا أنها في يديه ولا أصدقهم أنها في ملكه فله ذلك فيحمل المدعي عليه خصماً كذا في فتاوى قاضيهان.

**الفصل الثالث فيما يكون المدعى به عقداً أو يكون سبباً من أسباب الملك: ادعى داراً رثاً أو شراً فشهدوا بملك مطلق لا تقبل بيعة كذا في التبيين والسخيرة والخصم، ومشهور أن دعوى الإرث كدعوى الملك المطلق كد في فتح بقديره، وجزم به في سزاوية هكذا في البحر الرائق، وفي الأقضية: لو ادعى الملك بالشراء وهم شهدوا على الملك المطلق يند لا تقبل إذا ذكر في الدعوى وحلاً معروفاً فقال: ملكي اشتريته من فلان بن فلان وذكر شرائه المعروفة فأما إذا قال: ملكي اشتريته من رجل أو قال: من ربه والشهود شهدوا على الملك نصق فتقبل كد في الخلاصة، لو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه إلى أبيه وحده غير أنه ادعى لشراء مع البعض وهم شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في التوجيه للكردي، ادعى داراً في يد رجل أنها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشاهدين وشهد أن فلان وهبها له وقبضها منه وهو تسكب لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول: اشتريتها منه فحججه ثم وهبها لي بعد ذلك وأقام البيعة على ذلك قيمت شهدتهم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا ادعى داراً في يدي رجل أنه وهبها له وأنه لم يتصدق بها عليه وأقام شاهدين على النصفه وقال: سمع بيها في قف وقد ادعى اليه عند القاضي فهذا إكذب منه لشاهديه وتناقض في الكلام فلا تسمع دعواه ولا تقبل البيعة وإن دعاها منه ولم يفسح له يتصدق بها علي فقط ثم جاء بعد ذلك بشهود على النصفه وقال: لما حججني اليه سألته أن يتصدق بها علي ففعل اجرت هذا هكذا في المنسوط، لو ادعى لوديعة وشهدوا على إقرار المودع بالإيداع تقبل كما في انقصاب وكذا العارية كد في الفصل العمادة، لو ادعى الشراء من سبعة وهم شهدوا على الشراء ولم يذكروا لتاريخ تقبل**

وعلى القلب لا، مدعي الشراء لو ذكر تاريخ الشراء شهرين والشهود شهدوا على الشراء منذ شهر تغيب وعلى القلب لا كذا في الخلاصة والوجيز للكردي، عهد في يد رجل ادعى رجل أن الذي في يديه تصدق به عليه منذ سنة وقبضه ووجد الذي في يديه فجاء المدعي يشهد فشهدوا أنه اشتره من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل إلا أن يوفق فيقول: اشترته ثم بعته منه ثم تصدق به عليّ منذ سنة فإذا وفق على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه ثم بالصدقة يقضي له، ولو ادعى أولاً الشراء من ذي اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى لمدعي ذلك لا تقبل إلا أن يوفق فيقول: تصدق به عليّ منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم اشترته وشهد الشهود له بذلك، ولو ادعى للصدقة منذ سنة فشهد شهوده أنه اشتره منه منذ شهر لا تقبل إلا أن يوفق فيقول: تصدق به عليّ منذ سنة وقبضته ثم وصل إليه بسبب من الأسباب ووجد الصدقة فاشترته منه منذ شهر فإذا وفق على هذا الوجه وأثبته بالبينة قبلت بيته كذا في فتاوى قاضيان، وإذا ادعى الشراء منه منذ سنة وشهد الشهود أنه تصدق به عليه منذ شهر لا تقبل الشهادة إلا أن يوفق كذا في اندخيرة، ولو ادعى ميراثاً عن أبيه منذ سنة وشهد الشهود أنه اشتره من ذي اليد بعدما قام من عند القاضي لا تقبل فإن وفق وقال: جعدي الميراث فاشترته منه الآن قبست بيته لكن إذا أعاد البيعة على ذلك ولو ادعى أمة في يدي رجل فقال: اشترتها منه بعدي هذا منذ شهر فوجد المانع ذلك وجاء المدعي يشهد فشهدوا أنه اشترها منه بألف منذ قام من عند القاضي لا تقبل إلا أن يقول: اشترتها بالعبد منه منذ شهر ثم جعدي فاشترتها منه بألف درهم بعد ذلك فإذا وفق على هذا الوجه وأعاد البيعة على الشراء بألف يقبل ذلك، ولو ادعى أولاً أنه اشترها منه بالعبد منذ شهر ثم جاء يشهد مشهدوا أنه اشترها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل إلا أن يوفق فيقول: اشترتها منه منذ سنة كما شهد به الشهود ثم بعته منه ثم اشترتها منذ شهر فإذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضي له كذا في فتاوى قاضيان، رجل في يديه عبد ادعى رجل أنه اشتره من ذي اليد وذو اليد يحمد فحاه المدعي بشاهدين شهدا أنه باعه منه ولا ندري أهو للبايع أم لا جازت شهادتهما، وهو جاء المدعي بشاهدين فقالا للقاضي: العبد لنا باعه المدعي عليه من هذا المدعي فإن القاضي يقضي بشهادتهما للمدعي كذا في الظهيرية، ادعى شراء دار من رجل فشهدوا له بالشراء من وكيله أو شهدوا أن فلاناً باع وهذا المدعي عليه أجاز بيعة لا تقبل كذا في خزائن المفتين، ادعى بأنها امرأته بسبب أنه تزوجها على كذا وشهدا أنها منكوحته ولم يدكرا أنه تزوجها تقبل ويقضي بمهر المثل إذا كان بمقتضى المسمى أو قل، وإن كان زائداً لا يقضي بالريادة كذا في الوجيز للكردي، رجل ادعى على امرأة أنها روجت نفسها به بخمسين ديناراً والشهود شهدوا على النكاح ولم يدكروا المهر تقبل كذا في الخلاصة، إن قال هذه امرأتي أو قل: هذه منكوحتي وشهدوا أنه كان تزوجها ولم يتعرضوا للحال بأن لم يقولوا بأنها منكوحته تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين، وفي الخبرنة فلا: زوج لكبرى لكن لا ندري الكبرى يكلفه إقامة البيعة أن الكبرى هذه، شهدا أنها زوجت نفسها منه ولا نعلم أنها هل في الحال امرأته أم لا أو شهدا أنه باع من هذه العين ولا ندري هل

في ملكه في الحال أم لا يقضي بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد على المقدم شاهد على الحال كذا في الوجيز للكردي، ادعى أن مولاي اعتمني وشهد الشهود أنه حر لا تقبل وقيل: تقبل، والأمة إذا ادعت أن فلاناً اعتمني وشهدوا أنها حرة تقبل ولو ادعى العبد حرية الأصل وشهدوا له أنه اعتمه فلان فقد قيل: لا تقبل، وقيل: تقبل كذا في الفصول العمادية وأنه أعلم

### الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين

باعتبار اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال: الاتفاق في المعنى هو الاعتبار لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على إفادة المعنى بطريق الرصع لا بطريق التضمن كذا في التبيين، حتى لو ادعى العصب وشهد أحدهما على العصب والآخر على الإقرار بالعصب لا تقبل، ولو ادعى الوديعه وشهد أحد الشاهدين على الإبداع والآخر على الإقرار بالإبداع هل تقبل ينبغي أن لا تقبل على قياس مسألة العصب وعلى قياس مسألة القرض ينبغي أن تقبل كذا في الفصول العمادية، سواء كان يعين ذلك اللفظ أو مرادفه حتى لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالمطبة قبلت كذا في فتح القدير، إذا شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالنزويج تقبل شهادتهما ذكره في المحيط ولم يحك فيه خلافاً كذا، في التبيين، لو شهد أحدهما أنه قال لها: أنت خلية وشهد الآخر أنه قال: أنت برة لا تقبل عند الكل، وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها إن دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه طلقها إن كلمت علاناً وقد كلمت لا تقبل عند الكل، وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثاً وشهد آخر أنه قال لها: أنت حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل كذا في فتاوى قاضيان، شهد أحدهما باللف والآخر بالمعنى لم نعمل بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل على الألف إذا كان المدعي يدعي الألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والصلقتان والطلقتا الثلاث كذا في الهداية، والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات، لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضي بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان، وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة والآخر يدعي ألفاً وخمسمائة قبلت الشهادة على الألف ونظيره الطلقة والطلاق والصف ومائة والمائة والخمسون كذا في الهداية، وإن قال المدعي: لم يكن إلا الألف فشهادة الذي شهد بالألف والخمسمائة باطلة وكذا إذا سكت إلا عن دعوى الألف، ولو وفق وقال: كان أصل حقي ألفاً وخمسمائة كما شهد به ذلك الشاهد ولكنني استوفيت خمسمائة أو أبرأته عنها ولا يقدم بذلك الشاهد ثبت هكذا في الكافي، ولو شهد أحدهما على عشرين ولآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالإجماع، هذا إذا ادعى المدعي خمسة وعشرين أما إذا ادعى عشرين لا تقبل بالإجماع فلو وفق في هذه المسألة وفي الألف والألفين فدل: كان لي عليه ألفان لكسي أبرأته عن الألف تقبل كذا في الخلاصة، إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم إلا أن أحدهما قال: إنه سود وقال الآخر: بيض والبيض فصل على السود، فإن كان المدعي يدعي أسود لا

تقبل شهادتهما أصلاً إلا أن يوفى فيقول: كان ما شهد به هذا الشاهد إلا أنني أبرأته من صفة الجودة علم به ذلك للشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد الآخر فإذا وفق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السوء، وإن كان يدعي البهتان تقبل شهادتهما على السوء لأنهما اتفقا على الأقل لفظاً ومعنى كذا في المحيط، وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد إذا اتفقا على قسر أو وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة فيما اتفقا عليه إن ادعى المدعي أحدهما وإن ادعى أقلهما لا تقبل شهادتهما أصلاً، وأما إذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كيفما اختلفا بأن شهد أحدهما على كره حنطة والآخر على كره شعير كذا في الدخيرة، لو شهدا بالثبوت وقال أحدهما: قضاهما خمسمائة تقبل بالثبوت ولم يسمع قوله أنه قضاه إلا أن يشهد معه آخر ويجب عليه أن لا يشهد بالآلاف كلها إذا علم أنه قضاه منها خمسمائة حتى يقر المدعي أنه قبض خمسمائة كي لا يصير معيناً على الظلم كذا في القيس والكنافي، لو ادعى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهداً أحدهما على القرض والآخر على القرض والقضاء يقضي بشهادتهما على القرض ولا يقضي بالقضاء في ظاهر الرواية، وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقضي بشهادتهما على القرض أيضاً، والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في السدائع، إذا ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد الشاهدين بالإقرار بالاستيفاء والآخر بالإبراء لا تقبل، ولو شهد الذي شهد بالإبراء أن صاحب الحق أقر أن الغريم برئ إليه من المال قبلت شهادتهما كذا في محيط السرخسي، رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالإيفاء والآخر على إقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل، لو ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد شاهديه على إقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر بالهبة أو الصدقة أو التحليل لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان، لو ادعى لغريم البراءة فشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد الآخر أنه وهب له الحق أو تصدق عليه أو نحلته أو حلته منه أو أحله له قبلت الشهادة كذا في المحيط، لو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل وإذا ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لم تقبل، ولو شهد أحدهما بالبراءة والآخر بالتحلة أو العطية أو التحليل أو الإحلال تقبل كذا في محيط السرخسي، ادعى الغريم الإيفاء فشهد أحد شاهديه أن صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما، ولو ادعى الكفيل الهبة وشهد أحد شاهديه بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان، في الباب الرابع من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى أدعت المصدق بعد الطلاق وادعى الزوج أنها وهبت المصدق وأقام البينة فشهد أحدهما على الهبة والآخر على الإبراء تقبل كذا في الفصول العمادية، وفي شرح الجامع الصغير هذا إذا لم يدع عقداً فإن كان ذلك في دعوى العقد فهي ثمانية مسائل: البيع، والإجارة، والكتابة، والرهن، والعقود على مال، والخلع، والصلح من دم الصيد، والسكاح كذا في الخلاصة، من شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف وشهد آخر أنه اشتراه بألف وخمسمائة فالشهادة باطلة، وكذا إذا كان المدعي هو البائع ولا فرق بين أن يدعي المدعي المالين أو أكثرهما وكذلك الكتابة إن كان المدعي هو المبيع فظاهر وكذا إذا كان هو المولى لأن العتق لا يثبت قبل الأداء فكان المقصود

إلحاق السبب كذا في الهداية، إذا طلب الشفيع الشفعة فاقام شاهدين شهد أحدهما أنه اشترى بالف درهم وشهد الآخر أنه اشترى بالفين والمشتري يقول: اشتريتها بثلاثة آلاف لا تقبل شهادتهما، وكذلك لو شهد أحدهما بالشراء بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل الشهادة، وكذلك لو شهد أحدهما أنه اشترى من فلان وشهد الآخر أنه اشترى من فلان آخر لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط، والإجارة إن كانت في أول المدة فهي كالبيع ادعى المستأجر أو الأجر وإن كانت بعد مضيها استوفى المنفعة أو لم يستوف بعد أن يسلم، وإن كان المدعي هو المؤجر فهي دعوى المال، وإن كان المدعي هو المستأجر فهي دعوى العقد بالإجماع، وفي الرهن إن كان المدعي هو الرهن لا تقبل، وإن كان المرتهن فهو كدعوى الدين كذا في الكافي، وإذا وقعت الدعوى في الخلع أو في الطلاق على مال أو العتق على مال أو المصلح عن دم العمد على مال فإن كان المدعي هو الزوج أو الولي أو المصالح فهو دعوى مال، وإن كان هو العبد أو المرأة أو القاتل فهو دعوى عقد فلا تقبل بالإجماع كذا في السراج الوهاج، وفي السكاك يصح بأقل المالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى من الزوج أو من المرأة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، تبطل الشهادة ولا يفتي بشيء، وقيل: الخلاف فيما إذا كانت المرأة هي المدعية أما إذا كان المدعي هو الزوج فلا تقبل بيته بالإجماع والأول هو الأصح وهو استحسان، ويستوي فيه دعوى أقل المالين أو أكثرهما في الصحيح هكذا في التبيين والهداية والكافي، رجل ادعى على رجل أنه أجر عبده وجحد رب العبد فاقام المستأجر شاهدين أحدهما شهد أنه استأجره بخمسة وهو يدعي أربعة أو خمسة وشهد الآخر أنه استأجره بستة فالشهادة باطلة، وإن ادعى المستأجر أنه نكاري دابة إلى بغداد بعشرة ليركبه ويحمل عليها واقام شاهدين شهد أحدهما أنه تكارها ليركبه بعشرة وشهد الآخر أنه نكاري دابة ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة فالشهادة باطلة، ولو شهد أنه نكاري دابة بعينه بأجر مسمى إلى بغداد وشهد الآخر أنه نكاري دابة ليحمل عليها مبروقة إلى بغداد بعشرة دراهم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعى المستأجر أو رب الدابة، وكذلك إذا شهد أحدهما أنه تكارها ليركبه وشهد الآخر أنه تكارها ليحمل عليها كذا في المحيط، لو ادعى أنه سلم الثوب إلى صباغ وجحد الصباغ فشهد أحد الشاهدين أنه دفعه إليه ليصبغه أحمر وشهد الآخر أنه دفعه ليصبغه أسود أو أصفر لا تقبل هذه الشهادة، وكذلك إن جحد رب الثوب فادعى للصباغ كذا في الفصول العسدية، لو شهد أحدهما على الشراء مع العيب والآخر على إقرار البائع بالعيب لا تقبل كذا في الخلاصة، إذا شهد رجلان على رجل أنه كمل بالف درهم فعلان عن فلان فقال أحدهما إلى شهر كذا وقال الآخر حالة وادعى الطالب للحلوب وجحد الكفيل ذلك كله أو أقر بالكفالة وادعى الاجل فإلما حال في الوجهين ودا أقام شاهداً واحداً أن فلانا أحاله على هذا بالف درهم وأقام شاهداً آخر أنه أحاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما، وإن شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بالف درهم ومائة دينار لا تقبل شهادتهما على الألف إذا كان المدعي يدعي الدراهم والدلتاير جملة، أما إذا كان يدعي الدراهم وحدها لا تقبل الشهادة كذا في المحيط، لو ادعى الكفالة وشهد أحدهما على الكفالة والآخر على الحوالة لا تقبل على

الكفالة ويحكم بها لأنها أقل كذا في الفصول العمادية، شهد أحد الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ: كواهي میدههم كه فلان چنون گفت كه اكر فلان شش ماه را ابن مال فلان ندهد من ضمان كردم من ابن مال را بدهم<sup>(١)</sup> وشهد الآخر بهذا: كواهي میدههم كه فلان چنون گفت كه ابن مال را ضمان كردم ابن فلان ابن فلان را شش ماه<sup>(٢)</sup> لا تقبل الشهادة كذا في الدخيرة، ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكاله الاصل لو شهد أحد شاهدي الوكالة أنه وكه بالخصومة مع فلان في دار سماها وشهد الآخر أنه وكه بالخصومة فيها وفي شيء آخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمعا عليها، ولو شهد أحدهما أنه وكله بطلاق فلانة وحدها وشهد الآخر أنه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الأخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جنس هذا صارت واقعة العتوى وصورتها ادعى الوكالة في شيء معين أو في خصومة معينة واقام شاهدين شهد أحدهما أنه وكله بالخصومة مع فلان في هذا الشيء المعين وشهد الآخر أنه وكله وكيلًا مطلقًا عامًا في سائر التصرفات هل تبطل هذه الشهادة في الوكالة المعينة بسببي أن تثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العمادية، إذا أقام مدعي الوكالة شاهدين شهد أحدهما أن الطالب وكله بقبض دينة من هذا الرجل وشهد الآخر أن الطالب جراه في ذلك أو أنه سلبه على قبض الدين من هذا الرجل أو أنه جعله وصيًا له في حياته جازت شهادتهما وبصير وكيلًا بالقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قول صاحبيه. يكون وكيلًا بالقبض ولا يكون وكيلًا بالخصومة، لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينة وشهد الآخر أنه أرسله في أحد دينة أو أنه أمره بقبض دينة من فلان أو أنه أنابه مناب نفسه أو جمعه نائب نفسه في قبض الدين جازت شهادتهما ولا بصير وكيلًا بالخصومة عند الكل، ولو شهد أحدهما أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصيًا ولم يقل في حياته أو شهد أحدهما أنه جعله وصيًا في حياته وشهد الآخر أنه جعله وصيًا ولم يقل في حياته لا تقبل هذه الشهادة هكذا في فتاوى قاضيه خان، في نوادر ابن سنانة عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين شهدا على وصيه وحل وشهد أحدهما أنه قال: جميع مالي لفلان بعد موتي وشهد الآخر أنه قال: جميع مالي صدقة على فلان بعد موتي وذلك في مجلس أو مجلسين فلهذه الشهادة جائزة كذا في الدخيرة، ولو شهدا بالوكالة ورواد أحدهما أنه عزله جازت شهادتهما على الوكالة ومن يجزى عن العزل كذا في الفصول العمادية، رجل ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبيده في التجاره واقام شاهدين شهد أحدهما على الإذن والآخر على أن مولى العبد رآه يشتري ويبيع ولم يبه عنه لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيه خان، قال محمد رحمه الله تعالى في لادون الكبير: إذا لحى العبد دين فقال للمولى: عهدي محجور عليه وقال العزم: هو لادون فالتقول قول المولى، فإن جاء العزم بشاهدين شهد أحدهما أن المولى أدن له في شراء لبر وقال الآخر: إنه أدن له في شراء الطعام فشهادتهما جائزة، وكذلك لو شهد أحدهما أن المولى قال له: اشتر البزوبع وشهد الآخر أن المولى قال له: اشتر الطعام وبيع تقبل الشهادة كذا في المحيط، شاهدان شهدا بشيء واحتلما

(١) أشهد أن فلان قال: إن لم يهد فلان مال فلان هذا ستة أشهر فانا حاسن اني اعطي هذا المال

(٢) أشهد أن فلان قال: صحت هذا لفلان فلان ابن فلان هذا ستة أشهر.

في الوقت أو المكان أو في الإنشاء والإقرار فإن كان الشهود به قولاً محضاً كالبيع والإجارة والطلاق والعتاق والصلح والإبراء وصورة ذلك إذا ادعى الشراء باللف وشهدا أنه «شتره منه باللف إلا أنهما اختلفا في المبدان أو في الأيام أو في الساعات أو في الشهور أو شهدا على البيع باللف مشهد أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على إقراره بالبيع جازت شهادتهما، وكذلك في الطلاق ولو شهد أحدهما أنه طلقها اليوم واحدة والآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على إقراره باللف اليوم وشهد الآخر أنه أقر باللف أمس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الأيام والمبدان إلا أن يقولوا: كما مع الطالب في موضع واحد في يوم واحد ثم اختلفا في الأيام والمواطن والبلدان فإن أباهما حنيفة رحمه الله تعالى قال: أنا أجيز الشهادة وعليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الأمر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القياس وأنا أستحسن وأبطل هذه الشهادة بالتهمة إلا أن يحتلما في الساعتين من يوم واحد بتفاوت هيجور كذا في فتاوى قاصيخان، وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى: ادعى أنه باع بشرط الوفاء فانكر ذو اليد فشهد أحدهما أنه باع بشرط الوفاء وشهد الآخر أنه أقر بشترى أنه اشترى بشرط الوفاء فقبل كذا في الفصول العمادية، شاهدان شهدا أن فلاناً طلق امرأته فشهد أحدهما أنه طلقها يوم الجمعة بالبصرة والآخر أنه طلعها في ذلك اليوم بعبه بالكوفة لم يقبل شهادتهما لأنها سيقت بكذب أحدهما فإن الإنسان في يوم واحد لا يكون بالبصرة والكوفة بخلاف ما إذا شهد أحدهما أنه طلعها بالكوفة والآخر أنه طلعها بالبصرة ولم يوفقا وقتاً فهناك الشهادة بقبل كذا في المبسوط، ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين من الأيام وببهم قدر ما يسير الراكب من الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما كذا في البحر الرائق، أقام شاهدين على الصلح فالحقهما انقاضي إلى بيان التاريخ فقال أحدهما: إنه كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخر: أصلي أنه كان منذ ثلاث سنين أو أريد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وإن كانا لا يحتاجان إلى بيان التاريخ كذا في الغيبة، وإذا كان الشهود به قولاً كان صيغة لإنشاء والإقرار به محتلفا نحو القذف قال في كتاب الحدود: إذا شهد أحد الشاهدين على المدفد والآخر على الإقرار بالقذف لا تقبل الشهادة بلا خلاف، ولو اتفعا على القذف واحتلما في الزمان أو المكان، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذه الشهادة، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تقبل هكذا في الخيط وفتاوى قاضيخان، وإن كان الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرص فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة، وإن كان الشهود به فعلاً حقيقة وحكماً كالغصب والحماية واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الإنشاء والإقرار لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان، ولو كان المختصم هالكاً فشهدا بالبيعة فشهد أحدهما أن قيمته ألف وشهد الآخر على إقراره ألفاً أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما كذا في الطهريّة، لو ادعى القتل وشهد أحدهما على القتل والآخر على إقراره لا يقبل كذا في الفصول العمادية، لو شهدا على إقرار القاتل في وقتين أو مكانين حازت كذا في السراجية، وإن اختلفا في آلة القتل بأن شهدا بالقتل غير أن أحدهما شهد بالقتل بالعصا وشهد الآخر بالقتل بالسيف لا تقبل شهادتهما كذا في

المحيط، إذا شهد أحدهما أنه قتلته حمداً وشهد الآخر أنه قتله خطأ لا تقبل شهادتهما، وإن قال أحدهما: قتله بالسيف وقال الآخر: لا أحفظ الذي قتل به لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة، ولو كان المشهود به قولاً لا يتم إلا بفعل كالدكاح واختلف الشهود في المكان أو الزمان أو في الإنشاء والإقرار لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه إلا بفعل القبض كالثبة والصدقة والرهن، فإن شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الأيام أو البلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، ولو شهدوا على إقرار الراهن والمتصدق والواهب بالقبض جازت الشهادة في قولهم هكذا في فتاوى قاضيه خان، لو ادعى الرهن لشهد أحدهما على معاينة القبض والآخر على إقرار الراهن بقبض المرتهن لا تقبل والرهن في هذا كالغصب كذا في الفصول العبادية، لو اختلفا في الثياب التي على الصليب والمطلوب أو المركب أو قال أحدهما: كان معنا فلان وقال الآخر: لم يكن معنا فلان ذكر في الأصل: أنه يجوز ولا تبطل هذه الشهادة كذا في الظهيرية، إذا شهدا بالغصب واختلفا في لون البقرة فإنها لا تقبل كذا في المحيط، وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرة واختلفا في لونها قطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما، قيل: الخلاف في لونين بتشابهان كالسواد والحمرة أو الحمرة والصنرة لا في لونين لا يتشابهان كالبض والسواد والصحيح أن الخلاف في جميع الألوان كذا في الكافي، ولو أن السروق منه عين لونا كحمراء فقال أحدهما: سوداء لم يقطع إجماعاً كذا في نفع القدير، وعلى هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في ثوب يان قال أحدهما: هروي، وقال الآخر مروى: فإن اختلفا في الزمان أو المكان لم تقبل الشهادة كذا في التبيين، لو شهد أحدهما أنه سرق بقرة وشهد الآخر أنه سرق ثوراً أو شهد أحدهما أنه سرق بقرة والآخر أنه سرق حماراً لا تقبل هكذا في المحيط، إذا ادعى الملك مطلقاً وشهد أحد الشاهدين بسبب والآخر مطلقاً تقبل ويقضى بالملك الحادث، وإن ادعى بسبب وشهد أحدهما به والآخر مطلقاً لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين، ولو شهد أحدهما على الملك المؤرخ والآخر على الملك المطلق إن ادعى للمدعي الملك المؤرخ لا تقبل شهادتهما وإن ادعى الملك المطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ هكذا في الفصول العبادية، ذكر في الجامع: إذا ادعى ملكاً فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على إقرار المدعي عليه أنه ملك للمدعي لا تقبل كذا في فتاوى قاضيه خان، بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الدين والآخر على الإقرار بالدين تقبل كذا في الفصول العبادية، إذا شهد أحدهما على إقرار ذي اليد أن العبد للمدعي وشهد الآخر على إقراره أنه عبيد والمدعي أودعه إياه قضى به للمدعي كذا في المحيط، ولو شهد أحدهما على إقراره أن العبد للمدعي وشهد الآخر على إقراره أن المدعي دفع إليه لا تقبل ولا يقضى بالعبد للمدعي كذا في الفصول العبادية، ولكن يؤمر المدعي عليه بالدفع إلى المدعي كذا في الذخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الغصب: إذا ادعى رجل جارية في يدي رجل وجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها جاريته غصبها منه هذا وشهد الآخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه هذا قبلت شهادتهما وإن شهد



أحدهما أنها جارية وشهد الآخر أنها كانت جاريته تقبل هذه الشهادة أيضاً بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده فإنه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، شهد أحد الشاهدين على إقرار ذي اليد أن العبد للمدعي وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراه من المدعي وقال المدعي: صاحب اليد أقر بما قال الشاهد إلا أنني لم أبع منه شيئاً تقبل البيهنة ويقضى بالعبد للمدعي، ولو قال المدعي: صاحب اليد أقر بأحد الأمرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المميين، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: رجل ادعى على رجل ألف درهم فشهد شاهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم فرضاً وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه وقبضه وقال الطالب: إنما ما لي عليه قرض ولم يشهد لي إلا بالفرض فقد أكذب الشاهد الذي شهد له أنه ثمن متاع، ولو قال: قد أشهد على هاتين الشهادتين المختلفتين لكن أصل مالي كان قرصاً قصي له عليه بألف درهم، ولو قال: مالي من ثمن متاع بعته وقبض مني وقد أشهد هذين على ما شهدا به لا يقضى له بشيء حتى يأتي بشاهد آخر يشهد له بمثل شهادة الذي شهد له من ثمن المتاع، إذا أقر الطالب أن ماله من ثمن متاع فلا بد من شاهدين على قبضه كذا في المحيط، ولو شهد أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم قرصاً وشهد آخر أن المطلوب أقر أن له عليه ألف درهم من ضمان ضمن له عن فلان بأمره فإن قال الطالب: أشهد لي بهاتين الشهادتين على ما وصفت وإن مالي عليه قرض فإنه يقضى له بالمال وإن قال: مالي من ضمان كما شهد به الآخر لا يقضى له عليه بشيء والضمان في هذا والبيع سواء، وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فلما لازم في الوجهين جميعاً كذا في الذخيرة، رجل ادعى عبداً في يد رجل وأقام البيهنة فشهد أحدهما على إقراره أنه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على إقراره أنه اشتراه منه بمائة دينار يأخذه المدعي، وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنه اشتراه منه بمائة دينار وشهد الآخر أنه اشتراه منه بألف درهم هكذا في الخلاصة، إذا شهد أحد الشاهدين أن لذي اليد بيده العبد أقر أن المدعي وهب العبد منه وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن للمدعي تصدق به عليه وقال المدعي: صاحب اليد أقر بالأمرين إلا أنني ما وهبته منه وما تصدقت به عليه فإنه يقضى بالعبد للمدعي، وكذلك لو شهد أحدهما على إقرار ذي اليد أنه قد استأجره من المدعي بعشرة دراهم وشهد الآخر على إقراره أنه اشتراه منه بألف درهم لو شهد أحدهما أنه سمع ذا اليد أنه يقول للمدعي: هب هذا العبد مني والآخر أنه سمعه يقول للمدعي: تصدق به عليّ أو شهد أحد الشاهدين أن ذا اليد قال للمدعي: بعني بألف درهم والآخر أنه قال للمدعي: بعني بمائة دينار وقال المدعي: أقر ذو اليد بذلك كله إلا أنني ما بعته منه ولا أجرت فلما قضى يقضى في هذه الرجوع كلها بالعبد للمدعي حكماً في الذخيرة، لو شهد أحد الشاهدين على إقرار ذي اليد أن العبد للمدعي وشهد الآخر على إقراره أنه استأجره من المدعي أو ارثه منه أو غصبه منه فقصي بالعبد للمدعي، وهذا إذا قال للمدعي: إن ذا اليد أقر بما قال الشاهدان إلا أنني ما بعته وما أجرت وما رهنه وما غصب مني كي لا يصير مكذباً أحد الشاهدين فيسا يدعي كذا في الفصول العمادية، لو كان الذي في يده العبد أقر أن العبد كان للمدعي وادعى أن المدعي أعطاه حيلة

وجاء يشاهدان شهد أحدهما أن المدعي أقر أنه تصدق بهذا الصد على المدعى عليه والآخر شهد أن المدعي أقر أنه وهب هذا العبد من المدعي عليه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة إلا أن يأتي بشاهد آخر يشهد على التهمة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدعي أقر أنه وهب للدي في يديه وقبضه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه نحلته للذي في يديه وقبضه هكذا في المحيط، لو شهد أحدهما أنه أقر بأنه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة، إذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان وشهد آخر أنه أقر أن هذا العبد لفلان ثم يقصر للمشهود له بشيء كذا في المحيط، لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أحده منه وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه إياه جارت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه برد العبد على المدعي ولكن لا يقضي له بالملك، وكذلك لو أن الذي شهد بالوديعة إنما يشهد أنه أقر أنه دفعه إليه فلان كذا في الذخيرة، لو شهد أحدهما أن صاحب اليد أقر أنه اغتصبه من هذا المدعي وشهد الآخر أنه أقر أن هذا المدعي أودعه إياه أو أنه أقر أنه أخذ من هذا المدعي قبلت شهادتهما وأمر المدعى عليه بالرد على المدعي ولكن لا يقضي بالملك للمدعى وبقي المدعى عليه على حجته في الملك حتى لو أقام مدعى عليه بعد ذلك بينة أن العين له قصي القاضي له بالعين، وذكر في المنتقى: عين مسألة العبة ووضعها في الثوب وذكر أنه إذا شهد أحد الشاهدين على إقرار صاحب اليد أنه غصبه من المدعي وشهد الآخر على إقراره أن المدعي أودعه إياه وراد هاهنا زيادة على ما ذكر في مسألة العبد فقل: وقال المدعي: قد أقر بما قالاً جميعاً ولكنه اغتصب مني قبلت الشهادة وجعلت الذي في يديه الثوب مقراً بملكه للمدعي ولم أقبل من صاحب اليد بعد ذلك بينة على الثوب ثم قال: وإن شهد أحدهما على إقراره أنه اغتصبه من المدعي وشهد الآخر على إقراره أنه أخذه منه فصحت به للمدعي وجعلت للمدعى عليه على حجته، ثم قال: ولو شهد أحدهما على إقرار دي اليد أنه أخذ منه هذا الثوب وشهد الآخر على إقراره أنه أودعه إياه وقال: المدعي قد أقر بما قالاً لكن له أودعه منه قال لا تقبل هذه الشهادة، ولو شهد أحدهما على إقرار ذي اليد أن العبد للمدعي وشهد الآخر على إقراره أنه أودعه منه قبل هذه الشهادة وقضى بالعبد للمدعي هكذا في المحيط، والذخيرة، لو شهد أحدهما أنه أقر أن لهذا المدعي عليه ألف درهم قرص وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه ألف درهم ثقيل، هذا إذا ادعى المدعي ألفاً مطلقاً، أما إذا ذكر أحد الشاهدين في الدعوى فقد كذب أحد الشاهدين فلا تقبل هذا إذا شهدا على إقراره واحتلغا في الجهة أما إذا شهد أحدهما أن بهذا المدعى عليه ألف درهم قرص وشهد الآخر أنه له عنده ألف درهم وديعة فلا تقبل كذا في حراة المثمين، إذا ادعى الشراء وشهد أحد الشاهدين على البيع بهذا القدر من الثمن وشهد الآخر: كه بائع أربعين مشترى بها ي ابن بنده طلب ميكرد ده د دينر<sup>(١)</sup> نقل هذه الشهادة، ادعت امرأة أرضاً وشهد أحدهما أن هذه الأرض ملكها لأن زوجها فلاناً دفع إليها هذه الأرض عوضاً عن الدستيمان وشهد الآخر أنها ملكها لأن زوجها أقر أنها منكمها ثقيل شهادتهما وقيل لا تقبل، أما لو شهد أحدهما أن زوجها دفع إليها بجهة الدستيمان وشهد الآخر أن زوجها أقر أنه دفعها إليها بجهة

اندمستيمان تقبل هكذا في انفصول العسادية، ادعى العقار ميراثاً عن ابيه فشهد أحد الشاهدين أن هذا العقار منك والآحران هذه الضيمة ملكه لا تقبل لأن العقار سم للعرصة البنية والضيمة اسم للعرصة لا غير فصار كما لو ادعى العقار وشهدوا عنى البيستان لا تقبل كذا في حرانه المفتين، والله أعلم.

### الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيئات يدفع بعضها بعضها

شاهدان شهدا عنى رجل يقول أو بفعل يلزمه بذلك بحدة أو كتابة أو بيع أو قصاص أو ما أو طلاق أو عتاق في موضع وصفه أو في يوم سميته فأقدم الشهود عليه بيعة أنه لم يكن في ذلك الموضع أولاً في ذلك اليوم في الموضع الذي وصفه لم تقبل منه البيعة على ذلك كذا في المحيط، وكذا لو أقدم الشهود عليه شاهدان أنه كان في مكان كذا ذكراً مكاناً آخر سوى المكان الذي ذكره الأولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الحبرة، وكذلك كل بيعة قامت على أن فلان لم يقتل لم يفعل لم يقر كذا في المحيط، وكذلك إذا شهد الشاهدان أن هذا الشيء لم يكن له وكذلك إذا شهدا أنه لم يكن لفلان على فلان دين، وكذلك إذا أقام بيعة عنى حق فقضى به به فيقول القضي عليه: أن أقسم بيعة أنه لم يقر هذا لا يقبل منه هكذا في المبسوط، كل بيستان لو اجتمعا في حالة واحدة سقطتا بوجرد الكذب في إحداهما إذا ما أحكم الحكم بإحداهما يتمم الكذب في الأخرى، مثله لو شهدوا أنه طلق امرأة يوم أسحر بالكوفة وشهد شاهدان أنه طلق ربيب في هذا اليوم بمكة مشاهدتهما باطلة، ولو حكم أحدهم بإحدى البيتين ثم جاءت الأخرى لا تقبل الشهادة الثانية ولو شهد بذلك في يومين متفرقين وبيعهما من الأيام مقدار ما يسير لراكب من الكوفة إلى مكة جرت شهادتهما كذا في محيط لرحسي، لو شهد اثنان أنه طلق امرأته يوم أسحر بمكة وشهد آحران أنه اعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فإن القاضي يعضي بالطلاق بالوقت الأول فإن استقام أن يكون في مكانين جميعاً بأسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهما جميعاً ولا يطل الوقت الثاني هكذا في المحيط، ولو أقامت امرأة البيعة أن أميت تزوجها يوم أسحر بمكة وقضى القاضي لها ثم أقامت امرأة أخرى البيعة أنه تزوجها في ذلك يوم بحر مان لم تقبل بيعتها كذا في فتاوى قاصحان، إذا شهد شاهدان أنه قتل ربيب يوم أسحر بمكة وشهد آحران أنه قتل يوم أسحر بكوفة واجتمعوا عند الحكم ثم فصل الشاهدان فإن سبق إحداهما وقضى بها ثم حضرت الأخرى لم تقبل كذا في الهداية، رجل أقام بيعة على أنه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح وقضى بذلك ثم أقام مدعى عليه الجرحه عنى أحد شاهدين بيعة أنه جرحه يوم النحر بكوفة لم أنفل بيسته على ذلك، ولو أنه يكس فضيب بالاولى حتى لو اجتمعت البيستان والدعويان أنطهما كذا في محييد، في الزاود لو أقام رجل البيعة أن هذا قتل أبي يوم أسحر بمكة وأقام أس آحر البيعة أن فلاناً آحر قتل أمه يوم أسحر بكوفة فتل البيستان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية، ولو كان المعتول اثنين والقاتل واحد فصلت الشهادة ونظيره ما ذكر في إجماع لو أقام الأب الأكبر البيعة أن الأب الأوسط قتل أباه والأوسط أقام البيعة أن الأصغر قتل أمه والأصغر أقام البيعة على أن أكبر أنه قتل أباه فهذه البيات مفبولة

ويمكن لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي، ولو أقام البيينة على دار  
 في يد رجل أنها كانت لأبيه مات أبوه يوم كذا وورثها عنه المدعي لا وورث له غيره وأقامت  
 امرأة البيينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولدت له هذا الولد  
 ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فإن القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي ببيينة  
 الابن أو لم يقض فإن قامت امرأة أخرى البيينة بعد ما قضى القاضي ببيينة الأولى أنه تزوجها بعد  
 ذلك الوقت قبلت بيئتها أمهناً، ولو أن للوراث أقام البيينة على رجل أنه قتل أباه يوم كذا وقضى  
 القاضي بذلك ثم أقامت امرأة لبينة أنه تزوجها بعد ذلك اليوم لا تقبل بيئتها لأن يوم القتل  
 صار مقصياً به كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أن الابن أقام البيينة أن هذا الرجل قتل أباه عمداً  
 بالسيف منذ عشرين سنة وأنه لا ولورث له غيره وأقامت امرأة البيينة أنه تزوجها منذ خمس عشرة  
 سنة وأن هؤلاء أولاده منها وهم ورثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تقبل بيينة المرأة وبهيت  
 النسب استحساناً ولا تقبل بيينة الابن على القتل كذا في محيط السرخسي، ولو أقامت المرأة  
 البيينة على النكاح ولم تأت بولد حاليه بيينة الابن والميراث للابن دون المرأة ويقتل القاتل إذا  
 استحس في النسب خاصة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط،  
 وفي الأصل إذا أقام رجل البيينة على آخر أنه قتل أباه عمداً في ربيع الأول فاقدم المدعي عليه  
 البيينة أنهم رأوا أباه حين بعد ذلك الوقت أو أنه كان حياً وأقرضه ألف درهم بعد ذلك الوقت  
 وأنها عليه دين أو أقام رجل على آخر البيينة أنه أقرض فلاناً أباه ألف درهم وأنها عليه دين  
 وأقام لآخر البيينة أن أباه مات قبل ذلك الوقت، أو أقامت امرأة رجلاً أن فلاناً طلق امرأته يوم  
 النحر بالكوفة وأقام فلان للبيينة أنه كان اليوم حاجاً بمعنى فالبيينة بيينة المدعي ولا يلتفت إلى بيينة  
 المدعي عليه إلا أن تأتي العامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم كذا في الدخيرة، ولو أقام رجل  
 البيينة على رجل أنه قتل أباه عام أول عمداً وأقام آخر البيينة أنه باعه أمس عبداً بألف درهم روي  
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقضى بالقود ويبطل  
 البيع الذي هو الأحدث وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، إذا  
 شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا فشهد أربعة أخرى على هؤلاء الشهود أنهم ردة فهذا باطل  
 على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم بعد الفريق الأول بشهادة لفريق ثلثي  
 والشهود عليه الأول لا يحد اتفاقاً هكذا في المحيط، لو كان لأمراةين له: اثنتان أكتت حد  
 الرغيف فهي طالق وشهد شاهدان أن هذه أكتت هذا برغيف وشهد آخران أن لآخرى أكتت  
 هذا الرغيف لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة أحد الفريقين لا تقبل شهادة الفريق الثاني  
 كذا في محيط السرخسي، وإن رد القاضي الشهود ثم مات أحد الفريقين ثم شهد الفريق الثاني  
 بما شهدوا به وأعادوا شهادتهم لا تقبل شهادتهم فإن جاءت الأخرى بشاهدتين أخريين قبلت  
 شهادتهما كذا في المحيط، إذا شهد شاهدان أنه قال لعنده: إن مت من مرضي فانت حر وقال  
 لا مدري أمت من ذلك الممرض أم لا، وقال العبد: مات من ذلك الممرض وقامت الورثة. لا يل برئ  
 فإن القول تولد الورثة مع اليمين وإن دعت لهما بيينة أحدثت بمسمة العبد كذا في الدخيرة، وإن  
 قال: إن مت من مرضي هذا فعلان حر وإن برئت فعلان الآخر حر فقال العبد الذي قال له: إن

مات من مرضي هذا فانت حر ماب منه وقالت الورثة : بريقاً فالتقول قول سورثة مع أيديهم ،  
ويعتق العبد لآخر من جميع الناس ، فإن أقدم العبد الذي قال له . إن مات من مرضي هذا فانت حر  
البيبة أنه مات من مرضه ذلك قبلت بيته وبمضى بعثته فاعتق ثلثه ويسعى في ثلث قيمته إن  
لم يكن يملك مال سوى العبيدين وكانت قيمتهما سواء ، فإن قام البيتان جميعاً أحدث  
بالبيبة التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا قبل بيته الآخر فإن قالت الورثة . مات من  
مرضه قبل أن يهرأ يعتق العبد انقضى من ثلث ماله بعد عسى لآخر بشهادة لشهود من جميع  
الرجال فاعتق ثلثه مجاناً ويسعى في ثلثي قيمته إن لم يكن يملك مال غير العبيدين هكذا هي  
أخيه ، ولو شهد شاهدان أنه دبر عبده فلان إن قتل ربه قد قتل وشهد شاهدان أنه مات موماً  
بأنه أجبر المعتق من ثلثه ، وكذلك لو شهد أنه اعتقه إن حدث به حدث في مرضه أو سحره  
هذا وأنه قد مات في ذلك تسع أو المرض وسعد أحزاب أنه رجع من ذلك السحر ومات في أهله  
فبأنه أجبر شهادة شهود المعتق ، وإن شهد هذا الأحرار أنه قال : إن رجعت من سمرى هذا فمات  
في أهلي ففلان حر وأنه قد رجع فمات في أهله وجازوا جميعاً إلى القاضي فبأن لا أجبر شهادة  
بلدين شهد على الرجوع وأجبر شهادة العبدین شهدا أنه مات في سفره كما في البسوط في  
باب الوصية في المعتق من كتاب الوصايا ، إن أقام المرأة البيبة أن زوجها طمعا بزم البحر بالوفاء  
وأقام عبده البيبة أنه اعتقه في ذلك اليوم بمضى وجاءت البيتان جميعاً والرجل يحدد ذلك كنه  
فالبينان باطلان ، فإن صدق الرجل إحدى البيتين وجحد الأخرى نصى عليه بأطلاق ولعنات  
جميعاً كما في المغبط . إن أقام المدعى عليه بيبة أن شهود المدعى محدودون في نقد ، حذهم  
قاضي بلد كما فلان في وقت كذا وذكروا وقتاً كان فلان فاصباً في ذلك الوقت فمات المشهود  
عليه بحد النقد : أما أقيم البيبة على إقرار ذلك الفضي أنه ما أحرى حد النقد ولم نوقت  
واحدة من البيتين وقتاً فالقاضي يقضي بكونه محدود في النقد ولا يسمع القاضي من بعض  
بكونه محدوداً في النقد بسبب بيبة لإقرار فإن كان شهود لنقد قد وقفوا ، فبأن شهدوا ،  
أن القاضي كذا في النقد سنة سبع وخمسين وأربعمئة مثلاً فأقام المشهود عنه بيبة أن  
ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين وأربعمئة أو أقام لبيبة أنه كان عاباً في أرض كذا سنة  
سبع وخمسين وأربعمئة ، فبأن القاضي يقضي بكونه محدوداً في النقد ولا يلتصق إلى ربه إلا  
أن يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود بإقامة أحد فيه أو يكون القاضي عاباً في  
أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بإقامة أحد فيه مستقبلاً طاهراً فيما بين الناس علمه  
كل صغير وكبير ، عالم وجاهل فحيث لا يقضي القاضي بكون الشاهد محدوداً في النقد  
ويقضي على المشهود عليه بالمال ، وعن هذه المسألة استخرجنا جواب مسألة صدرت واقعة  
لفقوى ، صورتها رجع ادعى على رجل أنه كان لأبي فلان بن فلان عتق مائة دينار وقد مات  
أبي قبل استيفاء شيء منها وصدرت المائة الديار ميراثاً لي بموته لما أنه لا وارث له غيري وطالبه  
بتسليم المائة الديار فقال المدعى عليه : قد كان لأبي مائة دينار كما دعت ، لا أبي  
أدبت منها ثمانين ديناراً إلى أبي أدبت في حال حياته وقد أقر أبوك في حال حياته بقبض ما ادعت  
ببلدة معروفه في بيتي في يوم كذا فلان بالعازسية محاصراً لي أن صد دينار كذا مراراً تومي

بأبست هشتاد دینار قبض کرده ام از تو و مرا برتوجز بیست دینار عا بده است<sup>(١)</sup> وأقام على ذلك بيعة فقال المدعى للمدعى عليه: إنك ميطل في دعواك إقرار أبي بقبض لمتين دینار منك لما أن أبي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم الذي أذعيت إقراره فيه وكان بلدة كسرة وأقام على ذلك بيعة هل تندفع بيعة المدعى عليه ببيعة المدعى فقبل: لا إلا أن تكون عينة أبي المدعى عن سمرقند في اليوم الذي شهد شهود المدعى عليه على إقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه بلدة كبيرة ظاهراً مستفيضاً يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحيثما القاصي يدفع ببيئته بيعة المدعى عليه كذا في الدخيرة، ذكر في باب ايمين بالخروج من اجماع الصغير إذا قال: عبده حر إن لم أجمع العام فقال: حججت مشهد شاهدان أنه صحى العام بالكوفة لم يعتق العبد، وقال محمد رحمه الله تعالى: يعتق كذا في الفصول العمادية، وقول محمد رحمه الله تعالى أوجه كذا في فتح القدير، لو قال لعبده: إن لم أدخل ائدار اليوم فانت حر وأقام العبد بيعة أنه لم يدخلها تقبل، ليل. فعلى هذا لو جعل أمرها بيده إن صربها بغير جناية ثم ضربها وقال: ضربتها بجناية وقد أقامت هي بيعة أنه ضربها بغير جناية ينبغي أن تقبل منها ببيئتها وإن قامت على النفي لكونها قائمة على اشترط حلف إن لم تحلفي صهرتي هذه الليلة أو لم اكسها في كذا فامراته طالق ثلاثاً فشهد شاهدان أنه حلف بكذا ولم تحفه صهرته في تلك الليلة أو لم يكلمها في ذلك وقد طلقت امراته بحكم هذه اليمين تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية، لو شهد اثنان أنه أسلم واستثنى في إسلامه وشهد آخرون أنه أسلم ولم يستثنى في إيمانه تقبل الشهادة على إثبات الإسلام، حكى أن مشايخ بخارى سئلوا عن رجل ادعى أن أرضه ليست بخراجية وأقام بيعة على ذلك وشهد الشهود أن أرض هذا حرة فأجاب أكثرهم بقبول هذه الشهادة وقال بعضهم: لا تقبل هذه الشهادة لأن قصدهم من هذه الشهادة نفي اخراج لرجعوا إلى قول هذا القائل واتفقوا على أنه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الدخيرة، ادعى أنها امراته فانت بالمدفع أبي محرمة عليه بثلاث طلاقات لأنه قال: أكر فلان زور بكدره وآن قماشات بترديك تو نیارم<sup>(٢)</sup> فانت طالق ثلاثاً وقد مضى ذلك اليوم ولم يسلم القماشات وأقامت البيعة على ذلك اندفعت عنها خصومة الروح رب السلم يدعي السلم الصحيح والمسلم إليه يقول: وقع فاسداً لأنه لم يذكر الاجل وأقام البيعة تقبل كذا في الفصول العمادية، ادعى الشاج بأنه ملكه وحفه وقد نتج على ملكه وإن لم يرل على ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الأسباب قيل: لا تقبل وقيل: تقبل وبه نأخذ كذا في جواهر العناوى، إذ شرط على انظر الارباع بنفسها فأرضعته بلبن الشاة فلا أجر لها، فإن جحدت ذلك وقالت: ما أرضعته بلبن البهائم وإنما أرضعته بلبنى، فالقول قولها مع يمينها استحساناً، وإن قامت لأهل النسي بيعة على ما ادعوا فلا أجر لها قال شمس الآلثة الحلواني رحمه الله تعالى: تأويل المسألة أنهم شهدوا أنها أرضعته بلبن الشاة وما أرضعته بلبن نفسها، أما لو اكتصروا بقولهم ما أرضعته بلبن نفسها لا تقبل شهادتهم وإن أقاما البيعة أخذت بيئته الظن كذا في الفصول العمادية، إذا شهدا على رجل أنا

(١) إناكه ادينار التي لي عنك قبضت منها ثمانين ولم يبق لي عتد سوى عشرين دیناراً.

(٢) إن مر اليوم العلاتي ولم احصر إلیت بالأقصة.

سمعتنا يقول: المسيح بن الله ولم يقل قول النصارى فبانت منه امراته والرجل يقول: وصلت بقولي قول النصارى تقبل الشهادة وتقع العروة؛ ولو قال: سمعنا يقول: المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزانة الفتاوى، ادعى على رجل أنه أمر حسيا ليضرب حماره ويحرقه عن كرمه فضربه الصبي حتى مات وأقام عليه بيعة وأمام المدعى عليه بيعة أن ذلك الحمار حي لا تقبل بيعة لأنها قامت على النفي مقصوداً كذا في النسخة، والله أعلم.

### الباب العاشر في شهادة أهل الكفر

لا تقبل شهادة الكافر على المسم كذا في محيط السرحسي، تقبل شهادة أهل الدمة بعضهم على بعض وإن اختلفت مثلهم بعد أن كانوا عدولاً هكذا في البدائع، شهادة أهل الدمة على المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على أهل الدمة، وشهادة المستأمنين بعضهم على بعض تقبل إذا كانوا من أهل دار واحدة، وإن كانوا من أهل دارين كالروم والترك لا تقبل كذا في الظهيرية، أما شهادة المرتد والمردة فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم: تقبل على الكفار وقال بعضهم: تقبل على مرتد مثله والأصح أنها لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط، إذا شهد كافران على شهادة مسلمين للكافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر لمسلم أو كافر لم تجز شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت كذا في المبسوط، كافر في يده أنه اشتراها من مسلم مشهد عليه كافران أنها لكافر أو مسلم لم تجز شهادتهما، وكذلك لو كانت في يده هبة أو صدقة من المسم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولاً ثم وجع وقال: أقضي بها على الكافر خاصة ولا أقضي بها على غيره كذا في الخاري والمبسوط، ولا تقبل شهادة دميي على دمي أنه أسلم لأنهما يرعمان أنه مرتد وشهادة أهل الدمة على المرتد باطلة كذا في محيط السرحسي، ولو شهد رجل وامرأتان من أهل الإسلام أنه أسلم وهو يجحد بجهره الإمام على الإسلام ويحبسه ولا يقتله كذا في الظهيرية، دمي مات فشهد عشرة من نصارى أنه أسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين، ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقي أولياؤه كفار من أهل دينه قاذى الولي المسلم أنه أسلم وأنه أوصى إليه وأراد أن يأخذ ميراثه وشهد أنان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما ويصلى عليه بشهادة الولي المسلم إن كان عدلاً ولو لم يشهد على إسلامه غير الولي المسلم يصلى عليه يقول وليه المسلم ولا يكون له ميراث كذا في فتاوى قاضيهان، قال في المنتقى: إذا شهد رجل على امراته مع رجل أنها ارتدت والعباد باله وهي تجحد وتعر بالإسلام فرقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر إن لم يكن دخل بها وأجعل جحودها الردة وإقرارها بالإسلام ثوبة، ولو شهدا على أنها أسلمت وهي تجحد وأصل دينها كان هر النصرانية قبلت شهادتهما على الإسلام وأجعل جحودها وثباتها على النصرانية ردة ولا يبرأ من نصف المهر كذا في المحيط، روى عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى في الأملاء: رجل من أهل الدمة مات فشهد مسلم عدل أو

مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أوليائه من أهل الدمة ذلك فميراثه لأوليائه من أهل الدمة بحاله ويصحب للمسلمين أن يعسروه ويكفروه ويصلوا عليه، وكذلك إن كان الخمر محدوداً في قذف بعد أن يكون عدلاً كذا في الدحية، نصراني مات وله ابنان أحدهما مسلم والآخر نصراني فاقدم المسلم نصرانيين أنه مات مسلماً وأقام النصراني مسيحين أنه مات نصرانياً يقضي بالإنراث للمسلم كذا في محيط السرخسي، وكذا لو أقام نصراني نصرانيين هكذا في الدحية، ويصلى على الميت بقول ابنه المسلم أنه مات مسلماً لا بشهادة نصرانيين، ولو قرأ الابن المسلم، أسلم أبي قبل موته وأما ورثته وقال النصراني، أبي لم يسلم فاقول للنصراني في الميراث ويصلى عليه بقول ابنه المسلم كذا في محيط السرخسي، قال في المتقى، لو لم يعلم الابن المسلم بيته على إسلام أبيه قبل موته حتى دعى رجل على الميت دعيماً فأقدم بيته من البصري يقضي به بمال ثم إن الابن المسلم أقام بيته من البصري على إسلام الأب قبل موته قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان العريم مسلماً لم أبطل دية بشهادة أهل الدمة ولم أرد القضاء، وإن كان دعيماً رددت القضاء وأبعدت للابن المسلم جميع الميراث ولو لم يترك لميراثاً فلا وأقدم الابن المسلم شهادة من البصري على أنه مات مسلماً وأرد أخذ بحوكة الضعاف لم يقبل بيته على ذلك وهذا تحكم لا يحسن بهذا موضع بل في كل موضع شهد قوم من أهل الدمة على إسلام ميت إن كان الميت لم يترك مالا أقام البيعة لأخيه لا تقبل شهادتهم ولا يحكم بإسلامه كذا في الدحية والمحيط، قال ابن سماعه ديت محمد رحمه الله تعالى فإن كان شهيداً عريم المسلم من المسلمين وقصبت بشهادتهم بحضرة الابن النصراني ثم جاء لاس لمسلم يبيته من أهل الدمة إن الأب مات مسلماً قال محمد رحمه الله تعالى هو المورث فيما كان للنصراني الميت من المال ولا يقضي على العريم بشيء، قال ابن سماعه قلب محمد رحمه الله تعالى فإن كان العريم والابن المسلم أقدم كل واحد منهما شاهدين ديين قال فإن حاق معاً فاختصم هو لابن المسلم لأنه ثبت وإنه بما أقام من البيعة وإنما يقبل بيعة العريم على المورث. وإذا كان المورث مسلماً فشهادة أهل الدمة ليست بحجة عليه فلا يستحق العريم بها شيئاً كذا في المحيط، ولو دل أحدكم كان أبي مسلماً وأما ابناً وقال الآخر بل وإن أسلمت قبل موته وكذبه الآخر فلدنرات للمتفق على إسلامه في حال حياة ابنه كذا في محيط السرخسي، وقال لاس المسلم. لم يرل أبي كان مسلماً وقال النصراني لم يرل أبي كذا نصرانياً فالقول قول المسلم، وإن أقام البيعة فليبيته للاس المسلم أيضاً، ولو أن المسلم أقام بيته من المسلمين على إسلام الأب قبل موته لم أقبل ذلك حتى يصعوا الإسلام، كذلك إذا شهد شاهدان من المسلمين عني نصراني أنه أسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصعوا الإسلام، وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى في شرح كتاب السير تكسر أن الشاهد إذا كان فعلاً تقبل شهادته من غير أن يصف لإسلامه، وإذا كان جاهلاً لا تقبل شهادته ما لم يصف لإسلامه كذا في الدحية، مسعدة قالت. كان زوجي مسلماً وفار أولاده الكفار لا بل كان كافراً ولمسلم أح مسلم بصدق امرأة فليبراث نلاخ والمرأة ولو ترك أباً كافراً وليمة مسلمة ففان الأب. مات أبي مسلماً وصدقها الأخ وقال الابن كان أبي كافراً فاقول للميت ولو لم تكن زوجة ولكر أخ وس. لاح يدعي



الإسلام دون الابن فالمرث للابن، بنت وأخ اختلفا فالقول لمدعي الإسلام، وكذلك الأب مع الابن كذا في محيط السرخسي، إذا مات الرجل وترك داراً فقام ابن الميت وهو مسلم - مات أبي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لي وجاء أخو الميت وهو ذمي فقال: مات أخي وهو كافر عني ذمي وبه هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث، ولو ألقاها جميعاً عني مقاتلتهما بيعة أخذت بيعة المسلم، ولو أقام الأخ بيته من أهل الذمة على ما قال ولم يقم الابن البيعة لم اجز بيه الأخ، فأما إذا أقام الأخ مسلمين عني ما ادعى من كسر الميت يقضي بالميراث للأخ كذا في المحيط والدخيرة، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: نصرتني مات وترك ابنين فأسلم أحدهما بعد موته ثم أقام نصراني بيعة نصرانية أنه ابنه فإني أقبل بيئته على السب وأجعل شريك ابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط السرخسي، وكذلك لو ترك أباً واحداً نصرانياً فأسلم بعد موته فبنيته ثم جاء نصراني وادعى أنه ابن الميت وأقام بيعة من النصراني فإني أقضي بسببه من الميت ولا أعطيه شيئاً مما في يد الابن المسلم فإن خرج بيمينت مال كان ذلك كله للمسلم، وإن مات المسلم ورثت أخاه يريد به أن بعد ما مات الابن للمسلم نصيرت الميت الذمي للابن الذمي قال ابن سبابة، إنما لا يكون للابن الذمي حق الميراث مع الابن المسلم في هذه المسألة إذا أسلم قبل أن يثبت سبب الابن الذمي أما لو ثبت سببه قبل إسلامه بهذه البيعة كانت له ميراثه الابن كذا في المحيط، نصراني مات فقامت امرأته وهي مسلمة - أسلم بعد موته وبني الميراث وقالت الورثة - بل فيه ولا ميراث بث فالقول لهم، وكذا لو مات مسلم عن نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة فعالت: أسلمت قبل موته وقالت الورثة - بعده فالقول بهم كذا، في التمرقاشي، ادعى حارثان مسلم وذمي داراً في يد ذمي وادعى الميراث وهرما قضى به بهما إن كان شهود الذمي مسلمين وإلا قضى بها للمسلم وإن كان شهوده كفاراً حكماً في البحر الرائق والمحيطين، كل شهادة شهد بها ذمي على ذمي فلم يعد الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى أسلم الشهود عليه فإن الشهادة تبطل، فإن أسلم الشهود عليه بعد الحكم فالحكم ماضٍ عليه ويؤخذ بالعموم كلها إلا في الحدود، وأم القصاص في النفس وما دونه النص فلقباس أن ينقد القاضي وفي الاستحسان لا يعد، وأما في لسرقة إذا أسلم السارق بعد القصاص قبل القطع فالقاضي يصمه للأن ويمدأ عنه القطع، وإن أسلم الشهود عليه ثم أسلم الشاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم الشهود عليه إن لم يجدوا الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وإن جددوا في الترجه الأول بعد إسلامهما ولقي البوحه الثاني بعد إسلام الشهود عليه قضى بها في الأموال ولقصص وحد القذف ولم يقض بها في الحدود الخالصة لله تعالى هكذا في شرح أدب الخصاف للصدر الشهيد، لو شهد عني نصراني أربعة من انصارى أنه زني بامه مسلمة فإن شهدوا أنه استكرهها حد امرئ وإن قالوا - حاوغته دري - لحد تنهما ويعزر الشهود لحق الأمة المسلمة كذا في فتاوى قاضيخان، قال ابن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنهما قتلا مسلماً عمداً قال: لا أجوز شهادتهما عني للمسلم وأدرا عن النصراني القتل وأجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط، قال ابن سبابة سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في مسلم قُضِعَ به نصراني عمداً وزعم القاطع أنه عد

لنصراني وأدعى انقطوعة يده أنه حر فأقام رجلاً وامرأتين من المسلمين على أنه اعتقه مولاه منذ سنة قال أحمله حراً وأقتص منه، وإن أقام للانقطوعة يده نصراني أن مولاه اعتقه منذ شهر وأراد أن يقتص منه فإنه يعتق بهذه الشهادة ولا اقتص من القاطع قالوا ينبغي أن يكون القضاء بالعتق قولهما لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن أبا حنيفة لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد بدون دعواه ولم توجد هنا دعوى العبد فإنه منكر لذلك كذا في الدجيرة، قال لو أن مسلماً قال: إن حلق فلان النصراني امرأته فعبدي حر تشهد نصرانيان أن فلاناً طلق امرأته بعد هذا لقول إني أحلق امرأة النصراني ولا أعتق عبيد المسلم هكذا في المحيط، مسلم قال: إن دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال النصراني امرأته طلقني ثلاثاً إن دخل العبد الدار لم تشهد نصرانيان أنه دخل الدار إن كان العبد مسلماً فشهادتهما باحالة وإن كان العبد نصرانياً فشهادتهما على طلاق النصراني جائزة وعلى العتق لا تجوز كذا في محيط السرخسي، نصراني في يده سبيلسان أقام كل واحد من مسلم ونصراني نصراني أن النصراني أقر بالسبيلسان له قال: إن أقضي به للمسلم كذا في المحيط، نصراني أقام بينه على امرأه نصرانية أنه تزوجها في وقت كذا فقضيت بها له ثم أقام المسلم البينة أنه تزوجها في وقت بعد ذلك لا يقضي بها له عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي بها له، ولو أقام مع قصي للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي بالنصراني، نصراني مات وعليه دين لمسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني بشهادة نصراني قال أبو حنيفة ومحمد وروى رحمهم الله تعالى: يدئ يدين المسلم هكذا في محيط السرخسي، فإن فصل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط، ولو كان النصراني حياً وفي يده عبد فأدعاه مسلم ونصراني وأقام كل شاهد من نصرانيين فهو للمسلم بالإجماع كذا في محيط السرخسي، إن مات دمي عن مائة درهم فأقام مسلم دميدين يدين مائة عليه، وأقام مسلم دمي دميدين بمائة فتلنا المائة للمنفرد وثلاثها للشريكين ولو أقام دمي دميدين وأقام مسلم دمي دميدين فمائة المتروكة بينهم لكل واحد ثلثها، وكذا لو أقام الشريكان مسلمين وأقام الدمي المنفرد دميدين قسم اثلاثاً ولو أقام الدمي المنفرد مسلمين والشريكان دميدين أو مسلمين نصف المائة للمنفرد والنصف لهما كذا في الكافي، نصراني مات وترك مائتي درهم وترك ابنتين نصرانيتين فأسلم أحدهما ثم جاء رجل فأدعى على الميت مائة درهم فأقام شاهدين نصرانيين فإن القاضي يقضي بذلك في نصيب الكافر ولا يدخل الابن النصراني على أخيه المسلم في نصيبه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: نصراني توفي وترك مملوكاً فأسلم المملوك بعد موته ثم شهد له نصرانيان أن مولاه اعتقه ولا مان له غيره وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن له على الميت ألف درهم قال: أقلل شهادتهما جميعاً فأعتقه ويسمى العلامة للمسلم كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن: دمي مات فأدعى دمي بعض متاعه رهناً وأقام بينة من أهل الذمة وأدعى مسلم عليه ديناً وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة فإني أخذ ببينة المسلم فأبداً بدينه حتى يستوفي المسلم ماله فإن بقي شيء كان للدمي ثم قال: ولا يجوز الرهن حتى يستوفي المسلم دينه فإن كان شهود الدمي مسلمين وشهود المسلم دميدين أو مسلمين كان

الذي أحق بالرهن حتى يستوفي دينه كذا في المحيط، إذا دُعي مسلم على كافر مالاً وأدعى كماله مسلم بذلك وأقام بيته من الكفر ثبت الدال بهذه البيعة على الأصل دون التكفيل، وكذلك لو كان أصل الدال على كافر مشهد كافراً على مسلم وكافراً بينهما كفلاً عنه بهذا المال وبعضهم عن بعض جازت الشهادة على الأصل وعلى التكفيل الكافر ولا تجوز على التكفيل المسلم، وإذا ادعى مسلم على مسلم مالاً وجحد المطلوب ودعى الصائب كقالة رجل من أهل الذمة عنه بمال بأمره وجحد التكفيل وشهد له بذلك ذمياً جازت شهادتهما على التكفيل ولم تجز على المسلم حتى أن التكفيل إذا أدى لم يكن له أن يرجع على مسلم بشيء، وكذلك لو كان المال بينهما في الصك والمسلم في صدر الصك والدعي كفيل بعده أو كان الصك عليهما وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فهذه البيعة حجة على الكافر دون المسلم كذا في المبسوط، ولو أن رجلاً مسلماً كفلاً لكافر عن كافر بالف درهم فقال الكافر ادعي عليه الأصل: ثم أمره أن يضمن عني فجاءه المسلم بمشاهدين من أهل الكفر أنه قد أمره بالصمان وأقر الصائب أنه قد استوفى منه المال كان له أن يرجع عليه وإن كفله مسلم بنفس دعي أو بمال عليه لمسلم أو لدعي وشهد عليه أهل الذمة فإن جحد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وإن أقر به جاز ذلك عليه لإقراره، فإن أدى الدال وشهد شهود من أهل الذمة أنه كفله بأمره رجوع به كذا في المحيط، تجوز شهادة الكفار على المكاتب الكفار والعبد المأذون الكافر، وإن كان مولاه مسلماً كذا في المبسوط، لو شهد نصرانيان على العبد المأذون النصراني للمسلم أنه قتل هذا الرجل أو عرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل ونحوه على قتل القرس عدهما، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل البيعة عليه في القصاص دون المال في الخطأ هكذا في المحيط، ولو كان العبد المأذون له مسلماً ومولاه كافراً لم تجز شهادة لكافر على العبد كذا في المبسوط، لو أن كافراً وكل مسلماً بشراء أو بيع لم أجز على الوكيل اليهود إلا مسلمين، ولو أن مسلماً وكل كافراً بذلك أجزت على الوكيل اليهود من أهل الكفر كذا في المحيط، لو مات الكافر وأوصى إلى مسلم فادعى رجل على الميت ديناً وأقام شهوداً من أهل الكفر جازت شهادتهم استحساناً وإن كان الوصي مسلماً كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: مسلم ادعى أن فلاناً النصراني مات وأوصى إليه وأقام شهوداً من النصراني من أحضر عريماً نصرانياً قُبِلَت الشهادة عليه قياساً واستحساناً ويمتد إلى غيره، وأما إذا أحضر عريماً مسلماً فالقياس أن لا يقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى أولاً وفي الاستحسان تقبل، وكذا لو أقام النصراني بيعة من النصراني أن فلاناً مات وأمه ابنة ووارثه لا يعلمون له وارثاً غيره وأحضر عريماً للميت كافراً تقبل شهادتهم قياساً واستحساناً وإن أحضر عريماً مسلماً فالقياس أن لا يقبل وفي الاستحسان تقبل هكذا في اللحية، لو أن مسلماً ادعى ركنة من النصراني بكل حق له بالكوفة وأحضر عريماً مسلماً وأقام عليه شهوداً نصرانيين لا تقبل، وإن أحضر نصرانياً قُبِلَت شهادتهم وإذا قبل القاضي هذه الشهادة وصحى له بالوكالة كان ذلك قضاءً على جميع الغرماء من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر عريماً مسلماً بعد ذلك وهو يجحد ركاله لم يكلفه القاضي إقامة البيعة على الوكالة كذا في المحيط، مسلم باع عبده من نصراني فاستحققه نصراني

بشهادة نصراني لا يقضى له لأنه لو قضى لرجع بالشئ على المسلم كذا في الوجيز للمكردي، قال ابن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى: في نصراني اشترى من مسلم عبداً وبعده وباعه من نصراني آخر ثم إن المشتري الثاني وجد به عبداً بعدما قبضه وأقام بيعة من النصارى أن هذا العبد كان عند المسلم قبل أن يبيعه من النصراني المشتري كان له أن يردّه على بائعه النصراني وإن كان بائعه لا يقدر على ردّه على بائعه المسلم بهذه البيعة كذا في الدخيرة، قال في المتقى: عبد باعه نصراني من نصراني ثم باعه للمشتري من نصراني آخر ثم وثم حتى تداولته عشر أيدي من الباعة كلهم نصراني ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر الأصل وأقام على ذلك شهراً من النصارى قال زفر رحمه الله تعالى: لا تقبل بيئته سواء أسلم أولهم أو آخرهم أو أوسطهم حتى يتم بيعة من المسلمين، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان للمشتري الآخر هو الذي أسلم لم تقبل بيئته وإن كان غيره أسلم قضى بعثته وتداولوا الشئ فيما بينهم حتى ينتهوا إلى المسلم فلا يؤخذ برد الشئ ولا من قبضه من الباعة، وإن كان العبد أقام البيعة على الإعتاق فإن كان أقام بيعة أن البائع الأول قد أعتقه وقد أسلم الأول والشهود نصارى لا تقبل بيئته، وكذلك إن كان الأوسط هو الذي أسلم لا تقبل بيئته لا على عتي الأوسط ولا على عتي من بعده وتقبل بيئته على عتي من قبله وهذا قول أبي حنيفة ورعر رحمهما الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أي الباعة أقام البيعة عليه من النصارى أنه أعتقه الذي قبل لمسم والذي بعده سواء تقبل شهادته وقضى بعثته إلا أن تقوم البيعة على المسلم فلا تقبل، وإذا أقام على غيره يراجعون حتى يسهوا إلى المسلم فلا يرجع عليه ولا على من قبله إلا أن يقر بذلك المسلم ويتداولوا الشئ حتى ينتهوا إلى الذي أعتقه كذا في المحيط، والله أعلم.

### الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يستقط بشبهة وهذا استحسان فلا تقبل فيما يسدري بالشبهات كالحقوق والمقاصص كذا في الهداية، وفي شهادات الأصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين أن قاضي كذا صرب فلاناً حدثاً في قذف فهو جائز وذكر في ديات الأصل أنه لا يجوز كذا في المحيط، أما التعزير ففي الأجاس من بولدر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى: يجوز في التعزير لشهادة على الشهادة كذا في فتح القدير، وكما تجوز في درجة تجوز في درجات حتى تجوز الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم صيانة حقوقهم عن الاتواء كذا في الكافي، لا تجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا كذا في الخلاصة، رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة قوم جاز عندما كذا في فتاوى لأصحابنا، لو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران على رجل آخر تقبل كذا في الخلاصة، ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنعمته أيضاً لم تجز كذا في محيط السرخسي، وصفة الإشهاد: أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع: أشهد أن لزيد على بكر كذا عاشد أنت على شهادتي بذلك أو يقول: أشهد على شهادتي أنني أشهد أن فلان بن فلان أمر عندي بكذا أو يقول أشهد أنني سمعت فلاناً يقر لفلان بكذا فأشهد أنت على

شهادتي بذلك ولا يقول: اشهدا علي بذلك، وكذا لا يقول: فاشهدا بشهادتي ولا بد أن يشهد كما يشهد عند القاضي لينقل إلى مجلس القضاء ولا يحتاج الأصل إلى أن يقول: أشهدهني فلان على نفسه كذا في الكافي، لو أن أصليين قالوا لرجلين: اشهدا أن سمعنا فلانا يقر على نفسه لفلان بألف درهم فاشهدا عليا بذلك مشهد الفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا لو قال الأصلان: شهد أن فلان أقر أن لفلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا بشهد بذلك أو قال: فاشهدا عليا أنا نشهد عليه بذلك، أو قال: فاشهد عينا بما شهدت أو قال: لفلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا شهدنا عليه أو قال: فاشهدا علي ما شهدنا وكذا لو قال الأصل للفرع: اشهد أني أشهد على إقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان يكذب درهم لا يصح الإشهاد في هذه الوجوه كذا في فتاوى قاصصهم، وإذا أراد أن يشهد غيره على شهادته ينبغي أن يحضر الطالب والمطلوب ويشير إليهما وإذا أراد أن يشهد عند عيبتهم ينبغي أن يذكر سميهما ونسبهما إلا أنه إذا كان المشهود عليه غائباً فذكر الاسم والسبب يجوز للإشهاد ولا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط، ويقول شهد الفرع عبد الأداة. أشهد أن فلان أشهدهني على شهادته أن فلانا أقر عندني بكذا، وقال لي: شهد على شهادتي بذلك لأنه لا بد من شهادته وذكره شهادة الأصل وذكره التحصيل ولها لفظ أطول من هذا وأقصر منه وخير الأسور أوسطها كذا في الهداية، وهو الأصح كذا في الزاهدي، لو شهد الفرع ولم يقولوا: نحن شهد على شهادته هذه لا تقبل شهادتهم كذا في حراثة الفتاوى، وينبغي أن يذكر الفرع اسم الشاهد الأصل واسم أبيه وحده حتى لو ترك ذلك فالتقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الدجيرة، لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يحضروا شهود الأصل أو يحرصوا حرصاً لا يستطيعون حضور مجلس القاضي أو يخشوا سيرة ثلاثة أيام وليأبىها فصاعداً كذا في الكافي، هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه هكذا في التتارخانية، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه إن كان في مكان لمعدا لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أهله صح الإشهاد وبه أخذ الفقيه أبو الثلث كذا في الزاهدي وشهد به، وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط، وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى للسراجية، وفي نوادر هشام سألت محمداً رحمه الله تعالى: عن رجل خرج وشيعه قوم وهو يريد مكة أو سمرقند آخر سماه ثم ودعه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم على شهادته وأدعى المشهود عليه أنه حاضر فقد شهدت لبيبة على ما سمى ولم يزدو على ذلك هل تقبل الشهادة على الشهادة في قول من لا تقبل لشهادة على حاضر؟ قال: بلى لأن العينة تكون هكذا، فإن كان ودعهم وهو في سفره ويرويه حين خرج لا أقل شهادتهم كذا في التتارخانية، قال المصدر الشهيد حسام الدين: لا تجوز الشهادة على الشهادة من الأمير والسلطان إذا كانا في السدة كذا في الفقيه، وتجوز شهادة الأب على شهادة الأب دون قضائه في رواية، ولصحيح الجوز فيهما كذا في فتح القدير، إن كان الأصل محبوساً في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي فالتقاضي هل يحسن شهادته لا ذكر لهذه المسألة في شيء من الكتب، وقد اختلف مشايخ زماننا بعضهم قالوا: إن كان محبوساً في سجن هذا القاضي لا يجوز وإن كان محبوساً في سجن الولي ولا يمكنه الإخراج من الحبس يجوز، وقد

قبل: ينبغي أن لا يجوز كذا في الذخيرة، الأصل في الشاهد إذا كان امرأة مخدرة بجوز إظهارها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها ولاجل الحمام وتحوه تكون مخدرة بشرط أن لا تخالط الرجال كذا في الفنية، إن كان الأصل معتكفاً قال القاضي بديع الدين: لا يجوز سواء كان مندوراً أو غير مندور كذا في التتارخانية، وفي الفتاوى الصغرى الإشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر من مرض أو سفر أو موت يشهد الفروع كذا في الخلاصة، لو أن قروعاً شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفروع كذا في فتاوى قاضيهان، شاهد الأصل أشهد غيره على شهادته ولم يتحملها وقال: لا أقبل ينبغي أن لا يصير شاهداً كذا في الفنية، رجل أشهد رجلاً على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يصح نهي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو شهد على شهادته بعد التني جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شهدا على شهادة رجلين أنه اعتق عبده فلم يقض بشهادتهما حتى حضر الأصلان وبهما الفروع عن الشهادة صح عند عامة المشايخ، وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر كذا في الخلاصة، وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع كذا في الهداية، لو أن فرعين شهدا على شهادة أصل يخرس المشهود على شهادته أو عمي أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل إظهاره على شهادته، وإذا شهد الفرع على شهادة أصل مردت شهادته لفسق الأصل لا تقبل شهادة أحدهما بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، والبسوط وهكذا في الخلاصة، إذا أشهد الرجل رجلاً على شهادته ثم صار الأصل بحال لا تجوز شهادته ثم صار بحال تجوز شهادته بأن فسق ثم تاب ثم أن الفرع شهد على شهادة الأصل جازت شهادته، وإن أشهدا رجلين على شهادتهما والفرعان عدلان ثم صارا فاسقين ثم صارا عدلين شهدا أو أشهدا على شهادتهما فهو جائز كذا في المحيط، إن شهد الفرعان عند القاضي فرد القاضي شهادتهما للتممة في الأولين لا يقبلها بعد ذلك لا من الأولين ولا من شهد على شهادتهما، وإن كان رد شهادة الفرعين لتهمة فيهما فشهادة الأولين جائزة إذا كانا عدلين، وكذلك إن أشهدا رجلين عدلين آخرين كذا في الذخيرة، إذا شهد شاهدان على شهادة عبيد أو مكاتبين أو كافرين على مسلم فردا القاضي بذلك ثم عتق العبدان والمكاتبان وأسلم الكافران وشهدا بذلك أو أشهداها أو غيرهما على شهادتهما جاز كذا في المحيط، إن كان الأصل فاسقاً عند الإشهاد ثم تاب لم يشهد الفرع إلا أن يعاد الإشهاد كذا في العتبية، لو أن شاهدي الأصل لرتدا ثم أسلما لم تجز شهادة الفرعين على شهادتهما، ولو شهد الأصلان بأنفسهما بعدما أسلما تقبل شهادتهما كذا في التتارخانية، إذا قال الفروع أشهدنا الأصول على شهادتهم لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا إلا أنا لا نعرف فلان بن فلان المشهود عليه بكذا فلقاضي يقبل الشهادة وبأمر المدعي أن يقيم بينة أن الذي أحضره فلان بن فلان كذا في المحيط، فرعان شهدا على شهادة أصلين إن كان القاضي يعرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما، وإن عرف الأصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن الفروع، وإن عرف للفروع بالعدالة ولم يعرف الأصول ذكر الخصاص رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل الفروع عن

أصولهم ولا يقضي ثبيل السؤال فإن عدلاً لأصول تثبت عدالة الأصول بشهادتهما في ظاهر الرواية، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تثبت عدالة الأصول بتعديدهم الفروع، والصحيح ظاهر الرواية وإن قال المرعان للقاضي: لا تخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما، فإن قال المدعي أنا آتيك بمن يعدلكنهما على قول محمد رحمه الله تعالى لا ينفقت إليه ولا يقضي بشهادتهما كما في فتاوى قاضيهان، وإن قال المدعي للقاضي: سل عن الأصل فإنه عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي، إذا قال المرعان: لا نعرف الأصل أعدن أم لا قال شمس الأئمة الحلواني: لا يرد القاضي شهادتهما ويسأل عن الأصول غيرهما وهو انصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط والدخيرة، لو قال الفرع للقاضي: أنا اتهمه في الشهادة لا يقبل للقاضي شهادة الفرع على شهادته كذا في فتاوى قاضيهان، وإن سكنت الفروع عن تعديلهم صح ويتعرف للقاضي عدالة شهود الأصل ممن هو من أهل التزكية، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقبل هكذا في الكافي، ذكر هشام عن محمد رحمه الله تعالى في عدل أشهد على شهادته شاهدين ثم غاب عيبة مقطعة نحو عشرين سنة ولا يدري أهو على عدالته أم لا فشهدا على ثلث الشهادة ولم يجد الحاكم من يسأله عن حاله إن كان لأصل مشهوراً كتابي حنيفة رحمه الله تعالى وسفيان الثوري قضى بشهادتهما لأن عشرة أشهر يتحدث بها، وإن كان غير مشهور لا يقضي بها كذا في فتح القدير، قال في الإجماع: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ أو قضى للقاضي بالدية على العاقلة ثم جاء المشهود بقتله حياً فلا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة، ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكرا الشهادة لم يصح إقرارهما في حق الفروع حتى لا يجب عليهما ضمان ولا ضمان على الاصلين أيضاً، وإن قال الأصول: إما قد أشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ أننا كنا كاذبين لم يضمننا شيء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى العقل بالخير إذا شأوا صحت الأصول وإن شأوا ضمنتوا الولي فإن ضمنتوا الاصلين رجعا على الولي وإن ضمنتوا الولي لم يرجع على الاصلين كذا في الدخيرة، والله أعلم.

### الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل

لا بد أن يسأل القاضي عن الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق ضمن الخصم أم لا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم حتى يطمئن للمشهود عليه إلا في الحدود وانقصاص فإنه يسأل في السر ويذكر في العلانية فيهما بالإجماع طعن الخصم أو لم يطمئن، والفتوى على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي، فإن لم يطمئن الخصم في الشهود بل عدلهم بأن قال: هم عدول صدقوا فيما شهدوا عليّ أو قال: هم عدول جائزة شهادتهم لي وعني للقاضي يقضي عليه بدعوى المدعي ولا يسأل عن الشهود لأنه أقر بالحق، وإن قال: هم عدول ولم يرد أو قال: هم عدول إلا أنهم أخطؤوا في الشهادة فإن كان المدعي عليه عدلاً لا يصلح للتزكية ينظر إن لم يحدد دعوى

للدعي عند الجواب بل سكنت حتى شهد عليه الشهود ثم قال: هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: القاضي يقضي للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقاً ثبتت مع الشبهات أو لا ثبت معها، وقال محمد رحمه الله تعالى: القاضي لا يقضي قبل السؤال بل يسأل عنهم، وإن جحد دعوى المدعي قلما شهد عليه الشهود قال: هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم، عندهما يقضي القاضي من غير سؤال وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقضي ما لم يسأل من غيره وذكر في الجامع الصغير أن في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويكره تعديله بمنزلة المدم، وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضي للخصم: ماذا تقول أصدقوا في الشهادة أم كذبوا؟ إن قال: صدقوا فقد أقر بما ادعى المدعي وإن قال: كذبوا لا يقضي، وإن كان ماسقاً أو مستوراً لا يصح تعديله ولا يقضي القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول إقراراً على نفسه بالحق وإذا لم يصح تعديله إذا كان ماسقاً أو مستوراً يسأل القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فإن قال: صدقوا كان ذلك إقراراً يقضي القاضي بإقراره وإن قال: كذبوا لا يقضي هكذا في فتاوى قاضيهان، إذا عدكهما قبل أن يشهدا عليه ثم شهدا عليه فأنكر الشهود عليه ما شهدا به للقاضي لا يكتفي بذلك التعديل كذا في المحيط، رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدن أحدهما فقال: هو عدل إلا أنه علط أو وهم فإن القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فإن عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لأن قوله خطئ أو وهم ليس بجرح كذا في فتاوى قاضيهان، إن شهدا عليه فغان بعد ما شهدا عليه الذي: شهد به فلان عليّ حق أو قال الذي شهد به فلان عليّ هو الحق الزم القاضي ومن يسأل عن الآخر، وإن قال ذلك قبل أن يشهدا عليه بأن قال الذي يشهد به: فلان عليّ حق أو قال الذي يشهد به فلان عليّ هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي: سل عنهما فإنهما شهدا عليّ بباطل وما كنت أظنهما بشهادتي عليّ بما شهدا به بزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فإن عدلا أمضى شهادتهما وإن لم يعدلا لا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد، وهكذا في فتاوى قاضيهان، وفي فتاوى أبي الميث شاهدان شهدا عند القاضي وأحكما يعرف أحدهما بصدقته ولا يعرف الآخر فركاه المصروف بالعدالة قال: نصير لا يقبل تعدينه وعن أبي سلمة روايتان وعن الفقيه أبي بكر البلخي في ثلاثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعذله الاثنان قال: يجوز تعديبهما إياه في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وإنه موافق لقول نصير وبه يفتى كذا في المحيط، الواحد يصلح أن يكون مركزاً ورسولاً من القاضي إلى المزمى ومترجماً عن الشاهد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والأشدهن أفضل، وهذا في تركية السر أما في تركية العلانية فالعدد شرط بالإجماع كذا في المكافي، أجمعوا على أن ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر يشترط ذلك في المزمى في تركية العلانية كذا في فتاوى قاضيهان، وتركية السر تقبل من العبد ولا عمن والصبي والمخدود في القذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في محيط للسرخسي، والترجمان إذا كان أعمى فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وعن أبي



يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز كذا في الخلاصة، المرأة الواحدة إذا كانت ثقة حرة جازت ترجمتها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كالرجل، وهذا في الأموال وما يجوز شهادتها فيه أما فيما لا يجوز شهادتها فيه فلا يجوز ترجمتها فيه كذا في المحيط، وتصح تركية السر من الوائد والوئد والماسق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا كل من لا تقبل شهادته له كذا في الخلاصة، وبقي تعديل المرأة بزوجها وغيره إذا كانت امرأة بررة تخاطب الناس وتعاملهم كذا في محيط السرخسي، واجمعوا على أن إسلام المركي شرط إذا كان للشهود عليه مسلماً كذا في الخلاصة، واجمعوا على أنه لا يشترط لفظة الشهادة في تركية العلانية كذا في فتاوى قاضيهان، وينبغي للقاضي أن يختار للمسألة عن الشهود من كان عدلاً صاحب خبرة بالناس وأن لا يكون طماعاً ويبغي أن يكون قبيحاً يعرف أسباب المرح والتعديل وأن يكون عيباً وإن وجد علة فقيراً وعيباً ثقة غير عالم أو عدلاً ثقة لا يخاطب الناس وثقة غير عالم يخاطب الناس يختار العالم، والأولى أن لا يكون المركي مغفلاً ولا يكون مزوياً لا يحافظ الناس هكذا في المحيط، قال في كتاب الاقضية. ويبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في الذخيرة، وصورة تركية العلانية أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد ويقول للمعدل: أهذا الذي عدلته؟ أو يقول للمركي يحضرة الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة؟ كذا في الكفاية، وصورة تركية السر أن يبعث القاضي رسلاً إلى المركي أو يكتب إليه كتاباً فيه أسماء الشهود وأسمائهم وحلالمهم ومحالهم وسوقهم إن كان سوقياً حتى يتعرف المركي فيسأل من جيرانهم وأصدقائهم كذا في النهاية، وينفذ على يدي أمينة محتوم بحتمه إلى ذلك المركي ولا يطلع أحد على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيحدث كذا في محيط السرخسي، ثم القاضي إن شاء يجمع بين تركية العلانية وبين تركية السر وإن شاء اكتفى بتركية السر وفي زماننا تركوا تركية العلانية واكتفوا بتركية السر كذا في فتاوى قاضيهان، وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا تحمراً عن الفتنة، ويروى عن محمد رحمه الله تعالى تركية العلانية بلاء وعتة كذا في الهداية، ويبغي للمعدل أن يختار للسؤال عن الشهود من كان موصوفاً بالأوصاف التي شرطت في المركي كذا في النهاية، قال شمس الأئمة الحنوني إني يسأل من جيرانه إذا لم تكن يمينه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتحامل هو عندهم نحو أن لا يعطى الحماية وما أشبهها وهو احتيار أبي علي النسفي ورواه عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وإن لم يجد في جيرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل أهل محلته، وإن وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك على تواتر الأخبار، وكذلك إذا سأل جيرانه وأهل محلته وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه أنهم صدقوا كان ذلك بمنزلة تواتر الأخبار كذا في المحيط، إذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله كذا في فتاوى قاضيهان، فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه عدل جازت الشهادة كذا في النهاية، ويكون تعديلاً وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيهان، وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: ينبغي أن يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي إليه هو عندي

عدل مرضي حائل الشهادة وبه اخذ جماؤن، وقال بعضهم: هذا لفظ لا يكون تعديلاً لأن قوله عندي لفظ موهم، ألا يرى أن الشاهد إذا قال: ائخذ عندي لهذا المدعي يكون بطلاً كذا في الشهادة، وانقلب أثر اليمين بحسن الله تعالى ريب هذا لقول وقيل: هذا عندي ليس بشيء، لأن العالم بالحقائق هو الله تعالى وإن يحير المكلف عما عنده ووقع اجتهداه كذا في الخط، ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئاً احترازاً عن الهتك أو يقول: الله يعلم إلا إذا عدله غيره وحال أنه لو لم يصرح بذلك يقتضي لقاضي شهادته فحينئذ يصرح بذلك كذا في الضمانة، ومن لم يعرفه بعدالة ولا فسق يكتب تحت اسمه مستور ثم يرد المستورة مع أمير القاضي إليه في السر كي لا يظهر فيخدع المركي أو يقصد بالآذى كذا في فتح القدير، ينبغي أن يعدله لفظاً ولا يقول: إنهم عدول عندي لأن اثبات أحبروني بعدالتهم، ولو قال: لا أعلم منهم، لا حبراً فلا يصح أنه تعديل، ولو قال: هم فيما علمنا هم عدول الأصح أنه ليس بتعديل كذا في الخلاصة، وفي أدب القاضي إذا كان المركي هم عدول فهذا ليس بتعديل، وكذلك إذا قال: هم ثقات والقاضي لا يكتفي به، ولو قال: إنه مركي يكتفي به وإن قال: لا أعلم منه، لا حصلت من أنواع الخير لا يكون هذا تعديلاً كذا في الخط، وقيل: يكتفي بقوله وهو عدل لأن الحرية ثابتة بالدار وهو من أهلها فلا تدر تلك الرتبة وهذا أصح كذا في فتح القدير، وهكذا في الكافي، وإن قال: هو عدل إن لم يكن يشرب الخمر فهذا ليس بتعديل كذا في الدخيرة، إن عرف المركي الشهود بالعدالة غير أنه علم أن دعوى المدعي كاذباً أو أن الشهود أوهاموا في بعض الشهادة ينبغي أن يبين سقاصي ما صح عنده من عدالة الشهود وإيهامهم في بعض الشهادة أو بطلان دعوى المدعي ثم القاضي يتفحص عما أخبر به من كونه غاية التفحص فإن تبين له حقيقة ما أخبر به المركي رد شهادة الشهود وإن لم يتبين له قبح هكذا في الخط، وحل غريب شهد عند القاضي وإن القاضي يقول: من معارفك فإن سماه وهم يصحون للمساءلة منهم سأل منهم في السر وإن عدلو سأل منهم في العلانية وإن عدوه قبل تعديبهم إذا كان القاضي يريد أن يجمع بين نزكية السر والعلانية كذا في فتاوى قضيجان، وإن لم يصلحوا توقف فيه وسأل عن المعدل الذي في يده إن كان في ولاية هذا القاضي وإن لم يكن كتب إلى قاضي ولايته ينعرف عن حاله هكذا في الخط، وحسن شيء عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخاً من بلد فيه القاضي فيبعث اسماً على جعل ليسان المعدل عن الشاهد فافعل على المدعي كذا في محيط السرخسي، إن كنت الشهود شهدوا على حد أو فصاص سأل عنهم أحباءهم ويبحث عن ذلك بحثاً شاملاً حتى يستقصي معرفة ذلك لأنه إذا استقصى ربما ظهر شيء يوجب سقوط الحد عنه هكذا في شرح أدب القاضي للخصاف للمصدر لشهيد، إذا أتاه كتاب تعديل واحتاط القاضي وأراد أن يسن عن غيره أيضاً فسعي أن يدفع إليه أسماء الشهود ولا يعلم أنه سأل عن حالهم من غيره فإن أتى الثاني بمثل ما جاء به الأول فقد أخذ ذلك في محيط السرخسي، وإن عدلهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: جرح أولى كما لو عدلهم اثنين وجرحهم اثنين كان الجرح أولى في قولهم وإن جرحهم واحداً وعدلهم اثنين ثبتت العدالة في قولهم وإن جرحهم اثنين وعدلهم عشرة كان الجرح أولى

كذا في فتاوى قاضيه، إذا سأل القاضي عن الشهود وطعن فيهم لا ينبغي للقاضي أن يصرح للمدعي بأن شهودك جرحوا بل يقول له زد في شهودك أو يقول له لم يحمّد شهودك كما في المحيط، فإن قال المدعي أنا أتى بمن يحدّثهم من أهل الثقة والأمانة أو قال للقاضي: أسس لك أقواماً من أهل الثقة فاسأل عنهم بذلك فسمى له قوماً يصدقون للمسألة فإن القاضي يسمع قوله فإن جاء بقوم وعدوا أو سأل أولئك فعدوا ينبغي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم ثم تطعنون فيهم لأنهم يجوز أن يكونوا جرحوا بشيء يكون جرحاً عندهم ولا يكون ذلك جرحاً عند القاضي وعند المعدّلين فيمدّ ذلك المسألة على وجهين: إما أن يبينوا كذلك أو يبينوا بما يكون جرحاً عند الكل ففي الوجه الأول لا يلتفت إلى ذلك ويأخذ بقول الذين عدلوا، وفي الوجه الثاني الجرح أولى كذا في شرح أدب القاضي للخصاف لصدور الشهيد، وهكذا في فتاوى قاضيه خان والمظهيرية والرافعات والمحيط نقلاً عن العيون، وكذا لو عدل المزكى للشهود وطعن الشهود عليه وقال للقاضي: سل عنهم فلان وفلان وسمى قوماً يصدقون للمسألة فإن الشهود فإن القاضي يسأل عنهم فإن جرحوا أو يبينوا جرحاً صالحاً كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضيه خان، وهكذا في المحيط نقلاً عن العيون، وفي نواادر ابن مساعة قلت الحمد رحمه الله تعالى. أيام القاضي المشهود له أن يأتي عن يحدّل شهوده؟ قال: لا كذا في الذخيرة، لو ثبت عدالة الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة أخرى إذا كان العهد قريباً لا يشتغل بتعديلهم وإن كان بعيداً يشتغل به واختصموا في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه قولان: أحدهما أنه مقدّر بسنة أشهر، والثاني أنه مقوّم إلى رأي القاضي كذا في محيط السرخسي، والصحيح أنه مقوّم ذلك إلى رأي القاضي كذا في فتاوى قاضيه خان، والشاهدان لو عدلا بعدما ماتا فالقاضي يقضي بشهادتهما وكذا لو عبا ثم عدلا، ولو خرعا أو عبا ثم عدلا لا يقضي بشهادتهما كذا في خزائن المتيّن، لو أن رجلاً عدلاً مشهوراً بالرضا غاب ثم حضر وشهد وسئل المعدل عنه فإن كانت الغيبة قريبة كان للمعدل أن يعدله وإن كانت مقطوعة مسيرة سنة أشهر أو نحوه فإن كان الرجل مشهوراً بالرضا كافي حنيئة وابن أبي ليلى أنه أن يعدله وإن لم يكن مشهوراً فالمعدل لا يعدله كذا في المحيط، رجل نزل بين ظهرائي قوم لا يعرفونه قبل ذلك فاقام بين أظهرهم ولم يظهر لهم منه إلا الصلاح والاستقامة قال محمد رحمه الله تعالى: لا أوقت فيه وقتاً وهو على ما يقع في قلوبهم وعينه الفتوى كذا في فتاوى قاضيه خان، لو أن صبياً بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب الذي نزل بين ظهرائي قوم وهو المشهور ولو أن نصرانياً أسلم ثم شهد فإن كان القاضي عره عدلاً في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأنى، وإن لم يعرفه بالعدالة يمسّ من عرفه بالعدالة في النصرانية ويسمعه أن يعدله من غير تأنّ كذا في الذخيرة، في كتاب الاقضية عن محمد رحمه الله تعالى: هي نصرانيّين شهدا على نصراني وعدلا في النصرانية ثم أسلم الشهود هبه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضي بذلك لشهادة فإن أعادوا شهادتهما بعد الإسلام فالقاضي يسأل المعدل المسموع عن حالهما ولو كان التعديل السابق من أسلم في قصي القاضي بشهادتهما لأن ذلك التعديل رفع معيئراً كذا في المحيط، لو عرف فسق الشاهد فغاب عينة مقطوعة بسنة أو أكثر ثم قدم رلا

يدري منه إلا الصلاح لا ينبغي للمعدل أن يجرحه كذا في الخلاصة، ولا ينبغي أن يعدله أيضاً حتى تبين عدالته وكذلك الذي لو أسلم وعرف به ما هو جرح قبل الإسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه ولا يعدله حتى تظهر عدالته كذا في الدخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في رجل أرتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبار ثم تاب، وشهد عند القاضي قبل أن يأتي عليه زمان: لا ينبغي للمعدل أن يعدله حتى يأتي عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب أنه صحت توبته كذا في المحيط، ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرى عن حق الشرع أو العبد وذلك بأن يشهدوا أن الشهود فسقة أو زناة أو أكفة الربا أو شرية الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو أنهم رجعوا عن الشهادة أو على إقرارهم أنهم أجروا في هذه الشهادة أو إقرارهم أن المدعي مبطل في هذه الدعوى أو إقرارهم على أن لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة هكذا في فتح القدير، ولو أقام المدعي عليه البيعة على جرحه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البيعة أنهم زنوا ووصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرفوا مني ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شريك المدعي والمدعي مال أو قاذف والمقذوف يدعيه أو محدودون في القذف أو على إقرار المدعي أنه استأجرهم على أداء هذه الشهادة لتسبيل كذا في الكافي، ثم المدعي عليه إذا أقام البيعة أن شاهد المدعي محدود في القذف فالقاضي يسأل الشهود من حذره هكذا في الأصل، لأن إقامة الحد إن حصل من السلطان أو من نائبه تبطل شهادته وإن حصل من واحد من الرعايا لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن ذلك، وإن قال: حذره قاضي كورة كذا فالقاضي هل يسأله في أي وقت حذره لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل، وفي كتاب الأفضية: أن القاضي يسأل ليعلم أنه هل كان قاضياً في ذلك الوقت كذا في المحيط، فإن قال المدعي: أنا أقيم البيعة على إقرار ذلك القاضي أنه لم يحذره أو على أنه مات قبل الوقت الذي شهدوا أو على إقرار ذلك القاضي أنني كنت غائباً عن المصر في ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا في الخلاصة، لو شهدوا أن المدعي استأجرهم بمشرة وأعطاهمها من مالي الذي كان في يده أو أنني صالحتهم على كذا من المال ودفعت إليهم على أن لا يشهدوا عليّ بالباطل وقد شهدوا وطالبهم برد المال أو على إقرارهم بأنهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الأمر أو على إقرار المدعي أنهم فسقة ونحو ذلك من إقراره بما يبطل شهادتهم تقبل هكذا في فتح القدير، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: رجل ادعى ذرا في يدي ورجل أقام على ذلك شهوداً أو أقام الشهود عليه شهوداً أن هذا الشاهد كان يدعيها ويؤمها بها لهذا جرح إن عدلت بيته، وكذلك لو أقام بيعة أن الشاهد كان يدعي الشركة كذا في المحيط، وإذا أقام الشهود عليه البيعة أن المدعي وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاصم قيت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال الشهود عليه إن الشاهد بن عبدان وقال: نحن حران لم نملك قط فإن عرفهما القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت إلى قول الشهود عليه، وإن كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول الشهود عليه ولا يقبل شهادتهما إلا أن يقيم المدعي أو هما بيعة أنهما حران فحينئذ يقبل شهادتهما فإن قال: من عدا لا يقبل ذلك فإن سأل عنهما فأخبر أنهما حران فقبل شهادتهما كان ذلك

حسناً كذا في خزانة المفتين، وإن طُف على ذلك بينة فهو أحب وأحسن، ولو جاء بسان  
وادعى رقية هذا الشاهد بعد ذلك لا ذكر لهذه المسألة في الكتب، قال فخر الإسلام علي  
البردري وفيه شبهة محمد أن لا يسمع إذا قامت البينة على حريته ويسمع إن لم تقم لئلا كذا  
في الميخذ، وكذا ح قال الشهود: كما عبيداً لكننا عثقنا لا يقبل القاضي ذلك إلا بينة كذا في  
فتاوى قاضيخان، وكذلك إذا قالت الشهود: نحن أحرر الأصغر وفار المكون كانوا عبيداً  
بعلان اعتقهم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وإن أقام للشهود به  
بينة على الشهود عليه أن فلان اعتقهم وهو عندكم وقضى بقاضي يعتقدهم كان ذلك قضاء  
على العتق حتى لو حضر وأبكر الإعتاق لا يحتاج إلى إقامة البينة عليه لأن الشهود عنه  
انتصب حصماً عن المولى كذا في المحيط

وما يتصل بذلك قال صاحب الأفضة: وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك  
يقول: كذبت فيما شهدت متعمداً أو مشهد بقتل رجل أو بموته فيجزي الشهود بقتله أو  
بموته حياً كذا في المحيط، ولا يحكم به برد شهادته لمحاجة المدعى أو الشاهد الآخر أو  
تكذيب المدعى به كذا في فتح القدير، ولا إذا قل: غلطت أو أخطأت أو ردت شهادته بتهمة  
هكذا في النهاية، شاهد الزور يحزر إجماعاً اتصل القضاء بشهادته أو سم يتصل قال أبو حنيفة  
رحمه الله تعالى: تعريضه تشهيره فقط هكذا في الكافي، فإن كان سوقياً يبعث به القاضي إلى  
أهل سوقه وقت لصحوة أجمع ما كانوا، وإن لم يكن سوقياً يبعث إلى محنته أجمع ما كانوا  
ويقول أمين القاضي إن القاضي يقر بكم السلام ويقول إنا وحدها هذا شاهد زور فاحذروه  
وحذروه السبي كذا في المحيط، ولا يضرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وقال:  
يضرب وحباً ويحبس تأديباً كذا في السراجة، وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يشهر  
عندهم أيضاً كذا في الهداية، قال الحاكم الإمام أبو محمد الكاتب: إن رجوع على سبيل التوبة  
والإلمة والندامة لا يعر من غير خلاف، ولو رجوع على سبيل الإصرار يعرر بالضرب من غير  
خلاف، وإن كان لا يعلم فعلى الاختلاف كذا في النهاية والرجال والنساء وأهل الامة في  
شهادة الزور سواء كذا في التبيين، والله أعلم.

## كتاب الرجوع عن الشهادة وهو مشتمل على أبواب

### الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه

أما تفسيره: فهو نفي ما أثبت كذا في محيط المرحسي.

وأما ركنه: فهو قول الشاهد: رجعت عما شهدت به أو شهدت بوزور هكذا في المراج

الوهاب.

وأما شرطه: فإن يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط المرحسي، سواء كان هو القاضي المشهود عنده أو غيره كذا في فتح القدير، وشرته تظهر إذا ادعى المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي، وأنكر الشاهد ذلك وأراد المشهود عليه إثباته بالبينة أو استعلاف الشاهد ليس له ذلك كذا في النهاية، وكذا إذا ادعى الرجوع مطلقاً لا تسمح ببنته ولا يستعلف المشهود عليه كذا في الذخيرة، لو ألام البينة أنه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل كذا في الهداية والكافي، رجع الشاهدان عند قاضي آخر بضمنهما كذا في محيط المرحسي، وإذا أقر الشاهد عند القاضي أنه رجع عند غيره صح إقراره ويجعل هذا رجوعاً مبيحاً من الشاهد هكذا في المحيط، لو رجعا عند غير قاضي وضمنوا المال وكتبوا به على أنفسهما حكماً ونسبا المال إلى الوجه الذي هو له ثم جحدوا ذلك عند القاضي لم ينقض بذلك عليهما، وكذلك لو أقر بذلك عند صاحب الشرطة أو عامل كورة ليس القضاء إليه كذا في الميسوط، إذا تصادقا عند القاضي على أن الإقرار بهذا السبب فللقاضي لا يلزمهما الضمان كذا في حزانة المفتين.

وأما حكمه: فإن حجب التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادته أو بعد القضاء بها والضمان مع التعزير إن رجع بعد القضاء وكان المشهود به مائلاً وقد أزال بغير عوض كذا في المراج الوهاب، وإن لم يكن المشهود به مائلاً كان قصاصاً أو نكاحاً فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وإن صار الشاهد عتقاً بشهادته، وكذلك إن كان مائلاً وكان الإتلاف بعوض بمادله وإن كان بعوض لا يعاقبه فيقدر العوض لا ضمان ويجب فيما وراءه هكذا في المحيط، وإنما يضمنان إذا قبض الدعي المال ديناً كان أو عيناً كذا في الهداية والكافي، وفي الذخيرة وميسوط شيخ الإسلام: إن كان المشهود به عيناً فللمشهود عليه أن يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود له العين أو لم يقبض بخلاف ما إذا كان المشهود به ديناً كذا في الكافي، قال البيهقي: والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال أو لا، وكذا العقار يضمن بعد الرجوع إن اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير، وهكذا في الخلاصة، وينظر إلى قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط، فإن رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم بها لم ينقض الماضي بشهادتهما ولم يضمن وإن حكم بشهادتهما لم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي، إن رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهدا عنده فقامت

٤٩٤ — كتاب الرجوع عن الشهادة / باب رجوع بعض الشهود / باب الرجوع عن الشهادة في الأموال  
 عليه البينة بالرجوع ويقضاه القاضي عليه بالضمان فهذا القاضي ينفذ ذلك عليه فيأمره بإداء  
 الضمان، وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي أنه أقر أنه رجوع عند قاض من القضاة  
 وقضى عليه بالضمان فهذا القاضي يقضي بهذه الشهادة ويلزمه انضمان كذا في نصيب، والله  
 أعلم.

### الباب الثاني في رجوع بعض الشهود

إن رجع أحدهما ضمن النصف والعمرة من بقي لا لم يرجع فإن شهد ثلاثة ورجع واحد  
 لم يضمن وإن رجع آخر ضمننا النصف كذا في الكنز، ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا  
 ضمان على المرأة كذا في الذخيرة، ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأتان فلا ضمان  
 عليهما، ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال ولو رجع رجل واحد لا شيء عليه، ولو رجع  
 رجل وامرأة فعليهما ربع المال أثلاثاً ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة، ولو رجعوا جميعاً  
 فالضمان بينهم أثلاثاً ثلثاه على الرجلين وثلثه على المرأتين كذا في البدائع، ولو شهد رجل  
 وامرأتان ثم رجعت امرأة فعليها ربع المال، وإن رجعت المرأتان فعليهما النصف، وإن رجع الرجل  
 وحده فعليه نصف المال، وإن رجع رجل وامرأة فعليهما ثلاثة أرباع المال على الرجل النصف  
 وعلى المرأة الربع، وإن رجعوا جميعاً فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في  
 المسوط، ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة  
 النصف وعنده عليه خمسان وعليهن ثلاثة الأخماس، ولو رجع الرجل وامرأة فعليهما النصف كله  
 عندهما ولا يجب على امرأة شيء وعنده عليه وعلى الرجعة أثلاثاً كذا في الشيبين، وإن شهد  
 رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فإن رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وإن  
 رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسدس عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى، وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فإن رجعت لغيره العشر  
 دون الرجل فعليهن نصف الحق على اثنتين كذا في الهداية، وإن رجع مع الرجل نسائي نسوة  
 فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة كذا في صحيح السرخسي، ولو رجع الرجل فعليه  
 نصف المال بالإجماع ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال أثلاثاً ثلثه على الرجل والثلث  
 على المرأة هكذا في شرح الطحاوي، والله أعلم.

### الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الأموال

في الجامع: أربعة شهدوا على آخر بأربعمائة وقضى بها فرجع واحد عن مائة وآخر عن  
 ثلث مائة ومائة أخرى والآخرون عن ثلث مائة أخرى فعلى الراجعين خمسون درهماً  
 أثلاثاً، فإن رجع الرابع عن الجميع ضمنوا مائة أرباعاً وصحتا سوى الأول خمسين أيضاً أثلاثاً  
 كذا في محيط السرخسي، في منتقى: رجل مات وترك مائة درهم فادعى رجلان كل واحد  
 منهما على الميت مائة درهم وأقام شاهدين بمحض من الوارث وقضى القاضي لكل واحد منهما  
 بمائة درهم وقسمت المائة المتروكة بينهما نصفان ثم رجع شاهداً أحد الرجلين عن خمسين

درهماً وقالوا: لم يكن إلا خمسون درهماً فرمى للفرع الآخر ثلث الخمسين وذلك ستة عشر وثلثان، وفيه أيضاً رجل مات وترك ألف درهم فادّعى رجل على المثلث ألف درهم وأقام على ذلك بيعة وادّعى رجل آخر ألف درهم أيضاً وأقام على ذلك بيعة وقضى القاضي بالألف بين المدّعين ثم رجعوا فحضر كل شاهدين خمسمائة، وإن رجع شاهداً أحد المدّعين لم يصحنا للورثة شيئاً ولم يذكر في الكتاب هل يضمنان للمدّعي الآخر على قبض المائة الأولى ينبغي أن يضمنوا، وإن رجع بعد ذلك شاهداً المدّعي الآخر على قبض المائة الأولى ينبغي أن يضمنوا، لو شهد رجل وامرأتان على ألف درهم ورجل وامرأتان عليه وعلى مائة دينار فقضى للقاضي بذلك ثم رجع رجل وامرأتان عن شهادتهما على الدراهم دون الدينار لم يضمنوا شيئاً ولو رجعوا جميعاً عن الدراهم والدينار فضمن المدّعين الذين شهدوا بها خاصة وضمن الدراهم عليهم جميعاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أرباعاً عن كل امرأتين ربع وعلى كل رجل ربع وعندهما الثلثان على كل رجل الثلث وعلى السوة الثلث كذا في المبسوط، إذا شهد أربعة على رجل بحرق فشهد اثنان عليه بخمسمائة وشهد اثنان بألف وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع أحد شاهدي الألف فإن عليه ربع الألف وإن رجع معه شاهداً الخمسمائة فعليه ربع الألف خاصة وعليه وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الألف اثلاثاً، وإن رجع أحد شاهدي الخمسمائة وحده أو رجعا فلا ضمان عليهما، وإن رجعوا جملة فعلى شاهدي الألف ضمان الخمسمائة التي تعردا بإيجابها والخمسمائة الأخرى ضمانها عنى لفرقتين أرباعاً وإن رجع أحد شاهدي الخمسمائة وشاهد الألف فإن على شاهدي الألف نصف الألف خمسمائة، وعليهما وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الألف اثلاثاً، وإن رجع أحد شاهدي الألف وأحد شاهدي الخمسمائة كان على أحد شاهدي الألف ولا شيء على أحد شاهدي الخمسمائة كذا في المبسوط، ولو كان رجل على آخر دين فشهد أنه عليه له أو تصدق به عليه أو أبراه ثم رجعا بعد القضاء ضمنا كذا في الخلاصة، وكذا إذا شهدا أنه أبراه ثم رجعا بعد القضاء هكدا في محبظ المبرخسي، ولو ادّعى رجل على رجل ألف درهم فأقام به عليه شاهدين وأقام الشهود عليه بالألف شاهدين أنه أبراه منه أو شهدا أنه أبراه من كل قليل وكثير يدعى عنه معدوكوا واجتمعت البيتان عند القاضي فإنه ينبغي له أن لا يسمع من الشهود الذين شهدوا على المان فإن أخذ بشهادة شهود البراءة فقضى بها ثم رجعوا بكلف الشهود له بالألف البيعة ثابتاً ولا يلغى إلى ما مضى إذا أراد أن يضمن شهود البراءة، فإن أعادهم فخصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فإن شهد الشهود على الألف أنه على المدّعي عليه في الأصل فعصى به على شهود البراءة ولا يرجعان به على الشهود به بالبراءة، وإنما يامر القاضي مدّعي المال بإعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة بحضور مهما لأن المان إنما وحب عليهما ساعة رجعا وهو مال حادث وجب عليهما فلا يجزئ بشهادة الشهود الذين شهدوا به قبل وجوب المال عليهما لأنها كانتا غصب المال ساعة يقضى للقاضي له ورجعا هكدا في المبسوط، ولو شهدا أنه أحله سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الأجل أو بعده ضمنا المال للمطالب ورجعا على المطوب إلى أجله كذا في الخلاصة، ثم هذا ينصح في رجوعهما قبل حل الأجل، وكذلك لو رجعا بعد حل الأجل لأن



الضمان إنما وجب بسبب أنهما بشهادتهما لوثنا عليه حق القبض وبحصول لأجل لم يثبت أن ذلك لم يكن إتلافاً، فلهذا كان له حق الرجوع عليهما وكان الخيار به إن شاء أخذ المطلوب وإن شاء أخذ الشاهد كذا في الميسرط، فإن توى ما عني المطلوب بموته مقلماً لم يرجعاً عني الطالب كذا في الخلاصة، ولو أسقط المدينون لأجل لم يصح كذا في البحر الرائق، وإذا كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين وقضى انقاضي بالضمان عليهما فذلك بحسب إقرارهما بأنفس في المرض، حتى لو ماتا في مرضهما وعليهما ديون الصحة يبدأ بديون الصحة كذا في الخلاصة، لو شهدا على عبد في يدي رجل أنه بهذا الرجل وقضى به له وهو أبصر العين ثم ذهب البياض عنه ورداد حياً أو مات عند انقاضي له ثم رجعا عن شهادتهما صحت قيمته يوم قضى به ولا يلتفت إلى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة أو نقصان والعموم قولهم في القيمة كذا في الحادي، والله أعلم.

### الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبصاعة والمضاربة والشركة والإجارة

إن شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يصح، وإن كان بأقل من قيمته ضمننا النقصان، ولا فرق بين أن يكون المبيع دنانير أو فيه خيار البائع كذا في الهدية، فإن شهدوا أنه باع من هذا عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقيمة لعبد أثماناً فأنكر البائع فحكم الحاكم بالبائع ثم رجعوا إن فسخ البائع البيع في الثلاثة أو أجزؤه فلا ضمان عنيهم وإن سمح بفسخ ولا أجاره حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا إلى تمام القصة وذلك ألف درهم كذا في المصبرات، ولو شهدا عني رجل بالشراء نقضى به ثم رجعا فإن كان بمثل القيمة أو أقل لم يصح للمشتري شيئاً، وإن كان بأكثر من قيمته ضماً ما زاد على قيمته للمشتري، وكذا إذا شهدا عليه بالشراء بشرط الخيار للمشتري وجاز البيع بمضي الأدة، وإذا جاز بإجارتها لا يضممناه كذا في النجاشي، إذ كانت لرجل أمة قيمتها مائة فشهد شاهدان عليه أنه باع من فلان بخمسة مائة وقبض الثمن والبائع يصدق والمشتري يدعي فنقصى به ثم رجعا صحت قيمته مائة للبائع ولو شهدا بالبائع أولاً فنقصى به وبالثمن ثم شهدا بقبض الثمن ونقصى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة كذا في الكافي، دعي أنه اشترى عبد هذا بألفين إلى سنة وبيعته ألف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فللبائع الخيار إن شاء باع المشتري بالعين إلى سنة وإن شاء اشترى الثمن بألف حالة وأيهما احتار تضمنته برئ الآخر فإن اتبع الشهود رجعو على المشتري بألفي درهم عند حلول الأجل وبطبيب لهم الألف ويصعدون بألف آخر هكذا في المصبرات، فإن وجد المشتري بالعبد عيباً فردد به كان بعير نقصاً قاصراً فهذا بمنزلة بيع جديد فباحد من البائع انقصى درهم ولا سبيل له على الشاهدين، وإن كان بقضاء القاضي يرد العبد على البائع ويأخذ من الشاهدين ما دفع إليهما أتمى درهم ويرجع الشاهدان على البائع بدفع إليه ألف درهم كذا في شرح الطحاوي، ولو شهدا ببيع عبد نيسه خمسمائة بألف درهم حاة ونقصى القاضي شهادتهما ثم شهدا أن البائع أجّل المشتري الثمن إلى سنة ونقصى القاضي بالأجل ثم رجعا عن الشهادتين جميعاً ضمننا الثمن للبائع وذلك ألف درهم، ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع لشهادة بالعقد

بدفعة واحدة وقضى القاضي بشهادتهم كان البائع باخبر إن شاء ضمن شاهدين قيمة العبد خمسمائة حاة، وإن شاء أنسح المشتري بألف درهم إلى سنة هكذا في المحيط، ولو شهدا على البيع بحمسمائة وانصل به انقضاء ثم شهدا أن البائع آخر الخمس سنة وانصل به انقضاء ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الشخص خمسمائة عند الإمام وهو قول الثاني رحمه الله تعالى أولاً كذا في الوجيز للكردي، لو شهدا على البائع أنه أبرأه عن كل قبيل وكثير له فيه وقضى به ثم شهدا عليه أنه باعه هذا العبد قبل ذلك وأخذ الصدق رجعا عن البيع ضمنا خمسمائة وإن رجعا عن البراءة ضمنا الشخص كذا في العنينة، رجلا شهدا لرجل ببيع عبده من فلان بدينين واشتري بجمد فقصى بذلك ولم يدرك ما فعل العبد وشهد آخران أن المشتري قبض العبد فقصى للبائع على المشتري بالدينين ثم رجعا جميعاً، فإن شاء المشتري ضمن الشخص شاهدي القبض وبرئ شاهد البيع، وإن شاء ضمن شاهدي البيع قيمة العبد ألفاً فأحده ورجع على شاهدي القبض بالدينين مسلم له ألف منهما وبرء على شاهدي البيع ألفاً، وكذا ثبت في قصي بالشهادتين معاً أو قصي بشهادة البيع أولاً كذا في شرح الجمع الكبير، فإن مات المبيع ومات الخصومة فلا شيء على شهود العقد لأنهم شهدوا على عقد مسفوس، ولا أن يسألهما الحكم بشهادة شهود العقد فيرجعوا للبراءة هكذا في الكافي، رجل دعى على رجل أنه باع منه جريرته هذه بألف درهم والمشتري بجمد دعى ما قام عليه شاهدين فالزم القاضي البيوع واشتري يعلم أنه لم يشهده ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدقاً على بعض البيوع والمشتري في حق من وجبها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى: لا يحل له أن يفتها كذا في المبسوط، شهدا أنه وهب عبده من فلان ومضيه ثم رجعا بعد انقضاء ضمنا خمسمائة بعد أن ضمنا قيمة العبد به يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان في العبد، ولو كان قبض العين يوم انقضاء بالهبة ثم رجعا والبياع زائل ضمنا قيمته أبيض كذا في محيط السرخسي، ولو سم بصم انقصى عليه الشاهد القيمة فله الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في المبسوط، وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة إلا في فصل الرجوع فيه لا رجوع في التصدقة بخلاف الهبة كذا في المحيط، عندني يد رجل ادعى رجل أنه وهبه له وسلك إليه وبرهن عليه وادعى آخر عليه مثله وشهد آخران له بذلك ولم يدرك التاريج قضى بينهما بصفين، فإن رجح الفريقان ضمن كل فريق للواحد نصف قيمته ولا يضمن للموهوب له الآخر شيئاً كذا في الكافي، ولو شهدا بالهبة لرجل وآخران بالهبة لآخر فرجع أحد الفريقين ضمنا نصفه للموهوب ونصفه لموهوب له كذا في العنينة، ادعى من له ألف على آخر أنه ربه عبداً به قيمته ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمن، ولو كان فيه فصل علي لثنين لم يضمن ما دام العبد حياً فإن مات في يد المرتهن ضمنا الفضل على الدين ولو دعى الرهن الرهن وأكر المرتهن به يضمن الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن، وإن رجعا عن الرهن دون التسليم إن قال لا سند إليه هذا العبد وما ربه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي، رجل له علي ورجل ألف درهم وهو مقر به وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعي أنه له فأقدم المطلوب شاهدين

أنه ثمة رهنة بهاء بالمال وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمنا مائة درهم للطالب، ولو كان ذو اليد مقرا بالثوب لمزاهن غير أنه يقول: هو عندي ودبعة وقال الراعي: بل هو رهن عندك وأقام شاهدين عليه فقضى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا في المبسوط، وإذا شهد شاهدان بدبعة في يدي رجل والمردع يجمد ذلك فقضى عليه القاضي بالقسمة ثم رجعا فإنهما يضمنان ذلك، وكذلك البضاعة والمعارية على هذا كذا في المحيط، ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا بالربح لم يقض له يصح فإن قبضاه وانقسماه نصفين ثم رجعا صحت سدس الربح قيل: هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما أما ربح حصل بعد رجوعهما فإن كان رأس المال عروضا فكذلك وإن كان نقدا قرب المال يملك فصحها فكان راضيا باستحقاق الربح كذا في محيط السرخسي، وبشهادة أنه أعطاه بالثلث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه إذا رجعا لأن القول قول ربح المال بغير شهود فم يتلغا على المضارب شيء بشهادتهما، ولو بوى رأس المال في الوجهين لم يضمن شيئا كذا في المبسوط، في يد رجل مال فشهد الرجل أنه شركه شركة مراضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعا ضمنا ذلك النصف بمشهود عليه كذا في البحر الرائق، لو شهد أنهما اشتركا ورأس ما كل واحد منهما ألف على أن الربح بينهما أثلاثا وصاحب الثلث يدعي النصف وقد رجعا قبل الشهادة فقسمة لقاضي بينهما أثلاثا ثم رجعا عن شهادتهما صحت لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما رجعا فيما اشتريا بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحنوي، رجل ادعى على رجل أنه آجر طره منه شهرا بعشرة والمستاجر يسكر فشهد شاهدان على ذلك ثم رجعا، فإن كان في أول مدة ينتظر إن كان أجره مثل الدار مثل السمي فلا ضمان عليهما، وإن كانت دونه يضمنان الزيادة، وإن كاتب الدعوى بعد مضي لمدته يضمنان الأجرة كذا في شرح الطحاوي، ولو ادعى رجل أنه استأجر هذه الأذية من فلان بعشرة دراهم وأجرة مثلها مائة درهم والمؤاجر يسكر فشهد شاهدان وقضى القاضي ثم رجعا لم يضمنوا لمؤاجر شيئا كذا في البدائع، ولو ركب رجل بعير إلى مكة فعطب فقال رب البعير: عصيتني فقال لراكب: استأجرته منك بكذا وأقام عليه شاهدين فقضى من الضمان وانفذ عليه ما وجب من الأجر ثم رجعا عن شهادتهما صحت قيمة البعير إلا مقدار ما أخذ صاحبه من الأجر ولو كان البعير أول يوم ركبه يساوي مائتي درهم وآخر يوم عطب به يساوي ثلاثمائة درهم لزيادة في بدنه، والأجر خمسون درهما فإنهما يضمنان مائتي درهم وخمسين درهما بحساب قيمته يوم عطب، من أصحابنا رحمهم الله تعالى من يقول: هذا في قوتهما، أم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وإنما يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والأصح أن هذا قوتهما جميعا كذا في المبسوط، والله أعلم.

### الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع

إذا ادعت امرأة نكاحها على رجل وأقامت عليه بيعة وقضى بالنكاح ثم رجع الشاهدان فإن كان مهر مثلها مثل المسمى أو أكثر لم يضمن شيئا وإن كان مهر مثلها أقل من المسمى ضمنا الزيادة للزوج كذا في الكافي، ولو ادعى رجل على امرأة النكاح وأقام على ذلك بيعة

والمرأة واحدة فقتضى القاضي عليها بالنكاح بالبيعة ثم رجعا عن شهادتهما فإنهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مشها أو أكثر أو أقل كذا في الذخيرة، إذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة: لا بل تزوجتني بألف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فقتضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فإن رجعا عن شهادتهما حال قيام النكاح أو بعد الطلاق بعد الدخول يضمنان للمرأة تسعمائة هي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعاً فيجب تحكيم المتعة حتى لو رادا ضمن لها الريادة عنى حمسين عندهما هكذا في المحيط، لو شهدا عليها أنه تزوجها على ألف ومهر مثلها خمسمائة وأنها قبضت الألف وهي تنكر فقتضى بشهادتهما ثم رجعا ضمن لها مهر المثل لا المسمى كذا في التبيين، ولو شهدا بالنكاح بألف ولم يشهدا يقبض الألف حتى قضى بالنكاح ثم شهد يقبض الألف وفتضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمن المسمى لها وهو الألف كذا في النكاح، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: وإذا شهد شاهدان لامرأة على رجل أنه تزوجها بألفي درهم ومهر مثلها ألف درهم فقتضى القاضي بذلك وقبضت المرأة العين ثم شهد آخران أن الزوج دخل بها وطلقها ثلاثاً والزوج يجحد فترق القاضي بينهما ثم رجع الشهود جميعاً عن شهادتهم عارضين بالخيار، إن شاء ضمن شهود النكاح ألف درهم، وإن شاء ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم فإن ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم ليس له تصديق شهود النكاح وليس لشهود الطلاق والدخول أيضاً أن يرجعوا على شهود النكاح، وإن ضمن شهود النكاح ألف درهم يرجع عن شهود الدخول والطلاق بألف آخر وكان لشهود النكاح أن يرجعوا بالألف الذي ضمنوا للزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلعت لرويات في حق قبض ذلك الألف ذكر في الرجوع عن الشهادات من المبسوط أن شهود النكاح هم الذي يقبضون ذنت وذكر في الجامع أن الزوج هو الذي يقبض ذلك ثم يدفعه إلى شهود النكاح ويوجه شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وشهدوا عند القاضي معاً كانت العبرة بحاله القضاء، فإن قضى القاضي بشهادة شهود النكاح أولاً بأن ظهرت عدلتهم أو لا فهذا والعقل الأول سواء، وإن اتصل بقضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق أولاً بأن ظهرت عدلتهم أو لا وصورته أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل دخل بهذه المرأة أمس بحكم النكاح وطلقها وشهد آخران أن هذا الرجل تزوج هذه المرأة أول من أمس عنى ألفي درهم معدت شهود الدخول والطلاق أو لا فقتضى القاضي على الزوج ضمان البصع وذلك مهر مثلها وهو ألف درهم ثم عدت شهود النكاح فقتضى القاضي عليه بألف آخر ثم رجعوا جميعاً لم يضمن شهود الدخول والطلاق إلا أنها ويضمن شهود النكاح أيضاً ألفاً آخر ولا يرجع لكل فريق على الفريق الآخر بشيء، وإن ظهرت عدلة الفريقين معاً فقتضى القاضي بشهادتهما معاً ثم رجعوا جميعاً فهذا وما يرقى لقاضي بشهادة شهود النكاح أو لا سواء، وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهدوا على إقرار الزوج أنه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقها ثلاثاً وفتضى القاضي على الزوج بمهر مثلها اعتباراً للإقرار الثابت بالبيعة عياناً فلو جاءت المرأة بعد ذلك بشاهدين يشهدان على إقرار الزوج أنه تزوجها على ألفي درهم وقضى القاضي عليه بالفصل لمرأة ثم رجع الشهود جميعاً عن

شهادتهم فالجواب فيه كالجواب فيما إذا شهدوا على معاينة الدخول والطلاق وعلى معاينة النكاح، ولو أن شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق زكوا معاً وقضى القاضي بشهادتهم معاً ثم رجع شهود النكاح ضمنهم ألف درهم وهو الألف الزائد على مهر المثل، فإن رجع شهود الدخول بعد ذلك ضمنهم ألفي درهم ألف من ذلك للزوج وألف آخر يعطيهما الزوج إلى شهود النكاح وإن رجع شهود الدخول أولاً ضمنهم الزوج ألفي درهم ولو لم يقبضهما الزوج حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح، امرأة مرتدة أدعت على رجل أنه تزوجها في حال إسلامها على ألف درهم ودخل بها وطلقها ثم كات الردة وأكر الزوج ذلك كله ومهر مثلها ألف مشهد لها شاهدان بالنكاح بألفي درهم وقضى القاضي بشهادتهما وشهد آحران على الدخول والطلاق أمس وأنها ارتدت اليوم وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا جميعاً عن شهادتهما فشهود النكاح لا يضمنون للزوج شيئاً وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج ألفي درهم، ولو وقع القضاء بالشهادتين جميعاً فهذا وما لو وقع القضاء بشهادة شهود النكاح أولاً سواء، لأن شهود النكاح يجعل متقدماً وشهود الدخول يجعل متأخراً كما هو الأصل إلا إذا وجد دليل مغير ولم يبرح، ولو قضى القاضي بشهادة شهود الدخول أولاً ثم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعا جميعاً عن شهادتهما صس شهود الدخول مهر مثلها ويقضى شهود النكاح ألفاً آخر وهو الألف الزائد على مهر المثل ولا يرجع أحد الفريقين على الآخر كذا في المحيط، إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته والزوج ينكر ثم رجعا بعد القضاء فإن كان الطلاق بعد الدخول والنزوح مقر به فلا ضمان على الشاهدين، وإن كان قبل الدخول فقضى بصف المهر أو المدة ثم رجعا فإنهما يضمنان للزوج ذلك هكذا في شرح الطحاوي، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها وهرق القاضي بينهما وقضى بصف المهر ثم مات الزوج ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فإنهما يخرمان لورثة الزوج بصف المهر ولا يخرمان لورثة زوج قيمة منافع بصمها ولا يخرمان لمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوي في حق هذا الحكم أن يكون لزوج صحيحاً أو مريضاً كذا في المحيط، ولو شهد بعد موت الزوج أنه طلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا لم يضمنوا للورثة وضمنوا للمرأة نصف المهر والميراث كذا في الكافي، وإذا شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة ورجل وامرأتان على دخوله بها فعلى القاضي بالصدق والطلاق ثم رجعا فعلى شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وعلى شهود الطلاق ربع المهر، ولو رجع شاهد الدخول وحده صس ربع المهر ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يضمن شيئاً، ولو رجع شهود الدخول كلها ضمنوا النصف، ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجعوا لم يضمنوا شيئاً، ولو رجعت امرأة من شهود الطلاق وامرأة من شهود الدخول فعلى لراحمة من شهود الدخول ثمن المهر ولا ضمان على شاهدة الطلاق كذا في المبسود، لو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول وقضى بذلك ثم رجع أحد شاهدي الدخول ضمن ربع المهر فإن رجع بعد ذلك أحد شاهدي الطلاق لم يضمن شيئاً، ولو رجع شاهداً الطلاق وأحد شاهدي الدخول ضمنوا جميعاً نصف المهر على شاهدي الدخول من ذلك نصفه والباقي عليهم ثلاثاً كذا في الحاوي، ولو شهد شاهدان أنه طلق امرأته واحدة وآحران أنه طلقها ثلاثاً

ولم يكن دخل بها ففُضى بالفرقة ونصف مهر لها ثم رجعا جميعاً فصان نصف المهر على شهود الثلاث ولا ضمان على شهود الواحدة كذا في الظهيرية، إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته عام أول في رمضان قبل أن يدخل بها عاجار القاضي ذلك وألزمه نصف مهر ثم رجعا عن شهادتهما فضمنهما للقاضي نصف مهر أو لم يضمنهما حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول بها لم تقبل شهادة الفريق الثاني كذا في عيضة، ولو أقر الزوج بذلك برقة على الشاهدين ما صح ما قيل: هذا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، ولو شهد الفريق الثاني بالطلاق في وقت متقدم على الوقت الذي شهد به الفريق الأول قبلت ابشهادة فيسقط الضمان عن الفريق الأول هكذا في المبسوط، لو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن سمي لها مهر ففُضى بذلك ثم رجعا ضمن شاهد الطلاق نصف المنة وشاهد الدخول بنية المهر كذا في الخاوي، شهد شاهدان أنه تزوج هذه المرأة على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير تسمية ففُضى ثم طلقها ثم رجعا فعليهما فضل ما بين المنة إلى خمسمائة، ولو شهد آخران على الدخول ثم رجعا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة خاصة وعليهما وعلى شاهدي التسمية فضل ما بين المنة والخمسمائة بصعان ولو شهد آخران على الطلاق ففُضى ثم رجعا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة وعليهما وعلى شاهدي التسمية ما بين المنة إلى نصف المهر وعلى الفريق الثلاث قدر المنة اثلاثاً كذا في محيط السرخسي، ولو شهدا على رجل أنه تزوج امرأة على ألف درهم والزوج بجحد ومهر مثلها خمسمائة درهم وشهد آخران أنه طلقها قبل الدخول بها ففُضى بذلك ثم رجعا فعلى شاهدي النكاح مائتان وخمسون وعلى شاهدي الطلاق مائتان وخمسون، ولو شهد آخران أيضاً بالدخول فالمرء القاصي ألف درهم قبل رجوع الأربعة ثم رجعا فعلى شاهدي النكاح خمسمائة بفضل عن مهر مثلها وعلى شاهد الدخول ثلاثة أرباع الخمسمائة لأخرى وعلى شاهدي الطلاق ربعها كذا في الخاوي، ولو شهد شاهدان أنه حلف لا يفر بها يوم البحر وآخران أنه صدقها يوم البحر فأبانهما القاضي منه ولم يكن دخل بها وألزمه نصف المهر ثم رجعا فالصمان على شهود الطلاق دون شهود الإيلاء كذا في المبسوط، ولو شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها زوجها أنها أحلعت من زوجها على أن أبرأته عن مهر والمرأة تجحد والزوج يدعي وقضى القاصي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فإنهما بصمان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها وبأني المسألة بحالها ضمننا للمرأة جميع مهر كذا في اللذخيرة، وإذا ادّعى أنه حالها على ألف درهم وهي تنكر فتشهدوا بذلك عليها ثم رجعا ضمنوا لها الألف وإن كانت المرأة هي المدّعة فلا ضمان عليهم كذا في المضمرات، والله أعلم.

#### الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة

إذا شهدا أنه اعتق عبده ففُضى بالعتق ثم رجعا صمما فبعتته سوء كذا مؤسرين أو معسرين والولاء للمولى كذا في فتح القدير، إذا شهد شاهدان على رجل أنه اعتق أمته هذه عاجار القاصي ذلك واعتقها وتزوجت ثم رجعا عن شهادتهما ضمنوا قيمته للمولى ولم يسع

المولى وطلوها كذا في الحايي، إذا شهد شاهدان على رجل في شؤك أنه اعتق عبده في رمضان وقيمة العبد يوم الشهادة ألفا درهم وكانت قيمته في رمضان ألف درهم فلم يعدلا حتى صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدلا وقضى بشهادتهما ثم رجعا ضمنا قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف درهم كذا في المحيط، وحكمه في حدوده وجزاء جنايته فيما يرى رمضان إلى أن اعتقه القاضي حكم الحر كذا في محيط المرخسي، إذا شهد شاهدان أنه اعتق عبده في رمضان فقضى القاضي بذلك ثم رجعا وجب عليهما الضمان ثم أنهما أقاما البينة أنه اعتقه في شعبان لا يسقط الضمان عنده، وعندهما يسقط ولو أقاما البينة أنه اعتقه في شوال لا يسقط الضمان بالإجماع كذا في شرح الطحاوي، ولو شهدا أنه دبره فقضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمنا ما نقصه التدبير لأن مات للمولى وبخرج العبد من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مديرا، وإن لم يكن له مال غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مديرا ويضمن الشاهدان ثلث القيمة إذا عجل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد، وإذا لم يعجل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنهما فللورثة أن يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان بذلك على العبد كذا في المبسوط، إذا شهد شاهدان أنه اعتقه البينة وشهد آخران أنه اعتقه عن دبر منه وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعوا جميعا فأنصمان على شاهدي الإعتاق لا على شاهدي التدبير ولو شهد شاهدا التدبير أو مرة وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهد شاهدا الإعتاق بالإعتاق وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فإن شاهدي التدبير يضمنان ما نقصه التدبير ويضمن شاهدا العتق البات قيمته مديرا، وإن كان شاهدا العتق الباب شهدا أنه اعتقه قبل التدبير فاعتقه القاضي ثم رجعوا عن شهادتهما ضمن شاهدا العتق قيمته ولم يضمن شاهدا التدبير قالوا: يجب أن يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيسعي أن لا يقضي القاضي بشهادة العتق كذا في المحيط، ولو شهدا عليه أنه كاتب عبده على ألف درهم إلى سنة فقضى بذلك ثم رجعا عن الشهادة وهو يساوي ألفا أو ألفين فإنهما يضمنان قيمته ويتبعان العبد بالكتابة على نحوهما ولا يمتنع المكاتب حتى يؤدي، والراء للذي كاتبه، وإن عجز فرد في الرق كان لمولاه ويرد المولى ما أخذ من الشاهدين عليهما كذا في الحايي، إذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بألف درهم إلى سنة وقيمة العبد خمسمائة وقضى القاضي بالكتابة ثم رجعوا عن شهادتهما فإن القاضي يحرم المولى فإن اختار تضمن الشاهدين لا يكون له احتيار اتباع المكاتب ببدل الكتابة أبدا، فإذا أدى المكاتب ألف درهم وبيع الشاهدان فذلك فإنه يطيب لهما من ذلك خمسمائة ويتصدقان بالرباغة هذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن اختار اتباع المكاتب أو تقاضاه بلا تخيير القاضي لا يكون له تضمن الشاهدين أبدا ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب إلى تمام قيمته علم المولى يرجع الشاهدين أو لم يعلمه إلا أن تكون المكاتب أقل من القيمة فإن له أن يرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب إلى تمام قيمته هكذا في المحيط، لو شهدا على رجل أنه اعتق عبده على خمسمائة وبيعته ألف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا فللمشهدود عليه مخير إن شاء ضمن الشاهدين لالف ويرجعان على

العبد بخمس مائة، وإن شاء رجع على العبد بخمس مائة وأيهما اختار ضمانته لم يكن له أن يرجع على الآخر بعد ذلك بشيء أبداً كما في المصنف، إذا ادعى عبد أن مولاه كاتبه على ألف درهم وهي في يده وأدعى المولى أنه كاتبه على ألف درهم وأقام على ذلك بيعة فقصى القاضي باليمين على المكاتب فأداهما ثم رجع الشاهدان بضممان ألف درهم للمكاتب، ولو كان المكاتب بم يدع المكاتب وقال للمولى: كاتبك على ألفي درهم وجحد المكاتب فأقام المولى على ذلك بيعة فإن القاضي لا يقضي بالكتابة بيعة المولى ويقال للمكاتب: إن شئت فامض على الكتابة، وإن شئت فدمعها وكن رقيقاً، فإن كان المكاتب ادعى أنه حر فجاء المولى بشاهدين مثلهما أنه كاتبه على ألفي وقضى القاضي عليه بذلك فأدى المال ثم رجع الشاهدان فإنهما بضممان للمكاتب ألفي وإن كانت قيمته أقل من ذلك كما في المحيط، والله أعلم

### الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاية والنسب والولادة والميراث

إذا ادعى رجل على رجل أنني لبيته والرجل يحشد دعواه فأقام الابن البيعة أنه به وقضى القاضي بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فإنهم لا يصمون شيئاً للاب سواء رجعوا حال حياة الأب أو بعد وفاته وكذلك لا يصمون لسائر الورثة ما ورثه الابن المنشهد له، وكذلك إذا ادعى رجل ولاء رجل وقال إني اعتنقت والمعتق يجحد فأقام المدعي البيعة على دعوه ثم رجعوا لا يصمون شيئاً سواء رجعوا حال حياة المعتق أو بعد وفاته كما في المحيط، لم يشهدوا أنه من هذا القتل لا وارث له غيره والقاس يفر بالقتل عمداً فقصى بالقصاص وقوله الابن ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في القصاص وبضممون ما ورثه هذا الابن من القتل لورثته المعروفين وعليهم التعمير كما في محيط السرخسي، إذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق ثم رجعوا عن شهادتهم فإنهم يصمون جميع ما ورثه المعتق لورثته المعروفين، وإذا شهدوا بنكاح امرأة ومات الزوج بعد قضاء القاضي بالنكاح ثم رجعوا عن شهادتهم أو كان الرجوع منهم حال حياة الزوج فلا ضمان عليهم، ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعوا ضمرو حصته من الميراث لسائر الورثة كما في المحيط، لو شهدوا لرجل مسلم كان أبوه كافراً أو أمه مائة مسلمة وبميت ابن كافر فقصى القاضي بمال أبيه للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم يصمون الميراث كله بل كافر كما في المبسوط، إذا أسلم كافر ثم مات وله ابنان مسلمان كل واحد يدعي أنه أسلم قبل موت أبيه وأقام على ذلك شاهدان فشهد أحدهما صمماً جميع ما ورثه بالآخر، وكذلك لو مات رجل عن ابن معروف فادعى أحد أنه ابنه وشهد له بذلك شاهدان وحكم له بالميراث ثم رجع صمماً جميع ذلك للأخ، ولو كان صبي في يدي رجل لا يعرف أحرام عبد فشهد شاهدان على إقراره أنه ابنه فأنشأ القاضي نسبه ثم مات الرجل وقضى له ميراثه ثم رجعوا عن شهادتهما لم يصموا شيئاً كذا في الحاوي، ولو أن صبياً وصية سبياً وكبيرا وعتقا وتزوج أحدهما الآخر ثم جاء حربي مسلماً وأقام بيعة أنهم ولداه فقصى القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رجعوا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما ويصح الزوج أن يطأها وإن علم أنها امرأة شهدا برزوا ولا يضمن الشاهدان شيئاً عمدت، ولو كانت صبية هي مدي رجل يزعم أنها أمته



فشهد شاهدان أنه أقر أنها ابنته وقضى بذلك القاضي لم يسمع المولى أن يطأها وإن علم أنها شهدة يزور فإن رجعا ضمننا قيمتها ولو ماتت وتركت ميراثاً وسعه أن يأكل ميراثها، وكذلك لو مات الأب كانت في سعة من أكل ميراثه كذا في الميسوط، رجل مات وترك عبيدين وأمة وأموالاً فشهد شاهدان لرجل أنه أخو هذا الميت لأبيه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبيدين والأمة والأموال ثم شهد شاهدان لأحد العبيدين بعينه أنه ابن الميت وأجاز القاضي شهادتهما وأعطاه الميراث وحرم الأخ ثم شهد آخران أن العبد الثاني ابن الميت وأجاز القاضي ذلك وجعله وارثاً مع الأول وقسم المال بينهما نصفين ثم شهد شاهدان أن للميت أعتق هذه الأمة في صحته وتزوجها وقضى بنكاحها وبالمهر وجعل لها الثمن وكل واحد بمحمد صاحبه أن يكون وارثاً ثم رجع شاهداً الابن الأول فزعموا بينهما يضمنان جميع قيمة الابن الأول للابن الثاني والمرأة بينهما اثنتان سبعة اثمنها للابن الثاني وثمنها للمرأة ويضمنان جميع ما ورثه الابن الأول للابن الثاني ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الأول شيئاً، وكذلك لا يضمنان للأخ شيئاً، وكذا إن رجع شاهد الابن الثاني أيضاً، وإن رجع شاهداً للمرأة أيضاً ضمننا قيمة المرأة ولزهر وما ورثته بين الابنتين نصفين هذا إذا كان يكذب بعضهم بعضاً يزعم أنه هو الوارث دون غيره فلما إذا كان يصدق بعضهم بعضاً في كونه وارثاً فلا ضمان عليهما في شيء من ذلك وكذلك الجواب إذا ثبت وراثته للكل بشهادة شاهدين سواء شهدا بذلك في أوقات مختلفة أو في وقت واحد بعد أن شهدا بنسب كل ليس بدعوة على حدة بلان شهدا أنه ادعى هذا ثم ادعى الآخر فقضى ثم رجعا عن شهادتهما، ولا فرق بين الفرق والفرق الواحد في حق الضمان للابن والمرأة، وإنما الفرق بينهما في ضمان الأخ قفيماً إذا كان الشهود فرقاً لا يضمن الراجعان للأخ شيئاً وإن أقر الراجعان بوراثة الأخ، وفيما إذا كان الفريق واحداً ضمننا للأخ إذا أقر بوراثته هكذا في المحيط، لو كان في يدي رجل عبد صغير وأمة فشهد شاهدان أنه أقر أنه ابنته وآخران أنه أعتق هذه الأمة ثم تزوجها على ألف وهو بمحمد فقضى بجميع ذلك ثم مات الرجل عن بنتين سوى الصبي فقضى للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم على الميراث ثم رجعوا فشهود الابن يضمنون قيمته إلا نصيبه منها ويضمن شهود الأمة قيمتها إلا ميراثها منها ولا يضمنون غير ذلك إلا أن يكون المهر أكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل ولكن يطرح من ذلك ميراثها منه هكذا في الميسوط، رجل به جارتان لكل واحدة منهما ولد ولدت في ملكه فشهد شاهدان لأحد الولدين أنه أدهاه وهو ينكر وآخران للآخر بمثله فقضى بالبنوة وأمة الولد ثم رجعوا فإن كانت الشهادة والرجوع حال حياة الوالد ضمن كل شاهدين قيمة الولد الذي شهدا به ونقصان قيمة أم الولد فإذا غرما واستهلك الأب ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل واحد من الابنين بمحمد صاحبه ضمن كل شاهدين للولد الآخر نصف قيمة أم الولد الذي شهدا به كذا في محيط السرخسي، ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهدوا له كذا في المحيط، ويرجع شاهد كل واحد في ميراثه الذي ورثه بجميع ما أخذ منهم الوالد في حياته كذا في محيط السرخسي، ولا يرجع كل فريق من الشهود على الابن المشهود له بما حرم لأخيه من نصف قيمة أمه بعد النقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهدوا له للابن الآخر، وإذا صدق كل واحد منهما صاحبه، فالشهود

لا يضمنون شيئاً للابنين وبأخذ كل فريق من الشهود ما ضمن للميت من قيمة الولد المشهود له ومن نقصان قيمة أمه مما ورثا عن أبيهما هكذا في المحيط، وإذا كانت الشهادة حال حياة الوالد والرجوع بعد وفاته ضمن كل شاهد لمن لم يشهد له نصف قيمة الولد المشهود له ونصف قيمة أمه غير أم الولد ولم يضمنوا للميت كذا في محيط السرخسي، ولا يرجع كل فريق من الشهود بما ضمن للابن الذي لم يشهد له على الابن المشهود له، هذا إذا كان كل ابن بجحد صاحبه فلما إذا صدق كل ابن صاحبه فالشهود لا يضمنون للابن شيئاً كذا في المحيط، وإذا كان كلاهما بعد موته وله أخ لأب وأم ضمن كل فريق للذي لم يشهدوا له قيمة الولد الآخر وقيمة أمه أمه وجميع ما ورثا ولم يضمنوا للأخ شيئاً كذا في محيط السرخسي، ولا يرجع كل فريق بما ضمن في ميراث المشهود له، وإن كانت الشهادتان من فريق واحد بأن شهدا أن المولى قال في كلمة واحدة: هذان ابناي من هاتين الجارتين والابنان كبيران يذهبان ذلك مع الجارتين نقض ثم رجعا، فإن كانتا في حياة المولى ضمن الشهود له قيمة الولدين ونقصان الاستيلاء، فإذا أخذ ذلك واستهلكه ثم مات لم يغرر بالشهود شيئاً من قيمة الابنين ويرجع الشهود بما ضمنوا للمولى فيما ورث الولدان عن أبيهما ولا يضمن الشهود للأخ شيئاً بما ورثه الابنان إن كان نسبت أخ وإن كانت الشهادة في حياة المولى والرجوع بعد وفاته لم يغرر بالشهود شيئاً للابنين ولا للأخ وإن كانت الشهادة والرجوع بعد وفاته فالشهود لا يغررون للابن شيئاً ويغررون للأخ قيمة الجارتين وقيمة الابنين وما ورثه الابنان، وإذا كان الشهود فريقاً واحداً والودان صغيرين وقت الشهادة ينتظر يلوغهما فإذا بلغا فإن صدق كل واحد منهما الشهود في جميع ما شهدوا به فهذا وما لم كانا كبيرين وقت الشهادة وأدعيما جميع ما شهد به الشهود سواء فإن صدق كل واحد منهما لشهود فيما شهدوا له به وكذبهم فيما شهدوا لصاحبه فهذا وما لم شهدوا لكل ابن فريق على حدة وجحد كل واحد منهما صاحبه سواء، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكبيرين هذا الفصل أنه إذا كان الشهود فريقاً واحداً وصدق كل واحد من الابنين الشهود فيما شهدوا له وكذبهم فيما شهدوا لصاحبه هل تقبل شهادتهم وحكي عن القاضي الإمام أبي علي الحسين بن الأخضر السعفي رحمه الله تعالى: أنه لا تقبل شهادتهم، وعامة المشايخ قالوا: لا بل أجواب في حق الكبيرين والصغيرين واحد حتى يجوز القضاء لكبيرين بهذه الشهادة لأن كل واحد من الكبيرين وإن كذب الشهود ولكن كذبهم فيما شهدوا عليه لا فيما شهدوا له وهذا لا يوجب حلاً في الشهادة إذ المشهود عليه أبداً يكذب الشهود فيما يشهدون هكذا في المحيط، رجل شهد عليه شاهدان أنه أقر أن هذا ابنه من أمته هذه والرجل بجحد وقضى القاضي به ثم مات المشهود عليه فشهد شاهدان بعد موته لصبي كان في يده من أمته له أن الميت أقر عندما في حال حياته أن هذا للصبي ابنه من أمته هذه فإن القاضي يقل هذه الشهادة بمحض من الابن الأول ويثبت نسبه ويعتق أمه من جميع المال ويعطيه نصف ما في يد الأس الأول، فإن رجع الشهود بعد هذا عن شهادتهم ضمن شاهداً الابن الثاني للابن الأول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة أمه وما أخذ من الميراث ويضمن شاهداً الابن الأول لثاني نصف قيمة الأول ونصف قيمة أمه ولا يضمنان له من ميراثه شيئاً كذا هي الذخيرة، في البدائع شهدا على إقرار المولى أن

هذه الأمة ولدت منه وهو ينكر فقصى القاضي بذلك ثم رجعا فإن لم يكن معها ولد مرجع في حياته ضمنا نقصان قيمتها بأن تقوم منه وأم ولد لو جاز بيعها بمضمان النقصان، فإن مات المولى عتقت وصحت بقية قيمتها للورثة فإن كان معها ولد مرجعاً في حياته ضمناً بقية الولد مع ضمان نقصانها فإن مات المولى بعده فإن لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيئاً ورجعاً على الولد بما قبض الأب منهما من تركته إن كانت وإلا فلا ضمان عليه، وإن كان معه أخ ضمناً له نصف البقية من قيمتها ويرجعان على الولد بما أخذ الأب منهما لا بما قبض الأخ ولا يضمنان للأخ ما أخذه الولد من الميراث، فإن رجعا بعد وفاة المولى فإن لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما وإلا ضمناً للأخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد هنا، وإن كانت الشهادة بعد موت المولى بأن ترك ولداً وعيداً وأمة وتركته فشهدا أن هذا العبد ولد له هذه الأمة من الميت وصداقهما الولد والأمة لا الأب وقضى ثم رجعا ضمناً قيمة العبد والأمة ونصف الميراث انتهى كذا في البحر الرائق، ذكر عيسى بن إبان في بوارده: رجل مات وترك أخته لا يهمل له وارث غيره فجاء رجل وأدعى أنه أخو الميت لأبيه وأمه وأقام شاهدين قه أخو الميت لأبيه وشاهدين أنه أخ لأمه فإن القاضي يعصي أنه أخو الميت لأبيه وأمه فإن رجعا عن شهادتهم ضمن اللذان شهدا أنه أخوه لأبيه ثلثي الميراث والآخرون الثلث كذا في الظهيرية والمحيطة، ولو رجع أحد الشاهدين اللذين شهدا أنه أخ لأب واحد الشاهدين اللذين شهدا أنه أخ لأم ضمناً للنصف بينهما أثلاثاً كذا في المحيط، ولو شهد شاهدان أنه أخ لأب فقصى القاضي وأعطاه نصف الميراث ثم شهد آخران أنه أخ لأم فقصى به وأعطاه نصفه الباقي ثم رجعا عن شهادتهم يضمن كل فريق نصف المال كذا في المحيط السرخسي، ولو شهد شاهدان أنه أخ لأم وقضى القاضي له بسدس الميراث ثم شهد آخران أنه أخ لأب وقضى القاضي له بباقي الميراث ثم رجعا فعصى اللذين شهدا أنه أخ لأم سدس المال وعلى اللذين شهدا أنه أخ لأب خمسة أسداس المال، وكذلك إن شهدوا معاً وعدل أحد الفريقين وقضى القاضي بشهادتهم ثم عدل الفريق الثاني وقضى القاضي بشهادتهم فإنه ينظر في هذا إلى القضاء ممن قضى بشهادته أولاً فعليه ضمان ما قضى بشهادته والباقي على الفريق الآخر، ولو أن الذي أدعى أنه أخ لأب وأم شهد له شاهد أنه أخ لأب وأم وشهد له شاهد آخر أنه أخ لأم وشهد شاهد آخر أنه أخ لأب وقضى القاضي بميراث ثم رجع ابني شهد أنه أخ لأب وأم فعليه ضمان نصف الميراث وإن لم يرجع هو ولكن رجع الذي شهد أنه أخ لأب فعليه ضمان ثلث المال، وإن رجع الذي شهد أنه أخ لأم فعليه ضمان سدس المال، وإن رجعوا جملة فالضمان عليهم كذلك كذا في المحيط، وفي بوارده عيسى بن إبان رجل مات وترك أختاً معروفاً وعبدتين وأمة فشهد شاهدان لأحد العبدتين أنه ابن الميت وشهد آخران للآخر أنه ابن الميت وشهد آخران للأمة أنها ابنة الميت وقضى القاضي بشهادتهم، وجعل الميراث بينهم ثم رجعا عن شهادتهم لم يضمنوا للأخ شيئاً ويعصى كل فريق من الشهود قيمة الذي شهد له وميراثه للآخرين، ولو كان الميت ترك أختاً معروفاً وعبد وأمة فشهد شاهدان للعبد أنه ابنه وشهد آخران للأمة أنها ابنته وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والأبنة ثم رجعا جملة من

شهادتهم فإن شاهدي الابن بضممان للاخ نصف ميراث ونصف قيمة العبد وللأبنة سدس الميراث ونصف قيمة العبد ويضمن شاهدي الأمة قيمتها وميراثها للابن خاصة كذا في الدخيرة، وفي نوادر عيسى أيضاً رجل مات وترك ابنة وأخاً لأب قاعطي القاضي لست انصف والاخ النصف ثم جاء رجل ودّعي أنه احر الميث لأب وأم فشهد له شاهد أنه أخوه لأب وأم وشهد آخر أنه أخوه لأب وشهد آخر أنه أخوه لأم وقضى القاضي بنصف ميراث له ثم رجع الذي شهد أنه أخوه لأبيه وأمه فإن عليه ضمان نصف ما صار له من الميراث، وإن رجع الذي شهد أنه أخ لأب فعليه ضمان ثلاثة اثمان ما صار له من الميراث، وإن رجع الذي شهد أنه أخ لأم فعليه ضمان ثلث ما صار له من الميراث كذا في المحيط، في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل مات وترك ابن عم وترك الف درهم في يدي ابن العم فاقام رجل لبينة أنه أخوه وقضى القاضي له بالالف ثم أقام رجل آخر أنه ابنه وقضى القاضي له بالالف ثم رجع شاهداً الأخ عن شهادتهما فليس لابن العم أن يضمّنهما، وإن رجع شاهداً الابن بعد ذلك فللاخ أن يضمّن شاهدي الابن فإذا اخذ الالف من شاهدي الابن هلاين انعم أن يضمّن شاهدي الاخ الالف كذا في الدخيرة، رجل مات وترك ابناً وأخذ ميراثه فجاء رجل آخر وادّعي أنه ابن الميث وأراد أن يشارك الابن المعروف فتنكر الابن المعروف بنسبه وأنكر أن يكون وصل إليه شيء من الميراث فأتى بشاهدين فشهدا أنه ابن الميت وقضى القاضي له بنسبه ثم بشاهدين آخرين فشهدا أنه وصل إليه من مال الميت كذا وكذا فقصى القاضي له عليه بنصف ذلك للابن اندّعي لم رجع الشاهدان اللذان شهد بالنسب ضمنا ما وصل إلى المدعي من المال، فإن ضمنا ذلك ثم رجع الآخران رجع شاهداً النسب عليهما بما ضمن، ولو كانوا رجوعاً جميعاً فالابن المعروف بالخيار إن شاء ضمن شاهدي النسب فيرجعان على شاهدي المال، وإن شاء ضمن شاهدي المال كذا في المحيط، في الجامع: مات رجل عن وديعة ألف عبد رجل مقرّ بها فاقام رجل شاهدين على أنه عمه لأبيه وأمه لا يملسان وارثاً غيره فقضى به له ثم جاء آخر وأقام بيينة أنه أخو الميت لأبيه وأمه فإنه يقضي به ويسترد المال من العم فيدفع إليه فإن أقام بعده آخر بيينة أنه ابن الميت لا يملسان له وارثاً غيره يقضى له ويرثه الاخ على الابن فإن رجعوا جميعاً ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمّن شهود الاخ للعم وشهود العم لا يضمّنون للمودع، وكذلك لو جازا جميعاً وشهدوا جملة كذا في محيط السرخسي، رجل مات وترك بنتاً وأخاً لأب وأم وأخذت بنت نصف الميراث وأخذ الاخ نصف الميراث فجاء رجل آخر وادّعي أنه أخو الميت لأب وأم وجاء بشاهدين شهدا بذلك وقضى لقاضي بنسبه وأشركه مع الاخ المعروف في الميراث ثم رجعا عن شهادتهما أنه أخ لأب وثبتا على شهادتهما أنه أخ لأم أو على العكس ضمنا بنصف ما صار في يده من الميراث ولا يضمّن جميع ذلك وكذلك لو رجع أحدهما عن شهادته أنه أخ لأب وثبت على شهادته أنه أخ لأم ورجع الآخر عن شهادته أنه أخ لأم وثبت على شهادته أنه أخ لأب ضمن كل واحد منهما المربع ما صار في يده لأنهما رجعا عن نصف الشهادة وثبتا على نصف الشهادة والشاهدان في هذا على النسيين والعرفان إذا شهد كل فريق على أحد المسميين سواء، ولو شهد كل فريق على نسب بأن شهد أحد الفريقين أنه أخوه لأبيه وشهد الفريق الآخر

انه أخوه لأمه ثم رجع أحد الفريقين عن شهادتهم ضمن نصف المال كد هاهنا كذا في المحيط، رجل مات وترك أخوين لأم وأخاً لأب وأدعى رجل انه أخوه لأبيه وأمه وشهد له شاهدان انه أخ لأب وشاهدان انه أخ لأم فقضى به وأخذ الثلثين للدين في يد أخ لأب ثم رجعا ضمن اللذين شهدا انه أخ لأب ثلاثة أرباع ما أخذ والآخران ربعه، ولو ترك أخاً لأم مكان الأخوين لأم ثم ادعى رجل انه أخوه لأبيه وأمه فشهد له شاهدان انه أخ لأم وشاهدان انه أخ لأب وأحد خمسة أسداس الميراث ثم رجع الشهود على اللذين شهدا انه أخ لأب ثلاثة أسداس الميراث وربع سدسه وعلى الآخرين سدس المال وثلاثة أرباع سدسه هكذا في محيط السرحسي، رجل مات وترك أخوين لأم وأخاً لأب فأعطى القاضي الأخوين لأم الثلث وأعطى الأخ لأب الثلثين ثم ادعى رجل انه أخوه لأبيه وأمه وشهد له شاهدان انه أخوه لأمه وقال: شهداي على النسب من الأب غائب فإن القاضي يقضي بأنه أخ لأم وإن يدخل مع أخيه لأم فإني أقضي بذلك وأشركه مع الآخرين لأم ثم قدم الشاهدان الآخران فشهدا انه أخ لأب فإن القاضي يقضي بأنه أخ لأب وأم ويرجع الأخوة من الأم على الأخ لأب بما أخذ منهم فيستكمل الأخوة من الأم الثلث ويأخذ أخ لأب وأم الثاني من الأخ لأب فيستكمل الأخ لأب وأم الثلثين فإن رجعت الشهود بعد ذلك عن الشهادة فلا ضمان على اللذين شهدا انه أخ لأم وبضمن الداد شهدا انه أخ لأب جمع الثلثين بلأخ لأب، ولو كان أقام أولاً شاهدين انه أخ لأب وقضى القاضي به بذلك وأخذ نصف ما في يدي الأخ لأب ثم جاء بشاهدين انه أخ لأم وقضى القاضي بذلك واحد ما بقي من يدي الأخ لأب ثم رجعا جميعاً على كل فريق نصف المصداق كد في المحيط، والله أعلم.

### الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية

ادعى رجل ان ملاً الميت أوصى له بالثلث من كل شيء فأقام أربعة فقضى ثم رجعا ضمنوا جميع الثلث، وكذلك لو شهدوا انه أوصى له بالثلث في حصة الميت فم يحتصمو حتى مات كذا في محيط السرحسي، لو شهدوا بعد موته انه أوصى بهذه الحصة لهذا المدعى وهي نحر من ثلثة فقضى له بها فاستودها ثم رجعا عن الشهادة ضمناً قيمتها يوم قضى بها ولم بضمها العقر ولا قيمة الولد، وكذلك لو ولدت من غيره لم يصحب للورثة شيئاً من قيمة الولد ومن العقر كذا في المسعود، فإن وقع الاختلاف بين الشهود وبين الورثة في قسمة الحصة يوم القضاء فمألت الشهود كانت قيمتها يوم القضاء ألف درهم وقالت الورثة: لا بل كانت ألفي درهم فإن كانت الحصة مئة فاقول قول الشهود، وإن كانت الحصة مائة فاقول قول الشهود فإن كانت قيمتها في الحال ألفي درهم فاقول قول الشهود فإن كانت قيمتها في الحال ألفي درهم وأقام الشهود بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت ألف درهم أحد يستهم، وكذلك إذا كانت قيمتها في الحال ألف درهم وأقامت الورثة بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت ألفي درهم أحد يبينتهم وإن أقاموا جميعاً أسبغة فالبينة بينة الورثة كذا في المحيط، مات رجل عن ثلاثة آلاف وابن مشهد رجلان ان الميت

أوصى لهذا الرجل بثلث ماله وآخرين لأخر بمثلته وآخران لثالث بمثلته والابن جاحد والموصي لهم بعضهم بمحمد بعضاً فقضى القاضي بالثالث بينهم ثم رجعوا جميعاً لم يصنعوا للابن شيئاً كذا في محيط السرخسي، وبضمن كل فريق للموصي لهما المدين لم يشهد لهما هذا الفريق ثلث الثلث، وكذلك لو عدلت شهود الأول أولاً وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الآخر وقضى له بنصف ما أحد الأول ثم عدلت شهود الثالث وقضى له بثلث ما أحداً ثم رجعوا هكذا في المحيط، لو شهدا بالوصية لواحد فقضى له وشهد آخران أنه رجع عن هذه الوصية وأوصى بالثالث لهذا وقضى به واسترد من الأول ثم شهد آخران أنه رجع عن هذه الوصية وأوصى بالثالث لهذا فقضى به واسترد من الأوسط ثم رجعوا جميعاً عن الآخر للأوسط كل الثلث وضمن الأوسط للأول نصف الثلث ولا يضمن شاهد الأول شيئاً ولم يضمن بوارث شيئاً كذا في محيط السرخسي، ولو لم يرجعوا ولكن وجد أحد شاهدي الأوسط عبداً غالثت بين الأكبر والأصغر فصان كذا في المحيط، مات وترك ثلاثة آلاف وأوصى بثلث ماله لرجل ودفع إليه فشهد اثنان أنه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد هذان أنه أوصى بالثالث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنًا الثلث مرتين مرة للورثة ومرة للموصي له الأول، ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القصاء أو شهدا بالرجوع وحده ولم يقص به حتى شهدا بالثالث للثاني ضمنًا للأول لا للوارث، ولو شهدا بهما معاً وقضى للآخر ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الأولى سقلاً يتكشف وجه الحكم أترجعا عن الشهادة بالرجوع أم لا، فإن سكنا أو ثبتا على الرجوع ضمنًا الثلث للوارث فإن رجعا بعده عن الشهادة بالرجوع عن الوصية الأولى ضمنًا للموصي له الأول ثلثاً آخر وسلم للوارث ما أحد منهما، وإن رجعا عن الشهادة بالرجوع حين سقلاً ضمنًا الثلث للموصي له الأول دون الوارث، ولو رجعا أولاً عن الرجوع دون الوصية ضمنًا نصف الثلث للأول وإن رجعا بعده عن الوصية ضمنًا للأول بقيته كذا في الكافي، رجل مات عن ثلاثة أعيد فيستهم سواء فشهد شاهدان أنه أوصى بهذا العبد لهذا وقضى له ثم شهد آخران بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد الآخر بهذا الآخر وقضى ورد العبد الأول إلى الورثة وشهد آخران أنه أوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعوا فلا ضمان على شهود الأول لأحد وبضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد للأول وبضمن شهود الثالث لثالث لثاني قيمة عبده ولا ضمان للوارث على أحد، ولو شهدوا جملة وعدوا جملة وقضى للثالث فإن رجعوا بعد ذلك ضمن شهود الثالث للوارث ولا شيء على شهود الأول والثاني، فإن أراد الأوسط تضمين شهود الثالث بيمين البيعة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وإن أراد الأول تضمين شهود الثاني بيمين بيعة على الوصية فيقضى له عليها بنصف قيمة العبد للأول كذا في محيط السرخسي، وإن ترك عبيدين قيمة كل واحد ألف وثلث ماله ألف فشهد كل فريق لرجل بعبد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا لا ضمان للوارث عليهم وضمن كل فريق للموصي له الآخر نصف قيمة عبده، وإن خرجا من ثلثه ضمن كل فريق للوارث قيمة العبد الذي شهد به، وإن كان ثلث ماله ألفاً وخمسمائة قضى لكل واحد بثلاثة أرباع عبده فإن رجعا ضمن كل فريق خمسمائة للورثة وضمن كل

فريق للموصى له الآخر مائتين وخمسين قيمة ربع العبد ولو كان ثلثه ألفين وقيمة أحدهما ألفان وقيمة الآخر ألف قضى لكل واحد بثلاثي عبده، فإن رجعوا ضمن فريق الألفين ألفاً للورثة وضمن للثلاثة الألف للموصى له الآخر وضمن فريق الألف ثلثي الألف للموصى له بالعبد الأرفع ولا شيء للورثة عليهما ولو كان كل واحد يساوي ألفاً وثلث ماله ألف وشهد الفريق الثاني بالرجوع والتوصية ضمناً للموصى له الأول قيمة عبده ولا شيء للورثة على الأول ولا على الثاني، ولو خرجا من ثلثه وثلثه ألفان ضمن شهود الثاني للأول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني، ولو كان ثلثه ألفاً وحمسة مائة ضمن شهود الثاني للأول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة الثاني كذا في الكافي، لو شهدا أن الميت أوصى إلى هذا في تركته فقضى القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما إن استشهدت الوصي شيئاً إنما الضمان على الوصي كذا في الحاوي، والله أعلم.

### الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والحجيات

إذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بمضيها فقطعت يده ثم رجعا ضمناً دية الدية في ماله ولا قصاص عليهما عند وصم الألف أيضاً لأنهما اتلفاه على المشهود عليه، وكذلك كل قصاص في نفس أو دنها كذا في المبسوط، ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا عن أحدهما فلا ضمان كذا في العتبية، أربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه بالإحصان فأجار القاضي شهادتهم وأمر برحمة ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم فإن شهود الزنا يضمنون الدية ويحدون حد القذف عند علمائنا الثلاثة ولا ضمان على شهود الإحصان كذا في المحيط، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا ولم يحصن فحدله الإمام وجرحته السياط ثم رجعوا عن الشهادة فسد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس عليهم إرش أخراة خلافاً لهما، ولو لم تجرحه السياط فلا ضمان عليهم بالاتفاق، وعلى هذا حد القذف وحد الخمر والتعزير كذا في المبسوط، لو رجع واحد من الشهود قبل أن يحكم بها حد أو لو رجع واحد منهم بعد الحكم قبل الاستيعاء قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: يحدون، وقال محمد رحمه الله تعالى: يحد المراجع، ولو رجع أحدهم بعد استيفاء الجلد فعليه الحد خاصة كذا في الحاوي، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا والإحصان فقضى القاضي بذلك وأمر برحمة فرجعوا عن الشهادة وجرحته الحجارة وهو حي فإن القاضي يدرأ عنه الرحم وهم ضامنون إرش جراحته كذا في المبسوط، إذا شهد شاهدان على رجل أنه اعتق عبده وشهد عليه أربعة بالزنا والإحصان وقضى القاضي بشهادتهم واعتقه ورحمه ثم رجعوا عن شهادتهم فإن على شهود العتق قيمته لمولاه وعلى شهود الزنا الدية وتكون الدية للمولى إذا لم يكن للمرحوم وارث آخر من العصباء كذا في المحيط، ولو كان أحد شاهدي العتق أحد الأربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوي، ولو شهد أربعة على العتق والزنا والإحصان فأقصى القاضي ذلك كله ثم رجعوا عن العتق صمموا القيمة ولا شيء عليهم من الدية، ولو رجع أشاء عن الزنا وأشاء آخران عن العتق لا شيء على اللذين رجعا عن العتق وعلى البدين رجعا عن الزنا نصف الدية وحد القذف كذا في المبسوط، شهدوا على موثقهم أي أبهم أو أجبهم أو عنهم أو ابن عنهم

المحصن بالزنا رجم ولا يعتبر تهمة استجمال الإرث فإن رجم ولم يصيبوا مقتله مرجع واحد غرم ربح دينه وورث الراجع، فإن أصابوا مقتلاً مرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يرمم شيئاً وورث، وإن قالوا: شهدت بباطل لأنك ما رأيت وناه وزياناه غرم ربح الدين لهم ولا يرث وإن كذبوه في الشهادة وصدقوه في الرجوع غرم دينه وحدوا للقذف وحرّموا على الإرث وحسروا إلى أقرب الناس إليه كذا في الكافي، إذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمن الدية ولا يمتنع منهما كذا في المصنرات، لو شهدا أنه قتل فلان خطأ وقضى القاضي ثم رجع ضمن دية اليد كذا في البدائع، ثلاثة شهدوا بالقتل عمداً فحضر للولي بالقود فضربه فقتل يده ثم رجع واحد منهم فالحقود على حاله فإن قتلته الولي ثم رجع آخر فلا ضمان على الولي وبضمن الراجع الأول ربح دية اليد في ماله ثلثاً ذلك في السنة الأولى وثلثه في السنة الثانية، وبضمن الراجع الثاني نصف دية النفس في ماله في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه، فإن رجع آخر مع ذلك غرم نصف الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه وبضمن الراجع الأول فصل ما بين ربح دية اليد إلى ثلثها فإن وجد الشاهد الثالث عبداً كانت دية اليد كاملة على الأول والثاني ودية النفس على عاقلة الولي في ثلاث سنين، ثلاثة شهدوا بالقتل العمد فحضر للولي يده ثم رجع واحد ففقط رجله ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات فإن برئ من الشراعتين فعلى الأول ربح الدية وعلى الثاني ربح الدية ونصف أرض الرجل فإن كان الثالث عبداً كانت دية الرجل على الولي فإن مات منها والثالث عبد فعلى الراجعين نصف الدية ونصفها على عامله الولي فإن رجع الثالث ولم يظهر أنه عبد فإن برئ منهما فأرض اليد عليهما الثلاث وأرض الرجل على الثاني والثالث نصفان، فإن مات من ذلك كله فالدية عليهما أثلاثاً كذا في محيط السرخسي، رجل ادّعى على رجل مات أنه قطع يده وليه خطأ ومات منها وجاء ببيته شهدوا عليه أنه قطع يده وليه خطأ ولم يشهدوا أنه مات منها وجاء بشاهدين آخرين شهدا أنه مات من اليد ولم يشهدوا على القطع فحضر بالدية على عاقلة ثم رجع الشهود على القطع خاصة فإنهما بضمنان جميع الدية، ثم إن رجع شاهداً اثرت فشهدوا بالقطع يرجعون عليهم، وكذلك لو أن رجلاً ادّعى على رجل أنه قطع أصبعاً منه من المفصل خطأ وأن كفه شلت منها وأبكر المدعى عليه ذلك فجاء ادّعى بشاهدين شهدا على القطع ولم يشهدا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على أن كفه شلت منها فحضر على عاقلة القاضي بدية الكف ثم رجع شاهداً القطع فإنهما بضمنان جميع أرض الكف ثم إن رجع الشاهدان شهدا على الشلل فإن شاهدي القطع يرجعان على شاهدي الشلل بجميع أرض الكف إلا أرض الأصبع فيكون على الشاهد شهدا بالضربة خاصة هكذا في الذخيرة، شهدا بقتل عبده رجلاً خطأ وأخبران بذهابته فحضر بهما معاً أو بانقتل أولاً مرجعوا ضمن شهود القتل ألفاً قيمته وشهود العتق عشرة آلاف ألف قيمته وتسعة آلاف تمام الدية فإن شهدوا بعتقه أولاً وقضى به ثم شهد آخران أنه قتله قبل العتق والمولى يضمن به ثم رجعوا ضمن شهود العتق ثلثته وشهود الجنابة عشرة آلاف كذا في الكافي، إذا شهدا بعتق مملوك بأن شهدا أن عبده قتل وليّ هذا الرجل أول من أمس وهو يعلم بقيمة المملوك ألف درهم وآخران أنه قال أمس: إن دخل



عبدى اندار فهو حر وآحران أنه دخل اندار اليوه وعصى بها ثم رجعوا عن شهود تيمى أرش اجنايه وصلى شهود اجنايه ألف درهم ولا شيء على شهود اندحول كد في محيط السرحسى، وعن محمد رحمه الله تعالى في الإملاء شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عمداً وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل أيضاً أنه قتل ابن هذا الرجل لآخر عمداً والأبوان يدعيان ولا وارث لهدين المقتولين غير هذين الأبوين فعصى القاضي بالقصاص وقتله الأبوان ثم رجعا عن أحد الأبوين وقالاً ثم يقتل ابن هذا صمنا نصف النديه، وبو سم يرجعا عن شهادتهما ولكن جاء أحد الأبوين حياً فتوبى لمقتول ان يصلى نصف النديه إن شاء الشاهدان وإن شاء الأب اماتل اندي جاء ابنه حياً، وبو كان مقتولاً بى رجل واحد فعصى القاضي له بالقصاص وقتله الأب بابيه ثم رجعا شاهدان عن قتل أحد الأبوين فلا ضمان عليهما كد في المحيط، والله أعلم.

### الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة

قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين برجل ثم رجعا الأصول والفروع جميعاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا ضمان على الأصول وإما الضمان على الفروع، وقال محمد رحمه الله تعالى: المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن الأصول وإن شاء ضمن الفروع كذا في مدخيرة، فإن ضمن الفروع فالفروع لا يرجعون على الأصول وإن ضمن الأصول فالأصول لا يرجعون على الفروع كذا في محيط، وإن رجعا الفروع وحدهم فعينهم الضمان بلا خلاف كذا في مدخيرة، وإن قال شهود الفروع كدب شهود الأصول أو غطوا في شهادتهم لم يلتفت إلى ذلك، ولو قال شهود الفروع رجعا عن شهادتك وقال شهود الأصول قد غلطنا في شهادتنا كان الضمان على شهود الفروع كد في التنازخانية، وإن قال الفرعان بقاصي: قد كنا شاهداً على شهادتهما هذه ونكسهما رجعا عن هذه الشهادة أو قالاً: قد أحرانا ابهما قد رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في شرح أدب لقاضي لمخصاف بلصدر الشهيد، ولو جمع لأصول فقالوا: لم يشهد الفروع على شهادتنا فلا ضمان على أصول بالإجماع، وإن قالوا: أشهدناهم عائدين، رجعا عن ذلك فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى ضمنوا هكذا في المدية، إذا شهد شاهدان على شهادة أربعة وشاهدان على شهادة شاهدين بحق ففضى به ثم رجعا على الشاهدين اللذين شهدا على شهادة الأربعة الشئان وعلى لشاهدين الآخرين الثلث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وقال محمد رحمه الله تعالى: الضمان على الفريقين بصفان كد في انيسوط، وأجمعوا على أنه إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد أربعة على شهادة شاهدين فعصى القاضي به ثم رجعا ان الضمان على الفريقين بصفان هكذا في محيط، إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بألف درهم وشهد آحران على شهادة شاهد واحد بذلك لألف بعينه وقضى القاضي بالألف بالشهادتين جميعاً ثم رجعا واحد من الفريق الأول وواحد من الفريق

القاضي كان عليهما ثلاثة المال، الثمنان على أحد الأولين، والتمن على أحد الآخرين ولو لم يرجع إلا أحد الأولين كان عليه ربع الحق، ولو رجع الآخران مع أحد الأولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الأولين ونصفه على الآخرين كذا في الذخيرة، ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا وواحد من ذلك ضمنوا ثلثين ونصفاً، وذكر في المبسوط: النصف والأصح أن المذكور في المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط السرخسي، إذا رجع المذکور عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا: لا ضمان عليهم والمصحح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المصنوعات، والله أعلم.

### الباب الحادي عشر في التفرقات

لو أدعت امرأة على زوجها أنه صالحها أنه عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج: صالحتك على خمسة فشهد شاهدان أنه صالحها على عشرة ف قضى بها ثم رجعا فإن كانت نفقة مثلها عشرة أو أكثر فلا ضمان عليهما، وإن كانت أقل ضمننا الفضل للزوج فيما مضى كذا في المبسوط، إذا فرض القاضي على الزوج كل شهر لأمراته نفقة مائة ومضت لذلك سنة ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاهما النفقة وأجاز ذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فإتتهما يضمنان ذلك للمرأة، وكذلك الولد وكل ذي رحم محرم ممن فرض القاضي له نفقة كذا في الذخيرة، إذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يفرض لها مهرأ فشهد شاهدان أنه صالحها من المتعة على عيده ودفعه إليها وقبضته وهي تنكر ذلك ف قضى القاضي عليها ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فإتتهما يضمنان للمرأة المتعة لا قيمة العبد بخلاف ما لو شهدا أنه صالحها من المتعة على العبد ولم يشهدا على قبض العبد وقضى القاضي لها بالعبد ثم رجعا عن شهادتهما فإتتهما يضمنان لها قيمة العبد كذا في المحيط، ولو شهدا أنه صالحه عن دم عمد على ألف درهم ثم رجعا لم يضمنا شيئاً أيهما كان المنكر للصلح، ولو شهدا أنه صالحه على عشرين ألفاً والمقاتل يجهد ثم رجعا عن شهادتهما فعليهما الفضل على الدية، وكذلك هذا فيما دون النفس كذا في المبسوط، إذا شهد شاهدان على رجل أنه عفا عن دم خطأ أو جراحة خطأ أو عمداً فيها أرض وقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وأرض تلك الجراحة وتكون الدية عليهما في ثلاث سنين، وما بلغ من أرض الجراحة خمسمائة فصاعداً إلى ثلاث الدية ففي سنة، وما زاد إلى الثلاثين ففي سنة أخرى وما كان أقل من خمسمائة ضمننا حالاً، وإن كانت الدية وجبت حالاً ولم يؤخذ منها شيء وشهد شاهدان أنه أبرأ منها وقضى بالبراءة ثم رجعا ضمننا ذلك حالاً كذا في الحاوي، شاهدان شهدا بجل ثم دعاهما القاضي إلى الصلح فاستطاعا على بعضه ثم رجع أحد الشاهدين لا يضمن شيئاً كذا في القنية، لو شهد شاهدان على رجل أنه عبد لهذا الرجل وقضى القاضي به ثم اعتقه على مال ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمننا لنمتهود عليه شيئاً كذا في المبسوط، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل لرجل وقضى القاضي بشهادتهما ثم إن

المشهدود عليه اشترى العبد من المشهدود له بمائة دينار ثم رجعت الشهود عن شهادة فالمشهدود عليه يرجع على الشهود بالمائة إذا لم يصدقهما أن شهادتهما حين بعد أن يرجعا عن الشهادة كذا في الدخيرة، إذ شهد شاهداً على عبد في يدي رجل أنه لعلان فعصى به وأبدي في يديه العبد بمحمد دنت ثم رجعا عن شهادتهما وصحهما القاضي القيمة فأدبها أو لم يؤدبها حتى وجب للمشهدود به العبد من المشهدود عليه وبفضه فإن الشاهد من الصمان ويرجعان فيما أدبها، فإن رجع لواحد في العبد وبفضه رجع مشهدود عليه بالصمان على الشاهد من، وبومات المشهدود له مورث المشهدود عليه العبد رجع الشاهدان عليه بما أدبها إليه من القيمة كذا في الحاوي، وكذلك إذا شهد عليه بدين أو عين وقضى للمشهدود له بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ثم مات المشهدود له وورث المشهدود عليه دنت فقد برئ الشاهدان عن الصمان كذا في المخطط، وكذلك لو كان العبد قتل فأحد المشهدود له فيمته مورث المشهدود عليه عنه نكث القيمة ومنها من ميراثه، وكذلك إن كان معه وارث آخر وفي حصته من ميراثه وفاء بذلك للقيمة كذا في الدوي، وفي نودر عيسى بن إمام رجل دعى جارية في يدي رجل وبنا لها ابناً جاريتاه وكره أن يدي في يديه أن يكون اجارية للمدعي، وإن تكون الصبية بنتاً لجارية فجاء المدعي بشاهدين شهد أن الجارية سمعتي وجاء بشاهدين آخرين أن الصبية بنت اجارية فعصى باجارية وبنتها سمعتي ثم رجع اللذان شهدا أن اجارية للمدعي فإن المدعي يصدقهما بيمينه الأمانة وليمه ولدها لأن القاضي لم يصر بالولد بشهادتهما أن الجارية جارية له استحقاق من الأصل فكل ما كان معها من مال أو ولد فهو تبع لها فكأنهم شهدوا بالولد كما شهدوا بالجارية، فإن أرايت رجلاً في يديه عبد ناجر كثير المال مات العبد وترك مالا كثيراً فجاء رجل وأدعى أن العبد عبده لياخذ ما تركه لعبده وتكره أن يدي في يديه أن يكون العبد سمعتي وأن يكون مال للعبد فجاء المدعي بشاهدين شهدا أن العبد مثقت المدعي أو دعه الذي كان العبد في يديه وجاء بشهود كثير شهدوا أن العبد للعبد وقضى القاضي للمدعي بالعبد والمال ثم رجع الذين شهدوا أن العبد للمدعي فإنهم يضمنون المال للذي كان العبد والمال في يده، بعد ذلك إن رجع الذين شهدوا أن الصبية بنت الأمانة مشهدود لامة يرجعون على شهود نوبد بقيمة نوبد، وفي استقوى رجل ادعى أمانة في يدي رجل أنها أمه وقضى القاضي له بالأمانة وقد كانت للأمانة أمه في يد المدعي عليه وبم يعلم القاضي بها ففاه المدعي بعد ذلك بينه أنها ابنتها فإن القاضي يقضى له بالأمانة أيضاً تبعاً بالأمان فإن قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود الذين شهدوا على الأم أنها للمدعي عن شهادتهم فإنهم يضمنون قيمة الأمانة وولدها وقد مررت مسألة من قبل، فإن ويستوي في هذه المسألة أن يكون القاضي قضى بذلك معاً أو قضى بالأمان ثم بالولد بعد ذلك لأن المعنى لا يرجح الفصل هكذا في المخطط، رجل في يده عبد فشهد شاهدان أنه لرجل آخر وقضى به ثم شهد آخران على القاضي به بالعبد لرجل آخر أنه له وقضى به ثم شهد آخران على القاضي به الذي أن العبد لهذا الثالث وقضى بثالث ثم رجعوا ضمن كل فريق للمشهدود عليه جميع قيمة العبد كذا في النكاهي، إذا اشترى رجل دار بألف درهم وهي قيمتها وبغده الثمن فشهد شاهداً أن هذا رجل شيعيها بدار تترك هذه الدار المشفرة فعصى له

بالشعة ثم رجعا فلا ضمان عليهما، وإن كان المشتري قد بنى فيها بناءً عامره القاصي بنقصه ضمن له الشاهدان قيمة بنائه حين رجعا ويكون النقص لهما كذا في الحاوي، وهي المنتقى: شاهدان شهدا على رجل أنه أقر لهذا المدعي أمس بألف درهم وقضى القاصي عليه وقبضه منه ثم رجعا عن شهادتهما عندما أراد القاصي أن يضمنهما لألف فالألف: نحن نجحد ببينة أن هذا الذي قبضت عليه قد أقر لفلان المقضي له بهذا الألف منذ سنة قال: لا أقبل ذلك منهما وأضمنهما الألف، ولو شهد شاهد على رجل أنه أقر بمقت عبده منذ شهر وشهد رجل آخر عليه أنه أقر بمقت عبده منذ سنة وقضى القاصي بمقت العبد ثم رجعا عن شهادتهما فأراد القاصي أن يضمنتهما قيمة العبد فقال: نحن نجزيه بشاهدين آخرين يشهدان أنه أقر بمقت عبده منذ عشر سنين قال: أقبل ذلك منهما استحساناً كذا في المحيط، لو شهدا على رجل أنه وكل هذا الرجل بقبض دين له على فلان وفلان يقر بالدين فقضى القاصي به للوكيل وقبضه واستهلكه ثم قدم صاحبه فانكر الوكالة ثم رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك، وكذلك لو شهدا أنه وكنه بقبض ودبحة أو علة أو ميراث أو غير ذلك كذا في الحاوي، إذا شهد شاهدان ذميان للذمي على دمي ثمان أو بصر أو خنزير فعضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما صمما للمال وقيمة الخنزير ومثل الخمر وإن كان الشاهدان أسلمة ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا قيمة الخنزير وفي الخمر عند محمد رحمه الله تعالى بمضتبان القيمة، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يضمنان شيئاً، ولو لم يسلم الشاهدان واسم المشهود عليه ثم رجعا صمما بهمة الخنزير ولم يضمن الخمر كذا في المبسوط، إن شهد شاهدان أنه قال لعبده إن دخلت الدار فأتى حر أو قال لامرأته إن دخلت الدار فأتى طلق وهي غير مدخول بها وشهد آخران بوجود الشرط ورجع المريقان بعد الحكم فالصمان على شهود اليمين دون الشرط وهو قيمة العبد أو نصف النهر ولو رجع شهود الشرط وحدهم فالصحيح أنهم لا يضمنون بحال، ولو شهدا بالقبض وأحراهما بأنها طلق أو أعنت فالنقوص كالشرط هكذا في الكافي، لو شهدا أنه أمره بالتعقيق وأحراهما أن المأمور هلل وأحراهما على وجود الشرط ثم رجعوا فالصمان على شهود التعقيق كذا في البحر الرائق، ولو شهدوا بالإحصان ثم رجعوا لم يضمنوا عندما كذا في الكافي، والله سبحانه أعلم

## كتاب الوكالة وهو مشتمل على أبواب

### الباب الأول في بيان معناها شرعاً ودكتها وشرطها وألفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به

أما معناها شرعاً: فهو إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرفه معلوم حتى إن التصرف إن لم يكن معلوماً ثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو المحبط، وذكر في المبسوط وقد قال علماؤنا عيسى بن لؤي: وكنتك بمالي إني عملك بهذا اللفظ لحفظ فقط كذا في النهاية وأما دكتها: فالألفاظ التي ثبت بها الوكالة من قوله وكنتك ببيع هذا العبد أو شرائه كذا في السراج الموهاج، وقبول الوكيل لسر شرط لصحة الوكالة استحساناً ولكن إذا رد الوكيل الوكالة تردت هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل كذا في الذخيرة، ولو قال شئت ببيع<sup>(١)</sup> كذا فسكت وباع جاز ولو قال لا أقبل بعت كذا في محط السرخسي في باب ما يقع به الوكالة، رجل وكُل رجلاً بطلاق امراته فابى أن يقبلها ثم طلقها لا يقع وإن لم يرد ولم يقبل صريحاً ولكن طلقها يصح استحساناً ويجعل إقدامه على الطلاق قولاً لموakنة دلالة هكذا في المحبط، وإذا وكُل رجلاً غائباً وأخبره رجل بالوكالة بصير وكيلاً سواء كان المخبر عدلاً أو فاسقاً أخبره من تلقاء نفسه أو على سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك أو كذبه كذا في الذخيرة وأما شرطها: فأنواع، منها: ما يرجع إلى الموكل وهو أن يكون ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل أصلاً وكذا من الصبي العاقل لا يمكنه بنفسه كالطلاق والعناق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات الصادرة المختصة، ويصح بالتصرفات النافعة كقبول الهبة والصدقة من غير إذن الولي، وأما التصرفات الدائرة بين الضرر والبيع كالبيع والإجارة فإن كان مأذوناً في التجارة يصح منه التوكيل وإن كان محجوراً يتعقد موقوفاً على إجارة وليه أو على إذن وليه بالتجارة كما إذا فعله بنفسه هكذا في البدائع، وكل البيع وأجار وصبه جاز هكذا في محبط السرخسي، والمجنون الذي يجهن ويعيق إذا وكُل في حال جنونه لا يصح وإن وكُل في حال إفاقته يجوز قالوا: هذا إذا كان لإقامته وقت معلوم حتى تعرف إقامته من جنونه بيقين، فأما إذا لم يكن لإقامته وقت معلوم فلا يجوز، والمعمور المطلوب إذا وكل رجلاً ليشترى له شيئاً أو يبيع له شيئاً لا يجوز هكذا في المحبط، ولا يصح التوكيل من العبد المحجور هكذا في البدائع، وكل ما حار للمأذون والمكاتب أن يفعلوا جاز لهما أن يوكلا به من يعنده وليس للعبد للمأذون أن يزوج ولا يكاتب عبده كذا في المبسوط، ولو وكُل المأذون مولاه بشيء من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للمولى أن يوكُل به غيره فإن وكُل غيره

(١) قوله شئت ببيع الخ: في المحيط البرهاني إذا فاد الرجل لغيره: أحببت أن يبيع عبدي هذا، أو قال هويت، أو قال: رصيت، أو قال شئت، أو قال أردت، أو قال وافقي، هذا كله توكيل وأمر بالبيع له وفي بعض نسخ المملوكية بدو قوله شئت ببيع الخ ولو قال وكنتك ببيع كذا الخ لم يحزري

وبعد الوكيل حر إن لم يكن على العبد دين وإن كان عليه دين لم يجر كذا في الحاروي،  
ويسر للعبد أن يوكل وكيلاً بمقصود أحد يدعي رقبته أو يدعي جرحه جرحها بعد إياه أو  
جرح هو العبد ولا بالصلح في ذلك لأن الخصم في هذه الأشياء مولاة وله أن يوكل في حصومته  
لاحر حتى على عبده من كسبه أو حتى عبده عليه أو يدعي رقبته لأنه في كسبه خصم كذا  
في الميسوط في باب وكالة المادون والمكاتب، عبد بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن  
شريكه فوكل لكاتب وكيلاً بالبيع أو الشراء أو الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه وإن  
كتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل في نصيبهما جميعاً استحساناً، وإن كان مكاناً لهما  
فوكّل وكيلاً بشيء من ذلك ثم عثر عن نصيب أحدهما فقبل ذلك جاز في نصيبهما جميعاً  
كذا في الحاروي، ولو كان لكاتب بين رجلين فوكل أحدهما ببعض دين له على آخر أو على  
غيره أو ببيع أو شراء من الآخر أو من غيره فهو جائز. وكذلك إن وكله أحدهما ببيع عند من  
الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت حصومه بينه  
وبين موليه جميعاً فوكل ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكنته أو وكله بالبيع أو الشراء فهو  
جائز كما يجوز مع سائر الأجانب كذا في الميسوط، وأما توكيل المرتد فهو موقوف إن أسلم بعد،  
وإلا فإن قتل أو مات أو لحق بدر الحرب بغير إذن أبي حبيته رحمه الله تعالى كذا في البحر  
المراشق، فلو عثر على جدار خرب ثم جاء مسلماً فإن كان له نصيب قصي بلحقه حرج وكياله عن  
لوكة وإن عثر قتل إن يقضي بذلك فلو كمل على مكانته كذا في الحاروي، وإن وكل امرئ وهو  
في دار الحرب وكيلاً ببيع شيء من ماله في دار الإسلام لم يجر لأن سقوطه بدار الاله من  
سكة كذا في الميسوط، وأما مرتدة فوكيلها جائز في قولهم جميعاً لأن ردّها لا تعتبر في  
حكم ملكها فهي كالمسلمة كذا في المبرح الوهاج، وكذلك إن كان التوكيل قبل ردّها يعني  
بعد ردّها إلا أن يوكل بتزويجها وهي مرتدة قد ثبت باطل حتى لو روجها فوكل في حال الردّة  
لم يجر وإن لم يزوجها حتى أسلمت ثم روجها جاز كذا في الميسوط، ولو وكله بالتزويج وهي  
مسلمة ثم ارتدت ثم أسلمت فزوجها لم يجر وأرددها بخراج له من الوكالة كذا في الحاروي،  
ويجوز من الدمي كما يجوز من المسلم لأن حقوقهم مربعة مصونة من الضياع كحقوقها كذا  
في المنداع، وإذا وكل الدمي المسلم بقاضي خصم له على دمي يكره للمسلم أن يقبض فإن فعل  
رئى لمضروب كذا في الحاروي في فصل الزكاة بقبض الدين، وإذا وكل الدمي مسلمة أن يرهق له  
عند دمي يجرم أن يرهق له خصماً يراهق فإن أضاف فوكل إلى الأمر وأجر به على وجه الرسالة  
صح وإن قال أقرضي لم يجر رهناً كذا في الميسوط في الوكالة بالرهن، الأب إذا وكل رجلاً  
ببيع شيء لأبيه الصبر أو بشراء شيء له أو بالخصومة فهو جائز، وصي الأب كالاب في حوار  
توكيل منه نصبي هكذا في الميسوط، ويجوز لو وصي اليتيم أن يوكل بكل ما يجوز أن يفعله  
بنفسه من أمر اليتيم كذا في المراجعة، فإن كان اليتيم وصياً فوكل كل واحد رجلاً على حدة  
بشياء فام وكيل كل واحد من بوكبين مقام موثقه عند أبي حبيته ومحمد رحمهما الله تعالى  
لا في أشياء معدودة هكذا في الميسوط

ومنها ما يرجع إلى التوكيل وهو أن يكون عائلاً فلا تصح وكالة الصبي والصبي الذي لا

يعقل، وأما المبلوع والخربة فنبها بشرط لصحة الوكالة فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد  
 مادونين كانا أو محجورين كذا في البدائع، ولو وكل صبياً أو عبداً أن يعتق عبده على مال أو  
 غير مال أو يكاتبه فهو جائز كذا في المبسوط في باب الوكالة في العتق والكتابة، الوكيل إذا  
 اختلط عمله بشرب مبيد ويعرف الشراء والقبض فهو على وكالته ولو اختلط عقله بشرب البسج  
 لم يجر لأنه بمنزلة المعتوه كذا في حرمان المعتبين، وأما تعلم بالوكيل في الخدمة مشروط بلا خلاف  
 أما علم الوكيل وأما علم من يعامله حتى لو وكل رجلاً ببيع عبده فدفعه الوكيل من رجل قبل  
 علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجرور بهمه حتى يجيره الموكل أو الوكيل بعد علمه بالوكالة وأما  
 علم الوكيل على المعين بالتوكيل فهل هو شرط ذكر في الروايات أنه شرط وذكر في الوكالة  
 أنه ليس بشرط كذا في البدائع، وإذا قال الرجل: اذهب بشوبي هذا إلى فلان حتى يبيعه أو  
 اذهب إلى فلان حتى يبعث ثوبي الذي عنده فهو جائز وهو إذن له لعلان في بيع ذلك الثوب  
 إن أعلمه المخاطب بما قاله المالك جار بيعة رواية واحدة، وإن لم يعلمه فقبه روايتان، ولو قال  
 اذهب بهذا الثوب إلى القصار حتى يعصره أو إلى الخياط حتى يحيطه فمبيحاً فهو إذن له  
 للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير ضمناً بعمه بعد ذلك كذا في المبسوط في باب  
 ما لا يجوز فيه الوكالة، وفي وكاله الأصل إذا قال لعمه: اذهب إلى فلان حتى يعثق أو حتى  
 يكذبك فاعتقه فلان جار وبصير فلان وكيل بالعتاق علم أو لم يعلم هكذا في الدخيرة  
 والهيض. وكذلك لو قال لامرأته: انتطعي إلى فلان حتى يطلقك فصلفها فلان ولم يعلم بفتح كذا  
 في محيط السرخسي في باب ما تنفع به الوكالة، وعلم الوكيل بالوكالة شرط لعمل الوكالة حتى  
 إن من وكل غيره ببيع عبده أو بطلاق امرأته أو وكيل لا يعلم قطعي أو باع لا يجرور بهمه ولا  
 طلاقه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجمع للصغير كذا في جواهر الاحكام، وإن وكل مسلم حربياً في  
 إنساناً لا يصير وكيلاً قبل تعلمه وهو الغدار كذا في جواهر الاحكام، وإن وكل مسلم حربياً في  
 نار الحرب والمسلم في دار الإسلام فالوكالة باطلة، وكذا لو وكل حربياً في دار الحرب مسلماً في  
 دار الإسلام، وإذا وكل الحربي مسلماً أو قميلاً أو حربياً بمقتضي دين له في دار الإسلام واشهد  
 على ذلك من أهل الإسلام معرج وكيه من دار الحرب بطب ذلك فهو جائز وكذا إذا وكل ببيع  
 أو شراء أو قبض ودبغة أو ما أشبه ذلك، وإذا وكل المسلم أو الدمي حربياً مستأثماً في دار  
 الإسلام بمحمومه أو بيع أو غير ذلك جاز وإذا التحق بدار الحرب بطلت وكالته كذا في الحاوي،  
 وتجوز وكالة الموند بالوكيل مسلم مرتد أو كذا لو كان مسلماً وقت التوكيل ثم ارتد فهو عمى  
 وكالته إلا أن يلحق بدار الحرب فتبطل وكالته كذا في البدائع، في نوادر ابن سماعه عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى: إذا باع المضارب عبداً اشتراه بمال المضاربة من رجل هو وكل المشتري رب  
 المال بقبضه لم يجر، وكذلك لو وكل المشتري شريك البائع بقبضه منه وهو معاوصه أو وكل  
 شريك عسان وهو من تجارتهما قال: ثمة كل من كسب أحبر ببيعة في العبد لا يكون وكيلاً  
 لمشتريه في قبضه كذا في الهيض، وإذا وكل المستأثم مستأثماً بمحمومه ثم لحق الموكل بالدار  
 وبقي الوكيل يخاصم فإن كان الوكيل هو الذي يخاصم بالحربي أحق قبلت الخصومة فيه، وإن  
 كان الحربي هو ادعى عليه فهي القياس تقطع الوكالة حين يحق بالدار وبه مأخذ لأن المقصود

من المخصوصة القضاء، وليس للقاضي ولاية إلزام على أهل الحرب، ولو وكل المستامن ذمياً ببيع متاع أو تقاضي دين سوى المخصوصة ثم لحق بدار الحرب فهو جائز هكذا في المبسوط.

ومنها: ما يرجع إلى الموكل به اعلم أن الحقوق نوعان: حق الله، وحق العبد، وحق الله مرعان: نوع منه تكون الدعوى فيه شرطاً كحد المذنب وحد السرقة فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الإثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً ويجوز في الاستيفاء إذا كان الموكل حاضراً ولا يجوز إذا كان غائباً، ونوع منه: لم تكن الدعوى فيه شرطاً كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في إثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف إما هو في حق إثبات الحد أما التوكيل بإثبات المال في السرقة فمقبول بالإجماع هكذا في السراج الوهاج، وأما حقوق العباد فعلى نوعين: نوع لا يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل بإثباته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وأما التوكيل باستيفاء القصاص إذا كان الموكل وهو الرعي حاضراً جارٍ وإن كان غائباً لا يجوز، ونوع يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالديون والأعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالمخصوصة في إثبات الدين والعين وسائر الحقوق سوى القصاص برضا الخصم بلا خلاف ويجوز التوكيل بالتمرير إنشائياً واستيفاءً بالاتفاق وللتوكيل أن يستوفي سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً هكذا في البدائع، ويجوز التوكيل بالبياعات والأشربة والإجارات والسكاح والطلاق والمناق والمخلع والصلح والإعارة والاستعارة والمهبة والصدقة والإبداع وقبض الحقوق والمخصصات وتقاضي الديون والرهن والإرتهن كذا في الذخيرة، ولا تصح الوكالة في المباحات كالاحتطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن فما أصاب التوكيل شيئاً من ذلك فهو له وكذا التوكيل باتكدي كذا في فتاوى قاضخان، ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا يثبت للملك بها استقرض ندموكلاً إلا إذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول: أرسلني إليك فلان يستقرض كذا فحينئذ يثبت للملك للمستقرض وما استقرض لموكيل وله أن يجمعها<sup>١</sup> من الأمر ولو هلك منك من ماله كذا في الكافي، ويجوز بطلب الشفعة والرد بالعيب وانقصة والاستيهاب هكذا في البدائع، وليس للتوكيل في الهبة أن يرجع فيها ولا أن يقبض الوديعة من المودع ولا العارية من المستعير ولا الفرض ممن هو عليه ولا الرهن من المرتهن، وإن كانت هذه الوكالة من الملتزم لئدك من مالك فوكل رجلاً أن يرهنه عند فلان مديته أو يستعيره له أو يستوحيه فإن التوكيل في ذلك يضيف إلى موكله ولا يضيف إلى نفسه فيقول: إن ريداً يستوحيك عندك أو يسترهنك بماله عليك من الدين أو يستعير منك وإن أصابه إلى نفسه فقال: هب لي أو أعربي أو أقرضني فذلك كله للتوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج.

وأما ألفاظها فكل لفظ يدل على الإطلاق كقوله: وكنتك أو هويت أو أحببت أو وضيت أو شئت أو أردت، ونحو قال: لا أتراك عن طلاق المرأة لا يكون توكيلاً كذا في التنبيه، ونحو قال: واقضي هذا توكيل وأمر هكذا في المحيط، وإذا قال نصيره: أجرت لك ببيع عبيدي هذا

(١) قوله وله أن يجمعها أي الدراهم وعياله المحيط فكان ما استقرض من الدراهم له أي للتوكيل وله أن يجمعها



توكيل صحيح كذا في الدخيرة، ولو قال لغيره. أنت وكيل في قبض هذا الدين بصير وكيلاً وكذا لو قال. أنت حربي، وكذا لو قال. أنت وصي في حياتي، ولو قال: أنت وصي لا يكون وكيلاً، ولو قال. أنت وكيل في كل شيء يكون وكيلاً بحفظ المال لا غير هو الصحيح، وكذا لو قال. أنت وكيل بكل قليل وكثير، ولو قال: أنت وكيل في كل شيء جائر أمرك بصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واحتلتوا في الإعتاق والطلاق والرفق قال بعضهم: لا يملك إلا إذا دل دليل سابقة الكلام وبحره وبه أخذ العقبة أبو الهيثم هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: وكلت في جميع أموري فقال له: طلقت امرأتك أو وقفت جميع أرصحت الأصح أنه لا يجوز، ولو أنفق ماله في عمارة أملاكه أو في نفقة عياله هل يرجع عليه بذلك؟ قيل: ينبغي أن يرجع على الوكيل بما أنفق في عمارة أملاكه وبما أنفق على أهله إن كان قال له. جائر ما صنعت كذا في الخلاصة، قال غيره: وكلت في جميع أموري وأقسمت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة، ولو قال. وكلت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول المبيعات والانتكحة وفي الأول إذا لم تكن عمدة يظهر إن كان امر الرجل مختلفاً ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وإن كان الرجل تاجراً بتجارة معروفة تنصرف الوكالة إليها، رجل له عبيد قال لرجل. ما صنعت في عبيدي فهو جائر فاعتق الكل لا يجوز عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان، إذا أكره السلطان رجلاً أن يوكّل غيره بطلاق امرأته فقال المكره لذلك العير: أنت وكيل فطلق الوكيل امرأته والزوج قال: لم أرد به الطلاق طلقت امرأته بخلاف ما لو قال له ابتداء: أنت وكيل وقال: لم أرد به الطلاق كذا في هـ، إذا قال لامرأته: تو وكيل مني هرجه خوهم كرس<sup>(١)</sup> ففقدت المرأة: أكر من وكيل تو أم خویشان رادست باز داشتم به طلاق<sup>(٢)</sup> فقال الزوج: لم أرد به الطلاق فإن لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جواباً فالتقوى للزوج ويسمى تصديقه إذا حلف وإن سبق يقع واحدة وجمية إن كانت المرأة مدخولاً بها، قالوا: إما يقع واحدة إذا لم يكن السابق دليلاً على إرادة الثلاث وهذا أجواب على قولهما، وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إذا لم يكن لسابق دليلاً على إرادة الثلاث لا يقع شيء، وإن كان سابقة الكلام دليلاً يقع الثلاث عند الكل هكذا في الدخيرة، قال لأبيه، هل أخالعت من زوجك فقالت: تو داني<sup>(٣)</sup> أو قال: هل أزوجك من فلان أو قال لغيره: هل أباع متاعك فأجابا له. تو داني، فهو إذن توكيل بالخلع والنكاح والبيع كذا في جواهر الاحكام، قال لآخر خذ هذا المال. وهرجه مصلحت بيبي بكى<sup>(٤)</sup> لا يكون توكيلاً ولو قال. هرجه مصلحت است بكى رواست<sup>(٥)</sup> فهذا توكيل بملك الإيضاع وغيره كذا في الوجيز للمكردري، إذا قالت المرأة لزوجها في حالة العصب ناكرك دني ميلسم<sup>(٦)</sup> فقد الزوج چه تواني كردن<sup>(٧)</sup> فقالت: كم بدسوري تو<sup>(٨)</sup> فقال لزوج: بكى<sup>(٩)</sup> فقالت: خویشان راسه طلاق دادم<sup>(١٠)</sup> لا تصديق لأنه لا يرد بهذا الطلاق عرفاً كذا في

(١) قد وكلت العلي ما شئت. (٢) إن كنت وكيلت فقد فككت يدي منك بثلاث طلقات. (٣) أنت تعلم. (٤) وأقبل كل ما ربيت فيه المصلحة. (٥) كل ما به تحصله لعملي فيه جائز. (٦) أعمل ما لا يفعل. (٧) ما يمكنك أن تفعل. (٨) أعمل بما جارتك. (٩) اتعلي. (١٠) طلقت نفسي ثلاث طلقات

المحيط، قال لغيره: اشتر جارية بألف درهم لو اشتر جارية لا يصير وكيلاً ويكره ذلك مشورة، ولو قال: اشتر جارية بألف درهم ولك على شرائك درهم فحينئذ يصير وكيلاً ويكون للوكيل اجر مثله ولا يزداد على درهم، رجل قال لغيره: اشتر لي بما عليك جارية لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو قال: اشتر لي بما لي عليك جارية فلان أو قال: هذه الجارية صح التوكيل عند الكل، وكذا لو قال: اسلم مالي عليك في كذا لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو قال: اسلم مالي عليك إلى فلان في كذا صح التوكيل عند الكل وكذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال لغيره: إن سم تبيع عبيدي هذا فامراتي طالق يصير ذلك الغير وكيلاً بالبيع كذا في اللخيرية، رجل قال لغيره: سلطتك على كذا فهو بمنزلة قوله وكلفتك كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: مالك المستغلات فوشت إليك امر مستغلاتي وكان أجرها من إسمان ملك تقاضي الأجرة وقبضها، وكذلك لو قال: إليك أمور ديوالي ملك التقاضي، ولو قال: فوشت إليك امر ديوالي وأمر عماليكي ملك الحفظ والرعي والتعليق والنفقة عليهم، ولو قال: فوشت إليك امر امراتي ملك طلاقها ولتقتصر على المجلس بخلاف ما لو قال: منكنتك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البحر الرائق.

وأما حكمها: فمنه قيام الوكيل مقام الموكل فيما وكله به ولا يجبر الوكيل في إتيان ما وكل به إلا في دفع الوديعة بان قال له: ادفع هذا الثوب إلى فلان فقبله وغاب الأمر يجبر للمأمور على دفعه هكذا في محيط السرخسي، وإن وكله بالمتق فقبل ثم أبى أن يعثق لم يجبر عليه كذا في الحاوي، ومنه أن ليس للوكيل أن يوكل غيره بما وكل إلا أن يطلق له الذي وكله أو يجيز أمره فيما وكل به فيكون له ذلك كذا في شرح الطحاوي، وكل رجلاً بالخصومة وقال: ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل للوكيل بذلك غيره جاز توكيله ويكون الوكيل الثاني وكيل للموكل الأول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الأول أو عزل الموكل أو جن أو ارتد ولحق بدار الحرب لا ينمزل الوكيل الثاني، ولو مات للموكل الأول أو جن أو ارتد ولحق بدار الحرب ينمزل الوكيلان، ولو عزل الأول الثاني جاز عزله ولو أن الوكيل وكل غيره وقال له: ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره كذا في فتاوى قاضيهان، وكل العبد للتاجر مولاه بقبض ديونه فليس للمولى أن يوكل غيره فإن وكل المولى مع هذا وياشر وكيله هل يجوز؟ ينظر إن لم يكن على العبد دين يجوز وإن كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط السرخسي في توكيل العبد المأذون والمكاتب.

وأما صفاتها: فإنها من العقود الهائلة الغير اللازمة حتى ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحبه كذا في النهاية، ومنه أنه أمين فيما في يده كالمودع فيضطر بما يضمن به المودع ويبرأ به، والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فهو دفع له مالا وقال: اقتضه فلاناً عن ديني فقال: قضيته وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة الذمة وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البحر الرائق، ولا تجب اليمين عليهما وإنما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فإن صدق المأمور في الدفع فإنه يحلف الآخر بالله ما قبض فإن حلف لا يسقط دينه ولم يظهر القبض، وإن نكل ظهر قبضه ويسقط عن الأمر دينه، وإن صدق الأمر أنه

لم يقضه وكذب المأمور فإنه يحذف المأمور خاصة لفقد دمه إليه فإن حلف برئ وب كل دمه ما دفع إليه كذا في شرح الطحاوي.

وأما ما يتصل بذلك. فانه أنه يتحمل الجهة البسيطة هي الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أي شرط كان ولا يصح شرط خيار فيها لأن شرط الخيار شرع في لزم يحتمل التمسح والوكالة غير لازمة كذا في فتاوى قاصحان، حتى إن من قال أنت وكيل في صلاتي مرأتي على أنني بالخيار ثلاثة أيام أو على أنها بالخيار ثلاثة أيام فالوكالة جائزة والشرع باطل كذا في المحيط في أنواع الخيار في الوكالة، ومنه صحة إضافتها لتقبل التقييد بالزمان والمكان فمرأى به عدة لم يجر بعهدة اليوم، ولو قال: أعتني عبيدي هذا أو صديق مرأتي بعد أن يمضيه اليوم، ولو قال: بع عبيدي اليوم أو قال: اشتري عبيداً اليوم أو قال: أعتني عبيدي اليوم ففعل ذلك عد فيه روايتان بعضهم قالوا: يصحح أن الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوى قاصحان، ولو وكله بتفاسي دمه بالشام ليس له أن يتفاسد بسكوته كذا في البحر الرائق، ومنه صحة تعليلها ولو كان إذا حل مائي مبيع أو إذا قدم فلان متفاسد، أو إذا أثبت شيئاً فانت وكنتي في بصره أو إذا قدم الحاج فانت مبيع أو إذا قدم فلان متفاسد، ومنه أن كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل إلى إضافة إلى الموكل ويكتفي بالإضافة إلى نفسه كالتباعد والاشترى والإجازات والصلح الذي هو في معنى البيع محفوقه راجعة إلى الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق كمالك والمالك كالأجنبي كنسليم البيع ومضاهة النفس وقبضه وقبض البيع والخاصة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا في سبائك، والمالك يثبت بموكل خلافة عن الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى دوي محارمه لا يعتبر عليه هكذا في السراج الزهاج، ولا ينتقل الحق إلى الموكل فيما يضاف إلى الوكيل ما دام الوكيل حياً وإن كان عبثاً كذا في البحر الرائق، وكيل البائع هو الذي يطالب بمسليمه البائع إذا بعهده المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الزهاج، وإذا طلب الموكل المشتري بالثمن منه أن يمسحه إليه فإن دفعه إليه جاز ولم يكن للوكيل أن يطالبه ثامناً كذا في جواهر البيرة، ولو مسح المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل إن بقده إليه، وب بعد الثمن إلى الموكل رجع به عليه، ولو لم يستحق المبيع ولكن اشترى وجد به عيباً منه أن بعد صم الوكيل وإذا نسب العيب عنه وردّه عليه بقضاء خاص أخذ الثمن من الوكيل إذا بقده إليه وإن دفعه إلى الموكل فاحده من الموكل، وكذلك الوكيل بالشراء هو المطالب بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقبض المبيع من البائع دون الموكل وإذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن عن البائع دون الموكل كذا في السراج الزهاج، ولو ادعى أنه رسول وقال إن البائع فإنه وكيل مطالب بالثمن فالحق للمشتري والبيعة على البائع، عيّد اشترى من رجل شيئاً فقال البائع: لا أسلم إلا أن اتسع لأنك محجور وقال العيّد: أنا مأمور كذا القول قول لعيّد ولو أقام البائع ابية على أن العيّد أقر أنه محجور قيل إن يتقدم إلى القضاء بعد للشراء لم تقبل بسته، عند باع من حل شيئاً ثم قال: هذا الذي بعثك لمولاي وأنا محجور وقيل المشتري: بل أنت مأمور كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العيّد والموكل بالإجارة الخاصة في ثباتها وقبض الأجر وحسب المساجر به وإن ذهب الأجر

للمستأجر أو إمرأه جاز إن لم يكن بعينه<sup>(١)</sup> وإن كان بعينه لا كذا في البحر الرائق، ومنه إن كل عقد يحتاج فيه إلى إضافته إلى الموكل فحقوقه ترجع إلى الموكل كالتكاح والطلاق على مال والعناق عليه والخلع والصلح عن دم الصمد والكتابة والصلح عن إنكار المدعى عليه كذا في البدائع، ولا يطالب وكيل الزوج بالصداق ولا يلزم وكيل المرأة تسليتها، وكذلك إذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر، وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة، وكذلك الوكيل بالخلع إن كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع، وإن كان وكيل المرأة فلا يؤخذ بيد الخلع إلا إذا ضمن كذا في السراج الوهاج، هذا كله إن كان الوكيل من أهل المهددة هكذا في البدائع، وإذا وكل صبياً محجوراً بأن يبيع له أو وكله بأن يشتري له شيئاً فباع شيئاً أو اشتري جاز إذا كان بمقتل ذلك ولا عهدة على الصبي وإنما المهددة على الأمر كذا في اللخيرة، ولا خيار للمستشري ولا للبايع سواء علما بكونه محجوراً أو لم يعلم في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج، وإن كان صبياً مافياً له في التجارة فإن كان وكيله بالبيع بضمن حال أو بضمن مؤجل فباع جاز ولزمته المهددة فاما إذا كان وكيله بالشراء إن كان وكيله بالشراء بضمن مؤجل لا تلزمه المهددة قياساً واستحساناً بل تكون المهددة على الأمر حتى أن البايع يطالب الأمر بالضمن دون الصبي وأما إذا وكله بالشراء بالضمن الحال فالتقياس أن لا تلزمه المهددة وفي الاستحسان تلزمه كذا في اللخيرة، وإذا وكل الحر عبداً مافياً بأن يشتري له عبداً أو جارية أو طعاماً أو غير ذلك بالثمن ولم يدفع إليه الألف أو دفع إليه فاشترى له العبد على ما أمره به فالشراء جائز والمهددة على المأذون، ولو كان الأمر أمر العبد أن يشتري له نسفة فاشترى العبد ذلك كما أمره لأمر كان جميع ما اشتراه العبد للعبد ولا شيء للأمر، وإذا وكل المأذون رجلاً ببيع شيء مما في يده أو شرائه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة آخر، وإن كان المأمور مبرداً جاز بيعه ولكن يتوقف حكم المهددة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن أسلم كانت المهددة عليه وإلا فهي على الأمر كذا في السراج الوهاج.

**فصل في إثبات الوكالة والشهادة عليها وما يتعلق به:** حضر مجلس الحكم بحوارزم عند حاكمها ووكّل بقبض كل حق له بخوارزم فإن كان الحاكم يعرف الموكل اسماً ونسباً يجعله وكيلاً فإذا حضر عند هذا الحاكم رجلاً وأدعى حقاً للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج إلى إثبات الوكالة، وإن كان لا يعرف الموكل لا يجعله وكيلاً لأن معرفة المقضي له وقت القضاء شرط ليعلم أن الحكم لمن يكون، وإن أراد للموكل أن يبرهن أنه فلان بن فلان القلاني حتى يحصل العلم للقاضي فلا يقبل حل لعدم الخصم وإن أراد أن يبرهن عليه ليكتب إلى قاضي الدشت بذلك يعني أن فلان بن فلان العلاني وكل فلان بن فلان القلاني بكذا يقبله ويكتب به لأن حضرة الخصم ليست بشرط لسماع البينة للكتاب الحكمي كذا في الوجيز للكردي، ادعى أن فلاناً وكله بطلب كل حق له بالكوفة وتبضه والخصومة وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر أحد قبله للموكل من القاضيين لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصماً جاحداً لذلك أو ملزماً به فحينئذ يسمع وتنفذ له الوكالة فإن حضر بعد ذلك

غيراً آخر ثم يحتج إلى إعادة البيعة، ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل إنسان بعينه يشترط حضوره بعينه، وإذا ثبت بحضوره وجاء الخصم آخر بغير البيعة على الوكالة مرة أخرى كذا في نهر الرلق في باب الوكالة بالخصومة، وإن برهن على الوكالة على إنسان بعينه في حق له ادعى عليه موكله حتى آخر لا يحتج إلى إعادة البيعة على وكالته بخلاف دعواه بوكالة عن موكل آخر كذا في الوجيز للكردي، أقام رجل بيعة أن فلاناً وكله فلان بن فلان بغير المال الذي له على هذا فأقر لعزم بالدين وجحد الوكالة أو جحد جميعاً فأقام الوكيل البيعة على الوكالة وعلى الدين فإن القاضي يقضي بوكالة الوكيلين جميعاً وليس للحاصر أن يقضي الدين حتى يحضر الغائب لأن الحاصر هاهنا انتصب خصماً عن الغائب لأنه يدعي لنفسه حقاً متصلاً بحق الغائب لأن أحد الوكيلين بالقبض لا ينزعه بالقبض فإن حضر الغائب قبضاً الدين ولا يحتج الذي حضر إلى إثبات وكالته كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة، ادعى أنه وكيل فلان بغير دينه أندي على هذا فحضر وبرهن على لوكاله والدين برهان واحداً قد الإمام بقبول على الوكالة ويحكم بها ثم تعاد البيعة ثانياً على الدين بعده هكذا في الوجيز للكردي، وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا أقامها على لكر جملته يقضي بالكل ولا يحتج إلى إعادة البيعة على الدين وهو الاستحسان واستوى على قوله هكذا في جوهر الاحلاطي، رجل وكل رجلاً ببيع عين من عياد ماله فأراد الوكيل أن يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الوكيل وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره فله وجوه:

أحدها: أن يسمى الوكيل للمعين إلى رجل ثم يدعي أنه وكيل عن مالكه بالبيع والبيع فسلمها لي يقول ذو اليد لا علم لي بالوكالة فيعزم البيعة على أنه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك ويأمره بالتسليم إليه فيبيعها.

وثانيها: أن يقول هذا ملك فلان أبيع منه فلاناً باعته من يأمره ببيع بغير المشتري. لا أقبل منك لأنني أحاط أن يبيعه، ثالثاً ويسكر الوكالة وربما يكون المقصود هاتكاً في يدي أو يحصل فيه نقصان فيصمم فيقيم الوكيل بيعة أنه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على القبض.

وثالثها: رجل ادعى أن لدر التي في يده ملك فلان وأنت وكيله بالبيع وقد بعث مني فقل. بعث منك ولكن نسيت بوكيل عن فلان ولم بوكسي بالبيع فأقدم مدعي للشراء بيعة أنه وكيل فلان بالبيع فهو خصم نقبل البيعة عليه فيثبت كونه وكيلاً عنه في البيع كذا في البحر الرائق بإقتلاً عن حرة المصنف، رجل وكل رجلاً بقبض دينه من فلان والخصومة فيها فأحضر الوكيل المدينون فأقر المدينون بالوكالة ونكر الدين فأقام الوكيل البيعة على الذين لا تقبل بيعة لأن البيعة على الدين لا تقبل إلا من الخصم وبإقرار المدينين لم تثبت الوكالة فلم يمكن خصماً إلا ترى أن المدينين لو أقر بالوكالة فقل. لو كرس أن أثبت الوكالة محاقاً أن يحضر الصالح ويسكر الوكالة قبلت بيعة وإن كانت البيعة قائمة على المقر كذا في فتاوى قاضيهان، رجل ادعى على رجل حقاً لغائب وأقام بيعة أن الغائب وكله بطلب حقه وخصومته في ذلك فأقام مدعي عنه بيعة أن الموكل أخرج هذا عن الوكالة بمحض أو بغير محضر منه قبلت هذه البيعة وثبت

الوكالة، وكذلك إذا أقام البينة على إقرار بوكيل أن الموكل أخرج من بوكالة قبلت البينة وكذلك إذا أقام البينة على إقرار الموكل أنه لم يوكله قبلت البينة كذا هي المحيط في بعض الثامن من كتاب الوكالة، ولو دفع الغريم المال إلى الوكيل ثم أقام لبينة أنه ليس بوكيل أو أقام البينة على إقراره أن الطالب ما وكله لا تقبل ولو أراد أن يستعمله على ذلك لا يحلف عليه فإن أقام الغريم البينة أن الطالب جحد الوكالة وقبض المال مني تقبل كذا في الكافي في باب التوكيل بالخصومة، الوكيل يقبض الدين إذا أقام بينة على الدين فنقض القاضي على الغريم بذلك وأمر بدفع المال إلى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم أقام الغريم بينة على أنه قصده إلى ربه المال فلا سبيل له على الوكيل إنما سبيله على الموكل لأن يد الوكيل يده كد هي المحيط في الفصل الثامن، رجل وكل رجلاً بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلاً يدعي عليه ما لا يملكه فأنكر المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل: أن أقيم البينة على الوكالة لتكون حجة لي على غيره فإن القاضي يقبل بینه ويجعله وكيلًا مع حقر ومع غيره كد هي فتاوى قاصيخان، ادعى على رجل أنت وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كد فقال المدعي عليه ما وكلني فلان بالخصومة وبرهني على أنه وكيل بالخصومة تقبل كد في موحير لشكر دي، وإن شهدا بوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أم لا وقال: أخبرني الشهود أنه وكلني فأنا أصليه فهو جائز لأنه يحبر شاهدين وثبت العلم للقاضي فلان يثبت العلم بوكيل أو يثبت علمي وكالته وهو يحدد فإن كان وكيل الطالب فليس له أن يأخذ بتلك الشهادة لأنه أكذب شهوده وإن كان وكيل المطلوب فإن شهد أنه قبل الوكالة لزمته لأن وكيل المطلوب بعد قومه بجبر على جواب الخصم، وإن لم يشهدا على قبوله فله أن يقبل وله أن يرد لأن الثابت من التوكيل ببنية كذا ثبت بالبنية هكذا في النيسوب، وإن كان المطلوب غائباً فادعى الطالب في داره حقاً وجاء ناسي المطلوب فشهدا أن المطلوب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار والوكيل يحدد أو الطالب يطلب، والمصوب إذا دفع المال إلى إنسان وادعى أنه وكيل الطالب بقبضه ثم قدم الطالب فحدد وشهد للمطلوب أن الطالب بوكالة حدوث، ولو كان وكيل الطالب يدعي الوكالة والمصوب يحدد فشهدا أن الطالب بالوكالة لم تقبل سوء كانت الوكالة بالخصومة أو يقبض الدين أو يقبض العين فإن أقر المطلوب بالوكالة هي الدين يؤمر يدفع الدين إلى الوكيل لإقراره على نفسه، ولو كان بالخصومة لم يجز إقراره لاحتمال أنهما توافقا ليقر الوكيل أنه لا حق له، وإن كان أقر في قبض العين ففي ظاهر الرواية أنه لا يصح إقراره ولا يؤمر بتسليم العين كذا في المحيط، ولو كان مسلم في يديه دار ادعى دمي فيها دعوى ووكيل وكلاً بشهادة أهل الدمة له فجر شهادتهم على الوكالة أقر مسلم بالوكالة أو أنكر لأن إقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب لأنه بصدق حق الغير فإذا يلزمه ذلك بشهادة أهل الدمة على المسلم كذا في النيسوب، رجل وكل رجلاً بقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يصبر وكيلًا بقبض وخصومة، ولو شهد الشهود أن صاحب الدين أرسله في أحد الدين فإنه لا يكون وكيلًا بالخصومة في قولهم، وكذا لو شهدوا أنه أمره بأحد دينه من لا يصبر وكيلًا بالخصومة، وكذا لو شهدوا أن صاحب دين

إنابه مناب نفسه في قبض الدين، ولو شهدوا أن الموكل قال له: جعلتك حراً في قبض ديني من فلان، أو قال: سلطت علي قبض ديني من فلان أو قال: جعلتك وصي في حياتي في قبض ديني من فلان بصير وكيلاً بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شهد أحدهما أنه وكيله بقبض الدين وشهد الآخر أنه أمره بقبضه أو أرسله ليقبضه وهو مقر بالدين فيه أخذه وليس له أن يخاصمه إذا أنكر الدين كذا في المحيط، ولو شهد أحدهما أنه وكيله بقبضه وشهد الآخر أنه وكيله بتقاضيه أو يطلبه منه فالشهادة جائزة وعلي ما استحسن أصحابنا يجب أن لا تقبل هكذا في شرح أدب القاضي للمصنف، ولو شهد أحدهما أنه وكيله ببيع هذا العبد مطلقاً والآخر أنه وكيله بالبيع وقال: لا تبع حتى تستلمني ببيع الوكيل جاز لاتفاقهما على الوكالة بالبيع وانفراد أحدهما بالشرط الاستمرار، ولو قال أحدهما: وكل هذا ببيعه وقال الآخر: وكل هذا وهذا ببيعه لم يكن لهما ولا لأحدهما أن يبيعه، وكذا في قبض العين ولو كان في الخصومة فلنذي اتفاقاً عليه أن يخاصمه لكن لا يقبض هذا وحده إذا قضى له به كذا في المحيط، ولو شهد أحدهما أنه قال له: أنت وكيل في قبضه وشهد آخر أنه قال له: أنت حري في قبضه قضى به، وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال أحدهما وكيل وقال الآخر: وصي لم يقبل إلا أن يقول: وصي في حياتي، ولو قال أحدهما: وكيل بالخصومة في هذه الدار إلى قاضي بلد كذا وقال الآخر: إلى قاضي بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المبسوط، ولو كان هذا في العقدين لتحكيم لم تقبل، وكذا لو ذكر أحدهما قاضي كذا وذكر الآخر قاضيها لتحكيم وإن شهد أحدهما بتوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة وطلاق ثبت في حق الأولى، وكذا في البيع والكتابة والعق، ولو قال أحدهما: وكيله بقبضه، وقال الآخر: سلطه على قبضه فهما سواء في المعنى كذا في المحيط، شهدا على الوكالة ثم قال أحدهما: وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ولم تجز شهادة أحدهما على العزل كذا في المبسوط، ولو شهدا بوكالة إنسان وقضى بها ثم رجعا لم يصل النضاء بالوكالة ولم يضمن كذا في المحيط، ولو وكيله بتقاضيه دين له بشهود ثم غاب فشهد ابنه الطالب أن أباهما قد عزله عن الوكالة وأدعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما فإن لم يدع المطلوب شهادتهما أجبرته على دفع المال إليه، وكذلك شهادة الأجنبية في هذا فإن جاء الطالب بعد دفع المال فقال: كنت أخرجته من الوكالة فلما ضمن المطلوب، فإن كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن به أن يضمن لأن شهادتهما الآن لأبيهما في بقاء دينه على المطلوب، وإن كان الشاهدان أجنبيين فقد ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب أن يرجع بماله على المطلوب كذا في المبسوط، ولو شهد ابنه الطالب قبل قدوم أبيهما أن أباهما وكل هذا به وعزل الأول فإن جحد المطلوب ذلك لم يقبل لا على عزل هذا ولا على وكالة هذا وبقي الأول وكيلاً فيؤمر بدفع المال إليه، وإن أقر المطلوب بذلك ثبت للعزل بشهادتهما على أبيهما ويدفع المال إلى الثاني بإقرار المطلوب كذا في المحيط، وإذا ادعى الوكيل دعوى في دار في يدي رجل لموكله فأنكر ذو اليد الوكالة وادعى عهدهما ابنه ذي اليد على الوكالة بالخصومة فهو جائز لأنها يشهدان على أبيهما هكذا في المبسوط، ولو شهد ابنه الوكيل أن الطالب عزل أباهما ووكّل هذا، الآخر بقبضه جاز فإن كان الشاهدان ابني

الوكيل الثاني لم تقبل على وكالة ايست وتقبل على عزل الآخر كذا في المحيط، وإن كان الهالك ذمياً فشهد مسلمان أنه وكل هذا المسمم بقض دينه على هذا المطلوب مقرر وشهد الدميان أنه عزله عن الوكالة وكل هذا الآخر ثم يحزر ذلك على الوكيل الاو ولو كان الاو ذمياً جاز عليه كذا في البسوط، والله اعلم

### الباب الثاني في التوكيل بالشراء

الأصل ان الجهالة إذا كانت تمنع الامتنان ولا يمكن تداولها تجمع صفة الوكالة وإلا فلا كذا في التبيين، والجهالة ثلاثة أنواع: فاحشة وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشراء الثوب والذباة والرفيق وهي تمنع صحة الوكالة وإن بين الثمن، ويسيرة وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء الخمر والبخل والعرض والثوب لهروي والمروي فإنها لا تجمع صفة الوكالة، وإن سم بين الثمن، ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالتوكيل بشراء عبد أو أمة أو دار فإن بين الثمن أو النوع تصح وتلحق بجهالة النوع، وإن لم بين الثمن أو النوع لا تصح وتلحق بجهالة الجنس كذا في الكفاية، أمره بشراء ثوب لهروي أو عرض أو بعل صح سمي ثماً أو لا وبشراء عبد حاز إن سمي ثماً، وإن لم بين الثمن لم يجوز وبشراء ثوب أو دابة لا يصح وإن سمي ثماً، وهذا كله إذا لم يكن فيه دلالة على العموم فإن قال: اشتر لي ما رأيت جازت الوكالة لانه مؤوض الأمر إلى رايه كذا في التبيين، وكذا لو قال: اشتر لي يالغ ثباً أو دواً أو أشياء أو ما شئت أو ما رأيت أو أدنى شيء حضرك أو ما يوجد أو ما يثمن صح، وكذا لو قال: اشتر لي وسم يرد عليه يالغ أو بيع أو اجعل العا من مالك بضاعة لانه تعويض كذا في الكافي، وكذا إذا قال: أي ثوب شئت أو أي دابة شئت أو ما تيسر لك من الثياب والدواب صح هكذا في البدائع، ولو قال اشتر لي اثواباً أو الاثواب لا يصح لان الاثواب اسم جمع وأداء ثلاثة وإلام تدل على التكثير وأكثر ما يتناول اسم الجمع بهذا اللفظ عشرة وإذا لم يجز في الواحد فلان لا يجوز في هذا اللفظ أوسى إذ الجهالة فيه أكثر كذا في محيط السرخسي، ولو قال: اشتر لي داراً لا يصح ما لم بين الثمن وعند بيانته ينصرف التوكيل إلى دار في المصر الذي هما فيه وقيل: مع بيان الثمن لا بد من بين المله كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: اشتر لي داراً بالكوفة يالغ صحت اتفاقاً ولو قال: داراً بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعاً متقارباً بعينه من بعض جارت ذكر الثمن أو لم يذكر، وكنهه بشراء دار ببلح فاشترى خارجها إن كان الموكل من أهل البلد لا يجوز وإن كان من أهل الرستاق جاز كذا في البحر الرائق، ولو قال: اشتر لي داراً بالشام يالغ درهم عهد حامد لانه متفاوت كذا في المحيط، ولو قال: اشتر لي حبة لؤلؤ أو فص ياقوت أحمر ولم يسم الثمن لم يجز فإن اشتراه كان لموكل كذا في المحيط، ولو قال: اشتر لي البسراج الإبراج، ولو وكله بشراء حبة أو مقدار آخر ولم يسم مقدار ولا ثماً لا، وبو سمي كيلاً معروفاً صح كذا في حاشية المكردي، التوكيل بالشراء يجوز أن يشترى بمثل القيمة ورعاية يتعابن الناس في مثلها قال الإمام حواهر راده هذا فيما ليست له قيمة معلومة عند أهل ذلك البلد وأما ما له قيمة معلومة عندهم كالحب واللحم إذا راد لا يلزم الأمر قلت الزيادة أو كثرت كد في الجوهرة النيرة، وإن قال: اشتر لي حارية





بألف درهم أو اشترى جارية بألف درهم من مالي أو بهذا الألف وأضاف إلى مال نفسه يكون  
توكيلاً حتى لو اشترى المأمور يكون مشترياً للأمر، ولو قال: اشترى جارية بألف درهم أو هذه  
الجارية بألف لا يكون توكيلاً ويكون المأمور مشترياً لنفسه، قال لعبد: اشتر لي جارية بهذه  
الألف الدرهم وأشار إلى الدنانير كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشترى بالدرهم كان مشترياً  
لنفسه هكذا في فتاوى فاضلحان، الوكيل إذا خالف من حيث الجنس لا يبعد عنى الأمر وإن  
كان أماني به أجمع من المأمور به كما إذا أمره أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بألف دينار، وإن  
كان من حيث الوصف أو القدر إن كان المأني أجمع يبعد عنى الأمر كما إذا أمره أن يبيع عبده  
بألف درهم فباعه بألف وحمسمائه، وإن كان أسيراً لا يبعد عنى الأمر كما إذا أمره أن يبيع عبده  
بألف درهم فباعه بمسعمائة درهم هكذا في المحيط، وإذا قال اشتر لي جارية بألف فاشترى بأكثر  
من الألف يلزم الوكيل دون موكل، وبو قال: اشترى جارية بألف درهم أو بمائة دينار فاشترى  
جارية بما سوى الدراهم والدنانير لا يلزم الموكل إجماعاً، كذا إذا وكله بأن يشتري به جارية  
بألف نسيت فاشترى بألف حالة لزم الموكل، ولو أمره بأن يشتريه بألف فاشترى بألف نسيت  
لزم الوكيل كذا في البدع، ولو وكله بشيء جارية بألف درهم فاشترى جارية بمائة دينار فاشترىها بدرهم  
يشتريه بألف فهو للموكل كذا في المسامع، وكذا يشترى جارية بعينها بمائة دينار فاشترىها بدرهم  
قيمتها مائة دينار لم يلزم الأمر في قولهم في مشهور من الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى: أنه يلزم الأمر كذا في الحادي، رجل وكل رجلاً بأن يشتري به عبد فلان بألف  
وقطعت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الأمر كذا في فتاوى فاضلحان، إذا وكله بشيء جارية وسمى  
جسماً وثمنه فاشترى له جارية عمياء أو مقطوعة اليد أو الرجلين أو معدة أو مضمومة جار  
عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعبد هما لا يجوز والعوراء ومقطوعة إحدى يدي أو إحدى  
الرجلين تجوز بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي، وإذا اشترى جارية مقصوعة اليد والرجل من  
خلاف لزم الموكل هكذا في البدع، ولو قال: اشتر لي رقة لم يجر شراء العمياء ولا المقطوعة  
اليدين أو الرجلين إجماعاً، ولو اشترى العوراء أو مقطوعة إحدى الرجلين لزم الموكل إجماعاً  
كذا في السراج الوهاج، ولو وكله بشيء جارية وبشئ ثمنها وجسماً فاشترى ذات رحم محرم  
من للموكل أو جارية حنف للموكل يعتقها إن سكتها صح واعتقب كذا في الدخيرة، وإذا وكله  
ببيع وصيغة أو شرائها فصار عجزاً فباع ذلك أو اشترى عجزاً، وكذلك حمل واحد إذا  
كبر كذا في الظهيرية والمحيط في فصل لعزل، إذا قال اشتر لي خادماً بألف درهم فإن الخادم  
يكون على العبد والأمة كذا في الدخيرة، ولو وكله أن يشتري به لحماً بدرهم فاشترى له لحم  
صان أو بقر أو إبل لزم الأمر، وإن اشترى كرشاً أو بطوناً أو أكباداً أو رؤوساً أو أكراعاً أو لحماً  
قد يدا أو لحم الطيور أو الوحوش أو شاة حية أو مذبوحة غير مسلوحة لزم الأمر، لا أن يكون  
المدفوع قليلاً هكذا في فتاوى فاضلحان، ولو أمره أن يشتري له لحماً بدرهم فاشترى شحم  
البطل أو الألية أو ألية فاشترى له شحم أو شحم فاشترى له ألية لم يلزم الأمر هكذا في السراج  
الوهاج، ولو وكله أن يشتري له لحماً فاشترى مشواً أو مطبوخاً لم يحز على الأمر إلا إذا كان  
مسافراً نزل خائفاً، ولو أمره أن يشتري له سمكاً بدرهم فهذا عنى الطرى الكبير، ولو أمره أن

يشترى له رأساً فهو على رؤوس النعم دون غيرها من الإبل والبقر وهو على المشوي منها دون  
التيء كذا في السراج الوهاج، والتوكيل بشراء البيض ينصرف إلى بيع الدجاج خاصة كذا في  
فتاوى قاضيان، ولو أمره أن يشتري به لبناً فهذا على المتعارف في البلد من لبن البقر والغنم،  
وكذلك السمس وإن تصارها فهو محمول عليهما كذا في الحلوي، ولو وكله بشراء دهن فهو  
على كل دهن يباع في السوق، وكذا إذا قال: فاكهة فهو على كل فاكهة يباع في السوق كذا  
في الذخيرة، ولو دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يشتري به بها طعاماً ذكر في الكتاب أن التوكيل  
ينصرف إلى الحنطة ودقيقها، قال الشيخ الإمام المعروف بحواشي زاده: إن كانت الدراهم كثيرة  
بحيث أن تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف إلى الدقيق والخبز وإن كانت قليلة بحيث لا  
يشترى بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير، وإن كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة  
والدقيق ولا ينصرف إلى الخبز قالوا: هذا في عرفهم، أما في عرفنا فاسم الطعام ينصرف إلى  
المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوي وما يؤكل مع الخبز أو وحده كذا في فتاوى قاضيان، قال  
المصدر الشهيد: وعليه الفتوى، وإذا لم يدفع إليه دراهم وقال: اشتر لي طعاماً لم يجز على الأمر  
لأنه وكله أن يشتري له مكلاً ولم يبين مقداره كذا في التبيين، التوكيل بشراء الكبش لا يثبت  
شراء السمجة حتى لو اشترى لا يملك الموكل، وكذا لو وكله بشراء عناق فاشترى جدياً كذا في  
البدائع، ولو أمره أن يشتري به فرساً أو بردوناً وسمى به ثمناً فاشترى له ركبة من الخيل أو  
البرادين فإن هذا لا يجوز على أهل الأمصار ويجوز في البلدان التي يتحد فيها الخجور والرمات،  
وأما البغال فيجوز فيها الذكر والأنثى في الأمصار وغيرها ما لم يسم أنثى فيخالف إلى ذكر أو  
ذكر فيخالف إلى أنثى كذا في السراج الوهاج، والبقر يقع على الذكر والأنثى، وكذا البقرة في  
رواية الجامع وهو الصحيح، والدجاج على الذكر والأنثى والدجاجة على الأنثى، واليعبر على  
الذكر والبقاة على الأنثى، ولا يقع اسم البقر على الجاموس وإن كان من جنس البقر هكذا في  
البدائع، ولو أن مالهياً وكل آخر بشراء حمار فاشترى له حملاً مصرها يصلح للركوب دون  
للعمل لم يلزم الموكل، فإن كان سمي به ثمناً فاشترى حماراً بذلك المسمى من الشمن وقبحته  
مثل الشمن أو أقل أو أكثر قدر ما يتعلم الناس في مثله جاز على الموكل، وإن كان حلالاً ذلك  
جاز على التوكيل كذا في السراج الوهاج، ولو وكله بشراء الأضحية بتقيد بأيام البحر وبشراء  
القمح والجمد بوقته من السنة الأولى حتى لو اشتراه في السنة الثانية في وقته لا يجوز، وكله  
بشراء بقرة الأضحية سوداء فاشترى بيضاء أو حمراء لم الأمر، ولو بانثى فاشترى ذكراً لا، وكذا  
الشاة، ولو بقرأ ولم يقل أنثى لم الموكل، ولو وكله بشراء كبش اقرون ليصحب فاشترى كبشاً ليس  
باقرون لا يلزم الأمر هكذا في الوجيز للكردي، دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يشتري له  
بها حنطة يزرعها ودفع إليه الدراهم ليوزعها فاشترى المأمور حنطة قالوا: إن كان اشتراها التوكيل  
في أوان الزراعة ووزعها في غير أوانها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة،  
وإن كان المأمور اشترى الحنطة في غير أوان الزراعة كان المأمور مشترياً لنفسه فيضمن دراهم  
الأمر كذا في فتاوى قاضيان، ولو أمر إنساناً أن يشتري له حملاً ينصرف الأمر إلى ما يركبه  
الأمر حتى لو كان الأمر هو القاضي فاشترى المأمور حملاً مقصود الأذنين أو مقطوع الذنب لا

يجوز بخلاف ما إذا كان الأمر هو القليبي حيث يجوز كذا في حزانة المفتين، الوكيل يشراء عبد حبشي إذا اتفق الدراهم على نفسه واشترى بما أمر به من عبده يكون المشتري للوكيل دون الأمر هو المفقار، ولو اشترى ما أمر به ثم اتفق الدراهم بعدما سلم ما اشترى إلى الأمر ثم نقد البائع غيرها جاز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل ببيع في بعض النسخ، وكثر رجلا بأن يشتري له داراً بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار أولاً ثم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز فإن استحق النصف الذي اشتراه الموكل أولاً كان له أن يرد الباقي لأن شراء الوكيل كشراء الموكل، ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرد الباقي كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل يشراء عبد بعينه إذا اشترى نصفه فاشترى موقوف إن اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة، ولو خاصم الموكل الوكيل إلى القاضي قبل أن يشتري الوكيل وانزمت القضية الوكيل ثم إن الوكيل اشترى الباقي يلزم الوكيل جميعاً، وكذلك هذا في كل ما في تبعية ضرر وفي تشخيصه عيب كالعبد والأمة والذابة والوثوب وما أشبه ذلك، وإن وكله بشراء شيء ليس في تبعية ضرر ولا في تشخيصه عيب فاشترى نصفه لزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباقي نحو أن وكله بشراء كمر حنطة بمائة درهم فاشترى نصف الكمر بخمسين، وكذا لو وكله بشراء عبيدين بألف درهم فاشترى أحدهما بخمسمائة لزم الموكل إجماعاً وكذا لو وكله بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحداً منها كذا في البدائع، ولو وكله أن يشتري له عبيدين بأعينهما بألف فاشترى أحدهما بمائة لم يجز على الأمر إذا اشتراه بأكثر من حصته من الألف، وإن كان اشتراه بخصته منه أو بأقل جاز وكذا إذا اشترى الباقي بالباقي جاز للكل على الأمر كذا في الحاوي، أمر رجلاً أن يشتري له داراً بألف فاشترى نصف دار ورثها الموكل مع أخيه جاز كذا في حزانة المفتين، ولو أمر رجلاً أن يشتري له نصف دار عبر مقسومة بألف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وبطلت قسمته، وإن كان ذلك فيما يكال أو يوزن يجوز الشراء والقسمه جميعاً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وكله بشراء دار فاشترى داراً لا بناء فيها جاز لأن الدار اسم للمربعة، هذا إذا اشترى صحراء كانت مبنية هي الأصل ثم خربت فاما إذا لم تكن مبنية في الأصل فإنه يلزم الوكيل لأن ما اشترى لا يسمى دار وفي عرفنا لا يلزم الأمر في الوجهين لأن في عرفنا لا تسمى الصحراء داراً كذا في محيط السرخسي، وإذا وكله بشراء عشرة أرواح لم يدرهم فاشترى عشرين رطلاً بدرهم من خم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت عشرة أرواح من ذلك اللحم تساوي قيمتها درهماً، وإذا كانت عشرة منه لا تساويه نقد للكل على الوكيل إجماعاً، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يلزم العشرة هكذا في السراج الموهاج، دفع إلى رجل درهماً وضماً وأمره أن يشتري له ببعضه لحماً وبعضه خبزاً قالوا: الحيلة له في ذلك أن يأمر القصاب ليشتري القصاب لنفسه خبزاً بنصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه بنصف درهم خبزاً وبنصف درهم خبزاً ويدفع إليه الدرهم الصحيح أو يأمر الخباز ليشتري لنفسه بنصف درهم خبزاً ثم يفعل ما قلنا كذا في فتاوى قاضيهان، أمره بشراء

ثوب هروري بعشرة فاشترى ثوبين هروريين بعشرة كل يسوي عشرة لا يلزم الأمر واحد منهما عنده لعدم إمكان الترجيح، ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسألة بحالتها لزمه ذلك الثوب بحصته من عشرة، وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا في التوجيه لسكودي، الأصل في هذه المسائل أن الموكل متى جمع بين الإشارة والتسمية في نفس ما وكل بشرائه والمشار إليه خلاف جنس المسمى إما أن يكون جاهلًا بحال المشار إليه أو أحدهما أو كانا عالمين ولا يعلم أحدهما يعلم صاحبه أو عالمين بهما ففي الثلاث الأولى تتعلق الوكالة بالمسمى لدفع المرور عنهما أو عن أحدهما وفي الرابع تتعلق بالمشار إليه لأن الإشارة أبلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وإن كان المشار إليه من جنس المسمى فالوكالة تتعلق بالمشار إليه إلا إذا كان فيه ضرر بالوكيل بأن يتقرر عليه للنس من غير رضا قال لغيره - اشتر لي حارية بما في هذا الكيس من الألف الدراهم ودفع الكيس إلى الوكيل فاشترى حارية بألف درهم كما أمر به ثم نظر إلى الكيس فإذا فيه ألف دينار أو ألف فلس أو تسعمائة درهم بالشراء جاز على الأمر إذا كان جاهلًا بما في الكيس أو كان أحدهما جاهلًا أو كان عالمين إلا أن كل واحد لا يعلم أن صاحبه يعلم به، وكذلك لو نظر الوكيل إلى ما في الكيس وعلم به ثم اشترى حارية بألف درهم كان الشراء للموكل لأن الوكالة حان وجودها تعلقت بالمسمى، وكذلك لو كان في الكيس ألف وحمسمائة فاشترى حارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا إذا قال: اشتر لي حارية بألف درهم نقد بهت المال الذي في هذا الكيس فاشترى به كما أمر فإذا في الكيس ألف درهم غلة أو قال: اشتر لي حارية بألف درهم غلة الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فإذا في الكيس ألف درهم تعد بيت المال بالشراء جائز على الأمر هكذا في المخطئ، ولو كان الموكل ورب حارية كما سمي الموكل كان مشتريًا لنفسه ولو اشترى بثلاث الدراهم جاز على الموكل وتعلقت الوكالة بالمشار إليه، ولو دفع إليه كيسًا فأمره أن يشتري به حارية بهذه الدراهم التي في هذا الكيس فهلكت الكيس بما فيه في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل حارية للأمر بألف درهم وتصادق على أن الدراهم كانت ستوقفة أو رصاصاً فالشراء للموكل وهذا إذا كانا غير عالمين بما في الكيس وقت الدفع أو كان أحدهما غير عالم به أو كانا علمين ولكن لم يعلم كل واحد منهما يعلم الآخر، وأما إذا علمنا بما في الكيس وعمم كل واحد منهما يعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه وكانت التسمية للمدح والترويج حتى لو اشترى بعد هلاك المشار إليه بصير مشترياً لنفسه، ولو أنكر أحدهما العلم بما في الكيس أو العلم يعلم صاحبه فاقول قوله، ولو تصادقا أن الدراهم كانت زيوفاً أو بهرجة وباقي المسألة يحالها فعيما إذا لم يعلم بما في الكيس وقت الدفع أو علم أحدهما دون الآخر أو علمنا ولم يعلم كل واحد منهما يعلم صاحبه فالشراء للوكيل ولو كانت الزبوف قائمة بعينها في يدي الوكيل فاشترى حارية بألف درهم جيد تعد الشراء على الموكل فإذا علمنا وعلم كل واحد منهما يعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه والمشتري بعد الهلاك للوكيل كذا في الدخيرة، قال لغيره اشتر هذا العيد ودفع المال إليه فهو توكيل بشرائه له عرفاً، وإن لم يقل لي أو بهذا المال وليس للمأمور أن يشتري نفسه وإن نواه

نفسه فهو بموكل كذا في القنية، وإذا وكله بشراء عبد بعينه أو شراء حارية بعينها فاشترى بموكل أو موروث بعينه أو شراء يعرض لا يحوز بلا خلاف بين عمائد، ولو اشترى بموكل أو موزون بغير عينه ثم يذكر هذا الفصل في الأصل وله اختلاف المشايخ فيه كذا في المحيط، إذا وكل إن يشتري له عبداً بعينه بضم مضمي وقيل لو وكل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأشهد أنه يشتري لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل، ولو اشتراه بموكل بأكثر من الثمن الأول أو بجنس آخر فإنه يصير مشترياً بنفسه فإذا كان قد وكل هذا الموكل رجلاً آخر بشراء هذا الشيء فاشتراه الموكل الثاني فهو للموكل الأول دون الموكل الثاني وهذا إذا قيل لو وكالة بغير محضر من الأول فإن قيل بمحضر من الأول فإن كان الثاني سمي له جنساً آخر من الثمن فإن سمي الأول ألف درهم وسمى الثاني مائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني هكذا في الذخيرة، وإن كان الأمر أنه يشتري به هذا العبد بعينه ولم يسم به الثمن إلا اشتراه بالمأمور بأحد المقدين يصير مشترياً بالأمر وإن كان يوى الشراء بنفسه أو صرح به، وإن اشتراه بغيره آخر غير الدراهم والدينار يصير مشترياً لنفسه عند عمائد، ولو وكل الموكل رجلاً ليشترى له ذلك الشيء بعينه فإذا كان الموكل الثاني اشترى ذلك الشيء بعينه لموكل الأول يكون للأول فلو كان: بما يتخذ الشراء على الموكل الأول في هذه الصورة، إذا قال الموكل الأول للموكل الثاني: اشتر هذا الشيء بي أو قال: اشتر هذا الشيء هاما إذا قال: اشتر لموكلتي فلا، فاشتراه الموكل الثاني فهو لموكل الثاني لا للموكل الأول هاما، إذا اشتراه الموكل الثاني بحضرة الأول فإن اشتراه بمثل الثمن الذي هو دخل تحت التوكيل لأول أو بأقل منه ينفذ على الأمر الأول وإن اشترى بأكثر من الثمن الأول أو بجنس آخر ينفذ على الموكل الأول لأن هذا شراء حضره رأي الموكل فإن كان الأمر قال للموكل الأول: عمل ميراثك بموكل الأول آخر فاشترى بعينه للموكل الأول بمثل ذلك الثمن ينفذ على الأمر الأول ولا يكون للموكل الأول كذا في المحيط، قال آخر اشتر لي حارية فلان فلم يقل بالمأمور معه ولم يقل لا فذهب فاشترى ب قال: اشتريتها للأمر فهي بالأمر وإن قال: اشتريتها لنفسي فهي له، ولو قال: اشتريت ولم يقل للأمر أو بنفسي ثم قال: اشتريتها لفلان إن قال: قبل أن تهلك أو يحدث به عيب يصدق وإن قال: بعد الهلاك أو حدوث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة، التوكيل بشراء شيء معين إذا اشترى والموكل لا يريد بعد ذلك فإن البيع لازم وليس له أن يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى، أمر رجلاً أن يشتري عبداً بعينه بيه وبين الأمر فقال المأمور: نعم ثم ذهب واشتراه وأشهد أنه يشتري لنفسه حاصلة فالعبد بينهما على الأمر كذا في فتاوى قاضيان، إذا قال الرجل لآخر اشتر عبد فلان ببي وبنيك فقال: نعم ثم بقي المأمور رجل آخر وقال: اشتر عبد فلان ببي وبنيك فقال: نعم ثم اشتراه المأمور فهو بين الأمرين ولا شيء للمأمور، ولو لقبه ثالث قبل الشراء فقال له اشتر عبد فلان ببي وبنيك فقال: نعم ثم اشتراه المأمور، فإن كان المأمور قبل الوكالة بمحضر من أوليها فالعبد بين مأمور والثالث مصان ولا شيء للأوليين، وإن كان قبل الوكالة من الثالث بغير محضر من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان كذا في الذخيرة، ولو وكله بشراء عبد بعينه بمحضر من فاشتراه مع عبد آخر بألف صفقة واحدة كان جميعاً لموكل ولم يلزم لموكل

منهما أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: للموكل ما عينه منهما إن كان حصته من الثمن خمسمائة أو أقل هذا إذا سمي الثمن عند التوكيل أما إذا لم يسمه فيجوز إجماعاً إذا كان حصته المشتري للآمر من الثمن مثل قيمته أو أكثر بما يتعين الناس فيه كذا في السراج الوهيج، ولو وكن رجلاً أن يشتري له شيئاً بعينه بثمن سمي فاشتراه بمثل ذلك الثمن حتى يصير مشترياً للآمر ثم وجد بالمشتري عبداً مرده على بآئمه ثم أورد أن يشتريه بعد ذلك لنفسه فإن كان الرد بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء لا يملك التوكيل أن يشتريه بنفسه إلا إذا اشتراه بجس آخر أو بمثل ذلك النفس ولكن بالريادة عليه وإن كان الرد بعد القبض بغير قضاء كان له أن يشتريه لنفسه ويصير المشتري له بأي ثمن اشتراه كذا في الذخيرة، ولو أمر رجلاً أن يشتري له عبداً بعينه بألف درهم فاشتراه بألف ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري كذا في البحر الرائق.

**فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل.** وكله بأن يشتري له عبد ووكله آخر بمثله ودفعاً الثمن إليه وشتره فقل. بويته لفلان بقبض، وكله كل واحد منهما أن يشتري به نصف عبد من عبد بعينه فاشتراه والتمتد من جس واحد فقال. بويته لفلان فالفعل قوله، وإن كان التمسك من جسرين بأن وكله أحدهما أن يشتري نصفه بخمسمائة درهم ووكله آخر بأن يشتري له نصفه بمائة دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار تارباً لصاحب الدراهم فاشترى بفتح التوكيل كذا في محيط المرحسي، إن وكله بشيء شيء بغير عينه يشتري عبداً فأما أن يصحف العقد إلى ثمن معين أو إلى مطلق من الثمن فإن أضافه إلى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن وإن بوي خلاف ذلك وإذ أضافه إلى ثمن مطلق إما أن يكون حالاً أو مؤجلاً فإن كان حالاً فلا يحل إلا أن يتصدده على وجوده لاسية لأحدهما أو على عدمها أو بحتماً به فإن كان حالاً وتعلقاً على وجوده لاسية لأحدهما كان له أن يشتريه احتلفاً في السية بحكم النقد بالإجماع، وإن أضافه على أنه لم يخصصه لثنية فعبد محمد رحمه الله تعالى هو للعقد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم بقدر من أي المائتين فقد فقد عن الغنم به وإن كان الثمن مؤجلاً فهو للتوكيل، التوكيل بشراء عبد بغير عينه إذا اشتري عبداً قد رآه الموكل ولم يره الوكيل فلو كفل خيار الرؤية، ولو كان وكيلاً بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبداً قد رآه الوكيل فليس للتوكيل ولا للموكل حيز الرؤية كذا في المحيط، ومن وكل رجلاً بشراء أمة بألف دفعه إليه فاشتراه فقد الأمر. اشتريتها بخمسمائة وقال المأمور: اشتريتها بألف فاقول، المأمور إذا كانت اجارية تسوي العاق، وإن كانت تسوي خمسمائة فاقول للأمر فإن لم يدفع الألف إليه وبقي المسألة بحالها فاقول قول الأمر وتلزم الجارية المأمور بعد ما تماعا كذا في الكافي، ولو وكله أن يشتري له جارية بعينها فاشتراه ثم وقع الاختلاف بين الموكل والوكيل فقال الموكل: أمرني بالشراء بألف وقد اشتريتها بألف كما أمرتني وقال الأمر: أمرتك بالشراء بخمسمائة وقد اشتريتها بألف فصرحت مشترياً لنفسك فاقول للموكل ولا يتحالف كذا في المحيط، ولو وكله بشراء هذا العبد ولم يسم له ثماً فاشتراه فقال المأمور: اشتريته بألف وصدق البائع المأمور وقال الأمر: اشتريته بخمسمائة فحلفا وهو اختار الشبح أبي

منصور وقيل: لا تحالف وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وكان الأول هو الصحيح كذا في النكاح،  
رجس وكل رجلاً بأن يشتري له أحده فاشترى التوكيل فقال التوكيل: ليس هذا أخي كان القول  
قوله مع يمينه ويكون التوكيل مشترياً لنفسه ويحقق العبد عني التوكيل لأنه زعم أنه أحو التوكيل  
وعنى على موكله كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا وكل رجلاً بشراء عبد هندي فكذا فاشترى  
التوكيل عبداً هندياً كما أمره به وجاء بالعبد إلى التوكيل فقال التوكيل: هذا عبيدي وقد كان فلان  
لخصيه مني وقال التوكيل: هذا عبد فلان وقد اشتريته لك فهذا على وجهين إن كان الشخص  
مدفوعاً لا يقبل قول التوكيل وإن سمى بكى الشخص مدفوعاً فالقول قوله في أن لا يكون للتوكيل حق  
الرجوع بالشخص عليه ما لم يتم البيعة على ما ادّعى، وإن أقام التوكيل بيعة على دعواه فقد بؤر  
دعواه وإن أقام التوكيل البيعة أن العبد عبده فبيعة التوكيل أولى دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن  
يشترى له به التوكيل عبداً فجاء بعد وقال: اشتريته من هذا بألف درهم وقال الأمر لم تشتريه  
وقد أخرجتكَ من الوكالة فلا تشتري شيئاً فالقول قول المأمور، وكذلك لو قال قد اشتريت  
لك من هذا عبد، وقبضته فمات فهو حائر ويدفع إليه الألف، ولو قال: قد اشتريت لك بالألف  
عبداً من رجل ولم يسمه إلى امرئ يعرف وقال له الأمر: لم تشتري شيئاً وقد أخرجتكَ من  
الوكالة فلا تشتري شيئاً كان خارجاً من الوكالة ولا يصدق على أن يقر لرجل ببيعة بعد هذا،  
وهي بؤر ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله في رجل قال: اشتريت هذا العبد بألف درهم  
من مال فلان فقال فلان: أما أمرتك بذلك وقال المقر: ما أمرتني ولكن خصمتك الألف واشتريت  
به هذا العبد فالقول قول صاحب الألف كذا في المصنف، رجل وكل رجلاً بأن يشتري له أمة  
بألف درهم فاشترى أمة بألفي درهم وبعث بها إلى الأمر فاستوفدها الأمر ثم قال للتوكيل بعد  
ذلك اشتريتها بألفي درهم فإن كان التوكيل حين معثها إلى الأمر من هذه الحاية لتي  
أمرتني بشرائها فاشتريتها بك ثم قال اشتريتها بألفي درهم لا يصدق وإن أقام السنة على ذلك  
لم تقبل ولو كان التوكيل حين بعث بها إليه لم يقل شيئاً ثم قال: اشتريتها بألفي درهم يقبل  
قوله وله أن يأخذ الجارية من الأمر وعقره وقبضه كذا في فتاوى قاضيهان، أمر رجلاً أن  
يشترى له جارية بألف درهم ودفعه إليه وأمره أن يزيد من عبده إلى خمسمائة فقال التوكيل:  
اشتريتها بألف وخمسمائة وقال الأمر: بألف يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدأ  
بيمين التوكيل فإن حلف بالخارجية بينهما الثلاث، للتوكيل ثلثها والياقي للموكل كذا في محيط  
السرخسي، وإن قال: شريت للأمر وقال الأمر: شريت لنفسك فإن كان مأموراً بشراء عبد  
بعبه فإن أحضره بشرائه والعبد حي قائم فالقول للمأمور بجمعاً منقوداً كان الشخص أو غير منقود  
وإن كان لعبد ميت حين أخبره فقال: هلث عبيدي بعد لشراء وانكر التوكيل فإن كان الشخص غير  
منقود فالقول للأمر وإن كان الشخص منقوداً فالقول للمأمور مع عبده، وإن كان العبد بعير عبه  
فإن كان حياً فقال المأمور اشتريته لك وقال الأمر: لا بل اشتريته لنفسك فإن كان منقوداً  
فالقول للمأمور، وإن سمى بكى منقوداً فالقول للأمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما  
القول للمأمور وإن كان العبد ميتاً فإن كان الشخص منقوداً فالقول للمأمور وإن كان غير منقود  
فالقول للأمر هكذا في النسخين، إذا دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية أو



شيئاً آخر بعينه فهلكت الدراهم في يد الوكيل ثم اشتراه بنفسه لشراء على الوكيل وإن هلكت بعد الشراء قبل أن ينفقه إن هلك قبل الشراء في يد الوكيل فالشراء يكون واقعاً للموكل ويرجع بمثل ذلك على الأمر هذا إذا انعق على الهلاك قبل الشراء أو بعده وأما إذا احتلفا فالقول قول الأمر مع بيمينه على علمه، ولو لم تهلك الدراهم حتى ينفقها الوكيل بحاء رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل والوكيل على الموكل، ولو هلك في يد الوكيل بعد الشراء ورجع بها على الأمر واخذ منه ثياب فهلك المأخوذ ثانياً في يد الوكيل لم يرجع على الأمر بعد ذلك، وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلك في يده لم يرجع على الأمر ويقعد الثمن للبائع من ماله نفسه كذا في بدخيرة، دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبداً بألف درهم وجاء بالعبد إلى منزله وأراد أن يأخذ الدرهم يبدعها إلى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وحدث العبد في منزله فجاء البائع وطلب من الثمن وجاء الموكل بطلب من العبد فأبوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعه إلى البائع والعبد والدراهم هلكا في يده على الأمانة قال الفقهاء أبو النعمان رحمه الله تعالى: «إذا علم بشهادة شهود أنه اشترى العبد وهلك في يده، أما إذا لم يعلم ذلك إلا بفوقه فإنه يصدق في يمينه مصداق عن نفسه ولا يصدق في إيجاب الضمان على الأمر كذا في فتاوى قاضيهان، دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم ربوفاً أو سهرجة أو سبوة أو رصاصة وجاء بها إلى البائع يبدعها إليه فم يقبلها البائع وصاعب في يد الوكيل صاعب من ماله الأمر ويرجع الوكيل على الأمر بألف جيباً ويدفعها إلى البائع ولو كان قبض الدرهم من الوكيل ثم وجدها على ما وضعها وردها على الوكيل فصاعب في يد الوكيل وإن وجدها ربوفاً أو سهرجة كان الهلاك على الوكيل فيجوز أن يبيع حاربه إلى أن يستوفي الثمن وليس للبائع أن يأخذ الأمر بالثمن وليس للوكيل على الأمر سبيل فإن نقد الأمر الثمن مع أنه ليس عليه أحد الجارية وليس للبائع أن يبيعها إذا رضي للبائع والأمر بالبيع بالاتفاق، وإن لم ير من كل واحد منهما أو الأمر وكذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فإذا باعها المقاضي فإن كان في الثمن الثاني فضل على الأول فهو للأمر وإن كان فيه نقصان فالسائق يرجع بالنقصان على الوكيل لا على الأمر ثم الأمر يرجع على الوكيل عما كان نقص من كذا في التتارخانية، قال لعيره اشترى بي بهذا الألف الدراهم جارية وأراه الدراهم ولم يسلمها إلى الوكيل حتى سرقت الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بألف درهم لزوم الموكل، وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل إلى

حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل فسرقت من يد الوكيل لا ضمان عليه من اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم بعد الشراء على الوكيل ويستوي إن علم الوكيل بهلاك الدراهم أو لم يعلم، ولو دفع إليه ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية ففعلت منه خمسمائة هي يد الوكيل وبقي خمسمائة واشترى الوكيل بعد ذلك جاريه بألف درهم بصير مشترياً لنفسه، وإن اشترى جارية بخمسمائة إن كانت تساوي خمسمائة بصير مشترياً لنفسه وإن كانت تساوي ألف درهم أو أقل قدر ما يتغابن الناس فيه بصير مشترياً للموكل كذا في الذخيرة، قال لعبد الخبير: اشتر لي نفسك من مولاك فقال العبد: نعم ثم ذهب إلى مولاه واشترى نفسه فإن قال: يعني نفسي بألف درهم فباعه وقبل العبد فهو حر وعليه ألف درهم والولاء للمولى، وكذلك لو أطلق الكلام إطلاقاً، فاما إذا أصاب الشراء إلى الأمر بأن قل للمولى: يعني نفسي بفلان بكذا فعليه وقبل العبد صح ونعبد للأمر والمال في رغبة العبد يرجع به على الأمر، ولو أراد البائع أن يبيع العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك فإن وجد الأمر به عبداً فإراد خصومة البائع فإن كان ذلك العبد معلوماً بغير يوم اشترى نفسه لم يرد به وإن لم يكن العبد معلوماً يرد به وهو الذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان له أن يرد من غير استطلاع رأي الأمر، ولو كان اشترى نفسه للأمر بألف إلى المصداق كان انعقد فاسداً فإن مات العبد عقيب العقد ضمن الأمر قيمته بالغة ما بلغت وإن لم يمت العبد حتى يستعمله البائع في بعض عمله فهذا منه بقدر البيع حتى لو مات بعد ذلك لموت من ماله البائع، ولو كان لعبد اشترى نفسه للأمر بألف وعشرة إلى المصداق أو إلى أجل معروف والأمر كان أمره بألف فهو حر حين وقع البيع كذا في المصداق، ولو وكل العبد رجلاً بشراء عبده من سيده بألف ودفع الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيده وقت الشراء: أنا اشترى عبداً لنفسه فباعه على هذا عنق وولاه لسيده وإن قال: اشتريته ولم يبيّن أنه يشتريه لنفسه العبد كان لعبد مذكاً للوكيل ودفع الذي أخذه من العبد كان للمولى ههما محباً، ويجب على المشتري أو على العتق لألف ثمناً أو بدل العتق ثم إذا لم يبيّن يرجع المولى بالثمن على الوكيل لأنه العاقد والمالك للعبد وإن يبيّن أنه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الوكالة بالعتق أن العتق يقع والمالك على العبد دونه الوكيل وهو الصحيح هكذا في التبيين، ولو كان هذا العبد مديراً بالمدير حر حين وقع الشراء سواء كان اشتراه المأمور مطلقاً أو أصاب الشراء إلى نفسه أو إلى المدير ولو كان مصاداً إلى المصداق فإما إلى ذلك الأجل وإما في هذه الرجوع كلها على المدير ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال، لأن المدير بما لا يجوز شرفه ويجوز إعاقته فعملها بالمعنى نصراً وكيلاً من جهة المدير بقبول الإعتاق هكذا في المصداق، الوكيل بالشراء إذا وجد بامشترى عبداً له الرد من غير استثمار الأمر إن كان المشتري في يده كذا في الخلاصة، الوكيل بالشراء إذا سيم المشتري إلى الأمر لم جاء بمحاصم البائع في العيب لم يكن له أن يردّه إلا أن يبيّن بيينة أن الأمر أمره بالرد كذا في الذخيرة، وإن لم يقصر الأمر بالمبيع حتى وجد به الوكيل عبداً فامر الأمر برده بالمعيب مرضي الوكيل بالمعيب وأما منه البائع فالموكل بالخيار إن شاء أحد الخيارين ولا شيء له

غيره، وإن شاء الزمها التوكيل بالعيب وأخذ منه الثمن فإن لم يختر الأمر أخذ الجارية ولا إلزامها التوكيل حتى ماتت في يد التوكيل فإنها تموت من مال التوكيل ويرجع الموكل على التوكيل بحصة العيب كذا في السراج الوهّاج، ولو لم تمت الجارية لكنها اعوررت لزم لأمر وكان للأمر أن يرجع على التوكيل بحصة العيب الذي رضي به ولو لم تعور واختار الأمر إلزام التوكيل الجارية فإلزامها إياه وقبض الثمن لم وجد التوكيل بها عيباً آخر غير العيب الذي رضي به وقد كان ذلك العيب عند البائع لم يستطع ردّها بذلك العيب على الأمر ولا على البائع كذا في المحيط، التوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً ورصي به وقبضه فإن كان العيب ليس باستهلاك مثل العصى وغيره لزم الأمر وإن كان استهلاكاً مما لا يتغابن الناس في مثله لم يلزم الأمر وكان بالأمر أن يبرم المشتري وهذا قولهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: هما سواء ويبرم الأمر إذا كان مع ذلك العيب مساوي الثمن الذي اشتراه به أو ما يتغابن الناس فيه كذا في الذخيرة، رجل اشترى لرجل عبداً بأمره وقبضه فوجد به عيباً فابرا البائع عن العيب ففقد له الأمر: قد الرمت العبد بغيرك عن العيب علم يقينه المأمور لم يلزم ذلك إلا بقضاء القاضي وإن أمره القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الأمر فإن وجد به عيباً لم يستطع ردّه على البائع حتى يرده على الأمر لم يدع الأمر إليه حتى يرده على البائع كذا في المحيط، وإذا كانت الجارية في يد التوكيل بالشراء فأراد أن يردها بالعيب فأدعى البائع رضا الأمر بهذا العيب لم يصدق على ذلك من غير بينة، وإن أراد البائع استخلاص التوكيل عن عيبه برضا الأمر لم يكن له ذلك فإن لم يكن للبائع بينة على رضا الأمر بالعيب وردّ التوكيل الجارية على البائع بالعيب لم يحضر الأمر وأدعى الرضا وأراد أحد الجارية فابى البائع أن يدفعها فقال قد نقض القاضي البيع فلا سبيل لك عليها في القاضي لا ينتصت إلى قول البائع ويردّ الجارية على الأمر، بعض مشايخنا قالوا: هذا عني قول محمد رحمه الله تعالى، وبعضهم قالوا لا بل من قول الكل وهو الأصح كذا في الذخيرة، ولو أن التوكيل حين ردّ الجارية على البائع بالعيب أحد الثمن من البائع فصاع الثمن من يده صاع من مال التوكيل ويبرم التوكيل بالأمر من مال نفسه ثم إذا صدّق الأمر البائع في الرضا بالعيب وقبض الجارية يدفع الأمر الثمن إلى البائع من مال نفسه والأمر هو الذي يبي دفع الثمن وبعض الجارية، وليس للموكل أن يقول للبائع إنك امررت مرة ببعض الثمن من التوكيل فليس لك أن تغيب مني مرة أخرى فإن وجد الأمر بها عيباً آخر كان هو الخصم برده دون التوكيل، ولو كان التوكيل بعد ما ردّها بالعيب وبعد ما فسخ انقاضي البيع امر برضا الأمر بالعيب كان للبائع اختيار إن شاء أمسك الجارية وإن شاء ردّها على التوكيل، ولو أقر الأمر أنه كان رضي بالعيب كانت الجارية بالأمر بإحدها التوكيل من البائع ويدفعها إلى الأمر ويكون الثمن للبائع على التوكيل إن كان التوكيل قبض الثمن من البائع حين ردّ الجارية عنه، ولو وجد بالجارية عيباً آخر كان هو الخصم فيه كذا في المحيط، وإذا أمر رجلاً أن يشتري له جارية فاشتراها التوكيل ولم يقصصها حتى اصنع على عيب بها فقصي الأمر بذلك العيب فذلك حائر، وإن نقض الموكل العقد لا يعبر بنقصه كذا في الخلاصة، التوكيل بالشراء إذا اشترى عبداً يساوي ثلاثة آلاف درهم بالف درهم هوحد

به عبثاً فليس له أن يرده ولو كان ذلك في خيار رؤية أو خيار شرط فله أن يرده كذا في المحيط  
في نوع الوكيل بالشراء إذا وجد بالمبيع عبثاً والوكيل بشراء عهد بغير عهد إذا اشترى عبثاً به  
عبث قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو كان الوكيل أن يرده بالمبيع كذا في المحيط في نوع  
الخيار في الوكالة، الوكيل بالشراء إذا مات ثم وجد الموكل به عبثاً يرد وارثه أو وصيه، وإن لم  
يكن له وارث أو وصي يرد الموكل كذا في الخلاصة، الوكيل بالشراء مطالب بالثمن من مال  
نفسه وإن لم يدفع إليه الموكل بعد ذلك، ولو كان الوكيل أن يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدي  
من مال نفسه وله أن يحبس المشتري من الموكل إلى أن يأخذ منه ما نقد وإن ملك المشتري في  
يد الوكيل قبل الحبس ملك على الموكل من غير ضمان على الوكيل وإن ملك بعد الحبس  
بملك بالثمن هلاك المبيع قبل القبض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يذكر محمد رحمه  
الله تعالى في شيء من الكتب أن الوكيل إذا لم يقصد الثمن والبايع يسلم للمبيع إليه هل له حق  
الحبس عن الموكل إلى أن يستوفي الدراهم منه، حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني  
رحمه الله تعالى: أن له ذلك وهو صحيح كذا في المحيط، وإن نقد الوكيل بالشراء الثمن من  
ماله ثم لقيه الموكل في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فأبى إلا أن يسلم  
المشتري فإن كان الأمر طالبه بتسليمه حين كان للمشتري بعثتهما ولم يسلمه حتى يقبض  
الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري وإن كان الأمر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري  
ليس له أن يمنع من دفع الثمن لأنه صار ديناً في ذمة الأمر كذا في البحر الرائق، الوكيل بشراء  
جارية بالآلف إذا اشترى بالآلف كما أمر ونقد الآلف وقبضها ولم يحبسها عن الأمر حتى نقد  
الأمر خمسمائة ثم طلبها منه فمنعها فهلك في يده سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة  
وبطلت الباقية عن الأمر، ولو كان حبسها في الابتداء فعليه رد المقبوضة أيضاً كذا في المحيط،  
ولو ذهبت عهته عنده بعد حبسها لم يسقط شيء من الثمن ويخبر الموكل إن شاء أخذه بجميع  
الثمن، وإن شاء ترك هكذا في البحر الرائق، الوكيل إذا اشترى عبثاً بالآلف درهم إلى سنة وقبضه  
فلم يقبضه الأمر حتى حل المال وأخذ البايع الوكيل به فأراد الوكيل منعه من الموكل حتى يأتبه  
بالثمن لم يكن له ذلك، ولو منع صار ضماناً ولو قبضه الأمر ثم حضر الوكيل وأخذه بغير  
محضر من الأمر ولم يذكر أنه يأخذه حتى يعطيه الثمن فمات في يده بطل الثمن عن الأمر  
وجعل الأخذ منعاً للعهد كانه منعه حتى يعطيه الثمن كذا في الذخيرة، ولو كان الأمر أمره أن  
يشترى له جارتين كل جارية بالآلف درهم أو أمر أن يشتريهما جميعاً بالآلف درهم فاشترى  
وقبضهما ثم الأمر طلب منه إحداهما بعينها فمنعها إياه حتى ماتت بطل ثمنها فإن قال الأمر:  
لا حاجة لي في الباقية لا بلغت إلى قوله ولزمته بحصتها فإن لم تمت التي منعها إياه الوكيل  
ولكن ماتت الأخرى فالباقية لازمة للأمر وعليه ثمنها جميعاً، ولو كان الأمر أمره أن يشترى له  
جارتين إحداهما بالآلف والأخرى بالآلف درهم إلى سنة في صفقة واحدة فاشترى كما أمر  
به وقبضهما وطلبهما منه الأمر فمنعهما إياه حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك، ويعطيه الجارية  
التي ثمنها إلى أجل فإن منعها إياه حتى ماتت فعليه قيمتها للأمر، وأما الأخرى فله أن يمنعها  
إياه حتى يعطيه الثمن فإن منعها إياه حتى ماتت فقال الأمر: لا حاجة لي بالتي ثمنها إلى أجل

لا بلغت إلى قوله ويلزمه التي نسبها إلى أجل، وكذلك لو وكله بأن يشتريها له بالعين حالين فاشتراهما، كذلك فلم يمنعهما عن الأمر حتى أخذ البائع المشتري بشئ أحدهما كان هذا والاول سواء في جميع ما وصفت لك هكذا في الخط، ولو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل كذا في البحر الرائق، للوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى وتم بمقد الثمن حتى آخر انبائع الثمن عن الوكيل صح وثبت الساحر في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل قبل حلول الأجل وإن حط البائع عن الوكيل بعض الثمن فإنه يحطه عن الموكل، ولو حط البائع بجميع الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى كان للوكيل أن يرجع على الموكل بجميع الثمن، ولو وهب البائع بعض الثمن عن الوكيل يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل بذلك القدر، ولو وهب كل الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل، ولو أبرأ البائع عن جميع الثمن فالجواب فيه كالجواب في هبة جميع الثمن كذا في الخط، ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب الخمسمائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لأنه هبة، ولو وهب تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فإنه لا يرجع على الموكل إلا مائة وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في مساوي قاصيحات، والله أعلم.

### الباب الثالث في الوكالة بالبيع

الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقالوا . يجوز بيعه بنقصان لا يتعاضد الناس فيه ولا يجوز إلا بالدرهم والدنانير كذا في الهداية، ويعتق بقولهما في مسألة بيع الوكيل بما عز وهان وبأي شئ كان كذا في الوجيز للكردي، والاختلاف في الوكالة المطلقة، أما إذا قال الموكل: بيعه بالف أو بمائة لا يجوز أن ينقص بالإجماع كذا في السراج الوهاج، الوكيل يبيع العبد بعرض موصوف إذا باعه بعرض بشئ فاحتس جار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، الوكيل بالبيع يمدد البيع بالنسيئة، وفي المسقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هذا إذا كان للتجارة فإن كان للمحاجة لا يجوز كالمراء إذا دفع غرلاً إلى رجل لبيعه لها فهذا على أن يبيعه بالنقد وبه يقتضى كذا في الخلاصة، الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بأجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جار عند علمائنا وإن باع بأجل غير متعارف فيما بين التجار بأن باع مثلاً إلى خمسين سنة أو ما أشبه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . يجوز وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز، قال مشايحننا وإنما يجوز البيع بالنسيئة إذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد، وإذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك نحو أن يقول: بع هذا العبد واقض ديني أو قال: بع فإن الغرماء يلازمونني أو قال: بع فإنني أحتاج إلى نفقة عيالي فهي هذه الصور ليس له أن يبيع بالنسيئة كذا في الخط، التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف إلى التوكيل بالبيع إلى شهر وما فوقه لأن ما دون الشهر هاجل فلو أن هذا الوكيل باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه فإن

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى : إن باعه بالنقد ما كثر مما يباع بالنسيئة جاز وإن باع بالنقد بأجل مما يباع بالنسيئة لا يجوز، وقال غيره : يجوز مطلقاً، وكذا لو قال : لا تبعه إلا بالنقد، وكل رجلاً يبيع ماله حمل ومؤنة فهو عني أبداً الذي فيه الوكيل والموكل إذا كان في بلدة واحدة فإن خرج الموكل بذلك إلى بلدة أخرى فسرق أو ضاع كان صامساً ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر أو خرج من قباعه في ذلك مكان كان عليه تسليمه في مكان البيع، وإن لم يمكن له حمل ومؤنة لا ينفيد الأمر بثلث البلدة كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل بالبيع مطلق إذا باع ببعاً فاسداً لا يضمن بالبيع والتسليم ولو وكيل أن يستردّه والمأمور بالبيع الفاسد إذا أتى بالبيع الجائر استحساناً كذا في الخلاصة، الوكيل بالبيع لا يحدث شراء لنفسه لأن الواحد لا يكون مشترياً وباعاً كذا في الوجيز للكردي، ولو أمره أن يبيع من نفسه أو بشري لم يجوز أيضاً وكذا لو باع الوكيل من ابن له صغير لم يجوز ولو باع من عبده أو مكاتبه لا يجوز بالإجماع كذا في السراج الوهاج، الوكيل بالبيع إذا باع من لا تقبل شهادته له إن كان بأكثر من القيمة يجوز بلا خلاف وإن كان بأقل من القيمة يفتن فاحش لا يجوز بالإجماع، وإن كان يفتن يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، وإن باع بمثل القيمة فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجار له ما صنع بأن قال : بع من شئت فإنه يجوز بيعه من هؤلاء بالإجماع إلا أن يبيعه من نفسه أو من ولده الصغير أو من عبده ولا دين عليه فإنه لا يجوز له ذلك قطعاً وإن صرح به الموكل بذلك، وكذلك حكم الوكيل بالشراء إذا اشترى من هؤلاء كذا في السراج الوهاج، وفي الزيارات في الوكالة بالبيع والشراء لو باع الوكيل من أبي الموكل أو منه أو مكاتبه أو عبده المأدود جاز وكذا وكيل العبد لو باع من مولاه كذا في الخلاصة، وكله يبيع متدعه فقال : بكم أبيه ؟ فقال : أنت أعلم بذلك وبشمه قباعه بضمن حقير فله الرد وبه يفتى كذا في القنية، الموكل إذا شرط على الوكيل شرطاً معيذاً من كل وجه بأن كان يفتعه من كل وجه فإنه يجب على الوكيل مراعاته أكده بالنفي أو لم يؤكده كما إذا قال : بعه بخيار قباعه بلا خيار لا يجوز هكذا في الذخيرة، أمر رجلاً أن يبيع عبده وأمره أن يشترط الخيار للأمر ثلاثة أيام قباعه ولم يشترط الخيار لم يجوز البيع، وإن باعه وشرط الخيار للأمر بقدر تصرفه عليه وبشئت الخيار له ولأمره، ولو كان الأمر أمره بالبيع مطلقاً فباع وشرط الخيار للأمر أو للاجنبي صح كذا في المحيط، وإن شرط في العقد شراً لا يفيد أصلاً بل يفسده لا تجب على الوكيل مراعاته أكد بالنفي أو لم يؤكده كما إذا قال : بعه بألف نسيئة أو قال : لا تبعه إلا بألف نسيئة فباع بألف نقد يجوز على الأمر، وإذا شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه أن أكده بالنفي تجب مراعاته كما إذا قال : بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكده بالنفي يفتد على الأمر وإن أكده بالنفي لا يفتد على الأمر كذا في الذخيرة، لو قال : بع عبدي هذا وأشهد فباع ولم يشهد كان جائزاً، ولو قال : لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود لم يجوز، وكذا لو قال : وكلت ببيع هذا العبد عني أن تشهد فباعه ولم يشهد لم يجوز، وكذلك إذا قال : بع بشهود كذا في فتاوى قاضيهان، وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بمحضر فلان لا يبيع ولا يحضرته كذا في الوجيز

للكردري، وإذا أمر أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لم يجر أكده بالنسي أو لم يركد، وإذا قال يره ثفة لم يجر إلا يره يكون بقيته وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بمقدار ما يتخلف فيه وإذا أطلق جاز بالره القليل كذا في المحيط، ولو قال: بعه وحد كفيلاً أو قال: بعه وحد رهاً لا يجوز إلا كذلك كذا في فتاوى قاضيهان، فإن اختلفا في الاشتراط فالقول للموكل، وكذلك لو قال: أسرك بعه هذا الثمن فالقول له كذا في الوجيز للكردري، ولو وكله بأن يبيعه بألف درهم فباعه بأكثر بعد البيع وإن باعه بأقل لم ينفذ، وكذا لو باعه بغير الدراهم لم يجر وإن كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في السراج الوهاج، أمر رجلاً ببيع عبده له بألف درهم فباع نصفه بألف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز البيع في الكل كذا في المحيط، وإن باع نصفه بألف درهم إلا دهنماً وكر حنطة بطل، وإن باع أعمد بألف وكر من طعام بعيه كان الأمر بالخيار إن شاء أبطل البيع كله، وإن شاء أجاز ويصير الكر للموكل وعليه حصته من قيمة العبد، وإن باعه بألف درهم ثم راد المشتري كراً بعيه أو بغيره جاز من غير خيار وانكر للأمر كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وكله ببيع عبده مباح نصفه أو جزءاً منه معلوماً جاز بعيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء باع الباقي منه أو لم يبع وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي، وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في بيعه مصرية ويكون الابتعاض فيه عيباً، وأما إذا لم يكن في بيعه مضرة ولا يكون الابتعاض فيه عيباً كان مكمل والوزني والعدي المتقارب إذا وكله ببيع فباع بعه جاز البيع في قولهم جميعاً، وكذلك لو وكله ببيع جماعة من العدي المتقارب فباع واحداً منها جاز بيع في قولهم جميعاً هكذا في شرح الطحاوي، وإذا أمره أن يبيعه من فلان بشئ ديس فباعه من رجل آخر بشئ ديس لا يجوز وإن باعه منه ومن آخر لا يجوز البيع في النصف الذي باعه من آخر ويجوز البيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى قولهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي هكذا في الذخيرة، الوكيل يبيع جاريتين بألف إذا باع إحداهما بخمسمائة أو أقل أو أكثر لم يجر إلا أن يبيع الأخرى بتمام الألف أو أكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ولو قال: بعه ربع من فلان كان له أن يبيعه من غيره ولو قال: بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال: بعه بألف سبعة سنة فباعه بألف أو أكثر بالنقد جاز وإن باعه بأقل من الألف بالنقد لا يجوز فإن باعه بالمدين نسبة سنة وشهراً لا يجوز كذا في المحيط، وكله بالبيع مطلقاً ثم قال: لا تبع اليوم فباعه عدداً من غير تحديد الوكالة جاز كذا في الوجيز للكردري، إذا أمر رجلاً أن يبيع له عبداً ووقع العبد إليه ونهاه الأمر عن دفع العبد بعد البيع حتى لا يقبض الثمن<sup>(١)</sup> قال محمد رحمه الله تعالى: هذا النهي باطل، ولو هلكت العبد في يد المشتري هلكت على المشتري والوكيل هو الذي يتولى قبض الثمن، ولموكل أن يقبض الوكيل الثمن كذا في المحيط، فإن سلم الوكيل قبل قبضه الثمن ومضى الثمن على

(١) قوله حتى لا يقبض الثمن كذا في جميع النسخ وصوابه حذف لا النافية كما هو في عبارة المحيط ركع

المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أن الأمر دفع العبد إليه وقال: لا تبعه حتى تقبض الثمن قبضه قبض الثمن كان البيع باطلاً حتى يسرد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد إليه فباعه في يد الأمر بالف درهم حال لم يكن له أن يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الأمر بهاء من الدفع إلى المشتري قبل قبض الثمن أو لم يبعه، ولو باعه بالف درهم نسيفه إلى شهر والعبد في يد الأمر صح البيع وليس للموكل أن يحبس عن المشتري لأنه داخل تحت الأمر فصار بمنزلة بيع الأمر بنفسه وهو يجبر على التسليم ببيعه نسيفه هكذا في المحيط، ولو وكل ببيع العبد ودفع إليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أحده الوكيل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهيه ولم يكن له أن يأخذ من بيت الأمر ويدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو أمره ببيع عبد له والعبد في يد الأمر ولم يأمر الأمر بالقبض ولم يبعه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الأمر ليدفعه إلى المشتري فصارت العبد في يد المأمور قبل الدفع إلى المشتري فلا ضمان على المأمور لأن المأمور حق قبض العبد من منزل الأمر ليتمكن التسليم عند نقد الثمن إلا إذا وجد الملع عن الموكل ولم يوجد، فإن لم يمت العبد وسلم المأمور إلى المشتري قبل قبض الثمن فلا أمر أن يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن، فإن استرد الأمر العبد ثم أحضر المشتري الثمن فالأمر يدفع العبد إلى المأمور ويأمره بدفعه إلى المشتري ويأخذ الثمن كذا في المحيط، فإن لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على أحد لا على الوكيل ولا على المشتري ضمان القيمة<sup>(١)</sup> لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الأمر كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أمره بالبيع وبهائه عن قبضه فقبضه قبل البيع فصارت في يده قبل أن يبيعه فهو ضمان نفيمته وانقضى البيع وإن أراد المشتري القيمة وهو الأصح، فإن لم يمت العبد حتى يبعه كان بيعه صحيحاً وإن كان العبد مضموناً عليه، ولو لم يمت حتى سلمه إلى المشتري فصارت في يده لم يضمن البائع القيمة وإن صار غاصباً بالبعض قبل البيع لأن الأمر بالبيع بعد الغصب باقٍ وهل يضمن الوكيل الثمن للأمر على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع إلى الأمر، ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر لأمر واحد من المشتري ثم أحد البائع من منزل الأمر يدفعه إلى المشتري قبل نقد الثمن فصارت في يد الوكيل قبل أن يدفعه إلى المشتري لا ضمان على الوكيل لأن له حق القبض بعد البيع وانقضى البيع هكذا في المحيط، ولو أمر رجلاً أن يبيع عبده وبهائه عن قبض الثمن إلا بمحض من فلان أو بيته لا يصح بعه حتى كان له أن يقبض للثمن من غير فلان ومن غير بيته ولو باع الأمر العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن ثم نهاه عن القبض إلا بمحض شهود صح بعه كذا في الذخيرة، ولو أمر أستاذ رجلاً أن يبيع عبداً له من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز كذا في المبسوط، رجل وكل رجلاً ببيع عبده بمائة درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فعاد الوكيل: بعث العبد وفلان الموكل: أجزته جاز بالف كذا في الخلاصة، ولو قال الأمر قد أجزرت م أمرك بك به لم يجز بيعه

(١) قوله ضمان القيمة يعني أن الضمان المسمى هو ضمان القيمة ولو قال يريد به ضمان القيمة كما قال في الحاشية لكان أوضح منه مراوي



بالدراهم كذا في قسوى فصيحة، الوكيل يبيع الدينار إذا استك الدينار بنفسه وباع ديناراً لا يجوز كذا في الخلاصة، ولو دفع إليه عبداً فقال بعه بألف درهم وزب سبعة فباعه بالعني درهم ورب خمسة عهد، جائز لأنه باعه بأكثر مما سمي له من جنسه كذا في المسعودي، وكل رجلان يبيع عبده بألف درهم وفيخته ألف فعبر الصغر وصارت قيمته ألفين ليس للوكيل أن يبيعه بألف، ولو باعه بالخيار عارضة قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساوي ألفين له أن يبيعه البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو لم يبيع الوكيل بالبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار فالبيع باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة، وكذا إذا كانت الجارية حاملاً مولدت ولداً يساوي ألف درهم، وكذا إذا اشترى التحجيل كذا في المحيط، إذا قال الرجل لعبيره جد عبيدي هذا بعه بعبد أو قال اشتر لي به عبداً صح التوكيل فإن كان قد وكله بالشراء فاشترى عبداً بغيره لا يجوز وإن اشترى عبداً بغيره فإن كانت فيه العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد أو أقل بمقدار ما يتعاضد الناس فيه يجوز وإن كان مقدراً ما لا يتعاضد فيه الناس لا يجوز وإن كان قد وكله بالبيع فباعه بعد بغيره لا يجوز ولو باع بعبد بغيره فإن كانت قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد أو أقل بمقدار ما يتعاضد الناس فيه يجوز، وإن كانت مقدار ما لا يتعاضد الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة، ولو أمره أن يبيع عبده هذا بكذا حصة أو بعشرة أثواب هروية فالوكيل أن يبيعه بمائة معينة موصوفة في لزمة مؤحلاً ويشترط أن يكون الكسر على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط، ولو وكله ببيع طعام فقال بعه كل كذا بخصم مائة كله فهو جائز كذا في المسعودي، ولو قال بعه بمثل ما باع به فلان الكسر فقال فلان بعت الكسر بأربعين مائة بها ثم وجد فلاناً باع بأربعين خمسين فالبيع مردود لأنه وكله بمثل ما باع به فلان لا بمثل ما أحبره، فإن كان باع كراً بأربعين وكراً بأربعين فباع الوكيل طعامه كله بأربعين أربعين أجزاء استحسن هكذا في محيط السرخسي، إذا دفع إلى رجل حراب هروي لبيعه وهما بالكوفة فأي أسواق الكوفة باعه جار ولو نفقه إلى بصرة يصير مخالفاً استحسن حتى هو هناك هناك يصمن، ولو لم يهلث حتى باعه بالبصرة ذكر في وكالة الأصل أنه لا يجوز بيعه على الأمر وذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان: أنه يجوز، قيل ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقيل: في المسألة روايتان وإليه مال شيخ الإسلام، وإن كان قيد الأمر بالكوفة بأن قال: بعه بالكوفة فمثل إلى بصرة ضمن قياساً واستحساناً وإذا باع بالبصرة عامة المشايخ على أنه لا يجوز بيعه على الأمر هكذا في الذخيرة، وهو الأصح كذا في المسعودي، إذا وكل رجلاً يعدل رطلي أو جراب هروي ببيعه له فإن باع العبد حبة صفقة واحدة بمثل قيمته أو بأقل مما يتعاضد الناس فيه يجوز في قولهم جميعاً، وإن باع بأقل من قيمته بحيث لا يتعاضد في حقه فالمسألة على الاختلاف، وأما إذا باع ثوباً ثوباً حتى أتى على جميع العدل إن كان ثمن ما باع بصفتان متفرقة ببلغ ثمن جميع العدل لو باع العدل جملة أو أقل من ثمنه لكل لو باع جملة بحيث يتعاضد الناس في مثله فإنه يجوز عندهم جميعاً وإن كان ثمن ما باع بصفتان متفرقة ببلغ ثمن

جميع العدل لو باع العدل جملة أو أقل من ثمن الكل لو باع جملة بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا شك أنه يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ قال بعضهم: بأنه لا يجوز ومنهم من قال: يجوز على قولهما، وأما إذا باع ثوباً واحداً ولم يبيع الباقي ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواء أضر بالباقي ضرراً لا يتغابن الناس في مثله أو يتغابن الناس في مثله، وعلى قولهما إن كان لا يضر بالباقي أو أضر بالباقي ضرراً يتغابن الناس في مثله فإن كان يدخل تحت تقوم المقومين بجور، وإن كان لا يتغابن الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي ذكرنا في الثياب، وأما إذا أمره ببيع مكمل أو موزون في وعاء واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعاً هكذا في المحيط، وإذا وكل الرجل رجلاً أن يبيع عبده بألف درهم وقبضته ألف درهم أو خمسمائة فباعه بألف إلى العطاء وسلمه إلى المشتري فمات في يده أو اعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة، أمر رجلاً أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بخمسمائة إلى العطاء وقبضته ألف أو خمسمائة وقبضه المشتري لا يملكه، فلو مات في يد المشتري كان للأمر الخيار إن شاء أخذ القيمة من المشتري، وإن شاء أخذ من الوكيل، فإن أخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وإن ضمن الوكيل رجع بما ضمن وهو القيمة على المشتري، ولو وكله أن يبيع عبداً له بألف درهم إلى أول عطاء يكون فباع إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فمات في يده لم ينفذ على الأمر، ولو باعه إلى أجل دون العطاء نفذ على الأمر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحيط، وإذا أمر رجلاً أن يبيع عبداً له بألف درهم فباعه بألف درهم ورطل من خمر بخير عيها فمات في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة ولا ضمان على البائع ولو باعه بألف درهم ورطل من خمر بعيها فمات في يد المشتري فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع بشيء، وإن شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على ألف درهم وعلى قيمة الخمر فما أصاب الألف من العبد لم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري، وما أصاب قيمة الخمر فإن شاء الأمر ضمن البائع ذلك القدر وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة، فإن ضمن البائع يرجع بما ضمن على المشتري وهذا كله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فللمالك الخيار إن شاء ضمن البائع جميع القيمة، وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه بألف وخنزير بعيه أو يضر عيه فالجواب فيه كالجواب فيما إذا باعه بألف وخمر بعيها، ولو باعه بألف ومئة أو دم أو شيء لا قيمة له ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالاتفاق وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها إلى الأمر، ولو أمره أن يبيع كمر حصة له بمائة درهم فباعه بمائة درهم ورطل من خمر بعيها فهلك الطعام في يد المشتري فالجواب عند الكل كالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العبد إذا باعه للأمور بألف وخمر بعيته هكذا في المحيط، ولو أمره أن يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخمسين أو أمره أن يبيع عبده بخنزير فباعه بمائة رطل من خمر لا يملكه المشتري حتى لو اعتقه بعد ما قبضه لا ينفذ عتقه، ولو مات في يد المشتري كان الأمر بالخيار إن شاء ضمن البائع القيمة ورجع

بها على المشتري، وإن شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على أحد كذا، في المحيط، وكل رجلاً أن يبيع عبداً له فباعه فوجد به المشتري عيباً قبل القبض فردّه على بوكيل فقبل فإنه يلزم الموكل، ولو وجد به عيباً بعد القبض فردّه على الوكيل وقبل الموكل يردم بوكيل هكذا في لدحيرة. الوكيل يبيع إذا مات ووجد المشتري بالمبيع عيباً رده على وصي الوكيل أو على أولاده وإن لم يكن له وصي ولا ورث يردّه على الموكل، وفي الفتاوى الصغرى: الوكيل إذا كان عبداً ما دام حياً لا تنتقل الحقوق إلى الموكل كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالشرع، ومن أمر رجلاً ببيع عبده فباعه من رجل وسلمه وقبض شئ أو سم يقبضه حتى وجد المشتري به عيباً لا يحدث مثله كالمبيع البائنة والسبب لزائدة فردّه بقضاء سبينة أو بإبراء يمين أو بإقرار من المأمور صلحاً ماور أن يردّه على الأمر، وإن كان عيباً يحدث مثله فإن رده بسبينة فهو لأمر بموكل وكذا إن رده بالسكوت، وإن كان رده بإقرار لم الموكل، وإن كان مشتري رده بعينه بغير قضاء القاضي والعيب مما يحتمل الحدوث لم الموكل ولا يكون له أن يحاصم موكله بحال، وإن كان عيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء بإقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصومة في رواية وفي عامة الروايات ليس له أن يحاصم الموكل بل يلزم الوكيل هكذا في الكافي، وكل رجلاً ببيع صبيحة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأرد المشتري أن يردّها على بوكيل فأمر الوكيل بذلك كذا أنه أن يردّه على الوكيل ثم الموكل لا يرد على موكله فإن رده على بوكيل يابسية كان للوكيل أن يردّه على الموكل وهل يفسد لعقد في باقيه؟ قال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضلخان، ولو وكيل يبيع هذا باع العبد بألف درهم كما أمره الموكل وتقايبه وهلك الثمن عنده أو دفعه إلى الأمر ثم ادعى المشتري بابعده عيباً يحدث مثله وأنكره البائع وهو بوكيل وأمر الأمر به ثم يفسد البيع بإقرار الأمر ولو يردم الأمر ولا يتبع شيء، وكذلك ولو حدث عيب مشتري به عيب آخر وأراد المشتري أن يرجع بفساد العيب كذا في لدحيرة، وبوأقر الوكيل وأنكر الموكل رده فمشتري على الوكيل وإقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل، إلا أن يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة لا يردّه على الموكل إلا ببرهان على كونه عيباً موكله أو يحلله فإن لم يكن رده ولا لزوم الوكيل ما دام حياً عاقلاً فإن مات ولم يدع حيفاً ولم يكن من أهل لزوم العهدة كان محجوراً برده على الموكل وليس للموكل أن يحاصم باتفقه كذا في الرجاء بل كدردي، ولو استحق لمبيع رجع المشتري بشئ من الوكيل فإن عيب شئ من شيء وإن صد الثمن إلى الموكل رجع إليه بشئ، ولو لم يستحق لمبيع ولكن المشتري وجد به عيباً له أن يحاصم مع الموكل فإذا ثبت عليه لعب ورده عنه بالعصاة أحد الثمن من الوكيل إذا نقده إليه ولو نقد الثمن إلى الموكل أخذ منه كذا في شرح الطحاوي، وإن ادعى المشتري ثمنه على الوكيل وأنكر الوكيل ذلك وأقر به الأمر وجعل القاضي العهدة على الأمر وتقايبه ثم عاد الوكيل إلى تصديقه فحوكت العهدة من الموكل إلى الوكيل وبرئ الوكيل منها، فإن ادعى المشتري بعد ذلك عيباً قد ملكه البائع وجحد البائع أن يكون ذلك شيئاً وحلف على ذلك وصدق الأمر المشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الأمر كذا في المحيط.

الوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فإن تقاضى ولبس فيها وإلا يقال له: أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي فإن قال الوكيل بالبيع: أنا التقاضي، وقال الموكل: أنا التقاضي فالتقاضي إلى الوكيل ولا يجبر على أن يحبل الموكل على المشتري هذا إذا كان وكيلاً بغير أجر فاما إذا كان وكيلاً بأجر نحو السمسار والذلال والبيع فيجبر على استيفاء الثمن كذا في المهيض، ولا يملك الموكل وإن كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة، والوكيل بالبيع إذا باع وكمل بالثمن من المشتري لا تصح كفاله والوكيل بقبض الثمن من المشتري إذا كمل بالثمن من المشتري حازت كفالته وإذا أبرأ المشتري من الثمن لا يصح إقراره هكذا في فتاوى قاضيهان، ولو أبرأ الموكل احتمال بالثمن على الوكيل كانت الحوالة باطلة ولو صالح الأمر عن الثمن الذي على المشتري على عهد الوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزاً وببرأ المشتري ويصير العهد للموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء لا على الأمر ولا على المشتري، ولو باع الوكيل الجارية من الأمر بالثمن الذي للأمر على المشتري كان البيع باطلاً، وكذلك لو صالح الوكيل الأمر على جارية نفسه على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فذلك باطل، وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلاً أيضاً، ولو أحال للموكل على المشتري بذلك الثمن ورضي به المشتري صح وكانت هذه وكالة لا حوالة فإن طالب الأمر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه، وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضاً، وإن نهى الوكيل المشتري عن الدفع إلى الأمر صح نهيه حتى لا يجبر على للمشتري دفعه إلى الأمر هكذا في المهيض، والوكيل بالبيع إذا أقر الثمن من المشتري أو أبرأه منه أو قبل الحوالة أو التقضى الزهوف وتجاوز به جاز ويضمن الثمن للأمر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأجمعوا على أن الثمن إذا كان حيناً فهو عليه الوكيل من المشتري أنه لا يصح، وكذلك لو كان الثمن حيناً فقبضه الوكيل ثم وعبه من المشتري لا يصح بالإجماع كذا في الذخيرة، ولو أقال الوكيل البيع صححت إقالته عندهما ويكون ضماناً للثمن وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: بالإقالة يصير الوكيل ملتزماً لنفسه كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا دفع إلى رجل جارية وأمره أن يبيعها فباعها المأمور من رجل له على الأمر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فالبيع جائز والثمن يصير قصاصاً به عندهم جميعاً، وإن كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن يصير قصاصاً بدين الوكيل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة، ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع لم يده بطلت للقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان الوكيل باعه من رجل له على المأمور وعلى الأمر دين صار الثمن قصاصاً بدين الأمر لا يصير قصاصاً بدين المأمور حتى لا يرجع الأمر على المأمور بشيء من الثمن كذا في الذخيرة، الأصل أن الوكيل بالبيع متى أقر على موكله بما يوجب برائة للمشتري عن الثمن وكذبه الموكل في ذلك إن كان ما أقر به شيئاً لم أقر بذلك على نفسه صح إقراره ويرى للمشتري عن الثمن ولم يضمن للموكل شيئاً فإذا أقر على موكله كان كذلك، وإن كان ما أقر به على الموكل شيئاً لم أقر به على

نفسه صبح وبرا المشتري عن الشمس عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وضمن للأمر مثل ذلك، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبرأ فردا مر به على موكله كان كذلك لأن الوكيل أقر بما يملكه بنفسه مضافاً إلى غيره، وإقرار الإنسان بما يملكه مضاف إلى غيره وذنبت العبر صالحت له بحسرة إقراره بذلك على نفسه، ألا يرى أن من أسرى عبد فاجر أن لبائع كان أعقبه قبل البيع كان عبداً ما لو أقر على نفسه أنه أعقبه بحد كذا ههنا هكذا في اعبطه الوكيل ببيع العبد إذا باع ثم أقر لوكيل أن موكله قبض الشمس من المشتري كان القبول قوله مع يمينه وبرا المشتري عن الشمس فإن حلف الوكيل لا ضمان عليه وإن بكل ضمن الشمس بموكل كذا في فتاوى قاضيه، ولو أقر الوكيل أن الأمر استقرض الف من المشتري أو اعتصب منه أملاً قبل الشراء برئ المشتري من الشمس وضمن الوكيل لشمس للأمر في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ثم يحلف الموكل عندهما إن أتى برئ الوكيل وإن حلف صممه ولو أقر أن الأمر اعتصب أو استقرض منه ألف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع يمينه، وكذا لو أقر أن الموكل حرج المشتري بعد الشراء أو فيه حرجه أقرشها أقر حالاً يريد به إذا كان عبداً حتى يكون الأرض في ملكه ويكون حالاً فهو كالإقرار بالإبراء، وكذا لو كان لمشتري امرأة فآقر الوكيل أن الموكل يزوجها على ألف مثل الشمس ودخل بها وأقرت المرأة بذلك وأنكر الأمر، وكذا لو أقر أن الأمر مساجر المشتري بمان هو مثل الشمس وأقره المشتري عنه حتى صدر الشمس فخاصاً بالأجر، وكذا لو أقر على الأمر أنه اشترى مائة دينار من المشتري بالشمس وأنه قضى ما يدين هكذا في اعبطه حاربه بين رجلين وكل أحدهما صاحبه ببيعها فباعها فآقر لذي له بيع أن الساع قد قضى الشمس وأبكر الساع برئ مشتري من حصه المقر ويدفع نصف الشمس إلى الساع لأنه أقر ببراءة المشتري عن الشمس ما أقر بقض الساع الشمس فصح إقراره في حقه هكذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن، ثم يحلف الأمر المقر المأمور بأنه ما قضى ما أذاعه الأمر فإن حلف فلا شيء عليه وإن كل لزمه تسليم نصيب الأمر، فإن كان المأمور هو الذي أقر على الأمر أن الأمر قبض الشمس من المشتري وصدقه المشتري وأنكر الأمر فامشتري برأ من نصف الشمس أيضاً وبأحد الساع من المشتري ذلك النصف فلا يمس له بل يشارك الأمر فيه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط، الوكيل بالسبع إذا لم يقل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز لا يملك الوكيل، فإن وكل غيره فباع الوكيل الثاني بحسرة الأول حالاً وذكر في الأصل أن الحقوق ترجع إلى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيه، وإن كان ثانياً لم يجز وإن باعه رجل غير الوكيل فباع الوكيل مسلم البيع فهو حائر، وإذا وكل رجل رجلاً ببيع وقال اعصم برأيتك موكل الوكيل وكليلاً، وكان له عمل برأيتك لم يكن لثاني أن يوكلي الثالث كذا في المحيط، ولو وكله بالبيع وسمى له الشمس وأمر الوكيل غيره وسمى به الشمس كان جائزاً لأنه وحده في عقد الثاني ما أذاعه الموكل وهو حضور رأي الأول بتسمية الشمس هكذا في محيط السرخسي، العدل وكل يبيع الزهر فباع بمحض العدل حالاً وإن كان العدل غائباً لم يجز إلا بإحضاره، وإن كان العدل عين ثمتا فباعه الثاني به إن كان بمحض منه فظاهر وإن كان نسيته ففي رواية هذا الكتاب حوازه بحضور رايه، وفي رواية

غير هذا الكتاب لا يلا إجازة كذا في الوجيز للكردي، وفي نوادر ابن سماعه: رجل وكل رجلاً  
 أن يبيع عبده وأجاز أمره في ذلك وجعل له أن يوكّل بذلك يوكّل الوكيل رجلاً ثم إن الوكيل  
 الأول اشترى العبد من الوكيل الثاني جاز لأن الثاني صار وكيلاً لمولى العبد، رجل باع عبد غيره  
 بغير أمره ثم إن صاحب العبد قال للمشتري: وكنت ببيع هذا العبد وإن توكل بذلك من  
 أحببت يوكّل المشتري رجلاً ببيع ذلك العبد وأجاز ذلك البيع كان جائزاً كذا في المحيط،  
 الوكيل بالبيع والشكاح وكل عقد هو معاوضة أو فعل غير الوكيل بحضور الوكيل فأجاز دور  
 جائز وحال غيبته لا يجوز، والوكيل بالطلاق والعنق بغير المعاوضة أو فعله غيره بغير حضرة  
 الوكيل لم يجر وإن أجازته كذا في محيط السرخسي، رجل قال لرجل: امرتك أن تبيع عبيدي  
 بنقد فبعته بمسيلة، وقال: امرتني ببيعه ولم نقل شيئاً فالقول قول الأمر، وإن قال لغيره: امرتك  
 أن تبيع عبيدي على أن لي فيه الخيار ودل المأمور: لم تأمرني أن أشتري لك الخيار فالقول قول  
 المأمور، وكذلك لو قال: امرتك أن تبيع بيعة فامدداً كذا في المحيط، أمر رجلاً بأن يبيع عبداً له  
 ودفع إليه نقد: بعث من مئال بالف درهم وقبضت الشئ مهلت عندي أو قال: دفعت إلى الأمر  
 وكذبه الأمر في البيع أو أقر بالبيع نكل أنكر قبض الشئ منه فالقول قول الوكيل ولا يمكن عليه  
 كذا في الذخيرة، وبسطه المبيع إلى المشتري والشئ على الوكيل لا على المشتري، فإن حلف  
 الوكيل على ما قاله برئ هو أيضاً، وإن نكل ضمن الشئ بسوكل فإن استحق العبد من المشتري  
 رجع بالشئ على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل إذا لم يصدقه في قبض الشئ لأنه  
 صدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل، وللوكيل تخلف موكله على  
 عدم علمه بقبضه فإن نكل أو أقر بالقبض وكذبه في الدفع وإهلال رجع بما ضمن، هذا إذا أقر  
 بقبض الوكيل، أم إذا أقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل وإن وجد  
 المشتري به عيباً رده على وكيله بقبضه إن كان الوكيل أقر بقبضه الشئ أخذ منه الشئ ورجع  
 هو على موكله به إن كان صدقه في قبض الشئ والمبيع للموكل وإن كذبه لا يرجع وحلف  
 الموكل على العلم فإن نكل رجع وإن حلف لا وباع العبد وستوفى ثمنه فإن فضل رده على  
 الموكل فإن نقص حرم ولا يرجع بالنقصان على أحد كذا في الوجيز للكردي، وهو الصحيح  
 كذا في الذخيرة، وإن كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف  
 الموكل بقاءً، فإن نكل يرجع عليه والمبيع له وإن حلف لا وباع العبد المبيع واستوفى منه الشئ  
 كما مر كذا في الوجيز للكردي، وإن كان الأمر لم يدفع إلى المأمور فأدعى المأمور أنه بابه  
 وقبض الشئ وهلك أو دفع إلى الأمر وأبكر خالفه أن يحبس المبيع حتى يستوفى الشئ ويقبض  
 للمشتري: إن شئت فادفع إليه ألفاً آخر وإن شئت فانتقص البيعة كذا في الخلاصة، فإن اختار  
 أحد الحاديين وأدى إليه ألف درهم وأحد الحاديين من الأمر فالمشتري يرجع على الوكيل بالف  
 درهم كذا في المحيط، فإن مات الأمر فقال ورثته: لم تبعه وقال الوكيل: بعته وقبضت الشئ  
 وهلك وصدق المشتري إن كان العبد قائماً فالقول قول الوكيل استحساناً وإن كان هالكاً لا  
 يصدق، لا يبيح تقوم على المبيع في حياة الأمر كذا في الخلاصة، أمر رجلاً أن يبيع عبده ودفع  
 العبد إليه ثم وجد العبد في يد رجل فقال الوكيل: بعته منه وصدقته الذي في يديه وكديهما

الموكل فله ان يأخذ العبد ولا يصدق على ان يضمن الوكيل ان هلك بعد ذلك في يد الرجل، وإذا وكل رجلاً ببيع عده فمال الأمر قد أخرجت عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته أمس لا يصدق الوكيل وقد حرج الوكيل عن الوكالة قالوا: هذا إذا كان الشيء قائماً بعينه، وإذا كان هائكاً فالقول قول بوكيل مع بيمه، الوكيل بالبيع إذا ادعى انه كان يبيع بعد موت الموكل ونكرت الورثة ذلك ان كان الشيء قائماً فالقول قول الورثة، وإن كان هائكاً فالقول قول الوكيل كذا في الضبط، ويجوز ان يوكيل بمقد الصرف والمسلم من قبل رب المسلم ما من قبل المسلم إليه فلا يجوز، وإن فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مقارنه اموكل إذا جاء بعد البيع قبل القبض وما إذا جاء في مجلس العقد فإنه يستقل بمقد إلى الموكل ويعتبر مصرفته ولا يصح الصرف بالوكالة، ولو تعاهد الرجلان في الصرف ثم أمر كل واحد منهما رجلاً أن يمد لنفس ثم دع الأمر عن مجلس فذهب بطل الصرف وإن كان الموكل حاضراً مع الآخر وإن قام لتمامه بالدفع لم يظلل لصرف هكده في سراج الزهاج، ولو وكله بشراء ليرين قصة بعينه ولم يسم الشئ فاشتري بوزنه دراهم أو دنابير يجوز ولو وكله بشراء يريق قصه بدراهم فاشتراه بدنانير كان للوكيل، وكله ببيع تراب الصاعقة فباع بغير القدين حاز على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده لا يجوز، وكله بصرف ألف بعينه فأخذ الوكيل ألفاً آخر من مال الموكل قبل قبض المبيع فصرف جار وإن قبض لألف فصرف ألفاً آخر لا يجوز، أمره ببيع مصوغ قصه بعينه فباع غيرها لم يجر، وكسدت الشئ في إحدى لروايتين، أمره بالكوفة بأن يصرف للدنانير بدرهم مصروها بدرهم كوفية يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده لا يجوز، ولو قال: بع هذه دراهم بدنانير شامية فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جار ولو صارف الوكيل مع عده لموكل لم يضمن عليه دين أم لا علم أنه عبده أم لا، ولو صرف مع معاوض الموكل أو الوكيل أو شريث الوكيل أو مضاربه لم يجر، وإن صرف مع شريث الوكيل غير معاوض جاز ولو صرف أو أسلمه إلى أبيه أو ولده أو زوجته لم يجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: يجوز، وكله بشراء فلوس فكسدت بعد القبض ثم الأمر وإن كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لأن الكسادة بمنزلة الهلاك فانتقض البيع، فإذا أحده الوكيل انعقد بينهما بيع جديد بالمعاطي فله ان يضمنه عن الموكل، وإن أعطى الأمر انعقد بينهما بيع جديد بكل رجلاً يسلم له عشرة في كره حنطة جاز وإن أداه من مال نفسه يرجع على الموكل، ولو أمره أن يأخذ له عشرة في طعام ففعل له الوكيل لأنه وكله ببيع ما يس عده، قال: أسلم ما لي عندك في كره حنطة فأسلمه لا ينفذ على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه أمره بتمليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال: أسلم ما لي عندك إلى فلان ينفذ على الموكل (إجماع)، وكل المصارف رجلاً لئس له حاز وكله رجلان كل واحد منهما ليسلم له دراهم في طعام فخلط هار مستهلكاً فلم يبق وكيلاً ولو لم يخطف فأسلم كلها في عقد واحد جاز كذا في محيط السرخسي، ولو وكله ببيع خاتم ذهب معه باقوته فباعه بفضة أو ذهب أكثر مما فيه أو بخاتم ذهب أكثر وزناً منه وليس فيه فضة فهو جائز كما لو باعه الموكل بنفسه، ولو باعه بخاتم ذهب أكثر مما فيه من الذهب أو أقل وفيه فضة وتناقص جاز وإن دفع إليه عشرة دراهم يسلمها

في ثوب ولم يسم جنسه لم يجز فإن أسماها الوكيل في ثوب موصوف قالسلم للوكيل ثوب للموكل أن يضمن دراهمه أيهما شاء فإن ضمنها الوكيل فقد ملكها بالضمن وتبين أنه قد دراهم نفسه فكان السلم له وإن ضمنها أسلم إلى يده ما افترقا بطل السلم وإن سمي ثوباً يهودياً جاز التوكيل ببيان الجنس كذا في مبسوط، والوكيل بالسلم بمنك الإقالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان

**فصل في التوكيل بالهبة:** يجوز للموهب أن يوكل بالتسليم وللموهوب له أن يوكل بالقبض. وكذلك الصدقة وليس لوكيل الموهب أن يرجع في الهبة، وكذلك لو كان هو الذي وهبها بأذن صاحبه ولو أراد الواهب أن يرجع وهي في يدي وكيل الموهوب له لم يكن له أن يرجع ولم يكن هذا الوكيل حصصاً له كذا في إحصاء، وإذا وهب النذمي اسمي خمر أو خمريراً فوكل الموهوب له بقبضها مسلماً أو وكل الواهب بدفعها إلى الموهوب له مسلماً جاز، ولو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبضها أحدهما لم يحز روث كان الواهب وكلهما بدفعها فدفعا أحدهما حاز وعلى هذا لو وكل الوكيل غيره بدفعها جاز، ولو وكل الوكيل الموهوب له بقبضها سم يجز إلا أن يكون الموكل قال ما صنعت من شيء فهو جائز فله أن يوكل غيره بذلك، وإذا وكل رجلاً أن يهب الثوب لفلان على عوض يقبض منه ففعل ذلك غير أن العرض أقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما إلا أن يكون العرض مثل الموهوب أو أقل مما يتغلب الناس في مثله، وإن قال - عوض عني من مائة على أني أعرض من مائة عوضاً حار ورجع بمثله إن كان له مثل وبقبضته إن لم يكن له مثل، ولو أمره أن يعرضه من مائة نفسه ولم يشترط الصمان على نفسه فعوضه ثم يرجع عني لأمر بشيء كذا في المبسوط، ولو وهب أن يوكل وكيلاً في الرجوع في الهبة، ولو وهب رجلاً لرجل عبداً أو داراً ثم وكل رجلاً بالدفع إليه فهو جائز، وكذا لو وكل رجلاً أن وكل كل واحد منهما رجلاً على حدة فإن دفع إليه أحدهما أو قبض هو من غير دفعهما جاز كذا في إحصاء، وكل الموهوب له بأن يعرضه ولم يسم دفعه عوضه لم يجز وإن قال - عوضه من مالي ما شئت جاز لأنه متى فوَّضَ إلى مشيئته فوَّذا عوضه بشيء من ماله ليس للموكل أن يقول ما عييت هذا فبصكه الامتناع كذا في محيط السرخسي، ولو وكل رجلاً رجلاً بالرجوع فيها لم يكن لأحدهما أن يتفرد به دون صاحبه كذا في المبسوط، والله أعلم

## الباب الرابع في الوكالة بالإجارة وغيرها وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في الوكالة بالإجارة والاستئجار والمرأعة والمعاملة:** الوكيل بإجارة الدار حصص في إثبات الإحارة وفي قبض الأجر وحبس المستأجر به لأن ذلك من حقوق عقده، وإذا أبرأ الوكيل بالإجارة المستأجر عن الأجرة فإن كانت الإجارة عبداً فالإبراء لا يصح وإن كانت دينا فإن أبرأه بعد الوجوب بأن مضت لمدة أو شرط لتعجيل في الأجرة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ويضمن مثل ذلك للأمر وإن أبرأه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز كذا في المحيط، ووكيل بالقبض على الدار



وإحارثتها وقض غلتها ليس له أن يبني وأن يرم منها شيئاً ولا يكون وكيلاً في خصوصتها، ولو هدم وحل منها شيئاً كان وكيلاً في الخصومة في ذلك لأنه استنهكت شيئاً في يديه وكذا لو آجره من وحل فحجج ذلك الرجل الإجارة كان حصصاً في إثباتها عليه، وليس له أن يوكل بالإجارة غيره، وإن وكل الوكيل رجلاً ليس في عياله بقبض الأجرة فهو حائز، وببرا المستأجر والوكيل الذي آجره يصير ضامناً للأجر حيث قبضه وكيله كذا في الخاوي، وللوكيل بالإجارة أن يؤاجر يعرض أو خادم وإذا وكل بإجارة أرض وفيها بيوت أو أبنية ولم يسم البيوت ولا أبنية فيه أن يؤاجر الأرض مع السموت، وكذلك إذا كان منها رضى ماء، ولو وكله أن يؤجر أرضه بديراهم فأجرها بدنانير أو دفعها مزارعة بالنصف لا يجوز، وكذلك لو وكله أن يؤجرها ولم يسم أهل مدفعا مزارعة بالنصف لا يجوز، وكذلك لو وكله أن يدفعها مزارعة بالنصف وأجرها بديراهم أو دنائير لا يجوز، ولو آجرها بحسطة أو شعير أو ما أشبه ذلك مما يخرج من الأرض ذكرها هاهنا أنه لا يجوز وذكر في المزارعة أنه يجوز إذا كان ما آجره من الحسطة مثل نصف ما يخرج من هذه الأرض كذا في الذخيرة، الوكيل بالاستئجار يملك الاستئجار بالدرهم والدنانير والمكيل والموزون إذا كان بعير عيه ولا يملك الاستئجار بعرض بعينه ولا بمكيل أو موزون بعينه كذا في المحيط، ولو آجرها بأكثر مما سمي له من الدراهم جاز، وكذلك الوكيل بالاستئجار مدة معروفة بديراهم مسجلة إذا استأجرها بأقل من ذلك كذا في المسوط، وإذا وكله بأن يستأجر له سنة فاستأجر سنتين فالسنة الأولى للأمر والثانية للوكيل وإذا أنهدم بعض لدار قبل قبض الوكيل الدار أو بعده فقال المستأجر: أنا لا أرضى بها فإنها تدم للوكيل دون الأمر كذا في الخاوي، أمر رجلاً أن يستأجر أرضاً بعينها ثم أنه اشتراها من صاحبها بعدما استأجر الوكيل وهو لا يعلم بالإجارة ثم علم فإنه لا يكون له أن يرد من يكون في يده بالإجارة، أمر رجلاً أن يستأجر له دابة بعشرة إلى الكوفة فاستأجرها بحسنة عشر ثم أتاه بها فقال المسافر استأجرتها بعشرة فركبها لا أجز على الأمر، وعلى الأمور الأجر لرب الدابة، أمر رجلاً بأن يؤجر دابة بعشرة فأجره بحسنة عشر فالإجارة فاسدة ويتصدق بالحسنة إن أحدهم كذا في الخلاصة، وكل رجلاً بأن يستأجر له داراً سنة بعينها بمائة درهم فاستأجرها الوكيل وقبضها وصنعها من الموكل حتى يأخذ الأجره إن كانت الإجارة مطلقة لم يمكنه ذلك فإن منعها الوكيل بالأجر حتى مضت السنة كانت الأجرة للأجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل، وكذا لو كان الأجر إلى سنة فهذا والأول سواء هكذا وقعت هذه المسألة في بعض الروايات، وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالأجر على الأمر استحبنا قال القاضي الإمام جمال الدين حنفي: هذا هو الصحيح، وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم عدا عليه الوكيل وأجرها من يده لأمر حتى مضت السنة كان للأجر أن يطلب الوكيل بالأجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل، فإن هدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه ولو أن الوكيل حرق الدار على الموكل ثم جاء أحسبي وعصب الدار من الوكيل ولم يدفع إلى الوكيل حتى مضت السنة سقط لأجره عن الوكيل والموكل جميعاً وإذا شرط الوكيل حجج الأجرة صح عليه وعلى الأمر فإن قبض الوكيل الدار ودفع الأجر أو لم يدفع منه أن يحج الدار من الأمر حتى يستوفي الأجر فإذا مضى حتى مضت

الثمن والدار في يد الوكيل فالأجر للأجر على الوكيل ولا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل ما هنا ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الأجر ورجع على الأمر وإن مضى نصف السنة ثم طلب الأمر الدار فمضى الوكيل منه حتى تمت السنة وجب الأجر كله على الوكيل ويرجع بحصة ما مضى من السنة على الأمر هكذا في الذخيرة، ولو وكيل بالاستئجار أن يأخذ الموكل يدفع الأجرة إليه قبل أن يؤديه الوكيل كذا في الحاوي، للوكيل بالإجارة أن يؤجر بالفن العاقل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، الوكيل بالإجارة إذا أجز الدار لأبي الموكل أو ابنه جاز كما في البيع، ولو أجز من أبيه أو ابنه أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولا يضمن الوكيل بالإجارة العسرة ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالإجارة الطويلة بطلب بمال لإجارته عند الفسخ وإن أجز لأجر عن الوكيل أو أبرأ صح والموكيل أن يرجع بالأجر على الأمر كذا في الخلاصة، وإذا كانت الأرض بين جماعة فوكل أحدهم وكيلاً بإجارة نصيبه فأجزه من جميعهم جاز وإن أجزه من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في الحاوي، ولو أجزه من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في المبسوط، والوكيل بالإجارة إذا دفع لإجارة مع مساجر قبل استيفاء المدة جازت ماله من سوء، كان الأجر دهما أو عينا، لا أن يكون للوكيل قبض الأجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لأن المقصود صار ملكاً للموكل وثبت عليه يد الموكل بيد الوكيل، فإذا قيل القبض إن كان الأجر عينا لم يصح ملكاً للموكل بنفس العقد وعند شرط التعجيل لم تثبت عليه يد الموكل كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو دفع وكيل المساجر رب الأرض لإجارة والأرض في يد المؤجر جاز فإن دفعها إلى الوكيل أو إلى الموكل لم يجز استخساناً كذا في الخلاصة في بصل الوكالة بالبيع، الوكيل يدفع الأراضي مرارعة إذا دفعها إلى رجل يبيع فيها رطله أو شيئاً من الخبز يجوز أن يدفعها إلى رجل يبيع فيها الأشجار والسحب لا يجوز، وإن وكنه أن يدفع أرضه إلى رجل يبيع فيها السحب يدفعها إلى رجل يبيع فيها أشجاراً أو على العكس لا يجوز كذا في المحيط، وكر رخلان أن يدفع أرضه مرارعة فدفعها بما لا يتعين فيه ثم يحز والخارج بين الوكيل والمرارعة على شرطهم ولا شيء لرب الأرض منه ويضمن رب الأرض أيهما شاء فخصان الأرض عندهما خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم ينعش المرارعة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى نصاً، قال عامة مشايخ المرارعة جائزة والخارج بين الوكيل والمرارعة ولا شيء للموكل منه فإن دفع بما يتعين فيه جاز والخارج بين الموكل والمرارعة على شرط وللوكيل قبض نصيب الموكل فإن كان البذر من رب الأرض ودفع بما يتعين فيه رب الأرض هو الذي يني قبض حصته في رواية مرارعة، وكذا في المعاملة صاحب السحب هو الذي يني قبض حصته وفي رواية الوكالة للموكل حق القبض ولو دفع بما لا يتعين للموكل عاصب للأرض والبذر فزب الأرض تصغير قصص أرض ولا يتصدق المزارع بشيء مما أصابه في مسائل الخلاف وينصق الوكيل بالمفصل كذا في محقق السرخسي، والوكيل بالمرارعة والمعاملة أن يقبض نصيب رب الأرض من الخارج، ولو وده للمعامل أو أبرأه منه لم يجز في قول من يحرم المعاملة والمرارعة كذا في الحاوي، ولو ركنه أن يدفع أرضه مرارعة ولم يبرر الوقت

للوكيل جاز على أول سنة وأول مزارعة فإن دفعها أكثر من ذلك أو غير هذه السنة ولم يدفعها هذه السنة لم يحز استحقاقاً، ولو وكله بأن يأخذ له هذه الأرض مزارعة هذه السنة على أن يبذر من الوكيل فأخذ بما يتفان فيه جاز وبما لا يتفان لا يجوز إلا أن يرصى الموكل به ويزرعها فيجوز والوكيل هو الماخوذ بحصة رب الأرض حتى يسلمها إليه فإن أحد بما لا يتعاض فيه ولم يحزه حتى زرعتها وأمره الوكيل بالمزارعة فالخارج للموكل وعلى الوكيل أجر مثل الأرض لصاحبها بما أخرجت ولا شيء لرب الأرض على الموكل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولو كان لم يحزه ولم يأمره بالمزارعة فزرع فالخارج للمزارع ولا شيء لرب الأرض على الوكيل، وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولا يرجع به على الوكيل، ولو أمره أن يأخذ له أرض مزارعة أو تخللاً معاملة ولم يبين لم يحز فإن بين الأرض ولم يبين البذر جاز، ولو أمره أن يدفع مزارعة أو معاملة ولم يبين المدفوع إليه جاز كما لو وكله أن يستأجر رجلاً ولم يبين الأجير أمره أن يدفع أرضه مزارعة في الحنطة فأجرها بكر حنطة وسط جاز والمزارع أن يزرع ما بدا له من الزراعات مما هو مثل الحنطة أو أقل صراً منها وإن أجرها بغير الحنطة لم يحز، وكله بأن يدفع أرضه مزارعة بالثلث فأجرها بكر حنطة وسط فهو مخالف، فإن زرعتها المستأجر فالخارج له وعليه كمر حنطة وسط للمؤجر ويضمن نقصان الأرض لمالكها ويرجع به على المؤجر وإن شاء رب الأرض ضمن المؤجر ويدفع المؤجر من الكر الذي أجر به الأرض ما ضمن ويتصدق بالمفضل، وكله بأن يأخذ هذه الأرض مزارعة بالثلث فاستأجرها الوكيل بكر حنطة وسط لم يحز إلا أن يرصى به ولو وكله أن يأخذ له هذا السحيل معاملة وأحذه على أن الخارج لصاحب السحيل وللمعامل كمر من تمر فارسي جيد جاز فإن شرط كمر دخل فإن كان النخل دفلاً جاز وإلا فلا، ولو شرط له كمر حنطة لم يحز ولو وكله أن يأخذ له محل فلان معاملة بالثلث وأحذه بكر تمر فارسي لم يلزم العامل إلا أن يعلم أن الكمر أقل من الثلث أو مثله كذا في محيط السرخسي.

**العصل الثاني في توكيل المضارب والشريك** الأصل أن كل تجارة لو باشرها المضارب صح على رب المال فإذا وكل بذلك صحح على رب المال وتوكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والخسومة جائز وكل المضارب غيره بالخسومة في الدين فاقتر الوكيل أن المضارب أحذه جاز فإن قال للمضارب: لم أقبضه فلا ضمان عليه وقد برئ الغريم كما لو أقر بالقبض من المطلوب فأنكر المضارب هكذا في محيط السرخسي، وإذا وكل المضارب بأن يشتري له عبداً بالمضاربة فاشترى أحداً رب المال فالشراء حائز على المضارب دون رب المال وإن أخذ المضارب فإن لم يكن فيه فضل جاز على المضاربة وإن كان فيه فضل جاز على المضارب خاصة هكذا في المبسوط، وإذا وكل للمضارب وكبلاً بقبض مال المضاربة من رب المال أو يدفع شيء منه إليه كان جائزاً وإذا أمر رب المال المضارب أن يتق على أهله فوكل المضارب وكبلاً بالنفقة عليهم فهو جائز فإن قال الوكيل: اتفقت عليهم بمائة درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال المضارب: اتفقت مائتي درهم في مدة يتفق مثلها على مثلهم وقال رب المال: ما اتفقت شيئاً فالقول قول المضارب وقد ذهب من المال مائتا درهم ولا يضمن الوكيل شيئاً، وإنما يصدق المضارب لأن المال في يده، وكذا كل وكيل يدفع إليه مال ويؤمر بأن يتفق على شيء من الأشياء كان مصدقاً على ذلك بالمعروف

كذا في الخاوي، وإن وكل المضارب وكيلاً ينفق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه مالا فقل الوكيل: انفقت عليه كذا وكذا وكذبه المضارب فإن الوكيل لا يصدق، وكذلك لو وكله في مال نفسه ينفق على رقبته فهذا والأول سواء، ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم إن رب المال نهى المضارب عن البيع ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يحسم أو لا يعلم بمبيعه جائز لأن المال بعدما صار عروضاً لا يملكه رب المال فيه نهى المضارب عن البيع، وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله بعد موته فباع جائز كذا في الميسود، وإذا وكل أحد لتفاوضين وكيلاً بشيء هو وليه ثم تفرقا وانقسموا واشهدا أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما وكله به وهو يعلم أو لا يحسم جاز ذلك عليهما وكذلك لو كان وكلاء جميعاً كذا في الخاوي، وإذا وكل أحد شريكه المعلن وكيلاً ببيع شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحساناً لأن كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزلة وكيل فوض إليه لأمر على العموم هكذا في الميسود، وإن وكله ببيع أو شراء شيء أو إجاراً أو تقاضي دين ثم أخرجه الشريك الآخر من الوكالة فإنه يخرج من الوكالة في جميع ذلك إلا في تقاضي الدين فإن الموكل لو كان هو الذي أداه فإجراح هذا إياه باطل، وإن كان الموكل لم يدينه لم يكن توكيله في التقاضي جائزاً كذا في الخاوي، وشترى أحد لتفاوضين عبداً فوجد به عيباً فوكل وكيلاً في رده إذا كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بد من أن يحضر الذي اشتراه حتى يحدد ما رضي بالعبث وإن كان الذي اشتري حاضرًا يخاصم وطلب البائع يمين شريكه ما رضي بالعبث لم يكن عليه وإن وكل أحدهما وكيلًا بالصلومة في عبد باعه ففحص المشتري فيه بسب وقاب لم يكن على الوكيل فيه عيب، وإن أراد المشتري أن يخاصم الشريك الآخر ويحلفه على علمه فعل لأن كل واحد من الشريكين في المفاوضة قائم مقام صاحبه فيما يدعى عليه كذا في الميسود

**الفصل الثالث في البضاعة:** إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم بضاعة وقال شترى بي ثوباً أو قال: اثواباً أو قال: ثلاثة أثواب صح، وكذلك إذا دفع إليه ألف درهم بضاعة وقال: اشتر لي به شيئاً جاز، ولو قال له: اجعل لي من مائتك بضاعة ألف درهم فاشتر لي به شيئاً ففعل كان جائزاً وأي شيء اشترى فهو للأمر، ولو قال: خذ هذا لألف بضاعة جاز ويصير مأذوناً بالبيع، ثم لي الثوب بمنزلة بيعه بما عرّضه ولو قال: خذ هذا الثوب بضاعة جاز ويصير مأذوناً بالبيع، ثم لي الثوب بمنزلة بيعه بما عرّضه وما ربها لمن كان عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا ينعقد بيعه إلا بالدرهم والدينارين مما يتعاضد الناس، وفي الدراهم لا ينفذ شراؤه على الأمر إلا بمثل القيمة أو بما يتعاضد الناس هي مثله ولو قال: خذ هذا لألف بضاعة واشتر لي به وبع لعل الله يرقي شيئاً كان جائزاً، وإن اشترى به وبيع كذا في الدخيرة، ولو قال رجل لعمري: إني أريد أن آتي مصرًا فاشترى الرقيق أو لثياب فقال له رجل: خذ هذا لألف بضاعة لي أو قال: اجعل لي من مائتك بضاعة ألف درهم كان جائزاً ويصير مأذوناً بشراء الرقيق والثياب ولو قال: خذ هذا لألف بضاعة إلى الري في الثياب، أو قال: في الرقيق أو قال: في الصمام فاشترى المستضع بجميع المال ما أمر به ثم حمل ذلك وألفق من ماله حتى أتى به صاحبه كان متطوعاً في ذلك وكان الشراء جائزاً على رب المال، ولو اشترى ببعض المال ما أمر به وحمل ذلك بباقي المال وألفق حتى أتى به صاحبه فهو جائز،

وإن كان رب البضاعة أمره أن يشتري له هذه الأشياء في المصرو الذي هو فيه فاشترى ببعض وانفق البعض حتى حصلها إلى منزل صاحب المال حاز ذلك على صاحب المال، وأما إذا اشترى هذه الأشياء بجميع المال في المصرو وانفق من مال نفسه حتى حصلها إلى منزل صاحب المال ففي الاستحسان يرجع على رب المال، ولو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الأشياء وأمسك الباقي للإنفاق والحمل ولم ينفق حتى مات صاحب المال ثم أنفق فإن كان يعلم بموته فهو ضامن لما أنفق وإن لم يعلم بموته ففي الاستحسان قال: لا يضمن ولا يتعزل ما لم يعلم كذا في المحيط، ولو أن المستبضع لم يشتري بمال شيئاً حتى مات رب المال لم اشترى فإنه يضمن علم بموته أو لم يعلم، ثم في مسألة البضاعة إذا علم بموت رب المال أو عدمه بانتهى ويخاف الصيغة على الرقيق لو لم ينفق عليهم وقد اشترى ببعض المال ربح الأمر إلى القاضي ليأمره بما رأى أي لمصلحة من البيع وإمسك الثمن على الغائب أو الإنفاق عليهم بما بقي من المال في يد المستبضع وبكر لا يأمره بشيء ما لم يعلم البينة عليه فإن لم يكن له بينة فرائى القاضي أن يشهد له فيقول إن هذا الرجل ذكر كذا وكذا فإن كان الأمر على ما قلنا فقد أدت به بالإتفاق عليه أو هي بيعة كان حائزاً كذا في الدخيرة، ولو اشترى المستبضع ببعض المال ثم مات المبيع ثم اشترى بالباقي أو أنفق الباقي في الكراء أو النفقة ففي الشراء يضمن علم بموت المبيع أو لم يعلم، وفي الإنفاق إن عدم يضمن وإن لم يعلم لا يضمن استحساناً كذا في المصنوع، فدفع إلى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له به مائة مائة وأن يوكل بذلك من أحب فدفعت الوكيل إلى رجل وأمره أن يشتري به القدر الذي أمره رب المال ففعل ذلك فلو وكيل الأول أن يقبض المتاع من المشتري وإن مات الوكيل الأول لا تبطل وكالة الثاني، ولو أن رب المال حين دفع الدراهم قال: وكلت لفلان أن يشتري له بهذا الألف كذا فهذا وكيل رب المال، وليس للذي دفع الدراهم أن يقبض المتاع من المشتري، وكذلك لو دفع إليه الدراهم وقال: وكلت أن تشتري بهذا الألف لفلان كذا ولم يقل: وكلت لفلان، وكذا لو قال: وكلت أن تشتري بهذا الألف كذا ثم تصادقوا على أن المال لفلان وأنه إنما وكله ليشتري لفلان وأن فلان قد أمره أن يوكل من أحب كذا في المحيط في فصل بيان حكم وكيل الوكيل، رجل دفع إلى رجل ألف درهم بضاعة ليشتري له متاعاً فدفع المفقود إليه الدراهم إلى سمسار واشترى السمسار المتاع وبعث إلى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن المبعوث إليه ولو لم يقل صاحب الدراهم إنه بضاعة وفاقى المسألة بحالها يضمن المبعوث إليه إلا أن يكون السمسار اشتري بمحضره منه كذا في الدخيرة والله اعلم

### الباب الخامس في الوكالة بالرهن

إذا دفع إلى رجل متاعاً فمال به له ولرهن به رهناً ففعل فهو جائز فإن كان للرهن أقل من الثمن بما لا يتعاضد الناس فيه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن قال: به برهن ثقة فزعمه رهناً يكون قيسه أقل من الثمن بما يتعاضد الناس فيه جاز وبما لا يتعاضد الناس فيه لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم ردّه على صاحبه جاز ردّه وبم يقصمه للموكل<sup>(١)</sup> وأبيع

(١) قوله ولم يقصمه للموكل كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في عامة النسخ ويقصمه للموكل

بمحلّه، وإن وضع الوكيل الرهن على يدي عدل كان جائزاً وليس للموكل قبض الرهن وإذا دفع إلى رجل دراهم وقال: اتت بها فلاناً فقل له: إن فلاناً أقرضكها على أن تعطيه بها رهناً وأمرني أن أقبض الرهن منك فأنته فقبل ذلك وقبض الرهن جاز ولا امر أن يقبضه من الوكيل فإن حدث الرهن عند الوكيل حدثت من مال الأمر، وإن قال له: خذ هذه الدراهم وأقرضها وخذ بها رهناً فقبل لم يكن للراهن أن يقبض الرهن من الوكيل وإن حدث في يدي الوكيل حدث من مال الأمر كذا في الحاذي، وإذا دفع إلى رجل ثوباً يساوي عشرة دراهم وأمره أن يرهقه به بعشرة دراهم يستقرضها له فإن أخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بأن قال: اذهب إلى فلان وقل له: إن فلاناً يستقرض منك عشرة دراهم ويهرس منك هذا الثوب إن أخرج المأمور بعد ذلك الكلام مخرج الرسالة بأن أضاف القرض والرهن إلى الأمر وقبض الدراهم ودفع الرهن يكون القرض للأمر حتى كان له أن يأخذ الدرهم التي أخذها الرسول من القرض وتكون المطالبة بالدين للمقرض على المرسل لا على الرسول وافتكاك الرهن يكون للمرسل لا للرسول فإن هفكت الدراهم بعد ما قبض الرسول من المقرض فإنها تهلك على الأمر وإن أخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بأن أضاف القرض والرهن إلى نفسه بأن قال لفلان: أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني فقبل المقرض ذلك فإن الرسول يصير مستقرضاً بنفسه حتى لم يكن للأمر أن يأخذ الدراهم من يده ويصير صامناً للثوب الذي دفع إلى المقرض، فإن هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب بالخيار إن شاء ضمن الدافع وإن شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغة ما بلغت، فإن ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض، وإن ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه وبقبضه الثوب، وإن أخرج الأمر الكلام مخرج الوكالة بأن قال: وكنتك بأن تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب مني فإن أخرج الكلام الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بأن قال لفلان: إن فلاناً أوصني إليك يستقرض منك عشرة دراهم ويهرن منك هذا الثوب بالعشرة فقبل المقرض هذا استقرض من الدراهم يكون للأمر حتى لا يكون بوكيل أن يمنع ذلك منه ويكون رهنه جائزاً على الوكيل حتى لا يصير ضامناً للثوب بالدفع إليه ويكون افتكاك الرهن للأمر، وإن أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال للمقرض: أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني بعشرة دراهم فلعشرة بوكيل وله أن يمسحها من الأمر ولا يصير ضامناً للرهن وإن صار رهناً بدينه فإن هلك في يدي المرتهن ضمن الوكيل الأقل من قيمته ومن الدين هكذا في الدخيرة، وإذا دفع إلى رجل ثوباً وأمره أن يرهقه به بدراهم قرضاً وسمى له الدراهم فاستراد المأمور على ما سمي أو نقص فإن أخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بأن قال: اتت فلاناً وقل له: إن فلاناً يقول لك أقبض هذا الثوب رهناً راعيه عشرة فإن أخرج المأمور الكلام مخرج الرسالة وأضاف لقرض والرهن إلى الأمر إلا أنه راد على ما سماه المرسل أو نقص يصير محاباً وكان ما يستقرض له، ولا سبيل للأمر على الدراهم التي أخذها الرسول ويصير ضامناً للرهن وكان لصاحب الثوب اختيار إن شاء ضمن الرسول وإن شاء ضمن المقرض قيمة الثوب بالغة ما بلغت راد أو نقص على ما سماه، فإن ضمن الوكيل صبح الرهن وإن ضمن المرتهن قيمة الثوب فالمرتهن يرجع به ضمن من قيمة الرهن وبدينه على الرسول وإن أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة وزاد

أو نقص يصير مخالفاً أو ضامناً للثوب، وإذا أخرج الأمر للكلام مخرج الوكالة بأن قال: وكنت  
أن تستقرض لي عشرة دراهم وترهن هذا الثوب بها إن أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن  
قال له: أقرضني وارهن هذا الثوب مرد عني ما سمي أو بعض مما استقرض يكون له ويضمن  
متى راده عني ما سمي له وكان لصاحب الثوب اختيار متى يملك الثوب إن شاء ضمن الوكيل  
وإن شاء ضمن المترهن فإن ضمن الوكيل مثلاً ثوب بالصناد فصار رهناً ملك نفسه ولا يرجع  
بما ضمن عني المترهن، وإن ضمن المترهن يرجع يديه وما ضمن من قيمة الثوب على المترهن،  
وإذا نقص عما سمي فإن كان الدين مثل قيمة الثوب أو أكثر فإنه لا يضمن، وإذا كان  
الدين أقل من قيمة الثوب فإنه يضمن ولصاحب الثوب اختيار ما شاء ضمن لدفع، وإن شاء  
ضمن المقرض وإن أخرج الأمر للكلام مخرج الرسالة فرد أو بعض عما سمي يضمن على كل  
حال فإن جاء الوكيل إلى الموكل بدراهم مثل ما سمي أو كل فاعطاه إياه فهو دين له عليه ولا  
يكون لثوب رهناً وللمترهن أن يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في الحبس والسجيرة، وإن  
كان المترهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤثر له هناك الدراهم في يده لم يضمن بالمترهن  
شيثاً قال: دفعتها إلى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في  
إيجاب الضمان على رب الثوب، وإن قال الوكيل: بما أمرني أن أرهه بحمسة عشر وقال رب  
الثوب: امرت بعشرة أو بعشرين فالقول قول رب الثوب في الوجهين مع يمينه فإن حلف كان  
هذا والفصل الأول سواء ولو وكله أن يرهه به شيئاً رسم رسم ما يرهه بما رهنه به فهو حائز كذا  
في المبسوط، وليس بالوكيل بالرهن أن يوكل غيره ولا أن يسلط مترهن عني يمينه، وإن كان قال  
للموكل: ما صنعت من شيء فهو حائز فإن أمر الوكيل غيره أن يرهه فهو حائز ولو رهنه فالوكيل  
ببعضه وسلط المترهن على بيعه جاز كذا في الحاشية، وإن وكله أن يرهه به ثوب بدراهم مسماه  
فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم إلى الأمر رسم يمينه الأمر رسم يكن لثوب رهناً وهو أمين في  
هذا الثوب، يضمن والدراهم قرص له على الأمر، وكذا في رهنه عند من له صغير،  
وكذا في إن رهنه عند عبده ولا دين عليه، ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو مكانه أو عند  
عبد له ناجر وعنده دين كان حائزاً فإن كان الوكيل في ذلك عبداً ناجراً أو غير ذلك جاز أو مكاناً أو  
صبياً من كان قرصاً فإن فلاناً يقول مثلاً: أقرضني كذا وأمسك كذا رهناً فهو حائز فإن كان قال  
أقرضني وأمسك هذا رهناً لم يجر في العبد والعبء المحجور وجر في غيره، ولو كان العبد  
ناجراً وعليه دين فرهنه عند مولاه جاز وإن لم يكن عليه دين فإن قال له: أقرض فلاناً فهو حائز،  
وإن قال: أقرضني وأمسك هذا رهناً لم يكن رهناً كذا في المبسوط، وإذا وكله أن يرهه عند  
بائع درهم فعاد الوكيل قد رهنه عند فلان وقبضت منه المال وهنك وقد دفعت إليه الرهن  
وقد قلت له: أقرض فلاناً فإنه أرسني إليك ويحدث أمره فوكف وصدق المترهن وقال الموكل له:  
تقبض بي هذا المقرض ومن ترهن العبد فالقول قول الموكل مع يمينه كذا في الحاشية، ولو كان  
الوكيل هو ستقرض المال فرهن العبد وحدث أمره رب العبد كان مالاً ديناً عنه دون الموكل كذا  
في المبسوط، وكله أن يرهه وكتب شراء والوكيل والمشتري مقرانه رهن وكتب الشراء  
سمعة فهو رهن استحساناً لأنهما تصدقا على أنه رهن وإن الشراء كان سمعة ورباء وللعقد

حقهما لا يعدد وهذا فيكون القول قولهما في كيفية ما عقدا وصار الثابت بقولهما كالثابت  
معدية كذا في محيد السرحسي، وإد ادن الوكيل المرتهن في ركوب الزهر واستخدامه فمعل  
مهور صامن، وطعام الزهر وعلمه على الموكل وإن كان لوكيل مستغرض المال بنفسه فيقال له إما  
أن تنفق لنفسك به أو تردّه على صاحبه ينتفع على منكه وكذلك متى البستان وأجر رعي المسم  
على الموكل بخلاف أجر الحائط والكان الذي يحفظ فيه كذا في المبسوط، والله أعلم

## الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه سفيراً ولا ترجع إليه الحقوق كالسكاح والعلاق وفيه فصلان

**الفصل الأول في الوكالة بالسكاح** منكوسة رجل قالت لآخر بني أريد أن احتلع نفسي  
من زوجي فإذا ختمت وانقضت عدتني فروحي من فلان صح كذا في الخلاصة، لوكيل  
بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فإن وكل مروح لثاني يحضرة الأول حجاز، رجل وكل رجلاً أن  
يزوجه امرأتين في عقدة مزوجته ثلاثاً في عقدة ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على  
الإجازة، وكذا لو أمره أن يزوج امرأة مزوجته امرأتين في عقدة واحدة، وكذا لو أمره أن يزوج  
ثلاثاً في عقدة مزوجته أربعا في عقدة واحدة، وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر،  
وكل رجلاً أن يزوج امرأة مزوجته امرأة على أن أمرها في يدها جاز السكاح ويبطل الشرط إذا  
وكلت امرأة رجلاً أن يزوجها واحداً ما صنع ما وصى الوكيل به رجل أن يزوجها ثم مات  
الوكيل كان للوصي أن يزوجها، كذا في سائر لوكلات، وكل رجلاً أن يزوج امرأة من بدة  
فلان أو من قبيلة فلان مزوجته من بدة أخرى أو من قبيلة أخرى لا يجوز كذا في فتاوى  
قاصيخاند، إذا وكل العبد المحجور رجلاً أن يزوج له امرأة ثم ادن له مولى في السكاح أو عتق  
العبد صدر الوكيل وكذا لو زوج امرأة يجور كذا في الذخيرة، ولو وكله أن يزوج امرأة يعينها  
ثم ارتد الأمر وحق بالدار فقال الوكيل زوجت في إسلامه وكذبته بورثة واموكل بعدما حاء  
مسلماً فإنه لا يقبل قول الوكيل والمرأة لأن الوكيل يحبر بما لا يحدث ستاً فله بعدما يعمل مردّة  
الأمر، وإن أقدموا الشبهة فالشبهة بيئة المرأة وإن لم تكن لهما بيئة تستحلف الورثة على علمهم  
لأنهم لو أقروا به ادعت برمهم فإن قصي القاضي لهم بالبراهن بعدما جتمعوا ثم رجع المرند  
مسلماً فأرادت المرأة أن تستحلفه أيضاً فلها ذلك لأنها تدعي انصداق دياً في دمه كذا في  
المبسوط في الوكالة من أهل الكفر

**الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع** إد، وكل الرجل رجلاً أن يطلق امرأته المسنة  
وهي من تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض أو مهنر جامعها به فطلقها في حالة الحيض أو  
في ذلك الشهر لا يقع الطلاق كذا في المحيط، ولا تبطل وكنته حتى لو طلقها بعد ذلك في  
وقت المسنة يقع طلاقه كذا في فتاوى قاصيخاند، وكذلك لو قال لها في هذه الحالة أنت ضيق  
للمسنة أنت طالق إذا ظهرت هي الصورة الأولى أنت ضائق إذا حضت وظهرت هي الصورة الثانية  
لا يقع الطلاق وإذا ظهرت هي الصورة الأولى أو حاضت وظهرت في الصورة الثانية بطلانها  
الوكيل يقع الطلاق كذا في المحيط، رجل دن لعميره ضائق امرأتي ثلاثاً للمسنة فقال لها الوكيل



في طهر لا جماع فيه: أنت طالق ثلاثاً فليس يقع لبحان واحدة ثم إذا حاصت وطهرت لا يقع شيء إلا إذا جدد الإيقاع، رجل قال لغيره: طلق امرأتي فليس يقع وقال لرجل آخر: مثلي ذلك مطلقاً ما معاً في طهر واحد لا جماع فيه وقع واحدة ولا خيار بلزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلعاها، ولو طلقها الوكيل والزوج معاً في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة أخرى، رجل قال لغيره: طلق امرأتي بائة للسنة وقدر لآخر. طلقها رجعياً فليس يقع طلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج خيار في تعيين الوقع كذا في فتاوى قاصصها، وإن وكله أن يطلقها ثم طلقها الزوج فإن طلاق الوكيل يقع عنهما ما دامت في العدة وإن لم يصنف الوكيل حتى تنقضي العدة ثم تزوجها فطلقها الوكيل لم يقع عليها صلاحه، ولو ارتدت أو ارتد الزوج فإن طلاق الوكيل يقع عليها في العدة وإن لحل الزوج بدار الحرب مرتد ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع صلاحه عليها، وكذلك إن عاد مسماً متزوجاً كذا في الحاروي، وكل رجلاً أن يطلق امرأته واحدة مطلق الوكيل ثبوت لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه: تقع واحدة، رجل قال لغيره: طلق امرأتي فطلقها الوكيل ثلاثاً فإن كان الزوج يرى الثلاث يقع ثلاثاً وإلا لم يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول صاحباه تقع واحدة، وكل رجلاً أن يطلق امرأته تطبيقاً بائة فطلقها واحدة رجعيه تقع واحدة بائة، وكذلك لو وكل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائة يقع واحدة رجعية، وهذا إذا قل الوكيل: طلقها واحدة بائة فإن قال: أبنتها، قالوا: لا يقع شيء كذا في فتاوى قاصصها، إذا قال لامراتيه: صفا أنفسكما ثلاثاً فطلقت إحداهما ممسها وصاحبته ثلاثاً فطلقا كذا يسمى أن تطلق نفسها في مجلسها وتطلق صاحبته بجور في مجلسها وغير مجلسها، إذا وكل رجلاً أن يطلق نسائه فطلق واحدة مسها بمعها صح ريس للزوج أن يصرف المطلق إلى غيرها، ولو طلق واحدة منهم لا بمعها صح ويكون الخيار للزوج كذا في الذخيرة، وإذا وكله أن يطلق امرأته وله أربع نسوة ولم يسم له امرأة بمعها فإن أوقع المطلق على إحدى نسائه جاز وإن خلفه جميعاً جاز على واحدة وأوقع الزوج على أيتهن شاء كذا في الحاروي، ويرى أن لهما صفا أنفسكما ثلاثاً إن شئتما فطلقت إحداهما لا يقع ما لم تجتمعا على الثلاث في المجلس كذا في فتاوى قاصصها، أنت وكيل في طلاق امرأتي إن شئت أو أرادت أو هربت لم يكن وكيلاً حتى تشاء هي دلت في مجلسها فإن شئت صار وكيلاً، وإن قام تركيل عن المجلس قبل أن يطبق بطلت الوكالة، ولو قال: أنت وكيل في طلاقها إن شئت، فإن شاء دلت في المجلس جاز وإن قام قبل أن يشاء فلا وكالة به هكذا في الحاروي، رجل قال لغيره: إذا تزوجت فلانة فصنفه فتزوج فلانة فطلقها الوكيل صح هكذا في الذخيرة، الوكيل بالطلاق إذا وكل غيره لا يصح وإن وكل غيره فصنفها الثاني بحضرة الأول أو خلفها أجنبي فجاز الوكيل لا يقع طلاق الفسوني كذا في فتاوى قاصصها، رجل قال لامرأة الغيور: إذا دخلت أدبار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الإجازة فطلقت ويرد دخلت قبل الإجازة لا تصح فإن عدت بعد الإجازة فدخلت فطلقت كذا في المغيرة، إذا وكل عبده بطلاق امرأته ثم باع العبد فهو على مكانته كذا في الذخيرة، رجل قال لرجل: طلق امرأتي فد جعلت دلت إليك يقتصر دلت على الجنس، وكل

رجلاً بالطلاق فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة لا يقع صلاجه كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل بالطلاق إذا خالف على مال إن كانت مدحولة محلاف إلى شر وإن كانت غير مدحولة وإلى خير وعليه أكثر المشايخ واختاره الصنفار وقال ظهير الدين: لا يصح في غير المدحولة أيضاً لأنه خلاف فيها إلى شر كذا في الوجيز للكردي، وكل رجلاً بان يسبح ثلاث تطبيقات من امرأة بألف درهم فباعه الوكيل واحده بثلاث الألف لا يقع شيء، رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك بذلك فعالت: اشتريت بكدا وكذا كان ذلك باطلاً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وكله أن يطلقها ثلاثاً بألف درهم أو على ألف فطلقها واحدة أو ثنتين لم يقع وإن طلقها بألف درهم أو أكثر جاز كذا في المبسوط، وإذا وكله بالخلع فله أن يحلها في ذلك المجلس وفي غيره ما لم يهرله كذا في الحاوي، الوكيل بالخلع لا يمكن قبض البدن كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل بالخلع المطلق يملكه بتدبيره وكثير عنده وعندهما لا يجوز بائناً من مهر مثلها كذا في المختار خاتمة، إذا وكل رجلاً بالخلع وقال له: إن نمت تطلقها فثبت الخلع مطلقاً الوكيل ثم قالت: احتلج فإن خالعتها وهي في العدة والطلاق رجعي جاز الخلع كذا في الحاوي، وكل رجلاً أن يخلع امرأته لم يخلع الزوج أو بانت بوجه من الوجوه ثم تزوجها في العدة أو بعدها لا يكون للوكيل أن يخلع إذا كان الرجل وكيلاً بالخلع من المجانين فإنه لا يلي العقد من المجانين في إحدى الروايتين كذا في فتاوى قاضيهان، الوكيل بالخلع إذا خالف بألف على أنه ضمن يصح وإن لم تأمره المرأة بالصمان وإذا أدّى الوكيل رجوع على المرأة وكذا يرجع أيضاً قبل الأداء كذا في السراجيه، ولو وكل الرجل امرأته أن تحبب نفسها منه فحللت نفسها منه حال أو عوض لا يجوز إلا أن يرضى الزوج به، امرأة قالت لزوجها: إذا جاء عبد فاحلمني على ألف درهم كان ذلك فوكيلاً حتى لو بهتت عن ذلك صح بهيها كذا في فتاوى قاضيهان، إذا وكبت الدمية مسماً بخمسة من الدمي على حمر أو خمر جاز ولو كان أحد الزوجين مسلماً والوكيل كافراً جاز الخلع ويبطل الجعل كذا في المبسوط، إذا وكل الرجل أن يخلع امرأته على ما أو يطلقها ثلاثاً بغير مال ثم ردت الزوج وحق بالدار أو مات رجلها الوكيل أو طلقها فقلت المرأة: فعلت ذلك بعد موت زوجي أو بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة: كان ذلك في حياته وإسلامه فالمعول مول المرأة والطلاق باطل وماله مردود عليها ولها الميراث كذا في المبسوط في إركاله من أهل الكفر، ويجوز التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال أو على غير ما وليس للوكيل أن يقبض المال إذا اعتق ولا يقتصر التوكيل على المجلس، لو كبل بالاعتاق مطلقاً لا يملك التدبير والكتابة والاعتاق على ما، وكذلك لا يملك التطبيق بالشروط والإضافات فلا يبطل التوكيل بالعتق بتدبير المولى كذا في المحيط، ولو وكله بعتق عبده فاعتق على ما أو على مال أو بشرط وقال إن شئت فانت حر لم يحر لأنه بالتحبير وهو أتى بالتعلق وهما مختلفان حسب كذا في محيط السرخسي، ولو وكله أن يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يعتق شيء، وقالوا: يجوز ويعتق كله، ولو وكل رجلاً أن يعتق كل الصيد فاعتق نصفه عتق النصف عبده وانكل عندهما كذا في الذخيرة، ولو أن رجلاً لكل واحد منهما عبد موكل أحدهما رجلاً أن يعتق عبده ووكل الآخر هذا الوكيل أيضاً أن يعتق عبده فقال الوكيل اعنتت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق أحد منهما وهي الاستحسان عتقا جميعاً ويسمى كل

واحد منهما في نصف قيمته كد في فتاوى قاصيحات، إذا وكل لرجل رجلاً بعث عبد بعينه  
فقد الوكيل: اعتقته أمس منه لا يصدق على ذلك من غير نية كذا في الدخيرة في فصل  
الوكيل إذا أخرج عن مباشرة ما وكل به فيما مضى، ولو وكله بعث أمته فودعت قبل أن يعتقها  
لم يكن له أن يعتق ولدها، وإن وكله أن يعتق على جعل فاعتقه على حر أو حرير فاعتق  
جائر وعسى العبد قيمة نفسه، ولو أعفاه على مئة أو دم لم يجر، وبو دل: اعتقه على هذا  
العبد فاعفاه عليه فمدا هو حر جار العتق وعليه قيمة نفسه ولو أعفاه على عبد فاستحق جاز  
العس وعليه قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف وحمه  
الله تعالى كذا في الخواري، ولو أعفاه على شاة مذبوحة فمدا هي مئة لم يجر وإن وكله أن يعفاه  
على جعل فاعفاه على ألف جاز إن كان مثله بعث على مثله استحسننا كذا في محيط  
السرحسي، إذا قل بعينه. أعني بعين ما شئت فاعفاه على دراهم فهو جائر إذا رضي به  
للمولى لأن الواحد لا يصلح وكيلاً من الجانيين إذا لم يكن البدل مسمى، وروى ابن سماعة عن  
محمد رحمه الله تعالى أنه يصلح وكيلاً من الجانيين ولو لم يكن البدل مسمى وبعض  
مشايخنا صححوه روية ابن سماعة ولو كان البدل مسمى في هذه الصورة فقال العبد. اعتقت  
نفسى على كذا جاز ولا يشترط رضا المولى بعد ذلك كذا في النجاشي، قال: اعتقه على مال  
فاعتقه على درهم جاز عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في محيط السرحسي،  
وإن وكله أن يعفاه على شيء فمدا أعفاه عليه من أصناف الدار فهو جائر، وإن حلف بوكيل  
والمولى في جس ما أمره به من البدل أو مقداره فالقول قول المولى كذا في المسبوط. وجر وكل  
آخر بان يكتب عبده ويقبض بذر الكتابة فقال الوكيل: كاتب وقبضت البذر ونكر المولى  
فالقول قول الموكيل في الكتابة دون قبض بذر الكتابة، وبو كاتبة ثم قال: قبضت بذر لكتابة  
ودعيت بذر فهو مصدق كذا في خلاصة، لو وكله أن يكتب عبده مكاتب ثم يكر بوكيل  
أن يقبض لكتابة لآه في العتق سفير ومغير وإن دفعها إليه المكاتب لم يبرأ، ولو وكله أن  
يكتاتب عبده فكانت عليه شيء لا يتعبد الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى، وإن كاتبه على غنم أو وصيف أو صنف من الثياب أو من المنكيات أو من الموروث جاز  
ذلك كذا في المسبوط، ولو وكله أن يكتاتب عندهم له فكانت أحدهما جاز، ولو وكله أن  
يكتاتبا مكاتباً واحدة ويضم كل واحد منهما كعبلاً فكانت أحدهما له يجر، ولو وكله أن  
يكتاتبه أو يبيعه ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم أو لا يعلم جاز ما  
صنعه الوكيل لأن استحقاق العبد بمجانبة لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة ولا  
يوجب عزل الوكيل أيضاً وعلى المولى قيمته كذا في المسبوط، ولو قال بع عبيدي هذا أو كاتبة  
أو اعتقه على مال فأي ذلك فعل الوكيل جاز، ولو قال: كاتب هذا أو هذا له أن يكتاتب أيهما  
شاء كذا في الخواري، فإن كاتب كل واحد منهما على حدة حازت مكاتبه الأول وإن كاتبا  
معاً فكتاتبتهم باعثة ولو وكله أن يكتاتب عبده يوم الجمعة فقد الوكيل. يوم السبت فذ كاتبه  
أمر بعد الوكالة على كذا وكذا وكذب المولى فالقول قول المولى في النفياس، ولكنه استحسن  
فقال: يجوز إقراره لأنه كان مسلطاً على مباشرة العقد في وقت معلوم وقد أخرج بما سلطه عليه

ولو وكله أن يكاتبه فقال الوكيل: ركلتني أمس وكانته آخر النهار بعد بوكالة وقال رب العبد: إنما وكنتك اليوم فالقول قول رب العبد كذا في الميسر، ولو قال: أي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فأيهما كاتبه جاز ولو وكل رجل أن يكاتب عبده فأبى العبد أن يقبل لم يبدأ له قبول ذلك مكانه لو كسب جار كذا في الحايي، ولو وكل وكيلاً يعق عبداً له على من أو غير حال أو مكانة ثم ارتد فوكل وحق بدار الحرب أو مات ففقد الوكيل: فعلت ذلك في إسلامه وكذبت الوراثة فالتقوى قول لورثة لأن سبب ملكهم في العبد ظاهر فالوكيل محبر بما يبطل ملكهم عن العبد وهو لا يملك إنشاءه في حال فلا يقبل قوله كذا في الميسر، والله أعلم

### الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصلح وما يناسبه

التوكيل بالخصومة بعير رضا الخصم لا يلزم وقالوا: يلزم، ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا: رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين، حتى لا يردم الخصم الحضور والجواب بالخصومة الوكيل كذا في المحيط، وأما قوله في الحديث اختار قريشاً للفتوى كذا في حردة الثميين، وقد العتايي. وهو مختار وبه أخذ الصغار كذا في للبحر برائق، والذي يختار في هذه المسألة من الجواب أن القاضي إذا علم بالمدعي التعمت في إبقاء التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم وإذا علم بالموكل القصد إلى الإضرار بالمدعي في التوكيل لا يقبل ذلك منه إلا رضا الخصم كذا في الميسر، أجمعوا على أن التوكيل لو كان عائناً أثنى مدة السفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدر أن يمضي على قدميه إلى باب القاضي كان له أن يركل مدعياً كان أو مدعى عنه، وإن كان لا يستطيع أن يمضي على قدميه وبكاه يستطيع أن يمضي على ظهر دابة أو ظهر إنسان فإن زاد مرضه بذلك صح التوكيل وإن كان لا يردد احتلوا به قال بعضهم له أن يركل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، وهذا القول أصح وأرفق كذا في المحيط، وإن قالوا: أنا أريد السفر يلزم منه التوكيل طبعاً كان أو مصلوباً ولكن يكمل المصوب بيشمك الطالع من استيفاء دينه، وإن كدنه الخصم في إرادته السفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم: يحلفه القاضي بالله إنك تريد السفر وهو اختيار الخصم رحمه الله تعالى وقال بعضهم: يسأل من رفقاته سواء ومن الأعداء يحضر وتناس إذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه المسألة على وجهين أما إن كان طالبه أو مصلوبه، إن كانت عالية قبل منها التوكيل، وإن كانت مصلوبه إن أحررها الطالب حتى يحرر القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وإن لم يؤجرها قبل منها التوكيل، وإن كان الموكل محبوساً في سجن هذا القاضي الذي وقعت الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل، وإن كان معبوساً في سجن الوالي وهو لا يمكنه الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل هكذا في الظهيرية، ويجوز للمرأة المندرة أن توكل وهي التي سمعنا من الرجل يكرأ كانت أو ثيباً كذا ذكره أبو بكر الراري؛ وعمامة المشايخ أخذوا به وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان، وإذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية، إن وكنت بالخصومة فوجبت عليها البسبب وهي لم تعرف بخروج دار احكام يمت إليها بثلاثة من

العدول لمصلحةها أحدهم ويشهد آخران على حيفها وعلى هذا الميراث الذي لا يستطيع الحصول لانه معدور كذا في السراج الوهاج، ولو احتلعا في كونها محدرة فإن كانت من بات الاشراف فالقول بها بكرة أو ثباً لانه أظهر لانه هو الظاهر من حالها، وفي الاوساط قولها لو بكرة، وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين، والخروج لتجاجة لا يقدح ما لم يكثر بأن تخرج بمير حاجة كذا في الوجهين لمكردي، إذا علم<sup>(١)</sup> القاضي بأن الموكل عاجز عن القيام في الخصومة بنمسه يقبل منه التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان، رجل من الأشراف وقعت خصومته مع رجل وضع فأراد أن يوكل وكيلاً ولا يحضر بنفسه اختلف فيها قال القمهي أبو الليث: نحن نرى أن نقبل الوكالة كان الموكل شريفاً أو وصيماً كذا في جواهر الاحكام، مرة مستورة في دار زوجها بها عنة لا يمكنها الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المدعي أن يحاصم زوجها وليس لزوج أن يحصد من الخصومة مع وكيل المرأة أو معها كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال وكنتك بالخصومة في كل حق لي قبل أهل البلد أو يحدت استحساناً، ولو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل أهل سائر البلدة يوم التوكيل وما يحدث استحساناً، ولو قال وكنتك بالخصومة في كل حق لي قبل فلان يكون وكيل بالخصومة في كل حق يكون موجود يوم التوكيل كذا في خلاصة، إذا قال لغيره: وكنتك بالخصومة ولم يرد على هذا لا يصير وكيلاً، وأما إذا قال وكنتك بالخصومة التي بيننا أو جعلت وكيلاً بخصومة بيننا أو ما أشبه ذلك فقد ذكر شيخ الإسلام خواهر راده و الشيخ الإمام أحمد الطولوسي أنه يصير وكيلاً وذكر شمس الأئمة: أنه لا يصير وكيلاً كذا في الذخيرة، ولو وكله بقبض بعور لا يكون وكيل بالخصومة إجماعاً كذا في السراج الوهاج، والموكيل بطلب الشفعة والرذ بالعب والقسمة وكيل بالخصومة بالإجماع كذا في الحاوي، حتى أن موكل يأخذ الشفعة، وإذا ادعى المشتري أن الموكل سلم الشفعة وأقام البينة على الوكيل بأن الموكل سلمها ثقيل، وكذا المشتري لو وجد بالمبيع عباً فوكل رجلاً بالرد فقال البائع: قد رضي المشتري بالبيع والعب وأمر الموكل فاقام للبائع البينة على الرضا ثقيل، وكذا الوكيل باسترجاع البينة إذا أقام الموهوب له البينة على أن البائع أخذ عوضاً أو على أن البينة ردت قبضت، وكذا الوكيل بالقسمة إذا قال أحد الشريكين وهو الذي لم يوكل: إن شريكي قد استوفى نصيبه وأمر الوكيل فاقام الشريك البينة على الاستيفاء ثقيل هكذا في السراج الوهاج، وكله بقبض دين وغاب الطالب وقامت البينة على الخصم بالدين فقال المطلوب أريد بمن الطالب أنه ما استوفاه مني يلزمه الاداء إلى الوكيل، وكذلك الوكيل بطلب الشفعة إذا ادعى تسليم الشفعة على الموكل يؤمر بتسليم الدار إلى الوكيل ثم يحلف الشافع متى حضره وكذلك وكيل المستحق بقبض المستحق إذا ادعى لمشتري الإجارة على المستحق يؤمر بتسليمه الوكيل ثم يحلف للمشتري المستحق متى حضر كذا في محيط السرخسي، الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أو إبرائه ثقيل عنده وقال: لا يكون خصم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المهدية، وإذا جحد الغريم الدين وأراد الوكيل

بالقبض أن يلزم السيرة على الدبر هل تقبل بيئته، على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . لتقبل بيئته وعلى قولهما لا تقبل والأصل في جس هذه المسائل أن الوكالة إذا حصل قبض ما هو ملك الموكل فالوكيل لا يصير خصماً في الإثبات وإذا حصل التوكيل بقض ما هو ملك الغير من كل وجه جعل للموكل عليه فالوكيل يتصير خصماً في الإثبات كذا في الدخيرة، الفاصي إذا وكل رجلاً بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصومة في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان، وقا وكل رجلاً بالخصومة فهو على وجه

الأول أن بوكله بالخصومة ولا يتعرض لشيء آخر وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالإنتكار بالإجماع يصير وكيلاً بالإقرار أيضاً عند عثمان الثلاثة، وبعد هذا اختلف علماؤنا، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى . التوكيل بالخصومة توكيل بالإقرار في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في مجلس الحكم يصح إقراره ولو أقر في غير مجلس الحكم لا يصح، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى . التوكيل بالخصومة توكيل بالإقرار في مجلس الحكم وغير مجلسه غير أن هذين هما أن أقر في غير مجلس الحكم ولم يصح إقراره لا يبقى وكيلاً حتى يمنع عن الخصومة بعد ذلك كذا في الدخيرة، ولو أقر الوكيل بالخصومة في حد القذف والفساخ لا يصح إقراره كذا في التبيين.

والثاني: أن بوكله بالخصومة غير حائز الإقرار وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالإنتكار.

والثالث: أن بوكله بالخصومة غير حائز الإنتكار وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالإقرار ويصح الاختفاء في ظاهر الرواية.

والرابع: أن بوكله بالخصومة جائز الإقرار عليه وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالخصومة والإقرار حتى لو أقر صح إقراره عندنا على الموكل.

والخامس إذا قال . وكلنتك بالخصومة غير حائز الإقرار والإنتكار فقد اختلف لثناحرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل أصلاً وحكي عن انفاصي الإمام صاعد السباوري أنه قال . يصح التوكيل ويصير لوكيل وكيل السكوت متى حضر مجلس الحكم حتى يسمع عليه السبه كذا في الدخيرة، والتوكيل بالإقرار حائز ولا يصير الموكل مقر بنفس التوكيل ومعنى التوكيل بالإقرار أن يقول لوكيل . وكلنتك بالخصومة وبالدب عني فإذا رأيت مدعة تلحقني بالإنتكار واستصوبت الإقرار فاقتر عني عني قد احترت ذلك، وإذا وكلت بخصومته واحد حقوقه من الناس عني أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى علي الموكل فهذا التوكيل حائز كذا في خزانة المفتين، فلو اثبت الوكيل المال لموكله ثم أورد المدعى عليه الدعوى لا يسمع على الوكيل هكذا فتوى الصدر الشهيد برهان الدين كذا في المحيط، في كتاب الأقضية . يد كس الموكل بالخصومة هو المطلوب فوكيل رجلاً بخصومة الطالب وقال علي أن لا يحوز إقراره فهو حائز عني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عني ما وكله به قال محمد . حبه الله تعالى إذا كان المطلوب هو الذي يصيب الموكل فقال الطالب . لا أرضى إلا أن تغيب لي رجلاً يقوم مقامك ويجوز إقراره كما يجوز إقرارك وإلا فاحضر وحاصمني فإنه يقال للمطلوب . حاصمه أو اقم رجلاً يحوز إقراره عليه، وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال المطلوب . لا أرضى إلا أن تحاصمني أو توكل من يقوم

مقامك لا يمنع من حصومتي وحجني إذا جئت بها ويجوز إقراره عليك بقصص المال عنه ذلك إذا كان الصائب حاصراً، وإن كان غائباً ووكّل وكيلاً لا يجوز إقراره عليه ما استثنى الإقرار من المظلوم يدفع ما وجه إلى الوكيل لا يكون له الامتناع من حصومه الوكيل بأن يقول لا أخاصمت حتى يجوز إقرارك على الذي وكلت كذا في الدخيرة، رجل عليه لرجل دعوى وخصومة فوكّل المدعى عنه عند القاضي بطلب حصمه وكيلاً بالخصومة والوكيل حاصر فقبل فلما خرجا من عند القاضي فإن المدعى عليه للمدعي أخرجت الأول من الوكالة ووكّلت فلان ابن فلان العلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك نائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة، وكّل رجلاً في خصومة رجل ثم إن الموكل مع وكيله جاء إلى القاضي مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي: قد كنت وكّلت هذا في خصومة فلان وإن هذا الوكيل يريد السهر أو أيا أئمنه بأن يفر على شيء يرمي فأخرجته عن الوكالة ووكّلت هذا الآخر في حصومته فإن القاضي لا يقبل ذلك بل يأمره حتى يحصر الخصم فيخرج الوكيل بحضرته وينصب القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فإن لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الأول عن الوكالة ويوكّل الثاني ويستوثق منه المدعى عليه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وكّل رجلاً بطلب حصومه وقبضها والخصومة فيها على أن لا يجوز صدقه ولا تعديده شاهداً بشهادة غيره شيء، بطل حقاً فالوكالة على هذا للشرط بخاترة فإن أقر هذا الوكيل بالصائب قصص هذا الحق من أئمنه لم يحر ذلك على الموكل فإن قال الوكيل قد قبضت أنا هذا الحق من أئمنه فضاء أو قال دفعه إلى الصائب صح إقراره وبرئ العزم كذا في أدب القاضي للخصائب، إذا وكّل في حصومته ثم أراد أن يستثنى إقرار الوكيل عليه إن كان بحضور من الصائب جاز وإن كان بغير محضر من طالب فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا أدن المظلوم لوكيله أن يوكّل ثم أرفد بعد ذلك أن يحجر عليه في حق هذه الرتبة حتى لا يملك التوكيل الأول الوكيل عند محمد رحمه الله تعالى يصح حجه وإن كان بغير محضر من الصائب كذا في المذهب، وكّل رجلاً بالخصومة في داره وقبضها فدع الذي في يديه الدار وقبضها المشتري كان للوكيل أن يخاصم المشتري، ولو كان وكيلاً بالخصومة مع فلان في هذه الدار منعها من آخر لم يكن للوكيل أن يخاصم المشتري كذا في الدخيرة، وإذا وكّل ذو اليد وكيلاً بالخصومة ولم يبعها فإن لهذا الوكيل أن يخاصم، كس ذي اليد، ولو وكّله أن يخاصم فلان في هذه الدار فإذا الدار في يدي غير فلان لم يكن له أن يخاصم غير فلان ولا فلاناً، وإن لم يسم له أحداً كان له أن يخاصم من وحدث الدار في يده، ولو كانت الدار في يدي العبد فوكّل وكيلاً بالخصومة فيها لفلان للمدعي فدعاهما آخر لم يكن الوكيل وكيلاً في خصومة هذا الثاني وهو وكيل في خصومة الأول وخصومة وكيله كذا في السوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب، ولو وكّله بالخصومة عند القاضي فلان كان للوكيل أن يخاصم إلى قاض آخر ولو وكّله بالخصومة إلى فلان العقبه لم يكن له أن يخاصمه إلى فقيه آخر كذا في المذهب، رجل قال لرجل أنت وكيلني في خصومة كل صيغة لي بحراسان فقدم الرجل الذي في يديه الضيعة من حراسان إلى كوفة له أن يخاصمه بالكوفة وإن كانت الوكالة في ديار فليس له أن يخاصمه

بالكوفة، لو قال: هي كل ديس بي بالكوفة فقدم ناس من حراسك إلى الكوفة وعليهم دين الموكل  
 فله ان يحاصمهم بالكوفة، وكل رجلاً يطلب كل حق له وبالخصومة فيه معصب إنسان داراً من  
 موكله فلو كبل ان يحاصم فيها، ولو بيعت دار وفيها شئ من موكل لم يكن هذا وكيلاً في  
 طلبها وإن يقبض شفعة قد نصي بها للموكل كذا في الحاوي، عبد في يد رجل يقول: أنا  
 عبد فلان ولدت في منك وقد وكنتي بخصومتك في نفسي ليس للدي في يده عبد أن يبيع  
 العبد إذا كان لعبد بيعة على الوكالة، ولو قال العبد: باعني فلان منك ولم يقبض النكاح  
 فوكلي يقبض النكاح منك كان للدي في يده أن يبيعه عن الخصومة لأن هذا العبد معرّب منك  
 في اليد وكان له أن يبيع العبد من صرف المبيع إلى غيره وفي الوجه لأول العبد حكر منك دي  
 اليد فلا يكون له أن يبيعه من اخصومه كذا في فتاوى قاصبحان، وكل المطلوب وكيلاً في  
 خصومة فلان هذا فيما يدعي قبله من الحقوق واجز له أن يركل عشر ما وكله من ذلك من رأي  
 كان ذلك جائزاً من وكل الأول وكيلاً فأنبت الطالب حقه عليه أو لم يثبت حتى يخرج الأول  
 الثاني من الوكالة فإنه يجوز سواء كان بمحض من الطالب أو لم يكن، ولو أن التوكيل الأول وكل  
 وكيلاً بخصومة هذا الطالب عن فلان بمحض من لطالب وبيل الثاني الوكالة من التوكيل الأول  
 ثم إن التوكيل الأول مات فالتوكيل الثاني وكيل على حاله في خصومة الطالب، وكذا لو أنه  
 المصنوب أخرج التوكيل الأول من الوكالة كان خارجاً منها وكان التوكيل الثاني على حاله في  
 خصومة الطالب كذا في ادب القاضي للخصام، وإذا وكل رجلاً بالخصومة على أن التوكيل أن  
 يوكل من أحب ثم أن المدعي عليه أشهد بعير محضر من المدعي أنه حكر على التوكيل أن  
 يوكل غيره جاز حججه عند محمد رحمه الله تعالى وعنه الفتوى هكذا في فتاوى قاصبحان

ومن أحكام التوكيل بالخصومة: أن الحق إذا نسب على موكله لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو  
 كان وكيلاً عاماً لأنها لا تنظم الأمر بالأداء والصمان وكذا في البحر الرائق، وكل رجلاً  
 بالخصومة وقد له: ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل التوكيل بذلك غيره جاز توكيله ويكون  
 التوكيل الثاني وكيل الأول لا وكيل التوكيل حتى لو مات التوكيل الأول أو عرّ أو حرّ أو رند  
 ولحق بدار الحرب لا يضر التوكيل الثاني، ولو مات الموكل الأول أو حرّ أو رند ولحق بدار  
 الحرب ينصرف لو كبلان ولو عزل التوكيل الأول التوكيل الثاني جاز عزله كذا في فتاوى قاصبحان

فصل في أحكام التوكيل بتقاضي الدين وجبته: إذا وكل رجلاً بتقاضي دينه فهو جائز  
 رضي المطلوب أو لم ير من سواء كان الموكل حاصراً أو عائياً وسواء كان صحيحاً أو مريضاً فأنزلوا  
 هذا إذا كان المطلوب مقراً بالدين فاما إذا كان جاحداً لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى من غير رضا الخصم إذا كان الموكل صحيحاً حاصراً وإليه ما شمس الإسلام للحرابي  
 رحمه الله تعالى، وذكر شيخ الإسلام: أن التوكيل صحيح على كل حال كذا في المغيض،  
 والتوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لأن التقاضي تعامل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان  
 التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالاقتضاء نصاً، وقال مشايخنا ليس للتوكيل بالتقاضي القبض لأن  
 العادة جرت بخلاف ذلك في ملائنا، وهل يملك الخصومة؟ احتجف المشايخ فيه وقيل: يجب أن  
 يملك الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو الأصوب والأشبه فإن محمداً رحمه الله



نعالي ذكره فقيب هذه المسألة في كتاب الوكالة: الوكيل بالتقاضي وكييل بالخصومة، ولو كليل  
بملازمة غيره بمال له عليه لا يكون وكيلاً بالتقاضي كذا في محيط النسخسي، والتوكيل  
بالخصومة توكيل بقبض الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر رحمه الله تعالى: لا يكون توكيلاً  
بالتقاضي، قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير: لا يفتى بقول أصحابنا في هذه المسألة والفتوى  
على قول زفر رحمه الله تعالى، وفي النزاع: اختار الفقيه أبو الليث أنه لا يملك التقاضي، قال:  
وهكذا اختاره الثناخرون وبه تأخذ كذا في الخلاصة، ولو وكله بتقاضي كل دين له أو وكله بكل  
حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف للتوكيل إلى القائم والحادث  
استعساناً، ولو وكله بقبض دين له على فلان أو وكله بقبض كل دين له على فلان وفلان ذكر  
في الزيادات: أنه ينصرف إلى القائم لا إلى الحادث قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة في  
الفصل الثالث، ولو قال: أنت وكسي في نص كل دين لي وليس له دين يومئذ ثم حدث له  
دين كان وكيلاً في قبضه كذا في الحاوي، وإذا وكله بقبض كل حق يحدث له والخصومة فيه  
جائز أمره فإنه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل، أما النفقة فمن  
الحقوق التي لا يملكها كذا في السمر الرائق، رجل وقّل رجلاً بقبض كل حق له على الناس  
وعندهم ومعهم وفي أيديهم وبقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه وبغيره من يرى  
حيثه وبالتعطية عنه إذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه مخاصم ومخاصم  
ثم إن قوماً يدعون قبل الموكل مالاً والموكل غائب، وأقر الوكيل عند القاضي أنه وكله وأنكر  
المال فأحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم أن يحبسوا الوكيل كذا في فتاوى  
القاضيان، ولو كان المالك بين رجلين فوكّل أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو  
بيع أو شراء من الآخر أو من غيره فهو جائز، وكذلك إن وكله أحدهما ببيع عيد من الآخر أو من  
غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز، وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه  
جميعاً فوكّل ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكانه أو وكله بالبيع والشراء فهو حائز كذا في  
القبوض، الوكيل بقبض الدين ليس له أن يقبل الخوالة كذا في الخلاصة، وليس للموكل بقبض  
الدين أن يهب الدين للغير أو أن يؤخره أو أن يبرئ منه أو أن يأخذ رهاً ولو أخذ منه كفيلاً  
بالمال جاز فإن كان أخذ الكفيل على أن يبرأ للغير لم يجز البراءة، ولو أخذ الصالح منه كفيلاً  
لم يتكرّر الوكيل أن يتقاضى من الكفيل كذا في الحاوي، فإن هنك الرهن في يد الوكيل هل  
للمطلوب أن يضمنه الأقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين: الأول أن يقول الوكيل:  
أمرني الطالب بقبض الرهن فدفع المطلوب إليه رهاً ففي هذا الوجه له أن يضمنه ذكر المسألة في  
الأصل مطلقاً، وذكر شيخ الإسلام في شرحه فقال: إن كذبه المطلوب في وكالة أو سكنت أو  
صدقه وشرط عليه الضمان له أن يضمنه وإن صدقه ولم يضمنه فليس له أن يضمنه الوجه  
الثاني إذا قال الوكيل: لم يأمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطلوب إليه رهاً وهنك في يد  
الوكيل لا ضمان على الوكيل كذا في المحيط، إذا وحب لرجل على رجل دين بأي وجه وجب  
فوكّل وكيلاً بقبضه فهو جائز فإذا قبضه برئ الذي عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل ملكاً  
للموكل وأمانة في يد الوكيل يضمنه بما يضمن به الوديعة كذا في السراج اللهاج، ولو وكل

رجل رجلاً أن يقبض له ديناً من مائة مبدومه إلى غلام هبة به منه فهو جائز فإن قال العريم قد دفعته إليه فصدقه الموهوب له مهر جائز وإن كذبه لم يصدق العريم ولو وكل وكيلاً بقبضه منه ودومه إلى الموهوب له فقال العريم قد دفعته إلى الوكيل وصدقه الوكيل وقال الوكيل قد دفعته إلى الموهوب له فالعريم والوكيل برهان، العريم بتصدق الوكيل له والوكيل بأداء الأمانة وبكر لا يصدق الوكيل على الموهوب له حتى لا يرجع الوائب عليه بشيء، وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبه ويأمر آخر بقبضه ودومه إلى الموهوب له كذا في المبسوط، الوكيل ببعض الدين إذا قبض الدين ثم حضر وكيل آخر بقبض الدين يس له أن يقبض من الوكيل الأول، ولو وكل الثاني ببعض كل شيء نه أن يقبض من يد الوكيل وليس لتوكيل الأول أن يقبض من الثاني شيئاً كذا في الخلاصة، ولو وكل المسلم مرئياً بقبض دينه فقبضه أو أمر بقبضه وهلاكه منه ثم قتل عسى رده جاز فقبضه، وكذلك إن كان الوكيل حربياً فقبضه ثم غنى بدار الحرب كذا في المبسوط، ولو وكل ادائن العبد المدين في قبض دينه من مولاة جاز ولو أقر العبد بالقبض والهلاك يرى المولى، ولو وكل العريم مولى العبد المدين بالقبض من عبده لم يجز توكيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق، المختار له إذا وكل المكيل بقبض الدين من المختار عليه لا يصح، وكذلك رب الدين إذا وكل المدين بقبض الدين من نفسه لا يصح، وفي موارد بشر. إذا كان بالمال كميل فوكنه المطالب بقبضه من المطلوب فقبض لم يجز قبضه وإن هلك عبده فلا ضمان كذا في الذخيرة، عبد مدينون أعتقه مولاة حتى ضمن قيمته لغيره، وبطال العبد بجميع الدين إن وكله المطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً هكذا في الهداية، وفي موارد ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل له على رحمتي ألف درهم وكل واحد منهما كميل عن صاحب فوكل رب الدين رجلاً بقبضه من أحدهما بحقه فقبضه من الآخر جاز، وكذلك لو أن رجلاً له على رجل ألف درهم وبها كفيل فوكل المطالب رجلاً بقبض المال من اندي عليه الأصل فقبضه من الكفيل جاز كذا في الهبط، ولو وكل رجلاً بقبض دين له دأى الوكيل أن يقبل ثم ذهب الوكيل بعد ذلك فقبضه من العريم لا يبرأ منه والدين عسى حاله وصار قبضه كقبض الاجنبي كذا في السراج الوهاج، وإذا وكل رجلاً بقبض دين له عسى رجل فقبضه الوكيل ووجدها ربوها أو ستوفة أو نهرجه أو رصاصاً مردها فانقياس أن يقبض، وفي الاستحسان لا يقبض والصحيح أن هذا القياس والاستحسان فيما إذا وجدها ربوها أو بهرجة فارد أن يردها فانقياس أن لا يكون له الرد من غير استطلاع رأي الموكل وإذا ردها ضمن، وفي الاستحسان له الرد من غير استطلاع رأي الموكل فإذا رد لا يقبض، وأما في الستوفة والرصاص فله أن يردها من غير استطلاع رأي الموكل وإذا ردها لا يقبض قياساً ولا استحساناً كذا في الهبط، الوكيل بقبض الدين إذا أحد العروض من العريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو كفل أن يرد العروض على العريم وبطالته بالدين كذا في جواهر الفتاوى، رجل له على رجل ألف درهم وصح فوكل رجلاً بقبضها وأعلمها أنها وضع فقبض الوكيل ألف درهم عنه وهو يعلم أنها غلة لم يجز عسى الأمر فإن صاعت في يده ضمنها الوكيل ومن يلزم الأمر شيء، ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وإن أن يردها وبأحد وصحاً فإن ضاعت من يده فكانها صاعت من

يد الأمر ولا يرجع بشيء من قبلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يرد مثلها ويأخذ الوصح كذا في الحايي، التوكيل بقبض الدين إذا قال: قبضت وهلك عندي أو قال: دفعته إلى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق إنسان ما أقر التوكيل بقبضه وضمن المستحق التوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل كذا في المحيط المدينون إذا دفع إلى صاحب الدين شيئاً فقال له: بها وخذ حقت منها فباعها وقبض الثمن وهلك في يده يهلك من مال المدينون ما لم يحدث رب الدين فيها قبضاً لنفسه، ولو قال: بها بحقت فباعها فكما قبض للثمن بصير قابضاً حقه<sup>(١)</sup> حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال القابض، ولو وكل المدينون بإبراء نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس كذا في فتاوى قاضيهان في فصل ما يكون وكيلاً به وما لا يكون، وإذا قال لمدينه: تصدق بالعشرة التي لي عليك على الفقراء عني أو قال: كثر عن يميني بمالي عليك أو قال: آذ زكاة مالي من العشرة التي لي عليك تصح الوكالة بالإجماع هكذا ذكر شمس الأئمة وذكر في كتاب الإجراءات فيمن استأجر دابة ليركبها من بلدة إلى بلدة ثم إن الآجر وكل المستأجر بأن يستأجر من الآجرة غلاماً ليسوقه، أن للوكالة صحيحة ولم يهلك غلاماً، وذكر لم أيضاً إذا استأجر داراً ثم قال: الآجر للمستأجر: رَمَ الدار من الآجرة التي عليك أن الوكالة صحيحة كذا في الدخيرة في نوع الكيل بالشرء بالدين، رجل قال لآخر: وكلني فلان بقبض ما له عليك من الدين لا يخلو إما أن يصدقه المدينون أو يكذبه أو يسكت، إن صدقه يجبر على أن يدفعه إليه وليس له أن يسترد بعد ذلك، وإن كذبه أو سكت لا يجبر على دفعه ولكن لو دفعه مع هذا ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ثم إن جاء للموكل إن أقر بالوكالة مضى الأمر كذا في الخلاصة، وإن جحد الوكالة وأراد أن يرجع على الغريم عادهي الغريم على الطالب توكيل القابض وبره أو استخلف صح التوكيل، فإن نكل برى الغريم وإن حلف واحد للمال من الغريم فليس للغريم أن يضمن الوكيل ولكن يسترد المدفوع إن بني هكذا في الكافي، وإن استهتكه يضمن مثله، وإن هلك في يده إن صدقه لا يرجع عليه، وإن صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فإنه يرجع وليس له أن يرجع على الوكيل ثانياً، ولو أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكلته كان له ذلك، وإن دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الطالب إلا إذا أعاد إلى التصديق، وإن دفع عن جحد ليس له أن يحلف الطالب سواء عاد إلى التصديق أو لم يعد لكنه يرجع على الوكيل، ولو وكل أن يحلف الغريم في الجحد والسكوت بالله ما تعلم أنه وكله فإن حلف مضى الأمر وإن نكل لا ضمان على الوكيل، وإن شاء لم يحلف الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فإن حلف استقر الضمان على الوكيل وإن نكل يرجع على الوكيل على الطالب، هذا إذا ادعى أنه وكيل فإن قال: لم يوكلي ولكن ادفع الدين إلي فإنه سيحجر قبضي وعليّ ضمانه ليس له أن يدفع الدين وإن دفع صار حاملاً ولا يرجع على المدفوع إليه وإن شرط عليه الضمان كذا في الخلاصة، ولو لم يحضر الموكل ولم يعرف جحدوه حتى

(١) قوله بصير قابضاً حقه كذا في النسخة المجموع منها والذي رآه في الحاشية بصير مقتضياً وهو كذلك في عامة نسخ الهدية والأظهر ما في النسخة المجموع بها كما لا يخفى المصحح

توفي فورثه الغريم فقال الغريم لموكله: إن صاحب المال لم يكن وكنك وقد صبرت وارثاً له قائماً مقامه وكان له فكذبك فانا نكذبك أيضاً واضمكت المال، لا يكون له ذلك فإن أراد الغريم بمن الوكيل بالله لقد وكنك فلان لا يكون له ذلك، فإن أقر الوكيل عند القاضي أن فلاناً لم يورثه بشيء صح إقراره وكان للغريم أن يضمنه المال، وإن قال الغريم: أن أقوم البيعة على أن علاناً لم يورثه بالخصومة أو على إقرار الوكيل بذلك قبلت بيئته هكذا في المخط، وإن وهبه الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل أخذه منه في الوجود كلها لأنه ملكه، وإن كان مالكاً ضمنه إلا في صورة وهو ما إذا صدقه في الوكالة هكذا في اللبيين، ولو مات الموكل فورثه الغريم ورجل آخر نصفت في الجواب في نصف، لا جنبي كالجواب فيما إذا حضر الطالب وحده الوكالة فيأخذ نصف الدين من الغريم ويرجع بذلك على الوكيل والجواب في نصف الغريم ما ذكرنا في الكل، ولو كان هو للوارث وحده لا يرجع على الوكيل إلا إذا كان المال قائماً في يد الوكيل فيأخذه منه فإن أذى الوكيل هلاكه ولا يعرف ذلك إلا بقوله وادعى الغريم أنه لم يهلك كان له أن يحلف الوكيل فإن حلف برى وإن نكل لزمه ذلك النصف، ولو لم يمت الموكل ولم يهب المال من الغريم ولكن حضر وحده الوكالة ولم يقدم الغريم إلى القاضي حتى مات والغريم وارثه أو وهب المال منه فقام الغريم بينة عند القاضي على جعود الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حق تضمين الوكيل فإن وجد شيئاً مما دفع إلى الوكيل قائماً في يده بعينه كان له أن يأخذه منه، فإن كان الموكل جعده الوكالة في مجلس القاضي فلم يقص القاضي له على الغريم بشيء حتى مات، كان للغريم أن يرجع على الوكيل وعليه رده على الغريم إن كان قائماً ورد قيمته إن كان هالكاً، وإن مات الموكل بعد ذلك فورثه الغريم أو وهب المال للغريم أو أبراه منه كان للغريم أن يأخذ الوكيل بالمال كما كان قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم أن الطالب وكله بقبض المارة ولو كان الغريم صدق الوكيل في دعوى الوكالة ضمنه ودفع إليه المال ثم حضر الموكل وجعده الوكالة وحلف وقضى القاضي له على الغريم بما له ثم مات الموكل قبل أن يأخذ من الغريم فورثه الغريم أو وهب المال من الغريم لا يرجع الغريم على الوكيل بشيء، ولو كان أحد المال من الغريم حيي حضر ورجع به الغريم على الوكيل بحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثه الغريم فلو وكيل أن يرجع فيأخذ من ميراث الموكل مثل ما غرمه الغريم، ولو ورثه رجلان أحدهما الغريم كان لموكل أن يأخذ من حصص الغريم من الميراث مثل ما غرمه الوكيل ولو لم يمت الطالب وباقي المسألة بحالها ثم وهب الطالب للغريم ثلثاً إن وهبه الألف ابدي أخذه من الغريم رجوع على الغريم بما أذى، وإن وهبه ألفاً آخر لا يرجع على الغريم بشيء ولو مات الطالب وأوصى للغريم بألف درهم يرجع على الغريم هكذا في المخط، ومن وكل وكبلاً بقبض ماله وادعى الغريم أن صاحب المال قد استوفاه فإنه يدفع المال إلى الوكيل ويتبع رب المال ليستحلفه ولا يستحلف الوكيل كذا في السراج الوهاج، وإذا وكل رجلاً بقبض ما له على فلان ثم للموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خصم الغريم فادعى الغريم قضاء بعض ما كان عليه وحده الوكيل ولا بينة للغريم على ذلك وأخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فقام الغريم بينة مانقضاء فله أن يأخذ الطالب بذلك إلا أن يكون ذلك قائماً بعينه في يد الوكيل فيأخذ من الوكيل، وإن كان قد ضاع في يد

الوكيل أو قال الوكيل: قد دفعته إلى الطالب كان له مطالبة الطالب، وكذلك إن أقر الطالب أنه قد كان قبضه وإن كان قد وكله بعد ما قبض حقه رجع على الوكيل بذلك إن أقام بينه أنه قضى الطالب قبل وكنته ولا شيء على الطالب في قولهم، وإن أقر الطالب بذلك لم يرجع على أحد إلا أن يكون ذلك الدال بعينه في يد الوكيل فيرده عليه إذا وكله بقبض ما له على فلان ودفع إليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسألة بحالها رجع به إن شاء على الطالب وإن شاء على الوكيل فإن رجع به على الوكيل رجع الوكيل على الطالب كذا في الخط، ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض أن يقبضه من احتال عليه ولا من اضبط فإن توى ماله وعده الدين على الجهل فالوكيل يملك الطلب، وكذا لو اشترى الموكل بمال عهد من المطلوب فاستحق في يده أو رده بحسب مقتضى بعد القبض أو بعبر قضاء قبل القبض أو بحسب فالوكيل على وكنته، وكذا لو قبض الدراهم موجدتها زهواً كذا في البحر الرائق، أحد ربي الدين إذا وكل أجيباً بقبض نصيبه فقبض صح حتى لو هلك في يد الوكيل بهلك من مال الأمر ولكن إذا كان قائماً فللشريك الآخر أن يشاركه كما لو قبض أحد ربي الدين بنفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائماً فللشريك أن يشاركه فيما قبض كذا في الخط، الوكيل يقبض الدين من رجل إذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة، رجل وكل رجلاً باقتضاء دينه وحسب الغرماء وكيلاً مستخماً ومخلصاً فحسب الوكيل عرباً لموكله ثم أخرجه من الحبس وأخذ منه كفيلاً بنفسه ثم مات الوكيل عارداً صاحب المال أن يأخذ الكمول كان له أن يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل بإحضار نفس الكمول عنه كذا في فتاوى قاضخان، رجل له على رجل ألف درهم وقال من له الألف لمن عليه الألف: ادفعه إلي فلان ثم قال من له الألف: لا تدفعه إليه فقال من عليه الألف: قد كنت دفعت إليه وصدقته للدفع إليه فهو جائز والغريم بريء كذا في الخط في الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل، رجل له على رجل دراهم فقال لنبيه: خذ زكاة مالي من الدين الذي لي على فلان فاخذ المأمور مكان الدراهم الدنانير لم يجز، ولو قال صاحب الدين: وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فالبعضا منه فقبض مكانها دنانير جاز كذا في فتاوى قاضخان.

فصل: رجل له على رجل دين فبعث إلى المدين رسولاً أن ابعث إلي بالدين الذي لي عليك فإن بعث به مع رسول الأمر فهو من مال الأمر كذا في فتاوى قاضخان، قال للمدين: ابعث به مع فلان أو أرسل به مع ابني أو قال: مع ابنك أو مع غلامي أو مع غلامك ففعل المدين فضاغ منه فهو من مال المطلوب لأنه رسول للمطلوب، وقوله: ابعث مع فلان ليس تركيلاً، ولو قال: ادفع إلي ابني أو ابنك أو غلامي أو غلامك بما أمني به فهذا تركيل وإن ضاع فمن مال الطالب كذا في الذخيرة، رجل له على رجل مائة درهم فأرسل إليه ليقبض منه المائة فوزن له المطلوب مائتين صفقة واحدة فقبضها الرسول فضاغت للمال على المطلوب كما هو ولا شيء على الرسول، وإذا دفع إليه مائة أخرى فخلطها الرسول فهو ضامن للمائة وبرئ المطلوب من المائة كذا في الخط، ولو قال: ادفع إلي رسول فلان الألف الذي لي عليك فقال الذي عليه الدين: قد دفعت صدقته الرسول فقال: قبضت إلا أنه ضاع وكذبها الموكل في الدفع والقبض

ميراً الفريخ كذا في لدخيرة، ولو أرسل رسولاً إلى رجل ليستقرضه فقال الرسول فبعت وهائت  
في يدي صدق ولا شيء عليه والضمان على المستقرض كذا في التتارخانية، ولو بعث رسولاً  
إلى بزر أن ابعت إني بثوب كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعت إليه البزار مع رسوله أو مع غيره  
عضاع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصدقوا على ذلك واقروا به فلا ضمان على الرسول في  
شيء وإذا بعث البرر مع رسول الأمر والضمان على الأمر، وإن كان رسول رب الثوب فهذا وصل  
الثوب إلى الأمر يكون صاعداً، ولو أن رجلاً بعث إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعت إني بثوب  
كذا بثمن كذا ففعل وبعت به مع إني أنه بالكتاب لو يكن من مال الأمر حتى يصل إليه،  
وكذا المقرض والاقتضاء في هذا الأمر رسول بالكتاب، قال لآخر: إن وكنتك حصري  
وأدى رسالتك وقال إن المرسل يقول ابعت إني ثوب كذا بثمن كذا وبين ثمنه فبعتك فأنكر  
المرسل وصول الثوب إليه والتوكيل يقول: أوصت ذاك الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل إن أقر  
المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر الوصول إليه يضمن المرسل قيمة الثوب وإن أنكر فبعت  
الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه، رجل جاء إلى رجل برسالة من آخر أن يدفع إليه خمسمائة  
فقبل لا يدفع حتى يأتي الأمر فباعت نفسه ثم قبل للرسول: قد أقبضت فأمروني بدفعها إليك ثم  
امتنع عن الأداء، وقال: نهاني عن الدفع بعد ذلك فاني به أن يمنع إلا أن يكون أدل دينا عنه  
للامر فلا يصدق في النهي عن ذلك كذا في فتاوى قاضيان

**فصل:** إذا وكل إنسانا بقضاء دين عليه فهو حائر ويرجع التوكيل على الأمر مما يؤديه فاب  
إذا قال لعبه: أطعم عن كفارة يميني أو أدركاني لم يرجع علي إلا أن يقول عني إني صام  
كذا في أخاوي، وإذا قل لغيره: ادفع إلى فلان ألف درهم قضاء به ولم يقل عني أو قل قم  
فلاناً ألف درهم ولم يقل عني ولا عني إني صام أو عني أنها لك عني فدفعها فأمور، في فلان  
إن كان فأمور شريكاً للامر أو كان حليطاً له ونفسير الخيط أن يكون فأمور في السوق بسهم  
أحد وإعصاه وبينهما مواضعة عني أنه متى جاء رسوله أو وكنته يسبح منه أو يقرض منه فإنه  
يرجع على الأمر بالإجماع، وكذلك إذا كان فأمور بعض من في عيال الأمر أو كان فأمور معول  
الأمر يرجع على الأمر بالإجماع، وإن لم يقل عني إني صام اعتدوا بغيره وإن لم يوجد شيء  
من هذه لا يرجع عني الأمر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المدخيرة، إذا  
قل لغيره: انقد فلان عني ألف درهم أو قم أو ادفع أو أعط وذكر عني، وكذلك إذا لم يقل  
عني ولكن قال: الألف الذي به علي ففعل فأمور ذلك كان به أن يرجع على الأمر لذلك وإن لم  
يشترط الرجوع والضمان، وإذا قل لأمر: ادعني ركة مالي أو قل: أطعم عني عشرة مسكين  
أو تصدق عني بعشرة دراهم على المساكين أو قال: قم فلاناً عني ألف درهم ففعل لا يرجع  
عني الأمر إلا بالشرط أو بالضمان هكذا في الخيط، ولو قال قم عني هذا الألف فلان أو فلاناً  
فأبهما قصي فهو جائز كذا في أخاوي، قالوا: لو وكله بقضاء دينه فحاه لوكيل ورعه قضاءه  
وصدقه موكله فيه بلما طلبه وكنته برء من قضاء لأخيه قال الموكل: أحلف أن يحضر الدائر  
ويسكر قضاءه وكنتي وبأخيه مسي ثانياً لا يلتفت إلى قول الموكل، ويؤمر بالخروج عن حتى وكله  
فإذا حضر الدائر واحد من الموكل يرجع على الموكل بدفعه إليه وإن كان صدقه في القضاء

كذا في البحر الرائق، ولو أن الأمر بجحد القضاء فاقام المأمور بيته على القضاء ليرجع بذلك على الأمر ورب الدين غائب قبلت بيته حتى لو حضر وأنكر القبض لا يلتزم إلى إنكاره كذا في المحمّد، ولا يجوز أن يكون الواحد وكيلاً لمطلوب في القضاء ووكيلاً للطالب في الاقتضاء كذا في المبسوط، وإذا دفع الوكيل المال بمويرة بيته ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه إلا أن يكون الموكل قال: لا تدفع إلا بشهود فدفع بغير شهود كان صامناً فإن قال الوكيل: قد أشهدت وجحد الطالب ولم يكن للموكل شهود كان الموكل بريئاً عن الضمان إذا حلف على ذلك، ولو قال الموكل: لا تدفع إلا بمحضر فلان فدفع بمويرة محضره فهو ضامن كذا في الحاوي، المديون إذا دفع ماله إلى رجل ليقضي دينه وقال له المديون: ادفع هذا المال إلى فلان قضاء بما له عليّ وخذ الصك فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان، ولو كان قال: لا تدفع هذا المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذ الصك فهو ضامن كذا في الذخيرة، وإذا دفع إلى رجل ألف درهم وقال: ادفعه إلى فلان قضاء عني مدفع الوكيل غيره واحتجبه عنده كان القياس أن يدفع الألف الذي احتجبه عنده إلى الموكل ويكون متطوعاً وجه الاستحسان أن مقصود الأمر تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود بين الألف المدفوع إلى الوكيل وبين مثله من مال الموكل كذا في المبسوط، دفع إلى رجل درهم ليقضي بها عنه دين فلان ثم إن الطالب رقد عن الإسلام فغضى الوكيل في حال ردة ومات الطالب على الردة إن علم من الفقه أن دفعه إليه لا يجوز فهو ضامن لما دفع وإن لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه ويصير جهله عذراً لأن هذا يشبهه على كثير من الفقهاء، فكيف لا يشبهه على العوام؟ كذا في الواقع في باب الوكالة بعلامه الوار، وفي نواتر ابن سمان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلاً بقضاء دينه ثم إن الأمر قضى الطالب ماله ثم المأمور دفع المال إليه فإن المأمور يرجع بما دفع على الغائب ولا يرجع به على الأمر فقد أثبت العمل بدفع الأمر حتى لم يثبت للمأمور حق الرجوع على الأمر ولم يشترط علم المأمور بدفع الأمر وذكر هذه المسألة في وكالة الأصل وشرط علم المأمور بدفع الأمر وإن أقام المأمور بيته على أنه كان قضاء بعد الأمر قبل أداء الأمر فللدافع أن يرجع بماله إن شاء عني الغائب وإن شاء على الأمر كذا في المحيط، المأمور بقضاء الدين إذا قضى أحوذ بما أمر به يرجع بمثل ما أمر به ولو قضى أوداً بما أمر به يرجع بمثل ما أدى كذا في الذخيرة، وفي نواتر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يعطيه عريجه فاعطاه المأمور غيره من عبده أو باعه به ثوباً، أو كان للمأمور عليه ألف درهم فجاءه فباعها منه فهذا كله جائز، ولا يكون متطوعاً بما أدى، وإن دفع إليه غلاماً وقال: بعه وأعط فلاناً ثمنه قضاء له بما عني فاعطاه من عبده مثل ثمن الغلام قبل أن يبيعه قضاء بما له على رب الغلام فهو متطوع في هذا كذا في المحيط، أمر غيره بأن يقضي دينه لفلان عليه فقضاه ثم جاء إلى الأمر ليرجع عليه فقل الأمر للمأمور: ما كان لفلان عليّ دين ولا امرتك أن تقضيه ولا است قضيت شيئاً ولدي به الدين غائب فاقام المأمور البيعة على الدين، والأمر بالقضاء فإن القاضي يقضي بالمال على الأمر للغائب وبالرجوع للمأمور على الأمر، وإن كان صاحب الدين غائباً كذا في الفتاوى الصغرى، إذا دفع إلى رجل مالا يدفعه إلى رجل مذكور أنه دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال

فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان، والقول قوله الآخر أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر، ولا تجب اليمين عيهما جميعاً، وإنما تجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فإن صدقه المأمور في ادفع فإنه يحلف الآخر بالله ما قبض فإن حلف لا يسقط دينه وإن نكل سقط وإن صدقه الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فإنه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه إليه فإن حلف برئ وإن نكل لزمه ما دفع إليه، ولو كان المال مضموناً على رجل كالمنصوب في يد الغاصب أو الدين فأمره صاحب الدين أو المنصوب منه بأن يدفعه إلى فلان فقال المأمور: قد فعلت ذلك وقال فلان: لم أقبض لا يصدق المأمور على الدفع إلا ببينة إلا إذا صدقه الأمر في الدفع فحينئذ يبرأ عن الضمان ولا يصدقان على القابض والقول قوله أنه لم يقبض مع يمينه، ولو كذب الأمر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه يحلف على العلم ما يعلم أنه دفع فإن حلف أخذ منه الضمان، وإن نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي، ولو ركن المكاتب بين الزوجين وكيلاً يدفع نصيب أحدهما إليه وغاب لم يكن للآخر أن يأخذ من الوكيل شيئاً لأنه في نصيبه ليس بوكيل من جهته في الدفع، وكذلك لو كان وكل وكيلاً بقبض دين عليه ودفع إليه مال فإراد مولاه أو غيره أن يقبضوا ذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب

**فصل في الوكيل بقبض العين:** الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً بالخسومة حتى أن من وكل وكيلاً بقبض عبد له فقام ذو اليد البينة أن الموكل باعه إياه وقف الأمر حتى يحضر العائب استحساناً حتى لو حضر تمام البينة على البيع، وكذلك إذا تقاضت المرأة البينة على الطلاق أو العبد أو الأمة على المعتاق على الوكيل بتفليهم تفيل في قصر يده حتى يحضر العائب استحساناً دون المعتق والطلاق هكذا في السراج الوهاج، وكل إنسان يقبض عين فجاه رجل واستهلك العين قبل القبض ليس للوكيل أن يخاصم المستهلك بقبض القصة فإن كان له وكيل قبض العين فاستهلكها رجل كان للوكيل أن يخاصم المستهلك بأخذ القيمة كذا في الدخيرة، إذا وكل رجلاً بقبض أمانة له في يدي آخر فقال الذي في يده: قد دلمتها إلى الموكل فاقول قوله وكذا لو قال: دفعتها إلى الوكيل فهو مصدق في براءة نفسه كذا في الحاوي، رجل أودع رجلاً أمانة قال في غيبة المودع: أمرت فلاناً أن يقبض الألف الذي هو وديعة لي عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك إلا أنه قبض الألف من المودع فضاغ فطرب ووديعة الخيار إن شاء حسن الدافع وإن شاء ضمن القابض ولو كان المودع عمن بالتوكيل والأمر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال إلى المأمور فهو حائر ولا ضمان على أحدهما بالأمر، ولو لم يعلم أحدهما بالأمر فقال المأمور للمودع ادفع إلي وديعة فلان ادفعها إلى صاحبها أو قال: ادفعها إلي تكون عندي فلان وديعة فدفع مضاعف فطرب ووديعة أن يضمن أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في تناوي قاضيهان، ولو وكل رجلاً بقبض وديعة فقبض بعضها جاز إلا أن يكون أمره أن لا يقبضها إلا جميعاً محبباً لا يجوز له أن يقبض بعضها ويصير ضامناً، وإن قبض ما بقي قبل أن يهلك، الأول جاز القبض على الموكل كذا في المبسوط، وكل بقصر عبد من المودع وقتل العبد خطأ للمودع أخذ القيمة دون الوكيل، وكذلك لو جنى عليه وأخذ أرشها له أخذ



العبد لا الأرض، وكذلك مهرها وأجرتها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده له أن يأخذ القيمة كذا في محيط المرحسي، ولو وقته بمحض إيمانه أو شاة هودت كان للوكيل أن يقبض الولد مع الأم ولو ولدت قبل أن يوكله بمحضها لم يكن له قبض الولد، وشرة البستان بمنزلة لولد، ولو كان المستودع باع الشرة في رؤوس النخل بأمر رب الأرض لم يكن للوكيل أن يقبضها، وكذلك ولد الحمار كذا في البحر الرثي، وإذا وكله بمحض ودبحة له عند رجل مقبضها الموكل ثم استودعها إياه ناتياً لم يكن وكيلاً يقبضها علم بذلك أو لم يعلم، وكذلك لو قبضها الوكيل أولاً ودفعها إلى الموكل ثم استودعها الأول لم يكن للوكيل أن يقبضها منه فلو رب الدبحة أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع وإن ضمن المستودع رجع على الوكيل، وهذا إذا لم يصدقه على أنه وكيل في المرة الثانية كذا في المبسوط، وكل يقبض مكبل أو موزون ودبحة فاستهتكه رجل وقبض المستودع مثله بإحده الوكيل استحساناً كذا في محيط المرحسي، ولو وكل رجل يقبض الدبحة في اليوم فله أن يقبضها غداً ولو وكله أن يقبضها غداً ليس له أن يقبض اليوم، وكذا لو قال: «قبضها الساعة» له أن يقبض بعد الساعة، ولو قال: «قبضها بمحض من فلان فقبضها وهو غير حاصر جاز، وكذا لو قال: «قبضها بشهود» كان له أن يقبض بمهر شهود، بخلاف ما لو قال: «لا تقبضها إلا بمحض من فلان» حيث لا يملك أن يقبض بمهر محصره كذا في القصول العمادية في المصل الثالث والثلاثين، رجل قال: «أنا وكيل فلان يقبض الدبحة» منته فصدقه للدعي عليه في الوكالة والدبحة ثم أبى أن يدفع لم يجر كذا في السراجية، إذا قبض رجل ودبحة رجل فقال رب الدبحة: «ما وكسه وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع رجع على المأبى إن كان قائماً بعينه وإن قال: «قد هلك مبي» أو قال: «دعته إلى موكل» إن صدقه المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشيء وإن كذب أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وضمنه المال كان له أن يضمنه، وإذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم أو أراد استردادها بعد ما دفعها إليه لم يملك ذلك لكونه ساعياً في نقض ما تم من جهته، ولو هلك الدبحة عنده بعد منع قيل: لا يضمن وكان ينبغي التصمين لأن البيع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة البيع من المودع هكذا في النهاية، رجل استودع رجلاً متاعاً ثم وكل رجلاً يقبضه فدفع المستودع إلى الوكيل غير متاع الموكل فدفعه الوكيل إلى الموكل فهلك عنده فصمته على الموكل كذا في الذخيرة، وإذا وكل رجلاً يقبض دابة استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع به على موكله لأنه في الركوب ما كان عاملاً له ولا مأموراً من جهته قالوا: وهذا إذا كانت الدابة بحيث تنقاد للمسوق من غير ركوب فإن كانت لا تنقاد إلا بالركوب فقد صار راصاً بركوبه كذا في المبسوط، وإن كان للمديون في يد رجل ودبحة فجاء المودع إلى صاحب الدبحة فقال له: «اجعل ودبعتك قضاءً لفلان من حقه الذي عليك فإنه سيحير ليضي لذلك بفعل المديون ذلك وجعلها قضاءً لفلان بدينه وأمر المودع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الصائب وأجاز ذلك ولال صاحب الدبحة للمودع: لا تدفعها إلى الصائب ولا تقبضها له صبح نهيه إذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين، وإن كان المودع قبضها لصاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين، وإن كان الصائب قبضها من المودع كذا في فتاوى قاضيخان، ولو دفع المودع الدبحة إلى

رجل وادعى انه قد دفعها إليه يأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الأمر فاقول قوله مع يمينه انه لم يأمره بذلك كذا في البدائع، وكأله يدفع عبده إلى فلان فأنه يقال إن فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم عندك عنده فلو لم يضمن ابهما شاء، ولو قال الوكيل: إن فلانا أمرك أن تستخدمه أو تقدمه بي فلان فعلى الوكيل لأنه لم يضمن الوكيل لأنه لم يوجد من الوكيل إلا مجرد الضرر بالقول كذا ومجرد الضرر من غير أحد البديل لا يوجب ضماناً على العاثر واستخدم يضمن لأنه استخدم عند غيره بغير أمره كذا في محفظ السرخسي.

**فصل** - الوكيل بالصلح لا يكون وكيلًا بالخصومة وليس له أن يوكل آخر بالصلح فإن وكل وصالح الوكيل الثاني فإن كانت الدرهم من مال الأمر رجع بها، وإن كان دفع المال من عنده لم يلزم للوكيل الأول شيء وجاز الصلح على الوكيل لأول وهو منقطع، وكذا لو وكل اثنين بالصلح فصالح أحدهما بماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو منقطع فيه، وكذا لو وكله أن يصالح بالف درهم ويضمن المال فصالح بالفين أو بمائة دينار ونفذه من ماله أو صالح على شيء من العروس أو المكيل أو المورون من عنده فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء، ولو صالحه على أقل من ألف درهم وصحبه جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل في جنس ما أمره بالصلح أو وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاوي، وإذا وكل الرجل رجلاً أن يصالح عنه رجلاً ادعى عليه شيئاً من عين أو دين أو يضمن في ذلك برأيه فصالحه الوكيل على مائة درهم فهو حائز، والمال على الأمر دون الوكيل كذا في المبسوط، والوكيل بالصلح من جانب المدهى عليه، إذا ضمن بدل الصلح أو أضاف الصلح إلى ماله حتى يؤم به بدل الصلح لو أدى يرجع بما أدى إلى الموكل، وإن كان الضمان بغير أمر الأمر الوكيل بالصلح عن دم العمد من جانب المطلوب مبررة الوكيل بشراء النعم، إن صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل من قيمة النفس أو أكثر مقدار ما يتفاهن الناس فيه يجوز بلا خلاف وإن صالح على بدل هو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يتعاضد الناس فيه لا يجوز بلا خلاف، والوكيل بالصلح من جانب الطالب عن دم العمد وكيل يبيع النفس، إن صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل مقدار ما يتعاضد الناس فيه يجوز بلا خلاف وإن صالح على بدل أقل من قيمة النعم مقدار ما لا يتعاضد الناس فيه فعلى الخلاف كذا في المحوط، وإذا وكل بالصلح عن دم عمد ادعى عليه فصالح على أي جنس كان مما يؤخذ في الدية جاز ذلك على الموكل، ولو زاد على قدر الدية مما لا يتعاضد الناس فيه مثله وضمن ذلك جاز عليه دون الأمر ولو وكله الطالب بالدم بالصلح فصالح على جنس من اجناس الدية جاز، فإن صالح على أقل من الدية جاز على الطالب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز إلا إذا نقص بقدر ما يتعاضد الناس فيه مثله كذا في الحاوي، ولو وكله أن يصالح عن كسر حنطة فصالحه على كسر شعير أو دراهم جاز على الوكيل دون الأمر ولو وكله بالصلح على عبد بعيه فصالح على أمة للموكل جاز عليه، وعبه أو يضمن أو يدفع ولا يجوز على للموكل ولو وكله المدعى عليه أن يصالح على بيت من هذه الدار بعيه فصالح عليه وعلى بيت آخر فهو جائز لأنه راده حبراً ولو وكله أن يصالح عن هذا البيت بمائة درهم فصالح عنه وعن بيت آخر والوكيل من جانب المدعى عليه جاز في حصة ذلك بيت كذا في المبسوط، ولو

أمره أن يصلح على كره حصة بعينه فصالحه على غيره من صنفه أجود منه وضمنه حار على الوكيل دون الموكل، ولو صالحه على كره حصة وسط ولم يعينه والكر الذي دفع إليه وسط اجزت على الموكل استحساناً، وإذا وكله بأن يصلح في دعوى دار ولم يسم له شيئاً فصالح على ما كان كثير وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فإن زاد قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل، وإن زاد على ذلك لم يجوز على رب الدار كذا في الحاوي، فإن كان الوكيل وكيل المدعي فصالح على شيء يحسب فهو جائز على المدعي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يجوز إلا أن يحط عنه فيما يتغابن الناس في مثله، وإن لم يحرف الدعوى فالصلح جائز على كل حال يريد به إذا كان الخصم منكراً ولا حجة للمدعي كذا في المبسوط، وإذا أقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي أن الطالب يطلب موكله بحق جاز إقراره عليه قهراً وفي الاستحسان لا يجوز، وكذلك إذا اشترى شيئاً وضمنه به بالعيب، وكل رجلاً بالصلح عن العيب فافر الوكيل أن يشتري أصل العيب ورعي به لا يجوز إقراره على الموكل، ولو صالح وكيل المطلوب على عبد المطلوب وتم يكن المطلوب سمي شيئاً جاز والمطلوب بالخيار إن شاء أعطى عن العبد وإن شاء أعطى قيمته، وكذلك كل عين لا مثل لها وإن صالحه على عين له مثل فإن شاء المطلوب أعطى عينه وإن شاء أدى مثله، وإذا ادعى رجل عيماً في يدي رجل موكل المدعي عليه رجلاً بالصلح مع المدعي وأمره بالضمآن فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للموكل على الموكل مؤجلاً، ولو صالحه على ما حال فللموكل على الموكل كذلك وله أن يطالب الموكل قبل أن يؤدي، وإذا صالح الوكيل الطالب على ما حال أنه على الموكل دون الوكيل صح ولو أن الطالب وكل وكيلاً بالصلح وتقبض فله القبض، ولو وكل الطالب رجلاً يصلح المصوب والمطلوب وكل رجلاً يصلح الطالب فالتقى الوكيلان واصطلحا جاز ولو كان دم الخطابين ورثة فوكل أحدهم بالصلح في حصته فصالح على دراهم فتقبضها فليست لهم أن يشاركوه فيما قبض بالخصص، ولو ملك المال في الخصا في يد الوكيل فهو كهلاكه في يد الموكل ولا يضمن الوكيل بهم، وإنهم أن ياحدوا الموكل يخصصهم لأنه كأنه قبضه وإذا قضى بالإيل في الدية فوكل الطالب وكيلاً بتقبضها وأتفق عليها فهو متبرع في الإنقاذ، وإذا قضى باندية من جنس قميص الوكيل من جنس آخر تم يجر لكان الخلاف كذا في المحيط، وإذا وكل المطلوب رجلاً باختصاصه فأدى الوكيل الدية من عند نفسه لم يرجع به على الموكل، وإذا دفع المطلوب الدية دراهم إلى رجلين وقال - أدبها عني فصالح الطالب من المال على تدبير أو عروض فهو جائز ولو قضيا لسراهم غير الذي أعصاهما في القياس يردان دراهمه وفي الاستحسان لهما أداء مثل ثلث الدراهم هكذا في المبسوط، وإذا وكل رجلاً بالصلح في شجة ادّعت عليه وأمره أن يصنع ما يصلح عليه فصالح الوكيل عني أكثر من حمسماته، فإن كانت الشجة خطأ جاز بحمسمائة ويطل الفضل، ولو كانت عمداً جازت الزيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه، وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس فيها لم يجز بالإجماع، فإن مات المشجوع بطل الصلح في الوجهين على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فإن كان الوكيل صالح من الجناية لم يبرأ من الشجة بطل الصلح عنده وإن مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة إن ضمن وكيل المشجوع بالصلح عن الموضحة، إذا حط شيئاً عن حمسمائة، فإن كان قدوماً يتغابن

فيه يجوز إجماعاً وإن كان قدر ما لا يتغلبن الناس فيه لم يجز، وإن كان هذا التوكيل صالحاً عنها وعن جرح آخر مثلها جاز على الموكل نصفها إذا استوى أرشاهما بأن اختلف الأرض لزمه بحسابه إذا قسم البدل عليهما والزيادة على التوكيل إذا ضمن كذا في المحيط، وإذا وكله بالصلح هي موضحة وما يحدث منها فصالح من موصحتين وما يحدث منهما وضمن جاز على التوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات أو عاش كذا في المبسوط، وإذا وكل الرجل رجلاً بالصلح في شجرة تدعى قبله وإن تضمن البدل فصالح على وصيف بعير بحبه أو عشرة من الغنم أو على خمس من الإبل فهو جاز وعلى التوكيل من ذلك وسط كما لو كان صالح بنفسه، ولو وكل المملوك وكيلاً بالصلح في موضحة عمداً فصالح التوكيل على خدمة عبد الموكل عشر سنين فالصلح جائز، ولو صالحه على خمر أو حنظل فهو حرم ولا شيء على الشاح ولا على التوكيل، ولو قال التوكيل: أصالحك على هذا العبد أو على هذا الخيل فإذا لخل خمر والعبد حر فعلى التوكيل أرض الشجرة ولو صالحه على عشرين فإذا أحدهما حر فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو صالحه على عبد فإذا هو مذهب أو مكاتب أو على أمة فإذا هي أم ولد وضمن التوكيل تسليمه فعليه قيمته في ماله ويرجع بها على الموكل كذا في المبسوط، وإذا شح رجلان موضحة فوكلاً وكيلاً فصالح عنهما فصالح عن أحدهما بعينه على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الأرض وإن صالح عن أحدهما ولم يبين جاز والبيان إنّه، وكذلك إذا شح رجل رحلين ووكلاً وكيلاً بالصلح عنهما فصالح عن أحدهما بعينه جاز وإن صالح عن أحدهما ولم يبين جاز والبيان إنّه، وإذا شح حر وعبد رجلاً موضحة فوكلاً الحر ومولى العبد وكيلاً فصالح عنهما على خمسمائة فعلى المولى نصفها وعلى حر نصفها، وإن كانت قيمة العبد خمسين كذا في المحيط، ولو قتل رجل حرّاً وعبداً فوكلاً مولى العبد ومولى الحر رجلاً فصالح مع القاتل فإن كان عمداً وقيمة العبد حسنة والصلح وقع على أحد عشر ألف درهم يقسم البديل بينهما يضرب فيه ورثة الحر عشرة آلاف درهم ويضرب فيه المولى بحسنة فيصير على أحد وعشرين ولو كان كلاهما خطأ لورثة الحر ثمانمائة ألف درهم والباقي يكون مولى العبد، ولو كان قتل العبد عمداً وقتل الحر خطأ فكذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف درهم (والباقي لمولى العبد)، ولو كان قتل العبد خطأ وقتل الحر عمداً فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان عمدين هكذا في المبسوط، ولو قتل عبد خطأ فوكلاً مولاه رجلاً بالصلح عنه فصالحه على عشرة آلاف درهم جاز ويرث المولى عشرة، ولو قتل عن العبد فصالح عنها على ستة آلاف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان مكاتب فقه العين موضحة فصالح عنها على ألف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله، ولو صالحه عنها على عشرة آلاف درهم نقص منها أحد عشر درهما عنده<sup>(١)</sup> وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجب في فقه العين إلا

(١) قوله عنه أي أبي يوسف وذلك لأنه يقول ما دون النقص في العبد يملك بها مسلك الأموال حتى يجب موجبها في مال الجاني ولا تتحمل العاقلة بجرح الصلح بما سمي إلا إذا رد عن عشرة آلاف درهم فبعض منها أحد عشر لأن العبد لا يجب بقتله عشرة آلاف فكيف يجب بقطع صرعه عشرة آلاف درهم وببعض درهم آخر حتى لا يبلغ دية النفس كذا عمدة المحيط أمه مصححة

خمس مائة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في الموصحة إلا خمس مائة درهم غير نصف درهم كذا في المخط، وإذا وكل المكاتب بالصلح عن جنابة أدهيت عليه أو على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بعجزه وصمن بدل الصلح فإنه لا يجوز على المكاتب في رقبته كما لو صالح بنفسه بعد العجز فيكون الوكيل مطالبا بالمال لأنه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب إذا احتق كذا في المبسوط، ولو قال: وكنتك بشجتي ولم يزد على هذا فميس له أن يصالح عنها ولا أن يعمر ولا أن يخاصم فيها، ولو أحد أرشها تاما فإن كانت الشجة خطأ فهي الاستحسان بجوز، ولو كانت الشجة عمدا فليس له قبض أرشها كذا في المخط، ولو قال المشجوع: ما صنعت في شجتي من شيء فهو في حل فصالح عليها جواز ذلك استحسانا وبإبراء منها لم يجز وبوقاف: ما صنعت به من شيء فهو جائز أجرت البرة وانصلح وغيرها<sup>٢</sup> كذا في المبسوط، والله أعلم.

### الباب الثامن في توكيل الرجلين

إذا وكل رجلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر هذا إذا وكلهما بكلام واحد بل قال: وكنتكما ببيع عبدي هذا إما إذا وكلتهما بكلامين بأن وكل أحدهما ببيعه ثم وكل الآخر أيضا فأيهما باع جار كذا في السراج الوهاج، وكل رجلا أن يروجه امرأة وكل آخر بذلك فروجه كل واحد منهما امرأة فإذا هما احتك فإن وقع لأكحان على العاقب جاز في الأولى وبطل في الأخرى وإن ومعا معا بصل الأكحان جميعا، وكل رجلين بأكح امرأة أو وكلت امرأة بذلك رجلين ففعل أحد الوكيلين لا يجوز وإن سعى الوكيل المهر كذا في فتاوى قاصيحات، الوكيلان بالطلاق والعقق يفرد أحدهما إذا كان بغير المال، وكذا للوكيلان برد الودائع والمعارى والعصوب والرد في البيع العاسد كذا في الخلاصة، ولو وكل رجلين بطلاق امرأته فطلق أحدهما وأبى الآخر أن يطلق فهو حائز لأن لا يقع المرد لا يحتاج فيه إلى إقرار، وكذلك في إعتاق عبده، وإذا وكل وكيلين بالطلاق وقال: لا يطلق أحدكما دون صاحبه فطلق أحدهما دون الآخر أو طلق أحدهما وأجاز الآخر لم يجز، وكذلك الوكيلان بالعقق، وبوقاف لهما: صداقها جميعا ثلاثا فصدق أحدهما واحدة ثم طلق الآخر تطليقتين لم يقع شيء حتى يجتمع على ثلاث تطليقات، وإن وكلتهما بطلاق امرأة بغير عيبها أو بعق عبده بغير عيبه سم يجز حتى يجتمع على ذلك كذا في النهاية، ولو وكل رجلين بالخلع فخلع أحدهما لم يجز وإن سعى لهما ببطل فكذلك كذا في الدجيرة، وكذا لو خلعهما أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز حتى يقر الآخر خلعتها كذا في فتاوى قاصيحات، لأصل في حبس هذه المسائل أن كل تصرف يحتاج فيه إلى رأي عذا وكل به رجلين ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه إلى الرأي إذا وكل به رجلين ففعل أحدهما دون الآخر جاز ولو جعل أمر امرأته بيد رجلين لا يفرد به أحدهما، وإذا وكل رجلين أن يدفعوا إلى رجل بضاعة ألف درهم ودفع الألف إليهما فدفعها أحدهما دون الآخر فالقياس أن يصمن وفي الاستحسان لا يصمن، ولو وكلا رجلا أن يدفعها إلى فلان الذي سماه المالك ودفع إليه المال فدفعها الوكيل إليه فالقياس أن يصمن وفي الاستحسان لا يصمن عليهما لأن المال قد وصل إلى من كان مأمورا بالقبض من

جهة المالك كذا في المحيط، رجل وكُل رجلين يقض دين له على غيره وغاب الموكل وغاب أحد الوكيلين فجاء الوكيل الحاضر بالفريم فاقر العريم بالدين وجحد الوكالة فاقام الوكيل البيعة ان فلاناً وكله يقض الدين الذي له على هذا والقاضي يقضي بوكالتهما حتى لو حصر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البيعة على وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس في التوكيل بالخصومة، إذا وكل رجلين بالخصومة في دين اودعه ويقضه فلاحدهما ان يحاصم دون صاحبه ولكن لا يقضيان إلا معاً فإن قبض أحدهما لم يبرأ الفريم حتى يصل إلى صاحبه فينفع في أيديهما أو يصل إلى الموكل كذا في الحاروي، وفي نوادر من سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، رجل وكُل رجلين بالخصومة رجل في دار اذعاهما وقبضها منه فحاصمه فيها ثم مات أحد الوكيلين قال، أقبِل من الحي البيعة على الدار وأقضي بها للموكل إلا أقضي بدفع الدار إليه ولكن جعنت للوكيل الميت وكيلاً مع هذا الحي ودفعت الدار إليهما، وكذلك لو كان الوكيل واحداً واقام البيعة على الدار وقضيت بالدار سموكل فمات هذا الوكيل قبل أن يدفع الدار إليه أحصل له وكيلاً يقض الدار وأمر المقتضي عليه بدفع الدار إليه ولا اتركها في يد الغاصب الذي قضيت عليه هكذا في الذخيرة، ولو وكُل رجلين بالبيع وأحدهما عبد محجور لم يجز للأخر أن يبيعه، إذا يبيعه لعدم رضا برأي واحد فإن مات أحد الوكيلين أو ذهب عقله لم يكن للأخر أن يبيعه، إذا وكُل رجلين ببيع عبد أو ابتاعه ففعل أحدهما دون الآخر لم يجز حتى يحيره لموكل أو الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى أو لا وسواء كان الوكيل الآخر غائباً أو حاضراً، لا أن يبيع البيع والشراء فرق في الشراء إذا قبض أحدهما ينفذ عليه ولا يتوقف بخلاف البيع فإنه يتوقف على إجازة الموكل أو الوكيل الآخر، وكذا الوكيلان بالكتابة والعنق على مال إذا فعل أحدهما يجوز حتى يجيز الموكل أو الوكيل الآخر، ولو وكُل اثنين بتسييم ما وهب إلى الموهوب له فسلم أحدهما صححت التهمة ولو وكُل اثنين بمقتضاء الدين وسلم إليهما فقبض أحدهما جاز هكذا في السراج الوهاج، رجل وكُل رجلين أن يخلعا امرأتين له بمال معلوم أو يبيعا عبيدين له بمال معلوم فخلعا إحدى المراتين أو باعا أحد العبيدين بمال معلوم جاز كذا في فتى فاضيلان، ولو وكُل رجلين بأن يهباً هذه العين ولم يعين الموهوب له، يتفرد أحدهما عند الكل<sup>(١)</sup> كذا في البحر الرائق، وبس لا أحد الوكيلين بالرهن أن يتفرد بذلك كذا في الحاروي، وإذا وكُل رجلين باستئجار دار أو أرض فاستأجر أحدهما وقع العقد له فإن دفعها الوكيل إلى الموكل انقضت بيعة وبين الموكل إجازة مبتدأة بالتعاطي كذا في المحيط في الفصل السادس والعشرين في استوكيل بالإجازة، وإن وكُل رجلين يقض ودبعة له وقبضها أحدهما بغير أمر الآخر فهو ضامن فإن قبضها جميعاً جاز ولا حدهما أن يستودعها الآخر ونهما أن يستودعها عيال أحدهما كذا في الحاروي في فصل في الوكالة يقض الودبعة، رجل قال لرجلين، وكنت أحدكما بشراء جدية لي

(١) قوله يتفرد أحدهما عند الكل كذا في السحرة المجموع منها وفي بقية المسح لم يتفرد عند الكل وعلى كل، هي العبارة على ما في النكح أو العرو وعبارة البحر ولو وكُل رجلين بأن يهباً هذه العين ولم يعين الموهوب له عده لا يتفرد أحد مما بذلك وعبد أبي يوسف يتفرد وإن عين الموهوب له يتفرد أحدهما عند الكل، انتهت تأمل بحر اوى

بالب درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فإن الآخر يكون مشترباً لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤها في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل وعنده الفتوى هكذا في فتاوى قاضيهان، وإذا وكل رجلاً ببيع عبده فوكل آخر ببيع ذلك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فإن علم الأول فهو له وإن لم يعلم الأول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن وبخير كل واحد منهما وإن كان العبد في يد أحد الوكيلين أو في يد الموكل فهما سواء، وإن كان العبد في يد أحد المشتريين كان هو أولى إلا أن يؤرخ الآخر شراؤه قبل شراء هذا ولم يذكر ما إذا باع أحد الوكيلين من رجل والموكل من رجل آخر أو كان الوكيل واحداً باع الوكيل من رجل والموكل من رجل آخر ولا شك أنه إذا علم الأول كان الأول أولى، وإن لم يعلم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن بيع الموكل أولى، وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: أن المشتري يكون بين المشتريين بصفين كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر، وإذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم يدفعانه إلى رجل فدفعه أحدهما فهو ضامن للنصف في القياس ولكنه استحسّن فقال: لا ضمان لأن دفع المال إلى المبيع لا يحتاج فيه إلى الرأي كذا في المبسوط، ولو قال لرجل: اقض عني هذا الألف فلاناً أو فلاناً فابيعها فبى فهو جائز كذا في الحاوي، رجل وكل رجلاً ببيع عبده ووكّل وكلاً ببيع هذا العبد فباعه أحدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري بأكثر من ذلك قال أبو بكر البجلي: جاز بيع الثاني لأن الثاني لم يخرج عن الوكالة ببيع الأول وبيع الثاني لا يكون فسخاً لبيع الأول حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، ولو وكل رجلين ببيع عبدين له بألف درهم مبيع أحدهما بأربعمئة فإن كان ذلك حصته من الألف جاز لأنه ليس في التفريق بين العبدتين إضرار بالموكل، وكذلك إن باعه بأكثر من حصته ففيه زيادة منفعة للموكل وإن باعه بأقل من حصته لم يجر وسوى في الكتاب بين التفصيص للتيسير والكثير وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما أحدهما كان التفصيص مسيراً جاز وإن كان التفصيص فاحشاً لم يجر كذا في المبسوط، أمر رجلين أن يربها وبسطاً على بيعه فربها وأذن أحدهما للزمن في البيع لا يصير المرتب مسلطاً على البيع لأنه ليس لأحدهما التفرد بالبيع فكلاً بالتسليط، فإن قال: إن فلاناً يستقرض منك ودفعاً إليه الزم فقال أحدهما: أمرنا المرسل أن نجعل مسلطاً على بيعه، والآخر سكّت يصير مسلطاً لأن لأحد الرسولين التفرد بالبيع فنفرد بالتسليط على البيع هكذا في المحيط للسرخسي، والله أعلم.

### الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة

منه: أن يتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل نحو ما إذا وكله ببيع عبده فباعه الموكل أو أعتقه أو هبته وكذا إذا استحق أو كان حر الأصل كذا في البدائع، ولو هب أو تصدّق أو وطئ واستولد فالوكيل يخرج عن الوكالة، ولو وطئ ولم يستولد أو استولد أو أذن له في التجارة كان على الوكالة وإذا ره أو أجر وسلم ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يخرج عن الوكالة: وإن باع الأمر أو الوكيل العبد ثم ردّ عليه بالعيب بفشاء فإن للموكل أن يبيعه وإن باعه الموكل واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض فلوكيل أن يبيعه وإن كان

للموكل مختاراً في الرد حين كان الخيار له كذا في المحيط، ولو وكله أن يعقد عبده أو يكتابه ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل عن الوكالة لأن رجع إلى ملك المولى فإن كان رجوعه بسبب هو فسخ البيع من الأصل فقد عاد إليه قديم ملكه فكان الوكيل على وكالته، وإن كان بسبب هو تمليك مبتدأ من وجه كالرد بالعيب بعد القبض بغير فضاء أو بالإلانة أو بالميراث ثم تعد الوكالة، ولو أسره أهل الحرب فادخلوه دارهم ثم رجع إلى المولى بثلث جديد بأن اشتراه منهم لم تعد الوكالة، ولو أخذ من المشتري منهم أو مرقع في سهمه من الغنائم بالقيمة فهو على وكالته، ولو وكله أن يعقد أمته لم اعتقها المولى فارتدت وحقت بدار الحرب فأسرت وملكها المولى لم يخرج عن الوكالة فيها كذا في المبسوط، ولو وكله أن يهب عبده فوهبه الموكل بنفسه ثم رجع في هبته لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يهبه، وكذلك لو وكله بشراء شيء ثم اشتراه بنفسه كذا في البدائع، رجل أمر رجلاً بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فجعلت دقيقاً أو صريفاً خرج عن الوكالة كذا في الخلاصة، ولو أمره بشراء دار بعينها وهي أرض بيضاء فبست فاشترها الوكيل لم يجوز فإن كانت مبنية فزاد فيها حائطاً أو حصصها أو طننها لزم الأمر، وكذلك الوكالة بالبيع، ولو قال 'أشتر لي هذه الأرض البيضاء أو هذا الفراج أو قال له. بعه لي ممرس نحلاً أو شجراً أو بنى داراً أو حماماً أو حائطاً أو جعلها بستاناً لا يجوز ذلك على الأمر في البيع والشراء، وكذلك لو روع حنطة أو غرس كرمًا كذا في محيط السرخسي، ولو دفع إليه مالا ليقضي عنه دينه ثم قضاه الأمر بنفسه ثم قضاه الوكيل فإن كان الوكيل لا يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين بما قضى من الوكيل وإن كان عالماً بذلك فهو ضامن والقول قول الوكيل مع يمينه في أنه لم يكن عالماً كذا في الحاوي، ولو وكله بأن يكتابه عبده فكانه ثم عجز لم يكن له أن يكتابه مرة ثانية، وكذا لو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه وأبانتها لم يكن للموكل أن يزوجه مرة أخرى كذا في البدائع، ولو تزوج الموكل أم تلك المرأة أو ذات رحم محرم منها أو أربعاً سواها عزل الموكل كذا في الخلاصة، وكذا لو أمره بخدع امرأته ثم خلعها لأن المختلعة لا تحصل الخلع كذا في البدائع، ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها ثم إن الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم زوجها الوكيل لغيره لم يجوز، وكلت امرأة رجلاً أن يزوجه من رجل ثم إن المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج الوكيل عن الوكالة علم أو لم يعلم كذا في المحيط، وكل رجلاً أن يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بدناً أو رجعيًا وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع، وكذا لو تزوجه الموكل بعد ذلك لم يكن للموكل أن يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة وقع خلاقه عليها كذا في فتاوى قاضيهان، إذا وكله أن يطلقها ثم خالعهما الزوج يقع طلاق الوكيل ما دامت في العدة لأن طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيبقى الوكيل على وكالته هكذا في التبيين، ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل بنفسه ثم افتكه لا يرهنه للوكيل، ولو وكل آخر بالرهن والأول قد رهنه فانفك الأول كان للثاني أن يرهن لاه لما وكله بالرهن بعد رهن الأول فقد وكله بالرهن بعد انفك الأول دالة بخلاف ما إذا لم يكن الأول قد رهنه فوكل آخر ثم رهنه الأول لأن الأمر الثاني بالرهن صحيح للحال، فصارا وكيلين بالرهن فإيهما رهن جاز هكذا في محيط السرخسي في



الوكالة بالرهن، الوكيل باداء الزكاة إذا أدى بعدما أدى الموكل بنفسه ضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى علم الوكيل بذلك أو لم يعلم وعندهما إن علم بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن كذا في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالإفاق والصدقة

ومنها عزل الموكل إياه: ولصحة العزل شرطان أحدهما: علم الوكيل به لأن العزل مسح للعقد فلا يلزم حكمه إلا بعد العلم به كالفسخ فإذا عرله وهو حاضر فعزل وكذا لو كان غائباً فكُتِبَ إليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم به فيه فعزل، وكذلك إذا أرسل إليه رسولاً فبلغ الرسالة وقال إن فلان أرسلني إليك وهو يقول: إني عزلت عن موكله فإنه يتعزل كان يرسل عدلاً أو غير عدل حرّاً أو عبداً صغيراً أو كبيراً بعد أن يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا، وإن لم يكتب إليه كتاباً ولا أرسل رسولاً ولكنه أخبره بالمرن رجلان عدلان كانا أو غير عديين أو رجل واحد عدل يتعزل في هوبهم جميعاً سواء صدقه الوكيل أو لم يصدق، إذا ظهر صدق الخبر لأن خبر الواحد مقبول في المعاملات وإن لم يكن عدلاً، وإن أخبره واحد غير عدل فمن صدقه يتعزل بالإجماع وإن كذبه لا يتعزل، وإن ظهر صدق الخبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما يتعزل إذا ظهر صدق الخبر وإن كذبه، وإن عرله الموكل وأشهد على عرله وهو عائب ولم يخبره بالمرن أحد لا يتعزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كتصرفه قبل العزل في جميع الأحكام.

والثاني أن لا يتعلق بالوكالة حق العير فاما إذا تعلق بها حق العير فلا يصح العزل بعير رخصاً صاحب الحق كمن رهن ماله وسقط على بيعه عند حلول الأجل ثم عرل الرهن المستط على البيع لا يصح عرله، وكذلك إذا وكل المدعي عليه وكيلاً بالخصومة مع المدعي باسم المدعي فعزل المدعي عليه بغير حصره المدعي لا يتعزل كذا في البدائع، رجل أمر رجلاً ببيع عبده ثم أخرجه من موكله وهو لا يعلم فباع العبد وبص الثمن فهل في يده ومات العبد في يده أيضاً قبل التسليم كان للمشتري أن يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على الأمر، وكذا لو كان مولى بعد باعه أو ذبوه أو اعتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو سجن العبد و سجن أنه كان حر الأصل كذا في الخواص، وكل رجلاً ببيع عين من أعيان ماله ثم أراد إخراجها من الوكالة فله ذلك إلا إذا تعلق به حق الوكيل نحو أن يبيع ويسوقه الدين من ثمنه كذا في الذخيرة، وإذا عزل الوكيل حال غيبة الخصم لم أن يكون الوكيل، وكيلاً للطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح، وإن كان المطلوب عائناً، وإنما أن يكون الوكيل وكيلاً المطلوب، بما أن يكون التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح، وإن كان الطالب عائناً أو بالتماس إما من الطالب أو القاضي، وفي هذا الوجه إن كان الوكيل وقت التوكيل غائباً ولم يعلم بالموكل صح عرله على كل حال وإن كان الوكيل حاضراً وقت التوكيل أو كان عائب لكن قد علم بالوكالة ولم يردّها، فب كانت التماس طالب لا يصح عرله حال غيبة الطالب وبصح حال حصرت رضى من الطالب أو مسقط، وإن كان التوكيل بتماس القاضي حال غيبة الطالب فعزله بخصم القاضي صح وإن كان الطالب عائناً وإن عزله بخصم الطالب صح بعزل أيضاً كذا في المحيط، رجل أراد سم، فصلت امرأته أن يوكل وكلاً بطلاقها، إن لم يحج، إلى وقت كذا

ففعل ثم كتب إلى الوكيل بأنني قد أخرجتك من الوكالة هل يصح عزله؟ قال نصير من يحیی .  
يجوز عزله وقال محمد بن سلمة : لا يصح عزله كذا في محيط السرخسي .  
ومنه موت الموكل . لأن التوكيل بأمر الموكل وقد بطلت أهلية الأمر بالموت فتبطل الوكالة  
عنم الوكيل بموته أو لا كذا في البدائع ، ولو مات الطالب ومم يحتمل المطلوب فدفع المال إلى  
الوكيل لا يبرأ وله أن يسترده ، ولم علم بموته ليس له أن يضم الوكيل لو صاع عنده كذا ، في  
الخلاصة ، بانه جائزاً بوكالة ثم مات موكله لا ينحل موته الوكيل والبيع الحائز هو بيع الوفاء كذا  
في البحر الرائق ، ولو وكل رجلاً بالصلح في شجة ادّعت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة فإن  
صالح للوكيل وصمم جار عليه في ماله خاصة ، وإن سمى الموكل وصلى فبطلت الوكالة فإن  
الوكيل ورثة الطالب جاز لأن وريثة الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة كذا في  
المبسوط .

وهذه جنونه جنوناً مطبقاً لأنه مطلق لأهلية لأمر هكذا في البدائع ، وحدّ الجنون المطبق  
شهو عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى وعبد محمد رحمه الله تعالى حوّن كامل وهو الصحيح  
كذا في الكافي ، قالوا : وما ذكروا في الجنون المطبق محوّن على ما إذا كانت الوكالة غير لازمة  
بحيث يملك الموكل عزله في كل ساعة كالوكيل بمضومة من جانب الطالب وأما إذا كانت  
الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله كالعدل إذا سلط على بيع الرهن ، وكان التسليط  
مشروطاً في عقد الرهن لا ينحل الوكيل بجنون الموكل وإن كان مصبقاً ، وأما إذا جاز الوكيل فإن  
عن جنون مصبقاً وحده يحال لا يعقل الإمانة والبيع والشراء فيخرج عن الوكالة حتى لو باع أو  
اشترى لا يجوز ، وأما إذا كان يعقل الإمانة والبيع والشراء بأن كان جنونه في شيء آخر فإنه يبقى  
وكيلاً ولا ينحل إذا باع أو اشترى ذكر في الأصل أنه يجوز ، قالوا : وما ذكر في الأصل محمول  
على ما إذا رضي الموكل بذلك ، فإذا لم يرض بذلك فلا يجوز تصرفه على الموكل كذا في  
محيط .

وهذه لحاقه بدار الحرب مرتداً عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخرج به  
الوكيل عن الوكالة وإن كان للموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت أو تلحق بدار  
الحرب إجماعاً لأن ردة المرأة لا تمنع نعد تصرفها كذا في البدائع ، فإن قال الوكيل : معلنه في  
حياتها فما كان من بيع أو شراء أو تفاضي دين أو قضاء فهو مصدق في كل شيء مستهلك ولا  
بصدق في القائم بعينه ، ولو كان قد : قضت ديناً لها من فلان لم يصدق على ذلك ، لا بنية  
رد كان قائماً بعينه كذا في الخاوي ، وإن كان قال : قد قضت لمال لدي أعطيتي فلا قد  
كانت أمرته بذلك فهو مصدق إذا كان مال غير قائم بعينه كذا في المسوس في الوكالة من أهل  
الكفر ، ولو وكل رجلاً أن يروجه هذه المرأة ورتدت ولحق بدار الحرب والعيد بالله ثم سببت  
فأسلمت فزوجه الوكيل من موكله جار كذا في فتاوى قاضخان ، ولو وكل رجلاً رجلاً أن  
يشترى لهما حارية بعينه ثم ارتد أحدهما ولحق بالدار ثم اشترى الوكيل لزم الوكيل نصفها  
والموكل الثلثي نصفها ، فإن قال ورثة المرنء . اشتريتها قبل أن يرتد صاحبها وكذبهم الوكيل فاقول  
قوله مع يمينه ، ولو كان الوكيل نقد مال المرنء كان القول قول الورثة فإن أقاموا البينة فالبينة بينة

الورثة، ولو قال الوكيل: اشتريتها قبل خفاه بئذ دار وكسبه الورثة فالقول قول الوكيل إذا كان المال مدفوعاً إليه وهو ليس بعينه ما كان قائم في يده أو يد غيره، وإن لم يكن المال مدفوعاً إليه فالقول قول الورثة، وكذلك إن كان المال المدفوع إليه بعينه في يده أو في يد التابع كذا في المبسوط

ومنه: عجز الموكل والمجبر عليه بأن وكل المكاتب رجلاً فعجز الموكل، وكذا إذا وكل المأذون إنساناً فحجر عليه بطلت أهلية أمره بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع، وإذا وكل المكاتب ثم عجز أو المأذون فحجر عليه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم، وفي المستصحب: لو كان له أن يتبطل بالمجبر وأخبر إذا كان وكيلاً بالبيع والشراء، أما إذا كان التوكيل بالتعاصي أو بقضاء الدين فلا تبطل كذا في الشرح الوهاب.

ومنه افتراق الشريكين: وإن لم يعمم به الوكيل لأنه عزل حكمي والعزل احكمي لا يشترط فيه العلم هكذا في التبيين.

ومنه: موت الوكيل وجوبه المطبق، وإن حق بدار الحرب مبرداً لم يجر له التصرف إلا أن يعود مسلماً إلا أن أمره قبل الحكم بلحاظه بدار الحرب كان موقوفاً فإن عاد مسلماً رآه التوقف وصار كأنه لم يترد أصلاً، وإن حكم بلحاظه بدار الحرب ثم عاد مسلماً هل يعود الوكالة مال أبو يوسف رحمه الله تعالى. لا يعود وقال محمد رحمه الله تعالى: تعود، وأما الوكيل إذا ترد وحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً فلا تعود الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع، ولو وكل مسلم مسلماً بالطلاق وترد الوكيل وحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً كان على وكيله كذا في الحاوي

ومنه: هلاك العبد الذي وكل ببيع أو بإعاقه أو بعبته أو بديره أو بكتابه أو نحو ذلك لأن التصرف في المحل لا يصور بعد هلاكه كذا في البدائع.

ومنه تغيير الموكل به. وكل بيع الكفري الذي في محبة فلان أو شراء الكفري الذي في نخيل فلان صار الكفري حراً أو رطباً أو ثمرًا بطلت الوكالة لتغيير الاسم، وكذلك اليسر إذا صار رطباً بطلت في البيع والشراء وإذا صار بعض اليسر رطباً بطلت الوكالة فيما صار رطباً في البيع والشراء، ولم تبطل فيما بقي يسراً، وإذا كان له في صار رطباً شيئاً قنبلاً كرتين أو ثلاثة فحسب تبطل الوكالة في الكل، وللرطب إذا صار ثمرًا لم تبطل الوكالة في البيع والشراء، مستحباً بخلاف لعب إذا صار رطباً واليسر الصغير إذا صار كبيراً لا تبطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط، ولو أمره ببيع بعض أو شرائه فحرج منه فربح أو بيع طبع فصار ثمرًا أو بيع عصير أو عب فصار حلاً أو ربيعاً أو عصيراً أو بيع بين فصار رطباً أو سمياً فحرج موكل من الوكيل، وذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: لو بيع بيبضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فحرج الفرج منه في الثلاثة بطل البيع، ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أمره بشراء لبن حليب بعينه فحضر ثم اشتراه لم يجز على الموكل وإن لم يسم حبيباً حار لأنه يطلق عليه اسم اللبن، ولو أمره ببيع لبن حليب بعينه فحضر ثم باعه حار لأن الحار الذي وكنه بيبضه لم يستهلك إذ المقصود من البيع تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي، وإذا وكل الذمي دميّاً بقبض خمر بعينه فصار حلاً له أن يقيضه كذا في الحاوي، وكذلك لم يسم بيوكل المسلم بقبض عصير به بعينه فيصير العصير حلاً له أن يقيضه ولم يذكر إذا صار حراً والصحيح أن به

أن يقضيه كذا في المبسوط، ولو أمره بشراء سويق بعينه فلت بسمن أو زيت أو حلي بعمل أو  
سكر لم يجر شراؤه على الأمر والبيع بجوز، ولو أمره بشراء سمس بعينه فربى بعد ذلك  
ببنفسج أو خيري لم يجر الشراء على الأمر والبيع بجوز، ولو أمره بشراء ثوب أبيض بعينه فصبغ  
لم يجر الشراء على الأمر والبيع بجوز، وكذا إذا ينسبه إلى البهاض في الأمر، وبكى أشار إليه في  
الأمر بجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط، ولو أمره بشراء سمك بعينه فري فاقخذ ماخا  
ثم اشتراه لم يجر على الأمر بجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي، ولو وكل العبد  
بتقاضي دينه وكيلاً ثم باعه المولى بإذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم  
كان على العبد دين أو لم يكن ولو لم يكر عليه دين فالمولى يتقاضاه وإن كان عليه دين نصب  
القاضي وكيلاً بتقاضي الدين فيقضي به حق الغرماء، وإما إذا اعتق المولى فالوكيل على وكالته  
وكذلك لو كاتبه بإذن الغرماء، وإذا وكل المكاتب وكيلاً ليقض حبة له فقبضها الوكيل بعد عجز  
المكاتب أو بعد عتقه جاز كذا في المبسوط، وإذا وكل العبد التاجر وكيلاً ببيع أو شراء أو غير  
ذلك فخرج للمولى الوكيل عن الوكالة فليس ذلك بشيء، كان على العبد دين أو لم يكن كذا  
في الحدود، ولو كان مكتوباً برجلين نوكل وكيلاً ببيع أو شراء أو خصومة ثم عجز في نصيب  
أحدهما ففعل ذلك الوكيل جاز في نصيبهما جميعاً هكذا في المبسوط.

مسائل متفرقة من العزل وغيره: ولو طلقها ثلاثاً بعدما وكلها لم تنحل كذا في البحر  
الرائق، وإذا أمر رجلاً ببيع عبده له ثم مات العبد والأمر ولم يعلم به الوكيل فباع وقضى الثمن  
وهلك عنده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الأمر إن كان العبد قد مات ولا في تركه الوكيل  
إن كان الموكل قد مات كذا في المحيط، وإذا وكل أخري حريباً في دار الحرب ثم أسلم أو أسلم  
أحدهما فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في أول كتاب الوكالة، الوكيل إذا رد الوكالة فترد، هذا  
إذا علم الموكل بالرد وأما إذا لم يعلم فلا ترد حتى إن من وكل غائباً فبلغه الخبر فرد الوكالة ولم  
يعلم بالموكل به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيلاً، وكذلك إذا قبل الوكالة ثم قار له الموكل:  
رد الوكالة فقال: رددت بخروج من الوكالة كذا في المحيط في الفصل الثاني في رد الوكالة، وإذا  
جعل الموكل الوكالة وقال: لم أوكله بم يكن عزلاً، وكذا إذا قال: أشهدوا أنني لم أوكل فلاناً  
فهذا كذب وهو وكيل لا ينحل، ومن المشايخ من قال: في المسألة روايتان وهو الصحيح هكذا  
في الذخيرة، الأب إذا وكل رجلاً ببيع متاع الصبي ثم مات الأب أو الصبي انحل الوكيل إذا  
كان الأب وارث الصبي وهذا عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة، إن بلغ الصبي قبل أن يصح  
الوكيل شيئاً من ذلك انحل الوكيل عن الوكالة ووكيل الأب ووكيل لوصي على الموء، وإذا  
وكل وكيلاً بالخصومة وقال له: كلما عزلت فانت وكيني فيها وكالة مستقلة تختلف المشايخ  
في جواز هذه الوكالة، وقال عامة المشايخ: يجوز هذه الوكالة كيفما كان وبه كان يقول أبو زيد  
الشروطي كذا في المحيط، ثم إذا جردت الوكالة بهذا الشرط وأراد إخراجه عن الوكالة اختلفوا في  
لفظ الإخراج قال بعضهم: يقول الموكل رجعت عن قبولي كلما أخرجتك عن الوكالة فانت  
وكيلي فيصح رجوعه ثم يقول بعد ذلك: أخرجتك عن هذه الوكالة فإذا عزل عن الوكالة  
المنجزة لا يصير وكيلاً وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: الأصح عندي أن يقول:

عزلت عن هذه الوكالات لينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز كذا في فتاوى قاصصخان، وإذا وكل رجلاً وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يصح وعند محمد رحمه الله تعالى: صح وعليه الفتوى، وقال لأخر: كلما عزلت كاتب وكاتبه لم قال: كلما عدت وكاتبه فقد عزلتك اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه واشتار أنه يملك إخراجهم بحضور من الوكيل ما حلا الطلاق والعتاق وما حلا توكيله بسؤال الخصم ويقدر: عزلت عن الوكالات المطلقة ورجعت عن الوكالات المعلقة وبه يقتضى هكذا في اختلاصه، ولو وكل المطلوب وكليلاً بالخصومة على أن للوكيل أن يوكل غيره ثم حصر عن توكيله غيره بخير محصر من الطالب أو قال: أخرجت عن الإقرار إن قررت فلا يجوز علي، يصح حجره عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح حجره إلا بمحصر من الطالب كذا في محيط السرخسي، رجل دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية وقال: ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل للوكيل رجلاً آخر بذلك ثم إن الأمر عرل الوكيل لأول واشترى الوكيل الثاني جارية فلو علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الأول أو لم يعلم دفع الوكيل لأول إلى الوكيل الثاني أو لم يدفع، وكذا لو مات الوكيل الأول ثم اشترى الثاني جارية فشره عبي الوكيل، ولو أن الموكل أخرج الوكيل الثاني من وكالة صح إخراج الوكيل الأول حياً أو ميتاً ولو أن الوكيل الأول اشترى قبل العزل وقبل أن يشتري الوكيل الثاني جارية فشره عبي رب المال لأن المشتري الوكيل الثاني بعد ذلك كان يشتري لنفسه علم بمشراء الأول أو لم يعلم دفع إليه الأول المال أو لم يدفع، ولو اشترى كل واحد منهما جارية للأمر<sup>(١)</sup> على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت اجاربتان للموكل كذا في فتاوى قاصصخان، ولو وكل المضارب رجلاً بشراء عبد ودفع المال إليه ثم اشترى الوكيل بزم المضارب خاصة كذا في وكلي المضارب رجلاً بشراء عبد ودفع المال إليه ثم تناقضا المضاربة والوكيل لا يعلم فاشترى بزم المضارب كذا في محيط السرخسي، رجل عده دين لرجل ثم إن صاحب الدين دفع ماله إلى رجل ووكله يدفع المال إلى الطالب ثم إن الطالب وهب الدين من المديون بضم بالرفع وإن لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في فتاوى قاصصخان، ولو وكل رجلاً يقبض وديعة له عند مولا أو عند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه، أو أمة فاستولدها فالوكيل على وكالته لأن ما اعترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلا لا ينافي بقائه أولى كذا في المبسوط، وإذا وكل العبد وكلياً في حصومة أو بيع أو شراء ثم أبق العبد حرج الوكيل من الوكالة ولو كان الوكيل عبداً فأبق فهو على الوكالة غير أنه لا تلزمه عهدة في شيء كذا في المبسوط، والله أعلم.

### الباب العاشر في المتفرقات

وكيل بالشراء إذا أحد السمعة على سوم اشترى وصلى الشمس فاداه لموكل فعم يرض بها وردها على الوكيل فهلكت عند الوكيل ضمن الوكيل قيمتها للنابع فإن أمره الموكل بالاحد

(١) قوله ولو اشترى كل واحد منهما جارية للأمر إلخ. هذه المسألة تقدمت بعينها مقوله عن قاصصخان في الباب الخامس في وكيل الرجول مالاوولى خدمها من أحد الموضوعين دفن للتكرار. مصححه

على وجه السوم يرجع، وإن لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل المفارقات، قال آخر.  
 أنت وكبلي في اقتضاء ديني ووكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فلو وكيل أن يخرج  
 من الوكالة إذا شاء، ولو قال: أنت وكبلي في اقتضاء ديني ووكل فلاناً بذلك فوكل الوكيل  
 بذلك لم يكره لو وكيل أن يعزله، ولو قال: وكل فلاناً إن شئت موكله كان لو وكيل أن يعزله كذا  
 في الحارثي، رجل اشترى عبداً وأشهد أنه يشتريه لفلان وقال فلان: رصيت كان للمشتري أن  
 يمنع العبد منه فإن دفع المشتري العبد إليه واحد منه انفس كان ذلك بيعاً بينهما بالتعاطي كذا  
 في فتاوى قاضيهان في فصل الوكالة بالشراء والبيع، ومن له على آخر ألف درهم فأمره بأن  
 يشتري به هذا العبد فأشتره جاز وإن أمره أن يشتري به عبداً بغير عيه فأشتره ثم مات في يده  
 قيل أن يقبضه الأمر مات من مال المشتري وإن قبضه الأمر فهو له وقد عند أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى ولأبى هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور هكذا في الهداية، عن أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى فيس أهبط آخر دينار يسعه فباع الوكيل دينار نفسه للأمر واحتسب دينار الأمر نفسه  
 لا يحور ولو دفع إليه ديناراً ليشتري له ثوباً فأشترى بدينار من عند نفسه جاز الشراء للأمر  
 والدينار له كذا في المحيط السرحسي، ولو اشترى بدينار غيره ثم نقد دينار الموكل فأشترى  
 للوكيل وصح للموكل ديناره للمتعدي كذا في الخلاصة، الوكيل بالشراء إذا اشترى ونقد لنفسه  
 من مال نفسه وقبض المشتري ودفعه إلى الأمر وأخذ منه ثمنه ثم استحق المشتري من يدي الأمر  
 فأراد الأمر أن يرجع بالنفس على المشتري فهل أن يقبض المشتري الثمن من البائع وليس له ذلك،  
 فلو لم يكن الأمر نقد الثمن كان للوكيل أن يأخذه به فإذا قبضه من البائع برده عليه، رجل أمر  
 رجلاً أن يشتري له ثوباً مسمى بدواهم فدفعها إليه فأشترى الوكيل ذلك وقد الدراهم ثم إن  
 البائع رد ذلك الدراهم على الوكيل وقد إنها ربوف وصدقه الوكيل أو كدبه وأمر الأمر أن  
 تكون دراهمه فإن للوكيل أن يردها على الأمر والقول قول البائع في ذلك، وكذلك الدنانير  
 وليس العرص كذا هكذا في المحيط، رجل في يده عبد لإنسان وكل صاحب اليد رجلاً أن  
 يشتري هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك: اشتريت ونقدت الثمن من مالي وصدقه  
 الموكل يؤمر الموكل بأداء الثمن إلى الوكيل ولا يلتفت إلى قوله إنني أخاف أن يجيء صاحب  
 العبد وينكر البيع ويسترد العبد مني كذا في الدخيرة، رجل تحت أمة ترسل فوكل الزوج رجلاً  
 ليشتري له امرأة من مولاها فأشترها الوكيل فإن لم يكره الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط  
 المهر عن الزوج لأن هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر فيبطل المهر، هذا إذا علم المولى أن  
 الوكيل يشتريها لزوجها، ولو باعها المولى من رجل ثم أن الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول  
 بها كان على الزوج نصف مهرها مولاها الأول لأن العرق ما جاءت من قبل من له المهر، هذا إذا  
 أقر المولى أن المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها أو عرف ذلك بالية فإن لم يعرف وكان له  
 بإقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع عيه على العلم، لا أن يقبض الزوج البينة على  
 الوكالة، رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبد فلان بعبد لفلان أصبح هذا التوكيل فإن اشترى  
 الوكيل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل للمأمور قيمة عبده كذا في فتاوى قاضيهان،  
 رجل اشترى عبداً، وأشهد قبل الشراء أو بعده أنه اشتراه لفلان بأمره ثم أشهد أنه اشتراه لفلان  
 الآخر بأمره وماله ثم حضر الآخر ولم يحضر الأول فبطلت القضية بالعبد له والأول على حجته فهذا جاء  
 وأدناه قضى له به، وكذلك لو كان على الأمر الأول شهود كذا في المحيط، ولو وكله أن يشتري

له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحقت لا يضمن الوكيل وإن اشترى جارية وظهر أنها حرة ضمن الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان، لو وكله أن يشتري له دقيقاً ودفع إليه الدراهم فأرى الوكيل رجل نورة على أنها دقيق فاشترى ذلك منه على أنه دقيق ودفع الثمن فهو ضامن لما دفع، وكذلك ما يحالف فيه إن لم يحسم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن، إذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له كر حنطة فاشتراه له فاستاجر بعيراً فحمله عليه فإن وكله أن يشتري له حنطة أو طعاماً في نواحي مصر الذي هما فيه فالقياس أن يكون متبرعاً في السفل ولا يرجع بالأجر وفي الاستحسان لا يصير صاماً ويرجع بالكراه، وإن وكله أن يشتري له حنطة في قرية من قرى مصر الذي هما فيه يصير الوكيل متبرعاً ولا يرجع بالكراه قياساً واستحساناً، وإن وكله أن يشتري له حنطة في مصر آخر يصير متبرعاً أيضاً قياساً واستحساناً، وإن كان الأمر وكله بأن يشتري له طعاماً وإن استاجر له بعيراً بدرهم ونصف فإن الكراه على المستاجر، ولو كان استاجر بعيراً بدرهم كما أمره جاز على الأمر ولم يكن له أن يحبس الطعام بالأجر كما كان له أن يحبس الطعام بالكراه هكذا في الذخيرة في نوع الوكيل بشراء ماله حمل ومؤنة، وكله بشراء جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت السب وتكون الأمة وولدها للأمر ولم يذكر هل يلزم العقر؟ قال مشايخنا: ينظر إن كان قبل إحداث الحبس للثمن فإنه يهرم العقر وإن كان بعد إحداث الحبس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا يلزمه العقر وعند محمد رحمه الله تعالى: يقسم للثمن على الجارية والعقر فما أصاب العقر يسقط وما أصاب الجارية يبقى كذا في محيط السرحسي، ولو أمره أن يشتري له عبداً بألف درهم فاشترى بألف إلى العطاء ومات العبد في يد الوكيل كان على الوكيل القيمة ثم يرجع بما ضمن من القيمة على الأمر وإن كان أكثر من الألف ولو لم يمت العبد حتى اعنفه الموكل صح ولو اعنفه الوكيل لا يصح، ولو أن هذا الوكيل اشترى بألف وعشرة إلى العطاء وبألفي المسألة بحلها لا يرجع بما ضمن من القيمة على الأمر لأنه لم يصير مشترياً لنفسه حتى لو اعنفه للموكل قبل أن يموت لم يصح ولو اعنفه الوكيل صح كذا في المحيط في فصل للتوكيل بالبيع، رجل وكل رجلاً أن يشتري له غلاماً بألف درهم فاشترى الوكيل غلاماً يساوي انفاً على أن الوكيل بالخيار ثلاثة أيام ثم تراجع قيمة الغلام إلى خمسمائة فاختر الوكيل الغلام كان الغلام لموكل في قول محمد رحمه الله تعالى، وكذا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، رجل اشترى عبداً فلم ينفذ الثمن حتى وكل وكيلاً بعنفه فاعنفه الوكيل لم يضمن كذا في محيط السرحسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يصح، في المنتقى: رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل وكل رجلاً أن يشتري له شياً مسمى وبئس جنسه وصفته من عبد أو دابة أو عرس أو ما أشبه ذلك وكان في ملك الأمر شيء من ذلك يوم أمر فباعه ثم اشتراه المأمور للأمر لا يجوز ولو كان في ملك المأمور فباعه ثم اشتراه المأمور فهو جائز على الأمر كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر، وكل رجلاً أن يشتري له عبد غلام بألف درهم فجاء الوكيل إلى البائع فطلب منه البيع قال: بعث عبدي هذا من غلام يعني الموكل بألف درهم فقال الوكيل: قبلت لا يلزم العبد للموكل وللصحيح أن الوكيل يصير فضول فيتوقف انعقد على إجازة الموكل كذا في المحيط في فصل المتفرقات، وكله بشراء جارية وبئس جنسها دون الثمن فاشترى أمة وأرسلها إليه فوطئها الأمر فملقت منه فقال الوكيل: ما اشتريتها لك فالقول له وبئس السب من الأمر ولا

يثبت الاستيلاء هكذا، في محيط السرحسي في باب ما يصدق فيه الوكيل وما لا يصدق، أمر رجلاً أن يشتري نه كمر حنطة بمائة درهم من ماله ففعل وله يقدر على الأمر فرفع الأمر إلى القاضي فلقاضي يبيعه ويبيع الشمس على يدي المأمور وديعه عنده للأمر ولا يدفع إليه فضاء بالشمن الذي اشترى به النكر كذا في المحيط، أمر رجلاً بأن يشتري له كراً من صمام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وأدى إمانة ثم إن المأمور دفع إلى البائع خمسين درهماً على أن رآه البائع كراً من طعام ففعل ذلك قالوا البحر الأول يكون للأمر ولكر الزائد يكون للمأمور ويضمن المأمور للأمر خمسة وعشرين درهماً كذا في متاوى قاصيحب، وإذا وكله أن يأخذ له دراهم في طعام مسمى فاحذها الوكيل ثم دفعها إلى لوكل فاطعمه على الوكيل وللوكيل على لوكل دراهم قرص كذا في النهاية، إذا كان لرجل عدل رطبي قال لرجلين أيكما باعه فهو جائر فأيهما باع، وكذلك إذا قال: إن باعه أحد هذين الرجولين فهو جائر فأيهما باع كان جائر ولو قال: وكنت هذا أو هذا ببيع هذا فباع أحدهما جائر استحساناً هكذا في المحيط في فصل التوكيل للمجهول، ولو قال: من باعك عبدي هذا فقد أحرته فليس هو وكيلاً كذا في ستارحانة ما فلا عن العتبية، ومن قال لرجل: بعني هذا العبد لفلان فداعه لم أنك أن يكون فلان أمره فإن فلاناً يأخذه لأن قوله السابق إقرار منه بالوكالة فإن قال: لم أمره لم يكن به إلا أن يسميه يشتري إليه فيكون بيعاً بالتعاطي كذا في السراج لوهاج، قال: بعه أو كنيه أو أعنته فأي ذلك فعلى الوكيل جاز والأصل أن كل ما يجوز تعليقه بالشروط يعقد في مجهول لأنه تعليق عمله في المعلوم بابيض فبعد بعد العبد في المجهول فائدته وكل ما لا يجوز تعليقه بالشروط لا يعقد في المجهول لأن العقد في المجهول لا يعقد عاتدة، وكذا بان يبيع عبده هذا أو هذا أو وكذا أو يزج هذه أو هذه فبعضها معاً بمنس واحد أو بشمين محبوس أو روجهما معاً لا يجوز في أحدهما لأن المعتقد عليه مجهول جهلة بوضعهما في المنازعة، وكله بطلاق إحداهما أو بعق أحد عبده مطلقاً أو اعتقها معاً على مال أو غير مال يجوز في أحدهما والخيار بين الوكيل لأنه صح تعليقهما بالشروط فيصح تعليقهما بشرط النيباء وكذلك الخلع أو وكله أن يخالف إحدى امرأته هذه أو هذه فبعضهما معاً ببدل، حد أو ببدل قبل يجوز الخلع في إحداهما ويجوز إخراج علي البيان، ولو قال: كاتب عبدي هذا أو هذا وكاتبهما معاً لم يجز أن جعل النجوة واحدة وإن لم يحصل احتار أيهما شاء كذا في محيط السرحسي في باب الوكالة بالعق، رجلاً شهدا بمنع عبدهما القاضي لشبهة ثم المولى وكل أحدهما ببيع العبد فباع من صاحبه صح ويعتق العبد على المشتري والبائع ضامن للشمن للأمر والمشتري برئ عن الشمس عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما لله تعالى وإن باع من رجل آخر صح ويقبض الشمس ولا يعتق فإن عبدي اشترى بعدما قبض البائع الشمس صححت البراءة وعق العبد ويضمن البائع من ماله للمشتري، ولو صدقه قبل القبض برئ المشتري ويضمن البائع للأمر لآمر عبدهما كذا في محيط السرحسي في باب ما يضمن به بوكيل وما لا يضمن، وكل رجلاً ببيع عبده من نفسه بألف درهم وباعه من نفسه بألف درهم إلى إعطاء أو إلى إحصاء أو إلى تدريس فبذل بعد جاز وعق العبد والألف إلى ذلك الأصل والمولى هو الذي يولي الشخص من العبد كذا في المحيط، وإذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بصل البيع لأن الوكيل نائب عنه في البيع، وعلى هذا لو قطع المولى يده كان للمشتري أن يأخذه نصف الشمس إن شاء كذا لو باعه نفسه كذا في المنسوط، ومن



باع الوكيل العبد ثم قطع للوكيل يده قبل قبض المشتري فإن شاء أدى الثمن كله وبأخذ العبد وضمن الوكيل نصف قيمته وإن شاء فسخ البيع وبضمن الوكيل للآمر نصف القيمة ويتصدق بالفضل كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن، رجل وكل رجلاً ببيع عبده بألف درهم فباعه بقبض الثمن وسلم العبد إلى المشتري ثم إن الوكيل رد للمشتري داراً جاز وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعاً في الزيادة وكان لشصيع أن يأخذ الدار بحصتها من الألف فإن استحققت الدار رجوع المشتري على الوكيل بحصة الدار من الألف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشيء وإن استحق العبد رجوع الوكيل بجميع الألف على الموكل ثم يدفع الوكيل إلى المشتري بحصة العبد وتبقى حصة الدار للوكيل، الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشترى لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع يرجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضيخان، الوكيل بالبيع إذا قال: بعته من رجل لا أعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه بضمن الوكيل، الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل بمرضه على من أحب فهرب ذلك الرجل وذهب بالمبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزانة المفتين، وهو الأصح قال رضي الله تعالى عنه: وكان والذي يقول: إذا كان الذي دفعه إليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية، رجل دفع إلى رجل طستاً فأمره أن يبيعه فكسره الوكيل ثم باعه فإن كان كسراً بفضي للآمر على الوكيل بالنقصان فبيعه جائز وإن كان كسراً يقال للآمر: أعط الطست وخذ قيمته فبيعه على الموكل باطل كذا في خزانة المفتين، الوكيل ببيع الثوب إذا سلم الثوب إلى الفصار ليقصره فقصره فهو صامس فإن رجع الثوب إلى الوكيل برئ عن الصمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيئاً ولو باع الوكيل بعد ذلك جاز وأنشئ كله لموكل ولا يكون للوكيل أن يوزع القصاره شيء ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر القصاره كذا في المحيط، رجل دفع إلى رجل ثوباً وقال: بعه لي فباعه ولم يقبض الثمن حتى بقي الأمر وقال: بعث ثوبك من فلان وأنا أقصبت عنه فقصاه عنه ثمن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشيء، ولو كان قال: أقصيت عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لك لي لم يجر ويرجع الوكيل على الموكل بما أعطاه وكان المال على المشتري على حاله يقضه منه الوكيل ويدفعه إلى الأمر ولو أن الوكيل باع من صاحب الثوب عرضاً بدرهم مثل وزن تلك الدراهم التي له على مشتري الثوب ثم قال له: اجعل هذه الدراهم قصاصاً بما لك على فلان ولم يقل على أن ما لك على فلان لي فهذا جائز وهو مؤد عن فلان متطوع كذا في الذخيرة، الوكيل ببيع الجارية إذا باعها بألف درهم كما أمر به وتقاطضا فدعى المشتري بعد ذلك أنه اشترها على أنها كاتبة أو خبازة أو على أنها بكر ولم يجدها، كذلك وكذبه البائع وصدقه الأمر لم ينقص البيع فأقرار الأمر ولو ادعى المشتري أن البائع شرط له الخيار ثلاثة أيام وأنه قد نقص البيع وهو في الثلاث فوجد البائع أن يكون شرط له الخيار وأقر به الأمر ففضى القاصي برد الجارية على الأمر وأخذ المشتري الثمن من الأمر وكذلك لو لم يقبض المشتري الجارية حتى وجدها نيباً فقال المشتري: شرط لي البائع أنها بكر فوجدتها نيباً فلا حاجة لي فيها وقد نقصت البيع وكذبه البائع فيما ادعى من الشرط وصدقه الأمر فالجارية للآمر بقصبي له بها وبأخذ المشتري الثمن من الأمر وكذلك لو ادعى قبل القبض أنه شرط أنها حبارة أو كاتبة ولم يجدها كذلك كذا في المحيط، ولو وكله ببيع عدل زطي فباعه وقبض المشتري ثم رده على البائع بخيار الرؤية فقال

الأمر: ليس هذا عندني فالقول قول الوكيل، ولو باع الوكيل منه ثوباً ولم يبع ما سواه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز عندنا إن كان يضر ذلك بالعبد كذا في البسوط، الوكيل إذا دفع ثمنه إلى إنسان لإصلاحها بامر للوكيل ونسي من دفعها إليه لا يضمن هكذا في الظهيرية، رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون ضامناً للعشرة ولو كانت الدراهم قائمة فأنسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحساناً وتكون العشرة له بعشرته، دفع إلى رجل مائة وأمره أن يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبير له جاز في قولهم، رجل أمر وكيله أن يتصدق على فلان بكذا ففقر من الخطة التي في يد الوكيل وأمر فلان ذلك للوكيل ببيع الخطة لبايعها يتوقف البيع على إجازة الموكل ولا يصح توكيل فلان بإياه بالبيع لأن المصدقة لا تملك قبل القبض كذا في فتاوى فضيل بن عازقة، إذا قال لغيره: أنفق عليّ فانفق رجوع عليه الأمر وإن لم يشترط الرجوع، وكذلك إذا قال: أنفق على أولادي فانفق كان له أن يرجع عليه وإن لم يشترط، وفي نوادر ابن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى: أمر رجلاً أن ينفق على أمه كل شهر عشرة دراهم فقال: أنفقت وكذبه الأمر فأراد المأمور بمن الأمر خلفه القاضي بالله ما تعلم أنفق على أهلي كل شهر كذا، كذا في المحيط، الوكيل بالاستقراض قال: قد قبضت المأ منه وقال المقرض: قد دفعه إليه وأكر الموكل قال محمد رحمه الله تعالى: القول قول الموكل، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: القول قول الوكيل، وكذا كان يكتب عهده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل: قد فعلت وأكر الموكل ذلك قال محمد رحمه الله تعالى: يسمع قول الوكيل في الكتاب لأنه لا منفعه فيها ولا يسمع في من بدل الكتابة لأنه متهم فيه، ولو كاتبه ثم قال بعد إثبات الكتابة: قبضت بدل الكتابة ودفعت إليك فهو مصدق لأنه أمين كذا في محيط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل إذا أحلفا، مريض دنا موته فوكل رجلاً وقال له: اذهب بهذه الدراهم وأدفعها إلى أبي وأخي ولم يبين شيئاً غير هذا فهذا وكيل ولا يحل له أن يدفع ذلك إلى الورثة وإنما يدفع إلى الغرماء كذا في خزائن المفتي، وفي المفتي: أمره أن يقبض من مديونه ألفاً فيتصدق فتصدق بألف ليرجع على المديون جاز استحساناً كذا في البحر الرائق، روى للمعنى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجل دفع إلى رجل عبداً ليعتقه فلم يعتقه حتى مال مولى العبد فبعد أن يكون دفع إليه العبد ثم اعتقه فاعتقه باطل كذا في الظهيرية، أكثرى حملاً وحمل الحملات عليه إلى بلخ وأمر الحمال بأن يسلمها إلى الوكيل ويقبض الكراء منه فقبل وكيله الحملات وأدى بعض الكراء ويمنع من أداء الباقي، إن كان لصاحب الحملات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والأمر يقبض الكراء أجبر على دفع الباقي، وإن أنكر الأمر فللحمال أن يعتقه بالله ما تعلم أنه أمره بالقبض وإن لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزائن المفتي، الوكيل بعد ما قبل الوكالة إذا قال: لست برؤك كيلي ياد<sup>(١)</sup> أو قال: أنا بريء من هذه الوكالة أو قال: كذا اقتادم برؤك كيلي<sup>(٢)</sup> وكان ذلك بمحض من للوكيل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية والله سبحانه أعلم بالصواب. وإليه المرجع والمآب.

وقد لم طبع هذا الجزء الثالث وبعثوه الجزء الرابع أوله كتاب الدعوى.

## فهرس الجزء الثالث من الفتاوى العالمكبرية المشهورة بالفتاوى الهندية

٣	كتاب البيع، وفيه عشرون باباً .. .. .
٣	الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأبوابه .. .. .
	الباب الثاني فيما يرجع إلى انعقاد البيع وفي حكم المصوم على سؤم الشراء وهبته وفيه
٤	ثلاثة فصول .. .. .
٤	الفصل الأول فيما يرجع إلى انعقاد البيع .. .. .
١٢	الفصل الثاني في حكم المصوم على سؤم الشراء .. .. .
١٤	الفصل الثالث في معرفة البيع والشراء وانصرف فيهما قبل القبض .. .. .
١٥	الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول .. .. .
	الباب الرابع في حبس المبيع بالتمن ومنعه بإذن البائع وغير ذلك وفي تسليم المبيع وفيما
	يكون قبضاً وما لا يكون وبإية أحد القيصين عن الآخر والمصرف في المبيع قبل القبض
١٦	وفيما يزعم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الشراء وفيه ستة فصول .. .. .
١٦	الفصل الأول في حبس المبيع بالتمن .. .. .
١٨	الفصل الثاني في تسليم البيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً .. .. .
٢٣	الفصل الثالث في قبض المبيع بغير إذن البائع .. .. .
٢٤	الفصل الرابع فيما يرب قبضه عن قبض الشراء وما لا يرب .. .. .
٢٦	الفصل الخامس في خلط المبيع والحسبة عليه .. .. .
٣٠	الفصل السادس فيما يرب المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والشراء .. .. .
	الباب الخامس فيما يدخل تحت المبيع من غير ذكره صريحاً وما لا يدخل وفيه ثلاثة
٣١	فصول .. .. .
٣١	الفصل الأول فيما يدخل في بيع الدار ونحوه .. .. .
٣٥	الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الأراضي والكروم .. .. .
٤٠	الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر .. .. .
٤١	الباب السادس في حيز الشرط وفيه ستة فصول .. .. .
٤١	الفصل الأول فيما يصح منه وما لا يصح .. .. .
٤٣	الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه .. .. .
	الفصل الثالث في بيان ما يفسد به هذا البيع وما لا يفسد وفي بيان ما يفسخ به وما لا
٤٦	يفسخ .. .. .
٥٥	الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار .. .. .
٥٦	الفصل الخامس في شرط الخيار للمبيع والخيار بغير انعقاد .. .. .
٥٨	الفصل السادس في خيار التعيين .. .. .
	الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي حذابه المبيع

٦١	بشرط اختيار وما يتصل به .. .. .
٦٢	الباب السابع في حبار برؤيه وفيه ثلاثة فصول .. .. .
٦٢	لفصل الأول في كهيته ثبوت اخبار واحكامه .. .. .
٦٧	لفصل الثاني فيما يكون رؤيه بعضه كروية الكبر في إبطال اخبار .. .. .
٧٠	لفصل الثالث في شراء الأعشى والوكيل والرسول .. .. .
٧١	الباب الثامن في حيل العيب وفيه سبعة فصول .. .. .
٧١	لفصل الأول في ثبوت خباير وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب ومصلحه .. .. .
٧٧	لفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها .. .. .
٨	لفصل الثالث فيما يمنع الرد للعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع .. .. .
٩٢	لفصل الرابع في دعوى العيب واحصرمة فيه وإدائه له .. .. .
١٠١	لفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها .. .. .
١٠٤	لفصل السادس في الصلح عن العيوب .. .. .
١٠٦	لفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والمريض .. .. .
١٠٩	الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه عشرة فصول .. .. .
١٠٩	لفصل الأول في بيع الدين بالدين وبسبع الأثمان وبطلان العقد بسبب الإضرار قبل .. .. .
١٠٩	انقضاء .. .. .
١١٤	لفصل الثاني في بيع الثمار وأنزال الكروم والأوراق واسطحة وهي بيع الررع والرطبة .. .. .
١١٤	واختشيش .. .. .
١١٧	لفصل الثالث في بيع المهرمون والمستأجر والمقصود والأمت وأرض القطيعة والإجارة .. .. .
١١٧	والأكارة .. .. .
١٢١	لفصل الرابع في بيع الحيوانات .. .. .
١٢٣	لفصل الخامس في بيع فحم الصيد وفي بيع المهرات .. .. .
١٢٥	لفصل السادس في تصوير الربا واحكامه .. .. .
١٣٠	لفصل السابع في بيع لبناء والمجدد .. .. .
١٣٠	لفصل الثامن في جهالة المبيع أو الشئ .. .. .
١٣٧	لفصل التاسع في بيع الاشياء المنصه بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء .. .. .
١٤٠	لفصل العاشر في بيع شيئين أحدهما لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع بآخر مما باع .. .. .
١٤٢	الباب الحادي عشر في الشروط التي تصدق البيع والتي لا تصدق .. .. .
١٥٥	الباب الثاني عشر في أحكام البيع الغير الجائر .. .. .
١٥٩	الباب الثاني عشر في أحكام البيع المؤقوف وبيع أحد لشريكين .. .. .
١٦٣	سابع الثالث عشر في الإفقة .. .. .
١٦٦	الباب الرابع عشر في المراجعة والتوبة والوصية .. .. .
١٧١	الباب الخامس عشر في الاستحقاق .. .. .
١٧٥	الباب السادس عشر في الريادة في الشئ والتمسك وأخط والإبراء عن الشئ .. .. .
١٧٨	الباب السابع عشر في بيع الأب والوصي والقصي مأل للصغير وشرائطه له .. .. .

١٨٢	الباب الثامن عشر في قسّم وفيه ستة فصول
٨٢	الفصل الأول في تفسيره وركبه وشرائطه وحكمه
١٨٥	الفصل الثاني في بطلان يجوز السهم فيه وما لا يجوز
١٨٩	الفصل الثالث فيما يتعلق بقص راس المال والسهم فيه
١٩٣	الفصل الرابع في الاختلافات الواقعة بين رب السهم والمسلم إتيه
١٩٧	الفصل الخامس في الإسهام في السهم والصلح فيه وحل العيب
٢٠٠	الفصل السادس في الوكالة في السهم
٢٠٢	الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض والاستصناع
٢٠٨	الباب العشرون في البيعات المكروهة والأرباح العسرة
٢١٣	فصل في الاحتكار
٢١٧	كتاب الصرف وفيه ستة أبواب
٢١٧	الباب الأول في تعريفه وركبه وحكمه وشرائطه
٢١٨	الباب الثاني في أحكام العقد بالنظر إلى المعنود عليه وفيه خمسة فصول
٢١٨	الفصل الأول في بيع الذهب والفضة
٢٢	وما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصبر بالصبر
٢٢١	الفصل الثاني في بيع السيوف الغلاء وما شابهها مما يبيع فيه العصة أو الذهب مع غيره
٢٢٣	وما يبيع ما يبيع وربما يبريد أو يقص
٢٢٣	الفصل الثالث في بيع الخيل
٢٢٥	الفصل الرابع في الصرف في المعدن ورأب الصواعين ويد حل فيه لاستجار تحصيل
٢٢٥	للذهب والفضة من قراب المعدن
٢٢٦	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل قبض
٢٢٧	الباب الثالث في أحكام تصرفات المتصرفين بعد العقد وفيه أربعة فصول
٢٢٧	الفصل الأول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون فصاحباً بيده وما لا
٢٢٧	يكون
٢٢٨	وما يتصل بمسائل المقاصة
٢٢٩	الفصل الثاني في الربحية في الصرف
٢٣٠	الفصل الثالث في الزيادة وأخذ في الصرف
٢٣١	الفصل الرابع في الصلح في الصرف
٢٣٣	الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف
٢٣٦	وما يتصل بهذا الباب
٢٣٦	الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر إلى أحوال العاقدين وفيه ستة فصول
٢٣٦	الفصل الأول في الصرف في المرض
٢٣٨	الفصل الثاني في الصرف مع مموكة ورفائه وشريكه ومضايه وصرف انقاضي وأمه
٢٣٨	ووكيله وصرف الرضي
٢٣٩	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف

٢٤٢	الفصل الرابع في الرهن والحوالة والكفالة في الصرف
٢٤٣	الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة
٢٤٤	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب
٢٤٥	البياب السادس في المتصرفات
٢٤٨	كتاب الكفالة وفيه خمسة أبواب
٢٤٨	الباب الأول في تعريف الكفالة وركنها وشروطها
٢٥٠	الباب الثاني في الفاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه خمسة فصول
٢٥٠	الفصل الأول في الألفاظ التي تقع بها الكفالة وما لا تقع
٢٥٣	الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال
٢٥٤	الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة
٢٥٩	الفصل الرابع في الرجوع
٢٦٤	الفصل الخامس في التعليق والتعجيل
٢٧٢	البياب الثالث في الدعوى والخصومة
٢٧٤	الباب الرابع في كفالة الرجلين
٢٧٥	الباب الخامس في كفالة العبد والذمي
٢٧٧	مسائل شتى
٢٨٥	كتاب الحوالة وهي مشتملة على ثلاثة أبواب
٢٨٥	الباب الأول في تعريفها وركنها وشروطها وأحكامها
٢٨٧	الباب الثاني في تقسيم الحوالة
٢٩٢	الباب الثالث في الدعوى والحوالة والشهادة
٢٩٣	مسائل شتى
٢٩٥	كتاب أدب القاضي وهو مشتمل على أحد وثلاثين باباً
٢٩٥	الباب الأول في تفسير معنى الأدب والقضاء وأقسامه وشروطه ومعرفة من يجوز التقليد منه وما يتصل بذلك
٢٩٨	الباب الثاني في الدخول في القضاء
٢٩٩	الباب الثالث في ترتيب الدلائل للحصل بها
٣٠٢	الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله ﷺ
٣٠٢	الباب الخامس في التقليد والعزل
٣٠٥	الباب السادس في حكم السلطان والأمراء وما يقع للقاضي لنفسه
٣٠٦	الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك
٣١٣	الباب الثامن في أفعال القاضي وصفاته
٣١٤	الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك
٣١٧	الباب العاشر في بيان ما يكون حكماً وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه صحيحاً وما لا يبطل
٣١٩	الباب الحادي عشر في العدوى وتفسير البياب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك

٣٢٣	الباب الثاني عشر فيما يقضي للقاضي فيه يعلمه وما لا يقضي فيه يعلمه وفي القضاء باقل من شهادة الاثنين .....
٣٢٤	الباب الثالث عشر في القاضي بعد في ديوانه شيئاً لا يحفظه وفي نسبته قضاءه وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ .....
٣٢٥	الباب الرابع عشر في القاضي يقضي بقضية ثم بدائه أن يرجع عنها وفي فرع القضاء بغير حق .....
٣٢٦	الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل .....
٣٢٩	الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول .....
٣٣٣	الباب السابع عشر فيما إذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به .....
٣٣٥	الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقد المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى .....
٣٣٧	الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدات .....
٣٤٦	الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز .....
٣٥٠	الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل .....
٣٥٦	الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه .....
٣٥٩	الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي إلى القاضي .....
٣٧٣	الباب الرابع والعشرون في التحكيم .....
٣٧٨	الباب الخامس والعشرون في إثبات الوكالة وأوراثته وفي إثبات اثنين .....
٣٨٦	الباب السادس والعشرون في الخيس والملازمة .....
٣٩٢	الباب السابع والعشرون فيما يقضي به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرده .....
٣٩٦	الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة البيعة قبل القضاء .....
٣٩٨	الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبيعة وحكم القاضي وما يتصل بذلك .....
٤٠١	الباب لعشرون في نصب الوصي والقيم وإثبات الوصية عند القاضي .....
٤٠٤	الباب الحادي والعشرون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير المقضي عليه وقبام بعض أهل الحق عن البعض في إقامة البيعة .....
٤١٣	الباب الثاني والعشرون في المتفرقات .....
٤٢٠	كتاب الشهادات وهو مشتمل على أبواب .....
٤٢٠	الباب الأول في تعريفها وركنها وجب أدائها وحكمها وشروطها وأقسامها .....
٤٢١	الباب الثاني في بيان عمل الشهادة وحد أدائها والامتناع عن ذلك .....
٤٢٨	الباب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع إلى الشهود .....
٤٣٢	الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول .....
٤٣٢	الفصل الأول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها .....
٤٣٣	الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لنفسه .....
٤٣٧	الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للتهمة أو لزوم التناقض أو لزوم نقض القضاء .....

- الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على المهدود ..... ٤٥١
- الباب السادس في الشهادة في الموارث ..... ٤٥٣
- الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون إكذاباً للشهود وما لا يكون وفي هذا الباب فصول ..... ٤٥٨
- الفصل الأول فيما يكون المدعى به ديناً ..... ٤٥٨
- الفصل الثاني فيما إذا كان المدعى به ملكاً ..... ٤٦٠
- الفصل الثالث فيما يكون المدعى به عقداً أو يكون سبباً من أسباب الملك ..... ٤٦٤
- الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهدين ..... ٤٦٦
- الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيات يذفع بعضها بعضاً ..... ٤٧٤
- الباب العاشر في شهادة أهل الكفر ..... ٤٧٨
- الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة ..... ٤٨٣
- الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل ..... ٤٨٦
- وما يتصل بذلك ..... ٤٩٢
- كتاب الرجوع عن الشهادة وهو مشتمل على أبواب** ..... ٤٩٣
- الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه ..... ٤٩٣
- الباب الثاني في رجوع بعض الشهود ..... ٤٩٤
- الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الأموال ..... ٤٩٤
- الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والإجارة ..... ٤٩٦
- الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والذخول والخلع ..... ٤٩٨
- الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة ..... ٥٠١
- الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة والموارث ..... ٥٠٣
- الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية ..... ٥٠٨
- الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنائيات ..... ٥١٠
- الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة ..... ٥١٢
- الباب الحادي عشر في المتفرقات ..... ٥١٣
- كتاب الوكالة وهو مشتمل على أبواب** ..... ٥١٦
- الباب الأول في بيان معناها شرعاً وركنتها وشرطها والفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به ..... ٥١٦
- فصل في إثبات الوكالة وأشهادها عليها وما يتعلق به ..... ٥٢٣
- الباب الثاني في التوكيل بالشراء ..... ٥٢٧
- فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والموكيل ..... ٥٣٤
- الباب الثالث في الوكالة بالبيع ..... ٥٤٠
- فصل في التوكيل بالهبة ..... ٥٥١
- الباب الرابع في الوكالة بالإجارة وغيرها وفيه ثلاثة فصول ..... ٥٥١



٥٥١	الفصل الأول في الوكالة بالإجارة والاستعجار والمزارعة والمعامنة .....
٥٥٤	الفصل الثاني في توكيل المضارب والشريك .....
٥٥٥	الفصل الثالث في المضاعة .....
٥٥٦	الباب الخامس في الوكالة بتمرهن .....
٥٥٩	الباب السادس في الوكالة بما يكون التوكيل فيه سفيراً ولا ترجع إليه الحقوق وفيه مصلان .....
٥٥٩	الفصل الأول في الوكالة بالتكاح .....
٥٥٩	الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والجمع .....
٥٦٣	الباب السابع في التوكيل بالخصومة والنصالح وما يناسبه .....
٥٦٧	فصل في أحكام التوكيل بتقاضي الدين وقبضه .....
٥٧٢	فصل رجل له على رجل دين يبعث إلى المديون رسولاً يلح .....
٥٧٢	فصل إذا ركل إنساناً بقضاء دين عليه فهو جائز .....
٥٧٥	فصل في التوكيل بقبض العين .....
٥٧٧	فصل التوكيل بالصديق لا يكون وكيلاً بالخصومة إلح .....
٥٨٠	الباب الثامن في توكيل الرجلين .....
٥٨٢	الباب التاسع فيما يطرح به التوكيل عن الوكالة .....
٥٨٧	مسائل متفرقة من العزل وغيره .....
٥٨٨	الباب العاشر في المتفرقات .....